

الفوائد الضيائية
المعروف بـ

شرح
سراج



للعامة أبي البركات عبد الرحمن بن أحمد الجامي رحمه الله

٨١٧ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتعشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رحمه الله

ومعها

الحواشي المتفرقة

طبعة مبدية صممة مبدية



الفَوَائِدُ الضَّيَائِيَّةُ

المعروف بـ

شَرَحَ
مِلَالُ الْجَامِي

لِلْعَلَّامَةِ أَبِي الْبَرَكَاتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَامِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

٨١٧ هـ — ٨٩٨ هـ

المحشى بتحشية

الشيخ مولانا عبد الرحمن رَحِمَهُ اللَّهُ

ومعها

الْحَوَاشِي الْمُنْفَرِقَةُ

طبعة مبدية موزنة صحوة



اسم الكتاب : شیخ الاسلام

تألیف : للقائمة ألب البركات عتید الرحمن بن أحمد الجابی بالله

الطبعة الأولى : ۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء

عدد الصفحات : ۶۲۴

السعر : =/300 روبية

مکتبة البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف : +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس : +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت : www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

یطلب من

مکتبة البشیر، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170

دار الإخلاص، نزد قصه خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبة رشیدیة، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

مکتبة الحرمين، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سنی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة الناشر

الحمد لمن تنزّه عن الألفاظ والحروف والأصوات، والصلاة والسلام على من تنزّل عليه الآيات
البيّنات، وعلى آله وأصحابه هداة الأمة إلى طريق النجاة والسعادات، فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما
تجنّح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسّر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ﷺ، فإنهما
الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي
إلى صوب الصواب، فوقف جمع من العلماء والمحقّقين أعمارهم لخدمة هذا العلم خدمة لا نظير لها، ودوّنوا
الكتب والرسائل، حتى وصلت إلينا المتون والشروح غضا طريا، لامعا مضيئا.

ولعلك لا تجد مؤلفا مما صُنّف في قواعد اللغة العربية قد نال من الخطوة عند الناس، والإقبال عليه
قراءة وإقراء، وشرحا وتعليقا مثل الكتاب شرح ملا جامي، وهو من أحسن شروح "الكافية" لابن حاجب رحمه الله
وأجلها، وقد تداخل في دراستنا النظامية بما استجمع ما لا يحصى عن تعلّمه لمن أراد أن يتعلّم قواعد اللغة
العربية وما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة وتقريرات رائقة وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو
كالشريعة المنسوخة أو كالأمة المسوخة، وهو من أهم الكتب في علم النحو، وله أهمية كبرى لدارسي هذا
العلم، وتلقاه العلماء بالقبول، وتناولوه دراسة وشرحا، لا سيما في بلاد الهند وباكستان وسائر البلاد الآسوية
والوسطى وما جاورها من البلدان.

وإنا مكتبة البشري قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا
الراهن، وتنفيذا لعزمنا وتحقيقا لهدفنا أردنا طباعة شرح ملا جامي وإخراجه في الثوب الجديد والطباعة
الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا جهودهم في تنزيده وتصحيحه،
وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد
المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب شرح ملا جامي أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطونا فيه خطوات تالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات؛ ليسهل فهمها.
- وشكلنا من الكلمات ما عسى أن يلتبس أو يشكّل على إخواننا الطلبة.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وكما تحيطون علماً أن كتابنا هذا هو شرح لكتاب "الكافية" لابن حاجب رحمه الله، وقد مزج الشارح رحمه الله المتن بشرحه مزجاً، فمن ثم اخترنا اللون الأحمر لمتن هذا الكتاب؛ تمييزاً بين المتن وشرحه.
- وقمنا بتجلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى تعليقات الشيخ عبد الرحمن رحمه الله التي في حاشية الكتاب بالأسود الغامق في المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات المتفرقة التي نقلناها في الحاشية بالعلامات الرقمية.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر لتوضيح العبارة وضعناها في الهامش بين المعقوفين هكذا: [].
- وما اطلعنا عليه من تكرار شرح الكلمة حذفناه من التعليقات المتفرقة واكتفينا بذكره في حاشية الشيخ عبد الرحمن رحمه الله فقط؛ تجنباً عن التكرار.

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر أنه قد قام بتحقيق الكتاب شرح ملا جامي لجنة من شباب العلماء والمحققين، قد بذلوا غاية جهدهم، وقد قضوا في هذا العمل وقتاً طويلاً، فجزاهم الله تعالى خيراً. فالرجاء أن يجد القارئ هذه الطبعة سليمة من العيوب إلى حدٍّ كبير.

مكتبة البشري

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة؛ لأن موصوفه الاسم،^(١) وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطردًا صفة المذكر الذي لا يعقل، كالصافنات^(٢) للذكور من الخيل، وجمال^{بالألف والتاء} سَبَحَلَات^{أي الماضيات} أي ضخمت، وكالأيام الخاليات.

المرفوعات: إما بالسكون بأن لا يكون لها محل من الإعراب، فيكون الفصل عن سابقها، وإما بالرفع على أنها مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: المرفوعات هذه أو هذه المرفوعات، أو هذا ذكر المرفوعات أو باب المرفوعات. جمع المرفوع إلخ: يحتمل أن يكون تحقيقاً للعبارة، ويحتمل أن يكون لدفع سؤال، وهو أن ضمير "هو" لا يجوز إرجاعه إلى "المرفوعات"، ولا إلى واحدها؛ لأن واحد جمع المؤنث يكون مؤنثاً، والمدعى مركب من الإيجاب والسلب، فقله: "لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل" لإثبات الجزء السلبي، وإثبات الجزء الإيجابي بقوله: "ويجمع هذا الجمع"، أي هذا النوع من الجمع إلخ.

الاسم: أي لفظ الاسم، فـ"المرفوعات" صفة له، والصفة ههنا تعني القائم به، ثم إن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي، فتناول الخبر الجملة. ويجمع هذا الجمع: قوله: "هذا الجمع" مفعول مطلق للنوع، أي يجمع هذا النوع من الجمع، أي تجمع صفة المذكر الذي لا يعقل هذا النوع من الجمع.

مطرداً: أي دائماً أي بطريق القاعدة. كالصافنات إلخ: أي "الصافن" صفة المذكر من الخيل. قال - قدس سره - في الحاشية: "الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاث قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافرة." ناقلاً عن "الصاحح". فالصافنات صفة لمذكر لا يعقل، مع أنه جمع بالألف والتاء.

وجمال إلخ: بكسر الجيم جمع جمل بفتحها، بالفارسية: اشترز. و"سبحلات" أي ضخمت. وإنما قال: "كالأيام" وعطف على قوله: "كالصافنات"، ولم يعطف على مدخول الكاف، ولم يقل: "والأيام"؛ لأن الصافنات والسبحلات من جملة الأجسام، بخلاف الأيام؛ فإنها من الأزمان. فإن الخالي صفة اليوم، وهو مذكر لا يعقل.

(١) لأنه يصدد أقسام المعرب الذي هو من أقسام الاسم. (علوي)

(٢) صافن: آنچه که بر سه پایه و کتاده سم چهارم ایستد. (م)

هو أي المرفوع^(١) الدال عليه^(٢) المرفوعات؛^(٣) لأن التعريف إنما يكون للماهية^(٤) لا للأفراد، ما اشتمل أي اسم^(٥) اشتمل على علم الفاعلية،^(٦) أي علامة كون الاسم فاعلاً، وهي الضمة والواو والألف،

لأن التعريف إلخ: دفع سؤال تقريره: أنه لم لم يقل: "هي" موضع "هو" بإرجاعه إلى "المرفوعات"؟ أو لم لم يرجع "هو" إليها بتأويل المذكور وباعتبار الخبر، وهو "ما" في "ما اشتمل"؟ لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز للفرد، وعلى تقدير إرجاعه إلى "المرفوع" يلزم التعريف للفرد؛ لأن "المرفوع" فرد من المرفوعات. لأننا نقول: كما يطلق "المرفوع" على الفرد يطلق على جنس المرفوع وطبيعته، والمراد ههنا جنسه وطبيعته. لا يقال: كما يكون للواحد طبيعته كذلك للجمع طبيعته، فجاز أن يكون المرجع إليه لفظ "المرفوعات"، وكان التعريف لماهيتها؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف مانعاً؛ لصدقه على "زيد" في "جاءني زيد"، مع أنه مرفوع وليس بمرفوع؛ لأن طبيعة المرفوعات لا تصدق إلا على ثلاثة فصاعداً.

أي علامة كون إلخ: أشار به إلى أن الياء مصدرية. والألف: لا يقال: إن الألف قد تقع علامة النصب كما في الأسماء الستة، فالامتنياز بين الرفع والنصب وبين المرفوعات والمنصوبات بماذا؟ لأننا نقول: الامتنياز بينهما بقيد الحيثية، فالألف من حيث إنها علامة الفاعلية فالاسم مرفوع حينئذ، ومن حيث إنها علامة المفعولية فهو منصوب حينئذ.

(١) يعني أن ضمير "هو" راجع إلى "المرفوع" لا إلى "المرفوعات"، أما الأول فلأن "المرفوعات" دالة عليه دلالة الجمع على المفرد، وأما الثاني فلأن التعريف إنما يكون للماهية الكلية الشاملة لجميع الأفراد، لا للأفراد. (تأهتدي)

(٢) دلالة الجمع على الجنس لا على فرد.

(٣) لأن الجمع يدل على الواحد كـ ﴿اعملوا﴾ على العدل؛ لأنه جزء مدلوله. (علوي)

(٤) لأن التعريف إما بالجنس أو الخاصة، وكل منهما كليات، والأفراد من حيث هي أفراد لا يكون لها جنس ولا فصل ولا خاصة، وإنما يكون لها تشخصات بها يتميز شخص عن شخص. (علوي)

(٥) فسر بـ "الاسم"؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء، وأيضاً لو أبقى على عمومته لصديق تعريف المرفوعات على الحروف الأواخر، كدال "زيد" في "جاءني زيد" مثلاً، مع أن المرفوع هو "زيد". (عصمت)

(٦) [لم يقل: "على الرفع"؛ لشبهة الدور.] لم يقل: "على الرفع"؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه، فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه. (عبد الغفور)

والمراد باشتمال^(١) الاسم عليها أن يكون موصوفاً بها لفظاً أو تقديرًا^(٢) أو محلاً،
 ولا شك^(٣) أن الاسم موصوف بالرفع المحلي؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان
 ثمة معرب لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا، فكيف يختص^(٤) الرفع بما عدا الرفع المحلي،
 وهو يبحث مثلاً عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلاً كما سيجيء.

حالية التحوي أو المصنف
 فمنه أي من المرفوع أو مما اشتمل على الفاعلية الفاعل وإنما قدمه؛ لأنه أصل
 لقرب المرجع إليه المصنف
 المرفوعات عند الجمهور؛

موصوفاً بها: أي كالموصوف بها؛ فإن الحركات والخروف الإعرابية وإن لم تكن أوصافاً، لكنها مشبهة بها؛
 لعدم استقلالها وتبعيتها للمعرب، ويحتمل أن يكون إطلاق الصفة عليها باعتبار أن مدلول الرفع - وهو الفاعلية
 - صفة لمدلول الاسم - وهو الذات - من قبيل تسمية الدال باسم المدلول، ففي عبارته مسامحة.
 ولا شك إـخ: أشار به إلى أن الرفع المذكور ههنا لا يختص بما عدا الرفع المحلي، بل يشتمل له، فهذا رد لما قال
 بعضهم - وهو الشارح الهندي - حيث قال: إن اللفظ المرفوع لا يشتمل على الإعراب المحلي، فلا يكون
 "هؤلاء" في "جاءني هؤلاء" مرفوعاً؛ لأن الرفع المحلي يكون في المبنيات، كـ "هذا" في "جاءني هذا". وحاصل
 الرد أن الاسم المعرب يكون موصوفاً بالرفع المحلي؛ لأن معنى الرفع المحلي أنه في محل إـخ.
 فكيف يختص إـخ: يعني كيف يختص الرفع المحلي بما عدا الرفع المحلي؛ فإن المصنف - فيما سيجيء - يبحث
 عن أحوال الفاعل المبني، وهو الضمير المتصل، مع أن رفعه ليس إلا محلياً. أي من المرفوع: فإرجاعه إليه حسن؛
 لأنه مقصود بالذات، ولعدم انتشار الضميرين، ولأن التقسيم أيضاً يكون للحقيقة والماهية كالتعريف؛ فإن قوله:
 "فمنه الفاعل" في المعنى تقسيم، وحسن إرجاع الضمير إلى "ما اشتمل إـخ"؛ لقرب المرجع إليه.

(١) أي لا كاشتمال الكل على الجزء.

(٢) أي يكون في الأصل كذلك.

(٣) دفع لما يتجه على تعريف المرفوعات أنه غير صادق على "هؤلاء" في "قام هؤلاء"؛ إذ هو لبنائه غير مشتمل
 على الرفع. ووجه الدفع أنه مشتمل على الرفع محلاً؛ لأنه في محل لو كان ثمة معرب كـ "زيد وعصا" لكان
 مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا. (تأكلندي)

(٤) كما خص صاحب "الحواشي الهندية".

لأنه جزء الجملة الفعلية^(١) التي هي أصل الجمل^(٢)، ولأن عامله أقوى^(٣) من عامل
المبتدأ، وقيل: أصل المرفوعات المبتدأ؛

قائله الزمخشري

جزء الجملة الفعلية: أي جزؤها غالبا، بخلاف سائر المرفوعات، فلا يرد أن "أبوه" في قولنا: "زيد قائم أبوه" فاعل لـ "قائم"، مع أنه جزء الجملة الاسمية. وأما كون الجملة الفعلية أصل الجمل فلأن الفعل الذي هو جزء الفعلية يشتمل الإسناد بأن يكون موضوعا للإسناد، ولأنه وضع الفعل لأن يكون مسندا دائما، مع أن الغرض من الجملة هو إفادة نسبة أمر إلى أمر آخر، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإن الإسناد يعرض لها بسبب التركيب، وبعبارة أخرى: أن الجملة الفعلية مرتبطة بنفسها، بخلاف الاسمية؛ فإنها مرتبطة بالرابط.

عامله أقوى إلخ: لأن عامله موجود محسوس، بخلاف عامل المبتدأ و ما هو مثله كالخبر؛ فإنه عديم معقول، وقوة المؤثر يقتضي قوة الأثر. قيل: يكون في جانب المبتدأ شيء يعارض بكون عامله أقوى من عامله، وهو أن المبتدأ باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يتقدم على المسند، وهو الفعل. وأجيب بأن اللازم منه كون حال المبتدأ أقوى من حال الفاعل، مع أن المقصود هو كون عامل الفاعل أقوى في الأثر من عامل المبتدأ، نعم، يصح ذلك أن يعارض إذا كان المبتدأ أقوى من الفاعل من حيث كون عامله أقوى في الأثر من عامله، وفيه نظر؛ لأن المراد من أولوية الفاعل وعدم أولوية المبتدأ أولوية نفسيهما، لا حالهما ولهذا قال: "وإنما قدمه إلخ"، فكون المبتدأ باقيا على ما هو الأصل في المسند إليه هو المراد ههنا.

لا يقال: إن اللازم من الدليل هو كون الفاعل أقوى من المبتدأ، لا من سائر المرفوعات، وهو المدعى؛ لأننا نقول: المبتدأ أقوى من سائر المرفوعات، وإذا كان الفاعل أقوى منه فيلزم أن يكون الفاعل أقوى من سائرهما، وقيل: الفاعل أقوى من المبتدأ؛ لأن عامل الفاعل يعمل في جميع المفاعيل، مثل: "ضرب زيد ضربا شديدا أمام الأمير في داره =

(١) لأن الامتزاج فيها أشد؛ لأن الفاعل كالجُزء من الفعل؛ ولهذا لا يجوز حذف الفاعل وإبقاء الفعل من غير سد المسد، ولأن كلا نوعي الجملة من الإنشاء والخبر يتمشى في الجملة الفعلية من غير احتياج إلى القرينة، بخلاف الجملة الاسمية؛ فإنها في الإنشاء مجاز، كذا قيل، ويرد عليه "من قام؟" و "من أنت؟" و "من هو؟" (تاجندي)
(٢) وذلك لأن الغرض من الجمل الإفادة، وهي فيها أظهر. (جمال الدين)

(٣) لاشتغالها على ما هو موضوع للإسناد. (عبد الغفور)

(٤) لأن عامل الفاعل لفظي، وعامل المبتدأ معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، ولأن عامله يعمل في المفعولات الخمسة والملحقات، نقول: ضرب زيد ضربا أمام الأمير في داره تأديبا عمرا قائما، بخلاف المعنوي. (تاجندي)

لأنه باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه،^(١) وهو التقدم، بخلاف الفاعل،^(٢) ولأنه يحكم عليه^(٣) بكل حكم جامد أو مشتق فكان أقوى، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق، وهو أي الفاعل.....

- عمرا قائما تأديبا أبا؛ فإن "زيد" فاعل، و"ضربا شديدا" مفعول مطلق، و"أمام الأمير" ظرف زمان، و"في دارة" ظرف مكان، فيكونان مفعول فيه، و"عمرا" مفعول به، و"قائما" حال من "زيد" أو "عمرا"، و"تأديبا" مفعول له، و"أبا" تمييز، والعامل في كلها هو الفعل، بخلاف عامل المبتدأ؛ فإنه لا يعمل إلا فيه أو فيما هو مثله كالخبر. ولأنه يحكم إلخ: فيقال: زيد قائم، وزيد جسم، فيكون في جانب المبتدأ الاستيعاب والشمول، دون جانب الفاعل. فكان أقوى: التفرع نظري، وهو الذي يلزم التفرع من ما قبله بضم مقدمة، وأشار إلى تلك المقدمة بقوله: "بخلاف الفاعل فإنه إلخ". فلا يرد: أن التفرع ينبغي أن يكون بعد قوله: "بخلاف إلخ"، حتى يتفرع من ما قبله؛ فإنه - قدس سره - أراد أن يكون التفرع عند المتفرع عليه.

إلا بالمشتق: لأن العامل فيه إما فعل أو شبهه، وكل منهما مشتق. قال مولانا عبد: إن "زيد" في قولنا: "أعجبني ضرب زيد" فاعل المصدر، مع أن المصدر مشتق منه، وأجاب عنه بأن المشتقات أعم من أن تكون حقيقة أو حكما، وهو مشتق حكما؛ لأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، هذا حاصل كلامه. أقول: يمكن الجواب أيضا بأن المراد من المشتق ما ليس بجامد، فيشتمل المشتق منه. قال مولانا عص: إن من حكم بأن المراد بالمشتق: المشتق حقيقة أو حكما، والمصدر في قوة "أن" مع الفعل، فقد غفل عن الحكم المستفاد من قوله: "فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق"؛ لعدم الحكم؛ لأن الحكم لا يكون إلا فيما كان الإسناد تاما فيه، وإسناد المصدر إلى فاعله غير تام. أقول: الظاهر أن يكون المراد من الحكم في قوله: "لا يحكم عليه إلا بالمشتق" الإسناد، ويراد من الإسناد مطلق النسبة - مثبتة كانت أو منفية، ناقصة كانت أو تامة - بقرينة قوله: "أسند إليه الفعل"؛ لأن المراد بالإسناد ههنا مطلق النسبة - كذا قالوا - وإلا يلزم أن لا يكون تعريف الفاعل جامعا؛ لعدم صدقه على "زيد" في "أعجبني ضرب زيد".

(١) وهو التقدم على الاسم الأغلب. (ت)

(٢) فإنه آخر وجوبا بموجب التأخير.

(٣) أي يسند إليه بكل مسند جامد ومشتق، بخلاف الفاعل؛ فإنه لا يسند إليه إلا بالمشتق وما في حكمه كالمصدر لكونه في قوة "أن" مع الفعل، وههنا دقة، وهي أن الفاعل لا يحكم عليه إلا بالمشتق، يعني لو وقع محكوما عليه لا يكون إلا بالمشتق، وفاعل المصدر لا يكون محكوما عليه، بل مسندا إليه. (ماهندى)

ما أي اسم^(١) حقيقة أو حكماً؛ ليدخل فيه مثل قولهم: أعجبني أن ضربت زيدا^(٢) أسند إليه الفعل بالأصالة لا بالتبعية؛ ليخرج عن الحد توابع الفاعل،

ما أي اسم حقيقة إلخ: فإن قيل: ما الفائدة في تخصيص كلمة 'ما' بالاسم، ثم التعميم عن الحقيقي والحكمي؟ أجب بأن تخصيصها بالاسم لأجل تخصيص كلمة 'ما' بالاسم في تعريف المرفوع على ما مر من أن موصوفه الاسم، وقيل: لو اكتفى على عمومها ولم يفسرها بالاسم يصدق تعريف الفاعل على الدات التي هي معنى الفاعل، مع أن الفاعل في اصطلاحات السحاة هو الاسم لا معناه وإن كان الفاعل في الحقيقة هو المعنى.

ليدخل إلخ: أي ليدخل فيه الفاعل الذي في مثل قولهم إلخ. فيكون قوله: "أن ضربت" في قوة "ضربك"، فهو اسم حكماً. قيل: لو أبقى 'ما' على عمومها، ويراد منه "شيء"، فحينئذ لا يحتاج إلى تعميم الاسم عن الحقيقي والحكمي؛ لأن "الشيء" يشتمل "أن ضربت". وأجب بأن تخصيص لفظة "ما" سمة مؤكدة بينهم، فيفسر بالأعم الأقرب المعروف، والأعم الأقرب هو الاسم؛ لأن "الشيء" أعم من الاسم، وهو أعم من الفاعل.

أسند إليه الفعل: قال مولانا عص: الأولى أن يقال: أسند إليه بالأصالة الفعل أو شبهه؛ ليتناول شبه الفعل الذي أسند إليه بالأصالة. أقول: وما اختاره التشارح أيضاً طريق من الطرق المعروفة بينهم؛ لأن ذكر المقدم وترك المؤخر بالمقايضة شائع، وكذلك ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة معروف بينهم، وشبه الفعل فرع بالنسبة إلى الفعل. قيل: التعريف ينتقض بقولنا: ما ضرب زيد؛ لأن فيه سلب الإسناد، وكذلك ينتقض بفاعل الشرط، مثل: إن ضربت ضربت؛ لأن فيه فرض الإسناد. وأجب بأن المراد من الإسناد مطلق النسبة، تامة كانت أو ناقصة - فإن إسناد المصدر إلى فاعله ناقص خيرية كانت أو إنشائية، مثبتة كانت أو منفية، محققة كانت أو مقدرة. وإليه أشار مولانا عبد.

ليخرج إلخ: المراد بإخراج التوابع إخراج بعضها، وهو المعطوف بالحرف والبدل؛ إذ الإسناد في التوابع ليس إلا فيهما، بخلاف البعت والتأكيد وعطف البياد؛ فإن التابع إذا كان صفة مثل: "جاءني ريد العالم" لا يحتاج إلى القيد بالأصالة؛ لعدم إسناد الفعل إلى "العالم" أصلاً، وكذلك إذا كان تأكيداً مثل: "جاءني القوم كلهم"، وكذا عطف البيان. كذا ذكره مولانا عص.

(١) [فسر به؛ لأن الكلام في الأسماء. (ج)] لا وجه لتأخير هذا التعميم عن قوله: "ما اشتمل"، وإنما فسر كلمة "ما" بالاسم؛ لأنه المتبادر بعد الحمل على المتبادر، ولا بد من التعميم؛ ليصح التعريف، فلا يتجه أن كلمة "ما" عام يشمل جميع الصور، فلا وجه لتخصيصه وتعميمه. (تأهتدي)

(٢) لأن "أن ضربت" اسم حكماً؛ لأنه في تأويل "ضربك ريداً". (عل)

وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات^(١) غير التابع بقريئة ذكر التوابع بعدها. أو شبهه أي ما يشبهه^(٢) في العمل، وإنما قال ذلك؛ ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وأفعل التفضيل والظرف. وقدم^(٣) أي الفعل أو شبهه عليه أي على ذلك الاسم، واحترز به عن نحو: "زيد" في "زيد ضرب"؛ لأنه مما أسند إليه الفعل؛ لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في هذا المثال لأنه مقرر الإسناد

الحقيقة،^(٤) لكنه مؤخر عنه.

بقريئة ذكر إلخ: أي اعتبار القيد بالأصالة في الحدود كلها بقريئة ذكر التوابع بعدها. قال مولانا عبد: إن التوابع بعيدة غاية البعد، والقريئة لا بد أن تكون في نفس التعريف أو متصلا به. أو شبهه: كلمة "أو" للتنويع، لا للشك والتشكيك، فأشار إلى أن الفاعل نوعان، أحدهما: ما أسند إليه الفعل، وثانيهما: ما أسند إليه شبه الفعل، فلا يرد أن يرادها لا يلائم بمقام التعريف؛ لأن التعريف للتحقيق، وكلمة "أو" لترديد. في العمل: وإنما قال ذلك، ولم يقل: "ما يشبهه في الاشتقاق" لئلا يخرج فاعل المصدر؛ لأنه مشتق منه، وإنما لم يقل: "ما يشبهه في الدلالة على الحدث" لئلا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه لا يدل على الحدث. وقدم: عطف على "أسند" أو حال، ولا بد حيثئذ من تقدير "قد"؛ لأنه لا بد في الماضي المثبت من "قد" ظاهرة أو مقدرة. لأن الإسناد إلخ: فقله: "وقدم عليه" قيد احترازي عند من عمم الإسناد عن الإسناد الظاهري والحقيقي. لا يقال: "زيد" في "ريد ضرب" خارج بالقيد بالأصالة، فلا يحتاج إلى إخراجها إليه؛ لأننا نقول: القيد بالأصالة في مقابلة التبعية، مع أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، فإيراد قوله: "في الحقيقة" لدفع ما ذكر.

(١) يعني لا بد من اعتبار الأصالة في تعريفات تلك المصطلحات لإخراج توابعها، فتأمل. (عصمت)

(٢) أو في الدلالة على الحدث. (عبد الغفور)

(٣) الجملة حالية بتقدير "قد". (عبد الغفور)

(٤) لاتحادها معنى، وقيل: أسند إليه أيضا، فتكرر الإسناد؛ لأنه إذا ذكر المسند وذكر بعده ما يصلح للإسناد يعتقد بينهما إسناد، فإذا ذكر بعده ضمير ذلك الاسم يعتقد بينهما إسناد آخر، فتكرر الإسناد. (علوي)

والمراد تقديمه عليه وجوبا؛ ليخرج^(١) عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: كريم من
 يكرمك. فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا، نحو: في الدار
 رجل. قلت: المراد وجوب تقديم نوعه^(٢) وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه،
 بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل. على جهة قيامه أي إسنادا واقعا على طريقة قيام
 الفعل أو شبهه^(٣) به أي بالفاعل،

تقديمه عليه: أي على ذلك الاسم، "وجوبا" لأن الفرد الكامل في التقديم هو التقديم على سبيل الوجوب،
 والمطلق ينصرف إليه. نوعه: أي نوع ما أسند إلى الفاعل.
 إسنادا واقعا: أشار به إلى أن قوله: "على جهة قيامه به" صفة المصدر المحذوف؛ فإن كون الظرف صفة إنما
 يكون باعتبار متعقبه. على طريقة إلخ: يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته: أي على طرزه
 وطريقه وشكله، والمراد من قيام الفعل قيام مدلوله، أي مدلول الفعل الاصطلاحي، فلا يرد ما قيل: إن المراد من
 الفعل في قوله: "ما أسند إليه الفعل" إما الفعل الاصطلاحي، أو الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، لا سبيل إلى
 الأول؛ لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا حاجة حينئذ إلى قوله: "أو شبهه".
 فالصمير في "قيامه" حينئذ يعود إلى بعض مدلول الفعل الاصطلاحي، وهو الحدث الذي هو فعل حقيقي،
 والصمير في قوله: "أو شبهه" يعود إلى مدلول الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه مدلول الفعل الاصطلاحي هو مدلول
 شبه الفعل الاصطلاحي؛ لأن شبه الفعل الاصطلاحي هو شبه الفعل لا مدلوله.

(١) فإن المبتدأ هو كلمة "من"، أسند إليه "كريم" وقدم عليه، لكنه لم يقدم عليه وجوبا، فيخرج عنه، وهذا مبني
 على ما ذكر من أن الإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة، أو على أن المشتق وحده مسند إلى المبتدأ، لا
 على القول بأن المشتق مسند إلى ضمير المبتدأ، والمجموع مسند إلى المبتدأ. (علوي)

(٢) [أي نوع الفعل أو شبهه. (ج)] أي وجوب تقديم نوع الفعل على ما أسند هو إليه، لا وجوب تقديم نوع
 الفعل على الفاعل؛ لأنه يستلزم الدور. (تاجندي)

(٣) لأن المصنف ههنا بصدد تعريف نوع من أنواع المرفوعات.

(٤) أي على طريقة تؤدي قيام الفعل أو شبهه أي مصدرهما الذي تضمناه، يقال: عملت هذا العمل على وجه
 عملك وعلى جهته: أي على طرزه وطريقته، والجار متعلق بـ "أسند" أو صفة لمصدره أي إسنادا على طريقة
 إسناد القيام، وإلى الثاني أشار الشارح. (تاجندي)

فطريق قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم^(١) أو على ما في حكمها كاسم الفاعل ^{في الإسناد إلى الفاعل} والصفة المشبهة، واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله^(٢) كـ "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول. والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من ^{أي على جهة إيجاز} لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف رحمته، وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب "المفصل"^(٣) فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب أن لا يقيد به.^(٤) مثل "زيد" في قام زيد، فهذا مثال لما أسند إليه الفعل، ومثل "أبوه" في زيد قائم أبوه،^(٥) فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

والأصل في الفاعل أي ما ينبغي^(٦) أن يكون الفاعل عليه

على صيغة المعلوم: أي وذلك علامتها أو من لوازمها. مثل زيد إلخ: أشار به إلى المساحة التي في عبارة المصنف، وهو من المساحات المشهورة؛ لأن من البين أن الفاعل ليس عين هذا المركب. والأصل: والأصل في اللغة: ما ينتهي عليه شيء، وفي العرف: القاعدة، والمراد ههنا ما ذكره الشارح، فيكون بمعنى "الأولى". أي ما ينبغي إلخ: والحاصل أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قرنه من الفعل ورجحانه، أي طبيعة الفاعل تقتضي قرنها بالفعل، وهو الظاهر من كلامه، لكن قد يزول ذلك لاقضاء لعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه، ونظير ذلك أن طبيعة الماء لا تقتضي إلا البرودة، لكن قد تزول لماع هو الشمس أو النار، وإنما =

(١) وذلك لأن القيام ثبت موجود لأمر واتصاف ذلك الأمر به، والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم. (عبد الغفور)

(٢) وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة "أن" مع الفعل المجهول. (عبد الغفور)

(٣) والشيخ عبد القاهر، فإنهما مالا إلى ما ذهب إليه أكثر المتقدمين البصريين. (عبد الغفور)

(٤) حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه أيضا. (عل)

(٥) قيل: لو قال: "أبواه" لكان نصا فيما قصده؛ لأن "أبوه" يحتمل أن يكون مبتدأ، وفيه: أنه لو كان مبتدأ

لوجب تقديمه على "قائم" كما في "زيد قائم". (عبد الغفور)

(٦) إشارة إلى أن 'الأصل' ههنا بمعنى 'الأولى'، إلا أن في التعبير عنه به إشارة إلى أن وقوعه بعد الفعل بمنزلة

الأصل والقاعدة. (ج)

إن لم يمنع مانع^(١) أن يبي الفعل المسند إليه^(٢)، أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه
 شيء آخر من معمولاته^(٣)؛ لأنه كالجُزء من الفعل؛ لشدة احتياج الفعل إليه^(٤)، ويدل
 على ذلك إسكان اللام في "ضربت"؛^(٥) لأنه لدفع^(٦) توالي أربع حركات

كوب لفاعل كالجاء

= م يقل: 'والأصل أن يبي' مع أنه أحصر وأثمل، أما الأول وظاهر، وأما الثاني فلأن الصمير حينئذ يرجع إلى
 'حد الأمرين، وهو الفعل أو شبهه؛ لزيادة التمكن في الدهن، ولإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم، وشبه
 فعل منحق به، فوضع الصمير موضع المضمير للإشارة إلى ذلك، وقيل: إن لم يقل: 'والأصل أن يبي'؛ لأنه لو قال
 كذلك يتوهم أن مقصود هو قرب الفعل إلى الفاعل مع أن المقصود هو العكس، هكذا قال مولانا عاص.
 مانع، ومانع ما ذكره بقوله: 'وإذا اتقى لإعراب إلخ'. المسند إليه أشار به إلى أن اللام لمعهده
 يكون بعده إلخ: أشار به إلى أن المراد من "الولي" هو السعدية بلا وسطة، وهذا هو مفهوم 'الولي' عند بعضهم،
 فلا يرد حينئذ ما قيل: إن قوله: "يبي" يشتمل ما إذا كان الفاعل قبل الفعل أيضا. ويدل على إلخ: اعلم أن إسكان
 اللام في 'ضربت' دليل على حرية الفاعل له، وهو الذي يبرم من العنة بالعمة المنعبر.

- (١) أي من التقدم، وإن لم يوجد موجب له؛ لأن الأصل 'معنى' الأولى" بسى عن حوار الطرف الآخر، ومن
 الظاهر أن الأوبوية إنما تتحقق على تقدير عدم المانع وعدم الموح. (تأشندي)
- (٢) هذا يحتمل احتمالين، أحدهما: أن اللام لمعهده الحاصل من تعريف الفاعل، وتأتيهما: أنه إشارة إلى أن المراد
 بالفعل المسند إلى الفاعل حتى يشمل شبه الفعل أيضا؛ لأن الأصل فيه أيضا التقدم، وكل وجهة، أما الثاني
 فظاهر: حصول التعميم، وأما الأول فلأن الفعل أقوى من شبه الفعل، فإذا كان التقدم ههنا أصلا كان في فاعل
 شبه الفعل بالطريق الأولى، فتأمل. (تأشندي)
- (٣) إنما قال: 'من معمولاته': إذ الفصل 'إلا' لا يخرج عن المسألة، مثل: 'ما ضرب إلا ريد عمرا'. (تأشندي)
- (٤) ودلت أن النسبة إلى الفاعل جزء مفهوم الفعل، فالفاعل يحتاج الفعل إليه في التعقل والتحقيق، فيكون
 فاعل كالجاء الذي يحتاج الكل إليه. (تأشندي)
- (٥) أي فيما إذا اتصل بالفعل صمير. (ح)
- (٦) بس كون الفاعل كالجاء عنة مسفنة لذلك، وإلا يبرم توالي أربع حركات في مثل: 'ضرب ريد'
 'يضا، وليس كونه مضمرا متصلا بالفعل عنه مستقاة لذلك، وإلا يبرم توالي في مثل: 'ضربك' أيضا، بل
 مجموع كون الفاعل بحسب اللفظ مضمرا متصلا، وكونه بحسب معنى كالجاء، باعث لكون المجموع
 كالكلمة الواحدة. (عصمت)

فيما هو بمنزلة كلمة واحدة، فلذلك^(١) الأصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب علامته زيد^(٢) لتقدم مرجع الضمير^(٣) - وهو زيد - رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً، بل لفظاً فقط، وذلك جائز، وامتنع^(٤) ضرب علامته زيدا؛ لتأخر مرجع الضمير - وهو زيد - لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز، خلافاً للأخفش وابن جني، ومستندهما في ذلك قول الشاعر: (٥).....
الأمر

فلذلك إلخ: قيل: اللام والفاء للتعليل، فأحدهما كاف، وأجيب بأن اللام للتعليل دون الفاء؛ فإنها تفيد أن كون الولي أصلاً علة لجوار التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني، والفاء للتفريع، فيفيد أن العلم بالجواز والامتناع في التركيبين المذكورين مترتب على العلم بالأصل المذكور سابقاً.

ولو جعل الفاء للتعليل أيضاً لا يلزم الاستدراك؛ لأن اللام للاستدلال من وجود العلة - وهي الأصل المذكور - على وجود المفعول - وهو جوار التركيب الأول وامتناع التركيب الثاني -، والفاء للاستدلال من العلم بوجود العلة على العلم بالمفعول، فاللام استدلال من الوجود، والفاء استدلال من العدم. واعلم أن ما بعد "لذلك" يكون دليلاً لِمَا لَمَّا قبله، وهو الذي يلزم من العلم بالمفعول العدم بالعلة، وما قبله دليل على ما بعده، وههنا الجواز ليس دليلاً على أن الأصل في الفاعل قرب الفعل؛ لأنه مع تساوي الفاعل والمفعول أيضاً يجوز، نحو: "ضرب علامه زيد". خلافاً للأخفش وابن جني إلخ: سيكون انباء. فإنهما جوراً اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضاء الفاعل، هذا ما ذكره مولانا عبد.

(١) اللام للتعليل والفاء للتفريع.

(٢) فلو لم يكن الأصل المذكور يمتنع ذلك التركيب؛ للروم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة. (تأخذني)

(٣) تقدم الشيء على أمر رتبة: كون الشيء محالة مقتضية للتقدم، سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حيثنذ في حكم التقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب، فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب. (عبد الغفور)

(٤) أي امتنع تركيب اتصال فيه ضمير المفعول بالفاعل المتقدم. (ج)

(٥) وأجيب بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سعة الكلام، على أن خلافهم في عدم الجواز، وليس كذلك، بل خلافهم في جواز المثال المذكور؛ لجوار اتصال الضمير الرجوع إلى المفعول بالفاعل عدهما؛ لشدة اقتضاء الفعل إلى المفعول به كالفاعل، صرح به المحقق التفتازاني في "المطول" وغيره. (تأخذني)

جزى^(١) ربّه عني عديّ بن حاتم^(٢) جزاء الكلاب العاويات^(٣) وقد فعل

وأجيب عنه بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد: عدم جوازه في سعة الكلام، وبأنه لا نسلم^(٤) أن الضمير يرجع إلى العدي، بل إلى المصدر الذي يدل عليه الفعل، أي جزى رب الجزاء.

جزى ربّه إلخ: والمقصود بتمثيل هو الضمير في "ربّه"؛ فإنه راجع إلى 'العدي'، وهو مفعول به، وقوله: 'ربّه' فاعل، وقوله: "جزاء الكلاب" نصب على نزع الخافض، و'الكلاب' جمع الكلب، و'العواء' صوت للكل، وقيل: المراد من "الكلاب العاويات" اظلمة؛ فإنه يكون لظلمهم جزاء في الآخرة، والمراد من الظلمة شرار الناس. وقد فعل: أي وقد فعل الله تعالى بعد جزاءه "عني" أي عن جاني، أو امرأه: وقد يفعل الله تعالى. فقوله: 'وقد فعل' على سبيل التفاضل، فإنهم يعبرون عن المصارع المتحقق الوقوع بالماضي، فقوله: "وقد فعل" جملة خبرية، وقوله: "جزى ربّه عني إلخ" جملة دعائية.

وبأنه لا نسلم إلخ. ولا يحصى أد الحواب الأول أو من الحواب الثاني؛ فندا قدم التسييم على المع، أو نقول: تقديمه على المع أيضاً من الأسبوت الواقع بينهم؛ فإن ذكر كلام الخصم وجره إلى نفسه ثم التكم به طريق حاص. رب الجزاء: أي صاحب الجزاء، وهو الله تعالى، وإذا كان الضمير راجعاً إلى 'العدي' يكون رب بمعنى پرورنده لا بمعنى الصاحب.

(١) "ف-جرى" من الجزاء، وهو انقضاء، و'عني' أي عن قبلي، والكلب: كل سبع عقور، وعبد على اساح، و"العاويات" بالعين المهملة والواو - وروي بالمتعجمة وبالمهملة والبدال، كما جاء في الحديث - من العواء بالصم، صوت الساع، والمعنى: جزاء المؤديات من شرار الناس، أضل غيرهم، وهو القتل، ففي الجواهر قتل المؤديات من الناس واحب، وما قيل: إنه أريد بالكلاب غير كلب الماشية والصيد؛ فإنه قتل من غير مبالاة مردود بأن قتل كلب الزرع وغير الضار مموع عند الأئمة الأربعة. 'وقد فعل' جملة خبرية حال من 'الرب' الواقع في الدعائية مفيدة لقبول الدعاء ووقوع المطلوب على أكد الوجوه تعاؤلاً، فبيست معطوفة، وإلا ررم عطف الخبر على الإشاء، ولا بدعائية تأكيداً، لأن 'قد' لم يدخل على الدعاء. (حل ش)

(٢) والمعنى: جرى الله من قلبي عدي بن حاتم ما يجرى الكلب العوي، وهو جروؤه وضربه، "وقد فعل" أي فعل الله ذلك وأجاب. (تخادم أحمد)

(٣) عواء بالصم: بگت شغال وگگ وگگ وغيره، يعاوي الكلاب أي يصايحها. (ص) "وقد فعل": إخبار بإجابة دعائه تعاؤلاً (عت)

(٤) هذا تأويل وحمل الكلام على غير الظاهر، والحواب الأول هو الظاهر الموافق للعرف. (علوي)

وإذا انتفى^(١) الإعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظاً فيهما أي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً^(٢) وفي ضمن الأمثلة،^(٣) والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة، والقرينة أي الأمر الدال عليهما^(٤) لا بالوضع؛ إذ لا يعهد أن يطلق^(٥) على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه.
دلة

في الفاعل المتقدم. أي في حس الفاعل المتقدم إلخ، لا في فرده المذكور سابقاً؛ لأنه غير مقصود. وهو ظاهر، وكذا المراد في حس المفعول المتقدم إلخ. أشار به إلى دفع ما قيل من أن المصنف لم يذكر المفعول من قبل مع أن المرجح إليه لا بد أن يكون مذكوراً. تقرير الخواتم أن الفاعل قد سبق حسه صريحاً لأنه عرفه - وقد سبق في ضمن الأمثلة في قوله: 'قام ريد' - لأنه يجمع تحقق الفرد بدون الطبيعة، فلا يرد أنه لم يسبق في ضمن الأمثلة إلا فرد الفاعل لا حسه، وأيضاً قد سبق المفعول في ضمن المثال في قوله: 'ضرب علامه ريدا'، وقد عرفت أن وجود الفرد بدون وجود الطبيعة ممتنع.

والمفعول المتقدم إلخ: وكذا المفعول المتقدم ذكره في ضمن الفاعل؛ لأن الفاعل مقابل للمفعول، ويتنقل الدهر من أحد المتقابلين إلى الآخر. كانتقاله من انورد إلى اللبل وبالعكس مع أهمهما متقابلان الأمر الدال عليهما: أي على الفاعلية والمفعولية، واعلم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء بلا وضع، لا الأمر الدال عليه بالوضع. لكن لما كان البحث ههنا عنهما فقال كذلك، فلا يحسب وجود القرينة تقدم الفاعل في نحو: "أكرمت موسى حبلى" و"أكل الكمثرى يحيى". ولقائل أن يقول: لا بد أن يكون القرينة هي الأمر الدال على الشيء بالوضع لا بدونه؛ لأن القرينة مستعملة، والمستعمل "حس من الوضع، والأحص مستلزم للأعم، فتدبر. =

(١) هذا بيان لما يعرض بالفاعل، فيوجب تقديمه على المفعول بعد أن كان جائز التأخير عنه، و"لفظاً" تمييز أي لفظ الإعراب لا تقديره. قوله: "فيهما" راجع إلى الفاعل المذكور صريحاً والمفعول الذي دل عليه سياق الكلام في قوله: 'والأصل أن يلي الفعل'، وما ذكره في توجيه تقدم ذكر المفعول صعب، فتدبر (تأمل)

(٢) في قوله: 'فمه الفاعل'. (ح)

(٣) لأن إحصار الفرد متضمن لإحصار حسه (عبد الغفور)

(٤) أي على هيئة الفاعلية والمفعولية.

(٥) إذ لا يقال: إن 'ضرب' مثلاً قرينة على الرمان الماضي وعلى الحدث. (علوي)

= قال الفاضل المسم فيه: أنه إن أريد "لا بالوضع له" يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه، ولم يقل به أحد، وإن أريد "لا بالوضع له ولا عما يستلزم" يلزم أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي، مع أنه يكون اللفظ قرينة لهما، فالأولى أن يقال في تفسير القرينة: هي الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه. هذا الكلام وقع من مولانا عصام الدين، وتبعه الفاضل المسم إلا أن مولانا عص قال موضع قوله: "فالأولى": فالصواب أن يقال: هي الأمر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما.

واعلم أن حاصل كلامه أنه إن أريد أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء لا بوضع ذلك الأمر له، فيلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه كالأسد بالنسبة إلى الرجل الشجاع، وإن أريد به أنه لا بوضعه له ولا بوضعه شيئاً يستلزم ذلك الأمر له، فيلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي. بيان الملازمة أن اللفظ يكون موضوعاً للمعنى المطابقي، ولا يكون موضوعاً للمعنى التضمني والالتزامي، والمعنى المطابقي يستلزم للمعنى التضمني والالتزامي استلزماً مغائراً لاستلزام الآخر، وحينئذ اندفع الإشكال بالمعنى المجازي؛ لأن لفظ الأسد مثلاً وإن لم يكن موضوعاً لمعناه المجازي، ولكنه موضوع لما يستلزمه، وهو الحيوان المقترس.

أقول: لقائل أن يقول: عند المحققين منهم أن في المجاز وضعاً نوعياً، فيكون اللفظ موضوعاً للمعنى المجازي بالوضع النوعي، فلم لا يجوز أن يكون المراد من قول الشارح: "لا بالوضع" أعم من الوضع النوعي والشخصي، فلا يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه؟ لا يقال: المتبادر من الوضع هو الوضع الشخصي، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر بلا قرينة واضحة؛ لأننا نقول: لا نسلم أن يكون ذلك تعريفاً، لم لا يجوز أن يكون بيان حكم من الأحكام أو تفسيراً له؟

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون المراد من قوله: "لا بالوضع" أن لا يكون للوضع دخل فيها، فحينئذ لا يرد الإشكال على اللفظ بالقياس إلى معناه المجازي؛ لأن لوضع دخلاً فيه. وإن قلت: يلزم حينئذ أن لا يكون اللفظ قرينة لمعناه التضمني والالتزامي؛ لأن للوضع دخلاً فيهما، قلت: لا نسلم ذلك؛ لأهم صرحوا أن التضمن والالتزام قسمان للدلالة العقلية عند أرباب النحو، لا للدلالة اللفظية الوضعية، وهما قسمان للدلالة اللفظية الوضعية عند الميرانيين.

ثم أقول: ما ذكره الفاضل المذكور بقوله: "إن الأولى أن يقول بدل قوله: "لا بالوضع": لا بالاستعمال" مما فيه نظر؛ لأن هذا التبديل لإخراج اللفظ الدال على المعنى المجازي عن مفهوم القرينة، وإدخال اللفظ الدال على المعنى التضمني والالتزامي فيها، وكلاهما حاصل من قيد "بلا وضع"، أما الإدخال فلعدم الوضع في الدال عليهما، وأما خروج المجاز فلأنه إذا وجد استعمال اللفظ في المعنى المجازي كاستعمال لفظ الأسد في الرجل الشجاع، فلا شك أن الاستعمال أحص من الوضع، فإذا كان فيه الاستعمال فيكون فيه الوضع أيضاً؛ لأن صدق الأحص يستلزم صدق الأعم.

ولقائل أن يقول: مفهوم القرينة يصدق على المهمل، وهو اللفظ الدال بلا وضع، فيلزم كون المهمل قرينة أيضاً، إلا أن يقال: المعتبر في المهمل السلب الكلي أي لم يكن فيه وضع أصلاً، بخلاف القرينة، فإن فيها وضعاً في الجملة، كما أن "الحمام" في "رأيت الأسد في الحمام" قرينة على أن المراد من الأسد هو الرجل الشجاع، وفيه وضع نوعي.

فلا يرد^(١) عليه أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛^(٢) إذ القرينة شاملة له،
المصنف

إذ القرينة شاملة له: بناء على رعم أن القرينة هي الأمر الدال على الشيء مطلقا، سواء كان بالوضع أو لا. قيل: لو كان المراد من القرينة: "الأمر الدال على الشيء مطلقا" أيضا يصح، ولا يلزم الاستغناء عن الإعراب؛ فإن استغناء القيد الثاني عن الأول جائز؛ لأن التعميم بعد التحصيل شائع بينهم. ونقائل أن يقول: هذا غير نافع؛ لأنه لو قيل: إن المصنف لو قال: "إذا انتعت القرينة" بدون ذكر "الإعراب" لكان أنسب بالمرئ للاختصار، إلا أن يقال: إنما يكون الاختصار مع رعاية حفظ التوضيح في الكلام. قال الشيخ الرضي: إن قوله: وجب تقديم الفاعل على المفعول معنى أن تقدم المفعول على مجرد الفاعل غير جائز للزوم الالتباس، لكن يجوز تقديمه على الفعل والفاعل، مثل: عيسى أكرم موسى؛ لعدم الالتباس حيث؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على الفعل.

قال مولانا عص: إن كلام الشيخ الرضي مما لا يحتاج إليه؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولا؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على الفعل، فهو خارج بقوله: "وإذا انتفى القرينة". أقول: كلمة "إذا" في قوله: 'وإذا انتفى' يدل على الوقوع، فالمعنى: أن وقوع انتفاء الإعراب والقرينة ثابت عند تقدم الفاعل على المفعول في هذه الصورة، وأما عند تقدم المفعول على الفعل والفاعل لا يمكن انتفاء القرينة؛ لأن تقدم المفعول على الفعل قرينة لكون المقدم عليه مفعولا، فلا التباس حيث مع أن الكلام في الالتباس.

قال مولانا عص: إن الاعتراض بأن الإعراب مستغنى عنه؛ إذ القرينة شاملة له مع جوابه ليس بشيء؛ لأن القرينة هي الأمر الدال على تعيين الشيء، أو تعيين المحذوف، كدلالة الأكل في قوله: "أكل الكمثرى يجي" على حركة الفتحة في "الكمثرى"، ولا يكون الإعراب دالا على ذلك التعيين، فالامتنياز بين القرينة والإعراب حاصل بدون القيد المذكور، وهو "لا بالوضع"، وبعبارة أخرى أن القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ، أو على تعيين المحذوف، لا ما يدل على المعنى، فالمعنى: أنه إذا انتفى الإعراب لفظا، وانتفى قرينة الإعراب، فلم يعلم أن الإعراب الساقط ما هو؟ وحيث لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة.

(١) تقرير الورود: أن القرينة أعم من الإعراب؛ إذ هي شاملة له، وانتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص، فهو قيل: إذ، تنفي القرينة استغنى عن ذكر الإعراب. وتقرير الجواب: أن الإعراب مؤول بالوضع، والقرينة ما لا يدل بالوضع، فلا يكون أعم، ويقال: لو قيل: "المراد بالقرينة قرينة الإعراب" يندفع ذلك الإيراد؛ إذ لا شبهة أن انتفاء قرينة الإعراب لا يستلزم انتفاء الإعراب. (نور الحق)

(٢) يعني أن ذكر الإعراب زائد غير محتاج إليه. فيه رد على الهندي حيث قال: وكان يكفي أي المصنف أن يقول: "إذا انتفت القرينة؛ إذ الإعراب من الفرائض. اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه، فلا يسمى قرينة، ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس، لو قال: والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس يكفي لما عرفت. (محرم)

وهي إما لفظية^(١) نحو: ضَرَبَتْ موسى جبلي، أو معنوية^(٢) نحو: أكل الكمثرى يخبى.
أو كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كـ "ضربت زيدا"، أو مستكنا^(٣) كـ "زيد
ضرب غلامه" بشرط أن يكون المفعول متأخرا عن الفعل؛

= أقول: إن "الأكل" في قوله: "أكل الكمثرى يخبى" يدل على تعيين الشيء، وهو نفس الفاعل، ولا يحتاج إلى تعيينه أولا بالحرركة ثم دلالة الحركة على الفاعلية أو المفعولية، أي لا يحتاج إلى الوساطة، وإذا عرفت ذلك عمت أن ائقيد المذكور في تعريفها، وهو قوله: "لا باوضع"، ليمتاز القرينة عن لإعراب، لا يقال: لا بد من اعتبار شيء آخر حتى يجب تقديم الفاعل، وهو أن لا يكون للفاعل تابع مثل: "أكرم موسى الفاضل عيسى الفاضل" برفع "الفاضل" في لأول ونصه في الثاني، فهو قدم "عيسى" عليه أيضا يعلم أن الفاعل ماددا، بقرينة إعراب الرفع؛ لأننا نقول: هو خارج بقوله: "والقرينة" فإن إعراب الصفة قرينة لفظية لا معنوية.

ضربت إلخ. فإن تاء التانيث موصوعة للتانيث، فهي تدل على كون الفاعل مؤنثا، والألف في 'الخبى' للتانيث، فالقرينة لفظية، بخلاف "أكل الكمثرى يخبى"؛ فإن القرينة فيه معنى الأكل لا لفظه، فانقرينة فيه معنوية.
متصلا بالفعل: والمراد من الاتصال معناه الاصطلاحي - وهو كون الصمير مما لا يستقل في التلفظ لا معناه اللغوي، والمراد من الفعل إما الفعل اللغوي، فيشتمل شبه الفعل، أو المراد الفعل الاصطلاحي، كنه ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة، أو المراد من الفعل العامل كما في تنازع الفعلين، فلا يرد حينئذ ما قال الفاضل السهم: من أن ذكر قوله: "الفعل" يدل على أن الشارح حمل المتصل على معناه اللغوي، كما ذكر مولانا عصام الدين أن قوله: "متصلا" يطلب صلة على تقدير أن يراد منه المعنى اللغوي لا الاصطلاحي، فلا فائدة في قوله: "الفعل"، بل يتوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل، وليس كذلك، لحرابه في 'رويد ريدا' مثلا، فيرم خروج صورة اتصال شبه الفعل وأسماء الأفعال، مع أنه أيضا مما يجب تقديمه، فالأولى ترك قوله: 'الفعل' وحمل المصمر المتصل على المصمر المتصل اصطلاحا، وهو يتناول صمير متصل شبه الفعل وأسماء الأفعال أيضا.

بشرط إلخ: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا الشرط؛ لأن تقديم المفعول على الفعل قرينة على كون المتقدم عليه مفعولا؛ لا امتناع تقدم فاعل على الفعل؛ لأننا نقول: هذا إما يصح إذا كان الكلام في الالتباس، وليس كذلك، بل الكلام في تقدم الفاعل عند كونه مضمرا متصلا. قيل: ينبغي أن يذكر هذا الشرط فيما إذا انتهى الإعراب =

- (١) أي تكون معروفة بالتلفظ، وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كناء التانيث، نحو: ضربت موسى حنى. (محرم)
(٢) يعني تعرف بملاحظة من غير مدخل اللفظ فيها، مثل: استحف المرتضى المصطفى عليا، ونحو: 'أكل الكمثرى يخبى'؛ لأن أحدهما لم يصلح للفاعل. (محرم)
(٣) لا يخفى أن الكلام في بيان عارض يوجب تقدم الفاعل بعد أن صلح للتأخير، والمستكن ليس كذلك. (ح)

لثلاثا ينتقض بمثل: زيدا ضربت، أو وقع مفعوله أي مفعول الفاعل بعد "إلا" بشرط
توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرا، أو بعد
معناها، نحو: إنما ضرب زيد عمرا، وجب تقديمه^(١) أي تقديم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور،^(٢).....

= فيهما لفظا، مثل: أكرم موسى عيسى؛ فإنه إذا قيل: 'عيسى أكرم موسى' لا يجب تقديم الفاعل عليه.
وأجيب بأن انتفاء القرية عند تقديم المفعول على الفعل مع انتفاء الإعراب غير متصور؛ لأن القرية حينئذ تقديمه
عليه؛ لامتناع تقديم الفاعل عليه، فالتقدم عليه لا يكون إلا مفعولا، وأجيب أيضا بأنه لا يصح التركيب
المذكور، وهو قولنا: عيسى أكرم موسى؛ لالتباس المفعول بالمتبداً بأن كان 'عيسى' مبتدأ وما بعده خبره.
لثلاثا ينتقض إلخ: فإن الفاعل فيه مصمر متصل مع عدم تقديمه على المفعول؛ لأنه لا يصح تقديمه على الفعل.
مفعول الفاعل: أي مفعول فعل يتعلق بذلك الفعل بالفاعل، أو المراد من المفعول معناه اللعوي، فيصح إضافة
المفعول إلى الفاعل. بشرط توسطها إلخ: لأنه لو قيل: 'ما ضرب إلا زيد عمروا' يلزم الفاصلة بين المستثنى
وبين آلة الاستثناء، وهو باطل. رد بأنه جاز تقديم المفعول على الفاعل مع "إلا"، مثل: ما ضرب إلا عمرا زيد،
ولا ينقلب الحصر أيضا كما سذكره.

والتأخير: أي تأخير الفاعل؛ فإن تقديمه يتضمن تأخير المفعول. أو بعد معناها: قيل: لو قال: بعد 'إلا' أو 'إنما'
لكان أحصر، وأجيب بأن لو قال كذلك يكون القول كادنا؛ لأنه ليس بعده، بل يكون بعد 'إنما' الفعل، مثل:
إنما ضرب إحم؛ لأن "إنما" يتضمن شيئين، أحدهما: لفظة 'ما'، وثانيهما: معنى "إلا"، فلا يكون المفعول بعد لفظة
"ما"، فلا يكون بعد "إنما" أيضا، ولكنه يكون بعد معناها لا بحالة.

في جميع هذه الصور: وإيراده ليس لأجل أن الحملة الخزائية - وهي قوله: 'وجب تقديمه' - غير تامة، فيتم بضم
قوله: 'في جميع هذه الصور'، بل إيراده لأنه لما وقع بعد بين الشرط والجزاء فأورده لإطهار المراد؛ فإن المراد هو
تعق الوجوب إلى جميع هذه الصور، لا إلى بعض منها، وهو محل التوهم، أو نقول: المقصود من إيراده بيان هذه
الصور على سبيل الإحمال؛ ليستدل على كل منها بالتفصيل بقوله: "أما في صورة انتفاء الإعراب إلخ".

(١) جراء لقوله: "انتمى" أو "كان" أو "وقع"، وأياما كان فجزء ابقائية محذوف، أما كونه جراء الأول فلاصلاته
وتقدمه، وأما الثاني فنقره. (محرم)

(٢) إنما قال ذلك وإن كان يغني عنه؛ ليتفرع عليه التفصيل بقوله: "أما في إلخ". (علوي)

أما في صورة انتفاء الإعراب فيهما والقرينة فللتحرز^(١) عن الالتباس^(٢)، وأما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال^(٣) الانفصال^(٤)، وأما في صورة وقوع المفعول بعد "إلا"، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير، فلئلا ينقلب الحصر المطلوب؛ فإن المفهوم من قوله: "ما ضرب زيد إلا عمرا" انحصار ضاربة زيد في عمرو، مع جواز أن يكون عمرو^(٥) مضروبا لشخص آخر،

فلمسافة إلخ قالو: لأنه يلزم خلاف الفرض؛ لأنه فرض كونه متصلا به. ولقائل أن يقول: هذا هو صرح، فهذا فرض اتصال "زيد" به في قولنا: "ضرب زيد عمروا" يجب أن لا يتقدم المفعول عليه؛ لأنه خلاف الفرض، فأولئك أن يقال: لأجل أنه يلزم خلاف المقرر؛ لأنه لو قدم عليه يلزم انفصال لصمير، وهو خلاف المقرر، ويمكن حمل عبارته على هذا المعنى. ويمكن أن يراد من الفرض الواقع في كلام محمد لمحشي هو الفرض المطابق لواقع، فلا إشكال حينئذ، وقبل. إنما وجه التقديم في هذه الصورة؛ لأنه كالحرف من الفعل، ويمتنع وقوع كلمة بين أجزاء الكلمة.

انحصار ضاربة إلخ: قال المحد لمحشي مولانا عبد: هذا إما يصح إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة كزيد مثلا، وأما إذا كان من الأمور العامة فلا، مثل: "ما ضرب أحد إلا ريذا"، فلا يجوز حينئذ أن يكون زيد مضروبا بشخص آخر، لعدم وجود فاعل آخر حتى يكون زيد مضروبا له؛ لأن جميع الفاعل مدرج تحت 'أحد'، فهو قيل: ما ضرب ريذا إلا أحد لا يقب الحصر.

قال مولانا عص على محمد لمحشي: إن المراد إما أن جميع الأحد ضرب ريذا، أي ما ضرب أحد أحد إلا جميع أحد ضرب ريذا، والمقصود أنه ضرب جمعة مخصوصة له، أي ما ضرب أحد من الجماعة المخصوصة أحد، إلا ريذا، فإن كان الأول فيكون التركيب كادنا، وإن كان الثاني فيكون الفاعل حينئذ من الأمور خاصة. =

(١) يعني لو لم يجب تقديمه عليه فهما لم يعلم يقين أن الفاعل هو الأول، كون التقديم أصلا، أو الثاني حوار التأخير أيضا، فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه. (محرم)

(٢) محل المقصود مع رعاية النظم لطعي. (عبد العفور)

(٣) يعني لو أخر يزم الفصل عن الفعل مع كونه متصلا وكانتسمة.

(٤) أي يلزم في التأخير انفصال الصمير، وهو خلاف ما فرضناه.

(٥) هذا ظاهر في المثال المذكور وظائره مما كان الفاعل خاصا، أما إذا كان عاما فلا، كقولك: 'ما ضرب أحد إلا ريذا'؛ وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له. (عبد العفور)

والمفهوم من قوله: "ما ضرب عمرا إلا زيد" انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر،.....

= أقول: الجواب عنه بأن يحمل التركيب على معناه الأول؛ لأنه منع أن يحمل الكلام على غير ظاهره، وما ذكره من الكذب مدفوع؛ لأن المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ": أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، مع قطع النظر عن الخارج ونفس الأمر، وعدم دلالة على ذلك إنما يكون لخصوصية المادة، فحيث لا يرد ما ذكره مولانا عبد، وما ذكره مولانا عصر أيضا كما لا يخفى على المتأمل.

أقول: لا يقال: إن ما ذكره مولانا عبد جاز أن يكون تحقيقا لكلام الشارح لا اعتراضا عليه، ومآله يرجع إلى جواب سؤال مقدر بأن ما ذكره الشارح بقوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" ينتقض بقولنا: "ما ضرب أحد إلا ريذا"؛ لعدم الحصر المذكور فيه، فما ذكره مولانا عبد الرحمن جواب عنه، وحاصله: أن الحصر المذكور فيما إذا كان الفاعل خاصا، وأما إذا كان عاما فلا يكون الحصر المذكور فيه؛ لأننا نقول: على هذا التقدير يلزم أن لا يجب تقديم الفاعل على المفعول فيما إذا كان الفاعل من الأمور العامة، واللازم باطل، وإليه يشير كلام المصنف.

ثم أقول: إن المطلوب مختلف باعتبار اختلاف التراكيب، فالحصر المطلوب في قولنا: "ما ضرب زيد إلا عمرا" ما ذكره الشارح، والحصر المطلوب في قولنا: "ما ضرب أحد إلا ريذا" هو ضارية أحد في زيد مع عدم جواز ضاربيته لغير زيد، ولو قدم المفعول ينقلب هذا الحصر؛ لأنه يفهم من قولنا: "ما ضرب ريذا إلا أحد" انحصار مضروبية زيد في "أحد" مع جواز ضارية أحد لغير زيد. فينقلب الحصر المطلوب منه، ويمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى، فذكر قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" على سبيل التمثيل، فإذا كان كذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عبد.

ثم المراد من قوله: "فإن المفهوم من قولنا إلخ" هو من مثل قولنا، أو من قولنا ومثله، قيل: إذا كان الفاعل من الأمور الخاصة أيضا لا يصح الحصر المذكور، كقولنا: "ما خلق الله على أحسن الصور إلا يوسف"؛ فإن يوسف لا يكون مخلوقا لآخر، وأجيب بأن المراد أن التركيب كان دالا على انحصار الضارية وعدم انحصار المضروبية. محدد النظر إلى المفهوم مع قطع النظر عن الخارج، فالتركيب المذكور يدل على ذلك، ولكن عدم الجواز إنما يكون في نفس الأمر. ولا يخفى عليك لو قيل: إن قاعدة البلغاء وبكائهم مختصة بالتراكيب الصادقة، ولا يوجد في كلام البلغاء تركيب صادق مع كون الفاعل أو المفعول عاما غالبا وإن كان موجودا مع قلة، ولا يلتفتون إلى التراكيب الكواذب، فحيث لا يجوز إجراء القاعدة المذكورة على قولنا: "ما ضرب أحد إلا ريذا"؛ لأنه كاد، فلا يرد ما ذكره مولانا عبد، فتأمل.

فلو انقلب أحدهما بالآخر^(١) لانقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: بشرط توسطها بينهما في صورتَي التقديم والتأخير؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع إلا،^(٢) فيقال: ما ضرب إلا عمرا زيدا،^(٣) فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو؛ إذ الحصر إنما هو في ما يلي "إلا"، فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها.^(٤)

ما يلي إلا: فيكون الحصر في عمرو في المثل المذكور، فالمقصود منه انحصار ضارية زيد في عمرو مع جوار أن يكون عمرو مصروبا لشخص آخر.

بعضهم: وهذا العوض هو الأحفش وعبد القاهر والسكاكي، ولم يجوزوه جمهور النحاة؛ لأنه لا يجوز أن يكون ما بعد المستثنى بـ 'إلا' معمولا لما قبلها، فما بعده في المثل المذكور هو "زيد"، والمستثنى بـ "إلا" هو "عمرا". فالشارح حمل كلامه على مذهب هذا البعض؛ لأنه حوره وبكاه لم يستحسنه، أو حمل كلامه على ما هو المتفق عليه؛ لأن أكثرهم لم يجوزوه، والبعض المذكور لم يستحسنه كما عرفت، فعدم الاستحسان متفق عليه.

قصر الصفة إلخ: لأن المقصود قصر ضارية زيد في عمرو، وضاربيته لا تتم إلا بعد ذكر "زيد" مع أن القصر متحقق قبل ذكره، ومعنى قدم الصفة أنها سست إلى موصوفها

(١) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الأولى، وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية. 'انقلب الحصر المطلوب'؛ لأن تغيير التركيب يستلزم تغيير المعنى؛ لأن المعنى مستفاد من التركيب، فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الأولى، والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية؛ فلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما. (محرم)

(٢) كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من الحويز، أم بعد أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل "إلا" فيما بعد المستثنى به، إلا أن يكون تابع له، أو معمولا بعينه، أو مستثنى منه، فكأنه - قدس سره - حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة. (بعد العفون)

(٣) تحصل فيه معين: الطاهر وغير الطاهر، ففصل الشارح بـ "الذين المعيين"، فقال: فالظاهر أن معناه إلخ. (محرم)

(٤) إذ المقصود في ما صرنا إلا عمرا زيدا هو لضرب الصادر عن زيد لا مطلق الصرب، وفي 'ما ضرب إلا زيد عمرا' هو الصرب الواقع على عمرو لا المصق. (حم)

وإنما قلنا: "الظاهر أن معناه كذا"؛ لاحتمال^(١) أن يكون معناه: ما ضرب أحدا أحد إلا عمراً زيد، فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر، وهو أيضاً خلاف المقصود، وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى "إلا"؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل لانقلب المعنى قطعاً.

وإذا اتصل به^(٢) أي بالفاعل ضمير مفعول نحو: ضرب زيدا غلامه، أو وقع أي الفاعل بعد "إلا" المتوسطة بينهما في صورتَي التقديم والتأخير نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً، أو وقع الفاعل بعد معناها أي معنى "إلا"، نحو: إنما ضرب عمراً زيد،

أن يكون معناه: أي معنى "ما ضرب إلا عمراً زيد" ما ضرب أحداً أحد إلخ، فيكون المستثنى مفرغاً، والمستثنى منه فيه متعدد كما يكون المستثنى أيضاً متعدداً فيه، فيكون حينئذ ريد ضارباً لعمرو فقط، ولا يكون عمرو مضروباً لآخر بدليل قوله: "ما ضرب أحداً أحد". ثم اعلم أن قوله: "لاحتمال أن يكون إلخ" ليس دليلاً لظهور الذي ادعاه الشارح، بل هو بيان الاحتمال الذي يستدعيه الظهور الذي ادعاه، ودليل الظهور هو البدهة؛ لأن استفادة المعنى المذكور من التركيب المذكور بديهي لا يحتاج إلى دليل، فلا يرد أن الدليل لا يثبت الدعوى الذي هو الظهور

انحصار صفة إلخ: أي صفة الصارية والمضروبية، يعني يكون الحصر حينئذ في كليهما مع أن المقصود احصر في أحدهما. المتوسطة إلخ: ولم يقل: "بشرط توسطها" كما قال فيما سبق؛ لتفنن في العبارة. مثل ما عرفت: من أنه لو قدم مع "إلا" لا يجب تقدم المفعول.

(١) كما ذهب إليه جماعة من الحوئين، أما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف. (عبد الغفور)

(٢) وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي نحو: ضرب ريدا الذي ضرب غلامه، وأكرم هدا رجل ضرب غلامها. (عبد الغفور)

أو اتصل مفعوله به بأن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو أي الفاعل غير ضمير متصل به، نحو: ضربك زيد، وجب تأخيره أي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور، أما في صورة اتصال ضمير المفعول به؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وأما في صورة وقوعه بعد "إلا" أو معناها؛ لئلا ينقلب الحصر المطلوب، وأما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا، والفاعل غير متصل؛ لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضا ضميرا متصلا؛ فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل^(١) نحو: ضربتُك.

مفعوله به: أي مفعول الفاعل به، وإضافته إلى الفاعل مثل إضافة الفاعل إليه، كما وقع في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله، فالمراد: مفعول فعل يتعلق ذلك الفعل إلى الفاعل، أو المراد من المفعول معناه اللغوي، ويجوز إرجاع الضمير إلى الفعل أيضا. غير ضمير متصل به: بأن لا يكون ضميرا، أو كان ضميرا ولكن لم يكن متصلا به بل بالمفعول، أو كان ضميرا مفصلا؛ لأنه لو كان متصلا حكمه ما مر من وجوب تقديم الفاعل؛ لأن الفاعل إذا كان ضميرا متصلا به يجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول متصلا أو لا، فلا يرد حينئذ ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: "وهو غير متصل" بعد ما قال: "أو اتصل مفعوله"، ولا يرد أيضا أن في نحو: "زيد ضربك" يكون المفعول فيه ضميرا متصلا بالفعل مع أنه يجب تقديم الفاعل فيه. وذلك لأنه خارج بقوله: "وهو غير متصل به"؛ لأن الضمير المستتر فيه فاعل متصل بالفعل.

وجب تأخير ه: ولم يقل: "وجب تقديمه" أي تقديم المفعول؛ لأن الكلام في الفاعل، فينبغي أن يثبت الأحوال له، وفيه ما مر في قوله: "وجب تقديمه". لمنافاة الاتصال إلخ: والحاصل أن المفعول متصل بالفعل في اللفظ لا في المعنى، بخلاف الفاعل المتصل به؛ فإنه متصل في اللفظ والمعنى. ولهذا لا يلزم توالي أربع حركات في "ضربك"، بخلاف ما إذا قيل: "ضربت" بالحركات الأربعة، فإذا كان المفعول متصلا به في اللفظ فهذا الاتصال أيضا يناهض توسط الفاعل الغير المتصل به بين الفعل والمفعول المتصل به، وأما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا يجب تقديمه، سواء كان المفعول متصلا أم لا. ولهذا قال: وهو غير متصل؛ لأنه لو كان متصلا فحكمه ما مر من وجوب تقديمه على المفعول، ولهذا أيضا لم يقل فيما سبق: إذا كان الفاعل مضمرا متصلا والمفعول غير متصل؛ فإن المفعول سواء كان متصلا أو غير متصل يجب تقديم الفاعل عليه.

(١) لأنه الأصل ولا يوجب العدول. (عل)

وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقيام^(١) قرينة^(٢) دالة على تعيين المحذوف جوازا أي حذفاً جائزاً في مثل: "زيد" أي فيما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال: من قام؟ سائلاً عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول: "زيد" بحذف "قام" أي قام زيد، ويجوز أن تقول: "قام زيد" بذكره. وإنما قدر^(٣) الفعل دون الخبر؛
أي زيد قام

وقد يحذف: وكلمة 'قد' تفيد التأكيد، وحذف الفعل يكون قليلاً؛ لأنه على خلاف الأصل، ومع قلته لا يصح إلا عند وجود قرينة لفظية أو معنوية له دلالة على تعيين المحذوف.

الرفع للفاعل: أشار به إلى جواب سؤال تقريره: أن السكت عن الفاعل يقتضي بيان أحوال الفاعل مع أن حذف الفعل من أحوال الفعل؟ تقرير الجواب: أن حذف الفعل وإن كان من أحوال لفعل طاهراً، وبكته من أحوال الفاعل مآلاً؛ لأن حذف الفعل من حيث إنه رافع للفاعل فهو من أحوال الفاعل، بمعنى أن السكت عنه يرجع إلى السكت عن الفاعل بأن الفاعل إما فاعل يحذف فعله حواراً، وإما فاعل يحذف فعله وحواً لقيام قرينة: أي وقت قيام قرينة يجعل اللام لتوقيت لا للأجل والعناية؛ لأن قيام القرينة شرط لا علة؛ فإن العلة تنافي حوار الحذف؛ لأنها تقتضي وجوبه. وإن قلت: المسافة بين العلة المستلزمة والحوار، لا بين العلة المصححة والجواز، فلا حاجة حينئذ إلى جعل اللام لتوقيت، قلنا: نعم، إلا أن المتبادر من العلة المستلزمة، فيسعي أن يجعل اللام لتوقيت، ولقائل أن يقول: إن القرينة عنة مصححة للحذف فلا يحتاج إلى قوله: 'حوار'، إلا أن يقال: إيراداً للتوضيح والتصريح بعم ضمناً، واختيارهم الاختصار في المتن شرط حصول التوضيح، أو يقال: إيراداً لرعاية المقابلة بقوله: 'وجوباً' حذفاً جائزاً: أشار به إلى أن المصدر بمعنى اسم الفاعل وصفة للمصدر المحذوف، ويحتمل أن يكون تمبيراً أيضاً.

(١) اللام لتوقيت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث. (عبد العمور)

(٢) مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام. (عبد العمور)

(٣) جواب سؤال، وهو أن يقال: لم يمحذف من باب تقدير خبر بتقدير: "زيد قام"؛ ليكون حملة اسمية، فيطابق الجواب السؤال، وهو 'من قام'؛ لأنه حملة اسمية أيضاً. وتقرير الجواب: أنه لم يجعل منه لأجل المانع، وهو كثرة الحذف، وتقدير الحذف أولى وإن كان الحذف خلاف الأصل، وأحيب عنه أيضاً بأن 'من قام' حملة اسمية صورة، فعلية حقيقة؛ لأن الاستفهام بانفعال أول، لكنه لما أريد الاختصار، ودر بكلمة واحدة على ذات الفاعل =

لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف أحد جزئيهما، والتقليل في الحذف أولى. وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر،^(١)

لأن تقدير الخبر إلخ: ونوقش على جوانبه بوجهين، الأول: أن السائل يعسم الفعل - وهو قيام ريد - فالقيام معلوم عنده بقرينة السؤال، فالجهول عنده من يقوم به اقيام، ولهذا يسأل عنه، فيسعي أن يقدم ما هو مجهول، فالجواب بأن يقال: ريد قام. والثاني: أن السؤال جملة اسمية، فيسعي أن يكون الجواب أيضا كذلك؛ ليطابق مع السؤال، وأجيب عن الأول بأن مناط القاعدة الجزء الأخير كما قالوا، فيسعي أن يتأخر "ريد" بأن يجعل جزءا آخر، ويمكس الجواب أيضا بأن الجواب لمطابق أن يكون من يقوم به القيام هو الفاعل لا المبتدأ، لأن حمل الشيء على المبتدأ إنما يكون مقصودا في الحملة الاسمية لا النفعية مع أن السؤال حملة فعلية مآلا؛ لأن 'من قام' في قوة 'أقام زيد أم عمرو' إلى غير ذلك.

وأجيب عن الثاني بأن لسؤال أيضا جملة فعلية، لأن 'من قام' في قوة 'أقام زيد أم عمرو' إلى غير ذلك، ولكن السؤال عن كمن واحد واحد متعسر، فسأل عنه في ضمن المفهوم الكلي فيقول: 'من قام'، ففي الجواب روعي المطابقة حقيقة لا صورة؛ تنبها على أصل السؤال، وإذا عرفت ذلك فلا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: في قوله: "لأن تقدير خبر إلخ" بحث، وهو أن في حذف الخبر ماسة بين السؤال والجواب، وفي حذف لفعل تقبيل الحذف، والثاني لا يعارض الأول فضلا أن يرجح عنده، ألا ترى أنهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب الإضمار على شريطة التفسير. لا يقال: 'أقام ريد' ليس حملة فعلية؛ لأن الجزء الأول همزة الاستفهام، فالجزء الأول حرف لا فعل؛ لأن نقول: همزة الاستفهام حرف، وحرف لا يقع جزء الحملة، فهي لا تخرج الحملة الفعلية عن المعية. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون تقدير 'من قام': 'أريد قام أم عمرو قام' إلى غير ذلك، لا 'أقام ريد أو أقام عمرو' لأننا نقول: الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالاسم.

= ومعنى الاستفهام، انقلب الجملة اسمية، ففي الجواب روعي التنبيه على أصل السؤال، وقد حقق أجيب هذا المعنى - كما يسعي - في حاشية "شرح تلخيص المفتاح"، وقيل: هو قدر كذلك يطابق السؤال صورة ولا يطابق معنى؛ لأن 'من قام' سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، و"ريد قام" يعيد تقوي الحكم ويكرر الإسناد. (عبوي)

(١) فظهر الفرق بين المثالين، وأيضا الأول في سعة الكلام والثاني في تصيقه، وفيه إشارة إلى أنه لا يقلب لصورة الشعر الحذف الحائز واحدا، وبه يظهر أن الحذف في كلام الأديب البيع واقع، فالأول لمجرد اتمثيل والثاني بلاستشهاد. (تاكندى)

نحو قول الشاعر^(١) في مرثية يزيد بن نهشل: لِيُبْنَى عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ يَزِيدُ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ ضَارِعٌ أَيُّ عَاجِزٌ ذَلِيلٌ، وَهُوَ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، أَيُّ يَبْكِيهِ ضَارِعٌ بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ الْمَقْدَرِ^(٢) وَهُوَ "مَنْ يَبْكِيهِ"، وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ "لِيُبْنَى^(٣) يَزِيدُ" عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَنَصَبِ "يَزِيدُ" فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ،

هذا القول

يزيد: أَيُّ عَنِ يَزِيدَ؛ لِأَنَّ الْكَاءَ يَتَعَدَّى بِـ 'عَلَى'، لَكِنَّا حَذَفْنَا نَكْثَرَةَ الْإِسْتِعْمَالِ. وَأَمَّا عَلَى رَوَايَةِ الْخ: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ عَنِ تَقْدِيرِ السَّاءِ لِلْفَاعِلِ تَقْلِيمِ الْمَفْعُولِ إِمَّا لَوْنِ الشَّعْرِ أَوْ لِلْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ يَزِيدَ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِ، وَأَمَّا عَدَمُ كَوْنِهِ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلسُّؤَالِ الْمَقْدَرِ حِينَئِذٍ؛ لَعَدَمِ مَحَلِّ السُّؤَالِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَتِمُّ بَدُونِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَهُ يَسْتَدْعِي الْفَاعِلَ فَهُوَ كَأَجْزَاءِ، فَالسُّؤَالُ حِينَئِذٍ يَكُونُ بَعْدَ مَا تَمَّ الْفِعْلُ بِهِ، فَيَكُونُ فِعْلُهُ مَذْكُورًا حِينَئِذٍ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ فِي حُكْمِ الْفَاعِلِ لِيَتِمَّ الْكَلَامُ مَعَهُ، فَيَكُونُ لِلسُّؤَالِ مَحَلٌّ حِينَئِذٍ. وَنَقَلُوا عَنِ الْعَارِفِ الرُّومِيِّ - قَدَسَ سِرُّهُ - أَنَّهُ عَنِ تَقْدِيرِ بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَيْضًا لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: "ضَارِعٌ" مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ بِقَوْلِهِ: "لِيُبْنَى"، وَقَوْلُهُ: "يَزِيدُ" مَادًى حَذَفَ حَرْفَ الْبَدَاءِ عَنْهُ أَيُّ يَا يَزِيدَ، وَالْحَمَلَةُ النَّدَائِيَّةُ مُعْتَرِضَةٌ. وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَاسِبَ لِلْمَقَامِ أَنْ يَدْعَى أَنْ الضَّارِعَ وَالْمَحْتَضِطَّ لَمَّا وَقَعَ فِي شِدَّةٍ وَنَقْمَةٍ سَبَّ مَوْتَكَ يَا يَزِيدَ، نَاسِبٌ أَنْ يَبْكِيَ عَلَيْهِمَا دُونَكَ؛ لِأَنَّهُ فِي رَحَاءٍ وَنَعْمَةٍ. أَقُولُ: كَلَامُ مَوْلَانَا الرُّومِيِّ حَسَنٌ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُضِرٍّ لِلْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ التَّمْثِيلُ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِجَعْلِهِ مَسِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: 'فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ' سَبَّ كَلِمِي، وَنَقِصَهُ الْإِيحَابَ الْحَرْثِي، لَا اسْبَبَ الْحَزَنِي، =

(١) هُوَ ضَرَارُ بْنُ هَشَلٍ، عَلَى مَا وَقَعَ فِي "الْمَطْوُونِ"، وَفِي "الرَّضِيِّ": الْبَيْتُ خَارِثُ بْنُ هَشَلٍ، وَفِي "الْمَهْلِ": قَوْلُ أُمِّ صَرَارِ بْنِ هَشَلٍ. (جَم)

(٢) الْمَدْلُولُ عَلَيْهِ بِلَفْظِ الْمَسِي لِلْمَفْعُولِ.

(٣) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ فَيَسْمِ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، وَعَلَى السَّاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا لَوْ جَعَلَ "يَزِيدُ" مَادًى حَذَفَ حَرْفَ نَدَائِهِ، وَجَعَلَ "ضَارِعٌ" مَفْعُولٌ مَا لَمْ يَسْمِ فَاعِلُهُ لـ "يَبْكِي" لَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ، نَقْلٌ هَذَا التَّوْجِيهِ عَنِ الْمَوْلَى جَلَالِ الدِّينِ الرُّومِيِّ قَدَسَ سِرُّهُ. فَإِذَا قُلْتُ: إِذَا ذَكَرَ الْفِعْلَ يَجْرَحُ الشَّعْرَ عَنِ الْوَرْدِ، فَكَانَ وَاحِدَ الْحَذَفِ، فَلَا يَكُونُ مِثَالُ الْحَذَفِ بِطَرِيقِ الْجَوَارِ، قُلْتُ: التَّمْثِيلُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ كَلَامٌ فَصِيحٌ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ شَعْرًا، فَتَأْمَلُ. (عَصَمَتْ)

لخصومة^(١) متعلق بـ "ضارع"^(٢) أي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛^(٣)
لأنه كان ظهيرا للعجزة والأذلاء. وآخر البيت:

ومختبط مما تطيح الطوائح

والمختبط: السائل من غير وسيلة،^(٤).....

= وعلى الساء للمفعول مما نحن فيه في الجملة، فيصح جعله للتمثيل، بخلاف ما إذا كان مسبا للفاعل. وقوله: 'ليتك' أمر العائب معتن الآخر. ويحتمل أن يكون 'يزيد' مفعول ما لم يشم فاعله، وقوله: "ضارع" مبادى حذف الداء عنه، وقيل: يحتمل أن يكون "ضارع" بدن الغلط من قوله. "يزيد".
متعلق بضارع: مع أنه لم يعتمد على شيء؛ لأن الحار والمحذور من الظروف، ويكتفي فيها رائحة من الفعل. فلا يرد أن شبه الفعل يعمل عمل فعله إذا كان معنى الحال أو الاستقبال، وليس فيه من الشروط المذكورة في بحث اسم الفاعل، وإنما لم يجعل متعلقا بـ "يبكيه" المقدر؛ لأن هذا الكاء يكون بكاء لغوت "يريد"، لا بكاء الخصومة، فهو كان متعلقا بـ "يبكي" المقدر يلزم أن يكون علة الكاء خصومة الداعي، وهو "ضارع"، ويكون دات لماكي مطورا ومحوظا بالدات، ودات الميكي مطورا وملحوظا بالتبع، بخلاف ما إذا كان متعلقا بـ "ضارع"؛ فإنه حينئذ يكون دات يريد مطورا ومحوظا بالدات.
ظهيرا: يعني پشتناه، وهو علة ابكاء لـ "ضارع" بسبب قوته.
السائل إلخ: وقيل: السائل في الليل؛ لأنه يجمع الحياء من السؤال في اليوم.

(١) أي لعجزه عن خصومة الخصماء.

(٢) إما بتقدير الموصوف أي شخص ضارع، فيعتمد على الموصوف ويعمل في المفعول، ونقول: الظرف يكفيه رائحة من الفعل، فلا حاجة إلى الاعتماد، ويحتمل أن يكون متعلقا بـ "يبكي" المقدر، لكنه ليس بقوي من جهة المعنى كما صرح به العلامة التفتازاني. (تأنيدي)

(٣) فيه إشارة إلى أن اسم الفاعل العامل في حكم المضارع، وإلى اعتماده على الموصوف المقدر، وإلى حذف المضاد في قوله: "خصومة"، وإلى أن الخصومة لكونها اسم حس في معنى الجمع؛ لأن الجنس يشمل الأفراد وإن كان على سبيل البدن، واللام في قوله: "لأنه" تعليل لكون الكاء مخصوصا بالعاجز والدليل؛ لأن الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص. (محرم)

(٤) أي من غير علة وسابقة. (عبد العفور)

والإطاحة: الإهلاك، و"الطوائح": جمع مطيحة على غير القياس، كلواحق جمع ملقحة، و"مما" يتعلق بـ"مختبط"،^(١) و"ما" مصدرية، يعني: ويبكيه أيضا من يسأل أي مطما غير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطي السائلين بغير وسيلة. وقد يحذف الفعل الرفع للفاعل لقريئة دالة على تعيينه أي قسم قريئة

على غير القياس. والقياس جمعها على 'مطيحات'. كلواحق إلخ: من الإنقاح - يستن كرون، والقياس جمعها على 'ملقحات'. ومما يتعلق بمختبط: قال قدس سره في 'الحاشية': وتعلقه بـ'يبكيه' المقدر مما يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سب الصراعة ناسب أن يبين سب الاختطاط أيضا.

مصدرية: ويحتمل أن تكون موصولة، ولكن لا بد حيثد من القول بحذف العائد في "تطيح". ماله: حاز جعل "ما" موصولة. وما يتوسل به إلخ: عطف على قوله: "ماله". و"ما يتوسل به إلى تحصيل المال" مثل صحة البدن، والبقر للزراعة وغير ذلك. لقريئة إلخ: قيل: القريئة لو كانت دالة على تعيين المحدوف ففي هذه الصورة لا يلزم الإيهام من حذفه، ولا يحتاج إلى ذكر المفسر، بل القريئة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطلقا لا على تعيينه؛ فإن حرف الشرط قريئة أصل الفعل لا لخصوص الفعل، وهو 'استحارك'، وأجيب بأن مراده من القريئة الدالة على تعيين المحدوف هو المجموع من حروف الشرط ووجود المفسر، إلا أن حرف الشرط يدل على تعيين النوع أي نوع الفعل، والمفسر يدل على تعيين الشخص.

(١) ويحتمل تعلقه بـ'يبكي' المقدر، والمعنى حيثد: يبكي مختبط من أجل إهلاك المايا يريد، فالمراد بالطوائح المايا، وكلمة 'ما' يحتمل أن تكون موصولة بتقدير العائد، أي الكرم الذي طوحته الطوائح والحوادث والمنايا، أو ماله الذي أطاحته الطوائح. وإيراد الصلة منبئ عن سبه كالمشتق، صرح به المحقق التفتازاني في بحث "لو" الشرطية، و"يطيح" على التقديرين بمعنى الماضي، عذر عنه إليه؛ استحضرنا لصورة ذلك الأمر الهائل، نحو: لقيت الأسد فأضره فأقتله.

وقد نقل عن العارف المولوي صاحب "المشوي" أن "يريد" منادى بحذف حرف بدء، و"صارع" و"مختبط" معمول 'ليك'، وليس فيهما حذف الفعل، فكأنه قيل: ويبكي يا يريد على أحوال اصارعين؛ لوقوعهم في الشدة والضيق نفوتك. ولو تأملت أدركت لطافة هذا المعنى، أفاض الله تعالى شآبيب عفرانه على عارف المعارف واحقق. وإما حذف حرف الداء إما لضرورة الشعر وإما لذهاب السامع كل مذهب ممكن. (تأليف)

وجوبا أي حذفاً واجبا في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(١) أي في كل موضع حذف الفعل، ثم فسر^(٢) لرفع الإبهام^(٣) الناشي من الحذف؛ فإنه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً، بل صار حشواً،^(٤) بخلاف المفسر الذي فيه إبهام بدون حذفه؛ فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسره، كقولك: جاءني رجل أي زيد، فتقدير الآية: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك،^(٥) فـ"أحد" فيها فاعل فعلٍ محذوف وجوبا، وهو "استجارك" الأول المفسر بـ"استجارك" الثاني،^(٥) وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسره قائم مقامه مغني عنه،

أي حذفاً واجبا: أشار به إلى أن المصدر بمعنى لفاعل، ونصه على المصدرية باعتبار الموصوف. كقولك إلخ: لأن هذا التفسير للمعنى لا للمحذوف، وامتناع الجمع بين المفسر والمفسر فيما نشأ الإبهام فيه عن حذف المفسر لا عن حفاء معناه.

(١) أي ذكر بعد الحذف مفسر.

(٢) فائدة ذلك أن التفسير بعد الإبهام أوقع في النفس. (عد انعمور)

(٣) [أو تمرلة الخشوكما في الصورة الثانية] وهو زيادة معينة لا فائدة، وهو قسمان: إم مفسد، أو غير مفسد، فالأول. مثل قوله:

ولا فصل فيها للشجاعة ولدى وصير الصقي لولا لقاء شعوب

والثاني قوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله ولكني عن علم ما في عد عمي

وإن لم يكن ارتد معينا؛ فإنه يكون تطويلا كقول الشاعر:

فقدت الأدم لراهنه وألقى قولها كذا ومينا. (محرم)

(٤) انصواب: وإن استجارك أحد من المشركين. (ح)

(٥) لا حاجة إليه وإنما ذكره لبيان إدراجه تحت الكلبي الذي بيته أولا. (تأهتدي)

ولا يجوز^(١) أن يكون "أحد"^(٢) مرفوعاً بالابتداء؛ لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل، وقد يحذفان أي الفعل والفاعل معاً دون الفاعل^(٣) وحده في مثل: نعم جواباً لمن قال: أقام زيد؟ أي نعم قام زيد.....

لامتناع دخول حرف الشرط إلخ: وهو "إن" ولو دون غيرهما، فالأولى أن يقال: لامتناع دخول "إن" على الاسم، ولا يحصى أن قوله: أحد" تخصص بالصفة أي أحد من المشركين، فلا يرد أن أحد" بكرة فلا يقع مسداً. دون الفاعل إلخ: وإنما لم يحذف الفاعل وحده؛ لأن نسبة إلى الفاعل جزء للفعل، والنسبة تستدعي الطرفين، فلا يجوز حذف الفاعل، لا يقال: هذا لو صح يزم عدم حور حذف الفعل؛ لما مر من أن النسبة يستدعي الطرفين، لأن قول: النسبة إما يكون في الفعل لا في الفاعل، فهو حذف الفاعل يلزم تحقق النسبة بدون طرفيها، وهو باطل، بخلاف ما إذا حذف الفعل؛ فإنه لا يحذف إلا مع النسبة التي فيه، فلا محذور حينئذ، ويمكن أن يقال: إنما قال: 'دون الفاعل وحده'؛ لدفع وهم من يتوهم أن الفاعل محذوف في مثل: 'نعم قام' حواناً من قال: أقام زيد؟ لأنه يصح أن يقال في جواب 'أقام زيد؟': 'نعم قام' بدون ذكر الفاعل، وذلك لأنه ليس حذف الفاعل حينئذ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر في 'قام' راجع إلى 'زيد' المذكور في السؤال.

لا يقال: إن الشارح قد أطلق الحذف على الضمير المستتر فيما سبق حيث قال: م لا يجوز أن يكون معنى 'زيد' في جواب 'من قام؟' 'زيد قام'، لا قام زيد؟ وأجاب بأنه على تقدير أن يكون تقديره: 'قام زيد' يكون الفعل محذوفاً، بخلاف ما إذا كان تقديره: 'زيد قام'؛ فإنه حينئذ يكون الفعل والفاعل محذوفاً، والتفصيل في الحذف أولى؛ لأن نقول: إطلاق الحذف على الفاعل الذي هو الضمير المستتر في 'زيد قام' تنعياً بفعل؛ لأن حذف لفعل يستلزم حذف الضمير المستتر، فليس حذف فيه بالأصل، قيل: قد يحذف الفاعل وحده كما في مفعول ما لم يسم فاعله، وما قيل في الجواب أنه لا يجوز حذف الفاعل وحده إذا لم يكن ما يقوم مقامه، والمفعول ما لم يسم فاعله يقوم مقامه ليس على ما ينبغي.

(١) صحة كونه متداً باعتبار تقييده بـ 'المشركين' أو باعتبار قصد العموم مثل: ثمرة خير من جرادة. (تأهتدي)

(٢) جواب عن سؤال مقدر تقديره: لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكبت فيها الحذف، ونو جعل أحد" فيها متداً لاختصاصه بالصفة؛ لأن "من" في قوله: 'من المشركين' بيانية، و'من' اليبانية لو كان ما قبلها بكرة تكون صفة له، وهما كذلك، فتكون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿لَعَنَ الْمُؤْمِنِينَ حَبْرٌ مِنْ مُشْرِكِينَ﴾ (القرة ٢٢١) حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف، فأجاب عنه بقوله: 'ولا يجوز إلخ'. (محرم)

(٣) لعدم حوارته إلا عند انكسائي كما ينبغي في باب التنازع. (تأهتدي)

فحذفت^(١) الجملة الفعلية، وذكر "نعم" في مقامها، وهذا الحذف جائز بقريضة السؤال، لا واجب؛ لعدم قيام^(٢) ما يؤدي مؤداه^(٣) في مقامه كالمفسر،.....

= من الجواب: أن يقال. المراد أنه لا يحذف الفاعل وحده مع بقاء المفعول على حاله بأن لا يتغير، وهما يتغير في مفعول م م يسم فاعله، فيصير الجملة متعيرة فهو يدعى فيما حذف المفعول والفاعل معاً، قيل: يشكل بقول: 'أصربوا القوم واضرب' سون التأكيد؛ لأن الواو المحذوف فيهما فاعل، إلا أن يقال: هذا الحذف بالقاعدة فهو مستثنى مما ذكره؛ لأن الحذف المذكور إما يكون لقيام اقربة، ثم الفائدة في حذف المفعول ثم إيراد المفسر بعده أن التفسير بعد الإلهام أوقع في السفس؛ لانتظار الدهن حيث لا يذكر المفعول، بخلاف ما إذا ذكر لفعل أولاً.

تقريضة السؤال: لأن في كل ما كان لسؤال محققاً أو مقدرًا يكون فيه جوار الحذف لا وجوبه. لعدم قيام إلح قال لفصل السهم، فإن قلت: قد ذكر أنما أنه ذكر 'نعم' مقام الحمة فيؤدي مؤداه؟ قلت: نعم ذكر 'نعم' مقام الحمة، لكن لا يؤدي مؤداه، بل هي قربة تدل على لفظ الحمة المحذوفة، ولعل الجملة المحذوفة تدل على معناها. وإنما قال: 'بل هي قربة تدل على لفظ الحمة'، ولم يقل: بل هي تدل على لفظ الجملة؛ إشارة إلى أن دلالتها على لفظ الحمة بدون الوضوح لا بالوضوح؛ لأن القربة أمر دل بلا وضع. أقول: ليس لها دلالة على لفظها لا بالوضوح ولا بدونه كما لا يخفى على من له عقل سليم، بل قوله: 'نعم' لتصديق الكلام السابق، فيكون التصديق للسؤال، وهو 'أقام ريد؟' فإن تصديق الشيء يستدعي الحكم معه، فيكون 'نعم' يؤدي معنى الجملة؛ لأنه لتصديق 'أقام ريد'.

فالجواب عن السؤال المذكور ما أفاده اشارة من أن 'نعم' وإن قام مقام الجملة، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامها كالمفسر؛ فإنه قام مقام المحذوف ويؤدي مؤداه حتى يلزم في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف، وليس 'نعم' كذلك؛ لأنه وإن قام مقام المحذوف، ولكن لا يؤدي مؤداه في مقامه مثل المفسر بأن كان في الكلام استدراك عند ذكر المحذوف؛ فإن عند ذكر 'أقام ريد' لا يكون في الكلام استدراك؛ لأنه يقال: نعم، قام ريد.

قيل: الدليل المذكور لو صح يزم أن لا يكون الخبر في قولهم: "لولا زيد لكان كذا"، واجب الحذف، أي لولا ريد موجود؛ لأن ما يقوم مقامه، وهو 'لكان كذا' لا يؤدي مؤداه، ويمكن أن يحاط عنه بأنه لا يجوز؛ لأن قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كان في وجوب حذف المفعول وفاعل جميعاً، لا في وجوب حذف الخبر، فالقياس مع الفرق، والجواب بالفرق ينم في النقض الإجمالي.

(١) إنما يقدر جملة؛ لأنها يفهم بسنة تامة، و'نعم' غير صالحة لها؛ لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية. (عبد العفور)

(٢) إد القائم مقام الفعل والفاعل هو 'نعم'، وهو لا يفيد ما يفيد الجملة من النسبة التامة، والساد مسد الجملة يجب أن يؤدي مؤداه. (ح)

(٣) وأعلم أن الصميرين في قوله: 'مؤداه' وفي قوله: 'مقامه' راجعان إلى 'قام زيد'. (بقا)

فيلزم^(١) في الكلام استدراك، وإنما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال: أي نعم زيد قام؛ ليكون الجواب مطابقاً^(٢) للسؤال في كونه جملة فعلية.^(٣)

وإذا تنازع الفعلان بل العاملان؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً،

= وإن قلت: في قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه" نظراً؛ لأنه لا يرم من انتفاء السبب الخاص - وهو عدم القيام المذكور المفهوم من قوله: "لعدم قيام ما يؤدي مؤداه" - انتفاء المسبب الذي هو عدم وجوب الحذف؛ لأنه جار أن يكون له أسباب أخرى، ألا ترى أن انتفاء الحرارة الخاصة التي بسبب النار لا يستلزم انتفاء مطلق الحرارة؛ لوجود الحرارة بسبب وجود الشمس، قلت: السبب ههنا يحصر في السبب المذكور بالاستقراء.

١ م الخ: الفاء للتعقيب، أو بمعنى "حتى"، أي حتى يلزم فيه استدراك بسبب ذكر المحذوف.

وإنما قدرت الخ: قلت: لا بد أن يقدر جملة اسمية؛ ليتأكد فيصالح جواباً للمتعدد كما لا يخفى، هكذا ذكره مولانا عص، أقول: الكلام ههنا في مجرد حذفهما معاً، وما ذكره خصوصية المادة.

ليكون الجواب الخ: أو لأن التقليل في الحذف أولى؛ لأنه على تقدير: "نعم زيد قام" يكون الخير حمية، بخلاف ما إذا قيل: نعم قام زيد. وإذا تنازع الفعلان: أي في النسبة والقلب؛ إذ بعد تلفظ أحدهما هو متعين للعمل، ولا مجال للآخر أن يتنازع، وكل واحد منهما استوى في معموله من مضمرة ونحوه، كذا أفاده بعض الفضلاء، ثم لما كان باب التنازع مشتملاً على ذكر الفاعل من إضماره وحذفه فاسبب إيراده أي باب التنازع في فصل الفاعل.

بل العاملان: قيل: كلمة "بل" للتفسير أي هذا من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه، وقيل: إرادة العامل من الفعل من قبيل تغليب الأصل على الفرع، أو تغليب الأكثر على الأقل، لا يقال: قوله: واقتصر على الفعلين يأبى عنه؛ لأننا نقول: معناه: أنه اقتصر عليهما صورة، ويحتمل أن يكون للترقي أو للإضراب، ويسبغ أن يختص العامل الغير المصدر؛ إذ في نحو: أعجبي صرب وقتل زيد لا يصح قطع الرأع على المذهيين؛ إذ لا يضمن الفاعل في المصدر.

(١) تفريع للمنع أي لا يتحقق ههنا ما يؤدي مؤدى الحملة السابقة كما يتحقق في الآية المذكورة حتى يلزم الاستدراك فيجب الحذف، إن قلت: نعم، ههنا كذلك، قلت: معاه الإفرادي لا يفيد إلا باضمائه إلى غيره، فلو أفاد وحده لأفاد معنى الكلام المستقل، وليس فليس، إن قلت: فكيف جورتم ذلك في "إن" كما سبق؟ قلت: لا يجوز ههنا أيضاً، ولذا اشترط أن يكون الخير فعلاً، فتأمل. (ت)

(٢) والمطابقة مطلوبة فلا يترك لما منع. (جم)

(٣) وليكون التقليل في الحذف. (بقا)

نحو: زيد معط و مكرم عمرا، وبكر كريم وشريف أبوه، واقتصر على الفعل؛ لأصالته^(١) في العمل، وإنما قال: "الفعلان" مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين؛^(٢) اقتصارا على أقل مراتب التنازع،^(٣)

زيد معط إلخ: في هـ المثال يكون التنازع في المفعول. وفي المثال الثاني في الفاعل؛ فإن قوله: "أبوه" فاعل. وقوله: "كريم وشريف" صفتان مشبهتان. مع أن التنازع إلخ: وما قيل: إن مرتبة الاقتصار بالمفعول مقدم على مرتبة زيادة العاملين من المفعول، فكان يسعى أن يسأل أولا بأنه لم أورد المفعول بصيغة التثنية مع أن التنازع متصور في صورة الحمعية أيضا؟ وبعد ما أورده بصيغة التثنية لم قال: "الفعلان" مع أن الرفع متصور في غير لفعل أيضا؟ فهو مجرد وهم؛ لأن ما ذكره الشارح أولا يتعلق بمادة الفعل، بخلاف الثاني؛ فإن كون الشيء تثنية أو جمعا من هيئته وصورته.

ثم مثال تنازع الأكثر من المفعول قولنا: صليت وسلمت وباركت وترحمت على إبراهيم، وحيث يكون الفعل الثاني هو لفعل الأخير، وبقي الأفعال كالفعل الأول عند النصريين، والفعل الأول هو الفعل السابق، والباقي كالثاني عند الكوفيين، فعلى مذهب النصريين يعمل الفعل الثاني ويصمر في الأفعال الناقية. وعند الكوفيين يعمل الفعل الأول ويصمر في الأفعال الناقية. اقتصارا على أقل إلخ: وبعبارة أخرى اقتصارا على أول مراتب التنازع.

(١) ولقوة عمله؛ ولذا يعمل في المقدم والمؤخر، وهو بالتنازع أقرب من شبه الفعل، ولكثرة التنازع في الأفعال. بل نقول: اقتصاره على الفعل يكون عادة له من قوله: "والأصل: أن يبي فعله"، "وقد يهدف الفعل" إلى ههنا، فيسعى أن يورد بكتة الاقتصار في أول الافتراقات، وقد عرفت أنها أن المراد بالفعل: المسند إلى الفاعل، وحيث لا اقتصار ههنا، فافهم. (ت)

(٢) نحو: ضربت وأهت وأكرمت ريد، إن قلت: تحقق فيه ثلاثة تنازعات والكلام في التنازع الواحد؟ قلت: بل فيه تنازع واحد، وهو تنازع ثلاثة، فقضيه بالإصمار في الأولين وعمل الأخير في الاسم الطاهر، وهو كان فيه ثلاثة من أفراد التنازع لزم التشريح ابته، وهذا يدفع ما يقال: وقت تنازع الأفعال الثلاثة وقت تنازع المفعول، والكمية المعتبرة في لوقت تشمل الجمع، فتدبر. (تأشكر)

(٣) وكتفاء على ما هو أكثر وقوعا واعتمادا على ظهور المقايضة فيما هو الأول، ولا شك أن أكثر مواد التنازع في العاميين، بل في المعلنين. (عصمت)

وهو الاثنان ظاهرا أي اسما ظاهرا^(١) واقعا بعدهما أي بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما، أو المتوسط بينهما معمول للفعل الأول؛ إذ هو يستحقه^(٢،٣،٤) قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنها بحسب المعنى يتوجهان إليه،.....
معان اسم اسم

أي اسما إلخ: أشار إلى أن قوله: "بعدهما" ظرف مستقر متعلق بقوله: "واقعا" وصفة لقوله: "ظاهرا"؛ فإن كون الظرف صفة إنما يكون باعتبار متعلقه، ولا يكون ظرفا لقوله: 'ظاهرا'؛ لعدم صحة المعنى حينئذ؛ لأن المراد من الظاهر حينئذ ليس معناه الاصطلاحي، وهو الاسم الظاهر، بل المراد منه: المعنى اللغوي المقابل للمخفي.

إذ المتقدم عليهما إلخ: هذا وقع على غير ترتيب اللف والنشر؛ لأن مرتبة بيان الظاهر مقدم على بيان العدية، وذلك للقرب، أو لأن بيان قوله: "ظاهرا" طويل، بخلاف قوله: "بعدهما".

معمول للفعل الأول: فلا يجري فيه التنازع بين الفريقين. إذ هو يستحقه: أي يستحقه قبل وجود الفعل الثاني فيرجح هذا الاستحقاق؛ لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن أن يتنازع، وبعد وجوده لا يمكن أن يتنازع فيما أحذه الفعل الأول قبل وجوده، فلا يرد أن الاسم المذكور إذا كان بعدهما أيضا يلزم أن لا يكون للفعل الثاني مجال التنازع؛ لأن الأول حينئذ أيضا يستحقه قبل الثاني، وذلك لأنه حينئذ يستحقه قبل استحقاق الثاني لا قبل وجوده، واستحقاق الأول قبل استحقاق الثاني لا يمنع التنازع، وإنما يجمعه استحقاق الأول قبل وجود الثاني.

بحسب المعنى إلخ: قيل: التوجه بحسب المعنى يمتنع في قولنا: "حسني وحسبتهما الزيدان منطلقا"؛ لأن الفعل الأول يستدعي بحسب المعنى مفعولا مفردا، والثاني يستدعي مثنى. أجاب عنه مولانا عبد بأ أن المراد: هو التنازع في طبيعة المطلق أي الذي من باب الإطلاق لا في خصوص "مطلقا". قال مولانا عصر: لا يحتاج إلى هذا الجواب، بل هو مندفع من عبارة الشارح؛ لأن قوله: "يصح" بمعنى "يمكن"، فيمكن جعل التثنية مفردا وبالعكس، أي يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البديل؛ لأن أفرادا وتثنيته ممكنان فيتصور التنازع حينئذ. وقوله: "مع وقوعه في ذلك الموضع" لدفع الضمير المتصل الذي بعدهما؛ لأنه لا يكون متصلا إلا بالفعل الثاني، فمع وقوعه متصلا لا يصح التنازع؛ لأنه معمول الثاني، ولهذا فرعه بقوله: "فحينئذ لا يتصور تنازعهما إلخ" وإنما قال: "على البديل"؛ لأنه يمتنع أن يعمل في معاً؛ لأنه يلزم توارد العلتين المستقلتين على معمول واحد، وهو باطل.

(١) إيماء إلى أن المراد بالظاهر مقال المضمر لا مقال المخفي.

(٢) إذ هو طالب، والاسم مطلوب، والمزاحم مفقود. (عبد الغفور)

(٣) لأنه إذا وجد وجد بلا معارض، فلا يكون فيه مجال التنازع، بخلاف ما إذا كان مؤخرا عنهما؛ لأن كلا منهما طالب له؛ لأن اللاحق وجد مع معارضة السابق. (علوي)

(٤) أي كل واحد من المتقدم والمتوسط. (جمال الدين)

ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولاً لكل واحد^(٢٠) منهما على البديل، فحينئذ لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو مع كونه^(٢١) متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول، كما لا يخفى^(٢٢).

وأما الضمير^(٢٣) المنفصل^(٢٤) الواقع بعدهما نحو: ما ضرب وأكرم إلا أنا، ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم،

وأما الضمير المنفصل إلخ: قال مولانا عرص: هذا منقوض بمثل: "أقائم وقاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تارعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على المذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة. أقول: يسغي أن يقال: قائم أو قاعد بـ "أو" لا بالواو، وحينئذ لا تنازع، ثم المراد من الاسم الظاهر في تعريف المبتدأ: هو العام منه ومما يجري مجراه، فيشتمل الضمير المنفصل، فلا يرد حينئذ ما ذكره الفاضل المذكور من أن "قائم" مثلاً في المثال المذكور مبتدأ مع أنه رافع لمضمر، فلا يصدق تعريفه عليه.

(١) أي يصح كونه معمولاً للأول وإن لم يكن له فالثاني، وكذلك يصح أن يكون معمولاً لثاني وإن لم يكن له فالأول.
(٢) أي لا يأتي من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولاً لكل منهما ليتصور النزاع. (عبد الغفور)
(٣) إذ لو كان معمولاً لجاز أن يتصل به كما يتصل بالثاني، والمتصل يجب اتصاله بعامله ولا يتصل بعامل آخر؛ لأنه كالجاء من العامل الثاني وتتم له. (علوي)
(٤) وإلا لزم الانفصال؛ لأن الفصل يقتضي الانفصال. (ت)

(٥) اختلف في "أنا" نحو: "ما ضرب وأكرم إلا أنا" هل من باب التنازع أم لا؟ فقليل: إنه ليس منه؛ لفساد المعنى لو أحررت على قاعدته فقطعت التنازع على الإضمار كما قرره الشارح، وقيل: هو من باب التنازع، ولكن الضرورة ألحأت ههنا إلى الحذف وامتنع الإضمار؛ لما ينشأ من الفساد، والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع، هذا ما قيل، والشارح قال: إن الممتنع فيه هذا التنازع الحارفي على قطعه لا نفس التنازع؛ فإنه جائز، وهو الموافق لرضي، قيل: هذا منقوض بمثل: "أقائم أم قاعد أنت؟" فإن "قائم" و"قاعد" تارعا في "أنت"، ويمكن قطع التنازع بالإضمار على مذهبي البصرية والكوفية. (عنوي)

(٦) بشرط كونه واقعا بعد "إلا" كما يدل عليه المثال والدليل، وصرح بذلك صاحب اللباب. (جمال)

وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره^(١) مع "إلا"؛ لأنه حرف لا يصح إضماره^(٢) ولا بدونه^(٣)؛ لفساد المعنى؛ لأنه^(٤) يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له،

لأنه لا يمكن إلخ: قيل: اللام من ذلك هو عدم التنارع في الضمير المفصل الذي بعد "إلا"، ولا يلزم منه عدم التنارع في الضمير المفصل لم يقع بعدهما، مثل: 'ما شرب وأكرم أنا'، فالتنارع فيه في الفاعل، كما يكون التنارع في الفاعل في قولنا: 'ما شرب وأكرم إلا أنا' مع أنه لا يصح إضمار "أنا"؛ لأنه ضمير المتكلم ويمتنع إضماره في الماضي، وأجيب بأن التركيب الصادر من الفصحاء هو أن يكون بعد "إلا"؛ فإن قولنا: "ما ضرب وأكرم أنا" معنى قولنا: ما ضربت وأكرمت، وهذا هو التركيب الصحيح.

فإن قيل: انترديد المذكور تحري في الاسم الظاهر أيضا مثل: ما ضرب وأكرم إلا ريد، فلا بد أن لا يكون في الاسم الظاهر أيضا تنارع، والحواب: أنه لما كان في أكثر مواد الاسم الظاهر تنارع فأعطي للأكثر حكم الكل، وأما في الضمير فليس فيه التنارع أصلا، فإن كان متصلا، وإن كان منفصلا فليس فيه التنارع بين الفريقين، وأجيب أيضا بأنه ذهب في ذلك إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذف الحرف حائر عنده دون إضماره، والحواب عنه أن قوله: 'وإذا تنارع الفعلان إلخ' قضية مهمة، وهي في قوة الحرثية ليس بشيء لصحة المهمة على تقدير إطلاق الاسم من غير تخصيص بالظاهر.

ولا بدونه: أي ولا يمكن إضماره بدون "إلا"؛ لفساد المعنى، قال مولانا عبد: إن كلامه يدل على أن الإضمار المذكور متصور في نفس الأمر مع أنه ليس كذلك؛ لأن الفاعل وهو "أنا" ضمير المتكلم، ويمتنع إضماره واستناره في الماضي، نعم، إذا كان يدل أنا "هو" يصح الأمر. أقول: هذه المناقشة في الحقيقة مناقشة في المثال، فلا يكون من دأب المناظرة، أو نقول: كلامه - قدس سره - سائلة، وهي لا يقتضي وجود الموضوع، فهو لم يتصور ذلك الإضمار أيضا يصح كلامه.

(١) ولأن "أنا" ضمير المتكلم، وهو م يستتر في الفعل الماضي. وإيراده ناررا ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٢) أي استناره كاستنار الضمير. (عبد الغفور)

(٣) يفهم منه أن الإضمار بدون 'إلا' ممكن، لكن يفسد المعنى؛ لإفادة نفي الفعل عن الفاعل والمقصود إثباته له، مع أنه غير ممكن. لأنه لم يستتر ضمير المتكلم في الفعل الماضي، وإضماره بالإبراز ليس مذهب الفريقين. (عصمت)

(٤) أي لأن الإضمار بدون "إلا".

ومراد المصنف بالتنازع ههنا: ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل؛ فلهذا خصه
 بالاسم الظاهر، وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع
 بالحذف، وأما على مذهب الفراء فيعملان معا، وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن
 قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم الإضمار، وهو ممتنع كما عرفت. فقد يكون^١ أي
 تنازع الفعلين في الفاعلية^٢.....

ومراد المصنف إلخ: والخاص. أن مراد المصنف بالتنازع: هو اتساع في الفاعل أن يورد ضمير الفاعل للمفعول
 الأول قبل المرحع، وذلك يختص بالاسم الظاهر؛ ما مر من امتناع التنازع في الضمير المنفصل، ولا يكون مراده:
 اتساع في المفعول، بل ذكره بالفتح، ولهذا قال: ومراده بالتنازع إلخ؛ لأن المصنف لما قال فيما سبق: 'إن لأص
 في الفاعل أن يلي فعه فلذلك إلخ' فعمم منه أن لإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة غير جائز، فلاحظ أن يقول: إذا
 كان الاسم معمولا لشأن وأضمر الفاعل للأول، فيرم حينئذ الإضمار قبل الذكر، فامصنف ذكر بحث التنازع
 وأشار إلى استثناء ذلك من القاعدة المذكورة.

يقطع بالحذف. أي ما صرب إلا أنا، وأكرم إلا أنا؛ لأن حذف حرف جائر عنده لا إضماره.
 فيعملان معا. والظاهر عدم الجواز؛ تنورد العنتين المستقتن على معمول واحد، لكنه جوره عند الضرورة.
 كما عرفت. من أن الإضمار إما مع 'إلا' أو بدونه، وكل واحد منهما غير جائز، ولقاتل أن يقول: إذا لم يتحقق
 التنازع عند الفريقين في قولنا: 'ما صرب وأكرم إلا أنا، فيكون 'نا' معمولا لشأن، فيلزم أن يكون لفعل
 الأول بلا فاعل، وهو باطل؛ لما مر من أن النسبة إلى الفاعل جزء في الفعل، وهي تستدعي الطرفين، والجواب:
 أنهم ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي؛ لأن حذفه جائر عنده، بخلاف الإضمار كما عرفت
 في الفاعلية: ولفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فيدخل مفعول ما م يسم فاعله.

(١) أي إذا تنازع الفعلان فلا يجوز إما أن يكون التنازع في الفاعلية، فعلى هذا هذا جواب الشرط، أو
 يكون جواب الشرط قوله: 'فإن أعمت إلخ'، ويكون المعنى: إذا سارع الفعلان بأحد الأبناء الثلاثة يجوز
 لك إعمال الثاني والأول، فإن أعمت إلخ، وفي بعض نسخ: فيختار الصريون بالفاء، والجواب حينئذ
 يحتمل أن يكون ذلك (تتقدم)

(٢) مع متعقبه حيز 'يكون'، وإنما قال: 'في الفاعلية' بالياء انصدورية والنسبية ولم يقل: 'في الفاعل' مع
 أنه أحصر؛ يكون أعم من الفاعل الحقيقي والحكمي، مثل ما م يسم فاعله. (محرم)

بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل: ضربني وأكرمني زيد، وقد يكون تنازعهما في المفعولية^(١) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل: ضربت وأكرمت زيدا، وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية، وذلك يكون على وجهين، أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: ضرب وأهان زيد عمرا،

في المفعولية: والمفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فدخل المفعول بواسطة حرف الجر، واعلم أن قوله: "فقد يكون في الفاعلية إلخ" محسب اللفظ جزاء لقوله: "إذا تنازع الفعلان"، وبحسب المعنى تقسيم للتنازع، وعلى التقدير الثاني يكون الجزاء هو قوله: "فإن أعملت الثاني أضمرت إلخ" أي هذا الشرط مع جزائه جزاء له ويكون الجزاء مقدرا، أي إذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فلكل منهما إعمال، فحينئذ يكون الفاء في قوله: "فقد يكون إلخ" اعتراضية والجملة معترضة، وهذا عند عدم الفاء في قوله: "ويختار البصريون إلخ"، وأما على السخ التي فيها الفاء، فيكون الجزاء قوله: "فيختار البصريون إلخ".

فيكونان متفقين: وإيراده للمقابلة بقوله: "مختلفين"، وإلا فلا يحتاج إليه.

وذلك يكون على وجهين إلخ: قال الفاضل السمعاني: وله وجه آخر أيضا غير ما ذكره من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد الفعلين الفاعل والمفعول والثاني المفعول فقط، نحو: ضرب وحسبت زيدا منطلقا؛ لأن النزاع في "زيدا منطلقا" في أن يكون أحدهما فاعلا والآخر مفعولا للأول أو يكونان مفعولي الثاني. أقول: هذا الكلام نشأ من الفاضل المذكور بعدم اطلاعه على كلام الشارح، وذلك لأن قوله: "بل هو اجتماع القسمين الأولين" يشير إلى أن الوحدة النوعية معتبرة في التقاسيم، وإلا لم يكن شيء من التقسيمات حاضرا لوجود قسم بسبب اجتماع القسمين، فإذا عرفت ذلك فما أورده الفاضل المذكور ومثله بقوله: "ضرب وحسبت زيدا منطلقا" يكون فيه اجتماع القسمين الأولين.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "وفي المفعولية" معطوف على قوله: "في الفاعلية"، وإنما قال: "في المفعولية" ولم يقل: "في المفعول"؛ ليكون أعم عما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة. (محرم)

وليس هذا^(١) قسما ثالثا من التنازع،^(٢) بل هو اجتماع القسمين الأولين.

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه، ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة، وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين، فقوله: مختلفين لتخصيص^(٣) هذه الصورة بالإرادة،.....
أي الوجه الثاني

هنا: أي ليس أحد الوجهين. بل هو إلخ: لأن أحد القسمين الأولين: ما يفهم من قوله: "في الفاعلية"، وثانيهما: ما يفهم من قوله: "في المفعولية"، وإذا اجتماعا حصل تنازع الفعلين في فاعلية اسم واحد، وتنازع الفعلين في مفعولية اسم واحد، فإذا كان القسم المذكور اجتماع القسمين الأولين فهو خارج عن المقسم؛ لما عرفت أن المقسم في كل قسميه مقيد بالوحدة، فكأنه قال: التنازع من حيث إنه قسم واحد يكون في الفاعلية، وليس هذا قسما واحدا من التنازع، بل اجتماع القسمين فهو خارج عن المقسم.

بالإرادة: أي لتخصيص الإرادة هذه الصورة بإدخال الباء على المقصور، لا على المقصور عليه. قال السيد - قدس سره - إن قوله: "مختلفين" احتراز عن القسم الأول، وهو ما إذا تنازع كل منهما في اسم باعتبار الفاعلية والمفعولية مثل: ضرب وأهان زيد عمرا، وعليه يدل قوله: "فقوله: مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالإرادة" فهذا لإخراج القسم الأول الذي في الوجهين المذكورين؛ لأنهما متفقان فيه في الاقتضاء مع كون المتنازع فيه متعددا فيه صورة لا معنى؛ وهذا قال السيد قدس سره: "فقوله: 'مختلفين' مما لا بد منه في صحة الكلام، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لا يحتاج إلى قوله: 'مختلفين' لإخراج القسم المذكور؛ لأنه خارج بقيد المتنازع فيه؛ لأن المتنازع فيه في القسم الأول متعدد مع أن الاسم المتنازع فيه لا بد أن يكون واحدا، كما هو واحد في القسم الثاني.

- (١) دفع لما يتوهم أن هذا قسم آخر من التنازع لم يذكره المصنف، ودلت التنازع على ثلاثة أقسام، أحدها. أن يتفقا في اقتضاء الفاعلية، والثاني: أن يتفقا في اقتضاء المفعولية، والثالث: أن يختلفا فيهما بأن يقتضي أحدهما الفاعلية والثاني المفعولية، وهذا القسم اجتماع القسمين لا قسم آخر؛ إذ لم يشترط في اقتضاء الفاعلية قيد "فقط". (عل)
- (٢) أي التنازع المذكور الذي هو تنازع في ظاهر واحد كما يدل عليه أفراد "ظاهر" وتكريره أيضا. (عبد الغفور)
- (٣) يعني أن قوله: "مختلفين" ليس قيذا احترازيا، بل بيانا لما هو المراد من القسم الثالث، والعامل فيه معنى الفعل الذي يستفاد من رجوع الضمير في قوله: "قد يكون" إلى "التنازع" المتعلق بالفعلين لا بالضمير؛ لأن الضمير لا يجوز عمله عند الجمهور. (ت)

يعني^(١) قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء،^(٢) وذلك^(٣) لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا، وإنما لم يورد مثالا للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ^(٤) فعل من المثال الأول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث،

حال كون الفعلين إلخ: قال مولانا عبد: قوله: "مختلفين" حال، والعمل فيه معنى فعلي، يستعاد من الصمير المستتر في قوله: 'فقد يكون'؛ لرجوعه إلى 'تنازع الفعلين' المدلول عليه بقوله: 'إذا تنازع الفعلان'؛ لا أن العامل نفس الصمير، فيكون هذا التركيب مثل 'هذا ريد قائما' في أن العامل فيه معنى فعلي توهمي. وحاصل كلامه: أن قوله: "مختلفين" حال من "الفعلين"، وهو فاعل لـ 'تنازع' الذي هو مصدر، فقوله: "يعني قد يكون تنازع الفعلين" إشارة إلى ذلك، فيكون من قبيل إضافة المصدر إلى الفاعل، ولا يجوز أن يكون حالا من الصمير المستكن في قوله: "قد يكون" أي تنازع الفعلين؛ لأن المعنى يكون حيثئذ: أي حال كون تنازع الفعلين مختلفين، وهذا المعنى غير صحيح كما لا يخفى.

وذلك لا يتصور إلخ. لا يقار: إن في قولنا: 'ضرب وحسبت ريدا' مطبقا' يكون الفعلان مختلفين في الاقتضاء؛ لأن الأول يقتضي الفاعل والمفعول، والثاني يقتضي المفعولين مع أن اشتراكهما في شيئا؛ لأننا نقول: قد عرفت ما فيه، أو نقول: التنازع في هذه الصورة وإن كان في الشئين، لكن الاختلاف في الاقتضاء باعتبار شيء واحد، وهو فاعلية ريد ومفعوليته، وليس الاختلاف باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولية في 'مطبقا'.

(١) أشار بذلك إلى قوله: "مختلفين" حال من الفعلين المفهومين من معنى الكلام، وكذا العامل مفهوم من الكلام؛ لأن المعنى: وإذا تنازع الفعلان فقد يتنازعان في لفاعلية والمفعولية حال كونهما مختلفين في العمل، وليس العامل ضميرا لمصدر، وكذا صاحبه المفهوم منه؛ لأنه يرمح حيثئذ كون الصمير عملا في الحال ودا متنع؛ لأن عمله مختص بالظرف. (عن)

(٢) حيث لا يتفقان في متعلق الاقتضاء؛ إذ هو الفرد الكامل، والمطلق مصروف إلى الكامل. (جم)

(٣) وذلك بديهي فالمنع عليه مكاتبة محض، فاندفع ما قيل: منع ذلك مستندا بأنه يجوز باقتضاء الفعل الأول فاعلية أحدهم ومفعولية الآخر، والفعل الثاني بالعكس من ذلك، فهما بحسب الاقتضاء مختلفان. (جم)

(٤) يعني اكتفى بمثال القسمين الأولين ليستنطز مهما مثال القسم الثالث. (عصمت)

وذلك^(١) يتصور على وجوه كثيرة،^(٢) مثل: ضربني وضربت زيدا، وأكرمني وأكرمت زيدا، وضربني وأكرمت زيدا، وأكرمني وضربت زيدا، وغير ذلك^(٣) مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا، فيختار^(٤) النحاة البصريون إعمال الفعل الثاني؛ لقربه^(٥).....

وغير ذلك. أي من الأمثلة التي يكون اسم الظاهر فيها مرفوعا كعكس الأمثلة المذكورة وكون الاسم الظاهر مرفوعا فيها لأجل أن لاسم الظاهر معمول بفعل الثاني كما هو مذهب البصريين. النحاة البصريون: والمراد من البصريين: من يكون من البصرة ومن وافقهم وإن كان من غير البصرة، فلا يرد أن انكسائي كوفي فكيف يصح عده من البصريين؟ لقربه: أي لعدم الفاصلة بين الصائب والمطلوب، وعدم لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهذا يطرأ إلى أن الفاصلة بالأجنبي وإن كان جائزا في باب التارع، ولكن الاجتناب عنه مستحسن، أقول: هذا لو صح =

(١) هذا أيضا مكتة لعدم إيراد المثال للنقسم الثالث، فتدبر. (ت)

(٢) بأن تأخذ الفعيلين من أول مثالين، نحو: ضربني وضربت زيدا، أو تأخذهم من ثانيهما، مثل: أكرمني وأكرمت زيدا، أو تأخذ الأول من أولهما والثاني من ثانيهما، مثل: ضربني وأكرمت زيدا، أو بالعكس، مثل: أكرمني وضربت زيدا، هذا إذا كان الاسم الظاهر منصوبا، وأم إذا كان مرفوعا فكذلك، وذلك بعكس الترتيب في الأحاد، مثل: ضربت وضربني زيدا، وأكرمت وأكرمني زيدا، وضربت وأكرمني زيدا، وأكرمت وضربني زيدا. (علوي)

(٣) بأن يعكس الأمثلة الأربعة، فيقدم اسما على الرفع، وهذه الأربعة أيضا مبرلة مثال واحد، فهذا القسم في الحقيقة على قسمين. (حم)

(٤) الفاء حرائية أو تفصيية بين العريقين. (محرم)

(٥) فهو على أحده أقدر ونزاه الفصل على تقدير إعمال الأول، ولورود الاستعمال على ذلك في القرآن المعجز وكلام الفصحاء، والاستقراء من أيضا على أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم، فالأولى أن يستند به دون الأبعد، وأيضا لو أعمل الفعل الأول في صورة لعطف لفصل بين العامل ومعموله بأجنبي من غير ضرورة، وعطفه على شيء، وقد بقي منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل، كذا في الرضي. (محرم) [ولعله لزوم الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله. (عصمت)]

(٦) [أي إلى العامل الطالب، فالأولى أن يستند به دون الأبعد. (علوي)]

مع تجويز إعمال^(١) الأول، ويختار النحاة الكوفيون الأول أي إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني؛ لسبقه^(٢) وللأحتراز عن الإضمار قبل الذكر، فإن أعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين، وبدأ به؛

= يلزم أن يكون 'لأكرمك' بوزن التأكيد في قولنا: "والله إن أكرمتي لأكرمك" جزاء الشرط، لا القسم؛ لقربه مع أنه جزاء القسم لا الشرط، وإلا فيسعي أن يقال: 'لأكرمك' بالناء لا بوزن التأكيد؛ لأن جزاء الشرط يكون محذوف، بخلاف جزاء القسم.

فلا يرد حينئذ أنه لم لا يجوز أن يكون 'لأكرمك' بوزن التأكيد جوازا للقسم والشرط جميعا، وإيراده بوزن التأكيد يدل على كونه جزاء القسم، وأحيب بأن إعمال الثاني أولى؛ لقربه إذا كان القريب والبعيد في مرتبة واحدة أي متساويان، وفي المثال المذكور ليس في مرتبة واحدة، بل مرتبة القسم أقوى من مرتبة أداة الشرط؛ لأن القسم لاقتضائه التصدير أقوى، هذا حاصل ما ذكره مولانا عند، ثم المراد من قوله: 'لقربه' هو قربه بشرط مساواة العاملين في القوة، فلا نقض. مثل: 'زيد يضرب ومكرم عمروا'، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أن المراد هو قرنه مع مساواة العاملين في القوة؛ لثلا ينتقض مثل: زيد يصرب ومكرم عمرا.

مع تجويز إعمال إلخ: أشار به إلى أن المراد من الاختيار المستفاد من قوله: 'يختار'، هو الاختيار على سبيل الترجيح، لا على سبيل القطع والحزم. قيل: لو قال: المختار عند البصريين إعمال الثاني بخلاف الكوفيين، لكان أحصر، أقول: وقد ذكرنا ما فيه غير مرة. إعمال الفعل الأول. من قبيل حذف المضاف وإجراء إعرابه على المضاف إليه.

لسبقه وللأحتراز إلخ: وهو حذف يلزم حذف الفاعل من غير سد شيء مسده، وإنما تركه لظهوره، قال انفصل السهم مولانا عص: ولما كان مجرد السبق في الاقتضاء وجهها ضعيفا لا يوجب ترجيح إعمال الأول صم الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر ليقوي وجهه. أقول: كونه وجهها ضعيفا مما لا بد له من دليل، وأيضا الاحتراز المذكور سبب مرجح قوي، فلا حاجة إلى أن يضم إليه قوله: 'لسبقه'؛ فإن إعادة اللام في قوله: "وبلاحتراز" عطفه على قوله: 'نسقه' دون عنى 'سبقه' يدل على أن كل واحد منهما سبب على حدة.

وبدأ به: ولقائل أن يقول: كان يسعي أن يذكر هذا القول في قوله: "فيختار البصريون إلخ"؛ لأن عند ذكره ههنا لكل واحد أن يقول: بدأ بتقديمه في العنوان، فالابتداء به لرعاية الموافقة لما ذكره سابقا، إلا أن يقال: إنما تعرض لوجه التقديم ههنا؛ لأن مبنى الحكم على المدهين عنى قوله: "فإن أعملت إلخ"، لا على قوله: "فيختار البصريون إلخ"

(١) أشار إلى أن المراد بلاختيار في قوله: 'يختار': هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والبروم. (عصمت)

(٢) لأنه أول الطالبين، واحتياجه إلى المطبوع أقدم من الاحتياج إلى الثاني إليه. (علوي)

لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً،^(١) أضمرت الفاعل في الفعل الأول، إذا اقتضى الفاعل؛ لجواز الإضمار قبل الذكر^(٢) في العمدة بشرط التفسير،^(٣) وللزوم التكرار^(٤).....

لأنه المذهب المختار إلخ: أي مختار المتأخرين من الحوئين، لا مختار الصريين؛ لعدم الفائدة، ولا مختار الكوفيين؛ لأنه كاذب. لجواز الإضمار إلخ: فإنه إذا عمل الفعل الثاني فأضمر الفاعل في الأول، فإذا كان الضمير فاعلاً فيلزم إضمار قبل الذكر في العمدة، والحاصل: أن المقصود من إيراد المرجع بعد الضمير رفع الإهام مع كونه مفسراً أيضاً، فالإضمار قبل الذكر حينئذ جائز اتفاقاً، كما قال في ضمير الشأن في ﴿فُلٌ هُوَ اللهُ حُدٌّ﴾ (الإحلاس: ١) فإن المقصود من إيراد قوله: "الله أحد" هو أن يكون مفسراً ويرفع الإهام عن ضمير "هو"؛ لأنه ليس شيء يرجع الضمير إليه، فيكون مبهماً، وكذلك في "ربه رجلاً"، وأما إذا كان المقصود من إيراد المرجع بعده هو التفسير ورفع الإهام مع شيء آخر، وهو كونه معمولاً أو مفعولاً، ففيه خلاف بينهم، وجوره البصريون، وأما الإضمار قبل الذكر في غير العمدة؛ فإنه لا يجوز إلا بشرط محض التفسير، ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير.

وللزوم التكرار إلخ: والحاصل أنه إذا عمل الفعل الثاني ففي معمول الفعل الأول ثلاثة احتمالات: الإضمار أو الحذف أو الذكر، فاختاروا الأول؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب التكرار نحو: "ضربني زيد وأكرمني زيد"، وهو غير مستحسن، فإذا عرفت هذا فلا يرد أن الأولى ترك اللام؛ لأن إيراده يشعر بكونه دليلاً على حدة مع أن المجموع دليل واحد، ويمكن جمعه جواباً متضمناً لدليل على حدة، فكأنه قيل: لم لم يذكره؟ =

(١) أشار بذلك إلى وجه كونه مختاراً. (علوي)

(٢) أي بشرط أن يجيء بعده ما يفسره، نحو: 'هو زيد قائم'. وهما كذلك وإن لم يكن لمحض التفسير، وأما نحو: 'ربه رجلاً' فشاذ كذا في 'الحواشي الهدية'، بخلاف الفضلة نحو: 'صرتي وضربني زيد'؛ فإنه لا يجوز، ولو ذكر يلزم التكرار، نحو: 'ضربني زيد وضربت زيداً'، والحذف لم يثبت في كلامهم. (عل)

(٣) يعني بشرط أن يقصد تفسيره بعد الإهام؛ لعدم سبق المرجع وإن لم يكن لمحض التفسير كما في "نعم رجلاً" و"نفس رجلاً" و"ساء رجلاً"، وهذا في العمدة، أما في غير العمدة وإنما يجوز إذا كان لمحض التفسير مثل: ﴿فَصَاهُ سَمَاءَاتٍ﴾ (صلى: ١٢) وإنما ارتكب البصريون الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة مع أنه لا ضرورة فيه لجواز إعمال الأول؛ لكثرة إعمال الثاني في صورة التنازع في كلامهم، والموافقة معه مع الكثرة من أهم المهمات. (حاشي)

(٤) وليس من باب التكرار إظهار المفعول في "حسيني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً"؛ لاختلاف اللفظ إفراداً وتثنية. (عمد العصور)

بالذكر،^(١) وامتناع الحذف^(٢) على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين أي على موافقته أفرادا وتثنية وجمعا، وتذكيرا وتأنثا؛ لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب أن يكون موافقا للمرجع في هذه الأمور، دون الحذف؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل
لأنه عارة عنه
طرف - أضمرت

= فالجواب المتضمن للدليل أن يقال. لروم التكرار. لا يقال: قد لزم التكرار في 'حسبي وحسبتهما' مطبقين الريدان مطلقا؛ لأننا نقول: الإظهار ليس من باب التكرار مطبقا؛ لاختلاف اللفظ إفرادا وتثنية. دون الحذف: طرف لقوله: 'أضمرت الفاعل'، ولما كان اختلاف الكسائي في الحذف، ولم يذهب إلى الإظهار أحد، فتعرض لحذف دون الإظهار، وقيل: إما تعرض بالحذف؛ ليرتبط به قوله: 'خلافًا للكسائي'. لا يحوز حذف الفاعل: هذه مقدمة مشهورة، قد اعترض عليها بأن الفاعل قد يحذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو: 'ما ضرب وما أكرم إلا أنا'؛ لأنك قد عرفت سابقا أن الصريين ذهبوا فيه إلى مذهب الكسائي، وهو الحذف في الضمير المفصل، وفي نحو: ﴿سَمِعَ بِهِمْ وَأُصْرِبُ﴾ (مريم ٣٨) حيث حذف 'هم'، وهو فاعل عند سيويه، وفي نحو: 'أصرب' صيغة الجمع أو الواحدة المحاطة، وفي نحو: 'أكرموا القوم' حذف الواو والياء في الأول والواو في الثاني بسبب التقاء الساكنين، وقد أحيب عنها، أما عن الأول فإن المصدر قد ينزل منزلة احوامد؛ فإن المصدر لا يعمل إذا وقع مفعولا مطبقا، فليس له فاعل لا لفظا ولا تقديرا. وأما عن البواقي فأما من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا، والمحدوف في باب التنازع محذوف نسيا منسيا، وفيه بحث؛ لأن المحذوف في باب التنازع لو كان كذلك لزم أن المتعدي في مثل: 'صرت وأكرمت ريدا' نزل منزلة اللازم، فلم يكن من باب التنازع؛ لعدم اقتضاء المفعول؛ لأنه نزل منزلة اللازم، ولزم وجود الفعل بلا فاعل في مثل: 'ما ضرب وما أكرم إلا أنا'، فالأقرب أن يعتذر عن البواقي. أما عن مثل: 'ما قام وما أكرم إلا أنا' فبأنه في عداد المستثنى، وأما عن نحو: ﴿سَمِعَ بِهِمْ وَأُصْرِبُ﴾ فأنه ليس مما ذهب إليه الجمهور أي كون 'هم' فاعلا ليس مما ذهب إليه الجمهور، وأما عن الأخيرين فإن الصمة والكسرة بعض الواو والياء، فكان الفاعل غير محذوف؛ بسد حرجه مسد الكل.

(١) أي ذكر الاسم الذي وقع بعد الفعلين بعينه بعد الأول، وهو من حيث هو قبيح عند الكن فضلة كان أو عمدة. (حم)
 (٢) أي حذف الفاعل كما ستعرف.

إلا إذا سد^(١) شيء مسده، خلافا للكسائي؛ فإنه لا يضمم الفاعل، بل يحذفه؛ تحرزا عن الإضمار قبل الذكر، ويظهر أثر الخلاف في نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان عند البصريين، وضربني وأكرمني الزيدان عند الكسائي، وجاز^٢ أي إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل

خلافا للكسائي: أصبه: يخالف قول الإضمار قول الكسائي خلافا، فيكون مفعولا مطلقا، وليس حالا من فاعل "أصبرت"؛ لأن إسماد المخالفة إلى الجمهور غير حائز. عند البصريين: لأنهم يصمرون الفاعل في الأول على وفق الاسم الظاهر. عند الكسائي: فإنه لا يصح الإضمار في الأول؛ لكون الفعل مفردا، فيكون محذوفا أي ضربني الزيدان إلخ.

وجاز^٣ لا يقال: لا يحتاج إلى إيراد قوله: "حار"؛ لأننا نقول: نعم، لا يحتاج إليه عند إيراد قوله: "خلافا للمراء" بعد قوله: ويختار البصريون^٤ بأن يقال: ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون الأول خلافا للمراء مع الفريقين؛ فإنه أي المراء لا يجوز إعمال الثاني فقط فيما إذا قضي الأول فاعل، بل يجب عنده إعمال الأول، لكن ما لم يذكر كما ذكر أورده ههنا؛ نعد المسافة وليان قول المراء، فيكون قوله: "حار" حجة اعتراضية، فظهر مما ذكرنا أن قوله: "خلافا للمراء" متعلق بقوله: يختار إعمال الأول مطلقا عند الكوفيين، ويختار إعمال الثاني مطلقا عند البصريين.

لا يقال: لم لم يورد قوله: "خلافا للمراء" يلي قوله: ويختار البصريون؟ لأننا نقول: أراد أن يكون كل واحد من الخلافات يلي الآخر، أو نقول: قوله: "خلافا للمراء" متعلق بقول الفريقين معا، لا بقول البصريين فقط كما يظهر من بيانه - قدس سره - وقد أشرنا إليه آفا، وتقدير قوله: "خلافا للمراء" أنه يخالف قول البصريين أو يخالف قول الفريقين خلافا ثانيا للمراء.

(١) كما في 'ما قام إلا زيد' و'ما صرب إلا زيد' نصبغة مجهول، فإن قيل: قد جاء حذف الفاعل بدون سد شيء مسده نحو: قومه تعالى: ﴿سَمِعْتُمْ هَهُ وَصَرَّ﴾ حيث حذف 'هم'، وهو فاعل عند سيبويه، ونحو: 'أصرت' حيث حذف الفاعل، وهو الواو ونحو: 'ما قام وما قعد إلا أنا' حيث حذف 'إلا أنا'، قيل: إن ما ذكر من الأمثلة من باب تقدير الفاعل لا من باب حذفه سيبا مسيا، والمحدوف في باب التنازع محدوف سيبا مسيا. (علوي)

(٢) الحملة اعتراضية ذكرت لبيان قول المراء. (عند العمور)

خلافا للفراء؛^(١) فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل؛ لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: ضربني وأكرماني الزيدان، ولا يلزم حينئذ محذور، وقيل: روي عنه تشريك الرفعين أو إضماره^(٢) بعد الظاهر كما في صورة.....
الفعل

مذهب الجمهور: أي الصريين، وإنما لم يتعرض للتكرار؛ لأنه لم يقل به أحد في الفاعل. تشريك الرفعين: فإن قلت: يزعم حينئذ توارد العلتين المستقلتين على معلون واحد، وذلك غير جائز؛ لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، قلت: إن الفراء يجوز توارد العلتين، ولا يسلم كون العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم، بل العامل عندهم بمعنى العلامة، ولا بأس بكون العلامتين لشيء واحد كالضرب والإكرام. إضماره إلخ: أي على تقدير إعمال الثاني، والمراد أنه نقل عنه روايتان، أحدهما: التشريك، والثاني: الإضمار بعده، فيكون كلمة "أو" للشك عن الراوي دون التحجير. كما في صورة إلخ: أي إذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والأول الفاعل روي عنه إعمال الثاني وإضمار الفاعل للفعل الأول بعد الاسم الظاهر، فالفراء سلم معموليته للفعل الثاني على هذه الرواية: لا يقال: من أين يعلم أن قوله: "ضربني وأكرممي زيد" مثان على مذهب الفراء؛ فإنه يحتمل أن يكون "زيد" معمولاً للأول؛ لأننا نقول: إما يعلم ذلك من قوله: تأخير الضمير من الاسم الظاهر؛ لأنه لو أضمر قبله مع كون الاسم الظاهر معمولاً للثاني يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة أيضاً، بخلاف ما إذا جعل معمولاً للأول.

(١) لم يقل: خلافاً للكسائي والفراء؛ لأنه يدل على أن خلافاً لهما على هج واحد، وليس كذلك، ولو قال: "أضمرت الفاعل في الأول خلافاً للفراء، دون حذف خلافاً للكسائي"، لا يفهم منه عدم حواز إعمال الثاني على تقدير اقتضاء الأول الفاعل؛ لحواز أن يكون مع الكوفيين، فلهذا قال: "وجاز خلافاً للفراء؛ ليفهم منه عدم اجوار عنده. (تأخذي)

(٢) أي إضمار الفاعل للفعل الأول إذا عملت الثاني في الظاهر.

تأخير الناصب، تقول: ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيدا هو،
ورواية المتن^(١) غير مشهورة عنه، وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر،^(٢) وعن
عطف على قوله 'أضمر'.....
الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر،.....

ورواية المتن إلخ: وإنما جعل رواية الغير مشهورة عنه رواية امتزاج ليصير مشهورة عنه ويخرج عن مرتبة غير
الاستنهار. فلا يرد حينئذ ما ذكره بعض المحشين من أنه يمكن حمل عبارة المتن على الوجه الذي يوافق إحدى
الروايتين مشهورتين عن الفراء - وهما المذكورتان في لشرح - بأن معنى قول المصنف: 'حار حلافاً للفراء': أي
حار إعمال الفعل الثاني فقط مع اقتضاء الفعلين الفاعل، حلافاً للفراء؛ فإنه لا يجوز إعمال الثاني بعده، بل يجب
عنده تشريث الراجعين في الظاهر، هذا على تقدير إحدى الروايتين

ومعناه. أنه حار إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعلين الفاعل، وإضماره للأول قبل الظاهر، حلافاً للفراء؛ فإنه لا
يجوز إضمار الفاعل للأول قبله بعده، بل يجب عده إضمار الفاعل للأول بعده، هذا على رواية أخرى
فاعتراضه على لشارح بأنه على هذا كيف يصح قوله: 'ورواية المتن غير مشهورة عنه' وقوله: 'وقبل. روي عنه
إلخ؟' ويمكن الجواب عنه بأن قوله: "ورواية المتن غير إلخ" بمعنى أن رواية المتن على ما فسرناه، أو على الرواية
التي فسر المتن بها غير مشهورة.

تحرزا عن التكرار: أي تكرار الاسم امتزاج فيه وإن كان فاعلا لأحدهما ومفعولا للآخر. وإن قست: قد وقع
التكرار في مثل: حسبي مطبقا وحسب ريدا مطبقا، قست: التكرار غير جائز إذا كان لاستعلاء عن ذكره.
وعن الإضمار إلخ: والمراد قبل الذكر في الفصلة إذا كان بعده سم، وكان المقصود من إيراده محض التفسير
ورفع الإهام، وأما إذا كان المقصود من إيراده وقوعه معمولا للفعل أيضا فلا يجوز، وهذا المعنى يفهم بقرينة ما
سبق، فلا يرد أن الإضمار قبل الذكر في لفصلة جائز كما في مثل: ربه رحلا، وقوله تعالى: ﴿فَفَصَحْنُ سَمْعِ
سَمْعِ بٍ﴾ (ص ١٢) وذلك لأن ذكر قوله: ﴿سَمْعِ سَمْعِ بٍ﴾ في المثال المذكور محض تفسير الصمير، بخلاف
ما نحن فيه، فإن ذكر المرحع فيه ليس لمحض التفسير، بل ذكره؛ ليكون معمولا بفعل الثاني عند إعماله، وحمل
بعض الشرحين قوه: 'ربه رحلا' على الشدود

(١) هي أنه يجب عده إعمال الفعل الأول عند اقتضاء لفاعل. (عن)

(٢) أي لو ذكر المذكور بعد الفعلين بعينه بعد الأول. (ح)

إِنْ اسْتَغْنِي عَنْهُ،^(١) وَإِلَّا أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ أَظْهَرَتْ أَيَّ الْمَفْعُولِ نَحْوُ: حَسْبُنِي مَنْطَلِقًا وَحَسْبَتْ زَيْدًا مَنْطَلِقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولِي بَابِ حَسْبَتْ،^(٢) وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ؛

إِنْ اسْتَغْنِي عَنْهُ: شَرْطُ الاسْتِعْنَاءِ عَنِ الْجُزْءِ؛ لِتَقْدِمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: 'حَذَفْتُ الْمَفْعُولَ'، وَالْمُرَادُ هُوَ الاسْتِعْنَاءُ عَنِ ذِكْرِ الْمَفْعُولِ وَإِطْهَارِهِ، لَا عَنِ الْمَفْعُولِ نَفْسِهِ مِثْلُ: 'ضَرَبْتُ وَأَكْرَمِي زَيْدًا'، فَلَا يَرَدُ أَنَّ الاسْتِعْنَاءَ عَنِ الْمَفْعُولِ فِي الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي غَيْرُ جَائِزٍ. لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِنْخَالُ: قِيلَ: يَنْقُصُ هَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفَكُّونَ بِمَا أَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ حَيْرًا لَّهُمْ﴾ (آل عمران ١٨٠) فَيَمْنُ قَرَأَ "لَا يَحْسَبَنَّ" عَلَى صِيعَةِ عَائِثَةَ تَقْدِيرُهُ: لَا يَحْسَبُ مَحْلَهُمْ هُوَ حَيْرًا لَهُمْ، فَأَحَدُ مَفْعُولِي 'يَحْسَبَنَّ' - وَهُوَ مَحْلَهُمْ - مَحذُوفٌ، وَالْآخَرُ مَذْكُورٌ، وَهُوَ "حَيْرًا لَهُمْ".

وَأَجِيبْ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ - 'يَحْسَبَنَّ' فِي الْآيَةِ ضَمِيرُ 'هُوَ' بِرَجُوعِهِ إِلَى الْبَخْلِ أَيْ لَا يَحْسَبُ الْبَخْلُ هُوَ حَيْرًا لَهُمْ، وَيَجُوزُ وَضْعُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْضِعَ الْمَنْصُوبِ كـ "أَنْتَ" فِي قَوْلِكَ: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ (القصة ٣٢). لَا يَقَالُ: يَجُوزُ تَنَازُعُهُمَا فِي "زَيْدًا" فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ، فَإِذَا جَعَلَ مَعْمُولَ الثَّانِي يَضْمُرُ الْفَاعِلُ فِي الْأَوَّلِ، وَالْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْفَصْلَةِ غَيْرُ حَائِزٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا إِذَا كَانَ الْمَقْصُودُ مِنْ إِيْرَادِهِ مُحْضُ التَّفْسِيرِ لِلْإِبْهَامِ، لَكِنْ كَوْنُهُ مَعْمُولًا مَقْصُودًا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ تَقْرِيرُ النِّزَاعِ فِيهِ.

وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ إِنْخَالُ: لَا يَقَالُ: إِنَّمَا يَلِزَمُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَوْ أَضْمَرَ قَبْلَ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ، وَلَوْ أَضْمَرَ بَعْدَهُ فَلَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: حِينَئِذٍ يَلِزَمُ الْفَاصِلَةُ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ الرَّصِي، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُونَ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْبَحُونَ الْفَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا، قِيلَ: يَلِزَمُ الْفَاصِلَةُ بِالْأَجْنَبِيِّ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ مَعْمُولِهِ أَجْنَبِيٌّ، وَيَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْفَاصِلَةَ بِالْأَجْنَبِيِّ جَائِزٌ فِي بَابِ التَّنَازُعِ. قِيلَ: إِنَّمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ بِالْحَقِيقَةِ مَصْمُومٌ الْمَفْعُولِينَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْحِسَابِ وَالْعِلْمِ، فَلَوْ حَذَفَ أَحَدُ مَفْعُولِيهِ لَزِمَ حَذْفُ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ مِنَ الْمَفْعُولِ وَاحِدٍ، وَاعْتَرَضَ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُحَوَّزَةَ لِلْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ فِي الْفَاعِلِ هِيَ امْتِنَاعُ حَذْفِهِ، وَهُوَ مُتَحَقِّقٌ هَهُنَا؛ لِامْتِنَاعِ حَذْفِ أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ، إِلَّا أَنْ يَقَالُ: لَا نَسْلَمُ أَنْ يَكُونَ عِلَّةُ امْتِنَاعِ حَذْفِهِ قَوْلُهُ: "إِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا إِنْخَالُ؛" لِأَنَّهُ يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

(١) أَيَّ إِنْ حَازَ حَذْفَهُ نَحْوُ: صَرَبْتُ وَأَكْرَمِي زَيْدًا. (ج)

(٢) وَالْمُرَادُ بـ "بَابِ حَسْبَتْ" مَا هُوَ مُتَعَدٍّ بِمَفْعُولَيْنِ، ثَانِيَهُمَا مَحْمُولٌ عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولِيهِ مَعَ ذِكْرِ الْآخَرِ؛ لِكَوْنِهِمَا بِمَعْرَلَةٍ أَمْرٍ وَاحِدٍ إِذْ مَعْنَى "عَلِمْتَ زَيْدًا قَائِمًا" عَلِمْتَ قِيَامَ زَيْدٍ، فَلَوْ حَذَفَ يَكُونُ كَحَذْفِ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْكَلِمَةِ. (تَاكُونْدِي)

لثلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة، وإن أعملت الفعل الأول^(١) كما هو مختار الكوفيين أضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه، نحو: ضربني وأكرمني زيد إذا جعلت زيدا فاعل "ضربني"، وأضمرت في "أكرمني" ضميرا راجعا إلى "زيد"؛ لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ، لا حذف الفاعل، ولا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، بل لفظا^(٢) فقط، وهو جائز، وأضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه، على المذهب المختار^(٣)، ولم تحذفه وإن جاز حذفه؛ لثلا يتوهم أن مفعول الفعل الثاني متصلة
مغائر للمذكور،

لفظا فقط: لأنه معمول الأول، فيكون مقدما رتبة. على المذهب المختار. قيل: لم يذهب إلى إضمار المفعول أو حذفه في الفعل الثاني بعد إضمار الفاعل في الفعل الأول، فلا يجوز قوله. "على المذهب المختار" ولهذا قال مولانا عص: وكأنه أراد من "المذهب" الاستعمال، فلعله أراد من "المذهب" المعنى اللغوي لا العربي، فيجوز أن يراد من "المذهب المختار" الوجه لمختار أيضا كما هو مختار بعضهم.

لثلا يتوهم إلخ: لا يقال: كون المختار عدم الحذف لا يحتاج إلى الدليل؛ لأنه الأصل لما مر من أن المختار هو الإضمار، فإذا كان الإضمار أصلا فلا يجوز اختيار الحذف؛ لأننا نقول: نه به على إقامة وجه آخر لعدم الحذف، وهو التوهم المذكور، ثم لا يخفى أن التوهم باعتبار كون المفعول بعد المعين؛ فإنه حينئذ يكون مفعولهما متحدا في الحقيقة، فالتوهم وقع في موقعه، بخلاف ما إذا كان المفعول الثاني مغايرا للأول، فلا بد حينئذ أن يقال: "ضربت زيدا وأكرمت عمروا" بإيراده يسهما في المفظ. مغائر للمذكور: أي المفعول المذكور، فإذا كان مغايرا فلا يكون الاسم المتنازع فيه حينئذ واحدا، بل متعددا، فلا يتصور التنازع.

- (١) ولا يخفى أن إعمال الأول في مثل: "ضربني وأكرمني زيد" يوحي الفصل بالأجنبي بين العامل ومعموله، ولو كان العاملان اسمي التفصيل لكان ذلك الفصل محلا بعملهما؛ لصعقه في العمل. (ت)
- (٢) لو أضمر متصلا بالمفعول الثاني كما هو الأصل اللاحق. (عصمت)
- (٣) أو الوجه المختار على اتفاق الطائفتين، ولما كان الحذف وجهها مرجوح حمل قوله تعالى ﴿هَآؤُهُ أَقْرَأُ كِتَابِي﴾ (الحاقة: ١٩) على إعمال الثاني، وإلا لزم حمل أفصح الكلام على الوجه المرجوح. (عبد الغفور)

ويكون الضمير حيثئذ راجعا إلى لفظٍ متقدم رتبة، كما تقول: ضربني وأكرمته زيد، إلا أن يمنع ما نع^(١) من الإضمار كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، فتُظهر المفعول؛ فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا، حيث أعمل "حسبني" فجعل "الزيدان" فاعلا له و"منطلقا" مفعولا له، وأضمر المفعول الأول في "حسبتهما" وأظهر المفعول الثاني، وهو "منطلقين" لمانع، وهو أنه لو أضمر مفردا خالف المفعول الأول^(٢).....

حيثئذ: أي حين إضمار المفعول في الفعل الثاني. إلا أن يمنع: أي أضمرت المفعول في جميع أوقات إلا وقت منع مانع، وقوله: 'إلا أن يمنع مانع' مستعن عن الحذف والإضمار جميعا، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار كما هو إلخ.

حسبني وحسبتهما إلخ: وإنما لم يقل: "حسبي الزيدان وحسبتهما" مع أن "الزيدان" فاعل لـ 'حسبني'؛ إشارة إلى التنازع الآخر بينهما في الفاعلية والمفعولية؛ لأن ما ذكره مثال لصورة قطع النزاع المذكور، ويجوز أن يكون صورة النزاع باعتبار قولنا: حسبني وحسبت الزيدان منطلقا، فالفعل الأول يقتضي أن يكون 'الزيدان' فاعلا له، والفعل الثاني يقتضي أن يكون مفعولا له. لا يقال: لا يجوز أن يكون 'الزيدان' مفعولا؛ لأن نصه بالياء لا بالالف؛ لأننا نقول: كما يكون في الاسم المتنازع فيه تبديل الرفع بالنصب كذلك فيه تبديل الألف نالياء، ولأهما قائمان مقام الرفع والنصب، وفيه ما ينافي لما سيأتي ظاهرا، فتأمل. ومنطلقا مفعولا له: لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول للروم من قوله: "حيث أعمل حسبي" أي في 'منطلقا' فيكون مفعولا له؛ لأننا نقول: فجعل الزيدان إلخ" تفريع على ما ذكر، فلا يبرم الاستدراك.

خالف المفعول إلخ: مع أنه لا بد أن يكون موافقا له؛ لأن المفعول الأول موصوف له، ولا بد من توافق الصفة للموصوف.

(١) استثناء من مدلول الكلام السابق، أي أضمرت على المختار وحذفت على الغير المختار إلا أن يمنع مانع من الإضمار والحذف، ولذا قال: "فتظهر" إشارة إلى أن الاستثناء متعلق بالأمرين. (تأهتدي)

(٢) وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد. (عبد العفور)

ولو أضمر مثني خالف المرجع،^(١) وهو قوله: "منطلقاً"، ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة^(٢) إلا إذا لاحظت^(٣) المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين

ولا يخفى أنه إلخ: أشار بقوله: "لا يتصور" إلى أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعاً به؛ فإنه إذا أول بكل واحد، فلو أضمر المفعول الثاني مفرداً لا يخالف المفعول الأول، فحينئذ لا يجوز قوله: 'وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول'.

والا فالظاهر إلخ: قال الفاضل السمعاني: فيه أن إعراب التثنية في لاسم الظاهر المتنازع فيه كإعراب الرفع والصب والتذكير والتأنيث، فكما يجوز أن يتبدل الإعراب أو التدكير والتأنيث عند الإعمالين يجوز أن يتبدل الأفراد والتثنية عند الإعمالين، فكما لا يضر التبديل الأول وحدة المتنازع فيه كذلك لا يضر التبديل الثاني فيها. وما ذكره الفاضل المذكور هو حاصل ما ذكره مولانا عص. أقول: الفرق بينهما؛ لأن تنازعهما في نفس الاسم، فلا يضر التبديل في الوصف، والتدكير والتأنيث من أوصافه، بخلاف الأفراد والتثنية؛ فإن التبديل فيهما في نفس الاسم لا يضره، والتبديل في الاسم المتنازع فيه يستلزم عدم التنازع؛ لأنه لا بد أن يكون المتنازع فيه واحداً حتى يتصور التنازع.

(١) قال الشيخ الرضي: جاز مخالفة الضمير للمرجع إذا لم يتيسر المخالفة بينهما. (عبد العفور)
(٢) وهي كون العاملين متوجهين إلى المفعول الثاني من الجهة العامة، وكون أحدهما مثني والآخر مفرداً لا يضر، ورد عليه أننا لا نسلم أنهما توجهتا إليه من الجهة العامة؛ لكونهما من نواحي الابتداء، فيقتضيان مفعولاً يكون محمولاً على المفعول الأول ومطابقاً له، لا مجرد الدات المتصفة بالانطلاق. (عل)
(٣) فيه أن لفعلين واقتضاءهما يجمع هذه الملاحظة؛ إذ الأول يقتضي مفعولاً مفرداً؛ ليكون محمولاً على الأول، والثاني يقتضي مفعولاً مثني محمولاً على الأول. (جمال)

(٤) فنقول: مفهوم المنطبق يتصور على وجهين، أحدهما: ذات متصفة بالانطلاق من غير ملاحظة الوحدة، وهو المنطبق، وثانيهما: المقيد بالوحدة، وعلى الأول يتصور السراخ؛ لأن "المنطبق" يحمل على المفرد وعلى المثني، وعلى الثاني لا يتصور السراخ؛ لأن الفعل الأول يقتضي الواحد، والثاني التثنية، فإن قلت: لفظ 'المنطبق' يدل على المقيد بالوحدة، فكيف يلاحظ مفهوم هـ اللفظ على سبيل الإطلاق؟ قلت: كثيراً ما يذكر المفرد ولا يلاحظ معنى الوحدة، وما نحن فيه من هذا القبيل، أو نقول: النزاع في حقيقة متعلق بالطلق المذكور في ضمن المقيد لا في أمر المفرد والتثنية، وأخذ أحدهما ويجعل مفرداً، وأخذ الآخر ويجعل مثني. لا يقال: فلا نزاع في الاسم المذكور بعد الفعلين والكلام فيه؛ لأن نقول: بل فيه نزاع باعتبار تأدية المطلق في ضمنه، فتأمل. (جاءت)

في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولا مفردا، والثاني مفعولا مثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد فلا تنازع. ولما استدل الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول^(١) بقول امرئ القيس:

ولو أنما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال^(٢)

= لا يقال: إعراب التثنية أيضا كالوصف في الاسم كالإعراب بالحركة، فيضرب التثنية في الوصف ههنا، فكيف لا يضرب في الرفع والنصب؟ لأننا نقول: إعراب التثنية داخل في نفس الاسم، بخلاف الإعراب بالحركة بدليل أن إطلاق اسم التثنية لا يجوز بدون إعرائها، بخلاف اسم المفرد؛ فإنه يصح بدون الحركة، لا يقال: إن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" يناهض قوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ"، وهو ظاهر، لأننا نقول: المراد من عدم تصور التنازع هو نفي التنازع، إلا أن المسألة في النفي لأجل ما مر من أن تأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد، فاعلم ذلك.

ثم اعلم أن قوله: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع إلخ" بمعنى أنه وإن لم نلاحظ المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق مع عدم ملاحظة التثنية وإفراده فالظاهر المتبادر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول، يعني لو حمل الكلام على خلاف الظاهر جاز التنازع بينهما في المفعول الثاني عند عدم الملاحظة المذكورة يجعل المفعول الأول في تأويل كل واحد، فأشار الشارح بقوله: "ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع إلخ" إلى نفي ما هو غير ظاهر ومتبادر من العبارة؛ لبعده وعدم الاعتداد بشأنه، وأشار بقوله: "وإلا فالظاهر إلخ" إلى احتمال الظاهر إلخ. وهذه الملاحظة في قلبه من عند الله تعالى، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره بعض المحشين من أنه يفهم من العبارة جواز تنازع الفعلين في المفعول الثاني على تقدير عدم ملاحظة المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، ليس الأمر كذلك، فالأولى أن يقول: "وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني".

لأدنى معيشة: المعيشة: زندگانی وآنجہ بآن زندگانی کنند، ما يقتات به، فالمراد هو هذا.

(١) لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول، لأننا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن. (عبد الغفور)

(٢) فالسعي: الطلب، والمعيشة: ما يعاش به من نحو المأكل والمشرب والملبس، والمعنى: لو كان طلي لأجل تحصيل أدنى ما يعاش به كفاني قليل من المال لأجله، ولم أكن أطلب المجد أي السعة في الكرم، ولكن أطلب المجد المثل المدح لي. (حل الأبيات لشمس الدين)

حيث قالوا: قد توجه الفعلان، أعني "كفاني" و"لم أطلب" إلى اسم واحد، وهو "قليل من المال"، فاقضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرؤ القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول،^(١) فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين،^(٢).....
رفعه

إذ لا قائل بتساوي: دفع سؤال تقريره: أنه لا يلزم من اختيار الشاعر إعمال الأول أن يكون إعمال الأول أولى من الثاني؛ لأنه لو كان إعمالهما متساويين يجوز أيضا اختياره إعمال الأول؛ لأنه مخير حيث يشاء في ذلك، فأجاب بأنه لم يقل بالتساوي أحد، ولقائل أن يقول: إن الشاعر لما لم يجعل معمولاً للثاني، فلا يكون حيث يشاء إعمال الثاني أولى، سواء كان إعمال الأول أولى أو كانا متساويين، فاختار الأول لتخيير، فحيث لا حاجة إلى قوله: "إذا لا قائل بتساوي الإعمالين"، ويمكن الجواب بأنه أشار بإيراده إلى إقامة الدليل على أولوية مذهب الكوفيين بالتصريح، أو بقول: قد عرفت أنه لم يقل بالتساوي أحد.

قال مولانا عبد: لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون قول الشاعر من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل الكلام على لوحة المرحوح، وهو حذف المفعول، وذلك لأنه لو جعل قوله: 'قليل' مفعولاً للأول فيلزم أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفاً لا مضمر، مع أن حذفه غير مختار عندهم، فيرسم أن يختار الشاعر الذي هو أفصح من شعراء العرب غير مختار؛ لأننا نقول: الحذف لضرورة انكسار الوزن، يعني أن اختيار أمر المختار إنما يكون في سعة الكلام، وههنا حذف المفعول لضرورة الشعر؛ لأنه لو أضمر وقيل: "لم أطلبه" يجرح البيت عن ورثه.

قال مولانا عص: إن اعتراضه وجوه ليسا بشيء، أما الاعتراض فأنّ اختيار الشاعر المذهب الغير اختار مما هو يقوي أولوية إعمال الأول؛ لأنه مع اختيار المذهب الغير المختار عُمل الفعل الأول، فلم يجعل لشاعر بعض المحذورات مانعاً عن إعمال الأول، فيكون إعماله أولى، وأما الجواب فلأن قول امرئ القيس حاز أن لا يكون =

(١) قيل: فيلزم حمل كلام الشاعر أفصح على خلاف المختار، وهو حذف المفعول في "لم أطلب"، وأجيب بأنه قد عرفت أن مرجوحية حذف لمفعول إم هي في السعة، والحذف ههنا لضرورة الشعر، فلا فساد. (ت)

(٢) يعني أن الاختلاف بينهم إنما هو في الأولوية، لا تساوي الفعلين في العمل، فالشاعر أفصح إذا أعمل الأول علم أن الأولى إعمال الأول، لا أنه اختار أحد المتساويين؛ إذ لا قائل بتساوي الفعلين، هذا ما قرره لشارح، وقرر غيره بأن امرئ القيس شاعر فصيح، وقد أعمل الفعل الأول مع لزوم شيء غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول الثاني كما مر، وفيه دليل على أن إعمال الأول أولى؛ إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع لزوم محذور في أحدهما دون الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في أحسن على الآخر. (عل)

فأجاب المصنف عن طرف البصريين وقال: وقول امرئ القيس:

انصف

كفاني ولم أطلب قليل من المال

ليس منه أي من باب التنازع؛ لفساد المعنى على تقدير توجه كل

- من باب التنازع؛ فإنه إذا جار حمل البيت على غير التنازع لا يكون الصلابة داعية إلى حذف المفعول على الغير المختار. أقول: مراد الفاضل المذكور مولانا عبد من غير اعتراضه أنه لا يكون ذلك من باب التنازع؛ لأنه لو كان كذلك فدم يختار المذهب الغير المختار، فكلامه من جانب البصريين ككلام المصنف، فحينئذ كلام الفاضل المذكور مولانا عص لا يكون في مقابلة كلامه.

ثم أقول: جواب الفاضل المذكور مولانا عبد مبني على كون قول امرئ القيس من باب التنازع، فلا يرد ما ذكره على جوابه، قال الفاضل السم: قوله: "إد لا قائل لتساوي الإعمالين" فيه أنه يجوز أن يكون مذهب امرئ القيس تساوي الإعمالين، لكنه اختار الأول، لاستلزام ما هو الواجب. أقول: المرد من قوله: "إد لا قائل إلخ": أنه لا قائل من النحويين بتساوي الإعمالين؛ بقرينة الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين، فالشاعر المذكور وإن كان فصيحاً، لكن لا يكون صاحب مذهب في علم النحو، بل هو تابع للنحاة في مسائل النحو. مذهبهم، فكان مذهب الشاعر على تساوي الإعمالين غير معتبر.

وقول امرئ القيس: صرح باسمه تسيها على قوة الاستثناء أو على ضرورة الجواب، وقوله: "كفاني" بدل أو بيان لقوله. "ليس منه أي من باب لتنازع" إن كان الواو في "ولم أطلب" للعطف على "كفاني" كما هو الظاهر المتبادر، كذا في بعض الشروح. لفساد المعنى: ولو جعل الواو للعطف على مجموع الشرطية أو للاعتراض أو للحال لا يلزم الفساد، ويكون من باب التنازع، لكنه لا يصح الاستدلال؛ لكونه محتملاً غير منصوص، كذا في بعض الشروح.

على تقدير توجه إلخ: وإن قلت: هذا إذا كان "لم أطلب" معطوفاً على "كفاني"، وأما إذا كانت الجملة حالية أو معرفة أو معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا الفساد؛ لأن قوله: "لم أطلب" لا يكون حينئذ في حيز "لو"، فلا يلزم كونه مثبتاً، فلا يفسد المعنى، ولكن لا يشتبه أولوية إعمال الأور، قلت: المتبادر أن يكون الواو في قوله: "ولم أطلب" للعطف على "كفاني"، فالمصنف نفى كونه من باب التنازع، لحمل كلامه على المتبادر.

وقيل في جوابه: لا يجوز أن يكون الواو للحال؛ لأنه يلزم حينئذ تقييد الجزء؛ وذلك لأن الحال يكون قيد العامل، فيلزم أن يكون الشرط ملزوماً للكفاية المفيدة بانتفاء الطلب مع أنه ليس كذلك؛ لأن السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال يكون مطلقاً، سواء طسه أو لم يطلبه.

من "كفائي" و"لم أطلب" إلى "قليل من المال"؛ لاستلزامه عدم السعي لأدنى
 معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال، وثبوت^(١) طلبه المتنافي لكل منهما، وذلك لأن
 "لو" تجعل مدخولها المثبت شرطا كان أو جزاء أو معطوفا على أحدهما منفيا،
 والمنفي من ذلك مثبتا،^(٢)

= ولا يجوز أن يكون اجتمعة معترضة أو معضوفة على شرطيه، لأنه يرمى أن يكون الكلام محمولا على التأكيد
 لا على التأسيس. مع أن الواو العطف والاعتراض ينشأ عن دلت، لأن نفي السعي مستمر لنفي الطيب، وإن قلت
 السعي هو طلب نسيح، فيكون أحص من اطلب؛ فإنما طيب منك مع عدم السعي إليه، وفي الحاصل لا
 يستلزم نفي لعدم، قلنا: لمراد بسعي ههنا نصب المطلق؛ لأن كفاية يحتاج إلى اطلب لا إلى اطلب لبيع.
 لاستلزامه: أي لاستلزام توجه كل من 'كفائي' و'لم أصب' إلى قليل من المال، قوله: "وثبت صبه"
 أي لاستلزامه لثبوت 'اطلب قليل من المال'. قوله: 'المتنافي' صفة اطلب، وقوله: "لكن مهما" أي من عدم
 السعي وانتفاء كفاية

والمنفي من ذلك إلخ: عطف على المنته، أي 'لو' تجعل مدخولها المنفي من دلت أي من الشرط والجزاء
 والمعطوف على أحدهما مثبتا، فحينئذ يصير الشرط وجزاء معينين، لأحدهما مثبتا، والمعطوف على جزاء مهني
 فيصير مثبتا، وكون ثبوت اطلب مافيا لكل من عدم السعي وانتفاء الكفاية صهر. وهذا لم يذكره، أما كون
 ثبوت اطلب مافيا لعدم السعي فلا أن سعي واطلب بمعنى واحد، وكذلك أدنى معيشة والقليل من المال بمعنى
 واحد، فكأنه قال: أضل ولم أطلب، وهو تناقض، فيكون ثبوت اطلب مافيا لعدم السعي، ويرد عليه ما مر من
 أن السعي هو اطلب لبيع، فالطلب يحقق في غير السعي فلا تناقض، وخوب ما مر، وأما كون ثبوت اطلب
 مافيا لانتفاء كفاية فمضمون الشرطيه، فمعناه حينئذ هو 'أما أصب أدنى معيشة كفائي، فيكون الكفاية لازمة
 للطلب، فإذا كانت كفاية لازمة له فقيص الكفاية وهو انتفاء الكفاية مافيا نصب، لأن نصب
 اللازم يكون مافيا للمروم.

(١) أما مدافته للأور فظاهر، وأما شدي فلا أن السعي مستمر لثبوت الكفاية، وسعي واطلب واحد، وحينئذ يلزم
 فساد المعنى من جهة الطلب وعدم اطلب لـ 'قليل من المال'. ومن جهة لروم الكفاية وعدم الكفاية. (تأخذني)
 (٢) وذلك لأن لو لانتفاء ثاني من جهة انتفاء الأول، فالأور والثاني إما أن يكونا مثبتين فيصيران معينين، =

فعلى هذا^(١) ينبغي أن يكون مفعول "لم أطلب" محذوفا،^(٢)

فعلى هذا إلخ: وإن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى"؛ لأن 'لك' للاستدراك، قلنا: لا سلم أنه معطوف على الجزاء؛ لجواز أن يكون الجملة الحالية أو معترضة أو معطوفة على الشرطية، وحاصل البيت: أنه لم أطلب في الرمان الماضي قليلا من المال ولا مجدا، لكنه أطلب في الحال والأزمة الآتية المجدا المؤثلا. ولو سلم كونه معطوفا على الجزاء فنقول: صحة الاستدراك باعتبار توصيف "المجد" بـ "المؤثلا"، أو باعتبار استمرار طلبه في الأزمة الآتية، وبيان ذلك أنه لما قال: "طلبت المجد" كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجدا ما في بعض الأزمنة الماضية؛ إذ من شأن العاقل القساعة وعدم الارتكاب على طلب ما لا يعي، فدفعه بقوله: "لكما إلخ"، ولكن يجوز أن يناقش في الوجه الأول - وهو صحة الاستدراك باعتبار توصيف المجد بالمؤثلا - بأن القرينة على اعتبار المجد المنفوع 'لم أطلب' هي البيت الآتي، وهو مقيد بالمؤثلا، فالمناسب حينئذ تقدير 'المجد المؤثلا' لا تقدير 'المجد مطلقا'، هذا ما ذكره مولانا عبد.

قال مولانا عص على مولانا عبد: ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا، أظن أنك لا ترضى بسماعه، فذكر الفاضل المذكور صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى إلخ" بأنه يتوهم من قوله: 'ولو أما أسعى' أنه لم يطلب مجرد قليل من المال أي قليلا من المال فقط، بل يطلب قليلا من المال مع المجد المؤثلا. ويدفع هذا التوهم بأنه يطلب المجد المؤثلا فقط.

= وإما أن يكونا منميين فيصيران مشتبهين؛ لأن انتفاء النفي إثبات، وإما أن يكونا مختلفين فيصيران معكسين، وللمعطوف على الشرط أو الجزاء حكم الشرط والجزاء، وقوله: "ولم أطلب" معطوف على "كفاي"؛ لأن الأصل في الواو العطف، وحمله على خلافه خلافه، فيصير مشتبا فيشت الطلب من المتكلم، والسعي شرط فيصير عدم السعي، فبيهما تناف، وههنا يلزم فساد آخر، وهو تعليل الشيء له بنقيضه؛ لأن الطلب حينئذ معلل بعدم الطلب، وفساد آخر هو استنزاع الطلب لأدنى معيشة؛ لعدم الطلب له، ودفع المحذورات يمكن بتحصيل السعي بالسعي البليغ، لكنه خلاف الظاهر، وفيه الهدام حرالة المعنى. (ت)

(١) أي على تقدير عدم التنازع.

(٢) إن قلت: يلزم حينئذ عدم صحة الاستدراك بقوله: "ولكنما أسعى إلخ" قلت: كان لمتوهم أن يتوهم أنه طلب مجدا ما في بعض الأزمنة الماضية إذ من شأن العاقل القناعة وعدم الانكباب على طلب الغنى، فدفعه بقوله: "ولكنما أسعى إلخ". (عبد الغفور)

أي لم أطلب العز والمجد^(١) كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

ولكنما أسعى لمجد مؤثِّل^(٢) وقد يدرك المجد المؤثِّل أمثالي^(٣)

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة، ولا يكفيني قليل من المال، ولكنني أطلب المجد الأثيل الثابت وأسعى له.

مفعول ما لم يسم فاعله^(٤) أي مفعول فعل

= ولا يبعد أن يقال: يتوهم من عدم سعيه وطلبه لأدنى معيشة عدم طلبه المجد أيضا، فيدفع هذا التوهم "ولكنما أسعى إلخ"، قيل: إذا لم يكن قول امرئ القيس من باب التنازع فلا يجوز أن يكون "قليل" فاعلا لـ "كفاني"، وإلا يلزم الفاصلة بالأحسي، وهو 'لم أطلب'؛ لأن الفعل ليس من معمولات "كفاني" فيكون أحنبيا، والفاصلة بالأحني إنما يكون جائزا في باب التنازع دون غيره. وعلم أن المشهور من مذهب الحجة أن "لو" تدل على انتفاء الثاني لانتفاء الأول، وفيه نظر من وجهين، أحدهم: أن الأول ملزوم، والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس. والثاني: أنه منقوص بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَان فِيهِمَا نَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء ٢٢) والمراد من الآية انتفاء الآلهة لانتفاء الفساد؛ لأنه في معرض التوحيد.

أي مفعول فعل إلخ: فكلمة "ما" عبارة عن الفعل أو شبهه، وإنما لم يقل: أي معمول عامل لم يذكر فاعله، مع أنه أخصر؛ لأن سوق كلام المصنف يستدعي ذلك حيث قال: "وإذا تنازع الفعلان" ولم يقل: إذا تنازع العاملين، وأيضا قال في تعريف الفاعل: "وهو ما أسند إليه الفعل أو شبهه" ولم يقل: وهو ما أسند إليه العامل، وكون كلمة "أو" للتنويع كثير بينهم، فتوهم كون "أو" للترديد توهم غير ملتفت إليه، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر والأخصر أن يقال: مفعول عامل؛ لئلا يتوهم أن كلمة "أو" للترديد. وإنما قال: "أو" =

(١) أي المجد المؤثِّل بقرينة البيت الآتي.

(٢) يصف نفسه بعنو الهمة بأنه ما يسعى لأدنى ما يعاش به ولا يكفيه قليل من المال، ولكن يطلب العز والمجد الثالث المحكم؛ لأن أمثاله قد يدركه. (حل ع)

(٣) فاعل "يدرك" أي مثلي أدنى.

(٤) هذا بحسب المفهوم، أعم من المفهوم الاصطلاحي؛ لاعتبار قيامه مقاماً منه. (ت)

أو شبه فعل^(١) لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل،^(٢) ولم يقل: "ومنه" كما
أي من المرفوع

فصل المبتدأ

= شبه فعل' ولم يقل: شبهه، مع أنه أحصر؛ ثلثا يتوهم أن المراد من قوله 'شبهه' هو شبه مفعول الفعل، وما
قلوا من أن المطلوب في المسمى الاحتصار، وأن حيز الكلام ما قل ودل فهو على تقدير دلالة على لوضوح.
لم يذكر إلخ: أشار به إلى وجه التسمية، فقوله: "لم يذكر" إشارة إلى أن المراد من التسمية ههنا بالفارسية: نام
بردن نه نام کردن ونام نهادن؛ لأن التسمية جاءت لكلا المعنيين. ولا يخفى أن وجه التسمية حارية في كل فعل حذف
فاعله كما في تاراع الصعين، وكحدث في قوسا: "اضربن" بصيغة الجمع أو لواحدة المحاطبة، وكذلك 'اضربوا
القوم وأحيري القوم"، وأمثالها لا يحصى، لكن وجه التسمية لا يرم أن يكون مطردا، ويمكن أن يدعى أطرافها
ههنا: لأن قوله: 'لم يذكر فاعله' بمعنى لم يذكر فاعله لأجل المفعول، بأن يقيم له مقامه؛ فإن عدم ذكره في
"اضربن" وعيره لا يكون لأجل المفعول، بل لأجل التقاء الساكنين، فإذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره مولانا
عص من أنه يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل، نحو: 'اضربوا
القوم واضربا القوم واضربي القوم وأمثالها مما لا يحصى.

وإنما لم يفصله إلخ: قال مولانا عص: هذا ما لا يحتاج إلى الكتنة، بل إيراد لفظ "منها" في المبتدأ والخبر يحتاج
إليه؛ لأن طريق المصنف إيراد لفظ "منه" أو 'منها' في المبحث الذي هو أول المساحت، ثم تركه في لوافي من
المساحت، كما أورده في المفعول المطلق وتركه في المفاعيل الباقية، فلما أورده في الفاعل فتركه ههنا. أقول:
ويمكن أن يحاج بأن قول الشارح بكتنة لإيراده في المبتدأ حقيقة، إلا أنه ذكر الكتنة في صمن بيان المناسبة بين
انفعال وبين مفعول ما لم يسم فاعله؛ لاحتياج إلى بيان المناسبة بينهما، وبيان ذلك أنه أورده في المبتدأ إشارة =

(١) الأحصر أن يقول: مفعول عامل. (عصمت)

(٢) أراد أنه بصدد تفصيل المرفوعات فقال: "ومنه الفاعل"، إلا أنه اكتفى بذكره ههنا عن ذكره في المبتدأ؛
ثلاثا يتوهم أن قبيال الفاعل أيضا كمفعول ما لم يسم فاعله، فاعلم أن دأبه في هذا الكتاب الفصل بين الأقسام
بكلمة 'منه'، إلا أنه اكتفى بذكره في أحدها عن ذكره في بقية الأقسام؛ وهذا فصه في المصنوبات واكتفى
أيضا، وأما المحرورات فمما لم يكن لها أقسام لم يفصله، فلا يرد ما قيل: إن دأب المصنف في هذا الكتاب عدم
الفصل بين أقسام المرفوع بكلمة 'منه'، فقوله: "ومنها المبتدأ والخبر" خلاف عادته فهو الذي يستدعي بكتنة دون ما
ترك فيه الفصل (عل)

حيث قال: "ومنها المبتدأ"؛ لشدة اتصاله بـ "الفاعل" حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول^(١) حذف فاعله أي فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف^(٢) إلى المفعول؛ لملازمة كونه فاعلا لفعل متعلق به،.....

= إلى عدم دحوله في الفاعل، ولم يورده في مفعول ما لم يسم فاعله إشارة إلى مناسسته بالفاعل، فالمقصود بيان المناسبة بينهما وذكر عدم إيرادها فيه على سبيل التنوع.
لشدة اتصاله إلخ: لقيامه مقام الفاعل وشتراكه معه في الأحكام.

بعض النحاة: بخلاف الجمهور؛ فإنهم يسمونه مفعول ما لم يسم فاعله، فقوله: "سماه" يشعر بأن من سماه فاعلا يسميه فاعلا حكما لا حقيقيا؛ فإن صيغة التسمية يشعر بذلك، فلا يرد كما أن هذا البعض يسميه فاعلا حكما كذلك الجمهور يسميه فاعلا حكما.

كل مفعول: قيل: التعريف للماهية والحقيقة للأفراد، ولفظ "كل" لإحاطة الأفراد، والحواب: أن لفظة "كل" مقحم ههنا، ولا يراد منه المعنى، ويراد في المعروف - بالكسر - مانعية التعريف، ولو ذكر الأمر العام في جانب المعروف - بالفتح - فهو إشارة إلى جامعته، فإذا قلنا: كل الإنسان حيوان ناطق، فمعناه أن كل ما هو فرد للمعرف - بالفتح - يكون فردا للمعرف بالكسر، فيكون جامعاً.

وإذا قلنا: الإنسان كل حيوان ناطق، فمعناه: أن كل ما هو فرد للمعرف - بالكسر - فهو فرد للمعرف - بالفتح - فيكون مانعاً؛ لأنه لو كان صادقا على العبر قسم يصح أن يقال: كل ما هو فرد للمعرف فهو فرد للمعرف بالفتح، قيل: التعريف يصدق على "الربيع" في قوهم: أشت الربيع اسقل؛ فإن الفاعل الحقيقي للإنسان والربيع والنقل هو الله تعالى، فحذف لفاعل الحقيقي وأقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه، وأجيب بأن المراد بالفاعل هو لفاعل السحوي. وإنما أضيف إلخ: مع أن الفاعل إنما يكون فاعلا للفعل لا للمفعول؛ عملازمة كون الفاعل فاعلا للفعل يتبع هذا الفعل بالمفعول، بالإضافة بأدى ملازمة.

(١) إيراد لفظ "كل" غير مناسب؛ لأن التعريف إنما يكون بالحقيقة للجمع لا للفرد، إلا أن فيه إشارة إلى طرد التعريف والجمع، فظهر الجمع بين الطرد والجمع، وإطلاق المفعول عليه باعتبار أصله. (ت)

(٢) يعني أن الأصل أن يضاف الفاعل إلى الفعل؛ لأنه يفعله، إلا أنه أضيف إلى المفعول؛ لأجل الملازمة كما ذكره. (عل)

وأقيم هو^(١) أي المفعول مقامه أي مقام الفاعل، في إسناد الفعل أو شبهه إليه، وشرطه أي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله وإقامته مقام الفاعل، إذا كان عامله فعلا: (٢) أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل

وأقيم هو إلخ: قيل: في "أقيم" ضمير متصل مرفوع هو مفعول ما لم يسم فاعله، فضمير "هو" مستدرك لا يحتاج إليه، وأجيب بأنه تأكيد للضمير في "أقيم"، وإنما يحتاج إلى هذا التأكيد؛ لدفع الوهم، ويبان ذلك أن قوله: "وأقيم مقامه" جملة معطوفة على الجملة السابقة التي هي صفة لـ "مفعول"، وهي قوله: "حذف فاعله" فلا بد من ضمير عائد إلى الموصوف المذكور في كل من الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها، أما في الجملة المعطوفة عليها فلا أن الجملة إذا وقعت صفة لا بد لها من عائد راجع إلى موصوفها، وأما في الجملة المعطوفة فلا أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، فلو قال: "وأقيم مقامه" بدون الضمير يتوهم أن قوله: "مقامه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "أقيم"، فضمير "هو" يحبر عن الضمير في "أقيم".

ثم اعلم أنه ليس المراد من قوله: "وأقيم هو مقامه" أنه أقيم المفعول مقامه في جميع الأحوال، بل المراد: أنه أقيم هو مقامه في كون كل واحد منهما مسداً إليه، وإليه يشير قوله: "في إسناد الفعل أو شبهه إليه"، أو المراد من إقامته مقامه في إجراء الرفع. فلا يرد حيثئذ ما أورده مولانا عص من أنه يمتنع إقامته مقام الفاعل؛ لأن الفاعل قيام الفعل به، وفي المفعول وقوع الفعل عليه.

لا يقال: تعريف المفعول ما لم يسم فاعله لا يصدق على "ضربت" بصيغة المجهول؛ لعدم حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه؛ لأننا نقول: المراد من حذف فاعل المفعول هو حذف فاعل الفعل الذي يتعلق هذا الفعل بالمفعول، كما أشار إليه بقوله: "وإنما أصيف إلخ"، فيصدق على "ضربت" أنه حذف فاعل الفعل، وهو تاء المتكلم للعلوم، وأقيم المفعول مقامه، وهو تاء المتكلم للمجهول.

واعلم أنه لا يذكر الفاعل لأغراض: وهي الاختصار نحو: ضرب زيد، والتعظيم فتصونه من لسانك، والتحقيق فتصون لسانك منه، أو لعدم العلم به، أو لقصد صدور الفعل عن أي فاعل كان ولا غرض في الفاعل نحو: قتل الخارجي؛ فإن الغرض المهم قتله لا قاتله، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني.

إذا كان عامله فعلاً: بقرينة قوله: "أن تُغَيَّرَ صيغةُ الفعل" فترك ما كان عامله شبه الفعل بالمقايضة؛ لأن الفعل أصل، فشرطه إذا كان شبه الفعل أن تُغَيَّرَ صيغته إلى اسم المفعول.

(١) أكد الضمير المستتر؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: "مقامه"، فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير. (عبد الغفور)

(٢) لئلا يتجه عليه مثل: زيد مضروب علامة.

إلى فِعْلَ أي إلى الماضي المجهول^(١) أو يُفَعِّلُ أي إلى المضارع المجهول^(٢)، فيتناول مثل:
أَفْتَعِلَ وَأُسْتَفْعِلَ وَيُفْتَعَّلُ وَيُسْتَفْعَلُ وغيرها من الأفعال^(٣) المجهولة المزيد فيها،
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت؛^(٤) لأنه مسند إلى المفعول
بحو عمت ريدا قاتنا
الأول إسنادا تاما،^(٥).....

إلى فعل إلخ: يعني أنه أراد بالغَم أشهر أوصافه، فهو من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه،
وطيره: "لكل فرعون موسى" أي لكل طام عادل، 'وفعل' كما أنه مشهور بأنه الماضي المجهول المحرد كذلك
بأنه الماضي المجهول وإن لم يكن محردا في الواقع، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الصفة التي تكون 'فعل'
مشهور بها هي الماضي المجهول من الثلاثي المحرد لا الماضي المجهول مطلقا، أو نقول: لا نسلم أن كونه ثلاثيا
محردا من الصفة المشهورة له، بل من صفته في نفس الأمر لا من صفته المشهورة، أو أراد بالشخص حسه،
ويحور تقدير معطوف، أي "إلى فعل" ونحوه.

ولا يقع إلخ: أي لا يصح وقوعه، لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا لكان الأنسب أن يقول: لم يقع، وأيضا
الأنسب أن لا يخصص الحكم بالمفعول لثالث من باب أعلمت، لأن الثاني منه أيضا لم يقع في الاستعمال مقام
الفاعل، هكذا قال مولانا عبد. المفعول الثاني: نقل أن المتأخرين حوروا وقوعه موقع الفاعل، وقالوا: لا امتناع
في أن يكون المسند إلى أمر مسندا إليه بشيء آخر، نعم، لا يحور أن يكون مسندا إليه لذلك الأمر.

(١) وهذا من قبيل ذكر الغم وإرادة الوصف المشتهر هو به؛ لأن 'فعل' و'يفعل' أعلام للورن، أو يقال: إنه
مذكور على سبيل التمثيل؛ إذ شاع صريق التعليم أولا إلى انصرف، ثم إلى الحو فالكلام التعميم بعدم المقصود
ناد في الإشارة. (تأشئدي)

(٢) يعني أنه أراد بقوله: 'فعل أو يفعل' مطلق الماضي المجهول، ومطلق المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص
وإرادة العم لا مجهول محردا محصورا بصيغتهما بقرينة قوله: 'صيغة الفعل' حيث أطلق الفعل، وقيل: هذا من باب
ذكر العلم وإرادة الصفة المشتهرة نحو: لكل فرعون موسى، وهذا مني على أن 'فعل يفعل' علمان للماضي
المجهول والمضارع المجهول مطلقا أو كعصميين لهما، فإن ثبت فلا كلام فيه، وإلا فمشكل جدا. (عل)

(٣) لا بد من الصم إليه الرعي المحرد والمزيد فيه. (جم)

(٤) المراد بـ'باب علمت' الفعل أو شبهه المتعدي إلى مفعولين كان الأول منهما مسندا إليه والثاني مسندا، فلا
ينحصر في أفعال القلوب، بل يتناول مثل قولنا: 'جعلت ريدا فاضلا'، و'اعتقدت عمرا شاعرا' وغير ذلك (عت)
(٥) وما ذكروا ليس فيه قيد التمام، ولذا اعترض صاحب 'الرضي' بأنه يحور أن يكون الشيء الواحد مسندا
ومسندا إليه في حالة واحدة، نحو: "أعجني صرب ريد عمرا"، والشارح أورد هذا القيد ودفع اعتراضه. (تأشئدي)

فلو أسند الفعل إليه، ولا يكون إسناده إلا تاماً لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً^(١) مع كون كل من الإسنادين تاماً، بخلاف "أعجيني"^(٢) ضرب زيد عمراً؛ لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام، ولا المفعول الثالث^(٣) من مفاعيل باب أعلمت؛^(٤) إذ حكمه^(٥) حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسنداً.....

لأن أحد الإسنادين: وأجيب أيضاً بأن المسند مطبق وهو الضرب، والمسند إليه مقيد، وهو الضرب المقيد بريد، وأعلم أنه ظهر مما ذكره الشارح في هذا المقام أن المستحيل هو أن يكون شيء واحد مسنداً ومسنداً إليه بالإسنادين التامين؛ لأن الواو في قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاماً" للحال، فلو كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير مستحيل عنده، ففي شبه الفعل أحد الإسنادين غير تام، فجاز أن يقع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت مقام الفاعل عنده، نعم، إذا كان أحد الإسنادين غير تام فهو غير جائز عند العلامة التفتازاني حيث قال في بعض تصانيفه: لا بأس أن يكون الواحد مسنداً بالنسبة إلى شيء ومسنداً إليه بالنسبة إلى آخر، ولا دليل على امتناعه، وإنما الممتنع كون الشيء الواحد مسنداً بالنسبة إلى شيء ومسنداً إليه بالنسبة إلى ذلك الشيء وإن كان غير تام.

وإد، عرفت هذا، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني أحدًا من كلام الفاضل مولانا عص حيث قال: قوله: "ولا يكون إسناده إلا تاماً" فيه أن هذا في الفعل مسلم، وأما شبه الفعل بإسناده غير تام، فلا يفيد الدليل عدم وقوع المفعول الثاني لشبه الفعل من باب علمت موقع الفاعل في نحو:ريد معلوم أبوه قائماً، وأعجيني علم أبوه قائماً مع أن المدعى عام. والحاصل. أن 'قائماً' في المثال المذكور هو أقيه مقام الفاعل لا يكون مسنداً إليه بإسناد تام؛ -

(١) والمتأخرون جوزوا؛ فإن المسند باعتبار لفظ والمسند إليه باعتبار لفظ آخر، فلا حرج وإن كان الإسنادان تامين.
(٢) دفع دخل مقدر، وهو: أن كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه جائز واقع في مثل: 'أعجيني ضرب زيد عمراً'، فدفعه بأن مرادنا عدم جواز كون الشيء مسنداً ومسنداً إليه مع كون كل من الإسنادين تاماً، وليس مثل: 'أعجيني ضرب زيد عمراً' كذلك. (عت)

(٣) وأما المفعول الثاني من باب أعلمت وإن صح وقوعه مقام الفاعل، ولكنه لم يستعمل.

(٤) نحو: أعلمت ريذا عمراً فاضلاً.

(٥) قالوا: إذا زيدت على "علمت" أهمية لتعدية ريد المفعول الأول، والثالث مفعول ثانٍ لـ "علمت" كما لا يخفى. (ت)

والمفعول له بلا لام؛ لأن النصب فيه^(١) مشعر بالعلية،^(٢) فلو أسند إليه لفات النصب
بحو صرب ريدا تأديبا
والإشعار، بخلاف^(٣) ما إذا كان مع اللام، نحو: ضَرَبَ للتأديب،

- لأن إسناد اسم المفعول إلى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام. إذ حكمه إلخ: وكذا ثني مفاعيله عند
النس نحو: أعلم موسى عيسى أخاه، بخلاف أعلمت ريدا هذه داهية، كما قال الشارح الهندي.
لأن النصب فيه: أي النصب فيما قصد عليه مشعر بالعلية أي بعلية الفعل، ولا يرد عليه أنه لو صح الدليل يلزم
أن لا يقع المفعول به مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر بكونه مفعولا به؛ لأن كون النصب فيه مشعرا به في
حيز المفعول كما لا يخفى على المتأمل.

فلو أسند إليه: قيل: على هذا يلزم جواز ذلك عند قيام القرينة، وليس كذلك، ويدرم أيضا أن لا يقع الظرف
كالمفعول فيه مقام الفاعل؛ لأن النصب فيه مشعر للظرفية، فهو أقيم مقام الفاعل فأتى النصب والإشعار،
والخواتم بالفرق بأن المشعر للظرفية في المفعول فيه شيئا، أحدهما: النصب، وثانيهما: نفس الاسم أي ذاته،
بخلاف المفعول له؛ فإن نفس الاسم فيه لا يشعر بعنية الفعل. قال الفاضل السمعاني في تفسير قوله: "فات النصب
والإشعار" هكذا: أي فات النصب بسبب جعله مسندا إليه ومرفوعا، وفات الإشعار بسبب النصب المشعر إلى
العلية، فعلى هذا لا يرد ما قيل: إن ذكر النصب مستدرك.

أقول: ومع ذلك يكون له ورود؛ لأن ذكر الإشعار كاف في المرام؛ لأنه إذا فات النصب المشعر إلى العلية،
فيكون مرفوعا مسندا إليه، وهو ظاهر، فالأولى أن يقال في جوابه: إن قوله: "والإشعار" عطفاً لتفسير قوله:
"النصب"، وإنما احتاج إلى ذكر "النصب" تسهيلاً على أن المشعر بالعلية هو النصب لا غير، والخاص: أنه إذا قيل:
فات "الإشعار" بدون ذكر "النصب" يكون معناه: أنه فات ما هو مشعر بالعلية، وإيراده عطفاً لتفسيره بالنصب
تبييه على أن ما هو مشعر بالعلية ليس إلا النصب.

(١) لكنه ليس كذلك؛ لأن حذف اللام إنما هو بواسطة قرينة ادعاء عليهما، فالعلية مفهومة من اللام
المقدرة. (تأخذني)

(٢) كدلالته على تقدير اللام الدالة على العلية، لا يقال: ينعي أن لا يقع الظرف أيضاً مقام الفاعل؛ لأن
النصب فيه مشعر للظرفية؛ لأننا نقول: ربما يحصل الإشعار بالظرفية فيه نفس اللفظ. (عند العمور)

(٣) قال الرضي: كل محذور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمحذور بلام التعليل، نحو: جئتكَ
للسم، فلا يقال: حيء لسمن، وهذا الكلام بخلافه. (تأخذني)

والمفعول معه كذلك أي كل^(١) من المفعول له والمفعول معه كذلك، أي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل، أما المفعول له فلما عرفت، وأما المفعول معه^(٢) فلأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف، وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجاء من الفعل، ولا بدون الواو؛ فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه، وإذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل،

أي كل إلخ: أشار به إلى أن قوله: "كذلك" متعلق بالمفعول له والمفعول معه جميعا لا بالثاني فقط، لا يقال: لم يجمعه متعقبا بالثاني فقط؟ لأننا نقول: يدرم حينئذ أن يكون قوله: "والمفعول له" معطوفا على سابقه، فحينئذ لا بد من إيراد حرف النفي عبيه؛ لأنه إذا عطف شيء على المعطوف عليه المنفي بعيد نفيه كما في "ولا يقع للمفعول الثاني ولا الثالث" ولو حمل كلامه على العطف لم يحصل التنبيه الذي ذكره مولانا عند، كما سذكره عن قريب، ولهذا اندفع ما يقال: من أنه لم يجمع كليهما معطوفا على سابقهما، وهذا أولى للاختصار؛ لعدم الاحتياج إلى قوله: "كذلك" حينئذ، قال مولانا عند: لعله لم يكتف بعطف المفرد على مفرد تقدم مع اختصاره؛ للتنبيه على صحة ادعاء أن الامتناع في المفعول الثاني والثالث أتم من الامتناع في هذين المفعولين وإن اتفق الكل فيه، وذلك لوضوح الدليل، فيكون فيه أي في عدم الاكتفاء مألعة في رد من جور قيامهما مقام الفاعل. وقال اشرار اهددي. إن المفعول له لا يقع مقام الفاعل؛ لكونه جواب "لم"، ولا يصح السؤال بـ "لم" قل تمام الحكم، ثم اعترض بأنه يوجب امتناع صرب للتأديب، والقول بأن المصوب جواب "لم" دون المجرور تحكم. ولقائل أن يقول أيضا: إنه ليس جوابا عن سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف؟ ولو كان كذلك لكان معمولا مقدر لا مذكور، فمعنى قولهم. إن المفعول له جواب "لم" أنه مع عامته يصح أن يذكر في جواب السؤال عن اللمية، فإذا قيل لك: لم صبرت؟ قلت: صربت أو صربت للتأديب.

(١) أشار إلى أن "كذلك" حير لكل منهما، وليس حيرا للثاني، والأول معطوف على الثاني أو الثالث، وإلا لعاد كلمة "لا" كالثالث. (تأنيدي)
(٢) نحو: جاء البرد والحنات.

تعين أي المفعول به له أي لوقوعه موقع الفاعل؛ لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما^(١) فإن الضرب مثلا كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب^{الفاعل والمفعول}، بخلاف سائر المفاعيل؛ فإنها ليست بهذه الصفة. تقول: ضُرب زيد بإقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان أمام الأمير ظرف مكان ضرب شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة. وفائدة وصف^(٢) الضرب بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص؛

تعين له: فإقامته مقامه وحسب عند الصريين، وثبوت وأسس عند الكوفيين، ثم إذا كان المفعول به متعدد فإظهار أن لأول منه كالمفعول الأول من باب أعطيت. والثاني كاللثاني منه

فإن الضرب إلخ: قيل: الدليل لا يثبت مدعى، وهو التوقف، حوار أن يكون عدم إمكان تعقل الفعل بدون تعقل المفعول به نسب كون تعقل مفعول به لازما له، وأجب بأن اشرح شبه عدم إمكان تعقل بلا مضروب عدم إمكان تعقل فعل بلا صارب، فعدم إمكان تعقله بلا صارب لا يكون إلا نسب كون تعقل لصارب موقوف على تعقله، وإذا كان عدم إمكان تعقل الفعل بلا مضروب مثل عدم إمكان تعقل الفعل بلا صارب ثم أن يكون تعقل المضروب أيضا موقوفا على تعقله.

بخلاف سائر المفاعيل إلخ: قيل: إن المفعول المصنق يكون بهذه الصفة، بل أقوى من المفعول به في هذه الصفة؛ لأن تعقل مفهوم كل فعل لازم أو متعددا موقوف على تعقل المفعول المصنق؛ لأن مفهوم المصنق جزء في مفهوم الفعل، وتعقل الكل يتوقف على تعقل الجزء، بخلاف المفعول به، فإن تعقل مفهوم فعل متعددي نفسه أو بواسطة موقوف على تعقل المفعول به، فإن مفهوم 'ضرب' مثلا هو ضرب واحد ونسبة إلى الفاعل، ونسبة هذا الحدث إلى المفعول به موقوفة على تعقل مفعول به، فيكون المفعول المصنق بهذه الصفة أقوى من مفعول به، وأجب بأن المفعول لمطبق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، وهو من حيث إنه مقدر أن يكون موقوف عليه، لتعقل الفعل، بخلاف المفعول به؛ فإنه يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص، فيكون باعتدال وقوعه مقام الفاعل موقوفا عليه؛ فتعقل الفعل بعد وقوعه مقام الفاعل.

(١) يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك لا يعقل بدون مفعول به، إذا لا بصور حال بدون محل كما لا يتصور بدون من صدر عنه، بخلاف صرف الزمان ومكان، فإن وجود الفعل يتوقف عليهما لا عكسه، فلاحتياج إليهما ليس كلاحتياج إليه، (عبوي)

(٢) وأحر سبويه إصمار المصدر المعهود، فيقال من يتصر القعود، قد فعد، أو الخروج قد خرج، أي فعد القعود المتوقع، وخرج الخروج المتوقع (ت)

إذ لا فائدة^(١) فيه؛ لدلالة الفعل عليه، في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل^(٢) أقيم مقام
الفاعل مثلها، فتعين زيد وإن لم يكن أي وإن لم يوجد^(٣) في الكلام المفعول به،
فالجميع^(٤) أي جميع ما سوى المفعول به

إذ لا فائدة فيه: أي المفعول المطلق التأكيدي لا يقع موقعه؛ لدلالة الفعل عليه، فلا فائدة، بخلاف المفعول
المطلق لسوء والعدد، وإنما أورد قوله: 'يوم الجمعة، وأمام الأمير' بلام التعريف إشارة إلى أن الزمان والمكان
المبهمين لا يقعان موقعه؛ لعدم الفائدة، فإذا قلنا: ضرب زمان وضرب مكان لا فائدة فيه؛ فإن من الأمور البينة
أن انصرفت يكون في زمان من الأرملة ومكان من الأمكة. قيل: وعلى هذا يسعى أن لا يحوز قيام المفعول به إذا
كان منهما عاية الإهام مقام الفاعل بأن يقال: ضرب شخص، قيل: لو صح الدليل المذكور يلزم أن لا يكون
فائدة في المفعول المطلق التأكيدي لما مر.

وإن قت: إيراد 'ضرباً' بعد الفعل لتأكيد، قلت: لم لا يحوز أن يكون في وقوعه موقعه أيضاً فائدة التأكيد،
والجواب: أن الفاعل عمدة فلا بد فيه من الفائدة المعتد بها، فلا يكفي فيه الفائدة التي هي مجرد التأكيد،
بخلاف المفعول؛ فإنه وضعة فيكفي فيه أدنى فائدة، وهو التأكيد، وعبرة أخرى أن الفاعل يكون غير الفعل، ولا
يكون لفاعل مدلول الفعل، فالمناسب أن يكون ما قام مقامه أيضاً غيره.

جار ومجرور إلخ: فيه أن الحار والمجرور مفعول عند المصنف، لكنه بواسطة. نعم، الجار والمجرور شبيه به عند
الجمهور لا عنده، والجواب: أن المراد أن الحار والمجرور شبيه بالمفعول بلا واسطة، فيكون الجار والمجرور من
المفاعيل حيث، ثم إن الحار والمجرور يكون المفعول به بواسطة "في" غير ما بعد "دحت"؛ لئلا ينتقض بقوله فيما
بعد: 'وما بعد دحت عني الأصح'. وإن لم يكن إلخ: قيل: لو قال: والبقاقي سواء لكان أحصر وأظهر.

أي جميع إلخ: وهو الزمان المعين والمكان المعين والمصدر المقيد والمفعول بالواسطة قيل: يسعى أن يكون المفعول
بالواسطة متعيناً؛ لأن يقع مقام الفاعل لأنه مفعول به، وأجيب بأن صورة الحر لما كانت مسافة لحال الفاعل أعني
الرفع معتنه أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة.

(١) والفاعل محل الفائدة، فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلاً لها، ولهذا لا يقع الزمان والمكان الملهمان مقام
الفاعل، لدلالة الفعل عليهما، فعنى هذا وجب تقييد قوله: 'فالجميع سواء' بما سذكره. (عبد الغفور)

(٢) بلا واسطة، وإنما قيد بذلك؛ لأن الطرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حيث القول
بالتشبيه. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى أن 'كان' تامة.

(٤) هذا مذهب الجمهور، ورجح بعضهم الحار والمجرور، وبعضهم الظرفين والمصدر، وبعضهم المفعول المطلق،
والأولى أن يقال: كل ما كان اهتمام المتكلم به وعناية برعايته أكثر، فهو أولى بالبيان، وذلك منصوص (أي
مربوط) بعناية المتكلم، فافهم. (ت)

سواء في جواز^(١) وقوعها موقع الفاعل، والمفعول الأول من باب^(٢) أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول^(٣) أولى بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني؛^(٤) لأن فيه معنى الفاعلية^(٥) بالنسبة إلى الثاني؛

في جوار وقوعها: وإنما قيد الاستواء بجوار الوقوع ولم يتركه على عمومته؛ لأنه على تقدير وجود المفعول به مع المفاعيل أيضا يكون ما سوى المفعول به سواء في عدم وقوعها موقعه، فيكون المراد هو الاستواء في جوار الوقوع، ولا يجوز أن يرد من الاستواء هو الاستواء الشامل جوار وقوعها موقع الفاعل وامتناع وقوعها موقع المفاعل؛ لأنه حيث لا معنى لترتب الخراء على قوله: 'وإن لم يكن'، وقبل في وجه تقييد الاستواء به: إن حال اللواقي قد علم على تقدير وجود المفعول به فيها، وبما مجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد لتصريح برد من قال: إن اللواقي على تقدير عدمه ليست سواء كما أراد لتصريح برد من قال: إن المفعول به إذا وجد من المفاعيل لم يتعين المفعول به فقال: 'ورداً وحده لمفعول به ملح'.

لأن فيه: قال مولانا عند: لا يخفى أن هذا الدليل يقتضي أن يكون المفعول الأول من باب أعطيت أولى لأن يقوم مقدمه من المفعول الثاني. لأنه وإن كان مفعولاً للإعلام؛ فإنه فاعل للعلم؛ لأن الأول علم والباقي معلوم. وتبعه مولانا عص. لا يقال. هذا لا يتوجه على من ذهب إلى أن المفعول الثاني والثالث من باب أعلمت لا يقعان موقعه، وأما عند من قال بوقوع المفعول الثاني منه مقامه، فعدم وقوعه مقامه بأن المفعول الثاني هو مضمون الجملة أعني فصل عمرو في قولنا: أعلمت ريذا عمراً فاصلاً؛ لأن المقصود إعلام فصيلة عمرو، لأن يقول: المفعول الثاني فيه في الحقيقة إذا كان مضمون الجملة، فالذي يفيد أن إقامة المفعول الأول منه مقامه أولى من الثاني، ولم يقل به أحد.

(١) لا يخفى أن هذا القيد يساق إليه الدهى بلا شهية، يعني أنه لم يرد لاستواء اشتمل؛ لجوار وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقع المفاعل حتى يلزم أن لا يكون ترتب الخراء على قوله: 'وإن لم يكن' معنى. (عبد الغفور)

(٢) وكذا المفعول الأول من باب أعلمت. (عت)

(٣) أي لا يحمل على الأول.

(٤) لأن الأول عالم والثاني معلوم. (عت)

(٥) فيكون أول مفاعيل أعلمت أولى بالنسبة لقياس إلى الثاني؛ لأن فيه أيضاً معنى المفاعلية، وقد صرح به صاحب 'اللواقي' حيث قال: ولا يسد إلى ثاني باب أعلمت؛ لأنه في الحقيقة فاعل علم؛ إذ معنى أعلمت ريذا عمراً مطلقاً: علم ريذا عمراً مطلقاً. (جم)

لأنه عاط^(١) أي آخذ،^(٢) نحو: أعطي زيد درهما، مع جواز أعطي درهم زيدا، وذلك عند الأمن من اللبس، وأما عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: أعطي زيد عمرا.

= واعلم أن هذا الدليل يفيد إقامة المفعول الأول من باب أعطيت أي الفعل المتعدي إلى مفعولين لا خصوص فعل أعطيت؛ لأن المفعول الأول من بابه؛ لكونه عاط أي آخذ، وفيه معنى الفاعلية، وفائدة تفسير العاطي بالآخذ أمران، أحدهما: أنه لو لم يفسره به لا يشتمل باب أعطيت، وثانيهما: أنه لو لم يفسره به لم يصدق على المفعول الأول من فعل أعطيت أنه عاط، بل العاطي هو المتكلم في قولنا: أعطيت زيدا درهما.

وإن قلت: تفسير العاطي بالآخذ تفسير الشيء بالمباين، والقول بأنه جار مجيء العاطي في اللمعة بمعنى الآخذ مما لا يلتفت إليه، فنقول: لا سلم أن تفسيره بالآخذ تفسير بالمباين؛ لأن إعطاء شيء لزيد مثلا يستلزم أخذه له، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللارم، لا يقل: جار أن يتحقق الإعطاء من رجل إلى زيد، ولم يتحقق الآخذ منه؛ لأننا نقول: إذا لم يتحقق الآخذ منه فلم يوجد الإعطاء منه أيضا. قال الفاضل السمعاني: هذا الدليل يفيد ما هو أحص من المدعى؛ لأن المدعى أن إقامة المفعول الأول أولى في كل فعل متعد إلى مفعولين ثانيهما غير الأول، وكون المفعول الأول عاط مخصوص بفعل أعطيت.

أقول: ما ذكر الفاضل المذكور يتدفع بتفسير العاطي بالآخذ؛ لأن جميع باب أعطيت يكون آخذا وقابلا؛ لأن المراد بالفاعل في قوله: 'لأن فيه معنى الفاعلية' ما يعم القابل؛ فإن القبول لارم الآخذ، فكما يكون في العاطي معنى الفاعلية كذلك في القابل، كما ستعرف في صم السؤال، وإن قلت: في قولهم: 'جعلت اللبن شيراراً'، و'جعلت التراب طيباً' ليس في المفعول الأول معنى الفاعلية، قلت: لما كان المراد من الفاعل ههنا ما يشتمل القابل ففيه أيضا معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني، فاللس قابل للشيرار كما أن التراب قابل للطيب، ألا ترى إذا قيل: شرف زيد ومات زيد وكرم زيد، فزيد في هذه الأمثلة فاعل بمعنى أنه قل الشرافة والموت والكرامة، فيكون فيه في هذه الأمثلة معنى الفاعلية.

وذلك: أي كونه أولى للإقامة مقامه. عند الأمن إلخ. فإن من البين أن الدرهم لا يصلح أن يكون أحدا، وأما عند عدم الأمن منه فيجب إقامة المفعول إلخ قيل: يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني موقعه؛ فإنه يرفع الالتباس بسبب ذلك اللزوم أيضا، وأجيب بأن خوف اللبس باق؛ لأن تأخير المفعول الأول وإن دل على أن المقدم مفعول ثان، لكن المفعول الثاني لما كان مع ذلك صالحا لأن يكون مفعولا أولا، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن يقع الحيرة والاشتباه، وكثيرا ما يحترز عن خوف اللبس.

(١) من العطو بمعنى الآخذ.

(٢) فأشبهه بالفاعل فترجح قيامه مقامه. (عل)

ومنها المبتدأ والخبر، وفي بعض النسخ "ومنه"، يعني من جملة المرفوعات أو من جملة المرفوع المبتدأ والخبر، جمعها في فصل واحد؛ للتلازم^(١) الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما،^(٢،٣) واشتراكهما في العامل المعنوي^(٤)
وهو الانتداء

ومنها: عطف على قوله: فمنه الفاعل وفي بعض النسخ ومنه: أي من مفهوم المرفوع أو من أفراد مفهومه، قال مولانا عص: الأوجه أن يكون الصمير في "مه" راجعا إلى "الفاعل"، وفائدته التبيين على أنه من ملحقات الفاعل، ولذا جعل الرفع علم الفاعلية، ويحتمل أن يكون راجعا إلى 'ما اشتمل على عدم الفاعلية'.
أو من جملة إلخ: بياح لحاصل المعنى؛ لأن "من" للتبعية، ولكن الأول باعتبار تأنيث الصمير، والثاني باعتبار تذكيره، فتذكره باعتبار المصاف إليه، ويحتمل أن يريد التبعية بتقدير المصاف أي من جملة أفراد.
هو الأصل فيهما إلخ: أي في باب استند والخبر، أي التلازم بينهما على تقدير رعاية الأصل فيهما، وهو كونه مسندا إليه والخبر مسندا، فلا يكون شيء من المسند والمسند إليه بدون الآخر، فيكون بينهما تلازم، بخلاف القسم الثاني من المبتدأ؛ فإنه يكون بلا خبر؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع الفاعل، ويمكن أن يقال: يسمي تلازم مطلقا، سواء كان في القسم الأول من المبتدأ، أو القسم الثاني منه، ولكن الخبر أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الفاعل في القسم الثاني منه ساد مسد الخبر إلا أن هذا خلاف المتأثر. قال مولانا عص: ولا يخفى أن الظاهر على ما هو الأصل فيه، فتأمل. أقول: وجه التأمل أن الشارح أراد بقوله: "فيهما" وجه التلازم، وإذا قيل: "فيه" يارجاعه إلى التلازم لم يفهم ذلك.

واشتراكهما في العامل المعنوي: وهو ههنا تحريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد أي إساده إلى شيء أو إساده شيء إليه، ولحاصل: أنه ليس المراد منه أن شحص العامل فيهما واحد، بل المراد أن العامل فيهما من نوع واحد، وهو العامل المعنوي، ولكن لتحديد عن العوامل باعتبار الإسناد بأن يسند إلى شيء عامل في الخبر، واعتبار أن يسند إليه شيء عامل في المبتدأ.

(١) يد الأصل فيهما أنه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، وأما حذف أحدهما فخلافاً للأصل، أو لا تلازم بينهما في الحقيقة؛ إذ المبتدأ من القسم الثاني مبتدأ لا خبر له على الصحيح. (عل)

(٢) إشارة إلى القسم الأول من المبتدأ، وهو مجرد المسند إليه، وهو لا يوجد بدون الخبر، بخلاف الثاني؛ فإنه مبتدأ ولا خبر له. (ت)

(٣) فإن الأصل في باب المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ مسندا إليه دون ما إذا كان مسندا؛ فإنه مبتدأ يصار إليه لضرورة. (عبد العفور)

(٤) وهو ههنا تحريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، أي إساده إلى شيء أو إساده الشيء إليه. (عبد الغفور)

فالمبتدأ: هو الاسم^(١) لفظاً^(٢) أو تقديرًا؛ ليتناول نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾
مقاس فعل وحرف قوله تعالى (القرة. ١٨٤)
 المجرد عن العوامل اللفظية أي الذي^(٣) لم يوجد فيه
لاسم

فالمبتدأ هو: ويراد باللام في المعروف إشارة إلى جامعة التعريف؛ فإن إيراد أمر العام في المعروف - بالفتح - إشارة إلى الجامعة؛ فإن المسد إليه إذ عرف باللام يفيد حصره على المسد، وصمير الفصل لحصر المسد في المسد إليه، فهو إشارة إلى المانع، وقيل: إنما أتى بصمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنه اكتمى في بعض الحدود بالحصر استفاد من المقام لوجود الاطراد والانعكاس في الحدود، وصرح بذلك في بعضها؛ ليكون صورة التصريح دالة على صورة الاكتفاء. الاسم. ولا يراد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ حواز أن يكون القسم الأول من المبتدأ صفة، مثل: المطبق ريد، ولكن الصفة المذكورة في القسم الثاني من المبتدأ مقاس للقسم الأول. أو تقديرًا: أي تأويلًا، وهو الذي يصح وقوع اسم في موضعه، فليس التقدير بمعنى مقدر. وأن تصوموا إلخ: أي صيامكم مبتدأ، و'خير لكم' خبره.

المجرد إلخ: قيل: التحريد من الشيء يقتضي سبق وجوده، فلا يصدق الحد إلا على ما حرد عن العوامل بعد دخوله، وأجيب بأن إمكان الوجود واحتماله قد يرل مرة الوجود، كقولك: ضيق فم انثر، وذلك لا يقتضي فتح فم انثر، وكما في قولهم: سحاح الذي صغر جسم العوض وكبر جسم الميلى.

أي الذي إلخ: وإنما فسر به لفائدين، أحدهما: أن التحريد من الشيء يقتضي سبق وجوده كما هو انتبادر، فلا يصدق التعريف إلا على ما حرد عن العامل بعد دخوله، لكن ما كان عدم وجود العامل لازمًا للتحريد، فأراد من التحريد عدم وجوده من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللزم، وثانيهما: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في =

(١) لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة كما يقتضيه مقابلته للصفة؛ لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة، مثل: 'ضارب' في 'ريد ضارب' محمول على ريد. (عبد الغفور)

(٢) أي بلا تأويل نحو: ريد قائم، 'أو تقديرًا' أي تأويلًا، فإن قوله: 'أن تصوموا' ليس باسم لفظ، لكن في تقدير الاسم وتأويله، و'أن تصوموا' في تأويل صيامكم، والمصنف إليه حارج، وكذلك قوله: "نسمع بالمعيدي خير من أن تراه" في تقدير سماعك بالمعيدي، وكذلك قولك: 'زيد قائم' قضية، وقولك: الحيوان الناصق يتقل بقل قدميه في تقدير هذا اللفظ، فكان داخلًا في الاسم التقديري. (عت)

(٣) دفع هذا الكلام ما يرد على كلام المصنف من أن التحريد يقتضي سبق وجوده، فأشار إلى أن المراد اسلب، فلا يتقص نحو: 'ريد قائم' بأنه لا تجريد؛ لأنه لا عمل لفظيًا أصلاً ههنا، وكأنه جعل الإمكان مرلاً مرة الوجود، إذ به على أن الأصل لفظية العوامل، وعدل إلى المعنوي، فكان وحده، ثم حرد عنه. (ت)

عامل لفظي^(١) أصلاً،^(٢) واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي "أن" و"كأن"، وكأنه^(٣) أراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛^(٤) لئلا يخرج عنه مثل: بحسبك درهم، مسنداً إليه^(٥) واحترز به عن الخبر، وثاني قسمي المبتدأ.....
الباء رائدة

= سلب العموم بسبب إيراد العوامل بصيغة الجمع، لكن المراد عموم السلب إما باعتباره أن اللام أبطلت معنى اجمعية، فصار المعنى هو الجنس، وإما باعتباره أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقية المقام، وإنما أكد اللفي بقوله: "أصلاً" رداً على من رعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسح المبتدأ والخبر كـ "باب إن وأحواتها"؛ لئلا ينتقض التعريف بقولك: بحسبك ريد، وذلك لأن الدهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسح.

وكانه أراد إلخ: لأن الظاهر أن المؤثر لفظاً مؤثر معنى، هذا ما ذكره مولانا عند، فلا يرد حينئذ ما ذكر الفاضل السمع مولانا عصمت الله من أن هذا المعنى غير متبادر من العارة، ولا بد من حمل عبارة التعريف على المتبادر. وأجيب أيضاً بأن الحرف الزائد كالمعدوم، وبأن التجرد أعم من أن يكون حقيقياً أو حكيمياً، فلا يرد مثل: بحسبك درهم؛ فإنه لا تأثير له في المعنى، بل في اللفظ فقط؛ لأن معنى قولنا: 'بحسبك' وقولنا: 'حسبك' واحد، ولا بد من قيد آخر، وهو أن يكون عمل العامل محفوظاً؛ لئلا ينتقض بقولنا: 'إنما زيد مطلق'؛ فإنه لم يبق عمل 'إن' فيه بسبب 'ما' الكافة.

وثاني قسمي المبتدأ: لأنه قسم آخر من المبتدأ، والقسمان متباينان، فلا بد أن يختص به أي عن ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدأ؛ لأن المبتدأ مشترك لفظي بين هذين المفهومين، وليس للمبتدأ مفهوم يدرج فيه هذان القسمان، وقوله. 'مسنداً إليه' حال عن الضمير المستكن في 'انحرد'.

(١) يشير إلى أن التجريد عبارة عن عدم الوجود، فلا يقتضي سق الوجود، فإن اللام قد أبطل معنى الجمعية فيفيد عموم السلب لا سلب العموم. (جم)

(٢) أشار إلى أن المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب الكلي، لا رفع الإيجاب الكلي لما يتوهم من ظاهر الجمع أي العوامل (عت)

(٣) أحاب عن الإشكال سحو: "بحسبك درهم" أن المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثراً في المعنى؛ لأن ما ليس في المعنى مؤثراً في حكم العدم، فتعين المراد بالعامل اللفظي، والباء في محسبك زائدة لا أثر له في المعنى، فكانه لم يدخل فـ 'بحسبك' محرد عن العوامل اللفظية، فلا يرد ما قيل: إن هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام مفاد. (عل)

(٤) كما يكون مؤثراً في اللفظ. (ج)

(٥) حال ع الضمير في "انحرد" الراجع إلى الاسم. (عصمت)

الخارج عن هذا القسم؛ فإنها لا يكونان إلا مسندين، أو الصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن، أو جارية مجراها كقرشي^(٢٠١) الواقعة بعد حرف النفي ك"ما" و"لا".....
ولها وغير

أو الصفة: بالرفع عطف على "الاسم"، وكلمة "أو" لتقسيم المحدود، فلا ينافي التعريف، قال مولانا عبد: لفظة "أو" للانفصال الحقيقي، ومن قال: إنها لمنع الخلط دون الجمع لم يأت بشيء؛ لأن استحالة اجتماع القسمين بين، وأما امتناعهما، فلو ثبت كان بالاستقراء، قيل: التعريف يصدق على "قائم" في قولنا: 'أقائم أبوه زيد؟' مع أنه ليس بمبتدأ؛ لأن الأصل في المبتدأ أن يكون مسنداً إليه، فلا يصار إلى كونه مسنداً إلا لضرورة، وهذا لم يكن 'قائم' في 'أقائم أبوه زيد؟' مبتدأ؛ لاحتمال أن يكون خبراً لزيد.

وأجيب بأن "قائم" مبتدأ في جملة، وهي أقائم أبوه، بأن 'قائم' مبتدأ و"أبوه" فاعل به، والجملة خبر زيد، قيل: التعريف لا يصدق على اسم الفعل مثل: هيهات زيد مع أنه مبتدأ على اختيار المصنف، كذا في بعض الشروح، ويمكن أن يحاب بأن المرفوع حصص، وهو المبتدأ الذي كان متفقاً بينهم، أو يقال: إن إطلاق المبتدأ على اسم الفعل ليس على الحقيقة، فالتعريف يصدق على ما هو مبتدأ حقيقة. كقرشي: فإذا قلنا: أقرشي أنت؟ فقرشي مبتدأ وأنت خبره، فقرشي حار محرى الصفة؛ لأن معناه: رجل مسسوب إلى قرشي أو منتسب إلى قرشي، والمسبوب صفة.

الواقعة بعد حرف النفي إلخ: الأولى حذف "الحرف" و"الألف"؛ ليكون أحصر وأشتم؛ فيدخل هو بعد اسم النفي كـ'غير' وبعد اسم الاستفهام إلا أنه قال: "بعد حرف النفي" لشهرة وقوعها بعدها؛ لوقوعها بعده أكثر من غيره، وأما تخصيصه بالألف فلا أن ألفت الاستفهام أصل. قال بعض الشارحين: جميع أداة الاستفهام كـ: هل ومن ومتى وأين وكيف وأيا وكم مثل الهمزة في وقوع الصفة المذكورة بعدها، وذكر بعضهم أن غير الهمزة لا يقع بعدها تلك الصفة، فتحصيص الألف بما لأنه الأصل، وإما للاحتراز.

وبما شرط "بعد حرف النفي" أو ألفت الاستفهام" ليحصل الاعتماد، لا يقال: اسم الفاعل في أقائم الزيدان، لما اعتمد على الهمزة عمل في الزيدان، ومعمول النقط لا يكون خبراً؛ لأننا نقول: ولهذا جعل النحويون "الزيدان" في المثال المذكور ساد مسد الخبر.

(١) [فإنه في قوة مسوب إلى قرشي.] مسوب إلى القرشي؛ لكونه في تأويل المشتق. (عل)

(٢) وفي بعض النسخ: كقرشي قال الجمال: فإن قلت: إنما يحذف الياء من مؤث هذا الورن لا من مذكوره، وقرشي مذكر فكيف حذف الياء عن النسبة؟ قلنا: القياس عدم الحذف، لكن حذف منه شاذ، كذا في "الشافية".

أو ألف^(١) الاستفهام ونحوه كـ "هل" و "ما" و "من"،^(٢) وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش^(٣) يرى ذلك حسناً، وعليه قول الشاعر:

فخير^(٤) نحن عند الناس منكم^(٥)

كهل وما إلخ. قيل: التمثيل بـ 'من' لا يجوز؛ لأنه يصح أن يقال: من قائم أبوه؛ لأن قائم صفة سالحة لأن يكون خبراً لـ 'من' وما يصلح أن يكون خبراً لا يصح أن يكون مبتدأ؛ لأن خبر يكون مسدداً، فلا يصلح أن يكون 'قائم' مبتدأ و "أبوه" خبره، وأجيب بحل تمثيله بقولك: من ضارب ريد؟ عني أن يكون "من" مفعول لـ 'ضارب'، فصار مبتدأ ورید خبره، ثم إن ريد في قولك: 'المصنوع ريد' فاعل يسد مسد خبره، وليس خبره، فلا يرد المبع على قولنا: وما يصلح أن يكون خبراً إلخ.

فخير نحن إلخ: فـ 'خير' مبتدأ و 'نحن' فاعله؛ فإنه صفة، ولا يكون بعد حرف النفي والاستفهام قال السمع: فيه أن المفهوم من تحت اسم تفصيل الحصار كون فاعل اسم التفصيل سما ظاهراً في مسألة الكحل، فالمناسب هـ أن يجعل "نحن" مبتدأ و "مكم" مفسراً لمحدوف هو خبر، تقديره: فخير مكم عند الناس مكم، فمما حذف فسر نقوله: 'مكم'، فلو صح ما ذكره التعيين في مثل: 'أخبر ريد عند الناس مكم' كون ريد فاعلاً، فيتنقض قاعدة، فإن طابقت معرداً جار الأمران. وإليه أشار مولانا عصف أيضاً

أقول: المذكور في بحث الكحل أن اسم لتفصيل لا يعمل في سم مطهر الرفع بالفعالية إلا بشرائط مذكورة في بحث الكحل، ولكن يعمل في المضمحل بدون الشرائط المذكورة فيه، ثم بهم صرحوا أن مراد من الاسم الطاهر في بحث الكحل هو الاسم الطاهر العوي، وهو ما يكون نازلاً، ولم يكن مستتر، فـ 'نحن' في قوله: 'فخير نحن عند الناس مكم' ظاهر بهذا المعنى؛ لأنه ظاهر ملفوظ، لكن الشارح أزد من الظاهر الواقع في تعريف المسدأ معنى الاصطلاح في المقاس لتصميم؛ لأن الحمل على الطاهر وجب في التعريفات، وما ذكره اشرح في بحث الكحل من أن اسم لتفصيل يعمل في المضمحل بدون الشرط المذكور فيه، وهو المضمحل المستتر؛ لأن عمل اسم التفصيل ضعيف في المضمحل المستتر؛ =

(١) فذكر الألف للأصالة، ولا يحتمل أن مثل هذا لا اعتبار لا يناسب التعريف. (عبد الغفور)

(٢) [ومن وأين وكيف وكم وأيان. (عبد الغفور)] استفهاميتين نحو: ما صار ريد أي شيء ضارب ريد، ومن ضارب ريد أي شخص صار ريد. (ت)

(٣) وكذا الكوفيون جازوا رفع المصغة الظاهر من غير قبح عني أنه فاعل من غير عناد الاستفهام والنفي، نحو: 'قائم الزيد' كم يحورون نحو: 'في الدار ريد' أن يعمل الصرف من غير اعتماد. (عل)

(٤) معناه بالفارسية: بهتریم ما نزد آدمین از شما (نقا)

(٥) آخره: إنا الداعي المثلوث قال يا لا.

ف"خير"^(١) مبتدأ و"نحن" فاعله، ولو جعل "خير" خبراً عن "نحن" لفصل بين اسم التفضيل^(٢) ومعموله الذي هو

= لأنه لا يظهر أثره في اللفظ أصلاً، فلا يحتاج إلى انشراط في قوة العامل، وأما الصمائر البارزة؛ فإنه يظهر أثرها في اللفظ وإن كان صهور الأثر محلياً. فإذا عرفت هذا التفصيل فما ذكره الفاضل السبب بقوله: وفيه أن المفهوم من بحث إلح غير صحيح؛ لأن 'نحن' في المثال المذكور اسم ظاهر بالمعنى المذكور، وما ذكره من أن اسم التفصيل لا يعمل في الاسم الظاهر بالمعنى المذكور إلا إذا كان فرداً من أفراد الكحل، واسم التفصيل فيما نحن فيه ليس كذلك؛ لعدم الشرط المذكور في بحث الكحل، فكيف يصح أن يعمل "خير" في "نحن"؟ وبمكس الحواب بأن ما ذكره في بحث الكحل من اشتراط مذهب سيبويه، وكون الأخفش على مذهبه مما للسمع فيه محال.

ولو جعل إلح: حواب سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: "نحن" مبتدأ و"خير" خبره؟ تقرير الجواب: لو كان كذلك يلزم الفاصلة بالأحبي بين العامل والمعمول، وهو 'نحن'، لأن المبتدأ أحبي بيهما، والمعمول هو الطرف أعني "مكم" لا يقال: إن قوله: 'عد الناس' أيضاً معمول لقوله: "خير" فلم لم يجعله من الفاصلة المذكورة مع أنه مقدم عليه وأقرب بالعامل؟ لأننا نقول: كون قوله: 'عد الناس' معمولاً لاسم التفضيل ليس مما يحرم به؛ لأنه حاز أن يكون معمولاً لأمر آخر مبسوطة كان أو مقدراً، بخلاف قوله: 'مكم'؛ فإنه معمول لا محالة؛ لأن معناه: إما خير مكم عند الناس أي رعمهم، ويحتمل أن يكون تقديره: إما خير مكم، فيكون قوله: 'عد الناس' معمولاً لمقدر.

لا يقال: لا سبب أن يكون 'مكم' معمولاً لاسم التفصيل، بل هو مفسر، فيكون بالكسر، والمعمول هو مفسر بالفتح، فتقديره: فخير مكم نحن عند أساس مكم، فلا يرم الفاصلة بالأحبي حينئذ؛ لأن نقول: ساء كلامه - قدس سره - على انظاره؛ إذ التقدير خلاف المتبادر، وأجيب عن قول الشاعر بأنه شاذ

(١) إن قدر مبتدأ و'نحن' فاعله كما هو عند الأخفش يلزم إعمال الوصف غير معتمد ولم يشت، وإن قدر خير عن "نحن" المذكورة يلزم الفصل بين اسم التفصيل ومعموله الذي هو 'مكم' بأحبي هو 'نحن'، وهو غير جائز، فتعين أن يكون خير إما لمبتدأ محذوف أي 'نحن خير' ويكون 'نحن' المذكورة توكيداً للصمير المستكن في 'خير' أو مبتدأ مذكور، وهو 'نحن' المذكورة ويكون 'مكم' مفسراً لـ 'مكم' المحذوف، أي فخير مكم نحن، والمتنوب: المرجع، ومنه التنوين في أدان الفجر، وهو ترجيع قوله: 'الصلاة خير من النوم'، وهو صفة الداعي وأصل "يا لا" يا قوم لا فرار أو لا نمر، فحذف امسادی وما بعد لا النافية، والمعنى نحن خير عند الناس مكم إذا دعى داعي أساس المرجع صوته قال: يا قوم لا فرار. (حل الأبيات بعد ترحيم)

٢ الذي هو عامل ضعيف. (ح)

"من" بأجنبي،^(١) وهو غير جائز؛^(٢) لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلا؛^(٣) لكونه كالجاء رافعة لظاهر أو ما يجري مجراه،^(٤) وهو الضمير المنفصل؛ لثلا يخرج عنه نحو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ﴾^(٥) أَنْتَ عَنْ آلِهَيَّ يَا إِبْرَاهِيمُ* واحترز به عن نحو: أقائمان الزيدان؛ لأن "أقائمان" رافع لضمير عائد إلى "الزيدان"، ولو كان رافعا لهذا الظاهر

لكونه كالجاء: أقول: لا يقال: لا يحتاج إليه؛ لأنه إذا كان فاعلا فيكون معمولا، والمعمول لا يكون أجنبيا؛ لأننا نقول: أشار به إلى استبعاد كون الفاعل فاصلا أجنبيا؛ لأنه إذا كان كالجاء من الفعل، فكأنه لم يكن فاصلا أصلا، فعدم كونه فاصلا أجنبيا أولى، والجواب عنه بأنه لما كان الجزء في الواقع فقال كذلك، أو الجواب بأن ذكره أبلغ في المقصود مما لا يناسب الشارح المدقق.

رافعة لظاهر: حال من الضمير في "الواقعة" أو ما يجري مجراه بتقدير المعطوف، أو من ناب عموم الجاء، فيكون المراد من الظاهر ما يطبق عليه الظاهر، فأراد الشارح ابتداء من الظاهر المعنى الاصطلاحي، وهو المقابل للضمير، ثم عمم المعنى الاصطلاحي بأن كان ظاهرا حقيقة أو حكما؛ فإن الضمير المنفصل ظاهر حكما، وإنما لم يرد من الظاهر معناه اللغوي، وهو البارر أي الظاهر في اللفظ كما هو اختيار بعض الشارحين؛ لأنه لا ينبغي الخروج عن الاصطلاح ما أمكن. لا يقال: ما ذكره الشارح أيضا خروج عن المعنى الاصطلاحي؛ لأن ما ذكره معنى مجازي؛ لأننا نقول: كونه مجازيا باعتبار حمله على عموم الجاء ولا بأس به بعد ما حمله أولاً على المعنى الاصطلاحي.

أراغب إلخ: هذا كلام وقع عن والد حصرة إبراهيم عليه السلام عند كسره أي إبراهيم أصنامهم بالفارسية: آيا اعراض كنده، وردى گردانده أى تواردهاى من اى ابراهيم. رافع لضمير: عائد إلى "الزيدان"، ولا ينزى حينئذ الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة؛ لأن "الزيدان" متدأ مقدم رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم.

(١) أعني بـ"الأجنبي" ههنا ما لا يكون من حملة معمولات ذلك العامل. (ج)

(٢) ويجوز ذلك في العامل القوي نحو: زيدا كان عمرو ضاربا. (ح)

(٣) فإنه حينئذ يكون من معمولات "خير"، فلا يكون أجنبيا. (ح)

(٤) فاكتمى المصنف بالظاهر؛ لأن ما يجري مجراه في حكم المظهر، ولم يرد الشارح بالظاهر البارر كما أراد الرضي؛ لأنه عدول عن الظاهر. (عل)

(٥) معناه بالفارسية: آيا و میگرددانى توار آله، اى ابراهيم. (بقا) [أي قال أزر لإبراهيم: أتارك أنت عبادة آهي. (عل)]

لم يجر تثنيته^(١) مثل: زيد قائم مثال للقسم الأول من المبتدأ، وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي وأقائم الزيدان؟ مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام، فإن طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام^(٢) اسما مفردا مذكورا بعدها

لم يجر تثنيته: لأن من قاعدتهم أن الاسم الظاهر إذا كان فاعلا، سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا حيث يفرّد الفعل، بخلاف ما لو كان الفاعل ضميرا؛ فإنه حيث يوافق، فيقال: "زيد قام" و"الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا"، فالفاعل الضمائر الراجعة إلى الاسم المتقدم، وأما الضمائر حين كون الاسم مؤخرا عن الفعل تكون علامة لهذا الاسم الظاهر، أي علامة لفاعليته وليست فاعلة له، فيكون الريدان حيث مبتدأ وما قبله خبره، وقدم الخبر؛ لتضمنه الاستفهام، وقد جوز بعضهم توافق الفعل بالاسم الظاهر حين كونه مؤخرا عن الفعل فاعلا له، وهذا غير مشهور. فإن طابقت إلخ: بخلاف ما إذا لم يطابق شيئا أصلا، أو طابقت غير المفرد؛ فإنه حيث تعين كونها مبتدأ وخبراً نحو: "أقائم الزيدان" أو "قائمات الريدان" على ترتيب اللف والنشر، وإنما رجع الضمير في "طابقت" إلى الصفة مطلقا بدون كونها رافعة للظاهر لدفع سؤال، وهو أن الظاهر أن يكون الضمير راجعا إلى الصفة المذكورة التي كانت رافعة للظاهر، فإذا كان راجعا إليها، فلا يجوز فيها الأمران، بل أمر واحد، وهو كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، ولا يجوز العكس؛ لاعتبار التجرد عن العوامل اللفظية في المبتدأ. ولقائل أن يقول: إن الضمير المذكور إما راجع إلى الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر أصلا، أو راجع إلى الصفة التي هي رافعة للظاهر في الجملة، وإن لم تكن رافعة للظاهر في بعض الأزمان كما في صورة المطابقة، إن كان الأول كما هو ظاهر كلام الشارح، فبقي الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر بلا بيان في جانب المبتدأ حيث لم يعلم حالها بأنها تقع مبتدأ أم لا، وإن كان الثاني فصح كلام المصنف ولا يتوجه السؤال المذكور عليه.

فيصح أن يكون الضمير المذكور راجعا إلى الصفة المذكورة التي هي رافعة للظاهر إلا أن يقال: إن كون الضمير راجعا إلى الصفة مطلقا بدون كونها رافعة للظاهر معناه أن الضمير راجع إليها مع قطع النظر عن كونها رافعة للظاهر، أي كونها رافعة للظاهر ليس في النظر وإن كانت رافعة في بعض الأزمان، ويمكن الجواب باختيار الأول بأنه لو بقي تلك الصفة التي لا يكون رافعة للظاهر بلا بيان، ولم يعلم حالها لا بأس به؛ لأن كثيرا من المسائل في علم النحو لا يستفاد من هذه النسخة، وفيه تأمل، قيل: هذا يشكل بقولنا: ﴿أَرَأَيْتُ أَنتَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ﴾ (مريم: ٤٦) -

(١) [أي تثنية "أقائم" على اللغة المشهورة. (عبد الغفور)] لما تقرر أن الصفة كالفعل في أنه إذا ثني الفاعل أو جمع لم يش ولم يجمع. (عل)

(٢) دفع بهذا الكلام ما يحتلج في القلب من أن ضمير "طابقت" إن كان راجعا إلى الصفة مطلقا لزم جواز الأمرين في مثل: "قائم زيد"، وهو باطل، وإن كان راجعا إلى الصفة المذكورة مع القيود، فيلزم جواز الأمرين مع كون الصفة رافعة للظاهر، وهذا أيضا باطل، وحاصل الدفع: أن الضمير ليس راجعا إلى هذا، ولا إلى ذلك، بل راجعا إلى الصفة المذكورة "بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام" ولا يعتبر فيه قيد "رافعة". (ت)

نحو: ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به عما إذا طابقت مثنى نحو: أقائمان الزيدان؟

أو مجموعا نحو: أقائمون الزيدون؟ فإنها حينئذ خبر^(١) ليس إلا،^(٢).....
أي إلا هو الصفة

= لأنه لو جعل "أنت" مبتدأ والصفة حيرا، فيلزم الفاصلة بالأجنبي بين العامل والمعمول، وهو المبتدأ - لأن ما لا يكون من معمولات العامل فهو أجنبي - والمعمول قوله: "عن أهلي".

ولقائل أن يقول: إن الفاصلة بالأجنبي لا يجوز إذا كان العامل ضعيفا كما سق في قوله: فحير نحن عند الناس منكم، وأما إذا كان العامل قويا كاسم الفاعل مثلا فلا سلم عدم جوازها، وكذلك يشكل بقولنا: أخير نحن عند الناس منكم، فإن "عند الناس" من معمولات الصفة، فلا يجوز أن يكون 'نحن' مبتدأ، وأيضا القاعدة المذكورة ينتقض بقولنا: أطالع الشمس؟ لأنه لا يجوز أن يكون "الشمس" مبتدأ والصفة حيرا، لأن الصفة مسندة إلى الضمير الراجع إلى "الشمس" لا إلى "الشمس"، وإلا يلزم أن يكون الصفة رافعة لظاهر مع أن المفروض خلافة، فإذا كان الصفة مسندة إلى الضمير، فلا بد من تأنيته بأن يقال: "أطالعة"؛ لأن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى الضمير الراجع إلى المؤنث العبر الحقيقي لا بد من تأنيته.

ويمكن الجواب عنه بأن الصفة مسندة إلى الشمس مع قطع النظر عن كونها رافعة لظاهر دليل رجوع الضمير المذكور إليها؛ فإن الفعل أو شبهه إذا أسند إلى المؤنث العبر الحقيقي لا يحى تأنيته، بل حينئذ لك الخيار، وأيضا ينتقض هذه القاعدة بقولنا: أقائم رجل؟ لا يصح أن يكون "رجل" مبتدأ؛ لأنه ككرة، ويتخصص الكرة بتقديم الخبر الظرف دون غيره. ويمكن الجواب عن جميع النقص تنقييد القاعدة المذكورة بقيد "إن لم يمنع مانع" كما اعتبر المصنف في تنازع الفعلين، واعتبره الشارح أيضا في قوله: 'والأصل في الفاعل أن يلي الفعل'، وفي قوله: 'أصل المبتدأ التقديم'.

ما قائم زيد إلخ: فـ"زيد" مبتدأ أو خبر، قيل: هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما حار وجه آخر انتفت الضرورة، وأجيب بأنه إذا جعل الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء فيتحقق الضرورة. فإنها حينئذ إلخ: أي ليس إلا حيرا، والمراد منه التأكيد؛ لأن "أقائم" مثلا لو كان متبدا، فكان رافعة لظاهر، مع أنه ليس كذلك على ما مر.

(١) أي ليس هو إلا الخبر، فحذف المستثنى؛ لظهوره، ولا يصح جمعه متبدا مسندا إلى التثنية أو الجمع، وإلا لم يصح تشيته وجمعه؛ لأن الصفة إذا أسند إلى الظاهر حكمه حكم الفعل المسند إلى الظاهر نحو: صرب الزيدان، ولا يصح "صربوا الزيدون" إلا على لغة نحو: يتعاقبون فيكم الملائكة، لكن إذا استعمل المصدر وأريد به معنى الصفة مثل: أعدل الزيدون؟ يجوز فيه الأمران؛ إذ لا يلزم المطابقة، بل يلزم عدم لمطابقة كما عرفت في شرح تعريف الكلمة. (ت)

(٢) أي ليس الصفة شيئا إلا الخبر، فحذف المستثنى، قال صاحب "المغني": وذلك بعد "إلا" و"غير" المسبوقين

بـ"ليس". (ح)

جاز الأمران^(١) كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبراً مقدماً عليه، فههنا ثلاث صور، إحداها: أقائمان الزيدان؟.....
 في تمام الجملة

كون الصفة إلخ: في تمام الجملة قيل: لم لم يحتسوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل 'أقائم زيد' واجتنبوا عن التباس المبتدأ بالفاعل في مثل: 'زيد قام' حيث لم يحور تأخير المبتدأ أحد ولم يقولوا: قام زيد؟ وأحيب بأن جوار الوجهين ليس إلا فيما كان كل واحد من الوجهين مخالفاً للأصل كما فيما نحن فيه؛ لأن في جعل 'زيد' في 'أقائم زيد' فاعلاً بخلاف أصل، وهو أنه يلزم أن يكون المبتدأ مسدداً مع أن الأصل في المبتدأ أن يكون مسنداً إليه، وفي جعله مبتدأ بخلاف الأصل آخر، وهو تأخير المبتدأ عن الخبر؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم فهما متساويان في مخالفة الأصل، فلا يسبق الدهن إلى أحدهما، والالتباس المحذور ليس إلا فيما إذا كان أحد الوجهين موافقاً للأصل؛ لأنه حينئذ يسبق الدهن إلى ما هو الأصل من غير معارض، فيورث التشويش والالتباس.

ويمكن تقرير الجواب بعبارة أخرى بأن الالتباس فيهما إذا كان غير المقصود أظهر من المقصود في مثل 'أقائم زيد' ليس كذلك؛ لوجود خلاف الأصل في كلا الوجهين، أما في صورة كون الصفة مبتدأ فلا أن الأصل في المبتدأ أن يكون داتاً ومسنداً إليه، أما في صورة كون الاسم مبتدأ فلا أن الأصل في المبتدأ التقديم، بخلاف ما إذا قيل: قام زيد؛ فإن فيه خلاف المقصود الذي هو فاعلية زيد أظهر من كونه مبتدأ، وقال مولانا عص في جواب الاعتراض المذكور: أقول: لا ضرورة في تقديم الخبر في 'زيد قام' حتى يرتكب الالتباس لأجل تلك الضرورة، وفي 'أقائم زيد' يجب تقديم 'أقائم'؛ لتضمنه الاستفهام وتعلق الاستفهام به، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه، فارتكب الالتباس ههنا للضرورة، لا يقال: فالضرورة قائمة في 'أقام زيد' مع أنه لا يحوز الالتباس فيه للضرورة؛ لأننا نقول: الضرورة مفقودة ههنا؛ لحوار 'زيد أقام'، بخلاف 'زيد أقائم' فتأمل.

فههنا ثلاث صور: و'أقائمون الزيدون' في الحكم مثل قولنا: 'أقائمان الزيدان' و'أقائم الزيدون' في الحكم مثل قولنا: 'أقائم الزيدان'، فالشارح أراد ذكر الصورة التي كانت محتلفة في الحكم لا يقال: بقي احتمال آخر، وهو أن يكون الصفة تشبيهية أو جمعا، والاسم مفرداً؛ لأننا نقول: هذا مجرد احتمال لا تحقق له؛ لأنه يجب توافق الصفة موصوفها

(١) لاستوائهما في مخالفة الأصل، فلا يسبق الدهن إلى أحدهما، بخلاف 'قام زيد' حيث لا يحور فيه إلا الفاعلية؛ لخلوها عن مخالفة الأصل، واستلزام حملها على الاستثناء تأخير المبتدأ عن الخبر، فلا يسبق الدهن إليه، بل إلى ما هو الأصل فيلتبس. (ج)

ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" مبتدأ و "أقائم" خبراً مقدماً^(١) عليه. وثانيتهما: أقائم الزيدان؟ ويتعين حينئذ أن يكون "الزيدان" فاعلاً للصفة^(٢) قائماً مقام الخبر. وثالثتهما: أقائم زيد؟ ويجوز فيه الأمران كما عرفت.

والخبر هو المجرد أي هو الاسم^(٣) المجرد^(٤) عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق^(٥)

ويتعين حينئذ إلخ. لأنه لو كان "أقائم" مبتدأ فلا يكون إلا مسنداً إلى "زيدان"، وقد مر أنه بمرد للعلل. أو شبهه إذا أسند إلى الاسم الظاهر مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وأيضاً يرم أن يكون "أقائم" حينئذ مسند إلى شيئين في حالة واحدة، أحدهما: الزيدان، والثاني: الصمير المراجع إلى الزيدان. أن يكون إلخ: لأنه لو كان "قائم" خبراً عن "زيدان" فم يبق المطابقة بين المبتدأ والخبر. الاسم المجرد. ولئن أن تقول: المرفوع المجرد إلخ؛ لأنه ذكر قسم المرفوع، فلا يصدق التعريف على 'يصرب' في 'يصرب زيد'؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور في مرفوعات، وعلى كلا التقديرين يكون في الكلام تقدير موصوف. لأن الكلام إلخ: فما كان الكلام فيها، فهو قال. "هو المرفوع المجرد" لكان له وجه وحيه، إلا أن انصف لما ذكر الاسم في تعريف المبتدأ، فتعنه اشرح، فقال: هو الاسم المجرد وما يقل: المرفوع المجرد، رعاية المطابقة، ولا يخفى أن هذا كلامه علة لعدم ذكر الاسم ههنا وذكره في تعريف المبتدأ واكتفائه ههنا فيه، فهذا الوجه أولى، وهو ظاهر، لأن ما ذكره الشارح أولى، لأنه يصير وحها لإيراد لاسم في تعريف المبتدأ أيضاً، وهو المراد ههنا.

فلا يصدق إلخ وكذا لا يصدق على 'يصرب' في 'زيد يصرب' مع أنه خبر، وما ذكره بعض الشارحين من أن ما قبل: "المراد من 'المجرد' في تعريفه هو الاسم المجرد، لإخراج 'يصرب' في 'زيد يصرب' بقرينة أنه في بحث الاسم، ليس بشيء؛ لأنه يرم منه خروج الخبر المحملة، لأن المحققين مهم ليسوا قائمين بتأويل

(١) دون العكس إلا على لغة: 'يتعاقبون فيكم ملائكة' (عموي)

(٢) ولا يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة الصمير المرجع. (عن)

(٣) حقيقة كان أو حكماً بأن يعبر عنه بالاسم، ليدخل فيه الخبر المحملة.

(٤) اعلم أن الشارح جعل اللام في قول انصف: 'المجرد' لام العهد، وهذا فسرته بقوله: "المجرد عن العوامل اللفظية" (نفا)

(٥) وقد اعترض على تعريف الخبر أن يصدق على 'يصرب' في 'يصرب زيد' مثلاً، ولما اعترض في تعريف الخبر الاسم المرفوع - بل هو أقرب - حرج عنه (ت)

على "يضرب" ^(١) في "يضرب زيد" أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم المسند به أي ما يوقع به الإسناد،

= الحملة بالاسم "ليس بشيء؛ لأن المصنف ذكر خبر الحملة فيما بعد، فذكره عملة الاستثناء، فخرج خبر الحملة عن التعريف غير مصر.

أنه المجرد المسند به إلخ: فإن العامل في المضارع أيضا معوي، وهو تحرده عن العوامل اللفظية، قيل: المراد بالاسم إما الاسم الحقيقي أو الأعم من الحقيقي والحكمي. إن كان الأول يرم أن لا يكون التعريف جامعا؛ فإنه إذا قيل: بعض الفعل الماضي ضرب، وبعض الحروف من، وبعض المهمل جسق، فـ 'ضرب' و'من' و'جسق' في الأمثلة المذكورة خبر، مع أن كل واحد منها اسم حكما، أما الأول والثاني فلأهما اسمان لضرب ومن، وهما فعل وحرف، وأما الثالث فلعدم كونه موضوعا لمعنى، فيكون اسمي حكما لا حقيقة. وإن كان الثاني فلا يرد القرض على عدم ادعية بأنه يصدق على "يضرب" في 'يضرب زيد'؛ لأنه داخل في التعريف؛ لأنه اسم حكمي يجعل "ضارب" موقع "يضرب" أو بالعكس؛ فإنهم جعلوا ذلك من الاسم الحكمي، وأيضا يلزم أن يكون قوله: "والخبر قد يكون جملة مستند كما؛ لأن الحملة اسم حكمي.

ويمكن الجواب عن الاستدراك بأن المصنف يحتمل أن يذهب إلى مذهب المحققين منهم؛ فإنهم يسوا قائلين بتأويل الحملة بالاسم، ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن المراد من التأويل بالاسم أن يكون اللفظ الذي هو مؤول بالاسم واحدا، والحملة متعددة لا واحدة، ويحاج عن 'يضرب' في 'يضرب زيد' باختيار الشق الثاني بأن المراد من اللفظ الواحد الذي هو مؤول بالاسم هو أن يكون متحدا باعتبار المقاد منه، والمعنى المقاد في 'يضرب زيد' غير المعنى المقاد من 'ضارب زيد'؛ لأن الحمل في الثاني — هو هو، بخلاف الأول، والحمل بامواطاة غير الحمل بالاشتقاق. أي ما يوقع إلخ: قال الفاضل السم. ولا يخفى أن المراد بالأمر الذي يوقع به الإسناد هو المسند، فلا فرق بحسب المعنى بين المسند به والمسند بدون 'به' إلا أنه ذكر؛ ليكون محتملا للاحتتمال الآخر الذي يذكره. أقول: الفاصل المذكور لم يطلع على مضمون كلام الشارح، وهذا صدر منه كلام من جملة ما لا يعي.

فاعلم أن المقصود من كلامه قدس سره — أن قوله: "به" متعلق بالإيقاع لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند، فحينئذ لا حاجة إلى قوله: "به" وإليه أشار مولانا عبد حيث قال: قوله: "أي ما يوقع به الإسناد" قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع إلخ وإشارة إلى أن قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر =

(١) وكذا لا يصدق على 'يضرب' في 'زيد يضرب'. (عبد الغفور)

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛^(١) لأنه مسند إليه لا مسند به، المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ، ولك أن تقول: المراد المسند به إلى المبتدأ، أو تجعل الباء^(٢) في "به" بمعنى "إلى"، والضمير المجرور راجعا إلى المبتدأ،.....

= كما في قولهم: ندار أو نسسل" أي لرم الدور أو انتسلسل. فقول الشارح دفع سؤال عن عبارة المصنف، وهو أن قوله: "نه" في قوله: "المسند به" مستدرك لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "مسند" بمعنى أسند بصيغة المجهول، فيه ضمير مستتر هو مفعول ما لم يسم فاعله راجع إلى المحرر، وهو الخبر، فيكون حينئذ قوله: "نه" لغوا لا فائدة فيه، وأما إذا كان قوله: "المسند به" من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر لا يتم حينئذ بدون قوله: "نه"، ثم إن الباء في قوله: "نه" ليست أو الاستعانة، وقوله: "يوقع" من باب فعل يعص، لا يقال: تعريف خبر ليس مباح؛ لصدقه على "ريد" في "ريد قائم"؛ لأنه المحرر عن العوامل القطعية مسند به "ي" ما يوقع بسبه الإسناد، "ح" لأننا نقول: امرد لسب القريب، فإن لفظ "قائم" في "ريد قائم" سب قريب لإيقاع الإسناد، بخلاف "ريد".

ولك أن تقول إلخ: أي المسند به الذي هو المبتدأ بقرينه أفعما ركبان متلازمان، كما أشار إليه بذكرهما معا في العنوان. أو تجعل الباء: عطف على "تقول"، قال الشارح في "الحاشية": وكان السكتة في تعبير العبارة أن لا يشته بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "نه" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. وحاصل ما ذكره في "الحاشية" أن السكتة في أن المصنف قال: "المسند به" تجعل الباء بمعنى "إلى" وم يقل: "المسند إليه" أنه هو قال كذلك بلزم الالتباس بين المسند إليه في تعريف المبتدأ، وبين المسند إليه في تعريف الخبر؛ لأنه يشوش الدهن في كون المسند إليه في تعريف خبر مثل المسند إليه في تعريف المبتدأ، فظهر منه أن لقوله: "نه" فائدة على تقدير حمل كلام المصنف على الحمل الثاني أي قوله: "أو تجعل الباء إلخ"؛ لأنه لو قيل: "إلى" موقع الباء في قوله: "نه" =

(١) يعني إذا قلت: "ريد" مثلا لم يكن هناك إسناد أصلا، فإذا قلت: "قائم" يحصل الإسناد في الكلام، ويوقع به، فيحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ إذ لا يحصل به الإسناد، وهذا تقرير كلامه، فالأسسب أن يقال بدل قوله: لأنه مسند إليه لا مسند به: "لأنه لم يوقع به الإسناد". ويحتمل أن يكون المراد المسند إلى المبتدأ وباء متعديا أو بمعنى "إلى"، وحينئذ يكون انقسام لثاني جارحا به، وقوله: "المعايير للصفة المذكورة" تأكيد. (عل)

(٢) قال قدس سره: وكان السكتة في تعبير العبارة أن لا يشته بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: "نه" فائدة، وإلا لا حاجة إليه. قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه. (عد العفور)

وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ، ويكون قوله: "المغاير للمصفة المذكورة" تأكيداً. واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء أي تجريد الاسم^(١) عن العوامل اللفظية؛ ليسند إلى شيء، أو يسند إليه شيء،.....

= يلزم الالتباس فقال: "المسند به" وجعل الباء بمعنى "إلى"، قال مولانا عرص: لا يلزم الالتباس لو قال: "المسند إليه" موقع 'المسند به' في تعريف الخبر؛ للفرق الواضح بينهما؛ لأن في المسند في تعريف الخبر ضمير مستتر راجع إلى خبر عني تقدير الحمل الثاني المذكور بقوله: "أو تجعل إلخ"، وهذا الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، وقوله: "به" ظرف متعلق بقوله: "المسند" وأما في تعريف المبتدأ يكون قوله: "إليه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "المسند"، وليس فيه ضمير حيثئذ. أقول: مراد الشارح من الالتباس هو الالتباس بحسب اللفظ لا الالتباس بحسب المعنى، وإليه يشعر صيغة تشبيهه لمساواة الاشتباه بالالتباس بحسب اللفظ؛ فإنهم أطلقوا الالتباس على معاني مختلفة كما لا يخفى على من تتبع في كلامهم.

وعلى التقديرين إلخ: كما يخرج به "يضرب" في "يضرب زيد"، قيل: إن "ضارب" في "زيد ضارب"، وفي "زيد ضارب أبوه" يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله لا إلى المبتدأ مع أنه خبر، وأجيب بأن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله، لا اسم الفاعل وحده، واسم الفاعل مع فاعله مسند إلى المبتدأ، ولكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أحري الإعراب على الجزء القابل للإعراب، وأجيب أيضاً المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه كما في "زيد حسم" أو إلى ضميره أو إلى متعلقه.

وفيه نظر، أما أولاً: فلأن "ضارب" لم يسند إلى شيء أصلاً؛ إذ الإسناد هو النسبة التامة، ونسبة ضارب إلى فاعله ليست تامة، وأما ثانياً: فلأنه يصدق على "يضرب" في "زيد يضرب أبوه" و"يضرب" في "زيد يضرب" و"يضرب" في "ريد أبوه يضرب" مع أنها ليست أحرازاً لزيد. تجريد الاسم: قيل: التجريد أمر عديم فلا يؤثر في شيء، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم، وليس بمؤثرات، والعدم الخاص يحوز أن يكون علامة.

ليسند إلى شيء: كما في الخبر والقسم الثاني من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول من المبتدأ، وإنما قال ذلك؛ ليخرج التجريد الذي يكون للعدد.

(١) إن قيل: التجريد عديم فلا يؤثر، فالأولى أن يفسر الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو إسناده إلى شيء، فننا: العوامل في كلام العرب علامات لتأثير المتكلم لا مؤثرات، والعدم الخاص يحوز أن يكون علامة، مع أن ما جعله أولى أمر اعتباري، فلا يصح أن يكون مؤثراً. (عبد الغفور)

فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر^(١) رافع لهما عند البصريين،^(٢) وأما عند غيرهم فقال بعضهم: ^{حبر أول} (٣) الابتداء عامل في المبتدأ ^{حبر ثان} والمبتدأ عامل في الخبر، وقال الآخرون: إن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر،^(٤) وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية. وأصل المبتدأ أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه^(٥) إذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً؛

كل واحد إلخ: إن قلت: فيرم الدور؛ لأن رفع المبتدأ يتوقف على الخبر وبالعكس، وهذا التوقف ثابت بهما مع كون المبتدأ والخبر متلازمين، ولا دخل لتلازمهما في ذلك التوقف كما لا يخفى، قلت: إن السبب والعلية عند الحاجة بمعنى العلامة، فحز أن يكون كل واحد منهما علامة لرفع الآخر. إذا لم يمنع مانع: قال الفاضل اسم: الأولى ترك هذا القيد؛ إذ عند وجود المانع إذا لم يكن الأصل تقديم المبتدأ لم يكن رتبة المبتدأ التقديم، فيلزم الإضمار قبل الذكر رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. أقول: هذا سهو ظاهر من الفضل المذكور؛ لأنه مدفوع بقوله: "لفظاً" في قوله: "التقديم على الخبر لفظاً"، فإذا لم يكن مقدماً عليه لفظاً فم يتحقق فيه هذا الأصل بحسب اللفظ، ولكن مرتبة اجوار حاصل فيه بسبب ذلك الأصل، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، وقد ذكرنا في بحث الفاعل، فتذكر. التقديم على الخبر: لأن احكم على الشيء بما يتصور بعد وجوده، فتقدم في الذكر؛ ليوافق الوضع الطبع.

(١) لطمه لهما على السواء. (عبد العفور)

(٢) واعترض عليه بأنه أمر عديم فلا يؤثر، وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات حقيقة، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعبر بضح أن يكون علامة لشيء آخر، وفسر الجزولي لابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقاً أو تقديراً للإسناد إليه، أو لإسناده لدفع الاعتراض المذكور (ت)
(٣) كالرخصري والجزولي، ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو الابتداء، ويحكى هذا عن أبي عني وأبي الفتح. (ت)

(٤) وهذا ما ذهب إليه الكسائي والفرء، وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه كما قال حنف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: هذا المبتدأ يرتفع بالصير العائد من الخبر إليه؛ لاشتراطهم الصير في الخبر الحامد أيضاً كما يجيء. (ت)

(٥) إشارة إلى أن الأصل يطلق على معاد، وهما بمعنى الأولى والأسب.

لأن المبتدأ ذات والخبر حال من أحوالها،^(١) والذات مقدمة^(٢) على أحوالها، ومن ثم أي ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم: في داره^(٣) زيد مع كون الضمير عائدا إلى زيد المتأخر لفظا؛

المبتدأ ذات إلخ: قيل: قد يكون المبتدأ صفة كما في القسم الأول من المبتدأ ولا يكون الخبر حالا من أحواله فيه مثل: المنطلق زيد، وأجيب بأن المراد أن الذات المنتصف بالاطلاق هو المسمى بزيد، فهو ذات والخبر حال من أحواله، وأجيب بأن المراد: أن المبتدأ ذات والخبر حال من أحواله في القسم الأول من المبتدأ عالما فيعتبر الغلبة في قوله: "والأصل في المبتدأ التقديم". قيل: هذا الدليل لو صح ينبغي تقديم الفاعل على الفعل، وأجيب بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية؛ لكونه عاملا في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغن عن الفعل، فأراد في الجملة المركبة منهما تميم الناقص بالكامل. ويمكن أن يحاب أيضا بأن تأخير الفاعل عن الفعل؛ لدفع الالتباس بالمبتدأ.

لا يقال: إن المبتدأ في قولنا: 'زيد قائم' هو لفظ 'زيد'، وهو ليس بدات، فكيف يصح قوله: "لأن المبتدأ ذات" وكذلك في الخبر؟ لأنا نقول: المراد أن مدلول المبتدأ ذات، ومدلول الخبر حال من أحوالها، فحينئذ ينبغي أن يكون الدال على الذات مقدما على الدال على الأحوال، ولا يرد عليه القسم الثاني من استدأ؛ لأن مدلوله أيضا ذات؛ لأن المراد من القائم في "أقائم الريدان؟" هو الذات المنتصف بانقيام، وليس "الزيدان" خيرا حتى يكون حالا من أحواله، بل فاعل يسد مسد الخبر. جاز قولهم إلخ: وإما لم يقل: في داره رجل؛ إذ لأحد أن يناقش في أصالة تقديمه؛ لوجوب تأخيره.

(١) هذا حكم أكثرى لا كلي. (ت)

(٢) وذلك لأن الخبر يجب أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها، وهذا يؤولون الإنشاء إذا وقع خيرا بالاسم نحو: زيد اضربه أي مقول في حقه ذلك، كذا قرره السيد المحقق في حواشي "المطول"، فالاسم الجامد إذا وقع خيرا لا بد أن يلاحظ على أنه حال من أحوالها فيؤول العلم الواقع خيرا في مثل: "هذا زيد" بمسمى زيد، فالمراد بالذات ما يعلم ويحبر عنه، لا ما يقوم بنفسه؛ لئلا يرد نحو: العلم حسن، فإن قيل: هذا الدليل جارٍ في الفاعل، فيبعي أن يقدم على الفعل أيضا قيل: إما لم يقدم؛ لوجود المانع، والمقتضي إما يعمل إذا لم يكن هناك مانع، والمانع هناك كونه عاملا، ومرتبة العامل التقديم على المفعول (عل)

(٣) يرد عليه أن جوازه لا يقتضي تقدمه عليه رتبة؛ إذ هو على تقدير المساوات أيضا حائر، وذلك ظاهر. (ت)

لتقدمه رتبة لأصالة التقديم، وامتنع قولهم: صاحبها في الدار؛ لعود الضمير إلى "الدار" وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز،

وامتنع قولهم إلخ: ونقائل أن يقول: إذا كان هذا التركيب ممتنعاً، فم يكن من قولهم؛ لأن كونه من قولهم يستدعي أن يكون مستعملاً بينهم، فحيث كيف يصح قوله: وامتنع قولهم إلخ؟ ويمكن الجواب عنه بوجهين، الأول: أن الامتناع ههنا معنى الصعف لا بمعنى المحال، أي هو قول غير فصيح؛ لأنه جور بعضهم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، فيكون مستعملاً بينهم، ولكن هذا الاستعمال ليس بين الفصحاء، والثاني: أن استعمال هذا التركيب باستعمال أحرائه أعني "صاحبها" و"في الدار".

قيل: امتناع هذا التركيب لا يتوقف على ذلك الأصل؛ فإنه لو لم يكن هذا الأصل لكان الإضمار قبل الذكر أيضاً، وأجيب بأن الأصل المذكور علة لحكم امتناع التركيب الثاني، وليس علة الامتناع التركيب الثاني نفسه، لأنه ممتنع في نفس الأمر، لكن الحكم به يتوقف على هذا الأصل، وأجيب أيضاً بأن الأصل المذكور علة المجموع من حيث المجموع لا علة كل واحد، وإليه يشعر عدم إعادة العلة في التركيب الثاني. وعلة المجموع حاز أن يكون باعتبار أحدهما

فإن قلت: مرجع الضمير في التركيب المذكور خبر، فهو مقدم رتبة على الضمير الذي هو المضاف إليه لامتداد، فيكون مقدماً رتبة على الضمير، فلم يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة وهذا مدفوع من كلام الشارح كما أشرنا إليه آنفاً، ويمكن الجواب أيضاً بأنه ليس رتبة الشيء أن يكون بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنهما في حكم كلمة واحدة، فلما كان المضاف متداً مقدماً على الخبر رتبة، فيكون الضمير الذي هو المضاف إليه لامتداد أيضاً مقدماً على الخبر، فيبرم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة.

وفيه نظر؛ لأن المضاف والمضاف إليه في حكم كلمة واحدة في الدلالة على المعنى؛ لأنه لا يتم معنى المضاف بدون لمضاف إليه، وليس هو في حكمه في جميع الأحوال، فحيث حاز تقدم الخبر على الضمير رتبة، وأجيب عن أصل الشبهة أيضاً بأن تقدم العلة أعني قوله: "ومن ثم" لحد الاهتمام بأن في المبتدأ التفسيد، لا للحصر أي لخصر العلة في الأحوال والامتناع.

وهو في حيز إلخ: هو المكان والموضع، وهذا لدفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون الخبر مقدماً على الضمير رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر رتبة، تقرير الدفع: أن كون الخبر مقدماً على ما وقع موقع الخبر رتبة غير معقول.

وقد يكون المبتدأ نكرة^(١) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى متصلة معيناً، والمطلوب المهم^(٢) الكثير الوقوع في الكلام إنما هو الحكم على الأمور المعينة،

وقد يكون إلخ: هذا أصل آخر للمبتدأ وكذلك قوله: "والخبر قد يكون جملة"؛ لأنه يفهم منهما أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وأن الأصل في الخبر أن يكون مفرداً، ولكن يفهم هذان الأصلان منهما على سبيل الكناية. قيل: الأولى إيراد الفروع، وهي قوله: "وإذا كان المبتدأ مشتملاً إلخ" وقوله: "وإذا تضمن المفرد إلخ" موضع هذين الأصلين؛ لأن هذه الفروع يتفرع بالأصل الأول من المبتدأ، فالمناسب أن يكون يليه كما وقع في العاقل حيث قال: "والأصل أن يلي فعله"، ثم قال: "فلذلك جاز ضرب غلامه إلخ"، ثم قال: "وإذا انتفى الإعراب إلخ".

وأجيب بأنه أراد أن يكون كل واحد من الأصول أن يلي صاحبه، وأن يكون كل واحد مما يتفرع عليه أيضاً كذلك، مع أن المتفرعات بعضها يتوقف على هذين الأصلين؛ لأنه قال: إذا كان الخبر فعل المبتدأ يجب تقديم المبتدأ عليه، فهذا يتوقف على معرفة الجملة؛ لأن الخبر إذا كان فعلاً للمبتدأ، فيكون جملة لا محالة، وأيضاً قال: "إذا كان المبتدأ نكرة" يجب تقديم الخبر عليه، فإثبات النكارة على المبتدأ يتوقف على معرفة النكرة، وإلى هذا أشار مولانا عبد، قال مولانا عص: إن ما ذكره عذر يشابه غدرا بالفارسية: فریب وباری داون؛ لأنه يجوز تقديم المتفرعات على الأصول كلها. ولا يخفى أن صورة العذر والغدر واحد، فأقول: ما ذكره مولانا عبد نكتة بعد إيراد الأصل الأول، فالقول بأنه جاز تقديم المتفرعات على جميع الأصول ليس على ما ينبغي كما لا يخفى.

(١) قال صاحب "الرضي": كان ترتيب الكلام أن يذكر بعد أصالة التقديم وجوب التقديم والتأخير، ثم يذكر تنكير المبتدأ، يعني كان الظاهر أن يقول: وجوب التقديم والتأخير أولاً؛ لتناسبهما بأولوية التقديم، ثم يذكر المواضع التي يكون المبتدأ فيها نكرة مخصصة، بل ينبغي أن تورد الجملة الخبرية قبل أصالة التقديم بالخبر المفرد، واعتذر بأن قوله: "وقد يكون المبتدأ نكرة" وقوله: "قد يكون الخبر جملة" يدل على أصالة التعريف، وأصالة الإفراد يجمع بين الأصول الثلاثة، ثم ذكر مباحث وجوب التقديم وجوب التأخير، وأيضاً قوله: "أو كان الخبر فعلاً له" فرع كون الخبر جملة، وقوله: "وإذا تضمن الخبر المفرد" كذلك، وقوله: "أو كان الخبر مصححاً له نحو: في الدار رجل" فرع تخصيص المبتدأ بتقدم الخبر الظرف، فلهذا ذكر أولاً مباحث التخصيص والخبر الجملة، ثم ذكر مباحث الوجوب. (ت)

(٢) المهم: على زنة المقر، يقال: أهمه الأمر إذا أدخله في هم وقصد، هكذا وقع في استعمال الفصحاء، وبه صرح صاحب "القاموس" وغيره، وبالفتح خطأ الأعاجم. (حق)

ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل إذا تَخَصَّصَتْ تلك النكرة بوجه ما^(١) من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص^(٢) يقل اشتراكها، فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى:
أو يرتفع واحتلالها

إذا تخصصت: قال مولانا عس: الأحصر الأوضح: إذا تخصصت بمثل ﴿وَعِنْدَ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ﴾ (الفرة ٢٢١). ومراد العاضل المذكور أنه لو قال: 'إذا تخصصت بمثل: ﴿وَعِنْدَ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وبمثل: أرجل في الدر أم امرأة وبمثل: ما أحد خير منك، وبمثل قولهم: شر أهر دا ناب إرخ' أي بمثل ولعبد مؤمن إلح فيما تخصص الصفة النفسية، وتخصص بالمتكلم، أو تخصص بالعموم إلا أن المصنف أراد أن يشير أولاً إلى وجوه التخصيص. إذ بالتخصيص إلح: أو يرفع اشتراكها، أو يكون الحكم بأقية الاشتراك حكم عني الأعس، فاندفع ما قيل: إن في قوله: "ما أحد خير منك" ليس قبة الاشتراك، بل رفعه بالكنية، لكن الظاهر أن يقال: إذ بالتخصيص يحصل فيه التعيين في الحممة أن يكون لتخصيص وجوه كثيرة، وفائدة الإشارة بذلك عدم انتشار الدهن أي دهن المحاطب إلى ما لا قصد إليه؛ فإن دهن المحاطب يتشتر بمجرد قوله: 'إذا تخصصت' إلى ما هو غير مقصود، وبعد ما علم المحاص أن للتخصيص وجوها كثيرة، فلا ينتشر دهنه إلى غير المقصود، لكن ذهن المحاطب ينتظر حينئذ إلى استفادته وجوه التخصيص، وهو من حممة قصد المحاطب، بخلاف ما ذكر الفاضل المذكور؛ فإن عدم انتشاره إنما يكون بعد استيفاء الأمثلة.

وإن قلت: ما الفائدة في عدم انتشار دهن المحاص؟ قلت: تصنيف انصاف هذ الكتاب إنما يكون للمتدئ، فمحاطب هه هو المتدئ، فلما سأل محل المتدئ أن يكون ذلك معلوماً له من أول الأمر قبل استيفاء الأمثلة، فإن اللائق محل استدئ هو أن يكون كذلك كما لا يخفى على من يراجع وجدانه، فلما لم ينتشر دهنه إلى ما هو غير مقصود قبل استيفاء الأمثلة بسبب ذكر قوله: "بوجه ما" فكان وجوه التخصيص معومة للمحاص حينئذ قبل استيفائها، ولكن لم يحصل العلم بوجوه لتخصيص له، وهو صاهر عند التأمل انصاف.

- (١) لفظة "ما" رائدة أو صفة، ولما كان لتخصيص محصور، في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل: ولعبد مؤمن إلح؛ لأن لفظة "ما" يسئ عن عدم الانحصار (عبد العمور)
- (٢) وهو عند الحاجة تقليل الاشتراك. وعند علماء المعاني التقليل أو رفع الاحتمال، ويجوز الكلام في الاشتراك بالتخصيص، فالتقليل ليس بطاهر، وقد يقال: كيف يجوز 'حيوان ناطق قائم'، ولا يجوز 'إنسان قائم' مع أن كليهما في مرتبة واحدة، وقد يقال: كيف يجوز 'السوق دار كدا' ولا يجوز 'سوق دار كدا' مع أن المعرفة باللام العهد الدهني في المعنى كالنكرة التي يقل اشتراكها؟ فتأمل. (ت)

﴿وَلَعَبْدٌ^(١) مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ^(٢)﴾ فَإِنَّ الْعَبْدَ مُتَنَاوِلٌ لِلْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ، وَحَيْثُ
 (أسقرة ٢٢١)
 وَصَفَ بِالْمُؤْمِنِ تَخْصِصَ بِالصِّفَةِ فَجُعِلَ مُبْتَدَأً، وَ"خَيْرٌ" خَبَرُهُ، وَمِثْلُ قَوْلِكَ: أَرْجُلٌ فِي
 الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ؛ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهَذَا الْكَلَامِ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا^(٣) فِي الدَّارِ

تَخْصِصَ بِالصِّفَةِ: قِيلَ: لَوْ كَانَ تَخْصِصُ الصِّفَةِ مُصَحِّحًا لَوُقُوعِ الْكَرَةِ مُبْتَدَأً، فَيَرْمِ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ فِي قَوْلِنَا:
 "إِنْسَانٌ حَسَّاسٌ" مُبْتَدَأً بِسَبَبِ ذَلِكَ التَّخْصِصِ؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: حَيَوَانٌ نَاطِقٌ قَائِمٌ، يَكُونُ الْحَيَوَانُ الَّذِي تَخْصِصُ
 بِالنَّاطِقِ مُبْتَدَأً وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: جَسَمٌ نَاطِقٌ، فَيَكُونُ الْجَسَمُ الَّذِي تَخْصِصُ بِالنَّاطِقِ مُبْتَدَأً، فَكَذَلِكَ "إِنْسَانٌ" فِي
 "إِنْسَانٌ حَسَّاسٌ" بَوُجُودِ التَّخْصِصِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَا لَمْ يَكُنِ التَّخْصِصُ الْفَرْدِي لَارْمًا فِي الْإِبْتِدَائِيَّةِ، فَتَخْصِصُ
 الْوَعْيِ مَوْجُودٌ فِي قَوْلِنَا: إِنْسَانٌ حَسَّاسٌ، كَمَا فِي "وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ"؛ لِأَنَّهُ فِيهِ التَّخْصِصُ الْوَعْيِي أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ مِنْ
 نَوْعِ الْمُؤْمِنِ لَا الْكَافِرِ، كَذَلِكَ الْإِنْسَانُ أَيْضًا مِنْ نَوْعِ الْحَسَّاسِ لَا الْغَيْرِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ التَّخْصِصَ الْوَعْيِي
 بِحَسَبِ الْمَعْنَى غَيْرُ كَافٍ فِي الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَلَا يَدْفَعُ فِيهَا مِنَ التَّخْصِصِ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، فَإِنْ قُلْتَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ قَوْلِنَا:
 إِنْسَانٌ حَسَّاسٌ مِنْ بَابِ التَّخْصِصِ بِالصِّفَةِ، فَهُوَ مِنْ أَيِّ بَابٍ؟ قُلْتَ: فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّخْصِصِ بِالْعُمُومِ؛ إِنْ لَا يَشُدُّ
 فَرْدَ مَا عَنْ هَذَا الْحُكْمِ كَمَا فِي "تَمَرٌ حَرِيرٌ مِنْ جَرَادَةٍ"؛ لِاحْتِمَالِ خُرُوجِ الدُّودِ عَنْهُ.

فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِخْلُجَ: لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَطَرِيقَ السُّؤَالِ حَيْثُ كَانَ نَوَاحٍ آخَرَ نَأَى يَقُولُ: أَرْجُلٌ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ
 بِالْهَمْزَةِ وَأَمَّ عَنِ التَّعْيِينِ، فَالْمُبْتَدَأُ تَخْصِصَ فِيهِ يَعْلَمُ الْمُتَكَلِّمُ أَنَّ هَاجِءَ مِنْ عَدَمِ الْعِلْمِ بِصِفَةِ الْعِلْمِ، وَمَا قَالَ مَوْلَانُ
 عَصْرٍ: وَتَبَعَهُ الْفَاضِلُ السَّمُّ مِنْ أَنَّ عِلْمَ الْمُتَكَلِّمِ غَيْرُ كَافٍ فِيهِ، بَلِ التَّخْصِصُ الْمَعْتَبَرُ هُوَ التَّخْصِصُ عِنْدَ الْمُحَاطَبِ؛
 لِيَفِيدَ الْحُكْمَ، وَإِلَّا فَالْمُتَكَلِّمُ عَالِمٌ بِالَّذِي حَكَمَ، مُدْفَعٌ بِقَوْلِهِ: فَيَسْأَلُ الْمُحَاطَبُ عَنْ تَعْيِينِهِ إِخْلُجَ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ هَذَا
 يَشْعُرُ أَنَّ الْمُحَاطَبَ أَيْضًا عَالِمٌ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ تَعَدُّ الْإِنْسَانِ فِي بَيْتٍ مِثْلًا يَسْتَلْزِمُ عَرْفًا عِلْمَ الْمُحَاطَبِ =

(١) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدھا، والعبد في اللعبة: ما من شأنه العادة والانقياد سواء انقاد
 بالفعل أو لا. (محرم)

(٢) أي نكاح عبد مؤمن أفجع من نكاح عبد مشرك؛ لأنه مشوب بالضرر فيحرم، فالعبد الإنسان المملوك والمشرك
 الكافر، وقيل: المشرك الميثب لإلهين، فلم يكن أهل الكتاب مشركاً وإن كان كافراً. (حر)

(٣) فأحدهما معنوم للمتكلم لا على التعيين؛ لدلالة اضمرة وأم، والمحاطب يعلم بهذا الكلام أن أحدهما معلوم
 للمتكلم، فأحدهما يتخصص عند المخاطب بهذه الصفة أعني العلومية للمتكلم، وكل واحد من الأمرين المتعابرین
 محتمل عند المتكلم، ويعلم المخاطب بكل واحد منهما بالصفة المحتملة، فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
 عند المخاطب، والثاني وإن لم يكن مبتدأ، لكنه معطوف عليه، فهو في حكم المبتدأ، فصح قول الشارح: فكل
 واحد منهما تخصص بهذه الصفة. (ت)

فيسأل المخاطب^(١) عن تعيينه، فكأنه قال: أي من الأمرين المعلوم^(٢) كون أحدهما في الدار كائن^{حري} فيها، فكل واحد^(٣) منهما^(٤) تخصص بهذه الصفة، فجعل "رجل" مبتدأ،^(٥) و"في الدار" خبره. ومثل قولك: ما أحد خير منك؛ فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت؛^(٦،٧).....

= بوحوده فيه، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحاب عنه بأنه يرم من علم المتكلم بكون أحدهما في الدار تخصيصه عند المخاطب أيضا؛ فإن المخاطب يعلم حيث أن المبتدأ هو الرجل الذي صح تعلق علم المتكلم بكونه في الدار، فاستدأ فيه تخصص بالصفة لمقدرة، وهي 'المعلوم'؛ لأن قوله: 'أرجل في الدار' في تأويل 'أي من الرجل إلخ'. وأيضا ما ذكره المحشي المذكور من أن علم المتكلم غير كاف فيه، بل التخصيص المعتبر إلخ ليس شيئا؛ لأن المقصود ههنا هو قلة الاشتراك الحاصلة بالتخصيص، وهي حاصلة بمجرد تخصيص النكرة بعلم المتكلم، وهو ظاهر قوله: "فجعل مبتدأ" عسى جعل كل من الأمرين مبتدأ، وهما الرجل والمرأة، وإن قلت: المرأة لا يصح أن يكون مبتدأ؛ لأنه معصوف على استدأ، والمعصوف على المبتدأ لا يكون مبتدأ كما لا يكون المعصوف عسى =

(١) إذا سأل المتكلم المخاطب بـ"أم" والهمزة عن تعيينه يعلم المخاطب أن المتكلم يعلم أن أحدهما في الدار، فحصل التخصيص عند المخاطب أيضا، فلا يرد ما قيل: إن هذا التخصيص عند المتكلم، والنافع التخصيص عند المخاطب. (علوي)

(٢) صفة مسية لرجل وامرأة، فتخصص كل واحد هذه الصفة، وكون المعلومات صفة لأحد لا يمنع منه. (ج)

(٣) فيه أن هذا التخصيص متف في مثل 'أرجل في الدار'، فيسعى أن يمنع الانتداء مع أنه صحيح. (عبد العفور)

(٤) أي من الرجل والمرأة. (عصمت)

(٥) فالمبتدأ هو كل واحد منهما المعلوم بكون أحدهما في الدار، فكأنه قال: كل واحد من رجل وامرأة لمعلوم بكون

أحدهما في الدار مهما في الدار، والأولى أن يجعل المبتدأ أحد مهما؛ لأنه المبتدأ في الحقيقة يسأل عن تعيينه. (عل)

(٦) فالمراد بالتخصيص في قوله: 'إذا تخصصت' أعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى الاحتمار أصلا كما في

"ما أحد خير منك"، فإنه إذا نفى عن كل واحد من الناس أن يكون خيرا من المخاطب لم يبق احتمال واشتبه

لسماع، وإنما يحصل الاحتمار والاشتباه إذا أراد واحدا من الجماعة من غير يقين، كما في النكرة الواقعة في الإثبات

كـ "رجل"؛ فإنه يحتمل أن يكون ريذا وعمرا وغير ذلك، أو من وجه دون وجه كما في 'لعد مؤمن'. (علوي)

(٧) يعني أن المراد بالتخصيص ههنا التعيين لقطع الاحتمالات أو تقلييلها. (عبد العفور)

فإنه لا تعدد في جميع الأفراد،^(١) بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: ثمرة^(٢) خير من جرادة،^(٣) ومثل قولهم: شر أهر ذا ناب؛ لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل؛

= الفاعل فاعلا ولا المعطوف على المفعول مفعولا، قلنا: المراد من المبتدأ هو المبتدأ حقيقة أو حكما، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما، ولك أن ترجع الصمير في قوله. "جعل" إلى الرجل لا إلى كل واحد منهما كما هو الظاهر. فتعينت وتخصصت: فظهر من هذا القول أن التخصيص المفسر بقلة الاشتراك بمعنى التعيين في الجملة؛ لأن قوله: "تخصصت" في دليل التفريع إلا أن تفسيره بقلة الاشتراك حكم على الأغلب كما ذكرنا، فحينئذ اندفع ما ذكرنا في قوله: "إذ بالتخصيص يقل اشتراكها إلخ".

فإنه لا تعدد إلخ: أي يتفي الاشتراك باعتبار الوارد في صورة النفي، مثل: ما أحد خير منك، فكأنه قال: ما هذا الأحد خير منك، بخلاف ما إذا قيل: "أحد خير منك" بدون النفي؛ فإنه صادق على كل واحد من الأفراد. واعلم أن لفظة "ما" في قوله: ما أحد خير منك رائدة نافية، ولا تكون بمعنى "ليس"، وإلا لوجب أن يقال: "ما أحد خيرا منك" بالنصب في "خير" كما يكون لفظة "ما" في قوله: "بوجه ما" زائدة؛ لإفادة العموم.

تمر خير: أي جس التمر خير من جرادة، لا ثمرة واحدة من هذا الجنس، حتى يكون نكرة، ولو قرئ: "ثمرة خير من جرادة" بالتاء أيضا يصح؛ لأن معناه حينئذ: كل فرد فرد من التمر خير من جرادة.

بما يتخصص به إلخ: وهو تقدم الحكم؛ لأن الفعل متقدم على الفاعل قطعا، وقوله: "إذ يستعمل في موضع ما أهر إلخ" عنة "لشبهه به" أي لشبه قوله: "شر" بالفاعل، أي بالفاعل النكرة؛ فإن المراد بالفاعل ههنا هو الفاعل النكرة، ومعناه: أن قوله: "شر أهر ذا ناب" يستعمل في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر" أي العرب يستعمل هذا =

(١) خلاصة هذا الوجه جار فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة؛ فإنه لا تعدد فيها، بل هي أمر واحد. (عند العمور)
(٢) فإن فيه معنى العموم؛ لأن الطبيعة الثمرية تقتضي التفضيل على الطبيعة الحارادية، فيعم الحكم كل فرد، ولأن العبارة لما لم تدل على خصوص فرد كان المناسب أن يراد الجمع؛ حذرا عن الترجيح بلا مرجح، كما قالوا في لام الاستغراق في المقام الخطائي. (عند العمور)

(٣) فإن المراد بحسب الاستعمال كل فرد من أفراد الثمرة على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة، روي أن أهل حمص أصابوا جرادة كثيرة، وكانوا محرمين، فسألوا عن كعب الأحبار، فأوجب عليهم في كل جرادة درهما، فقال عمر رضي الله عنه: أرى دراهمكم كثيرة يا أهل حمص! ثمرة خير من جرادة. يعني لو تصدق ثمرة مكان جرادة حار. (عنوي)

لشبهه به؛^(١) إذ يستعمل^(٢) في موضع "ما أهر ذا ناب إلا شر"، وما يتخصص به
 الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: "قام"^(٣)
 علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام، فإذا قلت: "رجل"، فهو في
 قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام. واعلم أن المهر للكلب بالنباح المعتاد
^{عادت}

= التركيب أي "شر أهر ذا ناب" في معنى 'ما أهر ذا ناب إلا شر'، فيكون 'شر' في قوله: "شر أهر ذا ناب"
 فاعل لـ "أهر" في قوله: "ما أهر ذا ناب إلا شر"
 قبل ذكره إلخ: وإيراده لبيان التخصيص على الوجه الأتم، ولا يتخصص به الفاعل بعد ذكره أيضا، وأيضا
 بعد ذكره ليس ما يتخصص به الفاعل، وهو صحة كونه محكوما عليه بالقيام هو كونه محكوما بالفعل.
 صحة كونه إلخ: أي ما يتخصص به الفاعل هو تقدم الحكم.
 إذا قلت إلخ: أي إذا قيل: "قدم" علم منه أن ما يذكره بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام لا بالنعوذ،
 فحصل التخصيص بتقدم الحكم، وبه حصل قوة الاشتراك وكذلك إذا قلت: "ما أهر ذا ناب"، فالمحاصب
 مستطر أن المتكلم يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالإهرار، فإذا قلت: 'شر'، فكأنه قيل: شر موصوف
 بصحة الحكم عليه بالإهرار أي الشر المهر.
 أن المهر إلخ. وإيراد هذا القول لأجل أن لتركيب معيين، أحدهما: باعتبار معنى المعتاد للكلب، وثانيهما:
 باعتبار معنى غير المعتاد له، وعلى الأول يصح التخصيص بمعنى قوة الاشتراك، وعلى الثاني لا يصح، فعلى الأول
 يصح الحصر الإضافي استبعاد من التركيب المذكور؛ لوجود جانب آخر، وعلى الثاني لا يصح الحصر الإضافي؛
 لعدم وجود جانب آخر له حيثئذ.

(١) أي لمشاھته إياه لكونه فاعلا معنى من حيث أنه كان في الأصل 'ما أهر ذا ناب إلا شر' على أنه يدل من
 لصمير المستكن في 'أهر'، والدل فاعل معنى، ثم قدم ليبيد الحصر؛ لأن تقدم ما حقه التأخير يوجب الحصر،
 والذي يدل على ذلك أنه يستعمل في موضع 'ما أهر ذا ناب إلا شر'. (عدي)

(٢) يعني أن الكلام محمول على تقدم والتأخير كما قالوا في "أنا عرفت". (عبد العفور)

(٣) يشير إلى أن التخصيص مقدم على الحكم؛ لأنه مرتب على مجرد ذكر الفعل من غير أن يعتد بإساده إلى
 شيء، والحكم - كون أحدهما محكوما به والآخر محكوما عليه - إنما يحصل بعد ذكر الطرفين واعتبار الإسناد
 بينهما، فمن قال: يتجه عليه أن هذا التخصيص يحصل بعد الحكم، فيقع بعد معرفته، إذ معرفته لا يكون بعد
 انتحاص، فهو لم يتصور معنى كلام الشارح قدس سره. (ح)

قد يكون خيرا كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شرا كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنباح غير معتاد يُتشاءم به،^(١) فيكون شرا لا خيرا، فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه: شر لا خير أهر ذا ناب، وعلى الثاني: لا يصح، فيقدر^٢ وصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب. وهذا مثل يضرب لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

ومثل قولك: في الدار رجل؛ لتخصيصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: "في الدار".....
التخصيص بطرف لسعة

قد يكون خيرا: أي الساح المعتاد قد يكون خيرا بالنسبة إلى المتكلم أي صاحب الكلب لا إلى الكلب نفسه، أما بالنسبة إليه فشر. حبيب: أي حبيب صاحبه لا حبيب الكلب. عدو: أي عدو صاحبه. القصر: أي الحصر الإضافي بالنسبة إلى الخير.

لا يصح: أي القصر بالنسبة إلى الخير؛ لما مر من أن الساح الغير المعتاد ليس إلا شرا بالنسبة إلى صاحبه، قيل: إما لا يصح القصر على التقدير الثاني إذا كان الخير والشر بالنسبة إلى صاحب الكلب؛ لأن الباح الغير المعتاد يتشاءم به بالنسبة إلى صاحبه لا محالة، وأما إذا كانا بالنسبة إلى الكلب نفسه يصح القصر على التقدير الثاني؛ لأنه جاز أن يكون الساح الغير المعتاد أيضا خيرا وشرا بالنسبة إلى الكلب نفسه؛ لأنه كما يرى الأمر الشر فيوجد منه نباح غير معتاد، فكذلك حار أن يرى الأمر الخير فيوجد منه نباح غير معتاد أيضا للتشويق.

لا يقال: حيث ينبغي أن يكون الخير والشر في الباح المعتاد أيضا بالنسبة إلى الكلب مع أنهما في الباح المعتاد بالنسبة إليه شر قطعاً؛ لأن بباحه لأجل أنه لا يعرفه، فيكون شرا بالنسبة إليه؛ لأننا نقول: حار أن يكون كل واحد فيهما خيراً بالنسبة إليه بأن كان ساحه عند مجيء الصاحب أو حبيه للتشويق.

فيكون: والمراد أنه على تقدير نباحه المعتاد تخصص الشر بتقديم الحكم، وعلى تقدير بباحه الغير المعتاد تخصص بالصفة المقدرة. وهذا: أي "شر أهر ذا ناب" مثل يورد لرجل قوي كديوان السطبان إذا أدركه أي أوقعه العجز في حادثة.

(١) بالفارسية: قال بد گرفت می شود بآن آواز. (بقا)

(٢) وذلك أن تقول: إن التنوين للتعظيم فلا حاجة إلى التقدير. (عبد الغفور)

عُلم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار، فهو في قوة التخصيص بالصفة، ومثل قولك: سلام عليك؛ لتخصيصه^(١) بالنسبة إلى المتكلم؛ إذ أصله: سلمت سلاما عليك، فحذف الفعل

بصحة استقراره إلخ: فإذا قيل: رجل، فكأنه قال: رجل موصوف بصحة الحكم عليه في الدار، فتقدم الخبر عليه في قوة التخصيص بالصفة، وكون التخصيص فيه لأجل أنه يجرح عنه الرجل الذي لا يكون موصوفاً بصحة هذا الحكم، فحينئذ يحصل قلة الاشتراك في "رجل". قيل: الدليل المذكور لو صح يرم أن يكون "رجل" في "قائم رجل" مبتدأ؛ لأنه إذا قيل: قائم علم أن ما يذكر بعده موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام، فإذا قيل: "رجل إلخ" أوجب بأن التخصيص بالظرف للتوسع فيه، ولا يجوز ذلك في غيره.

قال مولانا عس: وهذا الجواب لا يجدي نفعا؛ لأن الكلام في أن تقدم الخبر الطرف عليه كما يكون في قوة التخصيص بالصفة، كذلك تقدم الخبر الغير الطرف في قوة التخصيص بالصفة، فلا بد أن يكون "رجل" متدأ في "قائم رجل" أيضاً، إلا أن يقال: إن الكرة يقع متدأ فيما هو في قوة التخصيص بالصفة إذا كان الخبر ظرفاً. وما قيل: فالأولى لتخصيصه بتقدم الخبر الطرف - كما قال الشارح الهندي وغيره - مدفوع؛ لأنه اكتفى بالمثل، والاكتفاء بالمثل واقع في الكلام كما سبق في الأسماء الستة؛ فإن المصنف في الأسماء الستة اكتفى إلخ. فالشارح رعى جانب المصنف في الاكتفاء.

وقد قيل عن النقض المذكور: أنه فرق بينهما، فإن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" لا يكون نصاً في الخبر لاحتمال وقوعه متدأ، بخلاف في الدار؛ فإنه نص فيه، فيكون ما يذكر بعده نصاً في أنه محكوم عليه، فيكون في قوة اختصاص بالصفة. ورُدَّ بأن "قائم" في قولنا: "قائم رجل" ليس مبتدأ؛ لعدم دحوه في القسم الثاني من الابتداء، ولا هو في القسم الأول، لأن الصفة لا يكون مبتدأ إلا إذا كان معرفة كقولنا: المطلق زيد، وكذا القائم زيد. إذ أصله سلمت إلخ: وقوله: "سلاماً" مفعول مطلق، قيل: التخصيص بالمتكلم لا يجري في كل دعاء؛ لعدم حريانه في "ويل لك"؛ إذ ليس معناه، "ويلي لك" لعدم صحة المعنى؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، ولا "ويلك لك"؛ لعدم الفائدة، بل معناه. هلاك لك، فلا فائدة حينئذ لإيراد مثل في قوله: ومثل سلام عليك. وقد قيل: في تصحيحه بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب وهو الهلاك - على السبب، وهو دعاء الشر. فيكون تقديره: دعائي الشر لك، وإلى أحر الحار والمحروور، ولم يقل: عليك سلام؛ لأنه لو قدم الخبر يذهب =

(١) [لأن المصدر مسوب إلى الفاعل. (رح)] إن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى "ويل لك" ويلي لك، إلا أن يقال: المراد بالويل دعاء الشر؛ إطلاقاً لاسم المسبب على السبب. (عند العصور)

وعدل إلى الرفع؛ لقصد الدوام والاستمرار،^(١) فكأنه قال: سلامي أي سلام^(٢) من قبلي عليك،^(٣) هذا^(٤) هو المشهور فيما بين النحاة، وقال بعض المحققين منهم: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة، لا على ما ذكره من التخصيصات.....

= الوهم إلى النكرة؛ لأنك إذا قلت: "عليك" قل أن تقول "سلام"، رتب يذهب الوهم إليها. قيل: لا معنى لذكر "عليك" بعد ما وجد له "سلم" معمولاً، وهو سلاماً، وأجيب بأنه في الأصل: "سلمت الله" بدون ذكر "عليك"، فلما حذف الفعل مع متعقه وقصد الدوام ريد لفظ "عليك".

وعدل إلى الرفع: لأن النصب علامة لمفعول، فيدل على الفعل المقدر، وهو يدل على التحدوث والحدوث، وهذا غير مناسب بالمقام فعُدل إليه؛ فإن المرفوع متداً حينئذ.

فكأنه إلخ. إما قال: 'كان' بطريق الظن؛ لأن كونه بهذا المعنى على تقدير النصب طاهر؛ لوجود الفعل المقدر حينئذ، فيصح إرادة معنى المتكلم منه، وأم إرادة معنى المتكلم على تقدير الرفع، فإن هذا الرفع هو الرفع الذي جاء على موضع النصب، فيمكن أن يستفاد معناه على ما يستفاد من النصب، وإما فسر قوله: "سلامي بقوله. "سلام من قبلي" إشارة إلى أن المراد من "سلامي" ليس تعريف المضاف، وهو السلام، بل المراد تخصيصه، ويحتمل أن يكون تفسيره به؛ ليكون شاملاً لقولنا: "وإن لك" أي وإن من قبلي لك؛ لأنه لا معنى لقولنا: ويبي لك؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وقد مر تفصيله آنفاً، فتأمل.

هذا هو المشهور إلخ: وهو إشارة إلى الحكم بأن أسكرة يجب أن يتخصص حتى يقع مبتدأ، وحينئذ يكون قوله. "وقال بعض المحققين منهم إلخ" عديلاً له. مدار صحة الإخبار إلخ: فإن مخاطب لو كان جاهلاً بالنسبة صح الإخبار وإن كان المخبر عنه بكرة، كما في 'كوكب انقضى الساعة'، فقوله: "كوكب" مبتدأ، مع أنه بكرة، فإن به فائدة؛ لأنه أمر غريب يسمعون هذا الكلام من المتكلم ويتوجهون إليه، وإن كان مخاطب عالماً بما يصح الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة، مثل: ريد شيء؛ لأن من الأمور البينة أنه شيء.

(١) لأن النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث. (عبد الغفور)
(٢) أشار به إلى أنه ليس معرفة بتقدير الإضافة، بل بكرة محصورة كما كان كذلك عند النصب، وهو قد: فكأنه قال: سلام مني لم يحتج إلى التفسير. (ح)

(٣) إما فسر بذلك ليشعر أن "سلاماً" وإن تعين بالنسبة إلى المتكلم إلا أنه باق على بكارته، كما في جميع المصادر الواقعة معمولاً مصبفاً، فيصح وقوعه مثلاً لسكرة المحصورة. (عل)

(٤) أي القول بالتخصيص وهو جوبه عند تنكير المبتدأ حتى لا يحور الإخبار عن البكرة المحصورة، هو المشهور بين النحاة، وقال الرضي: اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب أن يكون المبتدأ معرفة، أو بكرة فيها تخصيص ما. (جم)

التي يحتاج في توجيهاتها^(١) إلى هذه التكاليف^(٢) الركيكة^(٣) الواهية، فعلى هذا يجوز أن يقال: كوكب انقضى الساعة^(٤)؛ لحصول الفائدة^(٥) ولا يجوز أن يقال: رجل قائم؛ لعدمه^(٦). وهذا القول أقرب^(٧) إلى الصواب.

حلوه عن التكاليف

ولما كان الخبر^(٨) المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد؛ لكونه قسما من الاسم،
والاسم كلمة مفردة

أقرب إلخ: قيل: لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ بِؤْمُرٍ صَرَّةٍ﴾ (القيامة: ٢٢) وقوله: يوم لنا ويوم علينا، وإرجاع الأمانة إلى المحصصات المذكورة تكلف.
ولما كان الخبر إلخ: فأرد الشارح من 'الاسم' في تعريف الخبر هو الاسم الحقيقي كما هو ابتداء في التعريفات بقرينة المقابلة؛ فإن الحملة من حيث هي حملة تقع حبرا عن ابتدأ بلا تأويلها إلى المفرد عند جماعة منهم، فالظاهر من بيان كلام المصنف أن يكون مذهبه على هذا اسما، ولهذا حمل الشارح كلامه على الوجه المذكور، ولا بد أن يعمم الاسم عن الحقيقي والحكمي في تعريف الفاعل والمتدأ؛ ليشتمل الحمل الواقعة فعلا أو مسداً، وأما في تعريف الخبر لا بد أن يراد من الاسم هو الحقيقي بقرينة المقابلة أعني قوله: 'والخبر قد يكون إلخ'.

(١) أي يحتاج في توجيهات أكثر التخصيصات إلى لتكاليف. (حم)
(٢) إشارة إلى التكاليف المذكورة في التوجيهات، أما توجيه 'ما أحد خير منك' فلا لأنه صرف لتخصيص عن المصطلح، وأما توجيه 'شر أهر دا باب'، فلا لأنه في تخصيصه لا يتخصص به الفاعل تعسف؛ لأن الفاعل يتخصص بتقدم الحكم، واحكم هها مؤخر، وكونه في الأصل مؤخر لا يجدي نفعا، وأما توجيه "في الدار رجل" فالتكلف ظاهر، وأيضاً المعنى ليس على ذلك، وأيضاً يستلزم حوار "في دره رجل"، وأما توجيه 'سلام عليك' فلا تكلف فيه إلا أن يعد تكلفاً دعاء كون المعنى في حال الرفع على ما كان عليه في حال نصب. (حم)

(٣) معنى الفصيحة الواهية، بالفارسية: ست. (نق)

(٤) بالفارسية: ستاره قدورين سعت. (نقا)

(٥) لعدم علم المحاطب بمحصول الانقضاء الساعة لكوكب. (حم)

(٦) لعلم المخاطب بمحصول القيم للرجل م. (ح)

(٧) لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ بِؤْمُرٍ صَرَّةٍ﴾ (القيامة: ٢٢) و﴿هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ﴾ (ق: ٣٠) وقوله: فيوم لنا ويوم علينا، إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى محصصات المذكورة تكلف. (عبد الغفور)

(٨) قد عرفت أن الخبر المعروف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر، فقوله: "والخبر قد يكون جملة" للإشارة إلى تقسيمه وكون إفراده أصلاً. (عبد الغفور)

فلم يكن الجملة داخلة فيه، أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً، فقال:
والخبر قد يكون جملة اسمية مثل: زيد أبوه قائم، وفعلية مثل: زيد قام أبوه، ولم يذكر
الظرفية؛ لأنها راجعة^(١) إلى الفعلية^(٢). وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها^(٣)
لا تقتضي الارتباط بغيرها،.....
محو ريد في الدار
لأنه كلام تام

= لا يقال: لم لم يجعل الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف الخبر بترك قوله: 'والخبر قد يكون جملة'؛
ليوافق بتعريف الفاعل والمبتدأ؟ أنا نقول: لما كان دلحجر الجملة لواحق لا بد من بيانها، فلهذا أفرده بالذكر،
فحيث لا يرد ما قال الفاعل السم وغيره من محشين: أن الاسم أعم من الحقيقي والحكمي في تعريف المبتدأ
والفاعل، فيكون في تعريف الخبر أيضاً كذلك، فيكون الجملة داخلة في الاسم الحكمي، فحيث كيف يستقيم
قوله: "ولما كان الخبر المعروف فيما سبق إح" وقيل: إن الخبر المعروف يجوز أن يكون مطلق الخبر، فقوله: "قد
يكون جملة" للإشارة إلى القسمة، وكون أفرادها أصلاً.

راجعة إلخ: بمعنى أنها نابعة عن الفعلية، قال مولانا عص: ولك أن تقول: لم يذكرها؛ لأنها سبقت غير مرة بل
متصلاً بهذه المسألة. معناه أن مثال الخبر الظرف قد سبق مثل: سلام عليك، وفي الدار رحل. أقول: مثال الخبر
الذي هو جملة فعلية أيضاً قد مر، مثل: شر أمر دا ناب، وكذا الخبر الذي هو جملة اسمية مثل: ﴿وَلَعَدَّ مُؤْمِنٌ
خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة: ٢٢١)، ويمكن أن يقال: الوجه بأن لا يكون صا في كونه جملة؛ لأن فيه خلافاً كما بين
نقوله: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة.

وإما لم يذكر الشرطية؛ لأنها داخلة في الاسمية والفعلية، مثل: ريد إن جاءك فأكرمه، فـ'زيد' مبتدأ وما بعده
خبره، فإن عند النحويين يكون لتالي قيداً لمقدم، فمعنى قولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالهـار موجود" هو
وجود النهار على تقدير طلوع الشمس، فتكون داخلة في الاسمية، وإذا قيل: فوجد النهار على تقدير
طلوع الشمس، فتكون داخلة في الفعلية حيثند.

(١) ولم يذكر الشرطية أيضاً؛ لأن الشرط عد أهل العربية قيد للجزاء كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية
ولو بالأحرى. (عد الغفور) (٢) لأن الظرفية إنما تكون إذا كانت مقدرة بفعل فتكون فعلية. (ت)

(٣) يعني أن الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها؛ لاستقلالها بالإفادة بخلاف المفرد، فإذا تعلق بشيء
يحتاج إلى عائد فلا بد في الجملة الواقعة حراً عن ابتداء من عائد، أي أمر يعود إلى المبتدأ بأن يكون عبارة عنه
أو مشتملاً عليه، كما في "نعم الرجل" على قول من يجعل اللام لاستعراق الحس، هذا يشمل الصمير وغيره،
كما ذكره ج. (عل)

فلا بد في الجملة^(١) الواقعة خبراً عن المبتدأ من عائد يربطها به، وذلك العائد إما
ضمير كما في المثالين المذكورين، أو غيره كاللام في نعم الرجل^(٢) زيد، أو وضع المظهر
موضع المضمر في نحو: ﴿الْحَاقَّةُ^(٣) مَا الْحَاقَّةُ﴾ أو كون الخبر.....
(الحاقة ١-٢) فإن الأصل ما هي

كاللام إلخ. لأنه للعهد على تقدير أن يكون 'نعم الرجل' خبراً عن 'زيد' مقدماً عليه؛ لأنه يحتمل أن يكون
'الرجل' فاعلاً لـ 'نعم'، و'زيد' خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد أي هو مسمى زيد. فلا حذشة حينئذ. قال
الفصل اسم: وفيه أن الجملة الإشائية لا بد من تأويله — 'مقول في حقه: نعم لرجل' كما هو المشهور، فيكون
الخبر مفرداً انتهى ما قاله الفصل المذكور. أقول: لم لا يجوز أن يكون المصنف على مذهب جمهور النحاة؟ حيث
دهوا إلى أن الإشائية صح أن يكون خبراً، بخلاف بعض النحاة — وتبعه السيد الشريف قدس سره — حيث قال: إن
الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس من أحواله إلا بالتأويل. مثلاً إذا قلت: زيد اضربه،
فصلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم، بيست من أحوال زيد إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في
حقه. ولهذا قال المصنف: "والخبر قد يكون جملة"، ولم يقيد بكونها خبرية، فلا مانع من أن يكون خبره.

الحاقة ما الحاقة: فقلوه: الحاقة مبتدأ ولقطة 'ما' مبتدأ ثان، وقلوه: "الحاقة" خبره، وهذا المبتدأ الثاني مع خبره
خبر المبتدأ الأول، وكذلك ﴿انقارعه ما بقارعه﴾ (الفرقة ١-٢). أو كون الخبر إلخ: قال الفصل السهم: قال
بعض المحققين: الأولى أن يقال: أو كون الخبر عين المبتدأ ليتناول قولنا: الشأن زيد قائم، ومقولي عمرو قائم
أقول: في هذين المثالين أيضاً يكون الخبر مفسراً للمبتدأ، وكذلك في "قل هو الله أحد" يكون الخبر عين المبتدأ،
وكون شيء مفسراً لا ينافي العينية كـ 'استحارك' في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّ أَحَدٍ مِنْ مُنْشَرَكِينَ﴾
(سورة ٦) وإليه يشير ما قاله المحشي حيث قال: قوله: أو كون الخبر تفسيراً للمبتدأ، قيل: لا حاجة إلى العائد
إذا كان الخبر عين المبتدأ، كما في أمثال المذكور وقولك: 'مقولي زيد قائم'، فما قالوا: إن الخبر إذا كان عين
المبتدأ لا يحتاج إلى العائد، معناه: أنه لا يحتاج إلى ما هو خارج عن الخبر بأن لم يكن حالاً من أحوال الخبر،
وكون الخبر مفسراً له وكونه عياله حال من الأحوال، فلا إشكال.

ثم اعلم أن حمل التركيب في "قل هو الله أحد" مثل قوله: 'الحاقة ما الحاقة' بأن يكون "هو" مبتدأ، و"الله" مبتدأ
ثان، و"أحد" خبره، والمبتدأ الثاني مع خبره خبر المبتدأ الأول. لا يقال: المبتدأ يكون مجرداً عن العوامل اللفظية، =

(١) وكذا لا بد في المفرد إذا كان مشتقاً أو جامداً مؤولاً بتأويل المشتق. (عبد العصور)

(٢) عني تقدير أن يكون المحصوص بالمدح هو زيد مبتدأ، وجملة 'نعم الرجل' خبراً عنه مقدماً عليه. (عت)

(٣) معناه الفارسية: ساعتي كه ثابت وواجب است آمدن ایشان. (نقا)

تفسيراً للمبتدأ، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١).
(الإحلاص ١)

وقد يحذف العائد إذا كان ضميراً^(٢) لقيام قرينة، نحو: البُرُّ الكُرُّ بستين درهماً، والسَّمْنُ منوان بدرهم، أي الكر منه ومنوان منه، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسعر غيرهما. وما وقع ظرفاً أي الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جاراً ومجروراً^(٣).....

- وهو ليس مجرداً عن العوامل اللفظية؛ لوجود العامل الذي هو 'قل'؛ لأن نقول: 'هو ضمير مرفوع مفصل، فلا يصح جعله مفعولاً؛ لأن فاعل الأمر مستتر، أو نقول: قوله: 'قل هو الله أحد' حملة مستقلة، وجزء الجملة لا يعمل في جزء حملة أخرى.

إذا كان ضميراً: معناه: أن العائد إذا كان ضميراً قد يحذف، وقد لا يحذف، ولكن حذفه قياسي إذا كان محروراً بـ"من" في الحملة الاسمية، وكان جزء الخبر الذي هو مبتدأ الثاني جزءاً من مبتدأ الأول كما في المثالين المذكورين؛ فإن 'الكر' و"منوان" بعضاً من البر والسمن، وإنما حذف الحار والمحروور للتخفيف. لا يقال: لا يحتاج إلى تقدير العائد؛ لأن الألف واللام عائد؛ لأننا نقول: التعريف غير مقصود كما في.

ولقد أمر عبي اللثيم يسي

ولهذا يحتاج البائع إلى ذكر الضمير. وإلا لم يتحقق البيع إلا أن يكون العائد غير مقصود، فهو أول الكلام فالملخص ما سذكر. البر الكر: لا يقال: م لا يجوز أن يكون اللام في الكر عائداً؛ لأننا نقول: اللام للعهد بما يكون عائداً في المدح أو الذم دون في غيرهما، قال - قدس سره - في "الحاشية": الكر دوازة شربار (مذهب). قال محمد المحشي: الكر ثمان عشرة وسقا، والوسق ستون صاعاً، والصاع أربعة أمداد، والمد الم.

أي الخبر إلخ: وهذا التفسير يحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الاصطلاحي؛ لأن بعضهم جعل 'الطرف' اسماً لكل من الظرف والجار والمجرور اصطلاحاً، ويحتمل أن يكون من قبيل التفسير على المعنى الحقيقي؛ لأن إطلاقه على الجار والمحروور مجاز. وإن قلت: حينئذ يلزم اجمع بين الحقيقة والمجاز في قوله: 'وما وقع طرفاً'، قلت: المراد من الطرف المعنى العام، وهو ما يطبق عليه الظرف، ويحتمل تفسيره على أن يذكر الأصل ويترك فرعاً بالمقايسة.

(١) حر للمبتدأ الثاني، يعني "الله"، والجملة خبر للمبتدأ الأول، يعني "هو" ضمير الشأن.

(٢) وذلك الحذف قياسي إذا كان محروراً بـ"من" في حملة اسمية يكون المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول؛ لأن جزئيته تشعر بالضمير. (عبد الغفور)

(٣) فإنه يوافق الظرف في الأحكام (عبد العصور)

فالأكثر من النحاة - وهم البصريون^(١) - على أنه أي الخبر الواقع ظرفا مقدر أي مؤول^(٢) بجملة بتقدير الفعل^(٣) فيه؛ لأنه إذا قدر فيه الفعل يصير جملة، بخلاف ما إذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل - وهم الكوفيون -

على أنه. وإنما قدر احار؛ ليكون الخبر مرتبطا ومحمولا على المتدأ. وهو قوله: 'فالأكثر'. أي هم كائون واقعون عليه. قال مولان عص: ولو جعل المحدث مصفا إلى المبتدأ - أي حكم الأكثر أنه مقدر بجملة - لكان أحق. أقول: المتعارف بينهم أن يقولوا: 'إن هذا النحوي ذهب على هذا؛ لأنه حكم على هذا. ثم لواء في قوله: 'فالأكثر' تنصص المتدأ معنى الشرط، فإن 'ما' في 'ما وقع' موصولة أو موصوفة.

أي مؤول: أي ليس المقدر معنى المفروض، ولا معنى المقدر المقابل لمدكور؛ لأن الخبر وهو 'في الدر' مذكور، أو لأن التقدير يلزمه التأويل والصرف عن الظاهر. بتقدير الفعل: وهو من الأفعال العامة غالبا كالحصول والكون ولتوت والوجود، وقد يكون من الأفعال الخاصة عند قيام القرية، وقد قالوا: ولا يجوز إظهار ذلك العامل؛ لقيام القرية، وقيم الظرف مقامه، فهذا كلامهم يدل على أن تقدير العامل واحد في الطرف، فيشكل بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾ (اسم ٤٠)؛ لأن العامل في "مستقرا" هو الفعل المتقدم، وفيه معنى الطرفية؛ لأنه حال، وأجيب بأن قوله تعالى: 'مستقرا' معنى ساكنا - أي ليس متحرك - فهو مفعول ثانٍ له، فلا إشكال.

(١) الوجه أن يقول: "فالأكثر من البصريين"؛ لأن ظاهر ما ذكر. يشعر بأن البصريين كنهم قائلون بتقدير انفع مع أنه ليس كذلك. (ح)

(٢) جعل التقدير معنى التأويل لتصحيح الكلام؛ إذ لو لم يصرف عن طاهره لم يصح نسبة التقدير إلى لظرف. (عبد الغفور)

(٣) إشارة إلى دفع إشكال أورد ههنا، وهو أن المقدر هو الجملة لا الخبر، فما معنى قوله. أنه أي الخبر مقدر؟ وما معنى الباء في قوله: "مقدر بجملة"؟ ووجه الدفع على ما ذكره الشارح أن معناه: مؤول بجملة بأن يقدر الفعل فيه دون الاسم على ما ذكر في 'لحواشي الهدية' أن معناه: مفروض بجملة فيلتصق عيها. (عل)

(٣) إشارة إلى أن المقدر هو الفعل وحده لا مع الصمير، بل الصمير قد انتقل إلى الطرف، وأن الطرف وإن كان فيه صمير لا يسمى قبل التأويل جملة. ثم المقدر يجب أن يكون من الأفعال العامة أي مما لا يحلو منه فعل. نحو: كائن وحاصل؛ ليكون الظرف دالا عليه، ولو كان حاصلا لم يحرك؛ لعدم الدليل، وقد يحذف حاص لقيام الدليل. (جم)

فإنه يصير حيثئذ مفرداً،^(١) ووجه الأكثر أن الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه، والأصل في العمل هو الفعل، فإذا وجب التقدير فالأصل أولى، ووجه الأقل أنه خبر، والأصل في الخبر الإفراد،^(٢)

فإنه يصير إلخ: قال الفاضل السم: إن ما هو في تقدير اسم الفاعل قد يكون جملة أيضاً كما إذا كان بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام، مثل: ما في الدار أبوه، وأي اندار ريد؛ فإن الصفة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام مع فاعله جملة، كما مر في القسم الثاني من المبتدأ. أقول: المراد من الصفة التي هي اسم الفاعل غير الصفة المصدرية بالنفي والاستفهام بقرينة مقابلتها عما سبق في تعريف المبتدأ، أو نقول: لم لا يجوز الفرق بين الصفة المذكورة الواقعة بعدهما وبين الصفة التي تقديرها واجب؟

لا بد له إلخ: واتفق النحاة عليه، وفيه بحث بأن نسبة الطرفية تستدعي الظرف والمظروف، ولا تستدعي شيئاً آخر غيرهما، وهما موجودان؛ لأن ما بعد "في" ظرف، وما قلها مظروف، وأجيب بأن الحكم بوقوع الطرفية ليس إلا بـ "هو هو"، فإذا لم يقدر متعلق فيلزم أن لا يكون الحكم بوقوعها بـ "هو هو"، وبأن لا يسلم أن لا يكون الحكم بوقوعها إلا بـ "هو هو"، ولا بد لذلك من دليل، على أن تقدير الفعل لا يصح الحكم فيه بـ "هو هو" إلا بتأويل الفعل باسم الفاعل كما يكون الحكم في "زيد ضرب" بـ "هو هو" إذا أول "ضرب" بـ "ضارب"، وأجيب عبارة أخرى بأن الظرف في قولنا: "زيد في الدار" مثلاً يكون ظرفاً لأمر من أمور ريد من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، ولا بد من تقديره؛ ليتم البيان.

فإذا وجب التقدير إلخ: فإن قست: الطاهر أن يراد بـ "الأكثر" على تقدير الطرف بالجملة" وجوب تقديره بها، والدليل يدل على الأولوية، قلت: لما كان تقدير المفعول أولى فاحتاروا ما هو الأولى، وهو الفعل، فقدر الفعل البتة، ولم يقدروا غيره، وهذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا بالوجوب، انتهى ما قال الفاضل السم. أقول: الاعتراض والحواب جميعاً غلط، أما الحواب فظاهر، وأما الاعتراض فلأن مراد الشارح من قوله: "فالأصل أولى" معناه أن الأصل أولى بوجوب التقدير، أي ليس الفرع في العمل أولى لوجوبه بقرينة قوله: 'فإذا وجب التقدير'. والأصل إلخ: ليوافق الركبان؛ لأنه أسرع قبولاً للربط حيثئذ، لا يقال: وجه الأقل يعارض وجه الأكثر، =

(١) لأن اسم الفاعل من حيث هو ليس بجملة، بخلاف ما إذا وقع بعد حرف الاستفهام أو النفي؛ فإنه جملة من حيث إنه بمعنى الفعل. (ج)

(٢) قالوا: إنما كان أصله الإفراد؛ لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر، فيسعي أن يكون المفهوم شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلا لكانت هناك سببتان أو أكثر، فيكون خبرين أو أكثر لا خبر واحد، فالتقدير في "ريد ضرب غلامه" زيد مالك والعلام ضارب. والحواب أن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكن ذو نسبة في نفسه، فلا يقدر إلا بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة "ضرب غلامه" الذي تضمنه الجملة. (عل)

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيرها،^(١) لكنه قد يجب لعارض كما أشار إليه بقوله: وإذا كان المبتدأ مشتملاً^(٢) على ما له صدر الكلام أي على معنى وجب له صدر^(٣) الكلام كالاستفهام؛ فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً^(٤) لصدارته مثل: من أبوك، فإن "من" مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام؛ فإن معناه: أهذا أبوك أم ذاك؟ و"أبوك" خبره، وهذا مذهب سيبويه،^(٥)

= فلا يلزم من ذلك أن يكون وجه لأكثر أقوى؛ لأننا نقول: الأكثر أقوى؛ لأن السبب في التقدير عنده هو العامل؛ لأن "في الدار" معمول، وهو يحتاج إلى عامل بخلاف سبب التقدير عند الأقل؛ فإن سببه هو الخبر مع أن الخبر موجود هو "في الدار"، وإن كان اسم الفاعل بعد التقدير خيراً بأنه لارم التقدير. مشتملاً إلخ: فإن الاشتغال أعم من أن يكون بطريق الحرثية كما في قوله: "من أبوك"، أو عنى سيل المجاورة بأمر متقدم عليه مثل: أريد قائم، أو بأمر متأخر عنه مثل: علام من جاءك. وجب له: أي لما له صدر الكلام، أو لصمير راجع إلى المعنى باعتبار الدال، فيكون فيه تسامح. كالاستفهام إلخ: وكذلك القسم والتمني والترجي وضمير الشأن ولام الاستدعاء والشرط، وإنما يقتضي الاستفهام ونحوه صدر الكلام؛ لأنه يدل على تغيير معنى الجملة، فلا بد أن يكون في أول الكلام؛ ليفهم التغيير من أول الأمر، ولأنه لو لم يورد في أول الكلام لم يفهم أنه لتغيير ما قلناه أو لتغيير ما سيحيى بعده فيتشوش الدهن. فإن معناه إلخ: وهذا دفع لشبهة، وهي أن "من" في "من أبوك" نكرة، فلا يصلح أن يكون مبتدأ، ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام، والسر فيه أنه معرفة مآلاً، فإنه في قوة قول: أهذا أبوك أم ذاك؟ فاستنداً حينئذ تخصص بالعموم مثل: "أحد" في "ما أحد خير منك"، ولكن أورد في مرتبة الإحمال، وقال: من أبوك؟ لأن السؤال عن كل فرد فرد عنى حدة محال؛ لعدم التناهي.

(١) للتوسع وعدم التضييق كما هو مشرب العرب، ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات. (عبد العفور)

(٢) اشتغال الدال على المدلول. (عبد العفور)

(٣) أي صُدِّر داله أو صدر نفسه مسامحة. (عبد العفور)

(٤) [مفعول له لقوله: فإنه يجب حينئذ. (ج)] المعنى حكم بوجوب التقديم حفظاً لصدارة. (ح)

(٥) [أي كون "من" مع كونه نكرة مبتدأ. (حم)] وذلك لأنه يحير عنده بالمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو: مررت برجل أفضل أبوه. (علوي)

وذهب بعض النحاة إلى أن "أبوك" مبتدأ؛ لكونه معرفة^(١) و"من" خبره الواجب تقديمه على المبتدأ؛ لتضمنه معنى الاستفهام، أو كانا أي المبتدأ والخبر معرفتين^(٢) متساويين^(٣) في التعريف^(٤) أو غير متساويين، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدأ والآخر خبراً،^(٥)

أبوك مبتدأ إلخ: و"من" نكرة، ولا يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وإنما لم يمثل المصنف بالمثل المتفق عليه، - وهو قولهم: من جاءك؛ فإنهم اتفقوا على كون "من" مبتدأ فيه - للإشارة إلى أن المختار مذهب سيبويه. معرفتين: سواء كانا متساويين في التعريف أو لا. قال مولانا عص: لو اكتفى بقوله: "أو متساويين" لكفى؛ فإنه أعم من أن يكون التساوي في التعريف أو التخصيص، فأجاب بأنه لو اكتفى به يتوهم أن يكون المراد هو التساوي في مقدار التعريف مع أنه جاز أن يكون تعريف أحدهما زائداً على تعريف الآخر، أقول: هذا التوهم باقٍ في قوله: "أو متساويين"؛ فإنه يتوهم منه أن يكون التساوي في مقدار التخصيص، فالجواب عنه بأنه فصله لتفصيل القسمين، وإثبات الحكم لكل منهما على حدة توضيحاً.

ولا قرينة إلخ: لأن عند وجود القرينة لا يجب تقديمه عليه كقولهم: بنونا بنو أبائنا؛ فإن من البين أن "بنو أبائنا" مبتدأ، و"سونا" خبره؛ فإن المراد منه أن بني أبائنا بنونا، لا أن بنينا بنو أبائنا؛ لأنه ليس بصحيح بحسب المعنى، وكقولنا: أبو حنيفة أبو يوسف؛ فإن المقصود منه تشبيه الثاني بالأول لا العكس؛ لأن أبا حنيفة أعظم منه، فيكون المراد أن أبا يوسف مثل أبي حنيفة، فـ"أبو يوسف" مبتدأ و"أبو حنيفة" خبره؛ فإن الحكم في جانب الخبر.

(١) ولا يجوز تنكير المبتدأ وتعريف الخبر، وسيبويه يجوز إذا كان النكرة متضمنة لمعنى الاستفهام أو أفعال التفضيل مقدما على خبره، والجملة صفة، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه.

(٢) وأعرف المعارف: المضمرات ثم الأعلام ثم المبهمات.

(٣) أشار بهذا التعميم إلى فائدة ذكر "معرفتين"، وعدم الاكتفاء بقوله: "متساويين"؛ لأن المعرفتين لا يلزم أن يكونا متساويين، فلو اكتفى بـ"متساويين" لتوهم المساواة في التعريف. (عت)

(٤) في المعنى، نحو: الله ربنا. (ج)

(٥) إذ على تقدير وجود القرينة على ذلك لا يجب تقديم المبتدأ لعدم اللبس نحو: سونا بنو أبائنا؛ فإن القرينة العقية دالة على أن المبتدأ "بنو أبائنا"، فكأنه إشارة إلى ما قال به الرضي من أن قوله: "أو كانا معرفتين أو متساويين" ليس على الإطلاق. (جم)

نحو: زيد المنطلق، أو كانا متساويين في أصل التخصيص^(١) لا في قدره، حتى لو قيل: غلام رجل صالح خير منك، لوجب تقديمه أيضا، مثل: أفضل مني أفضل منك رفعا^(٢) للاشتباه، أو كان الخبر فعلا له^(٣) أي للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما مع رعية الأصغر في قولك: "زيد قام أبوه"؛ فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ؛
عن خبر

نحو زيد المنطلق: فإنه لا قرينة فيه على كون أحدهما متدأ، نعم القرينة موجودة على كون زيد متدأ عند من قال: إن الخبر الحقيقي غير محمول على شيء، ولكن السحوي غير قائل بالخبر الحقيقي فضلا عن أن يكون محمولا أو غير محمول، فلو كان حال زيد معنوما لما دون حال المطلق، فيقال: زيد المطلق، وإن كان بالعكس، فيقال: المنطلق زيد؛ فإن مناط العائدة على الخبر.

في أصل التخصيص: فلو تخصص أحدهما دون الآخر، فما تخصص فهو متدأ دون الآخر مثل: صارب غلام رجل، وإنما لم يقل ههنا: "ولا قرينة على كون أحدهما متدأ" مع أنه لا بد له من الاعتراض؛ لأن عند وجود القرينة ههنا أيضا لا يجب تقديمه عليه؛ اكتفاء بما سبق.

غلام رجل إلخ: وإيراد هذا المثال لأجل أن تخصيص أحدهما زائد على الآخر؛ فإن المبتدأ تخصص بـ "رجل"؛ لأنه مضاف إليه، ويكون لمضاف إليه صفة أيضا، وهي "صالح"، ويحتمل أن يكون "صالح" مرفوعا على أنه صفة العلامة، بخلاف الخبر، وهو "خير منك"؛ فإن المفصل عليه وإن كان معلوما وهو ضمير المخاطب ولكن المفضل - وهو "خير" - في غاية الإهمال، لأنه يشتمل العلامة وغيره، وأما العلامة فقد تخصص عنمن هو غير العلامة، تم تخصص بالرجل الصالح. وإما أورد هذا المثال، ولم يكتف بامثال الذي أورده المصنف مع أن فيه أيضا تخصيص أحدهما - وهو "أفضل مني" - زائد على الآخر؛ لأن ضمير المتكلم أعرف من الضمير المخاطب؛ لأن زيادة التخصيص فيه أظهر من الريادة التي في المثال الذي أورده المصنف لما عرفت.

رفعا للاشتباه: وإن قست: لا اشتباه على تقدير كونهما معرفتين مثل: زيد المنطلق؛ لأن من البين أن المتدأ هو زيد؛ لأنه ذات، قست: لو كان المبتدأ هو 'المطلق' أيضا يكون المتدأ هو الذات المتصف بالانطلاق، والخبر هو المسمى بزيد، فيكون الخبر حيثن حالا من أحواله.

(١) فامراد: التسوي في صحة وقوعه متدأ. (عت)

(٢) معقول له مقدر تقديره: فإنه يجب تقديم المتدأ في صورتين؛ رفعا للاشتباه في المعنى، هذا هو المشهور. (حم)

(٣) أي فعلا مسددا، إلى ضمير المتدأ كذا في 'الرضي'، فامراد بالفعل لفعل الاصطلاحي كما يشعر به كلامه

فيما بعد أيضا، وإلا يشكل نحو: زيد قائم. (عن)

لجواز قام أبوه زيد؛ لعدم الالتباس، مثل: زيد قام، وجب تقديمه أي تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه الصور، أما في الصور الأول فلما ذكرنا،.....
الثلاث

لجواز قام أبوه: لا يقال: حيثئذ التبس المبتدأ ببدل الفاعل، لأنه جاز أن يكون زيد في امثال المذكور بدلا عنه؛
لأننا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأنه حيثئذ يزم لإضمار قبل الذكر لفظا ورتة؛ لأن المبدل منه مقدم على البديل رتبة،
فقوله: "لجواز" علة عدم وجوب التقديم، فهو استدلال من رفع الثاني على رفع المقدم، فقوله: "لعدم الالتباس"
معنى لعدم الالتباس في "قام أبوه زيد"، وهو أيضا استدلال من رفع الثاني على رفع المقدم على طريق انقياس
الاستثنائي. مثل زيد قام: قيل: إن الخبر فيه لا يكون فعلا له، بل الخبر هو الفعل مع فاعله جملة، فلا يكون
فعلا له. هذا هو المشهور في تقرير الاعتراض، أقول: من البين أن الفعل مع فاعله فعل المبتدأ؛ لأن قيام زيد
يكون فعله، فلا بد من تصحيح الاعتراض؛ لأنه وقع من بعض الفضلاء، فنقول: المراد من الفعل في قوله:
"أو كان خبر فعلا له" هو الفعل الاصطلاحي كما أشار إليه بعض الشارحين، فحيثئذ لا يكون الفعل مع فاعله
فعل المستدأ أي فعل الاصطلاحي.

لا يقال: إذا كان المراد من الفعل هو الفعل الاصطلاحي، فلا بد أن يقال: أو كان الخبر فعلا بلا ذكر قوله:
"له"؛ لعدم وجود الربط على تقدير قوله: "له"، وهو ظاهر؛ لأننا نقول: قوله: "له" جار محرور، فلا بد له من
متعلق أي إذا كان الخبر فعلا ثانيا له أي فعلا ثالث مفهومه له، فالجواب عن الاعتراض أن يقال: إن المراد من
الفعل هو الفعل بحسب الصورة كما جعل "أين" في "أين زيد" مفرد صورة، وجملة بحسب المعنى كما سيأتي،
ويحاج أيضا بأنه سيحيى أن الجملة الفعلية فعل تسمية لكل ناسم جزءه، وبمعنى الجواب أيضا بأن المراد من
قوله: "أو كان الخبر" مسدا إلى المبتدأ، والفعل مع فاعله مسد إليه، قيل: لا بد أن يقول: أو كان الخبر بعد "إلا"
ومعناها، نحو: ما زيد إلا قائم؛ لوجوب تقديم المبتدأ حيثئذ، والجواب: أن المبتدأ حيثئذ مشتمل على ما له صدر
الكلام؛ لاشتغاله على الفyi، ويحاج أيضا بأن حاله يعلم بالمقايضة على ما سبق؛ لأن حان ما بعد "إلا" أو
معناها علم فيما سبق على سبيل التكرار، ثم إذا عرفت ما ذكرناه فما ذكره الفاضل السهم من أن المراد من كون
الخبر فعلا له هو كون الخبر جملة فعلية فاعله الضمير الراجع إلى المبتدأ، فلا يرد أن في مثل زيد قام ليس الخبر
فعلا بل جملة، من جملة ما لا يعني.

في هذه الصور: ليس الخبر مقيدا بقوله: "في هذه الصور"، وإلا لكان القيد لغوا؛ لأن اشترط معن إلا أنه
أورده؛ لئلا يتوهم أن الوجوب متعلق ببعض المواد دون البعض، أو أورده محملا ليقع توطية للتفصيل الذي ذكره
بقوله: "أما في الصور الأول إح" فليس إيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأجل أن يتم قوله: "وجب تقديمه"؛ لأنه
تام بدونه، فحيثئذ لا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: "في هذه الصور"؛ لأنه لما قال: إذا كان كذا وكذا وجب
تقديمه، يتم الكلام حيثئذ ولا يستدعي شيئا.

وأما في الصورة الأخيرة؛ فثلاً يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفرداً، مثل: زيد قام؛ فإنه إذا قيل: قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل، أو بالبدل^(١) عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعاً؛ فإنه إذا قيل في مثل الزيدان قاما، والزيدون قاموا: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، يحتمل أن يكون الزيدان والزيدون بدلاً عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به، أو بالفاعل^(٢) على هذا التقدير أيضاً على قول من يجوز كون الألف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه، كالتاء في ضربت هند.

وإذا تضمن الخبر المفرد أي الذي^(٣) ليس بجمله^(٤) صورة، سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة ما له صدر الكلام أي معنى وجب له صدر الكلام كاستفهام^(٥)...

التبس المبتدأ: قيل: هذا لو صح يرم أن لا يصح أقائم زيد؛ لانتفاء المبتدأ بالفاعل، فلا يصح قوله. "قيل طابقت مفرداً جار الأمر"، وتحقيق حواشه قد سبق في القاعده المذكورة.

أو بالبدل إلخ: لا يقال: تجمع أن يكون الزيدان والزيدون في 'قام الزيدان' و'قاموا الزيدون' بدلاً عن الفاعل، وهو =

(١) من م يقل بوجود التقديم في مثل "الزيدان قاما" م ينتفت إلى لالاس باللس أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحمل عليه؛ لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجه، أو خلاف لأصل. (عند العمور)

(٢) عطف على قوله. 'الفاعل' على اختلاف المذهبين. (أو انقاء)

(٣) كأنه قيل: أين زيد ليس آخر مفرد؛ لأن 'أين' مقدر جملة، فآخر جملة لا مفرد، ودفع بأن المراد بمفرد ما ليس بجملة صورة أي بحسب الظاهر، وإن كان في لتقدير جملة، ولا يحتمل أن 'أين' وقع موقع آخر، وآخر في الحقيقة جملة مقدرة؛ لأن العامل مفرد في نظم الكلام، فلا وجه لانتفاء الضمير من عنده أي تحت الطرف كما ذهب إليه أبو عبي، وإلا لقي فعل أو تنه الفعل المقدر بالضمير هو عامل فيه، وأيضاً حذف عامل للضمير يوجب الانفصال كما تقرر في محله، فلا إشكال على أن ما ذكره الشارح يوجب تقسيم 'أقام' في 'زيد أقام'؛ لأنه مفرد صورة، وذلك ظاهر. (تأخذى)

(٤) إشارة إلى أن المفرد مقاس الجملة

(٥) قيل: الموجب لتقدير الخبر محصور في الاستفهام. (عند العمور)

مثل: أين زيد؟^(١) فزيد مبتدأ وأين اسم متضمن للاستفهام خبره، وهو ظرف، فإن
 قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة، وإن قدر باسم الفاعل كان الخبر
 مفردا صورة وحقيقة، وعلى التقديرين ليس بجملة صورة، واحترز به^(٢) عن نحو:
 زيد أين أبوه؛ إذ لا تبطل بتأخير^(٣) صدارة ما له^(٤) صدر الكلام؛ لتصدره^(٥) في جملة،
 أو كان الخبر بتقديمه مصححا له أي للمبتدأ

= الألف والواو؛ لأن البذل يكون متأخرا عن المبدل منه رتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، وهو غير جائز؛
 لأننا نقول: الإضمار قبل الذكر جائز في العمدة شرط التفسير، فيكون كل واحد من الريدان والزيدون مفسرا له.
 فزيد مبتدأ: قال مولانا عص: قيل: وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه، فلو حمل مذهب الكتاب على
 عدم الوجوب صح قوله: "فزيد مبتدأ"، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون ريد فاعل أين؛ لأنه يشبه الفعل؛ لأنه
 ظرف؟ لأننا نقول: شبه الفعل إنما يعمل إذا اعتمد بشيء من الأمور التي تقررت بينهم، وهو لم يعتمد بشيء منها.
 واحترز به: أي بقوله: "الحجر المفرد"؛ لأن الخبر في 'زيد أين أبوه' جملة.
 إذ لا تبطل إلخ: دفع دخل مقدر، تقريره: أنه يخرج بقوله: ما له صدر الكلام؛ لعدم كون "أين أبوه" في صدر
 الكلام، وتقرير الجواب: أن "أين" في صدر جملة التي هي فيها فلا يصح أن يقال: زيد أبوه أين، ثم اعلم أن
 المصنف قال: "تضمن" ولم يقل: "اشتمل" للتفرض. أو كان الخبر بتقديمه إلخ: وإنما زاد قوله: بتقديمه؛ لأنه لو
 كان وجود الخبر مصححا له، فيلزم أن يكون "رجل" في قولنا: 'رجل في الدار' متبدا لوجود الخبر فيه. قيل:
 احترز بقوله: "تقديمه" عن أن يكون الخبر بتأخير مصححا له كما في ريد قام؛ فإنه لو أخر زيد حيث لا
 يكون ريد متبدا، بل هو فاعل.

(١) ومتى القتال؟ وكيف الحال؟ وغير ذلك من الظروف المتضمنة للاستفهام المقدرة بالجملة على الأصح. (جم)
 (٢) فإن الخبر "أين أبوه" جملة صورة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام؛ فإنه لا يجب تقديمه؛ إذ لا تبطل بتأخير
 صدارة الصدر إذ يكفيها أن يقع صدر جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها أحد ركن تلك الجملة. (علوي)

(٣) أي الخبر، وهو "أين أبوه" عن زيد. (جم)

(٤) أي شيء ثبت له صدر الكلام. (جم)

(٥) أي ما له صدر الكلام، أي لوقوع ما له صدر الكلام في صدر جملة، وبهذا اندفع ما قيل: الطاهر أن الضمير
 في "لتصدره في جملة" يرجع إلى "أبوه"، وحيث لا معنى لتصدره في جملة، وإلا لزم تصدر الشيء على نفسه؛ إذ
 الطاهر، بل الصريح ما ذكرنا. (جم)

من حيث^(١) إنه مبتدأ،^(٢) فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ، مثل: في الدار رجل؛ فإن^{مبتدأ} "في الدار" خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو أخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة، أو كان لمتعلقه بكسر اللام^٣ أي كان لمتعلق الخبر^(٤) التابع له بتبعيته يمتنع^(٥) معها تقديمه على الخبر، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل،
صفة المتعبد

من حيث إنه مبتدأ: إما زاد قيد احثية؛ لأن تقديمه ليس مصححا لدات المبتدأ، وإلا لم يكن داته قبل تقديم احبر مع أنه ليس كذلك، بل هو مصحح لوصف الابتدائية، ولا يكون هذا الوصف قبل تقديمه عليه. فلو أخر بقي إلخ: قال الفاضل السم: فإن قلت: لو قدم احبر وقيل: في الدار رجل التمس لمبتدأ فاعل لظرف فهي كل من التقديم والتأخير محدود، فما وجه ترجيح أحدهما على الآخر؟ قلت: افرق أن في صورة تقديم المبتدأ يكون المبتدأ نكرة صرفة غير مفيد لمعنى، بخلاف تأخيرها؛ فإنه عند التأخير يخصص، وتفيد للكلام فائدة تامة، واحتمال الالتباس أيضا ليس على السوية، بل عند حملها على امتدأ يكون كلاما تاما حريا، وعند الحمل على الفاعلية لظرف يحتمل أن يكون الطرف مقدرًا باسم الفاعل، وحينئذ لم يكن الكلام تاما، فيرجح جانب الابتدائية، فكأنه لم يلتبس على من حمل كلام المتكلم على التام.

فلا يرد نحو إلخ: فقله: "عده" مبتدأ و"متوكل" حرة، و"على الله" متعلق للحر، ويكون لمتعلقه ضمير فيه مع أنه لا يجب تقديمه على المبتدأ، ولكن لا يكون للمتعلق تنعية يمتنع بها تقديمه على الحر؛ لحوار "على الله عده متوكل"، فإن المراد من التنعية هو التنعية التي يلزم بتقديم المبتدأ على احبر بصمار قبل الذكر لفظا ومعنى، وهو مستف فيه، =

- (١) لا من حيث إنه اسم أو كلمة أو غيرها. (علوي)
- (٢) "أشار إلى أن تقدم احبر ليس مصححا لدات المبتدأ، لأن المبتدأ لفظ موضوع معنى مقيد له، فكيف يصح تقديم الحر له، وأما صفة المبتدائية؛ فإنما يصح على تقدير تقدم الحر الصرف. (تأخذني)
- (٣) ويجوز فتحها ساء على أن احبر هو الفعل المقدر، والفعل متعلق بالحرور بسبب حرف الجر. (عبد الغفور)
- (٤) وذلك بأن يكون بينهما تعلق الكنية والحزنية، وتنعية الجزء للكل بأن يكون احبر حاصلًا في ضمن الكل؛ لأن ما في ضمن الشيء لا يتصور تقدمه عليه، وأما تقديم الجزء على لكل فاعتبار ذاته لا من حيث إنه جزء، ومتحقق في ضمنه، وهذا بخلاف تعلق المفعول بالفاعل وتنعيته له، نحو: على الله عده؛ فإنه ليس بحيث يمتنع معها تقديمه، بل يجوز (عل)
- (٥) إما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه؛ فإن احبر في المثال المذكور على التمرة، فهو قدم التمرة عليه بزم ذلك المحدور. (عبد الغفور)

ضمير كائن^(١) في جانب المبتدأ^(٢) راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى، مثل: على التمرة مثلها زبداً، فقوله: مثلها أي مثل التمرة^(٣) مبتدأ، وفيه ضمير متعلق بالخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر هو قوله: على التمرة، والتمررة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل، أو كان الخبر خبراً عن أن المفتوحة الواقعة مع اسمها، وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخير خوف لبس "أن" المفتوحة

= وأجيب عنه بوجه آخر بأن المراد أن كان متعلق الخبر اسناد مسنده، فلا يرد حيثد "على الله عده متوكل"، أو المراد أن كان متعلق الخبر ضمير في ابتداء إذا كان الخبر ضميراً يرد حيثد أيضاً على الله عده متوكل. ولقائل أن يقول: إن صحة الابتدائية يتوقف على تقديم الخبر، وتقديم خبر يتوقف على صحة الابتدائية، فيبرم الدور، وهو باطل، ويمكن اجواب بأن الموقوف عليه بصحة الابتدائية تقدمت ذات الخبر من غير النظر إلى وصف الحرية، والخبر بوصف الحرية يتوقف عليها لا ذاته، فلا دور حيثد.

عن أن المفتوحة إلخ: وأشار به، إلى المسامحة التي في عبارة المصنف؛ لأن طاهر كلامه أنه كانت كلمة 'إن' متداً مع أنها لا تقع متداً بدهة، فالمراد أن الخبر خبر عما يتركب عن 'أن'.
إذ في تأخير إلخ: لا يقال: لو أخر وقيل: "إنك قائم عدي" ليس فيه خوف اللبس؛ لأن من الين كوها إن المكسورة لوقوعها في صدر الكلام؛ لأننا نقول: الكلام في أنه حين التأخير أو جعل 'إنك قائم' متداً محمله في =

- (١) إشارة إلى أن لفظ امر مصروف عن الطاهر؛ إذ الطاهر أن المتداً صرف للضمير مع أنه ليس كذلك. (جم)
- (٢) إنما قال ذلك؛ لأن صهر كلامه يدل على أن الضمير في استداً، وفي المثال المذكور ليس كذلك؛ لأن المبتدأ المتل المضاف إلا أن المضاف إليه من تنمة المضاف. وإذا كان الضمير في صفة المتداً نحو: على التمرة ريد مثلها حار تأخير خبر عن المتداً بأن يتوسط بينه وبين صيغته، نحو: ريد على التمرة مثلها؛ إذ الفصل بين الصفة والموصوف حائر، وأما نحو: في ندر مالكةا نائم، فحار عند البصريين وهشام من الكوفيين خلافاً للناقين. (ت)
- (٣) إنما جعل الخبر الفعل المقدّر واعتق من باب تعمق المعمول بعامله؛ لعدم صرده في مثل علام رحن مثله إذا جعل مثله متداً. (عند العمور)

بالمكسورة^(١) في التلفظ؛ لإمكان^(٢) الذهول عن الفتحة؛ لخصائها،^(٣) أو في الكتابة،^(٤) مثل: عندي أنك قائم، وجب تقديمه، أي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا.

وقد يتعدد الخبر من غير تعدد^(٥) المخبر عنه، فيكون اثنين فصاعداً^(٦) وذلك التعدد إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف، مثل: زيد عالم وعاقل، وبغير العطف، مثل: زيد عالم عاقل،

= تأويل المفرد 'عندي' حيرة، يلزم خوف الالتباس في النمط أو في الكتابة، أما الثاني فظاهر، وأما لأول فلائ الفتحة أحف على اللسان، فالتكلم إذا تكلم بها بالفتحة يحتمل أن لا يعنى المحاطب أنه قرأه بالفتح أو بالكسر، وأيضاً يحتمل أن يحمل المحاطب على سق اللسان للتكلم؛ لأن صدر الكلام ليس إلا موضع 'إن' المكسورة، وإما قال: خوف اللبس ولم يقل: اللبس؛ لأن قولنا: 'إنك قائم عندي' في التقدير: إنك قائم ثنت أو ثابت عندي، فيكون احكم في جانب الخبر قطعاً، فيكون 'إنك قائم' مستدأ، و'عندي' حيرة، فلا ابتباس طاهراً، ولكن خوف اللبس باق؛ لكونها في صدر الكلام.

من غير تعدد المخبر عنه فيده به؛ تصحيحاً لتقيل 'قد'؛ فإن تعدد الخبر مع تعدد المحر عنه كثير، ومنه: زيد قائم وعمرو قائم، ويستعمل ذلك إحد: قيل: هذا يشكل بقول: هما عالم وجاهل؛ لأن العطف فيه واجب، وأجيب بأن الكلام فيما إذا كان المحر عنه واحداً صورة ومعنى، وفي امثال المذكور يكون المحر عنه متعدداً حقيقة؛ لأن معناه: أحدهم عام والآخر جاهل.

- (١) لحوار أن يكون المذكور بعدها حيراً آخر لها، أو ظرفاً لخيرها، (عبد العفور)
 (٢) وحوار الخمس على سق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع 'إن' المكسورة، (عبد العفور)
 (٣) يعني أن المتكلم وإن تكلم بالفتحة؛ لأن السامع قد يدهل عنه لخصائها فتلتبس، (عل)
 (٤) يعني أن يتأمل فيه؛ لأن نظر السامع في التلفظ لا في الكتابة، (عل)
 (٥) إما قال ذلك؛ لأن تعدد الخبر مع تعدد المبتدأ أمر طاهر لا حاجة إلى بيانه، وأيضاً هو كثير، فلا يباست كلمة 'قد'، المفيدة لتقيل، (ت)
 (٦) حال عامه محذوف أي ذهب صاعداً.

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: هذا حلو^(١) حامض؛ فإنهما في الحقيقة خبر واحد^(٢) أي مُزَّ،^(٣) وفي هذه الصورة^(٤) ترك العطف أولى،^(٥) ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد وجوز^(٦) العطف، ولا يبعد^(٧) أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف؛ لأن التعدد بالعاطف لا خفاء به، لا في الخبر، ولا في المبتدأ، ولا في غيرهما، وأيضا المتعدد^(٨) بالعطف ليس بخبر، بل هو من توابعه،^(٩)

أي في الماعل مثلا

فإنهما في الحقيقة إلخ: فإنه حالة متوسطة بين الخلاوة والحموضة، وإنما يكونان خبرا واحدا حقيقة؛ لعدم حمل كل منهما على المبتدأ، بل المحمول عليه هو المجموع، لا يقال: إذا كان الخبر هو المجموع فكيف يصح إعراب الإعراب على كل واحد منهما؟ لأننا نقول: إذا كان كل واحد من أجزاء الخبر صالحا للإعراب، ولم يكن المجموع من حيث المجموع صالحا له، فحينئذ أجري الإعراب على كل منهما.

ترك العطف أولى: لعدم التعدد في الحقيقة. وجوز العطف: فيقال: هذا حلو وحامض بالعطف حيث؛ لمجرد تعدده في التلفظ، ولكن يكون الحمل بعد العطف. لا يقال: قوله: "ترك العطف أولى" يجمع بالخواز، فلا احتياج إلى بيانه على حدة؛ لأننا نقول: المراد بالأولى هو الجواز في ضمن الرححان، أي جواز ترك العطف على سبيل الرححان، ونظر بعض النحاة إنما يكون في مجرد الجواز مع قطع النظر عن كونه راجحا، ويمكن أن يقال: إيراده لأجل قوله: ونظر بعض النحاة إلى صورة التعدد فيهما فرق بين في ضمن الرححان.

(١) بضم أول وسكون ثاد. (منتخب)

(٢) لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة بين الخلاوة والحموضة لا إثبات أنفسهما كما قيل، بناء على أن الطعنين امتزجا في جميع الأجزاء، فأكسر أحدهما بالآخر، فعلى هذا القول يكون في كل من الحلو والحامض ضمير المبتدأ، وعلى ما قلنا يكون في المجموع ضمير المبتدأ، وليس في شيء من الخزيين ضمير. (عبد العفور)

(٣) وقال قدس سره في 'الحاشية': المزمع: الجامع بين الخلاوة والحموضة. (عبد العفور)

(٤) أي في الصورة التي تعدد فيها الخبر بحسب اللفظ فقط، والمبتدأ واحد. (ح)

(٥) وهو مذهب الجمهور، وهو الصحيح.

(٦) وأبو علي الفارسي نظر إلى اللفظ. (ع)

(٧) يؤيده ما قالوا من امتناع تعدد الماعل. (عبد العفور)

(٨) أي الذي حصل تعدد الخبر بسبب عطفه على الخبر، وهو المعطوف. (ح)

(٩) يفهم من ظاهر العبارة أن عام وعاقل في قولنا: ريد عالم وعاقل من التوابع، وليس الأمر كذلك، فالأولى أن

يقول الشارح قدس سره - : بل المعطوف من توابع الخبر. (بقا)

ولهذا^(١) أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم فالأقتصار^(٢) عليه لذلك.

وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، وهو سببية^(٣) الأول للثاني،^(٤) أو للحكم به، فلا يرد عليه نحو: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ فيشبه^(٥) المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء، فيصح دخول الفاء في الخبر، ويصح عدم دخوله فيه؛ نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط،.....

فالأقتصار عليه إلخ: أي فالأقتصار على غير العطف؛ لأجل أنه لا خفاء به، أو لأن المتعدد بالعاطف ليس بخبر، بل من تواعه. معنى الشرط: الإضافة بيانية أو لامية. سببية الأول للثاني: أي الشرط هو التعلق بين الشئين بأن يكون الأول سببا لتحقيق الثاني، أو لتحكم بتحقيق الثاني، فالأول نحو: إن كانت الشمس طالعة فالهنا موجود، والثاني نحو: إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (الاح: ٥٣) من قبيل الثاني. فلا يرد عليه نحو إلخ ووروده بأن الشرط سبب والجزاء مسبب، فكون النعمة ملصقة بهم ليس سببا؛ لكونها من الله تعالى، وهو ظاهر، وعدم وروده بأن كون النعمة ملصقة بهم يكون سببا؛ لأن يحكم أنهما من الله، ثم لما كان المشهور عند المحويين في معنى الشرط هو سببية الأول للثاني، وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة. فاحتاج إلى قوله: أو ملحق به.

فيشبه المبتدأ إلخ. قال الفاضل السم: فيه بحث؛ إذ مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط لا يستدعي هذا التفريع؛ فإنه يجوز أن يكون تضمن المبتدأ معنى الشرط باعتبار سببية شيء آخر غير الخبر، وذلك لأن الثاني في قوله: 'وهو سببية الأول للثاني' لا يرم أن يكون حبرا، أقول: الكلام في القسم الأول من المبتدأ والخبر وهما متلازمان، فسببيته لخبر حاصل، وإن كان له سببية بالسبب إلى شيء آخر أيضا، فيصح تفريع الشارح. إلى مجرد تضمن إلخ: وهذا القول لدفع الاعتراض الوارد على قوله: 'فيصح دخول الفاء في الخبر'، وتقديره أن =

(١) أي لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف، فهو دليل آخر لقوله: ولا يبعد.
(٢) أي لأجل أن المتعدد بالعطف ليس بخبر في الحقيقة، بل هو من تواعه، أو لعدم حفاة فلا حاجة إلى التمثيل. (علوي)

(٣) بل مرومية الأول للثاني، وقد صرح به في بحث كتم المجازاة. (ت)

(٤) هذا القيد بقاء على ظاهر السببية، وأما إذا أريد به المرومية كما قيل فلا حاجة إليه. (ت)

(٥) لما كان المبتدأ دحيفا في هذا المعنى خالف الشرط في حوار ترك الفاء في خبره. (عند المعور)

وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب^(١) دخول الفاء فيه، وأما إذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه، وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما الاسم^(٢) الموصول بفعل^(٣) أو ظرف أي الذي جعلت صلته^(٤) جملة فعلية، أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق، وإنما اشترط أن تكون صلته فعلا أو ظرفا مؤولا بالفعل ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلا، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به.....

= يقار. إما أن تقصد دلالة على ذلك المعنى أو لم تقصد، وعلى الأول يجب دخول الفاء في حيزه، وعلى الثاني يجب عدم دخول الفاء فيه، فحينئذ كيف يصح دخول الفاء في حيزه، فمما قال: 'نظرا إلى محرد تضمن المبتدأ إلخ اندفع ذلك؛ لأنه إن اعتبر بشرط شيء فحينئذ يجب دخول الفاء، وإن اعتبر بشرط لا شيء يجب عدمه، وإن اعتبر لا بشرط شيء يصح دخولها فيه بمعنى الإمكان الخاص، وهو سبب الضرورة عن الطرفين، أي دخول الفاء وعدمه ليسا بضروريين.

في اللفظ: متعلق بـ 'الدلالة'، أي إذا قصد دلالة لفظ المبتدأ المتضمن معنى لشرط على ذلك المعنى اندي هو سببية الأول للثاني. وأما إذا لم تقصد إلخ بأن يقصد عدمه بقرينة لتقابل، وهي قوله: "نظرا إلى محرد تضمن المبتدأ إلخ" بفعل أو ظرف. والفعل يعم شبه الفعل كاسم الفاعل والمفعول؛ فبهما إذا وقعا صلة الموصول يقعان حمية؛ فبهما تامين في الموصعين: أحدهما في القسم الثاني من المبتدأ، والآخر في هذا الموضع، وكذلك انظروا إذا وقع صلة الموصول يكون مقدرًا بالفعل، فيكون حمية قطعا، بخلاف المصروف الذي هو حيز المبتدأ كما في "ريد في الدار" فإن فيه خلاف على ما سبق، ولهذا قال: "أو صرفية مؤولة بحملة فعلية ههنا بالاتفاق" الموصوف به أي بالاسم الموصول المذكور؛ لأهما في حكم لفظ واحد، وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه.

(١) جواب "أما استعني به عن جواب 'إذا'". (ح)

(٢) بإسقاط همزة الوصل في الاسم كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ شَيْءٌ مِّنْهُ﴾ (حجرات ١١).

(٣) أو ما في فوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعيين صلة له 'لام' الموصولة. (عند انصاف)

(٤) لفظا أو تقديرا نحو: ﴿لَرَبِّهِ وَرَأْيِي﴾ (سور ٢)؛ إذ صلة الألف واللام فعل في صورة الاسم. (ج)

(٥) يعني المراد فعل أو ظرف الفعل والظرف مع الفاعل لا أحدهما. (علوي)

أو النكرة الموصوفة بهما أي بأحدهما،^(١) وفي حكمها الاسم المضاف إليها^(٢) مثل: الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل، أو الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم، وأما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقولہ تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ ومثل كل رجل^(٣) يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل، أو كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم،^(٤)

أي بأحدهما: وإنما قدر المضاف؛ لأن النكرة لا يكون موصوفة بهما معاً، بل يكون موصوفة بأحدهما.

الذي يأتيني: الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال، وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال.

أو في الدار: ليست لفظة "أو" للترديد، بل للتحير بين العبارتين. فقولہ تعالى إِنْ: فقولہ تعالى إِنْ: فقولہ "الموت" موصوف بالاسم الموصول المذكور، وهو "الذي تفرون"، لا يقال: إن "الموت" لا يكون مبتدأ ههنا، بل هو اسم "إن"؛ لأننا نقول: اسمها في الحقيقة مبتدأ؛ لأنها من دواخل المتدأ والخبر، لا يقال: ليس الأول سبباً للثاني في الآية المذكورة؛ لأن فرار ريد مثلاً عن الموت لا يكون سبباً لملاقاته الموت؛ لأننا نقول: الأول سبب للحكم به فيها؛ لأنه إذا فر عن الموت ثم لاقاه، فيحكم عليه بأن هذا هو الموت الذي أنت تفر منه.

(١) لما كان مطابقة العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه مفوضة إلى ما يقصده المتكلم من أفراد وتثنية، وكان المقصود ههنا الإفراد كما يدل عليه قوله: "كل رجل يأتيني أو في الدار" فلم يصح تثنية الضمير أشار إلى توجيهه بأنه على حذف المضاف. (جم)

(٢) أي الاسم الذي أصيب إلى تلك النكرة الموصوفة في حكم تلك النكرة في جوار دخول الفاء في الخبر أي اسم كان على ما هو الطاهر من عبارة الشارح قدس سره، وفي "شرح الساب" قال ابن مالك: أو نكرة عامة موصوفة بأحدهما، أو مضاف إلى هذه النكرة كـ "كل". (ج)

(٣) المبتدأ هو "كل"، وهو عبارة عن المضاف إليه، فكأنه موصوف معنى، كذا قال جمال.

(٤) الفاء جواب المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط، والجار والمجرور خبر مقدم، "ودرهم" مبتدأ، والجملة خبر لأحدهما أي للمبتدأ الأول أو للثاني على سبيل البدل، أو الأول، وخبر الثاني محذوف، أو خبر للثاني، وخبر الأول محذوف. (محرم)

وأما مثال الاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما، فقولك: كل غلام رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم، وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل، إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره، مانعان عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخوله عليه^(١) إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة؛ لأنها تخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء^(٢) من قبيل^(٣) الأخبار،^(٤).....

وأما مثال الاسم إلخ: لا يقال: لا احتياج إلى إيراد المثال له؛ لأن قوله: "كل رجل يأتيني إلخ" مثال له؛ لأن الكل مضاف إلى رجل؛ لأن نقول: إن الكل لا يصح أن يقع مبتدأ فالمبتدأ هو مدحوله، وهو لتعميم المدخول. إذا دخلا على إلخ: فيه أنهما إذا دخلا على مبتدأ الذي يجب دخول الفاء في خبره أيضا مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص الصحة بالاتفاق؟ والجواب: أن منعهما على تقدير الصحة يستلزم منعهما على تقدير الوجوب؛ لأن نفي العام يستلزم نفي الخاص.

لأنهما تخرجان إلخ: أي الجملة الشرطية لا يكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزاء قد يكون أمرا، قيل: الدليل لا يشتد المدعى؛ لأن إخراجهما الكلام من الخبرية إلى الإنشائية لا يستلزم إزالة المشابهة، وهي سببية الأول للثاني؛ لأنه جاز بقاء المشابهة مع ذلك، وأجيب بأن المراد هو السببية التي في ضمن الكلام الخيري، وهي السببية الكاملة، =

(١) ولأن دخول الفاء ملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط، ومقتضاها التصدر، ومقتضاها امتناع دخول التواسخ مطلقا عليه، وإنما جاز دخول "إن"؛ لأنها لا تعبر معنى الكلام. (عبد الغفور)

(٢) هذا مبني على قول المصنف، وهو أن خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا إنشائية، فلا يرد ما قيل: إن الجزاء قد يكون أمرا فقط. (عل)

(٣) أي الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد بأن الجزاء قد يكون أمرا مثل قولك: إن جاءك زيد فاضربه مع أنه مؤول بقولك: إن جاءك فأنت مأمور بضربه، ومثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ آيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَنَشْرُهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) أي فأنت مأمور حالا أو مالا بتبشيرهم بعذاب أليم إلى غير ذلك. (محرم)

(٤) هذا مبني على انعقاد الربط بين الشرط والجزاء، فلا يرد ما قيل: من أن الجزاء قد يكون إنشائية. (عبد الغفور)

وذلك المنع إنما هو بالاتفاق من النحاة، فلا يقال: ليت أو لعل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، فإن قيل: باب كان^(١) وباب علمت^(٢) أيضا مانعان^(٣) بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل؟ قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا،^(٤) ووجه^(٥) ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها، وألحق بعضهم قيل: هو سيبويه^(٦) إن المكسورة بهما أي بـ "ليت ولعل" في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه؛^(٧)

= فيكون المراد من المشابهة المنفية في قوله: "تريلا تلك المشابهة" هو المشابهة الكاملة، وهي التي كانت في الكلام الخبري، وأجيب أيضا بأنه إذا صار الكلام من الخبري إلى الإنشائي، فيصير المشابهة حينئذ ضعيفة؛ لأن في الأول يكون مشابهة الكلام الخبري إلى الخبري، وفي الثاني يكون مشابهة الإنشائي إلى الخبري، لا يقال: إن ضعف المشابهة لا يستلزم إزالتها مع أن المدعى هو إزالتها؛ لأننا نقول: إذا صارت المشابهة ضعيفة فكأنها غير موجودة. لا مطلقا: أي لا مطلق المانع بالاتفاق.

- (١) أي الأفعال الناقصة، وباب علمت أي أفعال القلوب.
- (٢) وإن لم تخرجها الكلام من الخبرية إلى الإنشائية. (عت)
- (٣) لأن بدحوهما يطل الصدارة للمبتدأ، فيقل مشابته بكلمة الشرط؛ فإن لها الصدارة.
- (٤) يعني أحدهما من بين الحروف المشبهة مانعان بالاتفاق لا بالنسبة إلى جميع النواسخ حتى يتجه ما ذكره، بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بأنها مانعة على الخلاف، فالمقصود بتخصيص الاتفاق هما من بينها الإشعار بخلاف في غيرهما، والاهتمام ببيان الخلاف فيها. (عل)
- (٥) هذا جواب من أول الأمر أيضا. (ت)
- (٦) قال المصنف: إن هذا المُلْحَق سيبويه خلافا للأخفش، ونقل العبيدي وأبو البقاء وابن العيش بأن المجوز سيبويه خلافا للأخفش، لكن كلام الشيخ عبد القاهر يوافق ما ذكره المصنف. (ت)
- (٧) قال المصنف في "إيضاح المفصل": منع سيبويه بعيد نقلا وفقها، وأما النقل فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُعْقِلُونَ مَوْلَاهُمْ﴾ (البقرة: ٢٦١) بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ﴾ (جمعة: ٨)، وأما الفقه فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات قال: والظاهر أن نسبة هذا المنع إليه تنبيه على نقل الزمخشري؛ فإنه وإن أحم الكلام في "المفصل" إلا أنه أوضحه معلا في غيره. (تأخذ)

لأنها^(١) لا تخرج^(٢) الكلام عن الخبرية إلى الإنشائية، يؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٣) وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا^(٤) فَلَنْ يُقْبَلَ^(٥)﴾ فإن قيل: قد ألحق بعضهم "أن" المفتوحة و"لكن" بـ "ليت" و"لعل"، فما وجه تخصيص "إن" المكسورة بالإلحاق؟^(٦) قيل: "بعضهم" الذي ألحق "إن" بهما هو سيبويه فأعتدَّ بقوله وذكره، ولم يعتدَّ بقول من سواه فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء، فما يدل على عدم منع "إن" المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق،^(٧)

يؤيده قوله تعالى إلخ: وإي جعله مؤيدا ولم يجعله دليلا؛ لأنه يحمل أن يكون قوله: 'فلن تقبل' من متفرعات الخبر، والخبر محذوف، وهو 'توتهم بلا فائدة'، فيكون 'فلن يقبل إلخ' مما ينصرع على الخبر، وفيه ما لا يحفى.

(١) لا بد أن يدعي أن ليس ههنا ما يعجز آخر. (عبد الغفور)

(٢) بل تؤكد فلا يزال تدك المشاهدة فيدخل العاء. (علوي)

(٣) من اليهود والمرتدين ﴿وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾ بلا توبة ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ﴾ من 'أحد من' الأرض ذهباً و'فندي' أي 'فلن يتحصن من عذاب القيمة وإن بدل كثيرا من أعر الأشياء على سبيل العرص، و'الماء' في الأصل مقدار ما يأخذه الإماء الممتنى، والذهب كناية، و'افتدى به أي بدله. (علوي)

(٤) بالفارسية: يدرستی جماعتی که کافر شده اند و نزدیک بر مردن شده اند و حال آن که آن جماعت کافر اند و پیر قبول کرده نمی شود توبه ایشان. (نقا)
(٥) وفي حمل الفاء على الزيادة أو التعيين أو حذف الخبر بعد لا يحفى، وتركها في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَدْرِي مَوْتُ وَعَمَلُو صَاحِبَاتِ هَؤُلَاءِ﴾ (قصص ٨) لا يوجب كون "إن" المكسورة ماعية؛ لأن دحوها في خبر المستند المذكور جائز لا واجب، وفي بعضها دحت؛ إيدانا لتضمن المبتدأ معنى الشرط، وفي بعضها تركت؛ إيدانا بأن دحوها ليس بواجب تأمل. (محرم)

(٦) الباء داحية على المقصورة، فاعبى أي شيء يوجب ويقضي تخصيص الإلحاق بـ "إن" المكسورة، مع أن "أن" المفتوحة و'لكن' قد ألحقا بهما، فكان على المصنف أن يقول: وألحق بعضهم 'إن' بهما وبعضهم 'أن' و'لكن' هما أو يقول: وأحق بعضهم 'إن' وأن ولكن' هما فيدخلان تحت الإلحاق أيضا. (محرم)

(٧) [حبر لقوله: "فما يدل". (نقا)] وهو قوله تعالى: ﴿لَنْ أَدْرِي مَوْتُ وَعَمَلُو صَاحِبَاتِ هَؤُلَاءِ﴾...

وما يدل على عدم منع "أن" المفتوحة و"لكن" عن دخول الفاء قوله تعالى:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ^(۱) مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ^(۲)﴾ وقول الشاعر:^(۳)
(الأعمال ۴۱)

فو الله ما فارقتكم^(۴) قالياً لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية أو عقلية جوازا.....
اللام للوقت

واعلموا أنما إلخ: وكلمة 'ما' يحتمل أن يكون موصولة، وأن يكون موصوفة، وعلى الأول يكون المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم الموصول بفعل، وعلى الثاني يكون المبتدأ اسم مكرة الموصوفة بفعل؛ لأن 'ما' الموصوفة لا يكون إلا مكرة، وكذلك كلمة 'ما' في قوله: 'ما يقضى' يحتمل الاحتمالين.

فو الله ما إلخ: وكلمة 'ما' نافية و"قالياً" ليس هو دعنا لمفارقتي لكم، بل هو قضاء الله تعالى فسوف يكون أي يظهر. لقيام قرينة: اللام للوقت لا للأجل والعدة: لأن قيام القرينة مصحح، فلا مقتصر ولا داع، ولكن هذا إذا كان مصححاً فحار أن يكون اللام للأجل أيضاً.

لفظية أو عقلية: وهما محروران جعلهما صفة لقرينة، ويحتمل النصب على الحالية؛ لأن لحال عن المصاف إليه جائر عند حوار حذف المصاف وإقامة المصاف إليه مقامه، ويحتمل النصب على أن يكون مفعولين لفعل محذوف، أي سواء كانت لفظية أو عقلية.

(۱) ذكر في "المذكر": ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ أي ما أصبتم من أهل الحرب ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ أي أدنى مال ولو محيطاً ﴿فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ وَلِرَسُولٍ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَرِ لَسَّيْلٍ﴾ أي فاحكم أن يقسم الغنيمة على خمسة أسهم، أربعة للعارب، وواحد على خمسة: رسول الله ﷺ وبي هاشم وعبد المطلب والفقرء وياتامي والمساكين بلا مال وإن السبل مسافر بلا مال معه. والحالة لتعظيم رسول الله ﷺ. (حل)

(۲) بالفارسية: بداند شما بدستی که آن چیزیکه غنیمت گرفته اید ششاد بر چیزیکه بشدیں بدستی که مرخذانی راست از شیء حصه یت حصه ۱. (نقا)

(۳) هو من الطويل، والقلی: بالكسر والقصر، وبعد مع فتح القاف، وثنی وثن، وثن، من ضرب، و"قالياً" حار من ضمير "فارقت"، بقول متعدياً إلى أحيائه: والله ما فارقتكم حار كولي قالياً لكم، وإنما فراقی لأجل قضاء الله تعالى، فإن ما قضی الله في الأرض فقد وقع لا محالة. (حل)

(۴) بالفارسية: سؤند بخدا که جدائی کرده ام از شما در صحت بودن من دشمن گیرنده مر شما را، لیکن آن چیز که قضا کرده شده ست پس زودست که موجود میشود. (نقا)

أي حذفاً جائزاً^(١) لا واجباً، وقد يجب حذفه إذا قطع النعت بالرفع،^(٢) نحو: الحمد لله
أهل الحمد، أي هو أهل الحمد، وإنما وجب حذفه؛^(٣) ليعلم أنه كان في الأصل صفة^(٤)

وقد يجب إلخ: ولو كان هذا القول اعتراضاً على المصنف بأنه لم يذكر ههنا وجوب حذف المبتدأ؟ فجوابه: أن موضع بيان النعت ليس هذا الموضع، بل موضعه في مبحث النعت، ولكن المصنف لم يذكره في شيء من الموضوعين؛ لأن كتابه مختصر، وكثير من الأشياء لم يذكر فيه، ولكن يحتمل أن يكون قول الشارح عذراً عن جانب المصنف بأنه لم يذكره لقلته، وإيراده "قد" يشعر إليه؛ لأن قد للتقليل في المضارع، وقيل: لا يجب حذفه أصلاً؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، وقوله: الحمد لله أهل الحمد، محمول على حذف الخبر أي أهل الحمد هو، فيكون من باب جواز حذف الخبر.

إذا قطع النعت: أي بسبب الرفع، أي إذا قطع النعت أي الصفة أي الأمر الذي يدل فحوى الكلام على أنه صفة، وقطع النعت بأن يترك عه إعراب الصفة وأجري عليه إعراب آخر كما في "الحمد لله أهل الحمد؛ فإن ظاهر الكلام يستدعي أن يقرأ "أهل الحمد" بالكسر بجعله صفة لله تعالى، فإذا قطع بالرفع، فيستقل دهر السامع إلى أنه في الأصل وصف ثم غير، لأن التركيب واقع في صورة الوصف، وتغير الكلام لا يكون بلا قصد وعرض، فالعرض ههنا هو الممدح فيجب حذف المبتدأ؛ لأنه لو ذكر وقيل: "هو أهل الحمد" لم يفهم الممدح منه، بل يذهب الذهن إلى أنه جملة مثل: الحمد لله، فيكون مبتدأ وخبراً، وإنما لم يقطع بالنصب؛ لأنه حينئذ لا يكون خبر مبتدأ محذوف، بل هو حينئذ مفعول لفعل محذوف أي أعني أهل الحمد.

(١) إشارة إلى أن "جوازاً" بمعنى اسم الفاعل صفة لمفعول مطلق.

(٢) أي إذا قطع النعت عن النعتية رفعاً؛ لمجرد قصد الممدح أو الذم أو الترحم نحو: أعوذ بالله من إبليس عدو الله، ونحو: مررت بعدك المسكين، بخلاف ما إذا لم يقطع؛ فإنه لا يكون بمجردها، بل يكون لتخصيص والتوضيح وغيرهما أيضاً، وبخلاف ما إذا قطع نصيباً: الحمد لله الحميد، بالنصب أي أعني الحميد وأمدح الحميد؛ فإنه وإن كان لمجرد الممدح أو الذم أيضاً لا يكون من قبيل حذف المبتدأ. (عل)

(٣) يعني إذا لم يذكر المبتدأ يكون النعت باقياً على الحالة الأولى إلا أنه رفع، فيعلم أنه كان في الأصل صفة، ثم قطع بقصد الممدح، بخلاف ما إذا ذكر؛ فإنه حينئذ يكون جملة مبتدأ بها. (عل)

(٤) حاصل الكلام أنه صفة لما قبله في المعنى، لكنه قطع عنه وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الانقضاء وتعير المؤلف زيادة تنبيه وإيقاظ لسماع للإصغاء إليه، وذلك إما يكون لشدة الاهتمام به الممدح أو الذم أو ترحم يعني به زيادة الاعتناء، فكأنه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالممدح أو الذم أو الترحم، ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير. (عبد الغفور)

فقطع لقصد المدح أو الذم^(١) أو غير ذلك،^(٢) فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك، ويجب حذفه أيضا عند من قال^(٣) في "نعم الرجل زيد": إن تقديره: هو زيد، كقول المستهل^(٤) أي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلل الرافع صوته عند إبطاره:^(٥) الهلال والله، أي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: الهلال^(٦) هذا؛

لقصد المدح. واعترض بأن المدح حاصل على تقدير حمله على الصفة أيضا، وكذلك الذم والترحم، وهو ظاهر فما الفائدة لتعيره لقصد المدح؟ وأجيب بأن المدح حاصل على تقدير الصفة بدون إفادة الحصر منه، وعلى تقدير كونه حرا، لمبتدأ يكون الحصر معدا منه؛ لأن تعريف المسد والمسد إليه يقتضي حصر المسند إليه في المسد. أو الذم إلخ كالترحم، أما انه فكما إذا قطع "السارق" بالرفع في قولنا: 'مررت بريد اسارق' أي هو السارق، وكما إذا قطع 'الرجيم' في 'أعود بالله من الشيطان الرجيم' أي هو الرجيم، وأما الترحم فكما إذا قطع 'المسكين' بالرفع في قولنا: 'مررت بريد المسكين'، وكما إذا قطع 'أحك' بالرفع في قولنا: 'صربت ريذا أحك' بأن يقال: أحوك.

أي المبتدأ المحذوف إلخ: إما راد هذا القول لإظهار اسماحة التي في عبارة المصنف؛ لأن من البين أن المبتدأ المحذوف جوازا ليس قول المستهل. المبصر للهلل إلخ: وقوله: 'أصبر' صفة للمستهل كما يكون 'ارفع' صفة به، ويحتمل أن يكون قوله: 'المبصر للهلل' معنى 'استهل'، وقوله: 'ارفع صوته عند إبطاره' بيان النواقص؛ لأهم يرفعون صوته في هذا المحل.

(١) نحو: مررت بريد الفاسق. (جمال)

(٢) كالترحم، نحو: مررت بعمرو المسكين. (جمال)

(٣) أي عند من يقول: بأن المحصوص خبرٌ متلأ محذوف، وأما من يقول: إن المحصوص متلأ وجملة المدح والذم حيز قدم عليه، فليس مما حذف فيه المبتدأ. (عل)

(٤) قيل: الاستهلال: ما هو بين وياثك كرون، وكلاهما مستقيم. (ع)

(٥) هذا هو بيان المراد من نطق المستهل لا أنه معناه اللغوي، قال في "الصحاح": استهل الصبي إذا رفع صوته عند الولادة. (عل)

(٦) الهلال ما هو تارة شب، وبعده القمر. (عند العفوري)

لأن مقصود المستهل تعيين شيء^(١) بالإشارة، والحكم عليه^(٢) بالهلالية؛ ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالباً، ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف.

وقد يحذف الخبر جوازا أي حذفاً جائزاً؛ لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك: خرجت فإذا السبع، فإن تقديره على المذهب^(٣) الصحيح

غالباً: أي في غالب الأوقات، وهو متعلق بقوله: "المستهلين" لا بـ "العادة". ولئلا يتوهم إلخ: وذلك لأن الأصل في الكلمة الواحدة أن يكون على الوقف، فإذا أريد الوقف فيه فيذهب الوهم إلى أنه كان منصوباً بأن تقديره: رأيت الهلال، فحذف الفعل لصيق الوقت، فحيث لا يكون بم نحن فيه، وأما عند إثبات القسم لا يتوهم ذلك؛ لأن آخر الكلمة حيث هو الهاء، فلا يكون الوقف إلا عليها؛ لأن الوقف لا يكون إلا في آخر الكلمة لا في وسطها. أي حذفاً جائزاً: أشار به إلى أن الجواز مصدر بمعنى اسم الفاعل، ويكون صفة للمفعول المطلق المحذوف. من غير إقامة إلخ: لأنه لو أقيم شيء مقامه، فحيث يكون حذوه واحباً كما سيأتي.

على المذهب الصحيح: الفاء في قوله: "فإذا السبع" للتعقيب بلا مهبة، إما قال ذلك؛ لأنه قال بعضهم: إن "إذا" ظرف مكان، فيكون "إذا" حيث حيزاً لقوله: السبع، أي خرجت فمكاني السبع أي السبع حاصل في مكاني، فحيث لا يرد أنه لا معنى لقوله: خرجت فمكاني السبع، فمعناه بالفارسية: بيرون آمدم من پس در مكان آمدم من ست سب، لكن هذا المذهب ليس مما نحن فيه؛ لأن كلاماً في جواز حذف الخبر، وعلى التقدير المذكور لا يكون الخبر محذوفاً، لأن الخبر حيث هو "إذا" ظرف مكان.

(١) لا تعيين الهلال بالإشارة. (عبد الغفور)

(٢) وذلك أن مقصوده رؤية الهلال فإراءته، وإذا إنما يحصل بتعيين شيء معين بالهلالية بأن يعين شيئاً في نظره وبالإشارة إليه، ثم يحكم عليه بالهلال دون غيره (عل)

(٣) إما قال ذلك؛ لأن فيه خلافاً، قيل: إن "إذا" ظرف مكان خبر عن السبع، وفيه أنه لا يطرد في مثل: فإذا السبع الباب، وجعله بدلاً تعسف. (عبد الغفور)

كما نص عليه^(١) صاحب "اللباب": خرجت فإذا^(٢) السبع واقف، على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسدده، أي ففي وقت خروجي السبع واقف.

وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوبا أي حذفاً واجبا فيما التزم^(٣) أي في تركيب^(٤) التزم في موضعه أي موضع الخبر غيره أي غير الخبر، وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المصنف.

أولها: المبتدأ الذي بعد "لولا" مثل: لولا زيد لكان كذا أي لولا زيد موجود؛ لأن ^{بحكم الاستعراء} "لولا" لا امتناع الشيء لوجود غيره،^(٥) فيدل على الوجود،^(٦) وقد التزم في موضع الخبر جواب "لولا"، فيجب حذفه؛ لقيام قرينة والتزام قائم مقامه، هذا^(٧) إذا كان ^{وهو لكان كذا} الخبر عاما،^(٨) وأما إذا كان خاصا فلا يجب^(٩) حذفه كما في قوله:

أولها المبتدأ إلخ: أي الأول من أربعة أبواب، أي أربعة مواضع: موضع المبتدأ إلخ، فحيث يصح حمل المبتدأ على قوله: "أولها". كما في قوله إلخ: فقوله: "الشعر مبتدأ، وقوله: 'يرري' مع فاعله - وهو الضمير الراجع إلى الشعر - حيره.

(١) أي على تقديره، أو على صحته.

(٢) الفاء لعطف حملا على المعنى، أي خرجت ففاحأت كذا. (عبد الغفور)

(٣) يقال: التزمت الشيء ولتزمه أي قبل ملازمته. (عبد الغفور)

(٤) الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي في خبر، وإلا لزم نحو الحملة من العائد بحسب الظاهر. (عبد الغفور)

(٥) وهو لا امتناع هلاك عمرو في قوتك: لولا زيد لهلك عمرو؛ لوجود زيد.

(٦) وهو وجود زيد في هذا المثال. (٧) أي حذف خبر المبتدأ الذي بعد لولا. (٨) كالوجود والخصوص والكون ونحوها.

(٩) لعدم دلالة "لولا" عليه، ولو دل بالقرينة الخارجية جاز الحذف فلا وجوب. (عبد الغفور)

ولولا^(١) الشعر بالعلماء يُزري^(٢) لكنت اليوم أشعر من لبيد^(٣)
 هذا^(٤) على مذهب البصريين،^(٥) وقال الكسائي: الاسم الواقع^(٦) بعدها فاعل لفعل
 مقدر أي لولا وجد زيد، وقال الفراء: لولا هي الرافعة^(٧) للاسم الذي بعدها.
 وثانيها: كل مبتدأ كان مصدرا صورة أو بتأويله، منسوباً إلى الفاعل أو المفعول أو
 كليهما، وبعده حال،^(٨)

لولا وجد زيد: فقله: 'وجد' فعل وجب حذفه، قيل: وجه ضعف هذا المذهب أن حذف الفعل إنما يكون
 واجبا إذا وقع في جواب القسم، أو كان بعده مفسر، وليس هو من هذين القسمين.
 كان مصدرا: أي كان مصدرا بحسب الصورة كما يكون مصدرا بحسب المعنى أيضا.
 أو بتأويله: أي إذا كان صورته مصدرا بالتأويل. منسوباً: أي متعلقاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وليس
 المراد منه المضاف؛ لأنه لم يجز أن يكون الشيء الواحد مضافاً إلى شيئين.

(١) والمعنى لولا إنشاء الشعر يرري بالعلماء المتقين لكنت أكثر شعراً من لبيد، وإنما يزري لهم؛ لأن أكثر كلام
 الشعراء خيالات لا حقيقة لها، وجهالات لا رحمة فيها، كتمريق الأعراض والافتحار بالأباطيل والأكاذيب،
 والبيت للإمام محمد بن إدريس الشافعي، وقيل: لغيره، وهو الصحيح عند الأكثر، والله أعلم بما هو الصواب.
 (٢) الإزراء: خوار مندى نمودن. (عبد الغفور)
 (٣) والشعر الثاني بعده:

ولولا حشية الرحمن عدي جعلت الناس كلهم عبيدي

(٤) [أي تقدير الخبر في هذا المثال.] أي القول بوجوب الحذف إذا كان الخبر عاماً، وعدم وجوبه إذا كان خاصاً
 مذهب البصريين، أي مذهب بعضهم؛ إذ الجمهور لا يقولون بوقوع الخبر خاصاً بعد "لولا" على ما عرفت. (جم)
 (٥) فإن مذهبهم أن "لولا" كلمة مفردة غير مرتبة.
 (٦) [وهو زيد في هذا المثال.] وذلك أن الظاهر منها أنها "لو" التي تعيد امتناع الأول؛ لامتناع الثاني، دخلت
 على "لا" وكانت لازمة للفعل؛ لكونها حرف شرط، فبقي مع دخولها على "لا" على ذلك الاقتضاء، ومعناها
 مع "لا" أيضاً ناق على ما كان كما يبقى مع غير "لا" من دون النقي. (علوي)
 (٧) [يعني "لولا" اسم من أسماء الأفعال عنده.] لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، ولا يحفى ضعفه. (عبد الغفور)
 (٨) مفردة كانت أو جملة، اسمية كانت أو فعلية، والاسمية يحك معها الواو على الأصح. (عبد الغفور)

أو كان اسم تفضيل مضافا إلى ذلك المصدر،^(١) وذلك^(٢) مثل: ذهابي راجلا، وضرب زيد^(٣) قائما، إذا كان "زيد" مفعولا به^(٤) ومثل: ضربي زيدا قائما أو قائمين، وأن ضربت زيدا قائما، وأكثر شربي السويق ملتوتا،^(٥) وأخطب ما يكون^(٦) الأمير قائما، ...
أو قائمين
لت السويق به

أو كان اسم إلخ: وإنما لم يقل: أو اسم تفضيل، بل زاد قوله: "كان" حتى لا يتوهم أنه معطوف على قوله: "حال" أي أو بعده اسم التفضيل، وأيضا لا يتوهم أنه معطوف على قوله: "الفاعل" أي منسوبا إلى اسم تفضيل. مثل ذهابي إلخ: هذا مثال للمصدر الذي هو مضاف إلى الفاعل أي إلى ضمير الفاعل، فلا يرد أنه ليس ههنا مضافا إلى الفاعل. وضربي زيدا إلخ: هذا المثال يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى الفاعل، فيكون معناه حيثئذ بالفارسية: زون زيد در حالتی است که زيد قائم است، ويحتمل أن يكون مثالا للمصدر المضاف إلى المفعول، فمعناه حيثئذ بالفارسية: زون زيد را در حالتی است که زيد قائم است، ولهذا قال: "إذا كان زيد مفعول به"، وليكن هذا المثال لما احتمل أن يكون مثالا لهما، فلو اكتفى بهذا المثال لا يحتاج إلى المثال الأول.

وأن ضربت زيدا إلخ: هذا مثال للمصدر الذي هو مؤول بـ "أن". وأكثر شربي إلخ: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المذكور أي المضاف إلى الفاعل أو المفعول به أو كليهما، لا يقال: إن المصنف أورد المثال الذي فيه مصدر منسوب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما بقوله: مثل ضربي زيدا قائما، فلا حاجة إلى ما ذكره الشارح بقوله: "مثل ذهابي راجلا إلخ"؛ لأننا نقول: أراد أن يذكر لكل واحد من المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول مثالا على حدة، ويجعل مثال المصنف مثالا للمصدر المنسوب إليهما، مع أنه يحتمل أن يكون مثالا للمصدر المنسوب إلى كل واحد منهما أيضا.

وأخطب ما يكون إلخ: هذا مثال لاسم التفضيل الذي هو مضاف إلى المصدر المؤول بكلمة ما؛ لأنها مصدرية، أي أحس خطاة الأمير حال كونه قائما لا قاعدا؛ فإن الخطباء في الزمان السابق كانوا سلاطين أو أمراء؛ لأنهم كانوا عالمين.

(١) الذي يسبب إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما.

(٢) أي مثال المصدر واسم التفضيل المذكورين.

(٣) مثال المنسوب إلى الفاعل والمفعول.

(٤) لئلا يلزم تكرار المثال ويكون مصدرا منسوبا إلى المفعول وبعده حال عنه.

(٥) مثال لـ "أفعل التفضيل" المضاف إلى المصدر الصريح. (عت)

(٦) أي أخطب كون الأمير قائما. (عبد الغفور)

فذهب البصريون إلى أن^(١) تقديره: ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما، فحذف "حاصل" كما تحذف متعلقات الظروف، نحو: زيد عندك، فبقي "إذا كان قائما"، ثم حذف "إذا" مع شرطه^(٢) العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال^(٣) قائما مقام الخبر.

قال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة،^(٤) والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: ضربي زيدا يلبسه قائما، إذا أردت الحال عن المفعول،^(٥) وضربي زيدا يلبسني قائما إذا كانت^(٦) عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي ضربي زيدا يلبس قائما، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة.....

إذا أردت الحال إلخ. وهو الصمير النازر في 'يلبسه'؛ لأن الحال إذا كان عن الفاعل فلا يتحد حيثد عامل الحال وعامل صاحبه؛ لأن عامل صاحبه هو المصدر، وعامل الحال هو يلبس. فالضمير في 'يلبسه' ضمير المفعول؛ لأنه راجع إليه، بخلاف الصمير في 'يلبسن'؛ فإنه ضمير الفاعل، لأنه راجع إليه، فلا يرد أن 'قائما' في 'يلبسن' قائما حال عن المفعول لا عن الفاعل. أولى: أي تقديره بهذا الوجه أولى مما ذكره البصريون.

- (١) لأن الإحار عن ضرب زيد بكونه مقيدا عن قيامه لا يكون إلا عند حصول الضرب ووجود زيد. (عبد الغفور)
- (٢) سمي مدخولها شرطا وإن كانت 'إذا' ظرفية؛ لرائحة معنى الشرط. (عبد الغفور)
- (٣) مع وجود القرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل، وهو الإحار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام؛ لأنه لا يمكن تقييده بقيد إلا بعد حصوله. فيجب الحذف؛ لوجود الشرط. (حج)
- (٤) نقل عنه قدس سره: وهي حذف 'إذا' مع الحمة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان. ومن العدول عن طاهر معنى "كان" الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قوله: "حاصل إذا كان قائما" طاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الطرف. (عت)
- (٥) أي عن مفعول المصدر، وإلا فالحال في صورتين عن المفعول. (جمال)
- (٦) النسخ في هذا المقام مختلفة، في بعضها: إذا أردت الحال عن الفاعل، وفي بعضها: إذا كان، والحمدان أئخذ هذه، فالضمير راجع إلى قائما.

كما تقول: الذي ضربت قائما زيدا، أي ضربته، ثم حذف "يلابس" الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه كما تقول: راشدا^(١) مهديا، أي سر راشدا مهديا، فعلى هذا^(٢) يكونون مستريحين من تلك التكاليف البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: ضربني زيدا قائما حاصل، بجعل "قائما" من متعلقات المبتدأ،^(٣) ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده،^(٤)

الذي ضربت قائما إلخ: فيكون ذو الحال هو ضمير 'صربه'، والقريبة الدانة عليه هي 'زيد'، وهو حر لقوله: 'الذي'، والقريبة تكون حالية؛ لأن العقل حاكم بأن صاحب الخبر هو زيد، لا عمرو الذي ليس هو في التركيب، فإيراد من 'يلابس' في المثال المذكور هو يلاسه بقربة 'زيد' عنه. كما تقول راشدا إلخ: وفي هذا مثال كما يكون عامل الحال محذوفا كدلت ذو الحال أيضا محذوف، وهو أنت، فهذا المثال يكون مثالا لحذف ذي الحال ولحذف عامل الحال جميعا، إلا أنه أراد إيراد المثال لكل منهما على حدة، فحينئذ يصح قوله: ثم نقول: حذف المفعول الذي إلخ. من متعلقات المبتدأ: فيكون معناه عند الكوفيين: ضربني زيدا في وقت القيام حاصل. ويلزمهم حذف إلخ. وذلك لأن 'قائما' ما كان من متعلقات المبتدأ فلا يصح أن يقوم مقام خبر؛ لأن الخبر يـ يكون بعد تمام المبتدأ، فيسعي أن يكون ما يقوم مقامه أيضا كذلك.

(١) بالفارسية. راجع استعموده شده. (ب)

(٢) فيه أنه كم فساد واحد أعظم المفساد؛ بقونه في الفساد، وذلك لأن المعنى الذي ذكره صاحب 'الرصي' لم يعمهم من عبارة قط، ولم يعتبر ذلك في المحاورات وبيان المقاصد. (ت)

(٣) فيكون العامل فيه هو المبتدأ فيكون قيده له، وقيده الشيء بمزلة حرته، وما هو بمزلة حرته لا يجوز أن يقوم مقام الخبر. (ج)

(٤) أي يلزمهم شيئا: وجوب حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقبيد المبتدأ المقصود عمومته، أما الأول فلا أن الحال على هذا من متعلقات المبتدأ ومتمماته، وما هو من متمماته لا يصح أن يسد مسد خبر، وأما الثاني فلا أن المقصود من هذا التركيب العموم لمفيد للحصر، وذلك أن معنى المثال عند الجميع ما صرت أو ما ضرب إلا قائما، وعلى تقديرهم بتقييد الصرب بعوت العموم، فلا يفيد الحصر؛ إذ لا يبرم من حصول الصرب بتقييد الحال اتقاء ضرب يحصل في حال القعود، فيعوت الحصر، بخلاف ما إذا لم يقيده؛ فإنه إذا كان كل ضرب واقعا في حال القيام لا يكون حينئذ ضرب آخر حتى يحصل، فيعوت الحصر. (علوي)

وتقييدُ المبتدأ المقصود عمومُهُ^(١) بدليل الاستعمال^(٢).

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما،^(٣) وذهب بعضهم^(٤) إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛^(٥) لكونه بمعنى الفعل؛^(٦) إذ المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما.^(٧،٨)

وتقييد المبتدأ إلخ: أي يزمهم أيضا تقييد المبتدأ الذي يكون المقصود عمومهُ بدليل الاستعمال، أي هذا التركيب استعمل عاما في استعمالهم؛ فإن المصدر المضاف إذا كان مبتدأ يصير جنسا معرفة، فيكون المقصود منه عمومهُ. ضربي زيدا ضربه إلخ: وفيه تكلف؛ لأن مصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل، وكلمة "أن" موصولة، فيلزم حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة دون بعض آخر، وهو معموله الذي هو الحال، فيكون معناه: ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد، مع أنهم لم يجوزوا حذف الموصول مع بعض الصلة. لكونه بمعنى الفعل: وهذا لدفع ما يقال: إن المبتدأ لا يكون بلا خبر. ألا ترى أن القسم الثاني من المبتدأ بلا خبر؛ لأن فيه معنى الفعل أيضا.

(١) أي الذي قصد عمومهُ عند البصرية والكوفية. (جمال)

(٢) وذلك لأن اسم الجنس المعروف إذا استعمل ولم تقم قرية تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ظاهر في الاستغراق؛ دفعا للترجيح بلا مرجح. (عبد الغفور)

(٣) وهو أقل حذفًا من الأول أي مما ذهب إليه البصريون، إلا أن فيه حذف المصدر مع بقاء معموله، وهو ممتنع إلا أن يقال: القرية الدالة على حذفه قوته، فلا بأس بالحذف، كما قال سيبويه: إن تقدير "مالك وريدا": مالك ومالا بمسك ريد. (عموي)

(٤) وهو ابن درستويه وابن باشا، وقاس الرصي: وهذا المذهب أيضا باطل؛ لأنه لا حصر في قولك: أضرب زيدا قائما. (جمال)

(٥) كما في القسم الثاني من المبتدأ. (عبد الغفور)

(٦) يؤيده امتناع تأكيده لكل وأمثاله، وامتناع توصيفه. (عبد الغفور)

(٧) لأن القائل به قال بتقدير "ما وإلا". (جمال)

(٨) لا يحفى أن استفادة الحصر عنى هذا التقدير غير ظاهر. (عبد الغفور)

وثالثها: كل مبتدأ^(١) اشتمل خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع، وذلك مثل: كل رجل وضيعة^(٢) أي كل رجل مقرون مع ضيعته، فهذا الخبر واجب حذفه؛ لأن الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه.
عن صبر المقرون

ورابعها: كل مبتدأ يكون مقسماً به وخبره القسم،.....

كل رجل وضيعة: اعلم أن قوله: "وضيعة" معصوف على "كل رجل" باعتبار أنه معطوف على لصير الذي في الخبر؛ لأن هذا الضمير راجع إلى "كل رجل"، وهذا مفعول ما لم يسم فاعله للحر. ولقائل أن يقول: إنه إذا كان معطوفاً على الضمير الذي في الخبر، فيلزم العطف على الضمير المرفوع المتصل، وهو غير جائز؛ لعدم الفاصلة لا تأكيد المتصل بالمتصل ولا غيره، إلا أن يقال: إنما لا يجوز ذلك إذا لم يكن عطفه راجعاً إلى شيء آخر مآلاً، كما فيما نحن فيه.

فهذا الخبر واجب إلخ: هذا عند الصريين، وأما عند الكوفيين فالخبر هو قوله: "وضيعة" أي مع ضيعته. قيل: عليه: فالخبر هو حينئذ "مع"؛ لأن الصيغة عطف على المبتدأ، فيكون مبتدأ، ويكون الخبر هو "مع"، وهو غير جائز؛ لعدم إعراب الرفع فيه، وأجيب بأن إعراب الرفع انتقل منه إلى مدحوله، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمْ آلُ اللَّهِ﴾ (آء، ٢٢) فإن "إلا" فيها للصفة، والموصوف هو "آهة" مع أنها ليست مرفوعة، بل رفعها انتقل إلى مدحولها. وإن قست. ليس في "مع" إعراب الرفع حتى يتقل إليه، بل فيه إعراب النصب؛ لأنه طرف، وهو منصوب، قلت: لا "مع" حيثان، فإنه مرفوع من حيث إنه خبر، ومنصوب من حيث إنه طرف، كما في ريد عندك؛ فإن "عندك" مرفوع من حيث إنه خبر، مع أنه طرف أيضاً.

قيل: الضمير في "ضيعة" إما راجع إلى "كل رجل" أو إلى "رجل"، وكل مهم غير جائز؛ لأنه لا يحصل على كلا التقديرين عرضنا، وهو كون كل واحد من الناس مقرون بضيعة، وأجيب بأن المراد في هذا المحل هو الفصل، أي هذا الرجل مقرون بضيعة وذلك الرجل مقرون بضيعة، ولكن يمتنع ذلك التفصيل؛ لعدم التناهي، فأورده بصورة الإحمال. كل مبتدأ إلخ: قالوا. كل مبتدأ في الجملة الاسمية متعين للقسم، مثل: لعمرك لأفعلن كذا؛ فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف. (ت)

(١) أي كل مبتدأ بعده مرفوع مصدر بواو انعية. قصداً إلى الإحصار بتقارهما، كذا قال العلامة التنويري.

(٢) [مبتدأ والخبر محذوف وجوبا] قال - قدس سره - في "الحاشية": الضيعة في اللغة: العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع، وهما كناية عن مصحفها أعني الصعة. والصنعة. كرويشة كرون، (صراح) (عبد الغفور)

وذلك مثل: لعمرك لأفعلن كذا أي لعمرك وبقاؤك^(١) قسمي أي ما أقسم به،^(٢) فلا شك أن "لعمرك" يدل على القسم المحذف، وجواب القسم قائم مقامه، فيجب حذفه، والعَمَر والعُمُر بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف؛ لكثرة استعماله.

خبر إن وأخواتها أي من المرفوعات خبر إن وأخواتها،^(٣) أي أشباهها من الحروف الخمسة الباقية، وهي: "أن وكان ولكن وليت ولعل"، وهو مرفوع بهذه الحروف، لا بالابتداء على المذهب الأصح؛^(٤) لأنها لما شابهت الفعل المتعدي - كما يجيء - عملت رفعا ونصبا مثله،

لأن القسم موضع التخفيف: هذا القول يحتمل أن يكون علة لما قبله، ويحتمل أن يكون علة لوجوب حذف الخبر من هذا التركيب، أما كونه موضع تخفيف لكثرة استعماله، فالكثرة تناسب التخفيف. أي من المرفوعات إلخ: فيكون لفظ "منها" مقدرا في عبارته، فقوله: "خبر إن" مبتدأ و"منها" خبره، وهذا كلامه يشعر بأن هذا مرفوع على حدة كما هو مذهب البصريين، وليس من قسم المبتدأ والخبر كما هو مذهب الكوفيين. لا يقال: إذا كان المقصود هذا فلم لم يورد المصنف لفظ "منها" كما أورد في المبتدأ والخبر؟ لأننا نقول: إنما لم يورده؛ ليتناول كلامه كلا المذهبين وإن لم يكن مذهب الكوفيين مراد المصنف. أي أشباهها: فيكون الأخوات بمعنى الأشباه؛ لمشابهة الأخت بالأخت. لما شابهت الفعل إلخ: أي شابهت له استعمالا، فكما أن الفعل المتعدي يلزمه اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، كذلك هذه الحروف يلزمها اسمان، والمراد أنها شابه الفعل المتعدي لفظا ومعنى، أما لفظا فلكون كل واحد منهما ثلاثيا ورباعيا كالفعل المتعدي، =

(١) أشار بهذا العطف التفسيري إلى أن العمر - بالفتح - بمعنى العمر بالضم، بمعنى الحياة والنقاء. (عت)

(٢) وإنما فسر قوله: "قسمي" به؛ لأنه لا يصح حمله على قوله: لعمرك. (بقا)

(٣) وإنما لم يقل المصنف: 'منها'؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة. (عند العصور)

(٤) قال الكوفيون: إن خبر "إن" وخبر "لا" مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف؛ لضعفها عن عملين، ومذهب البصريين أصح؛ لما ذكره الشارح قدس سره، ولأن اقتضاء الاسميين على السواء، فالأولى أن يعمل فيهما. (نور الحق)

هو أي خبر إن وأخواتها المسند إلى شيء آخر بعد دخول أحد هذه الحروف^(١) عليهما، فقوله: "المسند" شامل لخبر "كان" وخبر المبتدأ وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها، وبقوله: "بعد دخول هذه الحروف" خرج جميعها عنه،

كحرف م، ولا المشبهتين بليس

- وأما معنى فلكون كل واحد منهما بمعنى الفعل، فإن معنى "إن" حَقَّقْتُ؛ لأنها لتحقيق، ومعنى "كان" شَبَّهْتُ، وعلى هذا القياس. مثله: أي مثل الفعل المتعدي، لكنها يعمل خلافه؛ لأنها فرع الفعل المتعدي، فينبغي أن يكون عملها أيضا فرعاً لعمله.

إلى شيء آخر: وإنما قال ذلك تنبيها على أن المعتبر في المسند هو المسند إلى شيء آخر، سواء كان ذلك الشيء اسماً أو فاعله. أحد هذه الحروف: وإنما قدر لفظ الأحد حتى لا ينتقض التعريف بـ "قائم" في قولنا: "إن زيدا قائم"؛ لأنه لا يكون مسنداً بعد دخول هذه الحروف، بل هو مسند بعد دخول أحدها. ولقائل أن يقول: المعروف إما مجموع خبر "إن" وخبر أخواتها، أو خبر "إن" وأخواتها على سبيل التوزيع، لا سبيل إلى الأول؛ لأن معناه حينئذ: أن خبر "إن" وأخواتها - أي مجموعهما - هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، وهذا المعنى غير صحيح، ولا سبيل إلى الثاني أيضا باعتبار لفظ الأخوات؛ لأن الأخوات أيضا جمع، فلا يجوز أن يقال: خبر أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف، والجواب بتقدير لفظ الأحد هذا في جانب المعروف أيضا، بأن يقال: خبر "إن" وخبر أحد أخوات "إن" هو المسند بعد دخول أحد هذه الحروف.

عليهما: لا يقال: الطاهر أن يقال: "عليه" لا عليهما؛ لأن الكلام في المسند، لا في المسند إليه أيضا؛ لأننا نقول: هذا إنما يرد إذا كان الضمير في "عليهما" راجعا إلى الاسم والخبر، وأما إذا كان راجعا إلى خبر "إن" وأخواتها كما فعله المصنف ناقلا، فباعتبار أن خبرهما خبر واحد من حيث إن كل ما يقع خبر "إن" تقع خبر أخواتها أيضا يصلح رجوع الضمير المفرد إليه، ويجوز إرجاع الضمير التثنية إليه أيضا من حيث إنه شيان ظاهرا كالألف والنون المزيديتين؛ فإنه يصح إرجاع ضمير المفرد إليهما من حيث إنهما سبب واحد، ويصح إرجاع ضمير التثنية إليهما أيضا من حيث إنهما شيان، وإذا عرفت هذا فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص حيث قال: قوله: "عليهما" أي على المسند وشيء آخر، ولا يخفى أن المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف على المسند فقط، لا على المسند وشيء آخر وإن كان صحيحا في الواقع، ولا حاجة إلى الحمل عليه، فالأولى الاقتصار على ما هو المتبادر، وقد ذكرنا أن كون "عليه" متبادرا لا "عليهما" ممتنع.

(١) إشارة إلى أن المعروف خبر واحد من الستة، أي ما كان، فالمراد من "خبر إن وأخواتها" خبر واحد من "إن" وأخواتها. (جمال الدين)

والمراد بدخول هذه الحروف عليها ورودها عليها؛ لإيراث^(١) أثر فيها لفظا أو معنى،^(٢) فلا ينتقض التعريف^(٣) بمثل "يقوم" في قولنا: إن زيدا يقوم أبوه، فإن "يقوم" ههنا من حيث إسناده إلى "أبوه" ليس مما يدخل عليه "إن" بهذا المعنى،^(٤) ..
تعليله

لفظا أو معنى: قال الكوفيون: إن هذه الحروف لا تعمل في الخبر، بل تعمل في الاسم فقط؛ لضعف عملها، وقال البصريون: يعمل هذه الحروف فيهما معاً؛ لأن أثرها، وهو تأكيد مضمون الجملة باق، وتأكيد مضمونها لا يتصور بدون التأثير في الجزئين، ولا يخفى أن هذا التأثير - وهو تأكيد مضمون الجملة - تأثير معنوي، فحيث جاز أن يؤثر في الخبر تأثيراً معنوياً، ويمكن أن يراد من التأثير هو التأثير التقديري والمحلي كما هو الظاهر؛ لكونه مقابلاً للفظي، فلا يرد حيث أن الأثر المعنوي - كالتأكيد مثلاً - قد يحصل في صورة إلغاء هذه الحروف، مع أن خبرها حيث خبر المبتدأ.

فإن يقوم إلخ: وفائدة قيد الحثية أن "يقوم" في قولنا: "إن زيدا يقوم" مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى، وأما من حيث إسناده إلى "أبوه" فلا، فظهر حيث ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "يقوم" ههنا ليس مما دخل عليه "إن" بهذا المعنى أصلاً، فلا وجه لتقييده بالحثية. أقول: الباعث على صدور هذا الكلام من الفاضل المذكور أنه جعل -

(١) بالفارسية: بخشیدن ورسانیدن. (بقا)

(٢) من حيث اللفظ بأن يجعل المسند مرفوعاً لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، والمسند إليه منصوباً كذلك، ومن حيث المعنى بأن يجعل مدلول المسند ثابتاً للمسند إليه على سبيل التحقيق والتأكيد، فـ"أو" الفاصلة بمعنى الواو الواصلة، فيفيد أنه يحدث فيهما أثراً في اللفظ وأثراً في المعنى، فلا يدخل في التعريف خبر المبتدأ الذي بعد "أن" المكفوفة، أو بعد "أن" المخففة للغة؛ لأنه وإن وجد فيه أثر معنوي، لكنه لم يوجد أثر لفظي. (جم)

(٣) على سبيل منع الخلو لا الجمع، أما لفظاً فبالعمل، وأما معنى فبانسحاب معانيها إلى معانيها من التأكيد والتشبيه وغيرهما؛ فإن تأكيد الحكم مثلاً ينسحب إلى المحكوم عليه، وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف، وفيه رد على الرضي حيث قال: دخل فيه غير المحدود أيضاً، فإن "حَسُنَ" في قولك: "إن رجلاً حَسُنَ غلامه" مسند إلى "غلامه" بعد دخول "إن"، وليس بخبر لها، بل الخبر بمجموع الجملة الفعلية. (محرم)

(٤) فإن "إن" فيه لا يورث أثراً أصلاً أما لفظاً فظاهر، وأما معنى فلأنه تأكيد النسبة التي بين زيد وقائم الأب، لا بين "يقوم" و"أبوه". (تاكندى)

(٥) ولو اعتبر مفهوم المرفوع في التعريف لاندفع الانتقاض، إلا أنه يلزم الدور، فتدبر. (ت)

(٦) أي لإيراث أثر فيه؛ لأنه إنما يورث الأثر في جملة "يقوم أبوه" لفظاً بكونه في محل الرفع بأن أسند إلى زيد. (ت)

بل إنما دخل على جملة "يقوم أبوه"،^(١) فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله:^(٢) "بعد دخول.....

= قوله: 'هها' في قوله: 'إن يقوم هها من حيث إيساده إـح' إشارة إلى المثال المذكور، فإن 'يقوم' فيه ليس مما يدحل عليه 'إن' بهذا المعنى أصلاً. بل إن دخل على جملة "يقوم أبوه" أن يكون يرث الأثر عليه؛ لأن "يقوم" فيه مسند إلى 'أبوه' دون إلى الصمير الراجع إلى ريد، فلا وجه حينئذ تقييده بالحيثية، ولكن كون 'هها' إشارة إلى المثال المذكور بعيد غاية البعد، بل لفظ 'هها' في عرفهم يكون إشارة إلى الباب أو المسحت أو المقام، ولا بد من لفظة 'فيه' موضع 'هها' لو كان المقصود هو الإشارة إلى المثال المذكور، كما لا يخفى. ههنا: إشارة إلى خبر إن وأخواتها، فالمعنى: أن 'يقوم' هها - أي في خبر إن وأخواتها - من حيث إيساده إلى أبوه ليس مما يدحل عليه إـح، وأما من حيث إيساده إلى الصمير راجع إلى ريد فهو مما يدحل عليه "إن" بهذا المعنى، أن يقال: 'إن ريدا يقوم' بدون ذكر 'أبوه'، على ما ذكرنا في صدر هذا الكلام.

فلا يحتاج إلى إـح: يعني أن الجواب المذكور سابقاً يعني عن هذا الجواب، فإن المتبادر من مسند هو المسند المطلق لا المسند إلى أسماء هذه الحروف، وما حمله الشارح من معنى الدحول، فهو معنى متبادر عن اللفظ متعارف بين القوم، كد قيل. ويلزم منه إـح: لأنه إذا كان المراد بالمسند هو المسند إلى أسماء هذه الحروف، فيكون إيساده بعد دخول هذه الحروف قطعاً، فحرج بقولنا "المسند إلى أسماء هذه الحروف" خبر 'كان' وخبر 'ابتدأ' وغيرهما، فلا يحتاج إلى قوله: 'بعد دخول هذه الحروف'. قال مولانا عص: إنما يرم الاستدراك إذا لوحظ هذا القول بعد الجواب، وهو قوله: "المسند إلى أسماء هذه الحروف"؛ لما مر من أن كل ما هو مسند إلى أسماء هذه الحروف فهو يكون بعد دخول هذه الحروف قطعاً، وأما إذا لوحظ هذا القول قبله - أي هو المسند بعد دخول هذه الحروف إلى أسماء هذه الحروف - لا يرم الاستدراك حينئذ، بخلاف أن لا يكون التقيد الثاني معيب عن الأول.

أقول: مراد الشارح منه هو عدم الاحتياج إلى هذه العبارة لطب الاحتصار في المتن، سواء كانت بعده أو قبله، ثم أقول: قوله: "ويلزم منه استدراك إـح" أي وأيضاً يرم منه إـح، فيكون عطفاً على قوله: "فلا يحتاج" فلا يحتاج إلى كلام مستأنف لبيان الاستحالة، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه عطف على قوله: 'يجاب'، فيكون المعنى: ولا حاجة إلى أن يرم منه إـح، ولا حفاء في سماحته، واللائق أن يقول: على أنه ينزم إـح.

(١) إذا المرفوع - 'إن' هو الحملة، لا "يقوم" وحده، فكذلك انشئت لريد على سبيل التأكيد مفهوم الحملة، لا مفهوم 'يقوم' وحده. (جمال)

(٢) هذا بيان فساد هذا التوجيه.

هذه الحروف"، ولا إلى أن يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند، فيحتاج إلى تأويل
 الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة، مثل: إن زيدا يقوم، مثل: "قائم" في إن زيدا
 قائم؛ فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف، وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم
 خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً^(١) وجملة ونكرة ومعرفة،

فيحتاج إلى تأويل إلخ: وأما إذ لم يرد من المسند الاسم المسند، فحينئذ لا يحتاج إلى هذا التأويل. قال مولانا
 عص: لم لا يجوز أن يكون المرفوع حصاً، وهو خبر "إن" إذا كان مفرداً، كما كان المرفوع في خبر مبتدأ هو
 الخبر المفرد؟ أقول: لا يقال: تخصيص الخبر بالمفرد في خبر المبتدأ؛ لذكر خبر الجملة بعده بقوله: 'والخبر قد يكون
 جملة'، وليس في خبر "إن" كذلك؛ لأننا نقول. لم لا يجوز أن يكتفى بالخبر الجملة في خبر "إن" بقوله: "وأمره
 كأمر خبر مبتدأ" أي في أقسامه وأحكامه وشروطه، فتأمل. ثم أقول: تأويل الجملة بالاسم مما لا بد منه، سواء
 أريد من المسند الاسم المسند أو لا، وذلك لأن خبر "إن" من المرفوعات، وهي قسم من الاسم، فيحتاج إلى
 التأويل المذكور قصصاً، فالأولى أن يقال: إن الجواب المذكور بقوله: "المراد بالمسند الاسم المسند" لا يتحسم مادة
 الشبهة بالكيفية؛ لصدقه على "قائم" في قولنا: إن زيدا أبوه قائم، وإن زيدا قائم أبوه؛ لأنه اسم، إلا أن يقال: إن
 مراد الشارح من قوله: "فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم" أنه إذا بوقش.

وقيل: إن خبر "إن" إذا كان جملة فهو ليس باسم، فلا بد حينئذ أن يقال في الجواب: إن الاسم أعم من الحقيقي
 والحكمي، ولا نعي بتأويل الجملة بالاسم إلا هذا، مع أن المتبادر من الاسم هو الاسم الحقيقي، ويجب حمل
 لألفاظ في التعريفات على المعنى المتبادر، فالجواب بأن المراد بـ"المسند" هو الاسم المسند ليس على ما
 ينبغي. لا يقال: إن وجوب حمل الألفاظ على المتبادر إما يكون عند عدم القرينة، وكون خبر "إن" من
 المرفوعات التي هي قسم من الاسم قرينة على أن المراد من الاسم في تعريف خبر "إن" وأخواتها هو الاسم الأعم
 من الحقيقي والحكمي؛ لأننا نقول: هذه القرينة يكون قرينة مصححة لأن يراد من الاسم الواقع في التعريف هو
 الاسم الأعم من الحقيقي والحكمي، مع أنه لا بد في ذلك من القرينة، وهي غير موجودة ههنا.

مثل قائم في إن إلخ: وهذا المثال قرينة على أن المراد بـ"خبر إن وأخواتها" هو خبر واحد منها، وأن المراد
 بدخول هذه الحروف هو دخول أحد هذه الحروف، كما لا يخفى.

(١) جعل المفرد والجملة والنكرة والمعرفة من أقسامه، والواحد والمتعدد والمثث والمخدوف من أحكامه، لأن
 الطاهر أن بالإفراد والجملة والتنكير والتعريف يتحصل الخبر نوعاً؛ لأن الحيوان بالناطق يتحصل نوعاً، بخلاف
 كونه واحداً أو متعدداً مثبتاً أو مخدوفاً؛ فإنها من أحواله، وبالوحدة والتعدد لا يصير نوعاً كالرجل لا يصير
 بالوحدة والتعدد نوعاً، وكذا الحال في الذكر والحذف، فتأمل. (عل)

وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبرا لباب "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيدا، وإن من أباك،^(١)

وفي أحكامه من كونه إلخ: الظاهر أنه كان ذلك من أقسامه، بأن كان واحد من أقسامه واحدا والآخر متعددا إلخ كما يكون واحد من أقسامه مفردا والآخر جملة إلخ إلا أن الشارح عدها من أحكامه: لأن الظاهر في الأقسام أن يكون بين الأقسام معاندة وتضاد، وهما ليس كذلك؛ لأنه يجمع الواحد بالمتعدد؛ لأن الواحد إذا ركب يصير متعددا، وأيضا يكون الواحد والمتعدد مثبتا ومحذوفا، ولكن لا يمكن أن يجمع المفرد بالجملة، وأيضا لا يجمع النكرة مع المعرفة.

ولا يحذف إلا إلخ: أي لا يحذف العائد إلا إذا قام القرينة، أي في هذا الحكم أيضا هو شريك بخبر المبتدأ. والمراد أن أمره إلخ: والحاصل أن المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر مبتدأ" أنه إذا وقع شيء خبر "إن" فحكمه كحكم خبر المبتدأ عند وجود الشرائط إن لم يجمع مانع، وليس المراد منه أن كل ما يصح أن يقع خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، حتى يرد أنه يجوز أن يقال: أين زيد؟ ومن أبوك؟ ولا يجوز أن يقال: إن أين زيد وإن من أبوك؛ لأن "إن" للتحقيق و"أين" للاستفهام فيهما تناف، وما قيل في جهة من أن كل واحد من "إن" و"أين" يقتضي صدر الكلام، فلم يبق الصدر عند دخول "إن" على الاستفهام، ليس بشيء؛ لأن "إن" وقعت في صدر كلامه - وهو أين زيد - وكذلك "أين" وقع في صدر كلامه، كما قال المصنف. وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: أين. ثم ما قيل: إن إرادة المعنى المذكور من كلام المصنف خلاف الظاهر، بل الظاهر أن يقال: المراد من قوله: "وأمره كأمر خبر المبتدأ" أن كل ما يصح أن يقع خبرا للمبتدأ يصح أن يقع خبر "إن"، إلا إذا كان متصفا للاستفهام وأمثاله مما في خبر المنع، وهو ظاهر على ما بينا حاصل كلام الشارح.

وإن من أباك: ومراده قدس سره أن "أين" في "أين زيد" يقع خبر المبتدأ، ولا يقع خبر "إن" عند سيبويه والمصنف معا، وكذلك "من" في "من أبوك؟" وقع خبر المبتدأ عند غير سيبويه وغير المصنف، ولا يقع خبر "إن"، فلا يجوز حينئذ أن يقال: كل ما يقع خبر المبتدأ يجوز أن يقع خبر "إن"، فإذا عرفت ذلك فظهر منه ضعف ما ذكره مولانا عص من أن قوله: "إن من أباك" إيراد على مذهب غير سيبويه من أن "من" في "من أبوك؟" خبر، وهو لا يرد على المصنف مع اختيار مذهب سيبويه.

(١) لبطلان صدارة "أين" و"من" إن لم يقدم على "إن"، وبطالان صدرة "إن" إن قدما عليه. (جم)

إلا في تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه؛ فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم^(١) وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب^(٢)، فلما أُعْمِلَت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل؛ لنقصانها عن درجة الفعل، إلا أن يكون الخبر ظرفاً^(٣) أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً،

إلا في تقديمه: أي في تقديم خبر 'إن'؛ فإن حكم تقديمه الامتناع، وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز أو الوجوب، فلا يرد حيثما قيل: حق العبارة أن يقال: 'إلا في التقديم' بدون الضمير؛ لأنه استثناء من وجوه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، والقول بأن الضمير في تقديمه راجع إلى المتكلم لا إلى الخبر بعيد، كما لا يخفى. كما يتصرف إلخ: بتقديم المنصوب على المرفوع وتقدم المعمول على الفعل؛ لأن الفعل قوي في العمل فيعمل، سواء كان المعمول مقدماً عليه أو مؤخرًا عنه. لنقصانها: أي في العمل. إلا أن يكون إلخ: هذا الاستثناء من الاستثناء الأول كما أشار الشارح إليه في تفسيره بقوله: "أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ"، قيل: اللازم منه أن حكمه كحكم خبر المبتدأ في التقديم إذا كان ظرفاً مع أنه ليس كذلك، لأن الخبر الظرف في أن يتضمن ما له صدر الكلام، ولا يجوز تقديمه نحو: إن زيدا لفي الدار؛ فإن لام الابتداء له صدر الكلام، إلا أن يقال: اللام له صدر الكلام في غير باب "إن".

(١) يعني أن أمر خبر "إن" كأمر خبر المبتدأ في جميع أحكامه إلا في حكم تقديمه على الاسم؛ فإنه الامتناع وعدم الجواز، وحكم تقديم خبر المبتدأ الجواز، فالحكم هو وجه الشبه مشترك بين خبر "إن" وخبر المبتدأ، فلا يرد ما قيل: إن حق العبارة أن يقال: "إلا في التقديم"، وهو قدر مشترك، وذلك لأنه استثناء من وجه الشبه، ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين خبر "إن" وخبر المبتدأ. (عل)

(٢) كما مر في قوله: "والأصل أن يبي الفعل إلخ". (عبد الغفور)

(٣) استثناء مفرغ والتقدير: إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً، ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام، والحاصل أن أخبار هذه الحروف يخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً. (عبد الغفور)

فإن حكمه إذاً حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة،^(١) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة،^(٢) نحو: «إن من البيان لسحرا»، «وإن من الشعر لحكمة»، وذلك لتوسعهم في الظروف^(٣) ما لا يتوسع في غيرها. خبر لا^(٤) التي الكائنة^(٥) لنفي الجنس.....

إن من البيان إلخ: فقوله: 'من البيان' خبر طرف؛ لأنه جار ومجرور، ومعناه بالفارسية: از جمله بیانیست هر آینه محرمی بین وکلایک میگوید از جمله محرم است. وإن من الشعر إلخ: معناه بالفارسية: از جمله شعر است هر آینه حکمتی این شعر و حکمت است یعنی مطابق نفس الامر است.

لتوسعهم إلخ: لأنه لا يوجد شيء كان خاليا عن الظروف؛ لأن كل شيء إما يكون في زمان أو مكان، وإما سمي الجار والمجرور طرفاً أي أحري محرى الصرف؛ لمناسبته بالظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور. التي الكائنة: وإن قلت: الأولى تقدير المتعلق بدون الألف واللام كما هو المتعارف في مثل هذه المواضع؛ لأن الألف واللام في اسم الفاعل بمعنى 'اندي أو التي'، فيزوم حذف الموصول - وهي التي - مع بعض أجزاء الصلة - وهو كائنة - وعدم حذف بعض لآخر، وهو قوله: "لنفي الجنس"، وهو غير حائر عند المصريين، قلت: الشارح =

(١) فكما يجوز تقديم خبر المبتدأ إذا كان معرفة والخبر نكرة، نحو: زيد قائم، حيث يجوز 'قائم زيد'، كذلك في خبر 'إن' إذا كان ظرفاً. (جم)

(٢) فكما يجب تقديم خبر المبتدأ عند تكثير المبتدأ للتخصيص كذلك ههنا يجب عند تكثير الاسم للتخصيص. (جم)
(٣) في 'المطول' وعند الشيخ عند القاهر لا يجب تقديم الخبر الظرف إذا كان المبتدأ نكرة، بل يكون المبتدأ اسكرة مقدماً، وهذا من خصائص 'إن'، فليس حكمه إلا جوار التقديم.

(٤) لأن كل شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار مع كل شيء كقريبه، ولم يكن أجسياً منه، فدخل حيث لا يدخل غيره كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأحري الحار والمجرور مجراه؛ لمناسبة بينهما، إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والحار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج الطرف، فاعلم ذلك. (ت)
(٥) هذا من باب حمل النقيض على النقيض؛ لأن 'لا' نقيض لـ 'إن' وعمدهما سواء.

(٦) [اللام حرف التعريف لا الموصول] قدر متعلق الظرف معرفة باللام رعاية لحائب المعنى، فإن كلمة 'لا' علم لنفي الجنس لا صفة، فلا بد من تعريف متعلقه، لكن الشائع في أمثال هذه المواضع تقدير النكرة؛ لئلا يلزم حذف موصول مع صلتها، فإن اللام موصول مدحوله صفة، ودا لا يجوز عند المصريين، فالتقدير عندهم: خبر "لا" كائنة لنفي الجنس بأن يكون "كائنة" حالاً من المضاف إليه تأويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الإضافة، أي خبر مثبت لـ "لا"، فتأمل. (عت)

أي لنفي صفته^(١) إذ "لا رجل قائم" مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه،^(٢) هو المسند إلى شيء آخر، هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر "إن" و"كأن" وغيرها بعد دخولها أي بعد دخول "لا"، فخرج به سائر الأخبار،.....

= جوّز حذف الموصول مع بعض أجزاء الصلة، وجعله صفة لـ "لا" التي لنفي الجنس؛ لأن كلمة "لا" علم فيجب أن يكون صفتها معرفة أيضاً، فلهذا أوردتها بالألف واللام، وأما إذا كان المتعلق بدون الألف واللام فيجب نصبه حينئذ؛ بناء على الحالية بأن يجعل حالاً من كلمة "لا"؛ لأنها مفعول معنى، أي خير ثبّت لـ "لا" الكائنة، وهذا تكلف، فيمتنع نصبها مع جعلها صفة لـ "لا"؛ لأن كلمة "لا" معرفة؛ لأنها علم، و"كائنة" التي بدون الألف واللام نكرة.

أي لنفي صفته: قيل: إذا قيل: "لا رجل" فتقديره: لا رجل موجود، فليس فيه نفي صفة الجنس؛ لأن الخبر إذا كان من الأفعال العامة فلا يقال حينئذ: إنها لنفي صفة الجنس، فإن نفي الوجود مثلاً يكون نفي الذات حقيقة، وإن كان الوجود صفة في نفس الأمر، فالأولى أن يقال: إن كلمة "لا" قد تكون لنفي الجنس، كما في "لا رجل موجود أو ثابت أو غيرهما" مما يكون الخبر من الأفعال العامة، وقد تكون لنفي صفة الجنس كما في "رجل قائم".

ويمكن تقريره بعبارة أخرى بأن كلمة "لا" كما تكون لنفي صفة الجنس كذلك تكون لنفي الجنس نفسه كما ذكرنا، فلو حمل قولهم: "لا لنفي الجنس" على معنى نفي صفة الجنس لا يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود، ولو حمل على نفي الجنس لا يتم فيما لنفي صفة الجنس، فلا بد في التسمية بملاحظة حال بعض الأفراد، وحينئذ يصح حمل عبارة المصنف على ظاهرها، ولا حاجة إلى صرفه عنه، وهذا التقرير لمولانا عص. أقول: يمكن أن يقال: في لا رجل موجود، وفي لا رجل قائم معاً نفي صفته، ولكن في الأول يكون نفي صفة الجنس يستلزم نفي الجنس، وفي الثاني ليس كذلك، بل فيه نفي صفة حقيقة، فلا إشكال حينئذ أصلاً.

هو المسند إلخ: أي أصالة لا بالتبعية بقربة ذكر التوابع بعدها، فلا يرد نحو: لا رجل حيا في الدار.

(١) إذ نفي الجنس والذات بدون ملاحظة الصفة غير معقول، فـ "لا" في نحو قولك: "لا رجل موجود" أولاً وبالذات لنفي الوجود عن الرجل وإن كان يستلزم نفي الرجل نفسه، وأيضاً الغالب هو نفي صفة الجنس. (جم)

(٢) هذا مسلم، لكن لما كان الشائع في خبرها كونه من أفعال العموم من الكون والحصول والثبوت والوجود، ونفي الشيء هو نفي وجوده وثبوته، فنفي وجود الجنس هو نفيه، ولذا قيل: "لنفي الجنس"، لا "لنفي صفته"، فعلى هذا لا حاجة إلى ما ذكر؛ فإن وجه التسمية لا يجب أن يكون مطرداً. (عت)

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر "إن"،^(١) فلا يرد نحو: "يضرب" في "لا رجل يضرب أبوه".^(٢) نحو: لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور،^(٣) وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر،^(٤)

لا احتمال حذف الخبر: أي لا رجل في الدار موجود؛ لأن خبر "لا" يحذف كثيرا، وأيضا الإعراب لا يكون طاهرا، في قوله: 'في الدار' فيحتمل الصفة أيضا، فيكون مثال المصنف أولى؛ لأن المقصود من المثال هو التوضيح، فالمثال الذي فيه احتمالان ليس فيه توضيح كالمثال الذي فيه احتمال واحد، وإنما غير الاسم أيضا كاخبر، ولم يقل: لا رجل ظريف؛ لأن مجرد تعبير الخبر غير كاف؛ لأن قوله: 'ظريف' يحتمل أن يكون صفة -

(١) وهو أن المراد ورودها لإيراث أثر فيها لفظا ومعنى. (علوي)

(٢) إد الأثر اللفظي - وهو الرفع - لم يورثه "لا" في "يضرب" فقط، بل في مجموع الفعل والفاعل، وكذا الأثر المعنوي؛ إذ لا ينفي عن الرجل الضرب، بل صرب الأب وكونه ضاربا. (ج)

(٣) النحويون يمثلون في هذه المواضع بنحو "لا رجل في الدار"، والمصنف عدل عنه؛ لأن تمثيل النحاة ليس بحس؛ لأنه يحتمل أن يكون "في الدار" صفة لـ "رجل"، والخبر محذوف، بل الظاهر أنه صفة لاسم "لا"، والمثال ينبغي أن يكون طاهرا فيما يمثل له، ويقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه إذا كان غير ما مثل له أظهر، ومثاله كمثل؛ لأن خبر "لا" محذوف كثيرا، وفي هذا المثال لا يحتمل إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ "لا" لا يوصف إلا بالمصوب، كذا قال المصنف في شرحه، واعتصر عليه الرضي بأن ما ذكره من امتناع وصف المضاف المنفي بـ "لا" بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولف فيه، وجوز رفعه حملا على المحل، فأشار الشارح إلى دفع الاعتراض بقوله: "على ما هو الظاهر"، ومثله كاف في التمثيل كما مر. (علوي)

(٤) لكون الحذف كثيرا في هذا الباب، يعني أن المناسب أن يكون المثال صريحا وبصا على المقصود، ولا يصح ههنا؛ لأن فيه احتمالا آخر، وذلك لأن المثال للتوضيح، والمناسب بالتوضيح ذلك، وبعبارة أخرى: المثال إما نص في المقصود وإما محتمل وإما نص في غير المقصود، والأول حسن، والثاني قبيح، والثالث أقبح، فمثال المصنف حسن، ومثال الجمهور قبيح، ومثال "لا رجل ظريف" أقبح، والمراد بالنص أعم من الصريح، وأيضا قال المصنف في مثالها: لا يحتمل "ظريف" إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ "لا" لا يوصف إلا بالمصوب ههنا، وهذا الذي ذكره قد ذهب إليه جماعة من النحويين، وقد خولف وجوز رفعه حملا على المحل كما في توابع اسم "إن" المصوب، وقول الشارح: "على ما هو الظاهر" إشارة إلى هذا الاحتمال، ولكن الفرق بين اسم "إن" واسم "لا" يبر؛ لأن "إن" لا يغير معنى الجملة و"لا" يغيرها، فجار أن يحمل على محل اسم "إن" دون اسم "لا". (ت)

وجعل "في الدار" صفة، بخلاف ما ذكره؛ لأن "غلام رجل" معرب منصوب، لا يجوز^(١) ارتفاع صفته على ما هو الظاهر،^(٢) فيها أي "في الدار"، خبر بعد خبر، لا ظرف "ظريف"، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تنقيد^(٣) بالظرف ونحوه،.....

من صمير ظريف

كالشرط والحال

= لـ 'رجل' على أن يكون محمولا على محله، بخلاف ما إذا غير الاسم؛ فإنه حينئذ يصير معربا؛ لأن اسم "لا" إذا كان مضافا فهو معرب، وإليه أشار بقوله: بخلاف ما ذكره إلخ. لا يقال: قد جوزوا في المعرب أيضا الحمل على المحل، فحينئذ جار أن يكون "ظريف" صفة في هذا المثال أيضا؛ لأننا نقول: المتأخر في المعرب هو الحمل على اللفظ؛ فإن الحمل على المحل فيه خلاف الظاهر؛ فإنه قول بعضهم، وأشار الشارح لدفعه بقوله: "على ما هو الظاهر"، لا يقال: إذا قيل: لا رجل ظريف، فيمتنع أن يكون "ظريف" مرفوعا على أنه محمول على محل "رجل"؛ لأن رفعه ليس إلا للابتدائية، ولا يصح أن يقع "رجل" متبدا؛ لأنه نكرة؛ لأننا نقول: هو صالح بأن يقع مبتدا؛ لأنه تخصص بالعموم مثل: "ما أحد حير منك". لا ظرف إلخ: بأن كانت ظرافته مقيدة بالدار.

بالظرف ونحوه: وهو الحال، وهذا دليل لقوله: لا ظرف ظريف ولا حال، وذلك لأن معناه حينئذ أنه لا غلام رجل في الدار ظريف، أو معناه أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، فيلزم من هذا ظرافته في غير الدار، وهو غير جائز إذا استعمل الظرافة بمعناها، فيكون معنى المثال حينئذ أنه لا غلام رجل ظريف حال كونه في الدار، أي لا يكون متصفا بأحدهما بأن كان ظريفا ولم يكن في الدار، أو بالعكس إذا لم يكن متصفا بكليهما. فإن قلت: قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" ممتنع؛ لصدق قولهم: صار زيد ظريفا، فصار ظرافة زيد حينئذ مقيدة بالزمان، قلت: المراد من قوله: "إن الظرافة لا تنقيد بالظرف" أن الظرافة لا تنقيد بهذا الظرف، وهو الدار، ونحو هذا الظرف أعني الحال.

أو نقول: المراد منه أن هذه الظرافة أي الظرف بالطبع لا تنقيد بالظرف ونحوه، وليس المراد منه أن أثر الظرافة لا ينقيد إلخ حتى يقال: إنه يشكك بقولنا: صار زيد ظريفا؛ لأنه يقتضي جواز كون زيد ظريفا في وقت، وعدم كونه ظريفا في وقت آخر، ثم المتبادر من الظرافة في كلام المصنف هو الظرافة في نفس الأمر المستعملة بمعناها، لا الظرافة المستعملة بمعنى التكلف؛ ولهذا حمله الشارح عليه، فما قال القاض السمع مولانا عصمة الله من أنه إذا كان المراد بالظرافة هو الظرافة العرفية أعني التكلف في اللباس والطعام أو الكلام ونحوها، يجوز تقييدها بـ "في الدار"، من جهة ما لا يعني.

(١) لأنه تابع المعرب يتبع لفظه لا محله.

(٢) إنما قال ذلك؛ لجواز ارتفاع صفته حملا على المحل. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن الظرافة - وهي الكياسة - لا تتغير بأن تكون في الدار دون غيرها حتى تنقيد بها، بخلاف غيرها كالتسكون؛ فإنه يكون في الدار دون غيره. (عل)

وإنما^(١) أتى به؛ لئلا يلزم الكذب^(٢) بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره.

ويحذف خبر "لا" هذه حذفًا كثيرًا إذا كان الخبر عامًا كالوجود والحاصل؛

الكذب إلخ: لأن نفي ظرافة جنس غلام الرجل كذب؛ فإن النكرة في سياق النفي تميد العموم، وأيضًا نفي جنس غلام الرجل عن كونه في الدار كذب أيضًا، بخلاف ما إذا اجتمع الظريف مع الدار. لا يقال: نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل كذب أيضًا وغير محمول عليه؛ لأننا نقول: نعم، لكن نفي هذا المجموع من جنس غلام الرجل أقرب إلى الصدق من نفي واحد منهما عنه كما لا يخفى. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قولنا: "لا غلام رجل ظريف" رفع الإيجاب الكلي، فيجتمع بالإيجاب الجزئي، فلا يلزم الكذب؟ لأننا نقول: وقوع النكرة في سياق النفي سور السالبة الكلية، فلا يكون رفع الإيجاب الكلي.

لنوعي إلخ: أشار إلى أن الخبر نوعان، الظرف وغيره، وقيل: إيراد قوله: "فيها" إشارة إلى أن خبر "لا" يكون متعددًا أيضًا. قال الفاضل السمرقاني: قوله: "وليكون مثالا لنوعي خبرها: الظرف وغيره"، ولو لم يقيد السمعين بالظرف وغيره ليتناول المتعدد أيضًا، لكان أولى. وهذا كلام وقع من مولانا عص، وتبعه الفاضل المذكور، وحاصل كلامه: أنه لو قال الشارح: "ليكون مثالا لنوعي خبرها"، بدون ذكر قوله: "الظرف وغيره" لكان أولى؛ لأن التعرض للخبر المتعدد أحوج إلى الإيضاح، فهو ترك بيان نوعي الخبر لكان أشمل؛ لأنه حيثئذ يتناول ما إذا كان الخبر ظرفًا وغيره وما إذا كان الخبر متعددًا أيضًا.

أقول: إذا كان هذا إشارة إلى الخبر الظرف وغيره، فيكون إشارة إلى تعدد خبر "لا" أيضًا، فلا يحتاج إلى ما ذكره الفاضل السمرقاني، ولكن لما كان الكلام في خبر الظرف وغيره، فلهدا حصصهما بالذكر، وتعدد الخبر حيثئذ لازم، فكلام الشارح يشعر بتعدد الخبر أيضًا على أن التعدد مما لا يخفاء به، فلا يحتاج إلى البيان؛ لأن اسم "لا" وخبرها مبتدأ وخبر حقيقة، وقد مر أن خبر المبتدأ قد يكون متعددًا. لا يقال: إن خبر غير الظرف لا يشمل إلا للخبر المتعدد الذي هو غير الظرف، ولا يشمل خبر المبتدأ الذي هو طرف؛ لأننا نقول: يشمله قوله: خبرها الظرف إلخ.

(١) دفع لقول الرضي: لا فائدة في إيراد الظرف بعد الخبر. (حم)

(٢) وإنما لم يلزم الكذب حيثئذ؛ لأن المجموع خبر واحد حقيقة كقولك للأبلق: هذا أبيض أسود، والحاصل نفي كون غلام رجل جامعًا للظرافة وكونه في الدار. (عبد الغفور)

لدلالة النفي عليه،^(١) نحو: لا إله إلا الله، أي لا إله موجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه أي لا يظهرون^(٢) الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد: أنهم لا يثبتونه أصلا لا لفظا ولا تقديرا، فيقولون: معنى قولهم: "لا أهل ولا مال" انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى تقدير خبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل: "لا رجل قائم" على الصفة دون الخبر.

شعبة المحل

لدلالة النفي عليه: لأن النفي يدل على المنفي، ومن فاعدهم: أنه إذا لم يكن قرية على الخصوص فعدم القرينة على الخصوص قرية على العموم أي على الأفعال العامة، فههنا لا يكون قرية على الخصوص؛ فإن اختيار واحد من الأفعال الخاصة دون الأخرى ترجيح بلا مرجح، فهو حينئذ قرية على العموم. وقيل: لأن النفي يدل على المنفي، والمنفي هو رفع الوجود، فيدل على الوجود الذي هو من الأفعال العامة. وقال صاحب "الكشاف": إن "لا إله إلا الله" يتم بدون الخبر؛ لأنه في الأصل: الله إله، بالعربية: الله يورد رگراست، فهذا التركيب يتم؛ لأنه متضمن للمسند والمسند إليه، فعند إيراد آية الحصر - وهي إلا - لا يدل إلا على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه لا على تقدير "موجود" كما يتم قوله: إنما الله إله واحد، وإنما الإله الله؛ لأن "إنما" للحصر، فلا يدل على الوجود، بل يدل على الحصر الذي بين المسند والمسند إليه. وأجيب عنه بأن تقدير "موجود" فيه لأجل المعمول؛ لأن كلمة "لا" تطب المعمول، لا لأجل أنه لا يتم معناه، بخلاف "إنما" الاسم؛ لأنه لا يطلب المعمول.

معنى قولهم إلخ: فيكون كلمة "لا" في "لا أهل ولا مال" بمعنى انتفى، فيكون "لا" اسم فعل، فيجب أن يكون مدحول "لا" حينئذ مرفوعا، وقد ريفه المصنف بأن اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة، وأيضا نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول؛ لأن اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده، إلا أن الشارح لم يلتفت إلى تعريف المصنف؛ لأنه يجوز أن تكون نائمة لـ "انتفى" كما يكون "يا" نائمة لـ "أدعو"، ويكون فاعل الفعل هو الضمير المبهم المميز بالمنصوب بعدها، كذا ذكره مولانا عص.

قال الفاضل السم مولانا عصمة الله: قوله: "فيقولون: معنى قولهم: لا أهل ولا مال: انتفى الأهل والمال"، فإن قلت: فيكون "لا" حينئذ اسم فعل لازم، فما وجه نصب مدحول "لا" إذا كان مصافا؟ قلت: لا نسلم كون "لا" اسم فعل، بل يجوز أن تكون نائمة له كناية حرف النداء؛ فإنه نائب لـ "أدعو". وهو أخذ كلامه من كلام مولانا عص، ولكن أنت خير بسماحته. وعلى التقديرين إلخ: فالصفة في هذه المادة مرفوعة باعتبار محل 'الرجل'؛ =

(١) إذ لا يبقى الذات من حيث هو، وإنما يبقى حال من أحواله، وأقله الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما. (عل)

(٢) قال الأندلسي: لا أدري من أين هذا النقل؟ والحق أنه يحب إثباته اتفاقا إذا لم تقم قرينة، وأما إذا قامت

قرينة فعند بني تميم يجب الحذف، وعند الحجازيين يجوز. (عند العفور)

اسم "ما ولا" المشبهتين بـ "ليس" ^(١) في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر؛ ولهذا
تعملان عمله، هو المسند إليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند إليه بعد دخولهما خرج
به غير اسم "ما ولا"، وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل: "أبوه" في "ما زيد
أبوه قائم"، مثل: ما زيد قائما، ولا رجل أفضل منك، وإنما أتى بالنكرة بعد "لا"؛
لأن "لا" لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف "ما"؛ فإنها تعمل في النكرة والمعرفة،
هذا لغة أهل الحجاز،
أي عمل ما ولا

= لأن 'الرجل' مضي، وتنع اسمي تابع لمحلّه، وأما في مثل 'لا غلام رجل ظريف أو قائم'، فرفع 'صريف' أو
'قائم' محمول على أنه صفة باعتبار كون 'غلام رجل' مبتدأ.
والدخول على إلخ: لا يقال: كلامه يقتضي أن يكون الاسم قبل دحوهما مبتدأ، وهو باطل؛ لأن النكرة
لا تقع مبتدأ؛ لأننا نقول: المراد من قوله: "وللدخول على المبتدأ": هو الدخول على ما يصلح لأن يقع
مبتدأ وخبر، والنكرة تصلح أن تقع مبتدأ بعد دخول 'لا'؛ لتحصيله بالعموم حيث، مثل: ما أحد حير ملك.
معنى الدخول إلخ: قال الفاضل اسم في قوله: 'وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد "أبوه" في "ما زيد أبوه
قائم" قال بعض المحققين: قد عرفت ما يمنعك عن القبول، وهو أن المراد بالدخول وروده عليه لإيراث الأثر لفظا
أو معنى، ولا شك أنها أثرت معنى في "أبوه" باعتبار نفي قيمه. قلنا: الأثر المقصود معنى هو النفي عن ريد كون
أبيه قائما، لا نفي القيام عن الأب، فيصح أن يقال: إنه لم يكن وروده على "أبوه" لإيراث هذا الأثر معنى،
فتأمل. أقول: الجواب عن كلام بعض المحققين - وهو مولانا عص - بأنه وإن كان إيراث الأثر في "أبوه"، وكسر
ليس هذا في "أبوه" فقط. بل في 'أبوه قائم'، وذلك لأن 'أبوه' من حيث داته مسند إليه لـ "قائم"، ليس بما
يدخل عليه "ما" بهذا المعنى، بل إنما دحت على جملة "أبوه قائم"، وهذه الجملة مسند لا مسند إليه، فجواب
الفاضل السمع بقوله: 'قننا: الأثر المقصود إلخ' ليس بشيء كما لا يخفى.
أتى بالنكرة إلخ: فهذا إشارة إلى أن "لا" لا تعمل إلا في النكرة. لا يقال: لما أورد المثال لـ "ما" المعرفة فيتوهم
حيث أن "ما" لا تدخل إلا على المعرفة، وليس كذلك؛ لأننا نقول: الأصل في لمسند إليه هو المعرفة، فالمصنف
أورد الأصل وترك فرعه، ولما أورد مثال لـ "لا" من النكرة التي هي الفرع، فيحتاج إلى نكتة حيث، فلهذا
تعرض الشارح لها وقال: وإنما أتى بالنكرة بعد 'لا' إلخ.

(١) هو فعل لا يتصرف، وره: فعِل بالكسر، ثم التزم تخفيفه. (حماد)

وأما بنو تميم فلا يثبتون^(١) لهما العمل، ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان
 بالابتداء كما كانا قبل دخولهما، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن، نحو: ﴿مَا هَذَا
 بَشَرًا﴾ وهو أي عمل "ليس"^(٢) في "لا" دون "ما" شاذ قليل؛ لنقصان مشابهة "لا"
 بـ "ليس"؛ لأن "ليس" لنفي الحال،^(٣) و"لا" ليس كذلك؛ فإنه للنفي مطلقا، بخلاف
 "ما"؛ فإنه أيضا لنفي الحال، فيقتصر عمل "لا" على مورد السماع ^{أي أشهر} نحو قوله:
 من صد عن نيرانها^(٤) فأنا ابن قيس لا براح ^{سبب نقصان المشابهة}

فأنا ابن قيس لا براح ^(٦،٥) من صد عن نيرانها^(٤)
 اسم لا

ما هذا بشرا: بإيراد الألف بعده؛ لعدم قراءة الألف. أي عمل ليس: لا يقال: إن العمل لم يسبق من قبل،
 فكيف يصح إرجاعه إليه؛ لأننا نقول: إنما أخذ العمل من إسناد الاسم إلى كلمة "ما" و"لا"؛ لأنه معمول لهما،
 فهو يدل على العمل، فالمرجع إليه قد سبق حكما. لا يقال: هذا لا يدل إلا على عمل "ما" و"لا"، ولا يدل على
 عمل "ليس"؛ لأننا نقول: المراد من قوله: "وهو أي عمل ليس إلخ": أن عمل "لا" عمل "ليس" في "لا" دون "ما"
 شاذ، لكن الشارح والمصنف يريان حاصل المعنى، أو نقول: إن عمل "ما" و"لا" و"ليس" متحد، فما ذكر إذا دل
 على عمل "ما" و"لا" يدل على عمل "ليس" أيضا. شاذ قليل: وإيراد القليل بعده إشارة إلى أن المراد من الشاذ: =

(١) وذلك لدخولهما على القيلتين: الاسم والفعل. (عبد الغفور)

(٢) المفهوم من المثال أو من قوله: المشبهتين بـ "ليس"؛ لأن تشبيههما بـ "ليس" يشعر بكونهما عاملتين عندها،
 وبصحة إجراء حكمهما عليهما، ولك أن تقول: الضمير راجع إلى التشبيه الموجب لعمل "ليس". (عبد الغفور)

(٣) عند الجمهور، وقال سيويه وتبعه ابن السراج: لنفي مطلقا. قال الأندلسي: ليس بين قولين منافاة؛ لأنه
 إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال، وإذا قيد بزمان من الأرملة فعلى ما قيد به. (جم)

(٤) الضمير للحرب، والبراح: الزوال والذهاب، يقول: من أعرض عن بيران الحرب وعجز عن الإقدام عليها
 فأنا المعروف والمشهور الشجاع لا زوال عنها عدي. (عنوي)

(٥) هو من الكامل، والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسة، والصدود: الإعراض، واليران: بكسر الينون
 جمع بار، والضمير للحرب، والبراح: مصدر قولك: برح مكانه أي زال عنه. يصف نفسه بالشجاعة، ويثبت
 الجبن لرفقائه تعريضا، يعني من أعرض عن بيران الحرب وشدائدها فيعرض، ولكني ابن قيس لا روال لي عنها
 بالإعراض. (حل لعبد الرحيم)

(٦) معناه بالفارسية: آن کس که رو میگرداند آتش جنگ، گوگردان که من رو میگردانم بسبب آنکه بر قیس ام نیست زوال مرا از جنگ. (بقا)

أي لا براح لي، ولا يجوز^(١) أن تكون لنفي الجنس؛ لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز
روال خير
فيما بعدها الرفع^(٢) ما لم يتكرر،^(٣) ولا تكرار في البيت.

= ما يكون مخالفا للاستعمال وموافقا للقياس. مطلقا: أي لنفي الماضي والحال والاستقبال، وقد يكون "ليس" لنفي المطلق أيضا، لكنه قليل. على مورد السماع: وهو أنه لا يدخل إلا على النكرة.
لا براح لي: فإن 'البراح' اسم "لا" مرفوع ونكرة أيضا، فعلم أن "لا" تعمل في النكرة، وقوله: "لي" خبره. فإن قلت: لم لا يجوز أن يكون "البراح" مبتدأ ورفعه بالابتدائية كما هو عند بني تميم؛ لأن رفعه إنما يكون بكلمة "لا" إذا كان الإعراب في الخبر ظاهرا، وههنا ليس كذلك، وما قيل في جوابه: إن "براح" نكرة، فهي لا تصلح أن تقع مبتدأ، مردود؛ لأنه يجوز تخصيصه بالعموم مثل: ما أحد خير منك، أو تخصيصه بتقدم الخبر؛ لأن تقدم الخبر جائز، إلا أن يقال: الظاهر أن الشاعر الفصيح ذهب إلى المذهب الأصح، وهو مذهب الحجازيين؛ فإنهم لم يذهبوا إلى عدم عمل "لا"، بل عمله على مورد السماع بأن يعمل في النكرة فقط. قال - قدس سره - في "الحاشية": الصدود: الإعراض، والبراح: الزوال، والضمير في "نيراهما" للحرب، أي من أعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي بإعراض عنها.

ولا يجوز إلخ: لأنها إذا كانت لنفيه لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر كلمة "لا"، ولا تكرار في البيت. أقول: الرفع ليس متفقا على التكرير حتى يترتب من نفي التكرير عدم الرفع فيه، بل رفعه مشروط بالمعرفة والمفصول بينه وبين "لا"، فلا بد حينئذ أن يقال: لأنه إذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكن معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا"، وهو ليس بمعرفة ولا مفصول. إلا أن الشارح نفى اللازم الذي هو التكرير؛ لأنه جزء الشرط، وفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فهو نفي على القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي على رفع المقدم، أي لا يجوز الرفع فيه؛ لأنه لو جاز لكان معرفة أو مفصولا، واللازم باطل بسبب انتفاء لارمه الذي هو التكرير، فالملزوم مثله. ويمكن أيضا أن يقال: إن الاسم ههنا معرفة حكما؛ لأنه نكرة محصنة مثل: ما أحد خير منك، فحينئذ يصح قوله: "لأنها إذا كانت لنفي الجنس لا يجوز إلخ" كما لا يخفى.

- (١) جواب عما يقال: لم لا يجوز أن يكون "لا" في البيت لنفي الجنس؟ (جمال الدين)
(٢) اعلم أنه إذا كان بعد كلمة "لا" معرفة أو مفصولا بينه وبين "لا" وجب الرفع وتكرير "لا"، ولا تعريف ولا فاصل ههنا فلا يجوز الرفع، وإنما لم يقل الشارح مثل ما قلنا؛ لحواز رفع الاثنين في "لا حول ولا قوة" جوابا لسؤال، أعني "لغيره حول وقوة"؟ فظهر أن الرفع يكون لغير التعريف والفصل، فاعلم ذلك. (تاج الدين)
(٣) قال الرضي: يجوز فيما بعدها الرفع مع ترك التكرار، لكنه يشذ. (عبد الغفور)

اعلم أن المراد^(١) بالمسند والمسند إليه في هذه التعريفات: ما يكون مسندا أو مسندا إليه بالأصالة لا بالتبعية؛ بقريئة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع. ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات،^(٢) وقدمها على المجرورات؛

أن المراد إلخ: قيل: لا حاجة إلى هذا البيان؛ لأنه ذكره سابقا في أول المرفوعات في تعريف الفاعل، وأحيب بأنه أراد أن يشير إليه في آخرها أيضا كما أشار إليه أولا. أقول: هذا الكلام أعم من كلامه الأول؛ لأن مراده فيما سبق: إنما يكون في المسند إليه فقط لا مطلقا، بل في المسند إليه للفعل، وهما يكون كلامه في المسند والمسند إليه أعم من أن يكون المسند إليه للفعل أو لا. فإن قلت: المسند إليه فيما سبق أيضا أعم من أن يكون للفعل أو لا، حيث قال فيما سبق: "وكذا في جميع حدود المرفوعات والمصنوبات والمجرورات"، قلت: هذا مجمل، وما ذكره ههنا تفصيل بعد الإجمال، وهو جائز.

ولما فرغ إلخ: فإن قيل: ليس الفراغ من المرفوعات سببا للشروع في المنصوبات، فلم يصح هذه الشرطية؟ قلنا: لا نسلم أن يكون هذه الشرطية لزومية، بل يمكن أن تكون اتفاقية، وحينئذ لا إشكال، ولئن سلمنا كونها لزومية، لكن لا نسلم أن يكون لزومها عقليا، لم لا يجوز أن يكون عاديا؟ فإن كان عاديا فلا إشكال أيضا، ولو سلم أن لزومها عقلي فقلنا: لما ارتكب المصنف بأن يبحث عن المنصوبات بعد الفراغ عن مباحث المرفوعات، فلما فرع عنها لزوم الشروع فيها بشرط ارتكابه لذلك.

وقدمها إلخ: أي قدم بحث المنصوبات على المجرورات؛ لكثرة مبحثها من المفاعيل والملحقات بها، وإنما لم يتعرض إلى تقديم المرفوعات عليها؛ لأنه لا يحتاج إلى البيان؛ لأنها عمدة، بخلاف المنصوبات والمجرورات؛ فإنهما فضلة. لا يقال: إنما قدم المنصوبات عليها رعاية للترتيب الذي سبق في قوله: "وأأنواعه رفع ونصب وجر"، =

(١) وقد ذكر ذلك في تعريف الفاعل، فذكره ههنا لطول العهد المورث لغفلة، وتفاوت قوة الحافظة القابلة للشدة والضعف المورثة للنسيان. الحمد لله على الإنعام والشكر له على الإتمام. (تأليف)

(٢) الظاهر أن هذه الشرطية لزومية؛ إذ لا فائدة معتدا بها في الحكم الاتفاقي ههنا، والعلاقة المقتضية للزوم المعبر عند أرباب العقول متممة كما لا يخفى، إلا أن يدعي اللزوم العرفي العادي بعد ما علم أن المصنف في صدد ذكر لمرفوعات والمنصوبات والمجرورات؛ فإن الفراغ عن أحدها عرفا يستلزم حينئذ شروعا المتصدي للبيان في الآخر. (عت)

لكثرتها^(١) ولخفة النصب فقال:

= فحيث لا يحتاج إلى علة أخرى للتقدم؛ لأننا نقول: قل الكلام إليه، فنقول: لم قدم المنصوبات على الجحوررات في قوله: "وأأنواعه رفع ونصب وجر؟" فالشارح تعرض به ههنا؛ ليكون ذلك وجه تقدم المنصوب عليه في قوله: وأنواعه رفع ونصب وجر.

ولخفة النصب: لا يقال: الخفة إنما تكون في أفراد النصب لا في مبحثه مع أن المقصود ههنا وجه تقدم مبحثها على مبحثها؛ لأننا نقول: نعم، لكن لما يلائم تقدم أفرادها على أفرادها كما مر، فالمناسبت حيث أن يقدم مبحثها على مبحثها أيضا.

(١) أي كثرة أقسام المنصوبات ومباحثها بالنسبة إلى الجحوررات، ولأن أصلها - وهي المفاعيل - مصاحبة مع أصل المرفوعات - وهو الفاعل - حتى يقع موقعه، فناسبت ذكرها بعد ذكر المرفوعات. (حق)

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات، والمراد بـ"علم المفعولية" علامة كون الاسم مفعولا^(١).....

المنصوبات: إيراد المفرد بصيغة الجمع؛ للإشارة إلى تعدد المنصوبات، أي هذا باب المنصوبات، فيكون "المنصوبات" غير المبتدأ المحذوف على سبيل المحار نحذف المضاف الذي هو الباب، وإقامة المضاف إليه مقامه، ويحتمل أن يكون "المنصوبات" متبداً وما بعدها خبرها، والضمير راجع إلى "المنصوب" لا إلى "المنصوبات"؛ لأن الضمير مفرد مذكر فلا يصح إرجاعه إليها. فإن قلت: لم يقل: هي، حتى يرجع إلى المنصوبات؟ قلت: لأن التعريف إنما يكون للماهية لا للأفراد؛ لأنها لو كانت معرفة فلا يحلو إما أن يكون المعروف مجموع الأفراد من حيث المجموع، أو كل واحد منها، أو بعض الأفراد دون البعض، لا سبيل إلى الأول؛ لأن المفعولية كالفاعلية ليست ثابتة بمجموع الأفراد من حيث المجموع؛ لأن مجموعها لم يقع مفعولا في شيء من التراكيب، ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه يلزم أن يكون التعريف أعم من المعروف؛ لأن المعروف لو كان زيد مثلاً فهو مبائن لعمرو مثلاً، مع أن التعريف يصدق على عمرو وغيره أيضاً، ولا سبيل إلى الثالث؛ لأنه يلزم أن لا يكون التعريف مساوياً للمعرف حينئذ، وأيضاً يلزم الترجيح بلا مرجح؛ لأن نسبة كل واحد من الأفراد مساوية للآخر. لا يقال: كما لا يجوز التعريف للأفراد كذلك لا يجوز التعريف للمفرد أيضاً، وعلى تقدير إرجاعه إلى المنصوب يبرم التعريف للمفرد؛ لأن المنصوب مفرد واحد من المنصوبات؛ لأننا نقول: المنصوب كما يطلق على الفرد يطلق على جنس المنصوب وطبيعته أيضاً، فالمراد منه ههنا جنس المنصوب وطبيعته لا فردة. لا يقال: كما يكون للواحد جنس وطبيعة فكذلك للجمع أيضاً، فحار إرجاع الضمير الملوث إلى جنس الجمع وطبيعته؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم أن لا يكون التعريف جامعاً؛ لأن فرد الجمع ثلاثة مثلاً، فيكون قوله: ما اشتمل على علم المفعولية تعريف للطبيعة الجمعية، فلا يصدق على زيد في "رأيت ريذاً"؛ لأنه لا يكون فرد الجمع، بل هو فرد لطبيعة الواحد. شرحه: من أن الضمير راجع إلى "المنصوب" الذي في ضمن "المنصوبات"، وأن المراد من الاشتمال على علم المفعولية هو أن يكون الاسم موصوفاً به لفظاً أو تقديراً أو محلاً.

(١) أي من حيث إنه علامة كون الاسم مفعولاً، فلا ينتقض تعريف المنصوب بمثل: "مسلمات ومسلمين" في "مررت بمسلمات ومسلمين"؛ إذ الكسرة والياء في هذه الأمثلة وإن كانت علامة كون الاسم مفعولاً، لكن ليست ملازمة بهذه الحيشة في تلك الأمثلة. (عت)

حقيقة أو حكماً،^(١) وهي أربع:^(٢) الفتحة^(٣) والكسرة والألف والياء،^(٤) نحو: رأيت

كما في المفاعيل

زيداً ومسلمات وأباك ومسلمين ومسلمين.

فمنه أي من المنصوب،^(٥) أو مما اشتمل على علم المفعولية^(٦) المفعول المطلق سمي به؛ لصحة إطلاق.....

حقيقة أو حكماً: والمفعول الحقيقي كالمفاعيل الخمسة، فالنصب فيها علامة للمفعول الحقيقي، والمفعول الحكمي كالحال والتمييز واسم "إن" وغيرها، فالنصب فيها علامة للمفعول الحكمي.

وهي أربع إلخ: لا يقال: كل واحد من الفتحة والكسرة يكون علامة للمضاف إليه أيضاً، فلا يكون علامة المفعول حيث، كما في "مررت بمسلمات" و"مررت بأحمد"؛ فإن الفتحة والكسرة فيهما ليست علامة للمفعول، بل للمضاف إليه؛ لأن "مررت" مضاف إلى "أحمد" و"مسلمات" بواسطة حرف الجر لفظاً، كما في "مررت بزيد"؛ لأننا نقول: قيد الحيشية معتبر، فالامتياز بينهما بقيد الحيشية، أي المراد بعلم المفعولية هو علامة كون الاسم مفعولاً من حيث إنها علامة كون الاسم مفعولاً، ففي المثالين المذكورين يكون علامة ذات المفعول بدون وصف المفعولية، فإذا عرفت ذلك فضمير "هي" راجع إلى المطلق لا المقيد، يعني علامة كون الاسم مفعولاً لا من حيث إنه مفعول، ويصح إرجاعه إلى المقيد، لكن المراد من الكسرة والفتحة والألف والياء من حيث إنها في المفعول بوصف المفعولية. أي من إلخ: والأول باعتبار أنه هو المقصود بالذات، والثاني باعتبار أنه قريب.

(١) [كما في الملحقات بالمفاعيل] قد قسم النحاة المنصوب إلى قسمين، قسم: هو أصل في النصب، وهو المفاعيل الخمسة، وقسم: هو محمول عليه من الحال والتمييز والمستثنى وغيره بالتعميم؛ لدخول القسمين في التعريف. (عت)

(٢) هذه الأربعة متصفة بكونها علم المفعولية إذا كانت متلبسة بالحيشية المذكورة. (عت)

(٣) التي لم يعتبر قيامها مقام شيء آخر، فلا يرد طرد التعريف بنحو: "مررت بأحمد". (ج)

(٤) اعتبر قيام كل منها مقام الفتحة، فلا يرد على الطرد بنحو: مررت بمسلمات ومسلمين ونحو: جاعلي الزيدان. (جمال)

(٥) يعني الضمير راجع إلى "المنصوب" المذكور في ضمن "المنصوبات" موافقاً لضمير "هو" في قوله: "هو ما اشتمل"، وهو المناسب باعتبار جعل المقسم موافقاً لما جعل معرفاً. (عت)

(٦) لتوافق ضمير "اشتمل" الراجع إلى "ما"، وهو المناسب باعتبار قرب المرجع. (عت)

صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء أو في أو مع أو اللام، بخلاف المفاعيل
 الإصطلاح للبيان
 الأربعة الباقية؛ فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها^(١) إلا بعد تقييدها بواحدة
 منها، فيقال: المفعول به أو فيه أو معه أو له،.....

صيغة المفعول عليه: أي على المفعول اللغوي الذي، بالفارسية: كرده شده؛ لأن "ضربا" في "ضربت ضربا" مفعول للمتكلم، بخلاف المفاعيل الباقية؛ فإنها ليست مفعولا للمتكلم، فلا يصح إطلاق "المفعول" عليها، وإذا عرفت ذلك فلا يرد أنه إذا لم يصح إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الباقية فلم يكن النصب فيها علامة المفعولية؛ لأن عدم إطلاق المفعول اللغوي عليها لا يناقض إطلاق المفعول الاصطلاحي عليها.

قيل: يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على المفاعيل الباقية أيضا مثل: كرهت كراهتي، وضررتت تأديبا؛ لأن الكراهة والتأديب في "كراهتي" و"تأديبا" مفعول للمتكلم، وكذلك قولنا: فعلت الضرب والتأديب. وأجيب بأن إطلاق المفعول اللغوي على أفراد المفعول المطلق لازم، وأما إطلاقه على أفراد المفاعيل الباقية فغير لازم، بل إطلاق المفعول اللغوي على الأربع بالنسبة إلى بعض أفرادها دون البعض، فالفرق بينهما بالضرورة وعدمه، فظهر من هذا الجواب وجه إيراد "المطلق" فيه وعدم إيراده في المفاعيل الباقية؛ لأنه يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على مطلق أفراد المفعول المطلق، ولكن لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي على جميع أفراد المفاعيل الباقية، كما في "ضربت زيدا"؛ فإن "زيدا" لا يكون مفعولا لعويا للمتكلم. فإن قلت: صحة إطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه؛ فإنك تقول: فعلت الضرب، وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا مفعول مطلق، قلت: المفعول في اللغة: ما يصح وقوع الفعل عليه، وجميع أفراد المفعول المطلق كذلك حتى "فعلت فعلا"، بخلاف المفاعيل الأربع؛ فإنه ليس في جميعها كذلك، وأما القول أن تعلق الفعل به يستلزم التسلسل فدفعه واضح على أهله، كذا ذكره مولانا عصف.

إلا بعد تقييدها إلخ: قيل: لا بد أن يصدق عليها المفعول اللغوي أيضا، وإلا يلزم صدق المقيّد بدون المطلق، وهو باطل، لا يقال: الكلام في الإطلاق فلا نسلم بطلان المقيّد بدون المطلق؛ لأننا نقول: متى جواز عدم صدق انطبق على تقدير جواز صدق المقيّد إنما يكون على عرفهم مع أن الكلام في صحة الإطلاق المستفاد من قوله: "فإنه لا يصح إطلاق صيغة إلخ". فالجواب: أنا لا نسلم ذلك، بل اللازم حينئذ هو صدق المقيّد بدون المقيّد الآخر، وذلك لأن المطلق - وهو بالفارسية: كرده شده - أعم من أن يكون نفسه بأن يكون نفس الشيء مفعولا -

(١) أي لا يصح إطلاق صيغة المفعول اللغوي عليها، فلا يناقض إطلاق المفعول العرفي على الخمسة. (عبد الغفور)

وهو أي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل، والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه، لا أن يكون مؤثرا فيه موجدا إياه،^(١).....
 ميا أو إثباتا

= أو كان مفعولا في المكان أو في الزمان أو لأجله أو عليه، كما في المفعول به، فجميع ذلك أفراد الطبيعة المذكورة، فالمراد من قوله: "لا يصح إطلاق صيغة المفعول" هو المفعول الذي كان المفعول - يعني كرده شده - نفسه، فهو مقابل للمفاعيل الباقية، فلا يكون صدقها مستلزما لصدق هذا المقابل، ولكن المطلق موجود فيها لا محالة. ويمكن الجواب عنه بوجه آخر بأن "معه" و"له" و"فيه" و"به" في المفاعيل الباقية لا يكون قيداً، حتى يلزم صدق المقيد بدون المطلق، بل هذه الأمور مغيرة في نفس الأمر أي معيرة للعام، وهو المفعول.

فاعل فعل: والفاعل أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً؛ ليدخل "ضرباً" في "ضرب ضرباً" على صيغة المجهول، فإذا قيل: "ضرب زيد ضرباً" على صيغة المجهول فيكون "زيد" حيثند فاعلاً حكماً، لا يقال: يأتي عن هذا التعميم قوله: "قيامه به"؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون الوقوع لا القيام؛ لأننا نقول: المقصود هو قيام المفعول المطلق بالفاعل، ومفعول ما لم يسم فاعله عليه وقوع الفعل لا وقوع المفعول المطلق، فلا منافاة بينهما حيثند. لا يقال: قيامه به يستلزم قيام الفعل به فيما نحن فيه، فيلزم ما مر من الإباء المذكور؛ لأننا نقول: إن اللزوم غير معتبر. ثم اعلم أن تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي مذهب مجتهد الخشعي مولانا عبد قدس سره، وقال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا التعميم؛ لإدخال "ضرباً" في قولنا: "ضرب زيد ضرباً" على صيغة المجهول؛ لأنه لما قال الشارح: والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح إسناده إليه لا أن يكون مؤثراً فيه موجداً إياه، لا يرد "ضرباً" في "ضرب زيد ضرباً" على صيغة المجهول؛ لأن ريدا في الثنا المذكور يصير مضروباً، فلا يكون ريد موجداً لمضروبية، بل يصح إسناد المضروبية إليه، فحيثند لا يحتاج إلى التعميم المذكور.

أقول: يجب تعميم الفاعل عن الحقيقي والحكمي؛ لإدخال "ضرباً" في "ضرب زيد ضرباً" على صيغة المجهول، حتى يقال: يصح إسناد الفعل إلى الفاعل؛ لأن بدون التعميم كيف يصح أن يقال: أسد الفعل إلى الفاعل، لكن يحتاج لإدخال "ضرباً" في "ضرب زيد ضرباً" إلى شيئين، أحدهما: التعميم المذكور، وثانيهما: جعل الفعل بمعنى القيام المذكور لا بمعنى الإيجاد، أما قوله: "مات زيد موتاً" وأمثاله إنما يحتاج إلى الثاني فقط كما لا يخفى على المتأمل. يصح إسناده إلخ: أي على تقدير أن يكون الإسناد بطريق الإثبات، أو المراد أن الإسناد أعم من أن يكون بطريق النفي أو الإثبات، فلا يرد الإشكال على قولنا: ما ضربت ضرباً شديداً.

(١) كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية. (عبد الغفور)

فلا يرد^(١) عليه مثل: مات موتاً، وجسم جسماً،^(٢) وشرف شرفاً،^(٣) وإنما زيد لفظ الاسم؛ لأن ما فعله الفاعل هو المعنى،^(٤) والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها،

فلا يرد إلخ: وكذلك لا يرد مثل: قال زيد قولاً.

وإنما زيد لفظ إلخ: وهو المسمى بالدال؛ ليكون الكلام على سبيل الحقيقة، وإلا لا يحتاج إليه؛ لأنهم يطلقون صفات المدلولات المطابقة على الدال تجوزاً، وبالعكس أيضاً، فيطلقون على لفظ الضرب في "ضربت ضرباً" أثر فاعل الفعل تجوزاً، كما يقولون ذلك في المفاعيل الباقية؛ لعدم زيادة لفظ الاسم فيها، واكتفاء المفاعيل الباقية على المفعول المطلق في زيادة لفظ الاسم لا ينافي ذلك، وقال بعض الشارحين: وإنما قدر "الاسم" ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأننا نحتاج إلى تقديره ههنا دون المفاعيل الباقية؛ لأنه لو لم يقدر ههنا، فيصدق التعريف على "ضرب" الثاني في قولنا: ضرب ضرب زيد؛ فإن "ضرب" الثاني يصدق عليه أنه ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه؛ لأن ما فعله الفاعل هو الحدث، والفعل يشتمله، ولكنه ليس باسم فيخرج به، ورد ذلك بأنه حينئذ يشكل على "ضارب" الثاني في قولنا: زيد ضارب ضارب مع أنه اسم.

لا يقال: المراد بـ"ضرب" الثاني إما لفظه أو مدلوله الذي هو الضرب، وأياً ما كان لا حاجة إلى لفظ "الاسم"، أما إذا كان المراد به لفظه فلا أنه لم يفعله فاعل الفعل المذكور؛ لأن فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب، وأما إذا كان المراد منه مدلوله الذي هو الضرب؛ فلا أنه مفعول مطلق، فلا يصح الاعتراض عليه؛ لأننا نقول: المراد هو الثاني، ولا نسلم أنه مفعول مطلق، وإنما يكون كذلك لو عبر عنه بلفظ الاسم، وأما إذا عبر عنه بالفعل فلا يكون مفعولاً مطلقاً. ويدخل فيه المصادر إلخ: أي سواء كان فعله مذكوراً أو لا، فقوله: "مذكور" يخرج ما ليس فعله مذكوراً، ثم المراد بالمذكور أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، فيدخل فيه مثل: سقيا ورعياً.

(١) فإن كل واحد من الموت والجسامة والشرف هو المفعول القائم بالفاعل، لا تأثير للفاعل فيه، إنما المؤثر فيها هو الله تعالى، أما في غير الموت فظاهر، وأما في الموت فعلى قول من يقول: إنه وجودي، قال الله تعالى: ﴿يَخْلَقُ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ (سك: ٢) وأما على قول من يقول: إنه عديمي، فلا مؤثر فيه أصلاً، وحلق الموت والحياة بمعنى قدر الموت والحياة. (عل)

(٢) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی قوی تر شد قوی تر شدنی. (أو البقاء)

(٣) بالفارسية: بزرگ شد بزرگ شدنی، یعنی بلند مرتبه شد بلند مرتبه شدنی. (بقا)

(٤) والمراد من هذا المعنى هو الحاصل بالمصدر الذي هو أثر مرتب على الحدث والتأثير، لا التأثير نفسه؛ إذ المفعول المطلق هو الأثر، والمصدر يطلق على كل منهما، صرح به السيد الشريف - قدس سره - في حواشي "المتوسط". (جمال)

مذكور صفة للفعل، وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه، نحو: ضربته ضربا، أو حكما كما إذا كان مقدرا، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾^(١) أو اسما^(٢) فيه معنى الفعل، نحو: ضارب ضربا، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما، نحو: الضرب واقع على زيد، بمعناه صفة ثانية للفعل، وليس المراد به أن الفعل^(٣) كائن بمعنى ذلك الاسم؛ فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل^(٤) عليه اشتمال الكل على الجزء،

فضرب الرقاب: أي فاضربوا ضرب الرقاب؛ فإنه كلام من كلام الله تعالى وقع في حق الكفار. أو اسما فيه إلخ: عطف على قوله: "مذكورا"، يعني أن الفعل المذكور يشتمل المصدر الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع، كذا ذكره مولانا عص. وإذا كان قوله: "أو اسما فيه معنى الفعل" معطوفا على "مذكورا" في قوله: وهو أعم من أن يكون مذكورا حقيقة، يكون معناه: أو اسما فيه معنى الفعل حقيقة كما إذا كان مذكورا بعينه أو حكما كما إذا كان مقدرا. اشتمال الكل إلخ: فمعنى قوله: "بمعناه" أن معناه التضميني بمعناه المطابقي، لا أن معناه المطابقي بمعناه، ويلتزم به تفسير الشارح، ويحتمل عبارة المصنف تفسيره فلا חדشة؛ فإنهم جمعوا فساد التعريف قرينة، وبداهة فساد أولى أن يكون قرينة عليه، فلا يرد أن حمل الألفاظ في التعريف على ظاهره واجب. قيل: هذا التعريف لا يصدق =

(١) بالفارسية: بزئيدشايان زدن گردنها یعنی گردن زئيدشايان. (بقا)

(٢) [عطف على "مقدرا"؛ فإن الفعل هناك مذكور في صم الاسم، فيكون مذكورا حكما. (علوي)] الظاهر أنه عطف على قوله: "مقدرا"، فيكون الاسم الذي فيه معنى الفعل قسما من الذكر الحكمي للفعل، وقيل: عطف على قوله: "مذكورا حقيقة" يعني أن الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ أو المقدر والاسم، هو خلاف الظاهر، وفيه ترك العطف من لقريب إلى العبد بلا ضرورة. (جمال)

(٣) لاشتمال الملوم على اللارم أو غيره.

(٤) لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: جلست جلسة، بل أراد أنه ذكر الاسم من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه. (عبد الغفور)

فخرج به مثل "تأديبا" في قولك: ضربته تأديبا؛ فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل متصلة
مذكور،

= على المفعول المطلق النوعي والعددي؛ لأن معاهما زائد على معنى الفعل، فلا يكون معنى الفعل مشتملا عليه، وأجيب بأن المراد من "اشتمال الفعل معناه" أعم من أن يشتمل معناه المطابقي أو التضمني فهو مشتمل لمعناه التضمني. قيل: هذا التعريف لا يصدق على "أنواعا" في قولنا: ضربت أنواعا، وأجيب بأن معناه ليس أن معنى الفعل مشتمل على مفهوم المفعول المطلق، بل المراد: أن معناه مشتمل على أفرادها، فلا إشكال حينئذ؛ لأن أفراد الأنواع في قولنا: ضربت أنواعا، هي أفراد الضرب، ويشتمل معنى الفعل أفرادها، وبهذا الجواب اندفع الاعتراض الوارد على المفعول المطلق النوعي والعددي أيضا؛ لأن أفراد المفعول المطلق النوعي والعددي هي أفراد الخلق، ومعنى الفعل يشتمل أفرادها.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على المفعول المطلق الذي يكون في عامله معنى الفعل مثل: ضربني ضربا؛ فإن معنى الفعل ليس مشتملا على معناه، بل عينه، فالأولى أن يعمم عن الحقيقي والحكمي. وأورد هذه المناقشة مولانا عص بكلام لا ياسب الشارح الفصيح المدقق حيث قال: غفل الشارح عما ذكر أن الفعل أعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل؛ فإنه قد يكون معنى الفعل غير المفعول المطلق، ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على اجزاء إذا كان مصدرا. والحوار عنه بأن المصدر في قوة "أن" مع الفعل، فيكون قولنا: 'ضربي' بمعنى أن أضرب. لا يقال: إذا كان المصدر في قوة "أن" مع الفعل فيكون الذي هو مفعول مطلق أيضا في قوة "أن" مع الفعل، فحينئذ لا يكون معنى الفعل مشتملا على معناه؛ لأننا نقول: ليس مطلق المصدر في قوة "أن" مع الفعل. بل المصدر العامل في قوة "أن" مع الفعل. إن قلت: هذا التعريف لا يصدق على "ساتا" في قولنا: أثبت الله نباتا؛ لأن "أثبت" لا يشتمل معنى النبات، بل يشتمل معنى الإثبات الذي هو المصدر المتعدي. قلت: المراد أن معنى الفعل مشتمل على نفس المفعول المطلق أو على ملزومه؛ فإن الإثبات ملزوم النبات.

قيل: هذا التعريف لا يصدق على 'صوت حمار' في قولنا: مررت به فإذا له صوت صوت حمار؛ لأن معنى الفعل وهو صوت ريد - لا يشتمل صوت الحمار، والحوار: أنه من قبيل تسمية المشبه به باسم المشبه، أي يصوت صوتا كصوت حمار، فالمفعول المطلق هو الصوت المشبه لا المشبه به، فحينئذ لا يرد الإشكال على قولنا: 'ضربته ضرب الأمير' أيضا؛ لأن معناه: ضربته ضربا كضرب الأمير، وكذا لا ينتقص التعريف على "سوطا" في قولنا: ضربته سوطا؛ لأنه أيضا مفعول مطلق بحاري من قبيل تسمية لازم الشيء باسم ذلك الشيء، أو نقول: المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر عليه؛ لثبته عن المحذوف، أي ضربته ضرب سوطا، أي ضربته ضربا كضرب سوط.

لكنه ليس مما يشتمل^(١) عليه معنى الفعل، وكذلك خرج به^(٢) مثل: "كراهي" في نحو: كرهت كراهي؛ فإن للكراهة اعتبارين،

ليس مما يشتمل إلخ: قال مولانا عرص: إن معنى الفعل يشتمل معناه؛ لأن التأديب هو عين الضرب وبالعكس. وقال مولانا عبد كلاما يندفع به كلام مولانا المذكور، وهو أن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب الحقيقة، لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له، والحاصل أن التأديب وإن كان غير الضرب بحسب التحقق الخارجي إلا أن مفهوم الفعل لا يكون مشتملا على معنى "تأديبا"؛ لأن معنى الضرب غير معنى التأديب وإن كانا متحدتين في الخارج، فإذا قلنا: الإنسان ناطق، فمفهوم "الإنسان" غير مفهوم "الناطق" مع كونهما متحدتين في الخارج. لا يقال: قد قالوا: إن الضرب سبب التأديب فكيف يصح ما ذكره مولانا عبد من أنه لم يذكر التأديب من حيث إنه هو الضرب، بل ذكر من حيث إنه علة له؛ لأننا نقول: الضرب سبب له في الخارج، والتأديب سبب له بمعنى أنه علة غائية له، كذا قالوا، فلا منافاة.

ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن المراد من التأديب في قولنا: "ضربته تأديبا" هو التأديب من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، فلا يكون التأديب عين الضرب؛ لأنه صفة المضروب، بخلاف التأديب، لا يقال: فيلزم حينئذ أن يكون المفعول له هو "تأديبا" لا تأديبا، مع أنه لا يصح أن يقال: ضربته تأديبا؛ لعدم شرط حذف اللام من المفعول له حينئذ؛ لأن فاعل الفعل هو المتكلم، وفاعل التأديب هو المضروب؛ لأننا نقول: وإن لم يصح أن يقال: ضربته تأديبا، ولكن يصح أن يقال: ضربته للتأديب، نعم، حذف اللام يجوز منه إذا أقيم الملزوم مقام اللازم بأن يقال: ضربته تأديبا؛ لوجود شرط حذف اللام حينئذ.

خرج به إلخ: أي بقوله: "بمعناه" لا بقيد زائد، وهو أن يكون المفعول المطلق بيانا للفعل، كما أخرجه بعض الشارحين به. للكراهة اعتبارين: أي للكراهة التي في "كراهي" اعتبارين، لا "لكراهي" اعتبارين، فواحد من الاعتبارين: كون الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند ذلك الفعل إلى الفاعل، فيكون الفعل مشتقا والكراهة مشتقا منه، والاعتبار الآخر كون الكراهة بحيث وقع عليها فعل الكراهة، -

(١) أي ليس مما يقصد اشتغال معنى الفعل عليه ويعتبر، وليس المراد أنه لا يشتمل عليه معنى الفعل أصلا، يدل على ذلك قول الشارح - قدس سره - في بحث المفعول له: زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار. (جمال)

(٢) فيه رد على الشيخ الرضي حيث قال: يظل هذا الحد بنحو: كرهت كراهي وأحببت حبي وأبغضت بغضي؛ بناء على أن المنصوبات مفعول بها، وربما يدفع ذلك بأن المراد اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور. (عت)

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه، ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حيثئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: كرهت كراهة، فهو مفعول مطلق، وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك: كرهت كراهي، فهو مفعول به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار،

= فمعناه على الاعتبار الأول بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي، وعلى الاعتبار الثاني: مكروه شرم من مكروه شرمي را. فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن كلام الشارح من قوله: "فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول" يدل على أن في "كرهت كراهي" اعتبارين لا في "كرهت كراهة" مع أن قوله: فإن لكراهة اعتبارين إلخ يدل على أن في "كرهت كراهة" اعتبارين.

فإذا ذكرت: أي "كراهي" بعد الفعل بالاعتبار الأول أي بملاحظة المعنى الأول في "كراهي" كما يكون اعتبار المعنى الأول في "كرهت كراهة" على سبيل الحقيقة؛ لأن الكراهة بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل أسند إليه، فيكون الفعل مشتقا حيثئذ والكراهة مشتقا منه، فيكون "كراهي" مفعولا مطلقا حيثئذ، فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خود يعني مكروه شرمي خود مكروه شرم من مكروه شرمي دیگرى، فيكون مفعولا مطلقا لاتحاد الكراهيين ذاتا. فإذا عرفت هذا مع ما ذكرنا في الحاشية السابقة، فلا يرد أنه إذا اشتق منها فعل، فلا بد أن يكون الفعل مشتقا و"كراهي" مشتقا منه مع أنه ليس كذلك، بل المشتق منه هو الكراهة، وأيضا لا يرد أنه لا بد أن يقول: كما في قولك: كرهت كراهي" موضع قوله: "كما في كرهت كراهة". ثم اعلم أن تذكير الضمير في قوله: 'فهو' في الموضعين يشعر بأن يقرأ "فإذا ذكرت" بفعل الخطاب في الموضعين، ولكن لو قرئ "ذكرت" بصيغة المؤنث لكان له وجه، فلا ينافي الضمير المذكور، كما لا يخفى على المتأمل.

فهو مفعول به: فمعناه بالفارسية: مكروه شرم من مكروه شرمي خود را، فيكون مفعولا به؛ لتغاير الكراهيين حيثئذ بالذات، ويمكن دفع النقض بعبارة أخرى بأن يقال: المراد ما فعله فاعل فعل باعتباره أن يكون أثرا لذلك الفعل، ولا شك أن "كراهي" ليس أثر الكراهة المذكورة، بل هو أثر الفعل الآخر وقع عليه، وإن قصد بـ "كراهي" ما يكون أثرا لهذا الفعل كان مفعولا مطلقا، ويظهر الفرق لك بين قولنا: كرايت واشتم كرايت واشتم خود را، وقولنا: كرايت واشتم كرايت واشتم خود فاعلم هذا المحل فإنه دقيق؛ فإنه خفي عى موالى هذا الزمان.

بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به، فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد^(١) على المحدود جامعا ومانعا.^(٢)

وقد يكون المفعول المطلق للتأكيد^(٣) إن لم يكن^(٤) في مفهومه زيادة على ما يفهم^(٥)
من نوع أو عدد

بهذا الاعتبار: أي باعتبار كونه مفعولا به. وانطبق إلخ: وقوله: "جامعا ومانعا" إشارة إلى أن النقص على "كراهي" في "كراهت كراهي" وارد جمعا ومعنا، كما لا يخفى.

للتأكيد: أي لتأكيد ما هو المسند حقيقة، كقولك: ضربت ضربا؛ فإنه لتأكيد "الضرب" المدلول عليه بـ"ضربت"، لا لتأكيد الرمان والإسناد، أيضا فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل، فهو مسامحة؛ لأن المتبادر من الفعل هو المجموع لا الحدث فقط، فعلى هذا قوله: 'على ما يفهم من الفعل' بمعنى: على الحدث الذي يفهم من الفعل، فلا يرد أن كلامه يشعر بأن كل ما يفهم من الفعل يفهم من المصدر مع أنه ليس كذلك.

قال مولانا عص: قوله: "للتأكيد إن لم يكن في مفهومه إلخ" أي لتأكيد العامل باعتبار تمام معناه إذا كان مصدرا، أو بعينه إذا كان غيره مثل: ضربت ضربا، وينزعم مما ذكره أن يكون مثل: "ضربت ضربا في الزمان الماضي" مفعولا مطلقا للتأكيد. ثم اعلم أن التأكيد إنما يكون لأمرين: إما لدفع توهم السهو أو التجوز؛ فإنه إذا قيل: "ضربته" يتوهم أن الضريبة من المتكلم على سبيل السهو، ثم إذا قيل: "ضربا" لم يتوهم ذلك، وأيضا جار أن يكون القول بـ"ضربته" على سبيل التجوز بأن المتكلم لم يضربه، ولكن أمره بالضرب، فقال: ضربته بمجرد الأمر بالضرب تجوزا، ثم إذا قيل: "ضربا" لا يتوهم ذلك.

(١) لأن "كراهي" في ذلك المثال لو خرج مطلقا لم يكن الحد جامعا، ولو دخل مطلقا لم يكن مانعا.

(٢) لخروج "تأديبا" و"كراهي" بالاعتبار الثاني، ودخوله بالاعتبار الأول. (عل)

(٣) أي لتأكيد الفعل، قال الشيخ: وهو في حقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا، فقولك: "ضربت" بمعنى أحدثت ضربا، فلما ذكرت بعده "ضربا" صار بمعنى قوتك. أحدثت ضربا ضربا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا الإسناد والرمان اللذين يتضمنهما الفعل. (حماد)

(٤) المصدر المعروف بلام الحسن إن كان للتأكيد وجب تخصيص الريادة بما يعيد التنوع والتعدد، وإن كان للتنوع وجب أن يقال بدل قوله: "عنى بعض أنواعه": عنى الزيادة غير العدد. (عبد الغفور)

(٥) إما من نفس المصدر أو باضممام أمر.

من الفعل، والنوع إن دل على بعض أنواعه، والعدد إن دل على عدده،^(١) مثل: جلست جلوسا للتأكيد، وجلسة بكسر الجيم للنوع، وجلسة بفتحها للعدد. فالأول أي الذي للتأكيد لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه دال على الماهية المعرأة عن الدلالة على التعدد، والثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات، إلا إذا قصد^(٢) به النوع أو العدد،^(٣) بخلاف أخويه اللذين هما للنوع والعدد، نحو: جلست جلستين وجلسات، بكسر الجيم أو فتحها.

بعض أنواعه: أي أنواع الفعل أو على جميع أنواعه، فالمقصود ليس بخصر، لكنه ذكر أقل مرتبة النوع؛ لأنه لا بد في وجود المفعول المطلق النوعي وجود بعض النوع، كما لا بد في تحقق التنازع من وجود الفعلين، فاندفع ما قيل: إنه يخرج المفعول المطلق الذي يدل على جميع الأنواع، كما في قولنا: ضربت زيدا بجمع أنواع الضرب أو ضربت كل أنواع الصرب أو ضربت كل الضرب، ويحاج أيضا بأن المراد هو الدلالة على بعض أنواعه، فإذا دل على بعض أنواعه فيدل على جميع أنواعه أيضا، فلا يجرح المفعول المطلق الذي دل على جميع أنواعه، واعلم أن الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته، كما في 'جلست جلسة'، وقد يكون صفة مثل: ضربت ضربا شديدا.

إن دل على عدده: أي وحدته أو كثرته، سواء كان العدد مفهوما من المصدر، نحو: ضربته ضربين، أو من صفة، نحو: ضربته ضربا كثيرا. دال على إلخ: أي هو دال على الماهية المطلقة أي على الماهية المطلقة المعسرة عن الدلالة على التعدد، وإلا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل، بخلاف الثنية والجمع؛ فإنهما يدلان على الماهية المقيدة بالتعدد، وإنما تعرض بالدلالة ولم يقل: لأنه دال على الماهية المعرأة عن التعدد كما هو الظاهر؛ إشارة إلى نفي الإشعار عنه على التعدد فضلا عن أن يكون التعدد مدلوله، كما في الثنية والجمع. إلا إذا قصد به إلخ: وليس هذا استثناء من قوله: "فالأول لا يثنى ولا يجمع"؛ لأنه إذا قصد به النوع والعدد لا يكون حينئذ للتأكيد، فهو استثناء من قوله: "فلا يقال: جلست جلوسين أو جلوسات".

(١) سواء دلت الصيغة بنفسها على العدد، أو بضم أمر.

(٢) فذلك المثال حينئذ يكون من القسم الثاني أو الثالث، فصح أن يثنى ويجمع.

(٣) لا يكفي في قصد تعدد المصدر تجدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائما ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياما واحدا. (عبد الغفور)

وقد يكون^(١) المفعول المطلق بغير لفظه أي مغايرا للفظ فعله، إما بحسب المادة مثل: قعدت^(٢) جلوسا، وإما بحسب الباب، نحو: أنبتة الله نباتا،^(٣) وسيبويه يقدر له^(٤) عاملا من بابه،^(٥) أي قعدت وجلست جلوسا، وأنبتة الله فنبت نباتا.

وقد يكون إلخ: ولقائل أن يقول: لا احتياج إلى ذكره بعد ما قال، 'معناه' في تعريفه؛ لأنه إذا كان معناه فهو مفعول مصبوق، سواء كان موافقا لفظ فعله أو مغايرا له، والحوار بأنه إنما أورده؛ ليعلم أن المفعول المطلق الذي هو موافق للفظ فعله فهو كثير عما هو معيار لفظ فعله؛ لأن كلمة 'قد' للتقليل، ويمكن الحوار أيضا بأن إيراده لرد مذهب سيبويه؛ لأنه ليس بقائل بالتعابير المذكور، كما ذكره بقوله، "وسيويه يقدر".

أي معايرا؛ وإني فسر العير بالمعاير؛ لأن قوله: 'غير فطه' يحنث أن يكون معنى بدون فطه؛ لأن 'العير' حاء هـد اعى، ولا يجوز أن يراد هذا المعنى منه؛ لذكر المذكور في تعريف. إما بحسب المادة: أي إما معايرا بحسب المادة ومتحدا بحسب الباب، لا بقار: لا يكون 'قعدت جلوسا' متحدا بحسب الباب؛ لأن 'قعدت' من مضموم العين و'جلس' من مكسور العين؛ لأن نقول: المعتبر في الاتحاد بحسب الباب أن يكون كلاهما من الثلاثي المحرد؛ لأن أبواب الثلاثيات المحردة كلها يكون بابا واحدا، على أن المقصود هو الاتحاد في الماضي، وإن كان الاختلاف في المضارع، ومعنى المعايرة بحسب باب: أن يكون أحدهما من المحرد والآخر من المريد، كما في 'أنته الله نباتا'، أو نقول، المراد هو المعايرة بحسب الباب، سواء كان معايرا بحسب المادة أم لا، كما في مقابله، وهو 'أنته الله نباتا'.

قيل: كلام الشارح يشعر بأن معنى القعود عين معنى الخوس في 'قعدت جلوسا' مع أن القعود هو أن يكون من لقيام والخوس هو أن يكون من النوم، فيهما فرق معنى، والحوار: أن هذا مني على مذهب من لم يفرق بينهما أي قعدت وجلست: فإن أحدهما تأكيد للآخر، فلا يرد أن يراد أحدهما مستدركا؛ فإن كليهما معنى واحد، بخلاف 'أنت الله فست سنا'؛ عدم صحة المعنى فلا تقدير 'ست' كما لا يخفى.

(١) 'قد' ههنا لتقليل بالإضافة إلى ما كان يلفظه. (عند العصور)

(٢) قد يفرق بين القعود والخوس بأن القعود للقائم والخوس للائم. (عند العصور)

(٣) فإنه مصدر ست، فجعل منصوبا بـ'أنت' إما لأنه في ضمنه؛ لأن معنى 'أنت' جعله ذات ست وأنه مضارع له، أو لأنه جعل بمعنى الإلبت، وفيه تأمل، وقيل: إنه معنى استيت كالسلام معنى التسليم، وقيل: إنه ليس من هذا الباب، لأنه معير بسات. (عند العصور)

(٤) أي لمصدر يعير لفظ فعله بحسب المادة أو الباب. (جهم)

(٥) وفيه أن الأصل عدم التقدير، وأن التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى: ﴿سَ يَصْرُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ (ال عمران: ١٧٦) أي بصرا قليلا. (عند العصور)

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق؛ لقيام قرينة جوازا، كقولك لمن قدم من سفره: خير مقدم^(١) أي قدمت قدوما خيرا مقدما، فخير اسم تفضيل، و مصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

ووجوبا أي حذفوا واجبا سماعا أي سماعيا موقوفا على السماع^(٢) لا قاعدة له يعرف بها، نحو: سقيا أي سقاك الله سقيا، ورعيا أي رعاك الله رعيا، وخيبة أي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب، وجدعا أي جدع جدعا،
هذه كلها دعاء
 نافية
 دعا عليه بالذل
 حدث الله جدعا

لقيام قرينة: وقد مر ما فيه من أن اللام للوقت لا للأجل، والقرينة هنا هي خير مقدم لمن قدم من سفره. ومصدريته باعتبار الموصوف إلخ: وهو "قدوما"؛ لأن الصفة والموصوف شيء واحد حقيقة، ولكن أقيم الصفة مقامه، وتسميتها بالمفعول المطلق مجازا. لا يقال: كلام الشارح يشعر بأن المفعول المطلق لم يكن إلا المصدر مع أنه ليس كذلك، كما إذا قيل: ضربت أنواعا وأنواع الضرب؛ لأننا نقول: المفعول المطلق هنا في الحقيقة هو أفراد الأنواع لا مفهوماتها، وأفرادها هي أفراد الضرب، وهي مصادر. لا يقال: إن الموصوف لا يكون إلا ذاتا مع أن قوله: "قدوما" وصف، فلا يصح أن يكون موصوفا؛ لأننا نقول: الصفة بمعنى الصفة السحوي جاز أن يكون موصوفا صفة، بخلاف الصفة بمعنى القائم بشيء.

اسم التفضيل إلخ: لأن اسم التفضيل إذا أضيف إلى شيء فهو حينئذ بعض من المضاف إليه ومن أفرادها، لا يقال: الأظهر أن يقال: لأن اسم التفضيل له حكم الموصوف أو ما أضيف إليه؛ ليتم التعريف؛ لأننا نقول: لما كان بين الصفة والموصوف اتحاد بالذات استغني عن التصريح بالجزء الأول، وكان المدعى هو الجزء الثاني؛ فلذا أورده فقط. سماعا: صفة بعد صفة، حذف ياء النسبة وحذفها كثير بينهم.

من خاب الرجل خيبة: أي هي من هذا الوادي، لا بمعنى أن "خيبة" مشتقة من "خاب" حتى يكون كلامه على مذهب الكوفيين، وبما ذكرنا لا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني أن قوله: "من خاب الرجل خيبة إذا لم ينل ما طلب" يدل على أن "خاب خيبة" بإثبات الفعل كان مستعملا في كلامهم، وحذف الفعل وجوبا سماعا بإثبات ذلك، وذلك أي عدم الوجود؛ لأن العرب يقول: "خيبة" بمعنى "خاب خيبة" بدون استعمال الفعل، إلا أن المراد: أن خيبة من وادي 'خاب الرجل خيبة'، ثم قوله: "خاب خيبة" وقوله: "جدع جدعا" كلاهما دعاء الشر.

(١) هذا إما خبر أو دعاء.

(٢) يعني أن العلم بوجود حذفه ليس إلا من طريق السماع، بخلاف الحذف القياسي؛ فإن العلم به يحصل بطريق الاستدلال. (عبد العصور)

والجدع: قطع الأنف والأذن والشفة واليد، وحدا أي حمدت حمدا، وشكرا أي شكرت شكرا، وعجبا أي عجبت عجبا؛ فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سمعا. قيل عليه: ^(١) قد قالوا: حمدت الله حمدا، وشكرته شكرا، وعجبت عجبا، فأجاب بعضهم بأن ذلك ^(٢) ليس من كلام الفصحاء، ^(٣) وبعضهم بأن وجوب الحذف إنما هو في ما استعمل باللام. نحو: حمدا له، وشكرا له، وعجبا له.

وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجبا قياساً أي حذفاً قياسياً يعلم له ^(٤) ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً في مواضع متعددة.

والجذع قطع إلخ: والجذع: بالدال المهملة قطع واحد من المذكورات، فهو كان بدن الواو نقطة 'أو' كما في بعض لشروح لكان أظهر. لم يوجد إلخ. وهو سبب كلي، وفي الحذف القياسي يكون رفع الإيحاب الكلي لا اسلب الكلي، ولو سم فقول: حذف في قياسي بسبب ضابطة كلية فالعرق بين، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص ونعه الفاضل اسمرفندي من أن في حذف القياسي أيضاً لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في المصدر، فيلزم أن يكون هذا من قبيل وجوب الحذف سمعا، ثم أحاب أن المراد أنه لم يوجد في كلامهم استعمال لأفعال العاملة في هذه المصادر، ولم يوجد قاعدة أيضاً يعرف منها الحذف، لكنه تركه اكتفاء بما سقى في تفسير قوله. 'سماع'.

ما استعمل باللام: وأمثلة المصنف أيضاً مستعملة باللام، ولكن ترك اللام للاختصار، فلا חדشة حينئذ في كلامه، وصهر به أيضاً ضعف ما ذكره الفاضل اسم من أن الجواب الثاني يقتضي أن يقال في المثال: حمدا له وشكر له وعجدا له، فالجواب الثاني لا يوافق المثال. قياساً حذف بء السسة منه، فهو صفة بعد صفة، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً محذوف فعله أي يقاس قياسياً. في مواضع متعددة: وإيراد 'متعددة' بعد 'المواضع' إشارة إلى كثرة هذه المواضع، لكن المصنف أورد ما هو لمشهور.

(١) يعني أن هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف علمه سمعا كما ذكره المصنف؛ فإنهم قد قالوا: حمدت الله حمداً إلى آخره، يذكر الأفعال العاملة فيها. (عصمت)

(٢) أي ذكر عوامل هذه المصادر. (ح)

(٣) بل من كلام المولدين. وكلاماً في كلام العرب لا في كلام المولدين. (جمال)

(٤) تفسير لقياس؛ لأن هذا معنى القياس في اللغة، كما في شرح المصنف. (علوي)

منها^(١) أي من هذه المواضع موضع ما وقع أي مفعول مطلق وقع مثبتاً أريد إثباته لا نفيه؛ فإنه لو أريد نفيه، نحو: ما زيد يسير سيرا، لا يجب^(٢) حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه،
لا يجوز

أي من هذه المواضع إلخ: وأراد الشارح من الموصول المفعول، ثم قدر المضاف وهو "الموضع"، أما تقدير المضاف فلأنه لو لم يقدره لم يصح حمل المفعول المطلق على بعض المواضع، وأما إرادة المفعول المطلق من الموصول فلأنه لو أريد منه الموضع فلا يصح أن يكون الضمير في "وقع" راجعاً إلى الموصول مع أن المتبادر أن يكون الضمير فيه راجعاً إليه، كما يكون كذلك في مثل هذه الموضع، ولكن يحتاج إلى تقدير العائد بعد الموصول، أي ما وقع المفعول المطلق فيه أي في ذلك الموضع، وتقدير العائد شائع، وإذا عرفت ذلك فاندفع ما قيل: إن إرادة الموضع من الموصول أولى من إرادة المفعول المطلق منه؛ لأنه على تقدير إرادة المفعول المطلق منه يلزم حذف العمدة؛ لأن المضاف وهو "الموضع" إما خبر عن قوله: "مها"، أو مبتدأ وقوله: "منها" خبره، وعلى كلا التقديرين يلزم حذف العمدة؛ لأهما من المرفوعات، وأما على تقدير إرادة الموضع منه يلزم حذف الفضلة، وهي العائد.

أريد إثباته: فإن الكلام ليس بمنتهى، بل منفي؛ لأن الكلام المنفي هو الذي كان في أوله حرف النفي أو النهي أو الاستفهام، فأريد إثباته بـ "إلا"، فظهر حينئذ ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى عمل المثبت على ما أريد إثباته، وذلك لأن المفعول المطلق وقع في ذلك الموضع مثبتاً بمعنى أريد إثباته؛ لأنه اسم مفعول مع كونه في الكلام المنفي. داخل إلخ: أشار به إلى أن قوله: "داخل على اسم لا يكون إلخ" متعلق بهما معاً.

على اسم إلخ: أي داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر حيراً عنه؛ لعدم قصد المتكلم خبريته، فيخرج مثل: 'ما زيد إلا سير' بالرفع؛ لقصد المتكلم خبريته حينئذ، والمراد بالدخول هو الدخول صورة أو معنى؛ ليشتمل "ما كان زيد إلا سيرا" معنى إلا يسير سيرا؛ فإن النفي وإن لم يدخل على 'زيد' لفظاً، لكنه دخل معنى؛ لأنه لنفي السير عن زيد، كذا ذكره مولانا عص.

لا يكون المفعول المطلق إلخ: أي لا يصلح أن يقع حيراً عنه بلا تأويل أو مبالغة، فحينئذ لا يرد ما قيل: إن المصنف في بيان المفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، فلا يحتاج إلى قوله: 'لا يكون حيراً عنه'؛ لأن من الأمور البينة أن المفعول المطلق لا يقع حيراً؛ لوجود العامل المقدر ههنا مع أنه لا يكون للخبر عامل لا لفظاً ولا تقديرًا، =

(١) ولم يقل: هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تحصر فيما ذكر؛ فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ، نحو: أقعودا والبأس قيام. (عبد الغفور)

(٢) وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف. (عبد الغفور)

أو بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه أي عن ذلك الاسم، وإنما قال: على اسم؛ لأنه لو دخل على فعل، نحو: ما سرت إلا سيرا، وإنما سرت سيرا لا يكون منه،^(١) وإنما وصف الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛^(٢) لأنه^(٣) لو كان خبراً عنه،^(٤) نحو: ما سيري إلا سير شديد،^(٥) لكان مرفوعاً^(٦) على الخبرية،.....

= وأبصار الخبر يكون مرفوعاً والمفعول المصطلق يكون منصوباً، وإنما قلنا: لا تأويل أو مألعة؛ لأن 'سيرا' في قولنا: "ما أنت إلا سير" مثلاً جاراً أن يكون خبراً عن "أنت" وتأويله ناسئراً، أو كان 'سيرا' خبراً عنه للمألعة، كما في "ريد عدل". لا يكون منه: أي مما نحن فيه؛ لأن فعله المذكور. لأنه إلخ: وإن قلت: الاحتراز عن هذا المثال بقوله: 'لا يكون خبراً عنه'. ليس مما له وجه؛ لعدم الاحتياج إلى هذا الاحتراز؛ لأن الكلام في المفعول المطلق الذي يكون فعله محذوفاً، فهو منصوب والخبر مرفوع. لا يقال: المفعول المطلق قد يكون مرفوعاً إذا وقع موقع الفاعل، مثل: ضربت ضرباً شديداً؛ لأننا نقول: الكلام في المفعول المطلق من حيث إنه مفعول مطلق، لا في دته بدون هذا الوصف، فالجواب عنه بأنه ليس القول المذكور قولاً احترازياً، بل هو تحقيق ويبدأ للمفعول المطلق الذي يجب حذف فعله، ويمكن تقرير الاعتراض بعبارة أخرى بأنه لا يحتاج إلى الاحتراز بقوله: لا يكون خبراً عنه؛ لأن العامل في الخبر معوي، بخلاف العامل في المفعول المطلق، وفيه نظر؛ لأنه جار أن يكون العامل في المفعول المطلق معوياً أيضاً، كما يكون العامل في المفعول به معوياً.

(١) أي مما وحب حذف فعله قياساً؛ لأن فعله المذكور. (ع)

(٢) إن قلت: هو ليس مفعولاً؛ لأنه مرفوع، قلنا: المفعول قد يكون مرفوعاً. إن قلت: فيقوت فائدة تدوين علم الإعراب، قلنا: إذا تعين مواضع لرفع والنصب لا يقوت، ولا يحصى أنه لو اعتبر الشرائط في المصدر كما اعتبرها بعضهم لسم عن تلك الشبهة، لكن ما ذكره - قدس سره - أنسب بالمقام. (عند العمور)

(٣) أي المفعول المطلق، أي الذي يصلح أن يكون مفعولاً مطلقاً، ويصدق عليه تعريفه ظاهراً؛ فإن 'سيرا' في 'ما سيري إلى سير شديد' يصدق عليه أنه اسم حدث فعله فاعل فعل مذكور؛ لأن الفعل أعم من أن يكون فعلاً حقيقة أو اسماً كاسم الفاعل والمصدر. (ق)

(٤) أي عن ذلك الاسم لا ارتكاب نحو. (ج)

(٥) قيد السير بالصفة؛ لئلا يكون الكلام غير مفيد بالحمل الأولي.

(٦) لا منصوباً على أنه مفعول مطلق. (ح)

أو وقع المفعول المطلق مكررا أي في موضع الخبر^(١) عن اسم لا يصح وقوعه خبرا عنه، فلا يرد نحو: ﴿ذُكِّتِ الْأَرْضُ^(٢) ذِكًّا ذَكًّا﴾ وإنما جمع^(٣) بين الضابطين؛ عليه قوله تعالى (الفجر ٢١) لا اشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه،

أو وقع المفعول إلخ: وإنما زاد قوله: 'وقع'؛ لئلا يتوهم أن قوله: "مكررا" عطف على قوله: "خبرا"، لا على قوله: 'مثبتا'، وبعبارة أخرى بأنه أوردته تنبيها على أنه ضابطة على حدة لا جزء من الضابطة الأولى. ذكا ذكا: فإنه وإن كان مكررا، لكنه ليس في موضع الخبر عن اسم؛ لعدم وجود الاسم المقتضي للحر في هذا المثال؛ فإن ﴿الْأَرْضُ﴾ مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: ﴿ذُكِّتِ﴾ يعني شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ. لا اشتراكهما إلخ: قيل: معرفة هذا خلاف المتبادر مما نحن فيه، وإنما يعرف ذلك إذا كان قوله: "لا يكون خبرا عنه" بعد قوله: "أو وقع مكررا"، هذا ما قيل فيه.

أقول: لا شك أن إيراد هذه الضابطة في الضابطة الأولى يدل على مناسبة بينهما، لا على خصوص هذه المناسبة، وهي الاشتراك في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه، لكننا نجد بعد التتبع والملاحظة هذه المناسبة المذكورة بينهما، كما يدل عليه المثال أيضا، قال مولانا عرص: إن الاشتراك حيث قد قيد واحد، ولو كان علة اجتماع الضابطين فلم لم يجمع الضابطين الآيتين وهما قوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل لا إلخ" وقوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل إلخ"؛ لا اشتراكهما في مضمون الجملة؟ وبمعنى الجواب عنه بوجه، أما أولا: فلأن هذه نكتة بعد الوقوع، وأما ثانيا: فلأن بينهما وبين الضابطين الآيتين فرق ظاهر، وهو أن هذين الضابطين قد يجتمعان في مادة واحدة، كقولنا: "ما ريد إلا سيرا سيرا"، بخلاف الضابطين الآيتين، وأما ثالثا: فلأنه لما كان لكل من الضابطين الآيتين اسم على حدة بأن يسمى الأولى تأكيداً لنفسه والثانية تأكيداً لغيره؛ فلهذا لم يجمع بينهما، وتسمية الضابطة الأولى تأكيداً لنفسه والثانية تأكيداً لغيره من قبيل تسمية الكل باسم الجزء.

(١) قال الرصي: لفظ المتن لا يفيد هذه الضابطة بهذا القيد، وهو طاهر، إلا أن يجعل ضمير "وقع" راجعا إلى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (جمال)
(٢) [الدك: شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ شُكِّتْ] أي پست کرده شود بلندی زمین را پست کردن یعنی جبال و تلال به سائر اراض برابر کرده شود. (فتح الرحمن)

(٣) [هذه نكتة ذكرت بعد الوقوع. (ج)] جواب سؤال مقدر، تقرير السؤال: أن الضابطة الأولى و صابطة وقوع المصدر مكررا كل منهما على حدة، فلم لم يفرد كما في سائر الضوابط؟ وتقرير الجواب: أنه جمع بينهما لأجل المناسبة بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه. (عل)

نحو: ما أنت إلا سيراً^(١) أي تسير سيرا. وما أنت إلا سير البريد أي تسير سير البريد، هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفى. وإنما أورد مثالين تنبيها على أن الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ وإلى ما يشبهه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف، وإنما أنت سيرا أي تسير سيرا، مثال لما وقع بعد معنى النفي، وزيد سيرا سيرا أي يسير سيرا، مثال لما وقع مكررا.

ومنها^(٢) أي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها

أي تسير سيرا. أي ما أنت إلا تسير سيرا، ولا يجوز أن يقال. تسير إلا سيرا بإيراد الفعل قبل 'إلا' لأنه حينئذ يلزم استثناء الشيء من نفسه؛ لأن 'سيرا' يصير استثناء من "تسير" كما لا يخفى، والقريبة على حذف الفعل هي نفس المفعول المصنوع؛ لأنه يتعين أن يكون معناه، ولذا قلنا أن يقول: إن كون العامل معنى المفعول المطلق لا يدل إلا على حذف عامه لا على حذفه وحوا، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الصانطة اكلية، يعني في كل موضع وقع المفعول المصنوع فيه مشتتا بعد نفى أو معنى نفى إيج، يكون فيه وجوب حذف العامل. وإنما أورد مثالين: قبل: المفعول المطلق في المثال الأول للتأكيد، وفي الثاني لسووع؛ لأن 'سير البريد' نوع من السير. وإنما لم يتعرض الشارح له، لأنه إنما يسم إذا كان المفعول المطلق محصورا في التأكيد واسووع مع أنه قد يكون متعدد أيضا، وقبل: إن أورد مثالين إشارة إلى أن تقدير الفعل قد يكون قبل 'إلا'، وقد يكون بعدها، ويجب تقديرها في المثال الأول بعد 'إلا'. وإلا يزم استثناء السير من السير المصنوع، فيلزم استثناء الشيء من نفسه، وفي المثال الثاني يصح تقديره بعد 'إلا' كما يصح قبلها؛ فإنه على تقدير تقديره قبلها يلزم استثناء الخاص عن العام، وهو جائز. وإلى ما يشبه إلخ: أي إلى شيء يشبه هذا الشيء فعل استثناء، وهذا الشيء هو "سير البريد"، فيكون المفعول المطلق مشبها به، والبريد بالانعاسية يك.

- (١) أي تسير سيرا، لا بد من تقدير الفعل بعد 'إلا'، لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه؛ فإن المفعول المطلق تأكيدي، فإذا قلت: ما أنت تسير إلا سيرا يكون المستثنى عن ما فهم من 'تسير'. (عت)
- (٢) صانطة هذا، انفسه أن يذكر جملة طلعة أو حيرة متصمة لمصدر يطب منه أعراض، وإذا ذكرت تلك الأعراض مدعيل مطلقا عقيب احمة يح حذف أفعالها الناصبة لها؛ لأن حمة المقدمة قائمة مقدم الأفعال، مثل: ﴿فَشَدُّهُ أَوْثَقَ فِيمَا مَأْخُذُهُ وَمَا عَدُوُّهُ﴾ (محمد: ٤)، ومثل: ريد يكتب فقرة بعد أو بيعا، الأول مثال للطلعية، والثاني للحيرية، ويجوز جعلها مفعولا له، بل مفعولا للفعل لطبي باعتبار تصمها الأعراض، فالأول يعني ما ذكره المصنف ظاهره ظلية، والثاني بعيد، والثالث أبعاد. (ت)

ما وقع أي موضع مفعول^(١) مطلق وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة،^(٢) والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف إلى الفاعل أو المفعول،

وقع تفصيلا إلخ: قيل: القرينة على حذف العامل هي مضمون الجملة؛ فإنه ينتقل الذهن منه إلى آثاره، وفيه نظراً؛ إذ لو كان الانتقال منه إلى آثاره قريبة لم يحتج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بيّنة، بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق نفسه، أي نفس المفعول المطلق؛ لأنه يتعين أن يكون بمعناه، هذا ما ذكره مولانا عص، أقول: آثاره هي مئة المؤمنين بهم، وهي غير مذكورة؛ لأن المنة مفهومة من العامل، وهو محذوف، فكيف يصح قوله: لم يحتج إلى ذكرها، مع أن الحاجة إليه بيّنة؟ وأقول أيضاً: إن كون العامل بمعنى المفعول المطلق إنما يدل على حذف عامله لا على حذفه وجوباً، إلا أن يقال: إن وجوب حذفه يعرف من الضابطة الكنية؛ لأن في كل موضع وقع المفعول المطلق فيه تفصيلا لأثر مضمون جملة إلخ، يكون فيه وجوب حذف الفعل، قيل: لم يقع كل واحد من "ما" و"فداء" تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة، بل وقع مجموعها تفصيلا لأثر مضمون جملة، وأجيب بأن المثال هو مجموعهما، لا كل واحد منهما، ويصح إطلاق المفعول المطلق على مجموعهما؛ لأنه اسم جنس يطلق على القليل والكثير، وأجيب أيضاً بأن قوله: "تفصيلاً" منصوب على نزع الخافض، أي وقع للتفصيل، سواء كان نفسه للتفصيل، أو وقع بانضمام أمر آخر إليه للتفصيل، فحينئذ صح التمثيل بكل واحد منهما؛ لأن كل واحد منهما مع انضمام أمر آخر للتفصيل.

والمراد بمضمون الجملة إلخ: قيل: الأثر مذكور في العبارة قبل مضمون الجملة، فيبانه مقدم بحسب المرتبة، فلا بد من بيانه أولاً، وأجيب بأن معرفة المضاف من حيث هو مضاف موقوف على معرفة المضاف إليه أولاً، ويمكن الخواب عنه أيضاً بأن بيان أثر الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء، مع قطع النظر عن كونه مضافاً إليه، وبهذا الخواب سقط ما يقال: إن التفصيل مقدم على الباقي من القيود، فلا بد من بيانه أولاً؛ لأن بيان تفصيل الشيء إنما يكون بعد معرفة ذلك الشيء وقوله: "متقدمة" بيان للواقع أو احتراز عما قدم التفصيل على الجملة، مثل: إما تمون منا، وإما تغدون فداء فشدوا الوثاق. مصدرها: أي مصدر المفهوم منها، ففي العبارة مسامحة، فلا يرد أنه لا يكون لجملة مصدر، وإن قلت: هذا يصح في الجملة الفعلية دون الاسمية كـ "ريد جسم أو إنسان"؛ لأنه ليس لها مصدر، قلت: لا نسلم وقوع المفعول المطلق تفصيلاً لأثر مضمون جملة اسمية، ولو سلم فنقول: أخذ معنى المصدر من الجملة الاسمية باعتبار ارتباط المسند بالمسند إليه بإلحاق تاء المصدرية بالمسند، نحو: جسمية زيد أو إنسانية زيد، على أنه يمكن استنباط المعنى المصدر من الجملة الاسمية أيضاً.

(١) إنما وجب حذف الفعل ههنا؛ لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه إلى غاياته التي هي مصادر، وقيامها مقام عواملها. (عبد العصور)

(٢) بيان للواقع، أو احتراز إذا جوز تقديم التفصيل، نحو: إما تمون منا أو تغدون فداء شدوا. (عبد الغفور)

وبأثره: غرضه المطلوب منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المحتملة، مثل قوله تعالى: ^(١) ﴿فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ مَنَّا بَعْدُ﴾ أي بعد شد الوثاق ﴿وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ فقوله: "فشدوا الوثاق" جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من شد الوثاق إما المن أو الفداء، ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: ﴿فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ أي إما تمنون منا بعد الشد وإما تفدون فداء.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه ^(٢)

وبأثره غرضه إلخ: أي غايته، وإما سمي غاية الشيء أثرا له؛ لأن غاية الشيء يحصل بعد ذلك الشيء كما أن الأثر بعد المؤثر، واعلم أن المفهوم من كلامه ليس إلا حوار جعل المفعول المطلق مفعولا له مالا، فهذا لا ينافي كون 'منا' و'فداء' مفعولا مطلقا في الكلام بتقدير الفعل، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أن عرض لشيء أثر فاعله، وهذه الوسطة يسمى أثرا له، وحينئذ نقول: الظاهر أن يجعل مثل: ﴿فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ مَنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ (محمد ٤) مفعولا له، فيستغني عن تقدير العامل، كما يستغني عن تقدير العامل في "صرته تأديبا" بأن يقال: "صرته وأدبت تأديبا".

وأیضا جعله مفعولا له يأتي عنه قوله: "بعد" في قوله: ﴿مَنَّا بَعْدُ﴾؛ لأن علة المنة هي شد الوثاق كما أن علة التأديب هي الضرب في "صرته تأديبا"، فحينئذ ذكر "بعد" لعمومه، كما لا يخور أن يقال: صرته تأديبا بعد، وأيضا فاء التعقيب يأتي عن جعله مفعولا له؛ فإن كلمة 'بعد' تأكيد لتعقيب عند جعله مفعولا مطلقا، وفي جعله مفعولا له لا يخور ذلك، كما لا يخفى، ثم المراد من الاحتمال المفهوم من قوله: "بيان أنواعه المحتملة" هو الأثر على سبيل البديل.

(١) أي إذا أكثرتم فيهم القتل فأسروهم، و"الوثاق" بالفتح والكسر اسم ما يوثق، والمعنى: فشدوا وثاق الأسارى حتى لا يفردوا منكم، ﴿فَإِذَا مَنَّ اللَّهُ مَنَّا بَعْدُ﴾ أي بعد أن تأسروهم، ﴿وَإِذَا فِدَاءٌ﴾ أي التحجير بين أن تموا عليهم فتطلقوهم بلا عوض وبين أن تفادوهم بمال وبحوه، وقد سح هذه الآية بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ (التوبة. ٥) فحكم أسارى مشركين عند أي حيلة يقتل والاسترقاق، وأما الشافعي رحمه الله فيقول: للإمام أن يحتار أحد أربعة على حسب ما اقتضاه نظره للمسلمين، وهي المن والفداء والقتل والاسترقاق. (حل لعبد الرحيم)

(٢) هذا الشرط لتحصيل القرينة؛ فإن المذكور لما كان مشبها به دل على تقدير العامل من جسده ومصدره. (ج)

أي لأن يشبهه به أمر آخر، واحترز به عن نحو: لزيد صوت صوت حسن؛ لأنه لم يقع للتشبيه علاجاً^(١) أي حال كونه دالا على فعل

لأن يشبهه به إلخ: واعلم أن المفعول المطلق هو المشبه لا المشبه به، فمعنى قوله: "مررت به إذا له صوت إلخ" هو يصوت صوتا مثل صوت حمار أو كصوت حمار، لكن شاع إطلاقه على المشبه به باعتبار قيامه مقامه، فيكون المفعول المطلق هو الموصوف، وهو لا يكون مشبها به، بل المشبه به هو الصفة، فيقال للصفة: مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف، ولكن إطلاق المشبه به على الصفة باعتبار نفسها لا موصوفها، فقوله: "لأن يشبهه به أمر آخر" بمعنى: لأن يشبهه بما ناب منابه أمر آخر؛ لأن الواقع بعد الجملة هو ما ناب منابه لا المفعول المطلق، لا يقال: إذا كان قوله: "لأن يشبهه به أمر آخر" بمعنى المذكور، فيخرج عن الصابطة ما إذا وقع المفعول المطلق نفسه بعد الجملة؛ لأننا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه ولزوم المصدر في موضعه، وأنت خبير بأنه لو فسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي موضع مصدر وقع أي المصدر؛ لأن يشبهه به أمر آخر" لم يتوجه عليه هذه المناقشة، كما لا يخفى، ولقائل أن يقول: لم لم يفسر قوله: "ما وقع للتشبيه" بقولنا: أي لأن يشبهه المفعول المطلق بأمر آخر وعبارة المصنف لا يأبى عن هذا التفسير؟ نعم، لو قال: "ما وقع للتشبيه" فتفسير الشارح مناسب له حيثئذ، والجواب: أن الظاهر من كلامه أن يحذف العامل بدون المفعول المطلق، فلو فسر كلامه عليه يلزم حذفه أيضا، فالشارح حمل كلامه على الظاهر.

واحترز به: احترز به عن الاسم الذي لم يكن للتشبيه، نحو: لزيد صوت صوت حسن، فلا يكون الصوت الثاني مفعولا مطلقا يحذف فعله وجوبا، فهو خارج بقوله: "للتشبيه"، فلا يرد ما ذكره مولانا عصر من أنه يرد عليه وأحواته، وهو أنه خارج من المفعول المطلق لا من القيود. ويمكن أن يقال: إنه احتراز عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر عن كونه مفعولا مطلقا، ثم إن هذه الأسماء الثلاثة مرفوعة، والصوت الثاني يحتمل أن يكون بدلا من الصوت الأول، ويحتمل أن يكون صفة له باعتبار لاحقته، وهو حسن؛ لأنه صفة للصوت الثاني، فحيثئذ يلزم أن يكون الخاص صفة للعام، فلا يلزم أن يكون الشيء صفة لنفسه، كما يكون "قرآنا" حالا باعتبار كونه "عربيا" في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، ولو كان ﴿قُرْآنًا﴾ فقط حالا من الضمير في ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾، وهو راجع إلى القرآن لا معنى للكلام حيثئذ، بخلاف ما إذا كان حالا باعتبار قوله: ﴿عَرَبِيًّا﴾؛ لأنه حيثئذ يكون الأخص حالا من الأعم، وهو جائز، ويكون ﴿قُرْآنًا﴾ من الأحوال الموطئة والأحوال الموطئة هي التي يكون صفتها حالا في الحقيقة. حال كونه إلخ: فيكون قوله: "علاجاً" حالا عن الفاعل، أي المفعول المطلق يحتاج في هذه الصورة إلى فعل من أفعال الجوارح، وإنما اعتبر هذا؛ لأنه يدل على الفعل المقدر، =

(١) أي أمرا عارفا دالا على الحدث غير لازم؛ ليدل الجملة باشتمالها على اسم بمعنى المصدر على الحدث، فيقوم مقام ما لا يدل على الحدث. (جمال)

من أفعال الجوارح^(١) واحترز به عن نحو: ليزيد زهدٌ زهدٌ الصلحاء؛ لأن الزهد ليس مرفوع على الدلية
من أفعال الجوارح بعد جملة، واحترز به عن نحو: صوتٌ زيد صوتٌ^(٢) حمار،
مشملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه أي بمعنى المفعول المطلق، واحترز به عن
نحو: مررت بزيد فإذا له ضربٌ صوتٍ حمارٍ وعلى صاحبه أي صاحب ذلك الاسم،
أي الذي قام به معناه، واحترز به عن نحو: مررت بالبلد، فإذا به صوتٌ صوتٌ حمارٍ،
نحو: مررت به، فإذا له صوتٌ صوتٌ حمارٍ أي يصوت صوت حمار،.....

= وهو الحدث، وأفعال الجوارح كما يتحدد أي تحدث على سبيل التحدد كذلك يتحدد باعتبار الحدث.
لأن الزهد إلخ: بل من أفعال القلب؛ لأن الزهد هو الاحتجاب عن الماهي، وهو من أفعال القلب وإن كان
يظهر أثره في الجوارح. واحترز به إلخ: أي احتراز به عن المصدر الذي ليس بعد جملة، مع قطع النظر عن كونه
مفعولا مطلقا، مع كونه صالحا له، كما احتزر بقوله: "للتشبيه" عن المصدر الذي ليس للتشبيه، مع قطع النظر
عن كونه مفعولا مطلقا على ما مر.

مشملة إلخ: إما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر؛ لأن الجملة بسبب اشتغالها على الاسم تدل على نفس
الفعل؛ لأن هذا الاسم بمعنى المفعول المطلق فيدل على الفعل المقدر؛ لأن الفعل أيضا معناه، وبسبب اشتغالها على
صاحبه يدل على ما لا بد منه، وهو الفاعل. بمعناه: ولقائل أن يناقش بأن الصوت الأول في المثال ليس بمعنى
الصوت الثاني؛ لأن الصوت الأول لرید والثاني لحمار، وجوابه يظهر مما ذكرنا في بيان التعريف، فتأمل.

فإذا له: بدون التويز، واعلم أن الصوت الثاني منصوب على المصدرية بتقدير العامل كما هو المقصود من التمثيل
ههنا، ويجوز نصبه بنزع الحافض أيضا أي كصوت حمار، ويجوز نصبه على الحالية، ويجوز رفعه أيضا على أنه يدل
عن الصوت الأول، أو عطف بيان له، أو صفة له بتقدير المثل. أي يصوت: بسكون الواو لا بالتشديد؛ لأنه لا بد
حيث أن يقول: "النصوت" موضع "الصوت"، وإنما يجب الحذف؛ لسد الجملة السابقة مسد المحذوف، ولقائل أن
يقول: لم لا يجوز أن يكون عامله هو الصوت الأول، أي مررت به أمس أو الآن فإذا له صوت إلخ؛ لأن المصدر
يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال؟ والجواب: أن المصدر العامل لا يعمل إذا كان في قوة
"أن" مع الفعل، وكلمة "أن" للرجاء والطمع، مع أن الصوت الذي وقع منه متحقق الوقوع.

(١) جمع جارحة، وهي العصور الذي بها يكتسب، قال الله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَالِهَا﴾ (الأعما: ٦٠) أي
كسبتم. (جمال)

(٢) إما مرفوع بأنه خبر متبدأ، أو منصوب بنزع الحافض، وعلى كلا التقديرين لا يحتاج إلى تقدير الفعل.

من صَاتَ الشيءُ صَوْتًا بمعنى صَوَّتَ تصويتًا، فـ"صوتَ حمار" مصدر وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة، هي قوله: "له صوت"، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو "صوت"، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في قوله: "له"، ونحو: مررت به فإذا له صراخٌ صراخُ الثكلى أي يصرخ صراخ الثكلى، وهي امرأة مات ولدها.

ومنها أي من تلك المواضع ما وقع أي موضع مفعول مطلق وقع مضمون^(١) جملة

من صَاتَ الشيءُ إلخ: يعني أن "صوتا" جاء مصدرا بمعنى التصويت، فحيث يكون معنى صَوَّتَ بتشديد الواو، ومعناه حيثند: آواز كردن، وجاء غير المصدر أيضا، ومعناه حيثند: آواز، والصوت بهذا المعنى لا يكون مفعولا مطلقا، فلا يصح التمثيل على هذا التقدير؛ ولهذا قال: 'من صَاتَ الشيءُ صوتا' معنى صَوَّتَ نصويتا، فإذا عرفت هذا، فما ذكره الفاضل الحوائي في شرحه للكافية من أن العامل فيه هو "يصوَّت" - بتضعيف العين - سهو ظاهر. لا يقال: إن أصل التركيب: "مررت به، فإذا له صوت يصوَّت - بتضعيف العين - صوت حمار"، ولا مناقشة في أن أصله هذا دليل قوله: "من صَاتَ الشيءُ صوتا" معنى صوت نصويتا، فيصح حيث ما ذكره الفاضل الحوائي؛ لأنه أورد الأصل في كلامه؛ لأننا نقول: عند رعية الأخص لا بد أن يقول: مررت به، فإذا له تصويت يصوت - بتضعيف العين - تصويت حمار، وأيضا يصير حيثند قوله: "من صَاتَ الشيءُ صوتا" معنى صوت نصويتا' لعوا بلافاضة.

نحو: مررت به إلخ: إنما مثل مثالين؛ لأن المفعول المطلق في الأول جاء بمعنى المصدر، وفي الثاني لم يحى معنى المصدر، بل استعمل استعمال المصدر، فإنه اسم بمعنى المصدر. مضمون جملة. والمراد بمضمون الحملة ههنا ليس ما سق من المصدر المضاف إلى الفاعل أو المفعول، بل المراد به ههنا محصل الحملة، فما ذكره نفاضل السهم من أن مضمون الحملة على ما ذكرنا سابقا هو المصدر المنسوب إلى الفاعل أو المفعول وحقا" بالسة إلى "ريد قائم" ليس كدند، ليس بشيء، ثم أجاب عنه وقال: اللهم إلا أن يقال: المصدر المأخوذ من 'زيد قائم' حقيقة هو هذا القول المحتمل. ويناقش فيه بأن المفعول المنطق - وهو 'حقا' - لم يقع مصدرا مضافا إلى الفاعل أو المفعول، تأمل، واحتز به عما وقع مضمون مفرد كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: ضربت ضربا، فإن "ضربا" وإن أكد نفسه، لكنه وقع مضمون المفرد الذي هو 'ضرب'.

(١) حال أو حيز لـ 'وقع' على أنه معنى "كان"، وهذا أظهر معنى. (عند الغفور)

لا محتمل لها^(١) أي هذه الجملة غيره^(٢) أي غير المفعول المطلق، نحو: له^(٣) علي ألف درهم اعترافا أي اعترف^(٤) اعترافا، ف"اعترافا" مصدر وقع مضمون جملة،

لا محتمل لها: واحترز به عن المفعول المطلق الذي وقع مضمون جملة، ولكن يكون له احتمال كالضابطة الثانية، لا يقال: لا وجه للاحتراز عنه؛ لأن المفعول المطلق الذي احتتمل غيره داخل في هذه المواضع، فلا وجه لإحراجه بهذا القيد؛ لأننا نقول: نعم، هو داخل فيها، ولكن لما كان كل واحد منهما مسمى باسم على حدة، وهو التأكيد لنفسه والتأكيد لغيره فاحترز عنه؛ فإنه حينئذ أقرب بالصسط.

ثم أعلم أن محمد المحشي مولانا عبد قال: إن "لا" في قوله: "لا محتمل لها" لنفي الحس، و"المحتمل" مصدر ميمي بمعنى الاحتمال، وهو اسم "لا"، و"لها" خبره، وقوله: "غيره" بالنصب مفعول لقوله: "محتمل". وقال مولانا عص: والمشهور هو "غيره" بالرفع لا بالنصب، فيكون "غيره" بالرفع خبر "لا"، وقوله: "محتمل" اسم مفعول كما هو الظاهر فهو اسم "لا"، وقوله: "لها" صفة له أي ثابت لها، فيكون خبرا مستقرا، أقول: إنما لم يذهب مولانا عبد إلى هذا الاحتمال؛ لتوافق الضابطة الثانية؛ لأن قوله: "لها" في الضابطة الثانية خبر لقوله: "محتمل" لا محالة، فهو مبتدأ و"لها" خبره؛ لعدم جوار تقدم الصفة على موصوفها، ثم قوله: "غيره" يحتمل أن يكون منصوبا على المفعولية، ويحتمل أن يكون مرفوعا على الصفة.

ثم أعلم أن المراد من الغير هو الغير المنافي، فحينئذ اندفع ما يقال: إن الاعتراف قد يكون بطريق الصدق، وقد يكون بطريق الكذب، فحينئذ يكون لها احتمال غيره؛ وذلك لأن الجملة لا يحتمل الغير المنافي؛ لأن من قال: "له علي ألف درهم" سواء ضم إليه قوله: "اعترافا إلخ" أو لا، وحينئذ يجب عليه ألف درهم ولم يكن لها احتمال غيره، والحاصل: أن الجملة لا يحتمل ما يناهي الاعتراف من حيث الإقرار وإن احتتمل الصدق والكذب من حيث إنها خبر.

له علي ألف درهم: فقوله: "ألف درهم" مبتدأ والخبر هو قوله: "علي"، ويحتمل أن يكون الخبر قوله: "له"؛ لأن كلا منهما ظرف يحتمل أن يكون خبرا، وعلى التقدير الأول معناه بالفارسية: هر دره درم، من است مروريا، =

(١) أي لا احتمال للجملة من المصادر غيره فـ "محتمل" مصدر ميمي و"غيره" مفعوله. (عبد الغفور)

(٢) مرفوع خبر "لا"، والضمير مضاف إليه لـ "غير" راجع إلى المضمون، أو إلى "ما"، ويجوز كون "لها" خبر "لا" و"غير" بدلا من اسم "لا" على أن يكون بمعنى "إلا" كما في "شرح العصام".

(٣) "له" خبر، و"علي" متعلق به، أو على العكس، ولكل وجهة لفظي أو معنوي. (عبد الغفور)

(٤) قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة؛ لتأديتها معنى الفعل. (عبد الغفور)

وهي "له علي ألف درهم"؛ لأن مضمونه^(١) الاعتراف، ولا محتمل له سواه، ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لنفسه أي لنفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته،^(٢) لا أمراً يغيره ولو بالاعتبار.^(٣)

= وعلى التقدير الثاني معناه: هزار درهم مروياست بر من، فيكون قوله: "له" من متعلقات الخبر على التقدير الأول، ويكون قوله: "علي" من متعلقات الخبر على التقدير الثاني.

يؤكد نفسه: أي نفس معناه كالمفعول المطلق للتأكيد في مثل: "جلس جديساً"، واعلم أنهم لما جعلوا كل واحدة من الضابطين مسمى باسم عنى حدة فجعلهما ضابطتين، وإلا يمكن جعلهما ضابطة واحدة أن يقال: منها ما وقع مضمون جملة، سواء لا محتمل لها غيره، أو لها محتمل غيره.

ولو بالاعتبار: وهو في ذيل النفي، أي لا يؤكد أمراً يغيره ولو كان هذا التعاير بالاعتبار، أي ليس بين قوله: 'له علي ألف درهم' وبين قوله: "اعترافاً" تغاير اعتباري أيضاً؛ لأن مضمون الجملة من حيث إنه منصوح عليه بلفظ المصدر عين ما هو منصوح عليه بلفظ الجملة، فلم يكن التعاير اعتبارياً فيه أيضاً، بخلاف "زيد قائم حقاً"؛ لأن مضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوح عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه ولا يكون له احتمال الغير، وأما من حيث إنه يفهم من لفظ الجملة لا يؤكد أي المفعول المطلق نفسه ويكون لها احتمال الغير، وهو الكذب، فمضمون الجملة فيه من حيث إنه منصوح عليه بلفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة.

لا يقال: المغايرة الاعتبارية موجودة ههنا كالضابطة الثانية؛ لأن الاعتراف من حيث إنه يفهم من لفظ المصدر غير ما يفهم من لفظ الجملة؛ لأننا نقول: هذا التعاير ليس بملتفت إليه؛ لأن التغاير ههنا في الدال لا في المدلول، والتغاير المعتبر هو الذي كان في جانب المدلول لا الدال؛ فإن الدال على تقدير هو قوله: "اعترافاً" وعلى تقدير آخر هو قوله: "له علي ألف درهم"، ولكن لا يكون اتغاير في مدلولهما، بخلاف "زيد قائم حقاً"؛ لأن مدلولهما متغاير، فيكون التغاير حينئذ ملتفتاً إليه.

(١) أي مضمون القول وهو "له علي الخ".

(٢) كما يؤكد "ضرباً" في "صربت ضرباً" نفسه، إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أعني الفعل، وفي مسائلنا المؤكد مضمون الجملة الاسمية. (عبد الغفور)

(٣) كما في القسم الآتي؛ لأن الجملة لا تحتل غيره، فكانه هو. (عل)

(٤) المقصود نفي الغيرية الاعتبارية التي في الضابطة الثانية، لا نفي الغيرية الاعتبارية مطلقاً؛ فإنه لا يستقيم. (عبد الحليم)

ومنها ما وقع مضمون جملة لها أي لهذه الجملة محتمل غيره أي غير المفعول المطلق، نحو: زيد قائم حقا أي أحمق^(١) حقا، من حَقَّ يَحِقُّ إذا ثبت ووجب،^(٢) فـ"حقا" مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: "زيد قائم" ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتل الصدق^(٣) والكذب، والحق والباطل،.....

مضمون جملة: احتراز عما وقع مضمون مفرد مثل: القهقري في "رجع القهقري" يعني كدور رجوع كدور يس يس، فإن "القهقري" وقع مضمون مفرد، وهو الرجوع، وله محتمل غيره؛ فإن الرجوع يحتمل القهقري وغيره، وإن قست: مضمون الجملة ما يفهم منها، وما يفهم منها هو الصدق والكذب معا، فلم يكن المفعول المطلق مضمونها، ويمكن الخواب عنه بوجهين، الأول: أن يحمل الصدق والكذب كما يكون مضمون الجملة ومفهومها كذلك الصدق فقط مضمونها. والثاني: أن مضمون الجملة هو الصدق فقط، والكذب محتمل لها عقلا؛ لأن مضمون الجملة هو الذي يدل الجملة عليه، وهي إنما يدل على الصدق فقط، وقد قال بعض الشارحين: إن الخبر يدل على الصدق، ويحتمل الكذب عقلا على ما صرح به الشيخ.

والحق والباطل: عطف تفسيري لقوله: الصدق والكذب، لا يقال: قوله: "عني ألف درهم" أيضا يحتمل الحق والباطل؛ لأنه أيضا كلام حبري، وكل كلام حبري كذلك، فم يقع اعترافا حينئذ مضمون الجملة ولها احتمال غيره أيضا؛ لأننا نقول: نعم، لكن المقصود من قوله: "يحتمل الحق والباطل" أنه يحتمل لهما باعتبار هذا المعنى، والمقصود من قوله: "له عني ألف درهم" هو عدم الصدق والكذب جميعا باعتبار هذا المعنى، فالمقصود في الأول هو إفادة مضمون الإقرار؛ فإنه لا يحتمل الكذب وإن كان يحتمل الصدق والكذب في نفس الأمر، وأم المقصود في الثانية هو إفادة مضمون الحق والباطل، وهي يحتمل لهما، فإن قلت: الإقرار قد يكون كادبا، وقد اعتبر إقرار الكاذب عند الفقهاء، فحينئذ يكون فيه ما فيه، قلت: لو تأملت في الجواب تأملا تاما يزول هذا التردد منك.

(١) تقدير لعامل المفعول المطلق، وهو بصم الهمزة من باب الإفعال، أي أتت هذا القول إثباتا، فيكون من قبيل أببتكم سانا. (جمال)

(٢) يجوز أيضا أن يكون من "حق الأمر" بمعنى حققه فكان على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين ودفع شك؛ فإنه من محتملات الجملة، كما أن الباطل والكذب من محتملاتها، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي قولا حقا. (عبد العصور)

(٣) وهو مطابقة الحكم للواقع، والكذب يقابله، والحق: مطابقة الواقع والباطل يقابله. (جمال)

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره؛^(١) لأنه من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكد - اسم مفعول - من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد - اسم فاعل - من حيث إنه منصوب عليه بالمصدر، ويحتمل أن يكون^(٢) المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع،

لأنه من حيث إلخ: هذا دفع دخل مقدر، تقريره: أن تأكيد الغير محال؛ لأن معنى التأكيد هو أن ينسقط بشيء واحد مرتين، فلا يكون 'حقا' تأكيدا إلا لنفسه من حيث هو محتمل الجملة، فكيف يصح قوله: 'ويسمى تأكيدا لغيره'؟ وتقرير الجواب: أن المراد من المغايرة هو المعاصرة الاعتراضية، وهي موجودة هنا؛ فإن مضمون الجملة من حيث إنه منصوب عليه بلفظ المصدر أي من حيث إن المصدر يدل عليه صريحا - معاير له من حيث إن الجملة محتملة له، بخلاف المغايرة التي في الضابطة الأولى كما ذكرنا.

ثم لا يخفى عليك أن الضمير في قوله: "لأنه" راجع إلى مضمون الجملة، والضمير في "يؤكد" إلى المفعول المطلق، وقوله: "وصف الاحتمال" أي احتمال المؤكد - اسم مفعول - لأنه يحتمل الحق والباطل. وقيل: إنما سمي له في الضابطة الأولى "تأكيدا لنفسه"؛ لأن الجملة المتقدمة لما كانت مستلزمة له جعلت بمنزلة نفسه، فيسمى 'تأكيدا لنفسه'، وسمي في الضابطة الثانية "تأكيدا لغيره"؛ لأنه لما لم يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول فيسمى "تأكيدا لغيره". فالمؤكد اسم مفعول: وهو الجملة، والمؤكد اسم فاعل هو المصدر، ثم إن التعريف وقع في موقعه وإن كان فيه نوع خفاء عند من لم يتأمل فيه. اعتبار وصف الاحتمال: وأشار به إلى أن احتمال الكذب في الجملة والخبر احتمال عقلي، فمضمونها ليس إلا الصدق، فلا يرد أن مضمون الجملة وهو الصدق والكذب ليس منصوبا عليه بالمصدر.

ويحتمل أن يكون إلخ: بأن يكون اللام للأجل والعلة لا للصلة، بمعنى قوله: "لأجل غيره" هو أنه لم يدخل الغير في الدهن، فقوله: "ليندفع" بمعنى ليندفع الغير عن ذهن المحاطب، فحينئذ يكون الباقي هو احتمال واحد وهو الصدق، ويحتمل أيضا أن يكون المراد من قوله: "ليندفع" أي ليندفع الاعتراض، لا ليندفع الغير أي غير هذا الاحتمال؛ لأنه إذا كان اللام للصلة قد يرد الاعتراض عليه، وهو أن تأكيد الغير محال؛ لما مر آنفا، وأما إذا كانت للأجل لا يرد ذلك كما لا يخفى، ولكن حينئذ يرد عليه أنه ينبغي أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل لا للصلة؛ ليحسن التقابل، فلدفع هذا قال الشارح: "وعلى هذا ينبغي إلخ". =

(١) لأنه لما يستلزم ذلك المصدر لما قبله كما في القسم الأول، فيسمى تأكيدا لغيره. (عند)

(٢) إليه ذهب المصنف، ورفقه بعضهم بقوات حسن التقابل؛ لأن اللام في "تأكيدا لنفسه" للصلة لا للأجل، فدفعه الشارح بقوله: 'وعلى هذا إلخ'.

وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه: أنه تأكيد لأجل نفسه؛ ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل.

ومنها ما وقع مثنى أي على صيغة التثنية^(١) وإن لم يكن للتثنية، بل للتكرير والتكثير، ولا بد في تميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي مثنى مضافا إلى الفاعل أو المفعول؛ لئلا يرد مثل قوله تعالى:

= وحاصله: أنه جار أن يكون اللام في الضابطة الأولى أيضا للأجل أي تأكيداً لأجل نفسه بأن يكون نفسه عنة للتأكيد، بمعنى قوله: "ليتكرر ويتقرر" أي ليتكرر ويتقرر نفسه في الدهس، فحيث لا يحسن التقابل؛ لأن قوله: "لأجل نفسه" معاير لقوله: "لأجل غيره" بحسب المعنى، قال مولانا عس: إذا كان اللام في الضابطة الأولى للأجل أيضا لا يحسن التقابل؛ لأنك قد عرفت أن قوله: لأجل نفسه بمعنى: أن نفسه عنة للتأكيد كما يشعر به. ليتكرر إلخ: فإذا كان كذلك فالتأكيد لأجل النفس بهذا المعنى موجود ههنا أيضا مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال العير، فم يبق التقابل حيث، أقول: نعم كذلك، لكن مناط وجه التسمية في الضابطة الثانية اعتبار أحد الاحتمالين المذكورين مع شيء آخر، وهو اندفاع احتمال العير، وليس في الضابطة الأولى كذلك، فالمقابلة بينهما باعتبار القصد.

على صيغة التثنية: أي على صورتها، وإن لم يكن المراد منه معنى التثنية؛ فإن المقصود الأصلي هو أن يكون على صورة التثنية. للتكرير والتكثير: أي يكون فعلة واجب الحدف على هذا التقدير، وهو احتراز عن مثل: ضربت ضربين؛ لأن قولنا: 'ضربين' مفعول مطلق وقع مثنى، مع أن فعله مذكور، فلما قال: "للتكرير والتكثير" حرح 'ضربين' في المثال المذكور؛ لأنه ليس لتكرير والتكثير.

لئلا يرد إلخ: مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رُحِعَ لِنِصْرِكُمْ﴾ فإن "كرتين" مفعول مطلق مثنى، ويكون المراد منه معنى التكرير والتكثير؛ لأنه بمعنى رجعا مكررا كثيرا، مع أن فعله ليس واجب الحدف، ومعنى الآية: ارجع أي اجعل بصرك رجعا بعد رجوع إلى الموجودات، فانتقل منها إلى وجود الواجب تعالى، ولا بد في تميمها من قيد آخر، وهو 'أن لا يكون المفعول المطلق لسوء' أي لم يكن المراد منه معنى النوع؛ لئلا يرد قولنا: "ضربت ريذا ضربين" =

(١) يعني يشترط أن يكون المصدر على صيغة التثنية، ولا يكون بخصوص الاثنين بل لكثرة، حتى لو كان بخصوص الاثنين فلا يجب حذف فعلة نحو: ضربت ضربتين. (علوي)

﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾^(١) أي رجعا مكررا كثيرا، وفي جعل المثال^(٢) من تنمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف^(٣) مثل: لبيك أصله: ألب لك إلباين أي أقيم^(٤) لخدمتك وامثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية، فحذف الفعل^(٥) وأقيم المصدر مقامه، ورُدَّ إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من مصدر إلباين
فصار إلباين
المجرد
بل بحذف الزائدتين
المفعول وأضيف المصدر إليه،^(٦)

= الأمير، فإن الأمير فاعل المصدر، وهو مضاف إلى الفاعل، وقيل: المراد من الفاعل والمفعول هو: فاعل الفعل ومفعوله لا المصدر، والمراد من "ضربي الأمير" في قولنا: "ضربت ريذا ضربي الأمير" هو الضرب بعد الضرب أي ضربا مكررا كثيرا، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ فـ"ضربي الأمير" مثل صوت حمار، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن المثال المذكور خارج بما ذكره الشارح من أن المراد من المثني ليس معنى التثنية، بل المراد منه معنى التكرير والتكثير. ويرد على الجواب نحو: ضرب زيد ضربة، وهذا الإيراد من مولانا عص.
ألب لك: وهو صيغة المتكلم من "ألب يلب" من باب أفعل يفعل، فحذف الفعل على سبيل الوجوب، وأقيم المصدر - وهو إلباين - مقامه، وأضيف إلى الكاف بتقدير اللام، فسقط بونه بالإضافة فصار "إلباينك"، ثم نقلت حركة الباء إلى اللام وحدثت همزة؛ للتخفيف، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وأدغمت الباء في الباء؛ لوجود شرط الإدغام فيه، فصار "لبيك".

(١) لتبعية الرضي، وإلا فنظم التنزيل ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ أي رُدَّه إلى السماء مرتين مع الأولى المستفادة من السابق، ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ﴾، وقيل: سوى الأولى، فيكون ثلاث مرات، وقيل: يراد به الكثرة أي كرر نظرك هل تجد فيه عيبا. (حل ش)

(٢) أي في جعل المثال من تنمة التعريف داخلا فيه بأن يكون المعنى: ضابطة كون المصدر مثني مثل هذا المصدر المضاف تكلف، لا يفهم من طاهر العبارة. (علوي)

(٣) لأن المثال إنما يورد لإيضاح القواعد بعد تمامها ولا يكون متمما لها، فجعله متمما تكلف محصر. (جمال)
(٤) الإقامة: مقيم شدن وايتادن.

(٥) كل ذلك ليفرغ الملبب بالسرعة من التلبية فيفرع لاستماع المأمور به حتى يمتثله. (عبد الغفور)

(٦) فسقط النون، فصار "لبيك".

ويجوز أن يكون من "لَبَّ بالمكان" بمعنى "أَلَبَّ"، فلا يكون محذوف الزوائد، وعلى
 هذا القياس سعديك أي أُسْعِدُكَ إسعادا بعد إسعادٍ بمعنى أُعِينُكَ، إلا أن "أسعد"
 يتعدى بنفسه بخلاف "أَلَبَّ"؛ فإنه يتعدى باللام.

المفعول به^(١) هو ما وقع أي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، ولم يذكر الاسم اكتفاء
 بما سبق^(٢) في المفعول المطلق،

من لب بالمكان: وإيراد قوله: 'المكان' إشارة إلى أن "لب" يتعدى بالباء كذنت "أَلَبَّ" يتعدى بالياء كما
 يتعدى باللام، فإيراد لِبَّ للإشارة إلى أن "لب" بمعنى "أَلَبَّ". سعديك: أصبه: أسعدك إسعادين، فحذف الفعل
 عنى سبيل الوجوب، وأقيم المصدر مقامه، وأصيف إلى لكاف فسقط النون بالإصافة فصار 'أسعدك'، ثم
 نقلت حركة العين إلى ما قبلها، وحذفت همزة التحصيف، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فصار
 "سعديك"، إلا أنه لا يجوز أن يكون قوله: "سعديك" غير محذوف انزاد كـ 'ليك'؛ لأنه لم يجرى الثلاثي في
 'أسعد' بمعناه كما جاء في "سيك".

إلا أن أسعد إلخ. أي لا فرق بين "أسعد" و"أَلَبَّ" في كون المراد من كل منهما التكرير والتكثير، ولكن الفرق
 بينهما باعتبار أن "أسعد" تعدي نفسه، بخلاف "أَلَبَّ"؛ فإنه يتعدى باللام، ولقائل أن يقول: يسعى أن يجعل هذه
 الصابطة سماعية لا قياسية؛ لأن كون الشيء للتكثير يكون سماعيا، والجواب أن جعلها قياسية لأجل أنه أدها
 تحت صابطة القانة بأن كل مصدر مثنى هو للتكثير يكون حذف عامه واجب.

المفعول به: الباء للملاسة أو لتسبب، أي هو مفعول بملاسة أو بسبب؛ لأن الفعل تعلق به فوجوده علة له.
 اكتفاء بما سبق: ويحتمل أن يكون تركه لظهوره؛ لأن من الين أن المفعول به لا يكون إلا اسما، لا فعلا
 ولا حرفا وإنما قدر الاسم؛ لأن ما وقع عليه الفعل هو المعنى، والمفعول به من أقسام النقط، قيل: لا يحتاج إلى
 تقدير الاسم؛ لأهم يخرجون صفات المدلولات لمطابقة عنى دواها، فيقال: لفظ "ريد" في 'ضربت ريذا' إنه وقع =

(١) إنما سمي به: لأنه أوقع الفعل به، أو تعمق به، أو ألصق به. (عبد الغفور)

(٢) وإجزاء لصفة المدلول المطاقي على الدال. (ج)

والمراد^(١) بوقوع فعل الفاعل عليه:

= عليه فعل الفاعل، وإن كان ذلك الوقوع صفة لمعناه، وردّ ذلك بأن هذا إنما يصح إذا كان فعل الفاعل واقعا على المدلول المطابقي في جميع أفراد المفعول به، وهو ممنوع؛ لجواز أن يقع فعل الفاعل على المدلول التضميني؛ فإن "من" الاستفهامية أو الشرطية في قولنا: "من تكرم"؟ وقولنا: "من يكرم أكرمه"، مفعول به، مع أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو الذات، وهي مدلوله التضميني، ومدلوله المطابقي هو الدات مع معنى الاستفهام والشرط. ولقائل أن يقول: إن المدلول المطابقي فيهما هو الذات، ومعنى الاستفهام والشرط عارضان لهما، ولئن سلم لكن لا شك أن ما وقع عليه فعل الفاعل يكون مدلولاً مطابقاً في أكثر أفراد المفعول به، فسمي الجميع كذلك تغليباً، فهو من قبيل تغليب الأكثر على الأقل.

واعترض بأنه إذا كان ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى، والمفعول به هو اللفظ، فإذا قلنا: تلفظت زيدا فما وقع عليه التلفظ هو لفظ زيد، فلم يصح أن ما وقع عليه فعل الفاعل هو المعنى كلية، ويمكن الجواب عنه بأن لا نسلم أن التلفظ وقع على لفظ زيد، بل وقع على ما يكون ذلك اللفظ إخباراً عنه فيكون ذلك اللفظ آلة لملاحظته، وهو معنى بالنسبة إلى هذا اللفظ، وسلمناه، ولكن يجوز أن يكون الحكم بوقوع فعل الفاعل على المعنى حكماً على الأغلب، ويمكن الجواب أيضاً أن لفظ "زيد" يكون موضوعاً لنفسه أيضاً؛ لأن الألفاظ كما يكون موضوعاً للمعاني كذلك يكون موضوعاً لأنفسها أيضاً قيل: هذا التعريف يصدق على "عمر" في قولنا: يشارك زيد عمر؛ لأنه وقع عليه الفعل واحداً بأنه وقع فيه الإسناد لا التعلق، وبينهما فرق، وأجيب أيضاً بأن المراد من وقوع فعل الفاعل عليه أنه كان المفعول عن الفاعل ولا شك أن عمر أيضاً فاعل معنى؛ لأنه معطوف على الفاعل، والمعطوف على الفاعل فاعل معنى، وإن لم يقولوا له فاعل لفظاً.

ورده مولانا عص بأنه حينئذ يشكل بقولنا: "ضربت زيدا عمراً"، فإن "عمراً" وقع عليه فعل الفاعل مع أنه غير فاعل، وليس بمفعول له. أقول: إنه وإن لم يكن مفعولاً به لفظاً، لكن مفعول معنى؛ لأنه معطوف على المفعول به، فكما يكون المعطوف على الفاعل فاعلاً معنى، فكذلك المعطوف على المفعول به مفعول به معنى ولقائل أن يقول: لو قيل: ضربت زيدا عمراً مع أنه لم يضرب في الواقع، فيكون الكلام كادباً، فيلزم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل الفاعل عليه، مع أنه مفعول به، ويمكن الجواب بأن لا نسلم أنه مفعول له على هذا التقدير، أو نقول: المراد من شأنه أن يقع عليه فعل الفاعل.

(١) دفع دحل وهو أن هذا التعريف ليس بجامع؛ لأنه لا يصدق على "زيداً" في "وجدت زيدا".

تعلقه به^(١) بلا واسطة حرف الجر^(٢)؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه، بل متلبس به، فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه، بل فيه أوله أو معه، والمفعول المطلق^(٣) بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل^{مفعول به}؛

تعلقه به إلخ: أي المراد من الوقوع هو التعلق، لا التعلق مطلقاً؛ لئلا ينتقض بقولنا: "مررت بزيد"؛ لأنه تعلق فعل الفاعل على زيد، مع أنه لا يكون مفعولاً به، بل المراد تعلقه بلا واسطة الحرف؛ فإنهم يقولون في "ضربت زيدا": إن الضرب واقع - أي متعلق - على زيد، ولا يقولون في "مررت بزيد": إن المرور واقع عليه بالمعنى المذكور على سبيل الإطلاق، ولكنهم يقولون: إن المرور واقع ومتعلق به بواسطة حرف الجر. لا يقال: لا معنى لإخراجه؛ لأنه أيضاً مفعول به؛ لأننا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر، وكلامنا في المفعول به بلا واسطة حرف الجر. ولقائل أن يقول: للنصب اللغوي ينبغي أن يكون شاملاً لنصب المحلي أيضاً، فالمرور بواسطة حرف الجر منصوب محلاً، إلا أن يقال: إن قولنا: "مررت بزيد" خارج بقيد "بلا واسطة حرف"، سواء كان منصوباً محلاً أو لا.

ثم اعلم أن المراد من التعلق هو تعلقه عليه أولاً وثانياً، فلا يصدق التعريف على الحال؛ لأنه تعلق الفعل أولاً على "زيد" وعلى "قائماً" ثانياً في "ضربت زيدا قائماً" ولا على التمييز والمستثنى لما ذكرنا، ولا يشكل بالمفعول الثاني والثالث من باب أعلمت؛ لأنه تعلق بمجموع المفاعيل معاً؛ لأن كونه مذكوراً أولاً وثانياً وثالثاً لا يستلزم أن يكون التعلق أيضاً كذلك؛ فإن المفعول في الأفعال القلوب هو مضمون الجملة، فلا إشكال حينئذ على المفعول الثاني مثلاً. قال مولانا عصفري: إن الحال خارج بقوله: "بلا واسطة حرف الجر"؛ لأن "ضربت زيدا قائماً" في التقدير "ضربت زيدا في حال القيام"، أقول: فيه بعد لا يخفى على ذي عقل. ثم المراد من التعلق أعم من أن يكون نفيًا أو إثباتاً، فحينئذ يدخل فيه قولنا: "ما ضربت زيدا".

والمفعول المطلق إلخ: دفع دخل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على المفعول المطلق؛ لأنه وقع عليه أي تعلق عليه فعل الفاعل، وتقدير الجواب: أن المفهوم من قوله: "وقع عليه فعل الفاعل" هو معايرة المفعول به لفعل الفاعل، =

(١) أي نفيًا أو إثباتاً، والمراد تعلقه به أولاً، فخرج الحال والمستثنى والتمييز. (عبد الغفور)

(٢) يلزم على تفسيره أن يكون الياء في "جاءني زيد" مفعولاً به، والمجرورات في تلك الأمثلة مفعولاً لها: سرت من البصرة إلى الكوفة، ومررت بزيد، وبعدت من عمرو ونحوها.

(٣) عطف على "به المفاعيل" أي وخرج المفعول المطلق.

فإن المفعول المطلق عين فعله، والمراد بـ "فعل الفاعل": فعل اعتبر إسنادُهُ إلى ما هو فاعل

= فحينئذ يخرج المفعول المطلق؛ لأنه ليس مغايراً لفعل الفاعل، بل هو عين فعل الفاعل؛ ولهذا قال: "معناه" في تعريفه. لا يقال: إذا أقيم المفعول المطلق موقع الفاعل مثل: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، فحينئذ وقع الفعل عليه؛ لأن في المفعول ما لم يسم فاعله يكون وقوع الفاعل لا قيامه، فيكف يصح ما ذكره من أنه لا يصح إسناد الوقوع إليه؛ لأنه عين فعله؟ لأن نقول: المفعول المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محصص، فحينئذ يكون مغايراً لفعل الفاعل، فحينئذ يصح إسناد الوقوع إليه، قال مولانا عص وتبعه الفاضل السمع: إن المفعول المطلق خارج من تعريف المفعول به بما خرج به المفاعيل الثلاثة الباقية؛ لأن "ضرباً" في "ضربت ضرباً" لم يقع عليه فعل الفاعل؛ فإنه لا يقال: إن الضرب واقع على الضرب، بل الضرب في "ضربت ضرباً" مما فعله فاعل فعل مذكور معناه، لا مما وقع عليه فعل الفاعل، وكذا في المفاعيل الثلاثة الباقية؛ فإن المفعول فيه مثلاً لم يقع عليه فعل الفاعل، بل هو مما فعل فيه فعل مذكور، وكذا المفعول له والمفعول معه، فلا يحتاج في إحراجه إلى ما ذكره الشارح، هذا خلاصة ما ذكره الفاضلان المذكوران.

أقول: إن كلام الفاضلين المذكورين مبنى على أنهما حملا الحرف في قوله: "بلا واسطة حرف" على حرف الجر كما حملة المدرسون الذين في رماني على هذا، والمشهور بين طلبة العلم أيضاً كذلك، فنقول: المراد من الحرف في قول الشارح هو الحرف مطلقاً، سواء كان حرف الجر أو غيره، وعليه يدل إيراد الحرف مُكْرَماً؛ فإن النكرة في سياق النفي تفيد العموم أي بلا واسطة شيء من الحروف، فحينئذ كما يخرج قولنا: 'مررت برید' كذلك يخرج المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه؛ لأن الواسطة فيها هي: في واللام والواو بمعنى مع؛ لأنه وإن وقع أي تعلق عليها فعل الفاعل؛ لأن معنى التعلق هو النسبة والربط، ويكون للعامل ربط بمعموله ونسبة به، ولكن ذلك بواسطة الحرف، فإذا تعلق الفعل بلفظ الضرب من حيث إنه مفعول مطلق فيصدق تعريف المفعول به عليه، فحينئذ بقي المفعول المطلق، فهو خارج بما أخرج الشارح به؛ لعدم واسطة الحرف فيه، فاعلم ذلك، فإني رأيت علماء رماني؛ فإنهم تكلموا على وفق الكلام الفاضل المذكور مولانا عص، ولكن الكلام بهذا الوجه يحل كلام الشارح المدقق الفصيح، وبما ذكرناه خرج كلامه من الخلل، كما لا يخفى.

والمراد بفعل الفاعل إلخ: وهذا دفع دحل مقدر تقريره: أن التعريف صادق على "ريد" في "ضربت ريداً" على صيغة مجهول؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، وتقدير الجواب: أن المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الحقيقي أو الحكمي، فلا بد حينئذ أن يكون المفعول به غير الفاعل حقيقة أو حكماً، كما يكون غير الفعل أيضاً، وكحدث حرج الفاعل، إلا أن الشارح جعل المفعول ما لم يسم فاعله مادة الإشكال دون الفاعل؛ لماسبته إلى المفعول به في الاشتراك في المفعولية، وحينئذ يظهر الجواب عن الفاعل بالطريق الأولى. لا يقال: لا يرد الإشكال على الفاعل؛ لأن الفعل قائم عليه؛ لأننا نقول: قد عرفت أن المراد من الوقوع هو التعلق.

حقيقة أو حكماً،^(١) فخرج به^(٢) مثل: "زيد" في "ضرب زيد" على صيغة المجهول؛ فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله،^(٣) ولا يشكل بمثل: أعطى زيد درهماً؛

= قيل: لتعريف يصدق على مبتدأ مثل: زيد صرته؛ فإنه وقع عليه فعل الفاعل أي فعل اعتبر إساده إليه؛ لأنه وقع فعل فاعل على الصمير الراجع إلى زيد، فيكون وقوع على صمير الشيء وقوعاً بدلياً لشيء كما يكون الإسناد إلى صمير الشيء إسناداً إليه، لا يقال في حقه بأن المراد أن المفعول به لاسم المنصوب الذي وقع عليه إلخ؛ لأننا نقول: حينئذ يرم الدور؛ لأنه عرف المفعول به لذي هو من منصوبات، وأحد المعرف في المعروف يستلزم الدور، تأس. والحوار عنه بأن المراد أن التركيب يدل على وقوع الفعل عليه، فلا يدل تركيب زيد صرته عليه، بل يدل على أن يكون زيد فيه محكوم عليه، ويمكن إحوال أيضاً بأن المراد هو وقوع فعل الفاعل عليه بلا واسطة، كما هو المتبادر من التعريف.

قيل. هذا التعريف لم يصدق على 'عمراً' في قولنا 'أعجبني ضرب عمراً'؛ فإن قوله: 'ضرب' فاعل 'أعجبني'، وهو أي الضرب عامس في 'عمراً'، فيكون 'عمر' المفعول به للضرب، لا 'أعجبني'، مع أنه لم يصدق عليه أنه فعل اعتبر إساده إلى الفاعل؛ لأن الفعل الذي اعتبر إساده إليه هو 'أعجبني' لا انصرب، ويمكن حوار بأن يقال: حار أن يعتبر إساده انصرب أيضاً إلى الفاعل؛ لأن المصدر العامس في قوة 'ن' مع الفعل، فيكون انصرب في قوة 'أن يصرب'، وفيه صمير هو فاعله. قل مولانا عص: الأولى: 'فعل أسد' موضع قوله: 'فعل اعسر إساده'، وكذا الأولى موضع قوله: 'فإن لم يعتبر إساده' لم يسد. أقول. يصدق على 'زيد' في 'ضرب زيد' أنه أسد فعل الفاعل إلى ما هو فاعل حقيقة في نفس الأمر، إلا أن عدم ذكر الفاعل إما لجهله أو لتعظيمه أو غيرهما، لكن لم يعتبر إساده إليه، فحينئذ قوة: 'الأول' م يسد موضع قوله: فإنه لم يعتبر إساده' كاد لما عرفت.

ولا يشكل بمثل إلخ. تقرير الإشكال. 'ن' 'درهماً' في 'أعطى زيد درهماً' يرم أن لا يكون مفعولاً به؛ لعدم وقوع فعل فاعل عليه، بل وقع عليه فعل المفعول، وتقرير الحوار صاهر من كلامه قس سره، لا يقال: لا يحاح إلى هذا التعميم في حوار، لأنه وقع فعل الفاعل حقيقي على 'درهماً' في تركيب من التراكيب وإن لم يقع ههنا؛ لأن نقول: المراد هو كونه في هذا التركيب، لا يقال: يكون وقوع فعل الفاعل الحقيقي في هذا التركيب أيضاً، كما يكون فيه وقوع فعل الفاعل الحكمي؛ لأن داه شدن را دادن لازم است؛ لأن نقول: المراد هو وقوعه صريحاً ومصنفاً لا الترم، فإن الروم لا اعتبار له

(١) كمفعول ما م يسم فاعله

(٢) أي بقوله: 'وقع عليه فعل الفاعل'. (جمال)

(٣) فإن 'ضرب' إنما يعتبر إساده إلى ما هو فاعل حكماً، وهو 'زيد'؛ لأنه أقيم مقام فاعل، ويتم الكلام به كما يتم بالفاعل، ثم أوقع الفعل عليه. (علوي)

فإنه يصدق على "درهما" أنه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه؛ فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل، وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا يرد أنه لو قال: "ما وقع عليه الفعل" لكان أخصر،^(١) نحو: ضربت زيدا فإن "زيدا" قد وقع عليه - بلا واسطة حرف الجر - فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه؛ لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه
لا حجة فيه

وبما ذكرنا ظهر إلخ: لأنه بسبب ذكره حرج 'ريد' في ضرب ريد ودخل 'درهما' في 'أعطي ريد درهما'. فلا يرد إلخ: لا يقال: عدم الوجود مسموع؛ لأن للمعترض أن يقول إن الاختصار في المتن مصبوب؛ لأننا نقول: نعم، لكن المعترض م يتع محرد لاختصار، بل يدعي صحة التعريف بدون ذكر الفاعل، مع كونه أخصر، فحواه حيث ليس إلا أن يقال: بأن الاختصار مسلم، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل مسموع، كما عرفت فائدة ذكره.

وقد يتقدم إلخ: وكذا يتقدم جميع المصاعيل على عاملها إلا المفعول معه، ود كان الكلام في المفعول به، فذا حصه بالذكر، فلا يرد ما ذكره الفصل نسبه من أن هذا الحكم جار في مفاعيل أيضا، فلا وجه لتحصيل البحث بالمفعول به، نعم أن الظاهر من الفعل هو الاصطلاح مع أنه يتقدم على غيره أيضا كاسم الفاعل والمفعول، ولكن مراده هو الفعل وما هو قريب به في العمل، وإليه يدل قوله: لقوة الفعل في العمل أي لقوة العامل الذي هو اسم الفاعل والمفعول أيضا في العمل، كما صرح به الشارح في آخر بحث التمييز، فأشار الشارح بقوله: 'لقوة الفعل في العمل' إلى أن ذكر الفعل في عبارة المصنف ليس من قبيل الاكتفاء بل هو الأصل كما في نظائره، ولا يتقدم على عامل الذي غير اسم الفاعل والمفعول؛ لصعقه في العمل.

(١) [عمل المورّد نظر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع] امورّد الفصل ههنا حيث قال. إنه لو قال المصنف رحمه الله في تعريف المفعول به: 'ما وقع عليه الفعل' لكان أخصر، يعني أنه يصح التعريف بدون ذكر لفظ الفاعل مع كونه أخصر، ولاختصار في المتن مصبوب، وتقدير الجواب: أن الاختصار مسموع، لكن صحة التعريف بدون ذكر الفاعل أعم؛ لما عرفت أنه بسبب ذكره حرج 'ريد' في 'ضرب ريد' ودخل 'درهما' في 'أعطي ريد درهما'، وإلا يتقصّص تعريف طرده وعكسه، وقد يجاب بتقرير آخر، وهو أنه لو قال: 'ما وقع عليه الفعل' لتأدّر منه الفعل الاصطلاحي، فيحرج شبه الفعل، ويلزم ارتكاب المسامحة في إسناد المتعلق إليه؛ فإن المتعلق بالمفعول به هو أحدث لا الفعل الاصطلاحي (حاجد أحمد)

متقدما ومتأخرا،^(١) إما جوازا مثل: **اللَّهُ أَعْبُدُ، وَوَجْهَ الْحَبِيبِ أَتَمَّتْ، وَإِما وجوبا فيما**
تضمن معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: من رأيت؟ ومن تكرم يكرمك،^(٢) هذا إذا
لم يكن مانع من التقديم، كوقوعه في حيز "أن"^(٣) نحو: من البر أن تكف لسانك،^(٤) ...
 معقول به

من رأيت إلخ. فالأول مثال الاستفهام والثاني مثال الشرط، والمراد بتصميمه له هو تضمن ما له صدر الكلام، ولا يحتمل أنه قد يجب تقديم المفعول به عليه إذا كان بين كلمة أما وبين فاء الجزاء، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُبِيٌّ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الصحى ٩٠)؛ فإن ﴿لَنْتُبِيَّ﴾ مفعول به لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾ ولا بد من تقديمه؛ لأنه يجب انفاصته بين أما وفاء الجزاء، وإما م يتعرض به الشارح؛ لأنه لا يجب تقديمه عليه، لأن إيروده قبل الفعل لفافصلة بينهما، وهي متحققة بإيراد شيء آخر بينهما بأد يقال. وأما اليوم فلا تقهر النبي.

هذا إذا لم يكن إلخ: أي المذكور، وهو التقديم على سبيل الحوار والوجوب إذا لم يكن الحجر، فقوله: 'إما حوارا إلخ' إشارة إلى أن تقدم المفعول به على الفعل يكون لأحد الوجهين الثلاثة، وهي الحوار والوجوب والامتناع. من البر أن تكف إلخ: فم يحز فيه تقدم المفعول به على فعله؛ لأن 'أن' المصدرية إذا دخل على المنصارع يصير في تأويل المصدر، فيصير حاب بعينه ضعيفا فلا يعمل فيما قبله. لا يقال: حار تقديمه بأن يقال: أن لسانك تكف؛ لأننا نقول: حينئذ يلزم دخول "أن" على الاسم، وهو غير جائز. ويكون مانع آخر من تقديمه عليه، وهو أن يكون الفعل مؤكدا بالنون الثقيلة، مثل: 'ليصرس ريذا'.

فلا يصح أن يقال: ريذا ليضره، ووجه اسع أن تقدم المفعول به للتأكيد والاهتمام أي اهتمام المفعول به، ونون التأكيد يكون لاهتمام الفعل، فبهما تناف ظاهر، فإن من رأى تقدم المفعول به عليه حين اتصاله بالنون الثقيلة ينحيز دهره ظاهر؛ فإنه لم يعلم أن المقصود منه اهتمام المفعول به أو الفعل؛ ما عرفت أن التأكيد يوحي كون الفعل أهم قياقي، للتقدم الدال على كون المفعول به أهم، وإما قضا: ظاهر؛ بعدم المسافات في الحقيقة؛ لأنه حاز أن يكون تقديمه عليه لاهتمام أمر واتصال نون التأكيد به لاهتمام أمر آخر، قال مولانا عصف: وفيه نصر؛ لحوار أن يكون التقديم لتحصيل لا للاهتمام. وحاصله أن تقدم المفعول به لا ينحصر في الاهتمام؛ فإن تقديمه قد يكون =

(١) حالان عن الفعل أو المفعول، وحيث أن — "كان" محذوف، واسمه الفعل أو المفعول. (عصمت)

(٢) بالفارسية: آن کسی را که اکرام میکنی تو اکرام میکند آنکس ترا. (بقا)

(٣) لأنه لا يفصل بين الحرف الموصل وصلتها. (علوي)

(٤) إزنيك است ايس كه منع كنى تو زبان خود را. (بقا)

وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية أو حالة جوازا، نحو: "زيداً" لمن قال: من أضرب؟ أي أضرب زيدا، فحذف الفعل^(١) للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: "مكة" للمتوجه إليها، أي تريد مكة، فحذف الفعل للقرينة الحالية. ووجوبا في أربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر؛ لوجوب الحذف في باب الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم،^(٢).....

= للتخصيص بأنا نصرب زيدا ولا نصرب عمرا مثلا، أقول: تقدم المفعول به ليس إلا للاهتمام، ولكن سبب الاهتمام قد يكون لتخصيص، وقد يكون لمدح أو غيرهم، وإنما يحدد نفع إذا كان تقديره متمحصا تخصيصه بدون الاهتمام، وليس كذلك.

العامل إلخ: قيل: توصيف الفعل بالعامل إشارة إلى أن هذا الحذف غير مختص بالفعل، بل يعم شبه لفعل أيضا. من أضرب. لا يخفى عنيك أن قول المصنف هذا يحتمل أن يكون مثالا لتقدم المفعول به على الفعل، فإن "من" مفعول به للقرينة الحالية: أي حاله قرينته، وهو قصده وإرادته إلى مكة، فقوله: "أي تريد مكة" بمعنى أتريد مكة؟ ليس للحصر: فإن ذكر الأعداد عند الجمهور ليس للحصر؛ فإنه لو قيل: في هذا البيت عشرون رجلا، ليس ذلك للحصر. بل لتكثير؛ لأنه يصح وإن كان فيه أكثر من عشرين رجلا.

الإغراء: وهو بالفارسية: تيز ساقتن مثله: أحاك أي ارم أحاك، وقوله: ألزم بكسر الهمة فحذف الفعل؛ لضيق الفرصة. والمنصوب: أي باب المنصوب، ومثال المنصوب على المدح نحو: الحمد لله الحميد؛ فإن الظاهر أن يكون 'الحميد' محرورا بأن كان صفة لله تعالى، فلما نصب الذهب إلى تقدير شيء أي أعني الحميد، وأما إذا قرئ رفعه يكون لمقدر حيث "هو"، أي الحميد هو، فيكون هو "متندا" و"الحميد" خبره، ولكنه حينئذ ليس مما نحن فيه، ومثال الذم نحو: أتالي زيد الفاسق الخبيث؛ فإن الظاهر أن يكون 'الخبيث' مرفوعا، لأنه صفة "زيد"، فلما نصب الذهب إلى تقدير شيء، أي أعني الخبيث، ومثال الترحم نحو: مررت بريد المسكين؛ فإن الظاهر أن يكون 'المسكين' محرورا، فلما نصب الذهب إلى تقدير شيء، أي أعني المسكين أو أرحم المسكين، فتعير الكلام عن الظاهر يدل على هذه الأمور.

(١) إن شئت أظهرت، وإن شئت حذفت. (متوسط)

(٢) وذلك بأن يقطع صفة مدح أو ذم أو ترحم عن متابعة موصوفها في الإعراب؛ إظهارا لعرص المدح أو نحوه بإضمار، نحو: أعني؛ لأن فيه تعيير الأسلوب، وفي تعيير الأسلوب اهتمام بشأنه، والاهتمام به إما يكون للمدح أو الذم أو غيره. (ح)

بل لكثرة مباحثها^(١) بالنسبة إلى هذه الأبواب.

أي باب الإعراء

الأول من تلك المواضع الأربعة سماعي مقصور على السماع، لا يتجاوز عن أمثلة

الموضع الأول

محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى، نحو: امرأ ونفسه^(٢) أي أترك امرأ ونفسه

متعلق بالنفي لا النفي

و﴿انتهوا﴾^(٤) خيراً^(٥) لكم أي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد،

(الساء ١٧١)

لكثرة مباحثها: أي مباحث الأبواب الأربعة؛ لما عرفت أن ذكر الأعداد عندهم يكون للتكثير لا للحصر. على السماع: أي لا يكون قاعدة يعلم له بها، بخلاف القياس؛ فإنه أيضا يعلم بالسماع من العرب، لكن يكون قاعدة يعلم ويقاس بها غيره، فلا إشكال حيث. أترك إلخ: أي أقصر يدك ولسانك منه، فالواو في قوله: 'ونفسه' يحتمل أن يكون بمعنى 'مع'، ويحتمل أن يكون للعطف بأن كان معطوفاً على قوله: "امرأ" أي أترك صر امرء. واقصدوا خيراً إلخ: قيل: لا نسلم أن "خيراً" مفعول به، لم لا يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً؟ أي انتهوا انتهاء خيراً لكم، فيكون "خيراً" صفة للمفعول المطلق المحذوف كما سبق في قوله: "خير مقدم" وسلمناه، ولكن العرب قد تذكر فعله، فإذا قلنا: "انتهوا عن التعطيل تحصيلاً" فبدل "انتهوا" على القصد الذي عبده أي واقصدوا تحصيلاً؛ فإنهم قد يذكرون الفعل. وجوابه ما نقل عن العلامة التفتازاني من أنه يحذفه من حيث إنه وقع في كلام الله تعالى، فلا يجوز ذكره.

قال مولانا عصف: إن الخير اسم تفضيل، والمفصل عليه هو التثليث أي تثليث الله تعالى، فيلزم أن يكون في تثليث الله تعالى حسن، لكن الأحسن هو القول بوحديته تعالى، مع أنه لا يكون الحسن في التثليث أصلاً، فأجاب الفاضل المذكور عنه بأن المفضل عليه ليس هو التثليث. بل كل شيء، أي "واقصدوا خيراً لكم" أي من كل شيء. أقول: يرد عليه ما ذكره أيضاً؛ لأن واحداً من كل شيء هو التثليث، إلا أن يقال: المراد كل شيء هو غير التثليث، أو يقال: يكون كل شيء مفضلاً عليه باعتباره صلاحية المفضل عليه من الأشياء، أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل بطريق المرض كما في قوله تعالى: ﴿أَحْسَنُ أَحْأَنِ﴾ (المؤمن: ١٤) أو يقال: اسم التفضيل قد يستعمل في معنى الفعل، وهما أي الأخيران جواب عن أصل الإشكال.

(١) لا يخفى أنه ليس للباب الأول من الأبواب المذكورة بحث فصلاً عن أن يكون له مباحث كثيرة بالنسبة إلى باب الإعراء والمنصوب على المدح أو الذم. (جمال)

(٢) والواو إما للعطف، أو بمعنى "مع"، وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. (عت)

(٣) معناه بالعارسية: كوتاه كى تودست از دون این مرد، وزبان خود را زبخت كردن این مرد، واز دشنام دادن این مرد. (نقا)

(٤) أيتها النصارى عما أنتم عليه من القول بالتثليث. (علوي)

(٥) وعند بعض الكوفيين أنه حال.

وأهلا وسهلا أي أتيت أهلا، أي مكانا مأهولا معمورا لا خرابا، أو أهلا لا
 عطف مثال عن مثال
 من الأهل أي مأهول
 أجانب،^(١) ووطيت سهلا^(٢) من البلاد لا حزنا.

والموضع الثاني من تلك المواضع الأربعة: المنادى، وهو المطلوب إقباله أي توجهه
 إليك بوجهه^(٣) أو بقلبه،

أهلا لا أجانب: فإن من جاء من السفر فيقال له: أتيت أهلا لا أجانب، والأجانب جمع الأجنبي، وهذا إشارة إلى
 جوار كون 'الأهل' في هذا التركيب في مقابلة الأجانب، فيكون معناه: أتيت الأقارب لا الأجانب، فالتوسيع في
 "أهلا" على هذا التقدير عوض عن المضاف إليه، أي أهلك. سهلا: يعني زمن سترز، والحرن: زمن بيت وبلند وكلوغ
 زار، والوطي: كوفتن راه، قال - قدس سره - في "أحاشية": السهل يقبض الجبل، والحرب: ما عظم من الأرض.
 المنادى: أي موضع وقوع المادى، وفيه مسامحة. وقوله: 'هو المطلوب إقباله' أي الاسم الذي طلب إقباله. لا يقال:
 إذا كان الألف واللام عذرة عن الاسم لم يصدق التعريف على شيء من أفراد المعرفة؛ لأنه لا يكون الإقبال للعط،
 بل يكون للدات؛ لأننا نقول: إهم يحرون صفات المدلولات المطابقة على دوائها، وهما كذلك، ويرد عليه مثل: يا
 الله؛ لأنه لا يصدق عليه أنه مطلوب إقباله، وأجيب بأن نداءه تعالى محار؛ لتشبيهه تعالى بما له صلاحية النداء، ورد
 بأن القول بأنه تعالى غير صالح للنداء بعيد، وأيضا القول بالتشبيه أي تنسيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال غير
 مناسب، ويمكن أن يجاب بأن المراد مطلوب الإقبال ولو حكما، فحيث يصدق التعريف عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة
 بالفارسية. جواب داود: ويرد عليه نحو: يا ريد لا تقبل؛ لأنه مهني عن الإقبال، فلا يكون مطلوب الإقبال.
 واحواب: أنه مطلوب الإقبال لسماع الهني، والمهني عن الإقبال بعد توجهه.

بوجهه أو بقلبه: وبهذا التعميم يدفع الاعتراضين، الأول: أن من يكون وجهه إلى المادى - باسم الفاعل - وإذا
 طلب توجهه بوجهه يلزم تحصيل الحاصل، والثاني: أن طلب التوجه بوجهه غير صحيح إذا كان بين المادى
 باسم الفاعل - وبين المادى - باسم المفعول - حائل كالحائط مثلا، فلا يصح الاكتفاء بالوجه في تعريبه.
 وأجيب عن الأول أيضا بأن طلب توجهه أعم من أن يكون حدوثا أو بقاء، فيكون فيه طلب التوجه لأجل بقاء
 وجهه إليه، فيكون الحدوث فيمن لا يكون وجهه إلى المادى. وقار مولانا عص: إنما عمم اتوجه عن الحقيقي
 والحكمي؛ لدحول قولنا: يا الله ويا سماء ويا جمال ويا أرض، ثم قال: وفيه بحث من وجهين، الأول: أن جعل =

(١) أي كما جاز أن يكون صفة مكان جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجنبي. (عبد الغفور)

(٢) بالفارسية: غرقى توجاى نرم از شهرها، نه جائى درشت را. (نفا)

(٣) فيه أنه يخرج نحو: يا الله، فالأولى أن يقال: المراد بكونه مطلوب الإقبال كونه مسؤول الإجابة. (عبد الغفور)

كما إذا ناديت مقبلاً عليك بوجهه،^(١) حقيقة مثل: يا زيد، أو حكماً مثل: يا سماء ويا
جبال ويا أرض، فإنها نزلت أولاً منزلة من له صلاحية النداء،^(٢) ثم أدخل عليها
حرف النداء وقصد نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب؛ لأنه
المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع،
نعمية الإقبال
لسرعة امتثال الأمر
نريد نوحه وشيئاً
ورد من شدة

= الله تعالى منزلة من له صلاحية النداء ترك الأدب، والثاني: أنه لما عمم التوجه عن الحقيقي والحكمي فهذا التعميم
يعني عن التعميم الأول، وهو بوجهه أو بقلبه، بل لا بد أن يكتبي بالوجه حينئذ؛ لأن من يكون وجهه إلى المنادي
باسم الفاعل ومن يكون بينه وبين المنادي حائل، داخل في التوجه الحكمي بالمعنى الذي ذكره. أقول: نعم،
التوجه بالوجه حقيقة داخل في التوجه الحكمي، ولكن لا يحتاج إلى إدخاله فيه؛ لصحة إجراء التوجه الحقيقي إلى
الوجه، بخلاف السماء والأرض والجبال؛ فإنه لا يصح إجراء التوجه الحقيقي إليها. وإن قلت: تفسيره بالوجه والقلب
يشكل بقولنا: يا الله، قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد من القلب هو العلم من قبيل ذكر اسم وإرادة الحال، ويكون
للوأجب تعالى علم، وأيضاً جاء الوجه بمعنى الذات أيضاً، فيكون الوجه شاملاً للمعنيين، فيشمل الواجب.
كما إذا ناديت إلخ: أي يتوجه إليك بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت من هو متوجه إليك بوجهه حقيقة مثل:
يا زيد، أو متوجه إليك بوجهه حكماً مثل: يا سماء ويا جبال إلخ، ولو سم أن كون الشيء مطلوب الإقبال
حكماً يستلزم كونه منادى حكماً، فنقول: ما كان الكلام في المفعول به الذي يكون فعه واجب الحذف قياساً،
فيبغى أن يجعل المنادى أعم من الحقيقي والحكمي؛ ليتناول جميع أقسام المفعول به.
صلاحية النداء: أي من له صلاحية كونه مطلوب الإقبال حقيقة. يطلب إقباله: حقيقة بوجهه أو بقلبه.
بخلاف المندوب: أي ليس المندوب منادى حكماً؛ لأنه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا بأن نزل مرة
المنادى فأدخل حرف النداء عليه.

(١) المقصود من النداء إحضار المنادى بالقلب حتى يلتقي إليه ما ينادى له، والإقبال بالوجه غير مطلوب أصلاً،
فاعلم ذلك. (عت)

(٢) ومه نداؤه تعالى؛ إذ لا وجه له ولا قلب، نزل منزلته ثم أدخل حرف النداء، وذلك لأن القرآن نزل على
لسان العباد، أي على أسلوب التخاطب بينهم، فيتحقق الإذن في مثل هذا التخاطب، وإما أدرج الأمثلة
المذكورة بارتكاب التكلف المذكور؛ لقلة تلك الأمثلة، ولم يرتك مثل ذلك في المندوب لكثرة. (عت)

لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى، ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعد، وفيه تحكم؛^(١) فإن المندوب أيضا - كما قال بعضهم - منادى مطلوب إقباله حكما على وجه التفجع، فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تناديه وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، فالأولى إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب ^{حرر إن} "المفصل"، وقيل: الظاهر من كلام سيبويه أيضا أنه داخل في المنادى،^(٢)
صاحب المفصل لقتل هو ارضي

وقصد: بالكسر عطف على "تنزيله". لا يقال: إن المصنف لو لم يدخل المندوب تحت المنادى فلا بد على المصنف أن يقول: "ووجوبا في خمسة مواضع"، لا "في أربعة مواضع"؛ لأننا نقول: ذكر الأربعة في العنوان إشارة إلى أن له مناسبة بالمنادى، ثم بين فيما بعد أحكاما خاصة له إشارة إلى أنه ليس من المنادى. فخرج: أي المندوب، 'بعد القيد' وهو المطلوب إقباله. وفيه تحكم: أي في إخراج المندوب بقوله: 'المطلوب إقباله'، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال بتعميم هذا القول من الحقيقي والحكمي. تحكم، أو في عدم إدخال المندوب بتعميم هذا القول، وإدخال أمثال: يا سماء ويا جبال ويا أرض، فيه تحكم. على وجه إلخ: فيكون في المنادى طلب الإقبال فقط، وفي المندوب طلب الإقبال المقيد بوجه التفجع، وإليه يشعر قوله: فإذا قلت إلخ، فإذا ناديت ميتا على وجه التفجع فكأنك تقول: فارجع إلي؛ فإني مشتاق إلى وجهك. لا يخفى عليك أنه يمكن تسبيق عبارة المصنف على وجه لم يتوجه عليه قوله: "فيه تحكم" بأن المصنف إنما قال في العنوان: "ووجوبا في أربعة مواضع"، وم يقل: "في خمسة مواضع" لتسبيه على أنه داخل فيه، ثم بين أحكاما خاصة له مثل دخول لفظ "وا" على المندوب دون المنادى للإشارة إلى أن المندوب أيضا قسم من أقسام المنادى، ولكن لما كان لهذا القسم من المنادى أحكام خاصة أفردته بالذكر، غاية ما في الباب أن هذا خلاف المتبادر. تعال: هو أمر بالفارسية: بياؤ فالأولى إدخاله: قيل: بما لم يدخله في المنادى؛ لعدم لفظة "وا" فيه، مع أنها موجودة في المندوب، فإذا أدخله في المنادى فيبعي أن ينادى بآلة نداء المنادى، مع أن لفظة "وا" ليست من آلة ندائه، واعتراض أيضا بأنه لو أدخل فيه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز؛ لأن استعمال "يا" في المندوب مجاز، واستعماله في المنادى على سبيل الحقيقة. كلام سيبويه: حيث قال: وانتصابه محلا إذا كان مفردا معرفة. كقولك: يا زيد، ثم قل: أو مدونا نحو: يا ريده.

(١) أي حكم من غير دليل. (جمال)

(٢) حكما، وأجيب بأن وجه إخراجها عن تعريف المنادى: أنهم لم يعدوا الكلمة المختصة لسدنة من حروف النداء حيث قالوا: حروف النداء خمسة، ولم يقولوا: ستة. وأجيب بوجه آخر بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم، فاستعد المصنف حمله محازا ملحقا بالحقيقة، بخلاف ما عده؛ فإنه قليل الوقوع، فناسب أن يجعل بابا على حدة. (محرم)

بحرف نائب مناب "أدعو"^(١) من الحروف الخمسة، وهي "يا وأيا وهيا وأي والهمزة"،
واحترز به عن نحو: ليقبل زيد^(٢) لفظاً أو تقديرًا تفصيل للطلب أي طلباً لفظياً بأن
تكون آلة الطلب لفظية نحو: يا زيد، أو تقديرياً بأن تكون آلهة مقدرة نحو: ﴿يُوسُفُ﴾
أَعْرِضْ عَنْ هَذَا، أو للنياحة أي نياحة لفظية بأن يكون النائب ملفوظاً أو تقديرية بأن
يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين،

وأي يفتح الهمزة، واعلم أن "يا" تكون للداء القريب والبعيد والمتوسط، ونقل عن المصنف أنها للداء البعيد،
ويرد عليه قولنا: يا الله، وأجيب عن ذلك بأن الداعي في أمثال هذا الداء استبعد نفسه عن مرتبة المدعو، و"أيا"
و"هيا" للداء البعيد اتفاقاً، و"أي" للداء المتوسط، والهمزة للداء القريب، ثم لا يبدى الله تعالى إلا بـ"يا"،
وأيضاً قد يحذف "يا" في المادى دون غيرها. ليقبل زيد: فإنه ليس مادى وإن طلب إقباله؛ لعدم صدق قوله.
'بحرف نائب مناب أدعو'. بأن تكون إلخ: لا يقار. في جوار حذف حرف النداء مع كونه نائباً ومحل
بالمقصود؛ لأننا نقول: قد يحذف النائب إذا كان له قرينة كما في "صربي ريد قائماً"، والقرينة ثلثة ههنا، وهي
كون المادى علماً؛ لأنه إذا حذف حرف النداء منه يسبق الذهن إلى أنه مادى؛ لكثرة بدء العلم.
أو للنياحة. وإنما لم يجعل تفسيراً للحرف، ولم يقل: الحرف لفظاً أو تقديرًا، كما يقتضيه سوق كلام المصنف
حيث قال: 'وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو'؛ لأنه لا يصح جعله تفسيراً للحرف إلا بتكلف بأن
يقال. سواء كان الحرف لفظاً أو تقديرًا، بتقدير 'كان'، حتى يحصل العامل لقوله. "لفظاً أو تقديرًا"، بخلاف ما
إذا كان تفسيراً للنائب؛ فإن نفسه عامل فيهما، فعلى ما ذكره من الاحتمالين يكون "لفظاً أو تقديرًا" صفة
للمفعول المطلق المحذوف. لا يقال: إن حاصل ما ذكره هو أن حرف النداء في المادى قد يكون ملفوظاً وقد
يكون مقدراً، فلا حاجة إلى ما ذكره المصنف فيما بعد من قوله: "ويحذف حرف النداء"، لأننا نقول: ذكره
فيما بعد لإفادة الاستثناء المذكور بقوله: 'إلا مع اسم الجنس إلخ'.

(١) الإشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية. (عبد العفور)

(٢) ولم يقل: "عن نحو: أطلب إقبال ريد" كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون "ريد" فيه مطلوباً
إقباله، بل خبراً عن طلب إقباله. (عبد العفور)

أو للمنادى، والمنادى الملفوظ مثل: يا زيد، والمقدر مثل: ألا يا اسجدوا أي ألا يا قوم اسجدوا، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر، وأصل "يا زيد" أدعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً؛ لكثرة استعماله^(١) ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وعند المبرد بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل،^(٢،٣،٤)

أو للمنادى: فحيث يكون قوله: "لفظاً أو تقديراً" حالاً من الضمير في 'إقباله'، ويجوز الحال عن المضاف إليه حين حوّل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. لا يقال: إذا كان قوله: "لفظاً أو تقديراً" تفصيلاً للمنادى، فلا حاجة حيثنذ إلى قوله: "وقد يحذف المنادى" على ما ذكره في آخر المبحث، لأننا نقول: ذكره لإفادة قوله: 'لقيام قرينة جوازاً'. قيل: إذا كان "لفظاً أو تقديراً" تفسيراً للمنادى فما وجه تخصيص المنادى باللفظي والتقديري؟ فإن المفعول به والمفعول المطلق وكذا الحال والتميز يكون محذوفاً ومذكوراً؟ والجواب: أن قوله: "لفظاً أو تقديراً" يكون تفسيراً لأحوال المنادى، لا تفسيراً لنفسه؛ لأنه المطبوع بإقباله، سواء كان ملفوظاً أو مقدراً.

ألا يا اسجدوا: يحذف الألفين معاً؛ لأن أحدهما همزة الوصل فهي ساكنة، والألف أيضاً ساكنة، فيلزم التقاء الساكنين. لكثرة استعماله: فيكون الحذف فيه مصلوبة، ولفظة "يا" خفيفة بالنسبة إلى "أدعو"؛ لأنها أقل حروفاً. ولدلالة حرف إلخ: لأنه للنداء، وهو طلب التوجه إلخ، فيدل عليه أي الطلب، فقوله: "ولإفادته فائدته" عطف تفسيرى لسابقه، أي وتميد فائدته بحسب المعنى أي معنى الفعل، وهو الطلب. لسده مسد الفعل: أي قائم مقام الفعل في العمل لا في إفادة معنى الفعل، فلا يرد ما ذكره مولانا عص على قوله: وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد إلخ يعني أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه حتى يستعني عن تقديره، فهو إما يقوم مقامه في =

(١) وكثرة الاستعمال تناسب التخفيف، ولدلالته عليه وإفادته فائدته فلا حاجة إلى ذكره، فحذف حذفاً لازماً. (علوي)

(٢) فالعمل المقدر معزول عن العمل، ويعمل في المنادى ما سد مسده؛ لأن المراد جعله عاملاً مجازاً لسده مسده؛ فإنه لا مخالفة بينه وبين سيبويه. (عصمت)

(٣) فيه أن القول بأنه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازاً، والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز. (عبد الغفور)

(٤) أي لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له؛ لأنه لما حذف الفعل وجوا، وقام الحرف مقامه، وعزل الفعل عن العمل، ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه، ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظاً إلا أنه مقدر بية، والمقدر في البية كالملفوظ لفظاً، وإذا كان ملفوظاً فالعمل له ليس إلا، وإذا كان مقدراً فالعمل له أيضاً لقوته في العمل، فيعمل سواء كان ملفوظاً أو مقدراً. (محم)

وقال أبو علي في بعض كلامه: إن "يا" وأخواتها أسماء الأفعال،^(١) فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف،^(٢) وعلى المذاهب كلها مثل: "يا زيد" جملة، وليس المنادى أحد جزئي الجملة،
المسد والمسد إليه

- العمل، فلا بد أن يكون المقدر أحد جزئي الجملة. وأقول: الظاهر أن الحرف يقوم مقام الفعل في إعادة معناه. وإن قلت: لا يكون بين سيبويه والمبرد مخالفة في ذلك؛ لأن سيبويه أيضا قائل بكون لفظة "يا" نائبة منابه كالمرء، فيكون عاملا عندهما جميعا، قلت: المبرد يجعله عاملا فيه حقيقة عند عدم الفعل، كما يكون العامل في الضمير الذي في تحت الظرف في قولنا: زيد في الدار هو الظرف - وهو "في الدار" - حقيقة عند عدم الفعل، وأما عند وجود الفعل يكون عامل الضمير المذكور هو الفعل، وأما سيبويه فلا يجعله عاملا إلا على سبيل التجوز، فحرف النداء عنده لمجرد البينة.

وفيه بحث بأن قول المبرد: "لسده مسد الفعل" يدل على أن إطلاق الانتصاب على حرف النداء ليس أصالة بل بالمجاز؛ لأن هذا الإطلاق لأجل أنه نائب منابه، فيكون الناصب حقيقة هو الفعل المقدر. فلا يكون بين مذهب سيبويه وبين مذهب المبرد مخالفة حيث؛ لأن سيبويه أيضا قائل بكون حرف النداء عاملا فيه مجازا. لا يقال: إن "في الدار" في "زيد في الدار" نائب مناب العامل، مع أنه عامل في الضمير حقيقة، فالتبعية لا تنافي العمل على سبيل الحقيقة؛ لأننا نقول: لا نسلم أن الظرف نائب مناب العامل، بل العامل فيه مقدر، فعند عدم العامل انتقل الضمير من الفعل إلى الظرف كما قالوا، وأحيب عنه بأنه جار أن يكون معنى قول المبرد أن الفعل قد صار معرولا عن العمل وأخذ عمله حرف النداء بطريق الإرث، فيكون ناصبا له حقيقة.

أسماء الأفعال: أي أسماء الأفعال التي هي ناصبة؛ لأنه حينئذ يكون الضمير مستترا فيه بخلاف ما إذا كانت رافعة. لا يقال: إن اسم الفعل بمعنى الماضي والأمر مع أن حرف النداء معنى "أدعو" صيغة المتكلم المضارع؛ لأننا نقول: جاز أن يكون اسم الفعل عنده بمعنى المضارع، أو نقول: حرف النداء معنى "أقبل" وفاعله ضمير المخاطب، فأحد جزئي الجملة هو المنادى عنده. جملة: أي نائب منابها وتفيد إفادتها.

(١) تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب أسماء الأفعال المتعدية المفعول به، مثل: رويد ريذا، وها ريذا، وعليك ريذا، ومنع بأن أسماء الأفعال لا تكون أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، وهي على حرف واحد، وإن قال الرضي فيه ما قال. (محرم)

(٢) بل المنادى منصوب على مذهبهما بعامل مذكور لفظا، وهو حرف النداء؛ لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد، واسم فعل عند أبي علي. (محرم)

فعند سيبويه جزء^(١) الجملة أي الفعل والفاعل^(٢) مقدران، وعند المبرد حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي الفعل، والفاعل مقدّر^(٣)، وعند أبي علي أحد جزئها اسم الفعل^(٤)، والآخر ضمير مستتر فيه^(٥).

ويبنى^(٦) أي المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها^(٧) بالنسبة
بحسب التحقق والاستعمال

ويبنى: أي يجب أن يبنى، لا أنه يجوز أن يبنى؛ لأن ظاهر الحار في المسائل الوجوب لا الجواز، فالعلم الموصوف بـ"اس" مستثنى عن الحكم كما سيأتي، كذا ذكره مولانا عص. قدم بيان إلخ: أي قدم بيان المادى المفرد المعرفة، وبيان المادى المحفوض، وبيان المنادى المفتوح بالألف على المادى المنصوب الذي يكون مصافاً ومشبهاً به وبكرة صرفة، وأنت حير بأما لا محتاج إلى بيان التقديم إلا أن للمسائل أن يقول: الأول تقدم بيان المادى المنصوب عليها؛ لأنه قسم من أقسام المفعول به، وهو منصوب، فحيث يحتاج إلى بيان التقديم قطعاً. لقلتها: لا يقال: إن المراد إما فنتها باعتبار الأنواع أو الأفراد، وإن كان الأول فالقلة مجموعة؛ لأن كل واحد من النساء والخفض والفتح يكون نوعاً واحداً، فالمجموع ثلاثة أنواع، وكذلك النصب ثلاثة أنواع: مصاف وشبه والنكرة الصرفة، وإن كان الثاني فهو غير معلوم، وعلمه مستبعد جداً؛ لأن نقول: المراد هو الأول لكن المراد =

(١) أي حرءاء، حذف النون للإضافة.

(٢) أعني 'أدعو' مع الضمير المستتر. (ع)

(٣) فيه أنه يلزم حذف الفاعل وحده مع أنهم ليسوا قائدين به. (جمال)

(٤) يعني أن 'يا' وأحواتها أسماء الأفعال وضعت لمعنى 'أدعو'. (علوي)

(٥) [كما في 'أف' بمعنى أتصحر] أي حرف النداء لكونه اسم فعل يقلل الاستتار كأسماء الأفعال، فيكون جزءاً الجملة كلاهما مذكورين إلا أن أحدهما يعني المسد ملفوظ، والآخر يعني المسد إليه مستتر فيه، فالمادى ليس أحد جزئها أيضاً، والمحذر من هذه المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه عند المصنف، ولذا جعل المادى مما انتصب بعمل واجب الحذف، وإليه ذهب العلامة الرمخشري أيضاً. (محرم)

(٦) أي يجب، لا أنه يجوز؛ لأنه ظاهر الحال في المسائل، لأن الحوار في السعة لا الضرورة، لأن الضرورة لا تدعو إلى النصب. وهو جزء الشرط على تقدير حوار تقدم أجزاء على الشرط، وإلا فالجزء محذوف. (محرم)

(٧) أي لقلة كل واحدة من الأمور الثلاثة؛ لأن كل واحدة منها واحد، وبيانها أيضاً واحد، بخلاف النصب؛ لأنه وإن كان واحداً إلا أن محله ثلاثة، فكل واحد من الثلاثة واحد بالذات والمحل، والنصب واحد بالذات متعدد باعتبار المحل، والواحد مقدم على المتعدد. (جمال)

إلى النصب، ولطلب^(١) الاختصار في بيان النصب بقوله: "وينصب ما سواهما" على ما يرفع به أي على الضمة^(٢) أو الألف أو الواو^(٣) التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء،

= من قوله: 'لقتها' هو قلة كل واحد من أنواعها بالنسبة إلى أنواع النصب، أو نقول: المستغاث نوع واحد سواء كان باللام أو الألف، وإليه يدل قوله: 'وينصب ما سواهما' ثم حمل القلة على القلة بحسب التحقق والاستعمال غير مناسب؛ لأن الشروع في الكثير بعد الفراغ من القليل يناسب الكثير والقليل بحسب الذكر لا بحسب التحقيق. ولطلب الاختصار إلخ: لا يقال: يمكن اختصار المنادى في المفرد المعرفة أيضا بأن يقال: المنادى المنصوب في كذا، والمنادى المستغاث باللام في كذا، والمنادى المستغاث بالألف في كذا، وما سواهما منادى مفرد معرفة؛ لأننا نقول: الاختصار المذكور في الكتاب مرجح؛ لأن الاختصار فيه في ثلاثة أشياء، وهي المنادى المضاف والمشبّه به والنكرة الصرفة بخلاف الاختصار فيما ذكر: فإن الاختصار فيه في شيء واحد، وهو المنادى المفرد المعرفة. أي على الضمة: فإن قلت: لم يبيّن على الضمة دون السكون أو على حركة أخرى؟ قلت: أما بآؤه على الحركة فلإشارة إلى أن بناءه عارضي لا أصلي، ولو بني على الفتح لالتبس بعمل "لا". ولو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف إلى باء المتكلم الذي حذف آؤه واكتفي بالكسر. كما في قوله تعالى: ﴿يَا عَادُ﴾ والأصل: يا عادي. لا يقال: الإعراب لا ينحصر فيها؛ فإن النون في "يضربان" أيضا إعراب؛ لأننا نقول: الكلام في إعراب الاسم.

في غير إلخ: إما قال ذلك لدفع ما يقال: إن المنادى المبني لا يكون مرفوعا حين كونه مادي، ويحتمل أن يكون إرادته لدفع ما يقال: يلزم من كلامه أن يجمع البناء والإعراب في اسم واحد، ويبرم أن يكون كل من انضمة والألف والواو رفعا في المنادى المفرد المعرفة، فيكون إطلاق المنادى عليه باعتبار ما يقول أي باعتبار ما يصير مادي بعد ذلك، ففيه مجاز. وارتكاب المجاز لأجل أن الضمير في "يرفع" راجع إلى المنادى، وأما إذا كان راجعا إلى الاسم ليدفع إجمار كما هو اختيار بعض الشارحين، فهو خلاف سوق الكلام؛ لأن السوق يقتضي أن يكون الضمير في "يرفع" إلى المنادى؛ لأن الكلام فيه.

- (١) إد بالقياس إلى ما علم يتعين مواضع النصب من غير حاجة إلى تحصيلها. (عبد الغفور)
- (٢) [لفظا أو تقديرا كما في المقصور والمقوص والمبني قبل النداء. (عبد الغفور)] أشار بذلك إلى دفع اعتراض ورد ههنا، وهو أن الضمير في "يرفع" عائد إلى المنادى، فيكون المعنى: ويبى على ما يرفع به من حركة أو حرف، وأنت تعلم أن المنادى لا يرفع بحال، وتقرير الجواب: أن المراد يرفع به المنادى في غير صورة النداء، ولا شك أنه يرفع به فيها، أو أن لا ضمير في "يرفع" يرجع إلى المنادى، بل هو مسند إلى الجار والمجرور، فيكون المعنى: يبني المنادى على الحركة أو الحرف الذي يرفع به، ويقع إعراب الرفع به. ودفع الاعتراض بإرجاع الضمير إلى مطلق الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام. (عل)
- (٣) كما مر في الإعراب التقديري واللفظي. (محرم)

أو الفعل^(١) مسند إلى الجار والمجرور، أعني "به" ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير^(٢) إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام إن كان أي المنادى مفردا أي لا يكون مضافا^(٣) ولا شبه مضاف، وهو كل اسم لا يتم معناه.....
أي المشابه للمضاف

أو الفعل مسند إلخ: وحيت لا يحتاج إلى قوله: 'في غير صورة النداء'، لا يقال: لا يكون لهذا القول معطوف عليه؛ لأننا نقول: هذا عطف بحسب المعنى بأن المراد من قوله: "يرفع به" الفعل وهو "يرفع" مسند إلى الضمير الذي هو راجع إلى المنادى، فكأنه قال: من الفعل مسند إلى المنادى، فحيت لا يكون قوله: "به" ظرف لغو متعلق بالفعل المذكور، أو الفعل مسند إلى قوله: "به"، أي يبي المنادى على ما يكون الرفع به، فلا يذكر محل الرفع حيت، فقوله: "به" حيت مفعول ما لم يسم فاعله. وإرجاع الضمير إلخ: أي إرجاع الضمير في "يرفع" إلى الاسم لا إلى المنادى؛ لدفع ما مر غير ملائم لسوق الكلام لما عرفت آنفا، قال الفاضل السم: يجوز إرجاع الضمير إلى الاسم الذي في المنادى؛ لأن المراد بالمنادى الاسم المطلوب إقباله، فيجوز إرجاعه إليه مع قطع النظر عن وصفه كإرجاع "هو" إلى العدل في ﴿عَدُّوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (مائدة ٨).

أقول: المراد من الاسم المذكور إما الاسم المطلوب إقباله وهو المنادى، أو الاسم الأعم، وعلى الأول يلزم كون المنادى المنى مرفوعا، أو يلزم اجتماع الإعراب والساء، وعلى الثاني يلزم ما ذكره من أن إرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم؛ لسوق الكلام كما لا يخفى، ولعل الفاضل المذكور أحد كلامه من كلام مولانا عص حيث قال: ولك أن تجعل الضمير إلى ذات المنادى، فيكون من قبيل ﴿عَدُّوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾. أقول: ذات المنادى هو اسم مع قطع النظر عن كونه منادى، فحيت يدفعه قوله: "وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام؛ فإن إرجاع "هو" إلى العدل لسوق الكلام مخالف لإرجاعه إلى ذات المنادى.

ولا شبه مضاف: قيل: إن المفرد لا يقع مقابلا لشبه المضاف في كلامهم، وأجيب بأن المفرد ههنا مقابل للمضاف فقط، لكنه أراد من المفرد هو المفرد الكامل، وهو بيان حاصل المعنى؛ فإنه إذا لم يكن مضافا، فيحتمل أن يكون له مناسبة به، فأراد فيه أيضا؛ لأنه يصير مفردا كاملا حيت.

وهو كل اسم إلخ: أي المشابه للمضاف كل اسم إلخ، قيل: إن 'رجلا' في قولنا: 'يا رجلا يصلح' أن يكون مشاهبا للمضاف مع أنه يتم معاه، ولا يحتاج إلى انضمام قولنا: "يصح" إليه كما يحتاج إلى الانضمام في قولنا: 'طالعا جبلا'، والحواف عنه بأن أمثابه للمضاف كل اسم عامل في اسم لا يتم معاه إلا بانضمام أمر آخر إليه، أو اسم نكرة موصوفة بالصفة، مثل: "يا رجلا يصلح"، أو اسم عزم عطف عليه اسم، آخر مثل: يا زيد أو عمرو.

(١) عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور. (عبد الغفور)

(٢) لأن الكلام مسوق لبيان المنادى، لكنه حال عن التكلف في رجوع الضمير إلى المنادى. (عبد الغفور)

(٣) يعني أن المفرد مقابل للمضاف. (ح)

إلا بانضمام أمر آخر إليه،^(١) معرفة قبل النداء^(٢) أو بعده، وإنما بني المفرد المعرفة؛
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى لـ "كاف" الخطاب الحرفية،
وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً،^(٣) انتهى هي الصمير

معرفة قبل النداء إلخ: ولقائل أن يقول: أن كونه معرفة بعد النداء غير جائز؛ لأنها شرط وهو مقدم على
المشروط، إلا أن يقال: هذا الشرط يكون شرطا للاسم الذي يجعل له مسمى أي لدات المسمى، إلا أن كون
دات لمسمى معرفة يكون بإطلاق العام أي قبل النداء أو بعده.
لفظاً ومعنى: أما لفظاً فكونهما جميعاً مفرد، وأما معنى فكونهما معا للتعريف ولكونهما معا للخطاب.
لكاف الخطاب الحرفية: وإنما يكون الكاف في "ذلك" كاف الخطاب؛ لأن الكاف عارض على أسماء الإشارة
لا جرم لها؛ فإن اسم الإشارة هو دا، وإدخال اللام لفرق بين "ذلك"، وكذلك الكاف عارض لصمير
المفصل مثل: إياك، وإنما اعتبر هذا الكاف حرفاً؛ لامتناع وقوع اسم الظاهر موقعها؛ فإن اسم الظاهر لا يقع
موقع الحرف، ولا موقع ما اعتبره حرفاً، وإذا عرفت هذا فلا يرد أن هذا الكاف إذا كان حرفاً فكيف يكون
معرفة؛ لأن المعرفة والكثرة قسمان من الاسم؟ ويمكن أن يقال: عدم كون الحرف معرفة يكون في غير الخطاب
الحرفي، فليتأمل.

وكونه مثلها إلخ: أي ولكون المسمى المفرد المعرفة مثل الكاف الاسمية إفراداً إلخ، وإنما راد هذا لنداء المسمى
المذكور، ولم يكتب بوقوع المسمى موقعه؛ لأن محرد الوقوع لا يكون سبباً لنائه، وإلا يلزم ساء جميع المسمى
لوقوع جميع المسمى موقع الكاف في "أدعوك" كما لا يخفى، قيل: وقوع المسمى موقعه إما أن يكون سبباً
للمشاهدة أولاً، وإن كان الأول فلم لم يقل أولاً؛ إن المسمى المفرد المعرفة مبني؛ لأنه مشابه للكاف في "ذلك"
و "إياك"؛ لأن مشابه المشابه للشيء مشابه لذلك الشيء؟ لا يقال: لا نسلم كون مشابه الماشبه للشيء مشابه لذلك
الشيء؛ جوار تغاير المشابهين؛ لأن يقول: لا تعابر ههنا؛ لأنه يشبه للكاف التي في "أدعوك" في الإفراد والتعريف، =

(١) إما معمول للأول، نحو: يا طالعا جبلا، وإما معطوف عليه عطف سق على أن يكون للمعطوف مع
المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛ لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة، فهو خمسة
عشر إلا أنه لم يركب لفظه، ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا؛
فإنه مصارع للمضاف، وهو ظاهر مذهب سيويه. (عل)

(٢) لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع؛ لأننا نقول: الممتنع اجتماع آلي التعريف. (عبد الغفور)

(٣) إنما اعتبر هي؛ ليقوي جهة الاتحاد ولا يلزم ساء المضاف، وما في حكمه والنكرة الغير المعينة. (عبد الغفور)

وذلك لأن "يا زيد" بمنزلة أدعوك، وهذه الكاف ككاف "ذلك" لفظاً ومعنى، وإنما
 أي يناد ذلك الأسببة أي لفظ ذلك
 قلنا ذلك؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف أو الفعل، ولا يبنى لمشابهة الاسم
 كالذي أي لمناسبة كاسم الأفعال
 المبني، مثل: يا زيد، ويا رجل، مثالان لما هو مبني على الضمة أولهما معرفة قبل النداء،
 وثانيهما معرفة بعد النداء،

= فيكون المنادى المذكور مشابهاً للكاف التي في "ذلك" و"إياك" في الأفراد والخطاب والتعريف، ولو سلم التعابير
 فنقول: المراد من المشابهة هو المناسبة، والمناسب للمناسبة للشيء مناسب للشيء وإن كان بواسطة، فقوهم:
 المبني ما تناسب مبني الأصل بمعنى المناسبة مطلقاً، سواء كان بواسطة أو بعير واسطة، وإن كان الثاني مذكوره
 مستدرك بلا فائدة، وأجيب باختيار كل من الشقين: أما باختيار الثاني؛ فلأنه لما وقع موقعه فوجد له بوقوعه موقعه
 مناسبة إلى الكاف الذي في "أدعوك"، ولكه أي الكاف الذي في "أدعوك" يشبهه للكاف الذي في "ذلك"
 و"إياك"، فحينئذ يكون لمنادى مناسبة بأمر هو مشابه لمبني الأصل، فواحد من المواضع التي هو سبب للمشابهة
 لمبني الأصل هو هذا، كما ذكر في مبحث المبنيات، وأما باختيار الأول؛ فلأنه حينئذ يحصل زيادة المشابهة، وذلك
 لأن مشابهته لكاف "أدعوك" أكثر من مشابهته لكاف "ذلك" و"إياك"؛ لأنه مشابه لكاف "أدعوك" في الأفراد
 والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه، ووقوعه موقعه متتف في مشابهته لكاف "ذلك" و"إياك".

ذلك: أي الكاف في "أدعوك" مشابه لفظاً ومعنى لكاف "ذلك" و"إياك". لأن الاسم إلخ: قيل: هذا الحصر باطل؛
 لأن الاسم مبني؛ لعدم كونه مركباً مع العير مع أنه غير مشابه للحرف والفعل، وأجيب بأن المراد بالاسم هو
 الاسم الذي ركب مع غيره، وأجيب أيضاً بأن الحصر إضافي، والمراد أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف
 والفعل لا لمشابهة الاسم المبني، وإليه أشار بقوله: ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني.

قبل النداء: قيل: حينئذ يلزم اجتماع التعريفين، والجواب: أن اجتماع التعريفين ليس بباطل، بل الباطل هو
 اجتماع آلي التعريف، قيل: اجتماع آلي التعريف حاصل في المنادى المضاف مثل: يا عبد الله؛ لأن الإضافة هي
 آلة التعريف، وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عبد بأن الإضافة ليست متعينة للتعريف؛ فإنها قد يكون للتخصيص،
 أقول: لقائل أن يقول: إن الإضافة متعينة للتعريف بخلاف الإضافة إلى التكرة، إلا أن يقال: يكفي لنا في ذلك
 مجرد كون الإضافة مطلقاً غير متعينة للتعريف، أقول: ويمكن الجواب بوجه آخر بأن الحال هو اجتماع آلي
 التعريف إذا كانتا في اللفظ، والإضافة ليست آلة لفظية، ويمكن أن يقال: إن الإضافة إلى المعرفة ليست متعينة
 للتعريف، بل يكون للتعريف عند القصد.

ويا زيدان^(١) مثال المبني على الألف، ويا زيدون^(٢) مثال المبني على الواو، ويخفض أي
ينجر المنادى بلام الاستغاثة أي بلام تدخله وقت الاستغاثة، وهي لام التخصيص^(٣)
أي اللام الحارة
أدخلت على المستغاث؛ دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، مثل: يا لزيد،

ويا زيدان إلخ: إن قيل: العلم إذا ثبى أو جمع لزم أن يعرف باللام بدلا عن تعريبه الرائل بالتكثير. أي نكر له
أولا، ثم أدخل الألف واللام عليه، ثم يثنى ويجمع، فكيف يصح هذان المثالان، فالصواب: يا رحلان، والجواب:
أنه مخصوص بما سوى المادى، وأحيب أيضا بأن لفظ "يا" قائمة مقام اللام. أي ينجر المنادى. وإنما يفسر المتعدي
باللزم؛ لأن خفض في الحقيقة صفة احافص، فلا يكون حالا من أحوال المادى. بخلاف الاحرار؛ فإنه حال من
أحوال المادى، والأحس أن يبحث عن أحواله، فهو من قبيل ذكر المروم وإرادة اللزم.
أي بلام تدخله إلخ: أي تدخل اللام في المادى في وقت الاستغاثة، وإنما يفسر به؛ إشارة إلى أنه ليس المراد من
قوله: 'بلام الاستغاثة' أن مدلولها ومعناها استغاثة؛ لأن مدلولها الاختصاص، وإنما اللام الحارة، بل المراد به هو ما
ذكره، فأشار به إلى أن إضافة اللام إلى الاستغاثة بأدى ملاسة. وهي لام التخصيص: فإنها تختص زيدا مثلا
من بين أمثاله بالدعاء. على المستغاث: أي المستغاث منه.

من بين أمثاله: فإذا كان جماعة من الناس وكان زيد منهم فأنت تعيث من بينهم زيدا مثلا، أي أنت تخصص من
بينهم له فتقول: 'يا لزيد للصعيف' مع ذكر المستغاث له أيضا، فريد مستغاث والمستغاث له محدود، أي يا لزيد
لصعيف، ومعناه بالفارسية: يا لزيد مخصوص گردانيدویم ترا بخواندن، وبماض شدن از جهت اینکه بفریادى تو این شخص ضعیف را. قيل:
لام الاختصاص تدل على اختصاص شيء بمدحوله لا على اختصاص مدحوله بشيء، وأحيب بأن الباء في قوله:
"بالدعاء" دخلت على المقصود؛ فإن المعنى إن الدعاء مخصوص به، فحيث يكون اختصاص شيء بمدحوله.

(١) وإن قيل: العلم إذا ثبى لزمه الألف واللام؛ جبرا ما فاتته من التعيين، قلت: "يا" أيضا جابر له، فكأن المراد منه
الألف واللام ما يفيد فائدته. (ح)

(٢) مثال لما هو معرفة بعد النداء؛ لأن الأعلام لا تنى ولا تجتمع إلا بعد التكثير.

(٣) إشارة إلى دفع ما يورد وهو أنه ما وجه اختيار للام من بين الحروف للاستغاثة؟ ووجه الدفع ظاهر، وهو
أن اللام في الأصل للاختصاص، والمستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء وطلب الإقبال، فلاجل المناسبة
احتير ذلك. (عل)

(٤) معدية لـ "أدعو" المقدر؛ لضعفه بالإضمار. (عبد المصور)

وإنما فتحت؛ لئلا يلتبس بالمستغاث له^(١) إذا حذف المستغاث، نحو: يا للمظلوم أي
يا لقوم؛ فإنه لو لم تفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو
مستغاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي
تفتح لام الجر معها نحو: لك، بخلاف المستغاث له؛ لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن
عطف على المستغاث بغير "يا" نحو: يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف؛

لئلا يلتبس بالمستغاث له إلخ: قيل: لم لا يجوز أن يكون دفع الالتباس بالقرائن الخارجية، وأيضاً حذف
المستغاث لا يكون إلا بقرينة، والقرينة يدفع الالتباس، فلا حاجة حينئذ إلى فتح اللام في المستغاث وكسرها في
المستغاث له؟ ويمكن أن يقال في دفعه بأن ما يدفع به الالتباس فهو إذا كان في نفس الاسم، وهو المستغاث له
أولى مما كان من الخارج. يا للمظلوم: يفتح اللام في المستغاث وكسرها في المستغاث له، ومعناه: أدعوكم لهذا
المظلوم الضعيف؛ لتنظروا إليه وتعيونوا إياه.

لو لم تفتح لام المستغاث إلخ: وعدم العلم فلكون اللام فيهما محروراً، واعلم أن المستغاث هو الذي يطلب
الاستغاثة، والمستغاث هو الذي يطلب منه الاستغاثة، والمستغاث له هو الذي يطلب الاستغاثة لأجله، إذا عرفت
هذا فاعتصر بأن المظلوم صريح في المثال المذكور بكونه مستغاثاً له؛ لأنه مظلوم، ولا يطلب الاستغاثة منه،
فالأولى إيراد ريد مثلاً موضع المظلوم، أقول: غاية الأمر أن يراد به موضع المظلوم أظهر في التمثيل، وذلك لأنه
جار أن يكون المظلوم اسماً من أسماء من هو مستغاث على أن المظلوم مع كونه مظلوماً جار أن يقع مستغاثاً،
ولا يأتي عنه شيء، كما لا يخفى على المتأمل.

ولم يعكس الأمر: لدفع الالتباس؛ لأن المنادى المستغاث واقع موقع كاف إلخ، وخاصه: أن اللام إذا دخلت
على المظهر فهي محرورة، وإذا دخلت على المضمير فهي مفتوحة، فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك
مفتحة اللام فيه، ويمكن إقامة هذا الوجه بفتح لام المستغاث، لكنه احتار وجهاً آخر غيره مع حصول هذا
الوجه في نظم الكلام، وترتبه ليبحث به أيضاً. فإن عطف إلخ: وهو تفريع لعدم الفرق بين المستغاث
والمستغاث له على تقدير كسر اللام المستغاث من "لو لم يفتح إلخ".

(١) اللام في 'المستغاث له' متعلقة بما يتعلق به لام المستغاث. (عبد العصور)

لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت^(١) مع "يا" فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو: يا لزيد، ويا لعمرو، وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاث^{للتناس}؛ لأن علة بنائه كانت مشابهته للحرف، واللام الجارة من خواص الاسم، فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف،.....
لو حوذا المعروض

لأن الفرق إلخ: أي فرق المعطوف في المثال المذكور بينه إلخ يعني فرقه بأنه مستغاث لا مستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فالمعطوف أيضا مستغاث. حاصل بعطفه إلخ: أي عطف ذلك الشيء عليه؛ فإنه حينئذ يكون معطوفا على مدحول "يا" فيكون المعطوف أيضا مستغاثا؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإذا عطف مع "يا" فحينئذ يكون المجموع معطوفا على المستغاث، فيقع فيه الالتباس على تقدير كسر اللام فيهما على ما مر في قوله: "يا للمظلوم" إلا أن المستغاث حينئذ يصير متعددا، فلا بد حينئذ من فتح اللام؛ ليتبين أنه مستغاث حينئذ، أيضا. أقول: فحينئذ لا بد أن يقال في "يا لزيد ويا لعمرو". "يا يا لعمرو" بتكرار حرف النداء؛ لأنه لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه وعلى المعطوف، إلا أن يقال: إنا نلتزمه، ولا استحالة في هذا الالتزام، غاية ما في الباب أنه يلزم تعدد طلب الداء في المستغاث، وهو داخل في الداء؛ فإنه يصح أن يقال: "يا يا الله للمسلمين" بتكرار "يا"، أو يقال: لا بد من إيراد "يا" على المعطوف عليه على المعطوف إذا لم يكن على المعطوف عليه بعينه على المعطوف.

فبدخولها ضعفت مشابهته: قيل: لام الجارة لو كانت علة ضعف المشابهة، فيرم أن يصير غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام؛ لأن غير المنصرف إنما يكون غير منصرف لمشابهته بالفعل، وأيضا يلزم كون انصرافه أولى؛ لأن غير المنصرف والمنصرف جميعا من نوع واحد بخلاف المعرب والمثنى؛ فإنهما نوعان مختلفان؛ فإن انتقال الشيء من نوعه إلى نوع نفسه أسهل من انتقاله من نوعه إلى نوع آخر، فجعل غير المنصرف منصرفا بدخول تلك اللام أسهل من جعل المبني معربا، وأجيب بأن علة بنائه - وهي حرف الداء - في غاية الضعف، وحرف الداء واللام إذا اجتمعا كانت العلة للام لقرنها. لا يقال: إن علة بنائه هي المشابهة ناخرف لا حرف النداء؛ لأننا نقول: حرف النداء سبب المشابهة؛ لأن "يا زيد" بمنزلة "أدعوك" كما مر تفصيله، فأقيم السبب مقام المسبب.

(١) لأنه حينئذ منادى حقيقة، والمجموع المنادى مع حرف الداء معطوف على المجموع السابق. (علوي)

فَأَعْرَبَ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ، قِيلَ: قَدْ يُخَفِّضُ الْمُنَادَى بِلَا مِيِ التَّعَجُّبِ وَالتَّهْدِيدِ^(١) أَيْضًا، فَلَامَ التَّعَجُّبِ نَحْوُ: يَا لِلْمَاءِ وَيَا لِلدَّوَاهِي، وَلَامَ التَّهْدِيدِ نَحْوُ: يَا لَزَيْدٍ لَا قَتْلَنَكَ، فَلَمْ أَهْمَلْ^(٢) الْمُصَنِّفُ ذِكْرَهُمَا، وَكَيْفَ^(٣) يَصْدُقُ قَوْلُهُ فِيمَا بَعْدَ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا"^(٤) كَلِيًّا؟ وَأَجِيبُ بِأَنَّ كَلَامًا مِنْ هَاتَيْنِ اللَّامَيْنِ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ،
عن الاعتراضين

عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ: أَيُّ عَلَى الْحُرُوفِ أَوْ الْحَرَكَةِ الَّتِي هُوَ الْأَصْلُ فِي الْمُنَادَى الْمُسْتَعَاثِ بِاللَّامِ، هَذَا إِذَا أُرِيدَ يَقُولُهُ: 'إِنَّمَا أَعْرَبَ الْمُنَادَى إِيَّاهُ' أَنَّهُ إِذَا أُعْطِيَ لِلْمُنَادَى إِعْرَابًا، وَأَمَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ أَنَّهُ إِذَا جُعِلَ الْمُنَادَى مَعْرَبًا فَيَكُونُ مَعَهُ حَيْثُ: بَاءٌ عَلَى الْمَعْرِيبَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي الْمُنَادَى؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَعْرَبٌ مَنْصُوبٌ وَالسَّاءُ عَارِضٌ عَلَيْهِ. وَيَا لِلدَّوَاهِي: وَمَعْنَى الدَّوَاهِي: حَارِثٌ وَنَحْتٌ، فَيَكُونُ التَّعَجُّبُ فِي نَفْسِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ التَّعَجُّبُ فِي حَادِثَةٍ تَقَعُ فِي أَثْنَائِهَا. وَكَيْفَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ إِيَّاهُ: مَشَأُ الْإِعْتِرَاضِ بِاعْتِرَاضِ ضَمِيرِ التَّثْنِيَةِ فِي قَوْلِهِ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا"؛ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَحْرُورٌ أَيْضًا فِيمَا فِيهِ لِأَنَّ التَّعَجُّبَ وَالتَّهْدِيدَ مَعَ أَنَّ الْمُنَادَى الَّذِي بَعْدَهُمَا أَيْضًا يَكُونُ مَا سِوَاهُمَا، قِيلَ: يَصَحُّ قَوْلُهُ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا" كَلِيًّا بِأَنَّ قَوْلَهُ: مِثْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا طَالِعَا جِبَلًا، وَيَا رَجُلَا لَغَيْرِ مَعِينٍ مِنْ تَتَمَّةِ الْقَاعِدَةِ بِأَنَّ يَكُونُ الْأَمْثَلَةُ الْمَذْكُورَةُ قَبُولًا لِقَوْلِهِ: 'وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا'، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: "مِثْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ إِيَّاهُ" مُتَعَلِّقٌ بِـ"مَا سِوَاهُمَا" أَيُّ وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا الَّذِي هُوَ مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِيَّاهُ، وَلَكِنْ جُعِلَ الْمَثَلَانِ مِنْ تَتَمَّةِ الْقَاعِدَةِ بَعِيدَ. وَأَجِيبُ بِأَنَّ كَلَامًا إِيَّاهُ: أَيُّ أَجِيبُ عَنِ الْإِعْتِرَاضَيْنِ أَحَدُهُمَا قَوْلَهُ: فَلَمْ أَهْمَلِ الْمُصَنِّفُ ذِكْرَهُ؟ وَالْآخَرُ قَوْلَهُ: فَكَيْفَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ: فِيمَا بَعْدَ إِيَّاهُ؟ فَإِذَا كَانَ كُلُّ مِثْلٍ هَاتَيْنِ اللَّامَيْنِ لَامُ الْاسْتِغَاثَةِ فَيَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضَانِ قَطْعًا، لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُ اللَّامَيْنِ لَامُ التَّعَجُّبِ وَالْآخَرَى لَامُ التَّهْدِيدِ، فَكَيْفَ يَكُونَانِ لِلْإِسْتِغَاثَةِ أَيُّ إِدْخَالَهُمَا فِي الْإِسْتِغَاثَةِ مِمَّا ذَا؟ فَلَنْدَفِعَ ذَلِكَ قَالًا: كَانَ الْمُهْدَدُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِيَّاهُ.

(١) أَيُّ بِلَامٍ يَدْخُلُ عَلَى الْمُنَادَى وَقَدْ تَعَجَّبَ بِهِ، أَوْ وَقْتُ تَهْدِيدٍ، فَالْإِضَافَةُ حَيْثُذُ لِلْمَلَابَسَةِ.

(٢) إِعْتِرَاضُ أَنَّ الْمُنَاسِبَ ذِكْرَهُمَا أَيْضًا عِنْدَ إِزَادَةِ ذِكْرِ أَنْوَاعِ الْمُنَادَى. (عَت)

(٣) إِعْتِرَاضُ آخَرٍ؛ فَإِنَّ عِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِ هَذَا الْمُنَادَى فِي هَذَا الْمَقَامِ يُلْزَمُ عَدَمُ صِدْقِ قَوْلِهِ فِيمَا بَعْدَ: "وَيَنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا كَلِيًّا" مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ قَاعِدَةُ كَلِيَّة. (عَت)

(٤) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَى الْأَعْمِ الْأَعْيَبِ، أَوْ يَجْعَلُ قَوْلَهُ: مِثْلُ يَا عَبْدَ اللَّهِ مِنْ تَتَمَّةِ الْقَاعِدَةِ، وَفِيهِ تَكْنِيفٌ. (عَت)

(٥) أَيُّ مَا سِوَى الْمَفْرُودِ الْمَعْرُوفِ وَالْمُسْتَعَاثِ.

كأن المهْدَد - اسم فاعل - يستغيث بالمهْدَد - اسم مفعول - ليحضر،^(١) فينتقم منه ويستريح من ألم خصومته، وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه؛ ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه،
أي يبعث به

كأن المهْدَد إلخ: فيكون المستعاث والمستعاث به في المادى الذي يلامى التعجب والتهديد شيئاً واحداً؛ فإن من يقول: لأقتلك، فكأنه لم يقدر على حفظ نفسه بأن يكون في قلبه חדشة، فأراد أن يدفع تلك الحدشة به أي بطلب الاستعانة فيقول للمهدد (اسم مفعول): يا لزيد لأقتلك، فكأنه يقول على المهْدَد (اسم مفعول): أنت هيات نفسك لقتل يقع مني عليك حتى تحصن من هذه العقوبة التي عرصت علي من عدم قتلك، ويمكن يرب معنى 'يا لزيد لأقتلك' عبارة أخرى بأبي استغيث بك يا زيد من ألم خصومتك، ويسعى أن تكون قاصراً عن خصومي؛ لئلا أقتلك، فالصمير في 'ليحضر' و'مه' و'خصومته' راجع إلى المهْدَد (اسم مفعول)، والصمير في 'ينتقم' و'يستريح' إلى المهْدَد (اسم فاعل) فاستغيت يستغيث من المهْدَد (اسم مفعول) بهذا الوجه.

وكذلك في التعجب؛ فإن من تعجب الماء بقونه مثلاً يقول: يا لماء، فكأنه وقع بسبب تعجب في قلبه حدشة، فأراد أنه يدفع تلك الحدشة بطلب الاستعانة. وقوله: 'ليحضر' أي انتعج منه. وقوله: 'يقضي' من القضاء وهو الأداء أي يقضي المتعجب منه العجب الذي عرص به بسبب كثرة ماء في قوله: يا لماء، فكأنه يقول: يا لماء بعد التعجب مني، لأنه مبادئ حكماً، وبعبارة أخرى فيقول: يا لماء أستغيث بك لأقتضي منك انتعج وأخلص من العجب.

أورد مولانا عص ههنا بحثين، الأول: أنه يمتنع أن يحصر المهْدَد (اسم مفعول) لإعانة المهْدَد (اسم فاعل)؛ لأن الإعانة هي تحصيل المهْدَد (اسم فاعل) المقصود من المهْدَد (اسم مفعول) فإن مقصوده إما القتل أو الصرب، فيمتنع أن يحصر المهْدَد (اسم مفعول) ليصير مقتولاً للمهدد (اسم فاعل) أو مصروباً له. والثاني: أن المتعجب منه حاصر قطعاً وكيف يطلب منه حضور؛ فإن المتعجب لا يبادي إلا الحاصر؛ لأن سداء بعد وقوع التعجب به بسبب الماء، وكيف يصح حينئذ قوله: ليحضر؟ أقول: الاعتراضان مرفوعان، أما لأول فلأن مقصود المهْدَد (اسم فاعل) ليس قتل المهْدَد (اسم مفعول) وصربه، بل مقصوده دفع الحدشة التي عرصت على نفسه منه، فيدفع تلك الحدشة لطلب الاستعانة، فليس مراده القتل أو الصرب حقيقة كما عرفت تفصيله آنفاً.

(١) أي يمكن حاضراً مستيقظاً علماً بأن المتكلم في صدد الانتقام منه؛ إذ الانتقام ممن هو عاقل ليس من شأن الأبطال المقهورين. (ح)

وأجيب عن لام التعجب^(١) بوجه آخر ذكره المصنف في "الإيضاح"، وهو أن المنادى في قولهم: "يا للماء ويا للدواهي" ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد يا قوم أو يا هؤلاء اعجبوا^(٢) للماء وللدواهي، ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر، وأما على تقدير فتحها فمشكل؛^(٣) لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق،

= وأما الثاني فلأن المراد من الحضور ليس الحضور من الغيبة، بل المراد هو بقاء الحضور بأن لم يتعدم بالتغير كما أن المراد من قولهم: "ضم أو فتح أو كسر" هو بقاء الضم والفتح والكسر، ويمكن الجواب عن التهديد بأن لا نسلم أن مقصود المهدد (اسم فاعل) إما القتل أو الضرب بل تهديدهما. وإنما المراد إلخ: معناه: أدعوكم يا قوم لأجل الماء؛ ليظروا فيه وتعجبوا منه، أي يا قوم اعجبوا للماء، ويا هؤلاء اعجبوا للدواهي، فالمستغاث هو 'القوم وهؤلاء'، و'للماء وللدواهي' مستغاث له، فقوله: "اعجبوا" بكسر الهمزة وفتح الحيم.

على تقدير إلخ: لأنه حينئذ يذهب الذهن إلى أن المنادى ههنا محذوف، فما هو لامة مكسور يكون مستغاثا له. وأما على تقدير إلخ: أي أما أن القول بحذف المنادى على تقدير فتح اللام فمشكل؛ لأن المادى حينئذ محذوف، فكيف يجعل لامة مفتوحا، وليس فيه ما يقتضي فتحها، كما هو - أي ما يقتضي فتحها - كان ظاهرا مما سبق، وهو التماس المستغاث بالمستغاث له، أو وقوع مدحول اللام موقع الكاف، أي ليس بين المستغاث والمستغاث له التماس بسبب كسر اللام في المستغاث له - أي في "يا للماء ويا للدواهي" - حتى يفتح اللام؛ لدفع الالتباس بينهما، كما كان الالتباس بينهما على تقدير كسر اللام في المستغاث، وكذلك لم يقع مدحول اللام - وهو المستغاث له - موقع الكاف حتى يفتحها فيه، فالقول بفتح اللام فيه مشكل، وإن قلت: قد وضع له موضع المنادى فاللام في المنادى مفتوحة، قلت: لا نسلم كونه في موضعه.

(١) وعن لام التهديد بأنه قليل. (عبد العفور)

(٢) درعجب اندازيد نفس خودبار.

(٣) هو من الإشكال معني الاشتباه، وإنما سمي المشكل مشكلا؛ لاشتباهه بالباطل أو بالجهول، وفتح اللام فيه لكونه منادى صورة، فلا اشتباه. (عت)

ويفتح أي يبنى المنادى على الفتح لإلحاق ألفها أي ألف الاستغاثة بآخره؛ لاقتضاء الألف فتح ما قبلها،^(١) ولا لام فيه حينئذ؛^(٢) لأن اللام تقتضي الجرَّ والألفُ الفتحَ فيين أثريهما تنافٍ، فلا يحسن الجمع بينهما،.....

لاقتضاء الألف إلح: سواء كانت للاستغاثة أو لا، قيل: هذا الدليل لا يثبت المدعى؛ لجوار أن لا يقتضي الألف فتح ما قبلها إذا كان الاسم الذي ألحق آخره ألف معرباً، مثل: جاعلي العصا، وأجيب بأن هذا الدليل ليس دليلاً على بقاء المادى، بل هو دليل على بقاءه على الفتح، ومما ذكرنا طهر أن اللام في قوله: "إلحاق ألفها" إن كانت للعبة يكون علة لفتحها دون الباء على الفتح، وإن كانت للوقت فيحوز أن يكون البناء على الفتح في وقت إلحاق ألفها، كما يخفى.

فلا يحسن الجمع بينهما. أي بين اللام والألف، لأنه إذا كان بين الأثرين تنافٍ فكذلك بين المؤثرين؛ لأن التنافي بين الأثرين يستلزم التنافي بين المؤثرين، وإن قلت: إذا كان التنافي بين المؤثرين لازماً، فكيف يصح قوله: فلا يحسن، بل يجب أن يقال: لا يصح؟ قلت: إنما يكون ذلك أي كونه انشائي بين المؤثرين لارم في الأمور الحقيقية دون الاعتراضية، واعتراض على قوله: "لأن اللام تقتضي الجر" بأن المراد إما أن اللام تقتضي الجر المعطى هو ممتنع، أو المراد أن اللام تقتضي الجر أعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا أو غيره فمسلّم، لكن قوله: "فيين أثريهما تنافٍ" ممتنع كما في الاسم المعرب بالحركة المضاف إلى ياء المتكلم؛ فإن إنباء تقتضي كسرة ما قبلها وأعرب بالإعراب التقديري.

أقول: يمكن تحقيق كلام الشارح على وجه لم يرد هذا المع ولا ما ذكر بقولنا: وإن قلت إلح بأن المراد من قوله: "ويين أثريهما تنافٍ" أن يسيما تنافٍ في الحمة، وهو ظاهر، فهذا القدر كاف لعدم حسن الجمع بين المؤثرين، وهذا التحقيق سقط مناقشة، وهي أنه لا يكون التنافي بين الأثرين مثل: 'يا لأحمد' بفتح اللام؛ فإن جر غير المنصرف بالفتح بأن يقال: مررت بأحمد؛ لتحقيق الفتح والجر فيه؛ لأن الجر فيه تابع للنصب. وأجيب بأن الممتنع هو اجتماع الحركة الإعرابي والبنائي معاً، فسقطت مناقشة؛ لأن في 'أحمد' في المثال المذكور كلتا الحركتين بائيتين، وقيل: لو اجتمع اللام مع الألف يترتب اجتماع العوض والمعوّض عنه؛ لأن لام الاستغاثة عوض ألفها.

(١) الباء من جهة المشابهة والفتح من جهة الألف، فلا يتجه أن "علامي" معرب تقديرًا مع أن الباء تقتضي الكسرة. (عت)

(٢) أي حين يبنى المنادى على الفتح. (ج)

مثل: يا زيداه بإلحاق الهاء به؛ للوقف، وينصب ما سواهما أي ينصب بالفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام أو الألف لفظاً أو ^{نصب نطقاً} تقديرًا إن كان معرباً^(١) قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب - وهي الفعولية - كالمقصود متحققة فيه وما غيره مغيرٌ عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة إما ما لا يكون مفرداً ^{مضادى} ماضية ^{مضادى} ماضية، وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة، وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة،

بالحاق الهاء إلخ: قبل: إلحاق الهاء للوقف في كلمة كان آخرها حرفا متحركا وهما آخرها ألف وهو ساكن، فيصح الوقف على الألف بدون الهاء؛ لأن الوقف إما يكون على حرف ساكن، أقول: أولا لا نسلم كون الوقف على حرف ساكن عند المصنف حيث قال في قوله: والمصنف إلى ياء المتكلم يجوز فيه" إلى قوله: "وبالهاء وقفا"، وثانيا نأقول: معناه بإلحاق الهاء للوقف على الألف - لكن إلحاق الهاء لإظهار الألف - لا على الهاء، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يحذف عنه بأنه ليس المراد منه أن إلحاقها للوقف فقط، بل معناه أنه يكون للوقف، فحار أن يكون إلحاقا لأمر آخر أيضا.

إن كان معرباً إلخ: إما راد هذا لدفع الاعتراض، تقريره: أن المراد إما أن المادى منصوب فيما سواه لفظاً أو تقديرًا فقط أو الأعم من أن يكون لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، وإن كان الأور فيشكل على المادى اسني على الفتح كما في 'يا يوم لا يفتح مال ولا بول': فإن اليوم مادى ليس مفرداً معرفة ولا مستعائاً، بل مضاف مع أنه ليس منصوب، بل هو مبني على الفتح، وكذلك "يا خمسة عشر"، وإن كان الثاني فيلزم دخول جميع المنادى تحت النصب؛ لأن اجميع منصوب محلاً؛ لأن المادى مطلقاً سواء كان مفرداً معرفة أو لا، قسمه من المفعول به، وهو منصوب، وتقدير احوال باختيار النسق الأول بأن اليوم مثلاً في المثال المذكور مبني قبل دخول حرف النداء أيضاً، غاية ما في الباب أنه لا يعم حال المادى المذكور حينئذ.

وما غيره مغير إلخ: أي ليس ههنا شيء هو كان معبراً للمنادى عن حاله، و"ما" نافية وقوله: 'معبر' فاعل لقوله. "غير" والضمير المصوب إلى المادى. بخلاف المادى المفرد المعرفة والمادى المستعاث؛ لأن فيهما شيء يعبرهما عن حالهما، أما في المستعاث هو اللام والألف، وأما في المادى المفرد المعرفة هو الساء؛ فإن الساء معبر له كاللام.

(١) إنما قيد بكونه معرباً قبل دخول حرف النداء؛ ليعتبر عن نحو خمسة عشر؛ فإنه مني مع تحقق الإضافة، كما كان منياً قبل دخول حرف النداء، وأما النصب محلاً فمشارك في المضاف وغيره، فلا وجه لتخصيصه. (عل)

فالقسم الأول، وهو ما لا يكون مفردا؛ لكونه مضافا، مثل: يا عبد الله. والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفردا؛ لكونه شبه مضاف، مثل: يا طالعا جبلا^(١) والقسم الثالث: وهو ما يكون مفردا، ولكن لا يكون معرفة، مثل: يا رجلا مقولا^(٢) لغير معين أي لرجل غير معين،.....

مثل يا طالعا جبلا: قيل: قوله: "جبلا" مفعول لقوله: طالعا، واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد بالابتداء أو الاستفهام أو النفي أو غير ذلك من الأمور التي ذكروا، وهو لم يعتمد بشيء منها، أحيت بأنه اعتمد بموصوف مقدر، ورد هذا الجواب بأن موصوفه إما معرفة بأن يقال: يا رجل طالعا جبلا بأن يكون موصوفية الرجل باعتبار نصبه المحلي؛ لأنه من أقسام المفعول به، أو نكرة بأن يقال: يا رجلا طالعا جبلا، وإن كان الأول فيكون الموصوف حينئذ مفردا معرفة، فيكون حينئذ منادى مفردا معرفة لا المنادى المشابه بالمضاف، وأما كون الموصوف مفردا معرفة فلأن الصفة معرفة بحسب المعنى؛ لأنه قصد تعريفها، لكن المناسب أن يكون بحسب اللفظ أيضا معرفة بأن يقال: يا الطالع جبلا بالالف واللام.

وقيل: الوجه لكون الموصوف معرفة أن "طالعا" معرفة بدليل تعريف صفتة في نحو: يا طالعا جبلا الظريف، ومآلهما واحد كما يظهر لك من الحاشية التي أوردتها الشرح في قوله: "يا حسنا وجهه ظريفا" فسيأتي، لا يقال: إذا كان طالعا معرفة بدليل تعريف الصفة، فكيف يصح كون موصوفه نكرة؟ ألا نقول: الصفة لما وقعت موقع الموصوف لم يتمتع بقصد تعريف الموصوف. وإن كان الثاني فيدخل تحت المادى الذي هو نكرة غير معينة، ويمكن الجواب بالفرق بين كون الموصوف مذكور وبين كونه مقدرا بأن الموصوف إذا كان مقدرا فيقال له: مشابه المضاف، وإن كان مذكورا فيجعل له قسما من المادى المفرد المعرفة، قالوا: هذا الموضع من مزلة الحويين.

(١) فإن قيل: اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فكيف عمل "طالعا" مع أنه لم يعتمد؟ قيل: الموصوف ههنا مقدر، فعلى هذا يكون من باب يا رجل صالحا، وهو مشكل؛ لأن نحو "طالعا جبلا" معرفة بدليل تعرف صفتة يقال: يا طالعا جبلا الظريف، بخلاف يا رجلا صالحا؛ فإنه نكرة بدليل عدم تعرف صفتة، فلا يقال: "يا رجلا الصالح" قيل: إنه معتمد على موصوف معرف ومقدر والتقدير: 'يا أيها الطالع'، فحذف الموصوف للاختصار، ثم حذف اللام، فلا يحتج على التا التعريف، ثم ينصب طالعا؛ لكونه مصارعا للمضاف. (علوي)

(٢) إشارة إلى أن الحار متعلق بقوله: "مقولا" الواقع حالا عن قوله: 'رجلا'؛ لأنه مفعول به. (جمال)

وهذا توقيت^(١) لنصب "رجلا"^(٢) لا تقييد له؛ لأنه منصوبا لا يحتمل المعين. والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة، مثل: يا حسنا وجهه ظريفا، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصوّر انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده، مع أن المثال الثاني يحتمله،
هو طالما جلا

وهذا توقيت إلخ: أي قوله: "لغير معين" توقيت وتعيين لنصبه، ولا يكون تقييدا وقيدا له؛ ليكون مخصصه أو قيда احترازيا، وباجملة أنه قيد واقعي لنصب "رجلا" (منصوب) في هذا الوقت أي في وقت أن يراد به غير معين، وليس تقييدا له؛ لأنه يكون معناه حينئذ أن "رجلا" منصوب على تقدير دلالة أحوال كونه دالا على غير معين فيلزم منه صحة دلالة على تقدير النصب على المعين أيضا مع أنه على تقدير النصب لا يحتمل المعين، فإنه إذا أريد المعين منه يقال: يا رجل بالضم لا بالنصب.

يا حسنا وجهه ظريفا: وهو صفة مشبهة باسم الفاعل، فيكون المراد منها معنى الفاعلية فحينئذ يقع قوله: ظريفا صفة له، فهذا القسم مما هو مشابه للمضاف، فلا يكون مفردا، قال - قدس سره - في الحاشية: وإنما قيدها بقولنا: ظريفا؛ ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين؛ فإنه لو قصد به معين يقال: يا حسنا وجهه الظريف. اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتا بجملة أو ظرف؛ فإنه لا يوصف بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة، فلا يقال: يا حليفا لا تعجل القدوس، بل يقال: قدوسا، وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وإن كان ذلك قبل النداء.

إذ حيث إلخ: و"إذا" للتعليل و"حيث" للطرف، أي لما اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل إلخ، والمراد من القيدين هو المفرد المعرفة؛ لأنه قال: وهو ما لا يكون مفردا مثل: يا عبد الله، فانتفى هذا القيد فيه، وأيضا قال: وهو ما يكون مفردا، ولكن لا يكون معرفة مثل: "يا رجلا" لغير معين، فانتفى هذا القيد فيه أيضا، فحينئذ يوجد مثال على انتفائهما معا بالسهولة.

(١) أي تقييد لنصب "رجلا"، لا تقييد لـ "رجلا". (ج)

(٢) يعني أن نصب "رجلا" موقت بمدة مقولته لغير معين، بمعنى أن مدته هذه المدة لا غيرها، حتى إذا انتهت هذه المدة بأن يكون مقولا لمعين لا يكون منصوبا، لا تقييدا لنصب "رجلا"؛ إذ ليس لنصبه حالتان كونه لمعين وغير معين حتى يقيد بأحدهما؛ ليحترز عن الآخر، ولا يخفى أن معنى التوقيت غير ظاهر من الكلام، إلا أن يقيد بقربة فساد المعنى. (حق)

فيمكن أن يراد بقوله: "يا طالعا جبلا" هذه العبارة أعم من أن يراد بها معين أو غير معين. فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة^(١) كلها مثال لما سوى المستغاث أيضا، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

لما سوى مستغاث

وتوابع المنادى^(٢) المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة أو حكما، إنما قيد المنادى بكونه مبنيا؛ لأن توابع المنادى المعرب تابعة للفظه^(٣) فقط، وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به؛
المحصر والمصوب

هذه العبارة: أي نفس 'طالعا جبلا' أعم من أن يراد بها معين أو غير معين، لكن إدريد بها المعين يكون مثالا لنفسه الثاني، وإذا أريد بها غير المعين يكون مثالا لنفسه الرابع.

لما سوى المستغاث: كما يكون مثالا لما سوى المسمى المفرد المعرفة. وتوابع المنادى: وما كان توابع المسمى أحكما خاصة لم يكن في توابع شيء آخر، كالمفعول المصنوع والمفعول به وانتمير وغيرها أفردتها بالذكر، ولم يكتب بذكر التوابع التي يحىء بعد ذلك، وبعبارة أخرى: وربما أفردتها بالذكر مع أن توابع باب مفرد بعد ذلك؛ لأنها بحال حكم التوابع باعتبار البناء والبناء. لأن توابع المنادى إلخ: وإنما قيد التوابع بالمنادى؛ لأن تابع المعرب قد يكون تابع محله أيضا، كتابع اسم 'إن' المكسورة مثل: إن ريذا قائم وعمر برفع عمر؛ لأنه محمول على محل ريد، وهو الرفع بالابتداء، ولكن تابع اسماى معرب لا يكون تابعا لمحله.

وقيدنا المسمى إلخ. وإنما أضاف التقييد إلى نفسه، لأنه أورد من الألف واللام في قوله: 'المسمى' المحسن، وأما إذا كان الألف واللام فيه لعهد أي المسمى الذي يبيته بقوله: 'ويبنى على ما يرفع به' يكون التقييد حينئذ مضاف إلى المصنف، قل محمد المحشي مولانا عند: وجر أن يجعل اللام في المسمى للعهد، أي ما فهم من قوله: 'ويبنى على ما يرفع به' فلا حاجة حينئذ إلى التقييد، لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: 'على ما يرفع به' بيان مراد المصنف بأن الألف واللام في قوله: 'المسمى' لعهد؛ لأننا نقول: لو كان هذا بيان مراده فلا بد أن يصيب التقييد إلى المصنف لا إلى نفسه. ثم أقول: جعل اللام للمحسن أو من جعلها لعهد؛ لأن نفس المسألة التي هو في صدد بيانها شاهد =

(١) دفع ما يقال: لم يذكر المصنف أمثله ما سوى المستغاث؟

(٢) إنما ذكر توابع المنادى ههنا مع أن لتوابع ما مفردا وحققا أن يذكر فيها باعتبار اختصاص حكم ثبت لها لأجل اسماى، وهو جوار الأمرين، وأما أحكامها من حيث إنها توابع فهو مذكورة في باب التوابع. (حق)

(٣) سواء كان منصوبا أو محرورا نحو: يا نزيذ وعمرؤ. (عبد العفور)

لأن توابع^(١) المستغاث^(٢) بالألف لا يجوز فيها الرفع، نحو: يا زيدا وعمرا لا وعمرو؛
 لأن المتبوع مبني على الفتح، وقيد "التوابع" بكونها مفردة؛ لأنها لو لم تكن مفردة
 لا حقيقة ولا حكما، كانت مضافة بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب،
 وإنما جعلنا "المفردة" أعم من أن تكون مفردة حقيقة بأن لا تكون مضافة معنوية،
 لا لفظية ولا شبه مضاف، أو حكما بأن تكون مضافة لفظية أو مشبهة بالمضاف، فإنها
 لما انتفت فيهما بالإضافة المعنوية كانتا في حكم المفردة؛

- على أن المراد من المبني هو المبني على ما يرفع به، وهو الحكم، فلا يحتاج إلى إرادته حينئذ من كلامه الماضي،
 بل فيه بُعد بالنسبة إلى الشاهد الحاضر الذي يشهد إليه، كما لا يخفى على من رجع إلى وحدانه.
 فإن قلت: من أين أحد الشارح هذا القيد أي على ما يرفع به؟ قلت: أحده من الحكم، وهو قوله: يرفع على
 لفظه ويصب على محله؛ لأن الحمل على اللفظ حين الرفع لا يكون إلا فيما يرفع به، أو نقول: أخذه مما سبق؛
 لأنه لم يسبق بعنوان المبني إلا المبني على ما يرفع به، بخلاف المستغاث بالألف كما لا يخفى، قيل: ينبغي أن يقيد
 المنادى المبني بأن لا يكون مهما كما قيده بقوله: على ما يرفع به، مثل: يا أيها الرجل؛ فإن الرجل تابع المنادى
 المهيم الذي هو "أي" مع أنهم التزموا الرفع فيه، وأجيب بأنه مستعني عنه؛ لذكره فيما بعد، أو المراد التابع صورة
 وحقيقة؛ فإن "الرجل" في "أيها الرجل" صفة لـ"أي" صورة لا حقيقة؛ فإن الرجل في الحقيقة منادى إلا أنه
 أدخل حرف النداء على الاسم المهيم؛ لئلا يلزم اجتماع آلي التعريف كما سيحيى.
 وإنما جعلنا إلخ: والحاصل: أنه لو أريد من المفرد الحقيقي فيخرج المضاف بالإضافة المعنوية واللفظية والمشبهة
 بالمضاف، وأما إذا عمم المفرد من الحقيقي والحكمي يخرج المضاف بالإضافة المعنوية، ويدخل المضاف
 بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف. فإنهما: أي المفرد الحقيقي والحكمي. كانتا: أي المضافة بالإضافة اللفظية
 والمشبهة بالمضاف. أما الانتفاء على تقدير المفرد الحقيقي وظاهر، وأما الانتفاء على تقدير المفرد الحكمي؛ =

(١) أي غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما. (عبد الغفور)

(٢) يعني أن المستغاث بالألف وإن كان مبني لا يجوز في توابعه الرفع؛ لأن المتبوع مبني على الفتح، فلا يتصور
 الحمل على اللفظ. (عل)

لتدخل^(١) فيها المضافة بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف؛ لأنها كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: يا زيد الحسن^(٢) الوجه، والحسن الوجه، ويا زيد الحسن^٣ وجهه، والحسن وجهه.

ولما لم يجر^(٣) الحكم الآتي في التوابع كلها، بل في بعضها، ولم يجر فيها هو جارٍ فيه مطلقاً،^٤ بل لا بد في بعضها من قيد، فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها، وصرح بالقيّد فيها هو محتاج إليه فقال:

= فلاّن المفرد الحكمي هو الذي كان مصافاً لفظاً أو شبه مضاف، فسم يكر مصافاً معنويّاً، ولا يخفى أن قوله: 'فإنهما لما انتفت إلخ' علة لكون المضاف بالإضافة اللفظية والمشبّهة مفرداً حكمياً، فحينئذٍ يسعى أن يقول: فإنه لما انتفت فيه إلخ بإرجاع الضمير إلى المفرد الحكمي؛ فإن في المفرد الحقيقي انتفت الثلاثة جميعاً، لا المعنوية فقط، فعند انتفاء الثلاثة لا يترتب خفاء على الشرط؛ فإن انتفاء الثلاثة جميعاً لا يكون سبباً لكونهما في حكم المفرد، بخلاف ما إذا كان الضمير راجعاً إلى المفرد الحكمي إلا أن يقال: ما لضمير المفرد والتثنية واحد غير معيار.

لتدخل إلخ: متعلق بقوله: 'وإنما جعسا إلخ'، أي ليدخل فيها المضاف إلخ؛ لأن الحكم - وهو قوله: "ترفع وتنصب" - جارٍ فيهما أيضاً. يا زيد إلخ: ضم الدان بدون التووين. لأنه مبني، وهما مثالان للإضافة اللفظية. ويا زيد إلخ: ضم الدان بدون التووين وبضم الهاء؛ فإنهما مثالان بتمشيهة بالمضاف. ولم يجر إلخ: عطف على قوله: لم يجر إلخ. فصل إلخ: لا يقال: الخفاء لا يترتب على الشرط؛ لأن عدم جريان الحكم الآتي في التوابع كلها لا يكون سبباً لتفصيل التوابع؛ فإنه يكفي نياها بالإجمال؛ لأننا بقول: المراد من قوله: "فصل" معناه المعنوي، وهو البيان، وهو أعم من التفصيل والإجمال، أو بقول: يعتبر البيان بالتفصيل في حاب الشرط أيضاً.

(١) ولو أريد بالمفرد المفرد حقيقة لخرجتا.

(٢) ويا هؤلاء العشرون رجلاً. (عند العفور)

(٣) هو الرفع على اللفظ والنصب على المحل. (عل)

(٤) عدم جريان الحكم في المطلق لا يقتضي التفصيل، بل التقييد مطلقاً سواء كان في ضمنه أو لا، مثل أن يقول: غير البذل والمعطوف الغير المتمتع دخول "يا" عليه، فاحتار التفصيل لاستنزاه ما هو الواجب. (عصمت الله)

من التأكيد أي المعنوي؛^(١) لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب^(٢) حكم الأول^(٣) إعرابا وبناء، نحو: يا زيد زيد، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا، وكأن المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي، والصفة مطلقا، وعطف البيان حوار الرفع والنصب كذلك،^(٤) والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه^(٥) يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول "يا" عليه؛ فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء

في الأغلب: أي في أغلب الاستعمال أو أغلب المداهب؛ لأن الثاني عين الأول لفظا ومعنى. وقد يجوز: من التحويز لا من اجواز، ولو كان من الجواز فله وجه أيضا. وكأن إلخ: وقوله: وكأن بالتشديد، لا يقال: إذا كان المختار عند المصنف ذلك فلم يفسر الشارح التأكيد في قوله: "من التأكيد" بالمعوي؛ لأننا نقول: تبع في ذلك بالجمهور. مطلقا: سواء كانت الصفة موضحة أو مادحة أو غيرهما. دخول يا إلخ: والمراد من "يا" مطلق حرف النداء، فذكر "يا" على سبيل التمثيل، ويجوز أن يراد خصوصها بسبب أن امتناع دخولها يستلزم امتناع دخول أخواتها أيضا وبالعكس، وإنما لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أن محتاج في تفسيره إليه كما فسر الشارح به، وأيضا هو أحصر؛ لأن ما قال المصنف احتراز عن قولنا: "يا زيد والله" برفعها معا، ولو قيل: المعطوف المعرف باللام، يشمل هذا التركيب مع عدم جريان الحكم المذكور عليه؛ لعدم صحة نصبه حملا على المحل؛ لأنه لم يقل بنصبه أحد، أو لأنه يظهر من قول المصنف وجه امتناع دخول "يا" عليه، فلذا اختاره؛ فإن العلة فيه هي الألف واللام.

(١) على ما فسرهُ الشارحون. (عل)

(٢) أي في أغلب المداهب، لا في أغلب الاستعمال بقرينة قوله: "يجوز"، وقوله: 'والمختار عند المصنف'. (عت)

(٣) لأنه هو هو لفظا ومعنى. (عت)

(٤) أي الصفة وعطف البيان أعم من أن يكون باللام أو بدونه، نحو: يا زيد هذا، ونحو: والمؤمن العائدات الطير. (عل)

(٥) لم يقل: والمعطوف المعرف باللام، مع أنه أحصر؛ ليشعر إلى مانع الاستقلال، وهو امتناع دخول "يا" عليه؛ وليخرج عنه "يا محمد والله" لتعين الرفع [أي الضم]. (عبد الغفور)

ترفع حملا على لفظه الظاهر^(١) أو المقدر؛ لأن بناء المنادى عرضي فيشبهه العرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعا للفظه، وتنصب حملا على محله لأن حق تابع المنادى المبني أن يكون تابعا لمحله، وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية، مثل: "يا تيم أجمعون وأجمعين" في التأكيد، ويا زيد العاقل^{حال} والعاقل في الصفة، واقتصر على مثالها؛ لأنها أكثر وأشهر،

أو المقدر: مثل: يا فتى يا هؤلاء؛ فإن ضمهما تقديري معروض كما ذهب إليه الشيخ الرضي؛ لأنه يكون لـ "هؤلاء" لفظ بطريق العرص والتأويل بأن يقوم مقامه شيء يظهر الصم معه، أو يؤول بـ "هذا الشيء" فيظهر الحركة فيه كما في "يا هذا العاقل والعاقل"، والأظهر أن يقال: إن "هؤلاء" ضمها محلي؛ لأنه لو وقع معرود معرفة معرب موقعه يضم كما أن له نصبا محيا؛ لأنه لو وقع مضاف موقعه لكان منصوبا.

لأن بناء إلخ: وهو دفع اعتراض، تقرير الاعتراض بمكن بوجهين، الأول: أن يقال: الحمل على لفظه الظاهر ليس بصحيح؛ لأن تابع المني يكون تابعا لمحله لا للفظه، والثاني: أنه إذا كان تابع المنادى المني تابعا للفظه ففي نحو: 'يا هؤلاء الكرام' كان "الكرام" تابعا للفظ "هؤلاء"، مع أنه ليس كذلك، وتقرير الجواب عنهما: أن تابع المنادى المبني تابع للفظه إذا كان ساوؤه عرضيا، فيشبهه العرب في أن تابعه أيضا تابع للفظه، وأما إذا كان ساوؤه أصليا لا يكون كذلك، كما في المنادى المذكور. لأنها إلخ: وقيل: الاختصار على مثالها لأجل أن بعضهم لم يحور كون المنادى موصوفا؛ فإن التابع إذا كان صفة يكون المتنوع موصوفا قطعا، وذلك لأن المنادى موضع كاف "أدعوك"، فيكون موضع الصمير، وهو لا يقع موصوفا.

(١) إن كان رفعه ملفوظا، 'أو المقدر' إن كان رفعه مقدرًا نحو: يا قاضي العالم، أو المحل نحو: يا هؤلاء الكرام. (عل)

(٢) لم يقل أو المحلي؛ لأن الكلام في المنادى الذي كان معربا قبل النداء، ثم عرض له البناء على الضم بواسطة حرف النداء بدليل قول المصنف: "ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة"، والمقصود بالبيان توابع لمنادى المبني على ما يرفع به، وهو المني بواسطة حرف النداء، لا توابع المني مطلقا، سواء كان منبيا بالنداء أو قبل حرف النداء بدليل تقييد الشارح قول المصنف رحمه الله: "وتوابع المنادى" بقوله: المني على ما يرفع به. (حمل)

و"يا غلام بشر وبشرا" في عطف البيان، و"يا زيد والحارث والحارث" في المعطوف بحرف المتمتع دخول "يا" عليه، والخليل بن أحمد، وهو أستاذ سيبويه في المعطوف بحرف المتمتع^(١) دخول "يا" عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب؛^(٢) لأن المعطوف بحرف الحقيقة منادى مستقل،^(٣) فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف لا في اللفظ النداء له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء
المعطوف الألف ولو أو المعطوف

والحارث والحارث: قيل: ينبغي أن يقال: يا زيد والحارث ووالحارث، بحرفي العطف؛ لأن "الحارث" الثاني معطوف على مجموع "والحارث" الأول بأحد حرفي العطف، ثم عطف "الحارث" الثاني على المادى بحرف العطف الآخر، فلا بد حينئذ أن يقال: "والحارث" نونين. وأجيب بأن الحارث الثاني لا يكون معطوفاً على مجموع "الحارث" الأول، بل هو معطوف على جزئه، وهو "الحارث" بدون حرف العطف، فيكون "الحارث" الثاني حينئذ معطوفاً على اسدى بحرف العطف الذي هو في "الحارث" الأول.

بحرف المتمتع إلخ: لا يقال: لو قال المصنف: المعطوف المتمتع دخول "يا" عليه، لكان أولى؛ لأنه أخصر، ويفيد ما أفاده قوله: بحرف المتمتع إلخ؛ لأن المعطوف لا يكون إلا بالحرف؛ لأننا نقول: لا سلم ذلك؛ لأن عطف البيان قد لا يكون بالحرف، فقوله: المعطوف بحرف المتمتع دخول "يا" عليه؛ إشارة إلى أن الألف واللام في قوله: "المعطوف" للعهد. وإنما يكون هذا الخلاف في المعطوف المذكور؛ لأن التابع في المعطوف المذكور يصلح أن يكون مادى مستقلاً، بخلاف التوابع الأخرى كالتأكيد والصفة وعطف البيان؛ وإن "العاقل" مثلاً هو عين زيد في الخارج، كما لا يخفى.

ولكن لما إلخ: أي لما لم يكن حرف النداء يبيح بسبب الألف واللام جعل تلك الحالة - وهي الضمة - إعراباً في التابع، فيكون الضمة علامة إساءة في المادى، وعلامة الإعراب في التابع بسبب عدم مباشرة حرف النداء له، وكذلك ما يقوم مقام الضمة. قيل: هذا الدليل لو صح لزم أن يكون الرفع أولى في تابع المنادى المضاف، =

(١) يعني أن اللام للعهد، والخار والمحرور متعلق بقوله: يختار. (عبد العفور)

(٢) لأن المراد بالاحتياط الحكم بالأولوية. (عبد العفور)

(٣) نضر أبو عمرو إلى جانب النقط، وطر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تبييناً على الاستقلال. إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المصنوع بعين هذا، أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتساع اللفظي، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مصموماً. (عبد العفور)

جعلت تلك الحالة^(١) إعرابا فصارت رفعا، وأبو عمرو بن العلاء النحوي القارئ
^{لا صا} المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع؛ فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف
^{صفة أبو عمرو} النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع
^{لنلا يجمع آلتا التعريف} لمحله، ومحله النصب،
^{المادى}

= مثل: يا عبد الله والخارث، مع أنه لا يحور رفع "الخارث"، بل هو منصوب وجوبا؛ لأن تابع المادى المغرب
يجب أن يكون تابعا للفظه، والجواب: أن الرفع أولى فيما كان الرفع جائزا، وههنا ليس كذلك؛ لأن المادى
منصوب، والحاصل: أن الرفع إنما يكون مختارا إن لم يجمع مانع، وكون المادى مضافا مانع لذلك، وقيل: أيبص لو
صح هذا الدليل لزم أن يكون الرفع أولى في المفرد الحكمي كالمضاف بالإصافة اللفظية وشبهه؛ فإن المفرد في
قوله: "وتوابع المنادى المبني المفرد" أعم من المفرد الحقيقي والحكمي كما صرح به الشارح، مع أنه ليس أولى،
ويمكن اجواب بأن هذا الحكم حاز أن يكون في المفرد الحقيقي فقط.

وأبو عمرو بن العلاء إلخ: وقوله: "العلاء" بالمد والتخفيف، وقوله: "المتقدم عليه" أي المتقدم عليه رمانا لا
رتبة؛ فإنه قال بعضهم: لم يسبق مثل الخليل أحد، ولم يجئ بعد ذلك مثله أيضا، والعلاء النحوي واحد من القراء
السبعة، وإنما زاد قوله: القارئ المقدم على الخليل؛ لأنه حاز أن يكون أبو عمرو بن العلاء النحوي متعديا، فإيراد
قوله: "القارئ إلخ" للامتنياز. واعلم أن "أبو عمرو" عطف على فاعل "يختار"، وهو الضمير المستكن فيه؛ لجواز
العطف على المضمرة عند الفصل بلا تأكيد، و"النصب" معطوف على "الرفع"، فلا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين بحرف عطف واحد. ولقائل أن يقول: إن كلام الشارح يأبي عنه، وإلا فيبغى إيراد قوله: "يختار"
قبل قوله: "وأبو عمرو بن العلاء"، فيكون معطوفا على قوله: "والخليل"، فالعامل غير متحد، إلا أن يقال: ما
ذكره الشارح بياح حاصل المعنى، فالأمر في العبارة سهل.

(١) تنبيه على استقلاله معنى كما في "يا أيها الرجل"، قال الرضي: يلزم على الخليل وأبي عمرو نظرا إلى العلتين
المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم، وقال السيد السد الخليل: إن
الرفع أولى للتنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي، ودا لا يتصور إلا إذا كان المتبوع مضموما، وأما
السؤال عن أبي عمرو فساقت؛ لأن المتبوع إذا كان مفتوحا تعير النصب في التابع قطعا، وإذا كان محرورا يحمل
على لفظه كما مر هذا الكلام. (عصمت)

وأبو العباس المبرد إن كان المعطوف المذكور كالحسن أي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالحليل أي فأبو العباس مثل الحليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه،^(١) وإلا أي وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه،.....

المبرد: وقوله: المبرد اسم، وأبو العباس كنية. إن كان إلخ: وفي هذه العبارة لطافة؛ لأن "الحسن" في الأصل صفة يمكن نزع اللام عنه، فيمكن أن يكون معنى قوله: "فكالحليل" أنه كاسم الحليل في جواز نزع اللام عنه، أو كمدح الحليل كما هو المراد.

أي كاسم إلخ: سواء كان علما أو غيره، فدخل فيه "الرجل" وخرج عنه "الصعق"، وإذا أردت تحقيق الحال في صحة نزع اللام عن العلم وامتناعه عنه فاعلم أن العلم إن لم يكن موضوعا مع اللام صح دخول اللام عليه إن كان في الأصل صفة كالحسن أو مصدرا كالفضل، لكنه غير مطرد؛ إذ لا يصح أن يقال في محمد وعلي: المحمد والعلي، وكذا إن كان اسما له معنى جسي يقصد به مدح أو دم كالأسد والكلب، ولا خفاء في جواز نزع اللام عن ذلك العلم، وإن كان موضوعا مع اللام لم يجر نزع اللام عنه؛ لأنها ك بعض حرف الكلمة، وبعبارة أخرى أن العلم إما أن يكون فيه معنى الوصفية أو المصدرية أو الجسمية قبل العلم، والألف واللام تدخل في مثل هذا العلم، وإن لم يكن العلم كذلك فإنها لم تدخل عليه، والعلم الذي تدخله الألف واللام على قسمين، أحدهما: ما يمكن نزعها عنه. وثانيهما: ما لا يمكن نزعها عنه. والذي لا يمكن هو العلم المعروف باللام الذي تدخله الألف واللام باعتبار استعماله في فرد، ثم يجعل هذا المعروف باللام علما لهذا الفرد، مثل النجم والصعق؛ فإن النجم اسم جنس للكوكب، عرف باللام وجعل علما لفرد منه، وهو الثريا، والصعق اسم جنس للصاعقة، ثم أريد به الرجل الذي أضر به تلك الصاعقة، وقيل: الصعق هو الرجل الذي ليس له شجاعة، ثم أريد به الرجل الخاص.

لإمكان جعله إلخ: وهذا الكلام اندفع ما قال بعض المحشين على قوله: وأبو العباس المبرد إلخ: بأنه لو كان الأمر على العكس لكان أولى؛ لأن المعروف باللام الذي جاز نزعها عنه يكون للتعريف فلم يجر اجتماع حرف النداء معها، فلا يكون منادى مستقلا، وإن لم يجر نزعها عنه يكون اللام جزء الكلمة، فلا يكون للتعريف، فيجوز اجتماع حرف النداء معه، فيكون منادى مستقلا.

(١) فكان له حكم الاستقلال، فيبني أن يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والألف والواو، ولما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كان إعرابه رفعا. (محرم)

مثل: النجم والصعق^١ فكأبي عمرو أي فأبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار
النصب، لامتناع جعله منادى مستقلا^٢، والمضافة عطف على المفردة أي وتوابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية تنصب لأنها إذا وقعت منادى
تنصب، فنصبها إذا وقعت توابع أولى؟.....

عطف إلخ: لا يخفى أنه فيه وإن كان عطف الشيء على معمولي عاملين محتضرين بحرف عطف واحد، لكن لا
يكون عامل كل منهما محتضرا، أما الأول فلأن قوله: 'المضافة' عطف على قوله: 'المفردة'، وقوله: 'تنصب'
عطف على قوله: 'ترفع'، وأما الثاني فلأن قوله: 'المفردة' صفة لتوابع، فيكون العامل فيها الابتدائية، كما في
التوابع، وقوله: 'ترفع' حرها، فيكون العامل فيه أيضا الابتدائية، وكذلك في قوله: 'المضافة' وقوله: 'تنصب'.
بالإضافة الحقيقية: أي الإضافة المعنوية، لأن الإضافة اللفظية والمشبهة بها داخلتان في المفردة؛ لأنه أعم من
الحقيقي والحكمي، كما عرفت.

لأنها إذا إلخ: فيه أن هذا الدليل لو صح يرد أن يكون توابع اسنادي المبني الذي يكون توابعه مضافة بالإضافة
اللفظية أو مشبهة بالمضاف أيضا تنصب؛ لأنهما إذا كانا ماديين يصبان، كما مر من قوله: 'ويصب ما
سواهما'، فصبهم إذا كانا توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرهما، مع أنهما إذا وقعا توابع لا يكونان
مضويين، بل هما مرفوعان حملا على لفظه المبني، ومضويان حملا على محله؛ لأن 'المفردة' في قول المصنف
أعم من الحقيقي والحكمي كما عرفت، هذا خلاصة ما ذكره الفاضل السم، وهذا ليس بشيء؛ لأن الصمير
في قوله: 'لأنها راجع إلى توابع اسنادي إذا كانت مضافة بالإضافة الحقيقية؛ لأن الكلام فيها كما لا يخفى
على كل واحد له عقل ما

إذا وقعت إلخ: أي لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب لساء، ثم إذا انصب أو بنية نصبها فيجب نصبها
حينئذ؛ فإن المراد بأولية نصبها هو أولويته على سبيل الوجوب، فلا يرد أن الكلام فيما كان نصب واحد، مع
أنه لزم منه أولويته لا وجوبه، كما لا يخفى عدم وروده على المتأمل.

(١) فـ"نحم" اسم حسر للكوكت عرف باللام وجعل عدما عاما لفرد منه محاصه فيه، وهو الثريا، و"الصعق"
اسم حسر للصاعقة عرف باللام وأريد به الصاعقة المحصورة، ثم أريد لرجل الذي أحرقه ثلاث الصاعقة،
وجعل من الأعلام لعائلة له تحورا. (عت)

(٢) لعدم إمكان نزع اللام عنه، فنه حكم الشعبية، والأصل في توابع المبني أن تكون تابعة لمحله، ومحله ههنا
النصب بالمفعولية، فالعطف عليه هو الأولى والمختار. (محرم)

لأن حرف النداء لا يياشرها^(١) مثل: "يا تيم كلهم"^(٢) في التأكيد، و "يا زيد ذا المال" في الصفة، و "يا رجل أبا عبد الله" في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية.^(٣) والبدل والمعطوف غير ما ذكر أي غير المعطوف الذي ذكر من قبل، وهو الممتنع.....
أي المعطوف

يا تيم كلهم: وإن قلت: ينبغي أن يقال: "كلكم" موضع "كلهم"؛ لأنه جعل التيم مخاطباً، قلت: مثل هذا وقع في كلام الله تعالى، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: ١٠٤) لعدم "امتم" موضع "آمنوا".
أبا عبد الله: فإن "أبا" تابع هو مضاف إلى "عبد الله"، ونصه بالألف، ولا يخفى أنه لو قال: 'يا رجل عبد الله' بدون ذكر "أبا" لثم بدون ذكر قوله: "أنا"، إلا أن يقال: هذا على تقدير أن لا يكون "عبد الله" علماً، بل مضاف، لكن الظاهر فيه أن يكون علماً، فحينئذ لا بد من ذكر "أبا"، كما لا يخفى.
لأن اللام يمتنع إلخ: وفي بعض النسخ: لأنه لا يمتنع دخول "يا" على المضاف إلخ؛ فإن عدم امتناع دخول "يا" عليه لأجل عدم اللام عليه أي على المضاف بالإضافة الحقيقية. فيصح هذه النسخة أيضاً، لكن لما لم يجد بعضهم معنى هذه النسخة فاختاروا النسخة الأولى، فالنسخة الأولى من قبيل إقامة العلة مقام المفعول.
والمعطوف إلخ: وهو مستند وقوله: "غير ما ذكر" صفة له أو بدل منه، وقوله: "حكمه" مبتدأ ثان، وقوله: 'حكم المستقل' خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. ولقائل أن يقول: كما أن المقصود حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معرفاً باللام كذلك البدل حكمه حكم المنادى المستقل إذا لم يكن معرفاً باللام، وأما إذا كان معرفاً باللام فلا؛ لعدم دخول حرف النداء على المعروف باللام، فإن البدل أيضاً قد يكون معرفاً باللام، وقد لا يكون، وإذا كان كذلك فلم يبق قيد البدل به أيضاً، إلا أن يقال: لما كان في المعطوف مظنة توهم كونه مع اللام، فكذا تعرض به، فالمراد من البدل ما لا يكون معرفاً باللام، وهو ظاهر، ثم أشار بقوله: أي 'غير المعطوف إلخ' إلى أن كلمة "ما" عبارة عن المعطوف.

(١) وحرف النداء إذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الأصل، والأصل في المنادى المصوب؛ لكونه مفعولاً به لفعل محذوف وجوبا. (محرم)

(٢) نظرا إلى أن "تيمًا" في نفسه غائب، وحوز الشيخ الرضي "كلكم"؛ نظرا إلى الخطاب العارض. (عبد الغفور)

(٣) احتراز عن التوابع المضافة بالإضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمضاف؛ فإن حكمهما حكم المفردة، أما المصارعة فظاهر؛ لأنها مفردة حقيقة، وأما المضافة بالإضافة اللفظية؛ فلأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال. (عل)

دخول "يا" عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول "يا" عليه.

حكمه أي حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذي ^{أي اتصل} باشره حرف النداء، وذلك لأن البديل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطية ^{هو المدل منه} لذكره، والمعطوف ^{الدل} المخصوص ^(١) منادى مستقل في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا أي حال كون ^(٢) كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الأحوال، أي سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، ^{معرفتين}

أي حكم إلخ: وهذا التفسير لدفع ما يقال: لا بد أن يقول: "حكمهما" موضع "حكمه"، ولما كان هذا التفسير شائعا بينهم فاحتاره، فلا يرد أنه لا يصح إرجاعه إلى المذكور. حكم إلخ: فيصير مرفوعا لو كان مفعلا معرفة، ومنصوبا إذا كان مضافا أو مشبها به أو بكرة محضة. مطلقا إلخ: ولا بد من التعميم بأهما سواء كانا تابعين للمسي أو العرب، ولهذا اعترض مولانا عص في شرحه لـ "الكافية" بأنا إذا قلنا: "يا عبد الله وعمر" بضم قوله: عمر؛ فإنه مفرد معرفة، مع أن لم يصدق تعريف التابع عليه، وهو كل ثان بإعراب سابقه؛ لأن إعراب سابقه النصب، ثم قال مولانا المذكور، وهذا الاعتراض مما أشكل على الأفاضل إلى الآن.

ويمكن الجواب عنه بأنه يصدق عليه أنه بإعراب سابقه لا بخصوصه؛ فإنه لو أورد موضع المادى المضاف مفرد فهو حينئذ بإعراب سابقه قطعا، واتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، إلا أن يقال: إن تابع المنادى العرب لا يكون إلا تابعا للفظه، بخلاف تابع العرب الذي هو ليس بمدى؛ فإنه يكون تابعا لمحله أيضا. أقول: إنما ترك الشارح التعميم المذكور؛ لأن الكلام في تواع المنادى المبني لا العرب، ثم قوله: "أي حال كون كل واحد منهما" إشارة إلى أن "مطلقا" حال عن المضاف إليه للحكم في قوله: "أي حكم كل واحد منهما"، وأشار به أيضا إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فلا يرد حينئذ المناقشة في حالتيه، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن قوله: "مطلقا" منصوب على الظرفية أي زمانا مطلقا.

أي سواء إلخ: تفسير لقوله: "غير مقيد بحال من الأحوال"؛ فإن المراد من الأحوال كونهما مفردين أو مضافين إلخ، ثم قوله: "نكرتين" بمعنى عدم كونهما معرفتين، فيعم النكرة المحصورة، والمثال الذي ذكره لكوهما نكرتين صحيح.

(١) أي ما لا يمتنع دخول "يا" عليه.

(٢) وحال كون كل منهما تابعا لمفرد أو مضاف. (عبد الغفور)

فالبديل مثل: يا زيد عمرو، ويا زيد أخا عمرو، ويا زيد طالعا جبلا، ويا زيد رجلا صالحا، والمعطوف مثل: يا زيد وعمرو، ويا زيد وأخا عمرو، ويا زيد وطالعا جبلا، ويا زيد ورجلا صالحا.

والعلم أي العلم المنادى المبني على الضم،^(١) أما كونه منادى فلأن الكلام فيه، وأما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبئ عن جواز ضمه؛

يا زيد زيد: وغير المثال بعضهم وقال: "يا زيد عمرو"؛ لأن "يا زيد زيد" يحتمل أن يكون مثالا للتأكيد هذا. واعلم أن "يا زيد زيد" إنما يكون مثالا للتأكيد إذا كان "زيد" الأول علما لشخص و"زيد" الثاني علما لشخص آخر؛ لأن مفهوم البديل مغاير لمفهوم المبدل منه، فقولنا: "يا زيد عمر" صريح في البدلية، وكذلك يا رجل زيد، ثم جعل "يا زيد زيد" مثالا للبديل بأن "زيد" الأول توطئة للثاني، فيكون المقصود الأصلي هو "زيد" الثاني، وأما إذا جعل مثالا للتأكيد يكون المقصود الأصلي هو الأول، والثاني تأكيدًا له.

ويا زيد أخا عمرو: فإن التابع فيه بدل مضاف، وفي "يا زيد طالعا جبلا" مشابه للمضاف، وفي "يا زيد رجلا صالحا" يكون بدلا، ولكنه نكرة، وكذلك في المعطوف. قال مولانا عص: لا شك أن البديل من التوابع، فحينئذ يمتنع أن يكون "أخا عمرو" منصوبا؛ لأن إعراب التابع كإعراب متبوعه كما هو مقتضى تعريفه، وكذا يرد هذا الاعتراض في الأمثلة الآتية. أقول: يمكن الجواب عنه بأن اتحاد إعرابهما أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا أو محلا، فيكون "يا زيد أخا عمرو" منصوبا محلا؛ لأنه من المفعول به، فحينئذ يكون إعراب التابع كإعراب متبوعه. أي العلم المنادى إلخ: أشار به إلى أن الألف واللام للعهد، قيل: إذا كان العلم منادى لا تابعا فلا بد من إيراده في مبحث المادى لا في توابعه، والجواب: أن إثبات الحكم - وهو اختيار الفتح عليه - إنما يكون باعتبار مدخلة التابع لتوصيفه بالابن، فيكون "الابن" صفة وتابعا له، فالعلم متبوع حينئذ.

فلأن الكلام فيه: أي في المنادى. لا يقال: إنه في حيز المنع، بل الكلام في توابعه؛ لأننا نقول: معنى كون الكلام في المنادى هو البحث من أحواله، فالكلام في توابعه هو الكلام فيه.

من اختيار فتحه المنبئ إلخ: أي المشعر عن جواز الضمة، أي كون الفتح أولى فيما إذا كان الضم جائزا. فإن قلت: اختيار الفتح مشعر لجواز حركة أخرى غير الفتح، سواء كانت ضمة أو كسرة كما في المنادى المستغاث -

(١) فخرج عبد الله وزيدان وزيدون إذا جعلتهما علما. (عبد الغفور)

فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، الموصوف بابن مجرد عن التاء أو ملحوق بها أعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: يا زيد الظريف ابن عمرو، مضافا أي حال كون ذلك الابن مضافا إلى علم آخر، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به،.....

= باللام، قلت: المراد من جواز حركة أخرى هو الحركة التي كانت في المادى المبني؛ لأن الكلام فيه؛ فإن الفتح من علامة الناء، وهي لا يكون إلا الضم.

فإن جواز الضمة إلخ: أي إذا علم حوار الضمة من قوله: "يختار فتحه" فيثبت البناء أيضا؛ لأن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم، أي في الأعم أو على سبيل التبادر، فلا يرد أن الضم يكون في غير المبني أيضا كما تقول: جاءتني حواري بالضم بلا تنوين في "حواري"، ولا فرق بين الضم والضمة عند الشارح.

مجرد عن التاء إلخ: مثل: يا زيد ابن عمرو، فأراد من الابن حينئذ ما يكون بالألف والياء والنون، سواء كان مذكرا أو مؤنثا، فحينئذ حرح بست؛ لعدم الألف فيها، ودخل ابنة؛ لوجود هذه الحروف الثلاثة فيها. إن قلت: يمكن أن يكون مراد الشارح أن المصنف ذكر الأصل وترك الفرع بالمقايضة، قلت: يلزم حينئذ أن يكون الحكم جاريا في البت أيضا؛ لأنها فرع أيضا، إلا أن يراد من الفرع هو انفرع الواحد؛ فإن فرعه ليس إلا ابنة. كما هو المتبادر إلخ: فإنه إذا قيل: زيد متصف بصفة القيام، فالمتبادر منه أنه متصف بها بلا واسطة أي بلا إعانة شخص أو حائط أو غيرهما، فلا يرد ما ذكره الفاضل السمعاني من أن التبادر ممتنع، بل المتبادر هو الأعم.

أي حال إلخ: وهو إشارة إلى أن قوله: "مضافا" منصوب على الظرفية بتقدير الرمان أي زمان مضاف. إلى علم آخر: قال مولانا عصفري في شرحه لـ "الكافية": إن هذا يشكك بقولنا: يا محمد بن محمد أو يا زيد بن زيد، فإن الحكم حار فيه، وهو اختيار الفتح في الأول مع حوار الضمة، ولكنه لا يكون مضافا إلى علم آخر، أقول: هذا إما يرد إذا كان "علم" في قوله: "إلى علم آخر" بالتنوين؛ لأنه حينئذ قوله: "آخر" صفة نه، وأما إذا قرئ بالإضافة بدون التنوين فلا؛ لأن الإضافة بتقدير اللام، فحينئذ جار أن يكون كلا العلمين متحدتين، فالمراد أنه مضاف إلى علم آخر أي شخص آخر، ولو سلم فقول: المعايير أعم من أن يكون بالدات أو بالاعتبار؛ فإن "محمد" من حيث إنه علم لشخص معايير من حيث إنه علم لشخص آخر.

كما عرفت من إلخ: حيث قال: ويبى على ما يرفع به.

لكن يختار فتحه؛ لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكثرة مناسبة للتخفيف، فـ ^{لفظاً} فـخففوه بالفتحة^(١) التي هي حركته الأصلية؛ لكونه مفعولاً به. وإذا نودي المعرف باللام أي إذا أريد نداؤه قيل مثلاً: يا أيها الرجل بتوسط "أي"^(٢).....

يختار فتحه: وأما الصفة، وهي الابن فمفتوح؛ لأنه تابع مضاف، وهو مصوب في الصفة كما مر. لكثرة وقوع المنادى إلخ: أو لتبعية ما بعده، وهو الابن. هي حركته الأصلية إلخ: لجواز موافقة الحركة البنائية للحركة الإعرابية، كأنه دفع مناقشة حيث يقال: لم لم يخففوا من الضم إلى الكسر؛ لأن الكسر ضعيف بالنسبة إلى الضم كما قالوا.

وإذا نودي المعرف إلخ: فيه أن نداء العلم الذي هو مثنى ومجموعا ومعرفين باللام يكون بحذف اللام لا بالتوسط، فيقال في نداء الزيدان والزيدون: يا زيدان، ويا زيدون، وأجيب بأن اللام فيهما أي في مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام لجبر نقصان التعريف الزائل بالتذكير لا للتعريف، أي إذا نكر مثنى العلم مثلاً وأريد منه المسمى به فإدخال الألف واللام لجبر النقصان لا للتعريف، فيخرجان بقوله: المعرف باللام، فحذف آلة التعريف؛ لئلا يلزم اجتماع آلي التعريف. إذا أريد نداؤه: وإنما زاده؛ لأن النداء فعل اختياري؛ فإنهم كثيراً ما يذكرون الفعل الاختياري ويريدون مبدأه أعني الإرادة، فإن كل فعل اختياري مسوق بالإرادة. وقيل: إنما زاده؛ لأنه يفهم من ظاهر كلام المتن أن نداء المعرف باللام شيء، وقوله: "يا أيها الرجل" شيء آخر، بل نداؤه عين نداء المعرف باللام.

مثلاً: وإنما قال: "مثلاً" لدفع ما قيل: إن الشرط لا يتم؛ إذ الجزء لا يترتب عليه؛ لأن الشرط نداء المعرف باللام، أي معرف كان، فهي عامة، ومن البين أن هذا الجزء لا يترتب على الشرط؛ لجواز أن يقال: يا هؤلاء الكرام، ويا هذه المرأة، ويا هذان العالمان وغير ذلك، ولك أن تقول في جوابه: إن المراد بقوله: "يا أيها الرجل" هو الكلام الذي وسط فيه "أي" أو هذا أو أيهاذا؛ فإن هذا القول مشهور بهذا التوسط، فيكون من قبيل ذكر الشيء وإرادة الصفة المشهورة منه كما في "لكل فرعون موسى"؛ لأن المراد به لكل ظالم عادل. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "إذا نودي جزئية" لا كلية، أي في بعض الزمان الذي نودي إلخ؛ لأننا نقول: مسائل العلوم كلية لا جزئية.

(١) وبحذف الألف خطأ في اس وابتة. (عبد الغفور)

(٢) هي موصوفة، قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا؛ لمناسبة التخفيف للمنادى، ويؤيده كثرة وقوعها موصولة، وإنما لم ينصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنه إذا حذف صدر صلتها بينى على الضم. (عبد الغفور)

مع هاء التنبيه^(١) بين حرف النداء والمنادى المعروف باللام تحزرا عن اجتماع آلتى التعريف^(٢) بلا فاصلة، ويا هذا الرجل بتوسط "هذا"، ويا أيها الرجل بتوسط الأمرين معا، والتزموا^(٣) يعني العرب رفع الرجل مثلا وإن كان صفة، وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر؛ لأنه أي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء^(٤)، فالتزم رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فتدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى؛ ولهذا لم يذكر هناك.....

النصب

وهذا بمنزلة المستثنى إلخ: أي قوله: "والتزموا رفع الرجل إلخ" بمنزلة المستثنى، وهو دفع دخل بأن يقال: ينبغي أن يكون الرفع والنصب جائزين في صفة الاسم المبهم، أي في تابع الاسم المبهم، وهو "الرجل" في الأمثلة المذكورة حيث قال: إن توابع المنادى المبني من الصفة ترفع على لفظه، وتنصب على محله، وجوابه ما ذكره بقوله: "لأنه مقصود بالنداء"، فالمراد بقوله: "توابع المنادى المبني إلخ" أن توابع المنادى ترفع على لفظه، وتنصب على محله إذا لم يكن التابع المذكور مقصودا بالنداء، لا يقال: إن الحمل على اللفظ غير مقصود؛ لعدم الضم في المنادى المبهم، فكيف يصح السؤال: لأننا نقول: هذا غير مصر في السؤال، بل هو يؤيده كما لا يخفى، أو يقال: إن قوله: "ترفع حملا على لفظه" فيما إذا كان الضم في المنادى، وهو مفقود في المنادى المبهم ولهذا لم يذكر إلخ: أي ولأجل أن هذا أقول بمنزلة استثنى عن قاعدة جواز الوجهين لم يذكر هناك قيدا يشرح صفة الاسم المبهم عن القاعدة المذكورة؛ لأنه لو ذكر هناك قيد لإخراجها بأن الحمل على اللفظ والضم =

(١) المشارك لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضا تنبيه، فالتحيز تقرب هاء التنبيه ما فات بعد حرف النداء. (عبد الغفور)

(٢) لم يقل: تحزرا عن اجتماع التعريفين؛ لحوار قولك: يا هذا ويا عبد الله ويا أنت؛ إذ الممنوع اجتماع آلتى التعريف؛ لحصول الاستعناء بأحدهما، وفيه تأمل هذا. (حق)

(٣) جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان صفة منادى المصنوع فلم يجر نصبه ولم يحمل على البدل؛ لئلا يلزم استقلال الرجل في كونه منادى فيبنى على الضم؟ (عت)

(٤) بحسب الواقع لا بحسب اللفظ؛ فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع. (عبد الغفور)

ما يخرج صفة الاسم المبهمة عن تلك القاعدة، وتوابعه^(١) بالجر عطف على "الرجل"، أي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة أو مفردة، نحو: يا أيها الرجل الظريف، ويا أيها الرجل ذو المال؛ لأنها^(٢) توابع منادى معرب^(٣) وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني، وقالوا بناء على قاعدة^(٤) تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام،

= جائر إذا لم يكن المادى مهما، فلا يصح حينئذ أن يكون هذا القول عملة الاستثناء عنها. لا يحصى أنه لو أريد من التابع في قوله: وتوابع اسدى انبي التابع الذي نس مقصود بالنداء وأريد بالمنادى المادى الذي كان مقصودا بالنداء فحينئذ لا يكون هذا القول منزلة المستثنى عنها، وأبضا لو أريد من التابع هو التابع الذي كان تابعا بالفعل وبالمال وأريد من اسدى أيضا كذلك بحكم شاذر فحينئذ يخرج صفة الاسم المبهمة عنها؛ لأنها تابعة بالفعل أي طاهرا لا في الحقيقة، ولكن لو ترك القول المذكور على طاهره فحينئذ يكون قوله: "والتزموا رفع الرجل" عملة الاستثناء.

توابع منادى إلخ: وإنما قدر المادى؛ لأن تابع المعرب إنما يكون تابعا لفظ إذا كان المعرب منادى؛ فإن تابع المعرب الذي هو ليس بمنادى يكون تابعا غله أيضا كتابع اسم 'إن' المكسورة مثل: إن ريدا قائم حق؛ فإن قولنا: 'حق' تابع لمحل 'زيد' فإنه مرفوع محلا، ويمكن تصحيحه بدون تقدير اسدى أن التوابع في قوله: "معرب" للوحدة، أي تابع معرب واحد، فالمعرب الذي نه إعرابان كأنه معربان، بخلاف المعرب الذي له إعراب واحد، وهو الإعراب اللفظي، فهو معرب واحد. بناء على قاعدة إلخ: وقيل: يتمتع لتوسط "أيها" =

(١) كأنه جواب عن سؤال وارد عني لحواب عن السؤال الأول، أي إذا كان هو المقصود بالنداء يكون كالمندى المضموم فيجوز في توابعه ما جار في توابع المضموم (عت)

(٢) يدفع بتقدير المادى ما يقاس: من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهين، نحو: إن ريدا قائم وعمرو بالرفع والصب، وقد يدفع أيضا بأن التوابع في 'معرب' للوحدة، فلا يتقص الحكم بالمثل المذكور؛ لأن عمرا في المثال المذكور ليس تابعا لمعرب واحد؛ فإن ريدا باعتار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد، وفيه أن للمعرب باللام أيضا إعرابين، أما الرفع فطاهر. وأم الصب: فلا أنه مدى معي، فيكون منصوب المحل. (عبد العفور)

(٣) قال الشيخ الرضي: يشير إلى أن المعرب لا محل له، وإلى أنه لا يحتمل على محله وترك طاهره إعرابه. (جمال)

(٤) وإنما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعهما؛ لأن هذه القاعدة يصير اللام سمرة الأصل؛ نكوها عوضا عن فاء النكمة، ولام التعريف لا يلزم النكمة. (عل)

وهي اجتماع أمرين، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة يا الله؛ لأن أصله الإله،^(١) فحذفت الهمزة وعوضت^(٢) اللام عنها ولزمت الكلمة. فلا يقال في سعة الكلام: لا،.....

- بين حرف النداء وبين لفظ 'الله'؛ لأن 'أيا' يستلزم التعدد و'ها' للتبعية، والله تعالى منزه عن التعدد والتبعية، وهذا للإشارة الحسية والله تعالى متعال عن ذلك.

وهي اجتماع أمرين إلخ. أقول: وما قيل: إن كون هذا الاجتماع قاعدة فهو محل تأمل ليس بشيء؛ لأن القاعدة هي أمر كلي يطبق على جميع جزئياته، فهي كل ما اجتمع فيه هذان فهو مختص بذلك الحوار، واحتصاصه بلفظ 'الله' لا يباي بكونه قاعدة؛ لأنه من الكليات المحصورة في فرد واحد كالشمس والقمر؛ لأنه يقال: الشمس والأقمار باعتبار الأفراد الذهنية.

يا الله إلخ: وهذا استثناء من القاعدة المذكورة وجواب سؤال مقدر من حيث المعنى، وقوله: 'خاصة' أي حص حرف النداء - وهو 'يا' دون أحوالها - بلفظ 'الله' خصوصا؛ فإن حرف التعريف في لفظ 'الله' عوض عن الهمزة التي هي فاء الفعل في 'إله'، وأصله أي أصل الله: الإله بقى حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تحميها فصار الإله، وحذفت حركة اللام الأولى وأدغمت في الثانية فصار الله، ويحور حذف الهمزة بدون نقل حركتها أيضا، فحرف التعريف صار عوضا عن الهمزة، وحرر عن معنى التعريف، وصار بمنزلة جزء الكلمة، ولذا جاز اجتماعه مع حرف النداء، ثم أصل الله: إله، وأصل إله: الإله، ويحتمل أن يكون أصل الله: الإله حقيقة لا بواسطة 'إله'، لكن اجتماع العوض وامتعوض عنه مخصوص بلفظ 'الله' كإثبات الهمزة ودحول 'يا' عليه دون غيرها من حرف النداء.

لا يقال: إن همزة 'الله' للوصل، فلا بد أن يقال: 'يا لله' محذوف الهمزة من اللفظ؛ لأننا نقول: همزة 'الله' للإثبات في النداء، ولكنها للوصل في غيره، فيسقط في الدرج كما في 'أعوذ بالله' و'من الله'. لا يقال: الله علم لذات الواجب، فاللام في حالة العلمية ليست للتعريف؛ لأنه بمنزلة جزء الكلمة، فإدخال حرف النداء عليه لا يلزم اجتماع آلي التعريف حتى ذكره كالاستثناء عن القاعدة السابقة؛ لأننا نقول: اللام في الأصل للتعريف، فمحذوف كون اللام في وقت التعريف مانع عن اجتماع حرف النداء معها. في سعة الكلام: وحرر في الشعر للضرورة.

(١) قال صاحب القاموس: اختلف فيه على عشرين قولاً، ذكرتها في المأسوط، وأصحها أنه علم غير مشتق، وأيضاً قال إمامنا الأعظم أبو حنيفة رحمته: هو على الأصل، وهذا حسن جداً؛ لأن الاسم العبري المتغير أليق بداته القلبي.

(٢) ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلاً. (عبد العفور)

ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز؛ ولهذا قال: خاصة، وأما مثل النجم^(١) والصعق وإن كانت اللام لازمة فيه، لكن ليست عوضا عن محذوف، وأما "الناس" وإن كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة؛ لأن أصله الأناس، لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال: ناس في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في "التي" في قوله:

من أجلك^(٢) يا التي تيممت^(٣) قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني

بذلك الجواز: أي جواز دخول حرف النداء مع اللام. وإن كانت اللام إلخ: لأنه علم، فيكون بمنزلة جزء الكلمة. لأن أصله الأناس: وفيه أيضا مثل ما مر من أن أصله إذا كان الأناس فلم يث اللام عوضا عنها. لكن ليست لازمة إلخ: لأنه لا يكون علما مع الألف واللام، وأصله الأناس، حذفت الهمزة تخفيفا، وأدغمت اللام في النون؛ لقرب المخرج الذي بينهما، فإنه من إدغام المتقارين لا المتحاسين. أن يقال يا النجم ويا الناس: بل يقال: يا أيها النجم، ويا أيها الناس.

هذه القاعدة: المذكورة في قوله: ساء على قاعدة إلخ، وهو متعلق بقوله: حكموا وقوله: "لأن لامها إلخ" دليل لعدم جريان إلخ. من أجلك: بكسر الكاف وآخره: وأنت بخيلة بالوصل عني، معناه بالعارسية: أزعجت عشق توأي زلي که خواستنی تو دل مرا، وحالته تو بخل کثنده در حالتی که نگاه دارنده تو وصل را از من، فقوله: "عني" متعلق بقوله: "بخيلة" على تضمين معنى الإمساك.

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أنه تقتضي القاعدة المذكورة دخول "يا" على "الحجم" و"الصعق" و"الناس"، ولا يقال: يا الحجم ويا الصعق ويا الناس، وتوضيح الجواب: أنه قد اشترط لاجتماع حرف النداء مع اللام وجود أمرين معا، أحدهما: كون اللام عوضا عن محذوف. وثانيهما: لزومها للكلمة. وفي "الحجم" و"الصعق" يوجد الثاني فقط دون الأول، وفي "الناس" يوجد الأول دون الثاني؛ فلذا لا يقال: يا النجم ويا الصعق ويا الناس، بل يقال: يا أيها الحجم، ويا أيها الصعق، ويا أيها الناس. (خادم أحمد)

(٢) والمعنى أي أتحمّل كل مشقة بسبب محبتك يا أيتها المحبوبة التي جعلت قلبي دليلا متقادا لك، والحال أنك كثيرة البخل بالوصل عني غير راضية بالملاقاة مرة. (عل)

(٣) يقال: "تيممه الحب" إذا استعده.

لأن لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشدوذ، وفي "الغلامان" في قولهم:

فيا الغلامان اللذان فرّا

لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشد شدوذاً، ولك^(١) أي وجاز لك في مثل: يا تيم تيم عدي أي في تركيب^(٢) تكرر فيه المتادى المفرد المعرفة صوراً؛

وفي الغلامان إلخ: في قوله: 'فيا الغلامان إلخ' أي ولعدم حريان هذه القاعدة في 'الغلامان' في قوله: 'فيا الغلامان إلخ'، ولما كان في 'التي' في قول الشاعر: 'من أحدث إلخ' انتفاء أحد الأمرين، وهو عدم كونهما عوضاً، وفي 'الغلامان' في قوله: 'فيا الغلامان إلخ' انتفاء الأمرين معاً؛ فلهذا حكموا في الأول بالشدوذ، وحكموا في الثاني بأنه أشد الشدوذ. وأعمه أن قوله: 'شدودا' تميز أي أشد شدوده؛ لأن التمييز في المعنى فاعل، فإذا كان كذلك فلا معنى لقوله: 'أشد شدودا'؛ لأنه إذا كان شدوده شاذاً، فلم يكن حيث شاذ، مع أن المقصود أن شدوده فوق شدوذ الأول، فلا بد حينئذ أن يقرأ قوله: 'أشد نال' المهمة لا المعجمة بالفارسية: 'تكم ترست، إلا أن يقال: معناه أن شدوده أكثر من شدوذ الأول لدليل أفعل التفصيل. وآخر البيت:

إياكما أن نعي شراً

وفي بعض النسخ: 'أن تكسبا' موضع قوله: 'أن تبغيا'، وقوله: 'أن نعي' بمعنى تطبنا، وقوله: 'تكسبا' من الكسب، وقوله: 'إياكما' تحذيراً أي عد إياكما، والمراد من الغلامان هو العبد والأمة، ومعناه بالفارسية: إريدو غلام که گزینتید شمایند ودر آید شمایند آنکه طلبیدید شمایند شرراً، یا کسب کردید شمایند شرراً، یعنی شمایند از من بغیر حق و بغیر شرع گزینتید آید پس ودر آید طلب کردن شرراً، وفي بعض الشروح: لا يقال: هذا الله كما يقال: يا أيها الله، لأن 'هذا' للإشارة الحسية، والله تعالى متعال عن ذلك، وهو سلم حوارته على التحور كما في ﴿ذِكْرُكَ نَبَأُ رَتِي﴾ (شورى ١٠) كان محمولاً على "أي" طرداً لساب.

أي في تركيب تكرر: وقوله: 'نصورة' إما متعلق بقوله: 'المتادى المفرد المعرفة' وإما متعلق بقوله: 'تكرر' باعتبار أنه مسند إلى قوله: 'المتادى المفرد معرفة'، وأما كون الأول مفرداً صورة فظاهر، وأما أن الثاني مفرد فإنه تكرر الأول عيه، وأما 'عدي' فحال محمول بحسب إظهاره لأنه لا يعلم أنه مصاف إليه للأول أو الثاني، =

(١) خطاب لمن يصلح به هد الخطاب (عبد العفور)

(٢) أو فيما قصد ذكر المتادى مصافاً، ثم كرر المصاف قبل ذكر المصاف إليه. (عبد العفور)

وولي الثاني اسم مجرور بالإضافة في الأول الضم والنصب، وفي الثاني النصب فحسب، أما الضم في الأول؛ فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر، والنصب على أنه مضاف إلى "عدي" المذكور و"تيم" الثاني تأكيد لفظي^(١) فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيوييه، أو مضاف^(٢) إلى "عدي" المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي^(٣) أجاز الفتح مكان النصب على أن يكون في الأصل يا تيم - بالضم - تيم عدي، ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في "يا زيد بن عمرو"، وتعين النصب في الثاني؛
تيم

= ولا يرد أن الثاني ليس مفردا صورة، ولما لم يكن المادى في المثال المذكور مادى مفردا معرفة حقيقة، بل كان مضافا عند سيوييه، وكان مفردا معرفة صورة عنده حكم يكون تكراره صورة على أحد الاحتمالين المذكورين، وحكم يكون المنادى مفردا معرفة على احتمال آخر، ثم اعلم أن المعرفة في قوله: 'تكرر فيه المنادى المعرفة' صفة المنادى؛ لأن المنادى يجوز تذكيره وتأنثه.

وذلك: أي كونه مضافا إلى 'عدي' المذكور إلخ مذهب سيوييه. والسيرافي: أي أبو سعيد السيرافي - بكسر السين - أجاز الفتح مكان النصب الذي أجاز المبرد وسيوييه، ثم إن 'تيم' الأول عند سيوييه والمبرد مضاف حقيقة، ومفرد معرفة صورة، وعند السيرافي منادى مفردا معرفة حقيقة وصورة؛ فلذا جعله مفتوحا اتباعا لنصب الثاني لا منصوبا؛ وذلك لأن ناء المادى عرضي فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون حركته البائية موافقة للحركة الإعرابية، كما في "يا زيد بن عمرو" حيث قال: فخففوه بالفتحة التي هي الحركة الأصلية؛ لكونه مفعولا به؛ لأن الحركة النائية مشبهة للحركة الإعرابية.

على أن يكون في إلخ: لأنه مفرد معرفة حقيقة وصورة عند السيرافي.

(١) وربما جيء بتأكيد المضاف بيه وبين المضاف إليه؛ لتلا يستتكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا بتتوين معوص عنه، ولا ناء على الضم، فجار الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بنقطه وحركته بلا تعبير صار الثاني كأنه هو الأول، فكأنه لا فصل. (عبد الغفور)

(٢) لتلا يلزم التقسيم والتأخير والفصل. (عبد الغفور)

(٣) ففيه أربعة أقوال: قول سيوييه، وقول المبرد، وقول البعض، وقول السيرافي. (عت)

لأنه إما تابعٌ مضافٌ أو تابعٌ مضافٌ، وتَمَامُ البيت:

يا تيم^(١) تيمَ عدي لا أبا لكم^(٢) لا يُلقينكم في سوءة عُمَر
على مذهب سيويه
لعمري الحسن

والبيت لجرير حين أراد عمر التيمي الشاعر أن يهجو، فقال جرير خطاباً لبني تيم: لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة - أي مكروه - من قبلي، يعني مهاجاته إياهم.
 والمنادى المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه أربعة: فتح الياء مثل: يا غلامي، وسكونها مثل: يا غلامي،.....

إما تابع مضاف: بالإضافة كما ذهب إليه سيويه بأنه تأكيد لفظي، والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، سواء كانت حركته إعرابية أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التووين للإضافة كذلك الثاني، وإن لم يكن مضافاً. أو تابع مضاف: بالتوصيف كما هو مذهب المبرد والسياري.
 يعني مهاجته إلخ: أي يعي الجرير بالمكروه مهاجته إياهم، أي عمرو، لو هجا لي فانا هجوت إياهم، وقوله: 'أنا يهجو' بفتح الواو، ثم المصراع الأول وهو قوله: "يا تيم تيم عدي لا أنا لكم" بإشباع الميم؛ لرعاية الوزن. المضاف إلى ياء المتكلم إلخ: ولو قال: 'والمضاف إلى الياء' أو "إلى ياء" لثم وأحصر، وأما الثاني فظاهر، وأما الأول فإن الياء مضاف إليه لا يكون إلا ياء المتكلم. أقول: التصريح بـ "ياء المتكلم" لدفع الوهم؛ لأن الياء إذا كان باللام يتوهم الجنس والاستغراق، فيتوهم الإضافة إلى حس الياء، وكذلك إذا كان بدون اللام؛ لأن الكرة في الإشارات يفيد العموم.

- (١) فالتيم التعبد، ثم سمي به العبد، ثم اتسع من قبائل العرب المعروفة كتيم الله، وتيم بن غالب، وتيم بن مرة، وتيم بن عبد مناف، هي إخوة، كل أح صار أنا قبيلة، فـ "العدي" مثل العبي، و "لا أنا لكم" جملة معترضة دعائية، يستعمل في غاية المدح، أي لستم من جنس البشر؛ لكثرة فضائلكم، وقيل: تستعمل في نهاية الدم أي لا شرف لكم؛ لعدم المربي، والإلقاء: الطرح، والسوءة: بالفتح الهجو في الأصل ما يعم الإنسان من أمر الدارين، و "عمر" شاعر تيمي، والبيت لجرير، سمع أن عمر أراد هجو مخاطب قومه أن يعموه عن ذلك، وإلا فتهجو بسبه قبيلة فأصابهم منه رهابة كثيرة، والمعنى: يا قوم عدي! امنعوا عمر عما توهم، وإلا ليطرحكم في أمر عظيم هو هجوي لكم قاطبة، ومقصوده اعترافهم بفضله. (عل)
- (٢) هو شتم لا شتم فوقه، أي لست بأس رشيدة. (عبد الغفور)

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة إذا كان قبلها كسرة؛ احترازا عن نحو: يا فتاي، مثل:
يا غلام. وقلبها^(١) ألفا، نحو: يا غلاما، وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء؛ لأن
النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصده الفراغ من النداء بسرعة؛ ليتخلص
إلى المقصود من الكلام فَخُفَّفَ "يا غلامي"^(٢) بوجهين:

وإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة: ليدل الكسرة على الياء؛ ولذا قال: 'إذا كان قبله كسرة احترازا عن مثل: يا فتاي'؛ لأن ياءه للمتكلم، ولا يسقط الياء فيه؛ لأنه لا يكون قبله كسرة، فلا يحذف الياء في "فتي". قيل: اشتراط كون ما قبل الياء مكسورا يخرج نحو: 'يا مسمي' تشبيه وجمعا؛ فإنه إذا أصيب 'مسمي' إلى ياء المتكلم يقل: "مسمي" بالتشديد، مع أنه ينبغي أن يحوز حذف الياء منه؛ لعدم الالتباس بعد الحذف؛ لأن ياء التشبيه والجمع وعدم النون يدل على الياء المحدوفة، انتهى كلام الفاضل مولانا عص. أقول: مراد المحشي أن بعد حذف ياء المتكلم لا يتسب بالمفرد لما مر من أن ياء التشبيه والجمع إلخ، إلا أنه يتوهم أن المسلم كان مفردا مصافا إلى ياء المتكلم، ويمكن أن يقال في دفع الشبهة المذكورة: إن اشتراط كون قبله كسرة إنما يكون في المادى المفرد، لا الجمع والتثنية، كما هو الظاهر من كسر ما قبل الياء، لأجل دلالة على الياء.

وهذان الوجهان: أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفا، أي هذان الوجهان يقعان غالبا في المادى بالنسبة إلى الوجهين الأولين، وإن كانت الوجوه الأربعة كلها مختصة بالمنادى، فاندفع ما قيل: إن قوله: غالبا يدل على كون هذين الوجهين في غير النداء على قلة مع أنه في حيز المع.

فيقصده الفراغ إلخ: لا يقال: هذا الدليل إنما يصح في نحو: "يا غلام" بإسقاط الياء اكتفاء بالكسرة؛ لقلة الحرف فيه بسبب إسقاط الياء، فيكون رما تكلمه أقل من رما تكلم "يا غلامي" بيااء، ولكن لا يصح في نحو: "يا غلاما"؛ لعدم حذف حرف فيه، بل فيه تدبيل الياء بالألف، فلا يكون رما تكلم "يا غلاما" أقل من رما تكلم "يا غلامي"، فلا يكون التحليص عنه بسرعة بالنسبة إليه؛ لأننا نقول: الياء ثقيل بالنسبة إلى الألف، فيكون تلفظ نحو: "يا غلاما" أسهل من تلفظ نحو: "يا غلامي"، وكان رما تكلمه أقل منه، وأيضا أبدلت الكسرة بالفتحة، وهي حفيفة بالنسبة إلى الكسرة، فيكون أقل منه من هذا الوجه أيضا، ولذا قال: "لأن الألف والفتحة أحف من الياء والكسرة". ليتخلص إلى المقصود: أي ليتخلص المتكلم عن النداء حار كونه متوجها إلى المقصود.

(١) روما للحقة ولامتداد الصوت. قيل: هذه لغة طيء؛ فإنهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفا. (عبد العفور)

(٢) فقوله: "يا غلامي" مفعول ما لم يسم فاعله، والعامل فيه "خفف" على انشاء للمفعول. (بقا)

حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه، وقلب الياء ألفاً؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة، وهما أي هذان الوجهان^(١) وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر بها؛ لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب، فلا يقال: يا عدوُّ ويا عدوًّا، وقد جاء شاذاً في المنادى "يا غلام" بالفتح؛ اكتفاء بالفتحة عن الألف.

ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفاً أي في حالة الوقف، تقول: يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه؛

دليلاً عليه: أي لدلالة الكسرة على الياء، وقوله: 'قلب الياء ألفاً' عطى على قوله: "حذف الياء". لأن الألف والفتحة إلخ: وهذا في المعنى دفع دخل تقريره: أن حذف الياء ولاكتفاء بالكسرة تخفيف بلا ريب إلخ، وأما قلب الياء ألفاً فليس تخفيف؛ لأن الفتحة فيه تكون بإزاء كسرة 'غلامي'، والألف فيه بإزاء الياء في 'علامي'، فلا يكون قلبه بالألف تخفيفاً، فأجاب بقوله: "لأن الألف والفتحة إلخ"، فيكون الشر على ترتيب اللف.

بل فيما إلخ: أي في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم الذي غلب عليه إلخ. واشتهر بها. أي اشتهر المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالإضافة. لتدل الشهرة إلخ: فقوله: "المغيرة" يفتح الياء، قال مولان عص: وغير الشارح عبارة الرصي حيث قال: 'لتدل الشهرة على الياء المغيرة أو المحذوفة'، وهو الأولى؛ لأنه لا يسمى المحذوف معبراً. وحاصله أن التعبير إنما يكون في القلب كقلب لياء بالألف دون الحذف؛ فإن فيه الترك دون التعبير، فالأولى ما ذكره الرضي، واجواب: أنه قد يطلق التعبير على الحذف أيضاً، ويمكن دفعه أيضاً بأن كلام الشارح مبني على أن الترك يستلزم التعبير، كما إذا كان لريد مثلاً في 'ريد يصوم في يوم كذا'، فإذا تركه فغيره.

فلا يقال يا عدو إلخ: فيه في الأصل: يا عدوي، فلا يجوز فيه حذف الياء ولاكتفاء بالكسرة أو قلب الياء ألفاً؛ لعدم شهرته بالإضافة؛ فإنه حينئذ لا ينتقل الذهن إليها. بالفتحة عن الألف: أي بالفتحة التي ثبت عنها أو بسبب وجودها. يكون المنادى المضاف إلخ: أشار به إلى أن الياء في قوله: 'وبالهاء' للملاسة، وإلى أن الحملة الظرفية معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة حيراً، أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا، ويكون بالهاء وقفاً أي حل كونه موقوفاً، أو عصف على محذوف أي المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا بغير هاء وبالهاء وقفاً، ويجوز أن يقدر فعل معطوف على الحملة الفعلية المذكورة أي يوقف بالهاء وقفاً، ويحتمل أن يكون حراً مبتدأً محذوف أي وهو بالهاء وقفاً.

(١) أي إسقاط الياء اكتفاء بالكسرة وقلب الياء ألفاً. (بقا)

فرقا بين الوقف والوصل، وقالوا أي العرب في محاوراتهم: يا أبي ويا أمي على الوجوه الأربعة كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه آخر زائدة عليها؛ لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم، كما أشار إليها بقوله: **ويا أبت ويا أمت أي قالوا: يا أبت ويا أمت أيضا بإبدال الياء^(١) بالتاء،**

فرقا بين الوقف إـخ: فإنك لو وقفت في "يا علامي" بسكون الياء وقلت: "يا علامي" بسكونها أيضا بالوقف على الحرف الساكن يزم الالتباس حيث لا يعلم أنه وقف أو وصل؛ فإن الوقف بالهاء إما يكون في كلمة كان آخرها متحركا، وإذا كان آخرها ساكنا، فيصح الوقف عليه، وكذلك لو قيل: في "يا علام" بالكسر: "يا غلام" بالسكون لا يعلم المخاطب أنه وقف أو غير وقف، وكذا "يا علاما" قبل زيادة الهاء في صورة قلب الياء ألفا يوجب الالتباس بالمستغاث بالألف، وهذا الالتباس إما يكون في المعنى، بخلاف التماس حال الوقف بالوصل؛ فإنه لا يحل بالمعنى إلا أن يقال: إن هذه الألف مقبوبة من الياء، وليس ألف الاستعانة كذلك، وأيضا العلام لا يصلح أن يكون مستغاثا كما هو الظاهر، بل يقع مستغاثا له.

في محاوراتهم: إما زاد هذا إشارة إلى أن يا أبي ويا أمي مثل باب يا غلامي في الاشتهار إلى الإضافة المذكورة. لكثرة استعمال ندائهما: فإن نداءهم للأب والأم كثير بينهم عابته الكثرة، فلذا حار فيهما وجوه أخرى غير الأربعة المذكورة في باب يا علامي.

ويا أبت ويا أمت: واعلم أن هذه التاء ليست بمحتصة للتأنيث، بل تكون بدلا أيضا، فلا يرد حينئذ ما قيل: من أن تاء التأنيث لا تكتب بالطول كما في "قائمة"، واعلم أن التاء فيهما بدل عن حرف رائد، وهو الياء، فحينئذ لا يكون في كوها بدلا كاملا، فكأنها ليست ببدل، بخلاف ما كان بدلا عن حرف أصلي كالتاء في نحو: بنت؛ لأنها بدل عن الهمزة في ابن، فيكون في بدليتها كمال حينئذ، فإذا عرفت ذلك، فلا يرد ما قيل: من أن التاء المطولة يقال لها حين الوقف بالتاء لا بالهاء، فيقال: 'يا بت' بالسكون حين الوقف، فيسعي أن يقال: في يا أمت ويا أمت أيضا كذلك، مع أنه ليس كذلك، بل وقفهما بالهاء، وذلك لعدم كمال بدليتها فيهما، بخلاف التاء في "بت" فالوقف بالتاء فيما إذا كانت بدلا عن حرف أصلي، وأنت حبير أن جواب الشبهة الأولى جواب عن هذه الشبهة =

(١) لأهما متاسبان في أهما تزدان في آخر الاسم، ولما كانت التاء بدلا من الياء غير متمحضة للتأنيث طويت التاء، لكنها توقفت عليها بالهاء؛ لأنها عوض عن زائد، بخلاف بنت؛ لأن تاءها عوض عن أصلي. إن قلت: كيف جاز إلحاق تاء التأنيث في المذكور؟ أجيب بأن التاء في "يا أمت ويا أبت" للتفخيم كما في "علامة"؛ فإهما مظهرتان للتفخيم. (عبد العفور)

فتحا وكسرا أي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء، أو مكسورة لمناسبة الياء، وقد جاء الضم أيضا نحو: يا أبتُ ويا أمتُ؛^(١) لإجرائه مجرى المفرد المعرفة،^(٢) ولم يذكر للقلة، وقالوا: يا أبتا ويا أمتا بالألف بعد التاء جمعا بين العوضين^(٣) دون الياء فها قالوا: يا أبتي ويا أمتي؛ احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ فإنه غير جائز وقالوا: يا ابن أم ويا ابن عم خاصة، هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم - أي لا يقال: يا ابن أخ ويا ابن خال، بل يقال: يا ابن أخي ويا ابن خالي -

- أيضا. قيل: كيف يجوز إلحاق تاء التأنيث في المذكر في نحو: يا أبت؟ ويمكن الجواب عنه على ما عرفت آنفا، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت ويا أمت" للتصحيح كما في "علامة"، وأجيب أيضا بأن التاء في "يا أبت" للحمل على "يا أمت"، على أن التاء تكون في المذكر أيضا كما يقال: "الحمامة" للمذكر والأنثى. لمناسبة الياء: أي الكسر حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فحينئذ يكون في البديل شائبة من المدل منه، وقوله: "أي حال كون التاء مفتوحة" إشارة إلى أن قوله: "فتحا وكسرا" منصوب على الظرفية أي زمان مفتوح ومكسور. قالوا يا أبتا ويا أمتا: وهذا كلام الشارح يدل على أن قوله: "وبالألف" عطف على قوله: "يا أي ويا أمتي" أي وقالوا بالألف، ويحتمل أن يكون معطوفا على مقدر أي قالوا: يا أي ويا أمتي بعير الألف وبالألف، ويحتمل عطفه على قوله: "فتحا وكسرا" أي حال كونه كائنا بالألف. فإنه غير جائز: أي في سعة الكلام؛ لأنه يوجب اللغو. هذا الاختصاص بالنظر إلخ: أي هذا الاختصاص بالنظر إلى المضاف إليه، فلو كان في موضع الابن في الجملة كالبنات، فالوجوه الأربعة جائزة فيها أيضا، فعدم الاختصاص بالنظر إلى الابن لا يستدعي أن يقع جميع غير الابن موضع الابن في الوجوه الأربعة المذكورة، فحينئذ لا يرد ما قيل: من أن هذا الاختصاص إذا كان بالنظر إلى المضاف إليه فقط، فإذا قيل: موضع المضاف شيئا آخر مثل: يا غلام أم ويا غلام عم، ينبغي أن يكون الحكم المذكور فيهما جاريا مع أنه ليس كذلك، فالأولى أن يقال: إن قوله: "خاصة" بالنظر إلى المضاف والمضاف إليه جميعا، ولكنه ذكر الأصل وترك الفرع - وهو المؤنث - بالمقايضة، وقوله: "خاصة" مفعول مطلق لفعل مقدر أي يخصوئهما خاصة.

(١) لعدم الإضافة صورة.

(٢) لأنه اسم في آخره تاء التأنيث نحو: ثبة. (عبد الغفور)

(٣) التاء والألف عوضين عن الياء.

لا بالنظر إلى الابن أيضا، فإنهم يقولون: يا بنت أم ويا بنت عم، على الوجوه الأربعة، مثل باب يا غلامي، فقالوا: يا ابن أُمِّي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها، ويا ابن أم ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة، ويا ابن أما ويا ابن عما بإبدال الياء ألفا، وقالوا بزيادة وجه آخر شدَّ في المضاف إلى ياء المتكلم يا ابن أمَّ ويا ابن عمَّ بحذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف.

ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال: وترخيم المنادى جائز أي واقع في سعة الكلام^(١).....
أي المادى أراد أن يشرع

لكثرة الاستعمال: أي حذف الألف والاكتفاء بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال فيهما بالنسبة إلى باب غلامي، وكذلك طول اللفظ بالنسبة إليه فيهما يستدعيان الخفة حيث، وهذه الثلاثة أي كثرة الاستعمال وصول اللفظ وثقل التضعيف، وهو الميم المشددة وقيل: واحد، فإذا قيل: يا علام أم أو عم، فيكون الأمر الأول منتفيا فيه، وإذا قيل: يا ابن أحي يكون الأمر الثالث منتفيا فيه.

ولما كان من خصائص إلخ: اعترض بأن الترخيم ليس مخصوصا بالمنادى كما قال المصنف بقوله: "وفي غيره ضرورة" ويمكن الجواب بأن المراد أن الترخيم على سبيل الجواز الوقوعي محصور بالمادى أو الترخيم الذي في سعة الكلام محصور به، وهو في اللغة: نرم كردن. شرع: أي أراد أن يشرع، فلا يرد أنه يلزم منه أن يكون الشروع غير القول بالتخيم مع أنه ليس كذلك، ويحتمل أن يكون إلقاء في قوله: فقال للتفسير أي تفسير قوله: شرع. أي واقع إلخ: أشار به إلى أن الحوار وقوعي فهو معنى الإمكان الخاص.

في سعة الكلام: وهذا يتبادر إليه الدهن، ومقابلة الحوار الضرورة يؤيد ذلك، ولك أن لا تقيد بها، وتجعل الجواز بحيث يشتمل الضرورة، فيكون حيث معنى الإمكان العام المقيد بحجاب الوجود، أي لا يجب عدم الحذف، فجار أن يكون وجوده ضروريا.

(١) هذا القيد يتبادر إلى الدهن ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة، ولك أن لا تقيد وتجعل الجواز مثلاً شاملاً للضرورة، وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة؛ لكون المقصود في النداء هو المادى، فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان حال ندائه أكثر انتباهاً لاسمه منه في غير حالة النداء. (عبد العفور)

من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة فبالطريق الأولى. وهو في غيره أي غير المنادى واقع ضرورة أي لضرورة شعرية^(١) داعية إليه لا في سعة الكلام، وهو^(٢) أي ترخيم المنادى حذف في آخره أي آخر المنادى تخفيفاً أي لمجرد التخفيف،

فإن دعت إلخ: أي في المنادى لا في غيره كما هو الصاهر من العارة، فقوله. 'أي لمجرد التخفيف لا لعنة أخرى إلخ'. معناه أنه مجرد التخفيف في سعة الكلام؛ لأنه إذا دعت إليه ضرورة، فلا يكون في سعة الكلام. أي لضرورة شعرية إلخ: هذا إشارة إلى أن قوله: ضرورة مفعول له، لا يفار: إنما يحور حذف اللام من المفعول له إذا اتحد فعل الفعل وفاعل المفعول له، وفيما نحن فيه ليس كذلك؛ لأن الفعل هو قولنا: 'حار' وفاعله 'الترخيم'، وليس فاعل الصرورة الترخيم، بل فاعله هو امتكلم؛ لأن الصرورة بمعنى 'الاضطرار'. لأننا نقول ليس فعل المفعول له "حار"، بل فعله الترخيم أي يرحم في غيره ضرورة، ويحتمل أن يكون ضرورة بالرفع لأن كان حاراً لترخيم، أي الترخيم في غيره ضرورة، أي أينها وعلامتها، فحذف المضاف وأجري إعرابه على المضاف إليه، ويحتمل أن يكون اللام في قوله: 'أي لضرورة شعرية' للوقت لا للأجل أي في وقت الضرورة، فلا يكون مفعولاً به حينئذ

وهو إلخ: قيل لو قال: 'وهو حذف في آخره حواراً وتخيماً' نكاد أرى؛ لئلا يتقص سحو يد ودم؛ فإن حذف آخرهما واجب، وأحيى بأن المراد ليس إلا هذا بقية العيوب حيث هو معتبر فيه، وأنت حيرت أهما على تقدير كونهما مادي حكماً خارج بقوله: 'مجرد التخفيف لا لعنة أخرى'، لأن فيهما يكون الترخيم لعنة أخرى مقتضية للحذف استلزاماً للتخفيف، ثم قوله: "حذف في آخره" احتراز عن حذف الياء في نحو: يا علامي؛ لأن الياء ليس آخره، وإلا لوجب إجراء الإعراب على الياء وليس كذلك، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في "نعبك" بدليل إجراء الإعراب عليها

أي لمجرد التخفيف واحتراز به عن نحو: 'عصا وقاص'؛ لأن حذف الياء وانواو فيهما للإعلان لا مجرد التخفيف وإن كان لإعلان يستلزم التخفيف. لا يقال: هذان المثالان خارجان بقيد المادى؛ لأننا نقول: الكلام =

(١) يشعر بأنه مفعول له، فهو مفعول بفعل الترخيم كما صرح به في الحواشي "المهدية"، لا الوقوع كما هو المتأدّر، وإلا لم يحور حذف اللام؛ لعدم اتحاد لفاعل؛ لأن فاعل حور الترخيم وفاعل الصرورة الشاعر؛ لأنه المصطر، وانتقدير بفعل الترخيم للاضطرار والمرحم والمصطر واحد، ولا يحور أن يحمل على مذهب البعض، وهو أنه لا يشترط اتحاد الفاعل؛ لأنه خلاف مذهب المصنف. (عل)

(٢) الأظهر أن يقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه؛ لأنه المقصود. (عبد العفور)

لا لعلة أخرى^(١) مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف،^(٢) فعلى هذا^(٣) يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة، ويمكن^(٤) حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم.

= فيما إذا وقع كل واحد منهما ممدى، وهو ظاهر، وهو احتراز أيضا عن نحو: "يد ودم"؛ لأن حذف آخره لروم أحد الأمرين، إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الإعراب على حرف العلة إذا حرك الآخر، وهذا ثقیل. وقيل في إحراجه: إن الترخيم حذف في التركيب مع أن الحذف في "يد" حالة الأفراد. بالمقايسة: ولقائل أن يقول: كيف يقاس ترخيم غير المنادى على الترخيم في المنادى؛ فإن ترخيم المنادى حذف في آخره تخفيما، وترخيم غير المادى ليس لتخفيف بل للضرورة؟ إلا أن يقال: القياس في أصل الترخيم. بإرجاع إلخ: لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق. والضمير إلخ: وإن قلت: إن إرجاع الضمير إلى الاسم خلاف السوق؛ لأن الكلام في المنادى، قلت: الترخيم لا يوجد في غير الاسم. لا يقال: إذا كان الضمير المرفوع راجعا إلى الترخيم مطلقا، والضمير المجرور إلى الاسم، فقلوه: "تحفيفا" غير مرتبط إلى ما قبله؛ لأن ترخيم غير المادى ليس لأجل التخفيف بل للضرورة؛ لأننا نقول قوله: "تحفيفا" حيث بمعنى أنه إذا كان واقعا في المنادى. لا يقال: هذا خلاف المتبادر، ويجب حمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر؛ لأننا نقول: هذا عند عدم القرينة، وهي ههنا قوله: "إذا كان واقعا في المادى"؛ لأنه قد علم أن الترخيم في غيره للضرورة، فالظهور والدهاء قرينة =

(١) وإنما قال ذلك؛ لأن كل حذف لا بد فيه من التخفيف، فلا بد من التقييد بذلك؛ لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعلة، وأما قولهم: 'إنه حذف بلا علة وحذف الاعتباط' [وهو في اللغة: دبح الشاة بلا علة] مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلة، فهو اصطلاح منهم؛ كذا في "الرصي". (عل)
(٢) كما في "قاص وعصا"، وإلا فكل حذف لا بد فيه من التخفيف، ويقال لمثل هذا الحذف: حذف الاعتباط، وهو إدراك موت الشاب الصحيح، وأورد عليه نحو يد؛ فإنه حذف آخره لا للإعلال بل لمجرد التخفيف، ولذا لا يجري الإعراب فيما بقي، وقيل: حذف آخره ليصير الإعراب طاهرا لا لمجرد التخفيف، وقيل: حذف بعد التركيب، والحذف في "يد" قبله، والثاني بعيد والأول فوقه. (عت)

(٣) أي على تقدير إرجاع "هو" إلى ترخيم المادى. (حق)

(٤) إشارة إلى بعد؛ لأنه خلاف ما يقتضيه السياق. (جمال)

وشرطه أي شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول،^(١) أو شرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني^(٢) أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية، وهي أن لا يكون مضافا حقيقة المنادى أو حكما، فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛^(٣) لأنه ليس

= على أن التعريف المذكور جاز أن يكون مشتملا للتعريفين؛ فإن تعريف الترخيم المطلق - هو قوله: "وهو حذف في آخره" - بدون قوله: "تخفيفا"، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الفاضل السمعاني أنه كيف يصح جعله تعريفا لترخيم المطلق مع وجود قيد - تخفيفا - في هذا التعريف، انتهى خلاصة كلامه.

إذا كان واقعا إلخ: إنما قال ذلك؛ لأن شرط الترخيم المطلق ليس ما قال المصنف من قوله: "أن لا يكون إلخ"، بل هو شرط ترخيم المنادى. على التقدير الثاني: أي إرجاع الضمير في "شرطه" إلى الترخيم المطلق إنما يصح إذا كان الضمير المرفوع المذكور راجعا إلى الترخيم المطلق، ولا يخفى أنه يصح إرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم المطلق، والضمير في "شرطه" إلى ترخيم المنادى، لكنه خلاف سوق الكلام؛ فإنه انتشار الضميرين، فحينئذ لا يرد ما قيل: يفهم من ظاهر العبارة أن إرجاع ضمير "شرطه" إلى الترخيم المطلق على التقدير الأول، وإلى ترخيم المنادى على التقدير الثاني غير جائز، وليس الأمر كذلك؛ لأن إرجاعه إليهما على كل من التقديرين جائز.

مضافا: قيل: ولو قال: "مفردا" لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف؛ لأنه جعل المفرد في مقابلة المضاف، وشبهه فيما سبق. واعلم أن لجواز الترخيم ست شرائط، خمسة منها عدمية متعينة، وهي أن لا يكون مضافا ولا مضارعا للمضاف وأن لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا جملة، والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، بل هو أحد الأمرين، أحدهما: كونه علما رائدا على ثلاثة أحرف، والثاني: كونه بناء التأنيث، وإنما لم يذكر المصنف شبه المضاف؛ لأن حكمه حكم المضاف، فهما متحدان حكما، وإنما لم يقل: "مندوبا"؛ لأن المندوب عنده ليس منادى كما مضى.

لأنه ليس إلخ: وفي بعض النسخ: "لأنه ليس آخر أجزاء المنادى إلخ" أي لأن الأول - وهو المضاف - ليس آخر أجزاء المنادى نظرا إلى المعنى، وهذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول حينئذ بمنزلة زاي =

(١) وهو أن يكون تعريفا لترخيم المنادى. (عل)

(٢) وهو أن يكون تعريفا لمطلق الترخيم، فلا بد من التقييد بذلك. (عل)

(٣) يرد عليه نحو: خمسة عشر وبعبك، وأيضا يشكل أمر الإعراب، ويمكن الجواب بالعناية. (عت)

آخر أجزاء المنادى^(١) نظرا إلى المعنى، ولا من الثاني؛ لأنه ليس آخر أجزائه^(٢) نظرا إلى اللفظ،^(٣).....

"زيد"؛ فإن آخره بحسب المعنى هو آخر المضاف كما يكون آخره بحسب اللفظ أيضا آخر المضاف إليه إذا كان علما، وأما إذا لم يكن علما فببانه أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه، فحيث لو رخم في آخر المضاف يلزم الترقيم في وسط الكلمة أي في وسط ما هو في حكم الكلمة. لا يقال: إذا رخم من آخر المضاف فلم يرخم من آخر المنادى بحسب المعنى وإن كان غير علم؛ لما مر من أن المضاف من حيث إنه مضاف لا يتم بدون المضاف إليه؛ لأننا نقول: آخر المنادى بحسب المعنى في غير العلم هو آخر المضاف لا المضاف إليه، لكن المضاف لا يتم بدون المضاف إليه من حيث إنه مضاف لا من حيث إنه مادي، فيكون آخر المضاف من حيث إنه مضاف هو آخر المضاف إليه، ولكن ليس آخر المضاف من حيث إنه منادى آخر المضاف إليه.

وما قيل: إن السحوي إنما يبحث عن اللفظ لا المعنى إلا بالتبعية، فنظر السحوي يكون إلى لفظه، فإذا تم لفظه يصح الترقيم فيه، ليس بشيء؛ لأن السحوي يبحث عن اللفظ الموضوع للمعنى لا عن اللفظ مطلقا، فالمضاف بحسب المعنى يستدعي المضاف إليه، فقد عرفت مما ذكرنا أن المضاف من حيث إنه منادى لا يكون آخره آخر المضاف إليه بحسب اللفظ والمعنى، ولكن لما كان آخر المضاف من حيث هو مضاف آخر المضاف إليه بحسب المعنى، فاعتبر حالة الإضافة حال كونه مادي أيضا كما اعتبروا حالة الإضافة في حالة العلمية في "عبد الله" علما، فيصح حينئذ قوله: "لأنه ليس آخره آخر المنادى نظرا إلى المعنى" فاعلم ذلك. وقال مولانا عص في وجه قوله: "لأنه ليس آخره إلخ" هكذا؛ لأن المنادى في "يا غلام زيد" العلام المحصوص، وهو لا يستفاد بدون زيد. أقول: أما أنه لا يستفاد بدون زيد من حيث إنه منادى، ومن حيث إنه مضاف، فالأول والثاني غير مفيد؛ لأن الكلام في الأول.

لأنه ليس إلخ: وهذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علما؛ لأنه إذا كان علما يكون الجزء الثاني آخر أجزاء المنادى بحسب اللفظ، وأما إذا كان علما فلأن المركب الإضافي يراعى حال جزئيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه، والحاصل أن المركب الإضافي من حيث كونه علما يراعى حال جزئيه قبل العلمية، =

(١) نظرا إلى المعنى العلمي إن كان المركب الإضافي علما؛ فإن الجزء الأول بالنسبة إليه بمنزلة زاي "زيد"، أو إلى المعنى الإضافي إن لم يكن علما؛ إذ المضاف يتم بالمضاف إليه، فصار آخر الأول بمنزلة الوسط. (جمال)
(٢) ولهذا أعرب في الجزء الأول.

(٣) يعني بالنظر إلى اللفظ ليس آخر الثاني آخر أجزاء المنادى بدليل الإعراب على آخر الأول، فراعوا الأمرين فامتنع الترقيم بالكيفية؛ إذ لو رخم آخر الأول رخم وسط الكلمة، ولو رخم المضاف إليه لرخم غير المنادى. (عل)

فامتنع الترخيم فيهما بالكلية، وأن لا يكون مستغاثاً^(١) لا مجروراً باللام؛ لعدم ظهور
 بعد رعاية المعنى المضاف والمضاف إليه
 أثر النداء فيه من النصب أو البناء^(٢) فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص
 المنادى، ولا مفتوحاً بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه
 غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ فكأنه من تصرف الناسخين، مع
 أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه

= أي كل من حزمه قل العلمية مستقل في الإعراب، وكذا في حال العلمية، ولكن الإعراب حينئذ لا يرى إلا
 عسى الأول في المركب الإصافي حال كونه غير علم، وكذلك في العلم رعاية لحالة الإضافة، فحينئذ لو رحم من
 آخر المضاف إليه فلا يكون الترخيم في آخر المادى بحسب اللفظ؛ لأن آخره بحسب اللفظ آخر المضاف في
 العلم؛ لأن الإعراب لا يجري إلا عسى المضاف رعاية لحالة الإضافة.
 فامتنع الترخيم إلخ أي بعد رعاية النغمة والمعنى. أو الساء: أي البناء على الضم، وإن قلت: حرف النداء أثر
 النداء، قلت: هو علامة النداء لا أثره، ولقائل أن يقول: إن حرف النداء لا يكون إلا في المنادى، فلا بد من
 إجراء الترخيم الذي هو من خصائص المادى عليه، ويمكن الجواب بأن حرف النداء قد يكون في غير المادى
 أيضاً، فإن العلامة قد يهدف عن ذي العلامة، ألا ترى أن القاعد عند القيام قد يقول: 'يا الله' مع أن المقصود
 منه ليس نداء الله تعالى، وهو ظاهر، ويحجب أيضاً بأن حرف النداء قد يكون في المندوب، فلا يجب أن يكون في
 المنادى، ويمكن أيضاً أن يقال: لا بد في الترخيم من أثر النداء؛ ليرتّب عليه قوله: "وهو في علم الثالث"، فيقال:
 "يا حار" إلى قوله: "وقد يجعل اسماً برأسه إلخ".

لأن الزيادة إلخ: وأنت حبير بأنه يصح إقامة هذا الدليل في المستعاث بالألف، وهو طاهر، وأيضاً يصح إقامة
 الدليل الأول على المستعاث بالألف؛ لعدم النصب فيه أيضاً أي لنصب الذي هو سبب الزيادة؛ فإن حركة الفتحة
 التي وجدت بسبب الألف ليست نصب، وهو ظاهر، إلا أن هذه الحركة مشبهة بالنصب، فهذه لم يلتفت إليه.

(١) فإن استعاث مطلوب فيه رفع الصوت، فهو مقصود التطويل، والحذف ينافي، ولهذا ريد في آخره ألف. (نور الحق)

(٢) أما كون النصب أثر النداء فلكون المنادى مفعول 'أدعو'، وأما كون الساء أثره فلمشابهته للكاف نحو:

أدعوك، بخلاف الفتحة؛ فإنه أثر الألف دون النداء. (عل)

زيادة الألف في آخره؛ لمد الصوت إظهاراً للتفجع، فلا يناسبه الترخيم للتخفيف. وأن لا يكون جملة لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير.^(١)

والشرط الرابع: أحد الأمرين الوجوديين، وهو أن يكون المنادى إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف؛ لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم؛ لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى، ولزيادته على الثلاثة^(٢) لم يلزم نقص الاسم^(٣).....

إظهاراً: تعليل لقوله: لمد الصوت. زائداً على إلخ: وأحار الكوفيون "يا عم" في يا عمار، و"يا زي" في يا زيد. لكثرة نداء العلم: لا يقال: ينبغي أن لا يحذف من العلم شيء من حروفه؛ لما قالوا: الأعلام لا تتغير؛ لأننا نقول: عدم تعيره في غير صورة ترقيم النداء. ولزيادته إلخ: أي نقص الاسم الذي يكون بناؤه عارضياً؛ فإن ما يكون بناؤه عارضياً فهو في حكم المعرب، فلا يرد حينئذ أنه لا معنى لقوله: "نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب"؛ لأن الكلام في المنادى المبني لا المعرب، فحينئذ يجوز النقص أي نقص الاسم فيما ليس بمعرب ولا في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ، والشاذ لا يعبأ به، وبهذا اندفع ما يقال: إن "يد" منادى حكمي، فيكون بناؤه عارضياً مع وجود الترخيم وعدم وجود الشرط فيه.

(١) وإنما وجب حكاية الجملة؛ لأن المسمى بالجملة المقولة يبقى صورة الجملة فيها بحالها؛ لأن الغرض الأكثر من التسمية بما إفهام اتصاف المسمى بما يبين، أعني الجملة، وهي إنما تدل على معناه بطرفها وبهيئتها المخصوصة، فيجب أن يبقى بحالها؛ لأنه لو تغير لم يفهم معناه الأصلي منها، فيبطل فائدة التسمية، وفيه ما عرفت آنفاً. (مولانا محمد نور الحق)

(٢) يعني إنما اشترط الزيادة على الثلاثة؛ لئلا يلزم نقص الاسم نقصاً قياسياً مطرداً عن أقل أبنية المعرب بلا علة ظاهرة موجبة، بل لأمر استحساني نحو: يد ودم؛ فإن النقص فيه وإن كان بلا علة، لكنه قليل غير قياس، والشذوذ لا يعبأ به، بخلاف نحو: عصا؛ فإنه وإن كان قياساً، لكنه لعبة ظاهرة ملحقة إلى الحذف. (عل)

(٣) الذي في حكم المعرب، إنما قيد به الجوار القص فيما ليس في حكم المعرب نحو: ما ومن، وأما نحو "يد" فالحذف فيه شاذ لا يعبأ به. (عبد العمور)

(٤) يقرأ بكسر لام التعريف وسكون سين الاسم، كما في قوله عز اسمه: ﴿شَسَّ الْأَسْمُ الْمُسَوَّقُ نَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ (الحجرات ١١)، والقاعدة فيه أنه إذا سقطت همزة الوصل في درج الكلام، فاجتمعت الساكنان فيكسر أولهما؛ لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر.

فائدة: وعلى هذه يكسر نون التثنية الساكنة في مقام التثنية في حكم القلب بهمزة الوصل؛ لأنه حرف وإن م يكب بشكل النون في رسم الخط، كما في قوله عز وجل: ﴿لَمَرَّةً لِّدِي﴾ و﴿بِعِلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى﴾ (مرم: ٧).

عن أقل أبنية المعرب، بلا علة موجبة، وإما اسما متلبسا بتاء التانيث وإن لم يكن علما، ولا زائدا على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتض للسقوط، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: "تبة"^(١) وشاة" بعد الترقيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترقيم، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها،^(٢) ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: "يا صاح" في "يا صاحب"، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى.

حال من صمير استعماله

بلا علة موجبة: إنما قيد به لجوار القص بالعلة الموجبة كعصا، وحاز إحراج "يد ودم" نقوله: "بلا علة موجبة". لأن وضع التاء إلخ: لأن تاء التانيث ليست بدخلة في "الثة"، فلا يشترط الريادة على الثلاثة، ولا العلمية؛ لعدم البس حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح، فيدل على الترقيم بحذف التاء وإن لم يكن علما. لا يقال: إن التاء علامة التانيث، والعلامة لا تحذف؛ لأننا نقول: عدم حذفها في غير الترقيم. وأعدم أن سيويه شرط في ترقيم ما فيه تاء التانيث على لغة من يجعل الباقي اسما برأسه أن يكون عنما؛ لقلا يلتبس بما لا تاء فيه. فلا يقال: في ترقيم "يا حبيبة" إذا كان صفة: "يا حبيب"؛ لحصول الالتباس؛ لحواز تانيث المذكر غير العم إذا أريد به النفس، وأما إذا كان علما فلا يحصل الالتباس؛ لأنه يؤث المذكر وبالعكس في الأعلام؛ حملا على المعنى، ولهذا شرط في حذف تاء التانيث أن لا يكون صفة مثل: قائمة وفاسقة؛ لأنه لو رخم حينئذ لالتبس بالمذكر.

فكيف إلخ: أي كيف لم يسقط التاء إذا وقع موقعا كان سقوط الحرف الأصلي فيه كثيرا؛ فإن بسبب الترقيم يسقط الحرف الأصلي كثيرا. نحو تبة: بالفارسية: گروه وجماعت. لم يستوف: صفة المنادى؛ فإن "صاحب" في "يا صاحب" لم يستوف الشروط المذكورة كلها؛ لأن "الصاحب" اسم جنس، وليس بعلم.

(١) بصم التاء، ومعنى "لم يبالوا" بالفارسية: باکی نداشتن بآل اندر میل، ومعنى "تبة" بالفارسية: گروه وجماعت. (بقا)

(٢) لكنها أخرجت مما قبلها بحيث صارت متعقب الإعراب. (عل)

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه، فقال: فإن كان في آخره أي آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في أنهما زيدتا^(١) معا، واحترز به عن نحو: ثمانية ومرجانة؛ فإن الياء والنون فيهما زيدتا أولا، ثم زيدت تاء التانيث، فلم يحذف منهما إلا الأخير،^(٢) كأسماء^(٣) إذا جعلتها فعلاء من الوسامة أي الحسن^(٤) كما هو مذهب سيبويه^(٥) لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حيثئذ من باب عمار^(٦) ومروان أو كان في آخره حرف صحيح أي أصلي؛ لتبادره إلى الذهن؛^(٧)

شرع في بيان كمية إلخ: ولو قيل بدله: 'لما فرغ من شرائط الترخيم شرع في بيان تقسيمه' ليصح أيضا. في آخره إلخ: أي في جاب آخر، فلا يلزم أن يكون الظرف والمظروف شيئا واحدا، مع كونهما متغايرين في حكم الواحدة إلخ: صفة لـ "زيادتان"، وإطلاق الصفة على الحار والمحذور باعتبار المتعلق، وهو ههنا قوله: "كائنتان". فإن الياء والنون فيهما: أي الياء في 'ثمانية' والنون في 'مرحاة' أي الحسن: الوسامة بمعنى العلامة، وهي ههنا كناية عن الحسن. لا أفعالا: لأنه إذا جعلتها أفعالا يكون في آخره حيثئذ حرف صحيح قبله مدة، فيكون داحلا في القاعدة التي يذكرها بعد ذلك. باب عمار: بالعين والراء المهملتين؛ فإنه داحل في لقاعدة التي يذكرها بقوله: أو كان في آخره حرف صحيح قبله مدة.

(١) وإن كان كل واحدة منهما لمعنى يعاير معنى الآخر، كزيادتي مسلمان ومسلمين عمنين. (ع)

(٢) وبه نه على وجه حذفهما معا.

(٣) فإن أصلها وسماء، قلت وأوها همرة على غير قياس كما في أحد وأنات، ففيها زيادتان للتأنيث كحمراء. (عل)

(٤) أي من الوسامة التي بمعنى الحسن، بصم الحاء وسكون السين، بالفارسية: ثوبى. (نقا)

(٥) ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية في الصفات أكثر منها في الجموع. (جمال)

(٦) والمراد به كل اسم كان في آخره حرف صحيح قبله مدة. (نق)

(٧) يعني لم يذكر قيد الأصالة لتبادره إلى الدهر عند ذكر "الصحيح"؛ لأن الحرف الصحيح يكون أصليا غالبا، فيخرج عنه نحو: سعادة؛ لأن التاء ليست من الحروف الأصبية من الكلمة، وإنما هي كلمة رأسه، فيحذف وحدها. (عل)

لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه نحو: سعلالة؛^(١) لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً،^(٢) فيشمل مثل: مرمي ومدعو، فإن الحرف الأخير^(٣) منهما في حكم الصحيح في الأصالة، قبله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها، والمراد بها المدة الزائدة؛ لتبادرها إلى الذهن؛ لغلبتها وكثرتها، فيخرج منه نحو: مختار؛ فإنه لا يحذف منه إلا الحرف الأخير.....

لأن الغالب في الحرف إلخ أي العال في الحرف الصحيح هو الأصالة كما أن الغالب في الحرف العلة الزيادة، فحينئذ يخرج نحو: سعلالة؛ عدم أصالة التاء فيها، فقله: فخرج إلخ لرد قول الشيخ الرصي؛ فإنه انقص بنحو 'سعلالة'؛ لوجود الحرف الصحيح في آخرها مع أنه لا يحذف منها حرفان، بل حرف واحد، ثم قال في دفعه: والمراد أنه كان في آخره حرف صحيح، وبغير التاء أيضاً، فحينئذ يخرج بنحو: سعلالة، لكن ما قال الشارح في دفعه أولى مما قال به الشيخ الرصي؛ لأنه على دفع الشارح يكون بين هاتين القاعدتين نسبة التقابل، فلا تجتمعان. وأما على تقدير دفع الشيخ الرصي يكون بينهما عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهما 'أسماء ومروان'، ومادة افتراق القاعدة الأولى 'نصري ومرجاة' ومادة افتراق الثانية 'مختار'، واعلم أنه أشار بقوله: 'أو كان في آخره' إلى أن قوله: 'أو حرف صحيح عطف على قوله: 'ريادتان'، ولو أريد من قوله: 'آخره' هو الآخر الحقيقي لا يرد سعلالة؛ لأن تاء التأنيث يكون آخره حكماً وكلمة أخرى حقيقة، وسعلالة بالكسر: انعون أو ساحرة الحن، كذا قيل

في حكم الصحيح إلخ: فيكون الياء والواو في 'مرمي ومدعو' حرفاً صحيحاً حكماً كما عرفت أن المتأخر من الحرف الصحيح هو الأصالة فهما أصليتان، وإنما عمم وقال: 'وهو أعم إلخ'؛ لأن ترخيم مثل: مرمي ومدعو يكون يحذف حرف الأخير ومدة أسبقه. حركة ما قبلها إلخ: احترره عن نحو: رحيل وسور، فإنهما لا يسميان مدة. لغلبتها: أي زيادة المدة وكثرتها.

(١) [لأن ناءه ليست بأصلية وإن كانت صحيحة.] كسر السين والعين المهمتين: العول، أو اسم امرأة أو ساحر الحن، كذا في 'الصراح'. (حق)

(٢) بأن يكون حرف علة قبلها ساكن، ويكون أصلها كالحرف الصحيح الذي يكون حكمه حكم الأصالة؛ لأنه يكون في الأغلب أصلياً، أو يقال: إنه في حكم الصحيح؛ لأنه يقلل الحركات كالصحيح. (عل)

(٣) خلافاً للأخفش، فإنه يحذف المدة أيضاً. (عبد الغفور)

وهو أي والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف، كمنصور و عمار ومسكين؛ لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاءه على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد في قوله: زيادتان في حكم الواحدة؛

أي والحال إلخ: أشار به إلى أن قول المصنف حملة حالية، فهو حال من الضمير المحرور في "آخره"؛ فإنه مضاف إليه ويصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو مفعول "كان" بمعنى وجد، فيكون المضاف إليه مفعولا.

وإنما لم يأخذ إلخ: وإنما يظهر عدم أخذه فيه بإيراد الضمير المفرد؛ لأنه قال: "هو" لا هما، قال مولانا عص: يصح إرجاع الضمير المفرد إليها بتأويل المذكور، ولا يرد الإشكال على "ثون وقلون"؛ لأنهما أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن لامها محذوف، فلما رد من قوله: "وهو أكثر من أربعة إلخ" أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل. أقول: كلام الشارح في الجمع بوزن الحال لا وزن الأصل؛ فإن ثبون جمع ثبة وقلون جمع قلة بضم الثاء والقاف فهما جمعان بوزن الحال، فكلام الشارح فيه "فهما" أي ثبون وقلون ليس في الأصل ثبون وقلون حتى تكونا أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان ثبون وقلون جمع ثي وقلي، وليس كذلك كما لا يخفى على المتأمل، ومعنى ثبة بالفارسية: *مُروءة زوگفته*، ومعنى قلة: هو الحشبة الصغيرة التي ينصب ويلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة أخرى.

لا يقال: هذا يشكل بنحو 'حوار'؛ لأنه أكثر من أربعة أحرف في الأصل؛ لأن أصله حوار ي مع أنه لا يحذف منه عند الترخيم إلا حرف واحد؛ لأننا نقول: حوار غير داخل تحت هذه القاعدة؛ لأن آخره ليس حرف صحيح؛ فإن آخره في الأصل هو الياء، فإن قلت: قد عمم الحرف الصحيح عن الحقيقي والحكمي والياء حرف صحيح حكما؛ لا اشتراكها به أصالة، قلت: حذف الياء في "حوار" ليس لترجيم، بل لعلة موجبة، وهو الإعلان، وإن قلت: لو قال المصنف: "فإن كان ما قبل آخره مدة حذفنا" يشتمل القسمين معا وكان أحصر، وجوابه ما ذكر مولانا عبد حيث قال: لما كان علة الحذف في القسم الأول مغايرة لعلة الحذف في الثاني كما ترى من قوله: "أم في الأول فكما إلخ" فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل بحذف حرفان في ما قبل آخره مدة.

قال مولانا عص: ولو قال المصنف: فإن كان ما قبل آخره مدة حذفنا لورود مثل: سعادة وسعيد، فمن قال: ولو قال كذلك لكان أحصر وأتم إلا أنه لم يقل؛ لعدم اشتراك القسمين في حذف الحرفين فقد غفل. أقول: أما أولا أنه لا يوافق بالمنقول عنه، وأما ثانيا فلأن الانتقاض سعادة مدفوع باعتبار قيد حرف الصحيح الأصلي في آخره كما هو مذهب الشارح، واعتبار عدم كون الياء في آخره كما هو مذهب الشيخ الرضي، والاختصار حاصل على هذا التقدير، وأما انتقاض سعيد فباعتبار قيد أكثر من أربعة أحرف، وحيث حصول الاختصار أيضا.

لأن نحو: ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه؛ لأن بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفاً أي الحرفان الأخيران في كلا القسمين، أما في الأول^(١) فلما كانتا في مصدرية حكم الواحدة، فكما زيدتا معا حذفتا معا، وأما في الثاني؛ فلأنه لما حذف الأخير مع صحته وأصالته، حذفت المدة الزائدة؛ لثلاثاً يرد المثل السائر: صلت على الأسد، وبلت عن النقد،^(٢) وإن كان مركباً ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافاً^(٣) ولا جملة، مثل: بعلبك وخمسة عشر علمين، حذف الاسم الأخير. فيقال في "بعلبك": يا بعل، وفي "خمسة عشر"^(٤) يا خمسة؛^(٥) لنزوله منزلة تاء التانيث

في كلا القسمين. ويرده لبيان المراد والصادق التعيل به، فاندفع حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه لا يحتاج إلى ذكر الشرط في حراء، وعبارته هكذا لا يوجد في الحراء التقيد بالشرط؛ لأنه لعمري، فتفسيره يس كما ينبغي. المثل السائر: أي المشهور بصريق الكناية قال قدس سره - في 'الحاشية': انقد صغار العجم، والظاهر من إضافة الصغار إلى العجم، وهو شاة قصير يده ورجله وبالفارسية: بز. گوسفند ويعلم من بيان إلخ: وهو لدفع ما يقال: لا يجوز الترخيم في المركب ما سبق من قبله، وشرحه أن لا يكون مضاف ولا جملة، فأراد من المركب ما لا يكون مضافاً، ولا جملة أي المركب الغير الإصافي وغير احمية، وقوله: "ويعلم إلخ" إشارة إليه. علمين: وهذا التقيد؛ لأنه ما كان الشرط العددي متحققاً فيه فلا بد من تحقق شرط وجودي أيضاً.

(١) لما كانت عند الحذف في القسم الأول معايير لعبة لحذف في اثني كما ترى، فصل المصنف هذا التفصيل، ولم يقل: حذف حرفان في ما قبل آخره مدة. (عبد الغفور)

(٢) بفتحين، نوعي ازگوسفند کوتاه دست وپی زشت، روي نقدی (عبد الغفور)

(٣) اللعبة كما ذكر في عدم ترخيم المضاف بحري في مشابه المضاف أيضاً، فلا بد أن لا يكون في ذلك المركب مشابه للمضاف أيضاً. (عت)

(٤) قالوا: إذا رخصت اثنا عشر واثنًا عشرة واثنى عشر حدثت عشر مع لألف والياء؛ لأن عشر بمرنة انون في 'اثنا'. قال المصنف: وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه (عبد الغفور)

(٥) وفي الوقف بقلب اثناء هاء، كما أنك أو سميت رجلاً بمسمتين، ورخصت ووقفت قلت: يا مسمه دهاء. (عبد الغفور)

في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء.

وإن كان غير ذلك المذكور من الأقسام الثلاثة فحرف واحد أي فيحذف حرف واحد؛^(١) لحصول الفائدة المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر، نحو: يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك، وهو^(٢) أي المنادى المرحم في حكم المنادى الثابت بجميع أجزائه،

غير ذلك المذكور: وإنما أورد لفظ "المذكور"؛ لأن المشار إليه لـ "ذلك" لا يكون هذه الأقسام الثلاثة إلا بتأويل المذكور. فيحذف حرف واحد: وإنما لم يجعل الجزاء حملة اسمية ولم يقل: فالحذوف حرف واحد؛ ليطابق عما سبق من الجزاء، وهو قوله: "حذف الاسم الأخير". وإن قلت: الموافقة يقتضي إيراد بصيغة الماضي بأن يقال: فحذف حرف واحد، قلنا: إن الفاء الجزائي لا يدخل على الماضي إلا بإيراد لفظة قد، فلم يقل: فقد حذف حرف واحد؛ هرباً عن كثرة الحذف، وهذا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الأسبب أن يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد.

لحصول الفائدة إلخ: وهي ما ذكره من قبل من أن الداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراع إلخ، ثم المراد من المركب هو المركب من اسمين بقرينة قوله: "حذف الاسم إلخ"، فلا يرد مثل: يا ضاربة؛ لأن المحذوف منها التاء. أي المنادى المرحم إلخ: لا يقال: لو كان الصمير راجعاً إلى المحذوف فلا يحتاج إلى قوله: "بجميع أجزائه"، فإن إيراده لا يحلو عن تكلف؛ لأننا نقول: ارتكب هذا التكلف لرعاية قوله: "وقد يجعل اسماً برأسه"؛ لأن الصمير في "يجعل" راجع إلى المادى، فالباعث لارتكاب هذا التكلف هو الموافقة وعدم انتشار الصميرين. لا يقال: جاز أن يكون الصمير في "يجعل" راجعاً إلى الباقي، أي باقي من المحذوف؛ لأننا نقول: الباقي لا يكون إلا المادى، قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعة موجهة، وليس الحذف ههنا لعة موجهة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في "يد ودم"، وأحيب بأن المحذوف ههنا لعة قياسية مطردة، فجعلوه كالمحذوف للعة الموجهة.

(١) لم يقل: فالحذوف حرف واحد؛ ليكون حملة اسمية؛ ليوافق سائر الجزاءات، أي 'احذفنا' و'احذف'، ولم يقدر الماضي مع كونه موافقاً له؛ لأن كلمة الفاء يأبى عن الماضي. ولو قيل: فقد حذف حرف واحد يصح أيضاً، بل هو أسبب. (عت)

(٢) أي المادى المرحم جعل الصمير راجعاً إلى المادى، ولم يجعله راجعاً إلى المحذوف كما هو الظاهر؛ ليوافق مقابله، وهو قوله: "وقد يجعل اسماً برأسه". (جمال)

فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الأكثر، فيقال في يا حارث: يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم، وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة، و في يا كروان^(١) يا كرو بواو متحركة بعد فتحة، وقد يجعل "قد" للتقليل، أي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل اسما برأسه كأنه لم يحذف منه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل، فيقال: يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم، ويا ثمي؛ لأنه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة، فلا جرم^(٢) قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كأدل في أدلو،.....

على ما كان إلخ: فلا يكون الإعراب جاريا على الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم. على الاستعمال الأكثر: إنما زاد "الاستعمال" ولم يقل: على المذهب الأكثر؛ لعدم الخلاف، بل هو متفق عليه، ولا يأتي عنه قوله: "وقد يجعل إلخ". فيقال إلخ: والماء فصحية، أي إذا كان كذلك فيقال: إلخ، ومثل ثلاثة أمثلة؛ لأن التعبير في الاستعمال الأقل إما بالحركة فقط أو بالحرف أو بكليهما. يا كروان: قل قدس سره في 'الحاشية': إن كروان طائر ضعيف طويل العنق. كأنه لم يحذف إلخ: فيكون الإعراب جاريا على قلته. فيكون له: أي للمنادى المرخم، "في بائه" أي في كونه منادى مفردا معرفة. وتصحيحه: أي عدم إعلاله، وهو من الصحيح بمعنى عدم التعير، بخلاف الإعلال؛ فإن فيه التعير، أو كونه صحيحا تاما غير ناقص. قلبت الواو ياء إلخ: لأنه م بات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قلبها ضمة إلا ويقلب الواو ياء والضممة كسرة. كأدل في أدلو: لأن المنادى في حكم المعرب؛ معروض سائه فاعل بما أعل به الاسم المعرب.

(١) قال في "الصراح": هو طائر يقال له: احصاري، وآس راشواط غوييد، كرى نروي كراوين جماعت، كروان بالكسر أيضا جماعة على غير القياس. (عبد العمور)

(٢) أي لا محالة، أي لا حول من القلب، بل بقلب وجوبا. (ح)

ويا كرا لأنه لما جعل كروا اسما برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وقد استعملوا^(١) يعني العرب صيغة النداء يعني "يا" خاصة في المندوب؛^(٢)
لأنه لا يدخل عليه سواها؛ لكونها أشهر صيغها، فكانت أولى بأن يتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى، والمندوب في اللغة: ميت يبكي عليه أحد، ويعد محاسنه؛
بيان للتوسع

وقد استعملوا إلخ: وإنما أورد المندوب في المنادى، ثم يبحث بعده من المنادى إشارة إلى المناسبة التي له بالمنادى؛ لأن المندوب يشابه المنادى من حيث التخصيص؛ لأن كل واحد منهما مخصوص من بين قومه كما سبق، وإنما قال: "صيغة النداء" ولم يقل: صيغة "يا" في المندوب مع أنه أحصر، وأيضا المراد من 'صيغة النداء' هو "يا" إشارة إلى أن استعمال صيغة "يا" في المندوب محار؛ لأن المراد من قوله: 'صيغة النداء' هي صيغة موضوعة للنداء، فيكون استعمالها في المندوب محازا؛ لأنه لو لم يكن على سبيل المجاز، فكان استعمالها فيه على سبيل الحقيقة، وليس كذلك؛ لأنه لو كان استعمال صيغة "يا" فيه على سبيل الحقيقة فلم تكن صيغة النداء موضوعة للنداء، ولكنها موضوعة له، فلم يكن استعمالها فيه على سبيل الحقيقة.

فلا يرد حينئذ على ظاهر عبارة المصنف ما يقال من أنه إذا كانت صيغة النداء مستعملة في المندوب، فيكون موضوعة للمندوب أيضا؛ لأن الاستعمال أحص من الوضع، وذلك لأنه إنما يرد إذا كان استعمال صيغة "يا" في المندوب على سبيل الحقيقة؛ لأنه على هذا التقدير يلزم من استعمال صيغة النداء في المندوب أن يكون صيغته موضوعة للمندوب أيضا، وقد أبطلناه بطريق القياس الاستثنائي، وهو الاستدلال من رفع التالي إلى رفع المقدم، فاعلم ذلك. يعني يا: ولما كانت "يا" أشهر صيغة النداء صح انصراف مطلق صيغة النداء إليها؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل، وفي هذا التفسير إشعار بأن صيغة "يا" أصل في هذا الباب.

- (١) يراد المندوب في مباحث اسادى لم يكن مناسباً من المصنف رحمه الله، ولعله إنما وقع فيه تنبيهاً على أنه موافق للمنادى في مباحث كثيرة، كالاختصاص والإعراب والبناء وغير ذلك، ويمكن أن يقال: ليس هذا بحثاً عن المندوب كما يظهر من عنوان البحث، لكن لما ذكر المندوب اضطر إلى بيانه وبعض أحكامه المحصورة. (حق)
- (٢) لأن في صيغة النداء معنى الدعاء والاختصاص، فقل إلى المندوب؛ لما فيه من معنى الاختصاص. (عبد العصور)

ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع، وفي
 الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً أو عدماً^(١) بـ"يا"^(٢) أو "وا"^(٣) فالتفجع عليه عدماً:
 ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكي عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً: ما
 يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً، كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة
 للنادب؛ لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب، مثل: يا زيداه، ويا عمراه،
 ومثل: يا حسرتاه، ويا مصيبتاه، ويا ويلاه، واختص المندوب بـ"وا".....

ويشاركوه في التفجع: فم يبق لهم طريق الاعتراض عليه بسبب تفجعه.
 المتفجع عليه: الظاهر المتفجع له، ولعل كلمة 'على' بمعنى لأم الأجل كما يقال في المحمود عليه في الحمد، أو
 لتضمن معنى البكاء، والألف واللام فيه معنى الذي، ويراد بها الاسم، واسم المفعول بمعنى الفعل المجهول.
 بيا أو وا: صفة للمتفجع، والناء للإلصاق. ما يتفجع على عدمه: أشار به إلى أن كلمة "على" في قوله: "على
 عدمه" بنائية وليست صلة للتفجع، وإلا لم يصح قولاً: "وا مصيبتاه"؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة كما لا يحق.
 يبكي عليه إلخ: مثل: وا زيداه. والمتفجع عليه وجوداً: بأن يكون وجوده سبباً للتفجع لا عدمه، مثل: وا
 مصيبتاه، ولسبب اعترافية بأن نعبر وجوده سبباً على تقدير، ونعبر عدمه سبباً على تقدير آخر؛ فإن الحسرة
 معنى اندوه والويل بالفارسية: نحي، فالنادب جعل الحسرة والويل في بدته كناية عن وجود المتفجع عليه؛ فإنه لو
 كان موجوداً لم يكن الحسرة والويل عليه. فقد المتفجع عليه إلخ: وإنما قال: عدماً ولم يكتف بقوله: 'عند فقد
 المتفجع عليه'؛ لأن الفقد بالفارسية: نابون، وهو يستلزم العدم والموت؛ لأنه يجمع بكونه محضاً.
 فالحد شامل لقسمي إلخ: وإنما يشمل الحد كلا القسمين إذا كانت كلمة "على" بنائية، وأما إذا كانت صلة
 لتفجع فلا يشملهما، بل يشتمل أحدهم، وهو المتفجع عليه عدماً، ولا يشتمل المتفجع عليه وجوداً، مثل: وا
 مصيبتاه؛ لأن التفجع لا يكون على المصيبة، نعم، يكون التفجع بـ"وا" على وجودها أي لأجل وجودها، بل هو
 يكون على المتفجع عليه؛ فإن المندوب اسم من يتفجع عليه، ويمكن أن يقال: يشتمل هذا القسم أيضاً وإن
 كانت صلة التفجع بأن كانت التفجع على المصيبة على سبيل المحار؛ لأنها وقعت موقع المتفجع عليه.

(١) إشارة إلى دفع الإشكال أورده الرضي. وهو أن المصنف قد أحل بأحد قسمي المندوب. وهو المتفجع منه
 نحو: وا ويلاه ووا حسرتاه، وأجيب عنه بوجه آخر أيضاً، وهو أن المراد بالمتفجع عليه المتفجع لأجله، والمتفجع
 منه داخل في المتفجع لأجله. (علوي)

(٢) الباء للإلصاق صفة لـ"المتفجع"، وليست للسببية أو الاستعانة. (عبد المصور)

ممتازا به عن المنادى؛ لعدم دخوله عليه، بخلاف "يا"؛ فإنه مشترك بينهما.

وحكمه أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى أي مثل حكمه، يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه في الإعراب والبناء^(١) مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفردا معرفة يضم، وإذا كان مضافا أو مشبها به ينصب، ولا يلزم من ذلك^(٢) جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى؛ ليرد عليه^(٣) أنه لا يقع نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة.

ممتازا به عن المنادى: أي حال كون المندوب ممتازا به أي بـ"وا" عن المنادى، فيكون نفع "وا" ما به الامتياز بين المندوب والمنادى، وهذا لدفع مناقشة تتضمن قوله: 'احتص' معنى الامتياز؛ لأن الاحتصاص بالشئ يستلزم الامتياز به، فمعناه حيث أن المندوب مختص بـ"وا"، أي ممتاز عن المنادى بـ"وا"، فيكون تعقب قوله: بـ"وا" بالاحتصاص بتضمين معنى الامتياز، وليس صفة الاحتصاص؛ لأن الباء التي هي صفة الاحتصاص لا تدخل على المقصور عليه، كذا ذكره مولانا عس، فلا يرد الاعتراض بأن المندوب لا يكون مختصا بـ"وا"، بل "يا" أيضا فيه كما عرفت آنفا، فكلامه إشارة إلى أنه لا يحتاج إلى أن يجعل كلام المصنف على القلب بإدخال الباء على المقصور بأن يقال: "وا" مختص به؛ فإن الأصل أن تدخل الباء في المقصور عليه.

أي مثل حكمه: فإنه تشبيه بليغ، وهو الذي حذف عنه أداة التشبيه. ليرد عليه أنه إلخ: فقوله: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ" لدفع هذا الإيراد، لا يقال: لا يحتاج إلى هذا القول لدفع هذا الإيراد المذكور؛ لأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء؛ لأننا نقول: يكون للمندوب حكم آخر لا يكون في =

(١) إما كان حكم المندوب حكم المنادى في الإعراب والبناء؛ لأنهم لما أجروه مجراه في صيغة أجروه مجراه في أحكامه من الإعراب والبناء تكميلا للشئ. (عل)

(٢) أي من كون حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى.

(٣) وجه الورود: أنه لما قال المصنف رحمه الله: "وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى" فهم منه أن المندوب مماثل بالمنادى في جميع أقسامه ولا يقع المندوب نكرة؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة، والمنادى كما يقع معرفة يقع نكرة أيضا فلا مماثلة بينهما، فقال الشارح لدفع هذا الإيراد: "يعني إذا وقع المندوب على صورة قسم إلخ"، حاصل الدفع: أن احكم ههنا إما هو في مثلية الأحكام لا في مثلية الأقسام، ولو سلم مثلية الأقسام فلا سلم عمومها، ويمكن الجواب على سبيل تسليم العموم بأن قوله: "لا يندب إلا المعرفة" بمنزلة الاستثناء، وفيه ما فيه. (حادم أحمد)

وجاز لك زيادة الألف في آخره أي آخر المندوب؛ لمد الصوت المطلوب في الندبة فإن خفت اللبس أي التباس ذلك^(١) اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدٍّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة، أو ضمة كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة قلت: **وا غلامكيه^(٢) لا وا غلامكاه؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب،**.....
أي مذكر محط

= المنادى، وهو أن المنادى لا يكون مضاعفاً إلى كاف الخطاب، وبلا يزم أن يكون الخطاب إلى الأمرين معاً؛ لأن النداء أيضاً خطاب، بخلاف المندوب؛ فإنه يضاف إليه كما في يا علامك؛ فإن المخاطب هو امرأة والتفجع لا يكون عيبها، بل على علامها، فلا يجوز الاكتفاء بما هو ممرلة الاستثناء؛ لأن الحصر يأبى عنه، وبما ذكرنا من التفصيل ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس ورود هذا دعاءً قويا على تأويل قوله. "وحكمه في الإعراب وإنشاء حكم المبادئ" بما أول به؛ لكون قوله: "ولا يندب إلا المعرفة" في حكم المستثنى عن قوله: "وحكمه في الإعراب إلخ"، وأيضاً كون كلام اللاحق منترلة الاستثناء يكون في مرتبة التأويل عند الاحتياج، فأراد الشارح تصحيح كلام المصنف على وجه لا يحتاج إلى هذا التأويل.

وجاز لك إلخ: وقد قيل: إن زيادة الألف واجب إذا كانت الندبة بـ"يا"؛ لئلا يلتبس بالمدادى، ورد بأن مع ذلك أيضاً يلتبس بالمدادى المستغث بالألف. **لمد الصوت إلخ:** ورياد الألف؛ لأنها أحف وزادتها أكثر من احتيتها، ولذا لم يرد احتيتها، وإن حصل مد الصوت هما أيضاً. عدلت إلخ: أي من الألف إلى حرف مدة إلخ. **وا غلامكيه:** فإنه في الأصل وا غلامك - بكسر الكاف - فالكسرة مناسبة لياء فزيد الياء لدفع الالتباس، وكذلك "وا غلامكموه"؛ فإنه في الأصل وا غلامكم وآخر المندوب فيه الضم؛ لأن الميم أصلها الضم، فالضم مناسبة للواو. **بندبة غلام مخاطب:** لأنه لا يعلم أنه في الأصل وا غلامك بكسر الكاف أو بفتحها.

(١) أي التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الألف بغير ذلك اللفظ أي باللفظ الدال على غير المقصود، فيلتبس المقصود بالغير، وإنما اعتبر الالتباس في اللفظ، ولم يعتبر في المقصود كما اعتبر غيره؛ لأن الالتباس يقع أولاً في اللفظ، ثم في المقصود، وذلك كما إذا كان المقصود ندبة غلام مخاطبة، فاللفظ الدال عليه وا غلامك بكسر الكاف، فعند زيادة الألف يلتبس هذا اللفظ بلفظ وا غلامك - بفتح الكاف -، فيلتبس المقصود بغيره. (علوي)

(٢) لما لم يكن المندوب مخاطباً في الحقيقة، بل متفجعاً عليه جار ندبة المضاف إلى المخاطب، ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك؛ لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه، ولإشارة إلى هذا م يمثل بقولك: وا غلامهوه. (عبد الغفور)

وإذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: وا غلامكموه إذ الميم^(١) أصله الضم، لا وا غلامكماء؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين. وجاز لك الهاء أي إلحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها.^(٢)

ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما إلا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به؛ لِيُعْذَرَ النادِبُ بمعرفته في ندبته والتفجع عليه، فلا يقال: وا رجلاه؛ إذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ ليعذر النادِبُ بالندبة عليه، وامتنع إلحاق الألف بصفة المندوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف، مثل: وا زياده الطويل؛ لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛^(٣)

لا وا غلامكماء؛ لالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الألف فيه لندبة بأن كان في الأصل وا غلامكم، أو للثنية بأن كان في الأصل وا غلامكم. إلا الاسم المعروف: فلا يكون المراد من 'المعروف' المعرفة؛ لأن الاسم الذي يندب المندوب به قسمان، أحدهما: أن يكون معرفة، وأقسام معرفة ستة على ما سيأتي، وثانيهما: الاسم الذي اشتهر المندوب به، سواء كان علما أو غير علم. ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما إلا القسم الأخير، ثم المعرفة في القسم الأول أعم من أن يكون قل الندبة أو بعده، فقد ظهر مما ذكره أنه يندب من أقسام المندوب المتفجع عليه وجودا الاسم المعروف الذي اشتهر به المندوب أو لم يشتهر به، فلا ينتقص الحكم بـ"وا مصيبتاه"، و"وا حسرتاه"، و"وا ويلاه"، وإن قلت: ما ذكر في القسم الأخير من القسمين الأولين ينتقض بما حكاه الكوفيون، وهو مثل: وا رجلا مسحاه، قلت. هو شاذ، كذا قيل. ليعذر النادِبُ الخ أي ليعذر النادِبُ في ندبته وفي تفجع النادِبِ على المندوب بسبب معرفة الناس المندوب؛ لأنه لا يُندب إلا المعروف بين الناس، فلا يرد أن قوله: 'بمعرفته' مما لا يحتاج إليه. لأن اتصاله بالصفة إلخ: فإن من أدخل الألف في آخر الصفة فاشبهها بالمضاف إليه، فيصح كلام الشارح بلا ريب.

- (١) دفع دخل مقدر، وهو أن الواو كيف يكون مجاسا بحركة الآخر؛ فإن الآخر في غلامكم ساكن؟ فدفع بأن الميم في الأصل مضموم حتى أن بعض القراء ضموا الميم في "أنتم" و"كم". (عت)
- (٢) ولا سيما الألف لخصائها، وإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيست كما يُنَّي بها الحركة. (عبد العفور)
- (٣) ولهذا جاز الفصل بغير الطرف بين الصفة والموصوف في السعة، دون المضاف والمضاف إليه. (عبد العفور)

لأنه جيء به لتمام المضاف^(١) فهو كالجذر، بخلاف الصفة؛ فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، فلهذا جاز مثل: يا أمير المؤمنين، ولم يحز مثل: وا زيد الطويل، خلافا ليونس؛ فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة؛ فإن اتصال الموصوف بالصفة وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه إلا أنه أتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات؛ فإن الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ فإنهما متغايران، وحكى يونس: أن رجلا ضاع له قدحان فقال: **وَأَجْمَحُمَتِي^(٢) الشَّامِيَّتَيْنَاهُ**.....

جيء به إلخ: أي بالمضاف إليه؛ لتمام المضاف؛ لأنه حذف التنوين أو ما يقوم مقامه من بوز التثنية واجمع من المضاف، فيكون لها حكم وسط الكلمة، وهو حينئذ كالجزء.

فلهذا جاز إلخ: أي ولأجل أن المضاف كالجذر من المضاف إليه، ولا يكون انصبة بالنسبة إلى الموصوف كذلك حار مثل: 'يا أمير المؤمنين' بإدخال ألف الندبة في آخر المضاف إليه للمندوب؛ فإن الأمير مضاف إلى ما يليه. فإنهما متغايران: فإن المؤمن غير الأمير في المثال المذكور، ويمكن الجواب عنه بأن نظر السحوي في اللفظ دون المعنى. وأما الدليل القلي فما ذكر بقوله: "وحكى يونس إلخ" والجواب عنه بأنه شاذ ولغة غير فصيح. ثم اعلم أن المراد من قوله: "فإنهما متغايران" أنهما متغايران في الإضافة الالامية كما في المثال المذكور بقوله: "يا أمير المؤمنين"، فلا نأس لاتحادهما في الإضافة البيانية، وبعبارة أخرى بأن المراد أنهما متغايران في الحملة أي في غير الإضافة البيانية، وأما الاتحاد بين الصفة والموصوف يكون موجودا في الكل لا في البعض.

واجمعتي الشاميّتيناه: الحمجمة بضم الحيم بالفارسية: كاسه چوئين، وقوله: "شاميتياه" تشديد لياء؛ فإن لياء في "الشاميتياه" للنسبة؛ فإن لياء في شامي مشددة؛ لأنها للنسبة، فإنه لو ألحق الألف في آخر المندوب فلا بد أن =

(١) لأن الاسم كما يتم بالتنوين ونوبي التثنية والجمع يتم بالإضافة، وهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه كما لا يفصل بين الاسم وما يتم به، كذا لم يحز السكوت عن المضاف إليه، بخلاف الصفة. (عل)

(٢) تشية مضافة إلى ياء المتكلم.

والجمجمة: القدح.

ويجوز لقيام قرينة^(١) حذف حرف النداء إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس، ويعني به ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء كـ "يا رجل" أو لم يتعرف مثل: "يا رجلا"؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم^(٢)، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى،

= يقال: وا محميتاه، واعلم أن إلحاق الألف على آخر صفة المدبوب في هذا المثال على تقدير كون الياء في "محميتي" مشددة بأن كان أحدهما ياء النسبة وثانيهما ياء المتكلم؛ فإنه مضاف إليه، وأما إذا كان الياء مخففة فحينئذ يكون إلحاق الألف بآخر انضاف إليه.

والجمجمة القدح: وإنما تعرض به؛ لأن المصنف صرح به أيضا في "شرح المفصل" بأن الجمجمة هي قدح الرأس، فكلام الشارح لرد قول المصنف؛ لأنها وإن جاءت بهذا المعنى، لكن إرادة هذا المعنى فيما نحن فيه غير مناسب كما لا يخفى. ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قدح الرأس هو القدح الذي وضع له على الرأس؟ فالإضافة بأدى ملاسته، فلا يرد حينئذ ما ذكره مولانا عص من أنه من غرائب هذا المقام أنه قال المصنف في "الإيضاح": الجمجمة قدح الرأس. حذف حرف النداء: أي من المنادى إضافة المصدر إلى المفعول. مقارنا إلخ: بأن كان المنادى اسم جنس. أو لم يتعرف إلخ: فإنه لم تقصد التعريف من حرف النداء؛ فإنه يتعرف عند قصد التعريف منه.

لأن نداءه لم يكثر إلخ: لا يقال: هذا الدليل يدل على أن حذف حرف النداء يختص باسم العلم، وليس كذلك؛ لأن حذوه جائز من "أي" والموصولات كما ذكره؛ لأن نقول: المراد هو العلم وما في حكمه، و"أي" مثلا في حكم العلم. ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف النداء لقيام قرينة، فيسبق الفهم إلى أنه منادى عند قيامها، سواء كان علما أو اسم جنس أو غيره، ويمكن الجواب بأن القرينة لحذف حرف النداء لا لكونه منادى، فلما لم يكثر نداءه كثرة نداء العلم هم يسبق الذهن إلى أنه منادى؛ لأنه جاز أن تكون مدبوبا أو غيره، كما يقول زيد عند القيام مثلا: يا الله، وليس المقصود منه النداء حينئذ، واعتراض بأن المراد منه إما أن نداء اسم الجنس في نفس الأمر، ولكن لم يكثر مثل كثرة نداء العلم، أو المراد أن نداء اسم الجنس لم يكثر في نفس الأمر، وإن كان الثاني فهو في حيز المع، وإن كان الأول فمسلّم، لكن قوله: "فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق إلخ" ممتنع.

(١) دالة على كلمة "يا" المحذوفة وتعييها. (جمال)

(٢) فيه: أن هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم، وليس كذلك. (عبد الغفور)

والإشارة أي وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام،^(١) والمستغاث
 والمندوب لأن المطلوب فيها مد الصوت وتطويل الكلام، والحذف ينفيه، فبقي على
 هذا من المعارف^(٢) التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم، سواء كان مع بدل
 عن حذف يا
 حرف النداء كلفظة "الله"؛ فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو:
 اللهم، أو بغير بدل نحو: ﴿يُوسُفُ﴾^(٣) أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴿﴾ أي يا يوسف،
 قوله تعالى (يوسف، ٢٩)

سواء كان: أي جواز الحذف مع بدل إلخ، وهذا التعميم لدفع الاعتراض، تقريره: أن عبارة المصنف قاصرة؛
 لعدم حذفه من العلم مثل: الله، فلا بد أن يذكر المصنف لفظ "الله" فيما لا يحذف منه الحرف؛ لأن لفظ الله منه؛
 لأنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم منه في آخره، وتقرير الجواب: أن جواز الحذف أعم من أن يكون بغير
 بدل كما في ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ بقرينة المقام؛ لأن المقام للحطاب أو مع بدل، فيقال: اللهم، فلا يجوز أن
 يقال: "يا اللهم" جمعا بين البذل والمبدل منه.

أي يا يوسف: بقرينة المقام؛ لأن المقام مقام الخطاب، قال بعضهم: هو أي يوسف لفظ عبري، وقال بعضهم:
 هو لفظ عربي، وعلى التقدير الأول لا إشكال في مع صرفه؛ لوجود العلتين فيه، وهما العجمة والعلمية، وأما
 على التقدير الثاني فممنوع صرفه غير ظاهر؛ لعدم وجود العلتين فيه؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية، مع أنهم صرحوا على
 منع صرفه، وأحيب باختيار العدل فيه بأنه في الأصل يوسف بكسر السين مثل يُوجب، فيكون يوسف بضم
 السين معدولا من يوسف بكسرها.

(١) ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشارا إليه وكونه منادى أي مخاطبا
 تافرا ظاهرا، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا، وهي
 حرف النداء. (عبد الغفور)

(٢) الأولى أن يقول: في أن نداه لم يكثر إلى آخر ما ذكره؛ إذ لم يعلل عدم الحذف في اسم الجنس بالإبهام. (ج)
 (٣) حال من العلم وما عطف عليه.

(٤) فيه ثلاث قراءات: ضم السين وفتحها وكسرها، لفظ عبري فعدم صرفه للعجمة والعلمية، هذا هو
 الصحيح. وقيل: عربي، وعدم صرفه إما بفتح السين وكسرها فللتعريف وورن الفعل؛ لأنه على وزن المضارع
 المبني للفاعل أو المفعول من أسف، وأما بضم السين - كما هو القراءة المشهورة - فللتعريف والعدل عن
 أحدهما، ولكن ما رصي بكونه عربيا صاحب "الكشاف".

ولفظة أي إذا وصف بذى اللام نحو: أيها الرجل أي يا أيها الرجل، أو بالموصوف بذى اللام، نحو: أيهذا الرجل أي يا أيهذا الرجل، فلا يجوز الحذف من "أيهذا" من غير أن يتصف "هذا" بذى اللام، والمضاف إلى أي معرفة كانت نحو: غلام زيد افعل كذا، والموصولات نحو: من لا يزال محسنا أحسن إلي، وأما المضمرات فشذ نداءها نحو: يا أنت، ويا إياك.

وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في أصبح ليل^(١).....

ولفظة أي: عطف على المقدر، وهو المادى أي ويجوز حذف حرف النداء من لفظة "أي" وإنما قال: "لفظة" بالثناء؛ لأنه كلمة؛ لأن المصنف عدها في بحث الفعل من كلم المحازات. إذا وصف إلخ: فإن لفظة "أي" وإن كانت اسم جنس معرفا بالنداء إلا أن المقصود بالنداء لما كان صفتها كما سبق، وهي معرفة قبل النداء، فهذا جار حذف حرف النداء منها أي من كلمة "أي"، ثم اعلم أنه ظهر من قول الشارح أنه لا يحذف حرف النداء من اسم الجنس، فلا يرد حيثئذ أن الرجل اسم جنس فلا يجوز حذف حرف النداء منها، وذلك لأنك قد عرفت أن المراد من اسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء، فهو في حكم العلم إذا لم يوصف لها بذى اللام، فلذا قال مولانا عص: فعلى المصنف أن يستثنى ذلك أيضا كالإشارة والمستعاث والمندوب.

أقول: يمكن أن يقال: إن المصنف استثنى ما لا يحذف منه حرف أصلا كالإشارة والمستعاث والمندوب، بخلاف كلمة "أي"، فإنه يحذف منه حرف النداء في الجملة، أي إذا كانت مقارنة بذى اللام، فيعلم عدم حذف حرف النداء من كلمة "أي" وأيهذا من بيان كلام المصنف، كما لا يخفى. أو بالموصوف: أي إذا وصف "أي" بالموصوف بذى اللام، وهو 'هذا' في أيهذا الرجل. يا أيهذا الرجل: بقرينة أن صورة أيها وأيهذا يختص بالنداء.

والمضاف إلخ: عطف على قوله: "ولفظة أي" وكذلك قوله: "الموصولات"، ويحتمل أن يكون معطوف على قوله: "العلم" أي فبقي عسى هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء المضاف إلى أي معرفة كانت، نحو: غلام زيد افعل كذا أي يا غلام زيد، والقرينة هي الخطاب كما في الموصولات، فيكون المقام قرينة له. والموصولات: عطف على قوله: "العلم" أو على قوله: "المضاف إلى أي معرفة" وحاصل معنى المثال: يا من هو دائما محسنا أحسن إلي.

(١) أي صر ذا صبح، يا ليل! قالت امرأة القيس بن حجر الكندي حين طال عليها الليل مع كراهتها إياه، فجعلت تخاطبه وتقول: أصبح يا فتى، فلم يذهب عنها فعاتت إلى خطاب الليل، فلما أصبح سألها عن سبب الكراهة فقالت له: لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الإزالة بطيء الإفاقة، فلما سمع ذلك منها طلقها، فأخذت العرب مثلاً يصرب في شدة طلب الشيء، وقيل: يستعمله المعموم. (حل ع)

أي صر صباحا يا ليل، حذف حرف النداء عن الليل مع أنه اسم جنس شذوذا، قالتها امرأة امرئ القيس حين كرهته، وفي افتد مخنوق^(١) أي يا مخنوق،^(٢) قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق، فخنقه وقال: افتد مخنوق، حذف حرف النداء عن المخنوق وهو سارق مع أنه اسم جنس شذوذا، وفي أطرق كرا^(٣) أي يا كروان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، قيل: هي رقية^(٤)

صر صبحا: أشار به إلى أن "أصبح" بمعنى "صار"، فيكون "أصبح" بمعنى صر صباحا. أنه اسم جنس: لأنه بكرة قبل النداء، وكذلك مخنوق وكروان. شذوذا: أي حدفا شاذا. وفيه شذوذان: بل ثلاثة شذود، أحدها: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وثانيها: ترخيم غير العلم، وثالثها: جعل المرحم اسما برأسه. هي رقية: التأنيث باعتبار الخير، وهو رقية بكسر الراء وسكون القاف، ومعناها: افنون.

(١) أي أعطي فدية، مثل في كل مضطر يحل بافتداء المال أو في التخييص عن الشدة، أصله أن سارقا من الأعراب يسمى بالسبيك قد نام في طريق مستلقيا فوقع عليه أحد فحقه قائلا ذلك، فقال له السارق: اللين طويل وأنت آمن مني، ثم ضغطه فصرط، فقال: أضربا وأنت الأعلى؟ وروي: "افتدى" فعلى هذا يكون "مخنوق" صيغة سببة، والواقعة غيره. (حل ش)

(٢) مثل يصرب في حث النفس على التخييص من الشدائد، والمعنى: أعط فدية يا مخنوق. (حل غ)

(٣) وروي: بالقرى، ويقال: أطرق كرا إنك لن ترى، مثل يضرب لمن يتكلم محضرة من هو أولى منه، أو لمن يتكبر وقد تواضع أشرف منه، أو لمعجب نفسه، أو لأحمق يتمنى اساطل، وقال الخليل: إنهم يصيدون الكرا به، فإذا سمعها تلبد بالأرض فيلقى عليه ثوب فيصاد، فأطرق أي صلب وأرخص عيسيه ينظر إلى الأرض، والكرا: الكروان، أو الذكر من الكروان، أو مرحم منه، طائر دون دجاجة، طويل الرجل، من الكرى وهو النوم؛ فإنه لا ينام طول الليل جباً، يسمى بالحمارى، والنعام واحده النعامة، طائر سمي به لتشبيهه بالعم في الخلقة، وقد يروى: بالنعامة، والقرى جمع القرية، في الأصل: الناس مع موضع توطأوا فيه، ويستعمل في كل منهما، والمعنى احضض، فإن أكبر منك قد صيد، وقيل: إنما حص النعام؛ لأن الكرى يخاف منه (حل ش)

(٤) إذا سمعها تلبد بالأرض فيلقى عليه بثوب فيصاد. (عند الغفور)

يصيدون بها الكروان ويقولون:

أطرق كرا أطرق كرا^(١) إن النعامة في القرى

الناء به ليس ثابت

فَيُسَكِّن وَيُطَرِّق حتى يصاد، والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى، فلا تُحَلَّى أيضا.

التحلية به كرون

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو: ألا يا اسجدوا بتخفيف "ألا" على أنه حرف تنبيه و"يا" حرف النداء، أي يا قوم اسجدوا، والقرينة امتناع دخول "يا" على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ بشديد اللام؛^(٢) لأنه ليس من هذا الباب؛ فإن "أن" حينئذ ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام "لا"، و"يسجدوا" فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

الثالث^(٣) من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها

يطرق: سرور پیش آگندن من باب أفعل يفعل، وكذلك "يسكن". فلا تحلى: وهو إذا كان مجهولا معناه بالفارسية: خلی گذاشته نمی شوی تو، وإذا كان معبوما بكسر اللام معناه بالفارسية: پس خالی نمی شوی تو، يعني أنت لا تحلى، وهو كناية عن سكوته. ناصبة: فإنه في الأصل "أن لا" فأبدلت النون باللام؛ لقرب المخرج، وأدغمت في اللام. بالنصب: أي بـ "أن" الناصبة.

(١) الإطراق: چشم در پیش آگندن و سر فرو کردن، و"أطرق كرا إن النعامة في القرى" رقية يصاد بها الكروان، كما في الشرح. وقيل: مثل يصرب لمن يتكلم وبحضرته من هو أولى منه أو يتكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه،

والكرا مرخم الكروان، وهو طائر شه البط لا ينام بالليل، بالفارسية: چومید، النعامة بالفتح: شتر مرغ. (حل)

(٢) في قوله: ﴿وَرَبِّ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالُهُمْ فَضَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ (السل: ٢٤، ٢٥)

والمعنى: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و"لا" رائدة. (عبد العفور)

(٣) تركبه ظاهر، وفي بعض النسخ: "والثالث" يوافق العاطفة، فليس مناسباً للمقام.

ما أي مفعول به أضمر أي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة
أي موضع مفعول
والشرط واحد،^(١) وإضافتها إلى التفسير بيانية، أي ما أضمر عامله بناء على شرط هو
تفسيره، أي تفسير العامل بها بعده، وإنما وجب حذفه حينئذ؛

ما أي مفعول: وإن كان المراد من "المفعول" هو المفعول به كما يكون الكلام فيه، فيسعي أن يراد من لاسم في
التعريف أيضا المفعول به لا الاسم المطلق، وإلا يلزم التعريف بالأعم، فحينئذ يصدق التعريف على 'يوم الجمعة' في
قوسا: "يوم الجمعة صمت فيه" مع أنه ليس مفعولا به، وإن أريد من 'المفعول' هو المفعول مضيقا، فلا بد أن يراد
من الاسم حينئذ أيضا هو الاسم المطلق بحيث يتناول جميع انفعائل لا الاسم الخاص. وهو المفعول به، وإلا يلزم
التعريف بالأخص. فأراد الشارح من كلمة 'ما' هو المفعول مطلقا أي ما أضمر عامله مطلقا، لكن المراد هو
المفعول به إلا أن بيانه في صم هذا العام كالمستثنى، فإن جميع المستثنى ليس من المصنوعات، بل بعضها منها، ولكن
ما هو منها تبين في صم هذا العام، فحينئذ لا يرد انقاص على 'يوم الجمعة' في 'يوم الجمعة صمت فيه'
واحد: كحقيقة والحقيق، وإيراد التاء في شريطة؛ لكونها صفة للعلم، أي الموصوف هو العلة أي ما أضمر عامه
على علة استريطة التفسير. بناء على إلخ: أشار به إلى أن كلمة "على" سائبة.

أي تفسير العامل إلخ: إضافة المصدر إلى المفعول، أي الشرط تفسير العامل سبب ما بعده أي بعده سبب أنه
بعد العامل، فحينئذ يصح ربط قوله: 'لما بعده' على ما قبله، وبما ذكره لاقتضاء السوق له حيث قال: كل سم
بعده فعل إلخ، وإن قلت. تسمية المفسر - ناسم لفاعل - بالشرط بما دا؟ قلت. هذه التسمية بملاحظة قوله: لو
سبب عليه إلخ؛ لأن المفسر شرط حينئذ؛ لأن ضرورة تسليط المفسر شرط، وقد قل الشارح فيما سبق: وقد
حذف 'إذا' في 'إذا كان قائما' مع شرط العامل في الحال وهو 'كان'، وفائدة حذف الفعل ثم إيراد فعل آخر
للتفسير أن التفسير بعد الإتمام أوقع في النص.

وإنما وجب حذفه: احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر، قال مولانا عس: الأولى الاحتراز عن ضرورة
التفسير عشا، لئلا ينتقص ممثل حاء في رجل أي ريد، وبعد فيه نظر؛ لأن العش بما يلزم في ريدا صرته ويريد
مررت به، وأما في ريد حبست عليه فلا بد في إتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد لئلا، تم كلامه،
يعني وجوب الحذف في حبست عليه ليس لأجل كون التفسير عشا، بل وجوبه لأجل اطراد الباب. =

(١) وفي بعض النسخ: "معنى واحد".

احترازاً عن الجمع بين المفسّر والمفسّر، وهو أي ما أضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه^(١) اختّز به عن نحو: زيد أبوك، ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلاً به،.....
حل اسم

= أقول: النقص الوارد مثل جاءني رجل أي زيد مدفوع بما هو المشهور من أن عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر مشروط بأن لم يكن إتهام مع وجود المفسّر بالفتح؛ فإنه إذا كان فيه إتهام فيجوز الجمع بينه وبين مفسّره، مثل: جاءني أحوك أي زيد وجاء رجل أي زيد، ثم دعوى الأولوية باطل؛ لأن وجه عدم جواز الجمع بين المفسّر والمفسّر ليس إلا كون التفسير عثاءً، وإليه يدل قوله: "ما أضمر عامله على شريطة التفسير" كما لا يخفى.

ثم ما ذكره القاضل المذكور من أنه لا بد في إتهام وجوب الحذف في نحو: حبست عليه من اعتبار قصد الاطراد بعيد عن المقام غاية العدة؛ فإنه ينبغي أن يكون وجوب الحذف في جميع الأمثلة؛ لأجل عبثية التفسير، ففي نحو: حبست عليه لو لم يكن حذفه واجبا يكون التفسير عثاءً؛ لأن حبس الشيء يزم ملاسته لمحبوس عليه، فالملاسة بزيد لازمة للمحبس، وتحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم، وهو الحبس، فلو ذكر الحبس بعد ذلك لزم أن يكون ذكره عثاءً، فلا يجوز الجمع بينهما حينئذ. لا يقال: إن اللازم قد يكون أعم، فلا يكون تحقق اللام مستلزماً لتحقيق الملزوم؛ لأننا نقول: اللام هها مساو له؛ لأن ملاسة زيد لا يتحقق بدونه، بخلاف الحرارة.

لا يقال: لما كانت الملاسة لازمة للمحبس لا تحوز أن يكون الحبس لازماً للملاسة؛ لأننا نقول: كون الملاسة لازماً للمحبس إنما يكون باعتار ذات الحبس، وكون الحبس لازماً للملاسة إنما يكون باعتبار آخر، فلا مفاة حينئذ، ثم إنه لا يرد النقص بقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ فِي سَاحِدِينَ﴾ (يسف: ٤)؛ لأنه ليس من هذا الباب؛ لأن الجملة الثانية لم يأت لمجرد التفسير، بل أتى بها لتبيين الحملة الأولى قبل ثمها باعتبار ما تعلقت به من كوكبهم ساحدين له، كقولك: علمت زيد، علمته كتاباً.

كل اسم إلخ: ولفظ "كل" مقحم، وإيراده في التعريف للمانعية، فأفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فإن معنى المبع وهو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود الطاهر في أحد أن يكون جامعاً، فيكون جامعاً أيضاً. ولا يريد به: أي بقوله: بعده فعل أو شبهه.

(١) هو اسم الفاعل والمفعول لا المصدر؛ إذ المفعول به لا يتقدم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بـ "أن" مع الفعل، و"أن" مؤصول حرفي لا يتقدم عليه ما في حيره، ولا الصفة المشبهة؛ لأنها تكون لازمة، ولا اسم التفضيل؛ لأنه لا يصب المفعول به. (ح)

بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده، نحو: زيدا عمرو ضربته، وزيدا أنت ضاربته، مشتغل ذلك الفعل أو شبهه^(١) عنه أي عن العمل في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره أو في متعلقه أي متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره. وحاصله: ^{مدح أو معرص} (٢) أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا^(٣) بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه، فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر^(٤).....

نحو زيدا عمرو ضربته: ففي المثال الأول يكون الفاصل بين الاسم والفعل هو الاسم الظاهر، وفي المثال الثاني يكون الفاصل هو الضمير المفصل بين الاسم وشبه الفعل، ولا بد شبه الفعل مما يعتمد عليه، وهو إما قبل الاسم المحدود، مثل: زيد هندا صارها، أو بعده كالمثال المذكور ومثل: زيدا صاربه عمرو على أن يكون 'عمرو' متدا و"صاربه" خبر له.

مشتغل عنه: الجار والمجرور متعلق بالاشتغال بضمين معنى الفراغ كما يفهم من قوله: "وحاصله" أي حاصل كلام المصنف، ويحتمل أن يكون الاشتغال بمعنى الإعراض، فلا حاجة إلى ارتكاب التصمين وقوله: "مشتغل" صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة 'أو'، أو لكل من الأمرين على سبيل التاراع.

مشتغلا في العمل: أي مشتغلا من عمل الاسم، يجعل كلمة "في" بمعنى "من"، ويجعل اللام عوضا عن امضاف، ويجعل الإضافة بمعنى "في". فارغا عن العمل فيه: إما قال هذا، لدفع ما يقال: إن كلمة "عن" لا يقع صلة الاشتغال، بل صلتها الباء، أي مشتغل به لا عنه، وتقرير الجواب. أن المشتغل متضمن معنى الفراغ، أو هو بمعناه وقوله: "فارغا" حال من كل من الفعل أو شبهه، أي مانعا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال أي اشتغال الفعل أو شبهه بالعمل في ضميره، أو متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره، فإن متعلق الاسم ومتعلق ضميره هو العلامة في المثال الآتي، فيكون الاشتغال ههنا بمعناه لا بمعنى الفراغ.

- (١) يحتمل أن يكون إشارة إلى أن فاعله أحد الأمرين، أو إلى أن فاعله كل من الأمرين. (جمال الدين)
- (٢) مشعر بأن الباء في "بضميره" صلة "مشتغل" لا للسببية كما قال الشارحون، وأن قوله: "عنه" متعلق بـ"فارغا" أو "معرضا" لا بقوله. "مشتغل" على أن "مشتغل" بمعنى معرض، كما قاله الشارحون أيضا. (علوي)
- (٣) جعل قوله: "مشتغلا" صفة الفعل أو شبهه على سبيل التاراع وإعمال الأول، ويجوز أن يقدر موصوفه أي كل واحد منهما. (عت)

- (٤) في هذا احتراز عن 'زيد ضربته'؛ فإن "ضربته" ليس معرضا عن "زيد" بسبب الاشتغال بضميره، بل يعمل الانتداء فيه، وإما احتراز عنه؛ لأنه حين كون زيد مرفوعا ليس من شريطة التفسير. (علوي)

بحيث لو سُلِّطَ بمجرد رفع^(١) ذلك الاشتغال عليه أي على ذلك الاسم هو أي أحد الأمرين: الفعل أو شبهه بعينه، أو مناسبه أي ما يناسبه بالترادف أو اللزوم^(٢) لَنَصَبِهِ أي لَنَصَبِ أَحَدُ هذين الأمرين الاسمَ بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر، فبقيد الاشتغال بالضمير أو متعلقه خرج نحو: زيداً ضربتُ، وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو: زيدٌ ضربته؛ فإن المانع عن عمل "ضربته" في "زيد" ليس مجرد اشتغاله بضميره؛

.....

 فعل اسم

لو سلط. التسليط: برغم اشتراكه في، يعني يسعى أن يكون الفعل بحيث لو لم يكن له مفعول بعده يعمل في الاسم المقدم كقولك: ريدا ضربته؛ فإنه لو لم يذكر الضمير يعمل 'ضربت' في 'زيد'، بخلاف قولك: ريدا هل ضربته؟ فإنك لو حدثت الضمير لم يعمل 'ضربت' في 'زيد'؛ لأن ما بعد الاستفهام لم يعمل فيما قبله، فهو احتراز عما وقع بينهما ما له صدر الكلام مثل: زيد هل ضربته؟ أو مناسبه: وهو ليس في أكثر النسخ وإنما ألحقه غيره؛ ليدخل فيه الأمثلة الثلاثة الأخيرة، ولكن يمكن أن يراد بالتسييط تسييطه بعينه أو بلامه، فحينئذ لا حاجة في دحور الأمثلة الأخيرة إلى الإلحاق. كما هو الظاهر المتبادر: أي نصب بالمفعولية، ويحتمل أن يكون متعلق بقوله: 'لو سلط إلخ'.

مجرد ذلك الاشتغال: أي بمجرد أن الفعل عامل في ضميره أو متعلقه، قيل: إذا كان مجرد ذلك الاشتغال سببا للفراغ المذكور لا شيء آخر، فحينئذ لا يصدق لتعريف على شيء من أفرادها، بل يخرج عنه جميع صور ما أضمر عامله، لأن عمل الفعل المقدر فيه أيضا سبب لفراغه عن العمل فيه، وأجيب بأن المراد أن الفعل أو شبهه فارغ طاهرا عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال؛ فإن بسبب طاهرا هو مجرد ذلك الاشتغال، وعمل الفعل المقدر ليس سببا طاهرا؛ لأن الفعل المقدر غير طاهر، بخلاف ما إذا قلت: زيد ضربته، فجعل الاسم مرفوعا؛ لأن الفعل أو شبهه مشتغل عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال، وبسبب كون معنى الابتداء رافعا له.

(١) إذا المانع عن عمل النصب إنما هو الاشتغال لا شيء آخر. (ح)

(٢) نحو: مررت به، فإن 'جاورت' مناسبت لـ 'مررت' بعد تعديته بالياء ومرادف له، لا بمجموع 'مررت' مع الياء؛ لأن 'مررت' وحده بمعنى 'جاورت' إلا أنه بواسطة الياء، فلا يرد ما قيل: فيه مساهلة؛ لأن الترادف في المفردات. (علوي)

فإن عمل معنى الابتداء فيه ورفعَه إياه أيضا مانعٌ عن ذلك، وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر "كان" في نحو: زيدا كنتُ إياه. ^{خبر إن}

وههنا صُور أربع، إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه، والثانية:
اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف، ^{عل الاسم} (١) والثالثة: اشتغال
الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم، ^{ولو بواسطة} (٢)

= فقله: "فارعا عن العمل فيه محمرد ذلك الاشتغال" يجرح "ريدا" في "ريدا صرته"، ويجرح أيضا اسم بعده فعل
أو شه فعل لا يصح عمله فيما قبله، وذلك بأن يكون بعده اسم فعل أو مصدر أو صفة مشبهة أو كان الفعل أو
شبهه مصدر بما له صدر الكلام كـ "إن" وأخواتها، ولام الابتداء، و"ما" نافية وغيرها مما له صدر الكلام كما مر
تفصيله، وأجيب أيضا بأن الفعل التالي يعمل فيه صورة، ولا يكون عمل الفعل الأول مانعا صورة؛ لأن عملهما
بصورة واحدة فاعتبرا عمله فيه، بخلاف الابتداء؛ فإن عمله مخالف له.

واعترض بأن "ريدا" في "ريدا صرته غلامه" يجرح عنه، إذ ليس محمرد الاشتغال. تمتنع الضمير مانعا عن العمل
فيه، بل فساد المعنى مانع أيضا؛ إذ الصرب لم يقع على زيد، لا يقال: فساد المعنى غير مانع فيه عن العمل صورة؛
لأننا نقول: يدحل فيه حينئذ مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الرُّرْرِ﴾ (القمر: ٥٢)؛ لأنه لو لم يكن فساد المعنى مانعا عن
العمل فيه صورة، فيلزم دحوله فيه فيحتر في الصب مع أن المحتر في الرفع كما سيأتي، إلا إذا اعتبر صحة
المعنى في التسليط، فحينئذ لم يدحل فيه مثل: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الرُّرْرِ﴾ (القمر: ٥٢)، ولم يجرح عنه أيضا
ريدا في "ريدا صرته غلامه" كما لا يخفى على المتأمل.

ورفعه إلخ: أي رفع معنى الابتداء إياه، فهو عطف تفسيري لقوله. 'عمل معنى الابتداء'، فإذا كان رفع معنى
الابتداء مانعا عن العمل فيه، فرفع المانع من الأمور الواجبة. نحو زيدا كنتُ إياه. فإن "ريدا" خبر "كان"،
فإن خبره يتقدم على اسمه إذا كان معرفة، وإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه ضميره، ولكن لو سلط عليه
لا يصبه بالمفعولية. تقدير تسليطه بعينه. ولم يقل: مع تسليطه بعينه، بل راد التقدير؛ لرعاية كلمة 'لو' في
قوله: 'لو سلط عليه' كما عرفت معناه من أنه لو قدر كونه عاملا ليصبه، أي كان انفعلا بحيث لو لم يكن
بعده مفعول يعمل في لاسم المقدم.

(١) أي بسبب كونه مرادفا للفعل المذكور. (جمال)

(٢) أي بسبب كونه لازما لفعل المذكور. (ح)

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ^(١) إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالضمير بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق،^(٢) كما لا يخفى وجهه،

ولا يتصور حينئذ: أي حين اشتغال الفعل بالمتعلق. ولهذا: أي ولأجل أن ههنا صور أربع. والأحسن في ترتيبها: وإنما قال. الأحسن: لوجود الحسن في ترتيب المصنف؛ لأن في "ريدا صرته" و"ريدا صرت علامه" يكون تعلق الفعل بالاسم بلا واسطة حرف، وفي نحو: ريда مررت به، وريدا حسنت عليه تعلق الفعل به بواسطة قوله: "ه" و"عليه".

كما لا يخفى وجهه: وهو أن الأمثلة التي يكون الفعل فيها مشتغلا بالضمير في دليل واحد، وما يكون الفعل فيه مشتغلا بالمتعلق في الآخر، لا يقال: ما ذكر يدل على أصل احسن لا على الأحسية، ويكون في ترتيب المصنف أيضا حسن كما ذكر؛ لأننا نقول: احسن الذي في ترتيب المصنف ليس الكلام فيه في هذا المبحث، بخلاف الحسن الذي في كلام الشارح؛ فإن الكلام فيه في هذا المبحث، فالأحسن أن يكون ترتيب الأمثلة على ما يكون الكلام فيه، فيصح قوله: والأحسن.

أقول: وما ذكره مولانا عص من أن ما فعله المصنف أيضا له حسن من وجهين، الأول: أنه أراد أن يكون الأفعال المعلومة في ذيل واحد، والفعل المجهول في طرف واحد، والثاني: تقدم المسلط بنفسه، ثم المسلط بمرادفه، ثم المسلط بلامه. ليس على ما يسعى؛ لأن الكلام ليس في معلوميته للأفعال ومجهوليتها، ولا في كونه مسلطا بنفسه أو مرادفه أو بلامه، بل الكلام في الاشتغال بالضمير والمتعلق، والكلام في كونه مسلط بنفسه أو مرادفه، أو لازمه يكون بالنسبة؛ لأن تحققه يتوقف على تحقق الجزء الأخير في التعريف، فيسعي أن يكون ترتيب الأمثلة باعتبار ما يكون الكلام فيه تعما أو أصالة

(١) أي بلا ارتكاب تقدير أو تحوّل، فلا يرد ما قيل: إن الرصي جوّر تقدير الفعل المذكور بعينه في نحو: "زيدا صرت علامه" أي ريда صرت أي غلام ريда بخذف المضاف من المنصوب، وهو المتعلق الذي اشتغل الفعل المذكور به، أو يجعل ضرب العلامة كأنه ضرب ريда تحوّلًا. (جمال الدين)

(٢) لكن أحر عنه مثل: زيда حسنت عليه؛ ليكون الأفعال المعلومة في ترتيب واحد، ولم يجعل ههنا الفعل المجهول. (عت)

نحو: زيدا ضَرَبْتُه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مَرَرْتُ به
 لا يناسب
 مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف؛ فإن "مررت" بعد
 تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"، وزيدا ضَرَبْتُ غلامه^(١) مثال الفعل المشتغل
 بالمتعلق^(٢) مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم، وزيدا حَبَسْتُ عليه مثال الفعل
 المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء
 إضافة إلى المفعول
 تلزمه ملابسته للمحبوس عليه يُنصَبُ زيدا في هذه الأمثلة

فإن مررت إلخ: لا يقال: الفعل المتعدي يصب المفعول به فـ "مررت" بعد تعديته بالباء مرادف لـ "جاوزت"؛
 لأننا نقول: "مررت" متعد بالباء، فيكون مدخوله محروراً؛ فإن حرف الجر لإفشاء معنى الفعل إلى الاسم مع بقاء
 عمله، لا يقال: قد قالوا: لا يعبر شيء من حرف الجر معنى الفعل، لا الباء مع أنها لم يغير في "مررت زيدا"؛ لأننا
 نقول: مرادهم من التغير هو التعبير في الجملة لا كلية، بخلاف الهمزة والتضعيف، فإنهما يعبران معناه لا محالة، ثم
 إذ: لم يغير الباء معناه فهي - أي الباء - بمعنى 'مع'، فيجب حينئذ مصاحبة الفاعل المفعول به.

وزيدا ضربت غلامه: فإن العلام كما يكون متعلقا بالاسم يكون متعلقا لـ "جاوزت" بضميره أيضاً، لا يقل:
 لو سلط "ضربت" عليه لنصبه، فلا يحتاج إلى تسليط ما يناسبه باللزوم؛ لأننا نقول: إن الضرب وقع على
 اعلام لا على زيد، فلو سلط عليه لنصبه، ولكن يفسد المعنى، وقد عرفت أن صحة المعنى معتبرة في التسليط.
 فإن حبس الشيء إلخ: أي الحبس بالفارسية: گرفتار داشتن شيء، فحينئذ يكون المحبوس عبارة عن الشيء
 الأول، فلا يرد أن الظاهر أن يقول: فإن حبس الشيء يلزمه إلخ أي حبس الخابئ الشيء يلزمه.

ينصب زيدا إلخ: وإما جعل الشارح له أي "زيداً" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: "ينصب" ولم يجعل "ما أضمر
 عامله" مفعول ما لم يسم فاعله كما هو الظاهر؛ لأنه يأتي حينئذ عه تفسيره بقوله: "أي ضربت وأهنت"؛ لأنه =

(١) وأيضاً زيدا ضاربٌ غلامه. (محرم)

(٢) وهو "علامة" مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم وسيأتي، وم يقل ههنا: 'مع تقدير تسليط إلخ' اكتفاء بما

سيقول في قوله: وزيدا حبست عليه. (محرم)

بفعل مضمر يفسره ما بعده أي ضربت يعني أن الفعل المفسر الناصب لـ "زيدا" في زيدا ضربته "ضربت" المقدر، فإن الأصل: فيه ضربت زيدا ضربته، أضمر "ضربت" الأول لوجود مفسره أعني "ضربت" الثاني، وعلى هذا القياس جاوزت فإنه مفسر بما يرادفه أعني "مررت به" وأهنت فإنه مفسر بما يستلزمه أعني "ضربت غلامه"؛ فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده، ولا يستلزم فإنه مفسر بما يستلزمه ^{عربا} وهو زيد مثلا

أعني حبست عليه،.....

- لا يكون في جميع ما أضمر عامله خصوصية هذه الأفعال، بل هذه الأفعال في الاسم المذكور في الامثلة المذكورة. يعني أن الفعل المفسر إلخ: وهو تفسير جميع كلام المصنف، فلا يرد أن ذكر "المفسر" لغو؛ لأن قوله: "ضربت المقدر" يؤدي مؤداه. فإن الأصل إلخ: وفيه مسامحة، فإن من الأمور البينة أن أصل زيدا ضربته: ضربت زيدا، ثم جيء المفسر - بالكسر - لرفع الإهام الذي من حذف المفسر، فلا يرد ما قيل: إن أصله ضربت زيدا، فلما حذف الفعل فوقع في الكلام إهام، فجاء بالمفسر - بالكسر - لرفع الإهام، فلو اجتماع يلزم الجمع بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون العامل فيه هو المفسر بالكسر؟ لأننا نقول: هو عامل في الصمير فلا يعمل فيه، فلذا قدر عمله فيه حيث قال: لو سلط إلخ.

إهانة سيده: أي إهانة سيده عرفا، فأراد من الغلام هو العبد، مع أنه لو أريد منه الابن أيضا يصح، فإن ضرب ابن زيد يستلزم إهانة، لكنه لما كان في عاية الظهور، فلذا أراد منه العبد. اعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن "زيدا" منصوب بالمفسر بالكسر، وذهب المصنف إلى أنه منصوب بالمفسر، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون الفعل الذي هو طالب لمفعول واحد أن يتعلق بمفعولين بالأصالة، فيكون تعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلا من الآخر، فإن كان الثاني بدلا من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلا من الثاني لزم تقديم التابع - وهو البدل - على المتبوع - وهو المبدل منه - مع لزوم الفصل بالجملة. وهو غير جائز، ثم ما ذكرنا من أنه إهانة سيده عرفا؛ لدفع ما يقال: لا نسلم أن يكون ضرب الغلام إهانة سيده؛ لأنه إنما يكون كذلك لو كان ضرب الغلام يستلزم ضرب سيده أو سب سيده بلفظ قبيح، وليس كذلك.

ثم إن الاسم الواقع في مِظَان الإِضْمَار^(١) على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصُّور الخمس أشار المصنف، فقال: ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء^(٢) أي بكونه مبتدأ؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء،.....

إما المختار إلخ: أي إما المختار فيه الرفع أو النصب، أو الواجب فيه الرفع أو النصب، أو يستوي فيه الأمران. قال - قدس سره - في "الحاشية" قوله: "في مِظَان الإِضْمَار" أي في مواقع يطر في نادئ النظر أنه من قبيل الإِضْمَار على شريطة التفسير، وإن لم يكن منه في الواقع، وإما قال: في مِظَان الإِضْمَار؛ لأن الاسم إذا كان مما أضمر عامله على اليقين لا يكون فيه إلا النصب.

ويختار في الاسم إلخ: أي في الاسم الذي وقع في مِظَان الإِضْمَار على شريطة التفسير، لا في الاسم الذي مما أضمر عامله لما عرفت آنفاً، قيل: الأولى أن يذكر أولاً ما يكون المختار فيه النصب؛ لمناسته في هذا المقام، وأجيب بأن تقديمه لاستعانة عن الحذف أي لا يكون في الكلام حذف حينئذ، أو للاهتمام بشأنه؛ لعدم مناسبته بهذا المقام؛ لأن مناسبة النصب بالباب وإن كان أشد إلا أن جعل ما هو أبعد من الباب منه أهم.

أي بكونه مبتدأ: وإنما فسره به مع أنه جاء معنى الابتدائية أيضاً، وهي التجرد عن العوامل اللفظية؛ فإنه يصح تفسيره بها أيضاً؛ لأن العامل الذي هو الابتدائية لا يكون إلا فيما كان مستنداً، ويمكن الخواص بأنه إنما فسره به؛ لأن العامل في الخير أيضاً معنى الابتدائية، فلا يكون اختيار الرفع نصاً في المبتدأ.

يصحح رفعه بالابتداء: إن قلت: تجرده عن العوامل اللفظية لم يصحح رفعه، بل يوجب رفعه؛ لعدم وجود العامل فيه حينئذ، قلت: المراد من التجرد في قوله: "لأن تجرده إلخ" هو صحة التجرد أي صحة تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه كما يكون تجرده عنها يوجب رفعه بالابتداء.

(١) أي في مواقع الظن في بادئ الرأي أنه من قبيل الإِضْمَار على شريطة التفسير وإن لم يكن في الواقع كذلك، وهو على خمسة أقسام: المختار فيه الرفع، والمختار فيه النصب، والواجب فيه الرفع، أو النصب، والمستوي فيه الأمران، فندفع ما يتوهم أن ما فيه الرفع يختار مختاراً كان أو واجباً أو جائزاً، كيف يكون مما أضمر عامله؛ إذ لا يصدق عليه أنه بحيث لو سلب مجرد رفع الاشتغال لنصبه، ولك أن تقول: قوله: "ويختار الرفع" في تقدير: ويختار فيه الرفع، وضمير فيه راجع إلى "الاسم الواقع قبل فعل أو شبهه عامل في ضميره أو متعلقه" لا أريد ولا أنقص، وحينئذ يجري فيه الأقسام الخمسة، ومثل قوله: "فإن طابقت مفرد" وقد مر بيانه. (عت)

(٢) متعلق بـ 'الرفع' أي الرفع سبب الابتداء، العامل في الاسم المذكور، أو بكونه مستنداً. (عت)

ويرجح عند عدم قرينة خلافه أي قرينة^(١) ترجح خلاف الرفع^(٢) يعني النصب؛ لأن قرينتي الصحة فيهما متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فمتى لم ترجح النصب قرينة أخرى

أي قرينة ترجح إلخ: وإنما قيد القرينة بالمرجحة ولم يتركها مطلقاً، سواء كانت مصححة أو مرجحة؛ لأنه لو لم يكن جسس القرينة مصححة أو مرجحة في خلاف الرفع - وهو النصب - فيجب فيه كما لا يخفى، وإن قلت: لا احتياج إلى تقييد القرينة بالمرجحة؛ لأنه لو ترك مطلقاً، ولكن كان الضمير في "خلافه" راجعاً إلى اختيار الرفع لا إلى الرفع؛ فإن خلاف اختيار الرفع هو اختيار النصب، فحينئذ أيضاً يصح المعنى؛ لأنه إذا لم يكن قرينة بسببها يختار النصب، فيكون الرفع مختاراً لا محالة كما لا يخفى، قلنا: حينئذ لا احتياج إلى قوله: "أو عدم وجود أقوى منها" أي المقابلة بينهما ليس على ما ينبغي؛ لأنه لما كانت القرينة المرجحة لاختيار الرفع أقوى من القرينة المرجحة لاختيار النصب، فحينئذ يصدق قوله: "عند عدم قرينة خلافه" أي يصدق عليه أنه لم يكن للنصب قرينة هي تجعله مختاراً، فيكون الضابطة الأولى شاملة للثانية، فيكون الضابطة الثانية تخصيصاً بعد التعميم والتقابل العام بالخاص غير مستحسن.

يعني النصب: إذ الجر غير متصور فيه، ولم يكن الاسم حينئذ مما نحن فيه، كما لا يخفى. لأن قرينتي إلخ: وهو متعلق بقوله: "يختار" لا بقوله: "قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب" كما توهم. لأن وجود إلخ: وهذا جلة لوجود القرينة المصححة لا جلة تساوي القرينتين، وإنما قال: وجود ما له صلاحية التفسير، ولم يقل: وجود ما هو مفسر؛ لأن وجود المفسر قرينة لوجوب النصب لا لصحته، كما يكون التجرد عن العوامل قرينة لوجوب الرفع، فهذا قول الشارح يشعر على أن قوله: "لأن تجرده" بمعنى صحة تجرده كما ذكرنا.

(١) يعني أن المراد نفى القرينة المرجحة لا نفى ذات القرينة.

(٢) أراد بترجيحه تقوية جانب النصب، سواء كانت مع وجوبه أو باختياره على الرفع أو مساواته له، وقيد القرينة بالمرجحة؛ لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل: زيد ضربته، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره. نعم، لو جعلت ضمير قوله: "عند عدم قرينة خلافه" راجعاً إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد، وفيه بعد. (عبد الغفور)

يرجح الرفع بسلامته عن الحذف،^(١) نحو: زيد ضربته، أو عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين، ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع أقوى منها أي من تلك القرينة المرجحة للنصب، كـ "أما" الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب^(٢).....

يرجح الرفع إلخ: أو سلامة الاسم عن العامل المحذوف؛ فإن القرينة المرجحة لارمة الرفع، فالخاص: أن في جانب النصب خلاف أصل، وهو الحذف، أي حذف الجملة، وليس في الرفع خلاف الأصل، بل الكلام فيه سالما عنه، فهذا قرينة مرجحة له. قيل: في جانب الرفع خلاف أصل آخر، وهو كون الخبر جملة، وهو يعارض بالحذف الذي هو خلاف أصل في جانب النصب، فلم يثبت حينئذ كون الرفع مختارا.

وأحيب بأن خلاف الأصل الذي في النصب قوي من خلاف الأصل الذي في الرفع؛ فإن وقوع الجملة خيرا أهون وأسهل من حذفها؛ لما فيه من حذف المسد والمسد إليه، رد بأنه يلزم حينئذ أن يخرج مثل: زيد ضربته عن هذه الضابطة ويدخل في الضابطة الثانية، وهي قوله: "أو عند وجود أقوى منها"؛ لوجود القرينة المصححة والمرجحة فيها، ولكن القرينة المصححة للرفع أقوى من القرينة المصححة للنصب، وذلك لأن كون الخبر جملة في جانب الرفع قرينة مرجحة للنصب، وكون الجملة محذوفا في جانب النصب قرينة مرجحة للرفع، فإذا كان وقوع الجملة خيرا أهون من حذفها فيه، فتكون القرينة المرجحة للرفع أقوى، ويمكن أن يقال: إنه في النصب قرينة مرجحة أخرى، وهي أن يكون الكلام حينئذ جملة فعلية، وعلى تقدير الرفع يكون جملة اسمية والجملة الفعلية أولى من الجملة الاسمية.

نحو زيد ضربته: وكون هذا المثال مما نحن فيه على تقدير عدم جعل الاسم مرفوعا بعمل معنى الانتداء فيه، لأنه لو عمل فيه فيجب الرفع، فخرج هذا المثال لقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال لا يخل بالمقصود كما توهم بعض، إلا أن يقال: إن حذف الجملة يعارضه، فحينئذ كون الرفع مختارا غير مسلم.

مع غير الطلب: ولو قال: مع الخبر لكان أخصر وأظهر، لكنه أشار إلى انتفاء ما يوجب اختيار النصب؛ فإن نفي الطلب يشعر به، قيل: لم يقل: مع الخبر؛ لأن المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ.

(١) إن قلت: على تقدير الرفع أيضا يلزم خلاف أصل، وهو كون الخبر جملة، قلنا: هب أنه كذلك، لكن وقوع الجملة خيرا أهون من حذفها؛ لما فيه من حذف المسد والمسند إليه. (عبد الغفور)

(٢) الذي يخالف الأصل. (عبد الغفور)

(٣) والأولى أن يقول أيضا: ومع عطف الجملة التي بعدها على فعليه، أو مع كونها جوابا لجملة استمهامية فعلية نحو: أماريد فقد أكرمته في جواب أيهم أكرمت؛ لأن القرينة التي تقوى جانب النصب هي التاسب أو التناطبق المذكوران.

أي بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً، كالأمر^(١) والنهي والدعاء نحو: لقيت القوم وأما زيد فأكرمته، فالعطف على الفعلية قرينة النصب، وكلمة أما قرينة الرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسم على الفعلية؛ فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال: مع غير الطلب؛ احترازاً عما إذا كانت مع الطلب، نحو: أما زيداً فاضربه؛ فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي^(٢) وقوع الطلب خبراً، وهو لا يجوز إلا بتأويل.

كالأمر والنهي إلخ: وذكر هذه الثلاثة من أفراد الطلب؛ إشارة إلى أن الحكم مخصوص بها فقط، فإذا كان كذلك ففي إطلاق المصنف نظر كما لا يخفى، والجواب: أن "أما" للطلب إذا كانت مع غير هذه الثلاثة كالاستفهام والتمني والعرض لم يكن من هذا الباب؛ لأنه يمتنع التسليط على ما قبلها، فاستغنى عن التقييد مع أنها: أي كلمة أما تأيدت إلخ. فإن المختار إلخ: وفعل الطلب ما يكون فيه الطلب أعم من أن يكون فيه طلب الفعل، أو كف النفس؛ فإنه أيضاً فعل، ولا يشكل بمثل "لقيت القوم وأما زيد فأطله"؛ لأن ههنا ليس طلب الفعل، بل إيجاب عن الطلب، أو نقول: المراد من فعل الطلب هو فعل الطلب الاصطلاحي، بخلاف "أطله"؛ فإن صيغته تدل عليه.

وهو لا يجوز إلا بتأويل: أي زيد مقول في حقه: اضربه أو لا يضربه، ويرد عليه أنه كما يكون تأويل الطلب بالخبر خلاف الأصل في الرفع كذلك عدم السلامة من الحذف خلاف الأصل في النصب فيعارضه، فلا يكون النصب مختاراً، ويمكن الجواب بأن في الرفع أيضاً خلاف الأصل، وهو كون الخبر جملة فيعارضه، فبقي في الرفع خلاف الأصل الذي هو تأويل الطلب بالخبر، فيكون النصب مختاراً.

(١) خص الطلب بها؛ لأنها إذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلاً لم يكن من هذا الباب؛ لامتناع التسليط على الاسم. (عبد الغفور)

(٢) لأن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية؛ لاحتصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للمفعول كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة من الحذف؛ لكثرة وقوعه في كلامهم. (عبد الغفور)

ومثل "أما" مع غير الطلب إذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من أقوى القرائن مثل: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو؛ فإن المختار فيه الرفع؛ فإن "إذا" للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع^١ في بحث الظروف من أن "إذا" للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض، ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف أي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب^٢ أي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فعليتين نحو: خرجت فزيذا لقيته.....

علية وقوعها بعدها والمراد من البروم هو البروم لاستعمالي الاعتباري أسئ عن الرجحان، لا البروم الحقيقي فلا تناقض، أو المراد ببروم الاسمية في غير هذا الموضع، لأنه كما يكون المذكور فيما بعد عمرة الاستثناء كذلك المذكور فيما قبل أيضاً بمنزته، فهذا البحث مقدم على ما وقع في بحث الصروف.

خرجت فزيذا لقيته: أي خرجت فليقت ريدا لقيته، ولا يخفى أن اختيار انصبب فيه تكون القرينة المصححة في حاشي الرفع ولصب جميعاً، ولكن لا تكون القرينة المرححة في الرفع، بل في النصب فقط، وهي عطف الحمة الفعلية على الفعلية، لا يقال: يكون في الرفع أيضاً قرينة مرححة، وهي السلامة عن الحذف؛ لأن يقول: كون الخبر جملة في الرفع يعارضها، ولا يعمل 'خرجت' في ريد؛ لأن جزء الحمة لا يعمل في جزء حمة أخرى

(١) جواب سؤال مقدر تقريره: أن هذا الكلام متناقض بالكلام الواقع في بحث الظروف؛ لأنه يدل ههنا على غلبة وقوع الحمة الاسمية بعد 'إذا' للمفاجأة، وفي بحث الظروف يدل على لزوم وقوعها بعدها، وتوصيح الجواب: أن المراد بالبروم هو البروم الاستعمالي الاعتباري أسئ عن الرجحان لا البروم الحقيقي، فلا تناقض بين الكلامين، ويمكن أن يرد البروم الحقيقي ويحاج بأن المراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع، أي باب الإصمار على شريطة التفسير، فتأمل. (حدم أحمد)

(٢) ودك لأن التناسب مقصود مهم عندهم، ورجح ذلك على ما يرد من الحذف؛ لأن الحذف وإن كان خلاف الأصل فهو كثير غير مكروه، بخلاف لمحة بين الحمل انتعاضة، وهكذا الحكم في "مررت برجل ضارب عمراً وهذا يقتضها" بقطعه على مشاهة الفعل، لأن مشاهة الفعل في حكم الفعل، فلهذا لم يذكره (عن)

وبعد حرف النفي يعني "ما ولا وإن"، وليس "لم ولما ولن" من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة^(١) في المضارع ولا يقدر معمولها؛^(٢) لضعفها في العمل،^(٣) نحو: ما زيدا ضربته، ولا زيدا ضربته ولا عمرا،^(٤) وإن زيدا ضربته إلا تأديبا،

إذ هي عاملة إلخ: فإذا كان "لم ولما ولن" عاملة فلا يتصور وقوع الاسم بعدها. ولا يقدر إلخ: قيل: وإن لم يقدر الفعل بعد "لم ولن" ولكن يقدر الفعل بعد "لما" كما قال في بحث الفعل في الفرق بين "لم" و"لما" من أن "لما" يختص بالاستغراق، وجواز حذف الفعل بعدها، بخلاف "لم"، ويمكن الجواب بأن الشارح ذهب إلى مذهب من قال: لا يقدر الفعل بعدها، لا إلى مذهب المصنف، ويمكن أن يقال أيضا: بأن المراد من قوله: 'ولا يقدر معمولها' أنه لا يقدر معمولها وجوبا؛ لأن ما أضمر عامله مما يكون حذف الفعل فيه وجوبا، فلا إشكال حيث؛ لأن ما علم من بحث الفعل هو جواز حذف الفعل، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص، وأنت خبر بأن الدليل وهو قوله: 'لضعفها في العمل' يدل على عدم جواز الحذف أيضا، فتأمل. ولا عمرا: وإنما كرر "لا"؛ لأن اسم "لا" إذا كان معرفة وجب فيه الرفع والتكرير، كما سيأتي، وإن قلت: لم لم يجب الرفع فيه أيضا؟ قلت: إنما يجب الرفع في غير ما أضمر عامله، بخلاف التكرير، لا يقال: إنما يجب الرفع والتكرير في اسم "لا" التي لنفي الجنس، ولا نسلم أن يكون "لا" ههنا لنفي الجنس، لم لا يجوز أن يكون "لا" المشابهة بـ "ليس"؟ لا نقول: المشابهة بـ "ليس" لا يدخل على المعرفة. وإن زيدا إلخ: إشارة إلى كون "إن" في هذا المثال نافية؛ فإن بعدها لا يقع إلا كلمة "إلا" التي للإثبات.

(١) يعني أنها عاملة في الفعل المضارع لفظا لا تقديرا حتى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير، بخلاف "ما ولا وإن"؛ فإنها غير عاملة، فيقدر بعدها الفعل الناصب للاسم المنصوب على شريطة التفسير، فيقال: ما زيدا ضربته أو أضربه، ولا يقال: لم زيدا أضربه، هذا، إلا أن ما ذكره من عدم تقدير معمولها صحيح في غير "لما"؛ لما سيحيى في بحث الفعل أن "لما" يختص من بين الحروف الجارمة للمضارع؛ لجواز حذف الفعل. (عل)

(٢) في عدم تقدير معمول "لما" بحث. (عبد العصور)

(٣) لأن "لم ولما" تعملان لمشابهتهما "إن" الشرطية من حيث إنهما تدخلان على الفعل المضارع فتشعلان إلى معنى الماضي كما أن "إن" تدخل على الماضي فتقلبه إلى معنى المستقبل مشكوكا فيه، و"لن" إنما تعمل للحمل على "أن" المشابهة لـ "أن" المشددة في أن الجملة بعدها في تقدير المفرد، ولا شيء منها تعمل لمشابهة الفعل الذي هو الأصل في العمل، فلهذا ضعف عملها. (علوي)

(٤) أشار بالتكرار إلى أنه لو دخل على المعرفة تكرر. (عت)

وبعد حرف الاستفهام. نحو: أزيذا ضربته، وإنما قال: حرف الاستفهام؛ لأنه يختار الرفع^١ في اسم الاستفهام، مثل: من أكرمه، ولم يقل: همزة الاستفهام؛ ليشمل مثل: هل زيذا ضربته؟ فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة؛ لاقتضاء^٢ "هل" لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى "قد" في الأصل. فلا يكفي فيه تقدير الفعل، وبعد "إذا" الشرطية^٣ الدالة على المجازاة^٤ في الزمان، نحو: إذا عبد الله تلقه فأكرمه.

يختار الرفع إلخ: إذا كان اسم الاستفهام مما أصمر عامه، مثل: من أكرمه أي أكرمت من أكرمه، فيكون صبه محلياً، وأما إذا كان الاسم المذكور بعد اسم الاستفهام، مثل: متى ريذا ضربته، فإن حكمه حكم 'هل' فيختار فيه النصب. قال الشيخ الرضي^٥، ب اسم الاستفهام يحذفه عن الفعل الصريح، فلا يجوز 'متى ريذا ضربته' كذا ذكره مولانا عص. فإنه يجوز 'أي هل ريذا ضربته وإن استقبحه النحاة. فلا يكفي إلخ' حتى يكون مما أصمر عامه؛ لما عرفت أن 'هل' يقضي على الفعل، ولقائل أن يقول: إذا اقتضى 'هل' لفظ الفعل فلم يجر 'هل ريذا حارج' مع أنه جائز بانفاهم من غير فتح، وحوار: أن 'هل' تطلب الفعل، فإذا لم تجد فعلاً فتصير وتسكت كما في 'هل ريذا حارج'. وإذا وجدت فعلاً تذكرت الصحة القديمة فلا ترصى إلا بأن تعاقبه، ولهذا فتح هل ريذا حارج. وبعد إذا الشرطية أي المسبوبة إلى الشرط، نحو: إذا ريذا ضربته ضربت، وسائر أدوات شرط يجب انصب بعدها و دحت على مثل هذا الاسم، واحترره عن 'إذا' المفاجأة على انخاراة إلخ أي على اسسه في الزمان، وحيث تدل على انخاراة في المكان أي على اسسه فيه، فمعنى قوله: "على انخاراة" أن "إذا" تدل على الشرط والخبر، أي تدل على كون الشيء حراً لشيء آخر، وكذلك "حيث" تدل على ذلك، ولذلك يقال: 'تخذه' يسكون الدار، و'أكرمه' يسكون الميم. تلقه لا تلقيه؛ لأنه مجزوم بكسبه 'إذا' كما أن 'أكرمه' مجزوم بها.

- (١) إذا كان هو الاسم محدود، وأما إذا كان الاسم المحدود بعده، نحو: متى ريذا ضربته، فكان حكمه حكم 'هل' كما صرح به الرضي، فهو قال: أو بعد كسبه الاستفهام كان أشمل. نعم، هو قال: أو مع الاستفهام يصح، كما ذكره قيس سره. (عبد الغفور)
- (٢) على مذهب سيويه والأحفش، ونقل عن الميرد اختصاصها بالمفعلة فيجب بعده تأويل: إذا سماء شئت (لاشفاق ١) بالمفعلة، أي إذا اشقت السماء. (جمال)
- (٣) وهو جعل الشيء ساءاً أو مسماً.

وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان، نحو: حيث زيدا تجده فأكرمه، وفي ما قبل الأمر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي، مثل: زيدا اضربه، وزيدا لا تضربه، وإنما اختير في هذه المواضع أي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وإذا الشرطية وحيث وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور؛ إذ هي أي هذه المواضع

وفي ما قبل إلخ: عطف على قوله: "بعد"، ولما لم يكن بعبارة المصنف معنى ظاهرا، فأورد الشارح "ما" الموصولة مع لفظ "قبل"، وذلك لأنه لا يختار النصب في نفس الأمر والنهي، بل في الاسم الذي قبلهما، قال مولانا عص: على تقدير عمل الشارح يلزم عليه شيان، أحدهما: حذف الموصول مع بعض الصلة، وهو "قبل"، وثانيهما: حذف المضاف، وهو "قبل" مع إبقاء المضاف إليه، وهو "الأمر والنهي" على إعرابه، وقراءته بإعراب نفسه لا بإعراب المضاف، وهو الفتح مع أنهم إذا حذفوا المضاف وضعوا المضاف إليه موضعه، فأعطوا إعراب المضاف على المضاف إليه، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه قليل، فالشارح تباعد في التكلف، ويصح أن يرد ويختار النصب في وقت الأمر والنهي؛ لأن حذف الرمان عن المصادر كثير.

أقول: يمكن الجواب عن الثاني بأن هذا عند عدم المانع، وكلمة "في" من الحرف الجارة، فهي مانعة عن كون إعراب المضاف على المضاف إليه، وعن الأول بأن لا نسلم أن يكون "ما" موصولة، بل موصوفة، ويدل عليه تفسيره بالنكرة، وهي قوله: "موضع"، وقال بعض الشارحين في تفسير قوله: "وفي الأمر والنهي" أي وقت وقوع الأمر والنهي بعده، وحينئذ وإن لم يلزم المحذور الأول، ولكن يلزم المحذور الثاني كما لا يخفى، وإنما لم يقل المصنف: والأمر والنهي على طبق كلام سابقه أي بعد الأمر والنهي، بل راد لفظه "في"؛ لأن كل واحد من الأمر والنهي حيث عبارة عن المفسر - باسم المفعول - لأن الاسم بعده مع أنه محذوف وجوبا لا بعد الأمر والنهي المفسرين - باسم الفاعل - فإطلاق البعدية عليه ليس بصحيح.

موضع وقوع إلخ: أشار به إلى أن المراد بـ "ما" هو موضع، ويصح أيضا أن يراد منه الاسم، أي في الاسم الذي قبل الأمر والنهي، لكنه أراد منه الموضع؛ ليطابق بقوله: "إذ هي مواقع الفعل"؛ فإن ضمير "هي" راجع إلى المواضع، ولا يصح أن يرجع إلى الاسم، وظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا حاجة إلى تفسير كلمة "ما" المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي.

مواقع الفعل أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا وإلا فلا، وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر أي التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة، بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة، فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود.....

مواقع الفعل: أي يقع بعدها الفعل غالبا، فإذا نصب الاسم المذكور إرخ قال مولانا عند: تقدير الفعل بعدها لا يستزم أن ينصب الاسم المذكور بعدها؛ لحوار أن يرفع الاسم بعدها؛ لأن الفعل كما يكون ناصبا يكون رافعا أيضا، فيقال في "إذا ريد يقتله": إذا قتل ريد يقتله، والحوار أن يكون بين المفسر والمفسر مصابقة في كون كل منهما فعلا معلوما ماصيا أو مضارعا، وفيما ذكرته قوات ذلك، هذا ما قيل أقول: الشبهة مدفوعة بقوله: 'إذا نصب إرخ'؛ لأن معناه أنه على تقدير نصبه يقع فيها الفعل تقديرا، وإلا فلا يتعين فيها تقدير الفعل؛ لحوار رفعه بالابتداء؛ فإن وقوع الفعل فيها غالبا لا دائما.

عند خوف إرخ: عطف على قوله: 'في الأمر' وإنما قال: "عند خوف لبس المفسر ولم يقل: عند لبس المفسر؛ لأن عند اللبس يجب النصب، إذ التحرر عن اللبس واجب، بخلاف الخوف؛ لأنهم يستعملون الخوف فيما إذا كان المعنى المقصود راجحا على المعنى الغير المقصود، كما فيما نحن فيه؛ لأن شيئا إذا كان دائرا بين الخير والصفة، الأولى جمعها حرا؛ لأن الكلام يصير تاما بالخبر، بخلاف الصفة، وإن فنت: على تقدير جمعها صفة يصير الكلام تاما أيضا بتقدير شيء فيه، كما إذا جعلنا 'طريف' في قولنا: 'لا رجل لطيف' حرا، لا يحتاج إلى شيء، فهو تام حينئذ، وأم إذا جعلناه صفة فحينئذ يورد شيء بعده حتى يتم الكلام، وهو في الدار مثلا، فلا فرق حينئذ بين جعل شيء حرا في الكلام وبين جعله صفة فيه.

قلت. الأولى حينئذ جمعها حرا؛ لأن يحتاج على تقدير الصفة إلى التقدير، بخلاف ما إذا جعل حرا، يمكن أن يقال: إن فيما نحن فيه يكون بعده شيء آخر، وهو قوله: 'نقدر' فلا يحتاج إلى التقدير، فيمكن جعل "حلقاه" صفة لا حرا؛ لأن الكلام تام على كل من التقديرين. إلا أن يقال: ربما يحتاج إلى التقدير في بعض المواد، فهي موضع لا يحتاج إلى التقدير أيضا بحكم بكونه حرا، لا طراد الباب.

التياس ما إرخ: وإنما فسر به، لأنه على تقدير الرفع لا يلتبس المفسر بالصفة، بل يلتبس شيء كان مفسرا على تقدير النصب بالصفة على تقدير الرفع، كما في نحو: حلقاه؛ فإنه مفسر على تقدير النصب، وإذا رفع 'كل شيء' يحتمل أن يكون "حلقاه" حينئذ صفة له وكان الخبر قوله: 'نقدر'.

أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته، لا بينه^(١) بوصف التفسير وبين الصفة؛ فإن التركيب لا يحتملها معاً، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) بنصب "كل" على الإضمار بشرطة التفسير، ولو رُفِعَ بالابتداء وجُعِلَ "خلقناه" خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المقصود، لكن خيف لبسه بالصفة؛ لاحتمال كون قوله تعالى: "خلقناه" صفة لـ "شيء"، وقوله: "بقدر" خبراً له، وهو خلاف المقصود؛

مع مخالفته إلخ: وإنما قال هذا؛ لأنه لو كان موافقاً للمعنى المقصود لا يضر هذا الالتباس في المقصود. فإن التركيب إلخ: فلا يحتمل أن يكون "خلقناه" مفسراً وصفة معاً؛ لأن الاسم المذكور إن رفع لا يحتمل الأول، وإن نصب لا يحتمل الثاني.

وهو خلاف المقصود: قيل: لا فرق بين كونه خبراً وبين كونه صفة؛ لأن المراد بالشيء هو المخلوق لا مطلق الشيء؛ لأنه متناول للممكنات المعدومة مع أنها لا تكون مخلوقة لله تعالى؛ لأنها معدومة؛ لاعتبار الوجود في المخلوق، فمعنى "خلقناه" جعلناه موجوداً، فإذا أريد بالشيء المخلوق، وجعل "خلقناه" صفة، يكون المعنى: كل مخلوق هو مخلوق لنا بقدر، وهذا المعنى صحيح سواء جعل المخلوق الثاني خبراً للأول أو صفة. لا يقال: لو جعل له صفة فالوهم المذكور باق؛ لأن معناه: أن كل مخلوق صفته أن يكون مخلوقاً لنا بقدر، فيتوهم منه أن بعضاً من المخلوقات لم يكن مخلوقاً لله تعالى؛ لأننا نقول: إن لفظ "كل" لإحاطة الأفراد.

فمعناه: أن كل فرد فرد من أفراد المخلوق صفته أن يكون مخلوقاً لنا بقدر، وليس الوهم المذكور، ولكن فيه نظر؛ لأن الشيء عند أهل السنة بمعنى الموجود، ولو سلم تناوله للمعدوم فجاز أن يراد بالشيء الموجود على ما ذهب -

(١) أي بين خبر ما هو مفسر ملحوظاً مقروناً بوصف التفسير. (جمال)

(٢) أي خلقنا كل موجود من الممكنات مقدراً على وجه المصلحة أو مقدراً مكتوباً في اللوح، فـ "كل" بالنصب الواجب بإجماع القراء السبعة، المختار عند الكوفية، والرفع وإن كان مختاراً عند البصرية على نحو: "زيد ضربته" إلا أنه قراءة شاذة موهمة لجعل الفعلية صفة لكل شيء، مفهومه: أن من الأشياء ما لم تخلقه فليس بقدر، وإذا أمر ضعيف عند المعتبرين أيضاً في مقابلة المنطوق، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَحَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠١) و﴿وَخَالَقُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٠٢) إلى غير ذلك، فثبت أن فعل العبد الاختياري بحلقه وقدرته تعالى وحده، كما قال أهل الحق، ولم يثبت - بل الباطل - أنه بخلق العبد وقدرته وحده، كما قال المعتزلة خذلهم الله تعالى. (حل ش)

فإن المقصودَ الحكمُ على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر؛ فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى، كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد، ويستوي الأمران أي الرفع والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل: زيد قام وعمرا أكرمه أي عنده أو في داره، ونحو ذلك، وإلا لا يصح العطف على الصغرى؛ لعدم الضمير،^(١)

= إليه أهل السنة لا المخلوق، فحيث يتوجه عليه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم إلخ"، وعلى كلا التقديرين لا بد من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته، ولا يلزم من كونهما مخلوقين له كون كل منهما محلا لحوادث، ولو سلم تخصيصه بالمخلوق فلا سلم أن المعنى كل محقق مخلوق بالقدر، بل المعنى كل مخلوق مخلوق لنا بالقدر، ولا شبهة في أن "المحقوق" أعم من "المخلوق لنا" بحسب المعنى أو بحسب الواقع عند معترضة، فلو جعل "حقيقته" صفة لم يحصل المقصود؛ لأنه يتوجه ما ذكر بقوله: "فإنه يوهم كون إلخ". لا يقال: إن خوف لبس المفسر بانصفة الآية المذكورة على تقدير الرفع لا يرجح النصب؛ لأنه على تقدير النصب يلزم كون الواجب وصفاته مخلوقين لله تعالى، فيلزم منه كون كل واحد منهما محلا لحوادث، وهو مرجح للرفع؛ لأن يقول: قد عرفت من التفصيل الذي ذكرناه جوانا عنه.

فإن المقصود إلخ: بقرينة قراءة النص، فهو رفع وضمن على الصفة فات هذا المقصود وتدل بالمعنى الغير المقصود. مذهب المعتزلة إلخ: فإنهم قالوا: الأفعال الاختيارية للعباد كإقامة الصلاة مثلا محبوبة للعباد، وأما الأفعال الغير الاختيارية كالقوة والدمع فهي فعل الله تعالى.

لعدم الضمير: لأنه إذا كان معطوفا على الصغرى فلا بد من ضمير عائد إلى المتدأ؛ لأن الخبر إذا كان حجة لا بد له من عائد ليرتبطها إلى المبتدأ، بخلاف ما إذا كان معطوفا على الكبرى؛ فإن المعطوف حينئذ متدأ، فالضمير في "أكرمه" عائد إلى عمرو. قال مولانا عصف: إذا كان "عنده" أو "في داره" ونحو ذلك مقدرًا على تقدير النصب فلا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستعائه عن تقدير الضمير، ثم أحاب عنه بأنه إذا كان المقصود إكرام عمرو عنده أي عند زيد فلا بد من تقدير 'عنده' مثلا في الرفع أيضا. =

(١) أي لعدم الضمير الواجب وفي المعطوف عليه في المعصوف، وقد عرفت فيما سبق أن الضمير لازم في الخبر إذا كان حجة. فإن قلت: فحيث لا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران؛ لترجيح الرفع باستعائه عن تقدير، قلت: إذا كان المقصود من هذا الكلام إكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع أيضا، وإنما سكت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان حجة من ضميره، فيسعي أن يكون الأمران - الرفع والنصب - متساويين. (محرم أفندي)

أي يستوي الأمران^(١) فيما^(٢) إذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة^(٣) ذات وجهين أي جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى، وهي اسمية، وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى، وهي فعلية. فإن قلت: السلامة من الحذف مرجحة للرفع،
 قائم

= أقول: هذا الجواب يقتضي أن يكون اختيار النصب في عمرو في قولنا: "زيد قائم وعمرا أكرمه" على تقدير أن يكون المقصود منه إكرام عمرو عند زيد، وإلا فلا، وأن يكون الرفع فيه في المثال المذكور على تقدير أن يكون المقصود منه عدم إكرامه عنده، وإلا لا بد من تقدير "عده" مثلاً في الرفع أيضاً للمقصد المذكور، فيلزم أن يكون النصب والرفع مقيدتين بهذين القيدتين، وسماحته أظهر من أن يخفى، فالجواب عنه ما سذكره عن قريب على أنه على تقدير الجواب المذكور أيضاً يلزم أن يكون الرفع راجحاً؛ لأن التقدير فيه غير لارم؛ لأنه إنما يجب على تقدير المقصد المذكور بخلاف النصب؛ فإن التقدير فيه واجب، ولا يكون التقدير فيه مقيداً بالمقصد؛ لأن العائد واجب في الخبر الجملة على سبيل الاطراد مع أن المقصد المذكور في الرفع أمر موهوم جاز أن لا يتحقق أصلاً.

على جملة إلخ: أي على جملة صاحبة الوجهين، وهما الرفع والنصب، فوجه الرفع على تقدير العطف على الكبرى، ووجه النصب على تقدير العطف على الصغرى، فيكون الجملة الثانية معطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المبدأ، وهو الجزء الأول على تقدير الرفع، ومعطوفة على الجملة الكبرى باعتبار المنتهى، وهو الجزء الأخير على تقدير النصب، فلا يرد حينئذ ما قيل: على تقدير العطف على الصغرى لا يكون الجملة الثانية معطوفة على جملة ذات الوجهين، أو المراد هو العطف على جملة ذات الوجهين في الجملة.

السلامة إلخ: فإن قلت: ينبغي أن يكون النصب مختاراً؛ لوجود خلاف الأصل في الرفع، وهو كون الخبر جملة، ولا يكون ذلك في النصب، فكون الخبر جملة خلاف الأصل، فهو يعارض بالسلامة عن الحذف، فبقي في جانب النصب قرب المعطوف عليه، وهو قرينة مرجحة له، فلا بد أن يكون النصب مختاراً، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: لا نسلم عدم تحقق كون الخبر جملة في النصب؛ لأن الجملة الثانية معطوفة على الصغرى، وهي خبر، فالمعطوف على الخبر أيضاً خبر، فيكون جملة.

(١) هذا تفسير لقوله: "ويستوي الأمران"، يعني أن استواء الأمرين في الاسم المذكور ليس مخصوصاً بالمثال المذكور، بل يجري فيه وفيما إذا عطفت إلخ. (محرم أفندي)

(٢) أي في تركيب إذا عطفت فيه. (محرم أفندي)

(٣) هي زيد قام في المثال المضروب.

قلنا: هي^(١) معارضة بقرب المعطوف عليه، فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكبرى أيضا قريبة غير مفصولة عنها، قلنا: هذا باعتبار المنتهى، وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب،^(٢) ويجب النصب أي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط^(٣) والمراد^(٤) به ههنا "إن ولو"، فإن "أما" وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب، وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض.....

معارضة إلخ: فتح اراء أي قرب المعطوف عليه يعارضة. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح لرفع، لأننا نقول: ليس ذلك المثال من باب حذف العائد، بل هو من باب الاختصار على بعض أجزاء التركيب، اعتمادا على علم المحاسب بأن الخبر لا بد له من عائد إذا كان جملة.

قلنا هذا باعتبار إلخ: هذا جواب على تقدير التسليم بأن نقول: لا نسلم كون الكبرى قريبة غير مفصولة عنها؛ لأنه إما يكون كذلك إذا جعل الجملة - وهي 'قام' مع فاعله - حبرا، وأما إذا جعل الفعل وحده حبرا، واعتبر بساده إلى المستتر الذي هو في حكم المنفقط، كما قيل في: 'ريد عرف'، كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى اندي هو الصمير، ولو سلم أن يكون خبر هو الخمسة لا المفعول فنقول: هذا باعتبار المنتهى إلخ.

وأما باعتبار المبدأ إلخ: قال مولانا عصف: لم يعهد فيما بين أرباب العربية اعتبار مثل هذا القرب، ولا بد لاعتباره من شاهده. أقول: اعتبار المنتهى شاهد لاعتبار القرب باعتبار المتدأ، وإلا يلزم الترحيح من غير مرجح على أن اعتبار الجملة يكون من ابتدائها ففيه مرجح.

(١) أي سلامة من حذف العامل معارضة بالقرب. لا يقال: عدم حذف العائد مرجح لرفع؛ لأننا نقول: ليس ذلك امثال من باب حذف العائد، بل من باب الاختصار على بعض التركيب؛ اعتمادا على عمك بأن خبر لا بد له من عائد إذا كان جملة. فعرضه من هذا المثال - وقد تنوع سبويه في ذلك - ليس إلا تبيين جملة اسمية المصدر فعبة العجر معطوف عليها أو على حبرها. (عبد العصور)

(٢) لأن مدنها بعد مبدأ الكبرى. لأنها الخراء الأخير من الكبرى. وهذا جواب الإشكال الذي أورد في 'الحواشي الهدية'. (علوي)

(٣) ولم يذكر أسماء اشترط وإن كان نصب الاسم المحدود واحدا بعدها؛ لأن الاشتغال بعدها لا يقع في سعة الكلام، بل عند الضرورة على ما عرفت (جمال الدين)

(٤) دفع دخل مقدر تقريره واضح.

وهو "هَلَّا وَأَلَّا"^(١) ولولا ولوما"، وإنما وجب النصب بعدهما؛ لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً أو تقديرًا نحو: **إِنْ زيدا ضربته ضربك** مثال لحرف الشرط، وألَّا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض، وليس مثل: "**أزيدٌ ذهبَ به**" منه أي من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ فإن زيدا فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر وعجز بالغمرة أيضا عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر^(٢) أنه ليس منه؛ فإنه وإن صدق عليه أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن "**ذهبَ به**" لا يعمل النصب^(٣) وكذا مناسبه أعني "**أذهب**".

لوجوب دخولهما إلخ: وفيه أن هذا لا يستدعي أن يكون الاسم بعدهما منصوباً؛ لأن الفعل كما يكون ناصباً يكون رافعاً أيضاً، فتأمل؛ ليظهر لك ما فيه. **حرف الاستفهام**. ويكون بعده فعل مشتغل عنه بضميره. فإنه إلخ: بل لا يصدق عليه ذلك؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير هو الاشتغال عن نصبه نصب الضمير مع أن الضمير فيه مرفوع؛ فإنه وإن صدق عليه أنه فارغ عن عمل النصب فيه؛ لأنه فعل مجهول، ولكن لم يعمل النصب في الضمير؛ لأن الضمير مفعول ما لم يسم فاعله، إلا أن يقال: معناه أنه وإن صدق عليه في بادئ النظر أنه اسم بعده إلخ، أو يقال: "إن" الوصلية تكون أولى بالقيض، فحاصله حينئذ: أنه وإن سلم أنه صدق عليه أنه اسم بعده فعل إلخ. ذهب به إلخ: وإنما زاد قوله: "به" تسيهاً على أن "ذهب" لا يعمل النصب وإن تعدي بالياء، ومعناه: أنه لا يعمل النصب لفظاً كما هو المراد؛ لأنه يعمل النصب محلاً.

(١) عزم بالتشديد، وجور الخليل فيها التخفيف. (عبد الغفور)

(٢) بأن يظن إلى جميع القيود المذكورة فيها حتى قيد التسيط يظهر أنه ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، كما أوضحه، وقال الرضي: "ريد" في قولك: "أريد ذهب به" خرج عن الحد المذكور بقوله: "مشتغل عنه" وبقوله: "بضميره"؛ إذ المعنى مشتغل عن نصبه نصب ضميره؛ إذ الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره، فعلى هذا لا يكون الظن بأنه منه في بادئ النظر أيضاً. (علوي)

(٣) لأن معلومه لازم متعدد بالياء لا يعمل النصب نفسه، والحال أن المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبني للمفاعل إذا لم يعمل النصب نفسه، فكيف يعمل المبني للمفعول. (محرم أفندي)

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في "أذهب" فليقدر مناسب آخر ينصبه، مثل: "يُلبس" أو "أذهب" على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: زيدا يلبسه الذهاب به، أو يلبسه أحد بالذهاب به،^(١) أو أذهبه أحد. قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد ما أسند إليه،^(٢) فالاتحاد فيما ذكرته مفقود، وإذا كان الأمر كذلك

يلبسه الذهاب به: وهذا المعنى لارم معنى "ريد ذهب به"، فيكون اللباس به في المثال الأول هو المصدر أي الإدهاب الذي هو معنى الذهاب المتعدي بحرف الجر، وفي المثال الثاني يكون اللباس به هو أحد من آحاد الإنسان، فظهر منه وجه إيراد المثالين.

فالاتحاد إلخ: لأن المسند إليه في المثال الأول هو 'الذهاب' أي الإدهاب، وهو فاعل، وفي الثاني والثالث هو "أحد"، وهو أيضا فاعل، والمسند إليه في الفعل المفسر الذي هو 'ذهب به' هو الضمير في قوله: "به"، وهو مفعول ما لم يسم فاعله، فليس المسند إليه للفعل المفسر باسم الفاعل والفعل الذي هو يلبسه متحد، بمعنى: أنه فاعل فيهما معا أو مفعول فيهما. وإذا كان الأمر إلخ: أشار به إلى أن القاء في قوله: "فالرفع" فصيحة، فالشرط مقدم.

(١) الأظهر أن يقال: يلبس ريدا الذهاب به، وفي هذا المثال ملازمة الصفة بالموصوف. وفي الثاني ملازمة مدأ الصفة لموصوفها. (عبد الغفور)

(٢) فإن المراد من قولك: 'زيدا صرحت علامه' إهانة المتكلم لزيد، لا مطلق الإهانة، وكذا من قولك: "ريد، حبست عليه" ملازمة المتكلم، لا مطلق الملازمة، وكذا من قولك: "أريد ذهب به" أذهب ريدا، لا أذهب أحد ريدا. وقال السيد الشريف في "حواشي الرضي": الفرق بين "أريد ذهب به" و"زيدا حبست عليه" مع أن كلا منهما مبني للمفعول: أن القائم مقام فاعل "ذهب" هو الجار والمجرور، فهو يعمل في ضمير ريدا رفعا لا نصبا، بخلاف 'حبست عليه'؛ فإن القائم مقام فاعله ضمير المتكلم، وأما الجار والمجرور أعني 'عليه' فهو منصوب محلا، وتحقيقه: أن "حبست عليه" يستلزم ملازمة فاعله المتكلم مفعوله "ريدا"، وأما 'ذهب': فإنه يقص ملازمته، وإدهابا لم يعلم فاعله، فالأول يستلزم فعلا معلوما يصب 'زيدا' إذا سلط عليه، والثاني يستلزم فعلا مجهولا لا يرفعه إذا سلط عليه. (عل)

فالرفع أي رفع "زيد" في المثال واجب بالابتداء^(١) ونصبه غير جائز بالمفعولية،
فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف مما يختار فيه النصب؟
وكذا أي مثل: "أزیدْ ذُهب به" قوله تعالى: ﴿وَكُلْ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٢) أي في
صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه
لصار التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، فقوله: "في الزبر" إن كان متعلقا بـ "فعلوا"
فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلا لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلا، بل
الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم،.....

واجب بالابتداء: لا يحفى أن المقصود ههنا عدم النصب، فلا بد أن يكون مرفوعا، لكن جاز رفعه بفعل
المجهول بالابتداء، فالأولى ترك قوله: "بالابتداء"، إلا أن يقال: الوجب متعلق بالرفع لا بالابتداء، وقد قيده
المصنف به أيضا، ووجه احتمال تقدير "أذهب ريد" مرجوع؛ لاحتياجه إلى الحذف المستعني عنه بالابتداء.
الكرام الكاتبون: أي الكاتبون المكرمون، وهم الملائكة، ولقائل أن يناقش بأنه لم لا يجوز أن يكون
إسناد الفعل إلى الناس على سبيل المسامحة والجاز كإسناد الفعل إلى المكان، مع أن الفعل واقع من غيره.
كتابة أفعالهم: كآه ذكره دفعا لحمل الفعل على الكتابة؛ فإنه لو حمل عليه لا ينفع في هذا المقام؛ لأنهم
لم يكونوا كاتبين، وفيه أنه بعد تحوير حمل الفعل على الكتابة يصح إسناد الكتابة إليهم؛ لأنه سبب
لكتابة كرام الكاتبين.

(١) لدخوله في المبتدأ، كذا ذكره المصنف في شرحه. (علوي)

(٢) كذا ذكره المصنف، وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعا بـ "أذهب" المقدر؛ لرعاية الاستفهام ويوافق ضابطة
ذكرها في "شرح المفصل". (عبد الغفور)

(٣) خبر "كل"؛ فإنه مرفوع بإجماع القراء، والمعنى كل ما وجد منهم من التكذيب والعباد في الكتب المتقدمة، أو
كل ما وقع منهم في صحائف أعمالهم. والزبر - بضمين - جمع الزبور بالفتح. بمعنى المفعول من الزبر: الكتابة،
وعن بعضهم: الزبور: كتاب مقصور على الحكمة العقلية، والكتاب: ما يضمن الأحكام الشرعية. (عل ش)

وإن كان صفة لـ "شيء" مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود ؛ إذ المقصود أن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر^(١) مكتوب فيها؛ موافقا لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾، لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون "كل شيء" مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ "شيء"، والجار المجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
 قوله في الزبر

خلاف ظاهر الآية: لوقوع الوساطة بين الصفة والموصوف، وهي 'فعلوه'، ولا يقال: إن الوساطة بينهما غير حائز، فحيث كيف يصح قوله: "خلاف ظاهر الآية"؛ لأننا نقول: خلاف اظاهر عام يتناوله ولغيره. فات المعنى المقصود: وإن قلت: لو قال: 'إن المقصود من الآية: أن يكون 'فعلوه' صفة لـ "كل شيء"، فلو كانت مما أضمر عامله فات المعنى المقصود" لكفى، سواء كان غير المعنى المقصود فاسدا أو غير فاسد، فبانه: أنه يوهم أن عدم كون هذه الآية مما أضمر عامله؛ لفساد المعنى على تقديره؛ لفوات المعنى المقصود على تقدير آخر، مع أنه ليس كذلك، قست: لما كان المدعى - وهو قولنا: إن المقصود من الآية أن يكون "فعلوه" صفة لـ "كل شيء" - يحتاج إلى دليل أو تبييه فأراد لزوم هذا الدعوى من بيانه، ولهذا قال: "فالرفع لازم على أن يكون إلخ". مستطر: المستطر: بنوشتن.

لا أن كل شيء إلخ: لأنه يوهم منه أن بعضا من أعمالهم لم يكن في الزبر، وهو خلاف المعنى المقصود، فلا يرد حيث ما قيل: هذا المعنى أيضا يصح، فمن أين يقال: هذا المعنى غير مقصود؟ على أن صحة هذا المعنى غير صاهر؛ لأنه جار أن يكون في الزبر شيء لم يكن من أعمالهم، ولو سلم أن كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، يمكن أن يقال: لا شك أن معنى الألفاظ باعتبار المقام، وهو يستدعي المعنى الأول؛ فإن هذا المعنى لأجل أنه لم يصدر من الناس أفعال قبيحة، والمقام لا يستدعي المعنى الثاني؛ فإن غاية المعنى الثاني: أن كرام الكاتبيين صادقون في الكتانة وليسوا كاديين فيها؛ فإ، من الأمور البينة أنهم صادقون فيها، فلا يحتاج إلى بيانه.

(١) وذلك لأن المقصود بيان أحوالهم وأحوال مفعولاتهم والحكم عليهم وعلى مفعولاتهم، كما يقتضيه سوق الآية، لا بيان حال كل ما هو نائس ومكتوب في صحائف أعمالهم بأنه مفعول لهم. (عن)

بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعلُ المشتغلُ عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب، والظاهر أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور: ٢) داخل تحت هذه القاعدة^(١) مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم، فاضطر النحاة إلى أن تحلوا لإخراجه عن القاعدة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار،
هو عيسى بن عمر
جلد كردند
أبي العباس

لا يغادر إلخ: أي لا يترك صغيرة ولا كبيرة أي سيئة كبيرة ولا صغيرة، هذا ما ذكره المحشون، مع أن الآية يتناول أعمال الخير والشر جميعاً، فهذا إن كان لأجل أن الصفة - وهي الصغيرة والكبيرة - مؤنثة، فينفي أن يكون الموصوف أيضاً كذلك، فهو مدفوع؛ لأنه جاز أن يوضع موضع السيئة المختصة التي يتناول الخير والشر جميعاً، إلا أن يقال: إنهم قدروا السيئة دون اخضلة للاهتمام بشأنها؛ لأنها المقصود في كتابة الأعمال، وعمل الخير في كتابة الأعمال ليس بمقصود وإن كانت الآية متناولة لهما معاً.

والظاهر أن قوله إلخ: لا يقال خلافه؛ لأن الفاء لا تعمل ما في حيزها على ما قبلها؛ لأننا نقول: ليس حكم الفاء مطلقاً، ذلك لأن الفاء قد تكون زائدة أو واقعة في غير محلها، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ أي فكبر ربك، وما بعد هذه الفاء يعمل فيما قبلها، فظهر منه أن الظاهر ما قاله الشارح.

لئلا يلزم اتفاق إلخ: واعترض بأنه ينبغي أن يقول: لئلا يلزم أحد الأمرين، إما اتفاق القراء على غير المختار، أو يلزم أن لا يكون قاعدة المختار مختاراً، أقول: لما كان الأمر الأول مستلزماً للثاني فاكتمت به، وبيان الاستلزام فلأنه لو لم يستلزم اتفاق القراء على غير المختار عَدِمَ قاعدة المختار مختاراً، فيلزم كون قاعدة المختار مختاراً على تقدير اتفاق القراء على غير المختار، واللازم باطل فاللزوم مثله، وهذا كما يقال: إنسانية زيد يستلزم -

(١) لوجود جميع الشرائط المذكورة فيها حاصلة في بادي النظر أن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ كذا في "الرضي"، فهو ظاهر بالنسبة إلى الكل، لا إلى المبتدئ الغير العارف بقاعدة إعمالها لما بعدها فيما قبلها. (وجيه الدين العموي)

فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال: ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ^(١) وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد؛^(٢) لكون الألف واللام في ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدلالتهما على سببيته للجزاء،
الفاء.....

= عدم ناهيته، وإلا يلزم أن يكون ناهية زيد على تقدير إسائيته، واللام باطل وكذا المزوم.
ونحو الزانية إلخ: الواو للعطف، فيكون معطوفا على ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فتقديره: وكذا نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، وجملة قبه "الفاء معنى الشرط" تعليل جملة، قوله: "جملتان" بتقدير المنتدأ أي هذه الآية جملتان، تعليل آخر معطوف على الأول، ويحتمل أن يكون قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾ معطوفا على قوله: كذا ﴿كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾، فحيث لا يكون جملتان تعليلين، بل جملة قوله: "الفاء معنى الشرط" خبرا لقوله: نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي...﴾ بتقدير العائد، وقوله: "جملتان" معطوف عيها عطف مفرد على، جملة لها محل من الإعراب.
مرتبطة: أي مرتبطة لمدخله بمعنى الشرط، فيكون الباء صلة، ويجوز أن يكون للسببية أيضا أي هذه الفاء ترتبط بين الشرط والجزاء. مبتدأ موصولا إلخ: أي مبتدأ تضمن معنى الشرط، فيكون اسما موصولا بفعل، أي التي رست والذي رى.

(١) بالرفع عن القراء السبعة الثالث تواترا، وما قرأ عيسى السقفي ويحيى بن العمر وعمر بن قاعد وأبو جعفر وأبو شيبة درويس من النص على الاشتغال، فمن الشواد المعبرة و"الزنا" بالكسر قصرا ومدا يأتيه حمازية ومجدية، وقالوا: يكون المممدود من المفاعلة، وعلى الذكر للأشئ، نلا عقد وملك، والجلد: ضرب الجلد. وإنما قدم الزانية؛ لأن الأغلب من قيل المرأة، وليس بعام حتى يشمل المحصن وغير المحصن، بل مطلق خاص بغير المحصن؛ فإن حكم المحصن الرجم، كما تقرر. (حل ش)

(٢) قيل: ظرف لعامل الظرف المقدر، والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المنتدأ والخبر، كما أن قوله: "عند سيويه" ظرف للنسبة بين المنتدأ والخبر، يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران: ١٩). (عبد الغفور)

ومثل هذه الفاء^(١) لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها،^(٢) فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها، فتعين فيه الرفع، والآية جملتان مستقلتان^(٣،٤) عند سيبويه؛

ومثل هذه إلخ: وإنما ذكر المثل؛ لأن الفاء إذا كانت رائدة أو غير واقعة موقعها لعرض كإضافة التحصيل، فلا تمتع من العمل؛ إذ المعمول في الحقيفة متأخر، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الصحي ٩).
فامتنع تسليط الفعل: وصحة تسليط ما يباسه غير معلوم فيما نحن فيه، فلا يرد أنه لا يلزم من امتناع تسليط الفعل أن يتعين لرفع، وإنما يلزم إذا امتنع تسليط ما يباسه أيضا.

جملتان مستقلتان: وإما راد قوله: "مستقلتان"؛ لوجود الجملتان في صورة الإصمار على شريطة التفسير أيضا، لكهما ليستا مستقتين، لأن الحملة الثانية التي هي المفسر بالكسر - يكون مصرا للأولى، فلا يكون الحملة الثانية مستتقة؛ فإن المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر أحدهما متفرعا على حذف الفعل من أخرى وأن لا يكون متفرعا على الأخرى. وإنما قال: 'عند سيبويه'؛ لأن الآية ليست حمتين مستقتين عند المرد، ولما عرفت أن انفاء ترتبط أجزاء بالشرط، الدالة على سبية المتدأ للحراء، ولا يعني بالارتباط إلا هذه الدلالة.

لا يقال: فعلى هذا لا يكون مستقتين عند سيبويه أيضا؛ لوجود الشرط والحراء عنده أيضا، حيث قال: 'إن ثبت رناهما فاحلدا' فانفاء الداحلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لأن بقول: الشرط صريح حيث كالحراء، فالشرط والحراء مرتبطان بنفسهما حينئذ، بخلاف ما إذا كان المتدأ متصفا بمعنى الشرط، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾. وإنما أحر هذا الحمل عن حمل المرد؛ لكثرة الحذف في حمل سيبويه، هو لفظ الحكم والخير أيضا، وهو فيما سبني عليكم، وكذا قوله: "ثبت".

عند سيبويه: وهو ظرف لنسبة بين المتدأ واخر كما أن قوله: 'عند امرد' ظرف لنسبة بين المتدأ والخر، ويحتمل أن يكون قوله: "وعند امرد" ظرف لقوله: "بمعنى الشرط"، فيكون طرفا مستقرا.

(١) بما قال: "مثل هذه الفاء" ولم يقل: ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، لأنه يعمل فيه إذا كانت رائدة، مثل قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ (النصر ١) إلى قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ﴾، أو غير واقعة موقعها لعرض، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَرِّكَ فَكَّرْ وَتِيَابِكَ فَطَهَّرْ﴾ (النذر ٤، ٣) وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾. وأما إذا لم تكن رائدة وكانت واقعة موقعها فلا يعمل، وما نحن فيه كدست يعمل واقعة موقعها فلا تكون رائدة، وذلك ظاهر. (عت)

(٢) أي لا يعمل ما كان مدحولا الفاء في ما قبل الفاء.

(٣) لدفع ما يحتلج في القلب من أن 'زيدا صرسته' أيضا حمتان، وكذا "زيدا صرته علامة" فكيف يعمل الفعل أو مناسبه فيه على تقدير التسليط. وقيل: المراد بالاستقلال أن لا يكون ذكر إحداها متفرعا على حذف الفعل عن لأخرى، وفيه تأمل. (عت)

(٤) كل منهما مقطوعة عن الأخرى، لا تعلق لإحداها بالأخرى، بصيره: زيد مصروب فأكرمه. (عل)

إِذْ ﴿الزَّانِيَةُ﴾ مبتدأ^(١) محذوف المضاف^(٢) و﴿الزَّانِي﴾ عطف عليه، والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يُتلى عليكم بعد^(٣). وقوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضا للسببية، أي إن ثبت زناهما^(٤) فاجلدوا، وقيل: زائدة^(٥) أو للتفسير، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا تدخل في الضابطة^(٦) فتعين الرفع، وإلا أي وإن لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين أيضا، فهي تكون داخلة تحت الضابطة

إِذْ الزَّانِيَةُ مبتدأ الخ فيكون المبتدأ حقيقة هو المضاف، وإطلاق المبتدأ على المضاف إليه محارا، فالقول بتقدير الخبر؛ ليصح الحمل بينه وبين المبتدأ، فلا يرد أنه لم لا يجوز أن يكون قوله: ﴿وَجِدُوا...﴾ خبرا، كما هو خبر عبد المرد. لبيان الحكم الموعود. وهو قوله: "فيما يتنى عليكم بعد". للتفسير: أي لتفسير الحكم الموعود. أي وإن لم تكن الخ: وقيل: معنى قوله: 'إلا' أي وإن كان وقوله: "أريد ذهب به" وقوله: ﴿وَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ فِي رُتْرُ﴾ (القمر: ٥٢) وقوله: ﴿رَّيَّةٌ وَرَّيَّةٌ﴾ مما أضمر عامله فالمختار فيه النصب، وهو باطل، وما ذكره قياس استثنائي، استدلل به من رفع التالي إلى رفع المقدم أي لو لم يكن الفاء بمعنى الشرط عنده أو الآية جملتان فكان المختار فيه النصب، ولكنه ليس بمختار، بل باطل، فيكون الفاء بمعنى الشرط، والآية جملتان.

- (١) أو خبر كذلك، والتقدير: هذا حكم الزاني والزانية، كما يقال: في الفصل والباب. (عبد الغفور)
- (٢) توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه؛ لعدم احتياجه إلى إضماره؛ ولهذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبرا. (عبد الغفور)
- (٣) ما ذهب إليه المبرد أولى منه؛ إذ فيه احتياج إلى التقدير، وأيضا 'فيما يتنى عليكم' وأمثاله إنما يؤتى به إذا لم يكن الموعود متصلا، بل يحىء بعد ذكر فصل أو باب أو كتاب أو غيره، وهما ليس كذلك. (جمال الدين)
- (٤) وذلك بأربعة شهود أو بالإقرار. (عبد الغفور)
- (٥) لأن 'احدوا' إيجاب، والإيجاب متيقن للوجوب الذي هو الحكم. (عبد الغفور)
- (٦) أي إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه بالمختار فيه النصب.

فالمختار حيثئذ فيها النصب، واختيار النصب^(١) باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين؛ ليتعين الرفع.

الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول به فيها التحذير،^(٢) وإنما وجب حذف الفعل فيه؛ لضيق الوقت عن ذكره، وهو في اللغة: تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه، وفي اصطلاح النحاة: ^(٣) معمول أي اسم.....

جعل الآية جملتين: لما عرفت أن جزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى، لا يقال: هذا يتقضى بقولنا: "ريدا صرته"، لأنه لو سلط الفعل عليه لنصه، مع أن الاسم جزء الجملة الأولى أي "ضربت ريذا؛ لأننا نقول: المراد هو الجملة المستقنة، والجملة الثانية مفسرة للأول، فلا يكون مستقلة لما مر. التحذير: أي موضع التحذير، أو موضع وقع فيه التحذير، فلا يرد أن التحذير لا يكون محمولا على قوله. 'الرابع إلخ'.

لضيق الوقت: أي لعدم الفرصة عن ذكره؛ لأنه لو ذكر لغات وقت التحذير، سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه إلى تكرار المحذر منه؛ لعدم اشتمانه على مخالفة سرع السامع بها إلى الاحتراز عنه بمجرد سماع؛ ولذا لا يذكر المحذر. واعلم أن ضيق الوقت علة موجبة للحذف في مادة من المواد، وعلة مريحة له في مادة أخرى، فحيث لا يرد ما قيل: إن كون ضيق الوقت علة موجبة للحذف خلاف ما يفهم من علم المعاني من أنه علة مريحة للحذف، وأيضا لا يرد ما قيل: من أنه لو كان علة موجبة له يزم أن يكون حذف المستدأ، وأجيب في قولنا: 'عزال' في وقت الصيد؛ فإن تقديره: هو عزال، مع أنه ليس كذلك.

معمول أي اسم: وإنما فسر المعمول بالاسم؛ لأن المعمول هو الحركة التي يحصل بسبب العامل، وهي ليست تحذير؛ فلذا فسر بالاسم، فيكون من قبيل ذكر الحال وإرادة المحل، ويحتمل أن يكون قوله: "معمول" بمعنى معمول فيه، فهو سم كالمشترك بمعنى المشترك فيه.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المفهوم من العدة أنه إن لم يقل بما دهننا إليه يكون النصب مختارا، مع أن النصب ليس مختارا، فما فائدة الشرط؟ وحاصل الدفع: أن المذكور دليل على لزوم حمل الآية على ما ذهبنا إليه، وإلا لزم كون النصب مختارا، لكن كون النصب مختارا باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فيرم الحمل. (حمال)

(٢) أي المحذر أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول.

(٣) إشارة إلى دفع ما قيل: التحذير بمعنى المحذور، أو المحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول، وذلك لأنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن التحذير جعل في الاصطلاح معمولا. (عل)

عَمِلَ فِيهِ النصب بالمفعولية بتقدير "اتق" ^(١) تحذيرا ^(٢) أي حذر ذلك المعمول تحذيرا،
فيكون مفعولا مطلقا، أو ذكر تحذيرا، فيكون مفعولا له مما بعده أي مما بعد ذلك
المعمول، أو ذكر ^(٣) المحذر منه ^(٤) مكررا
وهو المفعول

عمل فيه: وهو فعل مجهول، وقوله: 'فيه' مفعول ما لم يسم فاعله، وإيراد قوله: 'النصب بالمفعولية' لبيان
حاصل المعنى. أي حذر ذلك إلخ: وإن قلت: سم لم يجعل قوله: 'تحذيرا' مفعولا له للتقدير في قوله: 'تقدير
اتق'، وما قيل من أن التحذير لا يكون علة لتقدير: 'اتق' مردود؛ لأنه علة لتقديره: 'تصيق الوقت'. فالجواب عنه:
إنما قدر "حذر" أو 'ذكر'؛ ليحصل المعطوف عليه لقوله: 'أو ذكر المحذر منه مكررا'، وفي عظمه على قوله:
"معمول" لا يخرج عن بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في المعطوف عليه مضافا - أي هو ذكر معمول بصيغة
المصدر، فيكون قوله: 'أو ذكر المحذر منه' بصيغة المصدر كما هو قراءة أيضا معطوفا - على قوله: 'ذكر
معمول'، ولكن فيه نظر أيضا؛ لأن التحذير من أنواع المفعول، والذكر ليس منها.

وفي بعض القراءات: 'لو ذكر' على صيغة المجهول، وحسب أيضا عظمه على "معمول" ليس على ما ينبغي؛ لأن
كلمة 'أو' ههنا اتصالية أي ليست إصرائية بمعنى 'بل' كما في قولنا: 'أنا مقيم أو ممش' أي بل أمشي، فإذا
كانت اتصالية فيسعي أن يلها مثل المذكور في المعطوف عليه، مع أن المذكور فيه مفرد وما يليها جملة، وإنما
جاءت لمخافة إذا كانت إصرائية.

المحذر منه إلخ: والضمير في 'منه' راجع إلى الألف واللام، وقوله: 'مكررا' حال منه، واحترر به عن قولنا:
'الطريق' عن غير التكرار؛ فإنه يجوز ذكر فعلة فليس من هذا الباب، ولقائل أن يقول: إن العطف بـ 'أو' في
الحدود إنما يصح إذا كان صدر الحد متبوعا للمعطوف والمعطوف عليه؛ ليكون إشارة إلى تقسيم الحدود.

(١) الأنسب بالصيغة أن يقال: 'اتق' بدون تقدير. (عبد الغفور)

(٢) هذا القسم الذي هو المحذر إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر لا يبيح إلا مضافا إلى المخاطب، والمضمّر لا يبيح
في الألعاب إلا مخاطبا، وقد يبيح متكلما، نحو: إياي والشر، وسيبويه يقدر نحو: لا تحذر، وغيره يقدر بنحو:
حذر (حطانا)، والأول أولى. كذا ذكره لشيخ الرصي. (عبد الغفور)

(٣) هذا القسم يكون صاهرا أو مضمّر، سواء كان اللفظ مضافا أو لا، والمضمّر متكلما أو مخاطبا أو عائ.
(عبد الغفور)

(٤) أي الذي حذر منه.

على صيغة المجهول^(١) عطف على "حذر" أو "ذكر" المقدر، فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه، قلنا: نعم، لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمير؛ إذ تقدير الكلام:

= بـ"أو"، وليس الصدر ههنا متناولا لهما. والجواب: أنه لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه في الحقيقة باعتبار القيد، وهو قوله: "تحذيرا مما بعده" فكان القيد هو المعطوف عليه في الحد، فحيث يكون قوله: "معمول" متناولا للقسمين، وإن قلنا: لما كان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه القيد؛ لأن قوله: "أو ذكر المحذر منه" إن كان بلفظ الماضي فهو عطف على "ذكر" المقدر، أي هو إمكان ذكر المحذر تحذيرا بما بعده أو ذكر المحذر منه مكررا.

فعلى هذا إلخ: وذلك لأن صفة الشيء وخبره أو المعطوف عليه إذا كان جملة فلا بد فيه من ضمير، وقول المصنف: "أو ذكر المحذر منه مكررا" جملة معطوفة على جملة أخرى، وهي "ذكر" أو "حذر" المقدر الذي هو صفة لقوله: "معمول"، فلا بد فيه من ضمير، والأظهر أن يقال في وجه قوله: "لا بد من ضمير إلخ": أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع.

قلنا نعم إلخ: لا بد من ضمير في المعطوف إذا لم يكن عائد آخر فيه غير الضمير، وههنا العائد موجود غيره فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمير. إذا عرفت هذا، فلا يرد ما ذكر مولانا عص من أن قوله: "لا بد من ضمير في المعطوف" ممنوع، بل لا بد من عائد هو أعم من الضمير، فكيف لا ولو سلم وجوب الضمير، فيكون هذا التسليم مضرا بالجيء؛ لأن تسليم الضمير يستدعي إثباته، وهو ظاهر، فلا يقع ما ذكره في الجواب، فالأولى أن يقال في الجواب: لا نسلم أنه لا بد من الضمير في المعطوف، كما هو في المعطوف عليه، بل لا بد فيه من العائد، وهو مذكور فيه، وهو وضع المظهر موضع المضمير؛ ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب، وإرادة العائد من الضمير المذكور في السؤال خلاف المتبادر، وأجيب عن السؤال أيضا بأن الضمير في "ذكر" مستتر وقوله: "المحذر منه" بدل منه. إذ تقدير الكلام إلخ: وهذا القول علة لكون وضع المظهر موضع المضمير، فيكون كل واحد من "تقدير اتق" و"ذكر مكررا" صفة لـ"معمول"، فحيث يكون في "ذكر" ضمير راجعا إلى ما رجع إليه ضمير المعطوف عليه.

(١) توجيه ذكره الفاضل الهندي جوابا عما ذكره الرضي من أن "ذكر" مصدر ففي عطفه على قوله: "معمول" بعد من حيث المعنى، إلا أن يقدر في الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذر منه. (جمال)

أو معمول بتقدير "اتق" ذكر مكررا، إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول؛ إشعارا بأنه محذر منه لا محذر، مثل: إياك والأسد، وإياك وأن تحذف، هذان مثالان لأول نوعي التحذير، ومعناها بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك، وبعد نفسك عن حذف الأرنب - وهو ضربه بالعصا - (١).....
 بعد الأسد من نفسك
 خروخ

إلا أنه إلخ: هذا القول دفع دخل مقدر تقريره. أن وضع المظهر موضع المصمر فيما هو عظيم الشأن نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة: ٢٠١) معنى القيامة، فحيث كيف يصح ههنا وضع المظهر موضع المصمر؟ وتقدير الجواب: أن وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول تبييه على أن المعمول ههنا محذر منه لا محذر، فالتبيه به أمر ضروري، فكان وضع المظهر موضع المصمر عظيم الشأن بهذا المعنى. ومعناها إلخ: وكل واحد من المعيين معناه، وكذلك قوله: "إياك وأن تحذف؛ فإن كل واحد من المعيين معناه؛ فإن قوله: "إياك والأسد" في الأصل: بعدك والأسد، وإنما أورد النفس؛ لئلا يتوهم حوار اتصال ضمير الفاعل الذي في "اتق" وضمير المفعول بالفعل، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو الخطب، مع أن ذلك لا يجوز في غير أفعال القنوب، مثل: علمتي؛ فإن تاء المتكلم وكسمة 'ي' كلتاها متصلتان، ويكون المراد منهما شيئا واحدا، وهو المتكلم، وأما معنى تقدير إيراد النفس لا يتوهم ذلك؛ لأن المفعول اسم صاهر، وهو نفسك، وفي "بعد" ضمير الفاعل، فما حذف الفاعل فصار النفس أيضا محذوف؛ لعدم الاحتياج إليها؛ لأن الاحتياج إليها إما هو لضرورة كراهة الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول، وقد عدم الضرورة بحذف الضميرين، وحذف ضمير الفاعل يكون بحذف فعله، وحذف ضمير المفعول بتدنيه بالمنفصل، فعند حذف الفعل لم يبق شيء يتصل بالضمير المتصل به، فصار منفصلا، وكذلك "إياك وأن تحذف" مما ذكرنا داخل تحت القاعدة التي سيأتي، وهي قوله: ولا يسوع المنفصل إلا لتعذر المتصل؛ فإن التعذر ههنا إما هو حذف الفعل. وقيل: معنى "إياك والأسد": اتق نفسك أن يتعرض الأسد أن يهلك.

والأسد من نفسك: أي بعد الأسد من نفسك، وإن قلت: المحذر منه يكون بعد كلمة 'من'، فإذا قيل: "بعد نفسك من الأسد" يكون 'لنفس' محذورا و'الأسد' محذورا منه. وإد: قيل: 'بعد الأسد من نفسك' يكون "الأسد" محذورا و'النفس' محذورا منه، مع أن النفس لا يصلح أن تكون محذورا منه.

(١) يقال: حذف بالعصا رماه، قال عمر ؓ: إياك أن تحذف الأرنب، وإنما حذر أي هي عن ذلك؛ لأنه نقتله فلا يحل. (عل)

وبعد حذف الأرنب عن نفسك، وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف؛ فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك: تحذيرها منها، لا تحذيرها منها.^(١) والطريق الطريق مثال لثاني نوعيه أي اتق الطريق الطريق، ولا يخفى عليك أن تقدير "اتق" في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال: اتقيت^(٢) زيدا من الأسد،.....

= قلت: المراد من قولنا: 'بعد الأسد من نفسك' هو 'بعد نفسك من الأسد' للمبالغة والتأكيد، وإليه يدل قوله: 'وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف'، ولكن لم يقل: 'بعد نفسك من الأسد' مرتبتين حتى لا يلزم التكرار بحسب اللفظ، وإن كان بحسب المعنى بكرر في قوله: بعد نفسك من الأسد والأسد من نفسك؛ فإنه لا بأس في التكرار بحسب المعنى. وكذلك: بعد حذف الأرنب عن نفسك. ولحذف: هو صرّب الأرنب بعضا والطريق الطريق: وكذا قومه: 'النصي النصي' و'الحذر والحذر' و'الأسد والأسد'. والتكرار للتأكيد؛ فإن أحد المكررين مهما نأى عن العامل مع عدم الفرصة؛ لتلفظ الفعل أيضا؛ ولذا قال: أي اتق الطريق الطريق بالتكرار، فإن قيل: كيف يضيق المقام عن ذكر العامل ولا يضيق عن تكرار المحذر منه؟ قلنا: لما في التكرار من التأكيد والمبالغة في التحذير الذي هو المقصود بأن محتاج إلى التكرار الذي هو يستلزم التأكيد والمبالغة في التحذير؛ لعدم اشتماله على محالمة سرع السامع إلى الاحترار عنه بمجرد سماعه.

غير صحيح: وأجاب عنه بعضهم بأنه قد يستعمل اللفظ في معناه اللارمي، فحار استعمال "اتق" في لارم معناه، وهو بعد أقول: عدم صحة تقدير "اتق" في أول النوعين؛ لأجل أنه فعل اللارم، ومعناه اللارمي غير صحيح في أول النوعين، فمعنى "بعد" ليس لارما لمعنى "اتق" الذي هو لارم. إذا كان متعديا بحرف الجر مثلا، وأجيب عنه بوجه آخر بأنه جاز أن يتضمن "اتق" معنى التبعيد، ويكون التقدير: اتق متعديا نفسك، ولا يخفى أن في تقدير "اتق" مع تصممه معنى التبعيد تأكيداً لا يكون هذا التأكيد في تقدير 'بعد'.

لا يقال: اتقيت إلخ: لأنه فعل لازم، فيكون معناه بالفارسية: پرهیزیدن لا پرهیزانیدن، فلا يصح أن يقال: اتق نفسك من الأسد بمعنى پرهیز کن تو نفس را از اسد.

(١) فإن تبعيد المحاطب الأسد من نفسه غير متصور أي غير مقدور، فالمقصود تحذيرها منها، فكأنه قيل: حذر نفسك حذر نفسك من الأسد، وذلك التكرار للاهتمام. (عت)

(٢) بل 'اتقيت ريذا' تقدير 'من' (ت)

فينبغي أن يقدر فيه مثل: **بعْد ونَحَّ**، وتقدير **"بعْد"** في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الالتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال: بتقدير **"بعْد"** أو **"اتق"** ونحوهما، فيقدر مثل **"بعْد"** في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني، مثل: **نفسك نفسك**؛ فإن المعنى على **"بعْد نفسك"** مما يؤذيك كالأسد ونحوه، ويقدر مثل: **"اتق"** في بعضها كالمثال المذكور. قيل: لفظ **"الأسد"** في **"إياك والأسد"**.....

القائل الفاضل الهندي

ونح: من السحو بمعنى **پرگردیدن**، أو **نج** بالحيم من السجة بمعنى **رهانیدن وپاک داشتن**. في مثال إلخ: أي في المثال المذكور في النوع الثاني، وهو **"الطريق الطريق"** لا في جميع الأمثلة، لا يقال: حار الالتقاء عن الطريق بأن يقال: **بعْد نفسك** عن الطريق أي عما يتصرر عنه في الطريق؛ لأننا نقول: قوله: **"غير مناسب"** مما يشتمله أيضا. فالصواب: والمراد به الأولى؛ لأنه يحتمل أن يكون المراد من قوله: **"بتقدير اتق"** مثلا أو **اتق ونحوه**. مما يؤذيك: فون كلامه يشعر بأن المحذر منه هو **"يؤذيك"** والمحذر هو **"نفسك"**، مع أن المحذر منه نفسك؛ لأنه من أفراد النوع الثاني. فالجواب بأن **"نفسك نفسك"** محذر منه بالفعل ولكنه محذر بالمآل. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأن من الأمور ما هو لارم للنفس بسبب الرجس الذي في نفس رجل، فحينئذ يحصل في نفس **"حذر"** بسبب الرجس الذي فيه، فيكون المحذر منه هو الضرر، فمحذر منه في قوله: **"وذكر المحذر منه مكررا"** أعم من أن يكون المحذر منه في الحال أو في المآل أو في الحال والمآل معا، فمعنى قولك: **"بعْد نفسك نفسك"** بالفارسية. دور باش تو نفس را یعنی از نفس تو بتر ضرر میرسد، فإذا عرفت ذلك.

فلا يرد ما ذكره مولانا عص أن قوله: **"بعْد نفسك مما يؤذيك"** ليس من أفراد النوع الأول كما لا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن تقدير **"بعْد نفسك مما يؤذيك"** يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه، فلا يكون من أفراد النوع الثاني؛ لأن في النوع الثاني يكون المحذر منه مكررا، وعدم كونه من أفراد النوع الأول فلأنه ليس تحذيرا م بعده، إلا أن يراد بـ **"ما"** بعده **"ما"** بعده لفظا وتقديرا. أقول: الشارح جعل داحلا في القسم الثاني كما ذكرنا، فلا يصح جعله في القسم الأول؛ لأنه يجب أن يصحح كلام العاقل ولم يحمل على السهو وعيره كما هو المقرر عندهم.

خارج عن النوعين، فينبغي^(١) أن لا يكون تحذيرا، وليس كذلك؛ فإنه أيضا تحذير، وأجيب بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود بدليل ذكرها فيما بعد، وتقول في قسمي النوع الأول: إياك من الأسد كما كنت تقول: إياك والأسد ومن أن تحذف^(٢) كما كنت تقول: إياك وأن تحذف، وتقول في المثال الأخير: إياك أن تحذف بتقدير "من" أي إياك من أن تحذف؛ لأن حذف حرف الجر عن "أن" و"أن" قياس،

خارج عن النوعين: أما حروجه من النوع الثاني فظاهر؛ لأنه لا يكون مكررا، وأما عن النوع الأول؛ فلأنه لا يكون بعد الأسد في التركيب المذكور شيء حتى يصح قوله: "تحذيرا مما بعده"، وأنت خبر أن هذا الإشكال غير متوجه بعد ما قال: إن تقدير "إياك والأسد": بعد نفسك من الأسد؛ لأنه حيثئذ تحذير نفسه من الأسد، فيكون داخلا في القسم الأول، إلا أن الشارح أعمض عما قال من أن: تقديره "بعد نفسك من الأسد" وتكلم على ظاهر مثال المصنف لتحقيقه.

والتوابع خارجة إلخ: مجاز أن يكون خارجة عن الحد أيضا. ولقائل أن يقول: فحيث لا يكون المثال مطابقا للممثل، إلا أن يقال: إن هذا ماقشة في المثال، وهي ليست عن دأب المأطرة، أو يقال: إنما جعل تابع التحذير تحذيرا بالمجاز؛ لأن إيراد المثال للتوضيح، وهو يحصل به، أو يقال: إن التعريف صادق عليه، إلا أن المحذر منه مقدر، أي بعد إياك الأسد مما يؤذيك، هذا إذا كان المحاطب حافظا للأسد.

قسمي النوع الأول: وإنما يعم للقسم الأول قسمين من المثال؛ فإن في واحد من المثالين المحذر منه اسم صريح كالأسد، وفي الآخر اسم غير صريح. في المثال الأخير: بكسر الخاء، وكذلك في المثال الأول؛ إشارة إلى أن المراد من قسمي النوع الأول هو المثالان. حذف حرف الجر إلخ: لأن "أن" حرف موصولة طويلة بصلتها؛ لكونها مع الحملة التي بعدها في تأويل الاسم، فلما طال لفظ ما هو في الحقيقة اسم واحد فأجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر.

(١) مع أنه تحذير فيشكل حروجه عن تعريف النوعين. وحاصل الجواب: أنه لا بأس في حروجه؛ فإنه تابع، والتوابع كلها خارجة عن المعارف، فتأمل. (مولانا نور الحق)

(٢) أي بعد نفسك من الحذف.

ولا تقول في المثال الأول: إياك الأسد؛ لامتناع^(١) "تقدير من" وشدوذه مع غير "أنْ" وأنَّ، فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف، قلنا: حذف العاطف أشدْ شدوذا؛ لأنَّ حذف حرف الجر قياس مع "أنْ وأنَّ" وشاذ كثير في غيرهما، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا.^(٢)

لامتناع إلخ: أي لامتناع حذف حرف الجر من الأسماء الصريحة. لا يقال: يجوز حذف حرف الجر من الأسماء، لا في المفعول فيه والمفعول له؛ لأننا نقول: حذف حرف الجر فيهما للشرائط التي سيأتي ذكرها، فهما مستثنيان عن هذه القاعدة، وقول الشاعر: 'إياك من المرء' فضرورة الشعر، والمرء: بكسرة ثم كرون. وشاذ كثير إلخ: أي حذف حرف الجر قياس معهما، ولكن حذفه في غيرهما شاذ كثير، بخلاف حذف العاطف، ولقائل أن يقول: إذا كان حذف حرف الجر شاذ كثير في غير "أنْ وأنَّ" أي في الاسم، فيكون حذفه واقعا فيه، وإليه أشد بقوله: 'وشدوده مع غير "أنْ وأنَّ"، فحيث كيف يصح قوله: لامتناع تقدير "من"؛ فإن الامتناع ينافية، إلا أن يقال: المراد من الشاذ في الموضعين واحد من أقسامه، وهو الذي يخالف للقياس والاستعمال، وهو لا ينافي الامتناع بالعبر، وهو الشذوذ، ضرورة أن المراد من الامتناع هو الامتناع بالعبر، وهو الشذوذ؛ لأنه يقتضي عدم تقدير حرف الجر، أي هو يقتضي بحسب المفهوم عدمه وإن كثر وقوعه.

لا يقال: بين قوته: "شاذ" وبين قوله: "كثير" تناقض؛ لأن الشاذ بمعنى القليل؛ لأننا نقول: الشاذ ههما بمعنى خلاف القياس والقاعدة، لا بمعنى القليل، فلا منافاة بينهما، أو نقول: الكثير صفة الشاذ أي علب شدوذه، ويحتمل أن يكون المراد من الامتناع هو غير المستحسن من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فيكون الشاذ بمعنى خلاف القياس وإن كثر حذف حرف الجر الذي هو "من" فيما نحن فيه، ثم إن قوله: "لأن حذف الجر قياس مع 'أنْ وأنَّ' وشاذ كثير إلخ" دفع سؤال بأن يقال: إن المصنف بين حذف حرف الجر الذي مع غير "أنْ وأنَّ" فلم لم يذكر حذف العاطف مع أيهما معا شاذ؟ فما عنم الفرق بين شدوذيهما، فلا يرد ذلك، كما لا يخفى.

(١) المراد من الامتناع: عدم الاستحسان من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام، فلا يرد ما يرد.

(٢) كما قال أبو عبيد في قوته تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الدِّينِ إِذَا مَا تَوَلَّكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾ (التوبة: ٩٢) أي وقلت، وسيبويه يقول في قول الشاعر: "إياك إياك المرء" ببص المرء مصوب بـ "احذر" وقال ابن أبي إسحاق: إن المرء مصدر أي أن تمارى، ويحتمل أن يكون ذلك من ضروريات الشعر. (عت)

المفعول فيه: هو ما فُعل فيه فعلٌ أي حدث^(١) مذكور تضمننا في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك، أو مطابقة إذا كان العامل مصدرا، فقوله: "ما فعل فيه فعل" شامل لأسماء الزمان والمكان كلها؛ فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيها فعل، سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها أو لا،

المفعول فيه: وهو متندا وخبره محذوف أي منه المفعول فيه، أو خبر مبتدأ محذوف أي هذا باب المفعول فيه، وقوله: "فيه" مفعول ما م يسم فاعله، والصمير عائد إلى اللام الموصول. ما فعل فيه فعل: لا يخفى أن "ما فعل فيه فعل" هو المدلول، مع أن المفعول فيه هو اللفظ لا مدلوله، فلا بد أن يراد من كلمة "ما" هو الاسم، والصمير في قوله: "فيه" راجع إلى المدلول، أو يراد منها المدلول، ولكن المضاف محذوف أي هو اسم ما فعله إلخ، والضمير راجع إلى "ما"، ولكن فيه مسامحة بأنه من قبيل تسمية الدان باسم المدلول؛ فإنه قد يعطى صفة المدلول المطابقي إلى الدال. أي حدث: وهو الفعل اللغوي، واستعمال اللفظ في معناه اللغوي مجاز، فلا يجوز ذلك إلا بالقراءة، وهي ههنا قوله: "فعل فيه"؛ لأن الفعل وعدمه لا يكون إلا في الفعل اللغوي الذي هو المعنى، لا في الفعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ. في ضمن الفعل إلخ: وهو إشارة إلى أن المراد من المذكور ليس معناه الحقيقي الذي هو التلطف، بل المراد منه الأداء، والمذكور بمعنى المؤدى؛ ليتناول الملفوظ والمقدر. أو مطابقة إلخ: في ضمن العامل الملفوظ والمقدر بأن كان العامل ملفوظا أو مقدرًا، ولم يذكره اكتفاء بما سبق، وإنما لم يقل: أو التزاما، مع أنه جار أن يكون العامل شيئا كان معنى الفعل لازما له وعاملا فيه بهذا الاعتبار؛ لأن المراد من المطابقة هو الصريح، فالمراد من المذكور بالتضمن حيث هو المذكور بغير الصريح، فحيث يتناول المذكور بالالتزام أيضا؛ لأنه أيضا مذكور بغير الصريح كالتضمن.

لأسماء الزمان والمكان: وليس المراد منهما المعنى الاصطلاحي، بل المراد كل ما يدل على الزمان والمكان، سواء كان اسم الزمان والمكان بمعنى الاصطلاحي كالمجلس، أو لا كالغد والأمس. لا يخلو زمان إلخ: أشار به إلى أن المراد باسم الزمان والمكان في قوله: "فإنه لا يخلو زمان أو مكان إلخ" هو المعنى الإضافي لا الاصطلاحي، ومعناه: أنه لا يكون زمان ومكان فيهما أي في أسماء الزمان والمكان من أن يفعل فيه، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن صوابه "فيه" لا "فيهما". سواء ذكر إلخ: لفظا أو تقديرًا، وهو المراد بالذكر.

(١) كأنه لم يحتمل الفعل على الفعل الاصطلاحي؛ لأن الفعل الاصطلاحي لم يفعل في زمان ولا مكان إلا أن الأمر فيه سهو؛ لأن المراد بالفعل الفعل أو شبهه كما مر غير مرة، وإسناد المفعولية من قبيل إسناد صفة المعنى على الألفاظ، وهو شائع وذائع غير مردود، وقوله: "مذكور" يلائم الاصطلاحي لا اللغوي. (عت)

وقوله: "مذكور" خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو: يوم الجمعة يوم طيب؛ فإنه وإن كان فعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور، لكن بقي مثل: شهدت يوم الجمعة داخل فيه؛^(١) فإن يوم الجمعة يصدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية،^(٢)

ليس بمذكور. قبل. لا سلم أن لا يكون مذكور؛ لأن الطيب في المثال المذكور صفة مشبهة، فهي تضم الحدث، وطيب يوم الجمعة لا يكون إلا في يوم الجمعة، ففعل فيه فعل خاص، وهو طيب يوم الجمعة. وأجاب عنه مولانا عص بأنه لم يفعل هذا الفعل الخاص فيه، وإلا يلزم أن يكون لرمضان رمان؛ لأن فعل صيب يوم الجمعة في يوم الجمعة يستلزم كون يوم الجمعة في يوم الجمعة أقور. فيه نظر؛ فإن الملازمة المذكورة ممنوعة؛ فإن شهود يوم الجمعة أصلا لا يكون إلا في يوم الجمعة، فيرم أن يكون الشهود في يوم الجمعة مسترما؛ لكون يوم الجمعة في يوم الجمعة مع أنه ليس كذلك

قال مولانا عص: ولك أن تقول في تقرير الاعتراض: إذا ذكر طيب الرمان فقد ذكر الطيب مطلقا في صممه؛ فإن في صمم الطيب الخاص يكون الطيب المطلق؛ لأن ذكر المقيد لا يمكن بدون المصق، فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور تصمما، والمذكور في تعريف المفعول فيه يجب أن يكون أعم من المذكور صمما، وكثيرا ما يصيب المفعول فيه من المذكور ضمما، ففعل لطيب المطلق في يوم الجمعة قطعاً ففعل فيه فعل مذكور. أقور: فيه نظر؛ لأن الطيب المطلق الذي هو في صمم الطيب الخاص ليس بمذكور فيه مطابقة ولا تصمما، وفي كونه مذكورا فيه التزاما مناقشة، فتأمل، ويمكن الجواب بأن مناقشة المذكورة مناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المحصلين؛ لأنه يمكن إيراد مثل آخر بأن يقال: يوم الجمعة رمان.

لكن بقي: أي بقي وم يخرج عنه مثل: شهدت يوم الجمعة. داخل فيه: أي بقي داخل فيه، أي دخل العير فيه، فهو إشارة إلى عدم مانعية التعريف. فلو اعتبر إلخ: لا يقال. لم لا يجوز أن يكون المراد بقوله: "ما فعل فيه" ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، فحيث لا يحتاج إلى عتار قيد الحيثية؛ لأننا نقول: لو كان المراد منه ما نسب إليه الفعل بكلمة "في"، ولم يعتبر قيد الحيثية، يصدق على "يوم الجمعة" في "شهدت يوم الجمعة" أنه ما نسب إليه فعل مذكور بكلمة "في" في قولنا: شهدت في يوم الجمعة.

(١) نحو: أعجني جنوسك أمام ريد.

(٢) أي في تعريف المفعول فيه.

أي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور ^{خارج} مثل هذا المثال منه؛ فإن ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور، ولا يخفى أنه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله: "مذكور" إلا لزيادة تصوير المعرف، وقوله: من زمان أو مكان بيان لـ "ما" الموصولة أو الموصوفة؛ إشارة^(١) إلى قسمي المفعول فيه وتمهيداً لبيان حكم كل منهما، وهو - أي المفعول فيه - ضربان: ما يظهر فيه "في"، وهو مجرور بها،
لمطري

ذكر يوم الجمعة إلخ: أي ذكر يوم الجمعة في قولنا: "شهدت يوم الجمعة" ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور؛ فإن معناه بالفارسية: حاضر شدم ودریاقتم روز جمعه را، كما يقال: شهدت صلاة الجمعة وشهدت الحرب، فالحضور وقع على يوم الجمعة، فإذا عرفت هذا، فيكون المراد أن المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور وذكر من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور.

لا حاجة إلخ: لأنه لإخراج قولنا: "يوم الجمعة يوم طيب"، وهو خارج بقيد الحيثية؛ لأنه وإن صدق عليه أنه فعل فيه فعل مذكور، ولكن ليس من حيث إنه فعل فيه فعل، بل من حيث إنه حُمِلَ عليه قولنا: "يوم طيب"، ثم علم أن حاصل كلامه - قدس سره - أنه لو لم يذكر قوله: "مذكور" لكان أنسب؛ للاختصار المطلوب في المتن، لا معنى أنه يلزم التكرار حتى يقال: إن التكرار غير مسلم؛ لأن قيد الحيثية قيد ثانٍ، فيجوز أن يكون مغنياً عن الأول، أو يقال: إن أحدهما في اللفظ دون الآخر فلا يلزم التكرار، وبما ذكرنا من الاختصار في المتن لا يرد أيضاً ما ذكره مجد المحشي مولانا عبد حيث قال: قد يقصد بقيد صمعي الاحتراز عن شيء ولم يقصد به الاحتراز عما يخرج القيد الصريح، ثم كلامه، وعدم وروده مما لا يخفى.

لزيادة إلخ: أي لزيادة إكشافه، وقوله: "المعرف" بصيغة اسم المفعول، ولو كان بصيغة اسم الفاعل أيضاً له وجه. بيان لما إلخ: وإن كانت موصولة يكون معرفة، وإذا كانت موصوفة يكون نكرة، فيكون كلمة "ما" في قوله: "ما فعل" عبارة عن الزمان والمكان. وتمهيداً: أي توطئة لبيان إلخ.

(١) فيه إشارة إلى أن قوله: "من زمان" ليس قيداً احترازياً؛ بناء على أن "في" محمولة على الظرفية الحقيقية. فليس كل مجرور بـ "في" مفعول فيه. (عبد العفور)

وما يقدر فيه "في"، وهو منصوب بتقديرها، وهذا خلاف اصطلاح القوم؛ فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير "في"، وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر، لا مفعول فيه، وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضا مفعولا فيه؛ ولذلك قال: وشرطُ نصبه أي شرط نصب المفعول فيه تقديرٌ "في" إذ التلطف بها يوجب الجر، وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان أو محدودا.....

جعل المجرور إلخ: لأن التعريف عام صادق عليه، ويدل عليه أيضا قوله. وشرط نصبه تقدير "في"؛ لأنه لو كان المفعول فيه هو المنصوب بتقدير "في" فلا بد أن يقول: وشرطه أي شرط المفعول فيه تقدير "في"، لا شرط نصبه تقدير "في"، وإليه أشار بقوله: "وبذلك قال إلخ"، وإذا عرفت ذلك، فلا يرد أنه جار أن يرد من "أما" الموصولة هو الاسم المنصوب؛ لما عرفت من أن المجرور أيضا عنده مفعول فيه. تقدير في: وإنما لا يعمل "في" إذا كان مقدرا؛ لأن المقدر نوعان: المقدر من حيث العمل، والمقدر من حيث المعنى، وأمردها هو الثاني لا الأول. وقولهم: جلست بالمسجد بمعنى جلست في المسجد، فلا يرد أن المفعول فيه يكون بالباء أيضا. يوجب الجر: أي يوجب الجر ملفوظ في محل هو قابل له، وتوجب الجر المقدر أو المحلي فيما يصلح له، فلا يرد حيثما قيل من أنه إن أريد به الجر الملفوظ فممتنع، وإن أريد به الجر أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدرا فمسلم، لكن لا يتم التقريب. أو نقول: الجواب عنه بأن الوجه في قول المحشي: 'لا يتم التقريب' أن الجر التقديري موجود عند عدم التلطف بها أيضا، فنقول: نعم، ولكنه ليس بمدعى؛ فإن المدعى هو النصب اللفظي والتقديري، والجر التقديري ليس بمدعى، وإن كان موجودا عند عدم التلطف بها أيضا، فلا يصح ما ذكره: من أنه لا يتم التقريب.

أو محدودا: وهو الذي كان له حد ونهاية، مثل: اليوم والشهر والأسبوع. واسمهم: ما لا يكون له حد ونهاية، مثل: رمان ودهر وحين ندون الألف واللام، أو الرمان والدينار والحين بالألف واللام، فليهم بالمعنى المذكور يكون فيهما وإن كان بالألف واللام. والمحدود بمعنى المذكور يكون محدودا، وإن كان نكرة مثل: يوم وشهر وأسبوع، فلا يكون المراد من المهم والمحدود هو النكرة والمعين، هذا قال: "أو محدودا"، وأشار إلى أن المهم ههنا مقابل للمحدود لا للمعين والمعرفة، والأرسة الثلاثة - وهي الماضي والحاضر والمستقبل - داحلة في الزمان المبهم؛ لأنه لا حد ولا نهاية للرمان الماضي والمستقبل، وهو ظاهر، وكذا للحال؛ لأن ابتداءه وانتهاءه غير معلوم وإن كان معنوما بوجه ما من الوجه، أي بأنه انتهاء رمان الماضي وابتداء رمان المستقبل. واعلم أن إضافة الظروف إلى الزمان بمعنى 'من'، فيكون الإضافة بياية؛ لأن الرمان اسم جنس يطلق على القليل والكثير، والألف واللام في 'الرمان' للجنس.

تقبل ذلك أي تقدير "في"؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه، أي على المبهم؛ لاشتراكهما في الزمانية،
 نحو: صمت دهرًا وأفطرت اليوم، وظروف المكان إن كان^(١) المكان مبهماً.....
 من المبهم

المبهم منها إلخ: وليس جميع المبهم منها جزء مفهوم الفعل، بل الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل يكون مبهماً، سواء كان الفعل الماضي أو الحال أو الاستقبال، وإرادة هذا المعنى من كلامه ممكن؛ لأنه جاز أن يكون قضية مهمة، وهي في قوة الجزئية.

كالمصدر: أي المفعول المطلق، مثل: ضربت ضرباً؛ فإن الضرب جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصاب جزئه بلا واسطة شيء، ولقائل أن يقول: قولنا: صمت دهرًا مثلاً ليس مثل: ضربت ضرباً؛ لأن الضرب جزء لمفهومه وليس الدهر جزءاً لمفعول الفعل الذي هو "صمت"؛ لأن الدهر شامل للزمان الماضي والحال والاستقبال، وهذه الأزيمة ليست جزءاً في "صمت"، نعم، "الدهر" زمان مبهم وكذا جزؤه زمان مبهم أيضاً. ويمكن الجواب بأن هذه الأزيمة جزء لمفهوم الفعل بالإطلاق العام على سبيل التوزيع وإن لم يكن جزءاً له مجتمعة، وهذا القدر كاف، وبأن الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل لما كان مبهماً يصح انتصابه بلا واسطة؛ لأطراد الباب. ولقائل أن يقول: إن انتصابه له يكون بواسطة الأمر المقدر، وهو "في"، كما يفهم ذلك من قوله: وشرط نصبه تقدير "في"، فلما فهم من الدليل انتصابه بلا واسطة فبين ما فهم من الدليل وبين ما ذكره تدافع. والجواب أن المراد هنا هو الانتصاب بلا واسطة صورة لا حقيقة، فلا تدافع.

إن كان المكان: وإيراد المكان لدفع ما يقال: ينبغي أن يقول: "إن كانت"؛ ليكون راجعاً إلى الظروف، فحاصل دفعه: أن المصنف إنما قال: "كان"؛ ليكون الضمير راجعاً إلى المكان، ولا يحتاج إلى إرجاع الضمير إلى الظروف؛ لأن إضافة الظروف إلى المكان بيانية، فإرجاع الضمير إلى البيان هو إرجاعه إلى المبين، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير، فإذا كان عائد المبين - باسم الفاعل - هو عائد المبين فلا يرد أن قوله: "وظروف المكان" مبتدأ، وقوله: "إن كان مبهماً إلخ" خبراً له، والخبر إذا كان جملة فلا بد له من عائد.

ومحتمل أن يكون مقصوده من كلامه بيان حاصل المعنى بأن الضمير وإن كان راجعاً إلى الظروف ولكنه راجع إلى المكان حقيقة؛ لما عرفت من أن الإضافة بيانية وعائد المبين هو عائد المبين، ولو كان الضمير راجعاً إلى ظروف المكان بتأويله بالقسم؛ فإنه قسم من الظروف لكان له وجه، ومن ادعى الأظهرية فيه فهو غير مسلم، كما ادعاه مولانا عص، ثم ما ذكره الشارح أظهر؛ لأن الإضافة صريحة في كلام المصنف، بخلاف الظروف المطلق؛ فإنه مفهوم من سوق كلام المصنف، وينبغي أن يكون الأظهرية وعدمها بالنسبة إلى كلامه.

(١) الضمير راجع إلى "ظروف المكان" بتأويله بالمكان؛ لأنه غير المكان، والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير أو بتأويله بالقسم؛ لأنه قسم من الظروف، وهو الأظهر والتذكير باعتبار الخبر، وهو "مبهماً". (فوائد شافية)

قَبْلَ ذلك أي تقدير "في" حملا على الزمان المبهم؛ لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلست خلفك، وإلا أي وإن لم يكن مبهما، بل يكون محدودا فلا يَقْبَلُ تقدير "في"؛ إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم؛ لاختلافهما ذاتا وصفة، نحو: جلست في المسجد، وفُسر المبهم من المكان بالجهات الست

قبل ذلك: أي تقدير "في"، أو النصب بتقدير "في". لاختلافهما إلخ: أي لاختلافهما زمانا ومكانا ومبهما ومحدودا؛ فإن المبهم والمحدود صفتان لظروف الرمان المبهم وظروف المكان المحدود، فلا يصح حمله على الزمان المحدود ولا على المكان المبهم؛ لأنه يستلزم الاستعارة من المستعير؛ لحملها على الرمان المبهم. فإن قلت: قد حمل على المكان المبهم "عند" و"لدى" و شبيههما ولفظ "مكان" وما بعد "دخلت"، فالاستعارة من المستعير لازم حينئذ. قلت: المراد من قوله: "وحمل عليه عند ولدى إلخ" هو الحمل باعتبار الجهات الست، لا الحمل عليه في النصب بتقدير "في" حتى يلزم الاستعارة من المستعير؛ لأن المراد من قوله: "وظروف المكان إن كان مبهما" هو أعم من الجهات الست ومن "عند" و"لدى" وشبههما إلخ، وحمل "عند" و"لدى" على المبهم المفسر بالجهات الست إنما يكون باعتبار الجهات الست لا في النصب بتقدير "في".

وذلك لأنه بما علم من قوله: "وظروف المكان إن كان إلخ" أن المبهم منها يقل النصب بتقدير "في" والمحدود منها لا يقل ذلك، فلاحتياج إلى تفسير المكان المبهم ليمتاز عن المكان المحدود، فقال: "وفسر المبهم من المكان بالجهات الست" أي المكان المبهم هو الجهات الست، فالتفسير المذكور ينتقض على "عند" و"لدى" إلخ؛ لعدم الجهات الست فيها؛ فلذا قال: "وحمل عليه عند ولدى إلخ"، ووجه الحمل هو الإيهام أو كثرة الاستعمال كما ذكره، وإلى هذا التفصيل يشعر كلام الشارح - قدس سره - كما ستعرف من بيانه. لا يقال: حمل "عند" و"لدى" على المكان المبهم كما يكون باعتبار الجهات كذلك يكون في النصب بتقدير "في"، فيلزم حينئذ المخذور المذكور؛ لأننا نقول: قبولهما مثلا النصب بتقدير "في" لأجل أنهما فردان للمبهم من المكان، فقبولهما انصب بتقدير "في" لأجل أنهما محمولان على الزمان المبهم، فلا محذور.

وفسر المبهم إلخ: أي فسر المبهم من المكان بالجهة التي هي منحصرة في الجهات الست، فلا يرد عليه حينئذ ما قيل: إن كل واحد من 'فوق' و'تحت' و'أمام' و'خلف' و'يمين' و'شمال' من المكان المبهم يقبل النصب بتقدير "في"، مع أنه لم يصدق على شيء منها الجهات الست، فتفسيره بها ليست على ما ينبغي، واعلم أن هذا التفسير عند أكثر المتقدمين واختاره المصنف، وفسر متأخرون المبهم منه بالنكرة والمحدود منه بالمعسرفة، ولم يجر هذا =

وهي أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها؛^(١) فإن "أمام زيد" مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهماً، ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال: وحمل عليه أي على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما، نحو: دون وسوى؛ لإيهامهما أي لإيهام "عند" و"لدى"، ولم يذكر وجه حمل شبههما؛ لأن حكمه حكمهما، وفي بعض النسخ: "لإيهامها" كما هو الظاهر،

= التعريف؛ لورود الاعتراض عليه؛ لأنه يشكل بقولنا: "جلست خلفك"؛ لأنه منصوب بتقدير "في" بالاتفاق، مع أنه معرفة بالإضافة، وأجيب عنه بوجوه، الأول: أنه ملحق بالكرة لإيهامها، والثاني: أنه نكرة في الأصل أي مع قطع النظر عن الإضافة، فيكون نكرة حكماً، والثالث: أن الجهات الست لا تعرف بالإضافة كما لا يعرف لفظ "مثل" بالإضافة، صرح بها الفاضل الهدي في "الإرشاد".

وما في معناها: كالعلو والسفل والجنوب والشمال بفتح الشين. ولما لم يتناول إلخ: هذا كلامه يشعر بأن المراد من ظروف المكان في قوله: "وظروف المكان إن كان مبهماً" هو أعم من الجهات الست. عند ولدى إلخ: لكون مشابتهما بالجهات الست من حيث الإيهام، ألا ترى أنك إذا قلت: "جلست خلف المسجد"، فإنه مبهم يتناول جميع ما كان خلف المسجد إلى انقطاع الأرض، وكذلك إذا قلت: "جلست عندك" يتناول جميع الأمكنة التي جوانبك، فيكون حمل "عند" مثلاً على المبهم المفسر بالجهات الست باعتبار إيهامه، لا باعتبار أن له جهة من الجهات الست.

ولم يذكر إلخ: قيل: يجوز أن لا يكون قوله: "لإيهامهما" وجه حمل "عند" و"لدى" على الجهات الست، بل كان وجه حمل عند ولدى وشبههما عليهما، بأن كان الضمير في "لإيهامهما" راجعاً إلى المشبه والمشبه به؛ فإن "عند" و"لدى" مشبه به و"شبههما" مشبه، ويحتمل أيضاً أن يكون الضمير المذكور راجعاً إلى المبهم من المكان، و"عند" و"لدى" وشبههما بتأويلها بالمحمول والمحمول عليه، ولعل الباعث على عدم جعل قوله: "لإيهامهما" للمشبه والمشبه به، أو المحمول والمحمول عليه هو نسخة "لإيهامها"، كما لا يخفى على المتأمل. لأن حكمه حكمهما: فإن وجه المشبه به هو وجه المشبه، فلا حاجة إلى بيان الوجه عليه.

(١) كالوراء والقل والدير.

وكذا حُمل على المبهم من المكان لفظُ مكان وإن كان معينا، نحو: جلست مكانك؛
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست، لا لإيهامه، وكذا حمل عليه ما بعد
دَخَلْتُ وإن كان معينا نحو: دخلت الدار؛ لكثرته في الاستعمال، لا لإيهامه على
الأصح أي على المذهب الأصح؛ فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن
الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر. لكنه حذف لكثرة
استعماله، وهذا محل تأمل؛

لفظ مكان: وما في معناه مثل: حست محسك وقت مقامك، ووضعت موضع فلان، ثم المراد أنه حمل عليه
لفظ "مكان" بشرط أن يكون في عاملة معنى الاستقرار كما في الأمثلة المذكورة، فلا يقال: كتبت المصحف
مكان كذا، لا يقال: لم لم يحمل لفظ "مكان" عليه لاشتراك امكانية معتبرا؛ لأنا نقول: هذا الاشتراك اشتراك
لفظي والمعتبر هو الاشتراك بحسب المفهوم في الحمل.

وإن كان معينا: أي وإن كان معرفة أو وإن كان له حد ونهاية، فلا يكون للتعريف دخل حينئذ؛ فإن المعين
الذي هو مقابل للمهم بمعنى أن يكون له حد ونهاية، والمهم هو الذي لا حد ولا نهاية له، فالمعين محله، ثم
قوله: "وإن كان معينا" إشارة إلى حوار كون لفظ "مكان" غير معين؛ فإن المكان إذا أضيف إلى شخص وكانت
الإضافة للعهد الخارجي يكون معينا، وإذا أضيف إلى شخص وكانت الإضافة للعهد الذهني لم يكن معينا، بل
يكون مهما، وكذا في "دحت الدار" يجعل الألف واللام للعهد الخارجي أو الذهني.

لكثرته إلخ: أو لأنه مهم كالحجرات الست لكثرة الأمكنة، قال مولانا عس: إن الشارح وغيره حمل قوله:
"لكثرته" على كثرة الاستعمال، وهو بعيد عن العارة، مع أنه يمكن إرجاع الضمير في "كثرته" إلى المكان أي
لكثرة المكان وإيهامه؛ فإن كثرة المكان هي إيهامه، فقوله: "جلست حيثك" يتناول ما كان حلقه إلى انقطاع
الأرض، فيكون مهما. أقول: لو حمل على هذا المعنى فلا يصح انفصال قوله: "ولفظ مكان" من قوله: "وحمل
عليه عند ولدى إلخ"؛ لاشتراكهما في الدليل، وهو "إيهامهما"، وأيضا قوله: "ما بعد دحت إلخ" يدل على عدم
حملة على هذا المعنى؛ لأن العلة فيه أيضا هي الكثرة في الاستعمال.

وهذا محل تأمل: أي كون 'ما بعد دحت' معمولا فيه على المذهب الأصح محل تأمل.

فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، ولا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: دخلت الدار في البلد الفلاني،

فإن الفعل إلخ: قال بعض المحشين: هذا لو صح لرم أن لا يكون "الدار" مفعولا فيه على تقدير استعماله بـ"في"، واللام باطل فكذا المعلوم. أقول: لا سلم أن "الدار" عنى تقدير استعماله بـ"في" مفعول فيه، بل "الدار" عند استعماله بـ"في" أيضا مفعول به، فاللام الواقعة في كلام المحشي مبنوعة، وقوله: 'لكن الأصح أنه مفعول فيه والأصل استعماله إلخ' ليس دالا على كونه مفعولا فيه، بل بيان مراد المصنف بأن ما ذكره الشارح بقوله: 'وهذا محل تأمل' ليس إلا فيه، أي قوله: 'لكن الأصح أنه إلخ'.

ولا شك إلخ: أقول: الدخول متعدّ بواسطة حرف الجر لا بدونها حيث قال محد المحشي مولانا عند في بيان معنى الدخول: إن ما ذكره الشارح الرضي يدل على نفي التعدّي بلا واسطة. وكلام المحشي المذكور يدل على أن الدخول متعدّ بواسطة حرف الجر، فإذا كان كذلك فيكون الدار حيثن مفعولا به ويصدق تعريف التعدّي حيثن عليه، فلا يصح أن يكون الدار مفعولا فيه. ثم الطاهر أنه معنى قوله: 'فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، فيثبت لا شك أن معنى الدخول لا يتم بدون الدار' فيكون مفعولا به لا مفعولا فيه، فإذا عرفت هذا التفصيل فلا يرد أن هذا إنما يصح إذا كان "الدخول" من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حيثن، وبعض ما استدلل به الشيخ على كون 'الدخول' لازما أن الدخول ضد الخروج وهو لازم، وكون أحد الضدين لازما يستلزم لزوم الضد الآخر.

أقول: لا يقال: إذا كان الدخول متعديا بحرف الجر لا نفسه فلم لا يجوز أن يكون مراد المصنف من قوله: 'وما بعد دخلت على الأصح' أنه حمل عليه "ما بعد دخلت" عند عدم كونه متعديا بحرف الجر، فيكون حيثن لازما، فيطلب المفعول فيه؛ لأنه تم معناه، فلا يرد حيثن ما ذكره قدس سره؛ لأننا نقول: قوله: "على الأصح" حيثن ليس على ما ينبغي؛ لأن بعض النحاة ذهب إلى أنه مفعول به، فإذا كان لازما لا معنى لذهاب بعض النحاة إليه، فعلم أن الكلام في كون 'الدخول' متعديا، فلا يرد حيثن أن ما ذكره الشارح إنما يصح إذا كان 'الدخول' من المصادر المتعدية، وأما إذا كان من المصادر اللازمة فلا؛ لأنه تم معناه حيثن، أو يقال: إذا كان 'ما بعد دخلت' مفعولا فيه على الأصح، فيكون 'الدخول' متعديا قطعاً بحرف الجر الذي في المفعول فيه، فلا يحتمل أن يكون لازما أصلا. كما إذا قلت إلخ: فيكون المفعول فيه هو 'البلد' لا 'الدار'؛ لأن الفعل تم بـ"الدار" فعد ذلك يطلب المفعول فيه.

فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه، ومما يؤيد ذلك أن كل فعل^(١) نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنه إذا قلت: ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: ضربت زيدا في الدار، كذلك يصح أن تقول: ضربته في البلد، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛.....
أو المحنة

فالظاهر أنه: وليس أن المفعول لا يصب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه، بل معناه يتم بالمفعول به. أن كل فعل إلخ: أي المعتبر في المفعول فيه ذلك، فإنك إذا قلت: 'ضربت زيدا في البلد'، فإن 'البلد' شامل لـ 'الدار' أو غيرها، وسمة 'الدخول' إلى 'الدار' في 'دخلت الدار' ليست كذلك، ولا يحصى أن العبارة المشهورة هي: 'يؤيده' أو 'ما يؤيده'، فقال الشارح: 'ومما يؤيد ذلك' إشارة إلى أن له مؤيدات أخر غير ما ذكره؛ لأن 'من' للتعويض كما في قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ (سورة ٣).

(١) حاصل ما ذكره: أن المذكور، وهو أن الفعل إذا وقع في مكان مخصوص في جزء منه أو في جميع أجزائه يصح أن يقال: إنه وقع في مكان عام شامل لذلك المكان الخاص ولغيره باعتباره وقوعه في ذلك المكان الخاص. يجري في جميع الأفعال بالقياس إلى جميع أمكنة خاصة وقعت فيها، فهو كانت سمة الدخول في الدار سمة الوقوع فيه لصح النسبة إلى المكان العام الشامل لها ولغيرها في جميع المواد لكنها لم يصح فعلم أن سسته إلى 'الدار' ليست سمة الوقوع فيه

وهذا التقرير طهر أن ما قبل القائل مولانا عصام - على قومه: 'يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره': إن هذا لا يصح على كليته؛ إذ يصح أن يقال: جلست في جميع أجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع أجزاء الدار أو المحنة أو البلد ليس بشيء؛ إذ المذكور يقتضي أن ينسب الفعل إلى المكان العام بالوقوع باعتباره وقوعه في مكان خاص جزء من ذلك العام، وهذا صحيح لا عار عليه، وما ذكره ليس من مقتضيات المذكور حتى ينتقص بالتحقق فيما ذكره؛ إذ جميع أجزاء البيت بعض الدار أو المحنة أو البلد، ووقوع الفعل في البعض لا يستلزم الوقوع في كل واحد واحد من أجزاء العام، فما يقتضيه المذكور صحيح، وما ليس بصحيح ليس بمقتضاه. (جمال)

فإنه إذا قال الداخل في البلد: دخلت الدار، لا يصح أن يقول: دخلت البلد،.....

فإنه إذا قال إلخ: أي من هو لا يكون خارجا عن البلد، بل يكون مقيما فيه لا يصح أن يقول: 'دخلت البلد'؛ لأنه داخل فيه حين أن يقول: "دخلت الدار"؛ فإما يصح أن يقول: 'دخلت البلد' إذا كان خارجا عن البلد. قال مولانا عصفري على قوله: "إن كل فعل نسب إلى مكان إلخ" بأن هذا باطل؛ لأنه يصح أن يقال: ضربت زيدا في جميع أجزاء البيت أو جلست في جميع أجزائه، ولا يصح أن يقال: ضربت زيدا أو جلست في جميع أجزاء البلد؛ لأنه كذب. أقول: يمكن الجواب عنه بأنه وإن لم يصح أن يسبب إلى العام بهذا الخصوص، ولكن يصح أن ينسب إليه بأن يقال: ضربت زيدا في البلد حين صرته في أجزاء البيت؛ فإنه يصدق حينئذ عليه قوله: 'أن كل فعل نسب إلى مكان حاصل إلخ'؛ فإنه لم يقل: أن يسبب إلى جميع أجزاء مكان شامل له ولغيره. ثم اعترض الفاضل المذكور على قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك؛ فإنه إذا إلخ" بأنه أيضا باطل؛ لأن الداخل في البلد يصح أن يقول: دخلت الباب والدهليز والدار، مع أن الدهليز أعم من الباب، والدار أعم من الدهليز، وإذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد 'دخلت'.

أقول: معنى قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلخ" أن فعل الدخول في قوله: "دخلت الدار" بالنسبة إلى الدار ليس كذلك كلية؛ لأن قوله: "أن كل فعل نسب إلى مكان حاصل إلخ" محمول على الكلية، فهذا لا يتأني أن يكون فعل الدخول بالنسبة إلى الباب والدهليز كذلك، والحاصل: أنه لا يصح أن يقول: 'دخلت في الدار' أي لا يصح نسبه بهذا العام وإن صح نسبه ببعض العام، قال بعض المحشين على قوله: 'ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نسب إلخ': هذا لو صح لزم أن لا يكون 'البلد' في قولنا: 'دخلت الدار في البلد' مفعولا فيه، واللام باطل فكذا الملزوم، وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلى مكان حاصل بوقوعه - فيه أي بسبب وقوعه فيه - يصح أن يسبب إلى مكان شامل له وبغيره؛ فإنه إذا قلت: "ضربت زيدا في الدار" التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن يقول: "ضربت زيدا في الدار" كذلك يصح أن يقول: "ضربت في البلد"، وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك؛ فإنه إذا قال الداخل في الإقليم: دخلت في البلد، لا يصح أن يقول: دخلت في الإقليم، نسبة "الدخول" إلى البلد ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعِلَتْ فيها، فلا يكون البلد مفعولا فيه.

أقول: إن البلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" مفعول فيه بلا ريب؛ لأن الفعل يطلب المفعول فيه بعد تمام معناه بالدار، وأيضاً يصدق عليه "أن كل فعل نسب إلى مكان حاصل إلخ"؛ لأنه يصح أن يقال: دخلت الدار في الإقليم الصلاني وإن كان داخلا في الإقليم ومقيما فيه، وما ذكره المحشي المذكور في بيان الملازمة بقوله: 'وبيان الملازمة أن كل فعل نسب إلخ' لا ينتقض بكذب الملازمة المذكورة؛ لأن قوله: "وفعل الدخول بالنسبة إلى البلد ليس كذلك" ممتنع؛ لأن فعل الدخول بالنسبة إليه كذلك في أمثال المذكور، وهو قولنا: دخلت الدار في البلد كما عرفت. =

فنسبة "الدخول" إلى "الدار" ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فُعِلَتْ فيها، فلا تكون "الدار" مفعولا فيه، بل مفعولا به، وقيل: معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال "دخلْتُ" مع "في" ^{لفظ} نحو: "دخلت في الدار" صحيح، لكن الأصح استعماله بدون "في"، ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ"في" شاذ،

= وأما "البلد" في قولنا: "دخلت البلد" مفعول به لا مفعول فيه، فلو قال الداخل في الإقليم: "دخلت في البلد" ولم يقل: "دخلت في الإقليم" لعدم صحتها لا بأس به، نعم لو قيل: "دخلت البلد في الإقليم الفلاني" يكون قولنا: "في الإقليم" مفعولا فيه، فالبلد في قولنا: "دخلت الدار في البلد" غير البلد في قولنا: "دخلت البلد في الإقليم"، كما لا يخفى على من له أدنى تأمل.

لا يقال في دفع كلام الشارح بأن امرء أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له وبعبارة إن م يمنع مانع، وكون المتكلم داخلا في ابلد ومقيما فيه مانع من أن ينسب إليه، لأنه لو لم يكن مقيما فيه يصح أن ينسب إليه؛ لأننا نقول: الداخل في البلد إذا قال: 'صرت ريذا في الدار' يصح أن يقول: صرته في البلد، فذات المانع موجودة فيه بدون وصف المانع، فحيث يصح قوله: "نسبة الدخول إلى الدار ليست إلخ".

وقيل معناه إلخ: أي معنى قوله: "على الأصح" هو على الاستعمال الأصح فيكون إلخ، أي فيكون قوله: "على الاستعمال الأصح" إشارة إلى إلخ. ونقل عن سيبويه إلخ: وإنما ذكره إشارة إلى أحسية تفسيره عن تفسير صاحب "التعليل"، وذلك لأنه ما اختار سيبويه شدوده فهو يدل على أن تفسيره أحسن عن تفسيره؛ لأنه إذا كان استعماله بـ"في" شاذ، فحمله على الأصح ليس على ما ينبغي.

فإذا عرفت ذلك فلا يرد ما يقال من أنه لم لا يجوز أن يحمل قوله: 'على لأصح' على الاستعمال الأصح لا على المذهب الأصح، فحيث لا يرد ما ذكره الشارح؛ لأن الاستعمال الأصح أن ما بعد "دخلت" بدون "في" كما هو معنى قوله: 'على الأصح' حيث وإن كان ما بعده مفعولا به لا مفعولا فيه؛ لأن هذا المعنى لا يستدعي أن يكون ما بعده مفعولا فيه، ولا استعمال العبر الأصح أن ما بعده مفعول به كما هو الظاهر من الكلام؛ لأننا نقول: لا فرق حيث يبين قولنا: "على المذهب الأصح" وبين قولنا: "على استعمال الأصح"؛ لأنهما متساويان، مراده من إيراد قوله: "ونقل عن سيبويه إلخ" استحكام ما ذكره بقوله: "وهذا محل تأمل، فإن الفعل إلخ".

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي الفعل الذي فُعل لأجله مذكور في الجملة كما في "ضربت زيدا"؟ قلنا: المراد مذكور معه، فإن قلت: هو مذكور معه كما في "ضربته تأديبا"، قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو: "أعجبني التأديب" الذي ضربت لأجله، اللهم إلا أن يراد بذكره معه إيراده معه للعمل فيه،

= المفعول له غير الفاعل، مخرج التأديب في "أعجبني التأديب"، قلت: حينئذ يلزم استدراك قوله: "مذكور"؛ لأن التأديب في "أعجبني التأديب" خارج بدوه، فالجواب عن أصل الشبهة: أن "التأديب" في المثال المذكور إذا جعل من القسم الثاني من المفعول له أيضا خارج بقوله: "مذكور"، وذلك لأن التعجب لا يكون إلا بعد حصول التأديب، ووجوده وحصوله لا يكون إلا بالضرب أو الشتم أو غيرهما، فلا يكون حينئذ فعله مذكورا. في الجملة: أي في تركيب من التراكيب. كما في إلخ: لأنه فُعل لقصد تحصيله فعل مذكور، وهو "ضربت". مذكور معه: أي مع ذلك الاسم، وهو التأديب، وفي المثال المذكور ليس كذلك. قلنا المراد إلخ: هذا جواب على تقدير التسليم أي لا نسلم أن يكون هو - أي هذا الاسم - مذكور معه فيه؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف، ولو سلم فنقول: المراد إلخ، فحينئذ لا يرد ما قيل: لا نسلم أن يكون الفعل مذكورا معه في "ضربت تأديبا"؛ لأن التأديب المنكر غير التأديب المعروف. ويرد حينئذ إلخ: لأن فعله مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه وإن كان مؤخرًا، وإن قلت: المراد أن يكون مذكورا معه ومقدما عليه أيضا، قلنا: هو مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ومقدم عليه أيضا في قولنا: "ضربت زيدا" أو "أعجبني التأديب"، مع أن التأديب ليس بمفعول له، بل هو فاعل لـ "أعجبني".

إلا أن يراد إلخ: واعتراض بأنه يصدق في "ضربته تأديبا" أنه مذكور معه في التركيب الذي هو - أي ذلك الاسم - فيه للعمل فيه أيضا، والقول بـ "أن التأديب المنكر غير التأديب المعروف" ليس بشيء؛ لأنه لو كان جوابا فهو جواب عن أصل الشبهة، فالشارح لم يلتفت إليه؛ لأن مراده مذكور معه للبحث، وإلا فهذا الاعتراض خارج بقيد الحيثية كما سبق في المفعول فيه، ففي "أعجبني التأديب" يصدق عليه أنه فُعل لأجله فعل مذكور في الجملة، لكن لا من حيث إنه فُعل لأجله فعل مذكور في الجملة، بل من حيث إنه أسند قوله: "أعجبني" فيه.

أقول: عني ما بينا كلامه بأن قوله: "قلنا: المراد إلخ" جواب على تقدير التسليم، فإيراد الاعتراض المذكور ههنا مما لا طائل تحته كما لا يخفى، لا يقال: القيد للعمل فيه يخرج المفعول له المحرور نحو: جئتكَ للسمن؛ لأن العامل في المحرور هو الجار لا الفعل؛ لأننا نقول: التحقيق أن العامل في المحرور هو الفعل أيضا، وأنه منصوب محلا، كما يكون العامل في المفعول فيه المحرور بـ "في" هو الفعل، وهو أيضا منصوب محلا.

مثل: ضربته تأديبا مثال لما فُعِلَ لقصد تحصيله فِعْلٌ، وهو الضرب؛ فإن التأديب إنما يحصل بالضرب ويترتب عليه،^(١) وقعدت عن الحرب جينا مثال لما فُعِلَ بسبب وجوده فِعْلٌ، وهو القعود؛ فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن،

مثل ضربته: واعلم أن المفعول له علة عاتية للفعل أي سبب لفعل الفاعل، والفعل قد يكون سببا للمفعول له في الخارج كالمثال المذكور، وقد لا يكون نحو: قعدت عن الحرب جينا؛ فإن القعود ليس سببا للجبن في الخارج. إنما يحصل بالضرب: أي سببه، والفعل علة للمفعول له بخلاف المفعول له، فلا يرد ما يقال: إذا كان الضرب علة للتأديب وبالعكس أيضا، فيلزم أن يكون مقدما على التأديب ومتأخرا عنه أيضا بالوجوب؛ لأن العلة متقدمة على المعلول بالوجوب، وفيه بحث بأن السبب غير المسبب، فيلزم أن يكون التأديب غير الضرب مع أنه عيه بحسب الذات؛ فإن الضرب هو التأديب. وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عبد بأن المراد من التأديب هو لارمه، وهو التأديب؛ فإنه صفة المضروب، بخلاف التأديب؛ فإنه صفة لضارب، فيكون التأديب غير الضرب.

قال مولانا عض: يلزم على تقدير هذا الجواب: أن يكون المفعول له هو "التأديب"، مع أنه ليس كذلك، فلا يقال: 'ضربت تأديبا' بالنصب بالاتفاق، فالجواب مع أن التأديب عين الضرب، بل هو إحداث التأديب، والضرب سبب الإحداث ووسيته. أقول: التأديب يكون مفعولا له إذا كان مستعملا باللام مثل: ضربته للتأديب، نعم لا يقع التأديب مفعولا له إذا كان بدون اللام، فلا يصح أن يقال: ضربته تأديبا، وكونه مفعولا له لا يوجب كونه بدون اللام؛ لعدم وجود شرط حذفها، وهو قونه: "وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا إلخ"؛ لأن الفعل قائم بالتكلم والتأديب قائم بالمصروب، ويمكن تقرير الشبهة المذكورة على وجه آخر أحسن وأفيد من الوجوه المذكورة بأنه لا يجوز أن يكون التأديب في قولك: "ضربته تأديبا" هو الداعث لإقدام الفاعل على الفعل، مع أنك عرفت أنه غاية للفعل؛ لأن التأديب عين الضرب؛ لأنه لم يصدر ههنا عن التكلم حدثان، أحدهما: الضرب، والثاني: التأديب، بل الصادر عنه حدث واحد، فلا يجوز أن يكون الشيء علة لنفسه.

والجواب: أن العلة في الحقيقة هي أثر "التأديب"، وهو التأديب، إلا أنه لم يصرح، أو نقول: إن المضاف محذوف تقديره: إرادة تأديب، ويمكن تقريره بعبارة أخرى أيضا بأننا نقول: المفعول له في "ضربته تأديبا" سبب الضرب، فلا يكون مسببا له؛ لأن الشيء الواحد لا يكون سببا ومسببا معا، والجواب: أنه لم لا يجوز أن يكون سببا ومسببا باعتبارين، وههنا كذلك؛ لأن "التأديب" ليس علة لوجود الضرب، بل علة الإقدام عليه ووجود الضرب هو السبب لوجود 'التأديب'، ووجود التأديب مسبب، وتصوره في ذهن سبب الإقدام، فقد تغاير الجهتان.

(١) فإن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب ويترتب عليه، مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما تضمنه التأديب أعني التأديب. (عند الغفور)

والقائل^١ : يكون المفعول له معمولاً مستقلاً غير داخل في المفعول المطلق^٢ يخالف^٣
 خلافاً ظاهراً للزجاج^٤ :

يخالف خلافاً إلخ : وإنما قدر متعلق الطرف من الأفعال الخاصة، وهو قوله : 'صاهراً' ولم يقدر من لأفعال العامة كالحاصل والثابت ولكاش، مع أن اشارة في مثل هذه المواضع جعل متعلقه من الأفعال العامة، سببها إلى ظهور هذا الخلاف لذي وقع من الزجاج بمعنى أنه صاهر لا حفاء فيه؛ لأن من النسي أن معنى "صبرته تأديباً" هو أدبته بالصبر تأديباً؛ لأن الصبر والتأديب متحدان داتاً أو معي، أن هذا الخلاف ظاهري لا حقيقة له؛ فإن إطلاق الخلاف عليه ليس على ما يسعى لما عرفت أن الصبر والتأديب متحدان داتاً، 'ورد قول الزجاج إلخ' يشعر به وما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه لا فائدة لقوله. 'طاهراً'، على أن الفائدة التي تحصل من الأفعال العامة - وهي ربط لكلام وصحة خاصه - خاصة من قوله : 'صاهراً'.

ثم قال مولانا المذكور : ولأظهر أن يقدر : 'يخالف' رجاح' هذا القائل خلافاً؛ لأن قول سحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه. وحاصل كلامه مع ما يتعلق به : أن القائل في قوله : 'والقائل يكون المفعول له إلخ' عبارة عن القوم، فيكون في قوله. "يخالف" ضمير الفاعل راجعاً إلى القائل، وقوله : 'خلافاً' مفعول مضطرب، وقوله "طاهر" صفة، فيبرم من ذلك أن القوم حالوا الرجاج، فيبرم أن يكون كلام رجاج أصلاً وكلام القوم فرعاً، مع أن الأمر بالعكس، فماسب إسناد المخالفة إلى الرجاج، ههنا لا إلى القوم، كما سبق في قوله : 'خلافاً للبراء'.

أقول : ما ذكره مولانا المذكور إنما يرد إذا كان قوله : 'يخالف' على صيغة المفعول، وأما إذا كان على صيغة المجهول فلا؛ لأن لقائل حينئذ يكون محالاً باسم المفعول، والرجاح يكون محالاً - باسمه الفاعل - على أنه لا يجوز إيراد الفعل المفعول من قوله : 'خلافاً للرجاح'؛ لأن الفاعل هو الرجاج، فيبرم حينئذ استدراك قوله. "الرجاح"، وأيضا ما ذكره الفاضل المذكور من أن تقديره. "يخالف الرجاج هذا لقائل خلافاً" مما لا يختمه عبارة المصنف، على أنه يستمر ريادة اللام في قوله : 'الرجاح' وحمل على ريادة اللام بعيد

(١) تمهيد لربط قول المصنف : 'خلافاً للزجاج' وقوله : "والقائل" متداً، وقوله : 'يخالف' على صيغة اسمي للمفعول حرة، فيفيد نسبة الخلاف إلى الرجاج، وعن من قال : إن فيه إسناد المخالفة إلى الجمهور وهو غير ماسب - قرأه صيغة المبني للفاعل (حق)

(٢) [والأظهر إسناد المخالفة إلى الرجاج] مدعاه أن ما يسميه سحاة معمولاً له هو المفعول المطلق؛ لأن الفعل بيان له، فكان التأديب محملاً وانصرف ميم، فكأنه قيل : أدبت باضرب تأديباً، فيصح أن يقال. الصبر هو التأديب، فصار مثل : ضربت صبراً، والزجاج لم يقدر عامل التأديب حتى يبرم خلافاً الأصل، لكنه تكلف؛ لأن التأديب في قولك : "صبرت لتأديب" ليس بيان انصرف، ففي "صبرته تأديباً" بذلك؛ لعدم تفاوت المعنى، وأيضا لا يصرد في قولك : 'قعدت عن الحرب حناً'. (عت)

فإنه أي المفعول له عنده أي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: أدبته بالضرب تأديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا، أو ضربته ضرب تأديب وقعدت قعود جبين،

من غير إلخ: أي معايير لفظ فعله، ولكنهما متحدان بحسب المعنى، كما سبق مثل ذلك في قوله: "وقد يكون بعير لفظه". فالمعنى عنده إلخ: أي لتعابير بحسب المعنى منتب بينهما، بل معاهما متحدان، فلا يرد ما قيل: إذا كان "تأديبا" مصدرا من غير لفظ فعله، فإذا قيل: أدبته بالضرب تأديبا، فيكون المفعول المطلق حيثئذ موافقا للفظ فعله، ويمكن أن يقال: هـد الإيراد مدفوع بذكر المعنى في قوله: فالمعنى عنده إلخ: أي معنى التركيب هذا، لا أن التركيب المذكور محمول من لفظ إلى لفظ آخر حتى يرد ما ذكر.

أدبته بالضرب إلخ: فإن معنى الضرب والتأديب واحد بالذات. وحننت إلخ: وإن فنت: قوله: "جسا" كما يكون معبرا للفظ فعله كذلك مغايرا له بحسب المعنى؛ فإن معنى القعود غير معنى الحس، مع أنه لا بد من اتحاد المعنى بينهما، قلنا: المراد من احس أثره، وهو القعود؛ لأن من حصل فيه الحس فهو يقعد وإن لم يقعد في بعض الأزمان، والمراد بالقعود عدم القيام بالحرب، لا القعود الحقيقي، ويحتمل أن يراد منه المعنى الأعم

أو ضربته إلخ: أي ضربته هذا النوع من الضرب، وهو الصرب الذي لتأديب، وقعدت هذا النوع من القعود، فيكون مفعولا مطبقا نوعيا، قال مجد المحشي مولانا عبد: إن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور، وإطلاق المصدر على المذكور لبيانته عن المحذوف، كما في: 'صبرته سوطا' أي ضرب سوطا، فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله، لا يخلو عن شيء. أقول: مراد الشارح أن إضافة الضرب إلى التأديب بيانية، فيكون الضرب عين التأديب بحسب الذات، فإذا كان عينه بالذات فمن قل: صبرته، فكأنه قال: ضربته صربا أو أدبته تأديبا، فيكون المفعول المطبق تأكيدا حقيقة، ألا ترى أن ما ناب مهاب اشياء لا بد أن يكون معبرا له بحسب الذات لا عينه بحسب الذات.

وإن قلت: هذا لا يصح في قوله: قعدت قعود حين؛ لأن القعود ليس عين الحس؛ لتعابيرهما بحسب المعنى، قلت: قد عرفت أن المراد من احس هو أثره، وهو القعود المفيد بالحس، وإن قلت: إن إضافة الصرب إلى التأديب وكذلك إضافة القعود إلى الحس من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، فكيف يصح أن يكون أحدهما عين الآخر بالذات؛ لأن السبب لا يكون عين المسبب وبالعكس؟ قلت: لما عرفت انسيابية بينهما لا يتوجه ما ذكرت، كما لا يحصى على امتأسن.

ورد قول الزجاج بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته، ألا ترى أن صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى "جاء زيد راكباً" جاء زيد وقت الركوب من غير أن تخرج عن حقيقته، وشرط نصبه أي شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون.....

ورد قول الزجاج إلخ: أي صحة كون أحد النوعين مؤولاً وراجعاً إلى نوع آخر لا يوجب أن يكون النوع الأول داخلًا في النوع الثاني، ولم يكن سوع الأول اسم؛ فإن الحال مؤول إلى الظرف أي المفعول فيه، مع أن هذا التأويل لا يخرج عن حقيقتها، ولا يدخلها في حقيقة الطرف أي المفعول فيه، فإن الحال أيضًا منصوب على حدة من منصوبات قال مولانا عرص: إن هذا الترديد بما يتوجه على الراجح إذا كان مقصوده من كلامه تأويل المفعول له وإرجاعه إلى المفعول المطلق، وهو في حيز المع، بل مراده أن معنى 'صرفته تأدياً' أدته بالضرب تأدياً، لا أنه مؤول إليه. أقول: كلام السارج في الحقيقة ترديد، ولكن ترك أحد شقي الترديد؛ لصهوره، فاحصل: أن مراد الراجح من كلامه: إما أن معنى 'صرفته تأدياً' أدته بالضرب تأدياً، وإما أن معناه أنه مؤول إليه، وإن كان الأول فهو مموع، والسند فيه عدم بقاء العيبة على ما ذكره الراجح؛ لعدم بقاء العيبة في قوله: 'أدته بالضرب تأدياً'، وإلا لما كان الاتحاد في المعنى بينهما.

لا يقال. عدم بقاء العيبة بينهما غير مصر عند الراجح، لأنه مصدر عنده؛ لأننا نقول: مذهب لراجح أي ذهبه إلى شيء لا يطل مذهب القوم، نعم، يشت بطلان مذهب القوم بدليل أقامه الراجح به، وهما ليس كذلك، فلا بد من بقاء العيبة عند القوم، فتأمل. وإن كان الثاني كما هو الظاهر فيتوجه عليه قوله. "ورد قول الراجح بأن صحة إلخ" وكيف كان معناه كذلك عند من قال: إن المفهوم منه عند العرب العيبة، وعلى ما ذكره الراجح لم يفهم منه العيبة، وأيضاً القول بأن معنى "صرفته تأدياً" هو أدته تأدياً ليس إلا التأويل المذكور، ألا ترى أن معنى 'جاءني زيد راكباً' جاء زيد وقت الركوب مع صحة اسم التأويل عنيه، ورد المصنف قول الراجح أيضاً بأن معنى "صرفته تأدياً" صرفته للتأديب اتفاقاً، وقولك: 'للتأديب' ليس بمفعول مطلق، فكذلك التأديب الذي بمعناه.

أي شرط انتصاب إلخ: من قبيل ذكر المروم وإرادته اللارم، وبما اختاره؛ لأن معنى قوله: 'وشرط نصبه تقدير اللام' هو شرط جعله منصوباً بتقدير اللام، بالإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، فمصر انصب بالانصب الذي هو اللارم لا المتعدي، وأشار إلى أنه لا دخل بحمل المتكلم له منصوباً، فاختار ذكر المروم وإرادة اللارم؛ لأن الانتصاب لارم لجعله منصوباً. لا شرط كون إلخ: لأن ما هو باللام أيضاً مفعول له كما تبين بقوله: 'فاسم والإكرام إلخ'، ثم إن إضافة الإكرام إلى الكاف إضافة المصدر إلى المفعول أي إكرام لك لأجل أنك رائد لي، فإيراد الزائر إشارة إلى علة الإكرام.

الاسم مفعولا له، فالسمن والإكرام في قولك: "جئتكَ للسمن ولإكرامك الزائر"^{مبتدا}
 عنده مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه: "إن شرط
 نصبه تقدير في"، وهذا أيضا خلاف اصطلاح القوم^(١) تقدير اللام لأنها إذا ظهرت
 لزوم الجر. وخص اللام بالذكر؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها
 من "من" أو الباء أو "في" مع أنها من دواخل المفعول له كقوله تعالى: ﴿خَاشِعًا
 مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٢).....
 (الحجر ٢١)

تقدير اللام: لأنها لو لم تكن مقدرة لم يفهم معنى العلية. لزوم الجر: أي لزم الجر اللفظي فيما صلح له، والجر
 التقديري والخلي فيما صلح لهما، فلا يرد ما قيل: إن أراد به لزوم الجر اللفظي فهو مسموع، وإن أراد به أنه لزم
 الجر في الجملة، أي أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا، فلا يتم التقريب.

وخص اللام إلخ: مع أن الباء و"في" و"من" أيضا من دواخل المفعول له؛ لأنها أيضا للتعليل، قال مولانا عص:
 إن الشارح غفل من أن يقول هذا الكلام في المفعول فيه؛ لأن الباء أيضا من دواخل المفعول فيه، مثل: جلست
 بالمسجد. أقول: إنما لم يتعرض إليه في المفعول فيه لقلته؛ فإنه لا يكون غير الباء بمعنى "في" في المفعول فيه؛ فإن
 كون غير الباء بمعنى "في" غير مشهور، وأما اللام ههنا يكون بمعناها أمور كثيرة كما ذكره، فهذا تعرض إليه،
 على أن خلاصة هذا الدليل جارية فيه، فكأنه ترك لاشتراك الدليل بأن نقول: الغالب في الظرفية هو كلمة "في"،
 فلا يقدر غيرها؛ لأنه لو قدر غيرها يتبادر الدهن إليها بحكم غلبتها في الظرفية.

فلا يقدر غيرها: لأنه لو قدر غير اللام يتبادر الدهن إلى تقدير اللام؛ لما ذكر من أنها الغالب في تعليلات
 الأفعال، وبعبارة أخرى بأن كثرة استعمال اللام في تعليلات الأفعال تدل على بقاء اللام في البية، بخلاف تقدير
 غيرها؛ لعدم كون شيء يدل على بقاء غيرها في النية. خاشعًا إلخ: أي ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَلٍّ لَأُتِيَ
 خَاشِعًا﴾ والخاشع بالفارسية: دگرگون شونده، والمتصدع: پراکنده شونده، والخشية: الخوف.

(١) فإهم لا يسمون المفعول له إلا المنصوب الجامع للشرائط، فحده عندهم: هو المصدر المقدر باللام المعلن به
 حدث شارك في الفاعل والزمان. (عل)

(٢) ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَلٍّ لَأُتِيَ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾، أي لو أنزل هذا القرآن على جبل
 ليخشع وينشق؛ لأجل خشية الله مع صلابته، ولكن قلوبهم أقسى منه حيث لم تخشع، ونحو: ﴿مِمَّا حَطَّيْنَاهُمْ
 أُعْرِقُوا﴾ (يوسف ٢٥). (حل ع)

وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ^(١) مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا^(٢)﴾ وقوله عليه السلام: «إن امرأة دخلت النار في هرة»^(٣) أي لأجلها. ولما كان^(٤) تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقائها في اللفظ والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى شرط، بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: وإنما يجوز حذفها ولم يكتف
 جواب

فبظلم إلخ. معناه بالفارسية: ليس بسبب ظلمي كـ صادر شده است از آن جماعتی، كـ در آئمه اندر دین یهود، حرام کرده ایم ما. فلا حاجة إلخ: لأنه يوافق الأصل، بخلاف الحذف من اللفظ.

ولم يكتف إلخ: بأن لم يقل: "وإنما يجوز" بدون ذكر قوله: "حذفها"؛ لأنه يتوهم أن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية معاً مشروطان بهذا الشرط؛ لأنه حينئذ يكون الضمير في "يجوز" راجعاً إلى "تقدير اللام"، وقد عرفت أن تقدير اللام عبارة عن الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، والإبقاء في النية لا يحتاج إلى شرط؛ لأنه يوافق الأصل، فلما قال: "وإنما يجوز حذفها" لم يتوهم ذلك؛ لأن المراد من الحذف حينئذ هو الحذف من اللفظ فقط، كما عرفت أن التقدير عبارة عن الشئيين، أحدهما: الحذف من اللفظ، والآخر: الإبقاء في النية، فلما صرح بذكر الحذف، فالمراد هو الحذف من اللفظ فقط، وقيل: إنما وصح المظهر موضع المضمر إشارة إلى اتحاد الحذف والتقدير بأن كليهما الحذف من اللفظ والإبقاء في النية، وقد يفرق بينهما بأن التقدير هو الترك من اللفظ مع الإبقاء في النية، والحذف هو الترك من اللفظ والنية.

(١) تعليل "حرمانا" أي بسبب ظلم عظيم على أنفسهم تحريمهم على أنفسهم الطيبات، "من الذين هادوا" أي صاروا يهوداً "حرماً عليهم طيبات" من لحم البعير ولبنه وشحم البقر والغنم؛ فإن المطاعم كلها حلال لبني إسرائيل قبل التوراة سوى الخنزير والحية والدم، فحرموا الطيبات على أنفسهم، فأُنزل التوراة على وفقه عقوبة لهم. (حل ش)

(٢) أي في هرة حبستها حتى ماتت من الجوع فلم تكرر طعمها ولا ترسلها فتأكل من حشاش الأرض، وهي حشراتاً والعصا فيروغوها، وفيه الإشعار إلى تحريم حبس الهرة وإهلاكها جوعاً، وأن نفقة الحيوان المملوك وما في حكمه واجب. ومنه قوله تعالى: ﴿وَدَبِكُنَّ^(١) الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٣٢) أي بسببه. (حل ع)

(٣) يعني لما قال المصنف: "وشرط نصبه تقدير اللام"، فإذا أريد بيان اشتراط تقدير اللام بالأمور المذكورة فالظاهر أن يقال: "وإنما يقدر إذا كان إلخ"، أو يقال: "وإنما يجوز" بإرجاع الضمير إلى "تقدير اللام"، فلا بد لترك الظاهر من مكنة، وبيانها أن تقدير اللام عبارة عن أمرين، أحدهما: الإبقاء في النية، وثانيهما: الحذف عن اللفظ، والأول لا يحتاج إلى شرط، والثاني يحتاج إليه. (عت)

بإرجاع ضمير الفاعل إلى "تقدير اللام"، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها إذا كان المفعول له فعلا احتراز عما إذا كان عينا نحو: جئتكَ للسمن لفاعل الفعل المعلن به أي اتحد فاعله وفاعل عامله، احتراز عما إذا كان فعلا لغيره نحو: جئتكَ لمجيئك إياي ومقارنا له أي للفعل المذكور في الوجود بأن يتحد زمان وجودهما نحو: ضربته تأديبا؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار،

عما إذا كان عينا: الأولى أن يقال: 'عما كان ليس بفعل' حتى يتناول الأعراض، مثل: جئتكَ للعلم أو لسواد؛ لعدم إطلاق العين عليهما عرفا، إلا أنه أراد من العين ما ليس بفعل. المعلن به: والضمير في "به" راجع إلى المفعول له، والضمير المستتر في "المعلن" راجع إلى الفعل.

اتحد فاعله إلخ: أشار به إلى أن الأخصر والأوضح في العبارة هذا، لا ما ذكره المصنف. ولقائل أن يقول: هذا يشكل بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾ (البقرة: ٢٥٨)؛ فإن قوله: "أن آتاه الله الملك" مفعول له حذف لامه، مع أن اتحاد الفاعل غير متحقق فيه؛ لأن فاعل الفعل هو النمرود، وفاعل المفعول له هو الله تعالى. والجواب: أن حذف اللام عن المفعول جائز عند اتحاد فاعلهما إذا لم يكن المفعول له مصدرا بـ "أن" وأن؛ لأن حذف حرف الجر منهما قياس، وقد كنت في بلدة بخارى وجاء بعض من الطلبة من بلدة سمرقند، وقال هذه الشبهة علي وقلت هذا الجواب عليه، ثم رأيت هذا الجواب في بعض التفاسير.

إذ لا مغايرة بينهما: أي بين زمان الضرب وزمان التأديب، أو بين الضرب والتأديب، أما الأول فلأنه لا يكون المغايرة بين الرمانين؛ لعدم التغاير بين المضاف إليه لهما، وهو الضرب والتأديب، وعدم التغاير بين المضاف إليه يستلزم عدم التغاير بين المضاف، وأما الثاني فلأنهما إذا لم يكونا متغايرين فلم يكونا متغايرين بحسب الزمان أيضا؛ لأن اتحاد المضاف إليه يستلزم اتحاد المضاف. قال مولانا عص: العبارة الواضحة الموجزة أن يقال: وإنما جاز حذفها إذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما. أقول: إن قال: إذا اتحد زمانهما، فلا يدل كلامه على القسمين الأخيرين؛ لأنهما يفهمان من لفظ المقارنة.

إلا بالاعتبار: إذ الحدث الصادر عن الفاعل باعتبار أنه هو يسمى ضربا، وباعتبار أنه سبب لاتصاف المضروب بالأخلاق الحسنة يسمى تأديبا، ثم اعلم أن مفهوم الضرب والتأديب متغايران؛ لأن الصرب حدث صدر عن الأعضاء الظاهرة التي هي غير اللسان، وكان مؤلما للمضروب، والتأديب حدث صدر عن شخص، سواء صدر عن لسانه أو غيره، وكان سببا لاتصاف المفعول بالأخلاق الحسنة، فالتأديب يصدق على الشتم والفضيحة دون الصرب، وأجاز بعضهم عدم المقارنة بالزمان كقوله تعالى في القراءة الشاذة: "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" بالمصوب أي لصديقهم في الدنيا، ولا يخفى أنه يدل على أنه لا يشترط اتحاد الفاعل أيضا.

أو يكون زمان وجود أحدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو: قعدت عن الحرب جبنا؛ فإن زمان الفعل أعني القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له أعني الجبن، ونحو: شهدت الحرب إيقاعا للصالح بين الفريقين؛ فإن زمان المفعول له أعني إيقاع الصالح بعض زمان الفعل أعني شهود الحرب، واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو: أكرمتك اليوم؛ لوعدي بذلك أمس، وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

المفعول معه أي الذي فُعل لمصاحبه بأن يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه أو المفعول به في وقوع الفعل عليه، فقله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله،

فإن زمان إلخ: فإن زمان الجنب مقدم على زمان القعود، ويكون القعود في بعض زمان الجنب. قيل: لا حاجة لتصحيح المثال المذكور إلى زمان الفعل بعض من زمان المفعول له؛ لأن علة القعود هي الجنب الموحود لا الجنب السابق عليه، إلا أن يقال: يعد الجنب أوله وآخره جبنا واحدا، لا أحيانا متعددة.

بهذه الشرائط إلخ: لأن هذه الشرائط موجودة في المصدر أي المفعول المطلق بالسنة إلى الفعل، فحينئذ يتعلق المفعول له بالفعل بلا واسطة شيء تعلق المصدر به، فالفاعل ينصب جزءه بلا واسطة شيء، بخلاف ما إذا اختل شيء من هذه الشرائط؛ فإنه حينئذ يختل المشاهدة أيضا، كما لا يخفى على المتأمل. الذي فعل إلخ: أشار به إلى أن الألف واللام بمعنى "الذي"، والمفعول بمعنى فُعل، وقوله: "بأن يكون إلخ" بيان لقوله: "أي الذي فعل إلخ".

في صدور الفعل عنه: أي عن الفاعل، مثل: جئت وريدا. وقوله: "أو المفعول به" عطف على الفاعل، أي بأن يكون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه، مثل: كفأك وزيدا درهم. لا يقال: صفة الصدور لا تلائم بقولنا: استوى الماء والخشبة؛ لأن الاستواء لم يصدر من الماء؛ لأننا نقول: الصدور أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإن الاستواء لا يكون إلا للماء، فكأنه صدر منه، أو يقال: هذا في الحقيقة وجه التسمية، والاطراد غير لازم فيها. ولقائل أن يقول: قوله: "عنه" في قوله: "في صدور الفعل عنه" مما لا يحتاج إليه؛ لأن قوله: "في صدور الفعل" وجه المصاحبة، فلا بد أن يكون مشتركا بين المصاحب والمصاحب، كما =

أسند إليه "المفعول" كما أسند إلى الجار والمجرور في "المفعول به وفيه وله"، والضمير المجرور راجع إلى اللام، واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(١) على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي أن هذا الرأي شريف جدا،.....

= يكون وجه الشبه مشتركا بين المشبه والمشبه به، وهذا إما يحصل بترك قوله: 'عنه'، وكذلك قوله: 'عليه'، فتأمل حتى يظهر لك ما فيه.

كما أسند إلخ: وإما تعرض إلى حاصل تركيبه دون 'المفعول به وفيه وله'؛ لأن 'به وفيه وله' جار ومجرور، والضمير عنها مبني، فرفعه محي قطعاً، بخلاف 'مع'؛ فإنه معرب، فينبغي أن يكون مرفوعاً بالفعل المجهول، فهو يحتاج إلى البيان لا غير. والضمير المجرور: أي في "معه"؛ لأنه مضاف إليه. واعتذر إلخ: دفع دخل بأنه لا بد أن يكون مرفوعاً؛ لأنه مفعول ما لم يسم فاعله، والمراد أنه اعتذر عن نصبه في أي موضع وقع. من إسناد الفعل إلخ: [أي الأمر الذي النصب لازم له من الإعراب] بيان لـ "ما" في قوله: "بما جوزه" أي اعتذر عن نصبه، وهو أن إسناد الفعل إلى الأمر الذي هو لازم النصب يقتضي رفعه، إلا أنه ترك المصنف له منصوباً، جريا على ما هو عليه في الأكثر، وضمير "هو" راجع إلى لازم النصب، والضمير في 'عليه' إلى "ما"، وهو عبارة عن النصب، وكونه "عليه" - أي على النصب الذي هو الأكثر - سواء كان على الظرفية أو الحالية، والظاهر أن يكون ههنا على الحالية، فأجري له على هذا النصب الذي هو الأكثر، وإليه يشعر قوله: "مصاحبا له"، وإذا عرفت هذا التفصيل منا فما يحظر ببال بعض الناظرين من أن يبين قوله: 'لأمر النصب' وبين قوله: "في الأكثر" تدافع ليس بشيء، كما لا يخفى على المتأمل فيه بأدق تأمل.

وإليه ذهب: أي إلى الاعتذار المذكور ذهب. على قراءة النصب: وإما قال. "على قراءة النصب"؛ لأنه قرئ: "يُنْكَم" بضم النون أيضا، ولكنه فاعل سواء كان بضم النون أو بفتحها. هذا الرأي إلخ: أي كون قوله: "معه" مفعول ما لم يسم فاعله شريفا جدا، أما كونه شريفا فلموافقة كلام الله تعالى، ولأنه يوافق بقوله: "المفعول به وفيه وله"، قيل: كونه شريفا جدا؛ لخلوه عن تكلف ضمير راجع إلى المصدر، وإقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل، مع أن أكثر النحاة على أنه لا يجوز أصلا.

(١) بالفارسية: هر آنچه تحقیق که پاره پاره و بخش بخش شد میان ش. (مقا)

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل:

في تركب

وقد حِيلَ^(١) بين العير والنزوان

الحمار لوثوب

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره أي حيل الحيلولة؛ لأن

"بين" للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل،
لمعط بين

الوجه: أي وجه نصب قوله: "معه" أن يجعل قوله: "المفعول معه" من قبيل قولهم: "وقد حيل بين العير" بفتح العين، و"النزوان" بالنون والزاي المعجمة؛ فإن المفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير الراجع إلى مصدر الفعل هو الحيلولة؛ لأن المصدر يجوز تذكره وتأنيثه، فيكون معنى قوله: "المفعول معه" الذي فُعِلَ فعلٌ، فما وقع موقع الفاعل هو المصدر لا "معه". لا يخفى أنه إذا قيل: "حيل حيلولة" لا بد أن تجرد الفعل عن معناه بأن كان بمعنى وقع؛ لأنه لا معنى لقوله: حيل الحيلولة، وإن قلت: إنما يقوم المصدر مقام الفاعل إذا وصف له بشيء، فلا يقال: ضُربَ ضربٌ، بل ضُربَ ضربٌ شديدٌ. قلت: لِمَ لا يجوز أن لا يقوم مقامه ندون التوصيف المصدر الحقيقي، والواقع مقامه ههنا هو الضمير الراجع إليه، تأمل. قال - قدس سره - في 'الحاشية': العير: احمار الوحشي والأهلي، النزوان: الوثوب، ومعه - قدس سره - في تفسير الوثوب: برهمن.

لأن بين للزوم إلخ: فعلى هذا المذهب لا يقوم الأمر الذي هو لارم النصب مقام الفاعل، فلم يكن 'بين' في قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعَ بَيْنَهُمْ﴾ فاعلا عنده على قراءة النصب، ولقائل أن يقول: لو قام هو مقامه لا استحالة فيه؛ فإن الجار والجرور مثل: 'في الدار' يقع موقعه، كما قال اصنف فيما سبق، وإن لم يكن فالجميع سواء، مع أن 'في الدار' أيضا لارم الظرفية مع أمر رائد فيه لم يكن في 'بين'، وهو كون حرف الجر على أوله، ويمكن الجواب بأن معناه: أنه لا يقوم مقامه حيث يقع مفعولا به، ولكن يقع مقامه من حيث المعنى الذي هو باعتبار نفسه؛ =

(١) [من الحيلولة، وهي المنع من الوصلة بين الشئيين] أوله: 'أهم بأمر الخير لو أستطيعه' من الطويل، والبيت لصحر بن عمرو، أنشده حين قالت له امرأته، وهو مريض:

حولاً بجرح قد أصابه في حرب لا حي فيرجى ولا ميت فيبقى

فعمد إلى السيف وهم بقتلها، فلم يقدر للضعف، فقال أبيات متمنيا استطاعته لقتلها، وأهم: انقصد من نصر، صلته بالباء، ويعني بـ 'أمر الخير' قتلها، و'لو' للتمني، وقوله: "حيل" مبني للمفعول، مسد إلى ضمير المصدر، وهو الحيلولة دون 'بين' أي وقع الحيلولة، ويمكن أن يكون مرفوعا معنى لا لفظا، كما مر في ﴿تَقَطَّعَ بَيْنَهُمْ﴾، و'العير' بالفتح: الحمار، وعلب على الوحشي، والنزوان - محركة - الوثوب، وهو مثل يضرب لقوي قد أدركه العجر، فلا يستطيع على ما يريده، والمعنى أقصد قتلها متمنيا استطاعة له، والحال أني قد معت عليه؛ لعدم الاستطاعة. (حل ع)

فعل هذا يكون معناه: الذي فُعِلَ فَعْلٌ بمصاحبته، على أن يكون مفعول ما لم يسم
 فاعله ضميرا راجعا إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول، هو مذكور بعد الواو
 احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بـ "مذكور"
 أي يكون ذكره بعد الواو؛

= فإن "الدار" في قولنا: "ضرب في الدار" لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به أي من حيث كونه مضروبا، بل يقع مقامه من حيث كونه مضروبا فيه، وكذلك "بين" في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾؛ فإنه أيضا لا يقع مقامه من حيث كونه مفعولا به؛ لعدم صحة معناه حيث. وإن قلت: من جَوَزَ كونه مقام الفاعل كما هو على تقدير الحل الأول؛ فإنه يجوز كونه مفعولا به مع كونه مقامه، فما ذا وجهه؟ قلت: فإنه يقال له: "المفعول به" مجازا، فيكون "الدار" و"بينكم" في قولنا: "ضرب في الدار" و"ضرب بينكم" مفعولا به على التحوز، وإلا لا معنى له أصلا على الحقيقة، كما لا يخفى.

والضمير المجرور إلخ: أي الضمير للموصول على هذا المذهب أيضا، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، بل هو تكرار حيث قال آنفا: "والضمير المجرور راجع إلى اللام". كالفاء: أي الفاء ونحوها، وهو المذكور بعد لفظ "مع"، مثل: جئت مع زيد؛ فإنه أيضا ليس مفعولا معه، فعبارة أحسن عما يقال: مع موضع الفاء؛ لكون المناسبة بين الواو والفاء، وقد وقع الاحتراز به عن المذكور بعد غيره مطلقا، سواء كان بعد مع أو الفاء، ولكن المناسب إلى التمثيل ذكر الفاء لما مر، فلا يرد ما قال مولانا عص: الأحسن ذكر "مع" موضع "الفاء"؛ لأن المقصود الأصلي هو الاحتراز به عن المذكور بعد لفظ مع، وقد حصل بذكر قوله: "غيره". لمصاحبته إلخ: واحتراز به عن "كل رجل وضعته".

أي يكون إلخ: فخرج "عمرو" في "ضربت زيدا وعمرا" إذا كان الواو بمعنى "مع"؛ لأن ذكره بعد الواو ليس لأجل مصاحبته معمول فعل، أي ليس المقصود فيه ذلك، بل ذكره بعدها لأجل العطف؛ لأنه معطوف على المفعول به اتفاقا، فيكون مفعولا به لا مفعولا معه، فهذا كلامه لرد ما قال بعضهم من أن المعمول لا بد أن يكون فاعلا، وإلا ينتقض بقولنا: ضربت زيدا وعمرا إذا كان الواو بمعنى "مع" وهو ليس بمفعول معه؛ لأنه معطوف على المفعول به كما عرفت، على أنه يرد على قول هذا البعض نحو: حسبك وزيدا؛ فإن "حسبك" مضاف ومضاف إليه؛ لأن الكاف في المعنى مفعول ومعناه: يكفي لك.

ثم اعلم أن قوله: "مذكور" في قوله: "متعلق بمذكور" وقع على سبيل الحكاية، فالمراد هو المذكور الذي في عبارة المصنف، فالأولى أن يقال: "متعلق بالمذكور"؛ فإنه له احتمالان حيثئذ، أحدهما: ما أفاده الشارح، والثاني: هو المذكور المعين، وهو المذكور في عبارته، وليس هذا الاحتمال على تقدير عبارة الشارح؛ لأنه مكررة، فيكون =

لأجل^(١) مصاحبته معمول فعل وإفادته إياها،^(٢) سواء كان المعمول فاعلا نحو: استوى الماء والخشبة، أو مفعولا نحو: كفاك وزيدا درهم، وسواء كان ذلك الفعل لفظا أي لفظيا كالمثالين المذكورين أو معنى أي معنويا نحو: ما لك وزيدا؟ أي ما تصنع، والمراد بـ "مصاحبته لمعمول الفعل" مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد، نحو: سرتُ وزيدا، أو مكان واحد نحو: لو تُرَكَتِ الناقةُ وفصيلتها لَرَضَعَتْهَا،

- معناه: أنه متعلق بمذكور من المذكورات، وهو غير مقصود، إلا أن الشارح حمله على الوقوع على سبيل الحكاية، ولم يلتفت إلى هذه اللطافة المذكورة، فلا يرد حيثما ذكره مولانا عص من أن في قوله: "متعلق بمذكور" لطافة، ولو قال: 'بالمذكور' لكان ألطف، ويمكن أن يقال: لو قال: "بالمذكور" يتعين الاحتمال الحكائي؛ لأن الاحتمال الثاني يحتمل أن يكون من اللام الدالة للإشارة، فلا يكون حيث في لفظ "المذكور" احتمالا ن حتى يتحقق اللطافة.

وإفادته إياها: أي إفادة المذكور بعد الواو للمصاحبة. أي لفظيا: أشار به إلى أن قوله: "لفظا أو معنى" خير لـ "كان" الناقصة المقدرة؛ لأنهما إما يكونان حرا إذا كانا بمعنى الملفوظ والمعنوي أو بمعنى لفظيا ومعنويا، كما لا يخفى. سرت وزيدا: أي في زمان واحد؛ لأن "مع" يدل على المقارنة الزمانية، ثم اعلم إذا كان المراد من المصاحبة المذكورة مشاركته له في ذلك الفعل، فلا يجوز أن يقال: ضحك زيد وطلوع الشمس أي مع طلوعها، ولكن حوزة بعضهم ويكون لتحييزه وجه، وذلك لأن المراد من الضحك أعم من أن يكون حقيقة أو حكما، فإطلاق الضحك على طلوع الشمس محاز كما أن إطلاق السير على جريان الماء مجاز.

أو مكان واحد إلخ: أي في مكان واحد، قال مولانا عص: كونهما في مكان واحد يستلزم كونهما في زمان واحد أيضا؛ لأنه لو تُرَكَتِ الناقةُ يوم الخميس وتُرِكَتِ فصيلتها في هذا المكان يوم الجمعة لا ترضعها، وكذلك كونهما في زمان واحد يستلزم كونهما في مكان واحد أيضا؛ لأنه لو سار زيد في سمرقند وسار عمرو في بخارى لا يقال حينئذ: "سرت معه في زمان واحد" عرفا، لكن الأحسن أن يكتفى بالزمان، هذا خلاصة كلامه. أقول: إما جعلهما قسمين باعتبار القصد لا باعتبار أنهما قسمان متقابلان؛ لأنه قد يكون المقصود مشاركته له في زمان فقط دون المكان، وقد يكون المقصود عكسه، وإن قلت: "مع" يدل على المقارنة الزمانية لا المكانية، فكيف يراد منه المعية المكانية؟ قلت: يراد منه المعية المكانية لقرينة قوله: "لرضعتها"؛ لأنهما لو كانا في مكانين لا ترضعها.

(١) إشارة إلى أن اللام للأجل.

(٢) أي إفادة الواو، كذا قال مولانا صدر الدين، وقال ابنه: إفادة المفعول معه.

فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة، نحو: جاءني زيد وعمرو؛ فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

واعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"، وإنما وضعوا الواو موضع "مع"؛ لكونها أخصر، وأصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية،^(١) فإن كان أي وجد^(٢) الفعل أي ما يدل^(٣) على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز أي لم يجب^(٤) العطف.....

مذهب جمهور النحاة إلخ: وقيل: إن العامل يعمل في الواو، ولكن الإعراب يظهر فيما بعد الواو، ونقل عن عبد القاهر أنه منصوب بنفس الواو، واعتصر عليه بأن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، وإن قلت: إن الواو إنما تنصب؛ لكونها بمعنى 'مع'، قلت: فلا بد حينئذ أن تنصب "ضيعة" في 'كن رحل وصيعة'. أي وجد: فيكون "كان" تامة حينئذ، فلا يحتاج إلى الخبر، ويحتمل أن يكون ناقصة بأن يكون "الفعل" اسما له و"عطا" حبرا له، وإنما لم يذهب إليه؛ لأن قوله: "لفظا" لا يقع حبرا إلا بالتأويل بأن كان بمعنى المفعول أو بمعنى لفظيا أي ما يدل إلخ: وإنما أراد من الفعل ما يدل على الحدث؛ ليدخل شبه الفعل في العمل، ولهذا قال: 'فيعم الفعل إلخ'. ولا يصح إدخاله في الفعل المعنوي؛ لأنه لا يستبطن منه العمل.

أي لم يجب: وإنما لم يكتف بقونه: "و لم يمتنع"؛ لأنه حينئذ جار أن يكون العطف واحدا، فلا يصدق الجزاء ففسره — لم يجب و لم يمتنع؛ إشارة إلى أن المراد من الحوار هو الإمكان الخاص، لا يقال: لو اكتفى بقوله: "لم يجب" =

(١) لأن في المعية زيادة اجتماع. (عبد العفور)

(٢) جعل "كان" تامة، فقوله "لفظا" تغيير أو حال، ويحتمل أن يكون ناقصة. (عبد العفور)

(٣) أراد بالفعل ما هو أعم من الفعل وشبهه بقرينه مقابلة المعنوي، واتفق أحكامها المذكورة ههنا، بخلاف المعنوي، فيكون من قيل عموم بخار. (عل)

(٤) فسر الحوار بالإمكان الخاص؛ لئلا يتقص بالمثال المذكور، بخلاف ما لو فسره بالإمكان العام المقيد بجانب الوجود؛ فإنه يتقص حينئذ بالمثال المذكور، إذ الإمكان العام المقيد بجانب الوجود عبارة عن سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، سواء كان الجانب الموافق ضروريا أو لا، فيشمل وجوب العطف مع أنه لا يترتب عليه قونه: "فالوجهان". (جمال)

ولم يمتنع،^(١) فلا ينتقض بمثل: ضربت زيدا وعمرا؛ لوجوب العطف فيه، فالوجهان أي العطف والنصب على المفعولية جائزان، نحو: جئت أنا وزيد^(٢) بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية، وإلا أي وإن لم يجز العطف، بل يمتنع^(٣).....

= لا يحتاج إلى قوله: "لم يمتنع؛ لأن مثل: "ضربت زيدا وعمرا" يخرج بقوله: "لم يجب؛ لوجوب العطف فيه؛ لأننا نقول: العطف إذا لم يكن واجبا حار أن يكون ممتنعا، فحينئذ لم يصدق قوله: "فالوجهان".

لوجوب العطف فيه: لأن الأصل في هذه الواو العطف، وإنما يعدل عنه للتخصيص على المراد، وهو المصاحبة، وفي المثال المذكور لا يمكن التخصيص بالنصب على المصاحبة؛ لأن النصب بالعطف الذي هو الأصل فيه أظهر، وبعبارة أخرى بأن انصب بالمفعولية غير جائز؛ لأن النصب بالعطف فيه أظهر وأقوى؛ لما عرفت آنفا، والنصب بالمفعولية أضعف، والأقوى يصحح الأضعف، قيل: فحينئذ لا يكون 'عمرا' في المثال المذكور مفعول معه مع أن كلاما فيه. فحينئذ لا حاجة إلى إخراج بقوله: "لم يجب"، ويمكن الجواب بأن الاحتراز عنه بسبب جعل الواو في قوله: "وعمرا" للمصاحبة، مع أنه مفعول به، لوجوب العطف فيه؛ لما عرفت آنفا، ويمكن أن يجاب أيضا بأن لا سلم أن الكلام ههنا كان مختصا به، وإليه يدل ما ذكره بعد ذلك بقوله: "تعين العطف".

فالوجهان: قيل: الخراء غير الشرط إذا لم يجب العطف ولم يمتنع، فيكون العطف جائزا مع جوار النصب أيضا؛ لأن الكلام في المفعول معه، وهو منصوب، وقيل: إنما جَوُز الشرط والخفاء لو أريد من الوجهين العطف وعدمه مع أن المراد من الوجهين هو العطف والنصب بالمفعولية. بل يمتنع: أشار به إلى أن المراد من الجواز هو الإمكان العام المقيد بجانب العدم، فوجود العطف ليس بضروري، سواء كان جائزا أو ممتنعا، وبعبارة أخرى: سواء كان عدمه ضروريا أو لا، فقال: "بل يمتنع"، وأشار إلى أن عدم العطف ضروري ليصدق قوله: "تعين النصب".

(١) إشارة إلى دفع ما أورد ههنا، وهو أن مثل: ضربت زيدا وعمرا حار فيه العطف مع أنه لم يجز فيه الوجهان اتفاقا، وذلك أنه أراد بالجواز عدم الوجوب والامتناع لا المعنى الأعم بحيث يتناول الوجوب. (عل)
(٢) هذا رد على الشيخ عبد القاهر حيث أوجب العطف في نحو: قام زيد وعمرو مع أنه مثل المثال المذكور، نحو: جئت وزيدا، فجمهور السحاة على أن النصب مختار لا واجب؛ لأن العطف على الصمير المرفوع المتصل بلا فصل قبيح غير ممتنع عندهم. (عت)

(٣) إشارة إلى أن الجزء لا يترتب على مجرد نفي الجوار المفسر بالإمكان الخاص؛ لأن نفيه يحتل أن يكون بإتبات الضرورة في الجانب المخالف، وهو امتناع العطف، وأن يكون بإتبات الضرورة في الموافق، وهو وجوب العطف، ولا شك أن نصبه المحتمل لاحتمالين، فلا يترتب عليه الجراء، فلذا ضرب عنه وغير المقصود. (جمال)

تعين النصب^(١) مثل: جئت وزيدا؛ فإن العطف فيه ممتنع؛ لعدم الفاصلة لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره، وإن كان الفعل معنى أي أمرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز أي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف، نحو: ما لزيد وعمرو، وإلا أي وإن لم يجز العطف، بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه نحو: ما لك وزيدا، وما شأنك وعمرا؛ فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار غير جائز، ولم يجز عطف "عمرا" على الشأن؛ إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر، وإنما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة؛ لأن المعنى^(٢)

أي أمرا معنويا: فالشارح حمى "كان" على الناقصة، إشارة إلى أن المراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بحاجب الوجود، فعدم العطف ليس ضروري، سواء كان وجوده ضروريا أو لا، فقال: "م يمتنع؛ ليصدق قوله: 'تعين العطف'. بل امتنع إلخ: أشار به إلى أن المراد من الحوار هو الإمكان العام المقيد بحاجب العدم، فوجود العطف ليس ضروري، سواء كان عديمه ضروريا أو لا، فقال: 'بل امتنع' أي عديمه ضروري؛ ليصدق قوله: 'تعين النصب'. بلا إعادة الجار إلخ: وإعادة الجار بأن يقال: ما لك ولزيد وما شأنك وشأن عمرو، وإنما أورد مثالين؛ لأن في المثال الأول يكون الضمير محرورا بحرف الجر، وفي الثاني محرورا بالمصاف. وإنما حكمنا إلخ: وإنما أوردته للتصديق دليل المصنف به.

- (١) هذا عند المصنف رحمه الله، وذهب جمهور النحاة إلى أن النصب مختار لا واجب، وذلك مبي على أن العطف على الضمير المرفوع متصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع. (عل)
- (٢) متعلق بمفهوم الكلام السابق كما أشار إليه - قدس سره - بقوله: 'وإنما حكمنا'؛ وذلك لأن فوئد: "ما لزيد وعمرو" وحرر مبتدأ محذوف، تقديره ذلك، مثل: 'ما لزيد وعمرو' أي الجاهل المعنوي مع حوار العطف، مثل: "ما لزيد وعمرو" قس عليه حال المثالين الآخرين، وكل قضية متصلة بحكم، فتدق انقصاب متضمنة لأحكام يحملها حكما بمعنوية العامل في تلك الأمثلة. (عند العفوري)

ما تصنع وما يماثلته، فمعنى ما شأنك وزيدا ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لك وزيدا"
ما تصنع وزيدا، ومعنى "ما لزيد وعمرو" ما يصنع زيد وعمرو.
الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها، وهو ما يبين هيئة^(١) الفاعل

وما يماثلته. أي ما تصنع بصيغة الخطاب، أو مراد ما يماثلته في صيغة العائب؛ لأن في "ما لزيد وعمرو"
لا يصح إلا صيغة تدل على العيبة. الحال من حال الشيء يجوز أي نقب، وإنما سمي هذا القسم بها؛ لأنها
لا تخلو عن انقلاب عكس.

ما يبين هيئة الخ. والهيئة بمعنى الحالة، وهي أعم من أن يكون بحسب تحققها، وهي الحال المتحققة، أو بحسب
تقديرها وفرضها، وهي الحال المقدره، نحو: قوله تعالى ﴿وَدُخِّلْهُمُ حَالِدِينَ﴾ (الرمر: ٧٣)، فأمر الله تعالى المؤمنين
بالدخول في أحوالهم حالدين؛ فإنه قدر وفرص حدودهم في وقت دخولهم، وإلا لا يكون الدخول في
وقت لدخول؛ لأن الدخول هو المكث الطويل، وهو ممنوع في وقت الدخول، ولكن يتصور القيام مثلا في وقت
الصر في قولنا: 'صريت ريذا قائما' فلا بد في الحال المقسة أن يكون رماها ورمان عاملها متحدين دون في
الحال المؤكدة التي تكون مقررة لمضمون حملة سمية، قيل: هذا التعريف لا يصدق على 'قائما' في قولنا: "صرت
ريذا قائما أبوه"، لأن 'قائما' بين هيئة الأب، وهو ليس بفاعل ولا مفعول، وأجيب بأن الحال ما يبين هيئة
الفاعل أو المفعول به، أو ما هو متعلق بهما.

قيل: لتعريف لا يصدق على قولنا: 'حاء ريد والشمس طالعة' وكذلك على 'وريد قائم' في قولك: 'أتيتك وريد
قائم'؛ لأنها لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول، بل هيئة الرمان، وأجيب بأنها لا سلم أنها لم تبين هيئة الفاعل أو
المفعول به؛ لأن معنى المثال الأول: أنه حاء ريد حال كونه مقارنا بظلول الشمس، ومعنى المثال الثاني: أنه أتيتك
حال كوني أو حال كونك مقارنا بقيام ريد، وأجيب أيضا بأن الحال في مثل قولك: "أتيتك وريد قائم" تبين هيئة
لارم الفاعل أو المفعول أعني رمان الإتيان، وقد استمر في كلامهم التفسير عن المبروم باللارم، فكأنها تبين هيئة
دائهما من حيث إن هيئة اللارم هي هيئة المبروم حكما، قيل: في هذا الجواب بعد؛ لأن قديم ريد لا يكون هيئة
لرمان ريد إلا تأويل؛ لأن رمان إتيان ريد ليس متصرف بالقيام، بل هو متصرف بالقيام في هذا الرمان.

لا يقال: هذا التعريف صادق على حملة الثابتة في قولنا: 'ركب ريد وركب مع ركوبه علامة'؛ إذ لم يحصل
الحملة المذكورة حالا؛ لأنها نقول: لا بد أن يكون الحال في الأحوال المقسة جزء الكلام، وإذا لم يجعلها حالا
لا يصير جزء الكلام. لا يقال: التعريف صادق على 'رجوعا' في قولك: 'رجع ريد رجوعا'؛ لأنها نقول: لا بد
أن يكون في الأحوال المؤكدة اسم غير حدث، فحيث يخرج 'رجوعا' في 'رجع رجوعا' وحد المؤكدة هو
اسم غير حدث يكون مقررا لمضمون حملة.

(١) وهو في الأصل الحانة الضاهرة للمتهيء لشيء، كذا في "المعرب". (عبد الغفور)

أو المفعول به أي من حيث هو فاعل أو مفعول به كما هو الظاهر،^(١) فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات^(٢) كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، نحو: زيد العالم أخوك، وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل^(٣) والمفعول؛ فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع،^(٤)

أي من حيث هو إلخ: أي الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول من حيث إنه يدل على هيئة الفاعل والمفعول في زمان تعلق الفعل بهما، لا بمعنى أن الحال يدل على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل والمفعول نحوي حتى يرد أن كون دلالة الحال على أن مدلوله هيئة الفاعل أو المفعول من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي منتف، وهذا الإيراد خلاصة ما ذكره مولانا عص حيث قال: إن الحال لا يدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين ما صدر عنه الفعل أو قام به.

لا من حيث هو إلخ: كالعالم في قولنا: "جاءني زيد العالم"؛ لأن زيدا فيه لو لم يكن فاعلا أيضا يبين العالم هيئة ذات الفاعل أو المفعول، سواء كانت متصفة بالفاعلية أو المفعولية أو لا، أي صفة لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي؛ لأن "زيدا" في "جاءني زيد العالم" يوصف له أولا بالعاملية، ثم يسند فعل المجيئة إليه كما هو المتقرر عنده في التركيب التقييدي، بخلاف "قائما" في "ضربت زيدا قائما"؛ لأنه جاز أن لا يكون القيام ثابتا في غير وقت الضرب.

(١) أسند إليه الفعل وصدر عنه وقام به الفعل، أو من حيث هو مفعول وقع عليه الفعل. والمعنى: الحال لفظ يبين الهيئة التي كانت للفاعل في وقت إسناد الفعل إليه أو كانت للمفعول في وقت إسناد الفعل إليه أو وقوعه عليه، وبه اندفع ما قيل: إن الحال لا تدل على هيئة الفاعل أو المفعول النحوي، بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل أو تعلق به، أما الأول؛ فلأن الحيثية ترجع باعتبار المآل إلى وقت إسناد الفعل إليه، أو وقت وقوع الفعل عليه، وهو مآل الحيثية. (جمال)

(٢) وإن وقع ظاهرا صفة؛ لأن المراد به الذات، نحو: طاب زيد فارسا. (عصمت الله)

(٣) الصفات من التوابع، وهي خارجة عن الحد كما صرح به من غير مرة. (عصمت الله)

(٤) فلا ينافي الجمع، فيقع الحال عنهما أو عن أحدهما. (عل)

فلا يخرج عنه مثل: ضرب زيد عمرا راكبين، لفظاً^(١) أي سواء كان الفاعل أو المفعول
 الذي وقع الحال عنه لفظاً أي لفظياً^(٢) بأن تكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول
 باعتبار لفظ الكلام^(٣) ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى
 الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقة أو حكماً أو معنى أي معنوياً بأن تكون فاعلية
 الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه
 ومنطوقه، والمراد بـ "الفاعل أو المفعول به" أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل
 فيه الحال عن المفعول معه؛^(٤) لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به،

لفظاً: أشار بقوله: "أي سواء كان إلخ" أنه حير لـ "كان" امقدر، ويحتمل أن يكون تمبيراً عن الفاعل أو حالا عنهما.
 باعتبار لفظ الكلام إلخ: كالتاء في 'أصرت ريذا قائماً'، وكذلك ريذا وهما منقوطان، وأم كوهما باعتبار حفظ
 الكلام ومنطوقه فتحقق الفعل فيه. أو حكماً: كالصمير المستتر في تحت 'في الدار' في نحو: ريد في الدار قائماً،
 فيكون مفعولاً حكماً، ودعليته باعتبار لفظ الكلام، وهو في الدار.
 باعتبار معنى إلخ: كأنه على صيغة انتكهم الواحد، وكذلك أشير في 'هذا ريد قائماً'.
 والمراد بالفاعل إلخ: أي المراد بالفاعل أو المفعول اللفظي أو المعنوي أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً.
 لكونه في معنى إلخ: لأن المفعول معه بـ كان شريكاً بالفاعل في صدور الفعل من الفاعل فهو فاعل حكمي،
 مثل: حثت وريد راكداً، وإن كان شريكاً مع المفعول في وقوع الفعل عليه فهو مفعول حكمي، مثل: كفاك
 وريداً درهم راكداً.

(١) تمميز عن الفاعل أو المفعول أو حالا عنهما أو حير لـ "كان" امقدر كما أشار إليه في الشرح. (عند العمور)

(٢) يرشدك إلى هذا تفصيل العامل. (عند العمور)

(٣) يعني أن فاعلية الفاعل مثلاً قد يعتبر في نظم الكلام ويتعلق به قصد المتكلم، مثل: 'حاء ريد راكباً'، وقد لا
 يعتبر فيه، بل هناك أمر يمكن أن يعتبر مأخوذاً مستسطاً من هذا الكلام بلا تعلق بقصد المتكلم به، فالأول لفظي
 والثاني معنوي. (عت)

(٤) ولا يجوز أن يكون حالا عن المتدأ وأخيراً إذا لم يكونا فاعلين أو مفعولين معنى إلا عند من مالئ في
 التسهيل. (عت)

وكذا المفعول المطلق، مثل: ضربت الضرب شديداً؛ فإنه بمعنى أحدثت الضرب شديداً، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أو المفعول،^(١) نحو: ﴿بَلْ﴾^(٢) تتبع^(٣) ﴿مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٤) و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾^(٥)؛ فإنه يصح أن تقول: بل نتبع إبراهيم مقام "بل نتبع ملة إبراهيم" وأن يأكل أخاه مقام "أن يأكل لحم أخيه"، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، وهو جزء المضاف إليه،
حال

فإنه بمعنى أحدثت إلخ: فيكون الضرب مفعولاً به حيثئذ، فالمفعول المطلق يكون مفعولاً حكماً. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون المفعول المطلق مفعولاً حكماً باعتبار وجود النصب فيه؛ لأن المفعول شريك مع المفعول المطلق في النصب، فعلى هذا لا يحتاج إلى قوله: "فإنه بمعنى أحدثت إلخ"؟ لأننا نقول: يلزم حيثئذ أن يكون التمييز أيضاً مفعولاً حكماً؛ لوجود النصب فيه أيضاً. حنيفاً: بالفارسية: مائل شونده، براه حق.

(١) فإن تعلق فعل شحصى بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً. (عبد الغفور)

(٢) أي اتبع ملة واتبع ملة إبراهيم أي اعتقد يا محمد! ما اعتقد إبراهيم من اعتقادات لا تقبل النسخ، كالإيمان بالله تعالى؛ فإنها الملة دون الفرعيات القابلة للنسخ، و﴿حَنِيفًا﴾ حال من الضمير أو الملة أو إبراهيم، والأوجه أن يكون حالاً من الملة؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ حَنِيفًا﴾ أي مائلاً عن كل دين باطل إلى دين الحق، ولأنه لو وصف إبراهيم به لكان معنياً عما بعده من نفي الاشتراك، وأمر التذكير سهل على من نظر فيما قالوا في قوله تعالى: ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبًا﴾ (الأعراف: ٥٦). (حل ش)

(٣) واعلم أن لفظ "تتبع" اختاره الشارح كما أتى به المفسرون في هذه الآية، وليس داخل في القرآن، وقد وهم البعض من ههنا بكونه آية، وقد راد عليه قوله تعالى، والآية هذه: ﴿قُلْ بَلْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (القرء: ١٣٥).

(٤) يشتمل على وجوه من المنع عن الغيبة: الاستفهام المقرر، والمضارع الدال على الاستمرار، والمحبة التي هي إرادة الخير للذة أو النفع أو الفضل، وإسادهما إلى ما يفيد الاستعراق، وإيثار "أن" التي لم تدل على القطع، والأكل لحم الإنسان، والاستغراق المستفاد من إضافة اللحم والأخ والميت. (حل ش)

فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف،^(١) وإن لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾،^(٢) فقوله: ﴿مُصْبِحِينَ﴾ حال عن ﴿هَؤُلَاءِ﴾ باعتبار أن ﴿دَابِرَ﴾ المضاف إليه جزؤه؛ فإن دابر الشيء أصله، والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل أو "تَبَيَّنَ" على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل،

مصباحين: داخلين في الصباح. دابر الشيء أصله: وهو علة الجزئية، أي دابر الشيء أصله، وأصل الشيء يكون جرعا له. ولو قرئ إلخ: فقرأه الأصل، وهي "تَبَيَّنَ" على صيغة المضارع المعلوم المذكر أو المؤنث؛ لأن كلمة "ما" عبارة عن الحال ولفظ الحال مؤنث، وعلى كلا التقديرين يكون الهيئة مفعولا، والفاعل هو كلمة "ما"، ويكون قوله: "نه" متعلق بالمفعول، فيكون المفعول حينئذ مقيدا بقوله: "نه"، وأما إذا قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل يكون الهيئة حينئذ فاعلا، ويكون قوله: "نه" متعلق بقوله: "تَبَيَّنَ"، فيكون المفعول حينئذ عاما متناولا لمفعول معه والمفعول المطلق.

ولقائل أن يقول: هذا ينافي ما سبق في بحث المفعول المطلق - أن إطلاق صيغة المفعول على المفاعيل الأربعة الباقية لا يصح إلا بعد تقييده بالباء أو فيه أو معه أو اللام، إلا أن يقال: إن التقييد المذكور مخصوص بما إذا وقعت المفاعيل الأربعة في التراكيب، وفيما نحن فيه ليس كذلك. ويمكن أن يحاب أيضا بأن إطلاق صيغة المفعول المعوي لا يجوز في المفاعيل الأربعة، ويجوز إطلاق صيغة المفعول الاصطلاحي عليها، وقد أشرنا إليه في بحث المفعول المطلق.

(١) لأن الداخل في الذات في حكم الذات. (عبد الغفور)

(٢) ﴿وَقَصَبْنَا إِلَيْهِ﴾ أي أوحينا إلى لوط عليه السلام ﴿ذَلِكَ الْأَمْرُ﴾ أي الخروج إلى أرض الشام ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾ أي لأن آخرهم مستأصل بحيث لم يبق منهم أحد، من "دبره دبرا" إذا تبعه، ﴿مُصْبِحِينَ﴾ داخلين في الصبح وعنده، فهو حال من ضمير ﴿مَقْطُوعٌ﴾، وفيه اختلاف بين حال الحال وذو الحال، ولذا اختلفوا في جوازه، والجواز هو الحق. (حل ش)

وَجُعِلَ الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل والمفعول، إلا لدخول ما وقع حالا عن المضاف إليه، مثل: ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة؛ فإن فاعلية تاء المتكلم ومفعولية "زيدا" إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة، وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ حكما،

= وإذا قرئ "تَبَيَّنَ" على صيغة المضارع المجهول يكون الهيئة مفعول ما لم يسم فاعله، ويكون قوله: "به" متعلق بقوله: "تبين"، فالمفعول حيثئذ أيضا عام، قيل: هذا موافق لما قال بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل، والجمهور جَوَّزُوا أحوال عنهما؛ لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به، ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه. وقوله: 'من باب التفعيل' احتراز عن قراءة "تَبَيَّنَ" من باب فعل، فلا يرد أنه لا احتياج إليه، وقوله: 'من باب التفعيل' أيضا احتراز عما ذكرناه.

مثل ضربت زيدا إلخ: لا يقال: إن الشارح م يأت بالمثال للمفعول اللفظي الذي كان مفعوليته حكما، وكان الحال حالا عنه؛ لأننا نقول: إنه أتى بمثالين له، أحدهما: قوله تعالى: ﴿بَلْ تَتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، وثانيهما: قوله تعالى: ﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَحِبِّهِ مَيْتًا﴾

مثال للفظي الملفوظ إلخ: هذا يكون لرد ما وقع في شرح المصنف حيث جعله مثالا للحال عن الفاعل معنى، أي جعله مثالا للمعنوي، فإن فاعلية الضمير المستكن في تحت "في الدار" باعتبار المتعق، وهو حصل أو حاصل، وحذف حصل أو حاصل، وأقيم "في الدار" مقامه، وانتقل المستتر إليه، فيكون "في الدار" باعتبار قيامه مقامه فعلا معنويا، ويكون استتر فيه فاعلا معنويا، نوقش عليه بأن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، والمقدر كالملفوظ، فيكون فاعيته باعتبار لفظ هذا الكلام، وهو "في الدار" كما سبق في قوله: كيف جئت؟

فيقال في جوابه: راكم، أي جئت راكبا، فالعامل المقدر كالملفوظ، وأجاب بعضهم عن جانب المصنف بالفرق بين قوله: 'ريد في الدار قائما' وبين قولنا: "كيف جئت؟" بأن العامل في كليهما وإن كان مقدرا، ولكن في الثاني لا يتم معنى الكلام بدون العامل، وهو 'جئت' بخلاف الأول؛ فإن معنى الكلام، وهو "ريد في الدار" يتم بدون العامل؛ لأنه يصح أن يقال بالفارسية: زيد در دراست، وإن لم يقل: ريد حصل في الدار، ولكن تقدير العامل للقاعدة الحوية، وهو طلب الظرف للمتعلق.

فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف^(١) إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه،^(٢) والضمير المستكن ملفوظ حكما، وهذا زيد قائما مثال للمعنوي؛ لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ "هذا"، ولا شك أنها ليسا مما يقصد المتكلم الإخبارَ بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام "أشير" أو "أنبه"،

= ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون قائما حالا عن ريد؛ لأنه وإن كان مبتدأ، لكنه فاعل معنى؛ لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف، والحواب: أنه يرمح حينئذ اختلاف عمل الحال وصاحبها؛ لأن العامل في الحال هو في الدار، والعامل في صاحب الحال هو الابتداء، فلم يصدق قولهم: إن العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال. ولقائل أن يقول في ﴿أَنْ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ﴾: فالداير معصوم ما لم يسم فاعله لمقطوع باعتبار الضمير الراجع في المقصوع كما سبق آنفا، فحينئذ يكون ريدا أيضا فاعل في الدار باعتبار ضميره الراجع إليه، إلا أن يقال: إن معمول الظرف لا يتقدم عليه عند سيبويه وإن كان يتقدم عليه عند الأحفش، فساء الكلام ههنا على مذهب سيبويه، فلا يزم كون "قائما" حالا من المفعول لفظا.

والضمير المستكن إلخ: أي الضمير المستكن في تحت 'في الدار' ملفوظ حكما؛ لأن الضمير يكون في عامل، وهو حصل أو حاصل، ولكن حذف وأقيم 'في الدار' مقامه، فالضمير انتقل منه إليه فالتعق حبر، فيكون 'في الدار' أيضا حبرا، والمتعلق ملفوظ حكما؛ لأن المقدّر كالمفوط، فيكون الضمير فيه ملفوظا حكما.

باعتبار معنى الإشارة والتنبيه إلخ: بأن يراد من الهاء معنى أنه، ومن "ذا" معنى أشير، وليس أنه أو أشير مقدرا في نظم الكلام حتى يكون مثالا للمفوط حكما؛ لأننا وإن أشرنا إلى 'ريد' بقولنا "هذا"، ولكن لا يكون الإشارة والتنبيه مقصودا بالإفادة، وإنما يكون مقدرا إذا كانت مقصودة بالإفادة؛ لأن الإشارة أو التنبيه - هذا - إلى "ريد" يستلزم معنى أشير وأنبه الخارج عن مطوق الكلام، هذا حاصل كلامه قدس سره.

(١) أي كونه فاعلا له، وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه للاختصار؛ لأن تقديره: زيد حصل في الدار قائما؛ لأن الطرف الواقع خبر مقدر بجملة عند الأكثر لما سبق. ثم حذف "حصل" فاستكن الضمير في الطرف يعني انتقل إليه بعد حذف عامه. (محرم أفندي)

(٢) يعني ليست تلك الفاعلية إلا باعتبار لفظ هذا الكلام إلى آخره. (محرم أفندي)

ويصير زيد مفعولا به لفظيا،^(١) بل مفعوليته إنها هي باعتبار معنى أشير أو أنبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر؛ لصحة وقوع القائم حالا، فهي معنوية لا لفظية. وعاملها أي عامل الحال إما الفعل المملفوظ أو المقدر، نحو: ضربت زيدا قائما، وزيد في الدار قائما إن كان الظرف مقدرًا بالفعل، أو شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه^(٢) كاسم الفاعل، نحو: زيد ذاهب راكبا،

أي من صيغته

بل مفعوليته إنها هي إلخ: وكلمة "بل" للإضراب، فهو متعلق بالنفي المجهول من قوله: "ولا شك أنهما إلخ" أي أنهما ليسا بمقصودين بالإفادة حتى يكونا مقدرين في نظم الكلام، وكان "زيد" ملفوظا حكما، بل مفعوليته إلخ. وقوله: "المعتبر" صفة كـ "الخارج". ولقائل أن يقول: إن مفعوليته إذا كان باعتبار معنى أنه، فيكون المفعول مجموع قوله: "هذا زيد" لا زيد فقط، فزيد جزء للمفعول، وهو ظاهر، فالأولى ترك قوله: "أو التبيه"، وغاية ما يقال في تصحيحه: إن التبيه إذا وقع على المجموع فوقع على كل واحد منهما أيضا، فإذا وقع المجموع مسها عليه، فيكون كل واحد منهما أيضا منها عليه؛ لأن كل واحد منهما جزء للمجموع.

وعاملها إلخ: والغرض من تفصيل العامل ههنا بيان ما لا يتقدم الحال عليه، وكأنه أراد أن لا يفصل من مباحث التقديم، وإلا لكان الأولى أن يذكر عقب ذلك التفصيل قوله: ولا تتقدم على العامل المعنوي.

وهو من تركيبه: بأن كان مشتملا بحروف الفعل، فلا يكون "ما لك" في نحو: "ما لك وزيد" أشبه الفعل؛ لأنه ليس من تركيب ما تصنع، قيل: يشكك باسم الفعل مثل: "صه" لأنه شبه الفعل كما قالوا، مع أنه ليس من تركيب اسكت، إلا أن يقال: لا نسسم أن يكون اسم الفعل داخلا في شبه الفعل، بل هو فعل حكما، فقوله: "وهو من تركيبه" لإخراج اسم الفعل، وقيل: هو لإخراج الحروف المشبهة بالفعل كما قال بعضهم، فإن الملفوظ =

(١) جواب عما يتوهم أن معنى "ها" و"ذا" أنبه وأشير، وهما معنى المظنير ومصوقهما، فكيف يقال: إهما ليسا مطوقهما، بل معنى خارج عنه؟ وتقريره: أن ما يقصده المتكلم هو الإشارة والتنبية مطلقا، لا الإشارة والتنبية المنسوبان إلى المتكلم، حتى يقدر في نظم الكلام أنبه وأشير، ويصير زيد به مفعولا له لفظيا، بل هما خارجان عن منطوق الكلام، ومفهومان من فحواه معتبران لتصحيح حالة "قائما"، ومن لم يتفطن لهذا المعنى ذهب إلى أن الأولى ما قاله النحاة: إن المراد معنى الفعل ما يستبطن منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته، كالطرف واجار والنجور وحرف التبيه واسم الإشارة، فالصواب ما ذهب إليه المصنف، فافهم. (حق)

(٢) أي مأخوذ من تركيبه وصيغته. (عل)

وزيد في الدار قاعدا إن كان الظرف مقدرا باسم الفاعل، وكاسم المفعول نحو: زيد مضروب قائما، والصفة المشبهة نحو: زيد حسن ضاحكا، أو معناه المستتبط من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه^(١) في نحو: هذا زيد قائما كما مر، وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو: يا زيد قائما، وليتك عندنا مقيما، ولعله في الدار قائما، وكأنه أسد صائلا.

وشرطها أي شرط الحال أن تكون نكرة لأن النكرة أصل، والغرض - وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها - يحصل بها، والتعريف زائد على الغرض^{متدا}، وأن يكون صاحبها معرفة لأنه محكوم عليه في المعنى،

= أعم من الحقيقي والحكمي، ولا يجوز أن يكون اسم الفعل داحلا في معنى الفعل كما عرفت أن معنى الفعل هو الذي يستتبط من فحوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره، وهو ليس كذلك؛ لأن اسكت مثلا ليس مما يستتبط من لفظة صه، بل هو معنى صه، بخلاف النداء والتمني وغيرهم، وهو ظاهر.

قيل: الأولى أن يكون اسم الفعل داحلا في معنى الفعل بأن يقال: المعنى الفعل معنى دخل به اسم الفعل حتى لا يخرج الحال عنه مش. ذلك زيدا قائما أي حد زيدا قائما، ثم عدم أنه يخرج بقوله: "من تركيه" اسم الفعل الذي لم يكن على فعال الذي معنى الأمر، بخلاف ما كان على فعال معنى الأمر كمرال بمعنى انزل؛ لأنه من تركيه.

لأن النكرة أصل: والنكرة أعم من النكرة المحضة، فحينئذ يكون المراد من التعريف الذي يقابلها هو التعريف الحقيقي، فلا يرد ما قيل: إن هذا الدليل لو صح لزم كون الحال نكرة محضة شرعا للحال؛ لخريان الدليل، واللام باطل، وكذا المروم. وهو تقييد الحدث إلخ: أي تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها بالحال يحصل بالنكرة، والمراد من تقييد الحدث هو بسطه، فإذا كان ذو الحال فاعلا فيكون المقصود تقييد الحدث لصاحب الحال في صدور الفعل، وإذا كان مفعولا يكون المقصود حينئذ تقييد الحدث لصاحب الحال في وقوع الفعل.

وأن يكون صاحبها إلخ: أشار به إلى أن قوله: "وصاحبها معرفة" عطف على الضمير المرفوع في قوله: "أن تكون" أي شرط الحال أن يكون صاحبها معرفة غالبا، فيكون قوله: "غالبا" قيد الاشتراط، لا لكون صاحبها =

(١) دون الاستفهام والنفى، وإن وأن من الحروف المشبهة؛ لعدم ورود الاستعمال على عملها. (عبد الغفور)

(٢) أي العرص من ذكر الحال، فلو عرفت الحال لكان التعريف ضائعا.

فكان الأصل فيه التعريف^(١) غالباً^(٢) أي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال على أي أمثلة الحال قسمين، أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة،^(٣) نحو: جاءني رجل من بني تميم فارساً، أو مغنية غناء المعرفة؛ لاستغراقها،^(٤)

= معرفة، حتى يرد أن عالية كون صاحبها معرفة تنافي الشرطية كما ذكره؛ لأن كون التعريف شرطاً في صاحب الحال يجعل قوله: "وصاحبها معرفة" عطفاً على الضمير في "شرطها" يستدعي أن يكون صاحبها معرفة مطلقاً؛ لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط، فقوله: "غالاً" بنافيه، وإليه يدل قوله: "أي ليس اشتراطها أن يكون إلخ"، فقوله: "غالاً" متعلق بمفهوم قوله: "وصاحبها معرفة" لا تنكير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي شرط أن يتعرف صاحبها تعريفاً غالباً أي في غالب الاستعمال أو زمان غالب.

نكرة موصوفة: قال مجد المحشي مولانا عبد: الأحسن أن يقال: "نكرة محصورة" بدل قوله: "موصوفة"؛ ليشتمل النكرة الموصوفة والمضافة معاً. قال مولانا عص: لو قال: "محصورة" يتناول جميع الصور؛ لأن دا الحال في جميع الصور محصورة، ولا يحصل التقابل بينه وبين باقي الصور. وحاصله: أنه لو قال كذلك لم يبق المقابلة بين هذا القسم وبين الأقسام الباقية، فإن قوله: "معينة" وقوله: "أو بعد إلا نقضاً إلخ" تخصيص أيضاً بالعموم والاستغراق، وكذا البواقي من الصور.

أقول: إن المحصوص في كلام مجد المحشي معنى المقيد بقيد أي النكرة هي مقيدة بقيد، لا بمعنى أنها مخصصة أي بالعموم والاستغراق أو غيرهما من وجوه التخصيص، وإليه يشعر قوله أي قول مجد المحشي: "لو قيل: مخصصة بدل موصوفة؛ ليشتمل المخصصة بالإضافة لكان أحسن"، فإن تقيد المخصصة بدل موصوفة يشعر به كما لا يخفى، وأيضاً لفظ المخصصة يشعر به؛ لأنه اسم مفعول من "خص" مصدره الخاص، والتخصيص بمعنى قلة الاشتراك من "خص"، ولهذا يقال: ﴿لَعَبْدٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾ نكرة مخصصة لا نكرة محصورة.

(١) مع أنها تنتس بالصيغة حال النصب لو كانت معرفة. (عصمت)

(٢) يرجع إلى تعريف صاحبها لا إلى تنكيرها؛ لأن التنكير واجب فيها لا غالب. (حرم الآمدي)

(٣) أو مضافة، ولو قيل: 'محصورة' يشملها، إلا أنه يشمل صورة الاستغراق أيضاً؛ لأن قولك: ما أحد خير منك، من صورة التخصيص، كما يبيه المصنف. (عت)

(٤) وعمومها بنفسها أو بوقوعها في حيز نفي أو هي أو ما معناها. (عبد الغفور)

نحو: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾^(١) إن جعلت أمرا حالا من كل أمر، أو واقعة في حيز الاستفهام، نحو: هل أتاك رجل راكبا؟ أو بعد "إلا"^(٢) نقضا للنفي، نحو: ما جاءني رجل إلا راكبا،.....

إن جعلت أمرا إلخ: لوجود الاستعراق المفهوم من لفظ "كل"؛ فإنه إذا كان حالا من المستتر في "حكيم" لا يكون فيه استعراق، فلا يكون مما نحن فيه. فيصح قوله: 'أو معية عداء معرفة'، ثم إن 'أمرا' حال عنه باعتبار قوته: 'من عددا'، ولا لا معنى له، والحكيم بمعنى الأمر الذي فيه حكمة، يعني استوار كرده شده. أو بعد إلا نقضا إلخ: عطف على قوله: 'في حيز لاستفهام'، فاعتراض بأنه لا يكون دو الحال بعد "إلا" في المثال المذكور، بل بعدها هو الحال فكيف يصح العطف عليه، وأجاب عنه محمد المحشي مولانا عند أن قوله: 'الحال' في قوله: 'أو مقدما عليه' حال' معمول لقوله: 'مقدما' بأنه مفعول ما لم يسم فاعله، ومعمول للظرف أيضا، وهو قوله: "بعد إلا"؛ فإنه فاعل له عني سبيل التدرع والدلية. قال مولانا عص: إن قوته: 'بعد إلا' صرف مستقر؛ لأن عامله قوته: 'واقعة'، ولظرف المستقر لا يعمل في الفاعل. أقول: لا يعمل الظرف في الفاعل حقيقة، ولكنه يعمل فيه مجازا؛ فإن العامل فيه حقيقة هو عامل نظرف، وهو قوله: 'واقعة'، وإيراده بعبارة الترديد أسلم. =

(١) أي ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي نَبِيٍّ مُبَارَكَةٍ﴾ (سجدة: ٣)، وهي لينة القدر أو البراءة التي فيها يقضى ويكتب كل أمر بحكم من أرزاق العباد وآحاهم وجميع أمرهم من هذه اللينة إلى الأخرى القابلة، حال كونه "أمرا" حاصلا من عدنا عني ما اقتضاه علما ونديبرا، ويجوز أن يكون حالا من أحد ضميري "أنزلناه" أي أنزلناه حال كونه مأمورا أو حان كونا أمرين، وعني هذا لا يكون مما نحن فيه. (حل ع)

(٢) في اظاهر هو عطف على قوله: "في حيز الاستفهام" أو "لكرة موصوفة"، وعلى التقديرين ليس المثال مصانقا؛ لأن الواقع فيه بعد إلا حال لا دو الحال، فاحتلف الأقوال في نوحية هذا الإشكال، قال بعضهم: 'بعد إلا عطف على قوله: 'في حيز لاستفهام' يعني هو ظرف لعل لا يعمل، وقال بعضهم: إن كلمة 'بعد' ههنا مبني على لضم بحذف مُصاف إليه تقديره: بعده - أي بعد دي الحال إلا، وقال البعض: 'وبعد إلا' عطف على قوله: 'واقعة' أو 'موصوفة'، وهو صرف مستقر يصح عمله في الحال، و'الحال' في قوله: 'مقدما عليه' حال' معمول لـ'مقدما' بأنه نائب فاعل له، وأيضا هو معمول لظرف لقوله: "و بعد إلا" فأثبت فيه تنازع العاملين تقديرا لعبارة أحدهما ما يكون دو الحال فيه بكرة كائنة بعد إلا حاهما، وبالجملة لا يجوز عن تكلف.

أو مقدما^(١) عليه الحال، نحو: جاءني راكبا رجل، وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقله: "غالبا"^(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة،

= لا يقال: لا نسلم أنه ظرف مستقر، بل ظرف لعمد؛ لأن عامله مقدر أي وقع بعد الحال، فيكون "الحال" معمولا للظرف في كلام المصنف، وفي الحقيقة هو معمور لفعل المقدر، فلا يكون حيثند معطوفا على قوله: "في حيز الاستفهام"؛ لأننا نقول: كلمة "أو" حرف عطف فلا بد من معطوف عليه، وعلى تقدير أن يكون عامله مقدرا فلا معنى حيثند لحرف العطف.

قيل: لا يصح مقابلة هذا القسم بقوله: "أو معية إلخ"؛ لأن في هذا القسم أيضا يكون ذو الحال نكرة مستغرقة؛ لوقوعه في سياق النفي، وأجيب عنه بأن المراد من الاستعراق في القسم الأول هو الاستعراق الذي لأجل نفس دي الحال، لا الاستعراق الأعم كما في "كل أمر" في المثال المذكور، بخلاف الاستعراق في هذا القسم؛ فإنه ليس لأجل نفس دي الحال، بل لأجل وقوعه في حيز النفي، فإن في "رجل" في المثال المذكور ليس الاستعراق في نفسه، ولو سلم أن الاستعراق في القسم الأول عام، لكن المقابلة بينهما باعتبار أن في الأول استعراق، وفي الثاني نقضا للنفي؛ فإنه ليس في الأول نقض له، فيكونان متقابلين بحسب الحثية والاعتبار، وأجيب أيضا بأن ذا الحال يكون بعد إلا مآلا، فإن معنى قوله: "ما جاءني رجل إلا ركا" هو ما جاءني رجل بصفة من الصفات إلا جاءني رجل ركا.

قيل: لو قال: 'قبل إلا نقضا للنفي' لكان سالما عن التعسف المذكور، وأجيب بأنه لو قال كذلك لوجب أن يقول: قبل إلا الداخلة على الحال، فيطوون الكلام، فعلة قال ذلك روما للاختصار، وإنما قال: "قصا للنفي" إشارة إلى أن الكلام منفي لا مثبت؛ لأن الحال لا يقع بعد 'إلا'، إلا أن يكون لاستثناء مفرعا، وهو لا يكون في الموجب إلا نادرا، ولا يخفى أن النقص مصدر يحور تذكيره وتأنيته، فلا يرد أنه لا بد أن يقال: نقصه أو ناقضة بالتاء؛ لكون "إلا" حرفا. أو مقدما: عطف على قوله: نكرة.

(١) إنما حسس التذكير حيثند؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس بالصفة. (عند الغفور)

(٢) قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة أي يكون غالبا يوجد في أكثر المواد، وهو ما يكون ذو الحال فيه غير الأمور المذكورة، وليس قيدا؛ لكون صاحبها معرفة حتى يكون المعنى أن كون صاحبها معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال فيناهي الاشتراط؛ لأن الاشتراط يقتضي عدم التخلف، والعالية تقتضي التحلف. (عل)

لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: "وصاحبها معرفة" مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله: "وشرطها أن تكون نكرة".

وأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال^(١)
بالدال معجمة بالهمزة رسيدي

البيت للبيد يصف حمار الوحش والأتن،^(٢) يقول: أرسل حمار الوحش الأتن، وكأن المراد بالإرسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد،
بالحزن أي الأتن

المنبئة إلخ: صفة 'عالية'، وقوله: 'تنافي الشرطية' خبر إن، وقوله: 'ويحتاج' عطف على قوله: 'يقال'، وقوله: 'ويجعل' عطف على قوله: 'ويحتاج'، وعلى قوله: 'يقال'. وبما قال: 'أن يصرف الكلام عن ظاهره'؛ لأن الظاهر أن يكون قوله: 'صاحبها' اسماً لقوله: 'يكون'، وقوله: 'معرفة' خبراً له موافقاً لقوله: 'وشرطها أن تكون نكرة'.

المراد بالإرسال: فإن معنى الإرسال بالفارسية: فرستادن، فلا يصح إيساده إلى الحمار الوحش، فيكون المراد منه المعنى المحاري، وهو البعث بالفارسية: برانگيستن ودرماندن وگذاشتن. والتخلية إلخ: والمراد من الإرسال استحلية وعدم المراحة بين المرسل بالفتح، وهو الأتن وبين الموضع الذي أراد المرسل بالفتح له، فيكون هذا من قبيل ذكر المروم وإرادة الإرسال؛ لأن التحية لازم للإرسال؛ لأن من أرسل يريد إلى موضع كذا فهو يحبه؛ ليذهب إليه، وكذلك البعث لازم لإرسال الحمار.

(١) هو من الوافر، والصمير المستكن لحمار الوحش وأسار الأتن، والعراك: بالكسر الإردحام، والدود: المبع، من بصر، والإشفاق: الخوف، والنقص بفتح النون واعين المعجمة، والصاد المهمة بعدهما، من "نقص الرجل" بالكسر نغصاً، لم ينل مراده، وكذا البعير لم يتم شربه، والدخال: بكسر الدال المهمة والحاء المعجمة، شترآب خورده را ببيان و شتر تشدر و درون درآب خور.

نقل أنه حرج سيد يوماً مشرها إلى جانب الجبل فرأى في ديل الحبل حماراً أوحش والأتن قد بعث ذلك الحمار الأتن إلى ماء هناك، ووقف هو على موضع عال ينظر إليها خوفاً من صياد يهجم عليها في الماء، فلما رأى لبيد ذلك الفعل العجيب منه وصف بقوله: وأرسها العراك البيت، أي أورد الحمار الأتن معتركة ولم يجمعها عنه، ولم يحف على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالمراحة، فالعراك معرفة صورة ونكرة معي. (حل ع)

(٢) الأتن جمع الأتان، بالفارسية: خرماوه.

أي أرسلها معتركة متزاحمة، ولم يذدها أي ولم يمنعها عن العراك، ولم يشفق أي ولم يخف، على نغص الدخال أي على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالداخل، والداخل: هو أن يشرب البعير، ثم يرد من العطن إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين؛ ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة ^{منع الأول وكسر الثاني} بعضها في بعض، أو المعنى: على نغص مثل نغص الدخال، ومررت به وحده، ونحوه مثل: فعلته جهدك متأول بالنكرة،

معتركة: أي حال كون الأثن معتركة أي متزاحمة، والمراد مزاحمة كل واحد من الأثن للآخر. ولم يذدها: قال قدس سره - في "الحاشية": "الذود" المنع. ولم يشفق إلخ: قال - قدس سره - في "الحاشية": الإشفاق: الخوف.

على نغص الدخال: والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة، من "نص الرجل نعصاً" أي لم يتم مراده. في "الصراح": النغص: بمراد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن شتر، فقلوه: 'على نغص الدخال' أي على نغص سبب الدخال بدليل قوله: "أتس" على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالداخل، أي بسبب الدخال، فيكون إضافة النغص إلى الدخال من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، وكلمة "على" في قوله: "أي على أنه" معني من.

ثم يرد من العطن: قوله: "يرد" مضاعف مجهول قال - قدس سره - في "الحاشية": العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل، والميرك: المساح يعني بئ شترخوا بانيدن. ليشرب منه: أي من الحوض، وكلمة "ما" في "ما عساه" إما موصولة ويراد بها الماء، ولكن الظاهر أن يكون ماء بالهمزة، والضمير المستتر في "ما عساه" إلى البعير، أي قربه، والضمير البارز إلى الماء. ولعل المراد به إلخ: يعني ليس المراد به ههنا هو شربها ومداخلتها وعدم تمام شربها بالداخل. أو المعنى إلخ: بأن كان تشبيهاً بتقدير المصاف، وهو المثل.

ونحوه: أي نحو ما ذكر مما وقع من المعارف حالا ظاهراً، سواء كان تعريفاً باللام أو بالإضافة، فالمعنى: أنه لم يخف من نغص مثل عدم خوفه من نغص الدخال أي من نغص سبب الدخال. فعلته جهدك إلخ: قوله: 'فعلته' بصيغة الخطاب، الجهد يعني الاجتهاد أي السعي قال - قدس سره - في "الحاشية": الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد، وقال العلماء: هو بفتح الجيم: المشتقة، وبضمها: الطاقة، فمعنى التركيب المذكور عني تقدير كونه مصدراً بالفارسية: كردی تو این کار را در حالتی که سعی میکردی سعی کردی تو در حالتی که شقت میکشیدی تو شقت کشیدی تو، یادر حالتی که طاقت می آوردی تو طاقت آوردی تو. متأول: أي كل واحد منها أو نوعها.

فلا يرد^(١) نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها على وجهين، أحدهما: إنها مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك، وينفرد وحده أي انفراده، وتجتهد جهداً، فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية. وثانيهما: أنها معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركة ومنفردا ومجتهدا، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما أن حسن الوجه في صورة المعرفة،

إنها مصادر: والمراد من المصادر هو المفعول المطلق، فحال هو الفعل مع المصدر، فيكون الحال حينئذ حمدة، والحمدة من حيث إنها جملة تكون نكرة. أي تعترك العراك: وبما قال: 'تعترك' على صيغة المريد مع أن العراك مصدر المحرد - فيسعي أن يقدر صيغة المحرد - لأن المحرد منه غير مستعمل بينهم، والمستعمل منه هو المريد، ومثل هذا كثير بينهم.

وينفرد وحده: يجوز أن يكون الواحد والحدة مصدر 'وحد يحد' كالوعد والعدة لـ "وعد يعد"، وإنما لم يقل: يحد وحده؛ لأنه غير مشهور، بخلاف 'ينفرد' فهو مفعول مطلق معار للفظ فعله. وقعت حالا: الظاهر أن يقال: أحوالا لا حالا ما ذكره مولانا عص، إلا أن يقال: الحال اسم جنس؛ لأنه مصدر يقع على القليل والكثير. ومجتهدا: بمعنى قوله: فعلته جهداً: جهداً كروي توأنا كارداد حالت بودنت سعى كنده ياشقت كشنده ياطاقت آرنده.

في التقدير نكرة: بأن يكون الألف واللام في 'العراك' للعهد الهدي أو رائدة، فيكون نكرة كما في قوله:

ولقد أمر على النسيم يسبي

وكذا الإضافة في كلا التركيبين للعهد للهدي، وإنما قال: إن الصورة في هذه الأسماء وإن كانت معرفة؛ لتحقيق الألف واللام فيها لكنها نكرة بحسب المعنى كما أن حسن الوجه كذلك؛ لأنه مضاف بالإضافة اللفظية، وهي للتخفيف لا للتعريف والتخصيص، ولهذا يقع صفة للنكرة في قوهم. مررت برجل حسن الوجه.

(١) تقرير الإيراد: أن 'العراك' في قول الشاعر: "وأرسلها العراك إلح" و'وحده' في قولك: "مررت به وحده" وقعا حالا، وهما معرفتان فينتقص قاعدة اشتراط كون الحال نكرة، وخلاصة الجواب: أن كلا منهما متأول بالنكرة، وفي تأويله وجهان، أحدهما: أحدهما مصدران أقاما مقام الحال، وأصلهما تعترك العراك وينفرد وحده، والجملة حال، والثاني: أحدهما نكرتان معنى وإن كانتا معرفتين صورة، والتذكير المعوي كاف في وقوعهما حالا. (حادم أحمد)

وهي في المعنى نكرة، فإن كان صاحبها أي صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بها سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة، نحو: جاءني رجل وزيد راكبين، وجب تقديمها أي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديمها؛ لأنها في المعنى مبتدأ وخبر،

فإن كان صاحبها نكرة: والحال مفردا إذا كانت حممة وجب الواو لا التقديم. نكرة محضة إنما أوردتها لدفع ما يقال: إن صاحب الحال إذا كان نكرة محضة بوصف أو بإضافة أو بسبق نفي أو نحو ذلك لا يجب تقديمها، فأجاب بأن المراد من النكرة هو النكرة المحضة، ثم قوله: "لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم" لدفع ما يقال: ليس ذو الحال نكرة محضة؛ لوجود التخصيص فيه بسبب تقدم الحال عليه. ولم تكن الحال مشتركة إلخ: وكذلك ضرت زيدا ورجلا راكبين، ومعناه أنه على تقدير اعتبار هذا القيد، وهو قوله: "ولم تكن الحال إلخ"، لا يرد مثل هذين التركيبين ووروده؛ لأن صاحب الحال في مثل هذين التركيبين نكرة محضة؛ لأن المراد من النكرة المحضة هو أن لا تكون مخصصة، فلا تكون النكرة في مثلها مخصصة، قال مولانا عص: لا يحتاج إلى هذا القيد؛ لأن صاحب الحال فيهما مركب من المعرفة والنكرة، والمركب منهما كما لا يكون معرفة لا يكون نكرة أيضا؛ لأهما قسمان من الاسم، وهو قسم من الكلمة، وهي مفردة، فيقوله: "نكرة" يخرج صاحب الحال المشتركة، فلا حاجة إلى زيادة القيد.

أقول: المركب منهما وإن لم يكن مفردا حقيقة ولكنه مفرد حكما؛ لأنه يعبر عنهما بمفرد فإنهما مفرد؛ لعدم دلالة جزء لفظه على جزء معناه، وهو المفرد المراد في تعريف الكلمة، ويمكن أن يجاب بوجه آخر بأن يقال: ليس ههنا تقييد، بل هو بيان مراد، وحاصل المعنى: إلا أن قوله: محضة يأتي عنه نوع إباء؛ لأنها قيد بلا ريب.

لأهما في المعنى مبتدأ إلخ: فيكون ذو الحال موضع المبتدأ، فإذا كان نكرة وجب تقديمها عليه كتقديم الخبر على المبتدأ، وفيه بحث بأنه لا يجب تقديم الخبر على المبتدأ بمجرد كون المبتدأ نكرة، بل يجب ذلك إذا كان الخبر طرفا، فيجب أن يكون الحال طرفا حتى يجب تقدم الحال عليه مع أنها ليست بطرف، قال مولانا عص: لا يقال: يكون في الحال معنى الظرفية، فيجب تقديمها عليه؛ لأن تقديمه حينئذ كتقديم الخبر الظرف؛ لأننا نقول: الحال لو كان طرفا إنما يكون طرف زمان، ويلزم أن يكون الإخبار من الحيشة التي هي ذو الحال عن ظرف الرمان يكون طرف الزمان محمولا عليه على الحيشة مع أن الإخبار عن الحيشة بظرف الرمان غير حائز عندهم.

ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا: ضربت رجلا راكبا، ثم قدمت في سائر

المواضع وإن لم تلتبس طردا للباب^(١).....
بالصفة

= فلا يصح أن يقال: زيد يوم أو زيد زمان؛ لأن معنى "قائما" إذا كان حالا هو في حال القيام أي في وقته وزمانه مع أن الزمان غير محمول عليه. أقول: يصح الجواب المذكور بأن يقال: إن الزمان لا يكون محمولا على الحية بحمل هو هو، بخلاف ما إذا كان الحمل بالاشتقاق؛ لأنه يصح أن يقال: زيد في اليوم أو في الزمان أو غيرهما، فلم لا يجوز أن يكون مبنى الجواب المذكور على ذلك؟

ثم أقول: يمكن الجواب عن أصل الشبهة بوجه آخر بأنه يجب تقديمها عليه؛ لاشتراك الدليل الذي ذكره الشارح في تقديم الخير على المبتدأ، وهو أن من قال: في الدار، ينتظر المخاطب أنه يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه كونه في الدار بأن يكون في الدار محكوما به، وما يذكر بعده محكوما عليه؛ لأن الطرف لا يكون إلا حيرا، فلا يكون مبتدأ، فيكون محكوما به لا محكوما عليه، فيكون الانتظار ثانيا حيث، بخلاف ما إذا قيل: قائم؛ فإنه لا ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام بأن كان القائم محكوما به؛ لأن القيام ليس بطرف، فلا يكون نصا في كونه حيرا؛ لأنه يحتمل أن يكون مبتدأ، فلا يثبت الانتظار حيث، فكذا الحال، أي هي أيضا مثل الخير الطرف؛ لأنه إذا قيل: "قائما" ينتظر المخاطب إلى أن يذكر بعده شيء يصح أن يحكم عليه بالقيام؛ لأن "قائما" أيضا نص في كونه حالا؛ لوجود معنى الظرفية فيه، فلا يصح أن يقع ذا الحال.

ولقائل أن يقول: فيه نظر؛ لأن "قائما" جار أن يقع ذا الحال المنصوب مثل: ضربت قائما شاعرا أي ضربت من له القيام حال كون من له القيام شاعرا، فلا يكون حيث نصا في كونه محكوما به، اللهم إلا أن يقال: إن هذا التركيب مسوح غير مستعمل في كلامهم؛ فإن "قائما" لم يقع مفعولا به في تركيب من التراكيب المستعملة بينهم.

ولئلا تلتبس بالصفة إلخ: قيل: هذا الدليل لو صح لوجب تقديم الحال عليه إذا كان نكرة مخصصة أيضا؛ لتحقيق الالتباس حيث أيضا إذا كان ذو الحال نكرة مخصصة كما صرح به بعض الشارحين حيث قال في فائدة قوله: "غالبا" في قوله: "وصاحبها معرفة غالبا": وقد يكون نكرة مخصصة كما سيحيى.

(١) أي جعلنا للباب مطردا بالنظر إلى الدليل الثاني، وأما بالنظر إلى الأول فقدم للتحصيل، ولا مع من اجتماع المقضييات على مقتضى واحد. (جمال)

ولا تتقدم أي الحال فيما عدا^(١) مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وأن ما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل، مثل الظرف وما يشبهه أعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه،

فيما عدا إلخ: أي في كل تركيب فيه حالات لشئيين، وكان العامل فيهما واحدا أو معنويا أيضا؛ فإن العامل فيهما هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، ففيه حدثان غير متميزين، فيكون فيه في الحقيقة حدث واحد تعلق أحدهما بالمشبه به الذي هو عمرو، و"قاعدا" يكون حالا عنه، فإذا قيل: زيد كعمرو قائما وقاعدا يلتبس أن "قائما" مثلا إما صفة لزيد أو عمرو؛ لأنه حينئذ لا يعلم أن "قائما" مثلا حال عن زيد أو عمرو؛ إذ لا بد أن يكون حال شيء يلي ذلك الشيء؛ لدفع الالتباس وإن لزم التقدم على العامل الضعيف، وكذلك قولنا: زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت أي في المقابلة.

وإن قلت: العامل في الحال في مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا، هو متعلق الجار والمجرور، وهو ثبت أو ثابت، أي زيد قائما ثبت كعمرو قاعدا، فيكون عاملها مقدرًا، فلا حاجة حينئذ إلى قوله: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا"، قلت: المقصود من التركيب المذكور هو إعلام أن قيام زيد مثل قعود عمرو فالمناسب حينئذ أن يكون العامل هو التشبيه الذي يفهم من الكاف، أي قيام يشبه قعوده، فما قيل في جوابه من أنه لما احتمل أن يكون العامل في الحال هو المعنى المستنتظ من الكاف، فلذا قال: "فيما عدا مثل: زيد قائما كعمرو قاعدا مما ليس بشيء"؛ لأنه لا يجدي نفعا كما لا يحفى على المتأمل.

على العامل المعنوي: ولكن تقدمها على العامل اللفظي حائز إلا مانع كتصدير الحال بالواو؛ لمراعات أصل الواو، وهو العطف، وكذلك لا يتقدم على الفعل العير المتصرف، ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام، ولا على المصدر باللام الموصول، ولا على أفعل التفضيل فيما عدا "هذا بسرا أطيب منه رطبا"، فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا، كذا قيل. وأن ما هو: أي قد عرفت أن ما هو إلخ. خارج عنه: أي عن العامل المعنوي، وداخل في العامل اللفظي، وهو الفعل أو شبهه.

(١) أي في تركيب جاوز التركيب المذكور، أي لا يتقدم الحال على العامل المعنوي في تركيب هو زيد قائما كعمرو قاعدا؛ فإنها في هذا التركيب تقدمت على العامل المعنوي لأجل رفع اللبس؛ فإن العامل المعنوي فيه، وهو معنى التشبيه المستفاد من الكاف يدل على حدثين غير متميزين في العبارة، وقد تعلق بكل منهما حال فوجب أن يدل الحال التي تعلقت بأحد الحدثين صاحبه ذلك الحدث، وهو زيد القائم به الحدث؛ لكونه مشبها والأخرى التي تعلقت بالآخر صاحبه، وهو عمرو القائم به الحدث؛ لكونه مشبها به، وإلا يلزم الاشتباه والالتباس. (جمال)

فعلى هذا معنى الكلام أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا، بخلاف الظرف أي بخلاف ما إذا كان العامل ظرفا أو شبهه، فإن فيه خلافا، فسيبويه لا يجوزه أصلا؛ نظرا إلى ضعف الظرف في العمل، وجوزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال، نحو: زيد قائما في الدار. فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال؛ فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز قائما زيد في الدار، ولا قائما في الدار زيد اتفاقا، ويحتمل أن يكون معناه أن الحال وإن كانت مشابهة للظرف؛ لما فيها من معنى الظرفية إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي؛ لتوسعهم في الظروف، والحال لا يتقدم عليه،

فعلى هذا: أي على تقدير معرفة مفهوم العامل المعنوي. اتفاقا: قال مولانا عص: إن الاتفاق لا يفهم من عبارة المصنف، وكذا لاختلاف في العامل الصرف، فمن أين أحدهما ائشارح؟ فالأولى أن يقال: الحار لا يتقدم على العمل المعنوي أصلا أي في جميع المواد، بخلاف العامل لظرف أقول: فوله: في جميع المواد أيضا مما لا يفهم من عبارته فمن أين أحده، فإن أحده من ائشارح فلتشارح أيضا أحدهم من ائشارح، لا يقال: إن المحشي المذكور أحد قوله: 'أصلا' من فور المصنف؛ لأنه كسب الكلبي أي شيء من أفراد الحال لا يتقدم إحد، وقد يصح حمل أصلا على السلب الكلبي كما فعله لئشارح فيما سبق؛ لأما بقول: إن حمل عبارته على السلب الكلبي من هذا فهو أيضا ليس إلا من ائشارح.

واعلم أن إيراد قوله: 'بخلاف الصرف' بقريبي على هذا الاحتمال؛ لأن الكلام في تقدم الحال وعدم تقدمها على العامل المعنوي أن عامل لظرف لمضي، وأيضا على هذا الاحتمال قوله: 'بخلاف الطرف' حال عن قوله: "على العامل معنوي"، وعلى الاحتمال لثاني حال عن الصمير في قوله: 'لا يتقدم'، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ، أي وهو متمسك بخلاف الطرف. زيد قائما في الدار: فإن دا الحال هو لصمير في قوله: 'في الدار'.

ويحتمل أن يكون معناه إحد: أي الحال لا يتقدم على العامل المعنوي، بخلاف الطرف، سوء كان حالا أو لا؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي، فحيث لا يرد ما قيل: بقي لها احتمال آخر لم يتعرض الشارح إليه، وهو أنه بخلاف ما إذا كان الحال طرفا؛ فإنه يتقدم على العامل المعنوي. الطرف يتقدم إحد: أي المعمول الذي هو اطرف يتقدم على عامله المعنوي حيث يتسع فيه ما لا يتسع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام قال مولانا عص: إن اطرف كما يتقدم على العامل المعنوي كذلك يتقدم على العامل المعنوي أي العامل المعنوي، فلا وجه للتخصيص. أقول: إن تخصيص المعمول لطرف بالتقدم لأجل الحال. لأن فيها من معنى الصرفية، فتحكم المعمول الصروف حيث يد بحالف حكم الحال كما ذكره

هذا إذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي، وأما إذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير، وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور، سواء كان مجرورا بالإضافة أو بحرف الجر، فإن كان مجرورا بالإضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا، نحو: جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيدا،.....

دي الحار

هذا إذا لم يكن إلخ: أي ما ذكر من الاحتمالين على تقدير أن لا يكون الظرف داخلا في العامل المعنوي. ولقائل أن يقول: إن الظرف إذا لم يكن داخلا في العامل المعنوي أيضا لا يصح الاحتمال الثاني؛ لأن المراد من عامه المعنوي في قوله: "إلا أن الظرف يتقدم على عامه المعنوي" هو أعم من العامل الظرف كما قالوا، فيكون انصرف حينئذ داخل فيه، فكأنه قيل: إن الظرف لا يكون داخلا في العامل المعنوي ودخلا فيه أيضا، وهو تناقض، والجواب: أن لقول بأن الظرف لا يكون داخلا في العمل المعنوي إنما هو على طريقة المصنف، والحكم بأنه داخل فيه على طريقة تقوم بأن يراد من العامل المعنوي هو الأعم، فلا تناقض.

فالمراد إلخ: وهو الاحتمال الأول، وذلك لأنه إذا كان داخلا فيه، فلما قال: "لا يتقدم الحال على العامل المعنوي"، فلا معنى حينئذ لقوله: "مخلاف الظرف"، بل هو تناقض، فلا بد حينئذ أن يستثنى ويقال: "إلا في الطرف" أي إلا في هذا النوع من العامل المعنوي؛ فإن امتعارف بينهم في مثل هذا الموضع هو الاستثناء - "إلا" وإن صح قوله: "مخلاف الظرف" أيضا في نفس الأمر، لكنه ليس بمتعارف؛ لأنه لا يقال: جاءني القوم بخلاف زيد، بل يقال: إلا زيد، كما لا يخفى، فيعم منه أن الاحتمال الأول غير مراد. سواء كان إلخ: قيل: يشكل هذا بقولنا: يتحرك ما شيا يد زيد، ونقولنا: تنع ملة إبراهيم حيفا، واحواي عن لمادة الأولى بأن عدم تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة إذا لم يكن المضاف جزءا مضاف إليه، وعن المادة الثانية بأن عدم تقدمها عليه فيما لم يحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقدمه.

جاءتني مجردا إلخ: فلا يجوز هذا التركيب، تتقدم الحال من ذي الحال المجرور بالإضافة، وقائل أن يقول: إن "مجردا" حال عن الضاربة لا عن زيد، ولا يجوز إضافتها إليه بياية، إلا أن يقال: إنها مصدر باعتبار معنى الصبر كالكافة والعافية؛ فهما مصدران باعتبار معنى الكف والعفو، فعلى هذا يكون الإضافة معنوية؛ لكون المضاف غير صفة معنوية، فالمضاف مع المضاف إليه كشيء واحد، فالحال عن المضاف هو الحال عن المضاف إليه؛ فإن كونهما في حكم شيء واحد في الإضافة المظنية مسموع، ولهذا قال الشارح: "والإضافة المصنعة في حكم الانفصال"، فلا يرد أنه لم يورد التركيب بدون انثناء؟

وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف،^(١) فلا يتقدم تابعه أيضاً، وإن كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه؛ للعلة المذكورة، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال على الأصح، ونقل عن بعضهم الجواز؛^(٢) استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ ولعل الفرق^(٣) بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر مُعَدٌّ للفعل من تعدية (٢٨) كالمهزمة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: ذهبت راكبة بهند، فكأنك قلت: أذهبت راكبة هنذا، فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً، وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل "كافة" وهو الراجح

الحال تابع وفرع إلخ: لأنها صفة، والصفة تابعة لموصوفها، قيل: هذا الوضع يلزم عدم صحة قولنا: "راكبا جاعلي ريد"؛ لعدم حوار تقدم الفاعل على الفعل، فكذا تابعه وفرعه مع أنه يصح، وأجيب بأن الفاعل من حيث إنه مسند إليه يكون محله قبل الفعل، وإن كان كونه قبل الفعل ممتنعاً بسبب العارض، وهو الالتباس باستدأ. للعلة المذكورة: بأن المجرور لا يتقدم على الحار فكذا تابعه. من تمام إلخ: أي من أجزائه كما أن المهزمة في أحسنه، والراء في مَرَحَت من أجزائه. فالمجرور بحسب الحقيقة إلخ: أي المجرور بحرف الجر بحسب الحقيقة ليس مجروراً، بخلاف المجرور بالإضافة؛ فإنه مجرور حقيقة، وإنما أورد قوله: "ولعل الفرق إلخ" لتصحيح قوله: "عنى الأصح"؛ لأنه إذا لم يكن المجرور بحرف الجر مجروراً بحسب الحقيقة فيصح قوله: "إن الحال لا يتقدم على دي الحال المجرور"؛ لعدم تحققه ووجوده.

(١) لأن حقه التأخير، فكذا حكم تابعه، بخلاف الفاعل؛ فإن حقه التقديم على الفعل؛ لأن حق المسند إليه أن يتقدم على المسند، وإما امتنع لعارض الالتباس. فلا نقض بحوار راكبا جاء زيد. (جمال)

(٢) وذلك البعض ابن كيسان وابن عني وابن برهاس. (عت)

(٣) حالف ابن كيسان الجمهور، فجوّز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف دون الإضافة، فاحتاج إلى الفرق بين الفرق بينهما. (عل)

حالا عن الكاف، والتاء للمبالغة،^(١) وبعضهم يجعلها صفة المصدر أي رسالة كافة،^(٢) وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية، والكل تكلف وتعسف.^(٣)
 عامة شامه

حالا عن الكاف: لا عن الناس، فيصح الاستدلال، ولكن التاء للمبالغة كالكافية والشافية لا للتأنيث فلا ينافي كونها حينئذ حالا عن الكاف، ثم إذا كان "كافة" حالا عن الكاف، فيكون حينئذ بمعنى المانع، بخلاف ما إذا كان حالا عن الناس؛ فإنه حينئذ بمعنى الجميع، قيل: على تقدير كونه حالا عن الكاف يكون المعنى: ما أرسلناك إلا حال كونك مانعا للناس عن المناهي مع أنه ~~عليه السلام~~ للأوامر أيضا، وأجيب بأن الحصر إضافي بأن المراد من منعهم عن المناهي هو عدم الأمر إلى المناهي، كما إذا كان حالا عن الناس أيضا يكون الحصر إضافيا؛ لأنه ~~عليه السلام~~ مبعوث إلى الثقلين بأن المراد من إرساله إلى جميع الناس هو عدم إرساله إلى بعض الناس، وفيه بحث بأن الحال يكون قيدًا للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت الإرسال مع أن الكف بعد الإرسال، ويجاب بأن "كافة" حال مقدرة ففرض كفه أي معه ~~عليه السلام~~ في وقت الإرسال.

يجعلها مصدرا: أي مفعولا مطلقا بمعنى الكف كالكاذبة والعافية بمعنى الكذب والعفة، فيكون المعنى يكف كفا، والحملة حال، قل بعض الشارحين: إن "كافة" مصدر باعتبار معنى الكف الذي هو مصدر، فيكون "كافة" مفعولا له تقديره: ما أرسلناك إلا لمع الناس. أقول: شرط حذف اللام من المفعول له غير متحقق ههنا كما لا يخفى، فكيف يجوز حذفه في الآية. **والكل تكلف إلخ:** أما كون الأول تكلفا فلأن دخول تاء المبالغة على اسم الفاعل غير ظاهر، على أن بعضهم صرحوا أن تاء المبالغة لا تدخل إلا على ما هو على وزن فَعَّال أو فَعُول أو مَفْعَال، =

(١) في الزجر والمنع والتبذير والحث، لا للتأنيث كثناء علامة ونسابة، والمعنى وما أرسلناك يا محمد ملابسا شيئا من الأشياء إلا حال كونك مانعا للناس وراجرا لهم عن الشرك والمعاصي مجدا فيه، وحاثا على طلب الثواب، وما عيبت إلا البلاغ. (محرم أفندي)

(٢) جواب سؤال، تقرير السؤال: أن الكاف مذكر والكافة مؤنث، والحال يجب أن يكون مطابقا لذي الحال، وتقرير الجواب: أن التاء للمبالغة، لا للتأنيث كالعلامة، والمعنى وما أرسلناك إلا كافة أي مانعا للناس عن الشرك والكبائر مبالغة فيه. (علوي)

(٣) فحينئذ يكون "كافة" منصوبا على المصدرية لا على الحالية، فيكون المصدر للتأكيد، والمعنى وما أرسلناك يا محمد إلا كافة أي رسالة كافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصي، وحاثا لهم على طلب الثواب، أو عامة شاملة لهم. (محرم أفندي)

(٤) أما كون الأول تكلفا فلأن تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعال ومفعول ومفعال، وأما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه إلى تقدير الموصوف، وأما كون الثالث تكلفا فلأن إتيانه مصدرا غير معلوم، وأما كون الثلاثة تعسفا؛ فلأن كافة بمعنى جميعا، فليتأمل. (عت)

وكل ما دل على هيئة أي صفة، سواء كان الدال مشتقا أو جامدا صرح أن يقع حالا من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به،^(١) وهذا رد على جمهور النحاة^(٢) حيث شرطوا اشتقاق الحال، وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق، ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق،

= والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد؛ لأنه يحتمل تقدير موصوف مؤث كالعائدة وغيرها، كذا ذكره مولانا عص، وأما الثاني فلأنه يستلزم التقدير في الآية، وأما الثالث فلأن دخول تاء المبالغة على المصدر غير معلوم.

المقصود من الحال إلخ: قال مولانا عص: فيه أن المقصود من النعت أيضا بيان الهيئة، ومع ذلك اشترط المصنف فيه أن يكون مشتقا أو جامدا أو يكون وضعه لغرض المعنى، فينفي أن يكون الحال أيضا كذلك؛ إذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة، وليس الغرض من وضع الحال هو الهيئة. أقول: لما كان من الأمور البينة أن وضع الحال مطلقا مشتقا أو جامدا يكون وضعه لغرض المعنى أي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في ذي الحال عموما أي في جميع الاستعمالات؛ لأن تعريف الحال يدل عليه، فهذا لم يشترط فيه ذلك؛ لأن الشرط المذكور في النعت إما يكون باعتبار قوله: "عموما وخصوصا"، لا باعتبار كونه مشتقا أو غيره، ولا باعتبار أن يكون وضعه لغرض المعنى، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، فيكون وضعه لغرض المعنى في متبوعه قطعاً.

وتكلفوا في تأويل إلخ: قال محمد المحشي مولانا عبد نقلا عن الرضي: إن الحال الموطئة من جملة الحال التي هي جامدة، ويحتاج في حالتها إلى التأويل بالمشتق، والحال الموطئة هي التي يكون الجامد فيها توطئة للحالية كما في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)، فقوله: "قرآنا" اسم جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال الذي هي عربي، وهو مشتق أي حال كونه عربيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه قرآنا عربيا، وكما في قولنا: رأيت زيدا رجلا هيا، و"رجلا" جامد وقع حالا ظاهرا، لكنه توطئة للحال، وهو "هيا" من الهاء بالفارسية: خوش روی، أي حال كونه هيا، ولا يحتاج إلى أن يقال: كونه رجلا هيا.

(١) ولهذا لم يشترط المصنف على ما ذهب إليه سيبويه الاشتقاق في الصفة أيضا بالحقيقة، ولا مخالفة بين سيبويه والجمهور؛ لأن اشتراط الجمهور الاشتقاق في الحال وتأويل الجامد بالمشتق كاشتراط التنكير في الحال وتأويل الحال المعرفة بالنكرة، وذلك لأن إلحاق التاء بالعالب أحسن الطريق. (عت)

(٢) قال الرضي: وهو الحق؛ لأن الحال هو المير للهيئة كما ذكره في حده، وكل ما كان لهذه القاعدة حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق. (عل)

مثل: "بسرا ورطبا" في قولهم: هذا بسرا^(١) وهو ما بقي فيه حموضة^(٢) أطيب منه رطبا، وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان؛ لدلالتهما على صفة البسرية والرطوبة، ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمُرطَّب،^(٣) من أبسر النخل: إذا صار ما عليه بسرا، وأرطَّب: إذا صار ما عليه رطبا،

= قال مولانا عرص: والظاهر أن يكون الحال الموطئة من جملة الأحوال المترادفة، ويكون عني مذهب من جوّز أن يكون الحال جامدا بلا تأويله بالمشتق، فيكون قرآنا عربيا حالا بعد حال. أقول: لا بد أن يدل الحال عني الهيئة والصفة، فلا يصح أن يكون 'رحلا' في المثال المذكور حالا بدون تأويله بالصفة، فإن من قال بجامدية الحال قال بكونها دالة على الصفة، وكذلك 'قرآنا' حال باعتبار الصفة، وهي العربية، والقرآن علم كالفرقان فلا يدل على القرآنية كما لا يدل ريد على الزيدية، وتدحل الألف واللام في عَلم الحس دون عَلم الشخص.

هذا بسرا أطيب إلخ: واعلم أن "من" في قوله: "منه" من التفضيل، والضمير في "منه" راجع إلى المشار إليه بـ"هذا"، وقوله: "بسرا" حال عنه باعتبار أنه مفضل، وقوله: 'رطبا' حال من الضمير في "منه" باعتبار أنه مفضل عليه، فيكون بسرا ورطبا جميعا حاليين من شيء واحد باعتبارين مختلفين، وهما المفضل والمفضل عليه؛ فإنه فصل وأثبت الريادة عني التمر البسر من التمر الرطب، وإليه أشار الشارح بعد خطوط.

ولا حاجة إلى أن يؤول إلخ: ولا يحفى أن من يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطَّب فعده لا معنى لقوله: "هذا بسرا أطيب منه رطبا"؛ لأن الرطب صفة التمر، وكذا البسر صفة له، بخلاف المبسر والمرطب؛ فإيهما صفتان للنخل فلا معنى حينئذ لقولنا: هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، والدليل على كون المبسر والمرطب صفة للنخل قوله: "من أبسر النخل إذا صار إلخ"، إلا أن يقال: قوله: "هذا" راجع إلى النخل لا إلى التمر، فلا بد حينئذ من ارتكاب المسامحة أي هذا النخل حال كون تمرته بسرا أطيب منه حال كون تمرته رطبا، وعند عدم ارتكاب المسامحة لا معنى له كما لا يخفى. وإن قلت: لِمَ لا يجوز أن يكون المبسر والمرطب بالفارسية: ترش شومده وشيرين شومده، نترش سارنده وشيرين سارنده؟ فحينئذ يصح أن يقال: هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، قلت: قوله: "أسر" في قوله: "أبسر النخل" يدل على أنه بالمعنى الثاني لا الأول؛ لأنه متعدد، تأمل.

(١) بفتح الباء، وقد يضم، كذا في "القاموس". (عبد الغفور)

(٢) الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع حموضة، قال في 'الصراح': بسر غورة ثرما، أول ما بدا من النخل طلع، ثم خلال بالفتح، ثم يَلَج بالتحريك، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر. (عبد الغفور)

(٣) هذا إذا كان إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه، أما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر فالتأويل بالصحيح وغير الصحيح، والمدرك وغير المدرك. (عبد الغفور)

والعامل في رطباً "أطيب" باتفاق النحاة، وفي بسراً أيضاً عند محققهم، وتقدم "بسراً"^(١) على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ "هذا" من متعلق هو به متعلق، وهذه الحيثية^(٢) وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في "أطيب"، لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه، والرتبية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه، وهو ضمير "منه" فيجب أن يليه.

وتقدم بسراً إلخ: دفع سؤال تقريره: أن العامل الذي هو اسم التفضيل صعب العمل فيم تقدم معموله، وهو 'سراً' عليه؟ وأجاب بقوله: إذا تعلق بشيء واحد - وهو ذو الحال، وهو مشار إليه بـ "هذا" - حالان إلخ، فدفع الالتباس قدم "سراً" على "أطيب"؛ لأنه لو قيل: "هذا أطيب منه بسراً رطباً" يرم الالتباس؛ لأنه لا يعلم أن الحال من المفضل هو بسراً أو رطباً، وقد قالوا: إن قوله: "إذا تعلق بشيء واحد حالان يلزم أن يلي كل منهما متعلقه" مثل ما مر من قوله: 'أريد قائماً كعمر قاعدا'.

فلا يرد عليه تحت أن هذا ليس مثله؛ لأن الكاف في قوله: 'كعمر' متصل، بخلاف "منه" في المثال المذكور، ويمكن دفع الالتباس بأن يقال: 'هذا أطيب بسراً رطباً'؛ لأن 'رطباً' حال من الضمير في "منه"، وهو مفضل عليه، فقال: 'والبسرية تعلقت بالمشار إليه بهذا إلخ' فهذا القول إلى قوله: 'إلا بعد إضماره في أطيب' إشارة إلى البحث المذكور بأن 'سراً' حال من المشار إليه من حيث إنه مفصل. وهذه الحيثية أي حيثية المفصلية إما لا يكون معتبرة في المشار إليه إلا بعد إضماره في "أطيب"؛ لأنه لا يصير مفضلاً عند عدم إيراد أطيب إليه، فيكون المفصل بحسب المعنى هو الضمير في "أطيب"، فإذا كان كذلك فهو أورد بسراً بعد "أطيب" أيضاً يحصل المفصلية والالتباس أيضاً كما عرفت تفصيله في تقرير البحث.

وقوله: 'لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلخ' جواب عن البحث المذكور بأن الضمير في "أطيب" بالنسبة إلى المظهر كالعدم، فأقيم المظهر مقامه في كون الحال بعده بلا فاصلة، أي كما لو وقع 'بسراً' بعد "أطيب" لم يقع فاصلة بينه وبين دي الحال كذلك حين وقوع 'سراً' قبل "أطيب"، فاندفع به ما قيل من أن الضمير في "أطيب" واسم الإشارة يكون قبله فكيف يقوم المظهر مقامه؟ ثم الرد من الضمير في قوله: 'لكنه لما كان الضمير إلخ' هو الضمير المستتر، -

(١) تركيب إضافي، والمصاف إليه قرئ على سبيل الحكاية. (بق)

(٢) جواب سؤال، وهو أن حيثية كونه مفضلاً إما يعتبر بعد إضماره في "أطيب"، فيجب أن يلي الضمير الذي

في "أطيب"، وتقرير الجواب طاهر. (عموي)

قال الرضي: وأما الضمير المستكن في "أفعل" فإنه وإن كان مفضلاً، لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، ومع هذا^(١) فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: زيد أحسن قائماً منه قاعداً، وذهب بعضهم إلى أن العامل في "بسراً" اسم الإشارة أي أشير إليه حال كونه بسراً، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس فلا تنقيد الإشارة بحالة البسرية، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة.....

= فحيث لا يرد أنه إذا كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم فلا بد أن يكون 'رصاً' أيضاً يلي قوله. "هذا"؛ لأن د حال في 'مه' أيضاً ضمير؛ لأنه بارر لا مستتر.

ومع هذا: أي قال اشرح لرضي: مع أن الضمير في 'أصيب' كالعدم نو قيل: 'ريد أحسن قائماً منه قاعداً فلا أرى بأساً وإن لم يكن مثل هذا التركيب مسموعاً من العرب، فحيث يصح أن يقال: هذا أصيب بسراً منه رطاً. وهذا ليس بصحيح: أي كنية؛ لأنه أشير إلى التمر في حال رطوته وقيل: 'أشير إليه حال كونه بسراً أصيب منه رطاً' يصح؛ لأن السر كما يكون حانة السرية كذلك يكون حالة خلاوة، وأما لو أشير إليه حال يوسته لا يصح؛ لعدم حال السرية في التمر اليابس فلا بعد الإشارة حيث إليه، قيل: لم لا يجوز أن يكون قوله: "بسراً" حالاً مقدرة بأن يفرض السرية في وقت السوسة كـ 'حالدين' في قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا حَالِدِينَ﴾؛ فإن معنى الخلود هو المكث الطويل فلا يتصور الخلود في وقت الدخول، فيكون قوله: 'حالدين' حالاً مقدرة بأن يفرض الخلود في وقت الدخول كما سبق في صدر المبحث. فلا تنقيد إلخ؛ ومعه عني أن رمان الحال ورمان العامل المسبب ندي الحال لا بد أن يكونا متحدثين، وعلى تقدير أن يكون المشار إليه التمر اليابس يكون الاتحاد متلف.

ولأنه يصح إلخ: أي كون اسم الإشارة عاملاً فيه ليس بصحيح كلية؛ لأنه لا يصح إعماله فيه حيث وقع إلخ، فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون العامل فيه هو 'أصيب' لا أشير، وفي بعض النسخ: ولأنه يصح ندون حرف النفي، وحيث معناه: أنه يصح إعمال 'أصيب' فيه حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه بأن كان اسماً حامداً، كالتمر، فلا بد أن يكون العامل هو 'أطيب'.

وعني ما عرفت من اعتبار قيد الكنية بعد قوله: ولأنه لا يصح إلخ لا يرد ما قيل: لم لا يجوز أن يكون المراد أن اسم الإشارة عامل فيه في تركيب يكون اسم الإشارة عاملاً، وإلا فلا، قال مولان عص: إنا لا نسلم أن يكون التركيب المذكور وهو 'ثمرة بحسب بسراً' إلخ صحيحاً، بل هو مصنوع، ولا يحفى أن التركيب المذكور إذا كان على وفق قاعدة اسحو فالقول بأنه مصنوع غير معقول، وإلا فلا بد من بياها أي بيان عدم الموافقة.

(١) أي ومع قيم المظهر مقدم المضمير.

اسم لا يصح إعماله فيه، نحو: ثمرة نخلي بسرا أطيب منه رطبا.
وقد تكون أي الحال جملة لدلالاتها على الهيئة كالمفردات، فيصح أن تقع حال مثلها،
ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب؛ لأن الحال^(١)
بمنزلة الخبر عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه. والجملة الإنشائية
لا تصلح أن يحكم بها على شيء،^(٢) ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي
إرتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة
تربطها إلى صاحبها، وهي الضمير والواو،^(٣)

لدلالاتها على الهيئة: أقول: القصص على معرفة والحمل الإنشائية بأن الدليل لو صح لزم صحة وقوع اعرفه
والحمل الإنشائية حالا، واللازم باطل فاندروم منه، ليس شيء؛ لأن الجملة الإنشائية خارجة بقوة: حرية
كما ذكره من أن الحال تمرية لخر عن ذي حال، وحروج معرفة بقوله: كالمفردات؛ لأنها عن تنمة الدليل،
فمفرد منها هو الأحوال مفردة، وهي لا يكون إلا نكرة، فحينئذ لا يحتاج إلى أن يخاب عنه تحرير لدليل بأن
يقال: لدلالاتها على الهيئة كالمفردات، وكونها نكرة كالمفردات بوقفة حالا، وصحة الحكم بها على شيء.
حرية محتملة إلخ قيل تعرض بذكر خبرية ههنا، ولم يتعرض بذكرها في بحث آخر أيضا، ولم يقل: وأخر قد
يكون جملة حرية؛ لأن المراد من الجملة ههنا أيضا الجملة الحرية، وهذا يكون خارجا حرية؛ لأن الحال تمرية
الخر عن ذي الحال، ويحتاج بأن ههنا ليس شيء يشعر بـ حرية الجملة، فقد تعرض بـ ههنا، وأما في عريفه يكون
لشيء يشعر بها وهو لعنوان حيث قال: 'والخر قد يكون جملة'. وإجراؤها عليه. أي إسات حال عليه إلخ.

(١) ولأن الحال تعيد تعلق الفعل بالفعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها، ولا يقصد من الإنشاء وقوع
مضمونه (عند لغزور)

(٢) لأن المحكوم به يجب أن يلاحظ من حيث إنه حال من أحوال محكوم عليه في نفس الأمر، ولا يصح لدست
إلا ما هو مفهوم خبرية دون الإنشائية. لأن الإنشائية من حيث هي إنشائية لا خارجا حتى يكون حالا من
أحواله في نفس الأمر. (عبوي)

(٣) ولما كانت الجملة الحالية مفصلة تحتاح إلى زيادة ربط، وهذا لا يكون أبدا رابطة في الجملة بواقعه حر
أو وصفا إلا إذا حصل ههنا أدنى نقصان، وذلك بوقوعها بعد إلا، نحو: ما حدثت إلا وأنت بحيل، وما جاءني
رحل إلا وهو فقير (عند لغزور)

والجملة الخبرية إما اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعاً مثبتاً أو مضارعاً منفيّاً أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل، فالاسمية^(١) أي الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معاً؛ لقوة الاسمية^(٢) في الاستقلال،^(٣) فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: جئت وأنا راكب، وجئت وأنت راكب، وجاءني زيد وهو راكب، أو بالواو وحدها؛

لقوة الاسمية إلخ: وهذا الدليل لو صح لزم أن يكون الخبر أيضاً بالواو والضمير معاً أو بالواو وحدها مع أنه ليس كذلك، بل العائد فيها هو الضمير أو الألف واللام، أو وضع المظهر موضع المضمّر، أو كان الخبر مفسراً للمبتدأ، والحواب بالفرق بينهما بأن الخبر عمدة في الكلام بخلاف الحال فإنها فضلة فيه، وتوجه الفعل إلى العمدة على وجه الكمال، فلا يحتاج فيها إلى الرابطة القوية غاية القوة، بخلاف توجه الفعل إلى الفضلة، فالمناسب أن يكون في الفضلة رابطة قوية وهي الواو؛ لأنها رابطة في أول الأمر.

ثم معنى قوله: "القوة الاسمية في الاستقلال" إنها مستقنة في الاستقلال على وجه الكمال، بخلاف الجملة الفعلية فإن لها ليست كمال فيه، لا يقال: إن الجملة الاسمية إذا وقعت في محل من الإعراب بأن وقعت حالاً أو حيراً أو صفة كما يقتضي الارتباط بما قبلها أي بما هو خارج عنها، كذلك الجملة الفعلية إذا وقعت في محل من الإعراب يقتضي الارتباط بما قبلها فكأن الجملة الاسمية كاملة في الاستقلال دون الجملة الفعلية مما لا بد له من دليل؛ لأننا نقول: بينهما فرق بأن الجملة الفعلية تستدعي الارتباط بما قبلها بحسب وضعها؛ لأنها تقتضي ارتباطها بالفاعل، وهو خارج عنها، مثل: زيد قام، كما سبق في تعريف الفاعل، بخلاف الجملة الاسمية فإنها لا تستدعي الارتباط بالأمر الخارج بحسب الوضع، بل هي إنما تستدعي الارتباط به إذا وقعت في محل من الإعراب؛ فإنها في نفسها مستقلة لا تستدعي الارتباط به أصلاً.

(١) في حكمها الجملة المصدّرة بـ "ليس"؛ لأنها مجرد النفي على الأصح ولا يدل على الرمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية. (عبد الغفور)

(٢) أما نفس الاستقلال فظاهر، وأما القوة؛ فلأن الاسمية لدلائها على الثبوت والدوام تأتي عن وقوعها حالاً، لخروجها عما هو الأصل في الحال، وهو الانتقال وعدم الدوام لدائها، فنفس الاستقلال يقتضي نفس الرباط، والقوة فيه يقتضي زيادة الربط. (جمال الدين)

(٣) لعل وجهه أن الجملة من حيث هي جملة مستقنة بالإفادة، والاسمية منها مستقلة باعتبار الأجزاء أيضاً بخلاف الفعلية، فإن جزءها الفعل يقتضي الإسناد إلى شيء، فليتأمل. (عنوي)

لأنها تدل على الربط في أول الأمر فاكتفي بها، مثل قوله عليه السلام: ^(١) «كنتُ نبيا وآدم بين الماء والطين»، وهذا أي الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة، وأما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو، تقول: هو الحق لا شك فيه؛ وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكّد والمؤكّد؛ لشدة الاتصال بينهما، أو بالضمير وحده على ضعف لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو: كلمته قوة إلى في، فلا بد من الواو على الصحيح،.....
حالية وهو قليل

تدل على الربط الخ: لا يقال: هذا لو صح يلزم أن يكون الألف واللام أيضا رابط؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر؛ لأنها في صدر الكلام كالواو؛ لأننا نقول: بينها فرق بأن الواو في الأصل للجمع مع السابق، فيكون الواو مستندعية لنظر إلى السابق، بخلاف الألف واللام. هو الحق لا شك فيه: فقلوه: "لا شك فيه" حال من الحق أي دو الحال لا شك فيه، فهو حال مؤكدة؛ لأنه يؤكد الأول، والعائد الضمير في قوله: "فيه"، والعامل في الحال ثبوت أو ثبات أي ثبت حقيقته أو حقيقته ثابت لا شك فيه، كما في ريد قائم حقا.

لشدة الاتصال بينهما: فإمّا في حكم الكلمة الواحدة، فلا يجوز دخول الواو التي للانفصال بينهما. فلا يدل على الربط الخ: مع أنك قد عرفت أن الرابط في الجملة الاسمية ناسب أن تكون في عاية القوة، قيل: قد يكون الجملة الاسمية حالية عن الرابط، مثل: خرجت ريد على الباب، فإن قولنا: "ريد على الباب" حال مع عدم الرابط فيه، لا يقال: لا سلم كونه حالا؛ لأنه لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول به؛ لأننا نقول. هو يبين هيئة الفاعل؛ لأن معناه خرجت والحال أن في وقت خروجي ريد على الباب، والجواب: أن كون الجملة الاسمية خاليا عن الرابط قليل فندا لم يخرج الحكم عليه.

(١) 'كنت نبيا' أي عالما سبوتي من عند الله، 'وآدم بين الماء والطين' أي والحال أن ندبه العصري لم يكمل بعد، وإنما كان نبيا؛ لأنه حق روحه المطهر عليه السلام قبل الموجدات، ثم بعث إلى أرواح المكلفين بعد حقها قبل الأبدان، فبلغ إليهم الحقيقة الأحدية، فأمن به من هو أهله، ثم ظهر هم الإيمان بعد خلق أبدانهم، وفيه إشارة إلى أن سائر الأنبياء عليهم السلام لم يكونوا أسياء قبل أبدانهم العصرية، وأعم أن في صحة هذا المتن مقالا، ولعنه نقل بالمعنى، فإن المروي عن أحمد والبخاري في تاريخه والنعوي والحاكم: كنت نبيا وآدم بين الروح والجسد، وفي الحديث الآخر الصحيح: وادم بين الماء والمجدل (حل ش)

والمضارع المثبت أي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشاكبته لفظا أو معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو، نحو: جاءني زيد يسرع، وما سواهما أي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي بالواو ^{بيان لما سواهما} والضمير معا أو بأحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير؛ لعدم قوة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي نحو: جاءني زيد وما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد ما يتكلم غلامه، أو جاءني زيد وما يتكلم عمرو. والماضي المثبت نحو: جاءني زيد وقد خرج غلامه، أو جاءني زيد قد خرج غلامه، أو جاءني زيد وقد خرج عمرو. والماضي المنفي نحو: جاءني زيد وما خرج غلامه، أو جاءني زيد ما خرج غلامه، أو جاءني زيد وما خرج عمرو. ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي

لمشاكبته لفظا إلخ: أما لفظا فظاهر، وأما معنى فلو قوع اسم الفاعل موقعه؛ لأنه بمعنى سارع، ويمكن أن يقال: هذا الدليل لو صح يلزم أن الرابط هو وحده في الماضي المثبت أيضا لمشاكلة المذكورة، واللازم ناطل فاللزوم مثله، تأمل. لعدم قوة استقلالها إلخ: فيكفي فيه أدنى ربط، والظاهر أن يقول في الدليل: "لعدم قوة استقلالها، أو لعدم مشابكتها لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو"؛ لأنه إذا كان لها مشابة به كالمضارع المثبت، فحينئذ يكون الرابط فيها هو الضمير وحدها، تأمل.

ولا بد في الماضي إلخ: لأنه إذا كان منفيًا لم يجب فيه "قد" ظاهرة ولا مقدرة؛ لعدم احتياجه إليها؛ لأنه إذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك النفي، فيشمل زمان العامل بحكم الاستصحاب كما ذكره بعد خطوط، وقيل: منع دخول "قد" عليه لاقتضاء النفي صدر الكلام. وللقوم ههنا اعتراض عسى المصنف، وأجابوا عنه أيضا، ولكنه بعيد عن التحقيق، فلهذا دفعه الشارح في ضمن تحقيق كلامه، أما تقرير الاعتراض فوجهين، أحدهما: أن الحال في الاصطلاح ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به، لا ما يبين الحال الذي هو متوسط بين الماضي والمستقبل، وهو الحال بمعنى زمان التكلم؛ للمنافاة بينهما، والثاني: أن لفظ "قد" إنما تقرب الماضي إلى حال التكلم والمقصود مقارنة زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل لا زمان التكلم، ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الحال.

من دخول لفظة "قد" المقرّبة زمان الماضي إلى الحال^(١) لغة على الماضي المثبت الواقع حالا؛ ليدل بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال، أو وقوعه عليه تجوّزا؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالا أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل فلا بد من "قد" حتى تقربه^(٢) إليه فيقارنه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين؛

أي زمان الحال

= وأما تقرير الجواب فيه أن الحال المبين للهيئة يلزمها زمان الحال بمعنى التكلم استعمالا وإن لم ينزم تعريفا بدليل أن الحال المبين للهيئة يكون في جواب كيف الموضوع للسؤال عن الحال؛ لأنه إذا قيل: ضربت زيدا فيسأل بأنه كيف حاله حين الضرب، فيقال في جوابه: قد قام أو قد ركب، فحينئذ لفظة "قد" قربت زمان الماضي إلى زمان الحال بمعنى التكلم، فلا بد أن يقرب زمانه إلى زمان الحال بالمعنى النحوي أيضا، وفيه نظر؛ لأنه يصح إذا كان تحقق اللازم يستلزم تحقق الملزوم، وليس كذلك، وقد قيل: لا بد من لفظ "قد" في الماضي المثبت الواقع حالا؛ لأن عاملها قد يكون مقربا لزمان التكلم فاشتراط في المثبت الواقع حالا من لفظ "قد" ليقرب زمان الحال الاصطلاحي لزمان العامل، فاشتراط فيما عداه أيضا؛ طردا للباب.

قد المقرّبة زمان إلخ: اعلم أن "قد" يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم لا الحال بمعنى النحوي كما ذكره - قدس سره - فلا يشتبه لك. لغة: أي كونها مقربة لزمان الماضي إلى الحال بمعنى زمان التكلم إنما يكون بحسب اللغة أي الحقيقة. ليدل بها: أي ليدل الماضي المثبت الواقع حالا بسبب لفظ "قد" على قرب زمان الحال الاصطلاحي إلى زمان صدور الفعل عن ذي الحال، أو كان ذو الحال فاعلا، أو على قرب زمانه إلى زمان وقوع الفعل عن ذي الحال إن كان مفعولا. تجوّزا: أي هذه الدلالة الحاصلة بسبب دخول "قد" عليه إنما يكون على سبيل التحور، أي لفظ "قد" تدل على هذا المعنى بسبب الجوار لا الحقيقة؛ لأنها بحسب الحقيقة يقرب زمان الماضي إلى الحال بمعنى التكلم لا الحال الاصطلاحي.

لأن المتبادر: أي لا بد من دخول "قد" عليه؛ لأن المتبادر إلخ، فإذا قيل: جاء زيد وقد ركب، فالمتبادر أن يكون معنى الحال بالنسبة إلى العامل بأن كان ركوبه مقدما على المحيطة لا بأن كان ركوبه معها أو كان متأخرا عنها، مع أن زمان الحال الاصطلاحي لا بد من أن يكون متحدا مع زمان عامل الحال أي زمان صدور الفعل عن ذي الحال أو وقوعه عليه، فذلك لا بد من دخول "قد" حتى يقرب زمان الحال النحوي إلى زمان عاملها أي يقارنه حكما لا المقارنة الحقيقية.

(١) التي أنت فيها بمعنى أن الفعل معنى قريب من زمان التكلم. (جمال)

(٢) تقرب إلى زمان الحال بمعنى أنه معنى قريبا منه لا شك فيه. (جمال)

فإنهم لا يوجبون "قد" ظاهرة ولا مقدرة، سواء كانت ظاهرة في اللفظ، نحو: جاءني زيد قد ركب غلامه أو مقدرة منوية، نحو: قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ^(١) صُدُورُهُمْ﴾ أي قد حصرت، وهذا بخلاف مذهب سيوييه والمبرد؛ فإنهما لا يجوزان^(٢) حذف "قد"، فسيوييه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ "قوما حصرت صدورهم"، فتكون جملة ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ صفة موصوفٍ محذوف، وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي؛ لاستمرار النفي بلا قاطع، ...
أي يؤوله

جاؤوكم إلخ: يعني آمدند آن جماعت برائی قارشین را در حالتی که تک بودهای آن قوم.

فإنهما لا يجوزان إلخ: بل لا بد عندهما من لفظ "قد" فحينئذ لا يكون حصة حصرت صدورهم حالا عندهم؛ لأنه لا بد من لفظ قد لفظ عندهما، وهي متفية فيها. صفة موصوف إلخ: فالحال حينئذ هو قوله: "قوما"، وهو اسم حامد، فلا يحتاج إلى لفظ "قد" فيكون قوله: "قوما" عند الجمهور حالا موطئة؛ لأنه توطئة لحالية قوله: حصرت صدورهم، والحال الموطئة هي التي لا يصح أن يقع حالا في نفسها؛ لأنها حامدة، لكنها حال باعتبار لاحقها كما سبق تفصيله.

جملة دعائية: ولا يكون لها محل من الإعراب، أي جاؤوكم لقتال حصرت إلخ، يعني تك بودهای آن قوم، فقوله: حصرت صدورهم مثل قولهم: رحمة الله، وهو للدعاء. وإنما لم يشترط ذلك: أي دخول "قد" في المنفي؛ لاستمرار معنى النفي بلا أمر هو يقطع النفي، فإذا كان النفي مستمرا فيشمل زمان الحال الاصطلاحي زمان الفعل مثل: جاء زيد وما ركب، فلا يحتاج إلى دخول "قد" حينئذ.

(١) حال بإضمار "قد" أي قد حصرت صدورهم أي ضاقت، وهم يو مدخ جاؤوا إلى رسول الله ﷺ غير مقاتلين، هذا مذهب الفراء وأبي علي وجماعة من المتأخرين كالزمخشري والمصنف، وذهب الأخفش واكوفيون إلى أنه لا حاجة إلى تقدير "قد" حيث تفقد لفظا؛ لكثرة وقوع الحملة الماضية حالا بدون "قد" نحو: ﴿هَبْهِ بِصَاعْتَنَا دَثَّ إِلَيْنَا﴾ (يوسف ٦٥) و﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا﴾ (نقرة. ٢٨). (حل ش)

(٢) سواء كانت مقدرة منوية أو محذوفة نسيا مسيبا؛ لأن "قد" حرف، والحرف لا تأثير له إذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر إلا أن يكون مذكورا لفظا، وهما ليس بمذكور. (محرم أفندي)

فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال؛ لقيام قرينة حالية، كقولك للمسافر أي الشارع في السفر أو المتهيء له: راشدا مهديا أي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب، وقوله: "مهديا" إما صفة لـ "راشدا" أو حال بعد حال، أو مقالية كقولك: "راكبا" لمن يقول: كيف جئت؟ أي جئت راكبا، بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ^(١) ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَىٰ قَادِرِينَ﴾ أي بلى نجتمعها قادرين.

(اللبامة ٤٠٣)

ويجب حذف العامل في بعض الأحوال المؤكدة، وهي أي الحال المؤكدة ^(٢) مطلقا....

ويجوز حذف العامل إلخ: ولم يقل حذف الفعل؛ لأن المتبادر هو حذف الفعل وشبهه كما هو الشائع، مع أن المقصود جواز حذف عاملها بأقسامه الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه، ومثال الثالث: إنسان مؤمنا، أي هذا إنسان مؤمنا. أو المتهيء له: يعني مهيأ سائده فودادته سفر. قال مولانا غص: والمراد بـ "سر راشدا مهديا" الراشد بنفسه، مهما أمكن المهدي إذا لم يكن الرشد بدون الهداية، فلا يرد أن الرشد فرع الهداية، فيسعي تقديم مهديا. أو حال بعد حال: أي سر راشدا أي سر مهديا، فيكون من الأحوال المترادفة حينئذ، ويحتمل أن يكون حالا من الصمير الذي في "راشدا" فحينئذ يكون من الأحوال المتداخلة. وهي التي تكون حالا من الأمر الذي هو جزء من الحال الأول، وإذا كان من الأحوال المتداخلة لا يكون مما نحن فيه؛ لأن عامه - وهو راشدا - مذكور حينئذ. أيحسب الإنسان: فإن القرينة فيه أيضا مقالية، وهي السؤال معناه بالعربية: آیا گمان می برند آدمیان چی و جمع نمی کنم استخوانهای ایشان را، آری جمع میکنم مادرحتی که قادریم بر اینکه برابر کنیم انگشتان ایشان را

في بعض الأحوال: أي في بعض أفراد الأحوال المؤكدة لا في جميعها، وذلك لأن الحال المؤكدة نوعان، أحدهما: ما يكون مقرر مضمون جملة فعلية، والثاني: ما يكون مقرر مضمون جملة اسمية، وإما يجب حذفه في الثاني لا الأول. مطلقا: أي سواء كان عاملها جائز الحذف أو واجب الحذف؛ لأن الحال المؤكدة التي هي مقرر مضمون جملة فعلية يجوز حذف عاملها وإن لم يجب حذفه وإيراد قوله: مطلقا؛ لئلا يتوهم أن هذا التعريف للحال المؤكدة التي يجب حذف عاملها، وإما يجب حذف العامل في المؤكدة دون غيرها؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار بالعطف فيدل على إثبات امتكلم العطف لاستلزامها إياه، والتمكسك أثبت المزوم في قوله: زيد أبوك =

(١) برلت حين قال عدي بن ربيعة: إني لو عاينت يوم القيامة لم أصدقك أو يجمع الله هذه العظام. (حل ش)

(٢) هي إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وإما للاستدلال على مضمونه على سبيل مع الخبو. (عبد الغفور)

هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا، بخلاف المنتقلة، والمنتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة، مثل: زيد أبوك عطوفا، فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر أي أحقه بفتح الهمزة أو ضمها من حققت الأمر بمعنى تحققته، وصرت منه على يقين، أو من أحققت الأمر بهذا المعنى بعينه، أو بمعنى أثبتته.....

= عطوفا لزيد، وإثبات الملزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لزيد، فاستعي عن العامل الذي هو أحقه وأنته.

ما دام موجودا: أي ما دام صاحبها موجودا، والحال المؤكدة نوعان، الأول مهمما: لا تنتقل عن صاحبها أصلا، والثاني: تنتقل عنه على سبيل القلة، وقوله: "وهي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا؛ ليشمل كلا نوعيهما؛ لأن ما لا ينتقل عن صاحبها أصلا يصدق عليه أنه لا ينتقل عن صاحبها غالبا. غالبا: أي الحال المؤكدة لا تنتقل من صاحبها في غالب المواد وأكثرها فتنتقل عنه على سبيل الندرة.

بخلاف المنتقلة: فإنها تنتقل عن صاحبها غالبا كالركوب في "حائي ريد راكبا"؛ فإن زيدا لا يكون راكبا غالبا في المتعارف. والمنتقلة قيد للعامل إلخ: ومخصص له بخلاف المؤكدة؛ فإنما مؤكدة للعامل لا قيدا محصصا له، فما قيل: إن الحال مطلقا قيد للعامل ليس بصحيح إلا أن يريد أنها قيد له بحسب العبارة والصورة، ولقائل أن يقول: إن التأكيد إما لمظي أو معوي، وهو ليس من التأكيد اللفظي كزيد ريد، ولا من التأكيد المعنوي؛ لأنه في ألفاظ مخصوصة، وجوابه يظهر من الحاشية التي نذكرها في قوله: "أي شرط وجوب حذف عامدها إلخ".

أي أحقه: بفتح الهمزة أو بضمها، وعلى الأول من الثلاثي المجرى، وعلى الثاني من الثلاثي المزيد، وعلى كلا التقديرين يكون مضارعا متكلمًا، قيل: في هذا التقدير نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى أعلمه عطوفا فهو معقول ثان لا حال، فالأولى أن يقال: تقديره: يعطف عليك أبوك عطوفا، وذلك المعنى يتولد من نسبة الخبر - وهو أبوك - إلى المتدأ، فكان العامل فيها معنويا، وهذا الاعتراض من الشيخ الرضي، وقد دفعه الشارح بقوله: "أي تحققت أبوته"، ووجه الدفع: أن "أحقه" في تقدير أحق أبوته محذوف المضاف؛ لظهور المقصود، وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا أثبتته.

من حققت الأمر: هذا على تقدير كونه بفتح الهمزة. أو من أحققت إلخ: وهذا على تقدير أن يكون بضمها. أو بمعنى أثبتته إلخ: بتشديد التاء، وهو صيغة الماضي المتكلم المعلوم من باب الإفعال عطف على قوله: "هذا المعنى" فحينئذ يكون له "أحق" بصيغة المزيد معنيان: وهما التحقق والإثبات، وله "أحق" بصيغة المجرى معنى =

أي تحققت أبوته لك^(١) وصرت منها على يقين، أو أثبتتها لك عطوفا، وقال صاحب "المفتاح": أحق التقديرات عندي أن يقدر يحني عطوفا،^(٢) وشرطها أي الشكائي شرط وجوب حذف عاملها أن تكون مقرررة أي مؤكدة.....

= واحد، وهو التحقق، ثم لما بين المعنى اللعوي لهما أراد أن يبين أن متعلق التحقق في الصورتين ومتعلق الإثبات في الصورة الآخرة هو الأب من حيث إنه أب لا ذاته؛ إذ لا معنى لتيقنه وإثباته، فقال: أي تحققت أبوته لك إلخ. أو أثبتتها إلخ: عطف على قوله: "تحققت أبوته لك"، أي معنى قوله: 'زيد أبوك عطوفا' إما تحققت أبوته لك وإما أثبتتها كذلك، فقوله: "كذلك" عبارة عن قوله: 'لك وصرت منها على يقين'.
يحني عطوفا: بالفارسية: زنگانی میزند زید در حات که مهربانست یعنی تازنده است مهربانی میکند.
أي شرط وجوب إلخ: اعلم أن بعضهم قال: الحال المؤكدة تكون مقرررة لمضمون حملة اسمية، وقال بعضهم: هي مقرررة لمضمون حملة اسمية وفعلية جميعا، والمصنف مال إلى المذهب الأول، ولهذا قال الشارح في بعض الأحوال: وهو الذي كان مقرررا لمضمون جملة اسمية، ولما مال إلى المذهب الأول فأول قوله: "وشرطها" بقوله: أي شرط وجوب حذف عاملها، لا شرط الحال المؤكدة مطلقا، فيكون هذا الشرط شرطا للحال المؤكدة التي عاملها محذوف على سبيل الوجوب، وإنما يجب حذف عاملها؛ لأن الأب يشعر بالعطف وإثبات العطف له استغنى عن التصريح بالعامل الذي هو "أثنته" أو "أحقه" أو "أثبت" فهذه الحال عن المفعول أو عن الفاعل، وهو الضمير في "أثبت"، وبعبارة أخرى: وإنما يجب ذلك الحذف؛ لأن في الأبوة ما يشعر بالعطف، وإذا كان لها إشعار به فيدل على إثبات المتكلم العطف لاستلزامها إياه، والمتكلم أثبت المزوم في "زيد أبوك عطوفا" لرید، وإثبات المزوم لشيء موجب لإثبات اللازم، فيدل "زيد أبوك عطوفا" على إثبات العطف لرید فاستغنى عن العامل.

(١) فندفع اعتراض الرضي بأنه لا معنى لتعيين الأب؛ لأن ضمير "أحقه" راجع إلى الأب، وإنما قال المصنف: أحقه؛ لاختلاف القوم في تقديره، فهذا التقدير عن سيويه، وقال السكاكي: أحق التقديرات: يحني عطوفا، وقال الزجاج: لا تقدير ولا حذف، بل العامل جزء الجملة؛ لتأويله في معنى المسمى، فـ"ريد أبوك عطوفا" في معنى زيد مسمى بأبيك. (ت)

(٢) معناه يميل ويتوجه إليك عطوفا، فعلى هذا التقدير "عطوفا" حال من الضمير في "يحني" يرجع إلى الأب، وحتى يحني من باب ضرب يضرب بمعنى مال يميل، ورعم بعض المحشين أنه من الحياة، هذا ناش من قلة التدبر والتتبع؛ لأنه خلاف ما صرح به أبو السعود.

لمضمون جملة، احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ
لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾؛ فإنه لا يجب حذفه، اسمية احترز بها عما إذا كانت فعلية؛ فإنه لا
يجب حذف عاملها كما قال صاحب "الكشاف" في قوله تعالى: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾: إنه
حال مؤكدة من فاعل ﴿شَهِدَ﴾، ولا بد ههنا من قيد آخر،

لمضمون جملة: والمراد بمضمون جملة هو محصل مضمون الجملة، فمحصل معنى "زيد أبوك" هو العطفية كما يكون المراد من مضمون الجملة هو هذا المعنى في قوله: "ومنها ما وقع مضمون جملة"، ويجيء مضمون الجملة بمعنى معنى الجملة، فيكون معنى "ضرب زيد" هو ضرب زيد بالإضافة.

وأرسلناك إلخ: فإن قوله: "رسولا" يؤكد بعض أجزائها، وهو "أرسل" لا كلها، وهو إرسال الله تعالى؛ لأن كون الشخص رسولا لا يطلب إلا مجرد الإرسال لا إرسال الله تعالى، قال مولانا عص: هذا أي تأكيد بعض أجزائها إنما يصح إذا كان المراد من الرسول في قوله: "رسولا" معناه اللعوي، فيتناول الرسول حينئذ ما إذا كان المرسل فيه واجبا أو إنسانا، وأما إذا كان المراد منه معناه الاصطلاحي، فحينئذ يكون قوله: "رسولا" مقروا لمضمون الجملة كلها؛ فإن كون الشخص رسولا بالمعنى الاصطلاحي يطلب إرسال الله تعالى.

أقول: ينبغي أن يراد من قوله: "رسولا" معناه اللغوي، وإلا لم يرتبط قوله: "رسولا" إلى ما قبله بلا تجريده عن بعض معناه، وهو بعثه الله تعالى؛ لأنه بمعنى إرسال الله تعالى، وهو "أرسلناك" لعيه، فلم يبق حينئذ إلا المعنى الدعوي لرسول؛ لأن عمل الرسول بالمعنى اللغوي لا يكون إلا في تبليغ حكم، وكلام إلى الناس، ويمكن أن يقال: إن الاعتراض المذكور على تقدير أن لا يكون المراد من الرسول معناه اللغوي ولا بعد في إرجاع كلام الفاضل المذكور إلى ذلك.

من فاعل شہد: أي ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأَوَّلُوا الْعِصْمَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (آل عمران: ۱۸) أي بالعدل يعني گواہی میدہد اللہ تعالیٰ کہ نیست خدائے مگر اللہ و شہادت میکند مگر کہ بر ہمیں کہ نیست خدائے مگر اللہ تعالیٰ، و نیز شہادت صاحبان علم بر ہمیں امر در حالتی کہ اللہ تعالیٰ است بعدل و راستی، فیکون شہادة اللہ تعالیٰ صادقة قطعا، وقوله: "قائما بالقسط" يؤكد لها، فیکون من الأحوال المؤکدة. ولا بد ههنا إلخ: قال مولانا عس: لا احتیاج إلى هذا القيد؛ لأن المتبادر من المضمون في قوله: "المضمون جملة اسمية" هو المضمون الذي محصور بالجملة الاسمية بأن لم يكن مضمون جملة فعلية، فحينئذ يندفع الإشكال؛ لأن مضمون الجملة في قوله: "اللہ شاهد" لا يكون مخصوصا بالجملة الاسمية، بل يوحّد في الجملة الفعلية أيضا، مثل شهد اللہ؛ لأن مضمون "اللہ شاهد" شهادة اللہ، وهو مضمون "شهد اللہ" أيضا.

وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكورا، فكيف يكون حذفه واجبا؟ نحو: الله شاهد قائما بالقسط.

التمييز ما أي الاسم الذي يرفع الإبهام، واحترز به عن البديل؛ فإن المبدل منه في حكم التنحية^(١) فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء،.....

= أقول: دعوى المتبادر مما في حيز المنع كما لا يخفى على من يرجع إلى وجدانه على أنه راجع إلى المناقشة في المثال، وهي ليست من دأب المناظرة، ثم قال الفاضل المذكور: لم لا يجوز أن يكون عامل الحال في الآية مقدرًا أي الله شاهد أحقه قائما بالقسط؟ أقول: يترجم فيه استدراك؛ لوجود العامل فيها، وهو شاهد، فإن شبه الفعل عامل قوي كما قالوا. ثم مناقشة العاضل المذكور فيه بأنهم لما حذفوا العامل في بعض أفراد الحال المؤكدة التي هي مقررّة لمضمون جملة اسمية، فلم لا يجوز أن يحذفوه في بعض أفرادها الأخرى لأطراد الباب وإن كان في بعض أفرادها الأخرى أمر يصلح أن يكون عاملا مما لا يلتفت إليه.

التمييز: مبتدأ وخبره محذوف أو على العكس، وعلى الأول تقديره: من المنصوبات أو من الملحقات بالتمييز، وعلى الثاني تقديره: هذا بيان التمييز، وهو مصدر بمعنى المميز باسم الفاعل على معنى أن هذا الاسم يميز مراد المتكلم من غير مراده، أو بمعنى المميز باسم المفعول بمعنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس التي ترفع الإبهام، فيكون المميز - بالفتح - بحذف الإيصال أي المميز به.

أي الاسم الذي إلخ: واحترز بقوله: "أي الاسم" عن نحو: فعلت أي قتلت، فإن "قتلت" يرفع الإبهام الوصفي عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، لكنه ينتقض بـ "أعجبني شيء حسن ريد"، وكذلك ينتقض بنحو: ريد حسن الوجه أو وجهه بالنصب؛ لأنه يرفع الإبهام مع أنه ليس بتمييز عند البصريين؛ للتعريف المانع عن كونه تمييزا، بل هو شبه المفعول، كذا ذكره مولانا عص، ولو أريد بالاسم هو الاسم التكررة، فلا يرد ذلك.

في حكم التنحية: أي الترك، وقال بعض المحشين في هذا الموضع كلاما طويلا لا طائل تحته أصلا، وخلاصة كلامه: أن المراد إما أن كل مبدل منه في حكم التنحية فهو ممنوع؛ لأن صاحب "الكشاف" قال: قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (العنقة: ٧) بدل من قوله: ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ مع أن المبدل منه ليس في حكم التنحية، بل هو المقصود بالنسبة أصالة، أو المراد أن بعض المبدل منه في حكم التنحية، فهو مسلم، لكن الدليل غير تام.

أقول: المراد هو الأول، فإن المقصود بالسبب هو البديل في الآية لا المبدل منه، وإليه أشار القاضي البيضاوي، فالمراد من قوله: "إن المبدل منه في حكم التنحية" هو أنه في حكمها من حيث القصد؛ لأن من حيث العبارة والكلام. لا يقال: إن المبدل منه في بدل الكل أيضا مقصود بالسبب؛ لأنه قصد نسبة الفاعل إليه أيضا؛ لأننا نقول: إنهم لم يريدوا أن المتبوع ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا.

(١) در کتابه انداختن.

بل هو ترك مبهم وإيراد معين،

= والحاصل أن مثل قولك: "جاءني أخوك زيد" إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وحثت بالثاني تنمة له أي للأول توضيحا، فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وحثت بالأول توطئة ومبالغة في الإسناد، أي في إسناد الفعل إلى الثاني، فالثاني بدن، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل بالأول مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، هكذا أفاده الشارح في بحث البدل، فظهر مما ذكرنا أن ذكر الأصالة في كلام المحشي المذكور صحيح؛ لأنها قيد النسبة، بخلاف أصليا في ما ذكرنا؛ فإنه قيد المبدل منه فلا تغفل عنه.

بل هو ترك إلخ: أي المقصود من ذكر البدل هو ترك مبهم وإيراد معين، فلا يرد أن الترك أمر معوي، وليس البدل هذا الأمر المعوي، ثم المراد من المبهم والمعين ما يشمل المحمل والمفصل، فلا يرد ما قيل: إن هذا إما يصح في بدن الكل، ولكنه لا يصح في بدل الاشتمال، مثل: سلب زيد ثوبه؛ لأن فيه تفصيلا بعد الإجمال لا ترك مبهم وإيراد معين، فيخرج بقوله: "يرفع الإههام" مثل أعجبتني حسن رجل؛ لأن فيه ترك مبهم وإيراد معين، ولقائل أن يقول: ينتقض التعريف بنحو زيد حسن الوجه؛ لصدقه على الوجه مع أنه ليس بتمييز كما ذكره في بحث المحررات حيث قال: الوجه فيه بمنزلة التمييز، والحواب بأن المراد من كلمة "ما" هو الاسم المنصوب بقرينة أن التمييز قسم منه، ليس بشيء؛ لأن التمييز قد يكون غير منصوب أيضا، ولكن عد التمييز من المنصوبات حكم على الأغلب، فأعطى للأكثر حكم الكل، فعند الكل من المنصوبات تجوزا كما ذكره الشارح فيما سيأتي في قوله: "المصوب بلا التي لنفي الجنس" ألا ترى أن المحرور في نحو: "حاتم قصة" تمييز، والحواب عنه بأنه خارج بقوله: "المستقر"؛ لعدم الإههام في الموضوع له الحسن، بل الإههام فيه من حيث إنه صفة لزيد، وبأنه خارج بقوله: "دات"؛ لأنه يرفع الإههام عن حسن زيد، وهو وصف.

ثم اعلم أن المراد من الاحتراز عن البدل هو الاحتراز عن بعض أقسامه كما في "جاءني أخوك زيد"؛ لأن الاحتراز بمعنى يميز كرون، أو بمعنى الإحراج على القولين، وكل منهما يستدعي الدحول بوجه ما من الوجه، والأصل في الاحتراز أن يكون كذلك، فإذا عرفت ذلك فلا يحتاج إلى أن يحتزر عن عمرو في قوله: ضربت زيدا عمرا؛ لعدم الإههام فيه بوجه ما من وجوه الإههام، ولا يرد أيضا أن التعديل بقوله: "فإن المبدل منه في حكم التحية إلخ" غير صحيح؛ لأنه تعليل للاحتراز عن بعض أنواع البدل لا عن كلها؛ لعدم صدق قوله: "بل هو ترك مبهم وإيراد معين"، ثم اعلم أنهم احتزروا بالاحتراز عن البدل مما ليس له وجه؛ لذكر أحكام التوابع فيما بعد، فالبدل حينئذ مستغن عن الحكم، أقول: ذكر الشيء فيما بعد لا يباي الاحتراز عنه بقيد؛ فإن الاكتفاء بذكر ما بعده جائز لا واجب، وهذا لا يباي الاحتراز عنه من غير الاكتفاء بذكره، كما قال الشارح في بحث الفاعل: أسند إليه الفعل بالأصالة بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فيكون قوله: "بالأصالة" احتراز عن توابع الفاعل، ولكن اعتبار هذا القيد في تعريفه بقرينة ذكرها فيما بعد.

المستقر أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له؛ فإن المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً، لكن المطلق منصرف إلى الكامل، وهو الوضعي، واحترز به عن نحو: رأيت عينا جارية،

= ثم اعلم أهم قالوا: أراد الاسم من كلمة "ما"؛ ليخرج 'قتت' في قولنا: "فعلت أي قتت"، فإن "قتلت" يرفع الإهام عن "فعلت"، لكنه ليس باسم، أقول: "قتلت" بدل عن 'فعلت' فهو خارج عما يخرج عنه البديل، فالأولى أن يقال: إن يراد الاسم من كلمة 'ما'؛ لأن الكلام فيه، بل في اسم السكر؛ فإن التمييز عند الصريين لا يكون إلا بكرة. أي الثابت إلخ: أي الثالث الراسخ الذي هو يكون في المعنى الموضوع له من حيث إنه موضوع له، فإن "جارية" لا يرفع الإهام عن موضوع له العين من حيث إنه موضوع له، بل يرفع الإهام عنه باعتبار تعدد الموضوع له، فلا يرد أن قيد الخيشية مما لا طائل تحته، لأن التعريف يتم بدونه. فإن المستقر إلخ: والعاء لتعليل، فهو عنة لصحة تفسير المستقر بما فسره به، وبما فسره به؛ لدفع كلام الرصي بأن مثل: رأيت عينا جارية لا يخرج بالمستقر؛ لأن مفهومه هو الثابت المنطق من أن يكون في المعنى الموضوع له أو لا، فإذا كان المراد من الثابت هو الثالث المطلق لم يخرج "جارية" في نحو: 'رأيت عينا جارية'، فحيث يراد المستقر لعو في التعريف، فعلى ما ذكره الشارح يخرج جارية عنه؛ لأن العين في الأصل لم يوضع مبهماً، بل حصل الإهام عند الاستعمال بالنسبة إلى المحاطب، ويمكن دفع ما ذكره الشيخ بأن "الثابت" قد يقال في مقاسة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطاري، والمراد ههنا هو الثاني، فحيث يخرج "جارية" في 'رأيت عينا جارية' كما لا يخفى.

لكن المطلق إلخ: هذا إذا تعدر العمل بالإطلاق والتعذر ههنا؛ لأنه لو كان على إطلاقه يكون ذكر المستقر لعوا كما لا يخفى، وقيل: قوله: المستقر مستدرك؛ لأن جارية في نحو: رأيت عينا يخرج بقيد الإهام؛ لأن الفرد الكامل للإهام هو الإهام الوضعي، وأجيب عنه أننا لا نسلم أن ما يصرف إلى الكامل في الإهام هو الوضعي، بل الكامل هو غاية الإهام وهمايته، سواء كانت بحسب الوضع أو لا، ولقائل أن يقول: إن المطلق إنما يكون مصرفاً إلى الكامل إذا كان المراد من المطلق الفرد المنتشر، وههنا ليس كذلك؛ لأن المراد من الثابت هو نوع الثابت، سواء كان بحسب الوضع أو لا، فكيف يراد منه الفرد الكامل، إلا أن يقال: هذا حكم على الأغلب والأكثر.

رأيت عينا جارية إلخ: أي جارية فيه، قيل: الكلام في المعمولات الأصلية، وقوله: 'جارية' عن المعمولات الطبيعية؛ لأنها صفة لقوله: "عينا" وهي من التوابع، وحكمها بعد ذلك، واحوَب عنه بأن هذا مناقشة في المثال؛ لأنه جار أن يقع القرينة على وجه كانت من المعمولات الأصلية كما إذا قيل: رأيت في الحمام أسداً، فإن الأسد يرفع الإهام عن الحمام؛ فإنه جار أن يكون فيه رجل شجاع أو أسد أو غيره، فالأسد قريبة على أن المراد هو الرجل الشجاع، فالأسد لم يرفع الإهام عن موضوع له الحمام؛ لعدم الإهام فيه، بل الإهام فيه إنما نشأ في الاستعمال كما في "رأيت عينا جارية".

فإن قوله: "جارية" يرفع الإبهام عن قوله: "عينا"، لكنه^(١) غير مستقر بحسب الوضع، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات، نحو: هذا الرجل، فإن "هذا" مثلاً إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله^(٢) في جزئياته أو لكل جزئي جزئي منه^(٣) ولا إبهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه،

عن أوصاف المبهمات إلخ: أي عن صفات الأسماء، والمراد ههنا أسماء الإشارة كـ "هذا" في "هذا الرجل". ولا إبهام إلخ: أي لا الإبهام في المفهوم الكلي من حيث إنه مفهوم كلي، وإنما كان فيه إبهام من حيث الذات، وكذلك ليس في جزئياته إبهام من حيث إنها جزئيات وإن كان فيها إبهام من حيث الوصف، فليس فيه إبهام من حيث إنها موضوع لهما، والمفهوم الكلي هو كل مفرد مذكر محسوس، وكونه موضوعاً لمفهوم كلي مذهب المتقدمين، وإليه ذهب العلامة التفتازاني، وقوله: "بشرط استعماله في الجزئيات"، بمعنى أنه لا تستعمل في المفهوم الكلي أصلاً، وقوله: "أو لكل جزئي جزئي مه" بمعنى أنه يكون موضوعاً لكل واحد واحد من الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي؛ لأنه يمتنع وضعه للجزئيات من غير ملاحظة المفهوم الكلي؛ لأنها غير متناهية، ويقال له: الوضع العام والموضوع له الخاص، وهو مذهب المتأخرين.

من تعدد الموضوع له: عند المتأخرين، أو تعدد المستعمل فيه عند المتقدمين؛ لأن عدهم يستعمل في الجزئيات، ولا يكون موضوعاً لها، فيكون النشر من غير ترتيب اللف؛ فإنه إذا قيل: "هذا" لم يفهم منه أنه أراد المتكلم هذا المستعمل فيه أو ذلك، فإذا وصف "هذا" بـ "الرجل" المعروف باللام، فحينئذ يرفع الإبهام الناشئ عن تعدد الموضوع له، أو عن تعدد المستعمل فيه، فلا يكون توصيفه بالرجل لدفع الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، بل من حيث تعدده أو تعدد المستعمل فيه.

قيل: عدم الإبهام في المفهوم الكلي ولا في واحد من جزئياته تقتضي أن لا يصح التمييز عن اسم الإشارة، وهو باطل؛ لأن "رجلاً" في "حبذا رجلاً" تميز عن اسم الإشارة، وهو "ذا"، وكذلك يشكل بقولنا: "نعم رجلاً" و"رب رجلاً"؛ فإن "رجلاً" تميز عن الضمير في "نعم" والضمير في "ربه" مع أنه لا يكون الإبهام فيه؛ لما ذكره =

(١) ولهذا يكون حقيقة في كل واحد منهما، بخلاف العشرين؛ فإن إطلاقه على خصوص حصّة منه مجاز. (عبد الغفور)

(٢) كما ذهب إليه المتقدمون. (عت)

(٣) كما ذهب إليه المحققون من المتأخرين. (عت)

فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له، وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: أبو حفص عمر؛ فإن كل واحد من "أبي حفص" و"عمر" موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان عمر أشهر زال بذكره الخفاء الواقع في أبي حفص؛ لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي، عن ذات لا عن وصف،

= يعينه في أوصاف المبهمات كما يرى في موضعه، وأجيب عن الأول بأن "هذا" مبي على إرادة المبهم من أسماء الإشارة؛ لأن معارف "دا" مع "حب" في المبهم، بحيث صار موضوعا له، فكأها موضوعا لمبهم فحيث يكون رفع الإبهام عن الموضوع له، وهذا الجواب يعينه جواب عن الإشكال الثاني. ويمكن أن يقال: لا سلم أن يكون "رجلا" تمييزا عن اسم الإشارة، بل هو تمييز عن نسبة "حب" إليها، وأجيب عن الثاني بأن المرجع للضمير في "نعم" مثلا قد يكون مقدما لفظا، وقد يكون مقدما معنى، وقد يكون مقدما حكما وهما يكون المرجع للضمير، وهو "رجلا" في "نعم رجلا" مقدم حكما، وهو الموضوع له للضمير في "نعم"، فحيث يرفع الإبهام عن الموضوع له، وإنما قلنا: إن المرجع ههنا مقدم حكما؛ لأن "رجلا" في المثال المذكور لا يكون تمييزا إلا على هذا التقدير؛ فإنه إذا كان مقدما لفظا أو معنى لا يكون "رجلا" تمييزا عنه كما لا يخفى.

فإن كل واحد إلخ: لا يقال: المقصود بيان إرادة الإبهام من أبي حفص فقط، فلا بد أن يذكر أن أبي حفص موضوع لشخص معين بدون ذكر عمر، وأنه موضوع له، لأننا نقول: إنما جمعتهما في ذلك؛ تنبيها على أن يكون عمر عطف بيان له على تقدير كون كل واحد منهما موضوعا لشخص واحد.

عن ذات: أي ذات الموضوع له أي ذات جنسه أعم من أن يكون تلك الذات فرد الموضوع له أو لا، وإليه يشير قوله: "إلا من حيث ذاته" أي جنسه، فلا يرد حينئذ ما قيل: إن الظاهر من الذات هو الفرد مع أن التمييز قد يرفع الإبهام عن غير فرد الموضوع له أيضا كما في "رطل زيتا" مثلا؛ لأن الإبهام فيما يورن بالرطل، وهو ليس فرد الرطل، بل مفرد له، فظهر فيما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن "زيتا" في "رطل زيتا" يرفع الإبهام عن المعنى المراد، وهو المورود، وهو ليس بموضوع له؛ لأنه موضوع للورن، وهذا الإشكال لم يوجد له إلى الآن الحلال، ودفعه بأن "زيتا" يرفع الإبهام المستقر عما وضع له الرطل، وهو إبهام موزونه، وليس الموضوع له مرادا، ثم قال الفاضل المذكور: إن "فارسا" في "لله دره فارسا" تمييز مع أنه يرفع الإبهام عن الوصف وهو در المصنف؛ فإن العرض من وضع المشتق هو المعنى، ويمكن أن يقال في دفعه: إن المضاف والمضاف إليه في حكم شيء واحد فالصفة تابعة للموصوف، فكأنه تمييز عن زيد.

واحترز به عن النعت والحال؛^(١) فإنهما يرفعان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات، وتحقيق ذلك أن الواضع لما وضع الرطل مثلاً لنصف من،^(٢) فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كالربع، وعما هو أكثر منه كـ "مَنْ" و "مَيْن"،

واحترز به عن النعت والحال: وكذلك عن "القهقري" في نحو: رجع زيد القهقري؛ لأنه لا يرفع الإبهام عن الذات، وهي زيد، بل يرفع الإبهام عن الرجوع الذي هو الانتقال إلى الموضع الذي ابتداء الذهاب منه، وهو هيئة الذات، قيل: هذا القيد لا يخرج الحال والصفة مطلقاً كما جاءني رجل ظريف أو راكبا؛ لأن الرجل ذات مبهمة بحسب الوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فكل واحد من الصفة والحال تمييز فرد من أفراد آخر، ولو أوجب عنه بأن المعتر في الفرق ييهما أي بين الصفة والحال وبين التمييز بأن وضع الصفة والحال لبيان الوصف، ووضع التمييز لبيان الذات، فالمقصود في المثال المذكور رفع الإبهام عن الوصف، ورفع الإبهام عن الذات غير مقصود منه، فهو مما ليس في سماحته خفاء، فالجواب عنه بأن ماهية الرجل معلومة، ولا إبهام فيها، والإبهام في الأفراد، فلموضوع للرجل هو ماهيته، وهي الحيوان الناطق المذكور.

لا يقال: حينئذ يخرج نحو: خاتم فضة أو حديد؛ لأن ماهية الخاتم معلومة، والإبهام في الأفراد، فيلزم أن لا يكون 'فضة' تمييزاً، واللام باطل كما قال المصنف: "وعن غير مقدار نحو: خاتم حديد، والخفض أكثر؛" لأننا نقول: بينهما فرق بين، وذلك لأن في "جاءني رجل ظريف" يكون ماهية الرجل معلومة، والإبهام في الأفراد من حيث وصف الظرافة أو الركوبية أو غيرهما، وأما ماهية الخاتم غير معلومة من حيث إنها من جنس الفضة أو الحديد أو غيرهما، وقد عرفت أن المراد من رفع الإبهام عن الذات هو عن ذات الجنس. وتحقيق ذلك: أي تحقيق أن التمييز يرفع الإبهام عن الذات، والحال والنعت يرفعان الإبهام عن الوصف.

(١) إذا قلنا: 'جاءني الرجل الطويل' فلا شك أن رجلاً ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر الطويل يمتاز هو عن القصر، وقيل: وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء، فهو يرفع الإبهام عن الوصف؛ نظراً إلى الوضع، ووضع التمييز لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في رجل، ورطل زيتا لبيان أن الرطل ثابت في ضمن الزيت، وإد لزم الأول تمييز الذات أيضاً فافترقا، فتأمل، فإني قلت: قولنا: "طاب زيد فارساً" يرفع الإبهام عن الوصف، فلا يكون تمييزاً، قلت: لا، بل يرفع الإبهام عن الذات؛ إذ المقصود تعيين الذات لوصف القروسية. نعم، هو يحتمل الحال، وسيأتي ذلك الاحتمال. (عصمت)

(٢) من يمينه است يميني، يا من دو رطل ست، وامنان جمع آل، ومثاير وزن عصا بمعنى يك من يمينه يمينه، وموان ومينان متشبه آئت، وأمنا وأمن بالفتح ومعني كعني ومي بالصم، وهو أفصح من المن بالتشديد. (منتهى الأرب)

ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته أي جنسه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخل أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه؛ فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغداددي أو مكّي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبع بصفة أو حال، فيقال: رطل بغداددي، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: زيتا، فـ"زيتا" يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال؛

أي جنسه: وفسر الذات به؛ لأن في ذات الرطل ليس إبهام؛ لأن ذات الرطل نصف المن، وهو معلوم، وإما الإبهام فيما يوزن بالرطل بأنه من جنس العسل أو الخل أو الزيت أو غيرها. أو غيرهما: من الزيت والزبد وغيرهما، وكون "زيتا" تميزاً في "رطل زيتا" هذا الاعتبار. وإلا من حيث وصفه: عطف على قوله: "إلا من حيث ذاته"، وهذا بالحقيقة راجع إلى الوزن، بخلاف الأول، وهو الإبهام من حيث الذات؛ فإنه في الحقيقة راجع إلى الموروث.

فيقال رطل بغداددي: في الصفة، ويقال في الحال: عدي رطل بغداديا، ولقائل أن يقول: إن ما يرفع الإبهام عن الوصف يخرج بقوله: "المستقر" ولا يحتاج إلى إحراجه بقوله: "عن ذات"، وبيان ذلك أن الرطل موضوع لنصف المن، والموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف وعما هو أكثر منه، لكن نصف المن متفاوت باعتبار الأمكنة، فإن لنصف المن في بعدد مقدار معين وفي مكة مقدار كذلك، فلا يكون في الموضوع له الرطل إبهام، لكن الإبهام شأ في الاستعمال باعتباره تعدد الموضوع له، فحينئذ لا فرق بينه وبين قوله: "رأيت عينا حارية"، فيكون قولنا: "رطل بغداددي" أو "رطل بغداديا" حارحا بقوله: "المستقر" لا بقوله: "عن ذات"، فقوله: "عن ذات" إشارة إلى تقسيم التمييز بأن التمييز قسمان، الأول: ما يرفع الإبهام عن ذات المذكورة والثاني: عن ذات مقدرة كما أن قوله: "من رمان أو مكان" في المفعول فيه إشارة إلى ذلك.

ويمكن تقرير الشبهة بوجه آخر بأنه قد أخرج النعت بقوله: "المستقر" كما أخرجت "حارية" في "رأيت عينا حارية"، ثم إخراج النعت بقوله: "عن ذات" إخراج المخرج، وهو غير حائر، والحوار: أن إخراج "حارية" في "رأيت عينا حارية" بقوله: "المستقر" ليس من حيث إنها صفة، بل من حيث إنها قرينة لفظ المشترك، وإن كانت صفة له أيضاً، والحاصل: أن الرطل موضوع لنصف المن، فالموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف، وعما هو أكثر منه ولا إبهام فيه؛ لأن نصف المن وإن كان متفاوتا باعتباره الأمكنة، لكن الرطل موضوع لنصف المن مطلقا، سواء كان بغداديا أو مكيا أو غيرهما، فحينئذ يكون الإبهام في الموضوع له، لكن لا في ذاته وجسه، بل في وصفه، بخلاف "رأيت عينا حارية"؛ فإنه ليس فيه إبهام في الموضوع له، فظهر الفرق بينهما فرقا واضحا.

قيل زيتا: أو عسلا أو خلّا أو غيرهما. لا النعت والحال: عطف على قوله: 'قريتا'، أي هما لا يرفعان الإبهام عن الذات.

فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف، مذكورة أو مقدرة صفتان للذات إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: رطل زيتا، والمقدرة نحو: طاب زيد نفسا؛ فإنه^(١) في قوة قولنا: طاب شيء منسوب إلى زيد ونفسا يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه،

ونفسا يرفع الإبهام إلخ: واعترض بأن هذا لا يصح في بعض الأقسام المقدرة، مثل: كفى زيد رجلا، فإن الرجل لا يرفع الإبهام عن الشيء المنسوب إلى زيد؛ لأن الشيء المنسوب إلى زيد يمتنع أن يكون نفس زيد، والجواب عنه عني ما حقق الشيخ الرضي بأن الذات المقدرة نوعان، أحدهما: أن يكون مضافا إلى ما انتصب عنه إذا صح إضافة التمييز إليه، وقولنا: "طاب زيد نفسا وعلمنا" من هذا القبيل، وثانيهما: ما لا يكون مضافا إليه إذا لم يصح إضافة التمييز إليه، كقولنا: "كفى زيد رجلا أو شهيدا؛ فإنك تقول فيه: كفى شيء زيد على أن يكون زيد بدلا عن شيء، أو عطف بيان له.

والجواب عنه على ما حققه المحقق الشريف - قدس سره - بأن الذات المقدرة في "كفى زيد رجلا أو شهيدا" أيضا مضاف إلى ما انتصب عنه؛ لأنك إذا قلت: كفى زيد كان هناك إبهام في أن الكافي من زيد ما ذا؟ فهو إما رجوليته أو شهادته، وإذا قلت: "رجلا أو شهيدا" كان المعنى كفى رجوليته أو شهادته، فيكون الشيء المقدر حيثنذ، وهو الكافي مضافا، ولا يخفى أنه إذا قيل: "كفى شيء زيد"، وجعل زيد بدلا عن الشيء أو عطف بيان له، فحيثنذ لا يكون في كلا التقديرين في شيء إبهام حتى يزيل عن زيد إبهامه. أما على التقدير الأول، فلما ذكره الشارح من أن البديل ليس يرفع الإبهام عن الشيء، بل هو ترك مبهم وإيراد معين، وأما على الثاني فلما ذكره الشارح أيضا من أنه ليس في "أبو حفص" إبهام، بل فيه خفاء، وعمر يزيل خفاءه، وإذا عرفت هذا فما قيل أقول: إن إبدال زيد عن الشيء وكذا جعله عطف بيان له يزيل إبهامه، فأبي حاجة إلى التمييز؟ فتأمل من جملة ما لا يعي، وهو الظاهر.

ثم إن قولهم: "فتأمل"، وقولهم: "فافهم" إشارة إلى دقة الكلام وصعوبته، بخلاف قولهم: "تأمل" بدون الفاء؛ لأنه إشارة إلى ضعف الكلام كما قالوا، فما يكون من جملة ما لا يعي كيف يكون فيه دقة؟ ولو سلم كون الإبهام فيه، لكن المقصود الإبهام الذي يزيل رجلا أو شهيدا، فإن معناه: أن الكافية من زيد ما ذا؟

(١) لا خفاء في أن "طاب زيد" كلام تام ليس فيه تقدير في نظم الكلام. نعم، من إسناد الطيب إلى زيد يحصل عند العقل كما أسند إليه الطيب في نفس الأمر احتمالات متعددة، وقيل: المراد بالمذكورة ذات معتبرة في نظم الكلام، سواء كانت منفوطة أو مقدرة، والمراد بالمقدرة ما هو غير معتبر في نظم الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول التركيب، وهذا أحسن وما حسن. (ت)

فالأول: أي القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد^(١) يعني به ما يقابل الجملة وشبهها^(٢).....

= إداد قيل: رجلا أو شهيدا، فيكون المعنى كفى رجوليته أو شهادته، وعترض بأن 'صاب زيد' كلام تام لا يحتاج إلى التقدير، وأجابوا عنه بأن المراد من المذكورة في قوله: 'مذكورة أو مقدرة' هو أن يكون الذات مذكورة في نظم الكلام أعم من أن تكون ملحوظة أو مقدرة، وبأن المراد من المقدرة هو أن لا يكون الذات مذكورة في نظم الكلام، بل يفهمها من فحوى الكلام أي يفهمها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وفيما نحن فيه كذلك كما لا يخفى.

وهذا الجواب سقط ما قال بعض المتأخرين من أن كون "طاب زيد نصا" في قوة قولنا: طاب شيء مسوب إلى زيد لا يقتضي تقدير لفظ 'شيء' فيه، ألا ترى أن الحيوان إنسان في قوة قولنا. بعض الحيوان إنسان مع أنه لم يقل أحد إلى تقدير البعض في قولنا: الحيوان إنسان، وبعبارة أخرى بأن هذا لو صح لزم أن يكون لفظ البعض مقدرا في القضايا المهمة مع أنه لم يقل به أحد، ووجه السقوط قد ظهر من الجواب المذكور ظهورا بيا، ويمكن في دفعه أن يقال: إن عدم هذا الاقتضاء لا يبايى تقديره فيه؛ فإن عدم الاقتضاء والاستمرار يجمع تقديره وعدم تقديره معا.

يرفعه عن مفرد: جعل كلمة 'عن' صلة للرفع، ويحتمل أن يكون كلمة 'عن' للتعليل، فحيث لا يحتاج إلى تقدير قوله: "يرفعه" أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة لأجل مفرد بأن يكون المفرد علة لرفع الإبهام كـ "رطل" في قولنا: "رطل زيتا"، ويحتمل أن يكون بمعنى بعد أي القسم الأول من التمييز ما يرفع الإبهام بعد مفرد كـ "ريتا" في "رطل ريتا" كما في قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الاشفاق ١٩) أي بعد طبق.

يعني به ما يقابل إلخ: وهذا المجموع أي المعاني الثلاثة من حيث المجموع معنى محاذي للمفرد؛ لأنه م يجرى المفرد ما يقابل هذه الثلاثة، فكأنه أراد معنى مجازيا بالقرينة المقابلة، والمعنى الحقيقي لمفرد أربعة، أحدها: أن يكون مقابلا لمركب كالمفرد في تعريف الكلمة، وثانيها: ما يقابل المثني والمجموع كالمفرد في قوله: المفرد المنصرف، وثالثها: ما يقابل الجملة كالمفرد في الخبر المفرد، ورابعها: ما يقابل المضاف، وقيل: هذا التقابل يشعر بأن يقول الشارح: "ويعني به ما يقابل النسبة في الجملة والنسبة في ما يتناهى الجملة والنسبة في الإضافة" موضع قوله: "ويعني به ما يقابل إلخ" لأن المفرد مقابل بالنسبة إلى هذه الثلاثة، فالمقابلة تقتضي أن يراد من قوله: "ويعني به ما يقابل الجملة إلخ" ما يقابل النسبة في جملة أو شبهها أو إضافة.

(١) أي لأجل مفرد يقال: فعدت هذا عن أمرك، والمفرد لإبهامه سبب للتمييز أو بمعنى مفرد عني طبق قوله تعالى: ﴿طَبَقًا عَنْ صَقٍ﴾ أي بعد طبق، أو يرفعه عن مفرد وإليه أشار الشارح. (ت)

(٢) أي شبه الجملة، وهو ما فيه معنى الجملة، وليس جملة على الحقيقة كاسم الفاعل والمفعول ومفعول ما لم يسم فاعله، وغيرهما ما فيه معنى الفعل مثل: حسبت زيد رجلا.

والمضاف^(١) مقدار صفة لـ "مفرد"، هو ما يقدر به الشيء أي يُعرف به قدره^(٢) ويُبين غالباً^(٣) أي في غالب المواد وأكثرها أي رفع الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص^(٤) في أكثر المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر، والمقدار إما متحقق في ضمن أي مقاس عدد نحو: عشرون درهماً،
.....

والمضاف اعترض بأن قوله: 'على التمرة مثلها رداً' مثال للقسم الأول من التمييز، مع أن 'رداً' يرفع الإبهام من المضاف، وهو المثل المضاف إلى الضمير، وأجواب: أنه لا شك أن المراد من المفرد هو المفرد من حيث إنه مفرد بمعنى ما يقاس الحمصة إلخ، ومن المضاف هو المضاف من حيث هو مصاف، فقوله: 'رداً' في المثال المذكور لم يرفع الإبهام من المضاف من حيث هو مضاف، بل من ذات المضاف أي المثل هو الرد، بخلاف 'أعجبي صيه أبا'؛ فإن 'أنا' يرفع الإبهام من سمة الصيب إلى الضمير أي طيبه لأجل أنه أب، فيكون الإبهام في سمة الصيب إليه لا في نفس الطيب، بخلاف المثل، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو السمة الإضافية، فربداً لم يرفع الإبهام عن سمة المثل إلى الضمير، بل عن المضاف فقط، وبعبارة أخرى بأن المراد من المضاف هو التركيب الإضافي فقولنا: "على التمرة مثلها رداً" ليس تركيباً إضافياً.

ويبين: أي يبين قدره. أي رفع الإبهام إلخ: أي رفع الإبهام عن ذات المذكورة، سواء كان في المفرد المقدر، أو غيره "متحقق إلخ" أي هذا المطلق متحقق في ضمن هذا المفرد غالباً. إما متحقق إلخ: لا يحصى أن المقدار عام يتناول العدد والوزن والكيل والدراع والمقياس، وكل واحد منها فرد به، فراد قوله: "متحقق في ضمن عدد" وأشار إلى أن طرفية العدد للمقدار من قبيل طرفية الخاص للعام أو طرفية الجزئي للكلية، ويحتمل أن يكون عبارة المصنف بمعنى أن المقدار إما أن يستعمل في العدد، أو يستعمل في غيره؛ لأن المفرد للمقدار مستعمل في عدد، وفي غيره، وحينئذ يكون من قبيل طرفية المدلول سدال.

(١) ليس المراد في هذا المقام المضاف على الإصلاق، بل المراد أن يكون سمة الإضافة ملحوظة ومعتبرة فيها، فعلى هذا لا يرد القصص — "على التمرة مثلها رداً"؛ لأن المثل وإن كان مضافاً إلى الضمير، لكن المقصود المثل فقط بدون الإضافة له.

(٢) وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس

(٣) إما قيد به؛ احتراز عن نحو: حاتم فضة؛ فإنه ليس بمقدار.

(٤) وهو الرفع عن المفرد المقدر.

وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد، وإما في ضمن غيره أي غير العدد
 أي في المفرد المقدر
 كالوزن نحو: رطل زيتا فإن الرطل نصف من، ونحو: منوان سمنا، وكالكيل نحو:
 عندي واحد من منا كذلك
 قفيزان برا، وكالذراع نحو: ذراع ثوبا، وكالمقياس نحو: على التمرة مثلها زبدا، والمراد
 عندي
 بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: عندي عشرون درهما، ورطل زيتا،
 لا المقادير
 وقفيزان برا، وذراع ثوبا، وعلى التمرة مثلها زبدا، المراد بها المعدود والموزون والمكيل
 والمذروع والمقيس لا غير.

وسيأتي ذكر تمييز إلخ: قال بعض الناظرين: لا يحفى على الناظر في الكتاب أن المصنف لم يبين أحكام تمييز
 العدد بأسرها في باب أسماء العدد، بل بين بعضها فيه وبعضها في باب الكنايات، فالحوالة على باب أسماء العدد
 ليس على ما ينبغي. أقول: كلامه من جملة ما لا يعني، أما أولا فلأنه ليس في كلام الشارح ولا في كلام المصنف
 حصر حتى يقال ذلك، وأما ثانيا فلأن المراد من قوله: "ذكر تمييز العدد" وهو ذكر تمييز ما هو موضوع للعدد،
 والظاهر من قوله: "وسيأتي" هو هذا المعنى بعينه بقريته قوله: "عشرون درهما" وما ذكره في الكنايات يدل على
 العدد على سبيل الكنايات هذا، ثم قال هذا الناظر، وقوله: وسيأتي ليس على ما ينبغي؛ لأن المصنف لم يبين تمييز
 "كدا وكأين" لا في باب الكنايات ولا في باب أسماء العدد، فأقول: هما بمعنى كم الخيرية. أقول: نسبة هذا إلى
 نفسه كدب، حيث قال الشارح في باب الكنايات: إنهما بمعنى كم الخيرية.

وكالمقياس: فإنه يحتل الوزن وغيره. والمراد بالمقادير إلخ: وأعلم أن المقدرات معنى مجاري؛ فإن "عشرون"
 موضوع لعدد معين، وإطلاقه على المعدود مجاز. فإذا قلنا: "عشرون ضعف عشرة" يكون المراد من عشرين نفس
 العدد لا المعدود، بخلاف ما إذا قيل: عشرون درهما؛ فإنه حيثئذ يكون المراد منه هو المعدود؛ لأن الدرهم هو المعدود
 لا العدد، وكذلك إذا قيل: "ذراع نصف ذراعين" يكون المراد من الذراع حيثئذ نفس الذراع لا المذروع.

فإذا عرفت ذلك فاعترض بأنه إذا كان المراد من المقادير هو المقدرات فلا يصدق التعريف على تمييز المقادير، فإن
 عشرون موضوع للعدد لا المعدود، وكذلك الرطل موضوع للوزن دون الموزون، وقوله: "زيتا" و"درهما" إنما
 يرفعان الإهام من الموزون والمعدود اللذين هما المعنى المجاري لا من الوزن والعدد اللذين هما المعنى الوضعي.
 فالجواب بأن المراد من الموضوع له هو المعنى المرادي أي التمييز ما يرفع الإهام في المعنى المراد، وهو أعم من أن
 يكون المعنى الحقيقي أو المجاري، وأجيب أيضا بأن المراد هو أن التمييز يرفع الإهام الذي نشأ من الموضوع له، =

وإنما اقتصر^(١) المصنف على الأمثلة الثلاثة؛ لأنه كان مطمئح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، وهو التنوين كما في "رطل زيتا" أو النون كما "منوان سمنا" أو الإضافة كما في "على التمرة مثلها زيدا"، ولهذا لم يستوف^(٢) أقسام المقادير وكرّر بعضها،

= وهذا قال في تصحيح التعريف: 'وهو الوصفي' بـ 'ياء' النسبة؛ فإن إهام المعدود بشأ من العدد، لكن الإهام من حيث الجنس، وكديث لورن، وعارة أخرى بأن التمييز في مواضع المذكورة يرفع الإهام عن الموضوع له باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المقدرات، فيصح أن يقال: في الموضوع له إهام باعتبار المعنى الذي يرجع المعنى الموضوع له إليه، وهو المعدود والموروث والمدرّج والمقيس

وإنما اقتصر إلخ: في المفرد المقدر من غير العدد بقرينة إحالة تمييزه إلى باب أسماء العدد، فلا يرد أن الأمثلة التي ذكرها المصنف أربعة لا ثلاثة. ما يتم به المفرد: الذي هو ناصب التمييز، فلا يرد أن لألف واللام أيضا من الأمور التي يتم بها الاسم؛ فإنه لا يصح الإضافة معها؛ لأنه وإن تم به الاسم، ولكن لا يصب التمييز عنه، وإليه أشار بقوله: 'ألا ترى أن لام التعريف إلخ'. وهو التنوين: أعم من أن يكون لفظا أو تقديرا، والأول كما في رطل زيتا، والثاني كما في 'خمسة عشر رجلا'، و'كم رجلا'، مفرد ناصب للتمييز، والتنوين فيه تقديري. أو النون: أعم من أن يكون نون التنبيه أو نون شبه الجمع نحو: عشرون، لا نون الجمع نحو: حسون وجها، لأن التمييز فيه عن ذات مقدرة، فلا إشكال حيث.

ولهذا لم يستوف إلخ: أي ولأجل أن مطمئح نظره التنبيه على بيان ما يتم به الاسم لم يستوف أقسامها وكرّر بعضها، وهو اللورن. قال مولان عص: يفهم من كلامه أنه لو لم يتكرر اللورن لم يحصل المقصود، وهو كون الاسم تاما بهذه الأشياء مع أنه حاصل بذاته؛ فإنه إذا قيل: 'قفيران برا' موضع 'منوان سمنا' يحصل المقصود أيضا، فلا يتكرر أنواع الواحد حيث هذا أولى. أقول: مقصوده قدس سره أن التنبيه يفهم من التكرار بعد عدم التكرار وإن حصل المقصود في نفس الأمر، ولكن التنبيه حيث متف، ولهذا قال: مطمئح نظره التنبيه.

وإن قلت: المفرد قد يتم بنفسه أيضا مثل: رُتّه رجلا، وقوله تعالى: ﴿مَدَدًا أَرَدَ اللَّهُ بِهِدًا مَثَلًا﴾ (البقرة ٢٦)؛ فإن "رجلا" تمييز عن ضمير تم بنفسه، وكذلك 'هدا'، و 'مثلا' تمييز عن "هدا"، والناصب للتمييز في صورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة، وهما تامان بنفسهما فلم تترك بيانه، والحوادث بأن المقصود في بيان المفرد الذي يتم بسبب الغير لا في مطلق المفرد، مما لا ينتفت إليه، فحجبه ما عرفت أنها من التنبيه المذكور.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن المصنف لم يذكر مثال المساحة نحو: ما في السماء قدر راحة سحبا، ووجه الدفع: أن المقصود بيان ما يتم به المفرد من التنوين والنون والإضافة لا بيان أقسام المقادير حتى يستوفي أقسامها، ولهذا كرر أقسام اللورن. (علوي)

(٢) لأنه ترك مثال المساحة نحو: في السماء قدر راحة سحبا. (علوي)

ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف^(١) لا يضاف ثانياً، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول؛ لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله؛ لمشايبته الفعل التام بقاعله، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل؛ لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل،.....

لأن المضاف إلخ: قيل: هذا يشكل بقولنا: حب رمانك؛ لأن الحب كما هو مضاف إلى الرمان يكون مضافاً إلى الكاف أيضاً، وأجيب بأن المراد أن المضاف لا يضاف ثانياً بحسب الصورة واللفظ لا بحسب المعنى، والحب مضاف إلى الكاف أيضاً بحسب المعنى، ولا يكون مضافاً بحسب اللفظ إلا إلى الرمان، فلا يقال: غلامٌ زيدٌ عمروٌ بأن يكون العلامة مضافاً إلى زيد، ثم إلى عمرو، ويمكن الجواب أيضاً بأن المضاف إلى الكاف هو "حب رمان" لا الحب فقط ومعناه بالفارسية: رائحة رمان، ويقال: هذا التركيب على من في يده حب الرمان دون الرمان.

فيقال: هذا حب رمانك، واعتراض بأنه يشكل بـ "كل فرد فرد" وبـ "كل واحد واحد"، وشيء من الخواين المذكورين لا يصلح أن يكون جواباً عنه، وأجيب عنه بأن تقدير المثالين المذكورين: كل فرد وفرد وكل واحد وواحد، وبإو العطف، فقوله: "كل فرد فرد" مثلاً بحذف العاطف؛ لأن الاسم لا يضاف إلى اسمين بدون عاطف، والإضافة بحذف المضاف إليه حلاف المفروض؛ لأن المفروض أن المضاف لا يضاف؛ لأن حذف الإضافة كحذف التنوين والوحد لا يكون إلا بحذف المضاف إليه، أقول: يمكن الجواب بأن معناه جاز أن يكون كل مفرد فرداً بأن كان الفرد الأول معنى المفرد والفرد الثاني صفة له، أي كل مفرد صفته أن يكون فرداً، أي لا يكون منضمّاً إلى شيء آخر، أي المفرد من حيث إنه مفرد، وأيضاً جاز أن يكون الفرد الثاني بدلاً من الأول، فيكون الكل حيثئذ مضاف إلى الفرد الواحد حقيقة لا إلى فردين.

كما أن المفعول إلخ: وإنما قال: "حقه"، ولم يقل: "كما أن المفعول بعد تمام إلخ"؛ لتلا يتنقص بمثل: صرحت زيد.

(١) لروم الفصل بين المضاف والمضاف إليه وإن حذف فسد المعنى؛ لأنه يصير المعنى في مثل: على التمرة مثلها زيدا نسبة المثلية إلى الزيد، والعرض إما هو نسبة المثلية إلى التمرة. (علوي)

ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: عندي الراقود^(١) خلًا، فيفرد أي التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعا إن كان أي التمييز جنسا،^(٢) وهو ما يتشابه^(٣) أجزاءه،^(٤) ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير،

عندي الراقود إلخ: الراقود هو الدد الكثير أو الطويل الأسن، وقيل: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا. فيفرد: أي جاز أن يفرد، الضمير راجع إلى تمييز غير العدد كالضمير في "يجمع" بقرينة إحالة تمييز العدد إلى ما سيأتي؛ لأن هذا الحكم لا يجري في العدد؛ فإن تمييز عشرين مثلا مفرد، سواء كان جسا أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا. إن كان جنسا: فيقال: عندي رطلا زيتا، ورطلا زيتا، وأرطال زيتا. وهو ما إلخ: أي يشارك أجزائه والضمير المستتر راجع إلى "ما" أي يشارك أجزائه في أنه كما يكون اسما لكل يكون اسما لحزته أيضا، قيل: الأولى أن يكتفي في بيان معنى الجنس بقوله: "ويقع على القليل والكثير حال كونه مجردا عن التاء"؛ لأن لبعض الأسماء لا يكون أجزاء كالضرب والأبوة؛ فإنه لا يكون للحدث أجزء، بخلاف الماء، ولكن يصدق على الجميع إطلاق القليل والكثير، ويمكن الجواب بأن المراد أنه ما شابه أجزءه إن كان له جزء، وقال بعض المحشين: لا يقال: ليس للضرب أجزء؛ لأننا نقول: إن الضرب عبارة عن تأثيرات متحدة فكما يطلق لفظ الضرب على مجموع التأثيرات كذلك يطلق على كل واحد من التأثيرات. أقول: أما أن يكون التأثيرات المتحددة في ضرب واحد أو في ضروب متعددة متحددة، وإن كان الأول فهو ممنوع؛ لأنه لا يكون للحدث أجزء، وإن كان الثاني فتأثير الضرب الثاني مثلا ليس من أجزء تأثير الضرب الأول. -

(١) نوعي الزينة، ونم قارنود كرده. (عبد العفور)

(٢) الفرق بين اسم الجنس والجنس أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء يطبق على القطرة والبحر، واسم الجنس لا يطلق على الكثير، بل يطلق على الواحد على سبيل البديل كرجل مثلا، فعلى هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس. (رضي)

(٣) أي يتشارك أجزء الكل في إطلاق الاسم، فكما يطلق على الكل يطلق على كل جزء كالماء؛ فإنه يطلق على البحر وكل قطرة منه. (جمال الدين)

(٤) أي يتشارك أجزءه في اسم الكل أي إذا كان له أجزء، وإنما قلنا ذلك؛ لأن الأبوة جسد مع أن ليس لها أجزء. (عبد العفور)

فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، كالماء والتمر والزيت والضرب، بخلاف رجل وفرس إلا أن تقصد الأنواع^(١) أي ما فوق النوع الواحد، فيشمل المثني أيضا، لأنه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها، فلا بد من أن يثنى أو يجمع، قيل: وفي تخصيص^(٢) قصد الأنواع بالاستثناء نظر؟.....

= ثم المراد من قوله: "مجردا عن التاء" لوحدة؛ لمنافاة الجنس بالوحدة كما قيل، أقول: هذا يناهي ما مر في أول الكتاب من أنه لا منافاة بين الجنس والوحدة؛ لأن الجنس يدل على كثرة ما تحته من الأفراد والتاء تدل على وحدة المفهوم، فلا منافاة بينهما، وإن قلت: التاء لوحدة الفرد لا المفهوم، قلت: إن التاء إذا دخلت على كلمة لها معنى في اللغة، فإذا أريد منها المعنى العربي يرجع وحدة التاء حينئذ إلى وحدة المفهوم، فتأمل حتى يظهر لك أن التاء فيما نحن فيه تدل على وحدة الفرد لا محالة، بخلاف ما سبق في تعريف الكلمة، فإن بينهما فرقا بَيّنا كما لا يخفى على المتأمل. وما قال بعض الناظرين من اعتبار القيد المذكور - وهو إذا كان له جزء - يوجب صدق التعريف على الثمرة مع أنها ليست بجنس؛ لما بين الجنس والوحدة من التناهي، وهو طاهر لا ستره فيه، من جملة ما لا يعني؛ لأن التجريد من التاء معتبرة في كلا إطلاقي الجنس.

ثم ما قل هذا الناظر من أن اعتبار هذا القيد - وهو إن كان له جزء - لا يلائم شأن التعريف، ليس بشيء؛ لأن لجنس إطلاقا، وقوله: "ما يتشابه أجزائه" إطلاق واحد منها، وقوله: "ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير" إطلاق آخر منها، فلا يكون تعريفا، ويكون له إطلاق آخر، وهو ما كان مقولا على كثيرين، ويسمي المطلق له كليا، وبعبارة أخرى، وهو ما يدل على ذات مبهمة، والرمل والفرس من هذا النوع من الجنس. بخلاف رجل إلخ: فإن الرجل ليس اسم الجنس بالمعنيين المذكورين، فلا يقال لرجلان: رجل، ولا لفرسان: فرس، بل يقال: رجلان وفرسان، فهما اسمان جنس بمعنى ما يدل على ذات مبهمة. أي ما فوق إلخ: أي إذا قصد الأنواع المختلفة فحينئذ يطابق، فيقال: عدي رطلان زيتين، وأرطال زيتونا، وهذا لدفع ما قيل: إذا قصد نوعين يطابق أيضا، فلا وجه لإيراد الأنواع بصيغة الجمع. قصد الأنواع إلخ: لأنه جار أن يقصد الأشخاص لا الأنواع.

(١) أي فيفرد في جميع الأوقات إلا وقت أن تقصد الأنواع، فالاستثناء مفرغ، وحينئذ يجب المطابقة لما قصد منه. (تأملندى)

(٢) وهذا النظر من صاحب "الهندي" وحاصل دفعه: هو أن المراد بالأنواع الأفراد شخصية كانت أو نوعية، لكن الأمثلة المذكورة من التمييز النسبية، وكلاما ليس في هذا على أن التاء أخرجت النسبة الجنسية، وكلامنا فيها، إلا أن التاء ليست فارقة بين الجنس والوحدة فلا تنافي الجنسية، فاعلم ذلك. (عت)

لأنه كما جاز أن يقال: طاب زيد ^{بالكسر} جلستين للنوع جاز أن يقال: طاب زيد ^{بفتح} جلستين للعدد، ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأأنواع حصص الجنس، سواء كانت ^{أي أفراد} بالخصوصيات الكلية أو الشخصية ويجمع ^{لنوع} ^{لعدد}

طاب زيد جلستين: بفتح الحيم للعدد، يعني ثوبت زيدا زروئى و ^{فخص} نشتن، قيل: الاعتراض المورد بقوله: قيل إلخ ليس على ما يسعى؛ لأن المثال لا يكون مطابقا للممثل؛ لأن الكلام في التمييز الذي يرفع الإهام عن مفرد مقدار، مع أن المثال مما هو تمير عن النسبة؛ فإن جلستين تميز عن سبة "طاب" إلى "زيد"، وأيضاً لا يكون جلسة اسم جنس؛ لأنه اشترط فيه أن يكون مجرداً عن التاء، وهي موجودة فيها، فلا احتياج إلى حوانه قدس سره. والجواب: أن حوانه على تقدير التزل بأن لا سلم أن يكون امثال من القسم الأول من التمييز، وأيضاً لا نسبم أن يكون التاء فيها فارقة بين الجنس والوحدة، بل التاء فيها من أصل الكسمة، فلا ينادي كونها في اسم جس شامل للقليل والكثير من أنوع الجسوس أو آحادها.

ويمكن الجواب عن الأول بأن قوله: طاب زيد جلستين ليس مثالا بل بطير، ولو سلم فالمناقشة في المثال ليست من دأهم، أو نقول: إما أورد المثال من التمييز في النسبة إشارة إلى أن قصد الأنواع يكون في التمييز عن النسبة أيضاً، ويمكن الجواب عن الثاني بأن وجود التاء فيها لا ينافي حسبيتها؛ لأن المراد هو تجرده عن التاء في أغلب المواد، فحينئذ جاز أن يكون التاء فيه، ومع ذلك يقع على القليل والكثير كالمصادر، والجلسة من هذا القليل.

بأن المراد بالأنواع إلخ: وأعم أن الجنس إذا أضيف إلى الشخص يقال له: حصة الجنس مثل: حيوان زيد وحيوان عمرو وغيرهم، ويقال له حينئذ: شخص وفرد اعتباري، وإذا أضيف إلى النوع مثل: حيوان إنسان وحيوان فرس، يقال له أيضاً: حصة الجنس، ويقال له حينئذ: نوع اعتباري، وإليه أشار بقوله: سواء كانت بالخصوصيات الكلية إلخ؛ لأنه بإضافة الجنس إلى الشخص يحصل خصوصيته يسمى لها شخصاً وفرداً اعتبارياً، وكذلك بإضافته إلى النوع يحصل خصوصية أخرى يسمى لها نوعاً اعتبارياً، وهذا عند المنطقيين، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص.

أقول: المراد من حصص الجنس ههنا أفرادها لا حصته كما هو عند المنطقيين؛ لما عرفت أن الحصة فرد اعتباري والكلام في الحقائق الموجودة وأفراد الجنس أعم من أن يكون نوعية أو شخصية، فإذا عرفت هذا فما قال بعض الناظرين من أن قوله: حصص الجنس ليس على ما ينبغي؛ فإن الحصة في المعارف لا يطلق إلا على الفرد الذي لا تحقق له في الواقع، بل ويخصه العقل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين، فهو ليس بشيء، وما سبق من كلام بعض الناظرين هو نعيه ما ذكره مولانا عص.

أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره أي في غير الجنس، نحو: عندي عدل ثوبين أو أثوابا.

ثم إن كان أي المفرد^(١) المقدار تاما بتنوين أو بنون الثنية أو المعنى: إن وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد، أو بالنون التي للثنية؛

أي يورد إلخ: ولكن إن قصد الثني فحيث يثنى في غيره لا أن يجمع، فأراد من الجمع معناه الغوي، وهو التعدد، فضلا عن أن يقع مقابلا للمفرد الذي هو بمعنى ما ليس بثمن ولا مجموعا. حيث لم يقصد إلخ: وهو لدفع ما يقال: إنه لا يجمع في مقام الأفراد، بل حيث يفرد، فقوله: "ويجمع في غيره" ليس على ما يسمي.

ثم إن كان إلخ: وإما قال: "تاما بتنوين إلخ"؛ لأن المفرد المقدار يتم بهما، بخلاف التمييز؛ فإنه لا يتم بهما، بل هو متلبس بهما، ولهذا قال: "أو المعنى إن وحد التمييز متلبسا بإخ"، ولم يقل: "تاما" إرجاع الصمير إلى المفرد المقدار أولى؛ لتوافق الحقيقة بقرينة قوله: بتنوين إلخ؛ لأن الكلام ههنا في تنوين المفرد المقدار لا في تنوين التمييز، ثم إرجاع الصمير إلى التمييز ثانيا يوافق السوق؛ لأن الصمير في قوله: 'يفرد' وقوله: 'كان' في قوله: "يفرد إن كان حسنا" راجع إلى التمييز.

ثم اعم أن الشارح لما لم يتغير لفظ "كان" أولا فعلم منه أنه حملة على الناقصة؛ لأن المتبادر أن يكون ناقصة لا تامة، ثم في إرجاع صميره إلى التمييز حملة على التامة، وحملة عليها بخلاف المتبادر، فندا أحره، فلا يرد ما قيل: إنه يصح حملة على التامة على التقدير الأول، أي إن وجد المفرد المقدار حال كونه تاما بتنوين، فيكون قوله: "تاما" حيثئذ حالا، وعلى تقدير كونه ناقصة، فهو عامل في قوله: 'تنوين'؛ لكونه حيرا لـ "كان" باعتبار متعلقه، وهو "تاما" وإما نكر التنوين وعرف النون؛ لتعدد أنواع التنوين، وعدم تعدد أنواع النون، ثم التنوين في قوله: "تنوين" عوض عن المضاف إليه أي بالتنوين الذي في المفرد المقدار.

فإن قيل: لم لم يقل: أو بنون الثنية أو الجمع؛ ليدخل فيه "الزيدون حسنون وجوها"؟ أجيب بأن هذا ليس من تمييز المفرد، بل هو من تمييز ما يصاهي الجملة، والكلام ههنا في تمييز المفرد، لا يقال: قولنا: "الزيدون حسنون وجوها" داخل في قوله: 'أو إلا فلا'، فيجوز 'حسنون وجوه' بالإضافة على قبة؛ لأننا نقول: المراد من النون في قوله: "أو إلا فلا" هو النون المشابه للجمع، بخلاف النون في 'حسنون'.

(١) هذا هو الوجه؛ لأن السوق لبيان المفرد المقدار. (جمال)

فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافةً بيانيةً^(١) بإسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا؛ لحصول الغرض، وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف، نحو: رطلٌ زيتٍ ومَنَوَا سمنٍ، وإلا أي وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة فلا تجوز الإضافة إلا بقلّة في نون الجمع، نحو: عشرو درهمٍ،

أما في الإضافة فلثلاثا تلزم إضافة المضاف،^(٢) وأما في نون الجمع فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز، نحو عشريك.....

لما تم الاسم بهما إلخ: فلما يستدعي الحكمُ يكون التمييز متلبسا بتنوين المفرد المقدار مثلا العلاقة بين المفرد المقدار وبين التمييز، فلذا قال: فإنه لما تم الاسم إلخ؛ لأن التمييز لا يكون إلا متلبسا بتنوين نفسه لا بتنوين المفرد المقدار، فلما اقتضى المفرد المقدار التام بالتنوين أو بنون التثنية تمييزا، فقال: إن كان التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو سونه التي للتثنية. جوازا شائعا كثيرا؛ إنما قال هذا لرعاية ما يقابله هو الجواز استبعاد من قوله: وإلا فلا. في نون الجمع: أراد به شبه نون الجمع؛ لأن التمييز في الجمع يرفع الإبهام عن السمة مع أن الكلام فيما يرفعه عن الدات المذكورة ألا ترى أن وجوها في قولنا: الريدون حسنون وجوها يرفع الإبهام عن نسبة الحسن إلى ريدون. فلثلاثا تلزم إلخ: وما قال بعض المحشين من أنه يجوز إضافة المضاف بإسقاط المضاف إليه كما يسقط التنوين والنون حين الإضافة، ليس بشيء؛ لأن المتبادر من المضاف في قوله: "بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة" هو المضاف من حيث هو مضاف، فهو أضيف له ينزم إضافة المضاف، ولو أضيف محذوف المضاف إليه يلزم خلاف المفروض. نحو عشريك: فإن عشرين مضاف إلى غير المميز حيث؛ فإن الكاف لا يصح أن يقع تمييزا؛ لأنه لا يصح أن يقال: عندي عشريك بالفارسية: نزد من است بست غلام كه اين بست غلام مثل تو كي، فيكون مضافا إلى غير المميز، فيكون معناه بالفارسية: نزد من است بست تو - بكسر التاء - يعني بست غلام تو مثلاً.

(١) لأن المراد بالمقادير المقدرات كما عرفت، وذلك لوجوب وجود الحمل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة البيانية. (عت)

(٢) ذلك؛ لأن المضاف لا يضاف ثانيا؛ لأن الإضافة إلى أمرين بلا حرف عطف غير جائز، وقولهم كل فرد فرد بتقدير العاطف. (عت)

وعِشرِي رمضان بالاتفاق؛ لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة "عشرين" إلى "رمضان" أنه أراد عشرين رمضان،

وعِشرِي رمضان: فإن المراد منه الأيام التي هي عشرين، فيكون حينئذ مصفاً إلى المميز، وإن كان المراد منه يوم عشرين يكون مصفاً إلى غير المميز حينئذ، وعلى الأول يكون الإضافة بيانية، وعلى الثاني يكون الإضافة تنقيدية من 'لينيست روز رمضان' يستمر روز رمضان، ولا يحصى أنه لما قال: "وأما في يوم الجمع فلأنه حار أن يضاف إلى غير المميز" يسعى أن يكتفي بسحو عشرين بدون إبراد عِشرِي رمضان، ويكتفي في بيانه بقوله: 'فبو أصيب إلى المميز إلخ' إلا أن يقدر قولنا: 'كما يضاف إلى المميز بعد قوله 'حار أن يضاف إلى غير المميز' أو يقال: قوله: عِشرِي رمضان بمصاحف أن يكون مصفاً إلى غير المميز أيضاً على تقدير كون الإضافة تنقيدية من 'م'، فيكون مثلاً للإضافة إلى غير المميز كذلك.

لكثرة الحاجة إليه. أي حاجة إضافة الاسم لدي يوم الجمع إلى غير المميز، وقال مولانا عص دليلاً آخر للإضافة إلى باب أسماء العدد، أو من قبيل مثل قولنا: حسوب وحها، فهو أيضاً خارج مما نحن فيه؛ لأن الكلام في المميز الذي يرفع الإهام عن دات مذكورة لا عن دات مقدرة، ويفهم من دليل الفضل المذكور أنه لم يكن قتلاً في الإضافة يوم الجمع على قلبه، كما لا يحصى. لا يعلم مثلاً إلخ: لا يحصى أن رمضان لو كان تمييزاً يكون نكرة؛ لأن التمييز يكون نكرة عند المصريين، ولو لم يكن تمييزاً احتمل أن يكون علماً، بل يظهر أنه على الثلاثين يوماً، والالتباس ليس إلا على تقدير أن لا يكون علماً، هكذا قيل.

أراد عشرين رمضان: وعلى الأول الإضافة بيانية، فيكون الإضافة إلى المميز حينئذ، وعلى الثاني إضافة تنقيدية من 'م'، فيكون الإضافة حينئذ إلى غير المميز، أما الأول فلأن 'عشرين' مهم باعتبار حسن أنه من حسن اليوم أو غيره، فيكون 'رمضان' بملاحظته اليوم به يرفع الإهام عنه، بخلاف اليوم العشرين؛ فإنه لا إهام فيه باعتبار الموضوع به، كما لا يحصى. قال مولانا عص: يجب أن يقال: 'عشرين رمضان' بالتشوين؛ لأن 'رمضان' وإن كان غير منصروف للعلمية ولألف واليون المريدتان، إلا أنه قد تقع تمييزاً كما فيما نحن فيه فيجب تكثيره؛ لوجوب تكثير التمييز، إلا أن يقال: مختاره ما ذهب إليه الكوفيون.

أقول: لما كان 'رمضان' في 'عِشرِي رمضان' مصفاً إليه، لكن جره بالفتحة لكونه غير منصروف، فأعطي إعراب الإضافة في غير إضافة، فقال: رمضان دون رمضان بالتشوين، ومثل هـ شائع فيهم كما في 'عند الله' علماً، على أن 'رمضان' بدون التشوين حار أن يكون نكرة أيضاً بأن يراد من رمضان هو المسمى به، وهو يشاؤ =

= ثلاثين يوما، ويتناول إذا سمي له برمضان من أفراد الإنسان، وعلى تقدير الإضافة إلى غير المميز في 'عشري رمضان' حار أن يراد به ما سمي به من أفراد الإنسان، فلا يعلم أنه أضاف إلى المميز، وأراد من رمضان الأيام التي هي رمضان، أو أضاف إلى غيره وأراد به ما سمي له من أفراد الإنسان، كما يقال: هذا الشيء من فلان، وقال بعض المحشين: في الالتباس في هذا المثال طرد؛ لأنه في صورة إضافته إلى التمييز يكون رمضان نكرة، وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة.

أقول: وإن لم يكن فيه الالتباس باعتبار وصف التعريف والتشكيك، ولكن الالتباس المعتر بينهم، وهو الالتباس بحسب اللفظ والمعنى وبحسب الكدية أيضا، وقد وجد فيه الالتباس بالاعتبار الثلاثة جميعا، وإن قلت: الفرق في 'عشري رمضان' بين أن يكون عشري مضافا إلى المميز، وبين أن يكون مضافا إلى غيره؛ فإنه يجوز أن يكون الإضافة في كليهما بيانية، فإن معنى الإضافة البيانية على كلا التقديرين صحيح، فالحكم بأنه على تقدير الإضافة إلى التمييز يكون الإضافة بيانية، وعلى تقدير الإضافة إلى غيره يكون الإضافة بتقدير 'من'، ليس على ما ينبغي، فيكون رمضان تمييزا على كلا التقديرين.

لا يقال: على تقدير إضافته إلى غير المميز لا يصح حمل رمضان على يوم عشرين؛ لأن رمضان لا يكون محمولا على اليوم الواحد؛ لأن رمضان علم لثلاثين يوما، فلا يكون الإضافة بيانية حيثئذ؛ لأننا نقول: على تقدير الإضافة إلى المميز أيضا لا يصح صدقه على عشرين، لما مر من أن رمضان على تقدير أن يكون مميزا لا يكون علما، بل هو نكرة؛ لأن التمييز عند الصريين لا يكون إلا نكرة، فيكون اسم جنس حيثئذ، بل الالتباس المذكور ليس بأن يكون رمضان نكرة كما لا يخفى.

قلنا: الفرق بينهما بأنه على تقدير الإضافة إلى المميز يكون رمضان تمييزا عن عشرين؛ لأن عشرين مهم باعتبار الجنس بأنه من جنس اليوم أو غيره، فرمضان يرفع الإهام حيثئذ بأنه من جنس اليوم دون غيره، بخلاف إضافته إلى غيره؛ فإن رمضان لا يصح أن يكون تمييزا؛ لأنه لا إهام في اليوم العشرين أي في موضوع له العشرين؛ فإن الموضوع له في عشرين حيثئذ هو يوم عشرين؛ لأن معنى عشرين حيثئذ هو بستم، وهذا المعنى لا يطلق على غير اليوم عرفا واصطلاحا، فحيث رمضان لا يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له؛ لوجود الجنس، وهو اليوم في عشرين مع أن التمييز ليس إلا أنه يرفع الإهام المستقر عن ذات جنس الموضوع له.

وما ذكرنا لا يرد ما يقال: يكون في عشرين إهام، على تقدير إضافته إلى غيره أيضا بأن اليوم العشرين مبهم باعتبار أن اليوم العشرين من رمضان أو من غيره، لا يقال: يلزم من كلام قدس سره - أن يكون الإضافة رائدة على ثلاثة أقسام، وهي الإضافة بتقدير "من"؛ لأننا نقول: الإضافة بتقدير "من" داخلية في الإضافة البيانية؛ لأن "من" المقدرة ليست إلا "من" انبائية فقي الإضافة إلى غير المميز يكون "من" البائية مقدرة بحسب المعنى، بخلاف الإضافة إلى المميز، فاعلم ما ذكرنا فإننا قد فصلناه؛ لأنه غفل عن هذا المحل كثير من ذوي العقول، وقد رأيت كثيرا من المدرسين يقولون هذا، ومثله من المحال، ولم يعلموا ما يقولون.

أو أراد اليوم العشرين من رمضان،^(١) فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضا إلا على قلة؛ ليكون الباب أقرب إلى الاطراد وعن غير مقدار^(٢) عطف على قوله: عن مفرد مقدار أي الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس مثل: خاتم حديدا فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتثوين، فاقتضى تميزا والخفض أي خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه أكثر استعمالا؛ لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهات المقادير،^(٣) وغيرها ليس بهذه المثابة.

ليكون الباب أقرب إلخ: وإنما قال: أقرب إليه، ولم يقل: لاطراد الباب كما هو المتعارف؛ لحوار الإضافة مع القلة، فحيث لا يجوز أن يقال: لاطراد الباب على الوجه الكلي، ولقائل أن يقول أيضا: الظاهر أن يقول: ليكون الدب قريبا إلى الاطراد لا أقرب إليه؛ لأن الأقرب اسم تفضيل، وهو يستدعي المفضل عليه، وهو غير ظاهر ههنا، ويمكن الجواب بأن التفضيل قد يستعمل في أصل معنى الفعل.

مبهم باعتبار الجنس: بأنه من جنس الذهب أو الفضة أو غيرها. أكثر استعمالا: أي خفضه أكثر من نصه، أو المراد أن خفضه أكثر من خفض القسم الأول، وهو ما يكون المفرد المقدار مصافا إلى التمييز، والظاهر هو الأول بقرينة قوله: 'أكثر استعمالا' فإن الشيوخ قرية للأول، والدليل الأول يفيد الأول، والثاني يعيد الثاني، ويحتمل إفادة الدليلين معا للأول. مع الخفة: بحذف التثوين. ولقصور غير المقدار إلخ: وإذا كان قاصرا عن طلبه لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتصيص عليه؛ فإن التصيص عليه إنما ياسب ما هو طالب التمييز.

- (١) فالأول على تقدير الإضافة إلى التمييز، والثاني على تقدير الإضافة إلى غير التمييز؛ لأن اليوم العشرين من رمضان غير رمضان كما في "عشريك". (عل)
- (٢) وهو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بيه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل على الفرع نحو: خاتم حديدا وباب ساجا وثوب حزا. (ت)
- (٣) لتوعبها في الإبهام؛ فإنه لا يختص بجنس دون جنس كعشرين مثلاً، بخلاف غير المقدار نحو: خاتم؛ فإنه وإن كان مبهما باعتبار كونه من جنس الحديد أو الفضة، لكن ليس إبهامه كإبهام عشرين، فهو أولى بالنصب الذي هو نص عن كونه تمييزا. (عل)

والثاني أي القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر^(٢١) أن يقول: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعها عنها يستلزم الرفع عنه، قال: "عن نسبة" مقتصر عليها؛ تنبيهها على أن مقابلة "ما" في هذا القسم للمفرد المذكور

كان الظاهر إلخ: لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات، لكن إذا كان في الذات المذكورة فهو داخل في القسم الأول، وإذا كان في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة، فهو من انقسم الثاني. لكن لما كان إلخ: ولا يخفى أنه لا فائدة لإيراد هذا الكلام في المقصود؛ لأنه يكفي أن يقتصر على قوله: "ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه"؛ لأن رفع اللارم يستلزم رفع الملزوم كما لا يخفى، إلا أن يقال: إيراد أبلغ وأكد في المقصود؛ لأن كون الإبهام لارما في النسبة إنما يظهر من المقدمة الأولى، فلذا أوردها، واعتراض بأن كون الإبهام في طرف النسبة لا يستلزم الإبهام في النسبة؛ لأننا إذا قلنا: "عندي رطل زيتا" فـ"ریتا" يرفع الإبهام عن طرف، وهو رطل مع أنه ليس في نسبة "عندي" إلى "الرطل" إبهام، واعتراض أيضا بأن رفع الإبهام عن النسبة لا يكون مستلزما برفع الإبهام عن طرفها؛ فإنه لو قيل: "طاب رطل صاحبها" فـ"صاحبها" يرفع الإبهام في النسبة، ولم يرفع الإبهام في الطرف؛ لأنها لا يعلم أن الرطل من أي جنس، والجواب أن الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام في النسبة، ورفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه إذا كان الطرف مقدرا، مثل: طاب زيد نفسا، وفي المثالين المذكورين يكون الطرف مذكورا كما لا يخفى، ويمكن الجواب عن الأول بإرجاعه إلى الشرطية أي إن كان في النسبة إبهام.

تنبيهها على إلخ: أي النكتة في أنه قال: "والثاني عن نسبة"، ولم يقل: عن ذات مقدرة في نسبة وإن كان رفع الإبهام عنها يستلزم رفع الإبهام عنه؛ تنبيهها على أن مقابلة هذا القسم بالقسم الأول باعتبار أن في القسم الأول يكون رفع الإبهام عن الذات، وفي القسم الثاني يكون رفع الإبهام عن النسبة لا باعتبار عدم ذكر الذات في الثاني، وذكرها في الأول؛ لأنه قد يكون عدم ذكرها في الأول أيضا مثل: نعم رجلا؛ فـ"رجلا" يرفع الإبهام عن -

(١) أي في نسبة حاصبة في جملة؛ لأن الذات المقدرة ليس نفس النسبة، فالذات المقدرة في نسبة "طاب زيد" إلى زيد في نحو: طاب زيد نفسا هو الشيء، أي طاب شيء زيد نفسا، فالتمييز يرفع الإبهام عن الشيء، وهو ذات مقدرة. فإذا زال الإبهام به عن الذات المقدرة زال عن نسبته؛ لأن إبهام النسبة وتعيينها إنما هو بحسب إبهام المسبوب إليه وتعيينه لا بحسبها في نفسها، وهذا معنى قوله: "لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة إلخ". (علوي)

(٢) أي كان الظاهر أن تقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة. (بقا)

في القسم الأول إنما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة أي نسبة كائنة في جملة أو ما ضاهاها أي ما شابهها، عطف على "جملة"، وهو اسم الفاعل نحو: الحوض ممتلئ ماء، أو اسم المفعول نحو: الأرض مُفَجَّرَة عيوناً،^(١) أو الصفة المشبهة نحو: زيد حسن وجهها، أو اسم التفضيل نحو: زيد أفضل أبا، أو المصدر نحو: أعجبنى طيبه أبا،

= ذات مقدرة، وهي الضمير في "نعم" هكذا قيل، وفيه بحث: بأن الضمير فيه لا نسّم أن يكون مقدراً، بل هو منوي؛ فإن معنى المقدر هو الحذف من اللفظ، وهو ليس كذلك؛ وإن قلت: المراد من الحذف منه هو عدم ذكره في اللفظ، قلت: فيلزم أن يكون "نعم رجلاً" من القسم الأول، وذلك لأن المراد من المذكورة في القسم الأول على ما سبق هو أن يكون الذات المذكورة في نظم الكلام أعم من أن يكون ملفوظاً أو مقدراً؛ إذ المراد من المقدرة في القسم الثاني هو أن لا يكون الذات المذكورة في نظم الكلام، بل يفهم لها حين أن يقصد المعنى من التركيب، وقولنا: "نعم رجلاً" من قبيل الثاني لا الأول.

وهو اسم الفاعل: أي اسم الفاعل مع فاعله؛ لأن من التّين أن ما يشابه الحملة ليس اسم الفاعل فقط، ففيه مسأحة، ولا مراد هو اسم الفاعل مع ضميره الراجع إلى "الحوض"، وكذا السواقي.

أو المصدر إلخ: وإن قلت: إن "الطيب" مصدر مضاف إلى الفاعل فهو إذا كان داخلاً في ما يشابه الحملة فلا يصح مقابله بقوله: "أو في إضافة"؛ لأن التمييز الذي يرفع الإلهام عن النسبة التي في الإضافة لا يكون إلا في المصدر المضاف، وأورد هذا المثال مثلاً لها أيضاً، فإيراد هذا المثال من جملة ما يشابه الحملة ليس على ما ينبغي، فأقول: الشارح أورد المثال بطريق الإضافة، ويمكن إيراده بغير الإضافة أيضاً بأن يقال: أعجبنى طيب زيد أبا برفع الطيب وزيد معاً، فيكون هذا مناقشة في المثال، ولو سلم كونه مصدراً مضافاً كما هو الظاهر، لكن فيه حيثتان، أحدهما: حيثية اللفظية الظاهرية، وهي الإضافة، وآخرهما: حيثية المعنى، وهي الفاعلية؛ لأن الضمير فاعل في المعنى، ولكنه مضاف إليه ظاهراً، فإذا كان كذلك فيعد له من الإضافة باعتبار الأول أي باعتبار أن الضمير مضاف إليه، ويعدله من حملة ما يشابه الحملة على التقدير الثاني، وهو فاعليته، فيكون المراد ههنا حيثية الفاعلية، فلا إشكال فاعلم ذلك، فإذا عرفت هذا فما قال بعض الناظرين: أقول: فيه بحث؛ لأن المراد بشبه الجملة حينئذ ما يشمل على سمة قريبة من النسبة التامة، وإلا لصاع قوله: "أو في إضافة"، بل لا يصح، فالتمثيل بمثل "أعجبنى طيبه أبا" ليس مستقيم، من جملة ما لا يعي كما لا يخفى.

وقد أخذ الناظر كلامه من حاشية مولانا عبد حيث قال: قوله: أو المصدر جعله الشيخ الرضي داخلاً في شبه الجملة، ولهذا قال: لا حاجة إلى قوله: "أو في إضافة"، لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم، ولهذا قال: "أو في إضافة"، -

(١) بالفارسية: روان ساخته شده است زمین از روی چشمائی یعنی روان ساخته شده است چشمی زمین. (بقا)

وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو: حسبك زيد رجلاً، نحو: طاب زيد نفساً مثال
للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه، وزيد طيب أبا مثال لما يشبه الجملة،
والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق^(١) في التمييز بين
الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة،

= ولعله أراد بشبه الجملة ما يشمل على نسبة قريبة من السمة التامة ويست الإضافة كدلت.

وكذا كل ما إلخ: أي كل ما فيه معنى الفعل فهو يشبه الجملة. قال مولانا عرص: هذه الكنية كادنة، لأن
أسماء الأفعال فيها معنى الفعل ويست مشابهة للجملة، س هي جملة: فون قولنا: 'هيهات ريد' فهو جملة.
أقول: يمكن أن يقال: لمراد أن كل ما فيه معنى الفعل بطريق الالتزام مع أن أسماء الأفعال موضوع لمعنى
الفعل، وما قيل: يدحل فيه ما يشمل على السمة الإضافية مع أنه مقابل لما يصاهي الجملة ليس بشيء على ما
عرفت في الحاشية السابقة.

نحو حسبك زيد رجلاً: أي يكفيك ريد، قال مولانا عرص. والأولى أن يقال كقولك: حسبك رجلاً زيد؛
لأن يتوهم أن 'رجلاً' تمييز عن نسبة 'حسبك' إلى 'ريد'؛ فإنه تمييز عن سمة 'الحسب' إلى 'الكاف'. أقول:
هذا التوهم ليس ما ينتفت إليه على أن الأولى إيراد التمييز بعد ما صار الكلام تاماً، ولا يتم الكلام إلا بعد تقدم
'زيد' على 'رجلاً'؛ لأن معناه يكفي شيء مسبوق لك، فـ زيد يدل على 'شيء' أو عطف بيد له، فيكون
لدات المقدرة حينئذ هو شيء، ويحتمل أن يكون الدات المقدرة هي 'الكاف'؛ لأنك إذا قلت: كفأك ريد، كان
هناك إهام في أن الكافي ماذا من ريد؟ فيقال: 'رجلاً'. أي الكافي منه رجوليته، ثم الظاهر أن تكون 'الكاف' في
"حسبك" خطاب لمؤث.

خاص بالمنتصب: بضم الميم اسم مفعول، أي اندي نصب تمييز لأحبه. إن قلت: لا يكون التمييز من 'ريد' في
"طاب ريد نفساً" كذبت فكيف يصح إطلاق المنتصب عنه عليه؟ قلت: كلمة "عن" بمعنى "بعد" وسبأني
تفصيله. والتمييز فيه يصلح إلخ: فمعنى قوله: "ريد طيب أبا" على تقدير أن يكون التمييز لما نصب عنه
بالفارسية: زيد خوش است از روی پدر یعنی زيد خوش پدر است. وحيث لا فرق إلخ: لأن كل واحد منهما يرفع
الإهام عن نسبة، وهذا القول لدفع ما يتوهم ههنا؛ لأن في المثال الأول يكون التمييز خاصاً بالمنتصب عنه، وفي
الثاني يصح أن يكون لما نصب عنه ولمتعلقه، فيتوهم أن في كل جملة يكون التمييز خاصاً بالمنتصب، وفي ما
يشبه الجملة يصح أن يكون له ولمتعلقه.

(١) علة نكوها أربعة أمثلة.

فكانه قال: طاب زيد وزيد طيب نفسا وأبا، فقوله: وأبوة ودارا وعلمها عطف على "نفسا" و"أبا" بحسب المعنى فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين^(١) غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها ^{على ما هو الظاهر المصنف} خمسة أمثلة: فالنفس عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار عين غير إضافي، وهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب عين إضافي محتمل لهما، والأبوة عرض إضافي، ^{قائمة بنفسها} والعلم عرض غير إضافي، وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه.

أو في إضافة عطف على قوله: "في جملة أو ما ضاهاها"، مثل: يعجبني طيبه نفسا وتركه؛ لأنه أظهر التميزات، ولا خفاء به، وأبا وأبوة ودارا وعلمها، أورد هذه الأمثلة ^{المصنف} على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: والله درّه فارسا إشارة إلى أن التمييز.....

فكانه قال طاب زيد إلخ: أي كانه مثل بفعل أو شبهه متارعا في "نفسا" و"أبا" وكذا فيما عطف أعني أبوة. بحسب المعنى: لأن بحسب اللفظ عطف على قوله: "أبا". فالنفس عين إلخ: وهذا لدفع ما يقال: إن إيراد خمسة أمثلة لكل واحد منهما مما لاحاجة إليه، بل يكفي لكل واحد منهما مثال واحد إلا أنه أشار بتكثير الأمثلة إلى كثرة أقسام التمييز، والعين هو القائم بالذات، ومعنى العرض هو القيام بالغير كالأبوة؛ فإنها قائمة بالأب، ومعنى الإضافي هو أن يكون متعلقه بالقياس إلى الغير كالأبوة؛ فإن تعلقها بالنسبة إلى الأبوة. والأب عين إلخ: لأنه هو الذات ولكنه إضافي؛ لأن تعلقه بالنسبة إلى الابن. عطف على إلخ: أي أو عطف على قوله: "ما ضاهاها"؛ فإن كلمة "أو" للعطف. إشارة إلى إلخ: لا يقال: إن الإشارة إليها مما لا يحتاج إليه؛ لأن كون التمييز صفة مشتقة يظهر من قوله: وإن كان صفة إلخ؛ لأننا نقول: نعم، لكن لما كان مراد المصنف من تكثير الأمثلة بيان كثرة أنواع التمييز في ضمن الأمثلة، فلذا قال: "لله دره فارسا" للإشارة المذكورة.

(١) لأن قوله: "طاب زيد نفسا" و"زيد طيب أنا" في قوة طاب زيد، وزيد طيب نفسا وأبا. (عل)

قد يكون صفة مشتقة، وأيضاً لما أورده صاحب "المفصل" مثلاً لتمييز المفرد على أن يكون الضمير فيه مبهماً كضمير ربه رجلاً، ويكون فارساً تمييزاً عنه أراد أن ينبه على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير فيه معينا معلوماً، والإبهام يكون في نسبة الدر إليه والدر في الأصل اللبن،^(١) وفيه خير كثير للعرب فأريد به^(٢) الخير أي لله خيره فارساً، والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم أي حذق بأمر الخيل،^(٣) وأما الفراسة^(٤) بالكسر فمن التفرس،
أي ضم الغير ككرم

مثلاً لتمييز المفرد: وأعم أن الضمير في "دره" إن كان مبهماً فالتمييز من المفرد، وإن كان رجوعه إلى عين معلوم فعن النسبة في الإصافة، والضمير في "دره" مبهم باعتبار أنه لا يعلم رجوعه إلى أفراد الإنسان أو غيرها، وقوله: "فارساً" يدل إلى رجوعه إلى أفراد. كضمير ربه رجلاً: فإن ضمير "ربه" نكرة مهمة؛ لأن "رب" لا تدحل إلا على النكرة، وما قالوا: إن الضمير الغائب كله معرفة، فالمراد به غير ضمير "ربه رجلاً".
فأريد به الخير: أي الخير المطلق. فمن التفرس: و"الفراسة" مصدر المجرد و"التفرس" مصدر المزيد، والأسلوب بينهم أن يقولوا: إن المزيد من وادي المجرد لا العكس، إلا أن التفرس لما كان مشهوراً في معرفة آدمي فلذا قال: إن الفراسة من التفرس.

(١) وهذا إشارة إلى المناسبة بين المقول عنه هو اللبن، وبين المنقول إليه وهو الخير الكثير، اعلم أن اللبن بالنسبة إلى الخير الكثير مقول إليه؛ لأن "الدر" في الأصل بمعنى الإدرار، ثم نقل إلى "اللبن"؛ لأنه فيه نوع من الإدرار، ثم إلى الخير الكثير؛ لأن في اللبن الخير الكثير للعرب. (بقا)

(٢) [ذكر الملزوم وإرادة اللارم] إذ به كان معاشهم، فلما كان معظماً عندهم مرعوباً فيه فاستعملوه في موضع الخير أي لله خيره. (عل)

(٣) بالفارسية: نيك شناسد دركار اسپ یعنی اسپ شناس نیک، فيكون معنى قوله: "لله دره فارساً" بالفارسية: مراد راسد نیک اوزرونی نیک شناسائی اسپ را یعنی نیک شناسائی اواسپ را از الله است. (بقا)

(٤) هو بالفارسية: پیچ کردن از احوال ظاهری باحوال باطنی، فيكون معناه: "لله دره فارساً" بالفارسية: و خدا راسد نیک بسیار اوزرونی نیک شناسائی اوز احوال ظاهری باحوال باطنی. (بقا)

ثم إن كان أي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه^(١)

بعد ما لم يكن نصا إلخ: إما راد هذا؛ ليصح الجراء، وهو قوله: "حاز أن يكون له ولتعلقه"؛ لأنه لو كان نصا في المنتصب عنه يصح الشرطية أيضا مع أنه لم يترتب الجراء عليه، فهو لم يقيد مقدم الشرطية بهذا القيد يتقضى الشرطية بـ"طاب ريد نفسا"، فإن "نفسا" يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لتعلقه، وكذلك لو لم يقيد مقدم الشرطية الثانية بهذا القيد يتقضى بمثل "طاب ريد نفسا"، وتفصيله أن الشارح أراد من قوله: 'يصح' هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود، فحيث لا يترتب الجراء على الشرط، فذلك ارتكك خلاف الظاهر، وقال: "بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه"، وكذلك أراد من الإمكان هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود في قوله: "وإلا فهو متعلقه"؛ لأن معنى قوله: "وإن لم يصح جعله إلخ" أنه وإن لم يكن العدم أي عدم التمييز عن المنتصب عنه ضروريا فهو متعلقه؛ فإنه باطل؛ لأنه حار أن يكون نصا في ما انتصب عنه فحيث لا يصح قوله: "فهو متعلقه"، ولذلك أيضا ارتكك فيه خلاف أيضا، وقال: 'بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه'.

فإذا عرفت ذلك، فقوله: إن المتأخر من الإمكان هو الإمكان الخاص، فإذا أراد من الإمكان هو الإمكان الخاص في الشرطية الأولى لا يحتاج إلى هذا التكلف؛ لأن معنى قوله: "يصح" حيث أنه لم يكن وجود التمييز عن المنتصب عنه ضروريا، ولا عدم التمييز عنه، فحيث يصح الجراء كما لا يخفى، نعم يحتاج إلى ارتكاب هذا التكلف في الثانية، وهو قوله: "وإلا فهو متعلقه"؛ لعدم صحة حمل الإمكان فيه على الإمكان الخاص؛ لأنه حيث أيضا لا يترتب الجراء، وهو قوله: 'فهو متعلقه عليه'؛ لأن معناه حيث أنه إن لم يكن شيء من الوجود والعدم ضروريا فهو متعلقه أي وجود التمييز إذا كان لما انتصب عنه ليس بضروري ولا عدمه ليس بضروري فهو متعلقه، وهو باطل؛ لأنه حاز أن يكون لما انتصب عنه، فإذا كان كذلك فالأحسن أن يرتكب خلاف الظاهر في الشرطية الثانية فقط دون الأولى؛ لأنه لا حاجة إلى التقييد إلا في القسم الثاني، وإليه أشار مولانا عص إشارة حفية إلا أنه قدس سره - أراد أن يكون كذا الشرطيتين على وتيرة واحدة.

لا يقال: لا يصح أن يراد من الإمكان الخاص في الشرطية الأولى أيضا؛ لأنه حيث يزم اتحاد الشرط والجراء؛ لأن معناه حيث أن التمييز لو كان اسما حار أن يكون لما انتصب عنه ولتعلقه حاز أن يكون له ولتعلقه، فيلزم اتحادهما، وهو باطل؛ لأنه لا يصح أن يقال: إن كان هذا إنسانا فهو إنسان، بخلاف ما إذا كان المراد من الإمكان في جانب الشرطية هو الإمكان العام؛ فإنه حيث يكون أجزاء أحص من الشرط؛ فإنه جائز؛ فإنه يصح أن يقال: إن كان هذا حيوانا فهو إنسان؛ لأننا نقول: المراد من الجوار في جانب الشرطية هو الجواز في نفس الأمر، =

(١) أورد هذا القيد لدفع ما أورد الشارح الهندي من أنه يشكل سحو "طاب ريد نفسا" حيث يكون هو نصا في المنتصب عنه، ولا يحتمل كونه متعلقه، وبحال تقدير أمر في الشرط أي اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولتعلقه. (عصمت)

اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه

= أي إن كان التمييز اسما حاز أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه في نفس الأفراد، وأما المراد من الجواز في جانب الجراء هو الجواز التركيبي، أي حار أن يجعل في التركيب تمييزا لما انتصب عنه مرة ولمتعلقه مرة أخرى، وأجاب عن أصل الشبهة الشارح الهندي بأن نفسا كما يصح أن يكون لما انتصب عنه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس صح أن يكون لمتعلقه بأن يكون معناه طاب زيد من حيث إن به نفسا تعلقت به، ثم قال الشارح المذكور: هذا الجواب حسن بديع.

قيل: فيه نظر؛ لأن للنفس ثلاثة معان: ذات الشيء، والقوة المدركة، والقوة الحيوانية، والنقص ليس إلا بالمعنى الأول وهو لأن يكون لمتعلق المنتصب عنه، وبما قلنا: إن النقص ليس إلا بالمعنى الأول؛ لأن كون "نفسا" في 'طاب زيد نفسا' تمييزا خاصا لما انتصب عنه لا يكون إلا بأن لا يكون تمييزا عن متعلق، وإنما يكون "نفسا" تمييزا عن المتعلق إذا أريد من النفس القوة المدركة أو القوة الحيوانية، وإرادة أحد المعينين من النفس خلاف ما فرض؛ لأنه فرض أن نفسا' تمييز خاص لما انتصب عنه. وقيل: في جواب الشارح المذكور نظر من وجه آخر بأن جوابه لا يحسم مادة الشبهة؛ إذ لو نقصت الشرطية بمثل "كفى زيد رجلا" لا يكون جوابه جوابا عنه كما لا يخفى إلا أن يقال: إنه خارج عن هذا الحكم؛ لأنه في حكم التمييز الصفة كما بيّنه بقوله: وإن كان صفة كانت له إلخ؛ لأن معناه هو الكمال في الرجولية، والكمال صفة مشتقة، وبعض الشارحين جواب آخر، وهو تقدير معطوف في مقدم الشرطية الأولى فالتقدير: ثم إن كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه حار أن يكون له ولمتعلقه.

واعترض عليه بأنه يلزم حينئذ اتحاد المقدم والتالي، وهو غير جائز، وأجيب عنه بتقييد المقدم بكونه قبل جعله تمييزا، وتقييد التالي بكونه بعد جعله تمييزا. واعلم أن الضمير المرفوع في قوله: "لما انتصب عنه" راجع إلى التمييز، والضمير المحرور راجع إلى "ما"، أي إن كان التمييز اسما كائنا ما انتصب عنه أي اسما لما انتصب التمييز عن عامله كـ "زيد أبا" فما انتصب عنه هو ما سبب إليه عامه، وجعله ما انتصب عنه من باب الخوار؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب باعتبار سببه الفعل إليه يسمى ما انتصب عنه محارا، والتعبير عن المنسوب إليه بما انتصب عنه باعتبار أنه أراد بما انتصب عنه ما انتصب سببه؛ فإن انتصاب التمييز في "طاب زيد أبا" بسبب زيد أي بسبب سببه الطيب إليه، فيكون "عن" في قوله: 'عنه' للسبب، وإذا كان 'عن' بمعنى 'بعد' فلا حذشة فيه.

قال مولانا عس: ويتجه عن قول المصنف: "وإلا فهو لمتعلقه" أنه ليس فيه فائدة تامة؛ لأن التمييز إذا لم يصح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا حفاء، وهذا المقام من مرائق الأدكياء. أقول: يكون لقوله: 'وإلا فهو لمتعلقه' فائدة تامة باعتبار انقيد المذكور، وهو قوله: 'بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه' عني ما عرفت تفصيله منا عني وجه يستغني عن إيراد.

لا صفة: أشار بقوله: 'لا صفة' إلى أن المراد من الاسم الاسم المقابل للصفة، لا الاسم المقابل للفعل والحرف؛ لأنه لو كان المراد هو الاسم المقابل هما فحينئذ يدخل الاسم المقابل للصفة فيه مع أن التمييز الذي هو صفة لا يصدق عليه.

والمراد بجعله له إطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز أن يكون ذلك التمييز تارة له أي للمنتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه، وتارة لمتعلقه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عن متعلقه، وذلك بحسب القرائن والأحوال، مثل: "أبا" في "طاب زيد أبا"؛ فإنه يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاز أن يكون تارة تمييزاً عن زيد إذا أريد إسناد الطيب إليه^(١) باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون تارة تمييزاً عن متعلقه^(٢) باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه، وهو أبوه،

والمراد بجعله له إلخ: قيل: معنى انتصب عنه بالفارسية: شيء كمنصب ميثود تمييزاً عن شيء بأن ذلك الشيء عامل فيه، ففي قولنا: "طاب زيد أبا" إما أن يكون ما انتصب عنه هو زيد أو طاب، لا سبيل إلى الأول؛ لأن العامل في القسم الثاني من التمييز هو الفعل أو شبهه لا الاسم التام بالأشياء المذكورة كما هو في القسم الأول منه ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا يصدق عليه قوله: "يصح جعله لما انتصب عنه"؛ لأن المراد من "جعله له" هو إطلاقه عليه، ولا يصح إطلاق 'الأب' على "طاب" وإن كان إطلاقه على "زيد" صحيحاً، وإجاباً بأن ما انتصب عنه هو "زيد"، ولكن إطلاقه عليه محاراً، فالمراد ما انتصب بسبه كما عرفت آنفاً، وقيل: المراد بـ"ما انتصب عنه" بعده بأن يكون كلمة "عن" بمعنى "بعد" أي التمييز إن كان اسماً يصح جعده بما انتصب عنه بعده فيصدق على 'أبا' في "طاب زيد أبا" أنه منصوب بعد 'زيد'، فيكون "زيد" ما انتصب عنه بهذا المعنى.

جاز أن إلخ: لأنه تمييز عما انتصب عنه فقط كما سيأتي. بأن يكون تمييزاً إلخ: إن قلت: إن التمييز في القسم الثاني منه لا يرفع الإبهام عنه، بل يرفع الإبهام عن النسبة في الجملة؟ قلت: فيه مسامحة، والمراد أنه يرفع الإبهام عن نسبة الفعل إلى ما انتصب عنه. بحسب القرائن إلخ: فإنه إذا قيل: إن زيدا أب حسا فهو قرية على أن "أبا" في "طاب زيد أبا" تمييز عن "زيد"، وإذا قيل: إن زيدا أبا حسا فهو قرية على أن "أبا" فيه تمييز عن متعلقه.

فجاز أن يكون إلخ: لا يقال: لا يكون "أبا" تمييزاً عن "زيد"، بل هو تمييز من متعلقه فقط؛ لأنه فرد من التمييز الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة أي طاب شيء منسوب إلى زيد، وهو متعلقه؛ لأننا نقول: إن الشيء المنسوب إليه كما يجوز أن يكون متعلق 'زيد' كذلك يجوز أن يكون منسوب زيد، بمعنى قولنا: إن "أبا" تمييز عن 'زيد' أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن "زيد"، ومعنى أنه تمييز عن متعلقه أنه تمييز عن شيء متحقق في ضمن متعلقه فلا إشكال.

(١) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش است از روی پدری یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

(٢) فيكون المعنى حينئذ: زيد خوش است از روی پدر یعنی زید خوش پدرست. (علوي)

وإلا أي وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة، نحو: طاب زيد أبوة وعلمها ودارا؛ فإن هذه الأسماء ليست نصا في المنتصب عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد، وهو الذات المقدرة أعني الشيء المنسوب إلى زيد فيطابق التمييز فيها أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه، سواء كان نصا فيه أو محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز أو تثنيته أو جمعته،.....

فهي لمتعلق زيد: فإن "أبوة" في 'طاب زيد أبوة' لمتعلقه لا له، وفي كون الأبوة تميزا عن متعلقه خاصة خفاء، وذلك لأن تمييز النسبة إما أن يكون صفة أو اسما، والصفة محصورة بما انتصب عنه، والاسم على قسمين: قسم يصح فيه جعله لما انتصب عنه بأن يكون اسما راجعا إلى المنسوب إليه ويريد برحوعه إليه أن يكون عنه، وقسم يكون التمييز معى قائما به، فالأول: مثل طاب زيد أبأ، والثاني: مثل طاب زيد أبوة. والتمييز في القسم الأول يجوز أن يكون للمنسوب إليه، ويجوز أن يكون لمتعلقه، يعني يجوز في المثال الأول أن يكون زيد هو الأب، وأن يكون لمن تولد منه، وفي امثال الثاني يجوز أن يكون الأبوة أبوة من تولد منه، وكون العلم والدار من متعلقاته خاصة بما لا يخفى. وهو الذات المقدرة: لا يقال على تقدير أن يكون تميزا لما انتصب عنه أيضا يكون تميزا عن الذات المقدرة، وهي الشيء المنسوب إلى زيد فما الفرق بينهما؛ لأنا نقول: نعم، لكن قد عرفت أن الذات المقدرة أي الشيء المنسوب إلى زيد قد يكون نفس زيد وقد يكون متعلقه، فعلى التقدير الأول يكون ذلك الشيء نفس زيد، وعلى التقدير الثاني يكون متعلقه، وهو معايير لزيد بالذات.

أي فيما جاز إلخ: وإنما احتار في إرجاع الضمير هذا، ولم يقل: أي في صورتين، وهما ما انتصب عنه ومتعلقه سواء كان يصلح لما انتصب عنه أو لا كما احتاره الشارحون، وهو الطاهر؛ لأنه لما راد قيدا وقال: 'بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه'. فيتوهم أن ما هو نص فيما انتصب عنه كان خارجا عن قوله: "فيهما"، فلدفع ذلك اتوهم احتار في إرجاعه ما يفيد التفصيل، وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الضمير 'فيهما' إلى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا، ولا يخفى أنه تعسف جدا. ولا يخفى أن التوهم المذكور لا يزيل بدون التفصيل المذكور في إرجاع ضمير "فيهما" فلا يصح أن يقال: يرتفع التوهم على تقدير حمل قوله: "فيهما" على المتبادر؛ لأن التوهم المذكور ليس إلا على تقدير حمله على المتبادر كما لا يخفى.

سواء كان لموافقة ما انتصب عنه، مثل: طاب زيد أبا، والزيدان أبوين، والزيدون آباء أو لمعنى في نفسه، مثل قولك: طاب زيد أبا إذا أردت أبا له فقط، وطاب زيد أبوين إذا أردت أبا وجداً له، وطاب زيد آباء إذا أردت آباءً وأجدادا له، فعلى كل من التقديرين إذا قصدت وحدة التمييز أورد مفردا، وإذا قصدت تثنيته أورد تثنية، وإذا قصدت جمعته أورد جمعا؛ فإن صيغة المفرد لا تصلح أن تطلق على المثني والمجموع إلا إذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير؛ فإنه إذا قصدت تثنيته أو جمعته لا يلزم أن يثنى ذلك الجنس أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفردا؛ لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه، نحو: طاب زيد علما، والزيدان علما، والزيدون علما إلا أن يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع من حيث امتيازاتها النوعية؛ فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه، نحو: طاب الزيدان علمين، والزيدون علوما

سواء كان: أي الوحدة والاثنية والجمعية. أو لمعنى في نفسه: أي سواء كانت لموافقة نفس ما انتصب أو لموافقة المعنى الذي هو في نفس ما انتصب عنه إذا أردت أبا له فقط، أي إذا أردت أن يكون له أب واحد. وأجدادا له: والمراد بالأجداد ما فوق الواحد فيشتمل المثني.

كل من التقديرين: وهما: كانت الموافقة لما انتصب عنه وبمعنى كان في نفسه. إلا إذا كان إلخ: أي يطابق التمييز في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنسا يقع على القليل والكثير فيفرد حينئذ كالعلم والأبوة؛ فإليك إذا أردت العلم من حيث هو علم لا يطاق، وكذلك إذا أردت الأبوة من حيث هي الأبوة لا يثنى ولا يجمع إلا أن يقصد الأنواع المختلفة، فحينئذ يثنى إن كان المراد مثني، ويجمع إن كان جمعا.

إلا أن يقصد إلخ: والمراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات النوعية أو الشخصية كما عرفت، فلم يتعرض ههنا اكتفاء بما سبق آنفا، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من إساد النسيان على الشارح المدقق الفصيح حيث قال: هذا يناهض ما سبق من أن تثنية الجنس وجمعه لا يخص قصد الأنواع وقصد الأفراد حتى احتاج إلى التكلف بحمل الأنواع على ما يشمل الأفراد ما أعجب بسيانه عن قريب بيانه. امتيازاتها النوعية: فحينئذ يفرد لا محالة.

إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيددين أو الزيددين نوع آخر من العلم؛ فإن صيغة المفرد لا تفيد^(١) ذلك المعنى، وإن كان أي التمييز صفة مشتقة، مثل: لله دره فارسا، أو مؤولة بها، نحو: كفى زيد رجلا؛ فإن معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له أي لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفا والمذكور أولى بموصوفيته، فإذا قيل: "طاب زيد والدا".....

من كل إلخ: كلمة 'من' للبيان، وقوله: "نوع آخر" حير أن. وإن كان إلخ: اعلم أن التمييز عن النسبة إن كان صفة يكون لما انتصب عنه، ويكون مطابقا له، أما الأول فلأن الصفة لا بد فيها من ضمير راجع إلى ما انتصب عنه، ويكون التمييز له لا لمتعلقه. وأما الثاني فلأن ثنية الصفة وجمعها بحسب الضمير المستتر فيها الراجع إلى ما انتصب عنه، وإذا كان كذلك فلو كان ما انتصب عنه مفردا وجب أن يكون الضمير العائد إليه مفردا، ويجب أن يكون الصفة مفردة باعتبار المستتر فيها، ويلزم من ذلك مطابقة التمييز لما انتصب عنه في الإفراد وهكذا في الثنية والجمع، فنقول: لله در زيد فارسا، والله در الزيددين فارسين، والله در زيد فارسين، وقال قوم: هو حال، والمعنى عندهم هو التعجب منه في حال كونه فارسا، والصحيح أنه تمييز وانتصابه على الحال ضعيف، وذلك لأنه لا يحلو إما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة، وكلاهما غير مستقيم.

أما المقيدة فلأن قولك: "لله دره فارسا" لم يرد به المدح في حال انفروسية، وإنما يريد مدحه مطلقا بدليل أنك تقول: لله دره كاتباً، وإن لم يكتب بل تريد الإطلاق بذلك، وكذلك لله دره عالما. وأما المؤكدة فلأن الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبها، وأنت ههنا لو قلت: "لله دره" لكان محتملا للانفروسية وغيرها، فدل ما ذكرنا على انتفاء الحال المقيدة والمؤكدة، وإذا أبطلنا ثبت التمييز. ثم اعلم أن قوله: "لله دره" كلام معناه التعجب، والعرب إذا عظموا الشيء غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى إيدانا بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى، والدر في الأصل مصدر درّ اللين يدرّ درّا، أو قيل: المراد بالدر هو الخير؛ فإنهم كانوا يعتقدون أن اللين مشأ حير؛ لأنه من غالب أقوالهم.

أو مؤولة بها: نحو: كفى زيد رجلا، فالرجل مؤول بالكامل في الرجولية، والكامل صفة فيكون رجل في حكم الصفة، فالتقدير حيث: كفى شيء منسوب إلى زيد، وهو الكمال في الرجولية أو الشيء المقدر هو الكافي من زيد ماذا؟ فيقال: رجلا أي الكافي الرجولية. والمذكور أولى: فيكون ما انتصب عنه مذكورا بخلاف متعلقه.

(١) أي امتيازاتها النوعية، وإنما تفيد الامتياز الشخصي. (عل)

كان الوالد زيدا، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: أبا^(١) وطبقه
الواو بمعنى مع، والطبق مصدر بمعنى المطابقة أي كانت الصفة صفة له مع
أي الموافقة
مطابقتها إياه^(٢) أو مطابقتها إياها،

ولا يحتمل إلخ: أي لا يحتمل أن يكون الوالد والده، أي لا يحتمل ذلك مع ملاحظة الأولوية كما لا يحتمل أن
يكون ريذا في "صريت ريذا" فاعلا مع ملاحظة المعولية، ويحتمل أن يكون قوله: 'يحتمل' على صيغة المجهول،
أي لا يعمل بهذا الاحتمال مع ملاحظة الأولوية، فلا يرد حيث أن قوله: "أولى" يدل على جوار كون الصفة
لمتعلقه، وقوله: "لا يحتمل" يدل على عدمه، فبينهما تناف.

الواو بمعنى مع: وهي تفيد مشاركة ما بعدها لخير "كان" من حيث إنه فاعل معنى، أقول: الواو بمعنى "مع" إذا
دل بمشاركة ما بعدها لمعمول الفعل ومعموله في الشرط، وهو الصفة خير "كان" مع أن الضمير الذي في قوله:
'مع مطابقتها' فاعل، فانتفى المشاركة حيث، فلا بد من تأويل خبره بالفاعل بحسب المعنى؛ فإن خبره فيما نحن
فيه فاعل معنى؛ لأن الصفة الواقعة في الجزاء فاعل، والظاهر أن تكون الصفة المأخوذة من قوله: "وطبقه" هي
الصفة الواقعة في الشرط لا في الجزاء، وإن كانتا متحدتين؛ لأن الواقع في الجزاء إنما يكون مرتنا على ما وقع في
الشرط على أن كلام الشارح يحتمل كون المفعول معه مشاركا بالصفة التي في الجزاء، وهي فاعل "كانت" فظهر
مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أن الواو بمعنى "مع"، والطبق مفعول معه لمصاحته فاعل 'كانت'، أي
كانت الصفة ومطابقتها له أي لما انتصب عنه، والتعجب أن الشارح جعل المفعول معه لمصاحته خير "كان"،
فاحتجج إلى جعله فاعلا معنى، وكان وجه جعله فاعلا أنه تأويل ثبت للاسم فاحتجج إلى أدلة؛ لصحة جعل الخير
فاعلا معنى، وهذا أوهس من بيت العسكوت، فأئت المدعى بما هو أحوج إلى الثبوت.

مع مطابقتها إياه: وهو إشارة إلى أن المصدر يحتمل أن يكون مصافا إلى الفاعل، وهو ضمير إياه؛ فإنه عبارة
عن الضمير في "طبقه"؛ فإنه صار منفصلا بسبب وقوع الفاصل بينهما، أي بين المصدر والضمير، وقوله: "أو
مطابقتها إياها" إشارة إلى أن المصدر مضاف إلى المفعول وجعله أصلا بالتقدم مع أن كون المصدر مصافا إلى
المفعول أولى من كون المصدر مضافا إلى الفاعل غير ظاهر، بل ينبغي أن يكون الأمر بالعكس، قيل: ويجوز
إرجاع الضمير على التقديرين إلى الصفة؛ لأن تأنيثها غير حقيقي، وكل تأنيث كدلت يجوز تذكره وتأنيثه؛ لأن
الكلام في الصفة؛ لأنه قال: كانت الصفة صفة له فهو يقتضي تقديمه.

(١) لأنه يصح جعله ما انتصب عنه ولمتعلقه.

(٢) يعني يحتمل أن يكون "صقه" من إضافة مصدر إلى المفعول، والفاعل متروك، أو من إضافة المصدر إلى
الفاعل، والمفعول متروك. (عل)

ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر "كانت"، أي كانت صفة له ومطابقة إياه، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونها حاملة لضميره واحتملت أي الصفة المذكورة الحال أيضا لاستقامة المعنى على الحال، نحو: طاب زيد فارسا أي من حيث إنه فارس أو حال كونه فارسا، لكن زيادة "من" فيها نحو: لله دره من فارس، وقولهم: "عز من قائل" يؤيد التمييز؛ لأن "من" تزداد^(١) في التمييز لا في الحال، وأيضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات،

على خبر كانت: في قوله: 'كانت الصفة صفة له'. الاتفاق في الأفراد إلخ: أي اتفاق الصفة لما انتصب عنه في الأفراد والتثنية إلخ. لكونها حاملة للضمير الذي هو راجع إلى "ما انتصب عنه"، فلا بد حينئذ الاتفاق بينهما. واحتملت إلخ: وقد عرفت ما فيه أنفا فتذكر. عز من قائل: ويترجم بأنه قوي وتوانست از حيثية گویندگی یا آنکه وی کم یاست از حيثية گویندگی.

يؤيد التمييز: إن قلت: بل زيادة "من" يؤيد احتمال الحال، أو زيادة "من"؛ ليكون تنصيبا على أن المراد التمييز لا الحال، كذا ذكره مولانا عص. أقول: لا نسلم أن زيادة "من" تنصيص على أن المراد هو التمييز حتى يؤيد زيادتها احتمال الحال بل زيادتها تنصيص على أنه تمييز، فحينئذ لا يؤيد زيادتها احتمال كونه حالا. وأيضا المقصود إلخ: فحينئذ ناسب جعله تمييزا؛ لأن المقصود المدح، وهو حاصل حينئذ.

لا حال الفروسية إلخ: أي لا يكون المقصود مدحه بالفروسية في حال الفروسية، أي في زيادتها؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات كما في قولنا: حسن زيد قائما؛ فإن من البين أنه ليس المقصود في قوله: "لله دره فارسا" مدحه بالقيام ففيه لم يمدح بغير الفروسية من الصفات، فلم يكن المقصود من هذا التركيب مدحه بالفروسية، وهذا في الحقيقة قياس استثنائي استدل به من رفع التالي على رفع المقدم بأنه لو كان المقصود مدحه بالفروسية فلا بد أن يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات، وليس كذلك، فلم يكن المقصود مدحه بالفروسية حال الفروسية.

(١) في قسمه الأول مطلقا، وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه، وقيل: مطلقا، وقال في "المقتبس": يقال: لله دره من فارس، ولا يقال: عندي عشرون من درهم، والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فمس تحلصه للتمييز؟ (عد الغفور)

ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسماً تاماً بالاتفاق، فلا يقال: عندي درهما
عشرون، ولا زيتا رطل؛ لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل
مشابهة ضعيفة^(١) كما ذكرنا، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله، والأصح أي أصح المذاهب
أن لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح أو الغير الصريح؛ لكونه
من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه، نحو: طاب زيد أبا أي طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا
جعلته لازماً، نحو: ﴿فَجَرَّنا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) أي انفجرت عيونها، أو إذا جعلته
متعدياً، نحو: امتلأ الإناء ماء^(٣) أي ملأه الماء،^(٤)

إذا كان اسماً تاماً إلخ: لا يحصى أن التمييز الذي يكون عامله اسماً تاماً بتوئين أو نون التشية أو الجمع لا يكون
إلا في القسم الأول من التمييز والعامل فيه اسم جامد، فإذا كان كذلك فلا يرد مسا قال مولانا عص: من
أنه يشكل بما إذا كان تمييزاً عن سمة اسم الفاعل أو المفعول؛ لأنه يتقدم حينئذ على عامله عند الجمهور مع
أن عامله اسم تام هو اسم الفاعل أو المفعول، فالأولى أن يقول: ولا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن
دات مذكورة بالاتفاق.

لكونه من حيث إلخ: لأن العرض من التمييز هو البيان بعد الإحجام؛ ليكون أوقع، لكن البيان بـ'مس' البياية
لا يسمع من التقدم، كذا قيل. أي طاب أبوه؛ وإنما يكون تقديره كذلك إذا كان قوله: "أبا" تمييزاً عن متعلق
'ريد"، وأما إذا كان تمييزاً عن نفسه يكون تقديره: طاب أبو عمرو، وهو ريد، ولكن لما كان الظاهر أن يكون
تمييزاً عن المتعلق فقال: "أي طاب أبوه"

أو فاعلاً له إلخ: معناه أن ما قالوا: إن التمييز عن النسبة فاعل أو مفعول هو أنه فاعل أو مفعول للفعل نفسه، أو
إذا جعلته متعدياً أو لازماً. أي انفجرت عيونها: فهو فاعل حينئذ، ولو قيل: فجرها عيونها، فهو مفعول حينئذ
لكن بلا جعته لازماً. امتلأ الإناء ماء: لأنه لا يمتلي الماء من الإناء بل يمتلي الإناء منه، بخلاف قولنا: ملأ الماء.

(١) ولذا لا يجوز الفصل بينه وبين التمييز في السعة؛ ولأن التمييز بيان المبهم فلا بد أن يذكر المبهم أولاً
ثم التمييز؛ ليمكن في النفس فصل عكس، ولو عكس لاحتل المقصود. (عت)

(٢) بالفارسية: رواں ساختیم زمین را از روی چشمها. (بقا)

(٣) بالفارسية: پر شد ظرف از روی آب. (بقا)

(٤) بالفارسية: پر ساخت ظرف را آب. (بقا)

والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل،^(١) وههنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: "امتلاً الإناء ماء" من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدياً؛ لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء^(٢) ولو على سبيل التجوز وقدره^(٣) وقع الإبهام فيه لا جرم ميّزه بقوله: "ماء" فهو في معنى امتلاً ماء الإناء، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: ربح زيد تجارة؛ فإن التجارة تميز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، وهو.....

فكذا ما هو إلخ: لا يقال: هذا لو صح يلزم عدم جواز زيد ضرب؛ لأن المبتدأ فيه معنى الفاعل؛ لأن الضمير في "ضرب" فاعل والإسناد إلى ضمير الشيء إسناد إليه في الحقيقة؛ لأننا نقول: لا نسلم كونه في معنى الفاعل؛ لأن كل ما هو فاعل بحسب المعنى فهو فاعل بحسب اللفظ أيضاً كعكسه؛ ولهذا قال في تعريف الفاعل: "وقدم عليه". لما قصد إسناد إلخ: أي الشيء المنسوب إلى الإناء، وهو الماء، ولو كان ذلك الإسناد على سبيل التجوز؛ لأن إسناد الامتلاء حقيقة إلى الإناء لا إلى الماء.

وقدره: أي فرضه عطف على قوله: "قصد"، والحاصل أن إسناد الفعل إلى الفاعل الحقيقي غير لازم؛ فإن من هو أهل السنة والجماعة يعلم أن المنبت الحقيقي هو الله تعالى في قولهم: أنبت الربيع البقلة يعني: رويته بهار سبزه را مع أن الربيع لم ينبت البقلة بل المنبت هو الله تعالى، ولكن لما كان المنبت في هذا الوقت أسند الإنبات إليه، فجعلوه فاعلاً لـ "أنبت"، فحينئذ يصح أن يقال: الماء في قولنا: "امتلاً ماء الإناء" فاعل باعتبار أن الماء سبب لامتناء الإناء، فيحوز إسناد الفعل إلى بعض متعلقات الإناء مجازاً بقرينة أنه سبب لامتناءه.

ومراد من البحث المذكور أن ما ذكره القوم من أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً مما لا يحتاج إليه؛ لأن الفاعل الحقيقي كما لا يتقدم على الفعل كذلك الفاعل المجازي، فلا يتقدم ما هو في معنى الفاعل حقيقياً أو مجازياً، فلا حاجة إلى جعل التمييز في معنى الفاعل أن يجعل الفعل متعدياً، فظهر مما ذكرنا ضعف ما ذكره مولانا عص من أنه ليس البحث وارداً؛ لأن سبب وجوب تأخير التمييز عن الفعل كونه فاعلاً إما حقيقياً لو رد الفعل المذكور إلى المتعدي، وإما مجازياً إن لم يرد إلا أنهم تعرضوا؛ لكونه فاعلاً حقيقياً بالرد إظهاراً لما خفي من الوجه.

(١) أي في أن التمييز فاعل إذا جعلته متعدياً.

(٢) وهو الماء وغير ذلك.

(٣) وفي بعض النسخ قد وقع "وقد" مقام "وقدره" الذي اعتبر ملا عبد الرحمن، والأول أولى.

فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً،
 وهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعل في
 المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد
 تلك القاعدة خلافاً للمازني^(٢٠١) والمبرد

فالفاعل في قصدك إلخ: فالمراد منه هو الشيء المنسوب إلى زيد، وهو التجارة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَاحَتْ تَحَارُثُهُمْ﴾ (لقرة ١٦) ثم لما لم يكن إسناد الفعل إلى المفعول المجازي ولهذا عيّر المتعدي إلى اللازم في قوله: ﴿فَجَرَّتْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (الفر ١٢) ولم يقل: وفجرنا عيونها؛ لأن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول، وكون العيون مفعولاً مجازياً ظاهراً؛ لأنها بالعمل يتعجر بنفسها. إليه حقيقة: لأن الراجح في الحقيقة ليس إلا ريداً، ولكن إسنادها إليها مجاز؛ لأنها سبب للربح.

وهذا يندفع إلخ: أي بما ذكر من التعميم، وهو كونه فاعلاً للفعل بنفسه، أوفاعلاً له إذا جعلته لارماً أو إذا جعلته متعدياً، وحاز أن يشار به إلى ما ذكر في قوله: "وهنا بحث إلخ". خلافاً للمازني إلخ: قيل: في عبارة المصنف قصور؛ لأن المراد من الفعل في قوله: "والأصح أن لا يتقدم على الفعل" إما الفعل الصريح فقط أو الأعم من الفعل الصريح وغيره، وإن كان الأول فحينئذ لا يكون محل خلافه إلا الفعل الصريح، فحينئذ كيف يصح قوله: 'وعلى اسم الفاعل والمفعول' أي على أن اسم الفاعل والمفعول يشاركانه في عدم تقدم التمييز عليهما على الأصح مع مخالفة المازني والمبرد فيهما، وإن كان الثاني فحينئذ يكون محل الخلاف الفعل الصريح وغيره بحيث يدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل، فحينئذ كيف يصح قوله: "خلاف الصفة المشبهة إلخ"؛ لعدم خلافهما في الصفة المشبهة إلخ، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص.

أقول: ويمكن الجواب بأن مرادهما أن ما ذهب إليه أصح المذاهب من عدم تقدم التمييز على الفعل الصريح وغيره مطلقاً ليس على ما يسغي بل لا يتقدم إذا كان العامل غير الفعل الصريح وغير اسم الفاعل والمفعول؛ لضعفها في العمل، وأما إذا كان العامل فعلاً صريحاً أو اسم الفاعل أو المفعول يتقدم التمييز عليهما؛ لقوتها في العمل، فأشار الشارح بما ذكر ههنا إلى القصور الذي في عبارة المتر؛ لأن الظاهر من قوله: "خلافاً للمازني والمبرد" وهو أنه كان خلافهما في العمل مطلقاً مع أنه ليس كذلك.

(١) أستاذ المبرد، وتلميذ الأحفش. (عبد العمور)

(٢) والكسائي ليس خلافهم متصوراً على الفعل الصريح؛ لأنهم جوزوا في اسمي الفاعل والمفعول، ولا يجاوزا عن الفعل الصريح مطلقاً؛ لعدم تحويزهم في الصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر، ولهذا بيّن الشارح، وقال: 'فإنهما يجوزان إلخ'، والمراد عدم حوار التقديم في السعة، فتمسكهما بالشعر لا يصح الجمهور ولا يفهما. (ت)

فإنهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول؛ نظراً إلى قوة العامل، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل؛ لضعفها في العمل، و متمسكها في هذا التجويز قول الشاعر: ^(١)

أتهجر ^(٢) سلمى بالفراق ^(٣) حبيبها وما كاد نفساً بالفراق تطيب

على تقدير تأنيث الضمير في تطيب؛ فإنه حينئذ يكون في "كاد" ضمير الشأن؛

قوة العامل: الذي هو الفعل الصريح واسم الفاعل والمفعول، فلما جاء في نظرهما قوة العامل وعدم قوته ففرقا بين العوامل وأحذا منها ما هو أقوى في العمل، وجوزا تقديمه عليه. وأما من ذهب إلى المذهب الأصح يكون في نظره عدم تقديمه عليه؛ لأجل أنه فاعل في معناه، فلم يفرق بين العوامل. لضعفها في العمل: أي لضعف صفة المشبهة واسم التفضيل وما فيه معنى الفعل في العمل، وأما المصدر فلأنه في قوة "أن" مع الفعل؛ فإن الصرب في قوة "أن يضرب" فلا يتقدم ما في حيز "أن" على "أن".

و متمسكها: باسم المفعول، واعلم أن الاستهزام فيه للإنكار، وقوله: "تهجر" بمعنى تترك و"سلمى" اسم احببة، والألف فيها للتأنيث، وقوله: "ما كاد" بمعنى ما قرب، والواو فيه لحال. على تقدير إلخ: أي تمسكها به على تقدير أن يكون "تطيب" صفة المؤنث؛ فإن الضمير فيه راجع إلى "سلمى" أي وما كاد تطيب سلمى بالفراق حبيبها نفساً.

(١) قال السعدي: من قصيدة من الطويل، والاستهزام للإنكار، و"سلمى" فاعل "تهجر"، وهو بالفتح اسم محبوبة، وأراد بحبيبها محبها أي نفسه، وفي "كاد" ضمير الشأن، "تطيب" مسند إلى "سلمى"، والمعنى: أترك سلمى حبيبها بالفراق، والشأن أنها لم ترص بذلك نفساً، والشاهد في ذلك "نفساً" حيث وقع تمييزاً عن نسبة "تطيب" إلى "سلمى" وقد تقدم عليه في قوله:

أنفساً تطيب نيل المنى داعي المنون يادي جهازاً

المنى: جمع المنية بالضم وهي الأمنية، والمنون: بالفتح الموت. (عل ع)

(٢) البيت معناه بالفارسية: آيا دورى اندازد سلمى بسبب جدائى حبيب را يعنى دورى اندازد و از برائى آنكه نزديك نيست شان كه خوش شود نفس سلمى بفراق، فيكون ضمير "كاد" على هذا التقدير ضمير شأن، وما بعده تفسير له، أي وما كاد الحبيب نفساً تطيب بالفارسية: از برائى آنكه نزديك نيست حبيب خوش شود و از برائى نفس بفراق. (بقا)

(٣) وفي بعض الروايات: بالعراق. (عبد الغفور)

لتذكيره ويعود ضمير "تطيب" إلى سلمى، ويكون "نفسا" تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها مقدما عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير "كاد" للحبيب و"نفسا" تمييز عن نسبة "كاد" إليه، أي وما كاد الحبيب نفسا يطيب، فلا تمسك، وما قيل: ^{يقراً يطيب بالياء} يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضا على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ إذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب،

لتذكيره: علة لقوله: "فإنه حينئذ يكون في كاد ضمير الشأن" أي يكون ضمير "كاد" هو مرجع؛ لعدم صحة إرجاعه إلى "سلمى"، وإن قست: لم لا يجوز أن يكون راجعا إلى الحبيب، أي وما كاد حبيبها يطيب سمي بفراق حبيبها نفسا؟ قست: لا يكون للكلام ربط صحيح حينئذ على أنه ينبغي أن يكون الضمير في "كاد" - وهو اسمه - ولضمير في الحر - وهو تطيب - إلى أمر واحد. عن نسبة تطيب إلخ: لا يقال: هذا البيت إنما يكون تمسك على تقدم التمييز على الفعل الصريح فقط، ولا يتمسك به على تقديره على اسم الفاعل والمفعول؛ لأننا نقول: إهما يشاركان مع الفعل الصريح في قوة العمل، فإذا تقدم عليه يتقدم عليهما أيضا. فلا تمسك: أي على تقدير تذكير الضمير في "تطيب"، فلا تمسك به؛ لعدم تقدم التمييز على العامل حينئذ؛ لأن العامل حينئذ هو "كاد" و"الحبيب" فاعده، فهو مقدم حينئذ، والحاصل: أن "نفسا" يحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "كاد" إليه على تقدير تذكير الضمير في "يطيب"، ويحتمل أن يكون تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها على تقدير تأنيث الضمير في "تطيب" فلا تمسك حينئذ؛ لأنه إنما يكون تمسكا إذا كان "نفسا" ناصيا في كوها تمييزا عن نسبة "تطيب" إليها، وقيل: الرواية الصحيحة: وما كاد نفسي، فلا تمسك، ويمكن أن يقال أيضا: إن المراد بعدم تقدم التمييز على العامل - كما هو المذهب الأصح - في غير ضرورة الشعر، والتقدم في الشعر لضرورته.

هذا الوجه: بأنه يصلح أن يقع تمسكا، لأنه جار إرجاع الضمير المؤنث إلى المذكور باعتبار تأويله بالنفس، فجاز إرجاع الضمير في "تطيب" بصيغة المؤنث إلى الحبيب بتأويل النفس، لأنه نفس من النفوس، فيكون "نفسا" حينئذ أيضا تمييزا عن نسبة "كاد" إلى الحبيب. ولقائل أن يقول: على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا يحتمل أن يكون راجعا إلى "سلمى" بتأويل الشخص؛ لأنها شخص من الأشخاص، فحينئذ جار أن يكون نفسا تمييزا عن نسبة "يطيب" إلى "سلمى" على تقدير تذكير الضمير في "يطيب" أيضا، فحينئذ كيف يصح قوله: "وأما على تقدير تذكير الضمير فضمير كاد للحبيب إلخ؟" ويمكن الجواب بأن وجه تخصيص ما ذكر بتأنيث الضمير لا تذكيره لأن النفس مذكورة في العبارة بخلاف الشخص؛ فإنه ليس بمذكور فيها، ولهذا قال: معنى البيت: وما كاد نفس الحبيب. إذ المعنى إلخ: وهذا بيان حاصل المعنى، وإلا يكون الضمير في "كاد" إلى لفظ "الحبيب" والضمير في "تطيب" إلى "الحبيب" باعتبار النفس، أي وما كاد الحبيب نفسا تطيب نفسه بهرقة.

فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك.
حر أي غير مصر

المستثنى^(١) أي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج^(٢) إلى التعريف كافية في تقسيمه قسّمه إلى قسمين
خبر كان جزاء
وعرّف كلّ واحد منهما؛

غير قادح: أي مضر. في التمسك: إد بناء تمسكهما على الظاهر الذي يقلبه الطبع السليم، فالظاهر أن يكون الضمير في "تطيب" على تقدير تأنيبه راجع إلى "سلمي"، فقوله: "غير قادح في التمسك" في ذيل التفريع. ولما كان معلوميته إلخ: فقوله: الغير المحتاج صفة لقوله: "معلوميته"، وقوله: "كافية" خبر "كان"، وهذا القول دفع اعتراض لا يخفى وأيضا هو اعتراض على المصنف؛ فإنه قال في شرحه: وعرف المستثنى المطلق الشامل لهما؛ لامتناع تعريفه بحيث يطلق على كل واحد منهما على حدة؛ لأن المستثنى ليس مشتركا معنويا بين قسميه بل مشتركا لفظيا كلفظ العين، والمراد منه بيان الموضوع له بأن يطلق لفظ العين على هذا وذاك، وماهية كل واحد منهما مغايرة لماهية الآخر؛ فإن ماهية المتصل هي المخرج، وماهية المنقطع هي غير المخرج، فيمتنع اجتماعهما، فلا يتصور تعريف واحد شامل لهما، مع أن قوله: "ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج" يشعر بأنه يمكن تعريف المستثنى المطلق، فتقرير اعتراضه بأن المستثنى مشترك معنوي، ويمكن أن يعرف بحيث يشمل لهما بأن المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا، كما وقع التعريف بهذا الوجه في "الرضي"، فعدم التعريف قبل التقسيم؛ لأجل أنا لا نحتاج إلى التعريف، بل يكفي للتقسيم المعلومية بهذا الوجه، فعلى المصنف أن يصحح كلامه في شرحه على هذا الوجه، لا بما ذكره فيه.

واعترض على المصنف بأن التائين بين الماهيتين لا يستلزم عدم اجتماع تعريفهما؛ لأنه جار أن يكون لهما قدر مشترك، كما أن للإنسان ماهية مغايرة للفرس مع أنه يكون بينهما قدر مشترك، وهو الحيوان الماشي، فيما نحن فيه كذلك أن المستثنى المطلق هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا؛ فإنه شامل للمتصل والمنقطع معا، ويمكن أن يقال: مراد المصنف من عدم إمكان التعريف الشامل لهما هو التعريف الذي وقع حدا تاما، وهو ليس كذلك؛ لعدم اشتماله على جميع أجزاء الحد التام، فتدبر. واعترض عليه أيضا بأنه إذا لم يكن للمستثنى المطلق ذكر في ضمن التعريف، فكيف يعد من التصويبات؟ وأجيب بأنه عد هذا من العموم المجاز، وهو ما يطلق عليه لفظ المستثنى منها، وعموم المجاز هو أن يراد من اللفظ معنى عاما لم يكن هذا معناه.

- (١) الاستثناء من الشيء هو الصرف، وإنما يسمى هذا القسم من المنصوب بذلك؛ لأن المتكلم يطلب عن نفسه صرفه من حكم أي منعه عن الدخول فيه، لكنه عبر عنه بالصرف لتأكيد معنى المنع. (غف)
- (٢) الغير المحتاج صفة لقوله: "معلوميته"، لا لقوله: "بهذا الوجه". (بقا)

لأن لكل واحد منهما أحكاما خاصة لا يمكن إجراؤها عليه إلا بعد معرفته، فقال:
متصل ومنقطع، فالمتصل: هو المخرج^(١) أي الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير
المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئياته.....
دو عدد وكثرة

لا يمكن إجراؤها عليه: أي على كل واحد منهما بخصوصه إلا بعد معرفة كل واحد منها بخصوصه، أو المراد:
أنه لا يمكن إجراؤها عليه على وجه الصيرة إلا بعد معرفته على وجه الصيرة؛ فإن المعرفة على وجه الصيرة إما
يكون بالتعريف، فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشيين ومحصله أن المراد من المعرفة في قوله: 'إلا بعد
معرفته' هو المعرفة بالتعريف أو المعرفة المطلق، وإن كان الأول والدليل في حيز المع، وإن كان الثاني فمسميه،
لكن الدليل غير مثبت للمدعى؛ لأن المدعى هو التعريف لكل منهما. أي الاسم الذي إلخ: أشار به إلى
الألف واللام في اسم المفعول بمعنى الموصوف، وسم المفعول بمعنى الفعل المجهول.

متعدد جزئياته: أن يكون المتعدد الذي هو المستثنى منه كليا كأحد، فإن كل شيء هو فرد به، والمتعدد
الأجزاء هو الذي كان المستثنى منه حريث حقيق كالعبد في قولنا: شترت العبد إلا بصفه، وهو أي المستثنى أعم
من أن يكون أقل من المستثنى منه أو أكثر منه أو مساويا له، وههنا إشكال مشهور، وهو أن ريذا في "جاء في"
القوم لا ريذا "إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يرم إحراج شيء، وهو خارج عنه، وهو باطل؛
لأن إحراج شيء من فرع دحوله فيه، ويلزم أيضا خلاف الإجماع؛ لأن القوم حكموا بدحوله فيه في المستثنى
متصل؛ فإنك لو قلت: على عشرة إلا درهما كان الدرهم داخلا في عشرة، وعلى الأول يرم التناقض الصريح،
فكيف يقع في كلام الله تعالى وكلام العقلاء؟ وأجيب عنه بأن المستثنى، وهو ريد أخرج من النسبة التي لا يكون
متعلق الإدعاء والقول، فأخرج عنها أولا ثم حكم بأعيته، فيكون الاستثناء متأخرا عن النسبة متقدما على
الحكم فلا تناقض حينئذ؛ لأن النسبة التي هي ليست متعلق الإدعاء والقول ليست بصادقة ولا كاذبة، مع أن
الناقض يستمر الصدق والكذب وهم يستدعيان الحكم.

(١) ههنا إشكال مشهور، وهو أن ريذا في "جاء القوم إلا ريذا" إما داخل في القوم أو خارج عنه، وعلى الثاني يرم
أن لا يكون محرجا؛ لأن إحراج الشيء فرع دحوله، ويلزم أيضا خلاف الإجماع والعقل الصريح؛ فإنك لو قلت:
"له عني دينار إلا داني" كان انداق داخلا في الدينار، وعلى الأول يلزم التناقض الصريح، فكيف وقع في كلام الله
تعالى أو كلام العقلاء؟ وأجيب عنه بوجه، واختار الشيخ ارضي ما اختاره الأكثرون وقال: هذا هو الصحيح.
وحاصله أن التناقض إنما يرم إذا تقدمت نسبة المحي على الاستثناء، لكنها متأخرة عنه؛ لأن المنسوب إليه هو
المجموع لمركب من المستثنى منه والمستثنى، فالنسبة متأخرة عن المنسوب إليه قطعا، كما أنها متأخرة عن المنسوب،
فانسوب إليه في جاء القوم إلا ريذا هو لقوم المحرج منهم ريد، لا القوم المطلق، حتى يلزم التناقض. (عف)

نحو: ما جاءني أحد إلا زيدا، أو أجزاءه نحو: اشتريت العبد إلا نصفه، سواء كان ذلك المتعدد لفظا أي ملفوظا نحو: جاءني القوم إلا زيدا، أو تقديرا أي مقدرا نحو: ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد إلا زيدا بـ "إلا" غير الصفة وأخواتها،^(١) واحترز به عن نحو: جاءني القوم إلا زيد، وما جاءني القوم لكن زيد جاء.

= وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاء القوم، فقد سست أولا المحيى إلى القوم على احتمال أن يكون الإيجاب بالقياس إلى الكل أو الإيجاب بالقياس إلى العض، والسلب بالقياس إلى السبب الآخر، وذلك لأن تقرر الإيجاب أو السبب إنما يكون بعد تمام الكلام، فإذا قلت: "إلا زيدا" متصلا بـ "جاء القوم" تقرر السبب بالقياس إلى زيد وتقرر الإيجاب بالقياس إلى ما بقي، وليس معنى الإخراج إلا المحالة في الحكم بعد التشريك في النسبة، ولما لم يكن في المستثنى المنقطع تشريك لم يكن هناك إخراج، وأجيب عنه بوجه آخر بأن المستثنى يكون مخرجا من المراد لا من الحكم، فإذا قلت: جاء القوم يعلم في نادئ النظر أنه كان المراد محيى المجموع، فالاستثناء يدل على أنه ليس المراد هذا، فأخرج أولا له من المراد ثم حكم بالحيثية، نعم يلزم التناقض على تقدير إخراجها عن المراد بعد الحكم بها، وهو ليس تناقض؛ لأنه يستلزم الصدق والكذب، وهما يستدعيان حكم مع أنه مخرج من المراد لا من الحكم، فيكون الجواب باختيار الأول.

سواء كان إلخ: أو سواء كان المستثنى لفظا أو تقديرا مثل: جاءني القوم إلا زيدا، فأشار بقوله: 'مفعوفا' إلى أن المصدر بمعنى المفعول، ويكون فيه ضمير راجع إلى اسم 'كان'، وهو قوله: "ذلك المتعدد" وقوله: 'لفظا' خبر، وكذلك قوله: "تقديرا" قيل: لا حاجة إلى قيد 'المتعدد' إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد لكنه ذكره ببيان التفصيل بـ "إلا" غير الصفة وأخواتها، وقوله: غير الصفة" بيان للواقع؛ لئلا يذهل عنه وأخواتها خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير، ويبدل بفتح الداء وسكون الياء، وهو احتراز عن ما استثنى عنهم زيد أو المخرج منهم زيد، وذلك أمر اصطلاحى ولا مناقشة فيه، ويحتمل أن يكون غير الصفة احتراز عما وقع بعد إلا الصفة فإنه معرب يعرب الموصوف ثم إن قلت: إن ضمير هو راجع إلى المستثنى وما بعد إلا الصفة ليس مستثنى قلت: يمكن إرجاع الضمير إلى ما هو بعد 'إلا' وأخواتها فالاحتراز على هذا التقدير.

(١) وهي خلا وعدا وما خلا وما عدا وغير وسواء. (عل)

(٢) أراد بها كلمات محفوظة لا ما هو بمعناها مطلقا حتى يلزم أن يكون جاء القوم المخرج منهم زيد والمستثنى منهم زيد مستثنى وذلك أمر اصطلاحى، ولا مشاحة فيه. (عبد العصور)

والمستثنى المنقطع: هو المذكور بعدها أي بعد إلا وأخواتها غير مخرج عن متعدد، واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع، سواء كان من جنسه كقولك: جاءني القوم إلا زيدا مُشيرا بـ "القوم" إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن^(١) نحو: جاءني القوم إلا حمارا، وهو أي المستثنى مطلقا حيث علم أولا بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت، وثانيا^(٢) بما يتفطن له من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها، سواء كان مخرجا أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة؛ روما للاختصار منصوب وجوبا إذا كان واقعا بعد إلا لا بعد غير وسوى وغيرها، غير الصفة قيده وإن لم يكن الواقع بعد إلا التي للصفة داخلا في المستثنى؛ لئلا يذهل عنه في كلام موجب أي ليس بنفي.....

بعد إلا وأخواتها: ولا يقع المستثنى المنقطع إلا بعد إلا وغير ويد هكدا قالوا. حيث علم إلخ: وهو لدفع ما يقال: إن المستثنى المطلق غير مذكور فيما سبق فكيف يصح إرجاع الضمير إليه؟ يتفطن له: على صيغة المجهول معني العلم، والضمير في قوله: "له" راجع إلى المستثنى المطلق. لئلا يذهل عنه: أي عدم دخول الواقع بعد "إلا" التي للصفة في المستثنى، ويعلم أنه لو لم يورد قوله: "غير الصفة" فيتوهم المبتدئ على وجوب نفيه بعد "إلا" مطلقا، سواء كانت للصفة أو لا. أي ليس إلخ: أي إن لم يكن في أوله شيء منها فيكون غير الموجب هو الذي كان في أوله واحد منها؛ لأن نقيض السلب الكلّي هو الإيجاب الجزئي، هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب.

- (١) فالحمار ليس من جنس القوم؛ لأن القوم يختص بالإنسان، قال في "الصحيح": القوم الرجال دون النساء، وربما دخل النساء فيه على سبيل التبع؛ لأن قوم كل شيء رجال ونساء. (عل)
- (٢) يعني يستخرج القطب المتفطن من التعريف أمرا هو مشترك معنوي بين القسمين وهو 'المذكور بعد إلا وأخواتها' مخرجا أو غير مخرج، وزبدة الكلام: أن الضمير راجع إلى المستثنى المعلوم بأحد الوجهين، ويحتمل حمل الكلام على عموم الجار وعنى أخذ الردود بين المفهومين الاصطلاحيين. (عت)

ولا نهي ولا استفهام نحو: جاءني القوم إلا زيدا،^(١) واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حيثثد واجب النصب على ما سيجيء،^(٢) ولا حاجة^(٣) ههنا إلى قيد آخر،

واحترز به عما إلخ: وإنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا والبدل بتكرير العامل، فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز تكرير أصل العامل بترك النفي العارض. ولا حاجة ههنا إلخ: دفع شبهة تقريرها: أن القول بأن المستثنى إذا كان بعد "إلا" في الكلام الموجب فهو منصوب على الاستثناء غير صحيح؛ لأن قولنا: "قرأت إلا يوم كذا" يكون المستثنى منه بعد "إلا" في كلام موجب مع أن المستثنى منه غير منصوب على الاستثناء بل منصوب على الظرفية؛ لأنه منصوب قبل دخولها، فلا بد من التقييد بأن كان الكلام الموجب تاما؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا عن هذا الحكم، ومحصل الجواب: أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأجل ما ذكره؛ لأن الكلام ههنا في كون المستثنى منصوبا مطلقا سواء كان منصوبا على الاستثناء أو على الظرفية أو غيرهما بدليل قوله: "أو كان بعد حلا وعدا"؛ لأن المستثنى بعدهما منصوب على أنه مفعول به لا على الاستثناء.

فعلم مما ذكرنا أن قوله: "لأن الكلام في كونه إلخ" دليل لقوله: "ولا حاجة إلخ" وقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" دليل لخروج نحو قوله: "قرأت إلا يوم كذا" على تقدير اعتبار القيد المذكور فالمعارض كأنه أراد بقوله: "فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء" أن نحو: "قرأت إلا يوم كذا" من قبيل المستثنى المفرغ، فينبغي أن يكون داخلا في المسألة الآتية فاعلم ذلك.

(١) إنما وجب نصبه إذا كان بعد "إلا" في كلام موجب؛ لأنه لو لم ينصب لكان بدلا بتكرير العامل فيلزم ثبوت الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه، وأما في غير الموجب فلا يلزم ذلك؛ لجواز اعتبار تكرير أصل العامل بترك النفي العارض؛ ولأن المبدل منه في حكم التحية، فيكون في حكم التفريع وهو في الإيجاب ممتنع لفساد المعنى، وفيهما نظر، أما في الأول؛ فلأن معنى تكرير العامل ليس إلا باعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الإيجاب والسلب، ولهذا جاز 'جاء ريد لا عمرو' في العطف مع أنه في قوة تكرير العامل، وأما في الثاني؛ فلأن المبدل منه ليس مطردا بالكلية حتى يفسد المعنى، وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه. (عبد الغفور)

(٢) رد على الشارح الهندي حيث قال: والمراد بالموجب الموجب التام؛ فلا يرد نحو: قرأت إلا يوم كذا، والرد من السيد السند في حواشيه الرضوي المرصي. (عت)

(٣) أشار بذلك إلى دفع ما قيل: إنه لا بد من قيد آخر، وهو ذكر المستثنى منه؛ ليخرج نحو: قرأت إلا يوم كذا، فإن اليوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء، وذلك لأن الكلام في نصب المستثنى مطلقا سواء كان على الاستثناء أو على الظرفية أو على المفعول به كما في "عدا" و"حلا" أو على الخبرية كما في "ليس" ولا يكون. (عل)

وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا فيه؛ ليخرج نحو:
 قرأت إلا يوم كذا؛ فإنه منصوب على الظرفية^(١) لا على الاستثناء؛ لأن الكلام في كونه
 منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله: أو كان بعد خلا وعدا، إلا
 أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا؛ فإنه مرفوع
 وجوبا لا منصوب، والعامل في نصب المستثنى - إذا كان منصوبا على الاستثناء -
 عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط "إلا"؛^(٢) لأنه شيء يتعلق بالفعل
 أو معناه تعلقا معنويا؛

وهو أن يكون إلخ: الكلام التام اصطلاحا في باب الاستثناء ما فسر به بقوله: بأن يكون إلخ. والكلام ناقص
 اصطلاحا في هذا الباب ما يقابله. فإنه منصوب: لا يقال: لم لا يجوز أن يكون منصوبا على الاستثناء والظرفية
 معا؛ لأننا نقول. الدليل على كونه منصوبا على الظرفية كونه منصوبا قل دحول "إلا"، فإنه يظن منه أن نصبه
 بعد دحولها أيضا للظرفية؛ لأن دلائل اسحو ظلية، على أنه يلزم توارد العتين على معمول واحد شخصي.
 إنما هو لإخراج إلخ: فيه مفعول ما لم يسم فاعله فيكون مرفوعا، لا يقال: على تقدير اعتبار قيد المذكور كما
 يخرج اليوم في مثل: قرئ إلا يوم كذا. كذلك يخرج اليوم في نحو: قرأت إلا يوم كذا؛ لأن نقول: قد عرفت
 المراد من الكلام، فالمراد أن المستثنى منصوب مطلقا إذا كان بعد 'إلا' في كلام موجب تام أو لا، ويكون هذا
 القيد لإخراج مثل: قرئ إلا يوم كذا، كما لا يخفى أو معنى الفعل: وقد عرفت معنى الفعل كما في "ما لك
 وريدا" أي ما تصع. لأنه إلخ. أي المستثنى شيء يتعلق إلخ، والضمير في "له" راجع إلى المستثنى. وكلمة "ما"
 عبارة عن المستثنى منه، والضمير في قوله. 'إليه' راجع إليه.

- (١) لعل المعارض أراد بذلك أنه من قبيل المفعول فيسمي أن يكون داخلا في الآتي. (عند العفوري)
 (٢) قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح 'المفصل': العامل فيه المستثنى منه بواسطة "إلا"، قال لأنه ربما لا
 يكون هناك فعل ولا معناه نحو: 'القوم إلا زيدا إخوانك، والبصرية أن يقولوا: إن في الأخوة معنى فعليا، وهو
 الانتساب بالأخوة. (عند العفوري)

إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما،^(١) وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول. أو
 (الفعل أو معناه)
 مقدما عطف على قوله: "بعد إلا"^(٢) أي المستثنى منصوب وجوبا

أحدهما: أي الفعل أو معناه، واعترض المصنف على كلام البصريين بأنه منقوض بقولنا: القوم إحتوت إلا ريذا؛ فإن المستثنى فيه منصوب حينئذ، مع أن نصه ليس بالفعل ولا معناه؛ لعدم وجود الفعل ولا معناه فيه، ويمكن أن يقال: إن الشارح أورد كلام البصريين ولم يهتم إلى نقض المصنف؛ لأن كون التركيب المذكور من الفصحاء غير مسموع عنده بل هو من مصنوعات، ويمكن أن يقال أيضا: في الأحوة معنى الفعل، وهو الانتساب بالأحوة. أو مقدما عطف إلخ: وفيه بحث، وهو أنه لا يفهم حينئذ من العبارة أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا"، مع أن انتصابه مشروط به، كما ذكره بقوله: "والعامل في نصب المستثنى إلخ"، وكذلك في قوله: "أو مقطعا" فانتصابه فيه أيضا مشروط بكونه بعد "إلا"، وإلا يلزم أن يكون المستثنى بعد "غير" منصوبا في قولنا: ما جاءني القوم غير زيد، وفي قولنا: وما جاءني القوم غير حمار، مع أنه محذور فيهما وجوبا، فلا بد أن يعطف قوله: "منقطعا" على قوله: "في كلام موجب" حتى يكون قوله: "بعد إلا" معتبرا فيه، إلا أن يقال: المستثنى الذي بعد "غير" مذكور بعد ذلك، فهو مستثنى عن هذا الحكم.

ويمكن تقدير الكلام بعبارة أخرى بأن يقال: قوله: "في كلام موجب" خبر "كان" وقوله: "بعد إلا" متعلق - بكسر اللام - بهذا الخبر، وقوله: "مقدما" عطف على قوله: "في كلام موجب"؛ فإنه إذا عطف شيء على آخر الذي كان قيده مقدما عليه يكون القيد حينئذ مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه، فالمصنف قدم المتعلق - بكسر اللام - على المتعلق - بفتح اللام - إشارة إلى ذلك، فيكون قوله: "بعد إلا" معتبرا في المعطوف والمعطوف عليه جميعا. بخلاف ما إذا كان قيد خبر مؤحرا عنه؛ فإنه حار أن يعتبر له في المعطوف وأن لا يعتبر فيه، فإذا كان كذلك ففي عطف الشارح نظر؛ لأنه يوجب أن يجب النصب في المستثنى في المثالين المذكورين، إلا أن يقال: ذكر الشيء فيما بعد بمنزلة الاستثناء، كما عرفت، فتأمل.

قال مولانا عص: نبه الشارح أيضا على أن هذا الحكم في المنقطع يفتقر إلى تقييده بكونه "بعد إلا" حيث قال: 'إذا كان مقطعا بعد إلا'، وإن غفل عنه في قوله: "أو مقدما". أقول: كيف يصح إسناد العطف إليه؛ فإنه أفاد هذا الحكم في قوله: "أو مقدما" في ضمن المثال، وأيضا لا يحتاج إلى تقييده بكونه "بعد إلا" في المنقطع أيضا بعد ما ذكره، ولأن نصب المستثنى إنما يكون بتوسط "إلا"، وهو ظاهر، وأيضا إنما لا بد عطفه بقوله: "في كلام" =

(١) يعني أنه جزء ما نسب إليه الفعل ومعناه، فهو شيء يتعلق بأحدهما معنى، وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول في كونه بعد مسند ومسند إليه. (علوي)

(٢) هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد 'إلا'، وذلك غير مفهوم من العبارة، وكذا الحال في قوله: "أو منقطعا"، ويمكن أن يجعل معطوفين على قوله: "في كلام موجب" حتى لا يتجه ذلك وهو خير آخر لـ "كان" أو حال. (عبد الغفور)

إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه، سواء كان في كلام موجب أو غير موجب، نحو: جاءني إلا زيدا القوم، وما جاءني إلا زيدا أحد؛ لامتناع تقديم البدل على المبدل منه^(١) أو منقطعا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد "إلا"، نحو: ما في الدار أحد إلا حمارا، في الأكثر أي في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز؛ فإنهم قبائل كثيرون، أو في أكثر مذاهب النحاة؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية، فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه^(٢) إلا بدل الغلط،^(٣) وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة،^(٤)

= إذا لم يصرح بعد ما قال: "عطف على قوله: بعد إلا" إلى ما ذكره بقوله: "إن نصب المستثنى" إنما يكون توسط "إلا" حيث قال: "والعامل في نصب المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء إلخ".
على المستثنى منه: وقوله: "مه" مفعول ما لم يسم فاعله؛ لقوله: "المستثنى"، والصمير راجع إلى اللام الموصول. لامتناع تقديم إلخ؛ فإنه لا وجه لرفعه إلا أن يكون بدلا من المستثنى منه.
في الأكثر: متعلق بمنصوب، هو ملحوظ في الكلام. فإن أكثرهم إلخ؛ فهو إذا كان منصوبا عند أهل الحجاز فيكون منصوبا عند أكثر النحاة أيضا؛ فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجاز. مطلقا: سواء كان من جنس المستثنى مه أو لا. إذ لا يتصور فيه إلخ؛ فإنه إذا كان "الحمار" مثلا بدلا عن "القوم" على تقدير الرفع في قولنا: ما جاءني القوم إلا حمار، لا يكون ذلك إلا بدل العلط، مع أن المستثنى المنقطع لا يصدر إلا بطريق الروية والفصاة، والروية هي الفكر والتأمل، والفظانة بالفارسية: زيركي.

- (١) يعني لو لم يجب النصب كان تابعا للمستثنى مه على البدلية، والبدل لا يتقدم على المدل مه؛ لأنه من التوابع، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء. (علوي)
- (٢) أي في المنقطع شيء من البدل؛ لأن المصدر ليس متناولا له، فلا يكون متحدا معه، ولا جزء فلا يتصور فيه بدل الكل والبعض، وليس بحيث تبقى النفس عند ذكر المستثنى منه منتظرة لذكر المستثنى المنقطع، فلا يتصور بدل الاشتمال. (جمال)
- (٣) فإنه متصور ضاهرا؛ لانتفاء العلاقات الثلاثة المذكورة، وبالنظر إلى حقيقة الأمر لا يتصور فيه بدل العلط أبضا، وإليه أشار بقوله: 'وهو لا يتصور إلخ'.
- (٤) يعني أن بدل العلط لا يقع في كلام الفصحاء إلا سهوا وخطأ، هذا هو المشهور فيما بينهم. (حق)

والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرؤية^(١) والفظانة، وأما بنو تميم فقد قسموا المنقطع إلى قسمين، أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه^(٢) نحو: ما جاءني القوم إلا حماراً، فهنا يجوزون البدل، وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ.....﴾

قبله اسم إلخ: سواء ذلك الاسم متعدد أو لا، والمتعدد ما ذكره الشارح وغيره، مثل: ما جاءني زيد إلا عمراً. لا عاصم اليوم إلخ: اعلم أن قوله: ﴿عاصم اليوم﴾ يكون مستثنى منه، وقوله: ﴿من رحم﴾ مستثنى، ولا يصح حذف العاصم؛ لأن حذف اسم "لا" التي لنفي الجنس لا يثبت في كلامهم، ولكن يصح حذف خبره أي لا عاصم اليوم موجود، فلا يكون المستثنى - وهو "من رحم" أي من رحمه الله، وهو المرحوم - داخلاً في المستثنى منه؛ فإن المعصوم لا يدخل في العاصم؛ فإن العاصم هو الله تعالى، والصمير البارز في قوله: "من رحمه الله" راجع إلى "من"، وهو عبارة عن حضرة نوح عليه السلام ومن تابعه، يعني نيت نگاه دارنده از طوفان نوح امروز از خدای مگر آں کسے کہ =

(١) بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف - والفظانة، فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدن الغلط أيضاً، أما عدم كونه بدل الكل، فلا تنفاء شرطه؛ لأن شرطه أن يكون مدلول الثاني مدلول الأول، مثل: جاءني زيد أحوك، وأما بدل البعض فلا أن شرطه أيضاً أن يكون الثاني جزء الأول، ويكون مضافاً إلى ضميره، وأما بدل الاشتمال فلا أن شرطه أن تكون نفس السامع عند ذكر البدل منه منتظرة ومتشوقة إلى ذكر البدل، وأما بدل الغلط فلما ذكره الشارح، فتعين أن المستثنى المنقطع لا يكون بدلاً؛ لأن انتفاء الأقسام يستلزم انتفاء المقسم منه، وهو البدل؛ إذ لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، وإذا انتفت البدلية لزم أن يكون منصوباً على الاستثناء. (محرم)

(٢) ويصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن لا يفسد المعنى بذلك، نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً؛ فإنه يصح أن يقال: إلا حماراً، والمجيء متصور من الحمار. وثانيهما: ما لا يصح وقوع المستثنى موقعه، وذلك بأن يفسد المعنى نحو: ما جاءني أحد إلا حجر؛ إذ لا يتصور المجيء من الحجر. (عل)

(٣) قيل: هو من استثناء منقطع كما في الشرح، وقيل: من استثناء متصل، والمراد بـ "من رحم" إلا الراحم وهو الله تعالى أو مكان من رحم - على حذف المصاف - أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا الله أو إلا مكان من رحمهم الله من المؤمنين، وهو السفينة، وذلك أنه لما جعل الحبل عاصماً من الماء قال له: لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد، وهو مكان من رحمهم الله. وقيل: العاصم بمعنى معصوم، كدافق بمعنى مدفوق، وقيل: بمعنى ذو عصمة. (حل الآيات لعبد الرحيم)

مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴿٤٣﴾ أي من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا،^(١) أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد "عدا" من "عدا يعدو عدوا" إذا جاوزه، مثل: جاءني القومُ عدا زيدا، أو بعد "خلا" من "خلا يخلو خلوا"، نحو: جاءني القومُ خلا زيدا، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بـ"من"، نحو: خلت الديارُ من الأنيس، وقد يضمن معنى جاوز أو يحذف "من" ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء؛

= رحمت كرده است الله تعالى آن کس را که او معصوم است، و نگاه داشته شده است از طوفان. واعلم أنه ذهب بعضهم إلى أن المستثنى متصل بأن العاصم معنى المعصوم كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ مَاءٍ ذَاقْنِي﴾، وهو بمعنى مدفوق. وقال بعضهم: إن العاصم صفة النسبة بمعنى دو عصمة كما أن الضارب بمعنى دو ضرب، وقال بعضهم: ﴿مِنْ رَحِمٍ﴾ بمعنى الراحم وهو الله تعالى، وقال بعضهم: المضاف محذوف والتقدير: إلا رحمة من رحم أو مكان من رحم، أي لا عاصم اليوم من الطوفان إلا مكان من رحمه الله تعالى من المؤمنين، وهو السفينة. جاوزه: فيكون "عدا" متعديا بنفسه. وقد يضمن: أي "حلا" معنى حاور، فيكون حينئذ متعديا؛ لأن جاوز متعد، فكذا ما هو معناه. أو يحذف من: ويتعدى إلى المفعول بحذف "من"، ويوصل الفعل إلى مفعوله، فتعدى حينئذ بنفسه؛ لأن الفعل المتعدي بحرف الجر إذا حذف حرف الجر ويوصل الفعل إلى مفعوله تعدى بنفسه. ويسمى هذا الحذف إيصالا.

(١) فيكون "من رحمه" في محل النصب على الاستثناء، ونحو: "لا ضارب اليوم إلا زيدا" في تقدير: لا ضارب موجود اليوم إلا المضروب، كما أن تقدير قوله تعالى: لا عاصم موجود اليوم إلا المرحوم المعصوم، ومه قولهم: ما راد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر. وقال بعضهم: لا عاصم أي لا معصوم، فالاستثناء حينئذ متصل. وقال السيرافي: المراد بـ"من رحم" الراحم أي الله، لا المرحوم فيكون أيضا متصلا. واعلم أن المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة أوجه، وجه الإحصار أن الاستثناء إذا كان بـ"إلا" فلا يخلو إما أن يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه أو لا، فإن كان مقدما فهو القسم الثاني، وإن لم يكن مقدما فلا يخلو إما أن يكون من جنس المستثنى منه أو لم يكن، فإن كان من جنسه فهو القسم الأول، وإلا فهو القسم الثالث. (محرم)

ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ "إلا" التي هي أم الباب،^(١) وفاعلها ضمير راجع، إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى اسم الفاعل منه، أو إلى بعض مطلق^(٢) من المستثنى منه، والتقدير: جاءني القومُ عداً أو خلا مجيئهم أو الجائي منهم أو بعض منهم زيدا، وهما في محل النصب على الحالية، ولم يظهر معها "قد"،
لفظ

هي أم الباب: أي أم باب الاستثناء؛ لأنها موضوعة للاستثناء، وما عداها ليس موضوعة له، بل هو موضوع لمعان آخر؛ فإن "غير وسوى" موضوعان للغيرية، و"خلا" موضوع للخلو، و"عدا" موضوع للمجاوزة؛ فإنها استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة. اسم الفاعل منه: أي من الفعل المتقدم؛ لأن الفعل يدل على صاحبه. إلى بعض مطلق إلخ: أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه حتى يصح الاستثناء، ولهذا قال: "مطلق"؛ فإنه يحتمل الأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، ولا يصح أن يكون فاعلها ضميراً راجعاً إلى نفس المستثنى منه؛ لأن إرجاع ضمير المفرد إلى الجمع غير جائز، ومراده أن الضمير راجع إلى بعض منكراً للاستغراق في الإيجاب، كما في ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ (تكوين: ١٤) أي كل نفس. والتقدير جاءني إلخ: إذا قيل: "عدائي كذا" كان معناه انتفى عني كذا، فإذا قلت: "جاء القوم عدا مجيئهم زيدا" كان معناه انتفى الجيء عنه، وإذا قلت: "عدا الجائي زيدا، أو بعضهم زيدا" كان معناه انتفى الجائي أو البعض عن زيد بمعنى أن ليس زيد جائياً ولا بعضاً منهم وهو زيد، وإذا قيل: "خلا منه" كان معناه انتفى منه، فإذا قيل: "جاء القوم خلا زيدا" كان معناه انتفى الجيء عن زيد، أو انتفى الجائي أو البعض أي البعض الذي هو يصدق على كل واحد من أفراد المستثنى منه من زيد. وهما في محل النصب إلخ: أي "خلا وعدا" مع الفاعل والمفعول في محل النصب على الحالية من المستثنى منه.

(١) ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله وفاعل "عدا". (عصمت)

(٢) دفع به اعتراض صاحب "الرضي" حيث قال: فاعل "عدا وخلا" عند النحاة "بعضهم"، وفيه نظر؛ لأن المقصود في "جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا" أن زيدا لم يكن معهم أصلاً، ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم إياه وخلوه منه مجاوزة الكل وخلو الكل منه، ووجه الدفع أن المراد البعض المطلق؛ لأن الضمير راجع إلى البعض المنكّر يراد به الاستغراق، كما في قوله تعالى: ﴿عَلِمْتُ نَفْسِي﴾ أي علمت كل نفس. (عصمت)

(٣) كما ذهب إليه سيبويه، وذلك لأن الكل مشتمل على أبعاضه فذكرت في ضمن الكل، وإنما لم يجعل راجعاً إلى الكل؛ لأن صيغة الفعل مفرد، وإنما قال: مطلق محتمل للأبعاض؛ لأن مجاوزة البعض المعين لزيد لا يستلزم المطلق، ولا تدل العبارة عليها، وقيل: قد يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه هذا المعنى. (عبد العفور)

ليكونا أشبه بـ "إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء، في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات؛^(١) لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجزى الجر بهما على أنهما حرفا جر، قال السيرافي: لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر، أو ما خلا وما عدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا؛ لأن "ما" فيهما مصدرية مختصة بالأفعال، نحو: جاءني القوم ما خلا زيدا، وما عدا عمرا،^(٢) تقديره: خُلُو زيدا.....

ليكونا أشبه بإلا إلخ: وذلك لأن 'قدا' من خواص الفعل، فإذا لم يكن معهما "قدا" فيكونان حرفا جر، و"إلا" أيضا حرف فيكونان حينئذ أشبه بـ "إلا" التي هي الأصل في باب الاستثناء. لأنهما فعلان ماضيان: "عدا" متعد بنفسه، و"خلا" بعد الإيصال تحذف "م"، والمستثنى بعدهما مفعول. تقديره خلو زيدا إلخ: بضم الحاء وسكون اللام، وقوله: "وعدو عمرو" بفتح العين وسكون الدال، قيل: إن الفعل إذا كان مسندا إلى الضمير المستتر فهو إذا صار مؤولا بالمصدر يصير مؤولا بالمصدر المضاف إلى الفاعل لا بالمصدر المضاف إلى المفعول، وفيما نحن فيه يكون مضافا إلى المفعول؛ لأن زيدا مفعول لهما، فالأولى أن يقال: "حلو زيدا وعدوه ريدا" أي خلو مجيئهم أو الجائي منهم أو حلو بعض منهم ريدا، على أن الضمير راجع إلى المجيء أو الجائي أو البعض.

(١) فيه إشارة إلى أن اجار والمحرور خير متدا محذوف، وإلى أن اللام في قوله: "في الأكثر" عوض عن المضاف إليه، وإلى أن نصب المستثنى مختص بأداة الاستثناء بخلاف "إلا"؛ فإن في نصب المستثنى هناك خلافا. (محرم)

(٢) و"ما" فيهما إما حرفية، وهي ثلاثة: إما نافية، وهي لا تصلح ههنا؛ لأن المعنى على الإيجاب دون السلب. وإما كافة، وهي تحقق بالآخر دون الأول، مثل: قلما وظلما. وإما مصدرية، وهي مختصة بالأفعال غالبا؛ لأن المصدرية لا توجد إلا فيها، وههنا كذا، كما صرح به الشارح نفسه. وإما اسمية، وهي ستة أقسام: إما موصولة أو موصوفة، وههنا ليست بأحدهما؛ لعدم الضمير الراجع إليهما في الفعين. وإما استهامية أو شرطية، وهي أيضا ليست بأحدهما؛ لوجوب الصدارة فيهما. وإما تامة أو صفة، وعدم كونها أحدهما ظاهرا؛ لوجوب كونهما في الآخر حقيقة أو حكما، فتعين أنهما لا يكونان اسمية؛ لأن انتفاء الأقسام بأسرها يدل على انتفاء المقسم عنه؛ لأنه لا وجود للعام إلا في ضمن الخاص والأفراد، فتعين أن تكون مصدرية، تأمل وأنصف، ولم آل جهدا. (محرم)

وَعَدَوْا عمرو بالنصب على الظرفية، بتقدير مضاف أي وقت خلوهم أو خلو مجيئهم من زيد، ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي جاؤوا خاليا بعضهم أو مجيئهم من زيد، ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا، وعن الأخفش أنه أجاز الجر بهما.....
على الظرفية

بالنصب على الظرفية: وهو أن يكون قبله لفظ الوقت مقدرا. وقت خلوهم: المراد هو خلو بعضهم بأن يكون الضمير راجعا إلى بعض من المستثنى منه، وعنى تقدير قوله: 'وخلو مجيئهم' يكون الضمير راجعا إلى مصدر الفعل المتقدم، وبقي احتمال آخر لم يذكره، وهو أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه، إلا أن يقال أولا: إن الشارح لو لم يستوف جميع الأقسام لا بأس به، وذلك لأن كلمة 'أو' في قوله: "وفاعلهما ضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم أو إلى اسم إلخ" مانعة الخلو، فجاز أن يكون جميع الأقسام محتما في بعض المواد دون بعض أخرى، وعبارته لا تأني عنه، وثانيا: أنه هكذا قال مولانا عص.

أقول: في قوله: "وقت خلوهم" استوفى جميع الأقسام، وكذا في قوله: "وقت مجاوزتهم إلخ" قد استوفى جميع الأقسام ولم يبق شيء من الاحتمالات المذكورة؛ لأن قوله: "وقت خلوهم" يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى اسم الفاعل منه أيضا، أي خلو الجائي منهم، كما يشمل ما إذا كان الضمير راجعا إلى بعض منهم، وهو ظاهر فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت خلوهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى المستثنى منه، وقوله: "وقت خلو مجيئهم" على تقدير إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وجاز أن يكون الضمير راجعا إلى اسم الفاعل من الفعل المتقدم، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه، والشارح لم يتعرض على هذين الاحتمالين، ليس بشيء كما لا يخفى.

ووقت مجاوزتهم: أي مجاوزة بعض منهم أو مجاوزة الجائي منهم، وهذا تفسير قوله: "وما عدا عمرا؛ لأن "عدا" بمعنى جاور متعد بنفسه كما عرفت، فما قال بعض المحشين من أن قوله: "وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا" مثل قوله: "وقت خلوهم أو خلو مجيئهم" في التعرض على الاحتمالين وعدم التعرض على الاحتمالين الآخرين ليس بشيء أيضا، كما لا يخفى، وقوله: "أو مجاوزة مجيئهم" إشارة إلى أن الضمير راجع إلى مصدر الفعل المتقدم.

أي جاؤوا إلخ: أي بعض منهم أو بعض الجائي منهم، وكذلك مجاوزا بعضهم أي مجاورا بعض منهم أو بعض الجائي منهم، فيكون المصدر وهو المجاوزة بمعنى اسم الفاعل، وهو المجاوز، والأقسام مذكورة بأسرها، فما قال بعض المحشين من أن ههنا احتمال آخر، وهو جاؤوا خاليا الجائي منهم أو مجاوزا الجائي منهم، ليس بشيء كما مر غير مرة.

على أن "ما" فيها زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به،^(١) ولهذا لم يقل: لفظ أي حلا وعدا أي الفل في الأكثر، وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو: جاءني القوم ليس زيدا، وبعد لا يكون نحو: سيجيء أهلك لا يكون بشرا،^(٢) وإنما يكون النصب بعدهما؛ لأنها من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسميهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقا، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية.^(٣)

وكذا المستثنى إلخ: ولم يقل: "وحوا" كما يقتضيه السوق؛ اكتفاء بقوله: 'وإنما يكون النصب بعدهما إلخ'. أو إلى بعض إلخ: غير مختص بفرد من أفراد المستثنى مه حتى يصح الاستثناء كما عرفت. وإنما لم يتعرض إلى إرجاع الضمير إلى مصدر الفعل المتقدم، وهو المحي، لأن الخبر الذي هو زيد مثلا لا يجوز أن يقع خبرا عن المصدر في الكلام المثبت؛ لأن فيه إثبات المحموم للموضوع فلا يجوز، بخلاف ما إذا كان الكلام منفيا كما فيما نحن فيه فيجوز ذلك؛ لأنه لا مانع للسلب حينئذ، وقيل: أما التعرض إليه بتقدير المصدر المذكور لا يستلزم خروج المستثنى منه، وذلك لأن نفي زيد عن المحي لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه، فهذا لم يتعرض الشارح إلى إرجاع الضمير إلى المصدر. نعم، لو جعل "ريدا" مضافا إليه محي فيكون التقدير حينئذ ليس المحي محي زيد يعيد المطلوب، لكنه تكلف لفظا ومعنى، كذا قيل.

- (١) لأنه قرر في "شرح المفصل" فعليتهما على سبيل الجزم، ونفي كونهما حائرين، وقال الرصي: لم يثبت الخبر على أن "ما" زائدة. (علوي)
- (٢) الحائني من الأهل أو البعض منهم بشرا، ولا يحتتمل إرجاع الضمير إلى الأهل أو إلى مصدر الفعل لما ذكرنا في جاءني القوم إلا زيدا. (بقا)
- (٣) أي على أن يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم إما من فاعله أو مفعوله بالضمير وحده؛ لأن الثاني مضارع منفى، والأول ماض مضي، وقد سبق أن الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحدهما من غير ضعف، وأجاز الخليل أن يوصف بـ "ليس" و "لا يكون" مكررا أو معرfa باللام الحسية نحو: جاءني الرجل ليس أو لا يكون زيدا أو جاءني امرأة لا تكون فلانة أو ليس فلانة، ويلحقهما ما يلحق الأفعال من ضمير علامة تأنيث تقول: ما رأيت رجلا لا يكونون ريذا ويسوا زيدا، ولم يحى مثل ذلك في "حلا وعدا"، كذا في "الرضي"، وكذا في "ما حلا وما عدا"؛ لأنه ليس في فعليتهما خلاف لأحد بخلاف الأفعال الأربعة؛ لأن في فعليتهما خلافا حتى حاز الجر بها، ولم يجر فيهما شيء سوى النصب. (محرم)

واعلم أنه لا تستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ، ولا يُتَصَرَّف فيها؛ لأنها قائمة مقام "إلا"، وهي لا يُتَصَرَّف فيها.^(١)

ويجوز فيه أي في المستثنى النصب على الاستثناء، ويختار البديل عن المستثنى منه فيما بعد "إلا" حال من الضمير المجرور أي حال^(٢).....

لا تستعمل إلخ: أي 'ما حلا وما عد، وليس ولا يكون' لا يستعمل في المستثنى المفرغ، ولا في غير المستثنى المتصل من أقسام الاستثناء، فجار استعمالها في غير الاستثناء، فيصح أن يقال. ليس ريد قائما، ولا يكون عمرو قاعدا؛ لأن الحصر إضافي لا حقيقي على ما أشرنا إليه. وهي لا يتصرف فيها: بأن يقال: لم يكن أو كان وكائنا، أو يقال: ليست أو لست، أو يقال: يخلو ويعدو، ويجعلهما للاستثناء، فلا تستعمل في موضع 'لا يكون' مثلا غيره مثل ما كان أو لم يكن إلخ.

النصب على الاستثناء إلخ: ويضعف الاستثناء في نحو: لا إله إلا الله من حيث أنه يوهم وجهها ممثعا، وهو الإبدال من اللفظ؛ لأنه إذا كان بدلا من "إله" فيكون البديل مه في حكم التنحية فيصير "لا إله"، وهو ممتنع، وإن قلت: إذا كان الاستثناء فيه ضعيفا فينبغي أن يرفع ما بعد 'إلا' فيه حمل 'إلا' على كلمة "غير"، وهو غير جائز؛ لأنه لا بد في ذلك من كون "إلا" تابعة لجمع مكور غير محصور، وهذا الشرط منتفٍ فيه؛ لأن "إله" ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا. قلت: قد يحمل "إلا" على كلمة "غير" بدون هذا الشرط أيضا، وإليه أشار الشارح فيما بعد بقوله: "غالب".

الضمير المجرور: فإنه راجع إلى المستثنى، ووقوع الجار والمجرور حالا إنما يكون باعتبار متعقه وهو "واقعا"، وقوله: 'في محل' إشارة إلى أن كلمة "ما" عارة عنه، فقوله: 'بعد إلا'، احتراز عما إذا إلخ، وما قيل: إن الشارح جعل قوله: "فيما بعد إلا" حالا عن الضمير المجرور، وجاز أن يكون بدلا عن قوله: "فيه" بدل البعض عن الكل، =

(١) يعني جميع هذه الأفعال من "حلا" إلى "لا يكون" غير متصرف إذا كانت واقعة في الاستثناء بأن لا يجيء فيها غيرها من الصيغ الأربعين، وأما إذا فارقت الاستثناء رجعت إلى ما كانت عليه قبل الاستثناء من التصرف إن كانت قبل الاستثناء متصرفة. (عل)

(٢) وإنما احتار هذا التوجيه على توجيه البديل، وهو أن يكون فيما بعد "إلا" بدلا من "فيه" كما اختاره جميع الشارحين؛ لأن الحال أظهر في التقييد بأن احتار البديل فيما بعد 'إلا' دون غيرها من أدوات الاستثناء؛ لأن المستثنى يكون معمولا لتلك الأدوات، ولا يكون معمولا لعامل البديل منه بخلاف توجيه البديل؛ فإنه يشعر بأن ما بعد 'إلا' هو المقصود بالنسبة، ولا يشعر بنفي البديل في غير 'إلا' فلا حجة في هذا التوجيه كما قيل. (عبوي)

كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن "إلا"، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء، مثل: عدا وخلا وغيرهما، في كلام غير موجب احتراز عما إذا وقع في كلام موجب؛ فإنه منصوب وجوبا كما مر، والحال أنه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه؛ فإنه حيثئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: "ذكر المستثنى منه" بغير واو، على أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، ولم يشترط^(١) أن لا يكون منقطعا، ولا مقدما على المستثنى منه؛ ..

= ليس على ما يسمي؛ لأن المقصود ههنا بيان حال المستثنى، ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنجية، ثم قيل: ليس في بعض السح لفظه 'فيه' حيثئذ يكون قوله: "فيما بعد إلا" ظرفا متعلقا بقوله: 'يجوز ويختار' على سبيل التنازع، ولا يخفى أن هذه النسخة أحسن؛ لتقييد قوله: 'فيما بعد' بكل من الفعلين كما هو المناسب، ولك أن تجعل قوله: 'فيما بعد إلا' على تقدير السح التي فيها لفظة "فيه" متعلقا بقوله: 'يختار'، وحيثئذ يكون قوله: 'في كلام غير موجب' متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التنازع، أو بالأخير فقط؛ لأن حوار النصب في المستثنى هو الأصل، وإنما احاجة إلى اشتراط اختيار النوع في اختيار البدل.

والحال أنه إلخ: أشار به إلى أنه أيضا حال من الضمير المجرور المذكور بتقدير لفظة 'قد' فالضمير في "أنه" راجع إلى المستثنى؛ فإن المستثنى منه كما يطلق على المستثنى كذا يعكس الأمر أيضا؛ فإنهما من المتضايقان، قيل: هذا يشكك بحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا ريذا، حيث لم يكن البدل حيثئذ مختارا، بل حيثئذ يختار النصب ويجوز البدل، وكذا يشكل سحو: ما قام القوم إلا ريذا، في جواب من قال: أقام القوم إلا ريذا؟ فإن النصب فيه أولى؛ لبطاق الجواب السؤال لو جواب النصب في السؤال، والجواب عن الأول بأن الحكم المذكور فيما إذا لم يكن بين المستثنى والمستثنى منه واسطة، وعن الثاني بأنه فيما إذا لم يكن جوابا لكلام تضمن الاستفهام. ولم يشترط إلخ: كما اشترط في وجوب نصب المستثنى أن يكون منقطعا ومقدما على المستثنى منه.

(١) لكن لا بد من اشتراط أن لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه؛ إذ لو كان متراجعا نحو: ما جاءني أحد حين كنت جالسا إلا ريذا لم يكن البدل مختارا، وأن لا يكون ردا لكلام تضمن الاستفهام نحو: ما قام القوم إلا ريذا، في جواب من قال: أقام القوم إلا ريذا؟ فإن حوار النصب بها أولى؛ لبطاق الجواب السؤال. (عبد الغفور)

لأن حكمهما قد علم^(١) فيما سبق، فاكتفى بذلك، نحو: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٢)
 بالعلم فيما سبق قوله تعالى (الساء: ٦٦)
 بالرفع على البدلية، و"إلا قليلاً" بالنصب على الاستثناء، ونحو: ما مررت بأحد إلا
 زيد بالجر على البدلية، وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء، وما رأيت أحداً إلا زيدا
 بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار،
 وإنما اختاروا البديل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه
 بالمفعول^(٣) لا بالأصالة وبواسطة "إلا"،.....

لأن حكمهما إلخ: معاه أن حكمهما علم بأن المستثنى في صورتين مصوب وجوبا، فحينئذ لا يرد ما قيل:
 هذا لو صح فينبغي أن لا يذكر قوله: "فيما بعد إلا"، وقوله: 'في كلام غير موجب'؛ لأن حكمهما قد علم
 أيضا، ليس بشيء كما لا يخفى. على البدلية: أي بدل البعض من الكل؛ فإن "قليل" بدل من الواو في 'فعلوه'،
 وقليل من الجماعة منها، ومن شرط البديل في الاستثناء هو انتفاء ضمير المبدل منه؛ لأن الاستثناء المتصل يعي غناء
 الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه، فلا حاجة إلى الضمير، كما هو في المثال المذكور، فلا
 حاجة إلى أن يقال: ما فعلوه إلا قتيلا، وإلا قليلا منهم.

بالنصب: إيراد النصب على سبيل المشاكلة، فلا يرد أنه لا يحتاج إلى إيراد قوله: بالنصب؛ لأن إرادته لدفع
 توهم الرفع والجر، فلما يكون في آخره ألف فلا يتوهم ذلك. بسبب التشبيه: وبواسطة 'إلا' لا بالأصالة بل
 بالتشبيه، فقوله: 'بواسطة إلا' عطف على قوله: "بسبب التشبيه".

(١) في بيان القاعدة السابقة، وهو أنه يجب النصب إذا كان مقدما أو منقطعا، فعلم أنه لا يتصور البديل فيها،
 وإلا لم يحكم بوجوب النصب فيها، فلا ضرورة في اشتراط عدمهما. (حق)

(٢) أي لو كتبنا عليهم مثل ما كتبنا على بني إسرائيل من قتلهم أنفسهم أو خروجهم عن ديارهم حين استتبوا
 من عبادة العجل ما فعلوا المكتوب عليهم إلا ناس قليل منهم، بالرفع على البدلية من الواو في "فعلوه"، وبالنصب
 على الاستثناء، أو على المصدرية أي ما فعلوه إلا فعلا قليلا، كذا قال الزمخشري. (حل ع)

(٣) في كونه بعد مسند ومسند إليه. (عموي)

وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة: (١)

ويعرب أي المستثنى على حسب العوامل^(٢) أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر، إذا كان المستثنى منه غير مذكور، ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه،
اللام بالأحرى

وإعراب البدل بالأصالة: وهي واقعة في مقابلة انتشيه لا في مقابلة التسمية أي إعراب البدل بالأصالة أي لا بسبب انتشيه بالفعل، فلا يرد أن إعراب البدل ليس بالأصالة، بل سعية المستثنى منه. ويعرب على حسب العوامل: واعتراض بأن المراد بالعامل إما عامل المستثنى أو عامل المستثنى منه، وإن كان التالي فيشكل بحج: ما مررت إلا يريد؛ فإنه معرب عامل نفسه لا عامل المستثنى منه، وإن كان الأول فلا معنى لتقييد حكمه بقوله: إذا كان المستثنى منه غير مذكور؛ لأن جميع المستثنى معرب عامل نفسه سواء كان المستثنى منه فيه مذكور أو لا.

وأحيب بأن المراد بالعامل عامل المستثنى منه، فيكون لـ 'ريد' في مررت إلا يزيد جراً فظياً ونصباً محلياً، وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه، ولكن حذف من المستثنى منه، وانتقل عامله إلى المستثنى، وعامل نفسه هو مررت تتوسط تلك الباء، وقيل: تتوسط 'إلا'، وهو العامل في النصب المحلي للمستثنى منه، ويمكن احبب بأن المراد بالعامل أعم من أن يكون عامل المستثنى أو المستثنى منه، فالمقصود أنه يرفع إن كان العامل رافعاً، وينصب إن كان نصباً، ويجر إن كان جاراً، وإن قلت: فيه نظر؛ لأن عامل المستثنى، وهو المحرور به في 'مررت إلا يريد'، وهو غير جار في المستثنى منه شخصياً، فلت: إهما منحدران نوعاً وإن تعابيراً شخصياً. لأنه فرغ له العامل: أي لأن المستثنى فرغ لأجله العامل عن العمل في المستثنى منه طاهر، بأن عمل في المستثنى =

(١) ولا شك أن الإعراب بالأصالة وبلا واسطة يكون أقوى من الإعراب الذي لا يكون إلا بانتشيه إلى غير وبلا واسطة، فالعمل بالأقوى ما أمكن يكون هو الأولى، ولد حيز البدل، ولعدم الخلاف في عامل البدل، وما في عمل المستثنى والخلاف ثابت، والثالث: ما كان جارياً على إعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين، ولعرق بين هذين القسمين أن المستثنى في القسم السابق من كلام تام، ويجوز انوجهان فيه: البدل والاستثناء، وفي هذا القسم من كلام ناقص، ولا يجوز فيه إلا وجه واحد. (محرم)

(٢) أي حسب اقتضاها، فإن اقتضى العامل الرفع يرفع، وإن اقتضى النصب ينصب، وإن اقتضى الجر يجر، ولا ينصب حينئذ على الاستثناء، وكونه شبيهاً بالفعل حتى يكون عامل فيه الفعل تتوسط 'إلا'. (محال)

إذ يصح أن لا يضرب المتكلمَ أحدٌ إلا زيدٌ بخلاف ضربني إلا زيد؛ إذ لا يصح أن يضرب كل واحد المتكلمَ إلا زيداً^(١) إلا أن يستقيم المعنى^(٢)

= فإذا عرفت هذا فلا يرد ما قيل: لم لا يجوز جوار الموجب عند قيام القرينة على الخصوص؟ كما يقال في جواب من قال: "هل جاءك جميع أهل بيتي؟": جاءتني إلا إياك؛ لأننا لا نسلم عدم الجوار على ذلك الاعتبار، بل هو جائز حينئذ؛ لأنه راجع في صورة الاستقامة، ولذا قال الشارح: "أو يكون هالك قرينة دالة على أن المراد إلخ"، ولا يرد أيضا ما قيل: لم لا يجوز أن يكون نحو: "ما جاءني إلا زيد" على وجه المبالغة في الغلو؟ أي علو جمع كثير عاية الغلو كما في قولهم:

وأحفت أهل الشرك حتى إنه تخافك الطفل التي لم تُحلق

لأننا نقول أيضا: لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتراض؛ لأنه راجع حينئذ في صورة الاستقامة أيضا، ولا يرد أيضا ما قيل: إن إرادة أصل المعنى متحقق في الإيجاب والنفي على العموم والخصوص، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها، وليس ذلك من وظائف النحو، ألا ترى أنه يجوز بحر من المسك، ولقيت العقاء، والأرض فوقنا، ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع، فيسعي أن يجوز نحو: "جاءني إلا زيد" يجعله معربا على حسب العوامل؛ لأننا نقول: قد عرفت أنه أراد بإفادة المعنى دلالة الكلام على المراد، وهي منتمة حينئذ على ما عرفت وجهه، وإذا نظرت في كلام الشارح فضلا في الجواب عن الشبهة لا يرد ما ذكرناه أيضا، فتأمل.

إلا أن يستقيم المعنى: قيل: لا بحث للسحوي عن استقامة المعنى، وليس وظيفة النحوي إلا بيان الكيفيات التركيبية، وإن كان ذلك مستلزما لاستقامة المعنى، فهذا البحث من قبيل الوضع الشيء في غير محله، وأجيب بأن هذا البحث يرجع مالا إلى أن الإعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير، بخلاف الموجب فإنه قليل؛ لقلة استقامة المعنى فيه إذا أعرب المستثنى كذلك، والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن.

(١) فلا يفيد فائدة صحيحة مطابقة كما في نفس الأمر، وإن كان يفيد فائدة ما في الجملة، أو يحصل بالخبر الكاد تصور غير حاصل أو تصديق غير يقيني. (عبوي)

(٢) مستثنى من فحوى الكلام السابق، أي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الأوقات إلا وقت استقامة معنى ذلك الكلام، فحينئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب أيضا، والحاصل أن إعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب يكثر، بخلاف إعرابي في الكلام الموجب؛ فإنه قليل لقلة وجود استقامة المعنى، واستقامة المعنى لا توجد إلا بأن يكون الحكم إلخ. (محرم)

بأن يكون^(١) الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم، نحو قولك: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ إلا التمساح^(٢)، أو تكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً، مثل: قرأت إلا يوم كذا أي أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا؛ لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك،

يحرك فكه الأسفل: وقيد الأسفل قيد واقعي؛ إذ الفك لا يكون في غير الأسفل، ثم لا يخفى أن هذا المثال لمجرد أن الحكم فيه صحيح على وجه العموم، وقد وقع مثل ذلك في كلام القوم حيث قال مولانا فخر الدين في شرحه للمختصر، وشارح "الوقاية" في قوله: "والولي العصبه على ترتيبهم" أي على ترتيبهم في الإرث والحجب أي يقدم الجزء كالابن وابن الابن فهذا التمثيل لمجرد ترتيب العصبات مع أن الكلام فيمن صلح وليا منهم، والجزء لا يمكن أن يكون ولي الصغير والصغيرة، فلظهوره لم يتعرض الشارح المذكور به، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لعدم كون المستثنى منه مفرغاً مع أن الكلام فيه. لظهور أنه لا يريد إلخ: أي من أول أيام الدنيا إلى آخره؛ لأنه يستلزم أن يكون زيد مثلاً موجوداً في جميع الأزمان من الدنيا، وليس كذلك، فالقرينة على عدم إرادته هي الظهور والبدهة، ويمكن أن يقال: لم لا يجوز أن يكون المراد أنه قرأت في جميع عمري من الأيام إلا يوم كذا، لا في جميع أيام الدنيا، وهذا المعنى مستقيم إلا أن في الاستقامة محل تأمل.

(١) أي ذلك في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (عصمت)

(٢) فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ. (علوي)

(٣) والحكم بتحريك الفك الأسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام؛ لأنها موجبة كنية مسورة، مثل: كل إنسان ناطق، وهذا مثال لما يصح أن يثبت فيه على سبيل العموم، لا ما نحن فيه، ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم، والتمساح دابة توجد في جميع النيل إلا من مدينة سيوط، وهي فوق مصر باثني عشر فرسخاً، فهذه المواضع لا يدخلها تمساح؛ لأنه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون حيلة مهم على أهل مصر؛ لأنها كانت تضرهم عاية الضرر، وحيثما جاوز التمساح هذا الموضع مات، وتحول على ظهره، ولعب به الصبيان، كذا في "عجائب المخلوقات". (محرم)

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضا، فحسب: ما مات إلا زيد، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى، وأيضا لا يصح مثل: "قرأت إلا يوم كذا" إلا بعد تخصيص^(١) اليوم بأيام الأسبوع مثلا، فيجوز مثل هذا التخصيص في "ضربني إلا زيد" بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة^{الذي حكم بعدم استثنائه} مخصوصين إذا كان هناك قرينة^(٢) دالة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها، وأجيب بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك.....

فحسب ما مات إلخ: وما حلق إلا بشر، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضا استقامة المعنى؛ لأنهما سيان في الاستقامة وعدمها. وأجيب بأن إلخ: هذا جواب عن الشبهة الأولى. على العموم: أي على تقدير عموم المستثنى منه، وقوله: "في النفي عكسه" أي في غير الموجب يكون الغالب استقامة المعنى، وإنما استثنى الأقل الذي في الموجب؛ لأنه المراد ههنا؛ لأنه داخل تحت قوله: "ويعرب على حسب العوامل"، ولم يستثن الأقل الذي في غير الموجب؛ لعدم الاحتياج إليه؛ لعدم دخوله تحت الحكم؛ لأنه غير مستقيم المعنى، فحيث لا يرد ما قيل: إنه استثنى الأقل الذي في الموجب فلم يستثن الأقل الذي في غير الموجب. لأن اشتراك إلخ: دليل لقوله: "وفي النفي عكسه". وقوله: "وأما اشتراكها في تعلق إلخ" دليل في الحقيقة لقوله: "والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم"؛ فإننا إذا قلنا: ما ضربني إلا زيد؛ فإن جميع أفراد الجنس =

(١) المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين، كالأيام والأسبوع والشهور كما مر. (علوي)

حالية دالة على الجماعة المخصوصة، كما يقول المضروب حال الشكاية: ضربني إلا زيد؛ فإن حاله يدل على أنه لا يريد كل أحد عاما، بل يريد من المحلة القلاية أو من القرية أو نحوها، فيكون التقدير: ضربني كل واحد من محلة كذا إلا زيد، أو مقالية كقول المضروب لمن قال له: من ضربك من محلة كذا؟: ضربني إلا زيد، أي ضربني كل واحد من تلك المحلة إلا زيد. (محرم)

جميع أفراد الجنس^(١) في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب،^(٢) وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: "قرأت إلا يوم كذا، وضربني إلا زيد" ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول، وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين، نظرا إلى الغالب وهو صريحي لا يريد كما إذا قيل: من ضربك من القوم؟ أي القوم الداخل فيهم زيد، فقلت: ضربني إلا زيد، فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى، لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.^(٣)

= مشترك في انتفاء تعلق الفعل الذي هو الضرب لهذا الأفراد، ومخالفة واحد منها في ذلك الانتفاء بها، بخلاف الإيجاب، ولم يفرق بين الجنس والنوع فلماذا قال: 'في جميع أفراد الجنس'، ولم يقل: في أفراد النوع، كما هو الطاهر. كما في المثال المذكور: وهو ضربني إلا زيد. وبأن الفرق إلخ: وهو جواب عن الشبهة الثانية. مقطوع إلخ: أي دخول المستثنى في بعض معين عن المستثنى منه، وقوله: "دخوله فيه" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: 'مقطوع'، وقوله: "الأول" أي في المثال الأول، وهو قرأت إلا يوم كذا. إذا قيل من إلخ: فالقرينة هو السؤال.

- (١) الجنس ههنا الأسفل كالإنسان؛ لأن الأحاس أربعة على ما بين في كتب المنطق: اجتنس الأسفل كالإنسان، والجنس الوسط كالحيوان، والجنس الأوسط كالجسم، والجنس الأعلى كالخوهر. (محرم)
- (٢) عطف تفسير خير "إن"، قوله: "مما يكثر" مثل: ما ضربني إلا زيد؛ فإنه تعلق الضرب بكل أحد انتفاء، وتعلق بواحد معين منه، وهو زيد مثلا ثبوتا، يعني أن يكون الفعل منقيا عن كل أحد بحيث لم يثبت وأن يكون مثبتا على واحد معين - هو زيد - كثير وغالب وهو ظاهر، ومثله أيضا: ما رأيت إلا زيدا، وما مررت إلا بزيد. (محرم)
- (٣) على تقدير عموم المستثنى فيه، والغالب في الغير الموجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه، ولذا اشترط في الموجب استقامة المعنى على تقديره دون غير الموجب؛ عملا بما هو الأصل وهو الاستقامة وعدمها غالبا. (محرم)

ومن ثم أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجوز مثل:
ما زال زيد إلا عالما إذ معنى "ما زال" ثبت^(١).....

لم يجوز مثل ما زال إلخ: لأنه لو كان جائزا يزم تحقق المشروط بدون الشرط؛ لأنه قد سبق أن كون المستثنى المفرغ في كلام موجب مشروط باستقامة المعنى، وهي متفية ههنا؛ لدخول جميع الصفات فيه غير صفة العلم؛ لأن من الصفات المتساوية كالسواد والبياض والقيام والقعود والحمرة والصفرة وغيرها، فهو كان فيه جميع الصفات يلزم اجتماع القيصين.

إذ معنى ما زال ثبت: لأن "ما" للنفي، وفي "زال" معنى النفي كما يكون في انك وفي ما انك، وفي برج - بكسر الراء - وفي ما برج معنى النفي. قال مجاهد المحشي مولانا عف: الأطهر أن يقال: إذ معنى ما زال ثبت دائما؛ لأن ما زال لاستمرار ثبوت الخبر للاسم، لكن الدليل حينئذ غير مفيد للمدعى؛ لأن كون النفي إثباتا لا يفيد إلا كون ما زال بمعنى ثبت فقط لا بمعنى ثبت دائما. ثم قال مولانا المذكور، إلا أن يقال: معنى قوله: "لأن نفي النفي إثبات" هو أن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، ثم قال: ولكن في إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث، معناه أنه في حيز المع. أقول. قال الشارح في تحت الحال: إن النفي مستمر بلا قاطع أي بلا قاطع النفي. فإذا كان كذلك فنفي النفي يستلزم دوام الثبوت واستمراره.

قال مولانا عف: قوله: "ثبت نقيض الدوام" أي الإثبات يفيد الدوام، ويظهر ذلك من كتب اللغة، معناه أنه قال مجاهد المحشي: الأطهر أن يقال. إذ معنى ما زال ثبت دائما ليس على ما ينبغي، أقول: كونه مفهوما من كتب اللغة في حيز المع، ثم قال مولانا عف: ولو سلم أن لا يكون الثبات مفيدا للدوام لكن ما زال ههنا بمعنى دائما، وذلك لأن معنى "زال" وقع روال فمعنى "ما زال" لم يقع روال، فقولنا: "روال" في قولنا: "لم يقع روال" نكرة وقعت في سياق النفي يفيد العموم، فيفيد أنه ثبت ريد دائما إلخ. وهذا كلام الفاضل المذكور لرد ما ذكره مولانا عف بقوله: "وفي إفادة نفي النفي دوام الإثبات بحث".

أقول: فيه بحث، أما أولا فإن العموم حاصل حينئذ على وجه الكمال لحصوله من وجهين، أحدهما: العموم الحاصل من نفي النفي، والآخر: عموم النكرة التي في سياق النفي، وكون العموم مطلقا يستلزم الدوام في حيز المع. وإن قلت: تكرار العموم يستلزم المتابعة فالدوام حاصل منها، قلت: فيه نظر أيضا. وأما ثانيا فإنا لا نسلم =

(١) الأطهر أن يقال: ثبت دائما، لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، وفي إفادته بحث. (عبد العصور)

لأن نفي النفي إثبات،^(١) فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم^(٢) فلا يستقيم،^(٣) وقال الشارح الرضي: يمكن أن تحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم، كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم،^(٤) وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة، ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة،.....

= كور "زال" بمعنى وقع زوال بمعنى "ما زال" لم يقع زوال، بل معنى "زال" في ما زال زيد إلا علما: أنه وقع زوال زيد، فمعنى ما زال فيه أنه لم يقع زوال زيد، فلا يكون زوال نكرة حيثنذ حتى يفيد العموم، على أن إفادة قرينة العموم أيضا مما لا طائل تحته كما عرفت.

ثم لك أن توجه المنع المذكور على التصريح، وهو قوله: 'فيكون المعنى ثبت زيد دائما إلخ' أقول في دفع الشبهة بأن "ما زال" للاستمرار والدوام أي استمرار ثبوت خيرها لاسمها كما بين في قوله: 'وغيره محذوف' أي ما زال زيد على جميع الصفات أي ثبت زيد على الصفات كلها إلا علما، فإذا كان للاستمرار والدوام فيكون المعنى ثبت زيد على جميع الصفات إلا على صفة العلم، فقوله: معنى "ما زال ثبت" يكون المراد منه الثبوت على سبيل الدوام، والدليل يكون مشتبا للمدعى؛ لأن المراد أن هذا نفي النفي إثبات؛ لما مر، لا نفي النفي مطلقا إثبات حتى كانت المقدمة ممنوعة.

لأن نفي النفي إثبات: أي مستلزم للإثبات؛ لأنه عينه؛ لأن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي، وتصور الإثبات لا يتوقف على تصور النفي، وإنما يكون عين الإثبات إذا كان تصور الإثبات موقوفا على تصور النفي، وليس كذلك، وقال مولانا عص: إن نفي النفي إثبات في العرف لا في اللغة.

(١) لأن "زال" وأخواته معناه النفي مثل: امتنع وعدم ومات وغيرها، ونفي النفي إثبات فيثبت؛ لأن معنى ما مات زيد ثبت ووجد؛ لأنه إذا كان في الكلام قيد يكون النفي متوجها إليه، وإذا لم يوجد فيه قيد توجه إلى أصل الفعل، نحو: ما ضرب زيد، ولما توجه النفي ههنا إلى النفي ونفاه بقي أصل الفعل، وهو الثبوت، فيكون معنى "ما دام" وأخواته ثبت ودوام. (محرم)

(٢) وإنما كان هكذا؛ لأن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم، كذا في "الرضي"، فيلزم ثبوت دوامه. (علوي)

(٣) المعنى لأن من جملة الصفات ما يتناقض كالقيام والقعود، والنوم واليقظة، فلا يجتمعان. (علوي)

(٤) فإنه ليس له قابلية واستعداد أصلا. (علوي)

كما يقال مثلاً في قولك: "ضربني إلا زيد": المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك، أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

وإذا تعذر البديل من حيث حمله على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه؛ عملاً بالمختار^(١) على قدر الإمكان مثل: ما جاءني من أحد إلا زيد، فـ"زيد" بدل مرفوع محمول على موضع "أحد"، لا مجرور محمول على لفظه، ومثل: لا أحد فيها أي في الدار إلا عمرو فـ"عمرو" مرفوع.....
فإنه مرفوع بالرفع

المراد كل من إلخ: ويترجم له. هر كس كه تصور بود از وی زدن از آتشین تودند مرا مگر زيد مرانزد.
 وإذا تعذر إلخ: أقول: ما كان الكلام في إعراب المستثنى في أول إعرابه وجوبا، ثم بين إعرابه جواراً، ثم إعرابه على حسب العوام، فحيث لا يرد ما ذكره مولانا عص حيث قال: ولا يخفى أن هذه المسألة من شمة احتيار البديل فيسعي أن لا يفصل بينه وبينها بحث الإعراب على حسب العوام. ثم إنه إذا تعذر البديل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو: لا خمسة عشر درهما لك إلا درهم؛ فإن خمسة عشر له محل قريب وهو النص، ويمتنع حمله عليه؛ لما ذكره في الكتاب، فيحمل على محله البعيد، وهو الرفع.

فعلى الموضع إلخ: وفي كلام بعض الشارحين: 'فيحمل على الموضع'. فأخر المتعلق ههنا لإفادة الحصر أو تبينها على حوار تأخير، ولقائل أن يقول: تأخير لا يصح لإفادة الحصر؛ لأنه جار نصب بالاستثناء أيضاً وإن كان البديل مختاراً، فيوافق حينئذ ما ذكره سابقاً بقوة: 'ويجوز فيه نصب ويختار بدل إلخ'، والحوار أن المراد من الحوار في قوله: "ويجوز فيه إلخ" هو الحوار بلا ضعف، وههنا نصب ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على لفظ "أحد".

عملاً بالمختار: وقد سبق أنه يجوز نصب ويختار البديل في المستثنى، ولا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل عملاً بالمختار بقدر الإمكان. على موضع أحد: فإنه مرفوع بالفاعلية محلاً. فعمرو مرفوع إلخ: لأنه مبتدأ تخصص بالعموم، قيل: يجوز أن يكون عمرو مرفوع بأنه كان بدلاً من الضمير المستكن في الطرف أي الضمير في قوله: 'فيها'؛ فإنه فاعل له راجع إلى "أحد"، والقول بأنه جار أن يكون منصوباً على الاستثناء ضعيف؛ لأنه يتوهم أنه بدل محمول على عطف أحد.

(١) دفع دخل مقدر بقريره: أنه كما يختار البديل في المستثنى حال كونه واقعاً في محل يكون متأخراً عن "إلا" يجوز فيه نصب أيضاً على الاستثناء، فيسفي أن يحمل على الاستثناء حيث تعذر البديل، فأجاب الشارح بقوله: 'عملاً بالمختار على قدر الإمكان توصيحه أنه لا يتعذر الإبدال بمجرد تعذر الإبدال من اللفظ؛ فإنه يمكن أن يبدل من المحل فيحمل عليه عملاً بالمختار بقدر الإمكان. (حادم أحمد)

محمول على محل "أحد" لا على لفظه، ومثل: ما زيد^(١) شيئاً إلا شيء لا يعبأ به أي لا يعتد به فـ "شيء" مرفوع محمول على محل "شيئاً"^(٢) لا منصوب محمول على لفظه، وقوله: "لا يعبأ به" ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى، قيل: ^(٣) إنما وصفه به؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أولاً وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف، وإنما تعذر البديل على اللفظ في الصورة الأولى؛ لأن "من" الاستغراقية لا تزداد اتفاقاً بعد الإثبات أي بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ "إلا"؛ لأنها لتأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض، فلو أبدل على اللفظ وقيل: ما جاءني من أحد إلا زيد بالجر.....

على محل شيئاً: لأنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ. ولا يخفى أنه إلخ: وهو اعتراض على قوله: إنما وصفه به، وقيل: لو لم يوصف بقوله: "لا يعبأ به" يصح أيضاً؛ لأن التنوين في شيء الثاني جاز أن يكون للتحقير أي شيء حقير؛ فإن تنوين التنكير للتحقير، وقيل: إنما وصفه به؛ لئلا يتوهم استثناء الشيء عن نفسه وعلى هذا يندفع قوله: ولا يخفى إلخ كما لا يخفى.

لكان أدق وألطف: أما الأول فلزيادة التوجه والتأمل في إدراكه، وأما الثاني فلعدم الاحتياج إلى قوله: لا يعبأ به. لانتقاض النفي: وقيل: لو زيد "من" الاستغراقية فيه يلزم زيادتها في الشخص، وهو غير جائز؛ فإنها لا تدخل إلا على الكلي، وإنما قيد كلمة "من" بالاستغراقية؛ لأن الأخصم جواز دخول "من" الزائدة في الموجب كقولنا: وقد كان من مطر. لأنها لتأكيد النفي: أي نفي مجرورها، سواء باشرت له أو لا، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

(١) بالفارسية: نيت زيد شے مگر شے کہ اعتبار کردہ شدہ ہوے. (بقا)

(٢) لأنه مرفوع على أنه خبر المبتدأ.

(٣) يعني لو لم يوصف يلزم استثناء شيء من نفسه فإما أن يراد لزوم ذلك في الواقع أو بادئ الرأي فينبغي أن يراعى ما فيه الدقة واللطافة، وهذا اندفع ما قيل: لو قال: يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله: "ولا يخفى". (جمال)

لكان في قوة قولنا: جاءني من زيد، فلزم زيادة "من" في الإثبات وذلك غير جائز، وفي الصورتين الأخيرتين؛ لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل: لا أحد فيها إلا عمرا بالنصب؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة "لا" فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير "لا" حقيقة أو حكماً؛ لتعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: "ما زيد شيئاً إلا شيء" لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير "ما" كذلك؛ لتعمل فيه.

و"ما ولا" لا تقدران لا حقيقة إذا لم يكن البديل إلا بتكرير العامل، ولا حكماً إذا اكتفي بدخوله على المبدل منه، واعتبر سراية حكمه إليه؛ فإنه في قوة التقدير، حال كونها عاملتين في المستثنى المحمول على البديل.....

إلا عمرا بالنصب: لا يقال: معناه تقدير البديل لا يجوز النص فيه؛ لأن إعراب البديل يكون مثل إعراب المبدل منه مع أن إعراب البديل هو النصب، وإعراب المبدل منه الفتح؛ لأننا نقول: إعرابه يكون مثل إعراب المبدل منه أو في حكم إعرابه وهما كذلك؛ لأن إعرابهما معا بسبب العامل، ولهذا قال: "لأن فتحته شبيهة إلخ". كذلك: أي حقيقة أو حكماً، والأول على مذهب من قال: إن البديل بتكرير العامل حقيقة فقولنا: "سلب ريد ثوبه" في التقدير: سلب ريد سلب ثوبه، والثاني على مذهب من قال: إن العامل في المبدل منه هو العامل في البديل، وأشار إليه بقوله: حقيقة إذا لم يكن البديل إلخ. وما ولا لا تقدران إلخ. وذهب بعضهم إلى أن العامل في المعطوف والمبدل مقدر، وفي سائر التوابع يكون العامل في المتبوع واعتبر سراية حكم المتبوع فيه وبعضهم إلى أن البديل والمعطوف كسائر التوابع فأشار الشارح إلى المذهبين.

ولا حكماً إذا اكتفي إلخ: أي تقدير الحكمي إذا اكتفي إلخ، وكذلك قوله: "إذا لم يكن البديل إلا إلخ" أي تقدير الحقيقي إذا لم يكن البديل إلخ. حال كونهما عاملتين. فهو حال عن الضمير المستكن في قوله: "يقدران"؛ فإنه معقول ما لم يسم فاعله لقوله: "يقدران"، ويحتمل أن يكون قوله: 'عاملتين' تمييزاً، ويحتمل أن يكون مععولاً ثابتاً لقوله: "يقدران" بتصميم معنى الفعل، أي "ما ولا" لا تجعلان عاملتين.

بعده أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتاً؛ لانتقاض النفي بـ"إلا"؛ لأنها أي "ما ولا" عملتا للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا"،^(١) وحيث تعذر في هاتين الصورتين البديل على اللفظ حمل على المحل، فـ"عمرو" مرفوع على أنه^(٢) محمول على محل "أحد"، وهو الرفع بالابتداء، و"شيء" مرفوع على أنه محمول على محل "شيئاً".
بفتح لدال وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ"أحد" في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة
لفظ أحد "لا"، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فَلِمَ اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟
قلت: لأن محله القريب إنما هو لعمل "لا" فيه بمعنى النفي، وقد انتقض بـ"إلا"،
بخلاف محله البعيد؛ فإنه لا دخل لعمل "لا" فيه، بخلاف ليس زيد شيئاً إلا شيئاً مع
أنه انتقض النفي فيه أيضاً بـ"إلا"؛ لأنها أي ليس عملت للفعلية لا للنفي^(٣).....

بعده: وفي بعض النسخ: بعدها، أي بعد إلا. لأنهما عملتا للنفي: يعني أن النفي علة لحملهما على "ليس وإن" أي حمل "ما" على ليس، وحمل "لا" على "إن"؛ فإن "ما" مشابهة بـ"ليس"، و"لا" للحس مشابهة لـ"إن"، فإذا كان النفي علة لحملهما على "ليس" و"إن" في العمل أو جزءاً للعة، فعلى كلا التقديرين يلزم من انتفاء النفي انتفاء عملهما؛ لأن انتفاء العلة مطلقاً سواء كانت تامة أو ناقصة يستلزم انتفاء المعلول، ثم إن حمل "لا" على "إن" لأجل أن "لا" للمبالغة في النفي؛ لكونها لنفي الجنس كما أن "إن" للمبالغة في الإثبات فيكون من قبيل حمل النقيض على النقيض.

- (١) يعني أن عملهما بعد "إلا" يقتضي بناء على نفيهما و"إلا" يقتضي انتقاض النفي فيلزم التناقض، فقد رأيت يعني قول المصنف ممن جعل ذلك وجهاً آخر سوى ما قال المصنف فهو غير مرضي. (عصمت)
- (٢) التواضع إذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عملهما إذا كان العامل حرفاً؛ لصعفه، ثم إذا كان العامل حرفاً لا يغير معنى جار اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو: إن زيدا قائم وعمرو، وإن غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر إلا إذا كان اضطر إليه كما فيما نحن فيه. (عبد الغفور)
- (٣) لأنهما فعل ماضٍ منصروف ببعض تصاريفه على وزن "علم" لكن استكس عين فعله للتخفيف مثل نعم وبس، ومعناها النفي وضعا مثل: زال وامتنع، وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الأفعال المتعدية فيانتقاض النفي - ليس سببا لعملها - لا يتقضى الفعلية، فتعمل بعد انتقاضه أيضاً كما كانت تعمل قبله. (محرم)

فلا أثر لانتقض معنى النفي في عملها لبقاء الأمر العاملة هي أي ليس لأجله أي لأجل ذلك الأمر، وهو الفعلية ومن ثم أي ومن أجل أن عمل ليس للفعلية^(١) لا للنفي، وعمل "ما" و"لا" بالعكس جاز ليس زيد إلا قائما بإعمال "ليس" في قائما، وإن انتقض نفيها بـ"إلا"؛ لبقاء فعليتها، وامتنع ما زيد إلا قائما بإعمال "ما" في قائما؛ لأن عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض النفي بـ"إلا".

والمستثنى مخفوض أي مجرور بعد غير^(٢) وسوى مع كسر السين^(٣) أو ضمها مع القصر، وسواء بفتح السين أو كسرها مع المد؛ لكونه مضافا إليه، وبعد حاشا في الأكثر لكونها حرف جر^(٤) في أكثر استعمالاتهم،

وهو الفعلية: لأن معنى "ليس" في الأصل "ما كان" بدليل لحوق علامات الأفعال عليه نحو: ليست ولست، ثم صلب الدلالة على الزمان الماضي، فحكمه حكم "ما كان"، وإن لم يبق فيه معنى الكون، وهو قد ينتقض نفيه ويبقى عمله نحو: ما كان زيد إلا قائما؛ لبقاء معنى الكون بعد "إلا". بفتح السين إلخ: قيل: الكسر في "سوى" مع القصر، والفتح في "سواء" بالمد مشهورتان.

لكونه مضافا إليه: علة لكون المستثنى مجرورا بعدها. وبعد حاشا إلخ: لا يقال: إيراد "بعد" مستدرك، بل ينبغي تركه لطلب الاختصار في المتن؛ لأننا نقول: إيراده تنبيه على أن قوله: في الأكثر متعلق بقوله: "حاشا" فقط دون غير وسواء وسوى. لكونها حرف جر: وقد جاء بعدها النصب كما في الدعاء المنقول: اللهم اغفر لي واسمع دعائي حاشا الشيطان، والدليل على حرفيتها دخول باء المتكلم بدون نون الوقاية مثل: حاشاي؛ لأنه إذا لم يكن حرفا =

(١) لأن "ليس" من الأفعال الناقصة يقتضي الاسم المرفوع والخبر المنصوب.

(٢) مصروف؛ لكونه مؤولا باللفظ، وغير منصرف؛ لكونه مؤولا باللفظة أو الكلمة للعلمية والتأنيث.

(٣) قال الشيخ الرضي: الكسر مع القصر مشهور، وأما الضم معه فغير مشهور. (جمال)

(٤) إليه ذهب سيبويه، والدليل على حرفيتها "حاشاي" من غير نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة بالمصدرية مطرد، ودخول "ما" عليه إذا نصب الاسم بعدها شاذ عنده. (عبد الغفور)

وأجاز^(١) بعضهم النصب بها، على أنها فعل متعدٍ فاعله مضمرة، ومعناها تربية المستثنى عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: ضرب القوم عمرا حاشا زيدا أي برأه الله عن ضرب عمرو،

= فيكون فعلا؛ لأنه لم يقل أحد بكونها اسما، وقال في المنيات: إن ياء المتكلم إذا لحقت آخر الفعل تدخل نون الوقاية عليه لتقي آخر الفعل عن الكسر الذي هو أخت الجر مثل: جاءني وضربني، فلو كان "حاشا" فعلا فلا بد من النون عند حقوق ياء المتكلم، وليس كذلك، ولقائل أن يقول: إن آخر "حاشا" يأمس من الكسر بسبب الألف فجاز دخول ياء المتكلم عليها؛ لأن إلحاق النون ليس إلا ليأمس آخره عن الكسر، وهذا الأيمن حاصل بالألف، إلا أن يقال: الحكم جار في جميع الأفعال مطلقا لا طراد الباب.

تربية المستثنى: بفتح التاء وسكون الباء بنقطة التحتانية بمعنى برى شدة وياك شدة، وفي بعض النسخ: "تنزيه" بالون والياء، أي تنزيه المستثنى عما نسب إليه، وهو الفعل. وأعلم أن "حاشا" إذا استعمل في الاستثناء وغيره فمعناه التنزيه أي تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكر. أي برأه الله إلخ: والضمير في "حاشا" راجع إلى الله تعالى، وهو فاعل، ومجموع الفعل مع الفاعل حال، وصاحب الحال هو ريد، وإضافة الضرب إلى عمرو من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول، أي عن ضرب ريد عمرا، ويترجم: زود قوم عمرو ردا ردا حتى كبرى كردانيد الله تعالى زيد را زودن زيد عمرو را، يعني زيد الذي من حملة القوم لم يصرب عمروا، قيل: إرجاع الضمير في "حاشا" إلى مصدر الفعل المذكور أظهر، أي برى الضرب عنه نفسه أي نفس الضرب، أي لم يقع الضرب منه، وقد جعل الله فاعلا له، ولم يجعل المتكلم فاعلا أي برى المتكلم عن ضرب عمرو.

إن قلت: إنما لم يجعل فاعله المتكلم؛ لأن "برى" صيغة الغائب فيجب أن يكون فاعله أيضا عائدا قلت: لقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون برى مثل "ليس ولا يكون"، فإنه شاع بينهم إيرادها مفردا حالة الاستثناء وإن كان الاستثناء من الجماعة المحصورة، فجاز أن يكون في صيغة "برى" أيضا كذلك بأن شاع إرادته بصيغة الماضي، وإن كان المقصود هو المتكلم، وفيه أي في قول القائل نظر لا يخفى.

ودلك لأن "ليس ولا يكون" وإن كانا مفردين لكن الضمير فيهما راجع إلى بعض من الجماعة أو إلى الجائي منهم كما سبق تفصيله، لا يقال: لا يجوز إرجاع الضمير في "حاشا" إلى الله تعالى؛ لأنه لم يسبق مع أن =

(١) بدليل حاشيت زيدا وأحاشيه، قيل: يحتمل أن يكون بمعنى قلت: حاشا، نحو: لآليت أي قلت: لا لا، ولوليت أي قلت: لولا، وعند المبرد أنه تارة حرف وتارة فعل، وإذا وليته اللام تعين فعليته، قال الشيخ الرضي: الأولى أنه مع اللام اسم لحيته منونا نحو: "حاشا لله" في بعض القراءة، وإنه بمعنى تنزيها لله، فيجوز على هذا أن تركيب كون "حاشا" في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها، وأما حذف التنوين في "حاشا لك" لاستكراههم التنوين في ما غلب عليه تجريده منها لأجل الإضافة. (عبد الغفور)

وإعراب غير فيه أي في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ بإعراب موصوفه كإعراب

المستثنى بـ "إلا" على التفصيل المذكور فيما سبق، فكأنه لما انجر به^(١) المستثنى للإضافة أي غير

= المرجع إليه ضمير العائب لا يد أن يكون مذكورا؛ لأننا نقول: إن الله تعالى معلوم قطعا فكأنه سق. ثم لا يقال: إذا كان ضمير العائب إلى الله تعالى فلا بد أن يكون عائيا فكيف يحكم بكونه تعالى غائبا؛ لأننا نقول: الضمير راجع إلى لفظ الله، وهو عائب؛ لأن الأسماء الطاهرة كلها غائبة.

وإعراب غير: وإنما لم يبين 'غير' مع أنه بمعنى الحرف؛ للإضافة المانعة من البناء، أو لأن الحرفية عارضة له، وإنما لم يقر: إعراب 'غير' وحاشا وليس ولا يكون" وغيرها مما سبق؛ لأن بعضها فعل، وبعضها حرف، والإعراب فيهما بخلاف "غير" فإنه اسم؛ فندا خصه بالذكر، والمراد بالإعراب بسبب العامل، فلا يرد النقض على المضارع؛ لأنه معرب. على التفصيل إلخ: من وجوب النصب في المستثنى الموحى وانقطاع، وجواره مع اختيار البدل في غير الموحى التام والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: جاءني القوم غير زيد، وما جاءني غير زيد أحد، وما جاءني القوم غير حماد بالنصب، وما جاءني أحد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء، وما جاءني غير زيد على التبريع

فكأنه لما انجر به إلخ: إنما قال بطريق الظن؛ لأنه غير حازم به بل هو طن فيه، قال محمد المحشي مولانا عبد: إذا نقل إعرابه إلى "غير" فالأحسن أن يقول: إعرابه إعراب المستثنى بـ "إلا" بدون الكاف؛ فإن إعرابه حينئذ عين إعرابه، وقال مولانا عص في رده بأن إعراب "غير" فيه عين إعراب المستثنى بـ "غير" لا عين إعراب المستثنى بـ "إلا" بل إعرابه كإعراب المستثنى بـ "إلا"، وإنما يرد الاعتراض لو قال المصنف: وإعراب "غير" فيه كإعراب المستثنى بـ "غير"، أقول: إعراب "غير" ليس عين إعراب المستثنى بـ "غير"؛ لأن إعراب المستثنى بحرور ولا يكون إعرابه عنه فأقول: الجواب عن الشبهة المذكورة بأن إعرابه ليس عين إعراب المستثنى بـ "إلا" شخصا بل عينه نوعا، فيصح قوله: كإعراب المستثنى بـ "إلا" بإيراد الكاف.

(١) كأنه جواب عما قيل: إن "غير" قائم مقام "إلا" ومعناه، فيكون واسطة لإعراب المستثنى كـ "إلا" فاستحق أن يجري الإعراب على المستثنى فلم أجري على غير، وحاصل الجواب: أن المستثنى لما اشتعل بالجر لإضافة "غير" إليه أجري إعرابه على غير؛ لكونه فارعا كما أجري إعراب الجزء الأخير على الأول في عند الله، فالإعراب الذي بـ "غير" عارية له، وهو لما بعده على الحقيقة، قال الشيخ الرضي: والدليل على أن الحركة لما بعد "غير" حقيقة حوار العطف على محل ما بعد غير نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد؛ لأن المعنى ما جاءني إلا زيد وأني بكلمة "كان"؛ لأن الانتقال ليس على الحقيقة؛ إذ الإعراب أجري على "غير" ابتداء، لا أنه كان على المستثنى أولا ثم نقل إليه. (حمال)

انتقل إعرابه إليه، وغيرُ أي كلمة غير في الأصل صفةٌ؛ لدالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول: جاءني رجل غير زيد، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، لكنها حملت على "إلا" واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما
أي كلمة غير
أي لحمل

= ثم أقول في معنى كلام المصنف: إن إعراب "غير" كإعراب المستثنى بـ "إلا" أي كإعراب الاسم الذي استثنى بـ "إلا" لاحتياج "غير" إعراب هذا الاسم واستغناء ما بعد "غير" عن إعرابه؛ لأن "غير" لما كان بمعنى "إلا" كان ما بعده مستثنى فيستحق إعراب المستثنى، ولكن للمستثنى إعراب آخر لأجل الإضافة، ولا وجه أن يكون إعراب "غير" بإعراب الإضافة فيعطي ما بعد "غير" بما فضل عن حاجته إليه بقرينة احتياجه إليه أي إلى ما فصل عن حاجته، فقول الشارح: انتقل إعرابه إليه بهذا المعنى، فحينئذ ما ذكره مجد المحشي على المصنف بقوله: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بـ "إلا" كان الأحسن أن يقول: وإعراب "غير" إعراب المستثنى بـ "إلا" كلام حسن، وما ذكره مولانا عص كلام ظاهري حال عن الحقيقة كما لا يخفى على المتأمل، ثم ما ذكر من معنى الكلام هو قريب بما ذكرنا من أن الإعراب كإعرابه نوعاً لا شحواً؛ لأن ما من معناه أن إعرابه في الانتصاب لا غير.

وغير أي كلمة إلخ: وقوله: "غير" بالتنوين مبتدأ، و'صفة' خبره، وقوله: "حملت على إلا في الاستثناء" خبر بعد خبر أو صفة، والضمير للصفة أو لـ "غير" بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه، فالمتبادر هو كلمة حقيقة تخصصت بالصفة. صفة لدالتها إلخ: فيكون المراد من الصفة هو الاسم الصفة بمعنى ما يدل على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، فتكون مقابلة للاسم الذي هو قسم من الاسم المقابل للفعل والحرف.

معنى المغايرة بها: واعلم أن كلمة "غير" تدل على معايرة ما قبلها أي موصوفها لما بعدها، سواء كانت تلك المعايرة بحسب الذات أو بحسب الوصف بأن كانا متغيرين ذاتاً أو متغيرين وصفاً، وقيل: دلالة كلمة "غير" على المغايرة بحسب الوصف بمجار. فالأصل فيها إلخ: أي المناسب أن تقع كلمة "غير" صفة في التركيب؛ ليوافق أصلها. جاءني رجل إلخ: فإن موصوفها نكرة لا يرون الإهام عنها بإضافتها إلى المعرفة.

وذلك لاشتراك إلخ: أي ارتكاب خلاف الأصل بسبب المناسبة بينهما، وهي الاشتراك في المعايرة؛ لأن كل واحد منهما يدل على معايرة ما قبله لما بعده؛ فإن "غير" يدل على معايرة مجرورها موصوفها ذاتاً أو وصفاً، و"إلا" يدل على معايرة ما بعده لما قبلها في الحكم، فجار استعمال كل واحد منهما في معنى الآخر بعلاقة المشابهة، فيكون ذلك الاستعمال في غير الموضوع له بسبب المشابهة بين المعنى الموضوع له وبين المعنى المجازي، وهو المسمى بالاستعارة.

في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت "إلا" عليها أي على كلمة "غير" في الصفة لكن لا تحمل "إلا" عليها في الصفة غالبا إلا إذا كانت أي "إلا" تابعة لجمع أي واقعة بعد متعدد^(١) فوجب أن يكون موصوفها مذكورا،^(٢) لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في "غير" مثل: جاءني غير زيد، وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة^(٣)،.....

كما حملت إلا: بسبب أساسه المذكورة عليها في الصفة؛ فإن كلمة 'إلا' في الأصل للاستثناء لا للصفة؛ لكونها حرفا، وأصل الحرف أن لا يكون صفة.

لكن لا تحمل إلا إلخ: أي حم 'إلا' على كلمة 'غير' في الصفة في أغلب المواد مشروط بأن يكون 'إلا' تابعة إلخ، فقوله: 'غالبا' يدفع ما في عبارة المصنف حيث يصح أن يحمل 'إلا' على كلمة 'غير' في بعض المواد بدون كونها مشروطة بهذا الشرط، مع أن عبارته يفيد الكنية كما في قولنا: لا إله إلا الله؛ فإن الشرط متف فيه؛ فإن إله ليس بجمع لا لفظا ولا تقديرا. أتى واقعة إلخ: أراد من التابع النعدي، وقوله: "واقعة" عامل الظرف المأخوذ من التابع، وأراد من اجمع معناه العوي، وهو التعدد.

فوجب أن يكون إلخ: وانترع نظري، وهو يتم بضم شيء، وهو أن استعمال 'إلا' في معنى الصفة خلاف الأصل، فعند اعتبار الصفة يظهر هذا المعنى في "إلا"، فوجب أن يكون موصوفها مذكورا؛ ليظهر هذا المعنى، لا مقدرا بخلاف 'غير'؛ فإنها في الأصل للصفة، فحار أن يكون موصوفها مقدرا، قال بعض المحشين من أن هذا لا يتفرع على ما قبله؛ لأن كون الشيء بعد متعدد لا يقتضي أن يكون موصوفه مذكورا، ثم الجواب عنه بأن الفاء للتعقيب، فالعنى وإذا عرفت هذا فوجب أن يكون موصوفها إلخ، ليس بشيء؛ فإن كون الفاء لتعقيب مما لا يقله العقل السليم، وأيضا كونها للتعقيب لا يستدعي تقدير قوله: 'إذا عرفت هذا'، وإيراده يبيء على أنها في جواب الشرط المقدر.

(١) يعني أن المراد بالجمع ما يدل على الجمعية سواء كان جمعا كالرجال أو لا كالقوم والرهط. (عل)

(٢) بما اشترط ذلك؛ ليكون أظهر في كونها صفة. (عبد الغفور)

(٣) يعني إما يشترط هذا الشرط؛ لأجل توافق حالها، وإلا فلا دخل له في الحمل وتعدد الاستثناء. (عل)

حَالَهَا أداة استثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في
الصفة: جاءني رجل إلا زيد، والمتعدد أعم من أي يكون جمعا لفظا كرجال أو تقديرا
كقوم ورهط، وأن يكون مثنى، فدخل فيه نحو: ما جاءني رجلان إلا زيد، منكور أي
منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق فيُعْلَم التناول قطعاً على
تقدير الاستغراق، وعلى تقدير أن يشار به إلى جماعة

فلا تقول في الصفة إلخ: لعدم التعدد في أمر، ولا يكون للاستثناء أيضاً؛ لوجوب التعدد فيه أيضاً، فلا يصح
هذا التركيب. فدخل فيه إلخ: أي في التعدد ما جاءني رجلان إلا زيد، وهذا الاستثناء مقطوع؛ لأن الموصوف
- وهو المحكوم عليه - اثنان من أفراد الإنسان، وليس زيد كذلك، وإنما يكون متصلاً إذا قيل: جاءني رجلان إلا
زيد؛ لأنه حينئذ يكون "إلا" للصفة. أي منكر: فسر المنكور بالملكر إشارة إلى أن مجيء نكر - بالتشديد -
معلوم كما قال المصنف: "وإذا نكر صرف" وأما مجيء اسم المفعول - بالتحفيف - كمنكور غير معلوم.
لا يعرف إلخ: أقول العرض التخصيص باللام مثلاً لا المخصوص، والحاصل أنه لما فسره بقوله: "أي منكر" علم أن
المراد بالملكر ما ليس بمعرفة، فإذا لم يكن معرفة فلم يكن معرفة باللام أيضاً، فعدم كونه معرفة باللام يحتاج إلى البيان
لخفائه، بخلاف ما لم يكن معرفة باللام من المعارف؛ فإنه لا حفاء فيه، مع أن كونه معرفة باللام أكثر استعمالاً من
المعارف التي بعير اللام كما لا يخفى.

فلا يرد ما قال مولانا عص من أن كلامه يشعر بأن المنكر احتراز عن المعرفة باللام، ولا وجه لتخصيص الاحتراز به؛
إذ هو احتراز عن كل معرف سواء كان ذلك المتعدد معرفة باللام أو كان مضافاً بأن كان تعريفه بالإضافة مثل:
جاءني إخوة زيد إلا عمراً؛ فإن الإخوة معرفة بإضافته إلى زيد؛ فإنه لا يصح فيه الحمل على الصفة، فلا يتعذر فيه
الاستثناء، أو كان من أسماء الإشارة مثل: جاءني هؤلاء إلا زيداً، فإن اسم الإشارة من المعارف فلا يتعذر فيه
الاستثناء، أو كان اسماً موصولاً نحو: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي حُسْرٍ إِلَّا الْدِّينَ آمَنُوا﴾ (العصر. ٣٠٢) وقيل: قيد المنكور؛
لأجل أن "إلا" بمعنى "غير"، والموصوف فيه لا يكون إلا نكرة، وكذلك ما هو بمعناه.

يراد به إلخ: أي العهد الخارجي لا الذهني؛ لأنه في حكم النكرة، ولا يراد به الجنس أيضاً؛ لأنه أمر واحد
كطبيعة شيء فلا تعدد في الجنس أصلاً، فيكون منحصر فيها. وعلى تقدير إلخ: أي يعلم التناول قطعاً على
تقدير أن يشار إلخ.

يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعاً على تقدير أن يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع، غير محصور، والمحصور نوعان إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإما بعض منه معلوم العدد نحو: له علي عشرة دراهم أو عشرون،

أو عدم التناول: أي يعم عدم التناول على تقدير أن يشار به إلخ. والمحصور إلخ: ولما يعرف المحصور من معرفة غير المحصور فلذا تعرض إلى بيان المحصور فقال: "المحصور نوعان إلخ". إما الجنس إلخ: فإن النكرة الواقعة في سياق النفي جس مستغرق

ما جاءني إلخ: إن قلت: الكلام في الجمع المنكور العبر المحصور، والرجل ليس بجمع، قلت: الرجل جمع بالمعنى المذكور، وهو المتعدد، فهو وإن لم يكن جمعا حقيقة لكنه جمع معنى؛ لأنه نكرة واقعة في سياق النفي ففيها تعدد قطعاً، وإليه يشعر فيما بعد قوله: "كل رجل إلا ريذا جاءني"؛ لأنه جعل المفرد الاستعراقي جمعا، واستغراقته مقارنة بلفظ "كل"، وإما جعل الشارح القوم والرهط من الجمع التقديري فيما سبق آنفاً، والظاهر أنهما كرجل جمع معنى، فالأحسن أن يعمم التعدد بالجمع حقيقة ومعنى، لا بالجمع لفظاً وتقديراً، إلا أن يقال: إنما جاء بالجمع لفظاً لما سبق في عشرين في قوله: "علي عشرة دراهم أو عشرون" من أنه جمع لفظاً وصورة، ثم المقابل بقوله: "لفظاً" ليس إلا تقديراً، وإطلاق الجمع التقديري على الجمع معنى غير بعيد، ولقائل أن يقول: لو قال: 'المتعدد أعم من أن يكون جمعا صورة أو معنى' ليطم أيضا.

وإما بعض منه: أي من الجنس المستغرق، وهو ظاهر، والتقييد بمعلوم العدد لمجرد صحة معنى الكلام. له علي عشرة إلخ: لو قال: "له علي عشرة أو عشرون" ندون ذكر الدرهم أيضا يصح؛ لأن المحصور حيثئذ أيضا بعض منه معلوم العدد، وإن لم يكن معدوده معلوماً، وإما مثل بمثالين؛ ليوافق عما سبق من المثاليين، وهما: ما جاءني رجل أو رجال، ولقائل أن يقول: لإيراد المثاليين فيما سبق فائدة حليّة؛ لأن أحدهما جمع صورة ومعنى، والآخر مفرد صورة ولكنه جمع معنى كقوم ورهط، مع أن "عشرة وعشرون" ليسا كذلك، إلا أن يقال: كما يكون لإيراد المثاليين السابقين فائدة، مثلها يكون فيهما أيضا؛ لأن "عشرة" مفرد صورة وجمع معنى، و"عشرون" جمع صورة ومعنى، أما معنى مظاهر؛ لأنه متعدد، وأما لفظاً وصورة فلوجود الواو والنون في آخره، وهو جمع حكماً؛ لأنه ملحق به وإن لم يكن جمعا حقيقة؛ لعدم الجمع الحقيقي في الأعداد.

وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد "إلا" فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: كل رجل إلا زيدا جاءني، وله علي عشرة إلا درهما، وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل "إلا" على غير لتعذر الاستثناء.....
أي يدم

إن كان محصورا إلخ: بـ الصفة أي في بعض أفراد الاستثناء، وهو المتصل لا مطلقا، وذلك لأن المقصود ههنا مجرد نفي تعذر الاستثناء، وبيان أن الاستثناء فيه محال على مدير كونه محصورا، وهذا القدر كاف لذلك، أقول: إذا عرفت هذا فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن هذه المقدمة مموعة؛ لحوار أن يكون المتعدد محصورا على أحد الوجهين ولم يكن المستثنى داحلا فيه نحو: له علي عشرة دراهم إلا حمارا، ونحو: جاءني رجال إلا حمارا، ولا ترد الشبهة أيضا بوجه آخر بأن المتعدد إذا كان محصورا بأن يراد من الجنس بعض منه معلوم العدد فحينئذ إذا أريد به جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل، وإذا أريد به جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المقطع.

كل رجل إلخ: وقد عرفت أن "رجل" جمع معي؛ فإنه مفرد استعراقي بسبب مقارنته بلفظ "كل"، وإنما أخر الفعل ههنا إشارة إلى أن فيه كما يصح حمل "إلا" على الاستثناء يصح حميها على الصفة أيضا، أي كل رجل هو غير زيد جاءني، ولو قيل: كل رجل جاءني إلا زيدا، فلا يظهر كونه صفة؛ لوجود الفاصلة بين الصفة والموصوف، ولو قيل: جاءني كل رجل إلخ فكونه صفة حينئذ لا يحلو عن حفاء، والظاهر هو الاستثناء حينئذ بخلاف تأخير الفعل.

لتعذر الاستثناء: ولم كان في هذا المقام صعوبة فأردت أن أورد قبل الشروع في كلامه - قدس سره - مقدمة لتوضيح كلامه، فأقول: أما تعذر الاستثناء فلأن الحزم بالدحول لازم في المستثنى المتصل، والحزم بعدمه في المنقطع، ولا حزم لنا ههنا لا بالدحول ولا بعدمه فتعذر، ويتوجه إليه حينئذ أن ضابطة التعذر منتقضة طردا وعكسا، أما طردا - وهو التلازم في الثبوت - فلأنه إما يكون مطردا إذا تعذر الاستثناء عند وجود هذه الشرائط مطلقا من غير اختصاصها بمادة من المواد، مع أنه ليس كذلك كما في 'جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا حمارا'؛ فإن "واحدا" و"رجلا" داحلان في الرجال يقيين فيكون متصلا، والحمار خارج عنه يقيين فيكون منقطع. وأما الانعكاس - وهو التلازم في لانتفاء - فلا أنه إما يكون معكسا إذا لم يتعذر الاستثناء في المحصور مطلقا، وليس كذلك كما في "جاءني مائة رجل إلا زيدا" فإن الاستثناء فيه متعذر. أما المتصل فلعدم دحواله في المائة يقيين، ولا بد ذلك في المتصل، وأما المنقطع فعدم احزم بمخرجه منها، ولا بد لذلك فيه.

فكان الأولى على المصنف أن يقول: إلا إذا كانت تابعة لجمع غير معلوم تناوله المستثنى ولا عدم تناوله؛ فإنه حينئذ يتعذر الاستثناء مطلقا لما عرفت من أنه لا بد أن يكون التناول في المتصل يقيين وعدم التناول في المنقطع -

عند وجودها فيضطر إلى حملها على "غير"، وإنما قلنا في صدر هذا الكلام: ^(١) "إن إلا
وجود الشرائط المذكورة
لا تحمل على الصفة غالبا" فقيدها بقولنا: "غالبا"؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في
المحصور نحو: جاءني مائة رجل إلا زيد،.....

= ييقن، وهذا تكلف بعض الشارحين وأراد بقوله: "غير محصور" غير معلوم؛ لأن الأغلب في المحصور أن يكون
معلوما إلا نادرا يعبر عن غير المعلوم بغير المحصور؛ للملازمة بينهما غالبا، فإذا عرفت هذه المقدمة فقوله: "لتعذر
الاستثناء" بمعنى أنه لتعذره غالبا؛ لئلا يرد ما ذكرنا من عدم طردها وعكسها كما أفاده - قدس سره - بقوله:
'وإنما قلنا غالبا إلخ'.

عند وجودها: أي وجود الشرائط المذكورة كلها فيه، إن الظاهر من كلامه - قدس سره - أنه يتعذر الاستثناء
عند كل واحد من الشرائط المذكورة فردا فردا، مع أن عند وجود شرط الجمعية لا يتعذر الاستثناء بل الجمعية
يلائم الاستثناء كما نبه به الشارح سابقا، وكذلك التابعة أي كون المستثنى بعد المستثنى مه أيضا يلائمه، وكذا
قيد النكارة وإن لم يلائم الاستثناء ولكن لا فيه أيضا بالجملة يتعذر الاستثناء عند وجود الشرط الأخير، وهو
"غير محصور" كما ذكره، والجواب عنه من عبارة المصنف ظاهر بأن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة بالنسبة إلى
الشرط الأخير فقط بأنه يكون قيد الحكم، ومثل ذلك كثير في كلامهم، ولا يجدي ذلك نفعا عن عبارة الشارح
حيث قال: "عند وجود جميع الشرائط" فالجواب عنه حيث أن قوله: "لتعذر الاستثناء" علة لمجموع الشرائط من
حيث المجموع، ولكنه علة له باعتبار الشرط الأخير فقط.

جاءني مائة إلخ: وإنما يتعذر فيه الاستثناء؛ لعدم دخول 'ريد' في "مائة رجل" ييقن على ما سيأتي من قوله:
"لعدم دخول الله إلخ". لا يقال: هذا التركيب مثل قولنا: "جاءني القوم إلا زيدا"، وهو يحتمل أن يكون
المستثنى متصلا ومقطعا معا فـ "ريد" في المثال المذكور لو كان داخلا في مائة رجل ييقن فهو مستثنى متصل
قطعا، ولو كان خارجا عنها ييقن فهو منقطع، فحينئذ كيف يصح قوله: "يتعذر الاستثناء في المحصور"؟ لأننا
نقول: إنه مدفوع بإيراد "قد" المفيدة للتقليل على قوله: "يتعذر" فتعذره على تقدير: أن لا يكون دخوله
وخروجه عنها متيقنا، فاعلم ذلك.

(١) هذه الزيادة لدفع شبهة، وهي أن مناط حمل "إلا" على الصفة تعذر الاستثناء، وما ذكره من الصابطة لا يوجب
التعذر، وانتفاؤه لا يوجب عدم التعذر، فلا يكون الصابطة مطردا ولا معكسا، فوجب أن يقول بجميع غير معلوم
يتناول المستثنى ولا عدمه، وقد يتكلف بأن المراد بغير المحصور غير المعلوم؛ للتلازم بينهما غالبا. (عبد الغفور)

وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: جاءني رجال إلا واحدا وإلا رجلا وإلا حمرا، ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة، نحو: لو كان فيهما^(١)

جاءني رجال إلخ: فقلوه: "واحدا" أي واحدا من أفراد الرجال يكون مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الجزئيات أو مستثنى متصلا مخرجا عن متعدد الأجزاء؛ لأن لفظ الرجل جزء من لفظ الرجال إلا أن حكم المجيء يشير إلى الذات، ثم اعلم أن في أكثر النسخ وقع "ما جاءني إلخ" بحرف النفي، وبدونه في النسخ النادرة، والحق أن كونه بدون حرف النفي غلط لا محالة، وإنما اشتهر هذا الغلط في الألسنة؛ لعدم تفرقة المدرسين بين ثبوته ونفيه؛ لصعوبة المقام وعدم وقوف أكثرهم.

وإذا عرفت هذا فما قال بعض المحشين من أن قوله: "رجال" إن كان غير محصور لم يصح إيراده في أمثلة الجنس المستعرق كما أورده فيها سابقا، وإن كان محصورا لم يصح إيراده في أمثلة غير المحصور كما أورده في أمثله من جملة ما لا يعني، وإنما قال: "إلا واحدا" دون إلا زيدا؛ لعدم تناوله زيدا؛ لأن معناه أنه جاءني رجال عشرة مثلا إلا زيدا، فلا يجوز استثناء المعدود منه؛ لما مر من عدم تناوله لكن يجوز بلا استثناء من العدد، فيجوز أن يقال: جاءني رجال أي رجال عشرة مثلا إلا واحدا.

لما كان ذلك إلخ: أي كون "إلا" للصفة عند عدم هذه الشرائط نادرا لم يلتفت المصنف إلى هذا النادر، ولك إرجاع ذلك إلى تعذر الاستثناء في المحصور، أقول: القول بأن المصنف قد التفث إليه حيث قال: "ضعف في غيره" فإنه يفهم منه مفهوم الغلبة ليس بشيء؛ لأنه - قدس سره - دفعه بقوله: في بيان هذه القاعدة؛ لأنه لم يلتفت إليه في ضمن بيان هذه القاعدة، وأجاب عنه مولانا عص بأنه لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة، وفرق بين الضعف والقلة إلا أن يقال: لما قلّ التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا.

لا يقال: قد التفث المصنف إليه أي إلى النادر في ضمن بيان هذه القاعدة بأن مراد المصنف من الحمل في قوله: "كما حملت عليها" هو الحمل على سبيل الغلبة فحيث التفث إليه؛ لأننا نقول: مراده أنه لم يلتفت المصنف إليه التفات اهتمام بأن يكون مذكورا في الكلام، لا يقال: يفهم من كلامه - قدس سره - أن المصنف لو التفث إليه في بيان هذه القاعدة أيضا يصح مع أن ذلك غير جائز؛ لأنه تكرر مع ذكر قوله: "ضعف في غيره" -

(١) أقول: قد يحمل "إلا" على "غير" فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعا منكرا أو شبهه، وأن يكون مذكورا غير مقدر، فلا يقال: جاءني إلا زيدا، ويقال: جاءني غير زيدا، فالجمع المنكر نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢) ولا يجوز في "إلا" هذه أن يكون الاستثناء على ما بينه في الشرح، والمعنى لو كان مدير أمر السموات والأرض آلهة هي غير الواحد الذي فطرهما لخرجتا؛ للتخالف والتمانع. (حل ع)

أي في السماء والأرض آلهة جمع إله، ولا دلالة فيها على عدد محصور إلا الله أي غير الله لفسدت أي لخرجت عن الانتظام. فـ"إلا" في الآية صفة؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور، وهي آلهة، ويتعذر الاستثناء لعدم دخول^(١) الله تعالى في آلهة بيقين،.....

= لأننا نقول: معناه أنه يجوز إيرادها في بيان هذه الصاطعة. ولم يلتفت إليه بإيراده فيه، لدرته فأعصى للأكثر حكم الكل؛ لأن الصاطعة من حيث إنها صاطعة ينبغي أن يكون كذا بل التفت إليه بعد يياها. فيهما إلخ: لا يقال: كون الآلهة فيهما يستلزم كون الله تعالى في المكان. وهو باطل؛ لأننا نقول: لا سلم ذلك. لأن المقصود من الآية نفي أنوهمية الآلهة فيهما، ولا فساد فيه حينئذ، ثم إن الآلهة جمع إله تمد الاسم. ومعناه مطلق المعبود سواء كان بالحق أو غيره.

أي لخرجت إلخ: وهذا دليل إقاعي أي ظني على وحدانيته تعالى كما إذا كان في مدة مذكاة فلا تنظم المدة دائم بل خرجت البهدة عن الانتظام. فإلا في الآية صفة إلخ: قال سيويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف أي لا يجوز اسد: لأنه لا يكون إلا في غير الموحب. قال المصنف: ولا يعتبر النفي المستفاد من 'لو': لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قدما وأقل وأنى ومتصرفاته أي متصرفات أئى، وأيضا السد لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء، ولقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون 'إلا' بمعنى 'غير' في الآية وإلا يجوز أن يكون صفة لـ'آلهة' مع أنه ليس كذلك: لاستثناء الأمور الأربعة المعتبرة من الصفة والموصوف. إلا أن يقال: إن الصفة مثل الموصوف في الأمور الأربعة إذا كانت الصفة اسما صورة ومعنى، وفيما نحن فيه ليس كذلك.

لعدم دخول إلخ: أي بما لا نعم دخوله فيها على سبيل اليقين، وأما إذا كان قيد للنفي فلا؛ لأن معناه حينئذ أنه ليس دخول الله في آلهة فله حينئذ احتمالان: الأول: أنه ليس دخوله فيها وعدم دخوله فيها يقيين فيكون في دخوله فيها وحروجه عنها شك؛ لأن الجمع المذكور يتناول المستثنى ولا يعد تناوله فيتعد فيه كلا النوعين من الاستثناء فيه أنه يمكن الاستثناء المقطع إذا كان خلاف الجنس. مثل: ما جاءني رجال إلا حمراء، فالأولى أن يراد الحكم على تعدد الاستثناء لا على كونه جمعا مذكورا غير محصور. والثاني: أنه ليس دخوله فيها يقيين بل اليقين عدم دخوله فيها، وعلى التقدير الأول لا يرد الإشكال؛ لأن في المستثنى اتصال يجب أن يكون الدخول قبل الاستثناء بقاء. وفي المقصع يجب أن يكون عدمه قبل الاستثناء بقاء، وأما على تقدير لاحتمال الثاني فإن عدم الدخول إذا كان بقاء فلا يتعدر المقطع.

(١) متعلق بقوله: "دخول الله"، فإذا انتهى الدخول بيقين احتمل الدخول على سبيل الاحتمال، واحتمل عدم الدخول وهو لا يكفي في الاستثناء متصلا كان أو منقطعا إذ مدار المتصل على وجوب الدخول، ومدار المقطع على وجوب عدم الدخول. (جمال)

فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء^(١) وفي الآية مانع آخر عن حمل "إلا" على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله تعالى، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى؛ لجواز أن يكون حيثئذ فيها آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى غير؛ فإنه يدل على أنه ليس فيها آلهة غير الله تعالى،

= إن قلت: إن عدم ثبوت دخول "الله" في "آلهة" إن كان يجمع الدخول مطبوعاً فينبغي المستثنى المتصل حيثئذ؛ لأن قوله: "لعدم دخول الله إلخ" يدل على أن في المتصل يجب أن يحصل لنا العلم بالدخول بأن لا يحمل النقيض أو يجمعه، ولكن يكون مرجوعاً مع أن المستثنى المتصل واقع بالضم؛ فإن علم النحو ضي، قلت: هذا إنما يتوجه إذا كان اليقين معناه، وأما إذا كان بمعنى ما ليس بشك لا يتوجه ذلك، فحيثئذ يكون في الدخول شك، ثم على ما عرفت لا يرد أنه لا يلزم من عدم كونه مستثنى أن يكون صفة؛ لأنه يحتمل أن يكون ندلاً؛ لما عرفت أن البدل فيما إذا كان الكلام منفيًا وآية كلام موجب.

وإن قلت: الآية كلام مسمي أيضاً، لأن "و" لاتقاء الأول لاتقاء الثاني، وذلك لأن لأول ملزوم والثاني لازم، ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم بل الأمر بالعكس. ولأن المقصود من الآية هو انتفاء الآلهة لاتقاء الفساد في معرض التوحيد فيستدل من انتفاء الفساد الذي هو معلوم إلى انتفاء المجهول الذي هو تعدد الإله، فيكون الثاني علة الأول وإن كان المشهور أنها يدعى انتفاء الثاني لاتقاء الأول، قلت: هذا مسمي معوي، والكلام في المسمي اللفظي، وأجيب عن أصل لشبهة بأن البدل فيما إذا كان الاستثناء مقصوراً فيه، والآية لا يحتمل الاستثناء.

فلم يتحقق إلخ: متصلاً أو مقطوعاً؛ لأن شرط المتصل أن يكون دخول مستثنى في المستثنى منه يقيناً، وشرط المقطع أن يكون خروجاً عنه يقيناً أي قبل الاستثناء، ولا يحتمل أن وصف الآلهة حيثئذ بغير الله بمعنى أنه إذا وحد الآلهة يكون كل منهما غير الله فلا يرد أن الصفة ليست مطابقة لموصوفها، وما ذكر ظهر أنه يصح الاستثناء أيضاً؛ لأن فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها، إلا أن يقال: هذا المعنى أي كونه مستثنى عنها على تقدير كون "إلا" صفة لا على تقدير كون "إلا" للاستثناء.

(١) وهو وجود دخول المستثنى في المستثنى منه في المتصل كما هو مذهب جمهور لنحاة، وعدم الدخول في المقطع، وعلى مذهب الميرد لا يجوز الاستثناء مع هذه الشروط أيضاً؛ لأنه يكفي في صحة الاستثناء صحة الدخول. (جمال)

وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب أن لا تتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، وضعف حمل "إلا" على "غير" في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور؛ لصحة الاستثناء حيثئذ، ومذهب سيويه جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون "إلا زيد" صفة، وعليه أكثر المتأخرين تمسكاً بقوله: (٢٠١)

وكل أخ^(٣) مفارقة أخوه لعمر أبيك إلا الفرقدان

فالفرقدان صفة لـ "كل أخ" لا استثناء منه،

وإذا لم يكن إلخ: دفع دخل تقريره: أن اللازم من الآية عدم الإله وكون إثنية الآلهة غير مستغنية عنها، تقرير الدفع: أنه يجب أن لا يتعدد الآلهة؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة؛ لأن التعدد غير الواحد، والمغايرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء المدرومات كلها كما أن إثبات الملزوم مستلزم لإثبات الدوام كلها. وعليه إلخ: أي على مذهب سيويه ذهب أكثر المتأخرين والمصنف منهم. فالفرقدان إلخ: مرفوع وكذلك 'الفرقدان' مرفوع بالالف أي كل أخ هو غير الفرقدان يفارقه أخوه 'لعمر أبيك' أي قسمي أو أقسم 'لعمر أبيك'، ولقائن أن يقول: إن الفرقدان مثنى؛ لأن رفعه بالالف فيكف يقع صفة لـ "كل أخ"؟ إلا أن يقال: إنه مفرد؛ لأنه علم للحمين.

(١) والمعنى كل مقارنين ومتصلين يبعدان عن الآخر، ويفصلان إلا فرقداً؛ فإنهما لا يفارقان في الدين. (حل ش)
(٢) معنى البيت بالفارسية: هر برادرى جدائی كنده ست اورا برادر هر آئینه سوگند زندگانی پدرت که غیر فرقد نیست که جدائی كنده نیست ویرا برادرش. (أبو المقادير)

(٣) هو من الوافر، وقوله: 'كل أخ' متداً، حيزه "مفارقة"، و'أخوه' فاعل 'مفارقة'، أو متداً ثان مقدم الخبر، و'لعمر' بافتح وبالضم وبصمتين البقاء، ويستعمل في القسم المفتوح، وهو متداً واللام تأكيد الانتداء، والخبر محذوف تقديره: لعمرك قسمي، و'الفرقدان' بحمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري، وفي 'القاموس': الفرقد النجم الذي يهتدى به، فـ 'الفرقدان' في البيت صفة لـ 'كل أخ' مع أنه لم يتعدر الاستثناء لاستعراق 'كل أخ'، والمعنى لقائك قسمي، 'كل أخ' موصوف بأنه معاير لفرقدين 'مفارقة أخوه'. (حل لعبد الرحيم)

وإلا وجب أن يقال: "الفرقدين" بالنصب،^(١) وحمل المصنف ذلك على الشذوذ، وقال: في البيت شذوذان آخران، أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف إليه إذ هو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط. وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف أي بناء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم سوى أو سواء زيد فكأنك قلت: مكان زيد، على المذهب الأصح، وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية،

بالنصب: لأن المستثنى منصوب، ونصب التثنية بالياء. على الشذوذ: لأنه إذا كان ضعيفا فيكون شادا قليلا. في البيت شذوذان إلخ: قال مولانا عص: الأولى أن يقال: وفي الفرقدان شذوذان آخران؛ لأن المقصود هو الفرقدان إلا أنه نسب الشذوذين إلى البيت دون 'الفرقدان' وأشار إلى أن الشذوذ لا يصح أن ينسب إلى 'الفرقدان'. أقول: الشاذ الأول والثاني يكونان في 'الفرقدان' ولكن الشاذ الثالث الذي ذكره بقوله: "وثانيهما إلخ" يكون في البيت، وهو ظاهر، ويمكن أن يقال: إن نسبة الشذوذ لم يقع إلى البيت حيث قال: "في البيت شذوذان"، وإذا كان الشذوذان في 'الفرقدان' أيضا يصح أن يقال: في البيت شذوذان. وصف كل إلخ: لأنه مرفوع دون المضاف إليه كما يكون 'الفرقدان' مرفوعا. والمشهور إلخ: كما يقال: كل إنسان عالم بكسر الميم، فالأولى أن لا يكون مضموما. الفصل بالخبر إلخ: وهو قوله: "مفارقة أخوه"، لا يقال: كما يكون الخير فاصلا بينهما كذلك القسم، وهو 'لعمريك' هو أحبي من الخير بالنسبة إلى المبتدأ، والتعرض به أولى في الشذوذ من التعرض بالخبر؛ لأننا نقول: المراد هو فصل الخير مع متعلقاته يسهما والقسم من متعلقات الخير، قيل: لم لا يجوز أن يكون 'إلا' في قوله: "إلا الفرقدان" بفتح الفاء للشرط أي حقيقة هذه الموجة الكلية القائلة 'كل أح مفارقة أخوه' ثابت إن لم يوجد الفرقدان، فلا شذوذ حينئذ في البيت أصلا، كذا ذكره مولانا عص، و"الفرقدان": النجمان اللذان في حجاب المشرق قريبا من القطب.

(١) ويمكن أن يكون 'الفرقدان' استثناء من "كل أح" على لغة بني الحارث بن كعب وبني كنانة؛ فإن الألف على لغتهم لازمة للمثنى، وما ألحق به في الأحوال الثلاث، ويكون الإعراب تقديرية، فيقولون: جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان، وقيل: منه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا كَلِمَاتٍ﴾ (طه: ٦٣) وقوله ﴿لَا مِنْ أَحِبِّ كَرِيمَتِهِ﴾ لم يكتب بين العصر والمغرب، فعلى هذا لا شذوذ في البيت. (حل لعبد الرحيم)

وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا
كـ "غير" متمسكين بقول الشاعر:

ولم يبق^(١) سوى العدو ن دناهم كما دانوا

وعند الكوفيين: وإنما جعلهم مقابلا لسيبويه؛ لأن سيبويه رأس البصريين فكأنه جعلهم مقابلا لهم.
والتصرف فيهما إلخ: عطف على قوله: "خروجهما" أي يجوز التصريف فيهما رفعا ونصبا وجرا مثل كلمة
"غير"؛ فإنها بإعراب موصوفها، وكذا هما بإعراب موصوفهما أو عما يقتضيه العامل.

ولم يبق إلخ: والمقصود بالتمثيل هو "سوى"، فإنه منصوب، فإن نصبه بباء على الظرفية، فإن "سوى" صفة
الظرف في الأصل أقيم مقامه فنصبه بباء على موصوفه الذي هو الظرف مع أنه يجب أن يكون مرفوعا؛ لأنه
فاعل لقوله: "ولم يبق"، وليس فيه معنى الظرفية المفادة للمكان، ومعنى البيت: بآتي نمائد رقريرى دشتان دشتى ميكنيم
ما ايشان را چنانكه دشتى كرده بودند ايشان. وقوله: "دنا" صيغة المتكلم من "دان يدون" بمعنى الخراء، وقد قيل: إن "سوى"
و سواء" في الأصل صفة للظرف هو المكان كما وقع صفة له في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ وقوله تعالى:
﴿سَوًى﴾ في الآية بمعنى الاستواء أي مكانا مستويا، وقد حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه مع قطع النظر إلى
معنى البدل فيصير معنى المكان فقط، وحرد له عن هذا المعنى وجعل له طرفا ثم نقل عن المعنى الطرقي إلى معنى
البدل بطريق الاستعارة والمجاز لاستعمال لفظ مكان في إفادة معنى البدل، نقول: أتت لي مكان عمرو أي بدله؛
لأن البدل كائن مكان المدلل منه فيقال: جاء ريد سوى عمرو أي بدله، ثم جرد له عن هذا المعنى أيضا، ونقل
إلى الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل ريد أعاد أن زيدا لم يأتك.

فظهر من هذا التحقيق أنه طرف في الأصل وغير ظرف بحسب المعنى المراد ففي ما ذهب إليه سيبويه من نصبهما
بالظرفية رعاية إلى حالهما الأصل وهو الظرفية، وفي ما ذهب إليه الكوفيون رعاية إلى حال المعنى المراد منهما هو
الاستثناء؛ لعدم معنى الظرفية في الاستثناء، وأجيب عن تمسك الكوفيين بأنه شاذ إذ لا يكون إعراب صفات
الظروف بعد حذف موصوفاتها إلا النصب على الظرفية.

(١) هو من المخرج، وقوله: "سوى" بكسر السين وضمها مقصورا، وإن فتحها مددتها، وفي الشاهد حيث وقع
فاعلا لقوله: "لم يبق" وهو عطف على قوله: صرح في البيت السابق:

فلما صرح الشر وأمسى وهو عريان

و"أعدوان" بضم العين المهمة: الظلم الصريح، و"دناهم" من الدين وهو الخزاء أي جريزناهم، والجملة جواب
"لما"، و"صرح" أي انكشف وصهر، و"الشر" العداوة، ويروى أصبح وهي تامة، وكذا "أمسى" أي دخل في
الصبح والمساء، و"العريان" بالضم صفة من العرى بالضم حلاف اللبس من "سمع" وهو مثل يصرب في ظهور
الشيء غاية الطهور، والمعنى لما ظهر العداوة كل الظهور، ولم يبق بيننا سوى الصبر على الظلم الصريح جريزناهم
مثل ما جروا، ومنه المثل المشهور كما تدين تداد. (حل ع)

وزعم الأخفش أن "سواء" إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه؛ استنكارا لرفعه^(١) فيقولون: جاءني سواءك، وفي الدار سواءك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية، قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾^(٢) بالنصب.

خبر كان وأخواتها وستعرفها في قسم الفعل إن شاء الله تعالى، هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى أخواتها،

جاءني سواءك: بالنصب مع أنه ينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه فاعل الفعل. وكذلك "سوى" منصوب، وينبغي أن يكون مرفوعا؛ لأنه مبتدأ، و"في الدار" حيزه، قدم؛ لكونه ظرفا. قوله تعالى: أي مثل هذا.

لقد تقطع بينكم: قيل: هذا إنما يصح إذا كان قوله تعالى: "تقطع إلخ" من قبيل إسناد الفعل، وهو "تقطع" إلى الفاعل وهو "البين"، وأما إذا كان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل فلا، أي لقد وقع التقطع والتفرق كما في قولهم: لدار أو تسلسل؛ لعدم الفاعل لهما ليكونان من قبيل إسناد الفعل إلى مصدر هذا الفعل أي وقع أو لزم الدور أو التسلسل. وستعرفها إلخ: أي أخوات "كان"، ويحتمل أن يكون راجعا إلى "كان" وأخواتها جميعا، فإنها من الأفعال الناقصة؛ فإنها مذكورة في بحث الفعل.

دخول كان: أي بعد دخول كان أو إحدى إلخ أي بعد دخول إحدى هذه الحروف، وإنما قال: ذلك لأنه على تقدير عبارة المصنف لا يصدق التعريف على شيء من أفراد حيز "كان" وأخواتها؛ فإنه لا يصدق على خبر "كان" مثلا أنه مسند بعد دخول هذه الحروف وهو طاهر، لا يقال بقي ههنا شيء آخر فإنه حيثئذ يلزم أن يكون خبر 'صار' مثلا حيزا لـ "أصبح" مثلا لما ذكر من أن خبر كان وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف؛ لأننا نقول: المقصود هو التفصيل، وهو أن حيز "كان" وحيز "صار" هو المسند بعد دخول "كان" و"صار" على هذا، لكن هذا الإجمال للاختصار أو للظهور، وقد سبق تفصيل هذا في حيز "إن" وأخواتها.

(٢) از جهت نافوخش شمردن رفیع سواء را. (بق)

(١) أي والله لقد وقع التفرق بينكم وبين أهلكم؛ فإنهم يعبدون زعم أنهم شركاء الله وشفعاؤهم عنده، "بيكم" إما بالنصب على الظرفية، والفاعل ضمير الانفصال، وإما بالرفع على الفاعلية؛ فإنه لغة الاتصال، ومباحثه كثيرة. (حل الآيات والآيات لمولانا شمس الدين)

والمراد^(١) ببعدية^(٢) المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرر^{صحة الإسناد}ه لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل: كان زيد يضرب أبوه، ولا بمثل: كان زيد أبوه قائم بأن يقال: يصدق على "يضرب" و"قائم" في هذين المثالين المعرف وليسا من أفراد المعرف، ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيها وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر إن وأخواتها،

والمراد ببعدية إلخ: قال مولانا عص فيه: إن أخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه، فالأولى أن يقول: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها، وفيه نظر بأن كون هذه الأفعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بأن يكون الإسناد قبل دخولها، فلا يصدق التعريف على خبر من أخبارها. أقول في كلام أوله: إنه ليس أخذ الخبر في تعريف الخبر بل أخذه في تعريف التفسير ومحصوله فلا يكون تعريف الشيء بنفسه، وفي كلام ثانيه بأن إسناد خبرها إلى اسمها ليس إلا بعد دخولها على ما قلها، والإسناد الذي هو قبل دخولها ليس إسناد خبرها بل هو إسناد خبر المبتدأ، وليس الإسناد الثاني عين الأول.

ولا شك أن ذلك إلخ: راجع إلى قوله: "إسناده إلى اسمها إلخ". بل يكون قبله: لا يقال: إن الإسناد الذي بين "زيد" و"أبوه قائم" في قولنا: كان زيد أبوه قائم، وكذا الإسناد الذي بين "زيد" و"يضرب أبوه" في قولنا: كان زيد يضرب أبوه أيضا قبل دخولها؛ لأنها من دواخل المبتدأ والخبر فيكون مدخولهما مبتدأ وخبر، فيكون بينهما إسناد لا محالة؛ لأننا نقول: قد يتغير هذا الإسناد؛ فإنه بسبب دخولها عليهما يحصل إسناد آخر بينهما.

(١) حاصله أن المراد بكون الخبر مسندا إلى الاسم بعد تقرر خبره وجعله خبرا لـ "كان" والإسناد الواقع بين أجزاء الخبر نحو "يضرب" ليس بعد تقرر وجعله خبرا لـ "كان" بل قبله، فلا يصدق على نحو "يضرب" أنه مسند إلى "أبوه" بعد تقرر وجعله خبرا لـ "كان"؛ إذ لا يتصور تقرر سابقا على الإسناد إلى الاسم؛ إذ هما يحصلان معا حين التكلم بالتركيب، اللهم إلا أن يقال: المراد أن يكون الإسناد إلى الاسم قبل تقرر خبره وهذا ينافي المعية. (عل)

(٢) الأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعا بعد دخولها. (عبد الغفور)

مثل: كان زيد قائما، وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر، ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة أو حكما كالنكرة المخصصة؛ لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيا، نحو: كان المنطلق زيد أو كان هذا زيد، بخلاف المبتدأ والخبر؛ فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة؛ لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: كان الفتى هذا.

حال كونه معرفة

في أقسامه وأحكامه إلخ: أما الأولى: كما إذا كان خبر المبتدأ مفردا أو جملة أو معرفة أو نكرة فكذلك خبرها. وأما الثاني: كما إذا كان خبر المبتدأ واحدا أو متعددا أو محذوفا أو مذكورا فكذلك خبرها. وأما الثالث: كما إذا كان خبر المبتدأ جملة فلا بد له من عائد مطلقا فكذلك خبرها، لا يقال: لا يكون أمره كأمر خبر المبتدأ في الأحكام مطلقا؛ لأنه لا يكون خبر "كان" فعلا ماضيا عند بعض النحاة بخلاف خبر المبتدأ، وعند جمهور النحاة وإن كان خبرها فعلا ماضيا ولكن لا بد فيه من لفظة "قد" ظاهرة أو مقدرة بخلاف خبر المبتدأ؛ فإن خبره يكون فعلا ماضيا بدون لفظة "قد"؛ لأننا نقول: إن حكم خبر المبتدأ في الأحكام السابقة لا في جميع الأحكام، وإليه يتشعر قوله: "على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر".

يتقدم على اسمها إلخ: وهذا لدفع ما يتجه على المصنف بأن المحالفة لخبر المبتدأ لا يختص بذلك بل يتقدم إذا كان نكرة محصورة أيضا فللدفعه قال: حقيقة أو حكما. لاختلاف إلخ: هذا الدليل لو صح لزم تقديمه عليه على تقدير كونه نكرة محصورة أيضا، إلا أن يقال: إنهما في الأصل مبتدأ وخبر، والأصل في المبتدأ التقديم بخلاف ما إذا كان خبر "كان" معرفة؛ فإنه حيثئذ يصح أن يقع مبتدأ، ويمكن أن يقال: إن تخصيص قوله: 'ويتقدم معرفة' بالنسبة إلى خبر المبتدأ إذا كان معرفة؛ لأنه حيثئذ يجب تقديم المبتدأ عليه، فلا يرد أنه إذا كان خبر "كان" نكرة أيضا يصح تقديمه على اسمه لعدم الالتباس؛ لاختلاف اسمها إلخ. إذا كان إلخ: وهذا إشارة إلى أن إطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي. أو كان إلخ: والقرينة على كون "هذا" خبر "كان" هو رفع زيد، وإعراب الخبر على.

بخلاف المبتدأ إلخ: فإذا كان الخبر معرفة لا يجوز تقديم الخبر عليه، وكذلك إذا كان نكرة مخصصة لا يجوز تقديمه عليه كما قال المصنف فيما سبق: 'أو كانا معرفتين أو متساويين بخلاف خبر كان'. كان الفتى هذا: وقد انتفى الإعراب فيهما جميعا، أما في الأول فلا في آخره ألف، وأما في الثاني فلا لأنه مبني أو في آخره ألف أيضا.

وقد يحذف عامله أي عامل^(١) خير كان، وهو كان،^(٢) لا خير كان وأحواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا كان، وإنما اختصت بهذا الحذف؛ لكثرة استعمالها في مثل: (٣) الناس مجزيون

لا خير كان إلخ: أي لا عامل "خير كان" وعامل "أحواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه إلخ" فيه أنه إذا كان لم يحذف من الأفعال الناقصة سوى "كان" فكان الأخصر والأظهر أن يقول: وقد يحذف "كان"، قال مولانا عص: إن إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى "خير كان" فقط دون خير "كان" وأحواتها مع أن المذكور فيما سبق هو خيرهما بعيد فضلا عن أن يكون قل هذا الضمير ضمائر آخر كانت راحة إلى خير "كان" وأحواتها كالضمير في قوله: "ويتقدم"، فالأولى إرجاع الضمير في قوله: "عامله" إلى خير "كان" وأحواتها، ولكن ما يتوجه عليه من أنه حينئذ يلزم حذف عامل أحوات "كان"، وذلك باطل مدفع؛ لأن قوله: "في مثل الناس مجزيون بأعمالهم" محصص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير.

أقول: إن قلت: إن قوله: "الناس مجزيون إلخ" مثال، ولا بد أن يكون المثال مطابقا للممثل فكيف يكون حينئذ تخصيصا له؟ قلت: لا نسلم أن يكون مثالا بل هو قيد، وهو مخصص له، ولهذا قال: "في مثل" بكلمة "في" دون مثل بدونها، ولكن الأولى ما فعله الشارح من إرجاعه إلى "خير كان" فقط، فكان تخصيص هذا الضمير به يجوز بالقرينة، وهو قوله: "الناس مجزيون إلخ"؛ لأن المحذوف فيه ليس إلا "كان".
لكثرة استعمالها: فإن الحذف إما يكون للخفة وهي لا يكون إلا فيما هو كثير الاستعمال.

(١) لما كان الظاهر من كلام المصنف أن ضمير "عامته" راجع إلى خير "كان وأحواتها" مطبقا مثل الضمائر السابقة فاعترض الشيخ الرضي بأن هذا الإطلاق ليس على ما ينبغي؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا "كان" خاصة فدفعه الشارح بقوله: "أي عامل خير كان"، حاصله أن الضمير في قوله: "عامله" لا يرجع إلى الخير مطلقا سواء كان خير "كان" أو أحواتها مثل الضمائر السابقة بل إلى المفيد وهو خير "كان" خاصة، والقرينة على هذا التخصيص أن قوله: "الناس مجزيون بأعمالهم إلخ" مخصوص بحذف "كان" فقط؛ لأن المحذوف فيه هو "كان" لا غير. (حادم أحمد)

(٢) يعني أن إطلاقه ليس بجيد. (عبد الغفور)

(٣) من أمثال العرب والمعنى: إن عملوا خيرا فجزأهم خيرا، وإن عملوا شرا فجزأهم شرا، كما في "جمع الأمثال" للميداني. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

بأعمالهم،^(١) إن خيرا فخير، وإن شرا فشر، ويجوز في مثلها أي في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد "إن" اسم، ثم فاء بعدها اسم أربعة أوجه نصب الأول ورفع الثاني، وهو أقواها^(٢) أي إن كان عمله خيرا فجزاؤه خير. ونصبها نحو: إن خيرا فخير ^{نحو إن خيرا فخير} على معنى إن كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا. ورفعها نحو: إن خير فخير أي إن كان في عمله خير فجزاؤه خير. وعكس الأول نحو: إن خير فخييرا أي إن كان في عمله خير فكان^(٣) جزاؤه خيرا،.....

ويجوز في مثلها: ولم يقل فيه بإرجاع الضمير إلى المثل المضاف؛ لأنه لم يرد مثلها ما أراده أولا، بل ما هو أحص منه، وهو ما أشار إلى تفسير الشارح، ثم المراد من قوله: "هذه الصورة" هي صورة الجملة يجعل اللام عوضا عن المضاف إليه فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن الأظهر إرجاع ضمير 'مثلها' إلى هذه الجملة؛ لأن ما فسره الشارح أظهر حينئذ.

إن كان عمله خيرا: فقوله: "خييرا" خير فيكون حينئذ "كان" مع اسمه محذوفا، وقوله: 'فجزاؤه خير' مبتدأ وخبر، ولكن المبتدأ محذوف، وفي الاحتمال الثاني: يكون "كان" مع اسمه محذوف، وفي الاحتمال الثالث: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع خبره لكن قدم الخبر على الاسم؛ لكونه ظرفا، وفي جانب الخبر هو المبتدأ، وفي الاحتمال الرابع: يكون المحذوف في جانب الاسم هو "كان" مع الخبر، ولكن قدم الخبر عليه لأمر، وفي جانب الخبر هو "كان" مع اسمه، والتقدير: فقد كان؛ لأنه لا بد للفاء ومن "قد" في الماضي؛ لأنه لو حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء.

(١) قال الشيخ الرضي: يحذف "كان" مع اسمها بعد "إن" و"لو" إن كان اسمها ضمير ما عزم من غائب أو حاضر. (عبد الغفور)

(٢) لقلة الحذف فيه بالقياس إلى الوجوه الثلاثة لكون المحذوف فيه ثلاثة: "كان" مع اسمها في الشرط والمبتدأ في الجزاء ولموافقته للمعنى الذي هو مقصود التكلم؛ إذ مراده إن كان نفس عمله خيرا لا أن له أعمالا وفي تلك الأعمال خيره؛ لأن رفع الاسم الذي بعد الفاء أولى من نصبه؛ لأن رفعه بتقدير المبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير ونصبه بتقدير "كان" أو فعل آخر وحذفه ليس شائعا كشيوع حذف المبتدأ. (جمال)

(٣) إنما صح دخول الفاء على الماضي لأنه مقدر، والفعل لا بد له من الفاء. (عبد الغفور)

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.^(١)

ويجب الحذف أي حذف عامله يعني "كان" في مثل: أمّا^(٢) أنتَ منطلقا انطلقت....

بحسب قلة الحذف إلخ: ولا شك أن الوجه الأول قليل الحذف بالنسبة إلى الثاني، والوجه الثالث فهو ضعيف من الوجهين الأولين بحسب المعنى واللفظ جميعا، أما الأول: فلأن مراد المتكلم إن كان نفس عمله حيرا، لا إن كان في عمله أو معه حيرا، وأما الثاني: فلأن الحذف فيه أكثر استعمالا من الوجهين الأولين من حيث إنه حذف "كان" مع الأمر الذي هو في صورة العملة، وهو الحير كثير بينهم فضلا عن أن يكون ذلك الأمر حارا ومحرورا؛ فإن حذفه في غاية الكثرة، وأما حذف "كان" مع الأمر الذي في صورة العملة، وهو الاسم قليل بينهم فضلا عن أن يكون ذلك الأمر هو الضمير المستتر؛ فإن حذفه في غاية القلة؛ فإن الاسم هو الضمير المستتر في "كان"، وهو راجع إلى العمل.

ثم الوجه الرابع ضعيف أيضا بالنسبة إلى الوجهين السابقين؛ لما ذكرنا في الوجه الثالث، وأما ضعفه بالنسبة إلى الوجه الثالث ما ذكر في الوجه الثالث مع زيادة حذف "كان" أيضا في حاب الحير فيكون أضعف منه، قيل: لم لم يصح الوجه الثالث والرابع في حاب اسمها بوجه لا يحتاج إلى كثرة الحذف بأن "يجعل" كان تامة بمعنى ثبت ووجد فيكون قوته: "حير" حيث فاعلا له لا اسما له، وأجيب بأن استعمال "كان" الناقصة كثير بينهم بخلاف استعمال التامة؛ فإنه قليل، والحذف لا يكون إلا لنخفة، وهو أي الحذف للتخفيف لا يكون إلا في كثير الاستعمال، ولذا جعله ناقصة لا تامة.

أي حذف إلخ: فأشار به إلى أن الألف واللام فيه عوض عن المصاف إليه، وهو عامله؛ ليطابق بقوله: 'ويحذف عامله'، وإنما يجب حذف "كان" ههنا؛ لأن كلمة ما عوض عنها، فنو أنى بـ "كان" لرم اجتماع العوض والمعوض عنه، وإنه غير جائز.

(١) فالوجه الأول أقوى الوجوه وأقصها، والرابع أضعفها، والثاني والثالث متوسط، أما الأول: فلأن المحذوف فيه من مجموع الشرط والجاء ثلاثة أمور، من الشرط "كان" واسمها، ومن اجزاء المبتدأ، وأما الرابع فلأنه حذف فيه خمسة أمور، من الشرط "كان" والحار والمحروور، ومن اجزاء كان واسمها، وأما الثاني والثالث فمحذوف فيهما أربعة أمور، في الثاني حذف من الشرط "كان" واسمها، وكذلك من الجاء، وفي الثالث حذف من الشرط "كان" والحار والمحروور، ومن الجاء المبتدأ. (حق)

(٢) بالعربية: أذهبت أن كذا كذا شيء روتده روم من. (بقا)

أي لَأَنَّ كُنتَ منطلقاً انطلقتُ، فأصل "أَمَّا أَنْتَ" لَأَنَّ كُنتَ، حذفت اللام قياساً،^(١)
 ثم حذفت كلمة "كان" اختصاراً، فانقلب الضمير المتصل منفصلاً، وزيدت لفظة
 "ما" بعد "أَنْ" في موضع "كان" عوضاً عنها، وأدغمت النون في الميم، وأبقى الخبر
 على حاله، فصار "أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انطلقتُ"، وهذا على تقدير فتح الهمزة، وأما على
 تقدير كسرها فالتقدير: إن كنت منطلقاً انطلقتُ، فعَمِلَ به ما عَمِلَ بالأول من غير
 فرق، إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه،^(٢)

أي لَأَنَّ كُنتَ: أي انطلقت لانطلاقك قال الكوفيون: "أَنْ" المفتوحة بمعنى "إن" المكسورة الشرطية، قال
 الرضي: لا أرى قولهم بعيداً عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى، أما المعنى فلاستقامة التعليق، وأما اللفظ
 فلمجيء الغاء بعدها في الكلام، معناه بالفارسية: اگر بوده باشی تو منطلق می شوم من از جهة انطلاق تو.
 قياساً: أي قياساً جائزاً في حذفها. فانقلب إلخ: أي انقلب الفاعل المتصل منفصلاً بحذف ما يتصل به فصار إن
 أنت منطلقاً انطلقت، فقوله: "انطلقت" جزء الشرط.

وزيدت إلخ: رائدة بعد "أَنْ" في موضع "كان"؛ لكونها دالة على ذلك المحذوف مع كونها عوضاً من حيث إن
 "ما" المصدرية تدل على الزمان كما أن "كان" تدل عليه، وقد صرحوا بزيادة "ما"، وفي قوله: "زيدت" إيماء إلى
 زيادتها، ولهذا قال مولانا عرص: إن موضع زيادة لا يكون بعد "أَنْ"، ولو سلم لكنها ليست بزيادة؛ لأن الغرض
 من إيرادها أن يكون عوضاً عن المحذوف فلا يكون زائدة، فإن الشيخ الرضي قال: إن لفظة "ما" في حيثما لا تكون
 زائدة؛ لأن إيرادها لانقطاع الإضافة؛ لأن "حيث" مما يلزم إضافته، ونقول بأن كلام الشيخ يدل على أن الأمر
 الذي إيراده لغرض لا يكون زائداً، انتهى حاصل كلامه، وفيه كلام لا يخفى على المتأمل. ولقائل أن يقول: إن
 "ما" المصدرية يدخل على الفعل دون غيره كما في ما خلا وما عدا، إلا أن يقال: معناه أنه يدخل على الفعل إذا
 لم يكن عوضاً عن الفعل، أو إذا لم يكن زائدة.

وأدغمت إلخ: قالوا: إن إدغام النون الساكنة في الميم واجبة.

(١) لأن حذف اللام مع "أَنْ" قياسي. (حق)

(٢) إذ يستقيم المعنى بدون اللام، بخلاف المفتوحة فإنه لا يستقيم المعنى بدون اللام؛ لأن المعنى انطلقت لأجل
 انطلاقك. (عبوي)

واقصر المصنف على الأول؛ لأنه أشهر.^(١)

اسم إن وأخواتها وستعرفها في قسم الحرف إن شاء الله تعالى هو المسند إليه بعد دخولها أي بعد دخول "إن" أو إحدى أخواتها مثل: إن زيدا قائم، وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق^(٢) اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضا بمثل أبوه في إن زيدا أبوه قائم.

المنصوب بلا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة الجنس وحكمه، وإنما لم يقل: اسم لا؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات.....

واقصر المصنف إلخ: حيث قال: أي لأن كنت بإيراد اللام بإيرادها يدل على كون المهمة مفتوحة. بعد دخول إن إلخ: وقد عرفت ما فيه في "حير كان وأخواتها"، والمراد غير التابع بقربة ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو: أحاك في الدار.

لنفي صفة إلخ: تقدير الصفة إشارة إلى تقدير المضاف، وقوله: 'وحكمه' إشارة إلى تقدير المعطوف. واعتصر بأن تقدير المعطوف مما لا يحتاج إليه، بل تقدير المضاف كاف؛ لأن تقديره لأجل أن المتبادر من قوله: "لنفي الجنس"، هو لنفي الجنس، مع أن المقصود من 'لا غلام رجل طريف' ليس نفي جنس غلام رجل، بل المقصود منه نفي طرافة جنس علامه. وأجوب عنه بأن إيراد الحكم إشارة إلى أن الصفة بمعنى الحكم؛ لأنه يعني الحكم كونه في الدار أو في غير الدار، بإيراده ليس لتقدير المعطوف حتى يرد ما ذكر، وإنما يحتاج إليه؛ لأن المتبادر من نفي صفة الجنس هو نفي وجود الصفة لا نفي حكم الجنس، مع أن المقصود نفي حكمه.

(١) قل الشيخ الرضي: وقد يهدف 'كان' بعد إما المكسورة قليلا، قال سيبويه: لم يحذف الفعل مع إما المكسورة، قال أبو علي: لأن ما التي بعدها أشتت اللام في تأكيد الفعل فتم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكد. انظر أن قول أبي علي تعديل بقول سيبويه، وأنت حير بأنه لا يتم التقرير إلا أن يراد بعدم الجنس عدم الخواص، ويراد بعدم الخواص عدم الجنس (جمل).

(٢) أي في حير "كان" وأخواتها، وهو أن المراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما أو إيراد أثر فيهما لفظا أو معنى.

لا حقيقة ولا مجازاً، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل فعُدَّ الكل منها تجوّزاً، ولا يبعد أن يقال: اسم لا هو المنصوب بها نفظاً كالضاف وشبهه، أو محلاً كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها؛ لعدم عملها فيه.

هو المسند إليه بعد دخولها خرج به مثل أبوه في لا غلام رجل أبوه قائم؛ لما عرفت، وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقاً،.....

ولا مجازاً: وإنما يصح جمعه من المنصوبات مجازاً إذا كان من منصوبات مه أكثر مما عداه، وإن لم يكن كله إلخ كالمستثنى؛ فإنه ليس كنه منصوب بخلاف الحال فإن كلها من منصوبات.

ولا يبعد إلخ: هذا لبيان أن كله من المنصوبات؛ لأنه إذا كان نكرة مصافاً ومشهاً به يكون منصوباً لفظاً، وإذا كان مبنيّاً على الفتح كما سنذكره يكون منصوباً محلاً، فما هو مرفوع فهو ليس اسم "لا" فهذا قوله قدس سره يحتمل أن يكون اعتراضاً على المصنف بأنه عليه أن يقول: اسم "لا"؛ لأن ما لا يكون منصوباً لفظاً ولا محلاً فهو ليس اسم "لا"، ويحتمل أن يكون كلامه على تحقيق سابقه بأنه لا تفاوت بين أن يقال: اسم "لا" وبين أن يقال: المنصوب بـ "لا"؛ لأن المنصوب بـ "لا" هو بعينه اسم "لا" وبالعكس. هو المسند إليه: أي هو الذي أسند إليه خبره.

لما عرفت: من معنى البعدية والدخول. قيل: لا يحتاج إلى إخراجها بما ذكره سابقاً؛ لأنه خارجاً بقوله: "يليه"، واجوب أن تعريف اسم "لا" يتم بقوله: "هو المسند إليه بعد دخولها" وقوله: "يليه" تعريف المنصوبات بـ "لا" كما أشار إليه بقوله: "لكنه لما أراد إلخ"، ويمكن الجواب بأنه لما أخرجه في التعريفات السابقة في خبر "كان" واسم "إن" مما عرفت سابقاً فالتبادر إخراجها به ههنا أيضاً، وبعد ذلك لا يصح إخراجها بقوله: "يليه"؛ لئلا يلزم إخراج المخرج، ويجوز إخراجها بقوله: "المسند إليه" لأن معناه الذي أسند إليه خبره كما عرفت آنفاً. قيل: التعريف ليس بمانع؛ لصدقه على المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة، مع أنه لا يسمى اسماً لها، وأجيب بأن المراد من الدخول عليه هو العمل فيه. في حد اسمها إلخ: سواء كان منصوباً لفظاً أو محلاً، أو لم يكن منصوباً.

لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: يليها أي يلي المسند إليه لفظة "لا" أي ^{المص} يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا أو مشبها به أي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، هذه أحوال^(١) مترادفة من الضمير المجرور في "إليه"، أو الأولى منه أو من الضمير المجرور في "دخولها"، وما بقي من الضمير المرفوع في "يليها"،

يليها أي يلي إلخ: أشار به إلى أن الضمير المستتر في "يلي" ضمير الفاعل راجع إلى المسند إليه، والضمير البارز راجع إلى "لا"، وإنما اشترط أن يكون نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم ينصبه كما يجيء، وكذلك إذا فصل بين الاسم وبين "لا" لم ينصبه كما يجيء، ولهذا اشترط في نصه أن يكون "يليها"، وإنما اشترط أن يكون "مضافا أو مشبها به"؛ لأنه إذا كان نكرة مفردة يكون ميبا كما يجيء.

أو مشبها به: قيل: يشكل بقوله تعالى: ﴿لَا تَرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومٌ﴾ (يوسف ٩٢) أي لا تقيح عليكم بمعلكم، وأيضا يشكل بقوله: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود ٤٣) فإن حرف الجر في المثال الأول صلة للمصدر وحرف الجر في الثاني صلة اسم الفاعل، وهم لا يتمان بدون صلتهم فيكونان مشبهتين بالمضاف، مع أنهما مبنيان على الفتح، وأجيب عنه أي عن الأول بأن الحار الأول مع مجروره حير "لا" واليوم ظرف لعامله أو بالعكس، أجيب عن الثاني بأن قوله: "اليوم" خير أي لا وجود عاصم اليوم، وقوله: "من أمر الله" أي لا يعصم من أمر الله، وليس هذا اجار والمجرور خيرا كما في الصورة الأولى؛ لأن الحار والمجرور إذا كان صلة مصدر حار أن يكون خيرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو مفيا، وأما الحرف الجر الذي هو صلة لاسم الفاعل لم يجز أن يجعل خيرا عن اسم الفاعل فلا تقول: بك مار، على أن "لك" خير عن "مار".

أو الأولى منه: أي أو الحال الأولى من الأحوال الثلاثة من المجرور في "إليه" أو من الضمير إلخ، وعلى هذا التقدير يكون هذه الأحوال متداخلة لا مترادفة، والأحوال المترادفة هي التي يكون دو الحال فيها واحدا، ثم إن الضمير المجرور في "دخولها" مضاف إليه، فالحال عنه جائز؛ إذ صح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والمضاف فاعل الطرف؛ فإن "بعد" من الظروف الزمانية. من الضمير المجرور إلخ: فإنه مفعول ما لم يسم فاعله لـ "أسند" المستعاد من المسند.

(١) أي هذه الأحوال لأربعة وهي قوله: "يليها" وقوله: "نكرة" وقوله: "مضافا" وقوله: "مشبها به" أحوال مترادفة. (بقا)

مثل: لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا، وفي بعض النسخ: "لا غلام رجل ظريف فيها"، وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله: "فيها"، ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف، وقوله: "لك" على النسخ المشهورة من تنمة المثالين كليهما.

فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان مفردا بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافا أو مشبها به أي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به؛ ليرتب عليه قوله: فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفردا معرفة أو مفصولا فحكمه غير ذلك، وقوله: "على ما ينصب به" أي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول "لا" عليه،

تحقيق قوله إلخ: من أنه يلزم عند عدم إيراده الكذب بنفي ظرافة جنس غلام رجل، وقد عرفت ما فيه. مشبها بالمضاف: ومشايفته به من حيث إن كل واحد منهما عامل فيما بعده من حيث إن ما بعدها متمم ومحصل هما، كذا في بعض الشروح. النسخ المشهورة: هي "لا غلام رجل" بدون قوله: "ظريف" فيكون "لك" حيثئذ خيرا، أي لا غلام رجل لك، ولا عشرين درهما لك، وإنما لم يورد "لك" بعد المثال الأول أيضا؛ لأهم لا يقولون: "لا غلام رجل لك" في الاستعمال، بل يقولون: لا غلام لك، إلا أنه أورده بعد المثالين تنبيها على أن الأخير في الأول محذوف، وفي الثاني مذكور، وقدم الأول لكثرة حذف حير "لا" حيث قال فيما سبق: "ويحذف كثيرا".

أي المسند إليه: فإن إرجاع الصمير إلى المسند إليه أظهر من إرجاعه إلى المنصوب — 'لا' أو إلى اسم 'لا'. وهو كونه إلخ: فإهما بمنزلة حال واحدة؛ لأنه إذا كان أحدهما حالا فلا يكون الآخر حالا حيثئذ؛ لأن القصد لا يتعلق بحالتيهما جميعا، فيكونان في الحقيقة شرطا واحدا. لو كان مفردا إلخ: أي لو انتفى الشرطان الأولان أيضا، وهما الاتصال والنكرة بأن يكون مفصولا ومعرفة فحيثئذ يكون حكمه وجوب الرفع والتكرير كما سيأتي.

وهو الفتح في الموحد نحو: لا رجل في الدار، والكسر^(١) في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو: لا مسلمات في الدار، والياء المفتوح ما قبلها في المثني، والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: لا مسلمين ولا مسلمين لك، ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخل فيه المثني والمجموع، وإنما بني لتضمنه معنى "من"؛ إذ معنى "لا رجل في الدار" لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: هل من رجل في الدار؟ حقيقة أو تقديرًا، فحذف "من" تخفيفًا، وإنما بني على ما ينصب^(٢) به؛

في الموحد: أي فيما لا يكون مثنى ولا مجموعا، وهو المفرد المنصرف؛ فإن نصه بالفتحة قبل دخول "لا" فيكون مبيا على الفتح بعد دخولها أيضا. بلا تنوين: وقيل: قرئ بها أيضا؛ لأن المموج من المبني هو تنوين التمكن فقط فهي تنوين المقابلة، ومن قرأ بلا تنوين أراد أن يمنع منه ما هو مشابه بالتمكن فإن جميع أقسام التنوين في آخر الكلمة تابعة لحركة آخرها. ويعني بالمفرد: أي المصنف، 'بالمفرد' ما ليس بمضاف إلخ، وهذا توطئة للتفريع المستفاد من قوله: "فيدخل فيه المثني" فلا يرد حينئذ أن ذكره يستلزم التكرار، كما لا يخفى.

لتضمنه إلخ: فمن المواضع التي يصير الاسم مبنيا؛ لتضمنه معنى الحرف حقيقة أو تقديرًا جواب السؤال، سواء كان محققا أو مقدرا، والأول ظاهر والثاني: فبأنه إذا جاء رجلان في البيت فدخل أحدهما في البيت، ثم خرج، وقال: لا رجل في الدار، فهو جواب لسؤال مقدر فكأن الرجل الغير الداخل في البيت سائل، وقال: هل من رجل في الدار؟ ولا بد في الجواب أن يقال: لا من رجل في الدار؛ ليكون الجواب مطابقا للسؤال، لكن لما ذكر "من" في السؤال فحذف "من" في الجواب تخفيفا.

(١) في جمع المؤنث بلا تنوين قوله: 'بلا تنوين' وإن لم يكن لتعريف ما ينصب به إلا أنه ذكره إشارة إلى مذهب الجمهور فإنهم يكسرونه بلا تنوين؛ لأنها وإن لم تكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن، وحذرا عن قول البعض فإنه يبيح على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا، نظرا إلى أن التنوين للمقابلة لا للتمكن قوله: "والكسر" احتراز عن قول المازني فإنه يفتح بلا تنوين؛ حذرا عن مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد "لا"، قال الشيخ الرضي: وهذا أولى مما قبله طردا لباب على شيء واحد. (جمال)

(٢) أي ليكون بين حالتي الساء والإعراب موافقة. (حق)

ليكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يَينِ المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب، فإن كان أي المسند إليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة أو مفصولا بينه أي بين ذلك المسند إليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلط،^(١) سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا أو مشبها به أو لا، وهي ست صور نحو: لا زيد^١ في الدار ولا عمرو، ولا غلام^٢ زيد في الدار ولا عمرو، ولا في^٣ الدار رجل ولا امرأة، ولا في^٤ الدار زيد ولا عمرو، ولا في^٥ الدار غلام زيد ولا عمرو، وجب في جميع هذه الصور الست^(٢) الرفع على الابتداء، أما في المعرفة.....

ليكون البناء إلخ: أو للفرق بين ما كان بناؤه أصليا وبين ما كان بناؤه عرضيا. ولم يَينِ إلخ: مع أنهما أيضا متضمنان معنى "من"؛ إذ معنى "لا غلام رجل ظريف فيها"، لا من غلام رجل ظريف؛ لأنه أيضا جواب لمن يقول: هل من غلام رجل ظريف فيها؟ لأن الإضافة: أي الإضافة إلى الاسم الصريح يرجح جانب الاسم؛ فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون منيا إلا نادرا نحو: خمسة عشر ونحوه.

أعني الإعراب: فإن الأصل في الأسماء الإعراب. وهي ست صور: الأول: ما يكون معرفة، ولا يكون مضافا ولا مشبها به ولا مفصولا، وثانيها: ما يكون معرفة مضافا، ولا يكون مفصولا مثل: لا غلام زيد في الدار ولا عمرو، وإنما يكون معرفة بإضافته إلى المعرفة، وثالثها: ما يكون مفصولا ولا يكون معرفة ولا مضافا ولا مشبها به، ورابعها: ما يكون مفصولا ومضافا ولا يكون معرفة؛ لأن المضاف إلى النكرة لا يكون معرفة مثل: لا في الدار غلام رجل ولا امرأة، وخامسها: ما يكون معرفة ومفصولا ولا مضافا والأمثلة المذكورة في الكتاب على ترتيب ما ذكر من الصور الست.

(١) فيجوز الجمع بينهما بأن يكون معرفة ومفصولا بينه وبين "لا" نحو: لا في الدار زيد ولا عمرو. (عل)

(٢) ذكر لأجل أنه قيد للجزاء، حتى لا يقال: إنه لغو؛ إذ الشرط يغني غناءه، بل ليقترن بالمحمل بالفصل. (جمال)

فلامتناع أثر "لا" النافية للجنس فيها، وأما في المفصول فلضعف "لا"^(١) عن التأثير مع الفصل والتكرير أي وجب تكرير اسمها، لكن مطلقا لا بعينه، أما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد،^(٢) وأما في النكرة ليكون مطابقا^(٣) لما هو جواب له من مثل قول السائل: أفي الدار رجل أم امرأة؟ وهذا التعليل جارٍ في المعرفة أيضا،.....

والتكرير إلخ: وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بـ"لا" إذا نفيت عن عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس ليس إلا نصب الاسم أو باءه، وقد انتفيا، فلا بد من التكرير للتبهي على إرادة نفي الجنس. مطلقا لا بعينه: أي أراد تكرير نوع اسم "لا" لا تكرير شخصه. ليكون كالعوض إلخ: أي وجب التكرير في المعرفة؛ لأن في النكرة نفي الآحاد فيكون فيها التعدد حينئذ وليس في المعرفة تعدد فجعل التكرير في المعرفة ليصير مشابها بالنكرة في التعدد.

مطابقا إلخ: أي والتكرير المذكور جواب له من مثل إلخ، وكلمة "من" بيان "ما" في "لما هو جواب له". أفي الدار إلخ: فيقال في الجواب: لا في الدار رجل ولا امرأة، لا يقال: إن السؤال بـ"أم" والهمزة إنما يكون عن التعيين فلا بد أن يكون أحدهما في الدار، فلا يصح الجواب حينئذ بقولنا: لا في الدار رجل ولا امرأة؛ لأننا نقول: المراد بقولهم: إن السؤال بهما عن التعيين أن المتكلم يعلم أن أحدهما فيها، فيطلب من المخاطب التعيين، وهو أعم من أن يكون علمه مطابقا للواقع أو لا، ويمكن أن يقال: لِمَ لا يجوز أن يكون المراد أن السؤال بهما عن التعيين إذ تعنى بهما الخطاب، مثل: أزيد عندك أم عمرو، وإلا فلا.

(١) لأن "لا" إنما تعمل لمشبهة "إن" وهي إنما تعمل لمشبهة الفعل، فلا تعمل لمشبهة الحرف الذي يعمل بالمشبهة، فعند وجود الفصل يضاعف ضعفها. (عل)

(٢) فلأن قولنا لتعليل: لا رجل، في قوة لا زيد ولا عمرو وحال إلى أفراد آخر للرجل. (حق)

(٣) وإنما قدر السؤال؛ لأنه لو كان مقصرا على "أرجل في الدار" لاستغنى الخيب بـ"لا" أو نعم عن الذكر ثانيا، فلما لم يكتف بـ"لا" أو "نعم" علم أن السؤال مكرر ولا يستغنى بـ"لا" في المكرر؛ فإنك إذا قلت: "لا" في جواب من قال: أرجل في الدار أم امرأة؟ ولم يكن واحد منهما لم يتم جوابك أيضا، وإلى هذا أشار المصنف في شرح المفصل. (حق)

ونحو قضية أي هذه قضية ولا أبا حسن لها أي لهذه القضية، هذا جواب دخل مقدر على قوله: وإن كان معرفة وجب الرفع والتكرير، فإن اسم "لا" فيه معرفة؛ لأن أبا حسن كنية على ﷺ، ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب بأنه متأول بالنكرة، إما بتقدير المثل أي ولا مثل أبي حسن لها؛ فإن مثلاً لتوغلّه في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفصل بين الحق والباطل؛ لاشتهاره ﷺ بهذه الصفة، فكأنه قيل: لا يفصل لها، ويقوي هذا التأويل إيراد حسن بحذف اللام؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتكثير، وفي مثل: لا حول ولا قوة إلا بالله.....

جواب دخل إلخ: ويحتمل أن يكون جواباً عما يرد على تعريف المنصوب بـ"لا"؛ لأنه قد ذكر أن نصب بـ"لا" مشروط بأن يليها نكرة مصاحفاً أو مشبهاً به فـ"أبا حسن" منصوب؛ لأن نصب الأسماء الستة بالألف، مع أنه ليس فيه من الشرائط إلا الاتصال. كنية: بضم الكاف وسكون النون.

لاشتهاره إلخ: فكأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى "قضية ولا أبا حسن لها" لا يفصل لها؛ إذ على - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي ﷺ: أقصاكم على ﷺ، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل، وهذا كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل حار قهار. لا فيفصل: فيكون فيفصل نكرة، وقد سبق أنه إذا كان اسم "لا" نكرة فهو منصوب فـ"أبا حسن" منصوب لذلك، ولا شك أن أبا حسن لا يكون فيصلاً، بل فاصلاً وفارقاً، إلا أنه مثل قولهم: رجل عدل.

ويقوي هذا إلخ: وأعلم أن نزع اللام واجب على التأويل معاً، سواء كانت اللام في الاسم نفسه أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وعبد الرحمن؛ لأن الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى، فلا يصح تقدير التنكير فيهما، ولما كان النزاع على التقدير الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن التنوين للتكثير جمعه مقويا للتأويل الثاني.

إيراد حسن إلخ: يقال: حذف اللام من العلم القائم مقامه المثل والمؤول بالصيغة التي اشتهر بها مسمهاً واجب، إلا أن تنوينه فيما إذا أول به وقع مكانه من التنكير، فلذا جعل حذف اللام مقويا له. لا حول إلخ: أي لا حول عن المعصية إلا بعصمة الله، ولا قدرة على الطاعة إلا بتوفيق الله تعالى.

أي فيما كررت فيه "لا" على سبيل العطف، وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل
 يجوز خمسة أوجه بحسب اللفظ^(١) لا بحسب التوجيه^(٢)؛ فإنها بحسب التوجيه تزيد
 عليها، الأول: فتحها أي لا حول^(٣) ولا قوة إلا بالله، على أن تكون "لا" في كل منهما
 لنفي الجنس، و"لا قوة" عطفًا على "لا حول" عطف مفرد على مفرد، وخبرها
 محذوف^(٤) أي لا حول وقوة موجود إلا بالله،
 الأطهر موحودان

أي فيما إلخ: لا يقال: هذا يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها، مع أنه لا يجوز فيه نصب
 الثاني؛ لأننا نقول: في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون "لا" الثانية مريدة وكون العاطف بعطف الاسم
 على الاسم والخبر على الخبر، كذا قيل. فإنها بحسب إلخ: لأنك إذا فتحتهما يحتمل أن يكون "لا" في الموصعين
 نفي الجنس، ويحتمل أن يكون في الأول لنفي الجنس وفي الثاني رائدة، وإذا رفعتهما يحتمل أن يكون "لا" في
 الموصعين لنفي الجنس معناه عن العمل، ويحتمل أيضًا أن يكون في الموصعين بمعنى ليس، ويحتمل أيضًا أن يكون
 الأولى بمعنى ليس والثانية زائدة، ويحتمل أيضًا أن يكون الأولى نفي الجنس والثانية زائدة، وإذا فتحت الأولى
 ورفعت الثانية يحتمل أن يكون الرفع محمولًا على اسم "لا" لنفي الجنس أي على محل العبد، وهو الرفع بالانثناء
 و"لا" رائدة، ويحتمل أيضًا أن يكون بمعنى ليس ورفعته على أنه اسم، ويحتمل أيضًا أن يكون للجنس ملعاة.
 أي لا حول إلخ: الأطهر أن يقال: موحودان، هذا ما قال مولانا عبد، أقول: أشار إلى الخبر المحذوف، وهو
 لا يكون إلا موحودا، أي لا حول موجود ولا قوة موجود، وإن قلت: حيث يلزم عطف الجملة على الجملة
 لا المفرد والكلام فيه، قلت: هو من قبيل عطف المعمولين بحرف عطف واحد على معمولين، فيكون من قبيل
 عطف المفرد على المفرد بتلك الملاحظة.

(١) أي الحركات الإعرابية والبنائية. (علوي)

(٢) بأن يغير لفظ كل واحد من الوجوه وصورته الحاصلة من الحركات والسكنات لفظ آخر وصورته. (جمال)
 (٣) رد على من توهم وجها سادسا، وهو عكس الخامس بناء على اختلاف توجيههما باعتبار كونهما بمعنى
 ليس وكونهما ملعاة، وذلك لأنه لم يقصد إلى عد الوجوه باعتبار توجيهاتها، كذا في شرح المفصل. (علوي)
 (٤) فالجواب الانفصال، والقوة القدرة، وعن ابن مسعود: لا حول عن معصية الله ولا قوة على الطاعة إلا بمعونة
 الله أي إعانته؛ فإنها اسم منها. (حل ش)

(٥) واحد مرفوع بل الأولى والثانية، وإنما جاز ذلك مع أنهما عملان؛ لأنهما محكم المائلة في حكم واحد، كما
 إن ريذا وإن عمرا قائمان. (عبد الغفور)

أو عطف جملة على جملة أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله، فحذف خبر الجملة الأولى؛ استغناء عنه بخبر الجملة الثانية، والثاني: فتح الأول ونصب الثاني أي لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلا "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما نصب الثاني فلا "لا" الثانية مزيدة لتأكيد النفي، والثاني معطوف على الأول فيكون منصوبا حملا على لفظه؛ لمشابهة حركته حركة الإعراب، ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والثالث: فتح الأول ورفع أي رفع الثاني، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، أما فتح الأول فلا "لا" الأولى لنفي الجنس، وأما رفع الثاني فلا "لا" زائدة،

أو عطف جملة إلخ: ولما كان عطف الجملة على الجملة أظهر على هذا التقدير؛ لوجود الخبر في التركيب، وهو "إلا بالله" ولهذا فسر حينئذ بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله"، ولم يفسر به على تقدير عطف المفرد على المفرد، فلا يرد ما قال بعض المحشين من أن الشارح فسر على تقدير عطف مفرد على مفرد بقوله: "أي لا حول ولا قوة موجود إلا بالله"، وعلى تقدير عطف جملة على جملة بقوله: "أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله" مع أن هذا التفسير أيضا صحيح على تقدير عطف مفرد على مفرد فلم لم يفسر قولنا: لا حول ولا قوة إلا بالله على تقدير عطف مفرد على مفرد أي لا حول إلا بالله، ولا قوة إلا بالله أيضا.

لمشابهة حركته إلخ: لوجود حركته بالعامل، وهو "لا". ويجوز أن يقدر إلخ: وهو من قبيل عطف المفرد على المفرد فيلزم توارد العلتين، وهو جائزها كما مر آنفا، ويجوز أن يقدر لكل منهما خبر على حدة فهو عطف الجملة على الجملة حينئذ، ولكن تقدير الخبر الواحد عند البعض؛ فإن "لا" عاملة عنده في المتبوع والتابع معا، وعند سيبويه لا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن "لا" عنده مع اسمه المبني مبتدأ والمعطوف منصوب بـ "لا" فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، فيجب أن يقدر لكل منهما خبرا فالجملة الأولى والثانية منهما مرفوع بـ "لا" الأولى والثانية جميعا محلا، لا يقال: كيف يجوز الرفع بعاملين؛ لأننا نقول: إنهما بحكم المماثلة في حكم عامل واحد كما في إن زيدا وإن عمرا قائم، نعم يمتنع أن يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول أثر من مؤثرين.

فلا "لا" زائدة: ويجوز أن يجعل "لا" غير زائدة بل لنفي الجنس، لكن تلغيا عن العمل؛ لجواز إلغائها إذا كان اسمها بكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء أُلغيت الأولى أو الثانية أو كليهما.

والثاني معطوف على محل الأول؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة، والرابع: رفعهما بالابتداء، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله؛ لأنه جواب قولهم: أغير الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما؛ مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران ههنا أيضا، والخامس: رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" على ضعف،^(١) فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل، وفتح الثاني، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله على^(٢) أن تكون "لا" لنفي الجنس وضعف،^(٣) وجه ضعف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" بالتكرير لا لكونها بمعنى "ليس"؛^(٤، ٥).....
تكرير اسمها

ويجوز الأمران إلخ: وهو عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، وعطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(١) متعلق بقوله: "رفع الأول" المعلل بقول الشارح: 'على أن "لا" بمعنى "ليس"، أي رفع الأول على ضعف بناء على أن "لا" بمعنى "ليس" على هذا التقدير. (أبو البقاء)

(٢) متعلق بقوله: "وفتح الثاني". (بق)

(٣) أي نسب إلى الضعف، فقوله: 'بأنه' متعلق بقوله: 'وضعف' أي ضعف وجه ضعف الأول وهو قوله: على أن "لا" بمعنى "ليس" بأنه يجوز أن يكون رفعه لا يغير عمل "لا" التي لنفي الجنس "بالتكرير" أي بتكرير اسمها، لا لكونها بمعنى "ليس"، هذا صحيح على تقدير جعل قول الشارح: على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، وقوله: "فإن عمل "لا" بمعنى "ليس" قليل دليل على كونه قوله: "على أن "لا" بمعنى "ليس" وجه الضعف، أما إذا جعل قيدا وجعل قوله: فالأول فإن إلخ وجه الضعف فلا يصح. (بق)

(٤) إذ لم يثبت في كلامهم عمل "لا" عمل "ليس" بل لم يرد إلا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف، نحو: لا براح ولا مستصرح، فظنوا أنها عامة عمل "ليس"، والحق أنها للتبرية لكنها ملعاة للضرورة. (عبد الغفور)

(٥) لأن هذا دليل على قوله: بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل "لا" أي لأن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير فقط. (بقا)

لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا،^(١) ولا دخل^(٢) فيها لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا^(٣) على التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله ولا قوة إلا بالله، وإلا يلزم^(٤) أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا،^(٥) وعلى التوجيه الثاني^(٦) يحتمل أن يكون من قبيل^(٧) عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة^(٨) كما لا يخفى،

ولا دخل فيها إلخ: أي التوافق في الإعراب في الاسمين بعدها ليس شرط؛ لصحة إلغاء عملها. فهذا على إلخ: أي التركيب المذكور على الوجه الأول، وهو رفع الأول على أن "لا" فيه بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن "لا" فيه لنفي الجنس. وإلا يلزم إلخ: أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون الخبر وهو قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا معا، أما الثاني على أن "لا" لنفي الجنس في المعطوف، أما الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" في المعطوف عليه و"لا" لنفي الجنس تقتضي رفع الخبر و"لا" بمعنى "ليس" تقتضي نصبه. وعلى التوجيه الثاني إلخ: وهو رفعه لإلغاء عملها بالتكرير.

- (١) أي في صورة رفع الأول وفتح الثاني. (بق)
- (٢) جواب دخل مقدر، وهو أن شرط صحة إلغاء "لا" التي لنفي الجنس التكرير وتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، والشرط الثاني منتف في الوجه الخامس، فيكون رفع الاسم الأول ملزوما لرفع الاسم الثاني، وإذا كان الاسم الثاني مبينا على الفتح فلم يجوز رفع الأول؛ لإلغاء عمل "لا" التي لنفي الجنس. (بق)
- (٣) أي فهذا التركيب على التوجيه الأول وهو رفع الأول على أن "لا" بمعنى "ليس" وفتح الثاني على أن يكون "لا" لنفي الجنس متعين؛ لعطف الجملة على الجملة. (بق)
- (٤) أي وإن لم يتعين عطف الجملة على الجملة يلزم أن يكون قوله: "إلا بالله" منصوبا ومرفوعا، وذلك لأن "لا" المشبهة بـ "ليس" تقتضي نصب خبره و"لا" التي لنفي الجنس تقتضي رفع خبره، فلو جعل التركيب من قبيل عطف مفرد على مفرد يكون قوله: "إلا بالله" خبرا لهما فيكون مرفوعا ومنصوبا. (بق)
- (٥) [على أن يكون خبر "لا" لنفي الجنس] معا في حالة واحدة وهو ظاهر البطلان.
- (٦) وهو أن يكون "لا" في الأول لنفي الجنس ألغيت عن العمل؛ لوجود شرط وهو التكرير، وفي الثاني لنفي الجنس أيضا إلا أنها ليست ملغاة بل عاملة.

(٧) بأن يقدر لهما خبر واحد على ما مر. (جمال)

(٨) بأن يقدر لكل منهما خبر. (جمال)

وإذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل أي عمل "لا" أي تأثيرها^(١) في مدخولها إعرابا وبناء؛ لأن العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام، ومعناها أي معنى الهمزة الداخلة على "لا" التي لنفي الجنس إما الاستفهام^(٢) حقيقة فتقول: ألا رجل في الدار؟ مستفهما، وإما العرض^(٣) مثل: ألا نزول عندي، ولم يذكر سبويه^(٤) أن حال "لا" في العرض كحاله قبل الهمزة،

وإذا دخلت إلخ: وإما حص 'لا' ببيان أن الهمزة لا يعبر عملها؛ لأن "لا" لا أثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني؛ فإنه ليس المعنى في 'ألا ماء أشربه' عنى ممي الماء، وفي 'ألا نزول عندي' عنى نفي النزول، وقد مر أنه إذا نطقت النفي في كلمة "لا" نطق عملها، وفيه أنه يسعى أن يتعرض له في امشبهتين بـ 'ليس' أيضا إلا أن يقال: اعتمد على المقايضة، كذا قيل.

إما الاستفهام: وظاهر عبارة النصف الحصر في الثلاثة؛ لأن كلمة إما" يشعر به لكنه لا يحصر فيها، لحوار أن يكون لتقرير والإنكار والتوبيخ، فالأولى أن يقال. إنه حص الثلاثة بذكر لمكان الخلاف فيها، قال اسيرافي: لا يكون محرد الاستفهام، وقال سبويه: لا يجوز حمل التابع على المخ في صورة التمني؛ لأن التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا، ومعنى 'ألا علام': أتمنى العلامة، وقال الأندلسي. ما يقنه الشارح قدس سره. مستفهما: وإما ذكره؛ لأن 'لا' يحتمل أن يكون للتنبية.

(١) إشارة إلى أن العمل محمول عنى معناه الدعوي؛ إذ العمل اصطلاحاً مختص بالإعراب، والحمل عليه يوجب إحراج نحو: لا رجل في الدار. إذ لا عمل بكلمة 'لا' في 'رجل' بل هو مني مع أنه مقصود ببيان في هذه المسألة. (جمال)

(٢) فذكر المقيّد وهو الإعراب وأرد المطلق وهو اتأثير أعم من أن يكون إعرابا وساء إلا أن العامل أي المؤثر لا يعبر عنه أي تأثيره لدخول كلمة الاستفهام عليه فيبقى العمل كما كان قبل همزة الاستفهام. (عل)

(٣) يعنى أن معنى الهمزة إما الاستفهام وهو معناه الحقيقي أو ما يولد منه كالعرض والتمني (عل)

(٤) مقارب تمنى است که بمعنی درغندیدن کے بر شے محبوب ست.

(٥) كأنه اعتراض عنى المصنف بأنه تنع في بيان قواعد الكتاب في الأكثر رأي سبويه واعتمد عليه وحالف ههنا. (حق)

بل ذكره السيرافي وتبعه^(١) الجزولي والمصنف، ورد^(٢) ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال، مثل: "إن" و"لو" وحروف الحروف الداخلة عليها التحضيض، فيجب انتصاب الاسم بعدها، نحو: ألا زيدا تكرمه؟ وإما التمني نحو: ألا ماء^(٣) أشربه حيث لا يرجى ماء^(٤) وأما قوله:
للطرف أي قول الشاعر

والمصنف: أي تبعه المصنف؛ فإفهم قالوا: إن "رجل" في "ألا رجل"، و"نزول" في "ألا نزول"، و"ماء" في "ألا ماء" مع "لا" على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك، لا يقال: لم لا يجوز أن تكون الهمزة في الآخرين للاستفهام؟ لأنا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن القائل لم يقصد بقوله: "ألا نزول" الاستفهام عن ترك النزول؛ لأنه عالم بعدم النزول؛ لأن "ألا" في هذا التركيب لا يكون للعوض إلا إذا كان النزول منفيًا، وأيضًا لم يقصد بقوله: "ألا ماء أشربه" الاستفهام عن وجود الماء؛ لأنه عالم بعدم الماء، وقيل: الهمزة في "ألا نزول عندي" مجرد الإنشائية؛ فإن معنى العرض بالفارسية: *باشنايت ميش آمدن*، ولهذا زيد في التركيب في بعض الكتب، وقيل: ألا نزول عندي فتصيب خيرًا بصيغة الخطاب أو المتكلم.

فيجب انتصاب الاسم إلخ: أي انتصابه بالفعل المقدر الذي هو المفسر بالفتح، فقوله: "تكرمه" مفسر باسم الفاعل، قيل: انتصابه في حيز المنع؛ لأنه إنما يكون كذلك إذا كان الفعل المقدر متعديا أو كان لازما فلا مثل: ألا ريد نزل، وفي "نزل" ضمير راجع إلى "زيد"، وهو مفسر باسم الفاعل والمفسر محذوف، والجواب: أن المراد بالفعل المقدر هو الفعل المقدر الذي فيما أضمر عامله، وهو الذي لو سلط عليه نصبه كما في قوله: "ألا زيدا يكرمه".

ألا ماء إلخ: وألا سيل إلى الممر فأشربها.

وأما قوله إلخ: دفع دخل تقريره: أن ما قال: إذا دخلت الهمزة على "لا" التي لنفي الجنس لم يتغير العمل غير صحيح؛ لأن الهمزة فيه غيرت عملها من الباء إلى الإعراب فأجاب عنه بوجهين، الأول: قوله: "فهذه عند الخليل إلخ" والثاني: قوله: "وهي عند يونس إلخ".

(١) عطف على قوله: "ذكره" وضمير المنصوب راجع إلى "السيرة". (بق)

(٢) فعل ماضٍ و"ذلك" مفعول و"الأندلسي" فاعل. (بقا)

(۳) بالفارسیة: کاشلے آب بودی می آشامیدم ویرا۔

(٤) قيد به؛ لأن التمني لا يكون إلا في المحال أو الممكّر الذي لا طمع في وقوعه. (جمال)

ألا رجلا جزاه الله خيرا^(١)

فهذه عند الخليل ليست "لا" الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: ألا ترونني رجلا يعني هلا ترونني رجلا، ولذلك نصب ونُون، وهي عند يونس "لا" التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس ألا رجل، ولكنه نُونه؛ لضرورة الشعر.

ونعتُ اسم "لا" المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو: لا غلام رجل ظريفاً ^{لأنه معرب فقط} الأول بالرفع صفة للنعت أي لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: لا رجلَ ظريفَ كريمٍ في الدار مفردا حال من ضمير "مبني"، والعامل فيه "مبني"، احتراز عن مثل: لا رجل حسن الوجه، يليه حال بعد حال، أو صفة "مفردا"، احتراز عن المفصول نحو: لا غلام فيها ظريف،

لضرورة إلخ: فما قال: إذا دحت الهمزة لم يغير العمل معناه أنه لم يغير العمل في سعة الكلام. أي لا الثاني إلخ: أي لا النعت الثاني، ولا النعت الذي بعد النعت الثاني، كالثالث والرابع ككريم في المثال الآتي. حال من ضمير إلخ: أي حال من المستكن في حر النعت، وهو قوله: "مبني ومعرب" وكذا قوله: "يليه" ويكون دو الحال مؤحرا عن الحال، والمراد من المفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له. حال بعد إلخ: من الضمير المستكن في حر النعت، فيكون أحوالا مترادفة.

(١) [كان القياس "ألا رجلاً، بالبناء.] يدر على محصلة بيت، وكان الشاعر عشق المحصلة، فيقول متمنيا: ألا تصروني رجلا يهديني طريقا يوصلني إلى هذه المحبوبة، فالإبانة استحراح الذهب من المعدن، و"المحصلة" بكسر المهملة امرأة يستحرجه منه، والمصراع الثاني صفة 'رجلا' و'خيرا' مصدر 'جراه'، وهذه الحملة الدعائية معترضة. (حل ش)

وهذا القيد يغني عن الأول مبنيًّا على الفتح حملا على المنعوت؛ لمكان الاتحاد^(١) بينهما
 ربه لطاة
 والاتصال،^(٢) وتوجه النفي^(٣) إليه أي إلى النعت حقيقة، و"المبني" في قوله: "ونعت
 المبني" إشارة إلى ما يبنى على الفتح بالأصالة لا بالتبعية؛ فإنه المذكور سابقا، فلا يرد
 أنه إذا كرر المبني وبني على الفتح، ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه،
 شأن

وهذا القيد إلخ: وهو قوله: 'إليه' يعني عن الأول أي عن القيد المذكور أولا أو عن القيد الذي هو "الأول"؛
 لأنه يخرج فيه ما يخرج به، ويمكن أن يقال أيضا بأنه لدفع وهم عدم الاعتداد بفرق الأول، وأحاط به بعض
 المحشين بأن هذا القيد يغني عن الأول إذا قرئ بالرفع وجعل صفة لقوله: "ونعت"، وأما إذا قرئ بالجر وجعل
 صفة لقوله: "المبني" فلا يعني عن الأول. لمكان الاتحاد إلخ: أي بين النعت والمنعوت، والمراد به ثبوت الاتحاد
 بينهما ذاتا، أي بحسب ما صدقهما عليه فإن أفراد الرجل والظريف متحد، وليس المراد هو الاتحاد في المفهوم؛ لتغاير
 المفهوم بينهما. والاتصال: أي لمكان الاتصال بينهما، أي الاتصال بينهما بحسب المعنى؛ لخلو البناء بهما معا.
 وتوجه النفي: إلى الصفة في الحقيقة، فكأن "لا" دحت عليها، ولهذا لم يبين نعت المنادى؛ لأن النداء يتعلق
 بالموصوف حقيقة، فإنك إذا قلت: لا رجل ظريف فكأنك قلت: لا ظريف. فإنه المذكور إلخ: أي فإن المبني
 على الفتح بالأصالة مذكور سابقا حيث قال: فإن كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به، فهو دليل
 على كون المراد من "المبني" في قوله: "ونعت المبني" هو المبني على الفتح بالأصالة؛ لما مر من قوله: "فإن كان
 مفردا" فهو مبني على ما ينصب به. فلا يرد أنه إلخ: وعدم الورد؛ لأن ما يبنى على الفتح بالأصالة هو
 'ماء' الأول، والثاني تأكيد له.

(١) أي لثبوت الاتحاد بين المنعوت والنعت معنى؛ لأنهما عبارتان عن شيء واحد، فـ"لا" الداخلة على أحدهما
 كأنه داخل على الآخر، فالعاصل بين "لا" والنعت وهو المنعوت كأنه ليس بفصل، والنعت في الحقيقة قريب من
 "لا" غير مفصول عنها فهذا الوجه في الحقيقة بيان لقرب النعت من "لا" التي هي سبب البناء، فما قيل: ترك هذا
 الوجه لظهوره؛ لأن النعت الأول لا يكون إلا قريبا ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

(٢) بينهما لمظا، ولذا لا يقع الفصل إلا نادرا. (جمال)

(٣) لأن الأصل في النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد توجه ما أن يتوجه إلى القيد خاصة، وأن تقع له خصوصا
 فنحو: "لا رجل ظريف" في المعنى لا ظريف، وهذا أيضا بيان تقربه من "لا". (جمال)

مثل: "لا ماء ماء باردا" مع أنه يصدق عليه "أنه نعت المبني الأول مفردا يليه"؛ فإن
 "باردا" في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر، ولو جعل نعتا للمتبوع
 فليس مما يليه؛ لتوسط التابع بينهما، ومعرب؛ لأن الأصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها
 في الإعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد، ونصبا حملا على اللفظ أو على محله
 القريب نحو: لا رجلَ ظريفَ بالفتح وظريفٌ بالرفع وظريفاً بالنصب، وإلا أي وإن
 لم يكن النعت كذلك فالإعراب أي فحكمه^(١) الإعراب لا غير، رفعا؛

فليس مما يليه: فحينئذ يخرج بقوله: "يليه". رفعا إلخ: وهما مفعولان مطلقان للوع، وما قيل: إنهما منصوبان
 بنزع الخافض، ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في "إن" و"أد". على محله البعيد: لأن "لا" مع المبني في محل الرفع
 بالابتداء. ونصبا حملا إلخ: ويجوز نصبه حملا على لفظ المبني وهو الباء - وإن لم يميز حمل توابع سائر المبنيات
 على لفظها - لمشابهة حركة هذا المبني حركة الإعراب إلخ؛ فإن حركته عارضية له يشبه الصب، فيجوز نصبه
 حملا على محله القريب، وهو الصب بالعامل.

قيل: لِمَ أورد المصنف هذه القيود، وهي قوله: "الأول" وقوله: "مفردا" وقوله: "يليه" بأن جعل بعضها وصف
 الموضوع، وهو قوله: "الأول" وجعل بعضها قيد الحكم، وهو "مفردا" و"يليه" ولا وجه لهذا الاختلاف فيها،
 ولِمَ لم يجعل كلها وصف الموضوع وهو النعت؟ لا يقال: يتمتع جعل قوله: "مفردا" وقوله: "يليه" وصف الموضوع؛ =

(١) إشارة إلى أنه محذوف المبتدأ لا محذوف الفعل؛ لما قال صاحب "المغني": إذا دار الأمر بين المحذوف فعلا
 والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خيرا. فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون
 حذف كـ لا حذف، وأما الفعل فإنه غير الفاعل إلا أنه قال: اللهم يعضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضوع،
 أو بموضع آخر يشبهه أو لموضع آت؛ فإنه حينئذ الأول أدل، وفيما نحن فيه كذلك؛ لأن قوله: "وإن كان معرفة
 أو مفصولا وحب الرفع" مؤيد لتقدير الفعل بأن يقال: فيجب الرفع، وأيضا فيه تقليل الحذف بالنسبة إلى قوله:
 "فحكمه الإعراب لا غير" وكلا العبارتين صريحتان في نفي الباء، لا مرية لأحدهما على الآخر في الصراحة
 وعدمه، فما قيل: لم يقل: فالإعراب واجب؛ ليفي الباء صريحا مع أنهما سيات في الدلالة على الإعراب فقط،
 فلا يرد ما قيل: الأولى أن يقدر "فيجب الرفع" ليس بموجه وإن كان من وجه. (جمال)

حملا^(١) على المحل البعيد، ونصبا؛ حملا على اللفظ أو المحل القريب، وقد مرت أمثلته في بيان فوائد القيود.

والعطف على اسم "لا" المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير "لا" في المعطوف؛ فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: لا غلام لك والفرس، وإذا كان "لا" مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: "لا حول ولا قوة" فيما سبق بأن يحمل على اللفظ أي لفظ اسم "لا" المبني، ويجعل منصوبا وبأن يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز، ولا يجوز فيه البناء؛ لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل؛ لمظنة
أي لوجود الفصل
الفصل بـ "لا" المؤكدة؛

= لأن النعت معرفة بالإضافة إليها، وقوله: "مفردا" نكرة، وكذلك قوله: "إليه" لأنه جملة خبرية، وهي لا يقع صفة لمعرفة بخلاف قوله: "الأول" فإنه معرفة، لأننا نقول: الكلام في أنه لم لم يجعل المصنف كلامه على وجه صار جميعها وصف الموضوع بأن يقول: ونعت مبني أول مفرد يليه، فإن النعت حينئذ مضاف إلى النكرة، فلا يكون معرفة. إذا كان المعطوف إلخ: قال مولانا عرس: لا يحتاج إلى زيادة هذين القيدتين في كلام المتن، والصواب ما ذكره في المتن أما الأول؛ فلأنه إذا كان المعطوف معرفة لا يكون معطوفا على اسم "لا" بل معطوف على المبتدأ، وأما الثاني؛ فلأنه قد سبق حكمه. أقول: القول بأنه معطوف على المبتدأ لا يلتفت إليه؛ لأنه معطوف على اسم "لا" باعتبار محله الذي هو الابتداء، فالقول بأنه معطوف على المبتدأ لا يصح إلا بارتكاب الجار، وأيضا القول بأنه قد سبق حكمه أيضا ليس على ما ينبغي؛ لأن الشارح أيضا تعرض بأنه قد سبق، فمقصوده منه توضيح المقام. ولا يجوز فيه: أي في المعطوف المذكور البناء؛ لمكان الفصل بينهما بحرف العطف، مع أنه قد سبق أن البناء مشروط بكونه "إليه". لمظنة الفصل: أي حينئذ يغيب توهم الفصل بـ "لا" المؤكدة.

(١) بناء على أن اسم "لا" كان في الأصل مبتدأ؛ لأن "لا" من نواسخ المبتدأ والخبر، ثم صار منصوبا، ثم صار مبنيا؛ لأن "لا" تعمل عمل "إن" ثم يبنى بعارض تضمن معنى "من"، فباعتبار كونه في الأصل مبتدأ محله الرفع، وباعتبار أنه صار اسما منصوبا بعد كونه مبتدأ محله النصب. (علوي)

إذ المعطوف على المنفي يزداد فيه "لا" كثيرا نحو: "لا حول ولا قوة"، مثل: لا أب وابناً وابن في قول الشاعر: (١)

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا

وسائر التوابع (٢) لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي (٣) أن يكون حكمها حكم توابع المنادى، كذا ذكره الأندلسي،

إذ المعطوف إلخ: قيل: لا حاجة إلى جعله مطنة الفصل، بل يكفي في مع الساء للفصل بالعاطف، وكأنه لم يلتفت إلى فصل العاطف لقلته؛ إذ هو على حرف واحد، وهو ضعيف بخلاف، "ثم" و"لكن" و"حتى" فإنها لا تكون حرفاً واحداً، فيكون فصلاً كثيراً. وابنه: وهو المسمى بـ"عبد الملك" يعني: نيت از جنس پدر نیست از جنس پسر مثل مروان وپسرش ازین جهت که هر یک از مروان وپسرش بزرگی دارد ای خود و از خود ساختند و این کنایه از آنست که از سر و پیکر ایشان بزرگی ظاهر میشود. وسائر التوابع: دفع دخل تقريره: أن المصنف لم يذكر التوابع كالبدل والمعطوف بحرف الممتنع دخول "يا" عليه وغيرهما، بل قصر بيانه بالنعته والعطف، فأجاب بما ذكره.

لا نص إلخ: أي عن السحاة في سائر التوابع، إن قلت: لما نقل عن الأندلسي أن حكمها حكم توابع المنادى فكيف يصح قوله: لا نص عنهم فيها؟ قلت: جار أن يذكره بطريق الالتزام، لا على طريق النص والتصريح، وأيضاً جاز أن يكون المراد من السحاة النحاة المدونة، والأندلسي ليس منهم.

(١) وهو الفرزدق، وهو لقب له، والاسم: همام بن غالب، يصف مروان بن الحكم وابنه عبد الملك، وقوله: "مثل" خير "لا"، و"إذ" ظرف متعلق بـ"مثل"، وقوله: "هو" مبتدأ راجع إلى الأب، فإن محمد الأب مجد لابن دون العكس؛ لأن الشرف واجد يكونان بالآباء، و"ارتدى" خير المبتدأ، و"تأزرا" عطف عليه، يقول: لا أب ولا ابن مثل مروان وابنه عبد الملك، إذ مروان لس رداء الجحد وإزاره. (حل ع)

(٢) أي باقي التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتأكيد اللفظي أو المعنوي لا يؤكد إلا المعارف، فلا يؤكد اسم لكارته. (جمال)

(٣) لا يخفى أن ذلك يقتضي وجوب البناء في البدل إذا كان مفرداً نكرة، والمفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء، والتأكيد اللفظي يحس بناؤه، وأما المعنوي فلا يكون في المكر، وعطف البيان حكمه حكم البدل عند الشيخ الرضي. (عبد العصور)

ومثل: لا أبا له، ولا غلامي له، أي كل تركيب يكون فيه بعد اسم "لا" التي لنفي الجنس لام الإضافة وأجري على ذلك^(١) الاسم أحكام الإضافة من إثبات الألف في نحو: أب، وحذف النون من نحو: غلامين جائز^{متدا} يعني أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكون اسم "لا" فيها مبنيا على ما ينصب به، والجار مع مجروره خبرا لها، وقد جاء على قلة مثل: "لا أبا له" و"لا غلامي له" بزيادة الألف في مثل: أب، وإسقاط النون في مثل: غلامين، كما في حال الإضافة؛ تشبيهاً له أي لاسم "لا" في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف بالمضاف وإجراءً لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون،

ومثل لا أبا له إلخ: أي يجوز أن يقال: في لا أب له، ولا غلامين له، لا أبا له، ولا غلامي له بإعطاء حكم الإضافة لهما. والمراد بمثل: الأب هو أسماء الستة غير ذو؛ لأن غيره يقبل عدم الإضافة بخلاف ذو؛ فإنه من الأسماء اللازمة للإضافة. والمراد بمثل: غلامين هو المثنى والمجموع، قوله: "فيهما" أي التركيبين وقع اسم "لا" على الأصل بأن يكون مبنيا على ما ينصب به، وقد سبق أن اسم "لا" إن كان مفردا فهو مني على ما ينصب به، والجار مع مجروره في هذين التركيبين خبرا لها. تشبيهاً له: مفعول له أي أجز تشبيهاً، أو مفعول مطلق أي شبه تشبيهاً، والجملة فعلية.

مع أنه إلخ: يعني لو كان كل واحد من التركيبين مضافاً، فالتشبيه بالمضاف مستطع حينئذ، كما هو مذهب سيبويه، فلا يرد حينئذ ما قال بعض المحققين من أنه يفهم من هذه العبارة أن تشبيه اسم "لا" في هذين التركيبين على تقدير كونه مضافاً بالمضاف أولى، وليس الأمر كذلك، فالأولى ترك هذا القول. وإجراءً لأحكام إلخ: عطف على قوله: "تشبيهاً" وإما زاد هذا؛ لئلا يتوهم كون اسم "لا" منصوباً بسبب المشابهة بالمضاف؛ لأنه لو كان كذلك لكان اسم "لا" مونا في "لا أبا له" كما نون في لا حسنا وجهه، ولكان النون غير محذوف في "غلامي".

(١) وذلك الاسم المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو؛ فإنه لا يقطع هذا عند المصنف، وأما عند الشيخ الرصي فالأولان والأب والأخ. (عبد الغفور)

فيكون معرباً، وذلك التشبيه إنما هو لمشاركته أي مشاركة اسم "لا" حين يضاف بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه له أي للمضاف، في أصل معناه أي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الإضافة، وهو الاختصاص،^(١) أو المعنى أن مثل: لا أبا له، ولا غلامي له جائز؛ تشبيهاً له أي لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي بتركيب يشتمل على الإضافة؛ لمشاركته أي لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص، إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره،

فيكون معرباً. لمشابهته بالمضاف؛ لأنه لو كان مضافاً يعرب. أي مشاركة إلخ. أي مشاركة اسم "لا" في هذين التركيبين حين يضاف اسم "لا" بسبب إظهار اللام بين اسم "لا" وبين ما يضاف اسم "لا" إليه بالمضاف بمعنى أن صورة هذا التركيب صورة الإضافة باللام، وهو حال باعتبار الإضافة؛ لوجود اللام مشترك للمضاف المقدر فيه اللام، هذا هو المعنى الأول، وأما المعنى الثاني الذي يسه بقوله: "أو المعنى إلخ" فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف وأنه بهذا الاعتبار مشترك له، فكلمة 'حيث' في قوله: 'حيث لا إضافة فيه' للظرف.

في أصل معناه: لأن المضاف، وهو أنه وعلاماه بمعنى أب له وعلامان له. يعني: أي المصنف يعني بقوله: "أصل معناه". وهو الاختصاص: وإن اختلفا في القوة والصعف حتى يبلغ الاختصاص في أحدهما درجة التعريف دون الآخر، وإليه أشار بقوله: "إلا أن بين الاختصاصين إلخ". أو المعنى إلخ: والفرق بين المعين بإرجاع الضمير، ولا يكون بينهما فرق مآلاً، وبيان ذلك أن انفرقة يكون في حل تركيب المصنف بإرجاع ضمير 'مشاركته' تارة إلى اسم "لا" المضاف بإظهار اللام وإرجاع ضمير 'له' إلى المضاف، وتارة إلى مثل هذين انتركيبين وإرجاع ضمير 'له' إلى تركيب يشتمل على الإضافة في أصل معناه.

(١) جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الآخر يبحق به. (عند الغفور)

ومن ثم أي لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا أباً فيها^(١) أي في الدار؛ لعدم الاختصاص؛ فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا تصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب "لا أباً فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لمشاركته له في أصل معناه؟ وليس أي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة؛ لفساد المعنى^(٢) المراد المقاد بهما^(٣) على تقدير الإضافة، وهو نفي ثبوت جنس الأب، حقيقة.....

فكيف يشبه: يعني لا يصح أن يشبه تركيب "لا أباً فيها" بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار؛ لعدم صحة تركيب يضاف فيه الأب إلى الدار. وليس بمضاف: أي "لا أباً له" و"لا علامي له" ليس بمضاف إلى الضمير كما ذهب إليه سيويو؛ فإنه ذهب إلى أن "أباً" في قولنا: "لا أباً له" مضاف إلى الضمير، واللام رائدة لتأكيد الإضافة، وكذلك "لا علامي له"، والمصنف أشار إلى بطلان مذهبه فقال: 'وليس بمضاف' لأنه لو كان مضافاً لفسد المعنى من وجهين، أما أولاً: فلأن معنى "لا أباً له" حينئذ لا أباه فبقي "لا" بلا خير، فالكلام حينئذ غير تام؛ لأن معناه بالفارسية: نيمت جنس پر فلا يتم إلا بتقدير اخير لها أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان. وأما ثانياً: فلأنه يلزم أن يعمل "لا" في المعرفة، وليس كذلك، هذا حاصل كلامه قدس سره. المقاد بهما: صفة بعد صفة للمعنى.

- (١) قدر "التركيب"؛ لما أن "لا أباً فيها" لا يصح فاعلاً للفعل؛ لكونه جملة والفاعل لا يكون جملة؛ لكونه قسماً من الاسم، فالفاعل في الحقيقة "تركيب" مضاف إلى "لا أباً فيها". (جمال)
- (٢) قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لرم الرفع والتكرير، وفيه أن الصورة غيرت؛ لثلا يلزم ذلك، قالوا: الحال على هذا التغيير بقصد الصب من غير تكرير "لا" تخفيفاً، ودا لا يتيسر مع المعرفة. (عد الغفور)
- (٣) متعلق بقوله: "المراد المقاد" على سبيل التاراع أي هذين التركيبين. وقوله: "على تقدير الإضافة" متعلق بالفساد، أي لأنه يفسد المعنى المستفاد بلا إضافة من هذين التركيبين إذا كان اسم "لا" فيهما مضافاً لما سيأتي. (محرم الآفندي)

أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج^(١) إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد على تقدير الإضافة^{حقيقة} من وجهين، أما أولاً: فلأن معنى هذين التركيبين على تقدير الإضافة "لا أباه ولا غلاميه"، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي لا أباه موجود، ولا غلاميه موجودان، وأما ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين،^(٢) خلافاً لسيبويه^(٣) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم أو لأن المقصود^(٤) من قول المصنف

من قول المصنف

عن أبيه إلخ: لأن الإضافة تفيد التعريف مع المضاف إليه المعرفة فلا חדشة حينئذ.
لأنه العمدة إلخ: أي هو عمدة فيما بين البصريين؛ فإنه رئيسهم كما سبق، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن =

(١) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما إذا كان مضافاً؛ فإنه يحتاج إلى تقدير خبر، فيكون المعنى ليس جنس الأب ثابتاً لزيد، ولا جنس العلامين ثابتاً له. (محرم الآفندي)
(٢) لما عرفت أيضاً أنه إذا كان اللام رائداً يجوز حذفه، وإذا حذف يضاف الاسم إلى الضمير، فيحتاج إلى تقدير الخبر الذي هو موجود، فيتعرف الاسم بالإضافة، فيرد نفي الوجود عن الأب المعلوم والعلامين المعلومين، وهذا المعنى لا يباست وضع "لا"؛ لأنها لنفي الجنس، ويخالف القاعدة المذكورة، وهي إذا كان اسم "لا" معرفة وحب الرفع والتكرير. (محرم الآفندي)

(٣) فإن سيبويه ذهب إلى أن المصدر في مثل هذين التركيبين مضاف حقيقة باعتبار المعنى إلى الضمير. واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه بتأكيد اللام المقدرة، وإليه ذهب الخليل والزنجشري وجمهور النحاة، لكن المصنف خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لكونه أعرفهم ورئيسهم. (عبد الغفور)

(٤) يخطر بالبال أن هذا الوجه لا يثبت مدعاه، فلا يتم التقريب، نعم لو استدلل بهذا الدليل على اختصاص بعض المخالفين، وترك البعض مكان أصوب البتة. (عبد الحي)

بيان الخلاف^(١) لا تعيين المخالفين،^(٢) فمذهب سيويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدرة، وحكم المصنف بفساده؛ لما عرفت.

ويحذف اسم "لا" حذفاً كثيراً في مثل: لا عليك أي لا بأس عليك، ولا يحذف^(٣) إلا مع وجود الخبر؛ لثلاثيكون إجحافاً، وقولهم: "لا كزيد" إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون "كزيد" اسماً، والخبر محذوفاً أي لا مثله موجود، وجاز أن يكون خبراً أي لا أحد مثل زيد، وإن جعلناه حرفاً فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد.

خبر "ما ولا" المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية بـ "ليس" هو المسند بعد دخولهما أي دخول "ما" و"لا"،.....

= فيه بحث؛ لأنه حكم المحقق الشريف - قدس سره - في شرح 'الكشاف' أن الخليل أعنى مه. وقال صاحب 'إعراب الفاتحة': لم يسبق مثل الخليل فيما بين علماء النحو. وإقحام اللام: أي إيرادها في اللفظ وعدم إرادة معناها، وهو لدفع ما قيل: إن إيراد اللام بينهما يأتى عن كونه مضافاً، وقوله: 'إقحام' مبتدأ وقوله: "تأكيد" خبره. لما عرفت من عدم حصول المعنى المقصود منه. لثلاثيكون إلخ: لأن حذف اسند والمسند إليه جميعاً إجحاف في الكلام، وكذلك لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم للدليل المذكور بعينه، وإنما لم يذكر هذا القيد، وهو قوله: "وجود الخبر" اكتفاء بالمثال؛ فإن المراد من قوله: "في مثل: لا عليك" هو كل تركيب كان الخبر فيه مذكوراً، وإن قلت: يلزم حينئذ أن يكون المثال من =

- (١) فبيانه يحصل بذكر واحد من حملتهم لا سيما أن يذكر من كان عمدة فيما بينهم. (محرم الآفندي)
- (٢) لأن ذكر جملة المخالفين بأسرهم متعسر، فاكفى بذكر من يعتمد بقوله: 'فمذهب سيويه والخليل إلخ'. (محرم الآفندي)
- (٣) الاسم إلا مع وجود الخبر، ولا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم. (عل)

وهي أي خبرية خبر "ما ولا" لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية، وخص الخبرية بالذكر؛ لأن إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما إنما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم^(١) فحيث لا يذهبون إلى إعمالهما، لا يجعلون الخبر خبرا لهما، ولا الاسم اسما لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، لغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾.

وإذا زيدت "إن" مع "ما" نحو: "ما إن زيد قائم" قيل: إنما اختصت "ما" بالذكر؛ لأنها لا تزداد مع "لا" في استعمالهم، وهي زائدة عند البصريين،
لاستفراء

- تمة القاعدة مع أن إيراده لا يكون إلا بعد تمامها لتوصيحها. قلت: لا نسلم كونه مثالا، بل هو قيد لقوله: يحدف اسم "لا"، ويدل عليه إيراده بكلمة "في" وإلا فلا بد أن يقول: بدوها.
أي خبرية إلخ: وحز إرجاع الضمير إلى خبر "ما ولا" لكن التأنيث باعتبار الخبر، وقيل: الضمير راجع إلى لغة 'ما ولا' أي لغة إعمال 'ما ولا' عمل 'ليس' على لغة أهل الحجاز، فإن بني تميم لا يعملوهما عمل 'ليس'؛ لدخولهما على القيلتين أعني الاسم والفعل. وخص الخبرية: والشارح جعل الضمير إلى الخبرية، فاحتاج إلى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية، ولو كان الضمير راجعا إلى عامية 'ما' و'لا' فحينئذ لا يحتاج إلى بيان هذه النكتة، وهي تخصيص الخبرية بالذكر، هذا ما ذكره مولانا عص. أقول: إرجاعه إلى خبرية 'ما ولا' أحسن من حيث إن مستعاد الخبرية منه، والخبر مذكور بخلاف العاص.

ما هن إلخ: بكسر التاء فإنها عمت في الخبر؛ لأن الاسم فيهما مني؛ فإنها لو لم تعمل في الخبر، فلا بد أن يقال: "ما هذا بشر" بالرفع، و"ما هن أمهاتهن" برفع التاء لا بكسرها. مع أن القراء اتفقوا بكسرها؛ لأن جمع المؤنث السالم حال النصب إعرابه بالكسرة. وهي: أي "إن" زائدة عند البصريين، ولكنها لتأكيد النفي.

(١) وذلك لأن قياس العوامل بالقيل الذي تعمل فيه من الاسم أو الفعل؛ لتكون متمكة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل. (عند العقور)

ونافية مؤكدة^(١) عند الكوفيين، أو انتقاص^(٢) النفي بـ "إلا" نحو: ما زيد إلا قائم أو تقدم الخبر على الاسم نحو: ما قائم زيد بطل العمل أي عمل "ما" إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة، أما إذا زيدت "إن" فلأن "ما" عامل ضعيف عمل لشبه "ليس" فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل، وأما إذا انتقض النفي بـ "إلا" فلأن عملها معنى النفي فلما انتقض بطل العمل، وأما إذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل.

ونافية مؤكدة: لأنها لو لم تكن مؤكدة لنفي فيلزم أن يكون النفي في النفي، وهو يعيد الإثبات مع أن الغرض أنه منفي. وإن قلت: هذا يناقض ما قالوا: من أنه لا يجوز الجمع بين الحرفين اللذين معناهما نفي إلا إذا كان بينهما فصل. قلت: لم لا يجوز أن يكون المراد منه هو الحرفان اللذان لم يكن في شيء منهما حيثية التأكيد بأن كان متمحضاً للنفي؟

عمل ما: فيكون الألف واللام فيه عوضاً عن المضاف إليه أو للعهد. إن قلت: كما يطل بهذه الأمور عمل "ما" كذلك يطل عمل "لا" فسم خصه بـ "ما" قلت: إذا بطل عمل "ما" بما فبطلان عمل "لا" بما أولى؛ لأن عمل "ما" و"لا" بسبب المشابهة بـ "ليس"، وعمل "ليس" في "لا" شاذ، وجاز أن يفسر العمل في قوله: "بطل العمل" بعمل "ما ولا" جميعاً، بأن يقال: المراد أنه بطل عمل "ما ولا" لو تحقق فيهما شيء من هذه الأمور الثلاثة فلا يرد أن إحدى من الشروط الثلاثة مختصة بـ "ما" فلا بد أن يترتب عليه حكم الباقي من الشروط، ثم لقائل أن يقول: إنما انتقض النفي فيما بعد "إلا" لا مطلقاً، فيبغى أن لا يطل العمل إلا فيما بعد "إلا" دون الاسم إلا أن يقال: إنهم اعتبروا ما هو من العمل ظاهراً.

(١) وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات، وفيه: أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى إلا مفصولاً بينهما. (عبد الغفور)

(٢) نقل عن يونس أنه يحير الإعمال مع الانتقاض بـ "إلا" وأنشد في ذلك:

وما الدهر إلا منحنونا بأهه وما طالب الحاجات إلا معذبا

وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول، أي دوران منحنون، وإن "معذبا" مصدر كقوله تعالى: ﴿ومرقاهم كل مرق﴾ (س ١٩) فهما مثل قولك: ماريد إلا سيرا. (عبد الغفور)

وإذا عطف عليه أي على خبرهما^(١) بموجب بكسر الجيم أي بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي وهو "بل ولكن" نحو: ما زيد مقيماً بل مسافراً، وما عمرو قائماً لكن قاعد فالرفع أي فحكم المعطوف الرفع لا غير؛ لكونها بمنزلة "إلا"^(٢) في نقض النفي.

عطف عليه: أي على خبر "ما ولا" بموجب أي بعاطف مثبت، وهو "بل ولكن"، فإن "بل" للإضراب يدل على الإيجاب الذي بعد النفي، وإن لم يكن دلالتها عليه قطعية فلا حذشة. فالرفع: حملاً على محل خبر "ما ولا"؛ لأنه خبر المبتدأ في الأصل، فحينئذ يطل عملها، لا يقال: لم لا يحور أن يكون المعطوف على خبرهما مجروراً بسبب الباء الزائدة الداخلة على خبرهما فلا يصح قوله: "فالرفع" على الإطلاق؛ لأننا نقول: الباء الزائدة على خبرهما إنما يكون لتأكيد النفي، وقد انتقص النفي بالعاطف المذكور. تمت المنصوبات بعون الملك الوهاب، الحمد لله على الإتمام.

(١) منصوباً كان أو مجروراً بالباء الزائدة. (عبد الغفور)

(٢) حملاً على المحل قال الشيخ عبد القاهر: وهو خبر مبتدأ محذوف، أي بل هو مسافر، ولكن هو قاعد، وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر "ما" مرفوعاً عنه؛ لإلغائها عن العمل. (عبد الغفور)

المجرورات

هو ما اشتمل أي اسم^(١) اشتمل؛ لتخرج الحروف الأواخر التي هي محال الإعراب؛ فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم على علم المضاف إليه أي علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه يعني الجر، سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديرًا، وإنما قلنا: "من حيث

المجرورات: مبتدأ أو خبر متبداً محذوف، أي هذا ذكر المجرورات. هو ما اشتمل: والضمير راجع إلى المجرور في ضمها؛ لئلا يلزم التعريف للأفراد وإرجاع المذكر إلى المؤنث، ولأن الأسلوب أن يعرف المفرد والمذكر ويترك فرعه بالمقايضة، وهو المفرد المؤنث والتثنية والجمع. لتخرج الحروف إلخ: وليخرج أيضا الحرف الأول والأوسط إذا أخذ له بالحرف الآخر إلا أنه تعرض بالحرف الآخر فقط؛ لأن مادة النقص لا يتحقق إلا معه، وما قيل: لم لم يتعرض إليه في المرفوعات والمنصوبات ليس بشيء؛ لأن الاختيار بهذا الوجه أيضا أسلوب فاحتر هذا، وإليه يشعر قوله: "فإنه لا يطلق عليها المرفوعات إلخ".

لفظاً أو تقديرًا: وقوله: "لفظاً أو تقديرًا" متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضا، نحو: يا علام أخي القوم، كذا ذكره مولانا عصف، ثم الكسر اللفظي مثل: مررت بمسلمات، والتقدير مثل: مررت بفتى، والفتحة اللفظية مثل: رأيت أحمد، والتقدير مثل: مررت بأحمد، والياء اللفظي مثل: مررت بأبيك، والتقدير مثل: رأيت القوم، وإنما لم يقل: أو محلا كـ "هذا" في مررت بهذا؛ لأنه في بيان الإعراب بالحركة والحرف جميعا، والإعراب بالجر لا يكون محليا، أو لأن المراد ههنا هو إعراب الاسم المعرب لا غير، أو لأن المراد بالتقدير ما لا يكون لفظيا، فالإعراب المحلي حيثنذ داخل في التقدير.

ثم اعلم أنه أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري، ويؤيده قوله: "سواء كان بالكسرة إلخ" فحيث دفع توهم الدور بأن معرفة المجرور يتوقف على التعريف باعتباره مبدأ الاشتقاق، وهو الجر؛ لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، ومعرفة التعريف يتوقف على جرته وهو علم المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على الجر، =

(١) لو لم يفسر كلمة "ما" بـ "الاسم" لخروج الحروف الأواخر أيضا؛ إذ المراد باشتمال الشيء على علم المضاف إليه أن يكون ذلك الشيء موصوفا به، ولا شك أن الموصوف به هو الاسم لا الحرف الأخير، ومعنى كون الشيء موصوفا به أن يذكر الصفة بعد ذكر الموصوف، والإعراب بمنزلة الصفة للكلمة لا للحرف الأخير. (جمال)

هو مضاف إليه؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف إليه، بل لحشية كونه مضافا إليه والمضاف إليه^(١) وإن كان مختصا بما عرّفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه،.....

= ويمكن الجواب عنه بوجه بأن المراد من الجر هو الإعراب، حركة كان أو حرف لا المعنى الحدتي منه، وإنما يتوقف معرفة المجرور باعتباره مبدأ اشتقاقه من حيث معناه الحدتي. ثم إن المصنف لو قال: علم الإضافة كما قال سابقا لكان أظهر إلا أنه قصد توطئة ببيان المضاف إليه. ولقائل أن يقول: نو قال: علم الإضافة يلزم إيراد اللفظ المشترك في التعريف، وهو غير حائر، وذلك لأن الإضافة جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا، وكذا جاز أن يراد بها كون الشيء مضافا إليه، إلا أن يقال. القرينة على أن المراد منها المضاف إليه لا المضاف هي المعروف، ويرد عليه ما قالوا من أن القرينة لا بد أن يكون في نفس التعريف، والمعروف خارج عنه.

لأن الجر ليس إلخ ولقائل أن يقول: إنا نحتاج إلى اعتبار هذا القيد إذا كان المضاف في قوله: 'علم المضاف إليه' اسم مفعول فلم لا يجوز أن يكون مصدرا ميميا؛ فإن المصدر الميمي يشترك مع اسم المفعول واسم الزمان والمكان في غير الثلاثي المجرد فحيث يكون معناه علامة كون المضاف إليه فلا يحتاج إلى قيد الحشية لكن احتيج إلى جعل صميم "إليه" للشيء الغير المذكور. هـ خلاصة ما ذكره مولانا عص. قول: ويمكن الجواب بأن كلام الشارح على تقدير التنسيب بأن يقال في تقرير الشبهة: إن تعريف المجرور ليس بصحيح؛ لأن المجرور ليس مشتقاً عن علم المضاف إليه؛ لأن الجر ليس علماً لذات المضاف إليه، والجواب بأن المضاف لا نسبه أن يكون اسم مفعول، وورود الشبهة على تقدير كونه اسم مفعول لم لا يجوز أن يكون مصدراً ميميا؟ ولو سلم فالمراد هو المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه، أو يقال: المتبادر من المضاف أن يكون اسم مفعول لا مصدراً ميميا، وحمل الألفاظ في التعريفات على المتبادر واجب.

لكن المشتمل إلخ: والحاصل: أن المجرور أعم من مضاف إليه، وأعم أيضاً مما هو مشبه به، والمراد من المشبه بالمضاف إليه مثل: "كفى بالله" و"محسبك درهم" و"ما جاءني من أحد"، فهو أعم من المضاف إليه؛ لأنه موجود في المشبه به، وأعم من المشبه به؛ لوجوده في المضاف إليه، فبهذا الكلام اندفع ما قيل: م لم يقل المصنف: المجرور =

(١) دفع شبهة ترد على التعريف وهي: أن المصنف عرف المجرور بقوله: 'ما اشتمل إلخ' ثم عرف المضاف إليه بقوله: 'كل اسم إلخ' فلم يتناول تعريف المجرور بالاء الرائدة نحو: محسبك، ولا المجرور بالإضافة النقطية على قول من ذهب إلى أنه خارج عن الحد المذكور للمضاف إليه. وحاصل الجواب: أن علامة الشيء يجوز أن يوجد بدون ذلك الشيء، فعلاقة المضاف إليه هي الجر قد وجد في مجرور بالاء الرائدة والمضاف إليه بالإضافة النقطية فيشمّلها وصح التعريف جميعاً. (حق)

ومما هو مشبه به فیدخل في تعريف المجرور مثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله"^(١) وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية وإن لم يكن داخلا في تعريفه، والمضاف إليه^(٢) وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور^(٣) بينهم، وذهب في ذلك إلى مذهب سيبويه حيث أطلق المضاف إليه على المنسوب إليه بحرف الجر لفظا أيضا

= هو المضاف إليه مع أنه أحصر وأظهر؛ فإن كل مجرور يكون مضافا إليه. ولقائل أن يقول: إن هذه الأعمية يصح إذا حمل المضاف على معناه المشهور؛ لعدم حرف الجر في اللفظ في المشهور، بخلاف المضاف إليه على مذهب المصنف، فيكون مثل: "كفى بالله" داخلا في المضاف إليه عنده فلا يكون المجرور أعم منه عنده. والجواب أنه ليس من المضاف إليه عنده؛ لأنه لم يسب إلى "الله" في "كفى بالله" شيء بواسطة حرف الجر بل نسب الفعل إلى الفاعل بلا واسطة شيء، وكذا النواقي من الأمثلة. وإن لم يكن: أي المضاف إليه بالإضافة اللفظية. داخلا في تعريفه. كما هو مذهب القوم؛ فإن المضاف إليه في اصطلاح القوم: هو الذي يكون حرف الجر مقدرا فيه، وهو لا يكون مقدرا في الإضافة اللفظية عندهم، بخلاف مذهب المصنف.

والمضاف إليه: قيل: الظاهر أن يقول: هو موضعه؛ لأنه قد سبق المضاف إليه في تعريف المجرور، والجواب عنه بأنه احتار وصع المظهر موضع الضمير، إشارة إلى أن المراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم، ولهذا قال: وهو غير ما هو المصطلح لمشهور بينهم؛ ولذلك أيضا قال المصنف: "نسب إليه شيء" دون اسم، ويمكن اجواب عنه أيضا بأنه إنما يرد إذا كان المضاف إليه في تعريف المجرور هو المضاف إليه المعروف، وهو في حيز المنع، ولم لا يجوز أن يكون بمعنى الإضافة بأن كان مصدرا، ميميا، وفيه ما مر انعا. قيل: وإنما أراد من المضاف إليه غير ما هو المصطلح بينهم؛ ليصح ما سبق من قوله: "واخر علم الإضافة"؛ لوجود الجر في الإضافة اللفظية، ولقائل أن يقول: حينئذ يشكل بمثل: "بحسبك درهم" و"كفى بالله"؛ لوجود الجر فيه مع عدم صدق تعريف المضاف إليه عليه، ويمكن اجواب بأن الجر علم الإضافة، وعلامة الشيء قد يتحلف عن ذلك الشيء كما قالوا، ويجب تصحيح كلامهم مهما أمكن، فخرج الإضافة اللفظية عن التعريف ليس على ما يسعى فلا حدشة حينئذ.

(١) أتى بالظاهر موقع الضمير؛ لتبصير على المراد، والاحتمال أنه أراد — المضاف إليه — ههنا غير المضاف إليه المذكور أولا، بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة ومما يشبهه، نحو: "كفى بالله"، بخلاف لمضاف إليه المذكور ههنا؛ فإنه مختص بالمضاف إليه حقيقة. (عبد الغفور)

(٢) فإن المشهور أنه إذا أطلق عطف المضاف إليه أريد به ما اجر بإضافة اسم إليه بحرف التنوين من الأول للإضافة. (حماد)

كل اسم حقيقة أو حكماً؛ ليشمل الجمل التي يضاف إليها، نحو: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدْقُهُمْ﴾، فإنها في حكم المصادر، نسب إليه شيء اسماً كان نحو: غلام زيد، أو فعلاً مثل: مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا أي ملفوظاً كان ذلك الحرف كما في مثل: مررت بزيد، أو مقدراً حال كون ذلك المقدر مراداً^(١) من حيث العمل بإبقاء أثره، وهو الجر،^(٢) مثل: غلام زيد، وخاتم فضة،.....

ليشمل الجمل إلخ: فإن قوته: 'ينفع' مع الصمير المستتر جملة، وهذا التعميم لا يرد الإشكال على مضاف إليه "إد" و"إدا" و"حيث" أيضاً؛ فإنك إذا قلت: اجلس حيث جلس زيد كان تقديره: اجلس في مكان جلوس زيد، فتكون إضافة إلى المفرد تحقيقاً. أي ملفوظاً كان إلخ: أشير به إلى أن قوله: "لفظاً أو تقديرًا" مصدر بمعنى اسم المفعول وخبر لـ "كان" المقدر.

حال كون إلخ: وإظهار من كلامه - قدس سره - أن قوته: "مراداً" حال من خبر "كان"، مع أن كون الحال منه غير ظاهر، إلا أن يقال: إن الشارح بين حاصل المعنى، فقوله: "مراداً" إما صفة لقوله: "مقدراً" أو خبر بعد خبر لـ "كان"، قيل: هذا التعريف متقضى بمثل: "الحسن الوجه" مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل ليس من مداحل حرف الجر، فلا وجه لتقديرها، إلا أن يقال: "الحسن الوجه" من باب الإضافة إلى المسمى بالمفعول بدليل أن فاعله مضمّر، ولو كان من باب الإضافة إلى الفاعل لزم تعدد الفاعل، وعلى هذا يمكن تقدير 'من' البياية كما سيأتي.

وهو الجر: وهو بيان للواقع؛ لأن الأثر منحوط بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل: من أن تعريف المجمرات يصير دورياً، لأن الخفاء في المجرور دعثار الجر، فهو أحد في تعريفه ما يتوقف معرفته على المجرور لزم الدور، فمعرفة المجرور يتوقف على معرفة المضاف إليه، ومعرفته يتوقف على معرفة الجر، ومعرفته يتوقف على معرفة المجرور؛ لأن معرفة الصفة يتوقف على معرفة موصوفها، فتأمل.

(١) حال من خبر "كان" المحذوف، وهو الصمير المستتر فيه. (جمال)

(٢) قيل: بيان الواقع؛ لأن الأثر منحوط بعنوان أنه جر؛ ليرم كون تعريف المجرور دورياً، وقيل: إن التعريف لفظي، والاحتراز عن الدور إنما يجب في التعريف الحقيقي المقصود منه تحصيل صورة غير حاصلة. (جمال الدين)

وضرب اليوم، بخلاف قمت يوم الجمعة؛ فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر، وهو "في"، لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجر به، فالتقدير أي تقدير الحرف^(١) شرطه أن يكون المضاف اسماً إذ لو كان فعلاً لا بد من أن يتلفظ بالحرف، نحو: مررت بزيد، مجرداً أي منسلخاً^(٢) عنه تنوينه أو ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع؛

مجرداً: أي منسلخاً باسم المفعول، إنما فسر به؛ لأن إسناد التجرد إلى التنوين ليس على ما ينبغي، بل المناسب أن يسند له إلى اسم الملابس بها؛ لأن التنوين بمنزلة اللباس في الاسم، فينبغي أن يقال: الاسم مجرداً عنها لا بالعكس؛ ولهذا أراد من التجرد الانسلاخ؛ لأن التجرد لازم بمعنى الانسلاخ، ويجوز أن يجعل له من قبيل تضمنه معنى الانسلاخ، ويمكن تصحيح كلامه بإرادة معناه على القلب، فمعنى جرد التنوين عنه هو أنه جرد الاسم عنها كما في قولهم: عرضت الناقة على الخوض أي عرضت الخوض عليها؛ لاحتياجه إليه دون العكس.

أو ما قام مقامه إلخ: قيل: يشكل بنحو "الحسن الوجه"؛ لتحقق المشروط فيه، وهو تقدير حرف الجر؛ لأن الإضافة اللفظية داخلية في الإضافة بتقدير حرف الجر عند المصنف بدون تحقق الشرط أي شرط الإضافة، وهو التجرد عن التنوين أو ما يقوم مقامه؛ لأنه معرف باللام، وهو لا يجتمع معها، وأجيب عنه بأن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثر، وأجيب عنه أيضاً بأن قوله: "الوجه" في قوله: "الحسن الوجه" في الأصل الحسن وجهه، وهو فاعل الحسن، والفاعل كالحرف من الفعل، والضمير الذي أضيف إليه الفاعل قائم مقام التنوين، فكان المحذوف من المضاف هو الضمير، ما عرفت أن الفاعل كالجزم من الفعل.

لا يقال: إن ما يقوم مقامه منحصر في نوني التثنية والجمع فالضمير ليس منه، لأننا نقول: ليس المراد من قوله: "نوني التثنية والجمع" هو الحصر، بل المقصود منه التمثيل. وإن قلت: حيثثد يشكل بنحو "الضارب الرجل"؛ لعدم الضمير أيضاً فيه، قلت: هو محمول على قولنا: "الحسن الوجه" كما سيأتي، وأجيب عن أصل الشبهة بأن المراد أنه لو كان فيه تنوين أو نون يحذف، فلا يرد الإشكال على قولنا: حواج بيت الله، ولا نقولنا: كم رجل، ولا نقولنا: الضارب الرجل بأن المشروط موجود فيها مع عدم تحقق الشرط؛ لعدم تجرده عن التنوين لأجل الإضافة.

(١) في الإضافة أو تقدير الحرف المقيد بكونه مراد، فلا يرد أثره، نحو: صمت يوم الجمعة، ونحو: ضربته تأدياً. (جمال)

(٢) إشارة إلى أن التجريد مجاز عن الانسلاخ، أي الزوال من باب ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ويحتمل التضمين،

فلا يرد ما قيل: إن العبارة محمول على القلب، وإن المعنى: مجرداً هو عن تنوينه. (جمال)

لأجلها أي لأجل الإضافة؛ لأن التنوين^(١) أو النون دليل على تمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية.
 ثم المتبادر من هذا التعريف^(٢) نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية،.....

= أما الأول فلأنه غير منصرف للجمعية، وأما الثاني فلأنه مبني، وأما الثالث فظاهر، فيندفع الإشكال المذكور أيضا بما ذكرنا من أن هذا الشرط باعتبار أغلب المواد وأكثرها. قيل: على تقدير إرجاعه إلى الشرطية بأن المضاف ينبغي أن يكون بحيث لو كان فيه التنوين وما قام مقامه تجرد عنه ذلك، يبرم جواز إضافة العلام؛ لصحة ذلك التقدير فيه، والجواب أنه لا يلزم تحقق شرط الشيء عند تحقق ذلك الشيء؛ لحواز أن يكون ذلك الشيء مشروطا بشرط آخر، وهما كذلك؛ لأن شرط الإضافة المعوية تحريد المضاف عن التعريف كما سيأتي. لأجلها إلخ: لأن بينهما من التضاد، ولأن التنوين يدل على الانفصال، والإضافة تدل على الاتصال. فلما أرادوا إلخ: وهذا لدفع ما يقال من أن المضاف إذا كان تاما بالتنوين أو ما قام مقامه فلا حاجة حينئذ إلى حذفه وإتمامه بشيء آخر، وحاصل الدفع أن الإضافة لغرض آخر غير تميم الاسم. التعريف أو التخصيص إلخ: كلمة "أو" لمنع الخلو لا الجمع؛ لأن التخفيف لازم للكل. أنه غير شامل إلخ: لأن القوم لا يقولون بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، وإنما قال: المتبادر؛ لأنه يمكن إدخال الإضافة اللفظية فيه؛ نظرا إلى كلام القوم على خلاف المتبادر موجود أثر حرف الجر فيها، فيكون تقدير حرف الجر فيها حكما، وإنما لم يقولوا بتقدير حرف الجر في الإضافة اللفظية، أما في "حسن الوجه"؛ فلأن حمل الوجه على الحسن حمل هو هو، فلا معنى حينئذ لتقدير حرف الجر فيه، وأما في "ضارب زيد"؛ فلأن الضارب =

(١) هذا الدليل يقتضي وجوب حذف التنوين أو النون من المضاف إذا كانا فيه لفظا؛ لسمافاة بينهما وبين الإضافة، وأما إذا لم يكونا فيه لفظا فيجب أن يضاف من غير اعتبار أنه لو كان فيه يهدف كما قال به الرصي، ومن غير أن يعتبر حذف التنوين المقدر كما في غير المنصرف والمثنى، نحو: "هن حواج بيت الله"، و"كم رجل" على ما عليه البعض؛ لأن ما ذكره لا يقتضيه الدليل المذكور. (جمال)

(٢) أي من قوله: "نسب إليه الجر".

لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن، والصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته، وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى مفعولها مثل: ضارب زيد بتقدير اللام تقوية للعمل أي ضارب لزيد، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: الحسن الوجه بتقدير "من" البيانية؛ فإن ذكر الوجه في قولنا: جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز، فإن في إسناد الحسن إلى زيد إبهاما؛ فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال: من حيث الوجه،

= متعدد بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف الجر، وإنما يحتاج إليه إذا كان لازما. قيل: إذا لم يكن الحرف مقدرا فيهما فالعمل في المضاف بلا حرف الجر والمضاف من علامات حرف الجر مقدرا فيهما فلا يكون المضاف أنه عاملا فيه لنيابته عن حرف الجر وهي منتفية فيهما، وأجيب عنه بأن المضاف عامل فيه؛ لمشاغته بالمضاف بالإضافة الحقيقية في كون كل منهما مجردا عن التنوين ومات قام مقامه، رد بأن هذا يصح في قولنا: ضارب زيد؛ لتجريد التنوين فيه، فلا يصح في قولنا: الحسن الوجه؛ لأنه ليس مجردا عن التنوين ولا ما قام مقامه، وقد عرفت الجواب عنه بأنه في الأصل الحسن وجهه، والضمير قائم مقام التنوين لما عرفت آنفا.

لكن الظاهر إلخ: لأن الظاهر أن يكون ضمير "هي" في قوله: "وهي معنوية ولفظية" راجعا إلى الإضافة بتقدير حرف الجر. والصريح إلخ: حيث قال في شرحه: وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية ولفظية. وقد تكلف بعضهم إلخ: أي قال بعضهم: إن المقدر فيها اللام، ووجه التقدير لتقوية عمل المضاف لا التعدية؛ فإنه متعدد بنفسه، وإنما قال له تكلف؛ لأن اللام لتقوية العمل يكون زائدة فهي مجرد ربط ما قبلها بما بعدها، فينبغي أن يكون ذلك اللام في اللفظ لا في التقدير.

وفي إضافتها: عطف على قوله: "في إضافة الصفة" أي تكلف بعضهم في إضافتها إلى فاعلها إلخ، وبيان التكلف بأن الفاعل ليس من مداخل حرف الجر فلا وجه لتقدير "من" البيانية، إلا أن يقال: حس الوجه من باب المشبه بالمفعول كما مر. فإن ذكر إلخ: وقيل: لوقوع "من" البيانية موقعها. فكأنه قال إلخ: فيكون الإضافة بتقدير "من" البيانية.

فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، قلنا: كان هذا التخصيص واقعاً قبل الإضافة، فلا يكون مما تفيده الإضافة، فليست فائدة الإضافة إلا التخفيف في اللفظ، وهي أي الإضافة بتقدير حرف الجر معنوية أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد^(١) معنى في المضاف^(٢) تعريفاً أو تخصيصاً، ولفظية أي منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى؛ لعدم سرايتها إليه.

فإن قلت هذا: أي إيراد "من" البيانية في الإضافة اللفظية في الحقيقة تخصيص؛ لأن "الحسن" في قولنا: "الحسن الوجه" مبهم؛ فإنه لا يعلم أن الحسن هو الوجه أو غيره فبذكر الوجه حصل التخصيص. هذا التخصيص إلخ: لأننا إذا قلنا: "الحسن وجه" بدون الإضافة سواء كان برفعه أو بفتحها فهذا التخصيص موجود فيه، وبعد الإضافة حصل التخصيص بحذف الضمير على ما عرفت، وإن كان فيه التخصيص أيضاً، فهذا لا ينافيه ألا ترى أن الإضافة المعنوية كغلام زيد يوجد فيها التخصيص قبل الإضافة؛ لأن الغلام مبهم من حيث الجنس وغيره ولكن بعد الإضافة يحصل التعريف فيه.

لأنها تفيد إلخ: وهذا كلامه لبيان وجه التسمية بالمعنوية، والمراد بالمعنى في قوله: "لأنها تفيد معنى" هو الصفة، وهي ما قام بالغير، وليس بمعنى مدلول اللفظ، والمعنى في قوله: "دون المعنى" مقابل للفظ أي الإضافة المعنوية تفيد معنى في المضاف سواء كان ذلك المعنى تعريفاً أو تخصيصاً؛ فإن المضاف إليه إذا كان معرفة تفيد تعريفاً، وإذا كان نكرة تفيد تخصيصاً. واعلم أنه قد علم منه أن وجه التسمية بالإضافة المعنوية لأجل أن المقاد يكون معنى، وهو التعريف أو التخصيص؛ فإن المفيد هو الإضافة المعنوية، والمقاد هو المعنى، والمقاد له هو معنى الذي في المضاف، ففيه بحث بأن وجه التسمية بالمعنوية إن كان كون المقاد معنى، وهو التعريف أو التخصيص فيلزم أن يكون الإضافة اللفظية إضافة معنوية؛ لأن المقاد فيها أيضاً معنى، وهو التخفيف، فالأولى نسبة المعنوية إلى المقاد له، =

(١) أي تفيد معنى في ذات المضاف بخلاف اللفظية؛ فإنها لا تفيد معنى في ذات المضاف، وعلى هذا لا حاجة إلى أن يصرف العبارة عن الظاهر المتبادر، ويجعل قوله: "معنى" في "تفيد معنى" مقاداً له لا مقاداً، والمعنى أن المعنوية تفيد تعريفاً وتخصيصاً لمعنى المضاف؛ إذ لو جعل مقاداً يرد اللفظية؛ فإنها تفيد أيضاً معنى هو الخفة للمضاف؛ فإنها وإن أفادت معنى إلا أن ذلك المعنى ليس ثابتاً في ذات المضاف. (جمال)

(٢) أراد به ما قام بالغير وهو معنى التعريف والتخصيص، وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ. (عبد الغفور)

فالمعنوية علامتها^(١) أن يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة إلى معمولها فاعليها أو مفعولها قبل الإضافة،^(٢).....

- وكذا المظنية، فنسبة الأولى إلى معنى المضاف، والثانية إلى لفظه، فيسبى أن يقول: إن وجه التسمية بها هو كون المفاد له فيها هو لفظ المضاف؛ لأن التخفيف إنما يكون في لفظه بحذف التنوين، أو ما قام مقامه، هذا خلاصة ما ذكره مولانا عص. أقول: يمكن حمل كلام الشارح، وهو قوله: "لأنها يفيد معنى في المضاف إلخ" على كون المفاد له معنى في المضاف؛ فإن إفادة الإضافة المعنوية معنى هو التعريف أو التحصيل في المضاف بأن يكون المفاد له معنى في المضاف على أن وجه التسمية لا يلزم أن يكون مطردا.

فالمعنوية علامتها إلخ: وإنما قدر العلامة؛ ليصح الحمل بين المعرف؛ لأن قوله: "يكون" بمعنى "أن يكون" بسبب دخول "أن" المصدرية عليه، وهو غير محمول على الإضافة المعنوية، ولذلك قدر "العلامة"، قيل: لم قدر العلامة ههنا ولم يقدرها في الأول بأن يقال: فعلمة المعنوية إلخ؟ فإن الكلام حينئذ أحصر؛ لعدم احتياج للصير حينئذ، وأجيب بأن المسحوت عنه ههنا هو الإضافة المعنوية، فينبغي أن يجعلها موضوعا دون العلامة، ويمكن الجواب بوجه آخر أننا نقول: يلزم التقدير قبل الاحتياج؛ لما عرفت أن التقدير لأجل أن كلمة "أن" يجعل المضارع في تأويل المصدر وانكون غير محمول على المعرف، فهذا مثل روع الخف قبل البلوغ إلى الماء، ويمكن تقدير الدات بأن يقال: المعنوية ذات كون المضاف كذا، ولكن تقدير "العلامة" أجدر معنى، كذا قيل.

الإضافة: وإنما قال هذا؛ لدفع ما يقال: من أنه يرم أن يكون إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بصفة، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا مضروب زيد أمس إضافة معنوية؛ لأن المضاف إليه ليس بمعمول للمضاف؛ لأنه لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: هذا ضارب زيد أمس إضافة معنوية؛ لما مر من أن المضاف إليه لا يكون معمولا؛ لأنه بمعنى الماضي، ويلزم أيضا أن يكون الإضافة في قولنا: ريد أفصل القوم إضافة معنوية مع أنه ليس كذلك. =

(١) أشار بذلك إلى دفع إشكال يرد ههنا، وهو أن حمل قوله: "أن يكون غير صفة" على قوله: "فالمعنوية" غير مستقيم؛ لأن الإضافة المعنوية إضافة غير الصفة إلى غير معمولها، لا كون المضاف غير مضافة إلى معمولها، فاندفع ذلك بأن هذا الكلام على حذف المبتدأ، وهو: علامتها. (عل)

(٢) إنما قال هذا؛ لأن كل مضاف مصاف إلى معموله بعد الإضافة عد من جعل العامل في المضاف إليه هو المضاف، فصحة التعريف على كل مذهب اقتضى إرادة المعمول قبل الإضافة. (حق)

سواء لم يكن صفة كغلام زيد، أو كان صفة، ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كمصارع مصر، وكريم البلد، واحترز به عن نحو: ضارب زيد وحسن الوجه، ^{يقوله غير ج.} وهي أي الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء إما بمعنى اللام فيما أي في المضاف إليه عدا جنس المضاف وظرفه أي لا يكون^(١) صادقا على المضاف وغيره،

= وتقريره: أن المراد أن يكون المفعول فاعلا أو مفعولا قل الإضافة، وفي المواد المذكورة ليس كذلك، أما في الأول فإن المصدر إما يعمل عمل فعه إذا كان معنى الماصي أو الحال أو الاستقبال، والمصدر قبل الإضافة ليس بشيء من هذه المعاني، فإن قولنا: صرب زيد متندا أو خير، والعامل معنوي فيهما مثل: أعجني صرب زيد عمروا أمس أو أعجني إكرام عمر حالدا عدا أو الآن، وأما في الثاني والثالث؛ لأنهما إذا كانا بمعنى الماضي لا يعملان وأما في الرابع؛ فلأن سم التفضيل لا يعمل في الالاسه الصاهر إلا في مسألة الكحل.

سواء إلخ: فإن انفي حيثند باعتبار المقيد، وعلى التقدير الثاني يكون باعتبار القيد، فحيثند إن يحاط قولنا: 'صفة مضافة إلى معمولها' باعتبار كليهما، فيكون انفي أيضا باعتبارهما معا.

كمصارع مصر إلخ. فإن المصر والبلد ليسا معمولين لهما بل هما طرفان هما؛ فإن المصر إذا كان معمولاً فهو إما فاعل أو مفعول له كما قرره؛ لعدم كونه مفعولا ظاهرا؛ لعدم صحة معنى المفعول فيه، وعدم كونه فاعلا أيضا صاهرا؛ لأنه طرف له فلا يصح أن يقال: إن المصارع هو المصر بإسناد الفعل إليه، وكذلك البلد ظرف له غير ما مر. واحترز به إلخ. أي بقوله: 'غير صفة مضافة إلخ'؛ لأن المضاف في هذين التركيبين صفة مضافة إلى معمولها؛ فإن 'زيد' في 'ضارب زيد' مفعول قل الإضافة، و'الوجه' في 'الحسن الوجه' فاعل قبلها.

فيما أي في المضاف إليه. وجار أن يراد من كلمة "ما" الوقت، أو الإضافة، ويحور أن يكون موصولة أو موصوفة، والمراد أن الإضافة بمعنى اللام لا يكون المضاف إليه فيه حس المضاف وطرفه، ففي كلام =

(١) أي الإضافة بمعنى اللام يكون في المضاف إليه لا يكون ذلك مضاف إليه صادقا على المضاف وغيره أي يكون صدقه على المجموع متفيا، وذلك إما بانتفاء صدقه على المضاف نحو: بعض القوم، ويد زيد؛ لأن الكل لا يطلق على بعضه، وكذا نصف القوم وثلاثهم. قال الشيخ الرضي: وإن كان يقال: بعض منهم، ونصف منهم، ويد منه؛ لأن "من" التي تضمنها الإضافة وهي المبيية، وشرط "من" المبيية أن يصح إطلاق اسم المجرور بها على المسبين، وإما بانتفاء صدقه على غير المضاف نحو: جميع القوم، وغير زيد، كذا مسجده الجامع؛ لأن الجامع لا يتناول إلا المضاف بالعللة فإنه في العرف هو المسجد لا غير. (جمال)

ولا ظرفا له نحو: غلام زيد؛ فإن زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه،
فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلام لزيد، وإما بمعنى من البيانية في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره^(١) بشرط أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير
المضاف إليه، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه،^(٢) وإما بمعنى "في" في ظرفه
أي ظرف المضاف. والخاص: أن المضاف إليه إما مباين للمضاف، وحينئذ إن كان
ظرفا له فالإضافة بمعنى "في"، وإلا^(٣) فهي بمعنى اللام،

= الشارح مسامحه، فلا يرد ما قيل: إن إرادة انصاف إليه من كلمة "ما" مما لم يفهمه اعقل من الكلام معنى
بحسب الذوق. واعلم أن الظاهر أن يقول: إن كان المضاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير "من" وإن كان
ظرفه فالإضافة بتقدير "في"، وإلا فالإضافة بتقدير اللام كما هو مسدك القوم، وأيضا قال المصنف مثل ذلك فيما
سبق، إلا أن المصنف اختار هذا الطريق ههنا، لأن الأصل في الإضافة أن يكون بتقدير اللام، ثم بتقدير "من" ثم
بتقدير "في" فوق كلام ههنا على ما هو الأصل.

بشرط أن إلخ: قال مولانا عرص: لا احتياح إلى هذا الشرط؛ لأنه إذا كان المضاف إليه من جنس المضاف فيجب
أن يكون المضاف أيضا كذلك، وإلا يلزم إضافة الخاص إلى العام كزيد إنسان، وهي ممتنعة كما ذكره في بيان
الحاصل. أقول: المقصود ههنا بيان الأعمية من وجه بينهما في الإضافة بتقدير "من" بدون انضمام القاعدة المذكورة
أي بدون ملاحظة أمر خارج، وبعبارة أخرى بأنه لا يلزم عدم جواز إضافة الخاص إلى العام إلا من مثل هذا المقام،
وهو قوله: "بشرط أن يكون المضاف إلخ" فعلم بامتناع إضافة الخاص إلى العام، نعم من يعرف قواعد النحو من
الخارج فلا يحتاج إلى بيان الشرط المذكور عنده، بل لا يحتاج إلى البيان عنده شيئا من الأشياء.

والخاص: أي حاصل محث الإضافة، أو حاصل الإضافة في تحقيق هذا المقام لا حاصل عبارة المصنف؛ لأن
عبارته لا يدل على ما ذكره الشارح إلا أن يترجم التقدير في عبارته. وحينئذ إلخ: فإن الظرف مباين
لمظروف، ولا يكون صادقا عليه.

(١) أي الإضافة بمعنى "من" يكون في المضاف إليه الصادق على المضاف وعلى غيره، وهذا القدر لما لم يكن
كافيا في الإضافة بمعنى "من"؛ لأنه يتناول ما إذا كان أول الاسمين أحصا مطلقا من الآخر مع أن الإضافة فيهما
ممتنعة فضلا عن أن يكون معنى "من" قال إخراجا له: بشرط أن يكون المضاف أيضا إلخ. (جمال)

(٢) كحاتم فإن احتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذا العكس. (هدي)

(٣) أي وإن لم يكن ظرفا للمضاف.

وإما مساوٍ له كليث أسد، وإما أعم مطلقاً كأحد اليوم، فالإضافة على التقديرين
ممتنعة، وإما أخص مطلقاً كيوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك، فالإضافة حيث^(١)
بمعنى اللام، وإما أخص من وجه،

وإما مساوٍ له: قال مولانا عص: وانتراد من المساواة إما المساواة المقابلة للمباين، والأعم المطبق، والأعم من وجه، أو المراد ههنا المساواة في الاستعمال؛ فإن كان الأول فالمثال غير مطابق للممثل له؛ لأن المساواة المقابلة لها يكون الاتحاد فيها فيما صدقاً عليه، ولكن التباين بينهما في المفهوم مع أن الليث والأسد متحدان، فيكونان مترادفين؛ فإن الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد فيما صدقاً عليه، وإن كان الثاني فحيث يصح المثال؛ لأنه كلما يستعمل الليث يستعمل الأسد وبالعكس، ولكن حيث لم يصح المقابلة، ولأن الأعم والأخص مطلقاً أو من وجه والمباين يكون بمعنى المشهور. أقول: المراد من المساواة ههنا ما يعم الترادف والمساواة، لا يقال: كيف يصح أن يراد منها الترادف والمساواة لاعتبار اختلاف المفهوم في المساواة والاتحاد في الترادف؛ لأننا نقول: المراد من مساواة هو المساواة أي الأمران البدان كانا متحدين سواء كان الاتحاد فيما صدقاً عليه فقط كالإنسان والكتاب، أو فيهما جميعاً كالأسد والليث؛ فإنهم يريدون منها المساواة.

كأحد اليوم: فإن اليوم يشمل أيام غير يوم الأحد، لا يقال: إن الأحد أيضاً يشمل أيام الأخر؛ لأنه يوجد في غير يوم الأحد؛ لأننا نقول: المراد من يوم الأحد هو اليوم الأحد؛ فإن الأحد لا يطبق إلا عليه.
على التقديرين ممتنعة: أما على التقدير الأول؛ فلأن الإضافة إما للتعريف أو للتخصيص، وليس شيء منهما عسى هذا التقدير، لا يقال: يتحقق التخفيف حيث مع أنه لا بد منه في الإضافة المعنوية أيضاً؛ لأننا نقول: المقصود الأصلي في المعنوية هو التعريف والتخصيص؛ فإن التخفيف أيضاً وإن كان حاصلًا فيها، ولكنه ليس مقصوداً أصلياً؛ لأنه لازم فيهما؛ لأن تجريد التنوين شرط في الإضافة مطبقاً، نعم المقصود الأصلي في الإضافة اللفظية هو التخفيف، وأما على التقدير الثاني؛ فلأنه يلزم إضافة الخاص إلى العام، وهو غير جائز؛ لأنه حيث لا يحصل التعريف ولا التخصيص فيه؛ لأن عدم إفادة التخصيص فيه ظاهر، فإذا لم يفد التخصيص فعدم إفادتها التعريف أولى؛ لأنها لو أفادت التعريف فيلزم أن تعيد التخصيص أيضاً؛ لاستلزامه له.

وإما أخص إلخ: وهذا كلامه إلى قوله: واعلم أنه لا يلزم إلخ؛ إشارة إلى أن الإضافة بتقدير اللام، وبتقدير "من" على ما ذكره المصنف ليستا بيانيتين؛ لأنه يلزم أن يكون الإضافة في قولنا: "فضة حاتم" إضافة بيانية؛ لأن المضاف إليه فيه جسس للمضاف صادق عليه وعلى غيره، فإذا اعتبر قيد الأصالة في المضاف إليه لا يلزم ذلك؛ لأن إختام لا يكون أصلاً بالنسبة إلى الفضة، بل الأمر بالعكس؛ لحصول الخاتم منها، وأيضاً يلزم أن لا يكون =

(١) أي كالمباين الذي ليس ظرفاً للمضاف.

فإن كان المضاف إليه أصلا للمضاف^(١) فالإضافة بمعنى "من"، وإلا فهي أيضا بمعنى اللام، بإضافة خاتم إلى فضة بيانية، وإضافة فضة إلى خاتم بمعنى اللام كما يقال: فضة خاتمك خير من فضة خاتمي.

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام^(٢) أن يصح التصريح بها،

= فضة في قولنا: فضة خاتم إضافة لامية؛ لما عرفت أن المضاف إليه فيه جنس للمضاف صادقا عليه وعلى غيره؛ فإن الخاتم يكون من غير الفضة أيضا كالعكس، مع أنه اشترط عدم الجنس في الإضافة اللامية، فلما اعتبر قيد عدم الأصالة في المضاف إليه في الإضافة اللامية لا يلزم ذلك، ففي كل موضع لم يكن المضاف إليه جنسا له، ولا صادقا عليه يكون الإضافة فيه لامية، وهو أعم من أن لا يكون المضاف إليه جنسا له مثل: غلام زيد، أو كان جنسا له ولكن لا أصل له مثل: فضة خاتم.

فإن كان المضاف إليه إلخ: قال مولانا عص: وفيه نظر؛ لأن الإضافة اللامية لا يحسن في ثلاثة رجال؛ فإن المراد من الثلاثة هو الرجال؛ لأن الرجال وقع في مرتبة التمييز، وليس إضافته بيانية أيضا؛ لأن المضاف إليه ليس أصلا للمضاف. أقول: في الإضافة اللامية يكفي الاحتصاص الذي هو مفهوم اللام، وبينهما اختصاص أن الرجال من أفراد الثلاث، ثم قال مولانا عص: يشكل بمائة رجل؛ لأنه لا يصح حمل الإضافة على اللامية، وهو ظاهر، ولا البيانية؛ لأنه لا يصح بمائة هي رجل بل يجب هي رجال، إلا أن يقال: المراد برجل الجنس، والتنوين للوحدة الجنسية أي بمائة هي هذا الجنس. أقول: فيه ما فيه.

واعلم أنه لا يلزم إلخ: هذا القول دفع ما يقال: لا يصح إضافة العلم إلى الفقه لامية، وكذا إضافة اليوم إلى الأحد، وإضافة الشجر إلى الأراك؛ لأنه لا يصح إظهار اللام فيها؛ لأنه لا معنى لقولنا: شجر لأراك؛ فإن الأراك شجر خاص، ولا يكون شجرا آخر، فيكون معناه عند عدم ظهور اللام هو الشجر الذي له خصوصية ومناسبة بالأراك بأن يكون الأراك فردا له، وكذلك في قولنا: علم الفقه، ويوم الأحد؛ ولذا قال المصنف: "بمعنى اللام"، وهو الاختصاص، ولم يقل: تقدير اللام.

(١) اعتراض على النحاة بأن قولهم بأن الإضافة بمعنى "من" إنما يكون إذا كان بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه على الإطلاق ليس بسديد بل ينبغي أن يفصل ويقول بعد العموم والخصوص من وجه: إن المضاف إليه إن كان أصلا للمضاف فهي بمعنى "من" وإلا بمعنى اللام. (جمال)

(٢) لا زيد معنى لقولك: اليوم الكائن للأحد، والعلم الكائن للفقه، والشجر الكائن للأراك، كما يصح أن يقال: الغلام الكائن لزيد. (عل)

بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: يوم الأحد، وعلم الفقه، وشجر الأراك بمعنى اللام، ولا يصح إظهار اللام فيه،^(١) ولهذا قال المصنف رحمته:
بمعنى اللام، ولم يقل: بتقدير اللام، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد
الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه^(٢) إلى التكاليف^(٣) البعيدة^(٤).....

ولا يصح إظهار اللام فيه. أي في القول المذكور، وهو الأمثلة الثلاثة المذكورة التي يكون فيها إضافة الأعم إلى
الأخص المطلق، وإنما لم يصح إظهار اللام فيها؛ لأن في كلامهم لم يستعمل هذه الأمثلة نيابة بحسب المعنى،
وجار إظهار "من" فيها بأن يقال: علم من الفقه أي علم الذي هو الفقه، وشجر الذي هو الأراك، وإلى العرب
جعلوها في الإضافة اللامية، ووجهه غير معلوم، وكذلك الأنسب أن يكون الإضافة في كل رجل وكل واحد
نيابة أي كل الذي هو من رجل، وكل الذي هو من واحد.

لا يقال: إذا كان إضافة الكل إلى رجل نيابة فلا بد من حمه على الكل مع أنه غير حائر؛ لأن المفرد لا يكون
محمولا على الكل؛ لأننا نقول: المراد هو حمل المفرد، فيصدق الرجل على كل واحد من أفراد الإنسان؛ فإن الكل
إحاطة الأفراد، وكذلك في كل واحد فيصح حمل المفرد على الكل مع أنه متعدد؛ لأن المفرد متناوب للمتعدد
على سبيل البدل. وبهذا الأصل: وهو عدم لزوم إظهار اللام في الإضافة اللامية.

يرتفع الإشكال إلخ: وهو أن في كل رجل وكل واحد إضافة لامية، مع أنه لا يصح إظهار اللام فيهما؛ لأن
الكل لإحاطة الأفراد، أو لأنه من الأمور اللامية الإضافة، فحينئذ يسقط ما يقال. يصح أن يقال: كل لرجل؛
لأن معنى كل رجل بالإضافة، وهو كل أجاء برجل بمعنى كل لرجل كل أجاء أيضا، فظهر مما ذكرنا أنه لا
يصح إظهار اللام في الأسماء اللازمة الإضافة مثل: عند ودون ولدى.

(١) إذ لم يستعمل يوم الأحد، وكذا حال في الباقي، وفي مسجد الجامع، وطور سياء، والأسماء اللازمة الإضافة
مثل: عند ودون ولدى، ولما لم تستعمل مقطوعة فإذا قطعت أوجب تنافرا، لأنه غير مأنوس. (عبد العصور)

(٢) قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: إن كلا لإحاطة جزئيات كلي أصيف هو إليه، وإضافة الجزئي إلى الكلي
بمعنى اللام، لكن تمنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات، أو الأفراد مثلا، وإلا لزم فك كل من الإضافة، وهذا لا
يجوز في المثال، فتصحیح إضافة الجزئي إلى الكلي مما لا يجري في تصحيح إضافة كلي إلى الجزئي أو الفرد. (علوي)

(٣) وذلك مثل ما قال الفاضل الهندى. (جمال)

(٤) أما البعد فلما قال البعض: إن كلا لإحاطة الجزئي، والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه. (جمال)

مثل: كل رجل، و كل واحد، وهو أي كون الإضافة بمعنى "في" قليل في استعمالهم، وردّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى اللام، فإن معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملاسته الوقوع فيه، فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى "من" أيضا إلى الإضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيّن والمبيّن، قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى "في" قليلا ردّها إلى الإضافة بمعنى اللام؛ قليلا للأقسام، وأما الإضافة بمعنى "من" فهي كثيرة في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسما على حدة، نحو: غلام زيد مثال للإضافة بمعنى اللام أي غلام لزيد، وخاتم فضة مثال للإضافة بمعنى "من" أي خاتم من فضة، وضرب اليوم مثال للإضافة بمعنى "في" أي ضرب واقع في اليوم.^(١)

مثل كل رجل: فإنه لا يصح إظهار اللام فيه، معناه عدم إظهار اللام هو الكل الذي له خصوصية برجل بأن يكون الرجل فردا له؛ لأن الكل لإحاطة الأفراد، والتكلف فيه ما قال بعضهم من أنه يصح إظهار اللام فيه بأن يقال: كل فرد لرجل أي ثابت له؛ فإنه تكلف ظاهر؛ لأن اللام ينبغي أن يكون في مدخول الكل، لا في مدخول كل وشيء آخر. ضرب له اختصاص إلخ: وإيراد لفظ "له" لإظهار اللام الذي هي للاختصاص، وأراد به أن هذه الإضافة بأدنى ملابس، ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملابس اختصاص، فالأولى أن يكون إضافة المظروف إلى الظرف بمعنى اللام على ما ذهب إليه أكثر النحاة.

للاختصاص الواقع إلخ: مثل: خاتم فضة؛ فإن الفضة مخصص للخاتم. قلنا نعم إلخ: والحاصل: أن سبب الرد ليس هو إمكان الرد فقط حتى يرد ما ذكر، بل هو إمكانه مع قلة الأقسام، وهي منتفية في الإضافة بمعنى "من". أي ضرب واقع في اليوم: هذا كلامه لبيان حاصل المعنى، فلا يرد ما ذكره مولانا عص من أن تقدير الواقع يدل على أن يكون اليوم صفة للضرب؛ فإنه قال: أصل "ضرب اليوم" ضرب في اليوم، فهو متعلق بالضرب، وليس صفة لضرب بتقدير: واقع في اليوم.

(١) هذا بيان لكون اليوم ظرفا للضرب؛ لأن معنى كون الشيء ظرفا لشيء أن يكون المظروف واقعا في الظرف لا بيان أنه متعلق لواقع. (عل)

وتفيد أي الإضافة المعنوية تعريفاً أي تعريف المضاف مع المضاف إليه المعرفة لأنَّ الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة^(١) للدلالة على معلومية المضاف، لا أنَّ نسبة أمر إلى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته؛ فإن ذلك غير لازم كما لا يخفى، فإن قلت: قد يقال: جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين، فلا يكون هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف،.....

أي تعريف إلخ: وظاهر كلام المصنف أن الإضافة المعنوية تفيد تعريف أحدهما من المضاف والمضاف إليه مع المعرفة أي كون أحدهما لا بعينه معرفة، ولكنه - قدس سره - أحد هذه القيود من قوله: وشرطها تجريد المضاف عن التعريف؛ لأنه لو كان المضاف معرفة يلزم تحصيل الحاصل، وإن كان المضاف معرفة مع المضاف إليه الكرة يلزم طلب الأدنى مع حصول لأعلى، وهو غير جائز. **لأن الهيئة إلخ:** يعني على تقدير أن يكون المضاف إليه معرفة، وقال بعض الشارحين: وإنما يفيد التعريف مع المعرفة سرية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لمكان الاتصال والامتزاج.

لا أن نسبة أمر إلخ: أي انتساب الكرة إلى المعرفة مستلزم لمعلومية المضاف، فلا يلزم أن يكون تعريف المضاف إليه سبباً لتعريف المضاف أيضاً، فإنما إذا قلنا: 'غلام لزيد' بالتثنية، فإن ذلك الانتساب موجود فيه مع عدم المعلومية فيه، كذلك إذا نسب الفعل إلى الفاعل المعين، وقلنا: ضرب زيد، فهذا لا يستلزم معهودية الفعل وتعريفه. ولتقابل أن يقول: إن انتساب أمر إلى المعين في الإضافة يستلزم معلومية المضاف؛ لمكان الامتزاج بينهما، إلا أن يقال: هذا الامتزاج ثبات في الفعل والفاعل؛ لأن الفاعل كالجاء من الفعل، مع أنه لا يستلزم معهودية الفعل. **ومعهوديته:** وأشار به إلى أن تعريف المضاف إليه يفيد تعريف المضاف عند قصد تعريفه، فإذا كان غلام زيد معهوداً بين المتكلم والمخاطب، فعند حضور غلام يقال: جاءني غلام زيد أي الغلام المعهود.

من غير إشارة: فإنه قد يراد منه غلام لا بعينه، وقد يشار به إلى واحد معين أيضاً، فحيث لا يلزم أن لا يكون الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ثم إن قوله: 'لا أن' عطف على قوله: 'لأن'، أي لا لأن نسبة أمر إلخ؛ لأن حذف حرف جر عن 'أن' وأنَّ قياساً مطرداً، فما قرأ المدرسون 'لا أن' تحفيفاً البون حفاءً ظاهراً غير خفي.

(١) إذا كان المضاف إليه معرفة لا مطلقاً، قال السيد قدس سره: الإضافة إلى المعرفة إشارة إلى حضور المضاف في ذهن السامع. (جمال)

قلنا: ذلك كما أن المعروف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله:

ولقد أمر^(١) على اللثيم يسبني
مكشتم
وشام ميد دمر

وذلك على خلاف وضعه،

ثم قد يستعمل إلخ: على سبيل المحار، وكذلك الهيئة لتريكية في الإضافة المعوية موضوعة لمعومية المضاف ثم قد يشار بها إلى واحد غير معين بطريق المحار.

ولقد أمر إلخ: فإن الألف واللام في "اللثيم" سعهدهي مع أن الألف واللام في أصل الوضع لمعين، فإرادة غير معين منها على غير وضعها. وقوله: "يسبي" حملة حرية، وهو في حكم النكرة كالاسم الذي فيه العهد الدهي، ثم عدم كون اللام في اللثيم لتحقيق والاستعراق طاهر، وأما عدم كونها للعهد الخارجي؛ لأنها لو كانت للعهد فيموت مقصود الشاعر من بيد مدحه وكماله، بأن كان مروري دائما على لثيم من اللثام، ويسبي دائما لثيم من اللثام لا لثيم حاص؛ لأن التمدح على مروره على كل لثيم من اللثام، وهذا قال: يسبي، بصيغة المصارع؛ ليدل على مرور وسب بعد سب، بخلاف الماضي فإنه يدل على المضي والانتقطاع، فمن هذا عرف أن حمل جملة "يسبي" على الحال دون الصفة، وتقيد المرور بوقت مخصوص، وهو وقت سبه ليس بجيد؛ لأنه يفوت التمدح الذي هو مقصود له، وإليه أشار السيد السند قدس سره - في حاشية "المطول".

وذلك إلخ: وقد قالوا: إنك إذا قلت: علام زيد، ولريد غلمان، فلا بد أن تشير به إلى علام من بين عذمانه له مزيد خصوصيته بريد إما لكونه أعظم غلماناً أو أشهر بكونه علاماً له أو بكونه معهوداً بينك وبين مخاطبك، وباحتمال يرجع إطلاق اللفظ إلى علام معين دون سائر العلامان، هذا أصل وضعها، ثم قد قال: علام زيد، من غير إشارة إلى واحد معين، وذلك كما أن دا اللام في أصل الوضع لواحد معين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى غير معين، قيل: لا يكون ذلك على خلاف وضعه، بل يكون الفرد لا على التعيين المفهوم من المعروف باللام للعهد الذهني موضوعاً له بالنسبة إلى المعروف باللام الذي للعهد الدهي.

(١) هذا الشاعر يصف نفسه ناخيم فيقول: ولقد أمر على اللثيم من اللثام يشتمي فمضيت، ولم أتوقف ثم، قلت: لا يريدني بالشتيم، والشاهد فيه أن المعروف باللام للعهد الدهي وصف بالحمية؛ لأنه كالنكرة في المعنى. (حل ع)

وليس يجري هذا الحكم في نحو: غير^(١) ومثل؛ فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كان مع المضاف إليه المعرفة؛ لتوغلها في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيرته كقولك: عليك بالحركة غير السكون، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثلٌ اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقليل له: جاء مثلك، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.

= والجواب عنه بأن الألف واللام على قسمين: الأول للعهد الخارجي، والثاني للجنس، وهو الذي يشار به إلى تعيين المدحول أي الطبيعة المعنية؛ فإن كانت الإشارة إلى الطبيعة من حيث هي فهي للجنس، وإن كانت الإشارة من حيث كونها في ضمن الأفراد فهي للاستغراق، وإن كانت من حيث كونها في ضمن فرد ما فهي للعهد الذهني، فيكون العهد الذهني فردا من الجنس. وقد عرفت أن اللام للجنس يشير بها إلى الطبيعة المعنية، فيكون الموضوع له للعهد الذهني هو الطبيعة المعنية، وتحققها في ضمن فرد ما تحقق في غير الموضوع له، فكأنه قيد له. وليس يجري هذا الحكم إلخ؛ وإنما قال: "في نحو"؛ ليشمل ما هو بمعناها كشبهك وبضرك وسواك، وإنما قال: "وليس يجري إلخ" ولم يستثن، ولم يقل: إلا في نحو غير ومثل؛ لعدم الاعتداد بها؛ نقلتها، وبمكسر أن يقاس: إنما قال كذلك لاختياره قول بعض، فإنه ذهب إلى أن إضافتهما لعطية؛ لأفهما بمعنى اسم الفاعل؛ فإن المثل بمعنى المماثل والغير بمعنى المعابر، وإضافة اسم الفاعل إذا لم يكن للماضي لفظية، سواء كان للحال أو الاستقبال أو غير ذلك، وأيضا ليس يجري هذا الحكم في نحو: حسبك، وسرعك، وكفأك، وهما؛ لأنها بمعنى الفعل؛ فإن معنى حسبك زيد يكفيك زيد، وكذا النواقي.

لتوغلها في الإبهام. فإن مماثلة زيد لا يختص في صفة واحدة بل يشمل كل ما هو في وجوده. يعرف بغيرته: أي يعرف الضد الواحد بعيرية المضاف إليه، فإن الحركة ضد السكون. وكذلك إلخ. بأن يكون لزيد مثل في الشجاعة، ويكون هذا المثل مشهورا بتلك المماثلة، فقوله: "في شيء من الأشياء" يبين وجه الشبه، ثم قوله: "إذا قصد" يشعر بأن القصد معتبر في التعريف.

(١) وإنما قال: "في نحو غير"؛ ليشمل ما هو بمعناه، كشبهك ومثلك ونظيرك وسواك إلى غير ذلك، وإنما لم يستثن؛ لعدم الاعتداد بها لنقلتها. (عبد العفور)

وتفيد الإضافة المعنوية تخصيصاً أي تخصيص المضاف مع المضاف إليه النكرة، نحو: غلام رجل، فإن التخصيص يقلل الشركاء، ولا شك أن الغلام قبل إضافته إلى رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة، فلما أضيف إلى رجل خرج عنه غلام امرأة، وقلت الشركاء فيه.

وشرطها أي شرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف إذا كان معرفة من التعريف، فإن كان ذا اللام حذف لامه، وإن كان علماً نُكِّرَ^(١) بأن يجعل واحداً من جملة من سمي بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن،

إذا كان معرفة: هو لدفع ما يقال: حار تجريد المضاف من التعريف إذا كان معرفاً باللام، أو عملاً، وإذا لم يكن فيه شيء منها فلا، كما في 'علام زيد'. ويمكن أن يقال: إن التعريف في المضاف في نحو: علام زيد يكون حكماً، وإن لم يكن حقيقة بأن يزن ما يحكى فيه التعريف منزلة ما فيه التعريف محققاً، وهو اختيار بعضهم، ولما كان فيه بعد فلم يحتره. واعلم أن المضمحل والمهم لا يصفان أصلاً؛ لامتناع سلب التعريف عنهما؛ لوضعهما على المعرفة، ثم إن التجرد عن حرف النداء ليس بشرط في هذه لإضافة، وإن كان حرف النداء للتعريف؛ لأنه ليس للتعريف على الإطلاق بل هو مع القصد للتعريف؛ لأن الغرض الأصلي منه التنبيه لا التعريف.

بأن يجعل واحداً إلخ: أي بأن يجعل العلم واحداً أي فرداً واحداً من المفهوم الذي هو صادق عليه وعلى غيره، فيكون في عبارته مسامحة، فهو مفهوم عام شامل له ولغيره، فحينئذ اندفع ما قيل من أنه قد سبق في قوله: "وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف"، أن طريق التوكيد على نوعين، أحدهما: ما ذكره، والآخر: وهو ما يذكر دات ويراد بها الصفة التي هي مشهورة بها، فإنه وإن لم يكن تلك الدات نكرة، ولكن الوصف الذي هي مشهورة به نكرة، كما يذكر الحاتم ويراد به الحواد، فإنه مشهور بوصف الحواد، فيكون "الحواد" نكرة، وكما يذكر النوشيروان ويراد به العاد؛ لأنه مشهور بالعدل، فالعادل نكرة، وكما يذكر موسى ويراد به الحق، وكذا يذكر فرعون ويراد به المظلم، ووجه اندفاعه ظاهر؛ لأنه أيضاً مفهوم يصدق عليه وعلى غيره.

(١) أي جعل ذلك العلم نكرة يصير مدلوله واحداً غير معين من أفراد المسمى بزيد مثلاً، وليس المعنى على أنه جعل نكرة حقيقة، ليرد أن إرادة هذا المعنى مجازي، والنكرة ما وضع لشيء غير معين. (حماد)

أو المراد بالتجريد^(١) تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد، أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما يجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلبا للأدنى^(٢).....

= ويمكن الجواب عنه أيضا بأن صريق التنكير على ما اختاره ههنا حارية في جميع الأسماء، بخلاف التنكير على الوجه الآخر فإنه مخصوص ببعضها؛ لوجود من لم يكن مشهورا بوصف. قال مولانا عص: إن ما يستفاد من قولهم: إن العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة بما وضع لغير معين، فإن العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين، ولا يدخل فيما وضع لغير معين، فلا بد من أن يراد تنكير العلم وتجريده من التعريف جمعته في حكم النكرة. أقول: ما هو في حكم النكرة فهو نكرة وإن كان نكرة حكما لا حقيقة، ويمكن أن يقال أيضا: إن ما هو موضوع لمعين يصير نكرة بالعمل المذكور؛ لأنه لا حجر في التصور والوضع، غاية ما في الساب أنه يمتار بقيد الحيثية.

أو المراد بالتجريد إلخ: فإن التجرد لازم للتجريد، فيكون من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم، ثم إن التجرد لازم أعم؛ لأنه يوحد بدونه فيما هو مجرد بنفسها، والمراد بالتجريد إيراده بلا تعريف، وهو التخصيص، قال مولانا عص: إن الشارح تكلم على خلاف العرف والاصطلاح، فإن اللائق بإيراد التوضيح موضع التخصيص؛ لأن المضاف إذا كان معرفة لا يكسب إلا التوضيح منه لا التخصيص، أقول: كلامه - قدس سره - في الطلب نفسه مع قطع النظر عن أن يكون المطلوب في المضاف حاصلًا، وذلك الطلب باطل مع حصول الأعلى، ولو سلم فقول: لما قال سابقا: إن المضاف إليه إذا كان نكرة يفيد تخصيصا فيه فحينئذ إذا كان المضاف معرفة يلزم طلب الأدنى مع حصول الأعلى لا محالة، وحصول التوضيح فيه حينئذ لا ينافيه في نفس الأمر.

وإن قست: إذا كان المضاف معرفة كيف يحور حصول التخصيص فيها؛ لأن معنى التخصيص هو قلة الاشتراك ورفع مع أن المضاف معرفة؟ قست: إذا أضيف المعرفة إلى النكرة يصير المضاف نكرة في بادئ النظر كما مر في قوله: "وتفيد تخصيصا مع النكرة"، أو نقول: طلب التخصيص لا ينافي أن يكون المضاف معرفة، والكلام في =

(١) من باب ذكر الملزوم وإرادة اللارم، فلا يرد أن التجريد يقتضي سق الوجود، بقي أن التجرد إن كان مقتضيا سبق الوجود أيضا فانوجه أن يقال: التجريد عبارة عن الخلو أو كون التجريد مجارا عن التجرد، والتجرد عن الخلو تطويل للمسافة بلا فائدة، وإلا فالتجريد مجاز عن التجرد وحوه عطف تفسير له. (جمال)

(٢) وهو مستنكر في بادئ الرأي. (عند الغفور)

وهو التخصيص، مع حصول الأعلى^(١) وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة لكان
تحصيل الحاصل،^(٢) فتضييع الإضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا، فإن قيل: لا
فرق بين إضافة المعرفة، وبين جعلها علما

= الطلب، أو نقول: المراد من التخصيص في قوله: "وهو التخصيص" هو التعريف في الجملة لأنه لازم للمتخصص،
والمراد من المعرفة في الجملة هو المعرفة بوجه من الوجوه بأن يعرف زيد مثلا بأنه عالم مثلا. والحاصل أن ريدا إذا
كان معلوما من حيث ذاته فحينئذ يصح قوله: "لكان طلبا للأدنى إلخ"؛ لأنه مع كونه معلوما من حيث الذات لا
يحتاج إلى معرفته بوجه ما، فإذا عرفت فالقول بأن لا بأس بأن يعرف زيد بوجه أنه عالم مثلا مع كونه معلوم
الذات أيضا ليس بشيء لما عرفت من عدم الاحتياج إلى هذه المعرفة التي هي بالوجه.

لكان تحصيل الحاصل: ولقائل أن يقول: إنما يلزم تحصيل الحاصل في إضافة المساوي، وأما إذا كان المضاف إليه
أعرف فلا يلزم ذلك، لأنه حينئذ يكون ازديادا لمرتبة المضاف، والجواب أنه لما لم يجوز الإضافة في صورة المساواة
فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعراف طردا للباب.

فتضييع الإضافة: قال مولانا عصفري: إن تحصيل الحاصل ممتنع فلا بد أن يقول: 'وهو ممتنع' موضع قوله:
"فتضييع الإضافة"؛ لأنه يوجب البطلان، وبعبارة أخرى بأن تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الإضافة إلى
المعرفة، فلا حاجة إلى قوله: فتضييع الإضافة، أقول: إضافة المعرفة إلى المعرفة ممكن، وليس بممتنع، وذلك لأن
المراد من تحصيل الحاصل أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل أصله للمعرفة،
فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف، ويصح قوله: فتضييع الإضافة. وإن
قست: تحصيل الحاصل واقع في كلامهم مزيل بالممتنع والمحال، فيكون ممتنعا لا ممكنا، قلت: هو ممتنع بالامتناع
لغيره لا لذاته، والممتنع بالغير ممكن، فإن سبب امتناعه تضييع الإضافة، فإنه - قدس سره - أقام السبب مقام
المسبب، وإقامة العلة مقام المعول كثير بينهم.

(١) وهو غير متصور؛ إذ لا يتصور الشيوع في المعين، فضلا عن أن يتصور فيه تقليله، ولهذا اندفع ما
قيل: استعمل التخصيص في المعرفة، وهو خلاف اصطلاح النحاة؛ لأن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في الكثرة. (جمال)

(٢) يعني أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة، فلو أضيف إلى المعرفة
لكان تحصيلها لما هو الحاصل فيها يعني أصل التعريف. (عبد الغفور)

في نحو: النجم والثريا والصعق و ابن عباس في لزوم تعريف^(١) المعروف، فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك، قيل: لا نسلم أن في هذه الأمثلة تعريف المعروف، بل فيها زوال تعريف، وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة،

في نحو النجم إلخ: فإن مدخول الألف واللام في "النجم" مثلا معرفة بسبب الألف واللام، ويراد به نجم بعينه ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل؛ لأن المراد منه معين من غير جعله علما فجعل المجموع علما ليحصل بعينه تحصيل الحاصل، فلا فرق بين تحصيل الحاصل وبين تعريف المعروف، فلا يرد أن المجموع علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما، وكذلك الابن معرفة بالإضافة إلى 'العباس'، ويراد به ابن له بعينه ثم جعل المجموع علما له فيكون تحصيل الحاصل، وكذلك "الصعق" فإنه يراد به الرجل الخاص، وهو الذي لا يكون شجاعا بسبب اللام ثم جعل المجموع علما فلا فرق بينهما في لزوم تعريف المعروف مع اختلاف جهتي التعريف.

وأجيب بأنه فرق بينهما فإن في الأمثلة المذكورة يكون التعريف في المضاف إليه كما في "ابن عباس"، وفي الباقي من الأمثلة يكون التعريف في مدخول الألف واللام مع أن العلم شيء آخر، وهو مجموع الألف واللام مع مدحولها ومجموع المضاف والمضاف إليه بخلاف إضافة المعرفة إلى المعرفة، فإن التعريف حيثئذ في الاسم بسبب الألف واللام أو بالعلمية. ورد بأنه نعم ييهما فرق بهذا الوجه، ولكن المراد أنهما يشتركان في الاستحالة وهي تحصيل الحاصل، وههنا كذلك لما عرفت من أن الثريا النجم بعينه بسبب الألف واللام. ثم جعل المجموع علما له فهو تحصيل الحاصل، وأجيب عنه أيضا بأنه إنما جعل مجموع النجم مثلا علما له؛ لأجل أن يصير التعريف الذي كان حاصلا في الاسم بسبب الألف واللام لازما. في لزوم تعريف: مع اختلاف جهتي التعريف.

فما بالهم: أي فما شأنهم. زوال تعريف: وحاصله: أن العلمية لما كانت وضعا ثانيا يزيل مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة؛ فإنها لما لم يكن وضعا ثانيا لم يزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيف المعرفة إلى المعرفة فيكون الإضافة حيثئذ مؤدية إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(١) وأنت خبير بأن كون المعرفة في الأمثلة هي الاسم لا المركب والعلم هو المركب غير مضر في لزوم تعريف المعروف؛ لأن المقصود بالنجم مثلا كما تعين باللام فتعيينه ثانيا بالعلمية تعريف للمعرف، وتحصيل للحاصل، فإن أريد به الاعتراض على لزوم تعريف المعارف فقد عرفت أنه ليس سديدا، وإن أريد به المناقشة في اللفظ فهو ليس من دأب المحصلين، على أن المعرفة من حيث اللفظ هو المركب الذي جعل علما، لأنه بشدة الامتزاج عد لفظه واحدة، وأعرب بإعراب واحد. (جمال)

وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية؛ فإنها حين صارت أعلاما لم يبق^(١) فيها الإشارة إلى معلوميتها^(٢) باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف آخر، وما أجازته الكوفيون من تركيب الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف إلى معدوده نحو: الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا، أما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل، وأما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

بل تبديل تعريف ألخ: فيه بحث بأنه حينئذ يضيع جعل مجموع النجم مثلا علما؛ لحصول التعريف قبل جعله علما، والحاصل: أنه حينئذ وإن لم يكن فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تصحيح العمل؛ إذ لا فائدة في إزالة تعريف اللام الموجود في الكلمة، وإحداث التعريف بطريق آخر، فاجواب الحس أن جعل المجموع علما لأجل أن يصير التعريف الحاصل باللام لازما. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون ذلك التبديل في صورة إضافة المعرفة إلى المعرفة أيضا؛ لأننا نقول: فرق بينهما؛ لأن في الأمثلة المذكورة يكون العلم هو المجموع فالتبديل حينئذ صحيح، ورضي العقل به، وأما في صورة الإضافة يكون التعريف في نفس الأمر، فلو أصيف المعرفة لا يكون فيها تبديل التعريف بتعريف آخر، فإضافتها لا تكون إلا بحذف الألف واللام عنها أو بسكرها

وما أجازته الكوفيون: وهذا إشارة إلى جواب آخر عن السؤال المقدر الذي هو وارد على قوله: "وشرطها تجريد المضاف من التعريف" فإنه يتقص بقولنا: الثلاثة الأثواب مثلا، ووجه الإشارة إليه بأن هذا التجويز ليس عندنا بل عند الكوفيين. ضعيف. وأجيب أيضا بأن تجويز الأمثلة المذكورة يستلزم حوار نحو: الخاتم الفضة؛ فإن ما ذكر موجود فيه مع أنه لم يقل به أحد، ونقل عن الشيخ بأنه قار: ولا يبعد أن يقال: إن الإضافة فيها لفظية؛ لأن مميزها أي الثلاث كان في الأصل موصوفا بها فمعنى ثلاثة رجال هو رجل معدود وموصوف بهذه الأعداد، كما في ضارب زيد، وحسن النوحه، ولم يشترط في النمطية تجريد المضاف عن التعريف.

(١) 'لم يبق' حبر إن، قوله: 'لم يبق فيها' وقوله: 'حين صارت ظرف لقوله: 'لم يبق'، قدم عليه للاهتمام؛ لأنه السبب في عدم النقاء، ويحتمل أن يكون قوله: 'حين صارت' شرطا، وقوله: 'لم يبق فيها' جزاء؛ لأن حين فيه معنى الشرط. (جمال)

(٢) لصيرورة اللام كأحد أجزاء الكلمة، فما يتعين به مدلول الاسم هو العلم لا غير. (جمال)

ثلاث الأثافي والديار البلاقع

وأما ما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «بالألف الدينار» فعلى البديل دون الإضافة. والإضافة اللفظية علامتها أن يكون المضاف صفة احتراز عما إذا لم يكن صفة، نحو: غلام زيد، مضافة إلى معمولها احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، نحو: مصارع البلد، وكريم العصر، مثل: ضارب زيد من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وحسن الوجه من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ولا تفيد الإضافة اللفظية فائدة إلا تخفيفاً^(١).....

ثلاث الأثافي: ونقل - قدس سره - في الحاشية البتير وهما:

أيا مسزلي سمي سلام عليكما هل الأزمن اللاتي مضير وراجع
وهل يرحع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي والديار البلاقع

ثم قال في الحاشية في "هل يرحع التسليم": أي يرد جواب اسلام، وقال في "أو يكشف العمى": من المستحبر الذي هو في "عمى" عن حال "سلمى"، وقال في "ثلاث الأثافي": جمع أثفية وهي واحد من الأحجار الثلاث الذي يصب القدر عليها، وقال في "البلاقع": جمع بلقع يعني الخالي.

علامتها إلخ: وقد عرفت فائدة تقديرها، وبعبارة أخرى بأن المراد هو علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من استدأ، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل.

مصارع البلد إلخ: وكذلك ﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض﴾ (ماصر: ١) فإنه بمعنى المصبي حقيقة، قيل: إن كل واحد من "المصارع" و"الكريم" مضاف إلى المعمول؛ فإن "اللد" مفعول فيه المكاني أي المصارع في البلد، و"العصر" أيضاً مفعول فيه لكنه رماني أي الكريم في هذا الزمان، وأجيب بأن المراد من المعمول هو الفاعل والمفعول، وأجيب أيضاً بأن اسم الفاعل إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي، فإنه لا يعمل حينئذ، وقيل: إنما يعمل إذا اعتمد بالموصوف وهما ليس كذلك، وقيل أيضاً: إذا كان بمعنى الاستمرار.

(١) التحفيف مطلقاً مقابل لتعريف والتخصيص، فلما انحصر فائدة اللفظية في التحفيف علم أنه لا يعيد التعريف والتخصيص، وإليه أشار بقوله: لا تعريفاً ولا تخصيصاً. (جمال)

لا تعريفا ولا تخصيصا؛ لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة. والتخفيف اللفظي إما في لفظ المضاف^(١).....

لا تعريفا ولا تخصيصا: قيل: الأولى أن يقول: أي تعيد تخفيما في اللفظ لا تعريفا إخ؛ ليكون تفسيرا له؛ لأن التأكيد بـ"لا" بعد الحصر بـ"إلا" غير ثابت في كلامهم نعم يكون ذلك بعد الحصر بـ"بما".

لكونها بتقدير إخ: فقولنا: "صارب ريد" في قوة قول: 'ضارب ريدا' بانتوين، فكان الضارب في ضارب زيد مفصل عن ريد، وكذا الحسن الوجه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا بل تخفيفا فقط، ثم لا يحفى أنه إذا كانت الإضافة في تقدير الانفصال فلا يكون الهيئة التركيبية فيها دالة على معلومية المضاف؛ لعدم وجودها فيها.

لا في المعنى: وهو لدفع ما قيل: إن قوله: 'في اللفظ' مستدرك؛ لأن التخفيف لا يكون إلا في اللفظ، وتقرير الدفع أنه احتراز عن الخفة في المعنى بأن يسقط إخ، وأجيب أيضا بأنه الإشارة إلى وجه التسمية باللفظية، وقيل: إيراده لتصريح بالمقابل؛ لأن الإضافة المعنوية تعيد معنى في ذات المضاف.

بإزاء ما يسقط إخ: من التنوين وما قام مقامه، أقول: جار أن يكون المعنى موصوفا بالخفة التي بهذا المعنى الذي قرره الشارح، نعم لا يكون موصوفا بالخفة التي يكون 'اللفظ' موصوفا بها، فلا يرد ما قال مولانا عص من أن قوله: "لا في المعنى" إنما يصح إذا كان المعنى موصوفا بالخفة كاللفظ مع أنه ليس كذلك، ثم قال مولانا المذكور: إن قوله: "لا في المعنى" صريح في أن المراد من الحصر هو الحصر الإصافي أي تفيد تخفيفا في اللفظ دون المعنى فيكون الحصر حينئذ بالنسبة إلى المعنى، مع أن قوله: "لا تعريفا ولا تخصيصا" يفيد أن الحصر كان بالنسبة إلى التعريف والتخصيص فيسهما تدافع.

أقول: في قوة: "إلا تخفيما في اللفظ" حصران إضافيان، الأول: بالنسبة إلى قوله: "تخفيما" فقط، والثاني: بالنسبة إلى مجموع قوله: "تخفيما في اللفظ"، فالأول بالنسبة إلى الأول والثاني بالنسبة إلى الثاني كما لا يحفى، ويمكن أن يقال: إنما قال: 'في اللفظ' إشارة إلى أن المراد من اللفظ هو لفظ استكلم لا لفظ المضاف كما في الإضافة المعنوية، سواء كان ذلك التخفيف بسبب المضاف أو به والمضاف إليه جميعا، أو بالمضاف إليه فقط، كما يكون كلام لاحقه يشعر إليه.

(١) وذلك في اسمي الفاعل والمفعول المضافين إلى الأحصي. (جمال)

فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: ضارب زيد، أو حكما مثل: حواج بيت الله، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل: ضاربا زيد، وضاربو زيد. وإما في لفظ المضاف إليه^(١) فقط بحذف الضمير واستتاره^(٢) في الصفة، كالقائم الغلام كان أصله: القائم^(٣) غلامه، حُذِفَ الضمير من "غلامه"، واستتر في القائم،

ضارب زيد والأصل ضارب ريد. أو حكما إلخ: فإن فيه التنوين قبل الإضافة حكما؛ فإنه حيث لو كان فيه التنوين يسقط هذه الإضافة، أو لأنه إذا قيل: 'حواج ست الله' بدون 'إضافة يحيى' أحواج بالتنوين في نادئ البطر، والمحدوف منه هو التنوين، ففيه تخفيف حكم، وهذا سقط الفص بإضافة أفعل التفصيل نحو: أفضل الناس، أنه إضافة لفظية مع أنه لا يبعد تخفيفا في اللفظ عدم حذف التنوين منه؛ لأنه غير مصروف، ويمكن الخوف عنه أيا لا نسب أنه إضافة لفظية بل معبوة كما قال بعضهم، وبو نسب بأن لا نسب أنه لا تفقد تخفيف؛ لأنه إذا لم يكن مضافا فيستعمل بـ'من' أو 'في' أو اللام وهما يحذفان عند الإضافة فحينئذ تعيد تخفيف في اللفظ.

حذف الضمير إلخ لا يقال: لا يكون تخفيف في المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في المضاف؛ لأنه وإن سقط ضمير منه لكن أورد الألف واللام فيه؛ لأن نقول: حرف الساكن أحق بالنسبة إلى المتحرك واستتر في القائم. وحين استتاره في الصفة يكون معناه به قائم العلامة، أو هو قائم لعلامة، وبما حار بإضافة المعروف للام في اللفظية، عدم العلة الحدية في المعبوة فيها، وذلك لأن اللام في اسم الفاعل أو المفعول، سمي بمعنى الذي لا حرفة. فلا يكون لتعريف مدحوها؛ لأنه لا يكون تعريف المدحول إلا للام الحرفية، فلام الاسمية يكون معناها معرفة لا مدحوها.

(١) أو لفظ مضاف، والمضاف إليه معا في السبي، أو في لفظ المضاف فقط، نحو: حسن وجهه، كان على لشارح أن يذكره، ولعله لم يذكره؛ لكونه مختلفا فيه، فسيبويه وجمع لصريين يجوزونها على فتح في ضرورة لشعر فقط، والكوفيين يجوزونها بلا فتح في السبعة، ومنه من ناشأ. (حم)

(٢) لئلا يلزم إخلاء الصفة عن فاعل، ولا بد من جعل المضاف إليه منصوبا نسيب له بالمفعول، ثم أضيف إليه على ما قرره في باب لمشه. (علوي)

(٣) بالرفع والصب، أما آخر فممسع. (حمال)

وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط. وإما في المضاف والمضاف إليه معا نحو: زيد قائم الغلام، أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

ومن ثم أي من جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها، وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب، وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه، فلو أفادت تعريفا لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني؛ لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة، والمراد أن

وأضيف القائم إليه: ونقائل أن يقول: كيف يصح إضافة القائم فيه؛ لأنه يلزم حينئذ إضافته إلى موصوفها، لكن الرفع من الصفات يكون نعتا لمفعولها بخلاف الناصب مع المنصوب، ولما لم يجوزوا هذه الإضافة في المعنوية لم يجوزوها في اللفظية أيضا؛ لأن اللفظية فرع المعنوية، إلا أن يقال: إما لا يجوز إضافة الصفة إلى موصوفها إذا لم يكن الصفة مشابها بالمفعول، وهما هي مشابها به؛ لأنه إذا قلنا: رأيت القائم الغلام يكون القائم مفعولا فيكون القائم في القائم الغلام مشابها به لقيامه مقامه، ويمكن أن يقال: إنما لا يجوز إضافتها إليها مع بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفي، وفيه ليس كذلك. فمن جهة أنها إلخ: الفاء للتفريع، وكذا الفاء الملحوظ بحكم العطف في قوله: "ومن جهة أنها تفيد تخفيف إلخ" فحينئذ يصح قوله: 'ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع إلخ'.

والمراد أن إلخ: دفع دخل، تقريره: أنه لا دخل لامتناع التخصيص لا بالمثل الأول ولا بالثاني فيكيف يصح أن يكون المشار إليه بـ"ثم" هذه الثلاثة المذكورة؟ قال محد المحشي مولانا غف: لا يخفى أن المجموع المركب من أشياء يجوز أن يكون مستلزما لأمر، ولم يكن لكل واحد من تلك الأشياء مدخل في ذلك الاستلزام، لكن هذه العارة وأمثالها إما يقال فيما كان الكلام اللاحق مبنيا على الكلام السابق أي السابق على لفظ "ثم"، وأيضا كان إثبات الكلام السابق باللاحق، والأول مسلم والثاني لا؛ لأن التخفيف وعدم إفادة التعريف يشترط باللاحق، وذلك منتف بالقياس إلى انتفاء التخصيص، فلا بد أن يجعل قوله: "ومن ثم" إشارة إلى التخفيف وانتفاء التعريف، ويرتكب فيه محاز، كما يقال: فلا قل تلك القبيلة مع أنه ليس إلا قبل بعضها. أقول: المراد أن إثبات مجموع الكلام السابق من حيث المجموع يكون باللاحق، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك، لإثبات، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها كما يستفاد من تحقيق كلام الشارح.

المشار إليه بـ "ثم" - وهو مجموع أمور ثلاثة: (١) وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء التعريف، وانتفاء التخصيص - يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص، ومن جهة أنها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون، وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف؛ لأن تنوين الضارب إنما سقط للألف واللام (٢) لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التعريف لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، "

في ذلك الاستلزام: أي استلزام حوار التركيب الأول، وامتناع الثاني؛ لأن التركيب الأول حائر والثاني ممتنع عند حصول التحميف أيضا؛ لأن الكرة المحصورة تقع صفة للكرة، ولا تقع صفة لمعرفة. لا دخل في هذا إلخ: أي في هذا الانتفاء؛ فإنه في حكم لتبريع.

(١) أشار بذلك إلى دفع سؤال أورد في "الحواشي الهدية"، وهو أن "ثم" إشارة إلى الحصر المذكور، وجواز هذا التركيب يتي على عدم إفادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له لعدم إفادتها التخصيص، ووجه الدفع إن "ثم" إشارة إلى ما يفهم من الحصر، وهو مجموع أمور ثلاثة: ثبوت التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص، ولا يلزم من ترتيبه على المجموع ترتيبه على كل واحد من أجزائه، وأجيب عنه في 'الحواشي الهدية' بأن "ثم" إشارة إلى المفهوم من الحصر، وهو أنها لا تفيد تعريفا لا مجموع أمور ثلاثة، واختار الشارح مجموع أمور ثلاثة؛ لأنه الظاهر من الحصر، واختار صاحب الحواشي أحد الأمور الثلاثة؛ لأنه الذي يترتب عليه انقصود (علوي)

(٢) أي لدخول لام لتعريف عليه؛ لأن اللام لتعريف والتنوين للشك، فيستحيل اجتماعهما، فإذا دخلت اللام زال التنوين (محرم)

(٣) حتى لو لم يلتفت إلى التعريف والتخصيص جاز الأولان وامتنع الثالث. (علوي)

بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا^(١) كان الأنسب تقديم هذا الفرع؛ لكنه أخره لكثرة لواحقه، خلافاً^(٢) للفراء؛^(٣) فإنه يجوز تركيب الضارب زيد،^(٤) إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة^(٥) فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عرف باللام، وأجاب المصنف عنه في شرحه بأنه^(٦) غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة.....

كان الأنسب إلخ: لأن هذا أصل التفریع، وهو التخفيف المذكور كأمر بخلاف أصل الفرعين السابقين، وهو التعريف والتخصيص؛ فإنه مذكور ضمناً؛ لأنه في ضمن التخفيف فالتفریع على المذكور بالصریح أولى بالتقدم على التفریع بالمذكور بغير الصریح، قوله: "لكثرة لواحقه"، وهي قوله: "خلافاً للفراء". قوله: وأجاب المصنف عنه، وأجاب عنه الشارح الهندي بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداءً، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها، والرجوع إلى الصبب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

(١) أي بناء على أنه لا دخل في هذا التفریع لانتفاء التعريف، ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، بخلاف التفریع السابق فإنه متفرع على الأمرين، وهما التخفيف وانتفاء التعريف، كان الأنسب تقدم هذا الفرع؛ لأنه متفرع على أمر واحد، والتفریع السابق على أمرين، وما يتفرع على الأمر الواحد مقدم على أمرين؛ لأنه بمنزلة المفرد من المركب، هذا المعنى ملائم سوق كلامه حيث ما قيد لقوله: "فقط". وقيل: ولأن أصله مذكور صريحاً بخلاف أصل الفرعين السابقين فإنه مذكور ضمناً، ورد عليه البعض ويعارضه أن النفي مقدم على الإثبات فعمقتضى الترتيب الذكري أن يقدم الفرع الذي لوحظ فيه النفي والانتفاء على فرع ليس فيه ذلك، وإليه أشار بقوله: فالترتيب الذكري إلخ. (جمال)

(٢) أي يخالف هذا القول خلافاً للفراء. (عبد الغفور)

(٣) أي خالف الفراء الجمهور فيه خلافاً. (محرم)

(٤) استدلالاً بأحد أربعة أدلة فصلها الشارح بقوله: "إما لأنه إلخ". (محرم)

(٥) أي بعد إضافة "ضارب" إلى "زيد"، فكان ضارب زيد، ثم أضيف إليه. (محرم)

(٦) حمل الشارح - قدس سره - البعديّة الواقعة في قول المصنف في "شرح المفصل" على البعديّة الحسية اللفظية، وفهم منه بعضهم البعديّة بالرتبة. (حق)

حسا على الإضافة مجرد إدعاء مخالف للظاهر، وإما لما وقع في شعر الأعشى من قوله: ^{حارث ورحم بالعب} ^{صاهرا}

الواهب المائة الهجان وعبدها

فإن قوله: "وعبدها" بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف: الواهب عبدها، فهو من باب الضارب زيد، فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا، فأجاب المصنف عنه بقوله: وضعف:

الواهب المائة الهجان وعبدها

يعني أن هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به؛ لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد؛ لعدم الفائدة في الإضافة،

حسا: وكذا المتقدمة لفظا في قولنا: الضارب زيد. فهو من باب إلخ: فكما لا يمتنع "الواهب عبدها" كذلك لا يمتنع "الضارب زيد". قال مولانا عرص: "الواهب" مضاف إلى "المائة"، وهو أيضا مثل "الضارب زيد"، فلم لم يجر الحكم عليه؟ فلا حاجة إلى إجرائه على ما هو بواسطة المائة، أقول: قوله: "الواهب المائة" ليس مثل "الضارب زيد"، بل هو مثل الثلاثة الأثواب. وقد عرفت حكمه، أو هو مثل الضارب الرجل، وستعرف حكمه، فإن التعريف في المضاف إليه في "الضارب زيد" و"الواهب عبدها" معوي لا لفظي.

وضعف: قيل: الأولى أن يكون من التصعيف، يعني وضعفه المصحح فلم يوثق به ليستدل به، وحيث لا يتوجه مصادرة. هذا القول: أي هذا التركيب ضعيف فيكون المراد من الصعف هو الضعف في التركيب كما هو اشتاد لا الصعف في الاستدلال، ولهذا قال لفظ "الهم" في الجواب من المصادرة.

لعدم الفائدة: لأن فائدة الإضافة التخفيف، وهو متع؛ ما عرفت من أن التنوين إنما سقط بالألف واللام دون الإضافة. ولقائل أن يقول: إن قوله: "وعبدها" عطف على "المائة"، وقوله: "الواهب المائة" ممتنع؛ لما عرفت أنها، فكذلك "الواهب عبدها"؛ فإن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع، فالأولى أن يقال: يمتنع موضع قوله: ضعف. وإن قلت: قوله: "الواهب المائة" من باب الضارب الرجل المحموم على الحسن الوجه كما قالوا، فيكون جائزا لا ممتنعا، قلت: قوله: "الواهب المائة" ممتنع لداته وجائز لغيره وهو الحمى، ولكن قولنا: "الواهب عبدها" ممتنع لداته وبعيره معا؛ لأنه باعتبار العطف يصير مثل "الضارب زيد"، وهو ممتنع فكذا هذا، فالجواب أن المعطوف قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المعطوف عليه، ولهذا حارث أن يقال: يا زيد والحارث، ولا يحور 'يا حارث'، وكذلك حارث "رب شاة وسحلتها"، ولا يحور "رب سحلتها"؛ لأن مدحول "رب" لا يكون معرفة، فلا يكون حكمه كحكم المعطوف عليه من جميع الوجوه

ولا يخفى^(١) أن فيه شوب مصادرة على المطلوب، اللهم^(٢) إلا أن يقال:

ولا يخفى أن فيه: أي في الدليل، ويتضمن الجواب شوب المصادرة على المطلوب؛ لأن ثبوت المدعى - وهو امتناع مثل: الضارب زيد - موقوف على إبطال دليل الخصم، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب، وإنما قال: شوب مصادرة، ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن الشوب بالمعاصرة: آميزش، فمعناه: أن فيه ما يكون له شوب بها، وهو الدور؛ لأن المصادرة هي التي كان المدعى فيه غير الدليل أو جزءا منه، وههنا ليس كذلك، ولكن المراد ما يستلزم المصادرة له ومندرجا فيها، وهو الدور، ولا يبعد أن يقال: إن إضافة الشوب إلى المصادرة إضافة المصدر إلى المفعول أي إضافة شيء - وهو الدور - للمصادرة أي شوب الدور بها بأن يكون الدور مدرجا فيها، فيصح لفظ الشوب.

اللهم إلا أن يقال إلخ: ولا يخفى بعد المعلوم من النهم؛ أن المتبادر من قوله: "وضعف الواهب إلخ"، هو الضعف في التركيب بأن يكون هذا التركيب ضعيفا في التركيب لا الضعف في الاستدلال به. لا يقال: إن الضعف في التركيب يستلزم الضعف في الاستدلال وكذا العكس؛ لأننا نقول: لا نسلم العكس بدليل قوله: "إد لا نص فيه على الحر إلخ"؛ لأنه يحتمل أن يكون قوله: "وعندها" منصوبا محلا عنى محل "المائة"، فإنم مفعول لـ "الواهب" أو يكون مفعولا معه بأن يكون الواو بمعنى "مع"، فحينئذ يكون التركيب جائزا بخلاف الاستدلال به. لا يقال: لم لا يجوز أن يكون قوله: "وضعف الواهب إلخ" معطوفا على قوله: "وجاز الضاربا زيد" وليس فيه حينئذ شوب مصادرة على المطلوب، ولا يأتي عن هذا العطف قوله: "وإنما جاز الضارب الرجل إلخ" كما لا يخفى؛ لأننا نقول: إفادة الإضافة النفيية التخفيف لا يكون سببا لضعف هذا التركيب بل هي سبب لامتناعه، كما في الضارب زيد كما لا يخفى.

(١) المصادرة على المطلوب على أربعة أضرب، أحدها: أن يكون المدعى غير الدليل، والثاني: أن يكون جزء الدليل، والثالث: أن يكون المدعى موقوفا عليه الدليل، والرابع: أن يكون موقوفا عليه جزء الدليل، والكل باطل؛ لاشتغاله على الدور الباطل، وإنما قال: "فيه شوب مصادرة" ولم يقل: فيه مصادرة؛ لأن المدعى هو امتناع الضارب زيد ولم يجعل دليلا له وجزءه بل جعل دليلا على إبطال دليل أثبت به الخصم خلاف المدعى، وليس هذا معنى المصادرة، لكن لما توقف إثبات المطلوب على إبطال دليل يوجب نقيضه وجعل المطلوب دليلا على إبطال ذلك الدليل صار دورا، وكل دور فيه شوب من المصادرة بالمعنى الأول. (حق)

(٢) أشار بذلك إلى ضعف هذا التوجيه لأنه خلاف الظاهر من العبارة. (علوي)

المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر؛ فإنه يحتمل النصب حملا على المحل، أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه كما في "رب شاة وسخلتها"، حيث جاز هذا التركيب ولم يجز "رب سخلتها" بإدخال "رب" على "سخلتها" بدون العطف، والبيت بتمامه :

الواهب^(٢٠١) المائة الهجان وعبدها عودا يزجي خلفها أطفالها

أي ممدوحه الواهب المائة الهجان أي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد، و"الهجان" صفة للمائة أو بدل عنها،.....

إذ لا نص فيه إلخ: قير: رواية الحر مشهورة، وهي كافية في الاستدلال. حيث جاز إلخ: فإنه يحور دحور "رب" على المعرفة بالعطف، ولا يحور بدونه أي بلا واسطة، والسحنة: ولد الشاة. أي ممدوحه: أي ممدوح الشاعر هو واهب المائة. البيض إلخ: جمع الأبيض، و"النوق" جمع الناقة.

يستوي فيه: أي في "الهجان" الجمع والواحد، أي مشترك بينهما فيقع صمة للمذكر والمؤنث، فيستوي في الهجان الجمع والواحد كما يستوي في "الفلك" الجمع والواحد، ولكن يقدر أن كسرة الواحد أصبية وكسرة اجمع عارضية، وكذا صمة الفاء في فلک، يقال: ناقة هجان، وبوق هجان فحركته في المفرد مخالفة لحركته في الجمع تقديرا فإن الهجان حال كونه مفردا كحمار، وحال كونه جمعا كرجال.

(١) هو من الكامل، و'الهجان' بالكسر البيض من النوق واحد وجمع كالفلک والكنار، وهي الناقة الصخمة والتخوم وهو الفصل بين الأرضين والعود بالصم الحديثات انتائج من الضياء وكل أشي، جمع عائد كحول وحائل، وهي الناقة التي لم تحمل أول السنة، والطمس الصغير من كل شيء، أو المولود وولد كل وحشية، وإضافة 'الواهب' إلى 'مائة' من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به أي الذي يهب المائة، يقول: إن ممدوحه هو الذي يهب المائة من النوق البيض وراعيها من مماليكه حال كونه تلك المائة الحديثات التائج يسوق الراعي خلف كل منهما أطفال كل واحدة منها. (حل ع)

(٢) ممدوح بنشدته صدأ شتر سفيدت باندۀ آنها که شأن آنهاست در لیکه آن شتران نوزا سندگان اند که می راندن شبن پس آنها بجای آنها را. (ترجمه)

أو من قبيل الثلاثة الأثواب^(١) كما هو مذهب الكوفية، و"عبدها" أي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها،^(٢) أو عبدها حقيقة بإضافته لأدنى ملابسة، "عوذا" بالذال المعجمة جمع عائد أي حديثات النتائج، حال من "المائة"، "يزجي" بالزاي المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر أي يسوق، وفاعله ضمير العبد، و"أطفالها" منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، و"أطفالها" مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقة الأمر لا تنكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي^(٣) من القصيدة، وإما لأنه قاسه على الضارب الرجل والضاربك،.....
 المراء الضارب زيد

أو من قبيل إلخ: بأن يكون من قبيل إضافة العدد إلى المعدود، فقد عرفت ضعف الثلاثة الأثواب، فهذا قول الشارح إشارة إلى ضعف آخر في هذا التركيب. تشبيها له إلخ: وأراد من العبد الراعي بالهجاز، فكما يكون الراعي يقوم بخدمة هذه المائة المحبان كذلك العبد يقوم بخدمة مولاه. أو عبدها إلخ: أي أو يكون إضافة العبد إلى المائة حقيقة؛ لأن العبد لا يخدم إلا الإبل، ولكن إضافة العبد إلى الضمير الراجع إليها بأدنى ملابسته أي عند صاحبها. حديثات النتائج: يعني نواتجه. حال من المائة: فإذا مفعول لخواص فيكون إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به. على المفعولية: أي مفعول 'يزجي' وحقيقة الأمر: أي حقيقة قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم أو المجهول لا يكشف إلا بعد إلخ، أو معناه حقيقة قوله: أطفالها لا يكشف إلا بعد إلخ. والمراد من حقيقة الأمر هو حقيقة أمرها معاً، فإذا كان في القصيدة حرف الروي منصوباً فحيثد قوله: "يزجي" بصيغة المعلوم وقوله: "أطفالها" منصوب، وإن كان مرفوعاً فهو حيثد على صيغة المجهول، وقوله: "أطفالها" مرفوع. وإما لأنه قاسه: عطف على قوله: "إما لأنه توهم".

(١) وحيثد وجه آخر لضعف البيت.

(٢) كما أن العبد يقوم بحق خدمة مولاه.

(٣) قال في 'الشرح الخرجية في علمي العروض والقوافي': فالروى هو الحرف الذي بين عيه القصيدة، وينسب إليه فيقال: قصيدة رائية، وقصيدة دالية. (عل)

فأجاب المصنف رحمه الله عنه بقوله: وإنما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه؛ لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام، لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه، وهو جر "الوجه" بالإضافة، وفيه وجهان آخران: رفعه على الفاعلية، ونصبه^(١) على التشبيه بالمفعول، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا معرفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه، فقياسه عليه قياس مع الفارق،^(٢) و الضاربك يعني إنما جاز الضاربك مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت، وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال أي في قول من قال - يعني سيبويه وأتباعه - : إنه أي الضارب في الضاربك

وهو جر الوجه إلخ: المفيدة لتخفيف محذوف الضمير واستتاره في الصفة وقلب الضمة كسرة؛ فإن أصله الحسن وجهه، وعرف الوجه باللام ليكون معرفة كما كان. على التشبيه بالمفعول: وإن كان فاعلا، أما كونه مشبها به فكما ذكر أن الوجه بمنزلة التمييز. مفقود لأن المضاف إليه ليس بحسن فيه، ثم إن قوله: "حملا" مفعول للفعل المفهوم من الكلام أي إنما جوز أي المتكلم حملا، أو إنما جوز أي القوم حملا، أو إنما جاز حملا، ولكن حيثئذ يكون قوله: "حملا" المصدر المجهول أي المحمولى، وإلا لا يتحد الفاعل. وغيرهما: كالجمع مهما الضاربيه والضاربوه، أو الضارباه والضاربيه في التشية.

أي في قول إلخ: وإنما جعل قوله: "جار" مطروفا لقوله: "فيمن قال" بتقدير القول؛ لأن الحوار قول من الأقوال مع أن كلمة "من" عبارة عن القائلين فيمتنع أن يكون القول مطروفا للقائلين، بل ظرف القول هو الأقوال، ولك أن تحسن قوله: "جار" مطروفا لقوله: "فيمن قال" و"في" بمعنى 'عند'، وحيثئذ لا يحتاج إلى تقدير القول، لكن حيثئذ يكون الاستدراك في إيراد الفاء.

- (١) قال الشيخ الرضي: وهو حسن؛ لكون النصب فيه توطية للجر، وهو حسن، فيكون النصب أيضا حسنا، قال: لكن قل استعماله لاستنكاره في الظاهر؛ لنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز. (جمال)
- (٢) لعدم ائدة المشتركة بين المقيس والمقيس عليه.

مضاف دون من قال: إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف؛ لاتصال الضمير لا للإضافة؛ فإنه لا يحتاج جوازه إلى حمل حملا أي لمحموليته^(١) على ضاربك فاتحد^(٢) فاعل المفعول له^(٣) والفعل المعلن به أعني جاز،

غير مضاف: فيكون الكاف حيثد مجرور المحل.

أي لمحموليته: وإنما جعل المصدر محمولا؛ لدفع ما يقال من أنه لا يتحد الفاعل حيثد؛ لأن فاعل المفعول له هو المتكلم؛ لأن الحامل ليس إلا المتكلم، وفاعل الفعل هو الضاربك فإذا كان بمعنى المحمولى فيتحد فاعلهما؛ لأن المحمول ليس إلا التركيب، ويحتمل أن يكون قوله: "حملا" مفعولا له للفعل المفهوم من قوله: "جار"، وهو "جوزوا" أي القوم، فيكون قوله: "حملا" بمعنى الحاملة؛ فإن الحامل أيضا هو القوم، وقيل: يجوز أن يكون الفعل هو "قال"، فيكون فاعلهما متحدا حيثد.

قال مولانا عص: لا بد أن يذكر الحمل المذكور بقوله: "أي لمحموليته" في الحمل المذكور في قوله: "وإنما جاز الضارب الرجل إلخ" ويترك الثاني بالقياس إليه، فالشارح غفل عنه، فصدق وحق ما قال: إن الإنسان مشتق من السيان. أقول: لا شك أن بيان كل واحد منهما يستلزم بيان الآخر وليس فيه طريق القياس إلا أنه توجه إلى بيان الثاني لا الأول؛ لأنه أراد أن يفرغ من بيان المقصود الأصلي من الكلام ثم يشرع إلى بيان حل التركيب الذي هو المقصود بالتبع، على أن يبين الملاحق واكتفاء السابق عليه أيضا كثير.

(١) لا يحفى أن التأويل في أحد الموضعين مشير إلى التأويل في الآخر؛ لاتحادهما في باعث التأويل، والأول أحق أن يشار إلى التأويل فيه إلا أن الشارح - قدس سره - اختار التأويل في الثاني إشعارا بأن كون حمل الثاني مفعولا له - "جاز" هو المحتار، لجريانه على الطريق السابق، لا بكونه مفعولا له - "قال"؛ إذ يبقى حيثد قوله: "وإنما جار" بلا تعيل، مع أن السوق لبيان تعليل "إنما جاز" بل المتبادر أنه علة - "إنما جاز"، وبهذا اندفع ما قيل: كأنه غفل عن قوله: "حملا على المحتار" فأخر التأويل إلخ، فحق ما قيل: الإنسان مشتق من السيان. (جمال الدين)

(٢) لأن الجواز والمحمولية صفتان لضرورية. (عل)

(٣) إذ فاعل المفعول له على تقدير كونه مصدرا مجهولا وهو الضاربك، كما أن فاعل الفعل المعلن أعني 'جار' الضاربك. (جمال)

وبيانه أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الإضافة، ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: ضاربك، وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة بل بنفس اتصال الضمير، ثم لما لم يعتبروا التخفيف في "ضاربك" وجوزوه بدونه حملوا "الضاربك" عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضمّر متصل محذوفا تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد،.....

وبيانه: أي بيان حمل الضاربك على صاربك. وإن لم يحصل إلخ: وبما التزموا التخفيف من غير نظر إلى الإضافة؛ لامتناع اجتماع التنوين مع الضمير امتصل؛ لأن التنوين يؤدّن اتصال ما بعده عما قبله، والضمير متصل يؤدّن بالاتصال، وإذا لم ينظر إلى التخفيف في صاربك لم ينظر إليه في الضاربك. محذوفا تنوينه: صفة لقوله: 'اسم فاعل'.

لأنهما ليسا من باب واحد: لأن المضاف إليه في الضارب زيد ليس ضميرا متصلا. قيل: لم لا يجوز أن يحمل الضارب زيد على ضارب زيد كما حملوا الضاربك على صاربك؟ ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف فيهما صفة والمضاف إليه عدما؟ ويمكن الخوات بالفرق بينهما أي بين المثالين بأن الضاربك مشابه لصاربك في أنه حذف تنوين فيهما لفظا قل الإضافة لا للإضافة، وليس الضارب زيد مشاهدا لصاربك زيد في ذلك؛ لأنه حذف التنوين في ضارب زيد للإضافة، وفي الضارب زيد قل الإضافة.

ولقائل أن يقول: إن حذف التنوين في باب صاربك إذا لم يكن للإضافة، فكيف يصح ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تحميها في اللفظ؟ ويمكن أن يجاب بأن هذا إذا لم يكن المضاف إليه ضميرا متصلا، ويمكن الخوات أيضا بأن التنوين قدر باتصال الضمير؛ لأن اتصال الضمير إما يباي التنوين لفظا، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، كما في حواش بيت الله؛ فإن التنوين قدر في 'حواش' مع صرفها، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة. وفيه نظر من وجهين: أما أولا فلأنه حينئذ يرم أن يجوز الضاربك بدون الحمل على ضاربك ما مر من أن التنوين قدر باتصال الألف واللام، ثم حذف من التقدير بعد اعتبار الإضافة، فعلى هذا يسعى أن لا يجوز الضارب زيد لما عرفت آنفا، ولأن ما قال: إن الإضافة اللفظية تفيد تحميها في اللفظ يفيد حذف تنوين من اللفظ لا من التقدير.

والدليل على أن سقوط التنوين في "ضاربك" لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت بالإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالفعولية، ثم يضاف ويقال: ضاربك، كما يتصور ضارب زيدا، ثم يضاف ويقال: ضارب زيدا، ولن يتصور ضاربك^(١) فاعلم أنها سقطت؛ لاتصال الكاف لا للإضافة، ولقائل أن يقول: (٢) لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فصار "ضاربك"، وحصل التخفيف جدا، (٣).....

ولن يتصور ضاربك: أي لا يمكن له الحصول العقلي المقارن بالوقوع بأن يقال: ضاربك، بالتنوين أولا، ثم يضاف بحذفها؛ لأن التنوين لا يجتمع مع الضمير متصل منصوبا أو محرورا لما عرفت، فلا يرد ما يقال: إنه لا مانع للتصور، فكيف يصح قوله: 'ولن يتصور'؟ ويمكن أن يكون ذلك للمبالغة في النفي. وحصل التخفيف جدا: وإما قال: "حدا" لحصول التخفيف في المضاف والمضاف إليه جميعا، أما في المضاف فظاهر بحذف التنوين منه للإضافة، وأما في المضاف إليه فتبديل المفصل بالمتصل.

- (١) أي لم يحج في استعمال العرب ضاربك، أي اتصال الضمير مع وجود التنوين. (جمال)
- (٢) فيه أنه لو كان كذلك يسمع من العرب قل لإضافة هكذا مع أنه ليس كذلك، وأن التنوين لو كان مما يفصل الضمير عن العامل لفصله يسمع من العرب كذلك مع أنه لا يسمع، وإما المسموع بالاتصال بحذفه. (جمال)
- (٣) من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى. (عبد العفور)
- (٤) في المضاف بحذف التنوين للإضافة، وفي المضاف إليه وإن حصل كونه متصلا إلا أنه ليس من التخفيف المعتبر في الإضافة إذ هو ليس إلا بحذف التنوين أو نوي التشية والجمع، أو بحذف الضمير من المضاف إليه، فما قيل: حصل التخفيف جدا من جانب المضاف ومن جانب المضاف إليه كما ترى، ليس على ما ينبغي؛ لأنه إن أراد أنه حصل التخفيف المعتبر في الإضافة فليس كذلك، وإن أراد أنه حصل فيه شيء من التخفيف وإن لم يكن معتبرا فلا كلام فيه. (جمال)

ثم حمل الضاربك عليه؛ لأنها من باب واحد، حيث كان كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضممر متصل من غير اعتبار^(١) حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا "الضارب زيد" عليه؛ لأنها ليسا من باب واحد.^(٢)

حمل الضاربك عليه: قال مولانا عرص: إن التحفيف في المضاف إليه لا يكون إلا بحذف شيء منه فلا يكون تبديل المنفصل إلى المتصل تحفيفا، فلا يرد مما قيل: إنه لا يحتاج إلى حمل الضاربك على ضاربك؛ لحصول التحفيف في المضاف إليه بالتبديل. أقول: حصر التحفيف في المضاف إليه بحذف شيء منه في حيز المع، ولا بد له من دليل، وما ذكره الشارح في قوله: "ولا نعيد إلا تحفيفا في اللفظ" أي في لفظ المضاف أو المضاف إليه لا يفيد الحصر فيه بحذف شيء، وبو سم الحصر فيه بحذف شيء فإنه أعم من الحذف حقيقة أو حكما، وفي التبديل المذكور حذف حكما كما لا يخفى، ويحاط أيضا ما ذكره المصنف في شرحه من التوهم المذكور أنفا، وأيضا ما ذكرنا في فائدة قوله: "وحصل التحفيف حدا" يأتي عنه فإنه لو لم يذكر في هذه الفائدة المذكورة فلا طائل لقوله: "حدا"، والقول لا بد أن يدع المناقشة الواردة بقوله: 'فلا يرد ما قيل من أنه لا يحتاج إلخ' توجه آخر.

وإما توجه إلى تفصيل المناقشة أولا ثم إلى دفعه، أما بياها فأن ضاربك إذا كان في الأصل ضاربك، فيكون الضاربك أيضا في الأصل الضاربك إياك كما هو الظاهر، فصار الصمير المنفصل متصلا تحفيفا فصار الضاربك فلا يحتاج حمله حينئذ إلى ضاربك لحصول التحفيف في المضاف إليه، وأما دفعه فأن يقال: لا يحتاج إلى الحمل إذا كان التحفيف الحاصل في المضاف إليه بتبديل المنفصل بالمتصل متيقنا فيه وليس كذلك، وهذا أورد قوله: ولقائل أن يقول: لم لا يجوز إلخ بصورة المع.

من غير اعتبار حذف إلخ: أي لم يعتر في ممانتهما أي في كون كل منهما من باب واحد أن لا يكون حذف تنوينهما معا للإضافة قبل الإضافة، وإما قلنا: معا؛ لأنه وإن كان حذف تنوين ضاربك للإضافة قبل الإضافة، =

(١) متعلق بقوله. "ثم حمل الضاربك على ضاربك" من غير اعتبار حذف تنوين المجموع قبل إضافة؛ لوجوب اعتبار حذف تنوين المجموع قبل الإضافة لوجوب اعتبار حذف تنوين المحمول عليه الإضافة على تقرير الشارح قدس سره، ومنه ظهر أن قوله: "من غير" لا يجوز أن يتعلق بقوله. 'مضافا إلى صمير' كما هو الظاهر من عبارته قدس سره. (حمال)

(٢) وهو ظاهر، لكن يرد عليه أنه لم يحمل الضاربك زيد مع أنهم من باب واحد كما حمل الضاربك على ضاربك كما قيل، وذلك لأن وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضافا إلى مضممر وفي صورة النزاع أيضا وجه الحمل كون كل منهما اسم فاعل مضاف إلى ظاهر. (حمال)

واعلم أنا حملنا قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها"، وقوله: "الضارب الرجل والضاربك" حملا على نظيريهما^(١) على الأجوبة عن استدالات الفراء على جواز "الضارب زيد" عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حدة مناسبة للحكم بامتناع "الضارب زيد"، فمعنى قوله: "وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها" أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه^(٢) صفة مصدرية باللام؛ لأنه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت، وإنما لم يحكم عليه بالامتناع، بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول،.....
وهو الحمل على الاستدلال

= لكن لا يكون حذف تنوين الضاربك للإضافة قبل الإضافة، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فبما ذكره من قوله: "م لا يجوز أن يكون أصل ضاربك ضارب إياك إلخ" فقوله: "من غير اعتبار حذف إلخ" هذا في الحقيقة دفع سؤال مقدر هو على وجه المنع.

مناسبة: صفة مسألة. عطف المجرد: نصب على نزع الخافض أي هذا التركيب من قبيل عطف المجرد عن اللام وهو قوله: وعبدها - على المعروف باللام الذي هو المضاف إليه لصفة مصدرية باللام وهي الواهب. لأنه قد يتحمل إلخ: أي قد يكون شيء في المعطوف جائزا دون المعطوف عليه، فإذا جاز شيء في المعطوف فلذا لم يحكم عليه بالامتناع.

وحينئذ يندفع إلخ: أي حين يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه يندفع إلخ؛ لأن شوب المصادرة على المطلوب على تقدير أن يكون قوله: "عبدها" بالجر؛ لأن استدلال الفراء بقاء عليه على التقدير الأول، أي على تقدير حمل التركيب المذكور على الأجوبة عن استدالات الفراء على حوار الضارب زيد.

(١) أي إنما جار الضارب الرجل حملا على نظيره الذي هو الحسن الوجه، والضاربك حملا على نظيره الذي هو ضاربك، وقوله: "على الأجوبة" متعلق بقوله: "وأنا حملنا". (عل)

(٢) أي الذي أضيف إليه صفة، فقوله: "صفة" مفعول ما لم يسم فاعله بقوله: "المضاف إليه".

وإرجاع^(١) كل من الصورتين الأخيرتين^(٢) إلى مسألة ظاهر، ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما.^(٣)

و لا يضاف موصوف إلى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هياتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر، ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة إلى موصوفها^(٤،٥).....

إلى مسألة: أي على حدة، فهذا يظن إلى أن إرجاع الصورة الأولى إلى مسألة على حدة غير ظاهر، بل هي صاهرة في الرد على الفراء في الاستدلال بهما في غير التضمن؛ لأن التركيب إذا كان صعيما فلا يجوز الاستدلال به. ويتضمن الرد إلخ: أي تضمن كل من الصورتين الأخيرتين. ولا يضاف إلخ: لأن الموصوف يجب أن يكون أحص أو مساويا، والمضاف لا يجوز أن يكون كذلك، أو لأن الصفة يجب متانتها للموصوف في الإعراب، فهو كانت مضافا إليها كانت محررة، فلم يبق وجوب التبعية حيثئذ.

لا يقوم أحدهما: أي لا يراد من أحدهما معنى الآخر. ولهذا المعنى بعينه: أي ولأجل أن لكل من هياتي التركيب الوصفي أو الإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر لا يضاف صفة إلى موصوفها، لامتناع تقدم التابع على المتبوع، فإن الصفة يجب أن يكون متأخرا عن الموصوف، فهو أصيب إلى الموصوف كانت متقدمة عليه.

(١) مبتدأ خبره "ظاهر"، وفي بعض النسخ: ظاهرة؛ لأن المصدر يذكر ويؤث، كما قال جمال.

(٢) لأهما مثل الضارب ريد بدون توسط العطف، فكما أنه مسألة على حدة فكذلك كل منهما محلاف واهب المائة.

(٣) أي هذين القولين، وهو 'الواهب المائة إلخ'، و'الضارب الرجل والصدارك'.

(٤) فإن معنى التركيب الوصفي وصف شيء بشيء، وهذا المعنى لا يستفاد من التركيب الإضافي الذي معناه كون شيء مسوبا إلى الآخر بواسطة حرف الجر، وكذا هذا لا يستفاد من الأون، فكيف يقوم واحد مقام الآخر لاستعدته، وكون هيئته التركيبية الإضافية في الإضافة اللفظية قائمة مقام هيئة التركيب العام مع اختلاف معاهما، ثم ولم لا يجوز أن يكون استفادة معنى التركيب العام من الإضافة اللفظية بجعلهما كالإضافة لكونها في

تقدير الانفصال؛ لقوة عمل الصمات. (جمال)

(٥) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي.

فلا يقال: ^(١) "مسجد الجامع" بمعنى المسجد الجامع، و"جرد قطيفة" بمعنى قطيفة جرد، خلافا للكوفية؛ فإن مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع، و جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق، ويرد على القاعدة الأولى، ^(٢،٣)

فإن مسجد الجامع إلخ: فعندهم يجوز إرادة المعنى الوصفي من التركيب الإضافي، ودليلهم هو التركيب المذكور في عبارته، وهي قوله: مسجد الجامع وجانب العربي.

ويرد على القاعدة إلخ: وتذكير الضمير باعتبار الخبر، وهو قوله: لا يضاف إلخ. واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، و جرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف محذوف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه، فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جمعه لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن في الحسن، وقس عليه أخواته، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، وقدم جرد وأضيف للتخفيف بخلاف التنوين والتخصيص، و قس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومثل مسجد الجامع إلخ.

(١) أي إذا بين أن أحد المعبرين لا يقوم مقام الآخر في الاستفادة، فلا يقال: تركيب إضافي، ويراد منه المعنى الوصفي. (ح)

(٢) تقرير الإيراد أهم يقولون: المسجد الجامع والجانب العربي والصلاة الأولى والبقعة الحمقاء، ولا يخفى أن "المسجد" في المثال المذكور موصوف و"الجامع" صفة فإذا قالوا: مسجد الجامع فقد أضافوا الموصوف إلى صفة، وكذلك في الأمثلة الثلاثة المذكورة. (حق)

(٣) ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس للتخفيف، مع إفادة التعريف أو التخصيص، متمسكين بمسجد الجامع وأخواته، و جرد قطيفة وأمثاله؛ فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف محذوف اللام وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه فإن حسنا وإن كان هو الوجه حقيقة لكن جعله لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن، وقس عليه أضرابه، وإن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد، قدم جرد وأضيف للتخفيف، بخلاف التنوين والتخصيص، وقس عليه أمثاله، وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: "ومسجد الجامع إلخ" متأول بمسجد الوقت اجامع، وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن هذا اليوم جامعا للناس في مسجد للصلاة، وإضافته كإضافة سيف شجاع. (عبد الغفور)

وهو قوله: ^(١) لا يضاف موصوف إلى صفته مثل: مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الأولى وبقلة الحمقاء فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته؛ فإن الجامع صفة المسجد، و الغربي صفة الجانب، و الأولى صفة الصلاة، والحمقاء صفة البقلة، وقد أضيف إليها موصوفاتها، وأجيب بأن مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع، وذلك يحتمل معنيين أحدهما: أن يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافا إليه. والجامع صفة للوقت فيندفع الإيراد بوجهين، فإن الجامع ليس مضافا إليه ولا صفة للمضاف، ^(٢)

مسجد الجامع

فإن الجامع صفة إلخ: لأنه يقال: المسجد الجامع والجانب الغربي إلخ فيقال: مسجد الجامع مثلا بمعنى المسجد الجامع مع نقاء المعنى الإصافي والوصفي، مع حصول التحفيف بحذف اللام من المضاف، مع حصول التعريف أو التحصيل، وإضافة المسجد إلى الجمع معوية؛ لأن المضاف غير صفة، وجار حصول التحفيف في الإضافة المعوية مع حصول التعريف أو التحصيل فيها، إلا أن المقصود فيها هو حصول التعريف أو التحصيل بخلاف البعظية، وهذا قر' 'وتعبد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع المكرة' بدون حصر، وقال في البعظية: "ولا تعبد إلا تحفيف في اللفظ مع الحصر".

بمسجد الوقت الجامع: عُدّ لموصوف من المضاف إليه كما في الواقعي، فإن فيه أيضا حذف الموصوف، وهو المكان والساعة والحنة. فيندفع الإيراد بوجهين: أي يدفع لشبهة طريقتين، والشبهة على ما عرفت هي أن الجامع صفة المسجد فيكون مضاف إليه له أيضا، فجوابه بوجهين، الأول: أن الجامع ليس مضافا إليه لمسجد بل المضاف إليه له سوفت، ولثاني. أن الجامع ليس صفة له بل للوقت.

(١) ذكر ضمير الرجوع إلى القاعدة تأويلها بالأصل والقلوب، وساء على أن الضمير يرد دار بين المرجع والآخر
فرعاية الخبر أولى. (جمال)

(٢) حاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العدم إلى خاص، وكذا قياس سائر الأمثلة، فتكون
تث إضافة كإضافة طور سياء وصلاة الوتر ونقله الحنة وحالب أيمن. (عبد العصور)

وثانيهما: أن يكون الوقت محذوفاً والجامع قائماً مقامه منظوياً عليه، فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع ليس صفة للمضاف،^(١) وعلى هذا القياس صلاة الأولى وبقرة الحمقاء متأول بصلاة الساعة الأولى وبقرة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين، لكن هذا التأويل لا يتمشى في "جانب الغربي"؛ فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان.....

منظوياً عليه: أي مشتملاً على الوقت، فحينئذ يكون الجامع بمنزلة الصفات العالبة، وهي التي يراد منها فرد واحد، وفي إرادة هذا الفرد الخاص منها لا يحتاج إلى قرية، فإن الاسم غلبت على الوصفية كالأسود والأرقم والأدهم؛ فإن الجامع هو ما ثبت له الجمعية سواء كان مكاناً أو شخصاً أو غيرهما، فأريد من الجامع هو الفرد الخاص منه، وهو الوقت الجامع؛ فإن الوقت الجامع هو يوم الجمعة، فكان هذا اليوم يجمع الناس للصلاة. ليس صفة للمضاف إلخ: بل هو صفة للوقت، ولا يجري الوجه الآخر حينئذ، وهو عدم كون الجامع مضافاً إليه؛ لأنه مضاف إليه له قطعاً إلا أنه حذف المضاف إليه وهو الوقت، وأقيم صفة مقامه، وأضيف هو إليه، والفرق بين المقدر والمحدوف أن المقدر هو المحدوف من اللفظ مع القاء في النية، والمحدوف هو الحذف من اللفظ والنية. متأول بصلاة الساعة: وهي أول ساعة بعد روال الشمس، وقيل: هو أول الساعة التي فرصت الصلاة فيها فيكون "الأولى" صفة "الساعة"، و"الحمقاء" صفة "الحبة"، سواء كانت الساعة مثلاً مقدراً في نظم الكلام أو محذوفاً، وحينئذ تكون الأولى قائمة مقامها، وكذا الحمقاء قائمة مقام الحبة، وعلى التقدير الأول يندفع الإيراد بوجهين، وعلى الثاني يدفع بوجه واحد كما عرفت تفصيله، وإليه أشار بقوله: على الاحتمالين المذكورين، وإنما سبوا انقلة إلى الحمقاء المؤث للأحق؛ فإنها تست في محاري السيول ومواطي الأقدام.

لا يتمشى: أي لا ينهض في "جانب الغربي" بأن يقال: جانب المكان العربي. لا توصيف مكان إلخ: أي لا توصيف مكان بها أي بالغربية، وضمير "هو" راجع إلى الجانب، والضمير في "جانبه" إلى المكان، والظاهر أن يكفي نقوله: "لا توصيف مكان بها" إلا أنه لما كان الجانب مذكوراً في المثال فني توصيف المكان بالغربي ينبغي أن يراعى معنى الجانب أيضاً.

(١) إذا لا يقال: المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الأول؛ فإن الجامع فيه ليس مضافاً إليه قطعاً. (عل)

هو جـه^(١) بها، اللهم إلا يقال: هناك مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء والإضافة بيانية، والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل فيستقيم المعنى، ويرد على انقاعدة الثانية، وهو قوله: "ولا صفة إلى موصوفها" مثل: جرد قطيفة و أخلاق ثياب، فإن أصلها قطيفة جرد وثياب أخلاق، قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه، وأجيب عنه بأنه متأول بأنهم حذفوا قطيفة من قولهم: قطيفة جرد حتى صار^(٢) كأنه اسم غير صفة، فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قطيفة وغيرها، مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فضة وغيرها،.....

هناك: أي في قوله: "حاجب الغري". والإضافة بيانية: أي الحجاب الذي هو المكان، وصفة الجاهل أن يكون غريبا. والمكان إلخ: وهو العربية. ويرد إلخ: بأن يقال: الحرد والأخلاق صفتان للقطيفة والثياب، وقد أضيفتا إليهما. متأول: يجعله من باب إضافة الأعم إلى الأحص تخصيصا أو بيانا، وليس من باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف وبقي الصفة مهمة أي إذا حذف الموصوف استعملت الصفة مقامه، فحصل الالتباس بأن الحرد من أي جس هو. والأخلاق من أي جس هي، فأضافوها إلى موصوفاتها لتخصيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفا، فهذا: لإضافة بمعنى "من".

كأنه اسم غير صفة: يحذف موصوفه فكأنه لم يكن صفة، فإن الصفة لا بد لها من موصوف مذكور أو مقدر. قال الشارح في الحاشية: الحرد: ريشة كشيء ولسودكي. قطيفة: جادرجه، "صراح" وقال بعض الشارحين: القطيفة: دثار تحمل. والأخلاق جمع خلق.

(١) إلا أنه يرد عليه أن الجانب يقال لأي شيء من الجهات الست لا لجزء الواقع في الجوانب الست، وإليه أشار بقوله: اللهم. (عل)

(٢) أي جرد كأنه اسم غير صفة في أنه استعمل بلا موصوف، فأضافته إلى قطيفة للتخصيص. لا لأنه إضافة صفة إلى الموصوف، وفيه أن قطيفة مؤنث والجرد مذكر، فكيف يكون صفة القطيفة، ولذا قال الشيخ الرضي: إن المعنى شيء جرد أي بأن يحذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جسها للتبيين. (جمال)

أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فليس إضافته إليها
 من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى
 هذا القياس أخلاق ثياب، ولا يضاف اسم مماثل أي مشابه للمضاف إليه في العموم
 والخصوص إلى ذلك المضاف إليه، سواء كانا مترادفين كلياً وأسد، في الأعيان
 والجثث وحبس ومنع في المعاني والأحداث،

إلى جنسه: وهو يعم النوع لعدم الفرق بين الجنس والنوع عندهم، فلا يرد حيث أن الجنس مقول على كثيرين
 مختلفين بالحقبة، والقطيفة ليست كذلك بالنسبة إلى الحرد. بل من حيث: وهذه الحبة مقصودة في هذه
 الإضافة. إنه جنس: يتناول موصوفها وغيره، وهذه الإضافة للتخصص.

أي مشابه إلخ: أي لما يعبر مضافاً إليه على تقدير الإضافة فيكون في العبارة مسامحة، وإنما قال: اسم مماثل
 للمضاف إليه؛ ليدخل فيه المترادفان والمتساويان جميعاً؛ لأن المراد بالمماثلة في العموم أن يكون مدلولهما كليين
 متحدًا أفرادهما سواء كانا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلة في الخصوص أن يكون مدلولهما شخصاً واحداً. قيل:
 وقولهم: ليوث الأسد فمتأول، ومعناه ليوث كاملة من بين الليوث بحيث أنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث،
 كما يقال: هو أخص الخواص وأشرف الأشراف.

في العموم والخصوص: وقوله: "في العموم" أي في الشمول والإطلاق، فإن كل ما يطلق عليه الليث يطلق عليه
 الأسد، وبالعكس. وقوله: "والخصوص" أي في عدم الشمول والإطلاق، فإن كل ما لم يطلق عليه الأسد لم يطلق
 عليه الليث، وبالعكس. سواء كانا مترادفين: أحاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً
 بالاستعمال، وتبعه الشيخ الرضي.

كليث وأسد: فإنهما مترادفان في الأعيان والجثة، فإنهما قائمان بذاتهما فيكونان عينين، قال مولانا عص نقلاً
 عن "الصحيح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان فيكون أخص مطلقاً من العين، أقول: أما كون الجثة
 أخص من العين ظاهر؛ لوجود العين في الفرس مثلاً لكن يلزم أن لا يصدق الجثة على الأسد؛ لما عرفت أن الجثة
 هي شخص الإنسان، إلا أن يقال: إن ما قال في "الصحيح" و"القاموس": إن الجثة هي شخص الإنسان باعتبار
 الأغلب والأكثر استعمالاً، أو المراد من الجثة ما ليس من المعاني والأحداث، فيصدق على الأسد بقرينة المقابلة.
 وحبس ومنع: فإنهما مترادفان في المعاني، والأحداث بفتح الهمزة جمع الحدث، فإن المنع صفة المانع والحبس
 صفة الحابس، وليس شيء منهما قائماً بالذات.

أو غير مترادفين،^(١) بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق؛ لعدم الفائدة في ذكر المضاف إليه؛ فإنك إذا قلت: رأيت ليث أسد، لا يفيد إلا ما يفيد رأيت ليثاً، بدون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة الليث لغوا لا فائدة فيه، بخلاف إضافة العام إلى الخاص في مثل: كل الدراهم، وعين الشيء؛ فإنه أي المضاف فيها يختص به أي يصير خاصاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومته سواء أفادت الإضافة التعريف^(٢) أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة،

بخلاف إضافة إلخ: متعلق بقوله: "لعدم الفائدة" كما هو الظاهر من كلامه، ويحتمل أن يكون متعلق بقوله: "مماثل". مثل كل الدراهم إلخ: وكذلك جميع القوم، فإن اجميع يقع على القوم وعلى الفرس وعلى الشجر وجميع الأشياء، فجار إضافتها لتخصيص كما في خاتم فضة فإنه أي المضاف: الغاء لتعليق، فإن قيل: لم يرجع الصمير إلى المضاف إليه مع كون صحة هذا الإرجاع، فإن المعنى أن المضاف إليه في قوله: "كل الدراهم وعين الشيء" من جملة الأشياء مماثلة في العموم والخصوص؛ لأن الدراهم أحص من الشيء، والشيء أحص من العين إذا كان اللام فيه للعهد، فيكون إضافة العام إلى الخاص؟ قلنا: قوله: "يختص" ينشئ عن حدوث، وهو في المضاف دون المضاف إليه، أو قول: الكلام مسوق لفائدة الإضافة.

سواء أفادت إلخ: أشار هذا التعميم إلى أن قوله: 'يختص' ليس بمعنى التخصيص المقابل لتعريف، بل المراد منه معنى شاملاً لهما، فيكون المراد من الاحتصاص ما هو في مقابلة العموم لا ما يقبل تعريف؛ لأن التعريف حاصل للمضاف بالإضافة إلى معرفة. إذا كان اللام إلخ: فإن المراد من الشيء حيث هو الشيء المعهود.

(١) فيه إشارة إلى اختياره المماثلة على الترادف.

(٢) لأن اللام إما لجنس أو للاستغراق، وعلى كلا التقديرين تفيد التعريف، وأما إفادتها التخصيص فإنما هو إذا كان اللام للعهد الذهني، وهو بعيد في أمثال هذين المثالين، والمقصود من قوله: "أي يصير خاصاً" دفع توهم حمل "يختص" على معنى 'يصير' والتخصيص وهو ليس بمستقيم؛ لأن المضاف إليه معرفة. (جمال الدين)

وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء^(١) ويرد على قولهم: لا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص قولهم: سعيد كرز، فإن سعيدا و كرز اسمان لمسمى واحد كليث وأسد مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر،

ففيها خفاء: ويمكن أن يراد من العهد في قوله: إذا كان اللام فيه للعهد هو الأعم من العهد الشخصي والنوعي، وإطلاق الشيء على الموجود الخارجي هو العهد النوعي، كما يكون المراد هو العهد النوعي من الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة كما مر في تعريف الكلمة، فلا يرد حيثنذ ما ذكره مولانا عص من أنه ليس فيها خفاء إذا كان الشيء بمعنى الموجود في الخارج كما هو مذهب المتكلمين؛ لأنه لا شبهة في أن العين، بمعنى الدات أعم منه؛ لأن العين يطلق على المعلوم بخلاف الشيء، ويكون الشيء بمعنى الموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة، وحيثنذ لا يكون العين أعم منه؛ لشموله كل مفهوم فحيثنذ في أعميته عه خفاء.

ويمكن أن يقال: إذا كان الشيء دائرا بين المعاني فيصح قوله: 'ففيها خفاء'، ويمكن أن يراد من الشيء نفس مفهوم، مع قطع النظر عن تحققه في الدهن أو في الخارج. وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الدهن مثلا فهو فرد من أفراد الشيء؛ فإن مفهوم الإنسان من حيث إنه متحقق في الدهن فهو فرد من الإنسان، فحيثنذ يكون العين أعم منه. قال مجد المحشي مولانا عف: إنما يكون في الأعمية خفاء إذا أريد من الشيء نفس مفهوم مع قطع النظر عن تحققه في الدهن؛ لأنه حيثنذ يشمل كل مفهوم، ولما أخذ من حيث تحققه في الدهن فهو - أي المفهوم فرد من أفراد الشيء، وحيثنذ يكون العين أعم منه - أي من الشيء - وهو الموجود في الدهن.

قال مولانا عص. لا خفاء في أعميته عه حيثنذ أيضا؛ لأنهم يقولون: عين اللاشيء مع عدم صدق الشيء عليه. أقول: المراد من قولنا: عين اللاشيء هو المفهوم؛ لأنه لا فرد له فيكون مفهومه فرد الشيء لا محالة، فيكون الشيء حيثنذ صادقا عليه. ثم لا يخفى أن ما قال مولانا عص يرد على ما قال الشارح بقوله: وأما إذا كان للجنس ففيها خفاء كما يرد على المحشي أيضا كما لا يخفى، ولكنه مدفوع بما ذكرنا.

كليث وأسد: أي سعيد وكرر مثل ليث وأسد في العموم والخصوص، لكن مفهوم كل واحد منهما هو الحيوان -

(١) لأن الشيء في اللغة يتناول الجوهر والأعراض والموجود والمعدوم، وكذا العين؛ لأن عين الشيء نفسه، كذا في "الصحيح"، فلا يكون العين أعم. (عدوي)

(٢) إذا أريد بالشيء الموجود، وحمل العين أيضا على ذلك، وأما إذا حمل الشيء على الموجود، والعين على المعدوم والموجود، فلا خفاء في كون العين أعم من الشيء. (جمال)

فأجيب بأنه متأول بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ،^(١) فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرز،^(٢) قلت: جاءني^(٣) مدلول هذا اللفظ، ولم يقولوا: كرز سعيد؛

= المقترس بخلاف مفهوم سعيد وكرز؛ فإن مفهومهما شخص واحد، ولا يحفى أن هذا السؤال يرد على القاعدة لسابقة، وهي قوله. وشرخصها تجريد المصاف من التعريف؛ لأنه أضيف السعيد إلى الكرر مع عدم تحريده عن العمية، واحواب عنه أيضا ما ذكره بقوله. "متأول". واعلم أن سعيدا وكررا ليسا بمائتين في العموم والخصوص بل في الخصوص فقط؛ لأهم علم لشخص واحد، وأيضاً لا يرد ذلك على ما عرفت معنى قوله في العموم والخصوص فيما سبق أنه كما لا يحفى.

بحمل أحدهما إلخ: بأن يراد من مصاف المسمى والمدلول، ومن المصاف إليه الاسم والنقط، ولا يجوز التأويل بالعكس؛ لامتناع إسناد محيٍ وشبهه إلى النقط. قلت جاءني إلخ: قيل: هـد احواب سعيد، فالأولى تكثيرهما بأن يراد هما المسمى سعيد والمسمى كرر أي المسمى سعيد هو المسمى كرر، والأولى أن يراد من الكرر المدلول ومن سعيد مسماه أي المسمى سعيد هو مسمى مدلول كرر فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص، لا إضافة المدلول إلى النقط.

ولم يقولوا كرز سعيد: بإضافة النقط إلى الاسم؛ لأن قصدهم بالإضافة إلخ، ولأن النقط يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة مدح أو دم، فإذا ذكر أولاً يعني عاء الاسم، ولهذا لا يقدم النقط على الاسم بل يؤخر عنه. فيذكرون النقط على سبيل التبع بأن يكون عطف بيان، أو على سبيل الفصع مرفوعاً أو منصوباً، لا يقال. حار أن يضاف "ليث" إلى "أسد" بهذا التأويل؛ لأن نقول. نعم لكن المراد من قوله: 'لعدم الفائدة' أنه لعدم الفائدة في ذكر مصاف إليه بدون التأويل؛ لعدم وقوع التأويل منهم في نحو: ليث أسد بخلاف سعيد كرر.

(١) إشارة إلى أنه لا يتعين الأول لحمل على المدلول، ولا الثاني لحمل على اللفظ بل ذلك بحسب القرائن، فإن اقتضت القرية حمل الأول على المدلول فكذلك، نحو: جاءني سعيد كرر؛ فإن المحيى قرية على حمل الأول على مدلول، لعدم تصور محيٍ من اللفظ، وإن اقتضت حمل الثاني عليه، نحو: تنفط سعيد كرر أي تنفطت سبط هذا المدلول؛ عدم تصور تلفظ المدلول (حما)

(٢) هذا صريق آخر لتكثير العلم إذ قد يتأول الواحد من سمي بالاسم، كما يقال: جاءني ريد وريد آخر أي جاء واحد من الحمعة المسماة ريد، وقد يتأول بصفة اشتهر مسماهما كأن يذكر حاتم ويراد حواد، وأوله مدلول وأضيف إلى كرز أي جاء مدلول 'كرر'، والتأويل الثاني لا يجري في كل علم بل في علم اشتهر مسماه بصفة، والأول وإن كان عاماً إلا أن الظاهر أن الحاصل من التأويل مركب توصيفي فلا يمكن الإضافة، فتعين في هذا المقام تأويله بمدلول. (حما)

(٣) لأن سمة المحيى إلى الداء غير صحيح. (عبد العصور)

لأن قصدهم بالإضافة التوضيح،^(١) واللقب أوضح من الاسم غالباً، وإذا أضيف الاسم الصحيح، وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة،^(٢) أو الملحق به وهو ما في آخره واو أو ياء قبلها ساكن، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة؛ لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون، إلى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب، مثل: ثوبي وداري في الصحيح، وظيبي ودلوي في الملحق به، والياء تناسب الياء مفتوحة أو ساكنة، وقد اختلف في أن أيهما الأصل، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛
 أي السكون والفتح

غالباً: والمعلوب لا حكم له؛ فإن من عَزَّ بَزَّهُ أي من علب سلب النز، والسلب: ربودن. ما ليس إلخ: والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا؛ لأن بحثهم عن أحوال أواخر الكلمة، وقوله: "في عرف النحاة" احتراز عن عرف الصرفيين واصطلاحهم. وهو ما إلخ: ولم يقل ههنا، وهو في عرف النحاة ما في إلخ؛ لأنه ليس لهم عرف واصطلاح في الملحق به كما كان لهم في الصحيح ذلك، ومعنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح. في الوقوع: أي في وقوع حرف العلة بعد الاستراحة إلخ؛ فإن اللسان إذا بلغ الحرف الساكن يتوقف ضرورة ليستريح فيتلفظ غيره، وكذلك بعد السكوت. يعني في الابتداء: أي الحروف العلة التي عليها الحركة بعد السكوت هي التي كانت في الابتداء كـ "وحل" و"وعد". والياء مفتوحة: الواو للحال.

(١) أي رفع الإجمال الحاصل في المعرفة بإضافة إلى ما ليس فيه إجمال؛ لكونه أشهر، واللقب في الأغلب يكون أشهر بالقياس إلى الاسم، فالإضافة لغرض التوضيح إنما هو بإضافة الاسم إلى اللقب لا العكس، فظهر أن العكس كما أنه لا يصح من حيث الاستعمال لعدم ورود الاستعمال على ذلك لا يصح من حيث القياس أيضاً. (جمال)
 (٢) وذلك لأن نظرهم في أحوال أواخر الكلم. (عبد الغفور)

لئلا يلزم الابتداء بالسكان حقيقة^(١) أو حكماً^(٢) والأصل في ما بني على الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

فإن كان آخره أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ألفاً تثبت أي الألف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب، نحو: عصاي ورحاي، وهذيل، وهي قبيلة من العرب تقلبها أي الألف حال كونها لغير التثنية ياء؛ لمشاكلة ياء المتكلم، وتدغم في الياء مثل عصي ورحي.

لئلا يلزم الابتداء إلخ: فيما إذا كانت في صدر الكلام، أو حكماً فيما إذا لم تكن في الصدر؛ فيها لاستقلالها في حكم صدر الكلام. فإن كان آخره إلخ: يعني إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فإن كان إلخ، فيكون الماء في جواب الشرط المقدر. تثبت: أي الألف حال الإضافة إلى الياء. على اللغة الفصيحة: احتراز عن لغة غير الفصيحة كلفة هذيل. لعدم موجب الانقلاب: أي الألف بالياء كما في لغة هذيل؛ فإن المشاكلة أي مشاكلة ياء المتكلم لا يوجب الانقلاب كما في لغة، و"هذيل" مبتدأ، وقوله: 'تقلبها' حمرة، وتأنيث هذيل بتأويل القبيبة.

لمشاكلة ياء المتكلم: أي لمشاركتها، والمشاكلة: هي موافقة شيء بما هو قبله أو بعده، كقوله تعالى: ﴿وَمَكُرُوا مَكْرَ اللَّهِ﴾ (ارعر: ٥٤) فإن نسبة المكر إلى الله تعالى لمشاكلة ما قبله، وذلك لأن أصل هذا الألف إما الواو أو الياء، وإن كان أصلها واو يرد الألف إلى الواو ثم تقلب الواو ياء وأدغم الياء في الياء، وإن كان أصلها ياء يرد إلى الياء ويدغم في الياء، قال مولانا عص: قوله: "لمشاكلة ياء المتكلم"؛ لأن مشاكلتها حركة الكسر فما تعذر التزم الياء التي هي أحتها. وتدغم: أي هذيل.

(١) فيما إذا كانت الكلمة التي على حرف يصح وقوعها في ابتداء الكلام ككاف التشبيه؛ فإنه يصح أن يقال: كريد أحوك. (جمال)

(٢) كالياء؛ فإنه على تقدير سائه على السكون، وإن لم يلزم الابتداء بالسكان حقيقة لكنه يلزم ابتدؤه حكماً؛ لأنه لاستقلاله يصح أن يقع في الابتداء وإن لم يقع بعارض. (جمال)

ولا تقلب^(١) ألف التثنية كغلاماي؛ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب.^(٢)
من المصوب والمجور

وإن كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أدغمت في ياء المتكلم؛ لاجتماع المثليين فيما هو كالكلمة الواحدة^(٣) مثل: مسلمين إذا أضيف إلى ياء المتكلم، وأسقطت النون للإضافة، وأدغمت الياء في الياء فصار مسلمي.

كغلاماي: فلا يقال: غلامي بالياء المشددة مثل عصي ورحي؛ لأنه لا أصل لهذه الألف من الياء والواو، فلا تقلب حيثئذ. لالتباس المرفوع إلخ: لأن الألف علامة الرفع في التثنية، والياء علامة النصب والجر فيه، فلو قلت ياء لالتبس المرفوع بغيره، قيل: هذا لو صح لزم عدم صحة قلب الواو بالياء في "مسلمي"؛ فإن أصله مسلموي، فقلبت الواو ياء بأصل من الأصول، وبيان الملازمة أن الواو في الجمع المذكور علامة الرفع والياء علامة النصب والجر، وأجيب بالفرق بينهما بأنه إنما قلت الواو ياء في الجمع للقاعدة الكلية التي توجب القلب، وأما فيما نحن فيه فقلبيها بالياء للمشكلة، وهي لا توجب القلب، فإن الأصل عدم قلب الألف التي قبل الياء لحقتها؛ لأنها ساكنة.

لاجتماع المثليين: لأنه إذا اجتمع المثلاث فيما هو كالكلمة الواحدة أدمع أحدهما في الآخر فيقال في قاض وعاص: قاضي وعاصي بالياء المدغمة، وإن كانت الياء محذوفة للتوين ردت الياء وأدغمت في الياء فيقال =

(١) على صيغة المعلوم، وفاعله ضمير راجع إلى "هذيل". (جمال)

(٢) الذي ليس بعلة مطردة، بخلاف "مسلمي"؛ فإنه وإن لزم فيه التباس المرفوع بغيره إلا أن القلب بعلة مطردة، ولا يترك الأمر المطرد لالتباس حصل في بعض المواضع، ألا ترى أنك تقول: "مختار" و"مضطر" مع أنه يلتبس صيغة الفاعل بالمفعول، كذا في "الرضي". (جمال)

(٣) إن قلت: إذا اجتمع المثلاث أولهما ساكن وجب الإدغام سواء كانا في كلمة أو في كلمتين، فلا حاجة إلى قوله: "كالكلمة الواحدة". قلت: الحاجة إليه لدفع توهم من توهم أنه من قبيل "قالوا وما لنا"، و"في يوم" مما اجتمع المثلاث في كلمتين، وأولهما مدة؛ فإنه لا يجوز الإدغام لرعاية المد مع ديوب المقتضي، فدفع ذلك التوهم بأن رعاية المد إنما هو فيما إذا كان المثلاث في كلمتين، وأما إذا كانا في ما هو كالكلمة الواحدة فالإدغام واجب. (جمال)

وإن كان آخره^(١) واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والأولى ساكنة، مثل: "مسلمون" إذا أضيف إلى ياء المتكلم قلبت واوه ياء، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء^(٢) الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقليل مسلمي، وإن كانت قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحة كقولك: في مسلمين مسلمي، وفي مصطفون مصطفى لخفة الفتحة، وفتحت الياء^(٣).....

= فيهما: قاضي وعاصي، وكذا في المثنى أو المجموع حالة النصب والجر. فصار مسلمي: بفتح الميم إن كان مثنى، وبكسرها إن كان جمعا.

لأنها لما انقلبت إلخ: علة لكسر ما قبلها، والحاصل: أن الواو الساكنة لما انقلبت ياء الساكنة فحينئذ بقاء الضمة قبل الياء يوجب تغير الياء بقلبها واوا؛ لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة يقب واوا فلا بد من كسر ما قبلها، وإلا يلزم أن يكون الانقلاب المذكور لغوا، قيل: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب إذا لم يؤد إلى اللبس، وأما إذا أدى إلى لبس وزن بوزن فأنت محير في إبقائها وقلبها كسرة، نحو: لِي بضم اللام وتشديد الياء في جمع ألوي؛ إذا يشته فعل بضم الفاء يفعل - بكسرها -، ثم إن ألوي بمعنى شديد الخصومة، وجمعه لِي على وزن فعل بضم الفاء. مصطفون: مصطفى أصله مصطفوي بإسقاط النون بالإضافة، حرك الياء بالتقاء الساكنين، وفتحت لحفة الفتحة.

(١) أي آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم.

(٢) أي قلب الواو ياء؛ لما تقرر من قاعدتهم أن الياء إذا كانت ساكنة وبضم ما قبلها انقلب واوا، فيلزم الرجوع إلى ما يعبر عنه. (عل)

(٣) أي ياء المتكلم في الصور الثلاث قد جاء الياء ساكنا مع الألف في قراءة نافع: ﴿مُحْيَاي﴾، إما لإجراء الوصل مجرى الوقف أو لأن الألف أكثر شدة من أحويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف، كذا ذكره الشيخ الرضي. (عبد العفور)

أي ياء المتكلم في الصور الثلاث للساكنين أي للزوم التقاء الساكنين إن لم تحرك، واختير الفتح لخفته.

وأما الأسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة إلى غير ياء المتكلم فأخي وأبي أي فالحال في أخ وأب منها إذا أضيف إلى ياء المتكلم أن يقال: أخي وأبي مثل: يدي ودمي بلا رد المحذوف؛ لجعله نسيا منسيا، وأجاز المبرد فيهما أخِي وأبِيَّ برد لام الفعل فيهما، وهي الواو،^(١) وجعلها ياء، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في

ذلك بقول الشاعر:

ي حواز أخي دابي

إن لم تحرك: أي ياء المتكلم، قيل: هذا يشكل بقوله تعالى: "مَحْيَايَ" بالسكون في قراءة نافع، والجواب أن قراءته بسكونها يخالف أهل العربية فتكون ضعيفة. وأما الأسماء الستة إلخ: ولما كانت كلمة "أما" لتفصيل الإجمال فقال: "التي مر البحث عنها إلخ"، والفاء في قوله: "فأخي إلخ" وقعت في جواب "أما".

فأخي وأبي: وإنما قدم الأخ على الأب؛ ليوافق قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمُّهُ وَأَبِيهِ﴾ (عر. ٣٤-٣٥) وأما تقدم الأخ على الأب في الآية فرعاية أسلوب الترقى أي الترقى من الأدنى إلى الأعلى؛ فإن الآية في بيان أحوال القيامة أي يوم يفر المرء من أخيه بل من أمه بل من أبيه؛ فإن مرتبة الأب أعلى من مرتبة الأم ووجود الترقى في قوله: "أخي وأبي" مفقود كما لا يخفى. فالحال في أخ إلخ: أو يقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي، وعلى هذا يكون عطف قوله: "وأجاز المبرد" وعطف قوله: "وتقول: حمي" عليه عطف فعيلة على فعلية، وأما على ظاهر توجيه الشارح فيكون عطف فعيلة على اسمية، هكذا قيل.

بلا رد المحذوف: أي بلا رد لام الفعل أي لام الفعل محذوف من أخ وأب كما هو محذوف من يد ودم، فكما يقال في يد ودم: يدي ودمي من غير رد لام الفعل عند الإضافة فكذلك يقال في أخ وأب: أخي وأبي من غير ردها. وجعلها ياء: أي جعلها ياء، وإدغام الياء في الياء وكسر ما قبلها، فإن أصلها أحوي وأبوي بفتح الحاء والياء، ثم الدليل على كون لام الفعل هي الواو أنه لو ثني لما يقال: أخوان وأبوان.

(١) لأن أصلهما أخو وأبو بدليل أخوان وأبوان.

وَأَيِّ مَا لَكَ ذُو الْمَجَازِ بَدَارٌ^(١)

وحمل الأخ على الأب؛ لتقاربهما لفظاً ومعنى، وأجاب عنه المصنف في شرحه بأن ذلك^(٢) خلاف القياس واستعمال الفصحاء،
 وهو طاهر أي تمسك الفراء

وأبي ما لك إلخ: وأحب مولانا عص عن قول الشاعر بأنه حاز أن يكون لضرورة الشعر، وقوله: 'ما لك' بكسر الكاف؛ فإن الخطاب إلى المؤنث، وكلمة "ما" للنهي، قال الشارح في الحاشية: "ذو المجاز" اسم سوق يعني، وقال أيضاً: أوله.

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى

قوله: 'قدر' بمعنى القضاء، والقدر حيث قال في 'الحاشية' في تفسيره: أي قضاء، وقال في "الحاشية"، ومعنى 'أرى' أظن، وقوله: "أرى" بصيغة المجهول

وحمل الأخ على الأب: وهذا لدفع ما يقال: إن قول الشاعر لا يدن إلا على جعل اللام ياء وإدغام الياء في الياء في أي فقط دون أحي. لتقاربهما لفظاً ومعنى: أما لفظاً فطاهر، وأما معنى فلا أن الأح اس الأب، وهو أبوه. بأن ذلك: أي رد لام الفعل فيهما، وجعلهما ياء، وإدغام الياء في الياء خلاف القياس إلخ. أقول: لقائل أن يقول: كونه خلاف القياس والقاعدة في حير المع: لأن قلب الواو بالياء وإدغام الياء في الياء موافقة لقاعدة المعروفة بينهم كما مر في مرمي، فعطف قوله: "واستعمال الفصحاء" عليه ليس على ما ينبغي أيضاً إلا أن يقال: المراد أن حذف الواو سبباً منسياً، وجعل هذا الواو ياء، وإدغام الياء في الياء خلاف القياس.

(١) [سؤگند پد رمن یا سؤگند پدران من که نیست مر ترا ذوا المجاز در سراى.]

قدر أحلك ذا المجاز وقد أرى وأبي ما لك ذو المجاز بدار

فالقدر: بفتحين اسم من التقدير، والإحلال: الإبدال، ودو المجاز: بفتح الميم سوق عبي فرسخ من عرفات من سواق الحاهليين؛ فإن لهم مع كونهم بدويين مواضع شريعة في بعض أيام السنة، يقيمون بها رماناً ثم ينتقلون منها إلى موضع آخر، وهكذا إلى آخر السنة للبيع والشراء والأخذ والإعطاء وغير ذلك من العادات الحسنة، وتنتج المواضع أولها دومة الجندل وآخرها عكاظ، وذو المجاز في أشهر الحج، يحججون ثم ينتقلون إلى أوطاهم. و"أرى" على المجهول أي أظن على المعلوم، يتعدى إلى مفعولين، و"أي" مقسم به في الحاهلية دون الإسلام من معترضة بين أرى ومفعوليه، والمعنى: تقدير الله تعالى أنزلك يا نفس - في هذه السوق، وإحلال أبي أظن وأقسم بأي أن هذا المكان مع شرفه لا يليق أن يكون محلاً لنزولك، فبك من تحل عنه عن قريب. (حل ش)

(٢) أي "أبي" في قول الشاعر.

مع أنه محتمل أن يكون المقسم به أي أبي جمع أب، فأصله أبين سقطت النون في الإضافة فاجتمعت ياءان فأدغمت الأولى في الثانية فصار أبي، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

أي بالواو والنون

فلما تبين^(١) أصواتنا بكين وفدّينا بالأيينا
بالتشديد مألّف الإشباع

أي لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين وقلن لنا: آباؤنا فداؤكم، وتقول أي امرأة قائلة لا امتناع لإضافة الحم إلى المذكر: حمي وهني.....

أن يكون المقسم به إلخ: فإن الواو في قوله: "وأبي" للمقسم، وهذا جواب آخر كما ذهب إليه المبرد، وحاصله: أنا لا نسلم أن المضاف إلى ياء المتكلم هو الأب لجواز أن يكون المضاف إليها هو أبين جمع الأب، والذي تدل على أن الأب يجمع على أبين وإن كان شاذاً قول الشاعر: فلما تبين إلخ، كما أن أحيان جمع أخ، ثم قوله: "يحتمل" إشارة إلى أن إثبات المذهب لا يصح بمجرد الاحتمال؛ لأن جعل الواو فيهما ياء، وإدغام الياء في الياء يكون حينئذ مجرد احتمال أيضاً. فلما تبين إلخ: وهذا البيت وقع في حق نسوة كانت أسيرة على يد قوم فأراد جماعة أن يتخلصوهن منهم فتقول هذه الجماعة: فلما تبين إلخ، وقوله: "بكين" بفتح الباء والكاف والنون، والمقصود بالتمثيل قوله: "بالأيينا"؛ فإن سقوط النون من الأبين بالإضافة.

وتقول: صرح المصنف ههنا بلفظ "تقول" ولم يعطف على "أخي وأبي"؛ تحرزا عن نسبة الحم والهن إلى نفسه، قيل: لو قال: "يقال" لكان أولى للتحرز عن نسبتها إلى المخاطب أيضاً، مع أن إضافة الحم إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأنثى، إلا أن يحذف مضاف بأن يقال: "حمي" أي حم امرأتي. امرأة قائلة: أشار به إلى أن قوله: "تقول" صيغة الغائبة لا المخاطب، فاندفع أن إساد الحم إلى المخاطب غير صحيح. لا امتناع لإضافة الحم إلخ: دليل على عدم صحة حمل قوله: "تقول" على صيغة الخطاب.

(١) [بتشديد الياء والنون، صيغة الجمع المؤنث] هو من المتقارب، وتبين الشيء أي ظهر، وتبينته أنا أي أظهرته وعرفته لارم ومتعد، وفدّاه تفدية أي قال له: جعلت فداك، والأبين: جمع أب والألف للأشباع، وفيه الشاهد حيث جمع بالواو والنون، والمعنى: لما عرفن أصواتنا معرفة بينة بكين، وقلن لنا: جعلنا آباءنا فداكم. (حل ع) [هركاه شيد غزنا آوازهای ما گریه کردند زنان و گفتند پدران ما فداي شما باشند]

بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصلهما عن "أخي" و"أبي"؛
 لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وإن نقل عنه
 بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة،^(١) ويقال في فم حال إضافته إلى ياء المتكلم:
 وهو ابن يعيش ورس مالت
 في بالرد والقلب والإدغام في الأكثر أي في أكثر^(٢) موارد استعماله، وفي في بعضها
 إبقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الإضافة، وإذا قطعت

بلا رد المحذوف. أي يقال في حم وهر: حمي وهي كما يقال في يد ودم: يدي ودمي عند الإضافة لا رد
 المحذوف، فإنه حين رده يقال: حمي وهي بالياء المدعمة تجعل الواو ياء وإدغام الياء في الياء؛ فإن أصلهما حمو
 وهنو يفتح الحاء والميم، وكذا فتح الهاء والواو.
 في الأكثر: أي أكثر موارد استعماله فم، أي أضيف "فم" إلى ياء المتكلم ففيه وجهان، أحدهما: ففي بالرد
 والقلب والإدغام. وهو الأكثر. والثاني: ففي، ووجه الأول أكثر وأفصح؛ لأن قلب الواو ميم حالة الإفراد إما
 هو لأجل الضرورة وهي مفقودة حالة الإضافة، وذلك لأن أصل "فمي" فوه يسكون الواو فحذف الهاء؛ لحقائه
 فصار فو، فلو لم يقلب الواو ميماً لقلب الواو ألفاً. لتحركها حينئذ وافتتاح ما قبلها، فوجب حذف الألف
 لالتقاء الساكنين. وهما الألف والتويز، ففي الاسم المتمكن على حرف واحد، وهذه العلة غير موجودة حال
 الإضافة؛ لأنه إذا حذف الهاء وأضيف إلى ياء المتكلم كان ميمياً عند قوم ومعرباً تقديره عند الآخرين، لكنه لم يبق
 على حرف واحد؛ لأنه لم يحذف الواو عند الإضافة؛ لعدم موجب حذفها، وهو التقاء الساكنين؛ لأنه إذا حذف
 الهاء عند الإضافة إلى ياء المتكلم صار فوي فاحتمعت الواو والياء ولتساق ميمها ساكن فوجب قلب الواو ياء
 وإدغام الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء؛ لأجل الياء كما في "مرمي".

وإذا قطعت إلخ: أي إذا قطعت هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة كان إعرابها بالحرركات، فقيل: هذا أح وأب
 وحم وهر وفم، ورأيت أح وأباً وحماً وهماً وفماً، ومررت بأح وأب إخ؛ لكن يفتح الهاء ويصم ويكسر في
 "فم" إلا أن فتح الهاء أفصح، أما كون فتح لفاء أفصح؛ لكونه مفتوحاً في الأصل، وأما يصم الهاء؛ ليدل على
 الواو المحذوفة، وأما كسرها؛ فلأنه لما انقلب الواو ميماً لعلته ذكرها فكأنها انقلبت ياء فكما إذا انقلبت ياء =

(١) وهي أب وأح وحم وهر، ونقل عنه خلاف جار الله، والمصنف في أب وأح فقط. (جمال)

(٢) وقال الشيخ الرضي: وهو أصح وأفصح؛ لأن علة الحاجة إلى إبدال الواو ميماً عند القطع خوف سقوط
 العين للساكنين، وليس كذلك في الإضافة؛ إذ لا تنوين في المضاف فالأولى ترك إبدالها ميماً. (جمال)

هذه الأسماء الخمسة عن الإضافة قيل: أخ وأب وحم وهن وفم بالحركات الثلاث،^(١) ولكن فتح الفاء أفصح منهما أي من الضم والكسر، وجاء حم مثل يد، فيقال: هذا حم أو حمك، ورأيت حما أو حمك، ومررت بحم أو حمك. ومثل خبء بالهمزة، فيقال: هذا حمء أو حموك، ورأيت حمأ أو حمأك، ومررت بحمء أو حمأك، ومثل دلو بالواو، فيقال: هذا حمو أو حموك، ورأيت حموا أو حموك، ومررت بحمو أو حموك ومثل عصا بالألف، فيقال: هذا حمأ وحمأك، ورأيت حمأ وحمأك، ومررت بحمأ وحمأك مطلقا أي جواز حم مثل هذه الأسماء الأربعة.

- كسر ما قبلها فكذلك إذا انقلبت ميم هكذا قيل، وقيل: جوار الحركات الثلاث في الفاء لمتابعة العين، مثل أن يقال: فوك وفاك وفيك عند الإضافة بلا ميم فيكون الحركات الثلاث في الفاء بتبعية الحركات الإعرابية، ثم قيل في تثنية أخ وأب: أخان وأبان، وقيل: أخوان وأبوان، وفي جمعهما: أخون وأبون. ثم اعلم أن لام الأربعة الأول الواو بدليل أخوان وأبون وحموان وهنوان، والثلاثة الأول مفتوح العين؛ لأن جمعها على أفعال كأباء وآخاء؛ لأن قياس فعل صحيح العين أفعال كجبل على أجيال، وأما 'هن' فلم يسمع فيه أهواء حتى يستدل به على تحريك عينه، ومؤنثه وهو هنة لا يدل على تحريك عينه؛ لأنه يمكن أن يكون ساكنا في الأصل لكن لما حذف اللام فتح العين؛ لأن ما قبل تاء التأنيث لا بد من فتحها، ولام الخامسة هاء، وعينه واو بدليل أفواه، وعينها ساكنة؛ لأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون، ولا يدل صيغته على حركة العين؛ لأن فعلا ساكن العين يجمع معتلها على أفعال كحوض وأحواض.

وجاء حم مثل يد: حال الإفراد والإضافة، فنقول في الإفراد: هذا حم، ورأيت حمأ، ومررت بحم، ونقول في الإضافة: هذا حمك، ورأيت حمك، ومررت بحمك. ومثل خبء: أي جاء حم مثل حمء مهمور اللام معناه المستر، ومنه الخباء للحيمة، فيقال: هذا حمء، ورأيت حمئا، ومررت بحمء، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حمأك، ومررت بحمأك، وجاء حم مثل دلو، فيقال: هذا حمو، ورأيت حموا، ومررت بحمو، في الإفراد، ويقال في الإضافة: هذا حموك، ورأيت حموك، ومررت بحموك.

(١) التابعة للحركات الإعرابية، وكأنهم نظروا إلى حالة الإضافة أعني فوك وفاك وفيك. (عبد الغفور)

مطلقا غير مقيد بحال الأفراد أو الإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتها
 الأفراد والإضافة. وجاء هنّ مثل يد مطلقا أي في الأفراد والإضافة، يقال: هذا هن،
 ورأيت هنا، ومررت بهن، وهذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك.
 وذو لا يضاف إلى مضمّر لأنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير
 ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ، كقول الشاعر:

إنما يعرف^(١) ذا الفضل^(٢) ل^(٣) من الناس ذووه

ودو لا يضاف: اعلم أن عينه واو ولامه ياء، أما الأول فلأن مؤنثه ذات وأصلها دوات بدليل أن مثناها دواتا
 حدثت عينها لكثرة الاستعمال، وأمّا الثاني فلأن اللقيف المقرون الذي يكون عيه واوا، ولامه ياء أكثر من
 النقيف الذي يكون عيه ولامه واوين، والحمل على الأغلب أولى.
 وضع وصلة إلخ: أي دو وضع لأجل أن يتوصل به إلى جعل أسماء لأجناس صفات الأسماء انكرا كجعل
 المال صفة لرجل فيقال: جاءني رجل ذو مال؛ فإنهم إذا أرادوا أن يصموا شخصا بالذهب مثلا ليس لهم أن
 يقولوا: جاءني رجل ذهب بل يوردون له بـ"دو" وأضافوه إليه، فقالوا: ذو ذهب، ولما كان جنس المصمرات
 والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بـ"دو" إلى الوصف بها، وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف
 دون المضاف إليه، وأما أسماء الأجناس من نحو: الصرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف به إلا أنها من
 جنس ما يقع صفة كالصارب.

(١) فالفضل: الريادة، و"دا" في محمود أكثر كالفضول في المذموم كريادة الغضب، والمراد العرصي الاكتسابي لا
 الجوهرى، كفضل الحيوان على انبات والإنسان على سائر الحيوانات، والإضافة يظل الحممية، والمعنى: لا
 يعرف صاحب الفصل أحد إلا صاحب الفصل. (حل ش)
 (٢) واعلم أنه يتم المصراع الأول على "الفض"، وشرع المصراع الثاني من "ل من"، ومن يتمود المصراع الأول
 على لام الفصل قد غلطوا، عطفا فاحشا؛ لأن تقطيعه:

فاعلاتن فعلاتن فعلاتن فعلاتن

وهذا يعنى إذهاب حرف الكسمة من مصراع إلى مصراع آخر يجوز في العرب لا في العجم.

ولو قيل: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل، وكأنه خص المضمّر بالذكر؛
لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفي إضافته
إلى المضمّر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم خاص باعتبار إضافته إليه، ولا يقطع أي
دو عن الإضافة؛ لأن جعله وصلة إلى أسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

= إنما يعرف إلخ: والمقصود بالتمثيل قوله: "ذوه"؛ فإنه مضاف إلى المضمّر، وفاعل لقوله: 'يعرف'، وقوله:
"ذا الفضل" مفعول له، وهذا مضمون ما هو المشهور بينهم من قولهم: قد رزقوا ثلثاً قد رزقوا جوهري، ومثل:
اللهم صل على محمد وذويه، وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على سبه محمد وآله وذويه، فذلك
اقتباس من الدعاء المأثور.

ولو قيل إلخ: يعني لما علم من الدليل المذكور أنه لا يضاف "ذو" إلى غير ما فيه معنى الجنس، فلا فائدة حينئذ
في التخصيص بأنه لا يضاف إلى مضمّر، فلو قال: لا يضاف إلى غير اسم الجنس لكان أشمل؛ لأن غير اسم
الجنس أعم من أن يكون ضميراً أو اسماً ظاهراً غير اسم الجنس، وإنما قال: "ولو قيل"، ولم يقل: ولو قال، كما
هو الظاهر؛ تعظيم الفاعل.

وكانه خص إلخ: يعني أن لبعض هذه الأسماء كالأب مثلاً يكون له علم خاص عند الإضافة إلى ياء المتكلم،
والمناسب لمقام كما ذكره النظر إلى حال إضافته إلى المضمّر الخاص بأن يقال: "دو" لا يضاف إلى ياء المتكلم
إلا أنه عدل إلى نوعه، وأما العدول إلى جسده فبعيد.

نفياً لاختصاصه إلخ: أي اختصاص "دو" بحكم باعتبار إضافته إلى الاسم الجنس، ونفي هذا الاختصاص يتبين
من نفي إضافته إلى المضمّر مطلقاً، سواء كان ياء أو غيرها؛ لأن لغيره حكماً خاصاً عند إضافته إلى اسم الجنس
مخصوصاً بحكم، بخلاف بعض من تدك الأسماء؛ فإن فيه يرد الالام عند إضافته إلى ياء المتكلم ولا يرد في بعض
الأحر، فقوله: "نفياً" مفعول له؛ لاتحاد فاعله وفاعل الفعل، وهو المصنف.

التوابع

وهو جمع تابع،^(١) منقول عن الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يجمع على فَوَاعِل كالكاهل على الكواهل، والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي أقسام الاسم، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: إِنَّ، وَضَرَبَ ضَرَبَ؛ لعدم كونها من أفراد المحدود،.....

والفاعل الاسمي إلخ: أي دون الفاعل الوصفي؛ فإنه لا يجمع على فواعل، قيل: إنما لا يجمع الفاعل الوصفي على الفَوَاعِل، ولكن يجمع الفاعلة الوصفية على الفَوَاعِل، فلم لم يقل: وهو جمع تابعة، وحينئذ لا يحتاج إلى ارتكاب خلاف الصاهر، وهو النقل من معنى الوصفية إلى الاسمية؛ فإن التوابع جمع تابع باعتبار جمعه عبارة عن الاسم، وجمع تابعة باعتبار جمعها عبارة عن الكلمة، وأحيى بأن قوله: "كل ثان إلخ" يأتي عنه؛ لأنه حينئذ ينبغي أن يقول: كل ثائية - أي تابعة - بإعراب سابقها.

كالكاهل: بكسر اهاء على الكواهل، والفرق بين التابع والكاهل: أن الكاهل اسم بحسب الأصل، وأما التابع فهو اسم بحسب العارض، وهو النقل؛ لأنه نقل من الوصفية إلى الاسم؛ لأنه اسم لأنواع التوابع. قال الشارح في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين. توابع المرفوعات إلخ: فإن توابعها إنما يكون اسماً؛ لأن متوعها لا يكون إلا اسماً، فالألف واللام في التوابع إما للعهد أو للحس. هي أقسام الاسم: وهو أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فلا يرد النقض على توابع الحمل، مثل: ريد أبوه قائم وقام أبوه؛ فإنهما مفردان حكماً، أي قائم الأب؛ فإن القائم المصاف إلى الأب مفرد.

فلا ينتقض حدها إلخ: وصورة الانتفاض أن "إن" الثاني وكذا "ضرب" الثاني في المثالين المذكورين يكون كل واحد منهما فرداً لتتابع؛ لأنهما تأكيدان لسابقهما، والتأكيد فرد للتابع، مع أنه ليس بشيء منهما بإعراب سابقهما؛ لعدم وجود الإعراب في سابقهما؛ لأنه مبني الأصل.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل: إن فاعل الصفة لا يجمع على فَوَاعِل، ولم يجمع جمع تابعة، مع أن الفاعلة الوصفية يجمع على فواعل أيضاً؛ لأنه يصدد أقسام الاسم لا الكلمة، ووجه الدفع: أنه نقل من الوصفية إلى الاسمية، وجعل اسماً لهذا النوع من الاسم، فصار بمنزلة فاعل اسماً لكاهل، وهو يجمع على فواعل؛ لعدم كونها من أفراد المحدود، والنقض بما ينتقض يتيقن لو كان من أفرادها؛ لأنه حينئذ لا يكون الحد جامعاً؛ لخروج بعض أفراد المحدود. (عل)

كل ثان أي كل متأخر^(١) متى لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً، متلبس بإعراب سابقه أي بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه،

أي كل متأخر إلخ: وهذا التفسير لدفع ما يقال: إن التعريف لا يصدق على التابع الثالث والرابع، مثل: زيد العالم الفاضل الكاهل، فالجواب عنه بوجهين، الأول: أن المراد من الثاني هو الثاني في المرتبة لا الثاني في الذكر؛ فإن الثالث مثلاً متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة بالقياس إلى غيره، وهو الصفة الثالثة أو الرابعة، وكذا التابع الرابع متى لوحظ مع سابقه الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الرابعة بالقياس إلى الصفة الثالثة والخامسة.

والثاني: أن المراد من الثاني هو المتأخر مطلقاً، سواء كان متأخراً في الرتبة أو الذكر، وفيه ارتكاب عموم المجاز حينئذ أي ما يطلق عليه لفظ المتأخر فيشمل الثالث والرابع، وعلى كلا التقديرين لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف عليه، مثل: عليك ورحمة الله السلام، إلا أن يراد السبق أو التأخر بحسب المرتبة، ولا يخفى أن تفسير الثاني بالتأخر ينظر إلى هذا الجواب. وقوله: "متى لوحظ مع سابقه" ينظر إلى الجواب الأول، ويمكن الجواب أيضاً بأن المراد من الثاني هو غير الأول فيشمل الثالث والرابع.

متلبس إلخ: أشار به إلى أن الباء في قوله: "بإعراب سابقه" للملابسة، وقوله: "متلبس" من الأفعال العامة لا الخاصة، مثل: ثابت وواقع وجائز، وباء الملابس تقتضي تقدير المتلبس، فلا يرد أن الظرف المستقر لا يكون معلقة إلا من الأفعال العامة، والمتلبس ليس كذلك إذ نقول: متعلق الظرف المستقر من الأفعال العامة إذا لم يكن شيء يقتضي المتعلق، وههنا يقتضيه وهو الباء بحيث يكون إعرابه من جنس إلخ، ولا يجوز أن يكون إعرابهما واحداً شخصياً وإلا يلزم قيام الصفة بأحد الشخصية، ولقائل أن يقول: إن الإعراب كالصفة في الاسم، وليس صفة حقيقة لما يُبين في موضعه، فما هو مثل الصفة في حكم من الأحكام لا نسلم أن يكون شريكاً في الاستحالة بما هو صفة حقيقة، فقوله: "أي بجنس إعراب سابقه" جواب عني تقدير التثنية والتسليم.

(١) إشارة إلى دفع ما قيل من أنه يخرج من التعريف التابع الثالث والرابع؛ لأنهما ليس بثنان، ووجه الدفع ظاهر؛ لأنه إنما يخرج لو كان الثاني محمولاً على حقيقته وليس كذلك، بل يراد منه متأخر، فيدخل الثالث والرابع في التعريف، ثم أشار إلى وجه تفسير المتأخر بالثاني فوصفه بقوله: "متى لوحظ مع سابقه"، وحاصله أن الثالث والرابع مثلاً لما كان بالنظر إلى المتبوع ثانياً وإن كان بالنظر إلى غيره ثالثاً أو رابعاً عبّر عنه بالثاني؛ إشعاراً بأن المنظور إنما هو نسبته إلى المتبوع لا إلى غيره، وإشارة إلى أن المراد بالثنائية الثانية بحسب الرتبة لا بحسب الذكر، وهذا التقدير كما يرد الثالث والرابع لا يرد التابع المقدم على المتبوع. (جمال)

ناشئ^١ كلاهما من جهة واحدة شخصية،^٢ مثل: جاءني زيد العالم؛ فإن "العالم" إذا لوحظ مع "زيد" كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية "زيد العالم"؛ لأن المجيء المنسوب إلى "زيد" في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه^٣

من جهة واحدة. أي المقتضي للإعراب فيهما واحد، يرفع 'عقل' في 'حائي رجل عاقل' من جهة فاعلية موصوفة لا من جهة فاعليته، وكذا سائر الأحوال وسائر التوابع. شخصية أراد أن يراد من الوحدة هو لوحدة الشخصية لا النوعية، فلا يرد المفعول الثاني من باب 'عميت' و'أعصيت'؛ لأن جهة صبيها متحدة نوعاً وهي المفعولية، لا شحصاً؛ لأن مفعوله الثاني غير مفعوله الأول. ناشئ من إلح وإن كان لغير الواحد الشخصية مدحل في كل منها، وهو كونه نعتاً لنفاعل.

المجيء المنسوب إلخ. واعتبر بأنه يرم أن يكون مقتضي لإعراب "زيد" في 'حائي علام زيد' هو فاعلية علام؛ لأن المجيء المنسوب إلى "علام" في قصد المتكلم منسوب إليه مع 'زيد' لا إليه مطلقاً، وأجيب بأن المراد من المعية هو المعية في الانتساب إليه؛ لأن النعت هو المعنوت بحسب الذات، فالانتساب إلى المعنوت هو الانتساب إلى النعت حقيقة، بخلاف الانتساب إلى "علام" بسبب 'زيد' قيل: تعريف التانع ليس بماح؛ لصدقه على الجزء الثاني في قولنا: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، والحواب: أن جزءاً الثاني إما يكون ثاني الذكر مع أن المراد من الثاني الثاني في المرتبة لا الذكر، أما كونه ثانياً في الذكر فظاهر، وأما عدم كونه ثانياً في المرتبة؛ فأنهما معاً جار لكان كل واحد منهما صالحاً للإعراب فاعراً معاً. ويحاج بعبارة أخرى بأن المراد أن إعرابه من جنس إعراب سابقه، ولكن كان إعرابهما متعابرين شحصاً بحسب القصد، فلا يرد النقص المذكور؛ =

(١) تقدير متعلق إخبار، وصفة نقوله: 'ياعراب سابقه'، فإن قلت: هو معرفة بالإضافة إلى المعرفة، فكيف يوصف بالكرة؟ قلت: المصاف إليه اسم فاعل مصاف إلى معموله؛ لأنه إذا كان للاستمرار جار عنه وهو كذلك، فلا يكون معرفة، وإن قلت: إنه ليس بمصاف إلى معموله؛ فالحواب: أن الإضافة للعهد الذهني؛ لأنه يراد واحد غير معين من الخمسة. (جمال)

(٢) وإن كان نعتها مدحل في ذلك، وهو كونه نعتاً لنفاعل. (عبد العمور)

(٣) فإن قلت: الصفة السامحة ذكرت للمدح والدأمة للذم، وأيضاً قد تذكر لترحم والتأكيـد، فلا يكون نسبة الفعل فيهما إلى الموصوف والصفة معاً بل إلى الموصوف فقط، قلت: كون ذكر الصفة لأعراض مخصوصة لا ينافي أن يتعلق الفعل بهما معاً، فكون نسبة الفعل للموصوف فقط في حيز المع. (جمال)

لا إليه مطلقاً،^(١) فقله: "كل ثان" يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وإن وأخواتهما وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "بإعراب سابقه" يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت وأعطيت. وقوله: "من جهة واحدة" يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء أعني التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، لكن هذا المعنى^(٢) من حيث إنه يقتضي^(٣) مسندا إليه

= لأن إعراب الجزء الأول والثاني فيه واحد بحسب القصد، لكنه طهره في موضعين لصلاحيتهما الإعراب، ولما أريد من الوحدة هو الوحدة الشخصية فلا يرد القبض على الخبر بعد الخبر وعلى الحال بعد الحال وعلى المستثنى بعد المستثنى كما لا يخفى، وأجيب عنه أيضا بأن المراد من قوله: "ثان" هو أن يكون فرعاً في استحقاق الإعراب. لا إليه مطلقاً: أي انجيء المسبوب إلى زيد في قصده لا يكون مسبوباً إليه مطلقاً، سواء كان مع تابعه أو بدونه. للإسناد: أي لأجل أنه مسند إليه أو مسند.

(١) فلم يتغير الجهة ولم يتعدد؛ لأن تغير الجهة وتعددتها إنما هو بتغير تعلق العامل بالمعمول، وفي ما نحن فيه لم يتغير تعلق العامل ولم يتعدد، بل تعلق العامل بالموصوف والصفة تعلقاً واحداً، وعمل فيهما معا على أنه مسند إليهما، وكذا في سائر توابع المرفوع والمصوب والجرور في قصد المتكلم إنما هو المتبوع والتابع جميعاً. (جمال الدين)

(٢) أشار بذلك إلى دفع اعتراض أورده الرضي على المصنف، وذلك أن المصنف قال في شرح قوله: "من جهة واحدة" يخرج عنه خبر المبتدأ، والمفعول الثاني والثالث من باب علمت وأعلمت، وكذا ثاني باب أعطيت؛ لأنها ثوان بإعراب سابقها، ولكن من غير جهة واحدة، وقال الرضي: فيه نظر؛ لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة في الكلام، وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات.

فإن قلت: يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول والثاني، قلنا: إن ارتفاع 'زيد' في 'جاءني زيد الظريف' من جهة كونه فاعلاً، وارتفاع 'الظريف' من جهة كونه صفة، وكذا باقي التوابع، ووجه التوابع على ما ذكره السيد السد - قدس سره - في "حواشي الرضي" وتبعه الشارح: أن المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق العوامل بالمعمولات وعدم تغيرها بالجهات المتعددة تعدد التعلقات وتغيرها، وحينئذ لا يلزم تغير الجهات؛ لتغير الأسماء، فمعي قولك: "جاءني زيد الظريف" لم يتغير تعلق العامل منها بل من حيث إنه يقتضي مسندا إليه عمل فيهما بخلاف الأشياء المذكورة؛ فإنه يتغير التعلق فيها؛ فإن التجريد من حيث إنه يقتضي المسند إليه صار عاملاً في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملاً في الخبر. (علوي)

(٣) مثل: "زيداً" في "ظلت ريذا فاضلاً".

صار عاملا في المبتدأ، ومن حيث إنه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا "ظننت" من حيث إنه يقتضي مطنونا فيه ومطنونا، ^{شبه} مثل مصلّا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، وكذلك "أعطيت" من حيث إنه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة، واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيا أو تقديريا أو محليا، حقيقة أو حكما، فلا يرد نحو: جاءني هؤلاء الرجال، ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا، ثم إن لفظة "كل" ههنا ليست في موقعها؛^(١)

أعم إلخ: سواء كان الإعراب في اللاحق والسابق جميعا لفظيا أو تقديريا أو محليا، أو كان مشعرا فيهما، ولما عمّم الإعراب عن المحلي لا يرد لقص بمثل: بك أنت، مع أن 'أنت' تابع ليس بإعراب سابقه، ولك أن تقول: إن المراد بإعراب سابقه أن إعرابه لفظا أو محلا مثل إعراب متوعدة لفظا أو محلا، فإن 'أنت' وإن كان ضميرا مرفوعا فهو في محل الحر بأنه تأكيد له. **حقيقة أو حكما:** وهي قيدان لقوله: 'لفظيا'.

فلا يرد إلخ: أي فلا يرد لما عمّم الإعراب عن لفظي والمحلي، ثم عمّم الإعراب اللفظي عن الحقيقي والحكمي، وذلك لأن "هؤلاء" مني، فليس له إعراب لفظا؛ ليكون إعرابه بإعراب سابقه لفظا بل يكون إعرابه محليا، وكذلك صمة "ريد" في "يا زيد العاقل" تشبه الحركة الإعرابية من حيث عروضهما معا في الاسم؛ فإنه المسمى على ما يرفع به، ففيه إعراب لفظا حكما، وكذلك فتحة 'رجل' في نحو: "لا رجل ظريفا" يشبه الحركة الإعرابية من حيث العروض؛ فإن اسم 'لا' مني على ما ينصب به، ففيه إعراب لفظا حكما، ثم في "يا زيد العاقل" يكون الحمل على اللفظ وعلى المحل جميعا، فيقال: يا زيد العاقل والعاقل، وفي "لا رجل ظريفا" يكون الحمل على اللفظ فقط. **لفظة كل إلخ:** وكذا لفظ التوابع، لأن التعريف للجنس، ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع ولفظة 'كل' مقحمتان، ريدتا لبيان الجمع والمعم.

(١) لأنه لإحاطة الأفراد، والتعريف إنما يكون لماهية من حيث هي مجردة عن الأفراد، فلا يليق دخوله على ما لم يلاحظ فيه الأفراد. (جمال)

لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس^(١) لا للأفراد وبالأفراد^(٢) فالمحدود بالحقيقة التابع، والحد مدخول "كل"، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه لما أدخل "كل" عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فيكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود فيها؛ لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه.

لا للأفراد إلخ: أي لا يكون للمعرف - بالفتح - هو الأفراد، وكذا المعروف - بالكسر - لا يكون الأفراد، بل الحقيقة والماهية. فالحدود إلخ: لا فردة، فيكون المحدود مخوفا أي هو كل ثان بإعراب سابقه إلخ. أفاد صدق إلخ: يفيد أن كل ما هو ثان بإعراب سابقه فهو تابع. فيكون مانعا: لأن معنى المانع هو أن كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود. والظاهر إلخ: أي أفراده في أفراد الحد، فيكون الظاهر هو، هذا لأجل جمعية المحدود فيدل جمعيته على جامعية التعريف، فحيث لا يجوز أن يسأل وأن يقال: لم لم يقل الشارح: إن لفظ التوابع ليس في موضعه كما قال في "كل". لعدم ذكر غيرها. أي غير التابع في الحد فيكون جامعا؛ لأن معنى الجمع هو أن كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد. لا يقال: معنى الانعكاس هو التلازم في الانتفاء لا التلازم في الثبوت، فيكون معنى الجمع: هو أن كل ما لم يصدق عليه المحدود لم يصدق عليه الحد؛ لأننا نقول: التلازم في الانتفاء يستلزم التلازم في الثبوت، فتفسيره بقولنا: كل ما صدق عليه المحدود صدق عليه الحد تفسير باللام. وقيل: إيراد التوابع بصيغة الجمع يدل على جامعية أي جميع التوابع داخل فيه، وإيراد الكل في التعريف يدل على المانعية، كما أفاد الشارح. جمعه ومنعه إلخ: أما معه كالمنصوص عليه فلفظة "كل"، وأما جمعه كالمنصوص عليه فلدعوى الظهور بقوله: "والظاهر إلخ".

(١) لأنه إنما يكون بالجنس والفصل أو الخاصة، وحدها مع الجنس، وهما كليان ليسا بفردين ولا مقيدين لتشخص الأفراد. (جمال)

(٢) يعني أن التعريف يكون للماهية وبالماهية لا للأفراد وبالأفراد؛ لأن التعريف يكون بالجنس والفصل والخاصة، وهي كليات لا أشخاص، فلا يكون عين الأفراد، فلا يصح للأفراد أن يكون معرفا أو معرّفا، فلا يدخل الكل على المحدود، وأما على الحد فإذا دخل كلمة الكل على الحد أفاد أن المحدود صدق على أفراد الحد، فلا يكون شيء مما يصدق عليه الحد من أفراد الحد أن لا يصدق عليه المحدود، فلا يكون غير المحدود حتى لا يكون مانعا، والظاهر انحصار المحدود في كل أفراد الحد أي لا يكون فردا من أفراد المحدود خارجا عن أفراد الحد حتى لا يكون جامعا؛ لخروج بعض أفراد المحدود عن الحد، فيكون جمع الحد ومعه كالمنصوص عليه، فلأجل ذلك أورد كلمة "كل". (حل)

النعت^(١) تابع جنس شامل للتوابع كلها، وقوله: يدل على معنى في متبوعه^(٢) أي يدل
 بهيئة تركيبية مع متبوعه^(٣) على حصول معنى في متبوعه، مطلقاً أي دلالة مطلقة.....

جنس شامل إلخ. وإنما قدم النعت الذي هو فرد من أفراد التوابع على سائر التوابع من التأكيد وعصف البيان وغيرهما؛ لأن تبعيته أشد بالمشوع بالنسبة إلى الباقي من التوابع، ولأنه أكثر استعمالاً بالنسبة إلى البواقى. قيل: تعريف النعت غير جامع؛ لعدم صدقه على السمت نحال المتعلق أي على الوصف بحال متعلق الموصوف، فإن النعت نوعان، أحدهما: الوصف نحال الموصوف، مثل: جاءني ريد العالم. والآخر: لوصف نحال متعلق الموصوف، مثل: مررت برجل حسن علامه، برفع الغلام؛ فإنه فاعل الحس، وهو محرور؛ لأنه صفة لرجل؛ فإنه لا يدل على المعنى الذي هو الحس في رجل بل يدل على معنى هو في متعلقه وهو العلام، فلو قال: تابع يدل على معنى في متبوعه أو متعلقه لكان أولى؛ ليشمل النوعين.

والجواب ما حققه الشارح فيما بعد من أن المراد من الوصف بحال المتعلق ليس أن يكون الوصف قائماً بمتعلقه، بل المراد منه: هو الوصف الاعتباري الحاصل للموصوف بسبب متعلقه، وهذا الوصف كونه لرجل بحيث يحس علامه، فهذا الكون المقيد وصف اعتباري ثابت للرجل فيصدق التعريف عليه؛ لأن حاصل التعريف أن النعت تابع يدل على معنى أي صفة في متبوعه أي نفسه، أو على معنى في متبوعه بسبب متعلقه أي على معنى اعتباري في متبوعه بسبب متعلقه.

دلالة مطلقة إلخ: والحاصل: أن الدلالة على حصول المعنى في متبوعه لازمة لنوع تلك الهيئة غير مفككة عنه. ثم قوله: "دلالة مطلقة" إشارة إلى أن قوله: "مطلقاً" صفة للمفعول المطلق المحذوف ولكه حذف وأقيم الصفة مقامه. إن قلت: هذا يقتضي أن يقول: 'مطابقة' بالناء؟ قلت: الدلالة مصدر يحور تذكره وتأنيثه، فيجوز جعل =

(١) قدمه على سائر التوابع؛ لكونه أكثر استعمالاً في كلامهم وأوفر متابعة؛ إذ يتبع في الإعراب والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ولتعريف والتذكير كما ستطلع، وأعظم فائدة وأكثر بياناً. (حق)

(٢) أي حالة ثابتة في متبوعه، سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه، فيدخل فيه نحو: جاءني رجل حسن علامه. (عبد الغفور)

(٣) وإنما قال: "بهية تركيبية مع متبوعه"؛ لأن بدون الهيئة التركيبية أي في حال الأفراد يدل على معنى مطلقاً لا على معنى في متبوعه. (علوي)

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازاً^(١) عن سائر التوابع ولا يرد عليه البديل في مثل قولك: أعجبني زيد علمه، والمعطوف في مثل قولك: أعجبني زيد وعلمه، ولا التأكيد في مثل قولك: جاءني القوم كلهم؛ لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم؛ فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع،

= المذكور صفة له. واعلم أنه قال بعض الشارحين: إن قوله: "مطلقاً" لإحراج الحال؛ فإن "قائماً" في "صربت ريداً قائماً" وإن صدق عليه أنه تابع يدل على معنى في ريد، لكن لا مطلقاً بل الدلالة مقيدة برمان نسبة الحال إلى صاحبها، وبعبارة أخرى: بل هي مقيدة بحال صدور الفعل عن ذي الحال أو بحال وقوع الفعل عليه. قيل: الحال خارج بقوله: "تابع" لاعتدال قيد من جهة واحدة، وليس إعرابها مع ذي الحال ناش من جهة واحدة كما لا يحفى، وحمل التوابع على المعنى اللغوي غير مرضي.

لا يقال: إذا كان الحال خارجاً بقيد التابع فيكون خارجاً بقونه: "مطلقاً" أيضاً، فيلزم إحراج المخرج؛ لأننا نقول. انقصد لم يتعق بإخراجها بقوله: "مطلقاً" ولا بد في إحراج المخرج من ذلك. وقيل: قوله: "مطلقاً" لدفع توهم دخول الحال فيه، ومنشأ التوهم هو حمل التابع على معناه اللغوي. قيل: التعريف مقوص بالنتع الواقع بعد "إلا" لصفة كقونه تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ (الأنبياء: ٢٢) فإن الله نعت 'الآلهة' مع أنه لا يدل على معنى في متبوعه، وأجيب بأن المراد من النعت هو النعت حقيقة، وليس هو نعت حقيقة بل هو مضاف إليه للنعت من حيث المعنى، فالتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدنا، ولكن لما لم يكن إعراب "إلا" وإصافتها إلى ما بعدها لكونها حرفاً أعرب ما بعدها إعراب المنعوت، وأطلق اسم النعت عليه محاراً.

احتراز إلخ: أي قوله: "يدل على معنى في متبوعه مطلقاً" احتراز عن سائر التوابع من التأكيد وغيره.

أعجبني زيد علمه: فإن معناه أعجبني علمه فيدل على معنى في متبوعه. معنى الشمول إلخ: فإنه يدل على عدم خروج فرد من القوم، بخلاف ما إذا قيل: جاءني القوم، بلا ذكر قوله: "كلهم"؛ فإنه حينئذ يحتمل أن يكون بعضهم خارجاً عن الحكم بالهجنة بأن كان إسناد الهجنة إلى جميع أفراد القوم مجازاً، فإذا ذكر قوله: "كلهم" فهو حينئذ تأكيد للقوم وشامل لجميع أفرادهم.

(١) لا يقال: دلالة التابع في الأمثلة المذكورة ليست بهيئة تركيبية مع متبوعه، بل لإصافته إلى ضمير المتبوع؛ لأننا نقول: إضافة التابع إلى ضمير المتبوع أيضاً من حملة هيئة تركيبية مع المتبوع، والقول بأن إصافته إلى ضمير المتبوع ليست من حملة هيئة تركيبية في حيز المع. (جمال)

إنها هي لخصوص موادها،^(١) فلو جردت عن هذه المواد، كما يقال: أعجبني زيد غلامه أو أعجبني زيد وغلامه أو جاءني زيد نفسه، لا تجد لها دلالة^(٢) على معنى في متبوعاتها، بخلاف الصفة؛ فإن الهياة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت.

وفائدته أي فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كـ "رجل عالم" أو توضيح في المعرفة كـ "زيد الظريف"،

إنما هي إلخ: قال مولانا عس: هذه التوابع حارجة بقوله: "يدل على معنى في متبوعه؛ لأن العم في "أعجبني زيد عمه" لا يدل هيئته التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع، بل يدل عليه بإضافة العم إلى ضمير المتبوع، وكذا التأكيد والمعطوف؛ فإن دلالة "كلهم" على الشمول في القوم ليس هيئة تركيبية بل بإضافة الكل إلى الضمير، فلا فائدة لقوله: "مطلقا" ولم يتم ما ذكره في بيان فائدته، فإذا كان كذلك فإحراجها بقوله: "مطلقا" إحراج المخرج. أقول: الدل هو نعم المصاف إلى الضمير لا نعم بدون إضافته إليه، فيصدق عليه أنه يدل على معنى في متبوعه، وكذا التأكيد والمعطوف. في أي مادة كانت: نحو: جاءني زيد العالم أو الفاضل أو الشاعر أو الكاتب أو غيرها.

غالبا: وإنما أحده عن المقابل وهو قوله: "وقد يكون مجرد الثناء إلخ"، ثم قوله: "وفائدته" لبيان الفرق بين النعت والحيز؛ لأن كلا منهما يدل على معنى في شيء، ويحتمل أن يكون لبيان أنه ليس العرص من الوصف هو الإعلام؛ لحصول المعنى بل تخصيص المتبوع وغيره. تخصيص إلخ: وهو قبيل الاشتراك مثل: جاءني رجل عالم، حيث خرج رجل جاهل. أو توضيح إلخ: وهو دفع الاحتمال لها كـ "زيد الظريف"؛ فإن توصيفه بـ "الظريف" يرفع عدم الضرورة عنه؛ فإنه قبل التوصيف به يحتمل له ولغيره.

(١) يعني أنها وإن دلت تركيبها مع متبوعها على حصول معنى في متبوعها إلا أن تلك الدلالة ليست مطلقة متحققة في كل دل ومعطوف وتأكيد، وإلا لما ثبتت في أعجبني زيد غلامه، وأعجبني زيد وغلامه، وجاءني زيد نفسه. (جم)

(٢) فعلم أنها لا تدل على معنى في متبوعها دلالة مطلقة بل مقدمة بخصوص المادة، فيخرج عن الصفة صفة مركبة مع متبوعه على معنى في متبوعه دلالة مطلقة، بحيث إذا حيء مكان صفة صفة أخرى وأخرى إلى غير النهاية، فكان يدل على معنى في متبوعه، ثم المعنى الثابت في المتبوع أعم من أن يكون وصفا حقيقيا للمتبوع، كما في 'جاء رجل عدل' أو وصفا إحصائيا؛ لكونه حسنا غلامه في 'جاء رجل حسن غلامه'. (جمال)

وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح، نحو: بسم الله الرحمن الرحيم أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو لمجرد التأكيد مثل: نفخة واحدة؛ إذ الوحدة تفهم من التاء في "نفخة" فأكدت بالواحدة، ولما كان غالب مواد الصفة^(١) المشتقات توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت، حتى تأولوا غير المشتق إلى المشتق، ولما^(٢) لم يكن هذا مريضاً للمصنف رده بقوله:

بسم الله إلخ. فإن توصيف "الله" بـ"الرحمن" و"الرحيم"؛ لمجرد انشاء والمدح، وليس لقصد التخصيص والتوصيح فيه بالمعنى المذكور، وقد يكون لتعميم، مثل: كان ذلك في يوم من الأيام ووقت من الأوقات؛ فإن توصيف أيوم بالأيام والوقت بالأوقات؛ لمجرد التعميم، وقد يكون لمرحمة، نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية، نحو: الجسم الطويل العريض العميق كذا؛ فإن توصيف الجسم بهذه الثلاثة لمجرد كشف الماهية؛ فإن كل جسم لا يكون إلا كدنت، والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة: أن الأولى موصحة مفسرة، والثانية مقررة. وقيل: الفرق بينهما أن المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كـ"نفخة واحدة"، والكاشفة تكشف تمام الماهية كالمثال المذكور، ولم يذكر نعت الكاشفة إحقاقاً بنعت المؤكدة، واعتبر بأن كلا من الطويل والعريض والعميق نعت مع أنه ليس كاشفاً؛ لأن الكاشف هو المجموع وهو ليس نعت. وإن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفاً؛ لأنه مساو للجسم، قلنا: لا يشتبه لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المعروف هو المجموع على أن الجواب المذكور لا يجري في مثل. الإنسان حيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن النعت هو المجموع لا كل واحد، لكن لما كان كل واحد من الأجزاء صاحبا بالإعراب أجري الإعراب عليه، كما سبق في قولنا: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً. ولما لم يكن إلخ: عطف على مدحول كلمة "لما لم يكن إلخ" وقوله. "رده إلخ" جزءاً له، وساء الرد على أنه لا داعي إن اشتراط الاشتقاق، ولا موجب لتأويل المشتق لا عقلاً ولا نقلاً.

(١) هذا حاصل كلام المصنف في شرحه. قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور السحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استصعب سيويه نحو: 'مررت برجل أسد' وصفاء، ولم يستصعب "جاءني ريد أسداً حالاً، وفي الفرق بظن. (عبد العفور)

(٢) هذه السحاة موافقة للمحشي عصام الدين.

ولا فصل أي لا فرق بين أن يكون النعت مشتقا أو غيره في صحة وقوعه نعتا إذا كان وضعه أي وضع غير المشتق لغرض المعنى^(٢٠).....

ولا فصل إلخ. وقال مولانا عص الأخصر في العدة أن يقول: ولا فصل بين المشتق وغيره. أقول: إن عبارة المصنف أوضح بوحود الربط فيها، فإن ربط الألف واللام ليس مثل الصميم، والدلالة الواقعة في قومه. حيز الكلام ما قل ودل يكون المراد منها لدلالة على سبب الوضوح، وكذا من الاختصار في المتن هو لا اختصار على وجه لا يصح. قيل: الظاهر أن يقول: 'وغيره' بالواو؛ لأن 'ين' لا يضاف إلا إلى المتعدد و'أو' لأحد الأمرين، وأجيب بأن 'أو' بمعنى الواو، وبما نرى. 'أو' دور بوزن: نيشير إلى استقلال كل من المشتق والحمد في كونه نعتا من غير حاجة إلى رد حامد إلى المشتق، وذلك لأن 'أو' تقع بين المتقاسين.

في صحة وقوعه حص عدم الفرق في صحة الوقوع؛ لأنه لا يصح عدم الفرق مطبقا؛ لأن المشتق علقته راجح إلى غيره. إذا كان وضعه إلخ. يعني في التركيب فهو قيد كونه غير مشتق، والمراد من الوضوح ما يعم الوضوح لوعني الشامل للوضع النوعي ندي في المحار، فيراد منه الاستعمال، فلا يرد: مررت بسوة أربع، فإن لأربع نعت "سوة" مع أنه لا يكون موضوعا للمعدود بل للعدد، واستعمال اسم لعدد في المعدود محار، وكذلك 'أي' في نحو: مررت برجل أي رجل، لا يكون موضوعا للمرحل الكامل في الرحلية بل موضوع للاستفهام، واستعماله في المرحل الكامل في الرحلية محار، والمقرر عندهم أنه قد أصيب 'أي' إلى الموصوف وهو 'رجل' في مثال المذكور يكون المراد منه هو الكامل في الرحلية.

لغرض المعنى. واللام للأجل لا للصلة، وعط لعرض مقحمة، ويراده لتسبيه على أن للام فيه للأجل لا لصفة، وإلا لكان الموضوع له هو عرض لمعنى، وهو ناطل، ومراد من المعنى هو الحالة التي هي الدلالة أي للأجل لدلالة على المعنى الواقع في النوع

(١) متعلق بقوله: 'غير مشتق'، والوضع ههنا يعم الوضوح النوعي لشمامل موضع لوعني ندي في محار، فلا يرد نحو: مررت بسوة أربع، ناء على أن في اسم المعدود محار، أو نحو: مررت برجل أي رجل، ناء على أن 'أي' هذه استفهامية استعبرت للكامل سالع عابة للكامل في مدح أو ذم بجمع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى استؤر عنه. (عبد العفور)

(٢) فإن قلت: ثلاثة في قولك: 'أحباء رحل ثلاثة' صفة حامده بل على معنى في متنوعه، إلا أنه ليس موضوعا فيجرح عن أن يكون صفة، قيل: مراد بالوضع الاستعمال، وفيه: الوضوح أعني من نوعي الذي يكون في المحار، ويحتمل أن يكون المراد من الوضوح لتعيين. أي إذا كان تعيينه لعرض لمعنى (محال)

أي لغرض الدلالة على المعنى^(١) الواقع في المتبوع عموماً أي في جميع الاستعمالات مثل: تميمي وذو مال؛ فإن التميمي يدل دائماً على أن لذات ما نسبة إلى قبيلة تميم، وذو مال يدل على أن ذاتاً ما صاحب مال، أو خصوصاً أي في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتاً وفي بعضها لا يدل على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتاً، مثل: مررت برجل أيّ رجل أي كامل في الرجولية فـ"أيّ رجل" باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح أن يقع نعتاً،

عموماً: أي دلالة عامة أو وضعاً عاماً، أي في جميع استعمالاته مثل المسوب، نحو: تميمي وذو مال وذات مال وعلوي. فيقال: جاءني رجل تميمي، وجاءني رجل ذو مال، وجاءتني امرأة ذات مال، وجاءني رجل علوي؛ فإن كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه عموماً، أي في جميع استعمالاته. فإن التميمي يدل إلخ: ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظاً أو تقديراً. أو خصوصاً: أي أو تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصاً، أي في بعض استعمالاته، نحو: أي رجل في قولنا: "مررت برجل أيّ رجل" أي كامل في الرجولية؛ فإن "أي رجل" يدل على معنى في متبوعه في هذا الموضع، ولم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع، مثل: "رجل عندك" أي مررت برجل أيّ رجل عندك؛ فإن "أيّ" ههنا على وضعه وهو الاستفهام، فلا يصح أن يقع نعتاً؛ لعدم الدلالة على المعنى في متبوعه، بخلاف "مررت برجل أيّ رجل"؛ فإن استعمال "أيّ" ههنا بخلاف وضعه أي الكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم، فيصح أن يقع نعتاً؛ فإن "أيّ" وقع وصفاً لنكرة ومضافاً إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه "كل" و"جد" و"حق"؛ فإن كلا منها تابع للجنس ويكون مضافاً إلى مثل متبوعها لفظاً أو معناً. يقال: أنت الرجل جد الرجل أي كان من سواك بهزل، وأنت الرجل حق الرجل أي كان من سواك باطل.

(١) بيان حاصل المعنى: لا تقدير الدلالة في النظم؛ إذ المتفرع والمترتب على الوضع هو الدلالة على المعنى، ومثل: "أيّ رجل عندك"، لا يدل على هذا المعنى؛ لأن "أيّ رجل" في هذا التركيب ملخص الاستفهام، فليس له دلالة على معنى حتى يكون صالحاً لأن يقع نعتاً. (جمال)

وفي مثل: أيّ رجل عندك لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا ومثل: مررت بهذا الرجل فإن "هذا" يدل على ذات مبهمة، و"الرجل" على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صح أن يقع "الرجل" صفة لـ "هذا"، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة، وذهب بعضهم إلى أن "الرجل" يدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان، ومثل: مررت بزيد هذا أي بزيد المشار إليه، فـ "هذا" في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة،

أي رجل عندك: أي مررت برجل أيّ رجل عندك، فيكون في هذا التركيب موصوفا، ولا يرد حينئذ ما قال مولانا عصم أنه يرد عليه أنه ليس في التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوفا، حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب "أيّ رجل"، فالأولى أن يقال: وفي مثل: مررت بصارب أي رجل، لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتا. مررت بهذا الرجل: فإن "الرجل" يدل على معنى في متبوعه، وهو تعين الذات المبهمة في هذا الموضع دون موضع آخر، نحو: مررت برجل عندك.

مررت بزيد هذا: فإن "هذا" يدل على معنى، وهو الإشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة أخرى، نحو: هذا زيد؛ فإن اسم الإشارة يقع صفة للعلم أو مصافا إلى العلم أو إلى المضمر أو إلى مثله، كاسم الإشارة؛ لأن الموصوف حينئذ أحص أو مساو، وأما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة.

وفي المواضع إلخ: وقد مثله بعض الشارحين بنحو: هذا زيد. أقول: لقاتل أن يقول: 'إن هذا زيد' مثل قوله: 'مررت بهذا الرجل'، فكما أن "هذا" يدل على ذات مبهمة، والرجل على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فكذلك "هذا زيد" بعبه، إلا أنه مدفوع عما قال مولانا عفا؛ فإنه قال: معنى قوله: "لا يدل على هذا المعنى" لا يقصد بدلالة هذا المعنى. فالمراد من "هذا زيد": هو كون "هذا" مبتدأ و"زيد" خبره، فالقصد لدلالة المعنى الحاصل في المتبوع.

وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة؛^(١) لأن الدلالة على معنى^(٢) في متبوعه، كما توجد في المفرد، كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية^(٣) لا تقع صفة،.....
المصنف

وتوصف النكرة: أي بوصف الموصوف إذا كان نكرة بالجملة الخبرية، وهي التي تحمل الصدق والكذب، وهي أربعة أنواع، نحو: مررت برجل أبوه عالم، ومررت برجل قائم أبوه، ومررت برجل القائم أبوه، ومررت برجل في الدار. لا المعرفة: لامتناع وصف المعرفة بالجملة؛ لأن الجملة في حكم النكرة، ويجب مطابقة الموصوف للصفة في التعريف والتذكير، والمعرفة لا تقع موصوفاً للجملة أصلاً، سواء كانت خبرية أو إنشائية، ثم المراد من النكرة هو النكرة وما في حكمها؛ فإن المعرفة بلام العهد الذهني يقع موصوفاً للجملة الخبرية.

في حكم النكرة: لعدم الإفادة إلى معلومة مضمونها لكنها ليست نكرة حقيقة؛ لأن النكرة والمعرفة من أقسام الذات والاسم، فافهم. واعلم أن في قوله: "في حكم النكرة" إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يجب أن يكون موافقاً للمنعوت في التعريف والتذكير مع أن الجملة قد يكون نعتاً ولا يكون معرفة ولا نكرة، ثم اعم أن المراد أنها في حكم النكرة بحسب الوضع أي الجملة الخبرية؛ لإفادة النسبة المجهولية بحسب الوضع، فاندفع ما قيل من أن إفادة النسبة في الجملة الخبرية التي تقع صفة يكون معلومة، ولهذا يصير الموصوف معلوماً، وذلك لأن استعمالها في النسبة المعلومة عارض على وضعها.

لأن الدلالة إلخ: أي لأن الوصف في المعنى حير عن الموصوف، وقد تخبر بالجملة الخبرية كما يحير بالمفرد. وقيل: المفرد والجملة متساويان في وقوعهما نعتاً، ولكن المشهور أن المفرد أصل، ولعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما يكون في تأويل المفرد. لأن الإنشائية إلخ: لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب، قيل: ذكرها حتى يصح فائدتها وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما كان معلوماً له، والإنشاء لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة.

(١) إشارة إلى دفع ما يقال: إن هذا الحكم يناقض ما تقرر من أن النعت يطابق المنعوت في التعريف والتذكير؛ لأن الجملة ليست بنكرة؛ لكونها قسماً من الاسم يدل على الذات، وإنما كانت الجملة في حكم النكرة؛ لإفادة نسبة مجهولة كالنكرة التي لإفادة فرد مجهول. (نور الحق)

(٢) قد سوى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة، والمشهور أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويله. (عبد الغفور)

(٣) وقيل: لأن الإنشاء لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع لثبوت في نفسه، وفيه بحث، أما أولاً فلأن مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه، لا المطلوب الذي هو ليس حاصلًا معه. وأما ثانياً فلأن الإخبار الواردة على المتحيل غير ثابتة اتفاقاً مع ثبوتها لغيرها كقولك: المتحيل الذي لا يعقل امتنع الحكم عليه. (جمال)

إلا بتأويل بعيد، كما إذا قلت: جاءني رجل اضربه أي مقول في حقه اضربه أي مستحق لأن يؤمر بضربه، ويلزم فيها الضمير الراجع إلى تلك النكرة للربط، نحو: جاءني رجل أبوه قائم، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية^(١) بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له، مثل: جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف أي بحال قائمة به،^(٢) نحو: مررت برجل حسن؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته،

إلا بتأويل بعيد: إنما قيد التأويل بالبعيد؛ لوجود أصل التأويل في الخبرية أيضا؛ لأن قولنا: 'قائم أبوه' في قولنا: 'جاءني زيد قائم أبوه' أو 'قام أبوه' في قوة 'قائم الأب'. وأما بعد التأويل في الإنشائية وقربه في الخبرية؛ فلأن التأويل في المفرد في الخبرية في نفس الجملة بلا أمر رائد عليها. وأما في الإنشائية يكون التأويل به ليس في نفسها، بل بصم أمر خارج عنها وهو 'مقول في حقه' في قولنا: 'جاءني رجل اضربه' ويمكن أن يقال: الإنشائية لا تقع صفة أصلا؛ فإن الصفة هي مقول في المثال المذكور، وقولنا في حقه: 'اضربه' من متعلقاته.

أي مستحق: أي المراد من المقول في المقولية بالفعل، بل المراد استحقاق المقولية 'لأن يؤمر بضربه'. واعلم أن الجملة الإنشائية كما لا تقع صفة بلا تأويل، كذلك لا تقع حبرا ولا صلة ولا حالا؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسه، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه. إلى تلك النكرة إلخ: لأن الجملة مستقلة بنفسها، فلا بد من ضمير يربطها إليها. تكون أجنبية إلخ: قيل: في الملازمة مع ظاهر؛ لجوار حصول الربط بغير الضمير، كما في خبر المبتدأ، وأحجب بأن المراد من قوله: 'تكون أجنبية إلخ' هو أنه يكون أجنبية في بادئ الرأي، فالرابط غير الضمير لا يظهر إلا بعد تعمق النظر والتأمل فيه. قيل: لو صح هذا فيلزم أن يكون الرابط في الجملة الواقعة خبرا للضمير فقط، وإلا يزم أن يكون أجنبية في نادي النظر، واللازم باطل، وأحجب بأن توجه الدهن في الخبر أعلى من توجهه في الصفة، فيكون التوجه إلى الصفة دون التوجه إلى الخبر، فحيث يكون التوجه إلى الخبر فوق التوجه إليها فيعرف الرابط الذي هو غير الضمير فيه بالتوجه والتأمل. بحال الموصوف: الجار والجرور مفعول ما لم يسم فاعله.

(١) فلا يحصل اتصاف الموصوف بمضمون الصفة، فلو قلت: مررت برجل قام عمرو، لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه، فلا يتخصص به، كذا في 'الرضي'. (علوي)

(٢) أي بالموصوف، يعني يوصف، بحال تدل العبارة كان قيامها به حقيقيا، نحو: جاء رجل حسن، أو اعتباريا، نحو: مررت بهذا الرجل؛ فإن التعيين وإن كان حاصلا في المشار إليه إلا أنه ليس قيامه بالمشار إليه أمرا حقيقيا بل هو وصف اعتباري. (جمال)

وبحال متعلقه أي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه،^(١) نحو: مررت برجل حسن غلامه إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتباريا، فالأول أي النعت بحال الموصوف يتبعه أي الموصوف في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة:^(٢)

وبحال متعلقه: المتعلق أعم من أن يكون ما له إضافة وسببه إليه كالألب والعلام، أو ما له ربط إلى ما له تلك السبب، كقولك: قام رجل ضاربه إياه زيد. وقال بعض الشارحين في تفسيره: أي يوصف الموصوف باعتباره حاله، مثل: مررت برجل عام، ويوصف باعتباره حال متعلقه، نحو: مررت برجل حسن غلامه، فـ "حسن" وإن كان صفة لـ "رجل" من حيث اللفظ لكنه صفة لمتعلقه، وهو العلام من حيث المعنى والحقيقة. بصفة اعتبارية إلخ: وهذا كلامه لدفع ما يتوجه على تعريف النعت من أنه لا يصدق على النعت بحال متعلق الموصوف - وقد ذكرناه في تعريفه - وإنما صح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حاله باعتبار نفسه في حصول الفائدة، فمعنى قوله: "وبحال متعلقه" أنه بصفة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق، لا أنه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى يباي دلالة على معنى في متبوعه.

قال مولانا عسر: هذا الجواب بعيد من العبارة وحلاف التحقيق؛ لأن الوصف في المثال المذكور هو حسن، وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق، لا حالة اعتبارية قائمة بالتنوع. والحق أن يقال: حسن دال باعتبار إسناده إلى فاعله على حال قائم بالمتعلق، وبهذا الاعتبار يقال له: الوصف بحال المتعلق، لكنه باعتبار تركيبه مع المتنوع يدل على معنى في المتنوع، وهو كونه بحيث يحسن غلامه. أقول: كون الرجل بحيث يحسن غلامه أي كونه حسن الغلام معنى في رجل وإن كان اعتباريا، فما ذكره الفاضل المذكور ليس غير ما ذكره الشارح بحسب الحقيقة والمآل، كما لا يخفى على المتأمل. في عشرة أمور إلخ: وإنما نعته في تلك الأشياء؛ لكونه إياه في المعنى أي النعت هو الدعوت في الحقيقة مع عدم استقلاله؛ لقيامه به.

(١) يعني يوصف بصفة اعتبارية يعتبر الفعل باعتباره بسببه أي المتعلق، لا باعتبار أفرادها؛ فإن تلك الصفة الحقيقة صفة لذلك الموصوف، فإذا قلت: مررت برجل قائم غلامه أو أبوه، فالقائم غلامه أو أبوه وهو الرجل وما وصفته إلا بذلك، وإن كان اعتباريا ليس أمرا قائما به، كـ "الحسن القائم" في مثل: مررت برجل حسن؛ فإن "الحسن" كيفية له في نفس الأمر، ولم يصفه بالقيام المجرد، فكذلك صح وجوبه عليه، كذا ذكره ابن الحاجب في "شرح المفصل". (حل)

(٢) وذلك لأن ما يمكن اجتماعه من العشرة المذكورة في كلمة واحدة أربعة، واحد من الرفع والنصب والحر، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وذلك لأن النسبة الباقية مافية للأربعة المذكورة. (حق)

في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريف والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، إلا^(١) إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كـ "فعول" بمعنى "فاعل"، نحو: رجل صبور وامرأة صبور، أو "فعيل" بمعنى "مفعول" كـ "رجل جريح" و "امرأة جريح"، أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ "علامة".

والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الأول، وهي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير، ويوجد منها في كل تركيب اثنان،.....

رفعاً ونصباً وجراً: وهذه الثلاثة من العشرة المذكورة ههنا، ويعتبر في كل تركيب واحد من هذه الثلاثة لا مجموعها؛ لامتناع اجتماعها، وفي التعريف والتذكير يعتبر واحد منهما فيه؛ لما مر، وكذلك في الإفراد والتثنية والجمع يعتبر واحد منها فيه؛ لما مر، وكذلك في التذكير والتأنيث؛ لما عرفت.

إلا إذا كان إلخ: استثناء من قوله: "والتذكير والتأنيث" ويسفي أن يستثنى شيء آخر من الخمسة الأخيرة، وهو أن يكون النعت مصدراً، مثل: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وامرأة عدل، وكذا إذا كان اسم التفضيل يستعمل بـ "من"، هذا ما قيل. أقول: هذا داخل في الاستثناء المذكور؛ لأن المصدر إذا وقع نعتاً يستوي فيه التذكير والتأنيث والتثنية والجمع. بمعنى مفعول: قال مولانا عـ: إن الفعول الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث هو المفعول بمعنى الفاعل لا الفعول بمعنى المفعول، فوقع من الشارح سهو. أقول: قد رأيت في كثير من النسخ كـ "فعول" بمعنى الفاعل، إلا نادراً، لعل هذه النسخة البادرة نقلت من نسخة الفاضل المذكور.

كعلامة. فإنه صفة جارية على المذكر فقط، ولا تقع صفة للمؤنث.

في الخمسة الأول: جمع الأول، قيل: إن الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضمير الموصوف، نحو: غلام رجل حسن وجهه، وحيث يطاق الموصوف في العشرة لا في الخمسة الأول، وأجيب بأنه حيث من قبيل وصف الشيء بحال نفسه. في كل تركيب اثنان: فيوجد في كل تركيب واحد من الرفع والنصب والجر، وكذلك من التعريف والتذكير؛ لأهما متناقضان، كالرفع والنصب والجر.

(١) استثناء عن متابعة وصف الموصوف في التذكير والتأنيث، والأولى أن يستثنى ما يستوي فيه الواحد والتثنية والجمع كالمصدر، نحو: رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، وكذا اسم التفضيل المستعمل بـ "من"؛ فإنه مفرد لا غير. (جمال)

وفي البواقي من تلك الأمور العشرة، وهي أيضا خمسة: الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل؛ لشبهه به، يعني ينظر إلى فاعله، فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد كما يفرد الفعل، وإن كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا،^{أي الوصف} كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثا غير حقيقي أو^{أي الوصف} حقيقيا مفصولا يذكر أو يؤنث جوازا، تقول: مررت برجل^(١) قاعد غلامه مثل: يقعد غلامه، وبرجلين قاعد غلاماهما^(٢).....

وفي البواقي إلخ: والحاصل أن الصفة التي هي حال متعلق الموصوف يتبع الموصوف في الخمسة الأول؛ لأنها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث اللفظ والجار جعلتها تابعا له في هذه الأمور؛ مراعاة للفظ، ولم يكن تابعا له في الخمسة الباقية، بل كان حكمه حينئذ حكم الفعل؛ لأنه أي النعت مسند إلى الظاهر الذي بعده كالفعل، فكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر الذي بعده، يجب إفراده ولم يجوز تثنيته ولا جمعه إلا على ضعف، فكذلك الصفة؛ لأنها عاملة فيه، وكما أن الفعل إذا كان مسندا إلى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفاعل مذكرا، ويجب تأنيثه إذا كان مؤنثا غير حقيقي، فكذلك الصفة.

لشبهه به: أي لمشاكلة النعت بحال متعلق الموصوف بالفعل. يعني ينظر إلى فاعله: أي ينظر إلى فاعل النعت بحال المتعلق؛ فإن كان مفردا أو مثنى أو مجموعا أفرد النعت، كما يفرد الفعل، سواء كان فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا. مؤنثا حقيقيا: وهو الذي كان مقابله مذكرا من الحيوان، كالمراة والناقة، فيكون مقابلهما مذكرا من الحيوان، وهو الرجل والجمل. بلا فصل: أي بلا أمر فاصل بينه وبين فاعله مفردا أو مثنى أو مجموعا.

في التذكير والتأنيث: أي يطابقه وجوبا في التذكير والتأنيث. برجل قاعد غلامه: فإن النعت فيه يوافق الموصوف في اثنين من خمسة الأول، وهو أي التوافق كونهما بإعراب واحد، وكونهما نكرة، وأما في الخمسة الباقية كالفعل، فهذا المثال لما يكون فاعل النعت مفردا، وهو العلام المضاف إلى ضمير الموصوف، فأفرد النعت حينئذ كما في الفعل، مثل: يقعد غلامه. وبرجلين إلخ: أي مررت برجلين إلخ، وهو أيضا يوافق له في اثنين =

(١) مثال للفاعل المفرد مع إفراد الصفة المسند إليه.

(٢) مثال للفاعل المثنى مع كون الصفة مفردا.

مثل: يقعد غلاماهما، وبرجال قاعد غلمانهم^(١) مثل: يقعد غلمانهم، ومررت بامرأة قائم أبوها^(٢) مثل: يقوم أبوها، وبرجل قائمة جاريتها^(٣) مثل: تقوم جاريتها، وبرجل معمور أو معمورة داره مثل: يعمر أو تعمّر داره، وبرجل قائم أو قائمة في الدار جاريتها^(٤) مثل: يقوم أو تقوم في الدار جاريتها.

فإن قلت: إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال الموصوف
أيضا في الخمسة البواقى، كالفعل؛ لأن فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع إلى
موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر
العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحد المؤنث،

= من الخمسة الأول، وهما الإعراب أي إعراب الحر؛ لأن الياء علامة الحر في التثنية والتكثير، وهذا مثال لما يكون فاعل البعث مثنى، وهو 'علامان' في 'علاماهما'، وكذلك قوله: "وبرجال إلخ".
بامرأة قائم أبوها: فإن 'قائما' فيه بعث بحال المتعلق يوافق له في لاثني من الخمسة الأول، وهما الإعراب والتكثير، وفي البواقى كالفعل، فحينئذ يطابق له وجوبا؛ لما عرفت من أنه إذا كان مذكرا أو مؤنثا حقيقيا إلخ.
معمور أو معمورة إلخ. هذا مثال لما يحور تذكره وتأنيته؛ لأن فاعله هو الدار، وهو مؤنث غير حقيقي.
يعمر أو تعمّر وفي بعض نسخ يعمل أو تعمل داره. قائم أو قائمة: مثال لما يكون الفاعل فيه مؤنثا حقيقيا مفصّلا بينه وبين فاعله، وهو الدار.

إذا نظرت إلخ: أي إذا تأملت حق التأمل. الراجع إلى موصوفه: فلا بد أن يكون مطابقا لموصوفه في الخمسة البواقى، فيكون البعث بحال موصوف في خمسة البواقى كالفعل.

(١) مثال للفاعل المجموع مع كون الصفة مفردا.

(٢) مثال لفاعل المذكر مع تذكر الصفة.

(٣) مثال لفاعل المؤنث مع تأنيث الصفة المنسوبة إليها.

(٤) مثال لفاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل.

ولذلك قلت: مررت برجل ضارب، وبرجلين ضارين، وبرجال ضارين، وبامرأة
 ولاحر كونه كالفعل
 ضاربة، وبامرأتين ضاربتين، وبنسوة ضاربات، كما تقول في الفعل: يضرب ويضربان
 رجل رجلان
 ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن، فلم خصصت الثاني بهذا الحكم؟
 امرأة مرأتان نسوة
 قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها،
 في الأمور العشرة
 ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا تخرجه مشابته للفعل في
 فاعل لا تخرج
 الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت، اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف
 حزاء لما
 الوصف الثاني؛ فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول

ولذلك إلخ: أي ولأجل أن الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كالفعل، قلت: مررت برجل ضارب؛
 فإن فيه ضميرا راجعا إلى الموصوف فيطابقه، وكذا في الفعل فهما مفردان، وكذا مررت برجلين ضارين؛ فإن
 فيه ضمير التثنية راجع إلى الموصوف فيطابقه، كما في الفعل، وكذا البواقي. لا يقال: إن ما ذكره إنما يصح في
 الوصف المشتق مع أن الوصف قد يكون غير مشتق، فالمصنف حكم في الجميع مشتقا أو غيره حكما واحدا،
 وهو أن يتبعه في الأمور العشرة تعليليا وإن كان بعض الوصف - وهو المشتق - في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأنما
 نقول: الوصف المشتق وغيره كما يكونان في الوصف بحال الموصوف، كذلك يكون في الوصف بحال متعقده،
 والحكم المذكور بقوله: "والبواقي كالفعل" يكون في كلا الوصفين.

بضرب ويضربان إلخ: أي زيد يضرب، وزيدان يضربان، وزيدون يضربون، وهند تضرب، وهندان تضربان،
 وهندات يضربن، فـ"زيد يضرب" مثل: مررت برجل ضارب، و"زيدان يضربان" مثل: مررت برجلين ضارين،
 وعلى هذا القياس على ترتيب اللف والنشر. وكان لا يخرججه: أي ولما كان الظاهر لا يخرج الوصف الأول إلخ
 والضمير البارز راجع إلى الوصف الأول ومفعولا للفعل، وقوله: "مشابته" فاعل له، والحاصل أن مشابهة
 الوصف الأول في الخمسة البواقي بالفعل لا ينافي تبعية لموصوفه، بخلاف الوصف الثاني؛ فإن مشابته فيها بالفعل
 ينافي تبعية به كما لا يخفى على المتأمل فيما ذكر.

لما عرفت: في ضمن الأمثلة المذكورة من قوله: "مررت برجل ضارب وبرجلين إلخ". لما حكم إلخ: أي لما حكم
 المصنف على الوصف الثاني بأنه تابع لموصوفه في الخمسة الأول، فظهر عن تحقيقه أن لا يكون في الخمسة البواقي تابعا
 لموصوفه، فلم يكتف في البواقي بالحكم؛ لعدم التبعية بل زاد أمرا آخر، وهو قوله: "وفي البواقي كالفعل".

لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية؛ فإنه غير مضبوط، بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفاعل بالنسبة إلى الظاهر بعده؛ ليتبين حاله عند عدم التبعية. ^{المصف} ^{في الخمسة الواقي} ^{أي للموصوف} ومن ثم أي ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفاعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه، وحسن أيضا قاعدة غلمانه؛ لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي، كما حسن تقعد غلمانه، وضعف قام رجل قاعدون غلمانه؛ لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه، وإلحاق علامتي المثني والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف، ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وإن كان "قعود" جمعا أيضا كقاعدون؛ لأنك^(١) إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر،

فإنه غير مضبوط: أي الاكتفاء بالحكم بعدم تبعية غير مضبوط؛ لأنه لا يعلم حاله في الخمسة الواقي حيث. بعده: أي بعد الوصف الثاني، وهو المتعلق. قاعد غلمانه: بإفراد 'قاعد' عند كون فاعله جمعا، وذلك لأن الجمع مؤنث غير حقيقي، وقد عرفت أن فاعله إذا كان مؤنثا غير حقيقي يذكر ويؤنث حوارا. وحسن أيضا إلخ: أي قام رجل قاعدة غلمانه، فهو لم يكن الوصف الثاني في الواقي كالفاعل وتابعا للموصوف، لا يكون هذا التركيب جائزا، بل يصير ممتعا؛ لعدم مطابقة موصوفه، وكذلك لو لم يكن الوصف الثاني في الواقي كالفاعل يكون قوله: 'قام رجل قاعدون غلمانه' ممتعا؛ لا مر، لا جائزا ضعيفا. لأنه بمنزلة إلخ: أي لأن الوصف الثاني كالفاعل، والفعل إذا قدم على لاسم لا يثنى ولا يجمع. قيل: ضعف 'قاعدون غلمانه' أقل من ضعف 'يقعدون غلمانه'؛ لأن لألف والواو في الفعل فاعل في الأعلى، بخلاف الألف والواو في الصفة؛ فإنهما علامتا قطعان. قعود: غلمانه فاعل له كقاعدون. لأنك إلخ: عنة لحوار التركيب المذكور من غير حسن ولا ضعف أي الاسم الذي هو مشابه للفعل كقاعد إذا جمع جمع التكسير ف قيل: 'قعود' يخرج لفظا عن مناسبته بالفعل؛ لأن الفعل لا يجمع جمع التكسير، وإذا جمع له جمع التكسير، يقال: 'قعود'، وإذا جمع السلامة يقال: 'قاعدون'، وإما قال: 'أخرج لفظا عن مواريثه'؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكأنه لم يجمع، بخلاف 'قاعدون'؛ فإنها مثل 'يقعدون' لفظا ومعنى.

(١) عنة لعدم الضعف في مثل قعود إلخ.

فلم يكن "قعود غلمانه" مثل: يقعدون غلمانه، الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر،^(١) إلا أن تخرج الواو من الاسمية إلى الحرفية،^(٢) أو يجعل المظهر بدلا من المضمر، أو يجعل الفعل^(٣) خبرا مقدما على المبتدأ.....

مثل يقعدون: فلو جمع الفعل جمع التكسير، فيكون قعود حيثد مثل: 'يقعدون'، فيكون في حكم المفرد ولا يجتمع أيضا فاعلان في ظاهر، وبما قال: 'في الظاهر' بدليل قوته: إلا أن تخرج الواو إلخ". تخرج الواو إلخ: وحيثد لا يلزم اجتماع الفاعلين؛ لأن الفاعل لا يكون إلا اسم، فإن بعضهم جعل كون الألف والواو حرفا دالا على ثبوت الفاعل وجمعه كالتاء في "صرت هدا". أو يجعل الفعل إلخ: فلا يزم اجتماعهما أيضا إذا كان 'يقعدون' حرف و'علمانه' مبتدأ، وفيه نظر؛ لأنه قد سبق أن احرف إذا كان فعلا مفردا وحب تقدم المبتدأ على الحرف، نحو: ريد قام، وكذلك يحب تقديمه عليه إذا كان متنى أو مجموعا؛ فلا يلتبس باندل عن الفاعل، ولا حتم الثالث غير صحيح. أقول: إلا أن يقال: الاحتمال الثالث عند من لم يقل بوجود تقدم مستد في مثل: 'يريدان قما مثلا، لأن هذا الناقول لم يلتفت إلى الالتباس باندل أو الفاعل؛ بناء على أن السامع لا يحسن عليه، بل يحمل له على امتدأ وما قسه حيره، وحيثد يلزم إضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة؛ لأن الأصل في المبتدأ انقندم؛ لاستمراره عود الصمير قبل ذكر مرجعه. قيل: الأولى أن يقال: أو يجعل احملة حرفا مقدما إلخ، ووجه ما ذكره شارح: ما ذكره العلامة الفتاراني في "المطول" في آخر أحرف المسند أن كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل.

- (١) لا في الحقيقة، إذ من المعلوم أن لا يكون لفعل واحد فاعلان. (علوي)
- (٢) أي ظاهر الأمر وناديه من غير إمعان النظر، وعلى هذا لا يرد ما قيل: الأولى ترك 'في الظاهر' لئلا ينحرف أن جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلافا للظاهر حتى يكون اظاهر اجتماع فاعلين. (جمال)
- (٣) بأن يجعل علامة دالة على كون الفاعل جمعا، كثناء التأنيث في نحو: قامت هدا، تدل على تأنيث الفاعل، أو يجعل لمظهر بدلا من المضمر، أو يجعل الفعل حرفا مقدما على المبتدأ، فحيثد يجتمع فيه فاعلان في اظاهر أيضا، كما في لغة أكلوني ابراعيت' وكما في ﴿أَسْرُوْا شَحْوَىٰ أُنْدِيَسَ طَلَمُوْا﴾ (الأساء ٣) (عنوي)
- (٤) وهذا عند من لم يجمع انقندم؛ بل الالتباس باندل عن فاعل من الحمل على المفرد، وأما عند من مع الالتباس، كما ذكره الشارح - قدس سره - أو حملا على المفرد فلا؛ إذ عنده يحب تقدم امتدأ على الحرف في هذه الصورة أيضا. (جمال)

والمضمّر لا يوصف لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها،
فلا حاجة لهما إلى التوضيح، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح
الوصف المادح والذام وغيرهما؛ طردا للباب، ولا يوصف به لأنه ليس في المضمّر
معنى الوصفية، وهو الدلالة على قيام معنى بالذات؛ لأنه يدل على الذات لا على
قيام^(١) معنى بها، وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله: ولا يوصف به،

لا يوصف: أي لا يقع موصوفا. فلا حاجة إلخ: وقد سبق أن العت يفيد تخصيصا في الكثرة وتوصيحا في المعرفة،
فلا شك أن الضمائر لا تقع بكثرة، فلا تفيد إلا توصيحا في المعرفة، فإذا كان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف
المعارف، فلا يحتاج إليه. وحمل عليهما إلخ: دفع دخل تقريره: أن الكلام في موصوفية مطلق الضمائر، فالدليل حيث
قاصر، فأجاب بقوله: 'وحمل عليهما إلخ'. قيل: الضمائر الغائبة يقع موصوفا كقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُعَرِّفُ
الْغُيُوبَ﴾ (آل عمران ٦)، وأجيب بأن "العزيز الحكيم" يدل عن ضمير "هو" لا صفة، وأجيب أيضا بأن "هو" ليس
بضمير، بل هو اسم الله تعالى، فحيث أن يكون "هو" سيكون الواو؛ لأن اسمه تعالى "هو" سيكون الواو.

وعلى الوصف إلخ: أي حمل على الوصف إلخ. دفع دخل تقريره: أن الدليل لا يفيد إلا عدم احتياج الضمائر
بوصف الموصح، لا بمطلق الأوصاف، كالوصف الدال على المدح والذم والتأكيد، فأجاب بقوله: حمل الوصف
المدح والذام وغيرهما على الوصف الموضح؛ لا طردا للباب. ولا يوصف به: أي بالمضمّر، فقوله: "به" مفعول ما
لم يسم فاعله. قيل: إنما لم يوصف به؛ لأن الموصوف أخص أو مساو، ولا شيء أعرف منه ولا مساو له حتى
يوصف به، ولأن المضمّر معزول عن الموصوفية؛ لم عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا تقع غيره موصوفا له.

لأنه ليس إلخ: وبعبارة أخرى؛ لأنه لا يدل على معنى في متبوعه، فلا يقع صفة. لأنه إلخ: أي المضمّر، قيل:
المضمّر يدل على الوصف أيضا؛ لأن يكون فيه معنى الوصفية إذا كان راجعا إلى الوصف كاسم الفاعل، فيصح
كونه صفة حيث؛ لأنه يدل على قيام معنى بها أي بالذات، أجيب عنه بأن كون مدلول الضمائر ذاتا كثير
وكون مدلولها وصفا نادر، فلم يعتبروه. قيل: يتوجه عليه أن "الرجل" في قولنا: 'مررت بهذا الرجل' يدل على
ذات مع أنه صفة لـ "هذا"، ويمكن أن يقال في دفعه بأنه يدل على قيام معنى بالذات؛ لأن المشار إليه بـ "هذا"
هو "الرجل"، فمعناه: مررت بهذا الذي هو الرجل أي متصف بالرجولية.

(١) لأنه لم يوضع للدلالة على المعنى بن على الذات، ولذا امتنع إضمار الحال، كذا قال المصنف في 'شرح
المفصل'، ويتجه عليه ما أورد: أن الضمير الراجع إلى المشتق فيه معنى الوصفية. (عدوي)

ولهذا^(١) اعتذر الشارح الرضي، وقال: ولم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير؛ لأنه تبين ذلك بقوله: والموصوف أحص أو مساو أي الموصوف المعرفة أشد اختصاصا^(٢) بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني أعرف منها؛ لأنه المقصود الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساويا لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها، فلا أقل من أن لا يكون أدون منها. والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرفها المضمرات ثم الأعلام ثم أسماء الإشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة.

لأنه تبين ذلك إجماع: إذ ليس المراد من الأحص والمساوي ههنا ما هو المراد عند المنطقيين، بل المراد بالأحص هو الأعرف في التعريف، ومن المساوي هو المساوي فيه، كما ذكره قدس سره - ومنهم من جعل الأحص والمساوي على ما هو المصطلح بين المنطقيين، وهو الأحص والمساوي بحسب الصدق، وذلك باطل، أما أولا فلأن الموصوف معرفة كان أو بكرة قد يكون أعم منه نحو حيوان الناطق وحيوان ناطق، وأجيب عنه بأن الموصوف إما يكون موصوفا بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق، والحيوان بعد التوصيف بالأبيض في قولهم: "حيوان أبيض" أحص من الأبيض، وحينئذ يكون الكلام بيانا للواقع، فلا يمكن تخلف الموصوف عن هذا الحكم أصلا.

وأما ثانيا فلأنه لا يصح بناء قوله: "ومن ثم لم يوصف ذو اللام إجماع" على ذلك، كما لا يخفى، وأجيب عنه بطريق الاستحسان بأن يكون قوله: "ثم" إشارة إلى الأحص والمساوي في التعريف والمعلومية ومساو فيه. قيل: في الاستخدام لا بد من الضمير، وهو متف ههنا، وأجيب بأن اسم الإشارة في حكم الضمير وفي قوته؛ فإن قوله: "ومن ثم" في قوة قولك: "من أحبه". لأنه المقصود الأصلي: ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي محطاً في الرتبة عما ليس مقصودا. أعرفها المضمرات إجماع: قالوا: كون المتكلم أو المحاطب أعرف المعارف ظاهر، وأما كون ضمير العائب أعرف؛ فلأنه يحتاج إلى لفظ يعبر هذا الضمير له، وهذا الاحتياج جعل له أي الضمير الغائب منزلة وضع اليد، فكأن هذا الضمير وضع يده على اللفظ، وأما كون العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن =

(١) أي ولعدم وقوعه في بعض السح.

(٢) أشار بذلك إلى أن المراد بالأحصية والمساواة: الريادة في مرتبة التعريف إلى توحيه الإرادة بالأحص الأعرف لا يكون الموصوف أحص أو مساويا بمعنى أن ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الأفراد أقل مما يطلق عليه اصفة أو مساو له في ذلك لا يضطر، ونحو: جاءني الرجل العاقل؛ فإن العاقل أقل أفرادا من الرجل. (علوي)

ومن ثم أي ومن أجل أن الموصوف أخصر أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أي
 ذي اللام الآخر أو الموصول؛^(١) فإنه أيضا مماثل لذي اللام؛ لما عرفت بينهما من المساواة
 في التعريف، نحو: جاءني الرجل الفاضل، أو الرجل الذي كان عندك أمس،

= مدلول العلم ذات معينة محصورة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة؛ فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما يكون تعيينه بالإشارة الحسية، وكثيرا ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوف في كلامهم، ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه؛ لشدة احتياجه إليه، وأما كون الاسم الإشارة أعرف من المعروف باللام؛ لأن المحاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معا، ومدلول المعروف باللام يعرف بالقلب دون العين، والموصول كـ ذي اللام، وأما المضاف إلى أحد الأربعة فتعريفه بتعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكسب التعريف منه.

أي ذي اللام الآخر إلخ: وإنما فسرناه به؛ لأنه لو لم يتعين ذات امثل ليس فيه كثير فائدة، فلذا عينه بقوله: "أي ذي اللام إلخ" فكانه جعل إضافة 'مثل' إلى الصمير عمدة، وإنما قال: 'إلا مثله' ولم يقل: 'إلا به'؛ ليدلح الموصول، وهذا قال الشارح: 'فإنه أيضا مماثل لذي اللام إلخ'.

من المساواة إلخ: وكلمة "من" للبيان، وإنما حكم بأن الموصوف مماثل بذي اللام في التعريف؛ لئلا ينتقص بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ مَوْتُ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ﴾ (الحج ٨)؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام. لا يقال: إن الموصول الواقع صفة هو الذي كان في أوله اللام، نحو: الذي وأخواته دون "ما" و"من" و"أي" فحيث كيف يصح قوله: "أو الموصول" مطبقا؛ لأننا نقول: إن المحصور فيه جاز أن يكون أعم من المحصور، أو المراد من الموصول: هو الموصول ذا لام ولو صورة.

اعلم أن الشارح الهندي فسر قوله: "إلا مثله" أي مثل المعروف باللام، وحيث ينتقض بالآية المذكورة، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ مَوْتُ الَّذِي تَقْرُونَ مِنْهُ﴾ وأجاب عنه تارة بأن المراد: ما هو ذو اللام ولو صورة، فلا إشكال حيث؛ لكونه في حكم المعروف باللام وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ للاشتراك في الصورة، وتارة بأن الموصول مع الصلة في قوة المعروف باللام أي بمعناه؛ فإن قولك: "الذي صرب" بمعنى 'الضارب'.

(١) الذي أوله اللام، نحو: الذي والتي واللاتي وبها؛ لمشاهدته نظرا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة فصاعدا، بخلاف "من وما وأي" الموصولة كما في "الرضي". (جهاز)

أو بالمضاف إلى مثله أي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو: جاءني الرجل صاحب الفرس، أو بواسطة نحو: جاءني الرجل صاحب لجام الفرس؛ لأن تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره، ^{فيه لب وشر مرتب} وبخلاف سائر المعارف؛ فإنها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتا لغير أخص فهو محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب، وإنما التزم وصف باب هذا أي باب ^(١) اسم الإشارة بذي اللام ^(٢) مثل: مررت بهذا الرجل،.....

على الخلاف إلخ: فإن عند سيبويه تعريفه مساو لتعريف المضاف إليه، وعند غيره تعريفه أنقص من تعريفه، وعلى الأول يكون الموصوف مساويا لها، وعلى الثاني أخص أي أعرف منها. بخلاف إلخ: متعلق بقوله: لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ، فلا يجوز وصف المعرف باللام بالاسم المضاف إلى المضمر، أو العلم، أو المبهم؛ لأنه أخص أي أعرف من المعرف بلام التعريف، فلا يقال: جاءني الرجل صاحب ريد، أو صاحبه، أو صاحب هذا على تقدير الحمل على الصفة. فهو محمول إلخ: أي النعت الأخص محمول على البديل عند صاحب هذا المذهب، وهو المصنف؛ لأن من قال: 'ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله إلخ' هو المصنف.

وإنما التزم وصف باب إلخ: فإفراد من وصف باب هذا هو وصف اسم الإشارة، وهذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال: يلزم من الأصل المذكور - وهو أن الموصوف أخص أي أعرف أو مساو - أن يجوز وصف أسماء الإشارة بذي اللام والموصوف والمضاف إلى أحدهما؛ لكونها أخص أي أعرف منها أو مساو لها، ويمكن تقرير السؤال بأنه لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في الرتبة فما وجه أن اسم الإشارة التزم وصفه بذي اللام دون المضاف إلى ذي اللام؟ وتقرير حاصل اجواب بأنه التزم وصف باب "هذا" بالاسم المعرف بلام التعريف؛ للإيهام في باب "هذا"؛ فإن المبهم يطلب الصفة التي هي تعين ذات الموصوف، والأسماء الدالة على الذات هي أسماء الأحناس، وتعريفها باعتبار معناها إنما هو باللام.

- (١) مشير إلى أن المراد من كلمة "هذا" اسم الإشارة، فيكون إضافة "الباب" إليه بيانية، والظاهر أن هذا محمول على خصوصه، ويراد من باب "هذا" اسم الإشارة، فالعموم مستفاد من الباب. (جمال الدين)
- (٢) أي بلفظ صاحب اللام، سواء كان اللام للتعريف أو رائدة، فيشمل الذي واللائي وغيرهما مما أوله اللام. (جمال الدين)

مع أن القياس يقتضي جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما؛ للإبهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله^(١) لإبهامه، ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالاتعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام؛ لتعينه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام.....
أي في رفع الإبهام

مع أن القياس يقتضي إلخ وذلك لأن الموصول مثل ذي اللام حكماً، وأم المضاف إلى ذي اللام أو الموصول فإن وصفه به، أم عند من قال: إن تعريف المضاف مساو لمضاف إليه كـ سيويه، أو عند من قال: إن تعريفه أنقص منه كغيره، فعلى الأول يكون الموصوف مساوياً بالصفة، وعلى الثاني أحص أي أعرف منها. للإبهام: علة الالتزام، والخاص: أنه لما كان في اسم الإشارة إبهام فيسعي أن يوصف بذى اللام حتى يخصصه ويرفع الإبهام عنه، لأنه لا يتصور رفع الإبهام بإصافتها إلى مثلها لإبهامها، وأيضاً رفع الإبهام لا يبتق بالمضاف الذي اكتسب التعريف من مضاف إليه؛ لأنه يرمز بالاستعارة من المستعير، فتعين أن يوصف بذى اللام؛ لتبين حسن ناسم الإشارة مثل: مررت بهذا العام

المقتضي لبيان الجنس، وهو صفة للإبهام أي إبهام المهم يقتضي بيان حسه، يزيل الإبهام عنه، لا يقال: لا احتياج في بيان الجنس إلى كونه معروفاً باللام؛ فإنه لو قيل: مررت بهذا رجل أيضاً يبين حسه؛ لأنما نقول: ما ذكره؛ لعدم التزام التوصيف أي التزامهم التوصيف؛ لأن ناسم هذا من المعارف، فلا بد من توصيفه بالمعروف باللام، وليس المراد: أن إبهام لبيان الجنس لا يكون في غير ذي اللام حتى يرد ما ذكر.

لأنه كالاتعارة إلخ: أقول: لا يقال: هذا الدليل هو صريح بزم عدم صحته توصيف ذي اللام بالمضاف إلى مثله. للزوم الاستعارة من المستعير؛ لأنما نقول: فرق بينهما بأن الموصوف اسمها يكتسب تعريف من مضاف إلى معرف باللام، ولكن الموصوف المعروف باللام لا يكتسب التعريف، فلا يلزم الاستعارة من المستعير. ووجه التوصيف هو جواره عند كون الموصوف أحص أو مساو؛ وهذا قل: ومن ثم لم يوصف إلخ، فإذا عرفت ذلك فاللامزة مجموعة معاً. مثل ذي اللام أي في رفع الإبهام

(١) الظاهر أن المراد منه مثله من اسم الإشارة، فتأمل.

مثل: مررت بهذا الذي كرم أي الكريم، ومن ثم أي ومن أجل أن التزام وصف باب "هذا" بذي اللام لرفع الإبهام ببيان الجنس ضعف "مررت بهذا الأبيض": لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون^(١) جنس، وحسن مررت "بهذا العالم"؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان، بل رجل.

العطف يعني المعطوف بالحرف^(٢).....

أي الكريم: أي مررت هذا الكريم، فيكون 'الذي كرم' بمعنى 'الكريم'.
 ضعف مررت بهذا الأبيض: وإن كان الصفة ذا اللام، وذلك لأن أسماء الإشارة يجب أن يدل على الذات أي الذات المبهم، والأبيض لا يدل على الذات والنوع؛ لاحتمال أن يكون رجلا أو امرأة أو كائنا أو غيرها، ودلالته على الجنس حار لك على الضعف، فلا بد في صفة أسماء الأجناس من بيان الجنس.
 أن المشار إليه إنسان إلخ: أما كون المشار إليه إنسانا فلا علم لا يكون إلا في الإنسان. لا يقال: إن العلم يكون في الملائكة أيضا؛ لأننا نقول: المراد هو علم الإنسان بقرينة المرور، وأما كونه رجلا فلا يراد الموصوف مذكرا كالصفة حيث لم يقل: مررت بهذه العالمة. واعلم أن بين ههنا كلاما؛ ليتحقق المقام، فنقول: إنما الترم وصف باب "هذا" بذي اللام؛ لأن باب "هذا" إشارة بما بعده إشارة حسية بالحوارح والأعضاء، وإذا لم يكن الصفة ذا لام فلا يدل على الجنس والنوع، فلا يكون الإشارة حيث حسية؛ ولهذا ضعف مررت بهذا الأبيض؛ لأن اللام فيها لتعين النوعي والجنسي، وليس في "مررت بهذا الأبيض" شيء منهما.
 والمراد من الإشارة الحسية التي في باب "هذا" هو التعيين من قبيل ذكر المألوم وإرادة اللام، سواء كان التعيين شخصا أو نوعيا أو جنسيا، ويحتمل أن يكون الإشارة الحسية مقصودا في "هذا" عند توصيفه بذي اللام وإن كان موضوعا للإشارة الحسية، وفيما ذكرنا ندفع ما فيه من المناقشة من وجهين. العطف: وهو في النعة الإمامة، لقب هذا الباب به؛ لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله إعرانا حكما، وسمي أيضا بعطف السق؛ لأنه يكون مع متبوعه على سق واحد؛ لأن كلا منهما مقصود بالنسبة.

(١) حال بمعنى مجاور، أو المعنى: لا يختص بحس حال كونه مجاوزا عن جس.
 (٢) والقصرية على هذه الإرادة هو العرف؛ فإن في اصطلاحهم يسمون لهذا القسم من التابع العطف مطلقا. (نور الحق)

تابع مقصود أي قصد نسبته إلى شيء، أو نسبة شيء إليه بالنسبة الواقعة في الكلام، فقولُه: "بالنسبة" متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه أي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه أيضا مقصودا بها، نحو: جاءني زيد وعمرو، ^{الواقعة في الكلام} فعمر و تابع؛ لأنه معطوف على "زيد"، قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى "زيد" الذي هو متبوعه أيضا مقصودة، فقولُه: "مقصود بالنسبة" احتراز عن غير البدل من التوابع؛
تأكيد كدلت

أي قصد نسبته إلخ: قال مجد المحشي مولانا عبد في صدقه أي في صدق هذا القول: مثل البيت سقف وجدران حفاء. قول: إن كان حفاء فصدق السعة فيه؛ لأجل أنه لم يقصد سعة الجدران إلى البيت، ولا سعة السقف إليها، بل قصد سعة البيت إلى مجموع السقف والجدران فقول: سسته إلى المجموع يستلزم قصد سسته إلى كل واحد منهما، ولكن قصد النسبة إلى المجموع يكون بالنسبة التامة أي يكتفيها من الإيجاب والسبب. بالنسبة الواقعة في الكلام: قيل: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على ابدن، مثل: جاءني زيد أخوك لا غير، وكذا قولنا: جاء زيد أخوك أو زيد وعمرو؛ فإنه يصدق على "أخوك" أنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه، وأحيب بأن المراد من السعة الواقعة في الكلام هو النسبة الواقعة في الكلام الذي فيه متبوعه، فلا يتقضى حينئذ؛ لأنه وإن صدق على "أخوك" أنه مقصود بالنسبة مع متبوعه وهو "زيد"، لكن لا في الكلام الذي فيه زيد، بل في الكلام الذي فيه تابعه، وهو قوله: "لا غير"، أو قوله: "أو زيد وعمرو"؛ لأن الدل هو تابع مقصود سبب نسبة شيء نسب له إلى المتبوع.

فقولُه بالنسبة إلخ: والفاء لتفريع عني قوله: أي قصد سسته إلى شيء إلخ، والحاصل أنه ليس متعلقا بالمقصود وإلا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة، وليس كذلك؛ لأن المقصود بالنسبة هو نسبة المعطوف، فيكون متعلقا بالقصد المفهوم من المقصود؛ لأنه عبارة عن قصد سسته إلى شيء أو نسبة شيء إليه.

غير البدل من التوابع: كاللعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها غير مقصودة، فالمقصود متبوعاتها، وذلك لأنك تين بالوصف المتنوع بذكر المعنى في المتنوع، وكذلك توضح عطف البيان المتنوع بذكر أشهر اسمه، وكذلك تين بالتأكيد أن ما هو المسبوب إليه محسب الظاهر - وهو المؤكد - هو المسبوب إليه محسب الحقيقة أيضا أي لم يقع غلط ولا بحار في السعة، ألا ترى أنك إذا بيت شيئا بشيء فالمقصود هو الميّن والبيان فرعه.

لأنها غير مقصودة، بل المقصود متبوعاتها، وقوله: "مع متبوعه" احتراز عن البديل؛ لأنه المقصود دون متبوعه. قيل: يخرج بقوله: "مع متبوعه" المعطوف بـ"لا وبـ" ولكن وأم وأما وأو؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع، لا كلاهما، وأجيب^(١) بأن المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة: أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع،

يخرج بقوله إلخ: وماله عدم جامعية التعريف. وأجيب بأن المراد إلخ: قال مجد المحشي مولانا غف: لا يكون التعريف مانعا حينئذ؛ لصدقه على بدل العلط؛ فإن بدل العلط ثلاثة أقسام، أحدها: أنك غطت بالمبدل منه بحسب الواقع بسبق اللسان، وثانيها: أنك توهمت أنك غلط به، مثل: هذا نجم بدر شمس، وثالثها: أنك نسيت البديل فذكرت المبدل منه من غير سبق اللسان ثم تداركت، ولا شبهة في أن المبدل منه في تلك الأقسام ليس توطئة، فيدخل بدل العطف لو لم يكن قوله: ويتوسط إلخ داخلا فيه.

أقول: يخرج عن التعريف أقسام البديل غير بدل العلط بقوله: "أن لا يذكر لتوطئة ذكر التابع"؛ لأن المبدل منه فيها لتوطئة ذكر البديل، ويخرج عنه بدل انغلط أيضا؛ لأهم حكموا بأن المبدل منه مطلقا أي في أقسام البديل جميعا أنه كالتوطئة؛ تغليباً للأكثر على الأقل، فيكون المبدل منه في بدل العطف أيضا كالتوطئة حكما وبجائز، فإذا عرفته فلا يرد ما ذكره مولانا غف من أن إرادة هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا، على أنه يرد عليه أن بدل العطف مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى، وبالجملة: لا فرق في المعنى بين قولنا: جاءني زيد حمارة وبين قولنا: جاءني ريد بل حمارة، فجعل أحدهما داخلا في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر.

(١) قيل: هذا الجواب غير صحيح؛ لصدق التعريف بهذا المعنى على بدل العطف بأقسامه الثلاثة؛ إذ ليس المتبوع مذكورا لتوطئة ذكر البديل، وذلك لأن المتبوع فيه إما عطف صريح محقق كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمارة، فسقط لسانك إلى "رجل" ثم تداركته فقلت: حمارة، أو غلط نسيان وهو أن تسي المقصود فتعتمد ذكر ما هو غلط ثم تداركته بذكر المقصود، أو غلط بدل وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم توهم أنك غلط، وهو معتمد الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا، فظهر أن المتبوع في القسم الأول ليس توطئة لذكر البديل، بل مذكور عطفا؛ لسبق اللسان إليه، وكذا في الثاني؛ لأنه مذكور قصدا؛ لنسيانه المقصود، وكذا في الثالث لا لتوطئة البديل، فلا يكون التعريف مانعا لدخول الغير فيه، فلا يصح قول الشارح: "ولما تم الحد إلخ". (جمال مختصرا)

وبكون التابع مقصودا بالنسبة: أن لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى. ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا أردفه؛ لزيادة التوضيح بقوله: يتوسط بينه أي بين ذلك التابع وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى مثل: قام زيد وعمرو، ولم يكتف بقوله: "تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة"؛ لأن الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر، فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والديبر لها جهتان،^(١)

من غير استقلال به: أي بالتابع، وهو بيان لقوله: "أن لا يكون كالفرع على المتبوع"، فالمراد أن التابع مستقل. ولما تم الحد بما ذكره إلخ: وهو يحتمل معيين، أحدهما: أن قوله: "يتوسط" حكم خارج عن التعريف، وأخر أمثال عنه أعني قوله: "قام زيد وعمرو"؛ لأنه يوحي بزيادة توضيح، فكانه من تنمة التعريف، أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضا، وثانيهما: أنه داخل في التعريف كما يساق إليه الفهم، ويؤيده تأخير أمثال، لكن ليس له دخل في الجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب. قد تتوسط بين الصفات: وكذا يتوسط بين الأنداد، نحو: قصع زيد يده ورجله، فـ'رجله' من حيث إنه يد عن زيد' يصدق عليه تعريف العطف.

(١) مقتضيان لأن يكون المقتضي لرفع الصفة هو فاعلية زيد مثلا، أما اقتضاء الجهة الأولى فظاهر؛ لأن الفعل في قصد التكلم مسبوب إلى الموصوف والصفة معا، وأما اقتضاء الثانية، فلأن الصفة كالشاعر والديبر في المثال المذكور معطوفة على الصفة المتقدمة، والمعطوف كالمعطوف عليه فيما به باعتبار ما قبله، والصفة المتقدمة صفة لزيد، فيكون الصفة المعطوفة أيضا صفة لزيد، فامقتضي رفع الصفة واحد وإن كان المقتضي بمقتضى الرفع متعددا، ولو سلم الممتنع اصطلاحا هو توارد المؤثرين اللفظيين، أو أحدهما لفظ والآخر صفة من صفات اللفظ لا مطلقا، فلا امتناع من أن يقتضي لرفع الصفة مقتضيان ليسا بلفظين ولا أحدهما لفظا والآخر من صفة اللفظ، بل كلاهما من صفة اللفظ ككونه صفة لزيد، وكونه معطوفا على الصفة المتقدمة. (جمال)

إحداهما: كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه، وأخرهما: كونها معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعة لها، ويصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها تابعة؛ لأنها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف؛ لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: "مقصود بالنسبة مع متبوعه" لَدخل هذه الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة، فلم يبق مانعاً. وقيل: قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة؛ لتأكيد اللصوق^(١) في مواضع عديدة من "الكشاف"، وحكم المصنف رحمته الله في "شرح المفصل" في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿وَلَهَا مُنْذِرُونَ﴾^(٢) في قوله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا^(٣) مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ صفة لـ ﴿قَرْيَةٍ﴾،
(الشعر: ٢٠٨، حر إن)

بتبعية المعطوف عليه: أي هو الصفة الأولى. تابعة لها: فيكون 'زيد' في الجهة الأولى هو المتبوع، والصفة المتقدمة حيثئذ المعطوف عليه. على هذه الصفة: أي الصفة التي دخلت حرف العطف عليها. وهي من هذه الجهة إلخ: بل هي تكون معطوفاً باعتبار الجهة الثانية، وذلك لأنه لا بد في إطلاق اسم المعطوف على شيء أن يكون ذلك الشيء معطوفاً على متبوعه، مع أن المتبوع باعتبار الجهة الأولى هو زيد في المثال =

- (١) أي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وأفاده أن اتصافه بها أمر ثابت. (عب)
 (٢) فيه أنه ليس في الآية الكريمة الواو، ولم يورد المصنف في "شرح المفصل" هذه الآية بل أورد قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْنُومٌ﴾ (الحجر: ٤٠). (جمال)
 (٣) الكفرة للعناد والمكابرة؛ فإن عذاب الكفر مختص بالآخرة، وإنما أنذروا أولاً؛ ليكون إلزاماً لهم، وقاطعاً لعدوهم. وأعم أن نظم القرآن المجيد بلا واو، وقال المصنف في 'الإيضاح': إن المستثنى منه يوصف بما بعدها، سواء كان مفرداً أو جملة، نحو: ما جاءني أحد إلا قائم، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا﴾ و﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (الشعر: ٢٠٨) وإما سها الشارح في ذلك؛ لتقليد المحقق الشريف في هذا السهو الواقع منه في "حاشية الرصي"، ومثال ما نحن فيه من التثريل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْنُومٌ﴾ مبيّن للأحكام، أو أجل مقدر مكتوب في اللوح، هذا إلا أن الجمهور جعلوا الجملة حالاً؛ فإن كلا من الواو و"إلا" مانع للوصفية عندهم، قال ابن مالك: الوصفية مذهب لا يعرف لبصري ولا لكوبي فلا يلتفت إليه. (حل ش)

فلو اكتفى بقوله: "تابع يتوسط" لَدَخِلَ فيه مثل هذه الصفة، ونقل عن المصنف أنه قال في "أُمالي الكافية": إن "العاقل" في مثل: جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف على التحقيق، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف؛ لنوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع أنه ليس بمعطوف، وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة؛ لدلالاتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب أمر بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

- المذكور لا العالم. وقيل قد حوز إلخ: هذا جواب آخر لعدم الاكتفاء في التعريف بقوله: 'تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة'. لتأكيد اللصوق. بمعنى الجمع، وكون الواو لتأكيد؛ فلأن الواو للجمع، فكما يجمع المعطوف بالمعطوف عليه كذلك يجمع الموصوف بالصفة.

ونقل عن المصنف. لا يقال: هذا بعينه ما قال أولاً في قوله: جاءني زيد العالم والشاعر والديبر؛ لأننا نقول: فيما قال أولاً يكون له أي للعت جهتان: جهة النعت وجهة العطف، وفيما قال ههنا: "نقل عن المصنف" يكون له جهة واحدة، وهي النعت لا محالة، ولا يكون معصوفاً. أمالي الكافية: جمع إمعة بكسر الهمزة، والمراد منه ههنا هو الشرح؛ فإن اسم شرح الكافية الذي صنفه المصنف هو "أمالي".

وإنما هو باق إلخ: أي التابع باق على ما كان عليه في الوصفية؛ فإنه كان وصفاً حينئذ مع وجود العطف حينئذ أيضاً. لنوع من الشبه: أي لأجل نوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فكما يكون المعطوف معياراً للمعطوف عليه كذلك الصفة يغاير الموصوف.

لدلالاتها فيها: أي لدلالة الحروف في الصفات على ما يدل الحروف عليه في غير الصفات وهي العطف، وكسمة "من" في قوله: "من الجمع إلخ" لبيان "ما"، لكن الجمع في الواو، والترتيب في الفاء، وقوله: "وغير ذلك" محمول على غير الواو والفاء من الحروف العاطفة.

وإذا عطف على الضمير المرفوع، لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان أو مستترا، لا المنفصل أكد بمنفصل أولا ثم عطف عليه، وذلك لأن المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به^(١) لفظا من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجاء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكد أولا بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجاء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان^(٢) يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا،^(٣) وهو باطل،
أي للمتصل

وإذا عطف إلخ: أي إذا أريد أن يعطف على المضمحل إلخ فلا يرد أن الجزء لا يترتب على الشرط؛ لأن العطف لا يتحقق إلا بعد التأكيد، فلا يصح قوله: "إذا عطف على المضمحل المرفوع إلخ"، وهذا كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ (المائدة: ٦) فإن إقامة الصلاة لا يكون إلا بعد تحقق المرفوع، فالمراد أنه إذا أردتم أن تقيموا إلى الصلاة فاغسلوا.

لا المنصوب والمجرور: لأنه إذا كان منصوبا أو مجرورا جاز العطف عليه بلا تأكيده بمنفصل، نحو: ضربك وزيدا، ومررت بك وبزيد. لا يقال: قد وجد الفصل في قولنا: مررت بك وبزيد هو الباء الجارة، فحينئذ يجوز عطف الظاهر على الضمير المجرور مع الفصل؛ لأننا نقول: هذا غير مضر في المقصود؛ لما عرفت أن المراد هو جواز العطف عليه بلا تأكيد مع أن المراد بالفصل ههنا هو الفصل المستقل في اللفظ، والباء الجارة ليس كذلك. أكد بمنفصل: أي بمرفوع منفصل، ولا يعاد الرفع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة. بتأكيده: أي بسبب تأكيده، فيحصل نوع استقلال في الضمير بسبب إفراده بالتأكيد؛ فإن التأكيد عينه حقيقة، فكان العطف على المستقل.

(١) أي بدليل إفراده وتخصيصه بالتأكيد دون ما يتصل به، فيحصل به نوع استقلال. (علوي)

(٢) أي فلو كان معطوفا عليه فكان إلخ.

(٣) لأن المعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله، ولما كان المعطوف عليه تأكيدا لما قبله كان الاسم الظاهر المعطوف عليه أيضا تأكيدا. واعلم أن اسم "كان" في قوله: "فكان يلزم" ضمير الشأن. (جمال)

فإن كان الضمير منفصلاً نحو: "ما ضرب إلا أنت وزيد" لم يكن كالجاء لفظاً، وكذا إن كان متصلاً منصوباً نحو: "ضربتك وزيدا" لم يكن كالجاء معني، ^{من معني فقط كالمعص} فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل، مثل: ضربت أنا وزيد وزيد ضرب هو وغلأمه، إلا أن يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك ^{منعص} التأكيد؛ لأنه قد طال ^(١) الكلام بوجود الفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو: ضربت اليوم وزيد أو بعده كقوله تعالى: ^(٢) ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾؛ فإن المعطوف هو "آبَاؤُنَا" و"لا" زائدة بعد حرف العطف؛ لتأكيد النفي، وإنما قال: يجوز تركه؛ فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى: ﴿فَكَبِّبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ ^(٣) وقد لا يؤكد، والأمران متساويان، هذا. ^(الشعر ٩٤)

وزيد ضرب هو وغلأمه. فإن في المثال يكون المعطوف عليه الضمير المرفوع المتصل المستتر في ضرب، وضمير هو" تأكيد، وما في ضرب من الضمير مستتر بعد عنه به هو. ولا آباؤنا: عطف على ما للمتكلم، والفصل هو "لا" أي ليس ما الكفر بالشرك ولا لآبائنا. والغاؤون: عطف على ضمير الجمع؛ لوجود الفصل، وهو فيها، ووجود التأكيد أيضاً، وهو هم. والككب بالفارسية: يزورون، ولعلوا بالفارسية: غرأوا. وقد لا يؤكد. كما في المثال المذكور في المتن. والأمران متساويان: أي التأكيد مع وجود الفصل، وعدم التأكيد مع وجوده متساويان. فإن قلت: لم يجوزوا العطف على الضمير المرفوع المتصل بإعادة الرفع مثل: =

(١) وطول الكلام قد يعي عما هو الواجب، نحو فونت: 'حصر إقصي امرأة' والحافظو عورة 'عشيرة' بالنصب. (عبد العمور)

(٢) أوها: ﴿سَبِّحُوا لِلَّهِ سُبْحَانَكَ نُورُ شَيْءٍ أَلَهُ﴾ (العام ١٤٨) ما لم يكن حقاً عبده: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ فهم في ذلك مصهرون أهم على الحق، لا أهم معتدرون. (حل ش)

(٣) أي الآلهة وعبدتهم، والكب. برودي در قلندر، ويقال: كبه بوجهه فأكب هو على وجهه، والككة تكرير الكب، جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى، كأن من ألقى في جهنم يك مرة بعد مرة حتى يستقر في قعرها، يعود بالله منها. (حل غ)

واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمتفصل هو الأولى^(١)، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، والكوفيون يجوزونه بلا قبح، وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض حرفا كان أو اسما^(٢)؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميرا متصلا^{أرسله} جاز انفصاله، والمجرور لا يتفصل^{مطلقا} من جاره فكره العطف عليه؛

= ضربت وضرب زيد كما يجوزون في الضمير المجرور بإعادة الخافض مثل: مررت بك وبزيد؟ قلنا: يطول الكلام؛ فإن "ضربت" طويل بالنسبة إلى التأكيد، وهو "أنا"، وقد مر إشارة إليه. واعلم إلخ: أشار به إلى أن المصنف خالف القليلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد، وإن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني، قلنا: يأتي عن ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب، مثل: جئت وريدا، وذلك لأن تعين النصب يستلزم الوجوب؛ لأجل عدم التأكيد بالرفوع المتفصل. أعيد الخافض إلخ: قيل: هذا يشكل بمثل قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) فإن "الأرحام" مجرور بالباء، أحيب بأنه شاذ، وأحيب أيضا بأن لا نسلم أن الواو للعطف لم لا يجوز أن يكون للقسم؟ لأن اتصال الضمير إلخ: هذا علة إعادة الجار، أي اتصال المجرور بجاره أشد وأكثر من اتصال الفاعل المتصل بما اتصل به؛ لأن الفاعل إذا لم يكن ضميرا متصلا حيث جاز إيراده منفصلا، وأما المجرور سواء كان متصلا أو منفصلا لا يتفصل عن جاره فيكون أشد منه، قال مولانا عصفري: هذا مقبوض بقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) فإن قوله: 'رحمة' مجرور بالباء، مع أنه انفصل بينهما بكلمة "ما"، وكذلك مقبوض بقولنا: "ضربتني من غير ما جرم". أقول: الجواب عنه بأن كلمة "ما" عبارة عن رحمة الله وعن جرم، فكانه لم يتفصل بينهما شيء. ولقائل أن يقول: قوله: "جاز انفصاله" ليس على ما ينبغي؛ لعدم ترتبه على الشرط؛ لأنه يجب انفصاله عند عدم كونه ضميرا منفصلا، وليس بجار، إلا أن يقال: المراد بالجوار هو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود أي عدم الانفصال ليس بضروري فيجتمع بوجوب الانفصال.

(١) فالمراد من الوجوب المفهوم من قوله: "وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد. منفصل" الوجوب الاستحساني. (مولانا جمال الدين)

(٢) قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كـ "بين"؛ فإنه لا يتصور إلا بين اثنين، فإن التبس نحو: "جاءني علامك وعلام زيد" وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود. (عبد الغفور)

إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضممرات حتى يؤكد به أولاً، ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة، ولا يكتفي بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلم يبقَ إلا إعادة العامل الأول، نحو: مررتُ بك وبزيد، والمآل بيني وبين زيد،^(١)

على بعض حروف الكلمة لأن المجرور كالجزء من الحار فيدم العطف على بعض الحروف، بخلاف ما إذا أعيد الحار؛ فإنه حينئذ يكون مجموع الحار والمجرور معصوماً على مجموع الحار والمجرور. وليس للمجرور إلخ. دفع سؤال مقدر تقريره: "نه لم لا يجوز أن يعمل فيه مثل ما عمل في المرفوع المتصل من إيراد ضمير منفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه، فحينئذ لا يرم العطف على بعض حروف الكلمة على ما عرفت في العطف على الضمير المرفوع المتصل بقوله: "لأنه بذلك يصير أن ذلك متصل وإن كان كالجزء مفصلاً من حيث الحقيقة إلخ؟" وبمحصل الجواب: أنه ليس للمجرور المتصل ضمير مجرور مفصل حتى يعمل فيه مثل المرفوع المتصل.

مذلة. وهذا لمدة يستدعي التماساً كما سببه، وهذا دفع سؤال تقريره: أنه لم لا يجوز إيراد المرفوع المنفصل بينهما حتى يؤكد به أولاً ثم عطف عليه أي على المجرور المتصل؟ تقرير الجواب: أن العمل على هذا الوجه ليس إلا على سبيل لاستعارة وإحار؛ لأن استعمال المرفوع المنفصل في معنى المجرور المتصل ليس على سبيل الحقيقة، وفي ارتكاب إحراز مذلة، ويستمر التماس المجرور المتصل بالمرفوع المتصل في العطف المذكور.

ولا يكتفي بالفصل. دفع محل تقريره: أنه لم لا يجوز الاكتفاء بالفصل بينهما؛ لأجل المحذور المذكور، وهو العطف على بعض الحروف كما يكتفي به في المرفوع المتصل حيث قل: "إلا أن يقع فصل فيجوز تركه؟" وبمحصل الجواب: أن الفصل كان لأجل ترك التأكيد بالمنفصل، أي يجوز ترك التأكيد على تقدير وجود الفصل بينهما، فلما لم يكن التأكيد بالمنفصل ههنا لعدم وجود انفصال في المجرور فلا يتصور حينئذ له أي للفصل أثر أي تأثير في حوار ترك التأكيد بالمنفصل، فلا يجوز الاكتفاء به حينئذ. والمآل بيني إلخ: وهذا المثال لما يكون الخافض اسماً، وهو المضاف

(١) فيه إشارة إلى دفع توهم أن المعطوف مجموع الحار والمجرور. (حق)

فالمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم: بيني وبينك؛ إذ "بين" لا يضاف إلا إلى المتعدد، وقيل: جره بالثاني كما في الحرف الزائد في "كفى بالله"، وهذا الذي ذكرناه أعني لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، وأجاز الكوفيون ترك إعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو:

وجره بالأول: أي بالجر الأول اسماً كان أو حرفاً، فحيث يصح قوله: 'بدين إخ' والثاني كالعدم معنى: لا لفظاً؛ لأن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة الجار غير حائر. إذ بين لا يضاف إلخ: فحيث لا يتصور عطف المضاف، وهو "بين" الثاني على ياء المتكلم، فإذا كان الجر في "ريد" في قولنا: "المال بيني وبين ريد" بالبين الأول فيكون السين الأول مضافاً إلى متعدد، وهو ياء المتكلم وريد، أو الياء والكاف في قولنا: 'بيي ويسك'، وأما إذا كان جره بالبين الثاني فلا يكون حيث مضافاً إلى متعدد. وقيل جره بالثاني إله: فيكون حافض الأول مضاف إليهما معاً، وحافض الثاني زائد، ولكن حره بالثاني كما في ﴿كفى بالله﴾ اضطراراً: أي يجوز ترك إعادة الجار ضرورة.

مستدلين بالأشعار: أشار به إلى أن ترك إعادة ليس حل السعة بل حل الاضطراب والضرورة، ووقش بأن ترك إعادة وقع في قوله تعالى: ﴿نساء لوب به والأرحام﴾ (النساء: ١) فإن قوله: "والأرحام" عطف على الصمير في قوله: "به" ترك إعادة الجار فيه، فاستدلواهم بهذه الآية لا بالأشعار. أحيب بأن أجاز فيه مقدر أي بالأرحام. رد بأن حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار والسعة إلا في نحو: الله لأفعلن، وأحيب أيضاً بأنه معطوف على مقدر، والتقدير: بالأبوين والأرحام، وأحيب أيضاً بأن الواو للقسمة لا للعطف، وأحيب أيضاً بأن قوله: 'والأرحام' بالجر قراءة حمزة، وهو كوفي، والكوفيون أجازوا ترك إعادة الجار، رد بأن هذا إما يصح إذا لم يكن القراءة السعة متواترة.

فإن قيل إله: والحاصل أنه لا فرق بين التأكيد والإبدال من المرفوع المتصل وبين العطف به، فلم يجوزوا التأكيد والإبدال منه بدون إعادة المتصل، وم يجوزوا العطف بدون إعادته؟ فهذا سؤال يتوجه على قاعدة الأولى.

"جاؤوني كلهم"، والإبدال منه نحو: "أعجبني جمالك"،^(١) من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضا تأكيد الضمير المجرور في نحو: "مررت بك نفسك"، والإبدال منه نحو: "عجبت بك جمالك" من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف^(٢) في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟

قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبديل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه،

جاؤوني كلهم: فإن قوله: "كلهم" تأكيد لضمير الجمع، وقوله: "جمالك" بدل من الضمير في "أعجبني"، قال مولانا عرص: لا إشكال في حوار نحو: "جاؤوني كلهم" وحوار "أعجبني جمالك"؛ لأن في هذين المثالين يكون فصلا، وهو لفظ "في"، وقد سبق أن عند وجود الفصل لا يحتاج إلى ضمير المنفصل، فالأولى في المثال أن يقول: "جاؤوني كلهم زيد" و"عجبت جمالك زيدا" ليس على ما ينبغي؛ لأن المراد بالفصل على ما عرفت هو الفاصل المستقل في التلطف، وباء المتكلم غير مستقل في التلطف؛ فإن النون في "جاؤوني" للوقاية، وإيرادها بسبب تركيب باء المتكلم بالعامل، فهي ساقطة عند عدم العامل.

وتوضيحه: أن الفاصل المذكور فاصل بين العامل وبين ما عطف عليه، ونون الوقاية فاصل بين العامل وبين الباء، والمراد من الفاصل هو الفاصل بلا واسطة كما هو المتبادر، فلا חדشة حيث، فالمراد أن التأكيد والإبدال جائزان في المثالين المذكورين مع عدم التأكيد بالمنفصل وعدم الفصل، ولم يتعرض بالفصل في السؤال؛ لظهوره ولا يحتاج إليه. وجاز أيضا: عطف على "جاز" في قوله: "فإن قيل: كيف جاز إلخ" وهذا سؤال يتوجه على القاعدة الثانية؛ فإن قوله: "نفسك" تأكيد من الكاف في قوله: "نك"، وقوله: "جمالك" بكسر اللام بدل أيضا من الكاف في "نك".

قلنا التأكيد إلخ: أي فرق بين التأكيد والبديل وبين العطف بأن المؤكد باسم الفاعل عين المؤكد باسم المفعول، وأما البديل فهو في أغلب الأحوال إما كل المتبوع كما في بدل الكل، مثل: حاءني أخوك زيد، أو بعضه كما في بدل البعض، مثل: قطع زيد يده، أو متعلقه كما في بدل الاشتمال، نحو: سلب زيد ثوبه، فعلى كل من التقادير لا يكون التأكيد والبديل أجنيين لمتبوعهما، وهو المؤكد والمبدل منه، ولا يكونان منفصلين أيضا عن متبوعهما بحرف العطف؛ لعدم تخلله بينهما أي بين المؤكد والمؤكد أو بين البديل والمبدل منه.

(١) فإن "جمالك" بدل من التاء.

(٢) وهو العطف على الضمير المرفوع المتصل.

والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما، ولا منفصلين عنه؛ لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف؛ فإن المعطوف يغير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وبإعادة الجار في المجرور؛ ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال، ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل، وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما يناسبه إلى المجرور

في المعطوف عليه.

قليل نادر: والناذر ساقط عن مرتبة الاعتبار؛ لأنه لا حكم بالناذر. مناسبة زائدة: وهي إعادة المنفصل في المرفوع وإعادة الجار في المجرور. ليخرج المتصل إلخ: أي فلا بد فيه أي في العطف من ذلك ليخرج المتصل على ترتيب ألف والشر، فهذا على التقدير الأول، وقوله: "قوي إلخ" على الثاني، أي ليخرج المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالمنفصل عن صرافة اتصاله به، فهو في حكم المستقل حيثد كما عرفت فيما سبق أنفا. ويناسب إلخ: عطف على "يخرج" أي ليناسب المتصل المرفوع بسبب تأكيده بالأمر الذي عطف له عليه، فيكون المراد من المعطوف في قوله: 'ويناسب المعطوف عليه' معناه اللغوي، ووجه التناسب: أن المعطوف عليه وهو المرفوع المتصل - كما يخرج عن صرافة الاتصال بسبب إعادة الانفصال، كذلك المعطوف يخرج عن الاتصال، ويصير مفصلا ومعاير له بسبب العاطف، فيكون بينهما مناسبة من هذا الوجه.

وقوي إلخ: والظاهر أن يقول: وليقوى؛ لأنه عطف على قوله: "ليخرج" أي وقوي مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار إليه أي إلى المعطوف كما في المعطوف عليه، أي كما يكون انضمام الجار في المعطوف عليه، ولا يخفى أنه ما كان قوة مناسبة المجرور بكونه معطوفا بانضمام الجار إليه متحققة عبر عن الأمر المحقق الوقوع بالماضي؛ لأنه يدل على التحقق والوقوع، فقال: "وقوي"، ولم يقل: وليقوى، وهذا لا ينافي أن يرد منه معنى "ليقوى"، فلا يرد ما ذكره مولانا عص: الطاهر وليقوى. وذلك لأنه أشار بقوله: 'وقوي إلخ' إلى تحقق تلك المناسبة التي أشار إليها بقوله: "لأن اتصال المجرور بحاره أشد من اتصال الفاعل اتصال إلخ"، فترك الشارح الطاهر لتبنيه إلى تحقق تلك المناسبة، فاعلم ذلك.

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له^(١) ويمتنع من الأحوال العارضة له.....

والمعطوف إلخ: وما أن نفسر كلامه قبل الشروع في تفسير الشارح، فنقول: أي كل ما جاز وامتنع ووجب في المعطوف عليه جاز وامتنع ووجب في المعطوف إذا ثبت جهة الحواز والامتناع والوجوب في المعطوف أو حدث بسبب العطف، وهذا التقرير يندفع الإشكال بنحو: زيد قائم وأسد؛ لأن جهة وجوب الضمير في المعطوف عليه كونه خيرا مشتقا، والمعطوف ليس بمشتق، ونحو: يا زيد والحارث؛ لأن جهة امتناع دخول اللام في المعطوف عليه ظاهر؛ لنزوم اجتماع آلي التعريف، ولا يلزم ذلك في المعطوف، ونحو: الضارب الرجل وامرأة؛ لأن جهة جواز وقوع المعطوف عليه مضافا إليه للصفة المعرفة باللام تحلته باللام والمعطوف غير متحى باللام.

فما يجوز له: أي للمعطوف عليه أي كل ما يجوز له، وكذلك كل ما يمتنع من الأحوال العارضة بالنظر إلى ما قبله ينبغي أن يكون جائزا أو ممتنعا في المعطوف أيضا، قال مولانا عص: الأولى أن يقول: نظرا إلى غيره بدل قوله: "نظرا إلى ما قبله" كما في قوله: "وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره"؛ ليتناول المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له نظرا إلى ما بعده أيضا، كقولنا: "زيد هو القائم وعمر"، فيثبت للمعطوف عليه حالان؛ نظرا إلى ما بعده الذي هو القائم:

أحدهما: كونه واجب التعريف؛ لأن الخبر حينئذ معرفة، فإذا كان الخبر معرفة يجب أن يكون المتبدأ أيضا كذلك، وثانيهما: احصار القيام في زيد بإيراد ضمير انفصل؛ فإنه يستدعي حصر الصفة في الموصوف، فالمعطوف - وهو عمرو - في حكم المعطوف عليه - وهو زيد - في كونه أيضا واجب التعريف، وفي كون القيام محصورا فيه بسبب ضمير انفصل. أقول: لا سلم أن يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع نظرا إلى ما قبله فقط، والمثال الذي ذكره المحشي المذكور على تقدير كونه غير مصوغ، لم لا يجوز أن يكون المعطوف فيه في حكم المعطوف عليه بخصوصية المادة لا بالنظر إلى نفس مفهومها، ولو سلم فهو داخل في قوله: وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره.

(١) يعني لا يريدون بقولهم: "إن المعطوف في حكم المعطوف عليه" أن كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف، حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس، وعطف المعرب على اسمي، وعطف المفرد على لمثنى والمجموع وبالعكس، بل المراد الأخص من ذلك، وهو أن كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى لفظه يجب ثبوته للمعطوف بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه، لكن بشرط أن لا يكون ما يقتضي ذلك الحكم في المعطوف عليه منتفيا في المعطوف، حتى لا يجوز تجرده عن اللام في نحو: يا زيد والحارث. (علوي)

نظرا إلى ما قبله بشرط أن لا يكون ما يقتضيها متنفيا في المعطوف. وإنما قلنا: "من الأحوال العارضة له نظرا إلى ما قبله" احترازا عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه كالإعراب^(١) والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع؛ فإن المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: "بشرط أن لا يكون ما يقتضيها متنفيا في المعطوف" احترازا عن مثل قولنا: يا رجل والحارث؛ فإن "الحارث" معطوف على "رجل"، وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام؛ فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، وأما نحو: رَبِّ شاةٍ وَسَخْلَتْهَا^(٢) فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين، أي رب شاةٍ وسخلة لها،.....

بشرط أن لا يكون إلخ: أي المعطوف في حكم المعطوف عليه بشرط أن لا يكون مقتضي المذكور للأحوال العارضة للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله متنفيا في المعطوف، فلو كان مقتضي المذكور متنفيا فيه لا يكون حكمه كحكمه. كالإعراب: أي ككون الاسم مع الإعراب وكونه مبيا ومعرفة ونكرة إلخ، قيل: الإعراب هو حال عارض للمعطوف عليه بالنظر إلى غيره أيضا وهو العامل، لا بالنظر إلى نفسه فقط، وأجيب بأن المراد من الإعراب هو علامة الإعراب؛ فإنها بالنظر إلى نفسه، وأجيب أيضا المراد من الإعراب هو خصوصيته دون الإعراب بالحركة والحرف؛ فإنه حال عارض له بالنظر إلى نفسه، بخلاف أصل الإعراب؛ فإنه بالنظر إلى العبر الذي هو العامل. وأما نحو إلخ: دفع دخل تقريره أن قوله: "وسخلتها" عطف على "شاةٍ" مع أن الشرط متنف في؛ لأن مقتضي الحال العارض للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله متنف في المعطوف؛ لأن "رب" يقتضي أن يكون مدخولها نكرة مع أن "سخلتها" معرفة بالإضافة إلى الضمير، وتقدير الدفع: أنه يقدر ويفرض التنكير في سخلة بأن يقصد عدم التعيين منها بأن يكون إضافتها إلى الضمير للعهد الذهني وإن كان الضمير عبارة عن هذا الشاة المذكورة.

(١) المراد بالإعراب كونه غير مناسب لمبني الأصل، وبالبناء كونه ماسسا له، ولا شك أنه من الأحوال العارضة له من حيث نفسه. (جمال)

(٢) يحمل بالإضافة على العهد الذهني، والضمير على التعريف؛ إذ التعريف هو الإشارة إلى معلوم والنكرة معلوم من وجه، فالضمير الذي أشير به إلى تلك النكرة المعلوم معرفة. (عب)

أو محمول^(١) على نكارة الضمير كـ "ربه رجلاً" على الشذوذ، أي رب شاة وسخلة شاة.
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره إن
كان المعطوف مثل المعطوف عليه؛

أو محمول إلخ: أي وهو محمول على كون الضمير نكرة بأن يراد منه شاة من الشياه كضمير "ربه رجلاً"،
ولكن الضمير في 'سختها' نكرة؛ لرجوعه إلى شاة من الشياه، وأما تكثير الضمير في 'ربه'؛ لأنه ليس له مرجع
إليه؛ فإن قوله: 'رجلاً' بيان له؛ ولهذا قال: 'أي رب شاة وسخلة شاة'، ولم يقل: شاة وسخلة هذه الشاة،
فقوله: 'وسختها' بمنزلة سحنة شاة، لا بمنزلة سحنة هذه الشاة.

على الشذوذ: أي هو محمول على التكثير على سبيل الشذوذ؛ لأن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون
مذكوراً سابقاً معين لا أن يكون مذكوراً لا بعينه، قال محمد لمحشي مولانا عف: علم أنهم جمعوا الحمل على
نكارة الضمير جواً والشذوذ جواً آخر.

قول: معناه: أنهم جمعوا الحمل على نكرة الضمير جواً واحداً بدون صبه الشذوذ، والشذوذ جواً ثالثاً، يعني أن
الشارح لم يجعل لشارحه جواً واحداً، ولا يعني أنه لم يجعل الشاذ الذي هو الجواب الثالث معه جواً واحداً،
والجواب أن الشاذ الذي وقع في كلامه الشارح تعلق بشيء، والشاذ الذي وقع جواً على حدة من السؤال المذكور
في كلامهم تعلق بشيء آخر، وذلك لأن الشاذ الواقع في كلامهم فهو محمول على نكارة الضمير، أي كون ضمير
نكرة محمول على الشذوذ؛ لما عرفت أنها أن المرجع إليه في الضمير لا بد أن يكون مذكوراً سابقاً بعينه لا أن يكون
مذكوراً لا بعينه، فلم يجعل الشارح الشاذ معه جواً واحداً، لما عرفت أن الشاذ في كلامهم تعلق بشيء آخر،
والشاذ الواقع في كلامهم فهو على عطف السحلة المضاف إلى الضمير إلى ما بعدها، فيكون قوله: 'رب شاة
وسختها' شاذاً حيث قيل: الضمير في 'سختها' إما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير 'ربه رجلاً' =

(١) اعلم أنهم جمعوا الحمل على نكارة الضمير جواً ولشذوذ جواً آخر، واعترض عليه بأن الضمير إما يكون
نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير "ربه رجلاً"، ويمكن أن يجاب بأن ذلك منى على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من
أن الضمائر الراجعة إلى المكرت إذا لم تكن تلك التكرات محتصة بحكم أو صفة كانت مكرت. (عبد العفور)

(٢) بأن يشار بالضمير إلى لنكارة إذا كان المرجع مذكوراً، فهو ليس بجواب آخر، وأما الشذوذ الذي جعل
جواً آخر فهو عدم كون المعطوف كالمعطوف عليه في "ربه شاة وسختها"؛ لأن المعطوف عليه نكرة
والمعطوف ليس كذلك؛ بكونه معرفة لإصافته إلى الضمير مع أن "رب" يقتضي كونه نكرة. (جمال)

فلذا وجب بناء المعطوف في نحو: يا زيدُ وعمرو؛ لأن ضم "زيد" بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفردا معرفة في نفسه، و"عمرو" مثل "زيد" في كونه مفردا معرفة، وامتنع بناؤه في "يا زيد وعمد الله"؛ فإن عبد الله ليس مثل زيد؛ فإن زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف.

ومن ثم أي ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيدٌ بقائمه أو قائما ولا ذاهبٌ عمروٌ إلا الرفع في "ذاهب"؛ إذ لو نُصب أو خُفض لكان معطوفا على "قائم" أو "قائما"،^(١) فيكون خبرا عن زيد، وهو ممتنع؛ لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما"،.....

= مع أن له مرجع، فكيف يكون بكرة؟ وأجيب بأن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات محصورة يكون تلك الضمائر حيثئذ بكرات.

فلذا وجب إلخ: أي ولأجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه في الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه وإلى غيره بشرط أن يكون المعطوف مثل المعطوف عليه وجب بناء المعطوف إلخ. إذ لو نصب إلخ: وإن قلت: يجوز أن يكون "ذاهب" معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد"، ويكون حيثئذ من باب العطف على معمولي عامل واحد، وهو "ما"، ولا يلزم حيثئذ أن يكون "ذاهب" خاليا عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم "ما" هو "عمرو" كما لا يخفى. قلت: لا يجوز ذلك؛ لأنه حيثئذ يكون 'ذاهب' حير لـ'ما' و"عمرو" اسمها، ويمتنع عمل "ما" في الخبر المتقدم كما سبق في قوله: "أو تقدم الخبر بطل العمل". وهو ممتنع: لوجوب وجود الضمير في المعطوف عليه، وهو 'قائم'، وامتناع وجوده في المعطوف، وهو "ذاهب"؛ لكونه فاعله مذكورا، وهو 'عمرو'، فرفع 'عمرو' و"ذاهب" بأن يكون 'عمرو' مبتدأ و"ذاهب" حيره مقدما عليه، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة.

- (١) ولا يجوز أن يكون معطوفا على "قائما" و"عمرو" معطوفا على "زيد" حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد؛ لامتناع عمل 'ما' في الخبر المتقدم. (عبد العصور)
- (٢) ولا يجوز العطف؛ لخو المعطوف عن الضمير في اللفظ، وعدم الحاجة إلى ارتكاب التقدير الذي هو خلاف الأصل؛ لوجود الوجه الصحيح الخالي عن التقدير. (جمال)

فتعين الرفع على أن يكون خبراً^(١) مقدماً على المبتدأ وهو "عمرو"، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه. ولما كان لقائل أن يقول: هذه القاعدة متقضة بقولهم: الذي يطير فيغضب زيد الذباب؛ فإن "يطير" فيه ضمير يعود إلى الموصول، و"يغضب" المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله: وإنما جاز "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"؛ لأنها أي الفاء في هذا التركيب فاء السببية أي فاء لها نسبة إلى السببية بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضا على تلك القاعدة،

فتعين الرفع إلخ: قيل: يجوز أن يكون "ذاهب" متداً و'عمرو' فاعله ساد مسد الحير كما سق في القسم الثاني من المبتدأ؛ لأن الصفة إذا طابقت مفرداً جار الأمر، هكذا قال مولانا عص، ولقائل أن يقول: انكلام في الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام، تأمل، وأجيب بأنه لم يذهب إلى هذا الاحتمال؛ لأنه حينئذ يكون في قوة اجملة الفعلية، فيكون حينئذ عملة عطف الجملة الفعلية على الاسمية.

ولا مانع منه: أي من عطف الجملة على الجملة. هذه القاعدة. وهي أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميراً راجعاً إلى ما قبله فلا بد أن يكون في المعطوف أيضاً كذلك؛ فإنها يتقص بقولهم: 'وهو الذي يطير فيغضب زيد الذباب'، وساء على أن الفاء في قوله: 'فيغضب' للعطف بأن يكون معطوفاً على 'يطير'؛ فإنه فيه ضمير راجع إلى الموصول، وليس في المعطوف ضمير راجع إليه؛ لأن فاعله مذكور، وهو 'زيد'، فعلى هذا يكون قول المصنف جوازاً عن سؤال مقدر، ويحتمل أن يكون معاً مع السد بأننا نقول: لا نسلم عدم حوار غير الرفع في "ذاهب" في المثال المذكور، ولا استحالة في كون الضمير في المعطوف عليه وعدمه في المعطوف كما في قولهم: الذي يطير إلخ، ومساه أيضاً على كون الفاء معطف، وقوله: "الذي" متداً وقوله: 'الذباب' حير له. لأنها إلخ: حوار بانزع أي لا نسلم كون الفاء للمعطف بل للسببية. بأن يكون إلخ: كما في "إذا لقيت فأكرمه"، وإذا كان معناه لسببية المحضة لا يحتاج إلى الضمير في مدحول الفاء، وهو الظاهر.

(١) لا يحى أن التعيين على الوجه المذكور غير ضروري؛ لحواز أن يكون 'ولا ذاهب' مبتدأ و'عمرو' فاعله، عبارة الشارح ليس على ما ينبغي؛ لأنه يفهم منه تعيين الوجه مع أنه ليس كذلك؛ إذ الرفع متعين، والوجه محتمل، فما قيل: لا يقال: هما احتمال آخر وهو أن "ذاهب" مبتدأ و'عمرو' فاعل؛ لأننا نقول: المقصود نفي العطف لا نفي احتمال آخر، فلا يتنافى ابتداء احتمال آخر فليس بموجه؛ إذ نفي العطف يحصل من تعيين الرفع، وتعيين الوجه لا مدحول له في ذلك، بل فيه نفي احتمال آخر. (جمال الدين)

أو يكون معناها السببية مع العطف، لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الأولى، والمعنى: الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب، أو يفهم منها سببية الأولى للثانية، فالمعنى: الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب، ويمكن أن يقدر^(١) فيه ضمير أي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

أو يكون إلخ: وهذا جواب بالتخصيص بأنا نقول: إنما قلنا من أنه إذا كان في المعطوف عليه ضميرا راجعا إلى ما قبله لا بد أن يكون في المعطوف كذلك على تقدير كون حرف العطف متمحضا للعطف، وهو ليس كذلك؛ لأنه للعطف والسببية جميعا. لكنها: أي السببية في الصورة الثانية يجعل الجملتين كجملة واحدة؛ للاتصال بينهما بالسببية، فيكتفي بالربط في الأولى؛ لأن في الجملة الواحدة أو فيما في حكمها يكفي ربط واحد، فهذا لدفع ما يقال: إذا كان الفاء للسببية مع العطف فلا بد في الجملة التي وقعت صلة للموصول من عائد يربطها إلى الموصول وإن كانت بحكم العطف. والمعنى إلخ: أي المعنى على كلا التقديرين.

أو يفهم إلخ: هذا الجواب أيضا تخصيص؛ لأن الفاء حيث لا يتمحضا للعطف، بل يفهم منها سببية الأولى للثانية؛ فإن طيران الذباب سبب لغضب زيد، فيكون الرابط حيث هو المعنى الذي فيها، وهو سببية الأولى للثانية. بسببه: أي بسبب طيرانه، والفرق بين قوله: "أو يكون" وبين قوله: "أو يفهم إلخ": أنا نقول في الأول بالرابط؛ لعدم كون الفاء متمحضا للعطف، وفي الثاني نقول به وإن لم يكن الفاء متمحضا للعطف؛ لأنه كلام على تقدير التسليم أي تسليم عدم التخصيص المذكور إلا أن الرابط حيث هو المعنى الذي في الفاء، وهو نفس سببية الأولى للثانية. ويمكن أن يقدر إلخ: أي يمكن تقدير الضمير الرابط وإن لم يجعل الجملتين كجملة واحدة، فليس هذا جواب آخر بل هو لتصحيح ربط الجملة بالموصول على تقدير أن يكون في الفاء معنى العطف.

(١) جواب آخر عن أصل السؤال يجعل الضمير أعم من أن يكون منقوذا أو مقدرا، وأورد الإمكان إشارة إلى ضعفه، وذلك لأن الضمير المحرور من الصلة يحذف بشرط أن يحذف بإضافة صفة ناصبة له تقديرًا، نحو: الذي أنا ضارب يريد أي ضاربه، أو يحذف بحرف جر متعين، ويتعين حذف الجر قياسا إذا جر الموصول أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتمائل المتعلقان، نحو: مررت بالذي مررت أي مررت به، فالجاران متماثلان، وكذا ما تعلقا بهما، وهما ليس كذلك، لكن قد جاء على قلة حذف المحرور بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت زيدا أي به. (جمال)

وإذا عطف أي إذا أوقع العطف بناء على وجود عاملين بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي "اللباب": الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي أي إمالة الاسمين، نحو العاملين بأن يجعل معموليهما، وأكثر الشارحين على أن المعنى: على معمولي عاملين، وإنما قال: على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد؛ فإنه جائز اتفاقاً نحو: ضرب زيد عمراً وعمرو خالدًا، ولا على أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه،
مختلفين

أي إذا أوقع العطف: بصيغة مجهول؛ فإن قوله: 'عصف' أيضا مجهول، وأشار به إلى أن هذا من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، أي مصدر عطف كما في قولهم: "لدار أو تسلسل" أي لزم الدور أو التسلسل، أو وقع الدور أو التسلسل، وكما في قول الشرح فيما سبق من قوله: 'حيل بين لعب والروان' أي وقع الحيلولة إلخ، ثم أشار بقوله: 'بناء' على أن كلمة 'على' سائية، وإنما قال: 'أي أوقع العصف' لدفع ما يقال من أن الخراء في قوله: "وإذا عطف على عاملين محتتمين لم يحز" لا يترتب على الشرط؛ لعدم ترتبه على وقوع العصف كما يدل عليه 'إذا' وصيغة الماضي. ويقال أيضا من أن لفظة 'إذا' وصيغة الماضي يقتضيان التحقق والوجود، فكيف يصح الحكم بعدم الحوار؟ بخلاف ما إذا قيل: "وإذا أوقع؛ لأن الجزاء حينئذ يترتب على الإيقاع لا على العطف.

فالصواب أن يقال: 'لم يحس'، أو يقال: "لا يحوز العطف على عاملين مختلفين"، لكن المقصود من إيراده لو كان ذلك فإدراكه أن عدم حوار العطف على عاملين محتتمين لا ينسب على هذا الإيقاع؛ فإنه ثابت على تقدير عدم الإيقاع أيضا، وإن قلت: المرد من قوله: 'وإذا عطف' وإذا أريد العطف، وحينئذ يدفع الإشكال، لأنه يصح الخراء حينئذ؛ لأن معناه حينئذ لم يحز الإرادة. قلت: يرد عليه أيضا ما ذكرنا من أن عدم الحوار لا ينسب على تلك الإرادة؛ فإنه ثابت على تقدير عدمها فلا فائدة في التعيق.

على معمولي عاملين إلخ: على حذف المضاف، وهذا أحسن من الخليل الأولين؛ فإن الحل لأول بعيد؛ لأنه جعته من قبيل إسناد الفعل إلى المصدر، والحل الثاني أعدهم؛ لأن إرادة المعنى اللغوي من قوله: 'عطف' خلاف المتبادر؛ فإن الظاهر المعنى الاصطلاحي منه، لا يقال: على تقدير حمل عبارته على أكثر الشارحين يرد عليه ما مر من عدم ترتب الخراء على الشرط؛ لأننا نقول: ترتب الخراء حينئذ بتقدير الإرادة.

ولا على أكثر من اثنين: بأن كان العامل أكثر من اثنين؛ فإنه لا خلاف في امتناعه مع أن كلام المصنف في العصف الذي فيه خلاف المراء وسيويه، ولا بأس أن يكون في شيء واحد عاملان كـ زيد في "مررت بزيد"؛ لأنه مجزور بالباء معمول به بواسطة الفعل.

مختلفين أي غير متحدين بأن لا يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع وهم من يتوهم أن مثل: "ضرب ضرب زيد عمراً وبكرٌ خالداً" من هذا الباب مع أنه ليس منه؛ لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول والثاني تأكيد له، وذلك العطف كما وقع في قولهم: ما كل سوداء ثمرة وبيضاء شحمة،^(١) وفي قول الشاعر:^(٢)

أَكُلُّ امرئٍ تحسِينِ امرأً ^{نار} ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً

بأن لا يكون إلخ: هذا بيان معنى الاتحاد، فغير المتحد هو الذي لم يكن الثاني عين الأول. وذلك: أي قوله: مختلفين لدفع وهم من إلخ. والثاني تأكيد له: مع أن المراد بـ "مختلفين" هو لا يكون الثاني تأكيداً للأول. وذلك العطف إلخ: وهذا العطف جائز عند المصنف؛ لتقدم المجرور في المعطوف عليه. ما كل سوداء إلخ: كلمة "ما" نافية، و"كل" مرفوع مضاف إلى "سوداء"، فالعامل في المضاف هو كلمة "ما"، فهو اسم "ما"، وقوله: "ثمرة" خبرها، فيكون عاملاً معاً مختلفين، فقوله: "بيضاء" عطف على "سوداء"، و"شحمة" عطف على "ثمرة"، بالفارسية: نيمت هرياي خرماو نيمت هرياي پيه. أكل امرئ إلخ: والهمزة للاستفهام الإنكاري، وقوله: "كل" منصوب؛ لأنه مفعول لقوله: "تحسين"، وليس مرفوعاً على حذف المفعول الأول لـ "تحسين"؛ لأنه لا يجوز الاختصار على أحد مفعولي باب "حسبت" عند المصنف، و"النار" الأولى عطف على "امرئ" الأول، والعامل فيه المضاف، وهو "كل"، و"النار" الثانية عطف على "امرأ" الثاني، والعامل فيه "تحسين"؛ لأنه مفعول له أي تحسين كل إلخ. توقد: بضم الدال فعل المضارع، وفي الأصل "توقد"، حذف إحدى التائين منه، فيه ضمير راجع إلى النار، ويكون صفة لها بالفارسية: گمان بر توهر مردار مرد، وهر آتش را که بر فروخته میشود بشب آتش.

(١) وفي "الإيضاح": ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء ثمرة، مثل يضرب في خطأ الظن، وفي اختلاف الأحلاق والطبائع، وفي مواضع التهمة، قاله عامر حين مات أبوه دهل وترك عند أخيه قيس مالا، فلما أدرك عامر وأخوه شيان قيساً، فوجدا بتلك المال، فوثب عامر عليه فخنقه، فقال: ابن أخي إن الشيخ متأوه فكف عنه، فقال هذا الكلام، فسـ "السوداء" مؤنث أسود، و"الثمرة" واحد التمرة اليابس من ثمر النخل كالزبيب من العنب، و"البيضاء" مؤنث أبيض، و"الشحمة" قطعة من شحم البطن. (حل ش)

(٢) حاطب الشاعر زوجته حين فضلت غيره عليه فقال: أكل من في صورة الرجال باللباس والعمامة والإزار يظن أنه كامل في الرجولية وذا فضائل جسمية وأخلاق كريمة، وأكل نار توقد في الليل يظن أنها نار كريم ذي مروءة وقرى ضيف؛ فإنه ربما يكون نار اللصوص، و"توقد" أصله: توقد؛ فإن المسند إليه هو النار، والمصراع الثاني تمثيل يؤكد المعنى الأول. (حل الأبيات لمولانا شمس الدين)

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزا، لكنه لم يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن
 هذا الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين، خلافا للفراء فإنه يجوز هذا
 العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها،^(١)
 ولا يقتصر على صورة السماع، بل يعمها وغيرها،

فهذا وإن كان إلخ: أي العطف - المذكور كما في قول العرب وقوله لشاعر وإن كان جائزا إلخ، وإنما أتى
 بالجواز بحسب الظاهر وعدم الجواز بحسب الحقيقة للدفع الاعتراض الذي أورده الشارح الهندي على المصنف،
 وهو أن الجزاء وهو قوله: "لم يجوز" لم يترتب على الشرط بل بينهما منافات؛ لأن كلمة "إذا" لا تدخل إلا في
 الشرط المتحقق الوقوع، وكذلك فعل الماضي يقتضي التحقق، فكيف يصح الحكم بعدم الجواز؟ فالصواب أن
 يقال: "لم يحس"، أو "لم يحرم العطف على عاملين مختلفين".

وحاصل الدفع أن العطف بحسب الظاهر متحقق، والتحقق بحسب الظاهر لا ينافي عدم الجواز بحسب الحقيقة،
 ولعل النكتة في العدول عن الصواب المبالغة في عدم الجواز، فكأنه قال: إن ذلك العطف وإن كان ثابتا بحسب
 الظاهر لكننا نحكم بعدم جوازه؛ لقيام الدليل الجلي، وهو قيام حرف واحد مقام عاملين مختلفين. وأجاب بعضهم
 عن الاعتراض المذكور بأن المراد من قوله: "إذا عطف إلخ" أنه إذا أريد عطفه، فلا إشكال حيث؛ لأن إرادة
 العطف يجمع بعدم جوازه نعم لا يجمع العطف بالفعل؛ لعدم جوازه؛ لأن العطف بالفعل يستلزم جوازه، فجوازه
 لا يجمع بعدم جوازه رد ذلك بأن عدم الجواز لا ينبئ على تلك الإرادة أي لا يكون إرادة العطف سببا لعدم
 الجواز؛ لأن عدم الجواز ثابت على تقدير عدم تلك الإرادة أيضا فلا فائدة في التعيين.

وأجيب عنه بأن الجزاء ليس قوله: "لم يجوز"، بل هو علة للجزاء، وهو مقدر، وهو قوله: "واجتنبوا"، وقوله: "لم يجوز"
 أي لأنه لم يجوز علة الاجتناب، وإنما لم يجوز؛ لأن حرف العطف الواحد ليس له قوة حتى يقوم مقام عاملين مختلفين
 معا، ولكنه يقوم مقام الواحد؛ فإن العطف على عاملين مختلفين يقتضي قيام حرف العطف مقامها، وهو باطل لما
 مر. وهذا الجواب جواب عن الاعتراض المذكور أيضا. ولا يؤول الأمثلة إلخ: أي الفراء لا يؤول الأمثلة
 الواردة على القاعدة المذكورة، وهذا التأويل قول سيويه؛ لأنه يؤول الأمثلة الواردة على ما سيأتي.

ولا يقتصر إلخ: أي الفراء لا يقتصر جواز الأمثلة الواردة عليها على صورة السماع، بل يعم صورة السماع
 وغيرها، وهذا قول الجمهور؛ فإنهم اقتصروا الجواز على مورد السماع؛ لأن ما يخالف القياس والقاعدة، فهو -

(١) أي على صورة العطف على عاملين إلخ.

وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو، وإن في الدار زيدا والحجرة عمرا، يعني إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب؛ لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع، خلافا لسيبويه فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضا، بل يحملها على حذف المضاف

- مقتصر حينئذ على مورد السماع، وهو جواز العطف المذكور على تقدير تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخير المرفوع أو المنصوب ثم إتيان المعطوف على ذلك الترتيب، وإذ لم يكن العطف على هذا الوجه لم يجز، نحو: زيد في الدار والحجرة عمرو.

وعدم جواز إلخ: وقوله: "الجمهور" متعلق بقوله: "وعدم جواز ذلك العطف" يعني أن الفراء متفق مع الجمهور في مثل قوله: "في الدار زيد والحجرة عمرو"؛ لأن الفراء يجوز هذا العطف مطلقا فهو يجوز فيه أيضا، والجمهور يجوزونه في مثل هذه المادة مقتصرًا على مورد السماع، وسيبويه لا يجوزه مطلقا، وحجة سيبويه أن حرف العطف الذي هو ضعيف يمتنع أن يقوم مقام عاملين مختلفين، وحجة الفراء الاستعمال، وهو قولهم: "ما كل سوداء إلخ" وقولهم: "أكل امرئ إلخ"، وحجة المصنف في جواز العطف على عاملين فيما إذا كان المجرور مقدما على المرفوع والمنصوب في المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال، وحجته في امتناع العطف على عاملين فيما إذا لم يكن مجرورا مقدما على المرفوع والمنصوب فيما ذكره سيبويه عدم استعمال الفصحاء.

وإن في الدار إلخ: والعامل هو "إن"؛ فإن "في الدار" خبر لها و"زيدا" اسم لها. وتأخير المرفوع: كما في مثال المصنف، أو تقدم المجرور وتأخير المنصوب كما في مثال الشرح. ما خالف القياس إلخ: فإن العطف المذكور ليس موافقا للقياس والقاعدة، فيكون مقتصرًا على مورد الاستعمال والسماع. هذه الصورة: وهي "في الدار زيد والحجرة عمرو" وكما لا يجوز في غيرها.

حذف المضاف: فقوله: "وبضاء شحمة" تقديره: وكل بضاء إلخ، وهو عطف على "كل سوداء"، والعامل فيه هو كلمة "ما" كما هي عاملة في "شحمة"، وكذلك قوله: "نار" أي كل نار عطف على "كل امرئ" فيكون مفعولا لـ "تحسين"، وكذلك قوله: "والحجرة عمرو"؛ فإن "الحجرة" عطف على قوله: "في الدار" والعامل فيه الابتداء؛ لأنه خبر و"زيد" مبتدأ، والتقدير: في الحجرة عمرو؛ فإن كلمة "في" وإن لم يكن مضافا حقيقة لكنها مضاف حكما؛ فإنه كما يكون مدخول المضاف مجرورا بالمضاف كذلك مدخولها مجرور بها، فيصح حينئذ قوله: "على حذف المضاف".

وإبقاء المضاف إليه على إعرابه نحو: "تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ" بجر "الآخرة" كما جاء في بعض القراءة ^{وهو تعدي} أي عَرَضَ الآخرة.

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع أي حاله وشأنه^(١) عند السامع، يعني يجعل حاله^(٢) ثابتاً مقررًا عنده في النسبة أي في كونه منسوباً أو منسوباً إليه، فيثبت عنده^(٣)

على إعرابه: أي انصاف إليه فإن في نحو: 'يريد الآخرة' بحر الآخرة وحذف المضاف أو بقاء مضاف إليه على إعرابه. التأكيد: وفي بعض السح التوكيد، والأول مهموز الفاء، والثاني معتل الفاء، وإنما أورده عقيب العطف؛ لأن واحداً من قسمي التأكيد هو التأكيد اللطفي، وبعض من حروف العطف يدخل بين المؤكد والمؤكد كما يقل: والله ثم بالله وكفوله تعالى: ﴿كَأَلَا سَوْفَ يُعْمَلُ﴾ (نكاثر ٣)، فلا يرد أن لبدل أشد مناسبة للعطف فكأنه أحق بالاتصال بالعطف. قوله: 'التأكيد' متداً و"ناع" حره، وهو حسن، وناقي القيود فصل، وقوله: "يقرر" صفة ناع

يعني يجعل إلخ: متعدياً كان أو لازماً، وعلى الثاني معناه أنه يجعل حال المتبوع ثابتاً مقررًا عند السامع بسبب التابع. أي في كونه. أي المتبوع منسوباً إلخ وإذا كانت النسبة هذا المعنى فلا يرد مما قيل: إن التعريف لا يصدق على ريد الثاني، وإن شأني في قوله: ريد ريد قائم، وإن إن ريداً قائم. فالمتبوع في الأولى مسند إليه، وفي الثاني مسند. فيثبت عنده إلخ: قال مولانا عص. الصاهر إيراد صيغة مصارع أي ينسب ويتحقق للسامع 'أن إلخ' =

- (١) فقوله: "أمر المتنوع" في النسبة أو الشمول كقولك: شئت في العو" أي في باب العو 'عظم من أن يوصف، وأمر في اعقر' أي في باب الفقر، ثم قيل 'في النسبة' فغير عن الدت المذكورة أو المقدرة، فكأنه أراد أنه غير محسب المعنى عن الدات المذكورة إذا كان الأمر بمعنى انشيء أو عن الدات المقدرة إذا كان معنى الشاء. (عبد العفور)
- (٢) أي الحالة المفهومة منه بطريق من طرق الدلالة، كما أن نفسه في 'جاء ريد نفسه' مفهوم من 'ريد'، وكما أن الإحاطة المفهومة من "جاء القوم كلهم"؛ لألك أشرت بانقوم إلى جماعة معينة، فيكون حقيقة في مجموعهم. (عبد العفور)
- (٣) أي عند السامع، ويتحقق بواسطة التأكيد أن المسبب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتنوع لا غيره، فتقرير أمر المتنوع في النسبة بالتأكيد عبارة عن أن يعبر بالتأكيد أنه المنسوب لا غيره، أو أنه المنسوب إليه لا غيره، لو لم يؤكد م يتشخص كون المؤكد منسوباً أو منسوباً إليه. لاحتمال التجوز أو اسهوا أو العطف، وعلى هذا لا يكون قوله: 'أو في الشمول' لعوا، أو 'التجوز' ليس في نفس المنسوب إليه في قوله: "جاء القوم كلهم" حتى لم يتشخص كون القوم منسوباً إليه، ففي قوله: 'في النسبة' عن قوله: في شموله لأفراده، فالاحتمال إنما هو في الشمول بعد أن يتشخص كون القوم منسوباً إليه، بخلاف التقرير في النسبة؛ فإنه قبل التقرير لم يتشخص كون المؤكد منسوباً أو منسوباً إليه (حمال)

ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو: ضَرَبَ زيدٌ زيدٌ، أو ضَرَبَ ضَرَبَ زيدٌ، أو لدفع ظن السامع به تجوُّزاً، إما في المنسوب نحو: قولك: زيد قَتِيل قَتِيل؛ دفعا لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي أو في المنسوب إليه؛ فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في "قطع الأمير اللص" أي قطع غلامه، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظاً، نحو: ضرب زيد زيد أي ضرب هو، لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى، نحو: ضرب زيد نفسه أو عينه، أو في الشمول

- أقول: إيراد صيغة الماضي إشارة إلى أن المضارع ههنا متحقق الوقوع، والفاء للتفريع.

لا غير: فإنه يظهر ذلك بإيراد التأكيد. وذلك: أي التأكيد إما لدفع الضرر الذي هو الغفلة عن السامع؛ فإن التأكيد يدفع الغفلة أي غفلة السامع عن نفسه. ضرب ضرب: فإن التكرير فيه في المنسوب، وفي المثال الأول يكون التكرير في المنسوب إليه، فالمتبوع في الأول مسند إليه، وفي الثاني مسند. أي قطع غلامه: فإن من قال: قطع الأمير يد اللص يمكن أن يظن السامع أنه قطع يده غلام الأمير لكن نسبة القطع إليه؛ لأنه أمر، فيكون النسبة إليه مجازاً، فيجب تكريره لفظاً حتى يدفع ذلك الطر أو التوهم مثل: "ضرب ضرب زيد" لا علامه الذي هو قائم مقامه. ضرب زيد نفسه: فإن فيه ليس تكرير لفظاً بل تكرير معنى فإن قوله: "نفسه" عبارة عنه.

أو في الشمول: أي في شمول المتبوع، أي يقرر أمره وحاله في أن المتبوع شامل بجميع أفرادهِ، وذلك لدفع ظن السامع يجوز بأنه ظن السامع أن المتكلم أراد بالمتبوع بعض أفراد وإن نسب الفعل إلى جميع الأفراد، فيندفع هذا التوهم بذكر كلمة "كل" إلخ أي جاء القوم كلهم أو أجمعهم، أو جاءني الزيدان كلاهما، أو جاء القوم ثلاثتهم أو أربعتهن أو خمستهن، وهذه الثلاثة على تقدير أن يكون القوم عبارة عن ثلاثة نفر أو أربعة أو خمسة، فيندفع ظن السامع تجوراً في الشمول المنسوب إليه لأفراده.

أي التأكيد ما يقرر أمر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع أفراد؛ دفعا لظن السامع تجوزا لا في نفس المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده؛ فإنه كثيرا ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر "كل" و"أجمع" وأخواته و"كلاهما" و"ثلاثتهم" و"أربعتهم" ونحوها، فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا^(١) فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: "يقرر أمر المتبوع"، أما البديل والعطف فظاهر خروجهما به،^(٢) وأما الصفة فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وإفادتها توضيح متبوعها.....

فهذا هو إلخ: أي تقرير المتبوع في النسبة أو في الشمول هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد، والتعريف به جامع لجميع الأفراد. وإذا عرفت هذا: أي جامعة التعريف فقول: "أخرج إلخ" إشارة إلى مانعته، فظهر أن التعريف جامع ومانع. فظاهر خروجهما به: أي بقول المصنف: "مثل جاءني زيد أحوك" أي جاءني أحوك أي زيد في البديل؛ فإن "أحوك" مثلا بديل عنه، ولكنه لم يقرر حاله وشأنه، وكذلك العطف بالحرف مثل: جاءني زيد وعمرو". وإفادتها توضيح إلخ: دفع دخل تقريره: أن العت لا يخرج بقوله: 'يقرر أمر المتبوع'؛ لأنه يفيد توضيح متبوعه في بعض المواضع كما في الصفة الموضحة، مثل: 'ريد الظريف'، فإذا أفاد توضيح متبوعه فهو يقرر أمر المتبوع، فيدل على معنى في متبوعه، فكيف يخرج العت به؟ تقرير الجواب: أن العت هو الذي دل على معنى في متبوعه بحسب الوضع، وإفادته توضيح متبوعه ليست بحسب الوضع، وما هو بحسب الوضع في العت إلا الدلالة على معنى في متبوعه، وهذه الإفادة فيه ليست بحسب الوضع، كما لا يخفى على المتأمل الصادق.

- (١) أي أن الغرض من جميع ألفاظ التأكيد هو تقرير أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، وإن كل واحد منهما يقرر أمر المتبوع إما في النسبة أو في الشمول، ومم يعلم صدق الحد على جميع أفراد المحدود، وهو الجمع الذي لا بد في الحد منه، فعلم كونه مانعا أيضا؛ ليمت أمر الحد "فقول إلخ". (جمال)
- (٢) لأنهما لا يقرران أمر المتبوع، أما العطف فظاهر، وأما البديل فلأنه وإن يوجد فيه تقرير أمر المتبوع إلا أنه ليس مقصودا أصليا، بل يقصد ضمنا فكأنه لا يقرر، وليس المعنى أن لا يقرر فيه أصلا. (جمال)

في بعض المواضع ليست بالوضع، وأما عطف البيان، وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه. لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

= قال مجد المحشي مولانا عف: ويبغي أن يصم إليه أمر آخر بأن يقال: وإفادتها الكشف والتأكيد أيضا ليس بحسب الوضع؛ ليحرح الصفة المؤكدة، مثل: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾. أقول: قد مر أن الوحدة يفهم من التأكيد في "نفخة" فأكدت بـ "الواحدة"، فحيث أي حين يفهم الوحدة من التاء في "نفخة" نكون الصفة المؤكدة تستلزم أيضا المتبوع، فالصفة المؤكدة تكون موضعا لمتبوعها أيضا، فقله: "وإفادتها توصيح متبوعها إلخ" يشمل الصفة المؤكدة بهذا الاعتبار، فلا يحتاج إلى ذكره على حدة.

ثم قال مجد المحشي: قال السيد قدس سره في حاشية "الرضي": قال المصنف في إخراج الصفة المؤكدة مثل ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾: إن تقرير أمر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع مع أن 'واحدة' لا تدل على معنى النفخة؛ إذ لا دلالة فيها على الفتح أصلا، وأيضا إن 'واحدة' لا تقرر معنى النسبة ولا الشمول. ثم اعترض بأن 'واحدة' تدل على معنى الواحدة التي هي مدلولة لـ 'نفخة'؛ لأن الوحدة يفهم من التاء في "نفخة". وأجاب بأن الوحدة مستفاد من النفخة ضمنا لا قصدا. اعترض الشيخ الرضي على هذا الجواب بأن المدلول أعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة؛ فإن "أجمعون" في "جاءني الرجال أجمعون" يقرر مدلول الرجال تضمنا لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في اسمي معنى أنه لا يخرج منهم أحد مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معروفا باللام المشار بها إلى رجال معينين لا مدلول أصل الكلمة، وقد صرح بأن 'أجمعون' يدل على الإحاطة دون كونهم متصفين بالفعل في حالة واحدة، خلافا للزجاج والمبرد كما قال في قوله: ﴿فَسَحَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر ٣٠) إن: "كلهم" دال على الإحاطة، و"أجمعون" على أن السجود في حالة واحدة.

لتوضيح متبوعه: أي بحسب الوضع، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه. فبدل على معنى في متبوعه بحسب الوضع. لكن لا في النسبة إلخ: بل هو يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته، مثل: "أبو حفص عمر". وقال بعض الشارحين: البعت أيضا يقرر أمر متبوعه لكن لا في النسبة والشمول، بل في تعيين ذاته. وقال مجد المحشي: وهذا أظهر. أقول: إن البعت يقرر أمر المتبوع في النسبة أي في كونه مسوبا إليه، وإن كان يقرر أمر المتبوع في تعيين ذاته أيضا كما في "جاءني زيد الطويل"، وإن قلت: التأكيد هو الذي يقرر أمر المتبوع في 'النسبة أو في الشمول' فقط، قلت: هذا مما لا يلتفت إليه على أنه يرد عليه شيء كما لا يخفى.

وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ؛ لحصوله من تكرير اللفظ، ومعنوي أي منسوب إلى المعنى؛ لحصوله من ملاحظة المعنى. فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي مكرر اللفظ الأول ومعاده حقيقة، نحو: جاءني زيد زيد أو حكما، نحو: ضربت أنت وضربت أنا؛ فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفا للأول لفظا؛ إذ الضرورة

من تكرير اللفظ: أي اللفظ الأول، ثم إن التأكيد مطلقا إنما يكون في المعارف.

تكرير اللفظ الأول إلخ. قوله: "تكرير" بالتثنية، وكذلك قوله: "مكررا" فهو إشارة إلى أن التكرير مصدر بمعنى اسم المفعول، ويجوز أن يكون التكرير معنى المصدر، ولكن المراد هو تكرير اللفظ الأول، قيل: جاز أن يكون الضمير في قوله: "وهو لفظي" راجعا إلى المعنى المصدر للتأكيد لا إلى التأكيد بمعنى التابع كما هو المراد في تعريف التأكيد، فيكون ذلك طريق الاستخدام، فلا يحتاج إلى أن يراد من التكرير هو المكرر.

قال محمد المحشي: ولا يخفى بعده. أقول: وذلك لأن المعروف باسم المفعول فيما سبق هو التأكيد بمعنى التابع، والتقسيم لا يتعلق إلا بما تعلق به التعريف. واعتراض بأن صاحب "المفصل" ذهب إلى أن "زيد" في قولك: "يا زيد يا زيد" جار أن يكون بدلا مع أن تعريف التأكيد اللفظي صادق عليه. وأجيب بأن "زيد" يجوز أن يذكر عني أنه يقرر أمر المتبوع في النسبة، وحينئذ يكون تأكيدا لا محالة، ويجوز أن يذكر "زيد" الأول على أنه توطئة لذكر الثاني، ثم بدأ له أن يقصده دون غيره، فذكره ثانيا، وحينئذ يكون "زيد" الثاني بدلا، وجاز أن يكون شيء واحد مقصودا وغير مقصود بحسب وقتين.

أو حكما: بأن كان يعاد لفظ الأول بذكر مرادفه، اعترض عليه بأن "أكتع" وأخواته مرادف لـ "أجمع" فيلزم أن يكون "أكتع" وأخواته تأكيدا لفظيا مع أنه عدّها من المعنوي، وأجيب عنه بأنها لا نسلم المرادفة، وكونها بمعنى "أجمع" لا يستلزم المرادفة؛ لجواز أن يكون كوها بمعنى "أجمع" طاريا بعد صحتها بـ "أجمع"، والمرادفة ليست إلا بحسب الوضع. ولئن سلم المرادفة فلا نسلم أنها تأكيد لـ "أجمع" بل هي تأكيد بما أكد به "أجمع"، فيكون "أكتع" وأخواته تأكيدا معنويا لما أكد به "أجمع" وتأكيدا لفظيا لـ "أجمع" ولا فساد فيه. وأما قول المصنف: و"أكتع" وأخواته أتباع لـ "أجمع" ليس معناه أنها تأكيد له، بل معناه أنها أتباع لها استعمالا، يعني أنها لا تستعمل بدوها؛ لاختفاء معنى الجمعية فيها.

إذ الضرورة إلخ: دفع سؤال تقريره بأن يقال: إن أريد بالتأكيد اللفظي تكرير اللفظ الأول بعينه لا يندرج في التأكيد اللفظي نحو: "ضربت أنت" و"ضربت أنا" وليث وأسد ونحو ذلك، وإن أريد به التكرير - ولو بإيقاع =

داعيةً إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً، ويجري أي التكرير مطلقاً لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي^(١) في الألفاظ كلها أسماء أو أفعالا أو حروفاً أو جملاً أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي، وتخصيص الألفاظ بالأسماء،

= المرادف - لدخل "أبصعون وأكتعون وأبتعون" في التأكيد اللفظي مع ألفا من التأكيد المعنوي، وتقرير الجواب بالفرق بينهما بأن في "ضربت أنت" مثلاً تكون الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لعدم جواز تكريره متصلاً، فلما لم يحز الاتصال فيحوز الانفصال؛ لما سيأتي من أنه لا يسوع الانفصال إلا لتعذر الاتصال، بخلاف التأكيد المعنوي؛ فإنه لا تكون الضرورة داعية إليها؛ لأن في 'جاءني القوم كلهم' جاز أن يقال: جاءني القوم قوم فلا تكون للضرورة داعية إليها حيثئذ، فهذا جواب باختيار الشق الثاني. وأحبب أيضاً باختيار الشق الثاني منع المرادفة بين هذه الألفاظ، وجواب الشارح على تقدير التسليم.

أي التكرير إلخ: سواء كان في التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، أو في غيره، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي، إلا أنه إنما يكون في الأسماء فقط؛ لأنه قسم من التوابع، وهي من المصوبات، ثم إن إرجاع الضمير إلى التكرير مطلقاً وإن كان غير متبادر، بل المتبادر إرجاعه إلى التأكيد الاصطلاحي، ولكن حيثئذ يكون قوله: "في الألفاظ كلها" محمولاً على المتبادر، فيكون أعم من الأسماء والأفعال والحروف والحمل؛ لأن المتبادر من الألفاظ هو ما يعمها فضلاً عن أن يقارن بلفظ "كلها".

اعلم أن المؤكد باسم الفاعل إما مستقل يجوز الاستدعاء به والوقف عليه أو غير مستقل، فعير المستقل إن كان على حرف واحد كـ 'واو العطف' ولام الابتداء، أو كان مما يجب اتصاله يكرر بتكرار عماده في السعة، نحو: بك بك، وضربت ضربت، وإن لم يكن غير مستقل على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو: 'إن إن ريذا قائم' وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل المرفوع والمجرور التأكيد بالمرفوع المنفصل نحو: 'بك أنت' و'ضربت أنت'، وفي تكرير الضمير المنصوب المتصل التكرير بالمنصوب المنفصل والمرفوع المنفصل نحو: 'ضربته إياه'، وأما المستقل فهو يكرر بلا فصل، نحو: 'زيد زيد'، ومع الفصل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَاْفِرُونَ﴾ (هود ١٩). وتخصيص إلخ: عطف على قوله: "إرجاع الضمير".

(١) وهو ما عرفه المصنف جعل الضمير المستكن في "يجري" راجعاً إلى التكرير مطلقاً؛ ليبقى قوله: "في الألفاظ كلها" على عمومته؛ لأن التأكيد الاصطلاحي لا يجري في الألفاظ كلها بل يختص بالأسماء فقط سواء كانت تلك الألفاظ أسماء إلخ. (محرم الألفدي)

ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي. ^{والعرض}
 والتأكيد المعنوي يختص بألفاظ محصورة أي معدودة محدودة، وهي نفسه وعينه ^{أي اللفظي}
 وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبضع بالصاد المهملة، وقيل: بالصاد المعجمة، ^{معناه اتساع}
 قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الأفراد مثل: حسن بسن. ^(١) وقيل: أكتع
 مشتق من حول كتيع أي تام،

من هذا التعميم: أي من التعميم استفاد من قوله: "كلها". عدم اختصاصه إلخ: أي التأكيد "بألفاظ محصورة" محدودة أي معينة كما يكون اختصاصه بهذه الألفاظ في التأكيد المعنوي، أي التعميم المفهوم من قوله: "كلها" ليس التعميم على الوجه المذكور بل تعميم بأن التأكيد الاصطلاحي غير مختص "بألفاظ محصورة" محدودة كما يكون الاختصاص في التأكيد المعنوي.

ثم قيل: إن في "قرأت الكتاب سورة سورة"، ﴿وَجَاءَ رُتْكَ وَالْمَلِكُ صَفًّا صَفًّا﴾ (المحر. ٢٢)، و"جاء القوم ثلاثة ثلاثة"، ليس من باب التأكيد، ولا شيء من باب التوابع، وجعله تابعا علطا؛ لأن التأكيد هو تكرير المعنى مع أن الثاني في الأمثلة المذكورة غير الأول معنى. والإعراب الأول والثاني إعراب واحد؛ لتأويلهما بلفظ واحد، وبما ظهر الإعراب في الموضعين تحززا عن الترجيح بلا مرجح. والتكرير في الاسم نحو: "جاءني زيد زيد"، وفي الفعل نحو: "ضرب ضرب زيد"، وفي الحرف نحو: "إن زيد قائم"، وفي المركب نحو: "جاءني زيد جاءني زيد".

والتأكيد المعنوي إلخ: قيل: قد يكون المعنوي بعينه هذه الألفاظ المعدودة نحو: "إن" و"لام الابتداء" ونون التأكيد وغير ذلك. والجواب: أن المراد بالمعنوي من المحدود هو التأكيد من التوابع لا مطلق المعنوي، ولهذا قال: "محدودة". وأبتع: تنقلع الباء نقطة تحتانية على التاء، وفي بعض كتب اللغة معنى "أبتع" و"أجمع" و"أكتع": هم، و"أبضع" بالصاد المهملة والمعجمة مثلها.

لا معنى إلخ: أي أكتع وأتبع وأبضع لا معنى لها حال الأفراد بل من المهمل مثل: "حسن وبسن" بفتح الحيم والسين، وفتح الباء وسين، وعلى هذا لا وجه لذكرها من ألفاظ التأكيد؛ لأن جاءني يتوكد من الألفاظ المعروفة، وهذه مهملات، ولكن يكون لها معنى حال التركيب فيقال: القوم حنن أكتعون وأبتعون وأبضعون أي أجمعهم. أكتع إلخ: قيل: لهذه الكلمات الثلاث معنى آخر حين الأفراد؛ فإن أكتع هو حول كتيع أي سنة تامة.

(١) وشيطان ليطان، وحائ ناع، يبادل الباء في الأول واللام في الثاني، والون في الثالث. (عب)

وأبضع بالمهملة من بضع العرق أي سال، وبالمعجمة من بضع أي روي، وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني،^(١) ومعناها التأكيد بالتأمل الصادق.

فالأولان أي النفس والعين يعلمان أي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما إفرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهم العائد إلى المتبوع المؤكد، تقول: نفسه في المذكر الواحد،
أي ريد نفسه

أي روي: بفتح الراء وكسر الواو وائاء المشددة بالفارسية: سیراب شدن من البتع. بتقديم اءاء لمصومة بنقطة تحتية وسكون التاء شدة مغرزة: المعرر بكسر الميم وسكون العين المعجمة، بخ كزون والشدة بالفارسية: محكم ويمكن استنباط إلخ: أي يمكن إيجاد مناسبات خفية بين هذه المعاني أي حال الأفراد وبين معناها التأكيد أي حال التركيب، أما التمام فلأن العموم هو تمام الأفراد والأجزاء، فيكون لأكتع معنى الحول اتمام مناسبة يكون المسوع في قوسا. 'جاءني القوم أكتعوا' جميع الأفراد أي تمامها، وأما السيلان فلأنه يستمر اسقاطا وشمولا والعام مسط شامل فرد، سال شيء فيتصف بالشمور كما يكون لمتبوع شاملا لجميع لأفراد والأجزاء، وأما اروي ولأنه تمام الشرب، وقد عرفت أن العموم هو اتمام، فإذا تم الشرب وصار ربيا فيكون له شمول، وأما اطول فلأنه امتداد وللعام امتداد وجودي وهو يستلزم الشمور كما يكون امتنوع شاملا لجميع الأفراد والأجزاء.

فالأولان: تعيب النفس على العين كما يقال: "فمرين" في تعيب القمر على الشمس. باختلاف صيغتهما إلخ: تقول: 'جاءني ريد نفسه' و'جاءني الزيدان أنفسهما' و'الزيدون أنفسهم' و'المرأة نفسها' و'الساء أنفسهن' فيكون مطابقا للمتبوع، فإن كان مفردا يرد صيغته، وإن كان مثنى فيثنى إلخ، وكذا في اختلاف الضمير تقول: "نفسه" في المذكر أي ريد نفسه.

(١) أما مناسبة "أكتع" بمعنى التمام للمعنى التأكيدي وظاهره؛ لأنه أيضا عبارة عن تمام الأفراد، وأما مناسبة 'أصع' بمعنى اسيلان أو الري فلأن السيلان لا يكون إلا بالكثرة والعلو وهو يناسب للمعنى التأكيدي، لأن فيه أيضا العلو والكثرة، لأن تمام الأفراد كثير، ولأن الري عبارة عن تمام الشرب وعدم الحاجة إلى الشرب وهو يناسب تمام لأفراد، وعدم نقاء فرد عن الحكم، وأما مناسبة 'أنتع' وهو صول العنق مع لشدة فلأن الشدة تناسب الإحاطة؛ لأن فيه أيضا شدة باعتبار تمام الأفراد. (جمال)

نفسها في المؤنث الواحدة، أنفسهما بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث،^(١) وعن بعض العرب: نفساهما وعيناهما، أنفسهم في جمع المذكر العاقل. أنفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

والثاني لما سمي النفس والعين أوليين - تغليبا كالقمرين - سمي الثالث ثانيا للمثنى، كلاهما للمذكر، وكلتاهما للمؤنث.

في المؤنث إلخ: هي حاءتي امرأة نفسها. في تثنية إلخ: فيقال. "حائي الريد أنفسهما و'حاءتي الامراتان أنفسهما". وعن بعض العرب إلخ: أي نقل عن بعض لعرب نفساهما موضع أنفسهما، وعيناهما موضع أعينهما. فلا يجوز عنده أنفسهما وأعينهما في التثنية مطلقا، والأول أولى؛ لكرهتهم اجتماع تثنيين حيث يؤكد اتصاهما لفظا ومعنى. فيقال: 'نفساهما ريد وعمرو"، ولا يقال نفساهما بن أنفسهما. وغير العاقل إلخ: أي في جمع غير ذوي العقول؛ فإن حكمه حكم جمع المؤنث.

والثاني للمثنى: تأكيد الثاني - وهو كلاهما - لمثنى. تقول: 'حائي رحلان كلاهما' سمدكر، و'حاءتي امرأتان كلتاهما' للمؤنث. وقار بعض السحويين في حكم لا يستقل الواحد به: لا يجوز تأكيد التثنية فيه - "كلاهما" نحو: لا احتصام، لأنه لا يجوز أن يقال: احتصم الرحلان كلاهما؛ لعدم الاحتياج إلى تأكيده بعده؛ لامتناع صدور الاحتصام من واحد فقط. بخلاف المجيء؛ فإنه يجوز "حائي الرحلان كلاهما"؛ حوار صدور المجيء من واحد فقط، قيل: لا حاجة أيضا إلى تأكيد المثنى - 'كلا' في مثنى حائي لرحلان؛ لأنه يعلم من لفظ المثنى أن المراد الاثنان فقط فلا يحتاج إلى تأكيده بس. كلا كما لا يحتاج في مثل الاحتصام، وهذا ما قال بعض لشارحين.

أقول: لما قال فيما سبق: إن التأکید إما دفع صرر العفة من السامع أو دفع طبه بالمتكلم العبط، كيف يرد ذلك؟ فلا يحتاج أن يحاط بأننا لا سلم أنه يعلم أن المراد من لمثنى هو الاثنان؛ حوار إطلاق المثنى على الواحد محارا بأن كان الواحد مائرا للفعل والآخر دالا عليه. ثم إن لفظ المثنى طاهر في أن المراد منه اثنان في صورة =

(١) لكرهة اجتماع تثنيين مع الاتصال لفظي؛ يكون الأول مصدقاً على الثاني، ومعنى لكون لأول جزء من الثاني نحو: ﴿فَصَعَتْ فُؤُوكُمَا﴾ (تحریم ٤) أي فساكما، إذا لم يكن أحدهما تثنية عطف يقال: نفسا ريد وعمرو. (جمال)

والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثني مفردا كان أو جمعا باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع المؤكد في كله نحو: قرأت الكتاب كله، وكلها نحو: قرأت الصحيفة كلها، وكلهم نحو: اشتريت العبيد كلهم، وكلهن نحو: طلقت النساء كلهن. وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي. وهي أَجْمَعُ وَأَكْتَعُ وَأَبْتَعُ وَأَبْصَعُ بالمهملة أو المعجمة، تقول: أجمع في المذكر الواحد، وجمّعاء في المؤنث الواحدة أو الجمع بتأويل الجماعة، وأجمعون في جمع المذكر، وجمّع في جمع المؤنث، وكذا أَكْتَعُ كَتَعَاءُ أَكْتَعُونَ كُتَعُ، وَأَبْتَعُ بَتَعَاءُ أَبْتَعُونَ بُتَعُ، وَأَبْصَعُ بَصَعَاءُ أَبْصَعُونَ بُصَعُ.

ولا يؤكد بـ"كل وأجمع" إلا ذو أجزاء مفردا كان أو جمعا؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه،.....

= الاحتصام والمحيء وإن احتمل غير ذلك إلا أنه لم يتأكد ذلك الطاهر في نحو الاحتصام؛ لامتناع صدوره عن الواحد، ويتأكد في نحو المحيء؛ لإمكان صدور المحيء عن الواحد، فلم يحتج الأول إلى التأكيد دون الثاني، ولقائل أن يقول: كما أن المثني يحتمل واحدا يحتمل الجمع أيضا؛ لأن الجار كما يحتمل في جانب القنة يحتمل في جانب الكثرة، وإذا أكد بـ"كلا" حصلت العائدة وهي العلم بأن الجمع ليس بمراد منه، ويمكن أن يجاب بأنه لم يطلق المثني على الجمع عندهم أصلا، وإطلاق الجمع على المثني كثير.

والباقي إلخ: أي الباقي بعد الثلاثة، وهو "كله وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع" تقع تأكيدا لغير المثني سواء كان مفردا أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا لكن باختلاف الضمير في "كته" تقول: اشتريت العدد كله، وجاعني القوم كلهم، واشتريت الحارية كلها، وجاعني النساء كلهن، وباختلاف الصيغ في البواقي، وهي أجمع وتوابعه تقول: اشتريت العدد كله وأجمع وأكتع وأبصع، وجاعني القوم كلهم وأجمعون وأكتعون وأبتعون وأبصعون، واشتريت الحارية كلها وجمّعاء وكتعَاءُ وبصعَاءُ، وحاء أسوة كلهن وجمع وكتع وبتع وبصع.

أو الجمع إلخ: أي ويقال: جمّعاء في الجمع أيضا أي إذا كان المتبوع جمعا؛ لأن الجمع بتأويل الجماعة مؤنث، فيوافق الجمعاء، وهي مؤنث واحدة.

ولا حاجة إلى ذكر الأفراد؛^(١) لأن الكلي ما لم تلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء لا يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كأجزاء القوم أو حكما كأجزاء العبد؛.....

ولا حاجة إلخ. دفع سؤال تقريره: أنه عنى المصنف أن يقول: "فلا يؤكد لكل وأجمع إلا ذو أجزاء أو ذو أفراد؛ لأنه حار أن يؤكد ذو أفراد أيضا؛ فإنه يصح تأكيد الإنسان بهما، وتقدير اجواب: أن الكلي إذاً أحد أفراد مجتمعة أي أحد أفراد من حيث إنها مجتمعة فيكون أفراد من هذه لحيثية كلا، فكل واحد منهما أجزاء له، فقوله: 'ذو أجزاء' يشمل كلاهما، وأحيث بوجه آخر بأن سرد من قوله: 'ذو أجزاء' هو ذو متعدد، وهو تناول الأفراد والأجزاء جميعا، ويسمى له عموم الحار؛ لأن قولنا: "ذو متعدد" ليس موضوع له أي لقوله: "ذو أجزاء" ولا يعي عموم الحار إلا هـ، كما أنهم أرادوا من القضية ما يطلق عليه لفظ القضية، وهو تناول المقطوع والمعتول، ولعل جواب الشارح على تقدير التزل.

لأن الكلي إلخ أي الكلي ما لم تلاحظ أفراد مجتمعة ولم تصر تلك الأفراد أجزاء لا يصح تأكيد الكل بكر وأجمع؛ فإنه يجوز أن يلاحظ أفراد مجتمعة وإن كان الحكم على كل واحد من أفراد، كما حار عكس ذلك أيضا، فحينئذ يمكن توهم الحكم على كل فرد مع أن المحكوم عليه هو المجموع كقولك: ريد إنسان، وكل إنسان - أي مجموع حيوان، فريد حيوان.

أو حكما كأجزاء العدد نحو: اشتريت العدد كله؛ فإن العدد وإن لم يكن له أجزاء يصح افتراقها حسا، ولكن له أجزاء يصح افتراقها حكما؛ لأن العبد يجوز أن يشري له نصفه أو أقل أو أكثر منه، فإن لم يكن لشيء أجزاء أو كان له أجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فلا يقال: حاء يريده. لأنه لا أجزاء له يصح افتراقها في حكمه المحي، وهو ظاهر، ولا حكما لأنه لا يمكن بحيء نصفه أو ثلثه أو ربعه. وقوله: "حسا أو حكما" إما حار لـ "كان" المقدر أي سواء كان افتراقها حسيا أو حكما، أو تغيير من فاعل "يصح"، أو مفعول مطلق أي افتراق حس أو افتراق حكم، والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذا أجزاء يصح افتراقها حسا ولم يصح افتراق حكمها وحالهما ولم يصح تأكيده بـ "كل وأجمع"، فالمعيار هو الافتراق الحكمي.

(١) لأن ذكره إن كان ليدخل فيه الجمع فهو أيضا ليس بشيء، لأن أفراد الجمع يصح إطلاق الأجزاء عليهما، فتأمل. (جمال)

ليكون في التأكيد بـ "كل وأجمع" فائدة، مثل: أكرمت القوم كلهم، واشترت العبد كله، فإن العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تأكيده بـ "كل"؛ ليفيد الشمول، بخلاف جاء زيد كله؛^(١) لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء.

ليكون في التأكيد إلخ: علة لقوله: "ولا يؤكد بكن وأجمع إلخ".

أكرمت القوم إلخ: فإن المؤكد متجزئ حسا، وكذلك يتجزئ حكما أي من حيث حكم الإكرام؛ لأنه يجوز أن يكرم بعض القوم دون بعض، وقد قيل: قد يكون لشيء أجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو: اشتريت العبد، فإذا أكد — "كل" — يرتفع الاحتمال الأول: وهو الافتراق الحسي لا الثاني؛ لأن الأول أشهر فيسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود، فإذا أردت رفع الاحتمال الثاني قلت: اشتريت جميع أجزاء العبد، ثم إن الافتراق الحسي ما يكون باعتبار نفس المؤكد، والافتراق الحكمي ما يكون باعتبار عامله، وذلك لامتناع توهم عدم الشمول في غيره، والتأكيد بهما للدفع هذا الوهم، فإن العبد في نحو: "اشتريت العبد كله" لا يفترق إلا في الحكم أي بالطر إلى عامه؛ لحوار شرء بصفه أو ثلثه أو نحو ذلك.

بخلاف جاء إلخ: فإنه لا يفترق أجزاء زيد لا في الحس ولا في الحكم أي في حكم المجيء، لا يقال: يصح أن يفترق أجزاء زيد في بعض الصور نحو: قصع ريد؛ فإنه يحتمل أن يقطع يده أو رجله؛ فإنه يصح حينئذ افتراق أجزائه حكم كما في العبد؛ لأنا نقول: بينهما فرق؛ لأنه يصح أن يقال: 'اشتريت' ويراد كله أو نصفه أو غير ذلك، ولكن لا يصح أن يقال: قطع ريد ويراد كله؛ فإنه لا يقال: قطع ريد كله. لا يقال: هذه المناقشة مدفوعة بقوله: "في حكم المجيء"؛ لأنه لا يفترق في حكم المجيء، وإن افترق في حكم القطع؛ لأنا نقول: المراد من الافتراق الحكمي هو ما يكون باعتبار عامله فيصح افتراقه باعتبار عامله كما ذكرنا.

لا يقال: لو قيل: 'وجدت ريدا كله' هذا عني تقدير أن يقول الناس: 'إن ريدا أكله الدئب' فيصح افتراقه حكما أي في حكم الوجدان؛ لأنا نقول: لا سلم أن يصح التأكيد بـ "كل" فيه، لم لا يجوز أن يكون مثل قولنا: احتصم الرجلان كلاهما؛ فإنه لا يجوز التأكيد فيه كما ذكر الشارح آفا أو بقول. قولنا: "وجدت زيدا كله" في قوة قولنا: وجدت كل ريد أو بصفه أو رأسه، فلا يكون تأكيد بـ "كل" مآلا، بخلاف 'جاءني الرجلان كلاهما' أو 'جاءني القوم كلهم'؛ فإن الكلام في حوار التأكيد لا في وجوبه، فلا يجوز التأكيد عند عدم الاحتياج إليه.

(١) [أي كأنه لا يجوز لعدم إلخ] القياس عليه يقتضي أن لا يصح "احتصم الزيدان كلاهما" خلافا للمبرد؛ فإنه حوزة، وهو خلاف القياس والسماح. (عند العفوز)

وإذا أكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستكنا بالنفس والعين أي إذا أريد تأكيده بهما أكد ذلك الضمير أولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل: ضربت أنت نفسك فنفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل هو أنت؛ إذ لولا ذلك لالتبس وصرت أنا نفسي

التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيدا للمستكن نحو: زيد أكرمني هو نفسه، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في "أكرمني" بقوله: "هو"، ويقال: زيد أكرمني نفسه، لالتبس نفسه الذي هو التأكيد بالفاعل، ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليها، وإنما قيد الضمير بـ"المرفوع"؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: ضربتك نفسك، ومررت بك نفسك؛ لعدم اللبس، وبـ"المتصل"؛ لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بالفاعل

بمنفصل نحو: أنت نفسك قائم؛ لعدم اللبس،

أي إذا أريد إلخ: إنما قال هذا ليصح قوله: "أولا"، وإلا لا يترتب الجزاء على الشرط.

لالتباس التأكيد إلخ: إذا وقع التأكيد تأكيدا للمستكن نحو: زيد أكرمني هو نفسه، أقول: ولقائل أن يقول: لو قيل: "زيد أكرمني هو نفسه" بجع "هو" تأكيدا للمستكن يلزم الالتباس بعينه؛ لأن قوله: "هو" يحتمل أن يكون فاعلا له لا تأكيدا فينتس بالفاعل، والجواب: أنه لا يحتمل الفاعل؛ لأن من القاعدة المقررة أنه إذا أريد إظهار الفاعل المستكن يورد اسم ظاهر فيجعل له فاعلا، ولا يورد ضمير يبرز يجعله فاعلا.

ولما وقع الالتباس إلخ: دفع سؤال تقريره: أن الدليل المذكور لا يدل إلا على تأكيد الضمير المرفوع المستكن بالنفس والعين؛ لأن الالتباس يتحقق على هذا التقدير لا على تأكيد الضمير البارز أيضا بهما، مع أنه يؤكد الضمير المرفوع المتصل بهما بارزا أو مستكنا، وتقدير الجواب: أنه حمل بقية الأبواب - وهي ما يكون الضمير فيه بارزا - عليه، فإذا قيل: 'صرباها أنفسهما أو ضربوهم أنفسهما' لا التباس فيه لو ترك التأكيد، ولكن حملا على زيد أكرمني هو نفسه طردا للباب. ضربتك نفسك: بفتح السين تأكيد لكاف في "ضربتك"، وبكسر السين في المثال الثاني؛ لأنه تأكيد لكاف في "نك".

وإنما قيد بالنفس والعين؛ لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ "كل وأجمعين" بلا تأكيد، نحو: القوم جاؤوني كلهم أجمعون؛ لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن كلا وأجمعين يليان العوامل قليلا،^(١) بخلاف النفس والعين فإنهما يليانها كثيرا، وأكتع وأخواه يعني أبتع وأبضع أبتاع بفتح الهمزة على ما هو المشهور^(٢) لأجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة؛ لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية، فلا يتقدم يعني أكتع وأخويه عليه أي على "أجمع" لو اجتمعت معه،

جاؤوني كلهم: فإن 'كلهم' تأكيد الصمير في 'جاؤوني' وهو "هم". يليان العوامل إلخ: فلا يصح وقوعهما فعلا، فلا حاجة حينئذ إلى التأكيد؛ لعدم التباس. فإنهما يليانها إلخ: فيصح وقوعهما فعلا، فيحتاج إلى التأكيد؛ لوقوع الالتباس عند عدم التأكيد. لكونه أدل إلخ: أي دلالة 'أجمع' على المقصود - وهو الجمعية - أدل وأكثر من دلالة 'أكتع' وأحواته عليه، فهو دليل التبعة.

فلا يتقدم إلخ: لكونها توابع له، وجوز بعضهم الاستدعاء بكل واحد منها، قيل: لا احتياج إلى ذكره مع قوته؛ وذكرها دونه ضعيف؛ لأنه طهر من قوله: "وأخواه أبتاع لأجمع" أن 'أجمع' أصل و'أكتع' وأحواته فرع وتابعة له، فحينئذ لا يتقدم 'أكتع' وأحواته عليه، وإلا يلزم أن يكون 'أكتع' وأحواته أصلا و'أجمع' تالعا لها، وأيضا إذا كان 'أكتع' وأحواته تابعة له فذكر التابع بدون المتنوع الأصل ضعيف، أقول: ما قالوا من احتيار لاحتصار في =

(١) كلمة 'كل' بدون الإضافة يلي العوامل كثيرا، ومع الإضافة إلى مضمير كما هو حالة التأكيد لم يل العوامل اللفظية أصلا، قال العلامة التفتازاني - قدس سره - في "المطور" ناقلا عن المصنف رحمه الله: إن "كلا" إذا أضيف إلى المصمر لم يستعمل إلا تأكيدا أو متدا؛ لأن قياسه أن يستعمل تأكيدا لما تقدمها ما اشتملت على ضميره؛ لأن معناه إفادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيف إليه، ولما أضيف إلى المصمر كانت الحزمة متقدما ذكرها أو في حكم المتقدم إلا أنهم استعملوها متدا؛ لأن العامل فيه معوي، لا يجرحها في الصورة عما هي له، فلذلك يقال: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُنْهُ نَهْ﴾ (آل عمران: ١٥٤) بالرفع والنصب، ولا يقال: الأمر إن كنه لله، فكأنه أراد بالقلة العدم (جمال الدين)

(٢) احتراز عن أقوال آخر حيث أجاز بعضهم حذف أجمعين مع ذكر أيها شئت، ولم يجر أحد منهم مع وجود أجمعين تأخيرهم، كذا قال المصنف رحمه الله في 'الإيضاح' وفي 'المفصل'، وعن ابن كيسان تبدأ بأيها شئت بعدها، وسمع أجمع أبضع كتع جمع بتع، وعن بعضه جاءني يقوم أكتعون. (جمال الدين)

وذكرها أي ذكر أكتع مع أخويه دونه أي دون ذكر أجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل.
وهو رطب
البدل تابع مقصود بما نسب إلى المتنوع^(١) أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتنوع

- المتى على تقدير أن يكون الاختصار على وجه كان واضح الدلالة على المعنى المراد، وما ذكره ليس كذلك.
دلالتها: أي 'كُتِبَ' وأحواله على المعنى مقصود، وهو الجمعية إلا بواسطة 'أجمع' البدل إلخ: قيل: والعبارة الصحيحة: البدل تابع مقصود بالنسبة دون مسوعه، كذا ذكره مولانا عرص، أقول: ليس البدل مقصودا بالنسبة المطلقة بل هو مقصود نسبة ما نسب له إلى المتنوع، ولو حمل قوله: "بالنسبة" على ما ذكره المصنف، فنقول: اختيار الاختصار في المتن يشترط لنوصيح، فالعبارة الصحيحة ما ذكره المصنف.
تقصد النسبة إلخ: أي تقصد نسبة المسد - وهو الفعر - إلى لتابع من النسبة إلى المتنوع، مثل: جاعلي ريد أحوك؛ فإن 'أحوك' تابع قصد نسبة المسد إليه بما نسب إلى المتنوع، وهو الفعل فيكون كلمة 'ما' عبارة عن العامل، قال مولانا عرص: وإما فسر به؛ لأن عبارة المصنف ليس صحيح طاهرا؛ لأنه يفهم منه أن يقصد التابع من نسبة المسد إلى المتنوع، مع أنه ليس كذلك، فإنه لا يقصد قولنا: 'أحوك' من نسبة المحيية إلى ريد، ثم قال مولانا المذكور: إن تفسير الشارح أيضا غير كاف بامرام؛ لأن من المسد ونسبته إلى المتنوع لا يقصد إلا نسبته إلى المتنوع، ثم قال المولانا المذكور: فيحتاج إلى تكلف آخر، وهو أن المقصود من نسبته إلى المتنوع

(١) دفع لما قيل: يفهم من لفظ المتى أن بدل مقصود بما نسب إلى المتنوع مع أنه ليس كذلك؛ إذ ليس 'أحوك' في "جاء ريد أحوك" مقصودا من جاء، والحاصل أن بدل تابع قصد النسبة إليه من نسبة ما نسب إلى المتنوع، والقريبة على ذلك قوله: 'العطف تابع مقصود بالنسبة مع متنوعه'؛ إذ قوله: 'مع متنوعه' احتراز عن البدل، فإن المتنوع فيه ليس مقصودا بالنسبة بل المقصود بالنسبة فيه التابع فقط، فعلم من تعريف العطف أن المقصود بالنسبة هو بدل لا استدلال منه، ومعنى كون النسبة إليه مقصودا نسبة ما نسب إلى المتنوع أنه حصل بواسطة النسبة إلى المتنوع ونسبه؛ لأن النسبة إلى المتنوع توطئة له، والمقصود الأصلي تحصيل بعد التوطئة والتمهيد، والمعنى أن النسبة إلى المتنوع وإن كانت ظاهرة إلا أن المقصود منه النسبة إلى التابع، ففي جميع أقسام البدل نسب الشيء إلى متنوع بحسب الظاهر، وبحسب الحقيقة المقصود النسبة إلى التابع، فادفع ما قيل: فيه نظر؛ لأن نسبة المحي إلى الأح ليست مقصودة نسبته إلى ريد مقصودة من صم المسد إلى ريد، ونسبته إلى لأح مقصودة من صمه إليه. (جمال)

دونه أي دون المتبوع أي لا تكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل تكون النسبة إليه توطئة وتمهيدا لنسبته إلى التابع، سواء كان ما نسب إليه مسندا أو غير، مثل: جاءني زيد أخوك، وضربت زيدا أخاك، واحترز بقوله: "مقصود بها نسب إلى المتبوع" عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بها نسب إليه، بل المتبوع مقصود به، وبقوله: "دونه" احترز عن العطف بحرف؛ فإن المتبوع فيه مقصود بها نسب إليه مع التابع،

= هو النسبة إلى التابع، لكن التلغظ بالمتبوع ليس هو والعمة كما في بدل العطف، وللتمهيد والتوطئة كما في غير بدل العطف. أقول: الباء في قوله: "نسبة ما نسب إلى المتبوع" لنسب، فالمراد أن نسبة المسد إلى المتبوع نسب لقصد نسبته إلى التابع؛ فإن ما لم ينسب إلى المتبوع لا يقصد نسبته إلى التابع، وهذا هو المقصود ههنا فحينئذ يصح تفسير الشارح، ولا يرد عليه ما ذكره المحشي المذكور، ثم أقول: قوله: "أي تقصد النسبة إليه إلخ" بيان مراد المصنف بأن مراده من التابع في قوله: "البدل تابع إلخ" هو التابع من حيث هو تابع، وهو لا يكون بدون نسبة المسد إليه، فالمراد أن يقصد النسبة إليه نسبة ما نسب إلى المتبوع، فعبارة المصنف صحيح.

دونه: أي دون المتبوع ابتداء وبقاء، فلا يرد المعطوف بـ "ن"؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم أعرض عنه وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، هكذا حققه بعض اشرارحين. فإن قلت: كيف يكون المتبوع غير مقصود والتابع مقصودا في بدن الكل؛ فإنهما متحدان ذاتا، قلت: إلهما وإن كانا متحدين ذاتا ولكن متعيرين لفظا ومعنى، فيجوز أن يكون الشيء الواحد مقصودا من وجه دون وجه.

أي لا تكون إلخ: هذا التفسير يشعر بأن قوله: "دونه" حال من الضمير المستتر في 'مقصود'؛ لأنه راجع إلى التابع، لكنه حال عنه باعتبار متعلقه أي حال كون التابع متجاوزا عن القصد من المتبوع أي نسبته إلى التابع مقصود دون نسبته إلى المتبوع. مسندا أو غيره: أي سواء كان ما نسب إلى المتبوع مسندا إلى المتبوع أو غير مسد إليه. مثل جاءني إلخ: هذا مثال لما يكون ما نسب مسندا إلى المتبوع؛ لأنه فاعل، ومثال الثاني لما يكون ما نسب إليه غير مسد إليه بل هو واقع عليه؛ لأن المتبوع فيه مفعول، وهو مسد إلى الفاعل، وهو التاء.

المتبوع مقصود به: أي المقصود من النعت والتأكيد وعطف البيان هو المتبوع لا التابع.

عن العطف بحرف: أي من المعطوف بحرف مثل: 'جاءني زيد وعمرو'؛ فإن المقصود فيه هو المتبوع مع التابع معا.

ولا يصدق الحد على المعطوف بـ "بل"؛^(١) لأن متبوعه مقصود ابتداء، ثم بدا^(٢) له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى، فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد "إلا" مثل: ما قام أحد إلا زيد؛ فإن زيدا بدل من أحد، وليست نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى زيد، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى أحد نسبة القيام إلى زيد، قلنا: ما نسب إلى المتبوع ههنا هو القيام؛.....

ولا يصدق الحد إلخ: أي لما ذكر وقال: لا يكون بالنسبة إلى المتبوع مقصودا ابتداء يصدق الحد إلخ مثل: "جاءني زيد بل عمرو" فإن النسبة إلى "زيد" مقصود ابتداء، فلا نقض في التعريف؛ لعدم المانعة. مقصودان إلخ: أي بأن يكون المتبوع مقصودا أولا ثم التابع، ثم اعلم أن المتبوع في المعطوف بـ "بل" مقصود ابتداء، ومتبوع البدل لا يكون مقصودا ابتداء سواء كان مقصودا انتهاء وبقاء أو لا، فدحل "يا زيد زيد" إن جعل بدلا؛ فإنه لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرنا في بحث التأكيد لكنه صار انتهاء، ويظهر من ذلك أن هذا التقرير أظهر مما نقلنا عن بعض الشارحين من أن المتبوع لا يكون مقصودا ابتداء ولا انتهاء، مع أنه لا حاجة لنا في إحراج المعطوف بـ "بل" إلى قوله: "ولا انتهاء". إلا زيد: بالرفع على البدل، وبالنصب على الاستثناء. وليست نسبة إلخ: أي إلى أحد من عدم إلخ، أي ليس المقصود في زيد هو النسبة إلى المتبوع؛ لأن نسبة المسند إلى المتبوع يكون بعدم القيام، ونسبة ما نسب إلى زيد مقصود بالنسبة إلى أحد حيث قال سابقا: "أي تقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع"، فيكون المعنى على القلب كما في: عرضت الناقة على الخوض. بل النسبة: في زيد هو نسبة القيام، والمقصود في أحد هو نسبة عدم القيام.

(١) قيل دفع لما أورده الرضي على التعريف تقريره ظاهر. (نور الحق)

(٢) [من البدو معتل اللام الواوي بمعنى الظهور] أي ظهر له، وفي بعض كتب اللغة البدء بمعنى نويد بآمدن، وعلى هذا التقدير يكون مهموز اللام، ويكتب "بدا" بالهمزة.

(٣) يقال: "بدا له" إذا ندم، والمعنى ظهر له رأي غير الأول، فضمير الفاعل في "بدا" راجع إلى الرأي المعلوم بدلالة الكلام، كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح "المفتاح". (جمال)

فإنه نسب إليه نفيا، ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة ولكن إثباتا، فيصدق على زيد أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع؛ فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، ويمكن أن يقصد بنسبته إلى شيء نفيا نسبته إلى شيء آخر إثباتا، ويكون الأول توطئة للثاني، وهو أي البذل أنواع أربعة: بذل الكل أي بذل هو كل المبدل منه، وبذل البعض أي بذل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيها مثلها في خاتم فضة، وبذل^(١) الاشتغال.....

القيام بعينه إلخ: أي كما أن الحاصل في المتبوع هو القيام الذي حصل من زوال القعود مثلا، كذلك الحاصل في التابع هذا القيام مع كون القيامين متعايرين شخصا، فلا يرد أن قوله: "بعينه" ليس على ما ينبغي؛ لأنه يمتنع أن يكون القيامان متحدين شخصا؛ لأنه يلزم قيام الصفة الواحدة الشخصية بمحنيين، وإن قلت: قد وقع كلام جماعة من العلماء أن الاستثناء تكلم بالباقي وأن الحكم في المستثنى بالإشارة لا بالعبرة، فكيف يصح القول بأن النسبة أي نسبة القيام بعينه إلى التابع مقصود؟ قلنا: إذا أردت تطبيق هذا التعريف على مذهبهم، فلا بد من تخصيص ما ذكره بالاستثناء المحض، مع أن زيدا في المثال المذكور جاز أن يكون بدلا أيضا، أو يقال: إن قولك: "ما قام أحد إلا زيد" ما كان في قوة قولك: ما قام أحد غير زيد، كان البذل في الحقيقة غير زيد، وهو مقصود بسلب القيام، وحيث لا حاجة إلى تعميم النسبة على ما فعله الشارح.

ويمكن إلخ: دفع دخل لا يحفى، وقوله: "نسبة" مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: 'يقصد'.

أي بذل هو إلخ: إشارة إلى أن الإضافة بيانية، أو أشار به إلى أن الألف واللام عوض عن المضاف إليه، وكذلك في قوله: 'بذل البعض'.

(١) إشارة إلى أن قوله: "والاشتغال" بتقدير المضاف عطف على قوله: 'بذل الكل'، وليس معطوفا على "الكل" حتى يتوجه أن الإضافة في بذل الكل معنى "من" وفي بذل الاشتغال بمعنى اللام، فكيف يصح عطف الاشتغال على الكل مع أن الأول مجرور بـ "من" والثاني باللام؟ والتابع يجب أن يكون متلبسا بإعراب سابقه من جهة واحدة. (جمال الدين)

أي بدل مسبب غالباً^(١) عن اشتغال أحد المبدلين على الآخر، أما اشتغال البذل على المبدل منه نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، أو بالعكس نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾،^(٢) وبذل الغلط أي بدل مسبب عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب

أي بدل مسبب إلخ. أي بدل يكون المسبب لإيراده شتمان أحد المبدلين - أي البذل والمبدل منه - على الآخر، فيكون من قبيل إضافة المسبب إلى المسبب، وهذه الإضافة لا تكون إلا لامية.

اشتغال البذل إلخ: أي يكون لاشتغال أحد المبدلين على الآخر فردن، أحدهما. أن يكون المسبب لإيراد بدل هو شتمان بدل على بدل منه أن يكون البذل طرف واحد من مصروفين مثل: سب زيد ثوبه، وثابهما أن يكون سب يراد بدل هو شتمان المبدل منه على بدل مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ (نفره ٢١٦) أي يسألونك عن قتال في شهر احرام، فالمراد من شهر احرام هو شهر ربي يوقع القتال فيه؛ فإن لقتال بدل عنه، فيكون بدل منه مستملاً عليه وطرفاً له؛ لأن القتال وقعت فيه.

وبذل الغلط: من مررت برجل حمراء، فإنك أردت أن تقول: أحمرار فسقطت سادس فقطت برجل، ثم استدركت فقطت حمراء، والمرد بانعطف هو المبدل منه؛ لأن البذل ليس يعطف من يعطف هو بدل منه، فيكون معناه بدل شيء من المعطى أي مسبب عنه؛ ولهذا قال: لإضافته لأدنى ملاسسه بدل مسبب إلخ. أي سب يراد البذل هو المعطى من قبيل إضافة المسبب إلخ فإن معنى قوله: بدل الاشتغال وقوله: بدل المعطى هو بدل مسبب عن الاشتغال وبدل مسبب عن المعطى، فيكون لإضافته بأدنى ملاسسه، وقد عرفت أن إضافة المسبب إلى المسبب

(١) وإنما قال: 'عالمياً' ملاحظة أن في بعض صور بدل الاشتغال لا يكون لاشتغال أصلاً، كما في قوله: 'حادي زيد حمراء'، فإنه الاشتغال لأحدهما على الآخر، فوجه التسمية باعتبار الأكثر، لأعجب. (حق)

(٢) إشارة إلى أن وجه تسميته بالاشتغال هو بدل على المبدل منه، أو اشتغال المبدل منه على المبدل اشتغال اطرف على اطروف، لكن هذا ليس مما يعتمد عليه، ويعتمد عليه ما قيل سمي بدل الاشتغال، لاشتغال اشروع على التابع، لا كاشتغال اطرف على اطروف من حيث كونه دلاً عليه حملاً، ومقاصياً له بوجه ما بحيث يبقى لنفس عدد ذكر لأول متوفاة إلى ذكر ثان متطراً له، فحيء الثاني منحصاً لما أحمل في الأول ميباه. (جمال)

إلى السبب؛ لأدنى ملابسة،.....

= لا تكون إلا لامية، قال مجد المحشي مولانا عف: إذا كانت الإضافة في الآخرين لامية وفي الأولين بيانية فلا يصح عطف الاشتمال والعطف على الكل؛ لأن الاشتمال والعطف محروران باللام، والكل محروور بـ 'من' فلا يصح العطف؛ لأنك قد عرفت أن الإعراب في المعطوف والمعطوف عليه يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وليس ههنا كذلك؛ لأن الإعراب في المعطوف عليه بسبب 'من'، وفي المعطوف بسبب اللام.

وأحب عنه بوجهه، أما أولا: فلأننا نقول: لا نسلم أن يكون الاشتمال والعطف معطوفا على الكل بل هما مرفوعان بعظمهما على البذل، لكن بتقدير المضاف أي بدل الاشتمال وبدل العطف، وأما ثانيا: فلأننا نقول: جار أن يكون الإضافة في الأولين أيضا لامية أي إن جعل الإضافة لامية فيهما لم يتوجه الإشكال، وأما ثالثا: فالفرق بين 'من' التي هي مذكورة وبين 'من' التي هي مقدرة بأن يكون عدم جوار العطف بالنسبة إلى 'من' المذكورة، وجواره بالنسبة إلى المقدرة. قال مولانا عصف: إن الخواين الآخرين مردودان، أما الأول منهما فلأن العارة غير صالحة للإضافة اللامية في الأولين، وأما الثاني فلأنه ليس في المقابلة أصلا؛ لأن استحالة عدم جوار عصفهما عليه هي أن إعرافهما يجب أن يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، فلا يصح اعطف ههنا سواء كان 'من' مذكورة أو مقدرة، فالجواب بالفرق بين 'من' مذكورة والمقدرة غير تام، انتهى حاصل كلامه على وجه صالعه مولانا عصف.

أقول: ما قل مولانا عصف في رد الخواين المذكورين ليس بصحيح، أما عدم صحة الرد الأول؛ فلأننا نقول: عدم صلاحية عبارة الشارح للإضافة بمعنى اللام مسلمة، ولكن مراد مجد المحشي من قوله: إن جعل الإضافة في الأولين معنى اللام لم يتوجه الإشكال هو عبارة المصنف لا الشارح، وعبارته يحتمل لإضافة بمعنى اللام؛ لأن في الإضافة بمعنى اللام لا يلزم التصريح بها، بل يكفي إفادة الاحتصاص الذي هو مدلول اللام كما بين في موضعه، فيصح إفادة معنى الاحتصاص في قوله: بدل الكل وبدل البعض، أما لأول؛ فلأن معناه بدل به خصوصية بالكل بأن يكون بدلا من كل المبدل منه، وأما الثاني فكذلك كما لا يخفى.

وأما عدم صحة الرد الثاني فلأن معنى كلام مجد المحشي أن عدم جوار العطف على تقدير أن يكون 'من' مذكورة، وجواره على تقدير كونها مقدرة، فإذا كانت مذكورة فلا يصح العطف؛ لأن إعرافهما حينئذ لا يكون ناشئا من جهة واحدة شخصية، وإذا كانت مقدرة يكون إعرافهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية، وهي المضاف؛ لأنه نائب مناب 'من' المقدرة، فيكون العامل في المضاف إليه هو المضاف، لا حرف اجر المقدر كما حقق في موضعه، فيكون إعرافهما حينئذ ناشئا من جهة واحدة شخصية كما لا يخفى، وكلام مجد المحشي مع اعتراضه وجوبه عنه هكذا: اعترض عليه بأن هذه الإضافة اللامية، والإضافة في الأولين بيانية بمعنى من، فكيف يصح عطف الآخرين على الأولين؟ وقد وجب أن يكون إعراب التابع والتبوع من جهة واحدة شخصية، =

فالأول أي بدل الكل مدلوله مدلول الأول يعني متحدان ذاتا لا أن يتحد مفهوماهما؛
ليكونا مترادفين نحو: "جاءني زيد أخوك" فـ "زيد" و "أخوك" وإن اختلفا مفهوما
فهما متحدان ذاتا. قال الشارح الرضي: وأنا إلى الآن^(١) لم يظهر لي فرق جلي بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان،

= ويمكن أن يقال: لو قرئ "الاشتمال" و "الغبط" بالرفع بحذف المضاف معطوفا على قوله: 'بدل الكل' لم يتوجه ذلك، وكذا إن جعل الإضافة في الأولين بمعنى اللام، أو فرق بين 'من' المذكورة والمقدرة السائب مابها للمضاف، أو قرئ بالحر بتقدير المضاف. ثم قال مولانا عص: لا يرد الشبهة المذكورة المقولة من محد المحشي؛ لأن كل واحد من الأدل الأربعة عَلمٌ للمدلول؛ فإن قوله: "بدل الكل" تركيب إضافي عَلمٌ لمعناه كعبد الله عَلمًا، فعطف من الاشتمال والغلط على النكل؛ لاستفادة المعنى العَلَمي منه لا المعنى الإضافي، وما ذكر الشارح من بيان الإضافة في هذه الأنواع الأربعة ليس بيان المراد بل بيان أصبها؛ فإن أصلها مضاف كعبد الله عَلمًا، فيكون المراد من الأنواع الأربعة معناها العَلَمي لا الإضافي، كما لا يكون المراد من عبد الله عَلمًا معناه الإضافي.

أقول: حمل كلام الشارح على هذا المعنى بخلاف المتبادر بعيد عن طاهر كلامه عاية البعد؛ فإن الشارح لما حمل كلام المصنف على الإضافة فلا بد أن يحمل العطف في كلامه أيضا بملاحظة للمعنى الإضافي؛ فإن حمل كلامه على الإضافة كما هو الطاهر من كلامه، وحمل العطف في كلامه على المعنى العَلَمي مما لا يلتفت إليه، ولو تأملت في كلام مولانا المذكور تجد سماحته من وجوه أخرى، فتأمل وأنصف.

فالأول مدلوله مدلول الأول وما قال مولانا عص من أن الأخصر في العبارة أن يقول: "فالأول مدلوله مدلوله" مدفوع؛ لأن اعتبار الأخصرية في العبارة على تقدير أن يكون المعنى المراد واضحا غير خفي، ولو قال: "مدلوله مدلوله" يتوهم أن كلا الضميرين راجعان إلى الأول بمعنى بدل الكل، وهو باطل؛ لأن الأول في قوله: "مدلول الأول" راجع إلى بدل الكل، والثاني عبارة عن المبدل منه. وإن قلت: ما قال مولانا المذكور: طريق الاستخدام بأن يكون الضمير الأول راجعا إلى بدل الكل، والثاني إلى المبدل منه، وهو شائع غير حفي، قلت: الاستخدام هو أن يكون الضمائر التي بعد المرجع كلها راجعا إلى أمر واحد بشرط أن يرد منها معنى آخر واحدا، لا بأن يرد من واحد من الضمائر معنى، ومن الآخر منها معنى آخر؛ لأنه يستدعي الحفاء في المعنى والانتشار في الضمائر.
يعني متحدان ذاتا إلخ: لأن اتحاد مفهوماهما غير لازم، بل قد يكون نحو: ريد ضرته إياه، وقوله: "إن اختلفا مفهوما" يشير إلى أنهما قد يتحدان مفهوما.

(١) أي إلى الوقت الحاضر الذي أنا فيه، والآن طرف مبني على الفتح وقع معرفة، واللام فيه ليس للتعريف؛ لأنه ليس له ما يشركه، كد، في 'القاموس'.

بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل، وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان، والبيان فرع المبيّن، فيكون المقصود هو الأول، فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط.

وقال بعض المحققين^(١) في جوابه: ^(٢) الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، بل أرادوا أنه ليس مقصودا أصليا، والحاصل أن مثل قولك: جاءني زيد، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحا ^{أي المتوع} فالثاني عطف بيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول توطئة له ^{حاصل الفرق بينهما} فالثاني بدل، ...

إلا بدل الكل: وبالعكس، فإذا قلنا: "أقسم بالله أبو حفص عمر" يكون عمر بدلا من أبو حفص، فهو بدل الكل أيضا عند الشيخ الرضي. وما قالوا إلخ: وهو من كلام الشارح الرضي، وحاصل الفرق بينهما بأن المقصود هو نسبة الفعل إلى البدل دون نسبه إلى المدل منه، بخلاف عطف البيان؛ فإنه بيان للمبيّن، والبيان فرع المبيّن، فيكون المبيّن أصلا، فالمقصود هو نسبة الفعل إلى المبيّن لا إلى البيان على عكس البدل، والدليل على كون البيان فرع المبيّن أنه لو لا المبيّن لم يأت به.

ولا في إلخ: أي لا نسلم أن المقصود بالنسبة في سائر الأبدال هو الثاني فقط، لا في بدل لعلط؛ فإن كون الثاني هو المقصود في بدل لعلط دون الأول ظاهر؛ لأن البدل فيه لسهو والغفلة. في جوابه: أي جواب كلام الشارح الرضي، بأن الظاهر أنهم لم يريدوا أنه أي الأول ليس مقصودا إلخ. تنمة له توضيحا: أي تكون الثاني من تنمة الأول في التوضيح، فقله: "توضيحا" تمييز، كما يكون قوله: "مبالغة" تمييزا، أي الأول توطئة الثاني في المبالغة في إسناد الفعل إلى الثاني.

(١) يعي السيد السد قدس سره. (جمال)

(٢) "الظاهر أهم" إلى قوله: "فالفرق ظاهر" عبارة السيد السد - قدس سره - في حواشي "الرضي". (جمال الدين)

وحيث أن يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر، والثاني أي بدل البعض جزءه أي جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيدا رأسه، والثالث أي بدل الاشتغال بينه وبين الأول أي المبدل منه ملابسة.....

الحاصل به إلخ. أي بالأول مقصود تبعا، والمقصود أصالة هو الإسناد إلى الثاني بعد التوطئة، والحاصل: أنك إذا قصدت فيه الإسناد إلى الثاني وجعه مناط الحكم فكأنك قلت: جاءني ريد، مع قطع الطر عن أن يكون أحاك. وإذا قلت: أكرمت زيد، أحاك، فكأنك قصدت بذلك أن عني المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أحوك، وهذه الفائدة متفية في عطف البيان، لا يقار: إن التوضيح ليس بحاصل بالأول، وهو المبدل منه، فكيف يصح قوله: 'وحيث أن يكون التوضيح الحاصل به'، فإنه ليس للتوضيح، بل عطف البيان لتوضيح في المبدل، لأننا نقول: المبدل منه أيضا يكون لتوضيح أي لتوضيح إسناد الفعل إلى المبدل، لأن المبدل منه توطئة له مبالغة في الإسناد.

فالفرق ظاهر: لأن الدل مقصود أصلي، بخلاف عطف البيان، فإنه ليس مقصودا أصليا، بل هو لتوضيح. لا يقال: إنه إذا كان للتوضيح فتعلق المقصد به من هذه الحثية، فكيف يصح الحكم عليه بأنه ليس مقصودا أصلا؛ لأننا نقول: المراد أنه ليس مقصودا بالنسبة أصلا، لا أنه لا يكون مقصودا بوجه من الوجوه وباعتبار من الاعتبارات. والثاني: لا يقال: هذا من قبيل العطف على معمولي عامين مختلفين مع عدم شرط حوازه؛ لأن قوله: 'الثاني' عطف على 'الأول'، وقوله: 'جزء' عطف على قوله: 'مدلول الأول'، والعامل في 'الأول' هو الابتداء، والعامل في قوله: 'مدلول الأول' هو قوله: 'مدلوله'؛ فإن قوله: 'مدلول الأول' مفعول ما لم يسم فاعله، فتقديره: والثاني مدلوله جره أي جزء الأول، وهو المبدل منه؛ لأننا نقول: لفظ مدلوله مقدر فيه، أي والثاني مدلوله جرؤه، فاعتبار المدلول فيه بحكم التقدير لا بحكم العطف، فلا محذور حيث.

بينه وبين الأول: وإنما لم يقل: 'بينه والأول' ملاحظة الين بحكم العطف؛ لفائدة الاختصار في المتن؛ لأن العطف على الضمير المحرور بلا إعادة إجار غير جائز. ملابسة: أي تعلق وارتباط بحيث يوجب نسبة إلى متبوع بسبب تلك الملابسة إلى التابع إجمالا، أو لا يكون الأول دالة عليها متقاصية بهما بوجه بحيث يبقى النفس مشوقة إلى ذكره متطرة له؛ فإنك إذا قلت: 'أعجني ريد عمه' يعلم أن ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفة من صفاته، لا باعتبار دته؛ لأنه لا تفاوت في أشخاص الإنسان في ذاتها، فيضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبه إلى علم إجمالا. فإن قلت: بدل الكل والبعض أيضا كذلك، قلت: لا يضر ذلك في التسمية؛ لما أن وجه التسمية لا يطرد ولا يعكس.

بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً،^(١) نحو: أعجبني زيد علمه، حيث يعلم ابتداء أنه يكون زيد معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، وتتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في "سلب زيد ثوبه"، بخلاف "ضربت زيدا حماره" و"ضربت زيدا غلامه"؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل الغلط، بغيرهما أي تكون تلك الملابس بغير كون البذل كل المبدل منه أو جزءه،

أعجبني زيد علمه. وفيه ملاسمة المتعلق بالمتعلق أو ملاسمة المعروض بالعارض، وفي "سب زيد ثوبه" ملاسمة الظرف بالمظروف، ففيه يتضمن نسبة السلب إلى زيد نسبته إلى طرف من ظروفه، وقوله: 'تتضمن' عطف على قوله: 'يكون' أي حيث يعلم ابتداء أنه يتضمن إلخ.

ولا يلزم في صحتها إلخ: أي في صحة هذه النسبة اعتبار غير زيد مما هو غير لازم، فقوله: "بخلاف ضربت زيدا إلخ" معناه أنه ليس من باب بدل الاشتمال؛ لأنه ليس فيه بأن يوحد نسبة الفعل إلى الملابس أي البذل إجمالاً بسبب نسبته إلى المتبوع، أي لا يدل على المتبوع إجمالاً نسبته إلى المتبوع؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، والحاصل أنه لما أطلق الملابس فحيث يدخل في بدل الاشتمال بعض أفراد بدل الغلط، نحو: ضربت زيدا غلامه أو حماره، فلما قيد الملابس بقوله: "بحيث توجب النسبة إلى المتبوع" خرج عنه.

بغيرهما: قال مولانا عصف: الأصح أن يقول: "غيرهما" بدوئ الملابس؛ لذكر الملابس صريحاً بقوله: "ملابس" أقول: الملابس المذكورة هي الملابس التي بين بدل الاشتمال وبين المبدل منه، والباء في قوله: "بغيرهما" إشارة إلى الملابس التي في بدل الكل وبدل البعض، أي ملابس غير ملاستهما، وإنما تعرض لهذه الملابس بإيراد الباء؛ ليصح حمل قوله: 'بغيرهما' على قوله: "ملابس"، وإلا لا يصح الحمل، ولهذا فسره بقوله: "أي تكون تلك الملابس بغير كون إلخ" وإلا فلا بد أن يقال في تفسيره: أي غير بدل الكل والبعض.

(١) أي إلى ملابسٍ مَّا لا إلى ملابسٍ بعبه، فلا يكون نحو: 'قتل الأمير سيفه ونبي الورير وكلاؤه' من بدل الاشتمال؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد هو من المبدل منه معينا، وفي المثاليين يستفاد معينا؛ إذ يستفاد من قولك: "قتل الأمير" أن القاتل سيفه، والباقي وكيله، فلا يجوز فيهما البذل مطلقاً. (جمال)

فيدخل فيه ما إذا كان المبدل منه جزءا من البذل، ويكون إبداله منه بناء على هذه الملابس، نحو: نظرت إلى القمر فلكه، والمناقشة بأن القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركز فيه، مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد لمثاله مثل: رأيت درجة الأسد برجه؛ فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه؛ فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات،^(١)

فيدخل فيه: أي إذا كانت تلك الملابس على هذا الوجه، ويدخل في بدل الاشتغال ما إلخ، أي لم يزم حينئذ ثبوت قسم حامس. بناء على إلخ: وهي كون المبدل منه جزءا من البذل؛ فإن هذه الملابس غير الملابس التي كون أبذل كل المبدل منه أو جزءا له.

القمر فلكه: كسر الكاف؛ فإنه بدل من القمر، ويكون القمر جزءا من الفلك، والضمير فيه راجع إلى القمر، والإضافة تأدب ملابس إلى الملك الذي فيه القمر، وهو الفلك الأول المسمى بملك الدنيا، قال محمد المحشي مولانا عف: فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة إلى البذل، فكيف يكون مثالا لبدل الاشتغال وكذا المثال الأخير؟ أقول: يكون فيه نسبة المسند إلى البذل إجمالا بسبب نسبته إلى المتبوع؛ فإن فيه ملابس الكلية والجزئية، وكذلك يعينه في المثال الأخير. وأجاب عنه مولانا عص هكذا: إذا لم يكن في الفلك قمر، وعلم المخاطب ذلك يكون الإسناد إلى القمر موجبا للإسناد إلى فلكه إجمالا، وكذا إذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب: هل رأيت برج الأسد، فقال: نعم، رأيت درجة الأسد، كان المخاطب منتظرا لذكر البذل. وفي بعض الشروح: نظرت القمر فلكه، وحيث قوله: "فلكه" بفتح الكاف.

مركز فيه: أي ثابت فيه من غير الجزئية. لمثاله: أي لا يكون المبدل منه جزءا للبذل. برجه: بفتح الحيم أو بكسرها، وعلى الأول بدل من قوله: "درجة الأسد" وعلى الثاني بدل من "الأسد"، والبرج: عبارة عن قسم واحد من اثني عشر من أقسام السماء، و"الأسد": اسم شهر من شهور اثني عشر. عن مجموع الدرجات: فإذا كانت برج الأسد عبارة عن مجموع الدرجات، فيكون الدرجة الواحدة جزءا لهذه الدرجات؛ فإن التاء في الدرجة للوحدة.

(١) أي الثلاثين؛ لأن الفلك أي مطلقته يقسم على ثلاث مائة وستين، يسمى كل منها درجة، ثم يقسم على اثني عشر، يسمى كل قسم منها برجا. (علوي)

وإنما لم يجعل^(١) هذا البذل قسما خامسا، ولم يسم ببذل الكل عن البعض؛ لقلته وندرته، بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب؛ فإن هذه الأمثلة مصنوعة، والرابع أي بدل الغلط أن تقصد أي أن يكون بأن تقصد أنت إليه أي إلى البذل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد أن غلطت بغيره

ولم يسم ببذل إلخ: حيث يكون الكل بدلا عن البعض؛ فإن المبدل منه جزء للبذل. قيل لعدم إلخ: أي قيل: إنما لم يجعل هذا البذل قسما خامسا؛ لعدم وقوعه في كلامهم، ولما كان لأحد أن يقول: إذا لم يكن هذا البذل واقعا في كلامهم، فما الحكم في الأمثلة المذكورة؟ فلدفع ذلك قال: "فإن هذه الأمثلة مصنوعة". أي أن يكون إلخ: أي البذل الغلط بأن تقصد أنت؛ فإن حذف حرف الجر مع "أن" وأن كثير، وإنما أورد لفظ "أنت" إشارة إلى أن قوله: "تقصد" صيغة المخاطب المعلوم بقرينة قوله: "غلطت"، وقوله: "تقصد" من باب "ضرب".

بعد أن غلطت بغيره: وإنما لم يقل: "بعد أن غلطت بالأول، وهو المبدل منه"، كما عير المصنف عن المبدل منه بالأول فيما سبق؛ للتفنن في العبارة، وقيل: إنما لم يقل: "بالمبدل منه ولا بالمتبوع"؛ لأنه حين ذكره لم يذكر بحيثية كونه مبدلا منه أو متبوعا، بل بحيثية كونه غلطاً، حيث قال: "والغلط"، ولهذا لم يذكره باسم المتبوع، ولا باسم المبدل منه، واعترض بأن قول المصنف يدل دلالة صريحة على أن القصد بالمبدل بعد ما وقع الغلط في المبدل منه، حيث قال: "أن تقصد البذل بعد ما غلطت بغيره" مع أن القصد بالبذل، قيل: وقوع الغلط بالمبدل منه؛ لأنك قصدت أن تقول: مررت بحمار، فسبقك لسانك، فقلت: مررت برجل، ثم استدركت فقلت: بحمار، والجواب بأن المراد من البذل في قوله: "أن تقصد البذل" هو البذل من حيث إنه بدل، أعني الإبدال؛ فإنه بعد وقوع الغلط به؛ لأن قبل وقوع الغلط بالمبدل منه لا يكون إلا القصد بذات البذل لا البذل من حيث إنه بدل أي الإبدال.

(١) دفع دخل مقدر، تقريره: أنه لم يجعل هذا البذل - أي الذي يكون الكل بدلا عن البعض - قسما خامسا، ولم يسم ببذل الكل عن البعض؛ لأن المبدل منه جزء للبذل. توضيح الدفع على سبيل التنزل: أنه لم يجعل هذا البذل قسما خامسا، ولم يسم بالاسم المذكور؛ لقلته وندرته في الكلام، وأما على سبيل الترقى: فلعدم وقوعه في كلام العرب أصلا، ولما كان لقائل أن يقول: إذا لم يكن هذا البذل واقعا في كلامهم أصلا في حال الأمثلة المذكورة، فدفعه بقوله: لأن هذه الأمثلة مصنوعة أي المثالان المذكوران محترعان لم يقعا في كلامهم، بل لا يكاد يطابق المثل له إلا بتكلف بارد، كما قيل، فافهم. (خادم أحمد)

أي بغير البذل، وهو المبدل منه، ويكونان أي البذل والمبدل منه معرفتين نحو: ضَرَبَ زيدٌ أخوك، ونكرتين نحو: جاءني رجلٌ غلامٌ لك، ومختلفين نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^(١) وجاء رجلٌ غلامٌ زيد، وإذا كان البذل نكرة مُبدَلة من معرفة فالنعت أي نعت البذل النكرة واجب؛ لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة تكون كالجابر؛

بغير البذل: أي المبدل منه، وأعلم أن العلط في المبدل منه على ثلاثة صور، أما بالقصد كما يفعله الشعراء للنبالة والتمش في الفصحاة. ويكون للترقي من الأدنى - وهو المبدل منه - إلى الأعلى، وهو البذل. وإما بصريق السيان أو بسبق النسان، وهذا لا يوجدان في كلام الفصحاء؛ فإن العلط هو المبدل منه، وإضافة البذل إلى العلط إضافة المسبب إلى السبب.

ويكونان إلخ: أي البذل والمبدل منه في الأنواع الأربعة، فتصير الأقسام ستة عشر، وهي حاصلة من ضرب الأربعة في الأربعة. بالناصية: فإن المبدل منه - وهو الناصية الأولى - معرفة بالألف واللام، والثانية نكرة موصوفة بعت، وهو "كاذبة". قال القاضي البيضاوي في تفسيره: وتوصيف الناصية بالكاذبة إشارة إلى أن الكذب يظهر من ناصية الكمار يعني صار كذبهم على هذا الوجه. نكرة: يجوز أن يكون "نكرة" بالرفع، ومعناه إذا كان نكرة مبدلة من معرفة. لئلا يكون المقصود إلخ: وهو البذل، "أنقص من غير المقصود"، وهو المبدل منه، وإما قال: 'من كل وجه'؛ لأن البذل إذا كان مقصوداً فينبغي تقديمه على المبدل منه، فالتأخير نقصان من وجه.

فأتوا فيه إلخ: أي الحاة، في البذل بصفة يكون تلك الصفة حائرة لنقصان البذل أي يربل نقصانه؛ لما في البذل من نقصان النكارة، والإضافة بيانية، ثم إذا كان البذل نكرة والمبدل منه معرفة، فالنعت للبذل واجب، وليس ذلك على إطلاقه، بل هو في بدل الكل، بخلاف نحو: مررت بزيد حمار، وقد قيل: يجوز ترك النعت إذا استعيد من البذل ما ليس من المبدل منه، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ (طه ١٢) أي مقدس مرتين، هذا إذا لم يجعل "طوى" اسماً للوادي بل بمعنى المكرر؛ لأنه قدس مرتين.

(١) أي قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَأَنزِلَنَّ لَهُم مِّنَ السَّمَاءِ نَاصِيَةً نَّاصِيَةً كَاذِبَةٍ﴾ (العنق ١٥، ١٦) أي لمن لم ينته أبو جهل عن نهي عن عبادة الله، لسفعا أي لأخذن ناصية ناصية كاذبة، ولقين لها على وجهه في جهنم، فالناصية الثانية بدل، وهي نكرة وصفت بكاذبة؛ لتقرب من المعرفة. (حل ع)

لما فيه من نقص النكارة مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾، ويكونان ظاهرين نحو: جاءني زيد أخوك، ومضمرين نحو: الزيدون لقيتهم إياهم، ومختلفين نحو: أخوك ضربته زيدا، وأخوك ضربت زيدا إياه،^(١) ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب، نحو: ضربته زيدا؛ لأن المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل

= وإن قلت: إن "أحد" في قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١) بدل من "الله" تعالى مع عدم النعت، قلت: إنا نقدر النعت، وهو عظيم أو لا شريك له، ونحو ذلك، أو يجعل "لم يلد" صفة و"الله الصمد" اعتراضا، أو يقدر موصوف أي إله واحد، ونقل عن المصنف أنه جعل هذا أي قوله: "لئلا يكون المقصود أنقص إلخ" وجهًا لتوصيف بدل الكل، وأما وجه توصيف بدل البعض والاشتغال، فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع؛ ليعلم أنه بعضه أو ملابسه، فلو كان الضمير متصلًا لكان معرفة، ولو كان منفصلًا لكان موصوفًا به.

لقيتهم إياهم: والضمير المتصل مبدل منه، والضمير المنفصل بدل عنه. قيل: ينبغي أن يكون مدلول البذل غير مدلول المبدل منه، وفي هذا المثال ليس كذلك؛ لأن ضمير المبدل منه والبذل راجعان إلى الزيدون، فمدلولهما واحد، وأجيب بأن البذل يفيد هنا أن ما ينبغي أن ينسب إليه الفعل ليس إلا زيدون، فحينئذ يكون البذل يفيد ما لا يفيد الأول، وهو الظاهر. قال مولانا عصفري: قال الشيخ الرضي: إن هذا المثال تأكيد، كيف وهو مثل: ﴿اسْكُرْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْحَيَّةُ﴾ (لقرة: ٣٥) فنقول: إنه تأكيد. قال الفاضل الهندي: لا يبعد أن يقال: لو قصد إسناد الفعل إلى المنفصل، وذكر المتصل توطئة، فالضمير الثاني بدل، ولو قصد إسناد الفعل إلى الأول، وذكر الثاني من غير توطئة، كان تأكيدًا. زيدا إياه: بدل من زيد، وهو أخوك.

من الغائب: أي من ضمير الغائب مثل: ضربته زيدا.

(١) إذا رجع الضمير إلى "أخوك" تقدير إن زيدا أخوك، أو رجع "إياه" إلى "زيد" على ما يورده النحاة، كان تأكيدًا لفظيًا؛ لأنه يكون كقولك: رأيت زيدا زيدا، ثم حمل إياه على البذل من لم يقل بكون البذل من جملة أخرى، ولم يحز عند من قال بكونه من جملة أخرى، وإلا بخلاف الجملة الواقعة خبرًا عن الضمير. قال صاحب المعنى: الثامن أن عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البذل، ولهذا امتنع أيضا البذل، وتعين البيان في نحو قولك: هند قام عمرو أخوها، ونحو: مررت برجل قام عمرو أخوه، ونحو: زيد ضربت عمرا أخاه. (جمال)

يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود، مع كون مدلوليهما واحداً، بخلاف بدل البعض والاشتغال والغلط؛ فإن المانع فيها مفقود؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول. فيقال: اشتريتك نصفك، واشتريتني نصفي، وأعجبتي علمك، وأعجبتك علمي، وضربتك الحمار، وضربتني الحمار.

عطف البيان تابعٌ شامل لجميع التوابع، غيرُ صفةٍ احترز به عن الصفة، يُوضح متبوعه احترز به عن البدل^(١)

يلزم إلخ. أي يرم أن يكون المقصود أنقص دلالة من غير المقصود، مع أن مدلول البدل والمبدل منه متحدان؛ لأن الكلام في بدل الكل، فيه: أن مدلولهما إذا كان متحداً فلا يفيد البدل حينئذ، إلا ما يفيد المبدل منه، مع أن المبدل لا بد أن يفيد ما لا يفيد الأول على ما سبق، وفيه أيضاً: أن المفهومين فيهما متعايران إلا أنهما متحدان بحسب الذات كما سبق في بدل الكل، فالأولى أن يقال: 'مع اتحاد ما صدق عليه' موضع قوله: "مع كون مدلوليهما واحداً". فإن المانع إلخ. لعدم اتحاد ما صدق عليه في غير بدل الكل، فيفيد ما لا يفيد المبدل منه.

اشتريتك نصفك: فإنه بدل من الكاف بدل البعض؛ فإن النصف بعض المحاط، وفي المثال الثاني يكون قوله: 'نصفي' بدلاً من ضمير المتكلم، وفي المثال الثالث يكون قوله: 'عميت' بدلاً من ضمير المحاط، وفي المثال الرابع يكون 'علمي' بدلاً من ضمير المتكلم، وفي الخامس يكون 'الحمار' بدلاً من الكاف، وفي المثال السادس يكون بدلاً من التاء المحاط، وليس بدلاً من ضمير المتكلم، وإلا فلا بد أن يقال: حماري

احترز به عن البدل إلخ. أما حروح البدل فلأن البدل هو المقصود بالسنة لا المتبوع، فهو ليس بتوضيح متبوعه، ولذا قل أن يقول: في حروح التأكيد به حماء؛ لأنه إذا قيل: جاءني القوم، يحتمل أن يكون الحائي جميع القوم وأن يكون أكثرهم، ولكن أعطي للأكثر حكمه كل تعبياً، كما عرفت سابقاً، فيكون حينئذ قولنا:

(١) إن البدل أيضاً يوضح متبوعه. فإن العلامة التفتاري في 'المطول': ثم بدل البعض والاشتغال لا يحلو عن إيضاح السنة. لما فيه من التفصيل بعد الإحمال والتفسير بعد الإهام، وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير، فكيف يصح الاحتراز عنه بقوله: 'يوضح متبوعه'؟ إلا أن يقال: المراد من الإيضاح في عطف البيان هو الإيضاح المقصود بالذات، والإيضاح في لذل ليس مقصوداً أصباً، بل مقصوداً بالشيء. (حمار)

والعطف بالحرف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الإنفراد، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني مثل: أقسم بالله^(١) أبو حفص عمر. فأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وعمر عطف بيان له، وقصته أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب، فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمله، فظنه كاذبا فلم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره،
أي سقى

= "كلهم" موضحا له، إلا أن يقال: المتبوع غير خفي عند السامع، حتى يكون "كلهم" موضحا له، بل معلوم عنده، فبالتأكيد يصير أمر المتبوع أي حاله وشأنه مقرر عنده، بخلاف "أبو حفص عمر"؛ فإن "أبو حفص" خفي عنده، فبذكر "عمر" يصير المتبوع موضحا.

الأول أوضح من الثاني: أو العكس، أو كانا مساويين. ناقة دبراء إلخ: الدبراء: پشت ريش، والعجفاء: لا غر، والنقباء: سوده شدة يأك، وهذه الألفاظ الثلاثة على وزن "فعلاء" مؤنثة؛ لأنها صفة ناقة. واستحمله: والضمير المستتر إلى الأعرابي، والبارز إلى عمر ﷺ.

(١) فإن قلت: ليس في القصة أن عمر ﷺ أقسم بالله، مع أن قول الأعرابي: "أقسم بالله أبو حفص عمر" صريح في أنه أقسم، قلت: إن الشارح لم يذكر قسمه، إلا أن بعض الفضلاء قد ذكر القسم حيث قال: إن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فالتمس منه بعيرا، وكان له بعير، فقال عمر ﷺ: لك بعيرا أركبه، ولا حاجة لك إلى بعيري، فقال: بعيري نقب ودبر، فقال عمر ﷺ: والله، ليس لها نقب ولا دبر، فأنشد الأعرابي الشعر المذكور. فإن قلت: قول الأعرابي: 'إن كان فجر' يشير إلى التردد مع أن الذنب قد صدر.

قلت: أورد في صورة التردد رعاية الأدب، أو لاحتمال أن يكون معنى حلفه ﷺ: والله، ما إن لها نقب ولا دبر في ظني، لا أنه ليس لها ذلك في الواقع، ويحتمل أن يكون "أن" محففة من المثقلة، واسمه ضمير الشأن المحذوف على طريقة قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ (الإسراء: ١٠٨) ويكون الثاني دليلا على الأول وإن وقع موقع الفاء ويغني غناءها على أسلوب قوله: ﴿وَمَ أَرَأَيْتُ فُتًسِي بِ، اتَّقَسْنَا مَرَّةً بِالسُّوءِ﴾ (يوسف: ٥٣). (جمال الدين)

ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: ^(١)

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

إِغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: "اغفر له اللهم إن كان فجر" قال:

اللهم صدق صدق، ^(٢) حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضَعُ عن راحلتك فوضع، فإذا

هي نقباء عجفاء، فحمله على بعيره وزوده وكساه.

ثم استقبل: الأعرابي البطحاء، يعني موضع سكرار. وجعل: أي شرع في أرض البطحاء، والواو في قوله: 'وهو يمشي للحاح'. أقسم بالله: قوله: 'أقسم' بصيغة العائب المعلوم، و'أبو حفص' فاعله، ورفع بالواو، و'عمر' بالضم بدل منه. إن كان فجر: أي يمين عمر، 'فجر' أي كذبا، يقال. عين فاحرة أي بلا ماء، ويمين عمر عليه السلام م يكن كاذبا؛ لأن اليمين كان على اعتقاد منه عليه السلام، وفي اليمين على هذا الوجه ليس ألما.

وعمر مقبل: يعني عمر مقبل - روبروشده - بأعرابي، أي حين دعا أعرابي لعمر. فجعل إلخ: أي عمر في وقت قال الأعرابي: "اغفر له اللهم إلخ". ضع: يعني فزودني. فحمله. أي حمل عمر الأعرابي، 'على بعيره' أي بعير عمر عليه السلام، "وزوده وكساه": يعني توشهدوا أعرابي راو پوشيدورا.

(١) هو من الرحر. والحفص: الحاء والصاد المهملتين، ولد الأسد، وبه كنى النبي ﷺ عمر بن الخطاب عليه السلام، وهو فاعل 'أقسم'. والنقب: بالتحريك، سوده وتكشدن پاپل ستور، من سمع، نقب أنقب نقاء نعت منه والديرة: محرقة، القرحة التي تخرج في طهر الدابة، واحمع: دبر وأدبار، والفعل: دبر كـ "فرح" وأدبر فهو دبر وأدبر وهي دراء. والفجور. الكذب، من بصر.

وقوله: "ما مسها" جواب القسم، والضمير للناقة، وكلمة 'من' رائدة، و'إن' لشروط، و"كان" اسمها مصرم فيها، وحملة فجر' حبرها، والمعنى: أقسم بالله أبو حفص عمر بن الحصب ما من ناقث نقب ولا دبر، فاعمر اللهم إن كان فجر في هذا الكلام، وفيه الإشعار إلى أن الأعرابي لم يعزم حكمه، وهو عدم المواحدة به؛ لأنه

كذب لا عن عمد. (حل ع)

(٢) أي صدق الأعرابي أن ناقته دبر. (عب)

وفصله أي فرقه من البديل لفظاً أي من حيث الأحكام اللفظية واقع في مثل: ^{متدا}

أنا ابنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشَرِّ^(١)

فإن قوله: "بشر" إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن

البديل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو غير جائز، كما

ذكرنا فيما سبق في "الضارب زيد". وآخره:

عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا
أي آخر البيت
والبيت للمراء الأسدي

و"عليه الطير" ثاني مفعولي "التارك" إن جعلناه بمعنى المصير، وإلا^(٢) فهو حال،
الذي يتعدى إلى المفعولين

فيكون التقدير إلخ: فالعامل هو التارك، فهو غير جائز على الأصح كما سبق، فيحوز التارك البكري؛ لأنه مثل: الضارب الرجل، ومعنى "التارك" القاتل، وقوله: "البكري" عَلِمَ لرجل قوي في العرب، فالشاعر وصف بهذا البيت إياه ونفسه. وآخره: أي آخر البيت: "عليه الطير ترقبه وقوعاً" بالفارسية: بر گرد بکری که بشر است جانور اندامید میداند که روح از وی زائل شود.

وعليه الطير: أي قوله: "عليه الطير" مفعول ثانٍ للتارك، ومفعوله الأول هو "البكري"، وهو من باب المفعولين إذا كان بمعنى المصير، فإن "ترك" جاء بمعنى "ودع" وبمعنى "صير"، وصرح في "القاموس" بأن "ترك" يكون بمعنى "جعل"، ومن لم يعرفه قال: جعل "التارك" بمعنى المصير تضمن الترك معنى الجعل، كذا قيل.

وإلا إلخ: أي وإن لم يكن بمعنى المصير فهو حال من "البكري"، فيكون حالاً من المفعول.

(١) هو من الوافر، و"البكري" نسبة إلى بكر بن وائل، وهو من شجعان العرب، ولذا يفتخر الشاعر بأنه ابن قاتل هذا الرجل، فيقول: أنا ابن من جعل البكري مع شجاعته مجتمعاً عليه الطير - إذ ضربه بالسيف وألقاه في المعركة - واقعة حوله مترقبة عليه لخروج روحه؛ لأن الحيوان ما دام به رمق لا ترقبه الطير خصوصاً في الإنسان، كذا قال العلوي. (حل ع)

(٢) أي وإن لم يجعل بمعنى "صير" بل بمعنى "طرح وخلق" فهو حال؛ لأن "طرح وخلق" له مفعول واحد. قال القاضي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ (البقرة: ١٧) و"ترك" في الأصل معنى "طرح وخلق" له مفعول واحد، فتضمن معنى "صير"، فجرى مجرى أفعال القلوب. (جمال الدين)

وقوله: "ترقبه" حال من "الطير" إن كان فاعلا لـ "عليه"، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في "عليه"، و"وقوعا" جمع واقع، حال من فاعل "ترقبه" أي واقعة حوله مترقبة لانزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رmq ^{حروج} ^{بقية جان} فإن الطير لا تقربه، وأما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق.

والمراد بـ "مثل: أنا ابن التارك البكري بشر" كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام، نحو: الضارب الرجل زيد، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب،.....

إن كان إلخ أي "الطير" فاعلا لقوله "عليه"، لأن قوله: "عليه" شبه الفعل، فعليه ضمير لا محالة، وإن كان "الطير" مبتدأ، فقوله: "ترقبه" حيث حال من الضمير المستكن في قوله: "عليه"؛ لما مر أنه شبه لفعل فعليه ضمير. فاعل ترقبه. وهو "الطير"، وقوله: "أي واقع إلخ" بيان حاصل المعنى، أي الطير واقع حوله، والانزهاق: هو الخروج.

فقد تبين إلخ: في بيان بدل الكل، حيث قال الشارح: قال الشيخ الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق حيي بين بدل إلخ. قال بعض الشارحين: والفرق المعنوي بين عطف البيان والبدل: أن البديل هو المقصود، وذكر المبدل منه للتوطئة، بخلاف عطف البيان؛ فإنه إنما هو لتوضيح المتنوع، ولهذا كان "ريدا" في قوله: "نكر مررت بأخيك ريذا" بدلا من كان للمحاطب أخ واحد فقط، وعطف البيان إن كان له آخره. أقول: هذا من رد الشيخ الرضي في البيان الذي أورده الشارح في بدل الكل نقلا عن الرضي.

ويمكن إلخ: أي يمكن أن يراد مثل التركيب المذكور ما هو أعم من هذا الباب، بأن يكون متبوعا لعطف البيان وغير عطف البيان أيضا، بأن يراد به كل ما إذا وقع عطف البيان كان حكمه محالما إذا وقع بدلا، كما في المثال المذكور؛ لأن الشارح حين جعله بدلا منه غير جائز، وحين جعله عطف بيان له جائز، وهذا المعنى يتناول =

(١) ظرف لقوله: "لا تقربه"، والجملة وهو قوله: "فإن الطير لا تقربه" خبر "إن"، والتقدير: لأن الإنسان لا تقربه الطير في مدة حصول رmq له. (جمال)

أي كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان بدلا، فيتناول صورة النداء أيضا، فإنك تقول: يا غلام زيدٌ وزيدا بالتونين، مرفوعا حملا على اللفظ، ومنصوبا حملا على المحل إذا جعلته عطف بيان، و"يا غلام زيدٌ" بالضم إذا جعلته بدلا، والمعنى الأول^(١) أظهر، والثاني^(٢) أفيد.

- صورة النداء أيضا؛ لأنك تقول: "يا غلام زيد وزيد" بالرفع حملا على اللفظ؛ لأن حركته مشابهة بالحركة الإعرابية، فيصح حملة على اللفظ، وبالنصب حملا على المحل؛ لأنه من المفعول به، فيكون منصوبا، هذا إذا كان عطف بيان، وأما إذا كان بدلا فلا يجوز النصب فيه، فيكون حكمه مخالفا حينئذ، وما ذكر كله على تقدير الفرق اللفظي.

والمعنى الأول أظهر: لأنه يتناول بابه فقط.

والثاني أفيد: أي أكثر فائدة؛ لأنه أعم، وكل ما هو أعم يكون أكثر فائدة.

- (١) [وهو قوله: "كل ما كان عطف بيان إلخ"]. أما كون الأول أظهر فلأنه المتبادر من قوله: "التارك بشر" حيث عرّف المضاف باللام، ثم جعل "بشر" عطف بيان، مثل: "الضارب زيد"، وأما كون الثاني أفيد فلشموله صورة النداء أيضا. (علوي)
- (٢) وهو قوله: "كل ما خالف حكمه إلخ".

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٣	مواضع حذف الخبر جوازا وجوبا	١٢٣
منهج عملنا في هذا الكتاب	٤	٥ - خبر إن وأحوالها	١٣١
المرفوعات	٥	تعريفه وحكمه	١٣٢
١- الفاعل	٧	٦- خبر لا التي لنفي المحس	١٣٨
مواضع تقديم الفاعل	١٧	تعريفه وحكمه	١٣٩
مواضع تأخير الفاعل	٢٥	٧- اسم ما ولا انشبهتين بليس	١٤٤
مواضع حذف الفاعل	٢٧	تعريفهما وحكمهما	١٤٤
تنازع الفعلين	٣٥	المنصوبات	١٤٩
٢- مفعول ما لم يسم فاعله	٦٠	١- المفعول المطلق	١٥٠
تعريفه	٦٢	موضع حذف فعله جوازا	١٦١
شرطه	٦٣	مواضع حذف فعله وجوبا سماعا	١٦١
٣- المبتدأ ٤- والخبر	٧٢	مواضع حذف فعله وجوبا قياسا	١٦٢
تعريف المبتدأ	٧٣	٢- المفعول به	١٧٨
تعريف مبتدأ ثان	٧٥	موضع حذف فعله جوازا	١٨٥
تعريف الخبر	٨٢	أربعة مواضع حذف فعله وجوبا	١٨٥
مواضع وقوع المبتدأ بكرة	٨٩	الأول: سماعي	١٨٦
وقوع الخبر جملة	٩٩	الثاني: المنادى	١٨٧
مواضع تقديم المبتدأ وجوبا	١٠٤	تعريف المنادى	١٨٧
مواضع تقديم الخبر وجوبا	١٠٨	حكم النادى	١٩٣
تعدد الخبر	١١٢	توابع المادى	٢٠٨
تضمن المبتدأ معنى الشرط	١١٤	ترخيم المادى	٢٣٣
حذف المبتدأ جوازا	١٢٠	المندوب	٢٤٧

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٩٩	٨- المستثنى		الثالث: ما أضمر عامله على شريطة
٤٠٠	أقسامه وتعريف أقسامه	٢٥٧	التفسير
٤٠٢	أحكامها تفصيلا	٢٨٧	الرابع: التحذير
٤٣١	بحث في كلمة "غير"	٢٩٥	٣- المفعول فيه
٤٤٣	٩- خير كان وأخواتها	٢٩٥	تعريفه
٤٤٣	تعريفه وحكمه	٢٩٨	شرطه
٤٤٦	مواضع حذف عامله جوازا ووجوبا	٢٩٨	تفصيل أسماء الظروف
٤٥٠	١١- اسم إن وأخواتها	٣٠٧	٤- المفعول له
٤٥٠	تعريفه	٣٠٧	تعريفه
٤٥٠	١٢- اسم لا التي لنفي الجنس	٣١٢	شرطه
٤٥١	تعريفه وحكمه	٣١٤	موضع يجوز فيه حذفه
٤٥٧	الأوجه الخمسة في مثل الحوقلة	٣١٦	٥- المفعول معه
٤٦٢	حكم دخول الهزمة	٣١٩	تعريفه
٤٦٤	حكم نعت اسم "لا" هذه	٣٢١	موضع يجوز فيه الوجهان إعرابا
٤٦٧	حكم معطوف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه العطف
٤٧٣	حذف اسم "لا" هذه	٣٢٣	موضع تعين فيه النصب
٤٧٣	١٣- خير ما ولا المشبهتين بليس	٣٢٤	٦- الحال
٤٧٤	تعريفه وحكمه	٣٢٤	تعريفها
٤٧٧	المجرورات	٣٢٣	شرطها
٤٧٧	تعريف المجرور	٣٤١	أحكامها
٤٧٩	تعريف المضاف إليه	٣٥٦	مواضع حذف عاملها جوازا ووجوبا
٤٨٤	أقسام الإضافة	٣٦٠	٧- التمييز
٤٨٥	١- الإضافة المعنوية	٣٦٠	تعريفه
٥٠٠	٢- الإضافة اللفظية	٣٦٨	أحكامه
٥١٦	إضافة الموصوف إلى الصفة وعكسها	٣٩٦	اختلاف المازني والمبرد في تقديمه

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٧٦	المعطوف في حكم المعطوف عليه	٥٢١	حكم إضافة اسم مماثل للمضاف إليه
٥٨٢	العطف على عاملين مختلفين	٥٢٥	إضافة الاسم الصحيح إلى ياء المتكلم
٥٨٦	٣- التأكيد	٥٢٩	إضافة الأسماء الستة إلى ياء المتكلم
٥٨٦	تعريفه	٥٣٦	التوابع
٥٩٠	أقسامه	٥٣٦	تحقيق التوابع
٥٩٠	١- التأكيد اللفظي	٥٣٧	تعريف التابع ومراده
٥٩٢	٢- التأكيد المعنوي	٥٤٢	١- النعت
٥٩٥	شرط التأكيد بكل وأجمع	٥٤٢	تعريفه
٥٩٨	حكم تأكيد الضمير بالنفس والعين	٥٤٤	فائدته واحتياجه
٦٠٠	٤- البديل	٥٤٩	وصف النكرة بالجملة الخبرية
٦٠٠	تعريفه	٥٥٠	الوصف بحال الموصوف وبحال متعلقه
٦٠٤	أقسامه	٥٥١	حكمهما وشروطهما
٦١٢	أحكامه تفصيلاً	٥٥٨	حكم وصف المضمير والوصف به
٦١٤	٥- عطف البيان	٥٦٣	٢- العطف
٦١٤	تعريفه	٥٦٤	تعريف المعطوف
٦١٧	الفرق بين عطف البيان والبديل	٥٦٩	حكم العطف على الضمير

مكتبة البشري

مكتبة البشري
مكتبة البشري
مكتبة البشري

ملونة كرتون مقوي		مجلدة	
السراجي	شرح عقود رسم المفتي	الصحيح لمسلم	الجامع للترمذي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية	الموطأ للإمام مالك	الموطأ للإمام محمد
تلخيص المفتاح	متن الكافي	الهداية	مشكاة المصابيح
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع	تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
دروس البلاغة	هداية الحكمة	تفسير الجلالين	شرح نخبة الفكر
تعليم المتعلم	كافية	شرح العقائد	المسند للإمام الأعظم
هداية النحو (مع النوازل)	مبادئ الأصول	آثار السنن	ديوان الحماسة
المرفقات	زاد الطالبين	الحسامي	مختصر المعاني
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)	ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
عوامل النحو	شرح مائة عامل	نور الأنوار	رياض الصالحين
المنهاج في القواعد والإعراب		شرح الجامي	القطبي
ستطبع قريبا بعون الله تعالى		كنز الدقائق	المقامات الحريرية
ملونة مجلدة		نقحة العرب	أصول الشاشي
الصحيح للبخاري		مختصر القدوري	شرح تهذيب
		نور الإيضاح	علم الصيغة

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
Fazail-e-Aamal (German)
Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

درس نظامی اردو مطبوعات		سورہ یس	نورانی قاعدہ
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی	خیر الاصول (اصول الحدیث)	رحمانی قاعدہ	بغدادی قاعدہ
معین الفلسفہ	الاختباہات المفیدۃ	اعجاز القرآن	تفسیر عثمانی
آسان اصول فقہ	معین الاصول	بیان القرآن	النبی الخاتم ﷺ
تیسیر المنطق	فوائد مکبہ	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	حیۃ الصحابہ رضی اللہ عنہم
فصول اکبری	تاریخ اسلام	خلفائے راشدین	امت مسلمہ کی مائیں
علم الصرف (اولین و آخرین)	علم النحو	نیک بیبیاں	رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں
عربی صفوۃ المصادر	جوامع الکلم	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے
جمال القرآن	صرف میر	علامات قیامت	حیلے اور بہانے
نحو میر	تیسیر الابواب	جزاء الاعمال	اسلامی سیاست
میزان و منقعب (الصرف)	بہشتی گوہر	علیم بنسنتی	آداب معیشت
تعلیم الاسلام (مکمل)	تسہیل المبتدی	منزل	حصن حصین
عربی زبان کا آسان قاعدہ	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل)
نام حق	کریم	اعمال قرآنی	زاد السعید
پند نامہ	تیسیر المبتدی	مناجات مقبول	مسنون و دعائیں
عربی کا معقم (اول تا چہارم)	کلید جدید عربی کا معقم (اول تا چہارم)	فضائل اعمال	فضائل صدقات
عوامل النحو (النحو)	آداب المعاشرت	اکرام مسلم	فضائل درود شریف
حیات المسلمین	تعلیم الدین	فضائل علم	فضائل حج
تعلیم العقائد	لسان القرآن (اول تا سوم)	فضائل امت محمدیہ ﷺ	جواہر الحدیث
مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)	سیر صحابیات	منتخب احادیث	آسان نماز
بہشتی زیور (تین حصے)		نماز خفی	نماز مدلل
		آئینہ نماز	معلم الحجاج
		بہشتی زیور (مکمل)	خطبات الاحکام لمجتمعات العام
دیگر اردو مطبوعات		روضۃ الادب	
قرآن مجید پندرہ سطری (حافظی)	پنج پارہ		
پنج سورہ	عم پارہ (درسی)		

دائمی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ